صراع
الحضارات
أم
حوار
الثقافات
؟

أوراق و مداخلات المؤتمر الدولى حول
"صراع الحضارات أم حوار الثقافات"
القاهرة ١٠ ـ ١٢ مارس ١٩٩٧

تحرير:
د. فخرى لبيب

مطبوعات التضامن
(١٧٣)

الاشراف الفنى : **السيدة هالة الأسمر**

السيدة نازلى حنفى

تصميم الغلاف والتصميم الداخلى: **الأستاذ أحمد اللباد**

تنفيذ التصميم الداخلى : **السيدة إيمان أبو الفتوح**

الصـــــــــــــف : وحدة الماكينتوش بمنظمة التضامن

صدر هذا الكتاب تحت اشراف قسم الإعلام بمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية

جميع الآراء الواردة فى الأوراق البحثية المقدمة للمؤتمر تعبر عن وجهة نظر أصحابها

منظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية

٨٩ ش عبد العزيز آل سعود ، ٦١-١٥٥٩

المنيل -القاهرة

فاكس : ٣٦٣٧٣٦١ (٢٠٢)

e.mail:<aapso@idsc.gov-eg>

المحتويات

الفصل الثاني :
الهيمنة الغربية والخصوصيات الثقافية

الفصل الثالث :

العالم العربي والإسلامي وشعوب العالم الثالث فى مواجهة الهيمنة الغربية.

الفصل الرابع :

نحو نظام إنساني تحرري جديد.

الفصل الخامس :

ملاحق.

المقدمة

يمر العالم بمرحلة انتقالية طابعها صراع الأطراف الدولية كبيرها وصغيرها، وتتخذ هذه الصراعات والأزمات أشكالا مختلفة؛ دينية وعرقية وقبلية وإقليمية، هذا فضلا عن تفاقم الأزمات الاقتصادية والأخطار النووية والبيئية والاستخدامات غير الرشيدة للتكنولوجيا والتقدم العلمي. وتجري مواجهة تلك التحديات علي الصعيد العالمي وفقا لثقافات وخبرات ومصالح مختلفة ومتعارضة.

وأدي انهيار المعسكر الاشتراكي، وانتهاء مرحلة القطبية الثنائية، إلي محاولة قطب واحد فرض هيمنته علي العالم، بشتي الأساليب، في ظل اختلال في التوازن الدولي وسعي لايهدأ من الدول الكبري لحل أزمتها علي حساب الدول الصغري.

ويحل ببلدان العالم الثالث، وخاصة البلدان العربية، الناتج الأكبر لآثار هذه السياسات، حصارا وعزلا وعنصرية وتدخلا وهيمنة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية.

ويسير العالم بخطي حثيثة إلى القرن الواحد والعشرين، والمثقفون والمفكرون مشغولون بهموم بلدانهم وأقدارها. فالثورة التكنولوجية والعلمية والمعلوماتية توفر لمن يحوز أدواتها قدرات هائلة، والفجوة بين من يمتلك تلك الإمكانيات ومن لايمتلك، تزداد اتساعا بمعدلات مركبة.

ويثور الجدل، علي امتداد العالم، حول قضية الحضارات والثقافات، وحول الأهداف المعلنة والخفية وراء تلك الأطروحات، وحول كيفية معالجتها إن حوارا أم صراعا.

وتري منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية أهمية وضرورة تحاور هذه الثقافات على اختلاف منابعها الدينية، وتوجهاتها الفلسفية، بهدف الوصول إلي حد أدني مشترك فكري

وقيمي وعلمي تتعارف عليه مختلف الثقافات، ليصون للإنسان كرامته وقيمه وحريته وخصوصيته، حد أدني تسوده المشروعية الدولية وحقوق الإنسان، واحترام الاختلافات، ويضمن للأجيال المقبلة حقها في الحياة والأمن والتقدم.

ومن هنا جاءت دعوة منظمة التضامن إلي عقد مؤتمر ذي توجه وإطار دوليين ، وإن تكن له خصوصيته العربية والجنوبية، يجمع بين التحليل العلمي والرؤية السياسية، حول صراع الحضارات أم حوار الثقافات ؟ ، بهدف إدارة حوار إيجابي بناء بين مفكري ومثقفي آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبلدان العربية، والمهتمين من مفكري الشمال ومثقفيه بهذه القضايا المصيرية، حوار يطرح رؤي عملية لنظام دولي بآليات تعلي من قدر الحوار، وتتيح فض المنازعات والصراعات وتحويلها إلى منافسة إيجابية توفر بيئة أفضل ومصالح مشتركة متنامية.

وقد واكب هذا التفكير من المنظمة، مناسبة الاحتفال بالقاهرة كعاصمة ثقافية لعام ١٩٩٦ ، كذلك الإعداد الذي تجريه المنظمة للاحتفال بالذكري الأربعين لتأسيسها(١٩٥٨-١٩٩٨) .

وقد دعت السكرتارية الدائمة للمنظمة عددا من أبرز المفكرين والمثقفين المصريين بغرض التشاور والتحضير للمؤتمر، وتشكلت لجنة تحضيرية للمؤتمر من:

د. **مراد غالب** ، رئيس منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية.

ا. **نوري عبد الرزاق** ، سكرتير عام منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية.

ا. **كمال بهاء الدين** ، مساعد رئيس منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية.

د. **إبراهيم سعد الدين** ، منتدي العالم الثالث (مصر) .

ا. **السيد ياسين** ، مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام.

د. **أنور مغيث** ، مدرس فلسفة بكلية الآداب- جامعة حلوان.

د. **حسن حنفي** ، أستاذ الفلسفة بكلية الآداب- جامعة القاهرة.

د. **سمير أمين** ، مدير منتدي العالم الثالث (داكار) .

السفير عمران الشافعي ، مساعد وزير الخارجية المصرية سابقا.ا

ا. **ماهر خليفة** ، مدير البحوث والبرامج بمركز دراسات الشرق الأوسط.

ا. **محمد سيد أحمد** ، كاتب وسياسي.

ا. **محمود أمين العالم** ، مفكر وكاتب.

كما تقرر أن يكون :

د. **مراد غالب** ، رئيسا للمؤتمر.

ا. **نوري عبد الرزاق** ، سكرتيرا عاما للمؤتمر.

د. **شهرت العالم** ، منسقا عاما للمؤتمر.

وللإعداد الإعلامي :

د. فخري لبيب.

ا. هالة الأسمر.

وقد أعدت اللجنة التحضيرية ، بعد مناقشات مستفيضة ، ورقة عمل للمؤتمر دارت حول أربع محاور رئيسية لكل منها موضوعاتها التفصيلية:

المحور الأول : حوار الحضارات علي مشارف القرن الواحد والعشرين.

المحور الثاني : الهيمنة الغربية والخصوصيات الثقافية.

المحور الثالث: العالم العربي والإسلامي وشعوب العالم الثالث في مواجهة الهيمنة الغربية.

المحور الرابع : نحو نظام إنساني تحرري جديد.

كما تقرر أن يغطي عرض الأوراق البحثية لكل محور، ومايدور حولها من نقاش ومداخلات، ثلاث جلسات . وأن يحدد مقرر لكل محور.

وتقرر أن يكون:

د. **مجدي عبد الحافظ،** مقررا للمحور الأول.

د. **أنور مغيث** ، مقررا للمحور الثاني.

د. **أحمد برقاوي** ، مقررا للمحور الثالث.

د. **ماهر الشريف** ، مقررا للمحور الرابع.

أما فيما يختص بما يصدر عن المؤتمر فى ختامه ، فقد جري الاتفاق، كما جاء في كلمة ا. نوري عبد الرزاق سكرتير عام المؤتمر، حول الجوانب الإجرائية للمؤتمر أثناء انعقاده، أن اللجنة التحضيرية قد توصلت إلي أن مايصدر عن المؤتمر في ختامه، هو بيان وصفي لما جري فى المؤتمر . ولأجل إعداد هذا البيان الوصفي الختامي اقترحت اللجنة التحضيرية تشكيل لجنة صياغة تتكون من السادة مقرري المحاور الأربع: د. مجدي عبد الحافظ، د.أنور مغيث ، د. أحمد برقاوي ، د. ماهر الشريف ، بالإضافة إلى السيد هاين ماريس (جنوب أفريقيا) ، د.جومو ك.سوندارام (ماليزيا) ، د. بابلوجوانزاليس كازانوفا (المكسيك) ، د. جورج لابيكا (فرنسا) ، د. جان يارب (السويد) ، د. جميل مطر ، د. فخري لبيب مسئول الإعلام بمنظمة التضامن وا. نوري عبد الرزاق سكرتير عام منظمة التضامن مقررا للجنة.

وهذه اللجنة مفتوحة لمن يشاء.

وقد بذلت الأجهزة الفنية المختصة بالمنظمة جهدا فائقا في التحضير للمؤتمر والإعداد له ، كما يسر للمنظمة عقد المؤتمر وانجاحه ذلك التعاون الفعال الذى قدمته : وزارة الخارجية المصرية، وزارة الثقافة صندوق التنمية الثقافية، وزارة الاعلام ، وزارة السياحة صندوق السياحة والبيئة، جامعة القاهرة، مؤسسة الأهرام ، إدارة التنمية (هولندا)، مؤسسة سعاد

الصباح، إدارة الشئون الإنسانية (الدانمارك) وشركة مصر للطيران.
إنعقد المؤتمر من ١٠ إلي ١٢ مارس ١٩٩٧ بالقاهرة - جمهورية مصر العربية ، وافتتحه د. مراد غالب رئيس منظمة التضامن ورئيس المؤتمر.
شارك فى المؤتمر حوالي ثلثمائة مشارك من قادة الفكر في بلدانهم، مؤرخين واقتصاديين وفلاسفة وعلماء اجتماع وأدباء ، وممثلي منظمات حكومية وغير حكومية ، محلية وإقليمية ودولية، من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبلدان العربية والأوروبية.
كما قدمت للمؤتمر أوراق بحثية تقارب الثمانين ورقة.
وقد اتسمت الأوراق والمداخلات بالعمق والجدية رغم تنوعها وتباينها، فى بعض الأحيان.
وقد كان الاختلاف أو التعارض مصدر إثراء وإخصاب للنقاش، فى إطار حوار بناء يستهدف الوصول إلى المشترك ، رؤية ومصلحة.
وقد غطت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة ، مصرية وعربية ودولية المؤتمر.
وانتهي الحوار بتقرير ختامي وصفى لمجريات الحوار بمختلف وجهات النظر والرؤي ، جاء في نهايته:
إن إجتماعنا هذا حدث تاريخي يجب ألا يقف عند حد اللقاء ثم الانفضاض . يجب أن يتواصل الحوار فيما بيننا ، فالقضايا المطروحة ليست بالقضايا السهلة ، ولايمكن الوقوف بها عند حد اليوم فحسب ، بل يجب أن نتابع معا هذا الحوار الفكري الثقافي السياسي الخصب ، الذي يمكن أن يقدم لشعوبنا رؤية مستقبلية ثم مشروعا للمستقبل.
الضباب كثيف والأمل منوط بكم أن تزيحوا هذه العتمة من أجل مستقبل أفضل لشعوبنا وبلادنا.

المحـــرر

كلمة د٠مراد غالب*

رئيس منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية

السيدات والسادة الضيوف
الأصدقاء الأعزاء

اسمحوا لى أولا، أن أقدم لكم الشكر لتلبيتكم دعوة منظمة تضامن شعوب أفريقيا وآسيا، ومشاركتكم فى هذا المؤتمر الدولى حول صراع الحضارات وحوار الثقافات متمنيا لكم قضاء وقت ممتع فى حوارات وتبادل للآراء مع كوكبة من العلماء والباحثين ذوى السمعة العالمية، والذين جاءوا من قارات أمريكا الشمالية واللاتينية وأوروبا وآسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وعالمنا العربى، لكى يشاركوا علماءنا وأساتذتنا ومثقفينا المصريين فى هذا اللقاء . إليكم جميعا أتقدم بعميق الشكر والامتنان.

كذلك أوجه الشكر إلى اللجنة التحضيرية التى قامت بالعبء الرئيسى فى ترتيب هذا الاجتماع، واختيار محاوره، والحرص على تمثيل المشاركين فيه لكافة التيارات والأراء والاتجاهات والمذاهب .

وقد قدمت هيئات مصرية وعربية ودولية مساعدات عينية ومادية غاية فى الكرم. ولولا هذه المساعدات لما تمكنت منظمتنا من عقد هذا المؤتمر بهذا المستوى العالمى وبهذه الكوكبة من العلماء الأجلاء من كافة القارات .

الأصدقاء الأعزاء

تمر الإنسانية – كما نعلم جميعا بمرحلة نوعية جديدة فى تاريخها، وهى مرحلة الثورة العلمية والتكنولوجية . وقد شهد جيلنا ثورة سابقة هى الثورة الصناعية والتى شكلت نظامها العالمى الخاص بها، وكان يرتكز على الرأسمالية وتراكمات رأس المال والاستعمار، والماركسية كرد فعل للرأسمالية. والآن تشكل الثورة العلمية والتكنولوجية نظامها العالمى الجديد، والذى يسير بخطوات متسارعة نحو استكمال ملامحه الأساسية.

لقد استطاعت هذه الثورة، وبفضل النجاحات المذهلة فى ميدان المعلوماتية والاتصال، أن تبدأ فى عولمة العالم، وأن تختزل فارق الزمان والمكان، وأن تمكن الأقوى من أن يمارس تفوقه بشكل لم يسبق له مثيل . لم يحدث فى تاريخ البشرية أن تمكن رأس المال العالمى من أن تصبح له هذه القوة والسيطرة، كما لم يحدث أيضا فى تاريخ البشرية أن تمتع رأس المال بهذه الحرية الهائلة التى يمارسها الآن، فهو ينتقل فى لمح البصر إلى أى مكان يريد، لاتقف فى وجهه حدود وطنية أو تجمعات إقليمية أو قارات أو بحار أو محيطات أو حكومات. ومن خلال شاشات الكومبيوتر، يمارس جميع عملياته متخطيا شتى الموانع، ولم لا؟؟ إن ٥٠٠ من الشركات عابرة الحدود القومية والقارات تسيطر على ٨٠٪ من إنتاج العالم، و٧٥٪ من تجارته . لقد أصبحت هذه الشركات هى القوة الحقيقية المسيطرة على العالم، وتجند لخدمتها القوى السبع الاقتصادية الكبرى وحكوماتها.

كذلك لم يحدث فى التاريخ، هذا التركيز الهائل للثروة ورأس المال. ويكفى أن نذكر أن ٢٠٪ من سكان العالم يتحكمون فى ٨٠٪ من الموارد الصناعية والطبيعية. وأن ٣٥٨ مليارديرا تشكل ثروتهم أكثر من ٤٥٪ من ثروة سكان العالم مجتمعين. وأن ٨٠٪ من الناتج الصناعى فى العالم من نصيب الدول الغنية، والتى تتحكم فى ٨٤٪ من حجم النشاط التجارى العالمى و٧٤٪ من مصادر الطاقة.

أما نحن فى العالم الثالث، فيزداد تهميشنا بخطوات متسارعة. وتواجه هويتنا القومية خطر الانحلال لتعرضها لهجمة عاتية لا تعرف الحدود القومية، وتتناول صميم ثقافتنا وفكرنا وأسلوب حياتنا ، بل وأصبحت تروج لنا ماذا نأكل؟ الهامبورجر وماكدونالد، وماذا نلبس؟ وكيف نفكر؟ وماهى مصادر معرفتنا ؟ وتملى علينا إعادة الهيكلة الاقتصادية، والتحول نحو الرأسمالية والخصخصة لكى نندمج فى السوق العالمية، ويصبح نمط إنتاجنا خاضعا لشهادات I.S.O بصرف النظر عن فائدة هذا التحول أو مضاره.

وقد أدت هذه السياسات إلى استقطاب حاد فى الغنى والفقر. وأخذت الطبقة الوسطى تنضم بخطوات متسارعة إلى القاعدة الشعبية العريضة وما تعانيه من صعوبات الحياة الغنية عن

الوصف. وتواجه مجتمعاتنا ردود أفعال عميقة وعنيفة – نتيجة لهذه السياسات – تتناول نسيجها ذاته، فمنهم من رفضها رفضا عنيفا واتجه إلى الأصولية يحتمى بها، ومنهم من اعتنق الإرهاب وقتل الأبرياء مذهبا للتغيير والمقاومة، ومنهم من استسلم لها، لعله يجنى من ورائها مغنما. وكثرة من المثقفين يؤمنون بأن العولمة حقيقة واقعة، وعلينا أن نصل إلى المعادلة الصحيحة لكى نتعامل معها ونتفادى جوانبها السلبية ونحافظ على هويتنا وثقافتنا. لقد أصبحنا فى حاجة إلى ثلاث ثورات متزامنة : ثورة فى الثقافة والفكر ، وثورة اجتماعية، وثورة ثالثة هى الثورة العلمية والتكنولوجية.

الأصدقاء الأعزاء

ليست مجتمعات الدول المتقدمة وصاحبة الثورة العلمية والتكنولوجية بعيدة عن المعاناة، وليس هنا مجال تحليلها، لكننى أذكر على سبيل المثال البطالة التى وصلت إلى ٢٢٪ فى أسبانيا و١٢٪ فى ألمانيا قاطرة التقدم الأوروبى، كما تعانى هذه المجتمعات من تركيز هائل فى الثروة، ودخول خيالية للطبقة العليا من الإدارة، واندماج شركات عملاقة لتعظيم الربح، وكل هذا على حساب تسريح العمال، وطبقات متوسطة من المديرين، حتى أصبح فقدان الأمن الوظيفى والقلق الاجتماعى والأسرى، هو الظاهرة الأساسية فى هذه المجتمعات . هذا علاوة على ازدياد الجريمة ، والمخدرات، وظهور النازية الجديدة والتطرف اليمينى والأصولية... الخ .

الأصدقاء الأعزاء

لقد صاحب هذه المتغيرات الهائلة انهيار الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية المنضمة إليه. وأدى ذلك إلى انهيار النظام العالمى الثنائى القطبية الذى ساد العالم منذ الحرب العالمية الثانية، مما تسبب فى حدوث فراغ ايديولوجى سياسى –اقتصادى– اجتماعى. وسرعان ما ظهرت محاولات لملأ هذا الفراغ، وقرأنا جميعا فوكوياما ونهاية التاريخ بالانتصار النهائى لليبرالية الجديدة، ولكنها لم تصمد كثيرا، وأصبحت نسيا منسيا.

أما المحاولة الأخرى، فهى صراع الحضارات لصمويل هنتنجتون، وهى التى سنتناولها فى اجتماعنا هذا.

وأود أن أشير إلى أن الهدف الأساسى من اجتماعنا هذا، ليس بالدرجة الأولى مناقشة نظرية هنتنجتون، ولكنه يتعداه إلى مناقشة رؤيتنا للقضايا الأساسية التى سنتعرض لها فى القرن الواحد والعشرين .

الأصدقاء الأعزاء

كان لابد لى من هذه المقدمة – وأعترف بأنى قد أطلت فى سردها– حتى أتناول نظرية صراع الحضارات بشكل أشمل وبموضوعية أكثر. وسأبدأ ذلك بطرح تساؤلات حول مفهومها وأهدافها ودوافعها ومبررات طرحها.

وأبدأ أولا بالتساؤلات الآتية:

* لماذا استخدمت كلمة الصراع أصلا، وصراع الحضارات بالذات. وهل كان الهدف من ذلك التأثير على الرأى العام، واقناعه بأن احتمالات المواجهة والنزاعات قد يشمل الكوكب كله، وهذا يستتبع التواجد العسكرى الأمريكى الدائم بقواعده فى أركان العالم على اتساعه؟

* وهل الهدف خلق صورة لعدو كى تستمر آلة الحرب الرهيبة فى التطور المذهل والانتشار الكونى والإبقاء عليها على أهبة الاستعداد؟

* وهل لهذا علاقة باستمرار، بل وتزايد نفوذ المجمع العسكرى الصناعى وأرباحه، وتبرير زيادة ميزانية التسليح وتطويرها ؟

* ولماذا اعتبر هنتنجتون، أن روسيا تشكل حضارة منفصلة عن باقى القافلة السلافية، وهل الهدف من ذلك هو احتواء روسيا وتوسيع حلف الأطلنطى لكى يشمل دول وسط أوروبا الاشتراكية سابقا وعزل روسياالتى قد تسبب خطورة إذا ما استردت دورها؟

* ثم ماذا يعنى توسيع حلف الأطلنطى لهذه الدول ؟ إنه يعنى استبدال النظم والمعدات والتسليح السوفيتى بآخر غربى، حتى ينسجم مع الحلف. وقد قدرت تكاليف هذا التغيير بمبلغ ١٥٠ مليار دولار، ولا داعى لذكر أين ستذهب تلك المليارات.

* ولماذا اعتبرت اليابان وحدة حضارية منفصلة. هل لقوتها الاقتصادية أم لأن الخلافات التجارية يمكن تسويتها بالمساومة والحلول الوسطية؟

* ولماذا خص الإسلام بعداوة واضحة؟ هل لأن العالم الإسلامى عالم مترامى الأطراف واسع الثراء، وأن المسلمين أصبحوا متواجدين فى جميع القارات وداخل الولايات المتحدة نفسها وهم مستمرون فى الانتشار، وأن الإسلام يقدم بناء كليا دينيا ودنيوياً، من الممكن أن يقاوم العولمة والاختراق الثقافى والحضارى؟

* أما عن الحضارات البوذية والكونفشيوسية والهندوكية، فإنها فلم تحظ بنفس الجرعة من الهجوم والتحذير منها مثل الإسلام والمسلمين؟

* ولا أدرى لماذا تغاضى عن أن الحربين العالميتين الأولى والثانية، والتى راح ضحيتهما عشرات الملايين من البشر، كانتا داخل حضارة واحدة هى الحضارة الغربية!

* وما رأى السيد هنتنجتون فى المجتمع الأمريكى نفسه، واحتوائه على مجموعات عرقية متباينة مثل الأمريكيين الأفارقة والأسبان المكسيك وغيرهم٠ وهل تنطبق عليهم نظرية صراع الحضارات والأعراق؟

* لقد عدل هنتنجتون نظريته لكى يعتبر أمريكا اللاتينية الأسبانية والبرتغالية ضمن الحضارة الغربية. فهل حدث ذلك عن قناعة منه، أم لأسباب تتعلق بالسياسة الأمريكية؟

* وما رأى السيد هنتنجتون فى الصراع الوحشى الدائر فى منطقة البحيرات العظمى فى وسط أفريقيا، وهل هو أيضا صراع حضارات؟

* كذلك ما رأيه فى الصراعات العنيفة فى غرب وشرق أفريقيا فى أنجولا والسودان؟

* وأخيرا فإن هنتنجتون يتفق مع فوكوياما فى أن الليبرالية الجديدة والحضارة الغربية هى التى ستسود العالم وتجند العولمة لمصالحها.

الأصدقاء الأعزاء

يتضح مما سبق أن نظرية هنتنجتون وآراءه ليست تحليلا موضوعيا لما سيكون عليه شكل النزاعات فى القرن الواحد والعشرين. كما أنها تجاهلت الاحتمال الأكبر لتطور النظام العالمى من نظام تنعم فيه الولايات المتحدة بسيطرة تكاد تكون أحادية، إلى نظام تتعدد فيه مراكز القوة، حتى داخل الحضارة الواحدة. إن نظرية هنتنجتون ماهى إلا تنظير لسياسة الهيمنة الأمريكية، وتبرير للتواجد العسكرى الأمريكى. وهى فى النهاية تصبُّ فى تغذية المجمع العسكرى الصناعى، وزيادة نفوذه وأرباحه . كما أنها لم تعالج جوهر الإشكال الذى يعانى منه العالم عامة ،والعالم الثالث على وجه الخصوص، نتيجة احتكار الثورة العلمية والتكنولوجية، والاستيلاء على منجزاتها المذهلة، ثم استخدام العولمة لإحكام السيطرة على الأغلبية الساحقة من البشر.

والآن ماالذى نهدف إليه من هذا الاجتماع ؟ وما الذى نريده للإنسانية فى القرن الواحد والعشرين؟

* نحن نريد حوارا بين الثقافات من أجل بناء نظام عالمى إنسانى تسوده الديمقراطية والعدالة الاجتماعية لكل البشر.

* نريد من الثورة العلمية والتكنولوجية أن تكون ثورة لرفاهية الإنسان ودعماً لحريته واختياراته، وأن تعم ثمارها ومنجزاتها البشر جميعا.

* نريد عولمة ديمقراطية ولانريدها عولمة محتكرة ، مهيمنة ، متجبرة ، مستغلة .

* نريدها عولمة تطعم ال ٨٠٠ مليون جائع فى العالم، ثلثهم يعيش فى أفريقيا، ومليار و٣٠٠ مليون إنسان يعيشون فى حالة فقر مدقع.

* نريدها من أجل ٥٠٠ مليون من البشر لايصلهم العلاج الضرورى لكى يظلوا على قيد الحياة وليس التمتع بها.

* نريدها من أجل مساعدة شعوب العالم الثالث على المشاركة فى تطور الثورة العلمية والتكنولوجية ووقف تهميشها وتحسين أدائها.

* نريد من الأمم المتحدة أن تكون أكثر ديمقراطية، وأشمل تمثيلا لشعوب العالم، وألا تكون أداة لهيمنة دولة من الدول، وأن تبتعد عن ممارسة الازدواجية والانتقائية فى اتخاذ قراراتها.

الأخوة الأعزاء

هناك فرق شاسع بين الرغبة وبين التحقيق الفعلى لمانريد ونرغب. إن العبء الأساسي يقع علينا نحن شعوب العالم الثالث، فلن نصل إلى النظام العالمى الأكثر ديمقراطية وإنسانية إلا بتغيير أنفسنا أولا : فكريا وثقافيا وسياسيا واقتصاديا . وهذا يستدعى ثورة شاملة فى كافة ميادين الحياة، وتخليص مجتمعاتنا من كافة معوقات التقدم والتنمية وإطلاق الحرية والفكر الحر ليبدع الإنسان وينبغ وينتج .

إننا نؤمن بحوار الثقافات وبالتعاون مع الدول المتقدمة ٠: لسنا دعاة صراع أو مواجهة، لكننا طلاب سلام وعدل. نريد أن نعيش فى عالم أكثر أمنا وأقل تسليحا. عالم خالٍ من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل ، عالم يحصل كل شعب من شعوبه على حقوقه المشروعة فى ظل مؤسسات دولية تسهر على تدعيم السلام ونزع السلاح والرفاهية للشعوب.

وأخيرا شكرا عل حسن استماعكم مع أطيب تمنياتى بالتوفيق فى حوار ممتع وبناء ■

الفصل الأول

حوار الحضارات
على مشارف القرن الواحد والعشرين

ا٠ محمد حسنين هيكل*

صوتى معكم

إنه شرف كبير أن أكون فى هذا المقعد اليوم، فى هذه الجلسة الأولى، فى هذا المؤتمر ، حول هذا الموضوع.

إن الكلام عن صراع الحضارات يحتل اليوم حيزا كبيرا على خريطة اهتمامات الفكر العالمى، بكل مفاتيح هذه الخريطة، من الكلمة المكتوبة إلى الصوت المسموع إلى الصورة المرئية٠

ويكاد الإسلام أن يكون المساحة الأكثر بروزا على هذه الخريطة٠ فهو لسبب أو لآخر يثير حوله من الجدل عواصف يبدو الكثير منها غير مبرر ، وأحيانا غير معقول ، دون أن يكون لذلك داع حقيقى.

ومن الواضح أن اللون الأحمر يغطى على هذه المساحة الأكثر بروزا على الخريطة، بحيث يبدو وكأن الإسلام ظهر وفاجأ الجميع على غير انتظار بعد نهاية الحرب الباردة ، وأنه حل محل الشيوعية فى وجوب احتوائه وحصره٠

ومن اللافت للنظر أن نشهد هذا الخلط بين الإسلام والإرهاب يزداد إلحاحه ، ثم تطرق أسماعنا تعبيرات مشحونة بالتحيز المسبق مثل تعبير الإسلاموفوبيا، الذى تحول إلى إيقاع متكرر فى وسائل الإعلام الغربية فى الفترة الأخيرة بغير تحرز أو مسئولية٠

والمشكلة الحقيقية، أن ذلك يحدث فى وقت يواجه فيه الفكر الإسلامى ضرورات تستدعيها

*مفكر وكاتب سياسى

تحديات جديدة فى مجالات الفلسفة والعلوم والتكنولوجيا ومطالب التنمية الشاملة، وبالتوازى مع ذلك وفى نفس الوقت فإن شعوب ودول العالم الإسلامى تواجه جميعا، وربما بغير استثناء، حصار ثلاث أزمات واضحة: أزمة هوية، وأزمة شرعية ، وأزمة مرجعية.

إننى أعرف بالطبع أن هذا المؤتمر أعطى نفسه أفقا أوسع حين قرر منظموه أن يطرحوا على أنفسهم والآخرين منطق حوار الثقافات بدلا من صراع الحضارات - لكنى مع ذلك أحسب أن هذا المؤتمر الذى ينعقد فى القاهرة ،على نصف المسافة من كابول الى الجزائر بالعرض، وعلى نصف المسافة من استانبول إلى الخرطوم بالطول، سوف يجد نفسه بقوة الأشياء مشغولا بقضية الإسلام ضمن صراع الحضارات أو حوار الثقافات.

ومع ذلك فإننى لاأريد أن أستغل هذا المقعد وأعطل حواركم، وبدلا من ذلك أوثر أن أضم صوتى إلى أصوات الذين سبقونى إلى الترحيب بكم وبمؤتمركم فى القاهرة ■

د٠ أنور عبد الملك*

الوجهة الحضارية في صنع العالم الجديد**

١ – إن اللحظة التاريخية، لوضع المشكلة، تقود منذ البداية إلى لب الإشكال المفاجيء حول طبيعة ودور ومنظور مسألة الحضارة في زماننا٠

وبينما جرى تجنب مقولة الحضارة بذاتها حتى وقت قريب، كانت هنالك دفقة دهشة يشوبها القلق تتخلل العقل العام ، وعلى نحو أكثر خصوصية دوائر المثقفين الذين اعتادوا التقسيمات الثنائية للفكر الاجتماعي ، والتي سادت طويلا (يسار ويمين ، متقدم ومتخلف ، مركز وأطراف ، محافظ وجذري ،رجعي وتقدمي، متدين وعلماني ، من بين أشياء أخرى)٠

وفجأة ،كما حدثت ، نهاية النظام ثنائي القطبية (الغربي٢٤)إصبيحة تفجر الاتحاد السوفيتي السابق من الداخل ، وحلول السيطرة العالمية أحادية القطب في ١٩٨٩-١٩٩١، ظهر أخيرا في الضوء عام ١٩٩٣ ، موضوع مدو كالصدمة ، موضوع الحضارات ، والتي يعتقد بصدامها٠

٢ – يشير التاريخ إلى أن الحضارات كانت تُعرف باعتبارها مجموعات متميزة من تكوينات اجتماعية – ثقافية منذ الأزمنة المبكرة – السابقة كثيرا على إقامة المجتمع الدولي ، كما عرفناه ، منذ نهاية القرن الخامس عشر حتى وقتنا هذا ٠

---

*مفكر وكاتب وأستاذ و باحث جامعي

** ترجمها عن الإنجليزية د٠ فخري لبيب

٢-١ إن التاريخ القديم، مكون من الوجود المتوازى لمثل تلك المجموعات الكبرى، وأساسا الإمبراطوريات الحضارية لمصر ، فارس، الصين فى أرض -النواة، بينما شهد نصف الكرة الغربى: الأزتيك ، المايا والإنكاس . والتنويه هنا قاصر ، على التكوينات الكبرى المعروفة٠

٢-٢ توحدت التكوينات الاجتماعية – الثقافية فى أوروبا، فى وقت متأخر للغاية ، تحت راية روما ، حتى بدايات ضعفها فيما غدا معروفا بعصر الظلام الأوسط (فى أوروبا) .
ويمكن التعرف ، فى تزامن مع تلك ، على أربع مجموعات كبرى خارج النطاق الأوروبى – الرومانى المحدود:

أ- الصين ، وقد حافظت على استمرارها منذ تكونها منذ خمسة وعشرين قرنا قبل الميلاد، إلى يومنا هذا٠

ب – منطقة الإسلام المركزية ، فى جنوب – غرب آسيا وشمال أفريقيا ، حول الخلفاء العرب وإيران الشيعية ٠

جـ – شبه القارة الهندية بثقافتها الهندوسية ، بينما كانت السلطة ، فى الأساس ، فى يد الحكام المسلمين٠

د- العالم المغولى الأسيوى والأورو آسيوى ، والذى خضع لحكم المسلمين خلال الأزمنة الحديثة٠

وفى أوروبا الخالصة حل صعود المسيحية الكاثوليكية تدريجيا محل روما ، وإن يكن بخطى أبطأ كثيرا من دوائر الشرق الأربعة٠

إن تلك المجموعات ، والتى عرفها المؤرخون المحدثون باعتبارها حضارات عديدة ، ظلت غير مترابطة ، باستثناء فترات قصيرة ، أو بالمصادفة ، حتى وفر طريق الحرير الأداة الرئيسية للتبادل الحضارى البينى، وأساسا التجارى٠

وأطلقت القوى الصاعدة فى أوروبا ، بدءا من القرن الحادى عشر ، حربها ضد الإسلام فى العالم العربى (ب فيما سبق) ٠ لقد شنت الحملات الصليبية تحت راية حضارية دينية مزعومة ، بينما كانت ، فى جوهرها ، سلسلة متعاقبة كلاسيكية لموجات نهب وسلب وإخضاع عسكرية – تقود مباشرة إلى تركيز فائض القيمة التاريخى فى أيدى البورجوازيات الصاعدة٠

إن تلك القرون قد أدت إلى موجات متلاحقة من الكولونيالية والإمبريالية الكلاسيكية، والإمبريالية المسيطرة منذ القرن السابع عشر حتى وقتنا هذا ٠ ومن هنا جاءت صفة تلك العمليات الاقتصادية – العسكرية – السياسية ، المصحوبة بانتشار السيطرة الثقافية ، كما

حدث فى حالات الحروب الحضارية. ومن ثم ، ظهر الصدام كصفة مميزة، جنبا إلى جنب مع مقولتى الثقافات والحضارات فى الأزمنة الحديثة ٠

٣- ومع ذلك يظل السؤال قائما : لماذا الآن ؟ لماذا هذه الحدة المفاجئة، وسط كآبة تشرف على اليأس ، فى عالم الوفرة ؟

أ- إن العامل الثقافى - الحضارى يصاحب دوما أوقات التوتر ، التغير والتحول: انحدار مصر الفرعونية وهى تواجه الغزوات الشمالية بلامبالاة. انحدار الإمبراطورية الرومانية زمن التحدى المسيحى . انحدار الإسلام بعد زوال قوى أوروبا الصاعدة ، شحوب الثقافات الهندية فى وسط وجنوب ثم شمال أمريكا وقد سحقتها الغزوات الغربية ، أزمات إمبراطور العثمانيين والمغول. وفى السمات الأكثر حداثة للعالم الغربى، ثورة اكتوبر ١٩١٧ ، عندما احتدمت المعركة بين المتشيعين للسلاف والمتشيعين للغرب- حتى الأنفجار الداخلى فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١ ٠ لقد ظلت الصين ، تصاحبها اليابان، منيعة على المواجهات حتى القرن التاسع عشر ، بينما تصادمت جنوب شرق وجنوب آسيا مع الغزوات الغربية٠

ب- عُرف هذا العامل باعتباره النضال للاستمرارية فى مواجهة عمليات الاقتحام-إن تعريف الممثلين باعتبارهم أمم ، حضارات ، ثقافات، هو أحدث الاصطلاحات الوصفية للتاريخ فى مركز العلوم الإنسانية والاجتماعية ٠

ومن ثم ، غدت الاستمرارية مرادفا للطبيعية ٠ وتعرف طبيعية العالم بمركزية الغرب ، وأساسا أوروبا ، ثم أكثر حداثة ، أمريكا الشمالية ، يحيط بها حواشى تكوينات مجتمعية أخرى ، همشها إلى المحيط تاريخ متماسك بحق ٠ إن إمبراطورية الآخر، ذات الحضارة السالفة ، والمناطق الجيوثقافية ، مثلها مثل تواصل الصين البعيدة ، ينظر إليها كما ينظر إلى العديد من الآثارالقديمة ، مناطق دخيلة، حيث تحققت العمليات الغريبة فى دنيا الاستثنائية أو الخروج على القاعدة ٠

فى إيجاز ، فإن الطبيعية كانت مرادفا لاستمرار مركزية الغرب أو سيطرته ، منذ نهاية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن العشرين ٠

أما فيما يختص بالسؤال الأساسى : لماذا الآن؟ فإنه يجب البحث عن الإجابة فى دائرة التحول العالمى ، فى التغييرات التى حدثت فى المركزية السائدة حتى الآن ، وسيطرة الغرب منذ القرن الخامس عشر ٠

٤- يبدو مناسبا ، فى هذه الآونة الحرجة، أن يوضع فى الاعتبار أثر القرون الخمسة لمركزية الغرب وسيطرته على حركة الأفكار ، وبالمثل التصور أو الفهم الشامل (رؤى عن العالم) ، والقالب العام للعلوم الإنسانية والاجتماعية ٠

أ- إن المجتمع الدولى ، أى أوروبا فى مركز المجموعة التابعة من البلدان، الثقافات ، الأمم والتكوينات الاجتماعية ، قد نظرت إلى الكل ، منذ بدايتها تماما فى القرن الثامن عشر ، باعتباره وجودا واحدا : إن عمومية المجموعة- باستثناء غالبية القارة الآسيوية فى ذلك الوقت - قد أدت إلى بروز العالمية • ومن ثم، كان تعريف هذا النموذج باعتباره الحضارة التى تحيط - بالجميع ، والتى وحدت كل الأجزاء المكونة والعوامل - واعتبار ماتحقق فى المركز طبيعيا ممثلا لنماذج عالمية من الوجود والقيم ، وعلى من هم فى المحيط القبول بها • لقد نظر، منذ البداية ، إلى هذه الحضارة، المدعاة والوحيدة، باعتبارها القالب الأبدى ومعيار المجتمعات البشرية ، فى الماضى والحاضر والمستقبل • لم تكن عملية التغيير أو التبديل مقبولة ، إلا إذا كانت نفيا للآخر، أو جعله طبيعيا عن طريق الحصر النمطى • إن مقولة مونتسكيو، كيف يمكن للمرء أن يكون فارسيا؟ انما هى تعبير صريح عن هذه الرؤية ، ناسيا أن فارس، ومصر والصين قد سبقت تاريخ العالم الجديد المحدود للبورجوازية الأوروبية بعشرات القرون •

ب- إن هذه الرؤية الكلية للعالم، قد قدمت عملية بناء أدوات استقراء وتأويل للمجتمعات البشرية، واعتبر ماتحقق طبيعيا • ونظر إلى المجموعة المركزية للتكوينات المجتمعية باعتبارها ، كما كانت، قادرة على توفير المواد الخام ، حتى يمكن تأويل المدى الكلى للمجتمعات فى حدود العمومية. وجرى تجاهل الصفة القطاعية لكل شبكة الأفكار والآراء ، على أساس فكر يقينى أن العمومية المدعاة للعالم ، وقد مورست لخمسة قرون ، يمكن أن تخدم كالقاعدة الصحيحة لتأكيد الصفة العالمية للنظريات البازغة • لقد أدعى أن الطبيعة القطاعية ، الأوروبية، ثم المتمركزة - غربيا ، لكل مجال المعرفة الثمينة للمجتمعات الإنسانية ، تفسر وتأول الكل ، وبذا تكون صحيحة عالميا ، مثلها مثل العديد من الأفكار والقوانين والحقيقة الثابتة والعمل النظرى المؤدى إلى التوسع فى مجالات ومداخل متميزة ، مثلها مثل العديد من العلوم الإنسانية والاجتماعية الصحيحة عالميا •

ويمكن فهم بقية العالم فقط باعتباره ضمن هذه المجموعة من الآراء • ومن ثم ، فإن فكرة، الأمة ، مثلا ، تعتبر ترجمة حديثة لعمليات ائتلاف مجتمعى فى المجتمعات الأوروبية الكبرى . وقد نتج عن ذلك، أنه يمكن ألا تكون هنالك أمم سابقة على بدايات الأزمنة الأوروبية الحديثة ، حتى ولا فى المجتمعات الإنسانية للأطراف • ومن ثم غدا الحصر النمطى هو الفلسفة - الجوهرية للبشرية وللعلوم الاجتماعية • إن ماهو جيد للمركز لايمكن أن يفشل فى أن يكون جيدا للأطراف•

٥- ومن ثم ، ارتعدت الأرض منذ باكورة القرن التاسع عشر . إن نفى الآخر (والآخرين) ، عن طريق المخالب الحديدية للحصر النمطى، قد أدت إلى ظهور المجتمعات المنفية حتى

الآن ، والتى اعتبرت نائمة ساكنة ، أو عاجزة عن إتخاذ فعل ما. إن الرجفات الأولى ، خلال القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر ، كانت تشير بالفعل إلى أن هزات عميقة كانت تتحرك تحت الأنماط الرصينة للسيطرة الغربية باعتبارها عالمية٠

أ- إن رد فعل المجتمعات المهمشة حتى الآن (الأطراف ؛ القارات الثلاث: آسيا ، أفريقيا، أمريكا اللاتينية) ، والتى كان يحفزها الاستغلال الإمبريالى الاقتصادى الذى لايرحم بصورة مباشرة ، سارت على الدرب، متبنية مقولات وتعابير الأمة: الحركة الوطنية ، الحزب ، حركة التحرر الوطنى أو الحرب ، السيادة الوطنية ، الاستقلال، الجبهة الوطنية المتحدة ممتدة إلى البعث الوطنى٠

إن تحرير المجتمعات المقهورة ؛ منظور إليه فى هذا السياق والاعتقاد ، الذى يتضمن البعد الثقافى ؛ غالبا ما يجرى باعتباره أرض النواة الثقافية الوطنية ، لصعود الموجات التاريخية للتحرر، وإعادة تأكيد المجتمعات المقهورة ، فى إطار قالب يمكن إدراكه ، على نحو أوسع لأصول أكثر قدما – الأديان، القارات والحضارات. وهذا التعبير الأخير استخدم كأداة وصفية أكثر من استخدامه فى تعبيرات نظرية تعليمية للكافة . وقد حدث ذلك فقط، عندما كان هناك إدراك للتواصل والاستمرارية ، عبر الزمن ، وبدرجة ذات مغزى ، فى قلوب وعقول الموروث الحى للحاضر كتاريخ ٠

ب – هنالك على الضفة الأخرى من النهر التحديات الصاعدة ، والتى يجب تحديدها وتعريفها ٠ ومن ثم جاء التفكير فى فكرة الشرق ، والتى لقيت استجابة إزدادت اتساعا على الدوام فى دوائر فلسفة التاريخ ، الشعر الرومانسى ، أدب الريادة والرحلة ، وكانت لها أصداؤها فى الوثائق الدبلوماسية. ونظر إلى الخلافات باعتبارها منتمية إلى جوهر المجتمعات التابعة المستعبدة – ونادرا ماسلم بها باعتبارها نتيجة التحليل المنطقى للتاريخ لنضالات صلبة حقيقية ، سياسية ، اقتصادية ، ثقافية ، وروحية بين القوى الصلبة بحق ، عبر الأزمنة الحديثة ٠

أما بالنسبة للقرن الحادى عشر ، وبالأحرى، منذ القرن السابع عشر فإن الآخر الآخرين ، المتوحشين ، البدائيين أو الجاحدين ، قد دمجوا تدريجيا فى الشرق ، الغامض ، الشاذ، الخطر – الدخليل ، فى أفضل الأحوال ، فى نظر خفيفى العقول ٠ إنه فى كل الأحوال ، وفى كل الظروف ، عالم الاستثنائية أو الشذوذ عن القاعدة ٠

ومن ثم ، فإن النغمة العامة للشرقية ، أصبحت تدريجيا حقلا للكشف عن دراسات ميدانية ، أو بالأحرى ثقافة استعمارية ٠ ولذا كانت هنالك ضرورة الإبقاء بحسم على علوم الإنسان والمجتمع ، وبالمثل الفكر الاجتماعى ، منيعا على العمليات التشكيلية الجارية فى الشرق ،

حفاظا على تكاملها باعتبارها المادة الوحيدة، وفقط للطبيعية ، للمعرفة المسلم بصحتها • ومن ثم كان الحصر النمطى كمنهج•

إن الحصر النمطى – هو التعبير الفكرى لعملية السيطرة ، وهو يتخلل إلى درجة كبيرة ذات نسيج الثقافات السائدة • ويعد للأسف ، وفى آن واحد ، العقول والمشاعر لموقف معاكس عدائى نحو المجتمعات الضعيفة مؤقتا.

جـ – إن النضالات الصلبة حقا، وعمليات الإبداع، قد غيرت العالم منذ دفعة محمد على فى مصر (١٨٠٥) ، وطريق المييجى فى اليابان (١٨٦٨) ، إلى تحرير الصين بعد الزحف الطويل (١٩٤٩) ، والذى تبعته فيتنام (١٩٧٣) ، خلال أقل من ١٥٠ سنة • إن الشرق ، بل فى الحقيقة كل سلسلة المجتمعات فى القارات الثلاث، قد حققت الاستقلال والسيادة ، رغم أنها سيادة فى حدود واسعة التباين • وبينما تجبر قطاعات كبيرة من البلدان المستقلة رسميا على مواجهة التهميش ، فإن قطاعات أخرى كبرى تجتاز عمليات تنمية ، وتلك أساسا فى شرق آسيا ، مع درجات متناظرة فى التأثير السياسى على التحول العالمى •

٦– إن التحول العالمى ، خلال الفترة الهامة ١٩٤٩ – ١٩٧٣ تقريبا ، كان وسيظل مفهوما باعتباره عددا من المداخل المتزامنة •

أ– إن الإحلال التدريجى ، لثقل مركز النمو الاقتصادى ، من الأطلنطى إلى منطقة الباسيفيك الآسيوية ، قد تمركز حول شرق آسيا – وهى عملية مثيرة للبلبلة على نحو متزايد. باعتبار أن التقنيات المتقدمة قد ظلت فى غالبيتها فى المراكز الغربية القائدة •

ب – رغم الأثر الملطف للرأسمالية الاجتماعية وخاصة فى ألمانيا و فرنسا، وغالبية بلدان أوروبا الغربية ، والتباهى بالنصر المثير للسخرية لحامل الحصة إزاء حامل السهم ، فإن السيطرة المالية عبر القومية قد أدت إلى سرعة متصاعدة للبطالة ، الإحباط ، تآكل العقيدة ومنظومة القيم • لقد غدت الأزمات هى الشعور الذى يسرى فى المجتمعات الصناعية المتقدمة للعالم الغربى• وفى شرق آسيا أساسا فإن النمو الاقتصادى غير المتوازى تاريخيا لليابان ، والآن ، وبصورة أكثر لفتا للأنظار للصين ، يدأ بيد مع دائرة النمور الآسيوية والبلدان الصناعية الجديدة ، فى شرق وجنوب شرق آسيا ، وبالمثل الواجهة الباسيفيكية فى كل أجزاء نصف الكرة الأمريكى ، قد أوضح أن المجتمعات الآسيوية قادرة على التعامل مع التناقضات التى لامفر منها للتحليل المنطقى الاجتماعى • شكرا ، للعوامل التشكيلية غير الاقتصادية الأكثر عمقا • إن تمركز المجموعة والتواجد فى تنظيمات اجتماعية تعاونية والمدخل والالتحام الاجتماعى والإجماع ومقاومة الأسرة للضغوط والأمة والدولة والخصائص الثقافية المصحوبةبالعصرية التى لامفر منها ، قد سادت إزاء التمزق ، وأكدت

التحامها اجتماعيا وسياسيا خلال هذه الحقبة التاريخية لصعود مراكز كبرى فى الشرق.

جـ – ومن ثم بلغت المرحلة أقصى تناقضاتها على مستوى عالمى : بينما القوة الاستراتيجية، والتقنيات المتقدمة ماتزال تحت السيطرة ، غربية و عالمية . وقدم الشرق – فى أوسع دوائره – متمركزا حول الأراضى الآسيوية الشرقية الداخلية، المرادفة للساحل، أكبر إشاراته النابضة ، ونماذجه البديلة ، لتنمية إنسانية واجتماعية.

إن المبادرة التاريخية والتى تغير المسار بوضوح، تراها دوائر العالم الغربى القائدة كتحد مباشر لمسارها المستقبلى . وهذا التحدى ، فى الغالب الأعم، لاتدركه دوائر أوسع من تلك التى لها أرضية اقتصادية عسكرية سياسية. ومن هنا عادت الثقافة والحضارة ، الدين ورؤى العالم إلى الظهور.

إن عملية تحول العالم تُفهم باعتبارها أزمة العالم ، أزمة الغرب التى تقود إلى تداعيه.

ومن ثم فإن المسرح معد للمواجهة ، باعتبارها خط الدفاع الذى لامهرب منه. خط من ؟ ضد من؟

٧– إن تعريف الفرق بين وحدات التحليل ووحدات التحليل والفعل ، فى هذه المرحلة، سوف يساعد فى توضيح المجال.

٧–١ إن وحدات التحليل فى مجال التكوينات المجتمعية الكبرى – التى تتجاوز القبيلة والمجموعة السلالية والطبقة الاجتماعية – يمكن النظر إليها باعتبار أنها تستوعب الوحدات الثلاث التالية:–

الأمم ، باعتبارها القالب الأكثر مناسبة لتأكيد التعايش المتصل لتمركزات ديموجرافية ثابتة متلاحمة معروفة.

ا–الأمة فى التعريف الأوسع قبولا للعلوم الاجتماعية الحديثة ، حول مركز قوتها الاجتماعية، الدولة .

ب – المنطقة الجيوثقافية ، تضم معا مجموعة أمم ، عادة عن طريق وسائط إحداها ، أو لغة أو عدد محدود من اللغات كأداة (أو أدوات) توحيد ثقافية . وعادة ، رغم أنه ليس دوما ، ماتتواجد مثل مجموعات الأمم تلك ، فى مكان جغرافى متقارب متميز.

جـ – الحضارات (أو القوالب أو الدوائر الحضارية) هى الدوائر الأوسع ، كوصف لحقيقة لاحقة للدوائر الكبرى التى تعايشت فى الأساس دون روابط عضوية وتفاعل ، حتى قيام المجتمع الدولى منذ القرن الخامس عشر . هذه الدوائر كانت مميزة ، وعرفت من خلال شبكة نوعية من المعتقدات ورؤى الزمان والعالم ، وهى تدور أحيانا حول عملية بناء مختلفة

لأفكار أساسية ، هى المحصلة النهائية لعمق المجال التاريخى •

٧-٢ وحدات التحليل والفعل ، مختصة بتعريف كبار الممثلين ، وموضوعات التحليل المنطقى التاريخى •

إنها دائرة نفوذ الأمم وعملها على نحو خاص . إنها وحدها التى تتمتع بعمق المجال التاريخى ، والتى تيسر أقصى استخدام واقعى للطاقات الكامنة ، ومن ثم تعرب عن الجزء الخفى من جبل الجليد ، وهى مسألة حاسمة الأهمية لفعل له مغزاه •

إن الأمة هى المتغير الأكبر ، حول دولتها الوطنية • بينما الدولة يمكن أن تمارس أيضا فى تكوينات مجتمعية غير وطنية ، فى صيغة أكثر ضعفا ، ذات فاعلية ثانوية أو هامشية •

ومع ذلك فإن المواجهات الكبرى فى التاريخ، قد اتخذت أطراً من المراجع أكثر اتساعا: الدين ، خلال الحملات الصليبية وبالمثل خلال الفتوحات الأيبيرية لوسط وجنوب أمريكا ؛ الحضارة خلال عنفوان الكولونيالية والإمبريالية المهمة الحضارية لأوروبا فى مواجهة البرابرة، وبالمثل ، وأكثر حداثة، النظام العالمى الجديد الذى يدعيه مركز السيطرة أحادى القطبية ، حيث المدخل المعيارى النظام يعمل كأيديولوجية للسيطرة•

من المسلم به أن بطاقات التعريف الكبرى ، كانت ومازالت ، منتقاه لتغطية برامج عمل فى مثل تلك العبارات ، التى تُعاون فى حشد أعمق طبقات الهوية والإنجازات التراكمية التهلكة الآسيوية ، تليها أخطارالأصولية الإسلامية - عوضا وبديلا عن النمط المتحول للمبادرة التاريخية والتحكم فى عالم مصادر البترول الذى تهدده الوطنية الراديكالية•

ومع ذلك ، فبعد أن يقال ويفعل كل شىء ، فإن الحضارات والثقافات لاتثير الحروب ولاتحقق السلام• إن أمم العالم حول دولها الخاصة ، هى الممثل الأكبر الذى يمكن معرفته ، والذى يجمع بين دائرتى التحليل المنطقى الاجتماعى : الدائرة الداخلية (سلالية ، طبقية، اجتماعية) ، الدائرة الخارجية (دولية - سياسية عالمية)•

ومع ذلك فإن الأمم تتأثر دوما بالقوالب الخارجية لثقافاتها وحضاراتها الخاصة •

٨- كيف يمكن أن تتطور التوترات المتصاعدة لزمن تحول العالم ؟ هل هنالك مكان لفعل له معنى فى مجال ، تهب فيه رياح التغيير بطريقة متسارعة ، أكثر من أى وقت مضى، فى تاريخ الجنس البشرى ؟

التوترات تقود إلى المواجهات : إنها مدخل الصدام فى العلاقات الدولية. إن نظرة سريعة إلى عدة الحرب الكاملة التى أخرجتها توابع هذا المدخل ، الذى يدعى صفة سياسية - غير استراتيجية للنزاعات الجديدة ، بعد نهاية الحرب الباردة ، تكشف عن النية المبيتة للوصول

بالتوترات والتناقضات إلى أقصاها ، إلى مستوى المواجهة المباشرة.

أ- سلسلة أولى من المشاكل ذات الطابع الكلاسيكى الاقتصادى والسياسى ، ومع ذلك فهى مقدمة فى تعبيرات حديثة . الماء بدلا من احتياطات البترول، البيئة، وضع حدود لنمو الأطراف الذى يثير التهديد، التقنيات الجديدة وخصوصا فى مجال علم المعلومات، انتشار أمراض جديدة خطيرة ، غالبا ما تكون وبائية، جنبا إلى جنب مع انبعاث جديد لأمراض قديمة كان يعتقد أنها قد انقرضت، وتزايد عدم فاعلية علاجات ماتزال قائمة ، انتشار المخدرات شديدة المفعول ، التهديد المتزايد للهجرات الضخمة نحو المجتمعات الصناعية – كل ذلك وغيره من المشاكل الأخرى.

إن كان قد قدم أى شىء ، فهو القليل ، للوصول إلى حلول ذات معنى ، وللحد من الضرر. إن الجدولة السابقة تأتى ، فى الحقيقة بالإضافة إلى تهديدات مماثلة عديدة للغاية لعدة الحرب الكاملة للنزاعات الاقتصادية والعسكرية – الاستراتيجية التقليدية ، كما يشهد على ذلك التهديد النووى الدائم.

ب – وتحتل حقوق الانسان مكانة أساسية . إنها تحديدا حيث تطرح أطروحة المركز نفسها لتحتوى لعالم ، عن طريق الموجات المتلاحقة من الحصر النمطى، لتتمكن فقط من الاختلاف عن ، والتصادم مع ، رؤى الحضارات والثقافات والخصوصيات الوطنية الأخرى. إن القبول الضمنى بتمركزية الفرد فى المجتمعات الغربية، نتيجة تطور البورجوازيات الأوروبية ، بسبب مجموعة الإمكانيات التى يقدمها فائض القيمة التاريخى المتراكم ، تقود منظرى وصناع سياسة المنطقة المركزية السائدة، حتى الآن، إلى رفض مشروعية المجموعة المتوازية من العمليات المتحققة فى المجتمعات الشرقية ، فى مناطقها الجيوثقافية المختلفة، والتى تعطى الأولوية للمجموعة ، للمجتمع، للكل معا ، واضعة أياها قبل سيادة الفردية فى الحياة الاجتماعية .

إن المدخل الذى يقوم على عدم المواجهة سوف يؤكد حقوق الشعوب جنبا إلى جنب مع حقوق الإنسان ، والمدخل القائم على المواجهة يختار التنديد بالاستبداد الشرقى، وهو نادرا مايعترف برؤى وأنماط حياة الآخرين . لقد بلغت الأوضاع مرحلة تستدعى فيها حقوق الإنسان لتبرير التدخل العسكرى والحصار الاقتصادى ضد دول الأمم والحركات الشعبية ومدارس الفكر التى اختارت أن تحافظ على مجراها الخاص .

جـ – تعتبر الديمقراطية ، وبالأحرى ديمقراطية السوق الليبرالى ، هى المعيار السياسى – الاجتماعى والأخلاقى لكل المجتمعات . وقد قادت أزمة تكوينات الدولة الاشتراكية فى أوروبا إلى نفى أى احتمال للاشتراكية ذاتها ، دون ذكر لتحققها القوى فى جزء كبير من

العالم ٠

د- وباسم ماسبق ، يَدفع بالتحالفات المؤسسية العسكرية السياسية دوما إلى مستويات من القوة الاستراتيجية أكثر تقدما ، ويتوسع الناتو الآن نحو حدود روسيا ، نحو آسيا عن طريق منطقة احتياطى البترول٠

إنها باسم الحضارة هى الواحد والأحد٠

٩- إن وجهة نظرنا ، كما نراها ، هى أن طريقا آخر يمكن رسمه : التعامل مع التناقضات بطريقة لاتتعارض معها ، بطريقة تقود إلى التكامل .

أ- إن التناقض هو الجوهر ٠ إن الفكر الأوروبى (الغربى) ، من أرسطو إلى هيجل وماركس قد نظر إلى التناقض ، فى حدود عدائية : الأطروحة تواجه الأطروحة المضادة ، مما يؤدى إلى تفوق كلا الجانبين فى التركيبة الناتجة ٠ لقد افترض منذ البداية أن النزاع والحرب ، هما الطريق لمعالجة التناقض - إن هذه الرؤية قد مكنت الغرب من أن يفتح ، يقهر ، يكتشف ويجدد. إنها قادت أيضا إلى حل التناقضات عن طريق قذف القنابل الذرية عام ١٩٤٥ ، والتحكم الوراثى لحسابها فى أيامنا تلك٠

إن الموروث الفلسفى الصينى ، منذ الطاوية حتى أفكار ماوتسى تونج ، يقول بأن التناقض هو الوجود، وهو ، بناء عل ذلك . لايمكن التغلب عليه واجتثاثه عن طريق إزاحة جانب واحد ، و/أو التطويع القسرى للآخر، إن الحياة الصلبة حقيقة ، فى الطبيعة والمجتمعات البشرية بالمثل ، تبين للاثنين، أن عملية البناء الدائمة للحقيقة ، تدور فى حدود التناقض٠ إن إعادة صياغة نمط العلاقات المشتركة بين العناصر المكونة للتناقض ، وإعادة مواءمة دورها الخاص بها وتأثيره ، يفتح الطريق للتوحيد بين التواصل والتغيير ، الاستمرارية والتحول ، تلك هى سمة الشرق الناهض ، فى آسيا ، فى زماننا ٠

ب - منذ العصور الأوروبية الوسطى المبكرة ، وأمام مواجهة صعوبات نشر الإيمان المسيحى فى العالم العربى - الإسلامى ، أمريكا الوسطى والجنوبية ، وفيما بعد أفريقيا وآسيا، اقترح الجزويت فكرة التثاقف، وهى تقوم على أن رسالة الإيمان المسيحى الجديدة يمكن فقط أن تصبح مفهومة إن هى قبلت باتباع الطبيعة الخاصة بالثقافات ، والمعتقدات والشعوب الأخرى ٠

إن هذه الخطوة الكبرى ، فى الفكر الأوروبى ، ماتزال مفهومة جزئيا ، وإن غدت فاعليتها مهمشة منذ بعثة ريكى إلى حين مينج ، فى القرن السادس عشر ، حتى لاهوت التحرير فى زماننا٠

جـ - كانت هنالك حاجة لخطوة أخرى ، من أجل مزيد من تطوير النداء للاعتراف

بالهويات • ذلك كان غرضنا من عملنا لتطوير فكرة الخصوصية (١٩٦٢-١٩٧٠) باعتبارها الأداة الرئيسية لفهم الاختلافات ، وبذا تساعد موضوعيا على بناء جسر نحو التلاقى والتقارب•

إن فكرة الخصوصية يمكن محاولة تحليلها على ثلاثة مستويات أو مراحل:

١- مستوى / مرحلة التعريف العام ، مأخوذا من الأصول • يتوجب لإدراك خصوصية مجتمع بعينه ، أن يبحث المرء عن ماهية نمط الاستمرارية المجتمعية الذى مورس فى تكوين وطنى اجتماعى - اقتصادى بعينه ، عبر دراسة اقتصادية لتطوره التاريخى • إن النمط المعين ، لهذه الاستمرارية المجتمعية ، هو ببساطة نمط عملية بناء أربعة عوامل أساسية ، والتفاعل بينها ، خلال كل شكل من أشكال الاستمرارية المجتمعية : إنتاج الحياة المادية فى الإطار الجغرافى والبيئى (أسلوب الإنتاج بالمعنى الدقيق للكلمة) ، إنتاج الحياة (النشاط الجنسى) • النظام الاجتماعى (السلطة والدولة) ، العلاقة بالبعد الزمنى(محدودية الحياة البشرية، الأديان والفلسفات) • إن إنتاج الحياة المادية ، فى هذه المجموعة ، يحتل المكان الحاسم فى عملية بناء النمط الكلى للاستمرارية ، ولكن فقط فى المرحلة الأخيرة • إننا ، بتطبيق هذا النموذج ، على المجتمعات المختلفة ، سوف نكون فى وضع أفضل لتوضيح الصورة العامة ، لتحديد وتلوين وإضافة الجرس والدقة للتحليل الأول الذى قام على أسس معايير اجتماعية - اقتصادية •

٢- مستوى/ مرحلة ظهور العوامل المكانية الزمانية لإدراك الوعى • إن دراسة الخصوصية لاتجرى فى العالم الخارجي لفلسفة المعرفة والمنطق الخالصة - ولكن فى إطار التطور المتماسك للمجتمعات المعنية . إن هذا التطور يضع عامل الزمان فى المقدمة ، ومن هنا كانت الأهمية الأساسية لمفهوم عمق المجال التاريخى • ليس هنالك خصوصية لمجتمع مؤقت - تجمع معسكر وطنى أو دولى للكشافة ، حركة طلاب ، دولة أسست بطريقة مصطنعة لأغراض استعراضية • إن الحديث عن الاستمرارية المجتمعية، هو التوجه بالحديث إلى الدوام التاريخى الطويل الذى يصوغ الأحداث - وليس إلى الحادث العرضى • وبذا يمكن للمرء أن يتحدث ، على أساس صحيح، عن الخصوصية فى التكوينات الاجتماعية - الوطنية القديمة - الأرضية الطبيعية المثالية للخصوصية - وكذا فى تلك التكوينات التى لم تبلغ بعد مستوى التطور الوطنى بالمعنى الدقيق للكلمة فى الأمم الجديدة، مستخدمين التعبير الذى صاغه توماس جيفرسون عند الحديث عن الولايات المتحدة الأمريكية • ومن ثم ، ففى وسع المرء أن يرى مدى اتساع هذا المجال - مجال الأغلبية الهائلة للشعوب فى زماننا • إن العلوم الاجتماعية سوف تكون أقل ارتياحا مع عامل المكان إن خرج أحد الأشكال الجيوسياسية من الحسبان • إن التطور التاريخى

للمجتمعات لايقع ، على أى حال ، فى المكان المجرد للتحليل المنطقى للعقل – التاريخ بدلا من التاريخ – كما أنه لايتكشف فى المجال المنعزل لفلسفة المعرفة والمنطق • تؤخذ المجتمعات – داخل إطار أوضاعها الجغرافية فقط، بعين الاعتبار طبقا لوجهين : الأول وجه الموقع، الذى يمكن المرء من تقييم أهمية الموقع لكل مجتمع ودولته مقارنا بالآخرين • والآخر وجه التكيف الداخلى الذى هو ، علم البيئة ، والذى يشير إلى تحديد قدر الموارد والإمكانيات الكامنة ، والذى يلزم حينئذ معالجته بوضع العامل الديموجرافى فى الحسبان •

٣- البُعد – المرحلى للتحليل المنطقى لعوامل الاستمرارية وعوامل التحول ، على أساس الفعل النهائى الحاسم لنمط الإنتاج ، وفى الحالات القصوى لتقدم تقنيات الإنتاج ، فك تداخل ذلك الذى يجرى الإبقاء عليه، من ذلك الذى يقوم بعملية الإبقاء (والأمر جد مختلف عن الحديث عن الثوابت والتى لها أصل جاء فيما بعد بزمن طويل) ، مميزا كلاً حسب نمطه عن ذلك الذى كان ، لكنه لن يكون بعد ذلك • التمييز بين عوامل الربط الأربعة ، أيا كان وزنها النسبى فى أية مرحلة من مراحل التطور التاريخى •

إن مفهوم الخصوصية ينطبق على كلٍ من المنطقة المسيطرة والمنطقة التابعة ، حيث يمكن عزل العديد من العوامل التى تستوجب الوضع فى الحسبان ، باعتبار أنها تشكل الإطار البنائى للخصوصية عند نقطة تقاطع نظرية اجتماعية ذات مغزى • إن تلك المشاكل يمكن تقسيمها إلى مجموعتين : (١) استخدامات مفهوم الخصوصية ، أى صلته بأنواع مختلفة من المجتمع (٢) تعريف المناطق التى لها الأولوية بغرض المقارنة ، مع استخدام مفهوم الخصوصية باعتباره أداة التصور الأساسية•

١٠- هل يمكن الآن رسم الطريق من المواجهة والصدام نحو التكميلية فضلا عن التقارب؟

ا- إن النزاعات الكبرى فى زماننا ، وفى المستقبل المرئى ، هى فى الأساس سياسية – اقتصادية بأوسع معنى • إن الأنماط البازغة المتغيرة ، المتمركزة استبدالا للمبادرة التاريخية ، تقود إلى تبين أزمة السيطرة الحديثة الواقعة فى أوروبا ، ثم فى شمال أمريكا (الغرب) ، باعتبارها أزمة مشروع الغرب الحضارى ذاته ، إن الرؤية البروميثيانية – الفاوستية للانسان باعتباره يعمل من أجل الشعب ، باعتباره بارعا ، فضلا عن كونه مبدع العالم ، مما يؤدى إلى الإنتاجية الممتدة بلا حدود إلى الاستهلاكية ، إلى العكوف على الملذات ، إنما ينظر إليها باعتبارها المؤدية إلى مواجهات متصاعدة ، مد صاعد من سيناريوهات لاتتصف بالتواصل فى عالم محدود ، هو نفسه موطن العديد من الأمم التى تزهى بعدة حرب كاملة ، بثقافات وحضارات.

إن أزمة نظام القوة يُنظر إليها باعتبارها أزمة الحضارة (الغربية) •

ب – ومن ثم فإن ظهور (وقد يقول البعض انبعاث)البعد الثقافى – الحضارى ، باعتباره الإطار الأوسع ، الذى تنكشف فيه صراعات القوى (مثال ذلك : الدعوة إلى حضارة صينية روحية جديدة : من بين أشياء أخرى)٠

إن هذا الاعتراف الواقعى بأنماط بازغة يصل إلى أقصى حدته المنظمة فيما قدمه هنتنجتون عام ١٩٩٦ وبالمثل فى اطروحته عام ١٩٩٣ ، ومن ثم فإن الإيمان الغربى بعالمية الثقافة الغربية يعانى من مشاكل ثلاثة: زيفه ، فساده وخطورته. إن الإمبريالية هى النتيجة المنطقية الضرورية، للعالمية، وهى فى وسعها أن تقود إلى حرب كبرى فيما بين الحضارات٠

جـ – من الهام ، تجنبا لمواجهات كبرى ، تجنب فرض رؤية المركز، فضلا عن إرادته ، على الثقافات والحضارات الأخرى ٠

وأكثر تحديدا ، تجنب المدخل النظرى الأساسى : بينما السعى ، فى ذات الوقت ، لبلوغ مناطق للتلاقى ٠ وتلك المناطق يمكن رؤيتها وهى تتحقق فى مجال ضرورات بقاء جنسنا البشرى ذاته على كوكبنا الأرضى : ومن ثم أسبقية المدخل المعيارى، ومحاولة وضع المشاكل العامة والهموم المتوازية والجهود المشتركة ، بحثا عن حلول صلبة حية لمشاكل وأوضاع صلبة بحق ٠ خلاصة القول أنه من الهام منح أولوية للمدخل الصلب – الحقيقى لمشاكل صلبة بحق ، تواجه مجتمعات صلبة – بحق ، ولو فى تعبيرات واسعة التباين ٠

د– إن هذا المدخل يمكن تحقيقه ، على نحو أفضل ، عن طريق إرادة المدارس المختلفة المشكلة للفكر والعمل ، الفاعلة فى مختلف المناطق الوطنية والثقافية والحضارية لمواجهة تلك الالتزامات ، وبالتالى يفى المثقفون الفاعلون فى مجالات صياغة وتحقيق المعرفة والسياسية بما عليهم من واجبات٠

مرة أخرى ، مرة ثانية ، تصاعد دور العوامل الاجتماعية – الثقافية عند مقارنتها بالمدخل التقليدى السياسى – الاستراتيجى – الاقتصادى الذى جرى الدفاع عنه منذ عام ١٩٧٣ ، وأساسا عن طريق عملنا المشترك المتناغم فى جامعة الأمم المتحدة ، خلال مرحلة نشأتها التكوينية (١٩٧٥– ١٩٨٥)٠ وهو مدخل يردده الآن هنتنجتون (يجب أن تبحث شعوب كل الحضارات عن القيم والمؤسسات والممارسات المشتركة مع شعوب حضارات أخرى وأن توسعها) ٠

هـ – إن دُعى كل التابعين والممثلين للتاريخ للاضطلاع بنصيبهم كاملا فى تلك العمليات من أجل البقاء، من أجل التكامل الذى يقود إلى التلاقى، فإن الدائرتين الثقافية – الحضارية اللتان تشكلان أعلى ثقل نوعى لأقدم المجتمعات والأمم فى كل من الشرق ، وأروبا معاً،

ويأوسع مالهمامن محتوى، يمكن رؤيتهما وقد استدعيتا للقيام بعمل مشترك ، يقوم على تجربتهما ذات الثراء الاستثنائى فى تغيير أنماط وأقدار التحليل المنطقى التاريخى • يجب على الاستراتيجية الحضارية أن تحتفى بالسيناريوهات والمبادرات المختلفة ، بالمستويات والسرعات المختلفة •

إن قناعتنا ، فى جميع الأحوال ، كانت ومازالت ، إن الاختلافات ، ان أُعترف بها ، يمكن أن تشق طريقا نحو التلاقى. وحجتنا ، فى جميع الأحوال ، كانت ومازالت ، أن الإقدام على عمل له معنى قد أصبح الآن ملحا وعاجلا •

وأملنا ، وقرارنا ، فى جميع الأحوال ، كانا ويجب أن يظلا الثقة بقوة فى أن الوضوح والواقعية المترابطين لجنسِنا البشرى سوف يسودان فى مواجهة العقل السلبى والعرقية. إن المواجهة والصراع ، إن فُهِما ، سوف يفتحان الطريق نحو التكامل والتلاقى نحو مستقبلنا المشترك والأكثر ثراء •

إنه البعد الحضارى والمدخل للانتقال، من أزمات تحول العالم، إلى تحديات ووعد بصنع العالم الجديد ■

ا. السيد ياسين*

حوار الحضارات فى عالم متغير

مقدمة :

اتخذ الحوار بين الحضارات، وهو تقليد قديم فى أزمنة السلم وأوقات الحرب، شكلا محددا بعد الحرب العالمية الثانية، تحت رعاية اليونسكو وبعض المنظمات الدولية والإقليمية. ولقد تأثر هذا الحوار فى الفترة الممتدة بين عامى ١٩٤٩ و ١٩٨٩ بالمناخ الثقافى والاقتصادى. والاجتماعى ، والسياسى الذى كان سائدا فى الأربعين عاما الماضية. وقد كان حوارا فى نظام دولى ثنائى القطبية بكل مايتضمنه ذلك من معان.

أما بعد الأحداث الهائلة والتى تسارعت منذ عام ١٩٨٩ الذى كان نقطة تحول فى العقد الأخير من القرن العشرين، فستتغير ظروف الحوار بين الحضارات وتطبيقاته بصورة جذرية فى ظل مابعد الحداثة، كأسلوب جديد فى التفكير، وتعميق الكونية، وانتشار العلاقات الدولية المتعددة الأطراف وأبرزها التكتلات الإقليمية، وإحياء القومية.

أولا : الحوار بين الحضارات فى نظام دولى ثنائى القطبية

يمكن القول إن موضوع الحوار بين الحضارات هو موضوع تقليدى، ولقد تمت معالجته بأساليب مختلفة بعد الحرب العالمية الثانية.

ولقد نشط اليونسكو فى تدعيم الحوار منذ عام ١٩٤٩ وحتى الآن ، ويمكن تتبع بدايات هذا

*مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام

الحوار وتطوره وماتحقق منه على مدى الأربعين عاما الماضية، بالرجوع إلى العرض الشامل والبارز الذى قدمه رولاند دراير لمؤتمر . «أوروبا – العالم»، الذى عقد فى لشبونة من ٨–١٠ أكتوبر ١٩٩٠(١) . ودارت المناقشات، التى تمت فى الاجتماعات التى عقدت تحت رعاية اليونسكو، حول هدف وطبيعة الحوار بين الحضارات والتأثيرات والعقبات المختلفة لهذا الحوار ٠ ويحدد التقرير الذى أعدته . لجنة الخبراء فى الدراسات المقارنة للحضارات التى اجتمعت فى مقر اليونسكو فى نوفمبر ١٩٤٩ . أهداف الحوار بين الحضارات ودور اليونسكو فى هذا الحوار.

يقرر التقرير:

إن مشكلة التفاهم الدولى، هى مشكلة علاقات بين حضارات٠ ومن هذه العلاقات يجب أن يظهر مجتمع عالمى جديد على أساس من التفاهم والاحترام المتبادل. ويجب أن يتبنى هذا المجتمع نزعة إنسانية جديدة، بحيث تتحقق فيه العالمية، من خلال الاعتراف بالقيم المشتركة فى الحضارات المختلفة (٢)٠ ومنذ البداية كان هناك وعى بإشكالية العلاقة بين الثقافة والواقع الاجتماعى – الاقتصادى والسياسى ، وخاصة العلاقة بين التكنولوجيا والقيم التقليدية فى دول العالم الثالث . ويمكن الإشارة أيضا إلى ثلاثة اجتماعات دولية هامة والتى استفادت من الدعم المالى لليونسكو: الاجتماع الفكرى فى ساوباولو فى أغسطس سنة ١٩٥٤، والاجتماع الدولى فى جنيف فى سبتمبر ١٩٥٤ والذى كان موضوعه الرئيسى ، «العالم الجديد وأوروبا»، والاجتماع الدولى فى جنيف عام ١٩٥٧ والذى عالج موضوع «أوروبا والعالم اليوم»٠

بالإضافة إلى هذه المؤتمرات الثلاثة الهامة، هناك المشروع الرئيسى لليونسكو عن الفهم المتبادل للقيم الحضارية للشرق والغرب ، الذى استمر من عام ١٩٥٧ إلى عام ١٩٦٦ . ولقد غطى المشروع موضوعات متعددة مثل تعريف القيم فى الشرق والغرب، ودور العوامل الدينية فى الحياة الثقافية، والقيم الأساسية فى الحضارات الكبرى فى الشرق والغرب وأهمية هذه القيم للحياة الشخصية، وموقعها فى الأدب والفن، والتحول الاجتماعى فى الشرق وأثره على الحياة الثقافية، وإسهامات الجامعات فى مجال التفاهم المتبادل بين الشرق والغرب،والتقاليد الموسيقية والمسرحية فى الشرق والغرب، وإبداع الأدب المعاصر فى الشرق والغرب، والمشاكل العامة المتعلقة بتطور التبادل الثقافى، والعوامل التى تساعد أوتعرقل الاتصال والتعاون، والمشاكل مابين الحضارات والتى تتعلق بتنمية دول العالم الثالث بعد حصولها على استقلالها .

ورغم أنه من الصعب تقييم كل نتائج هذا المشروع الكبير ، إلا أنه يمكن إبراز النتيجة الأساسية المتعلقة بالهدف من الحوار بين الحضارات، والتى ركزت عليها اللجنة الاستشارية لمشروع اليونسكو فى اجتماعها الأخير وهى أن الحوار المتعدد قد حل بالتدريج محل فكرة الحوار البسيط، وأضيف إلى الفكرة المحدودة للقيم الحضارية، التصور العالمى للقيم الإنسانية. ويجب ألا يركز الموضوع ،الذى سيطر على المشروع، على فهم الحضارات الأخرى فقط، ولكن على أهمية المعنى الرئيسى للقيم الإنسانية بصفة عامة (٣) .

وقد قبلت هذه الفكرة فى إعلان المبادىء للتعاون الثقافى الدولى فى سنة ١٩٦٦ ، والذى أصبح أحد المحاور الأساسية لليونسكو فى مجال الثقافة. وينص هذا البيان فى مادته الأولى على:

١- كل حضارة لها اعتبارها وقيمتها التى يجب المحافظة عليها واحترامها.

٢- كل شعب له الحق وعليه واجب تنمية حضارته.

٣- كل الحضارات بكل مافيها من تنوع واختلافات عميقة وتأثير متبادل على بعضها البعض، جزء من الإرث العام للبشرية.

إن مفهوم عالمية القيم، أو الثقافة العالمية أصبح موضوعا مركزيا فى اجتماعين تناولا الأبعاد الثقافية لحقوق الإنسان : المائدة المستديرة حول حقوق الإنسان (أكسفورد سنة ١٩٦٥ ،واجتماع عن الحقوق الثقافية باعتبارها من حقوق الإنسان ،(باريس، يونسكو ٨ – ١٣ يوليو سنة ١٩٨٦) .

ماسبق عرضه هو مجرد عينة من نشاط اليونسكو فى مجال الحوار بين الحضارات. والجدير بالذكر أن هذه الأنشطة تمت فى سياق نظام دولى ثنائى القطبية.

وترتكز دراستنا على فكرة أساسية مفادها أن التغيرات الجذرية الهائلة التى شهدتها بدايات عام ١٩٨٩ (وهى سقوط الاتحاد السوفيتى، ونهاية الحرب الباردة، وسقوط النظم السلطوية فى أوروبا الشرقية ، وتوحيد ألمانيا) ستؤثر، مع عوامل أخرى، على مفهوم الحوار بين الحضارات ، شروطه، وأساليب تنفيذه.

ولهذا قدم رولاند درابر عرضه التاريخى والتحليلى للحوار بين الحضارات تحت رعاية اليونسكو (١٩٤٩ – ١٩٨٩) فى أكتوبر سنة ١٩٩٠لمؤتمر أوروبا – العالم . وأنهى عرضه بإثارة الأسئلة الأساسية المتعلقة بشروط وتنفيذ الحوار. ونستعرض فيما يلى أهم الأسئلة التى أثارها درابر:

(أ) شروط الحوار بين الحضـارات:

– هل تساند التغيرات السياسية الهائلة فى أوروبا الشرقية، وما أحدثته من صدى دولى كبير، الحوار الحضارى بين أوربا والعالم (السعى نحو الحريات الديمقراطية فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية) ؟

– هل الحوار المتكافىء والمتبادل بين الحضارة الأوروبية العلمية والتكنولوجية والحضارات التقليدية للعالم الثالث ممكن؟

– هل تعبر القيم والتكنولوجية عن حضارة عالمية ، أم أنها تعكس تقنينا لحضارة واحدة؟

إلى أى مدى تعتبر القيم المتضمنة فى البيان العالمى لحقوق الإنسان جزءا من حضارة عالمية؟

(ب) تنفيذ الحوار بين الحضارات:

– هل تنفيذ الحوار بين الحضارات يتطلب تعريفا عالميا متفقا عليه عن ماهية الحضارة؟

– كيف يمكن التوفيق بين وجود كيانات حضارية كبيرة (من الناحية الجغرافية) مع أقاليم حضارية فرعية بدون الإشارة إلى التقسيم التقليدى والمثير للجدل بين مايسمى الثقافات الوطنية؟

– .هل يمثل المثقفون الحوار بين الحضارات ، وإلى أى مدى يجب أن تكون الثقافة الشعبية جزءاً من الحوار ؟

– هل الاتصال مابين الحضارات أمر مرغوب فيه؟، وماهى حدوده ؟

– ماهى الخطوات الملموسة أو الواقعية التى يجب اتخاذها لضمان التكامل المتبادل الأفضل للقيم الحضارية الأخرى؟

فى رأيى أن كل هذه الأسئلة ملائمة ومناسبة، ولكن الأهم هو طرح مشكلة كيفية وصف المجتمع الدولى المتغير، والتى يمكن أن تؤثر فى شروط تنفيذ الحوار بين الحضارات· هل يستطيع المفهوم الأيديولوجى للنظام العالمى الجديد أن يعطى توصيفا جيدا للعمليات المتعددة التى تتفاعل على كل المستويات، أم أننا فى حاجة إلى نموذج أساسى أفضل ليساعدنا على فهم العالم المعقد؟

ثانيا : الحوار بين الحضارات فى عالم مابعد الحداثة:

لكى نصف الوضع الحالى فى العالم، يمكن القول إننا نعيش فى فترة انهارت فيها النماذج

الأساسية ، ولعل مايعبر خير تعبير عن هذا الوضع كتاب النماذج الأساسية المفقودة ، الذى حرره كل من هارتمان وفيلانوفا، ونشر هذا العام (٤).

تبدأ فيلانوفا المقدمة تحت عنوان النماذج الأساسية فى أزمة بهذه العبارة التى نعتبرها مفتاحا للوصف الدقيق للمناخ الثقافى السائد فى العالم: أصبحت الحيرة وعدم اليقين هى العلامات المميزة لعالمنا(٥)٠

وسبب هذه الحيرة أو عدم اليقين هو تعلقنا بنماذج أساسية موجودة تم بناؤها تحت تأثير مشروع التحديث الذى توسع فى الغرب منذ عصر التنوير. ولقد تأسس هذا المشروع على بعض القيم المحددة كانت أبرزها وأكثرها أهمية العلمانية، والاعتماد المطلق على العقل الإنسانى ، الذى أدى إلى نمو العقلانية وتبنى مفهوم خطى للتقدم الإنسانى، وضرورة اللجوء للهندسة الاجتماعية للمجتمع باستخدام العلم والتكنولوجيا. ولكن مشروع الحداثة لكل القيم التى تنهض على أساسه ، قد هوجم من قبل الذين يدعون سقوطه بكل نماذجه الأساسية، على أساس أننا الآن فى طريقنا إلى نموذج مابعد الحداثة التى ترتكز على مفاهيم مختلفة لسبب بسيط وهو أنها تمثل رؤية جديدة للعالم .

ويعرض عالم الاجتماع البريطانى الشهير انتونى جيدينز فى كتابه نتائج الحداثة (٦) هذه المشكلة بطريقة ممتازة.

يقول جيدينز : اليوم، وفى نهاية القرن العشرين، يرى البعض أننا الآن على مشارف عهد جديد يجب أن تستجيب له العلوم الاجتماعية لأنه يأخذنا إلى مابعد الحداثة نفسها.

واقترحت تعبيرات مختلفة براقة للإشارة إلى هذا التحول، منها مايشير إيجابيا لظهور نوع جديد من النظام الاجتماعى مثل مجتمع المعلومات، أو مجتمع الاستهلاك، إلا أن أغلب هذه التعبيرات المقترحة تشير إلى أن هناك (مرحلة سابقة توشك على الانتهاء)٠ ويعبر عن هذا تعبيرات مثل (مابعد الحداثة، مابعد التحديث ، مابعد المجتمع الصناعى ، ومابعد الرأسمالية، وهكذا).

ويتركز بعض الجدل حول هذه الأمور على التحولات المؤسسية، وخاصة تلك التى ترى أننا نتحرك من نظام مبنى على صناعة السلع المادية إلى نظام يهتم بالمعلومات أساسا٠ إلا أنه غالبا ماتتركز هذه الاختلافات حول موضوعات أو أمور تتعلق بالفلسفة والإبيستمولوجيا. تلك هى النظرة المميزة، على سبيل المثال، للمؤلف المسئول أساسا عن انتشار فكرة مابعد الحداثة، جان فرانسوا ليونارد الذى يرى أن مصطلح مابعد الحداثة يشير إلى الابتعاد عن الانساق الفكرية الكلية، ورفض لفكرة التقدم الذى تسيطر الأنساق على توجيهه .

وتتميز مابعد الحداثة . بتبدد الأنساق الفكرية الكلية، والرد التقليدى الذى يصنفنا فى التايخ

كبشر لهم ماض محدود ومستقبل يمكن التنبؤ به. إن نظرة، مابعد الحداثة، ترى تعددية فى دعاوى متباينة متنوعة للمعرفة لايحظى فيها العلم بوضع مميز .

إن الرد التقليدى على مثل هذه الأفكار، التى عبر عنها ليونارد، هو محاولة إثبات أن صياغة نظرية معرفية متماسكة أمر ممكن، وأن المعرفة التعميمية حول الحياة الاجتماعية وأنماط التنمية الاجتماعية يمكن أن تتحقق .

إن هذا الوصف الواضح والثرى الذى قدمه جيدينز للمناخ الفكرى الحالى، يمكن أن يكون الاقتراب الأول للمشكلة الرئيسية التى نحاول مواجهتها، وهى طبيعة عملية التغير العميقة التى تحدث فى العالم فى المجالات الثقافية ، الاقتصادية ، السياسية الاجتماعية ، والدولية.

النهج، أو الاقتراب الثانى لما بعد الحداثة، هو محاولة وصف سماتها الرئيسية بإيجاز· وفى هذا الصدد سوف نعتمد على أكبر أحمد(٧)·

١ – للإقتراب من فهم العصر مابعد الحديث، يجب افتراض مسألة ضياع الثقة فى مشروع الحداثة والدعوة إلى التعددية، والشك العميق فى المعتقدات التقليدية، وأخيرا رفض رؤية العالم التى تراه وكأنه كلية عامة· وأخيرا رفض الحلول النهائية، والإجابات الكاملة على المشكلات المطروحة.

٢– تتعايش مابعد الحداثة وتتزامن مع عصر وسائل الإعلام . فمما لاشك فيه أن وسائل الإعلام هى السمة الرئيسية الفعالة والمحددة لما بعد الحداثة.

٣– الربط بين مابعد الحداثة والإحياء الدينى الإثنى، أو الأصولية بمعنى آخر ، وهو دراسة من قبل علماء السياسة والاجتماع·

٤– الاستمرارية مع الماضى تظل من الخصائص القوية لما بعد الحداثة.

٥– ولأن أعداداً كبيرة من السكان تعيش فى المناطق الحضرية ، وعدداً كبيرا من الناس يؤمن بالأفكار القادمة من هذه المناطق ، يصبح تأثير العواصم مسألة أساسية فيما بعد الحداثة.

٦– هناك عنصر طبقى فيما بعد الحداثة ، والديمقراطية هى الشرط المسبق لازدهاره.

٧–تسمح مابعد الحداثة، بل تشجع المزج بين الخطابات وتجاورها بجانب بعضها البعض، وغزارة الانتقالية واقتباس الآراء من مصادر شتى والمزج بين صور مختلفة.

٨– إن اللغة البسيطة الواضحة كثيرا ماتعوز صياغات مفكرى مابعد الحداثة رغم دعاويهم بسهولة لغتهم .

هذه هى السمات الرئيسية لما بعد الحداثة، كما يراها المفكر الباكستانى أكبر أحمد . ولو تبينا

نظرية توماس كون العالم الامريكى المعروف فى كتابه بنية الثورات العلمية ، يمكننا القول إن النماذج الأساسية القديمة قد سقطت ، وإننا الآن نمر عبر مرحلة أزمة النماذج الأساسية التى تخوض فى خضم من المعارك الفكرية الساخنة وصراع الأيديولوجيات. ولهذا لايدعى أحد أن لديه نموذجا أساسيا يستطيع أن يحل محل النماذج الأساسية المنهارة.

ولقد استطاع أندريه دانزين تحليل الموقف الفكرى فى العالم فى مؤتمر بمناسبة العيد العشرين لنادى روما، وعنوان المؤتمر له دلالة فى حد ذاته وهو. فلسفة عدم الاستقرار منظورا إليه من خلال التعقيد(٨) ·

وفى تعليقة على الأزمة العالمية يقول، المثير فى الأزمة اليوم هو الصعوبة التى نعانيها فى فهمها ، أى عدم وضوحها أوسهولة إدراكها. فالآن كل شىء مختلف ويجب النظر إليه بشكل جديد. إلا أننا سجناء الصور الذهنية التى طالما أشعرتنا بالراحة الفكرية فى فهمنا للعالم السابق.

ولقد عرض اندريه دانزين مجموعة متكاملة من المقترحات لمنهجية جديدة تساعد على فهم وإدارة العالم الجديد إن أمكن ذلك · ويمكن تلخيصها، باختصار شديد، فى المبادىء المحددة التالية:

١- قبول فكرة تعقد الظواهر.

٢- قبول فكرة الثغرات القائمة فى أنماط التفاعلات بين الظواهر مما يؤدى إلى عدم فهمها بالكامل·

٣- قبول فكرة نهائية عهد التصنيفات الجامدة·

٤- تبنى منظور إرتقائى خلاق·

٥- وضع مسألة قوة المعلومات فى الاعتبار.

قد يكون هناك انطباع بأن الجدل حول مابعد الحداثة يجب أن يكون فقط موضع اهتمام الغربيين ، لسبب بسيط وهو أنها مرتبطة عضويا بنوع معين من المجتمعات البشرية، أعنى بذلك المجتمعات الصناعية التى فى طريقها إلى التحول إلى مجتمعات معلوماتية تحكمها قيم الحداثة الغربية.

إذا كان هذا هو الحال، فلماذا نهتم نحن فى دول العالم الثالث ، أو الدول الشرقية مثل اليابان، بمثل هذه المعارك الفكرية الغربية؟

نحن من وجهة نظرنا نرى أن هذا الاتجاه نحو مابعد الحداثة خطر جسيم. ذلك أن مابعد

الحداثة مفهوم يرمز للعملية المعقدة لسقوط النماذج الأساسية وأزمتها ، ومحاولة خلق نوعيات جديدة من هذه النماذج الأساسية التى ستمكننا من فهم العالم بصورة أفضل فى فترة تتسم بعدم اليقين والتعقيد .

ولذا لم يكن غريبا أن أجد كتابا بعنوان مابعد الحداثة واليابان تحرير مايوشيى وهاروا تونتيان ونشر عام ١٩٨٩(٩) . ولكنى يجب أن أعترف، أننى دهشت أن أجد أن العالم الإسلامى لم يتخلف عن الركب فى متابعة هذا الجدل. فلقد نشر حديثا أكبر أحمد وهو العالم الباكستانى المتميز بجامعة كامبريدج كتابا بالغ الثراء عن مابعد الحداثة والإسلام (١٠) .

إن كل هذه الدلائل تثبت أنه طالما أننا نحيا فى عالم واحد، فإننا لانستطيع تجاهل الجدل الفكرى الدائر فى الغرب ، أو التحول الكبير الذى يحدث فى كل مكان.

ثالثا: الكونية والعلاقات المتعددة الأطراف والقومية

فى العالم المتغير الذى نعيش فيه ، هناك ثلاث عمليات رئيسية ستحدد شروط وممارسة وحصاد الحوار بين الحضارات فى القرن القادم وهى : الكونية، والتعددية ، والقومية.

لن أهتم بالنتائج السياسية لهذه العوامل الثلاثة فى حياة الأمم ، ولكننى سأركز على تأثيرها على الحوار بين الحضارات . وسوف أتبنى فى ذلك منهج التحليل الثقافى . ويبدو أن كلا من هذه العوامل سيكون وراء ظهور نوعيات جديدة من الوعى الكونى والوعى الإقليمى. وسوف يتفاعل هذان النوعان مع الوعى التقليدى القومى الذى يمر ، وذلك على مستوى العلم، بفترة أزمة تتسم بمشكلة إعادة تعريف الهوية والتى يمكن ملاحظتها فى كل من اليابان والعالم العربى.

أ- الكونية :

تظهر الكونية كمفهوم فى أدبيات العلوم الاجتماعية الجارية كأداة تحليلية لوصف عمليات التغيير فى مجالات مختلفة . ولكن الكونية ليست مجرد مفهوم مجرد، فهى عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية.

هناك إجماع بين المراقبين للحياة الدولية على أن العمليات السياسية والأحداث والأنشطة فى عالم اليوم لها بعد كونى دولى متزايد.

وكما عبر انتونى ماكجرو فى عصر الاتصالات السريعة من الطبيعى أن الأحداث السياسية أو التطورات ،فى جزء من العالم، سوف تؤثر بطريقة مباشرة أوغير مباشرة على العملية

السياسية فى مجتمعات أخرى بعيدة • ويتضح هذا الارتباط بصورة أدق فى حالات الأزمات مثل حرب الخليج فى عام ١٩٩١ ، أو أزمة الصواريخ الكوبية فى عام ١٩٦٢ ، عندما أثرت الأحداث البعيدة على السياسات الداخلية فى عدد من الدول، وعندما كان لأفعال عدد صغير ، لايتعدى عدد أصابع اليد الواحدة من صناع القرار، نتائج كونية حقيقية (١١) .

وبدون الدخول فى التفاصيل ، هناك أربع عمليات أساسية للكونية وهى على التوالى : المنافسة بين القوى العظمى ، الابتكار التكنولوجى وانتشار عولمة الإنتاج والتبادل ، والتحديث . والنقطة الرئيسية التى أود إثارتها هى: ماهى نتائج الكونية من وجهة نظر ثقافية؟

إذا أخذنا فى الاعتبار ظهور مجتمع المعلومات الكونى، فسوف نتوقع ظهور نوع جديد من الوعى ، وهو الوعى الكونى، والبنية التحتية لهذا الوعى، هى سمات مجتمع المعلومات الكونى نفسها• فمجتمع المعلومات الكونى كما يقول ماسودا ، ليس مجرد مفهوم مرغوب ، ولكنه مفهوم واقعى للمرحلة النهائية أو الأخيرة لمجتمع المعلومات.

وهناك ثلاث حجج قوية لهذا الافتراض:

الأولى : هى أن الكونية سوف تصبح روح العصر فى مجتمعات المعلومات المقبل، وتمتد جذور هذه الفكرة إلى الأزمات الكونية المتعلقة بنقص الموارد الطبيعية، ودمار البيئة الطبيعية، والزيادة السكانية ، والفجوة الثقافية والاقتصادية الخطيرة بين الشمال والجنوب.

الحجة الثانية : هى أن تطور شبكة المعلومات الكونية، بما فيها من استخدام الأقمار الصناعية فى مجال الاتصالات والحاسبات الإلكترونية، سيساعد على تبادل المعلومات وتعميق التفاهم الذى سيلغى المصالح الوطنية والثقافية المتباينة.

الحجة الثالثة: هى أن إنتاج السلع المعلوماتية سيتجاوز السلع المادية فى القيمة الاقتصادية الكلية، كما سيتغير النظام الاقتصادى من نظام تنافسى يسعى إلى الربح إلى نظام تشاركى يقوم على المساهمات الاجتماعية (١٢).

ويثير ظهور الوعى الكونى العديد من المشاكل التى سوف تؤثر على الحوار بين الحضارات فى السنوات القادمة. والسؤال المطروح هو : ماهى القوى التى ستحاول السيطرة على عملية صياغة هذا الوعى الكونى ؟

لقد رأينا أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول، من خلال حملتها الأيديولوجية عن النظام العالمى الجديد ، فرض النظام القيمى للرأسمالية فى مرحلتها الراهنة، وكأنه النظام القيمى العالمى الذى يجب تطبيقه فى كل مكان . إن صناع السياسة الأمريكيين يجدون دعما من

قبل المفكرين الذين يمثلون المؤسسة. وتعد حالة فوكوياما مثالا حيا فى هذا السياق.

هل ستنجح الولايات المتحدة الأمريكية فى فرض هيمنتها الأيديولوجية، أم أنه يجب شن معركة فكرية من قبل ممثلى الحضارات الأخرى لمنع ذلك، والمشاركة بصورة جماعية فى خلق مجتمع عالمى جديد يكون أكثر إنسانية؟

هذه هى مهمة حالة وعاجلة للحوار بين الحضارات.

ب-العلاقات المتعددة الأطراف :

يعتبر الاتجاه القوى تجاه التعددية أحد أهم ملامح العلاقات الدولية فى العقود الأخيرة، ويعتبر مشروع المجموعة الأوروبية بكل أصدائه ونتائجه حالة ممثلة لهذا الاتجاه .

ويمكن تعريف العلاقات المتعددة الأطراف بأنها عملية تنسيق السياسات الوطنية، فى مجموعات مكونة من ثلاث دول أو أكثر، من خلال اتفاقيات معينة وبصفة مؤقتة أو عن طريق المؤسسية (١٣).

هناك نهج فكرية مختلفة للعلاقات المتعددة الأطراف، ولقد عدد روبرت كوكس أربعة نهج وهى : الواقعية ، المؤسسية ، الليبرالية ، بنيوية النظام العالمى والجدلية التاريخية (١٤) .

وربما يكون أكثر النهج ملائمة لدراستنا للعلاقات المتعددة الأطراف هو النهج الرابع ، لأنه يركز على أمور ثقافية أساسية ، كما أن نظريته المعرفية المميزة تجمع بين ماهو تاريخى ، وماهو تأويلى . ويعرف هذا النهج الهياكل التاريخية بأنها أنماط متواصلة للنشاط والفكر الإنسانى تستمر لفترات طويلة نسبيا من الزمن ،. فهى نتيجة لاستجابات جماعية لبعض المشاكل العامة ، سواء المرتبطة منها بإشباع الحاجات (الاقتصاد) ،وتنظيم التعاون والأمن (السياسة) ، أوتفسير الوضع والغرض الإنسانى (الدين والأيديولوجية) ، والتى تنعقد فى الممارسات ، والمؤسسات ، ويشترك فيها مجموعة من البشر ، وتشكل هذه الممارسات والمعانى بدورها العالم الموضوعى لهؤلاء البشر (١٥) .

وترجع ميزة هذا التعريف للبنى التاريخية إلى أنه يربط بين النواحى الاقتصادية والسياسية والثقافية بطريقة عضوية.

لو طبقنا مبادىء العلاقات المتعددة الأطراف على اليابان والعالم العربى ، فما هى النتيجة؟ أول ملاحظة هى أنه يبدو أن الحوار بين الحضارات سينتظر حتى تعيد بعض الأبنية التاريخية (الحضارات) بناء هويتها فى ضوء المبادىء العامة للعلاقات المتعددة الأطراف.

وهناك الآن اتجاه قوى نحو الاقليمية لأسباب مختلفة. ومن أهم هذه الأسباب، هو إنجاز

المجموعة الأوروبية وتأثير الكونية ، بصفة عامة ، والحاجة الماسة لضرورة إعادة تعريف الهوية .

فلو أخذنا حالة اليابان ، يمكننا التأكيد على أنها تتحرك من التطابق مع الغرب ، والذى تحقق فى ضوء الشعار الذى صكه المفكر اليابانى البارز فى القرن التاسع عشر فوكوزاوا يوكيشى داتسو – اينى – أو. الخروج من آسيا إلى أوروبا ، إلى إعادة أسيوة ، اليابان ، وهو شعار جديد رفعه رجل الأعمال اليابانى البارز كوباياشى يوتارو ، (١٦) .

هذا الشعور بأهمية إعادة تعريف الهوية ، بأنه يجب على اليابان أن تجد لنفسها مكانا فى النظام الجديد، هو جزء لايتجزأ من الشعور بعدم الارتياح الذى ينتشر بين بعض اليابانيين على الأقل . ويلخص ناكانيشى تيرومازا (١٧) أسباب هذا الشعور بالضيق والضجر فى ثلاثة أسباب رئيسية :

أولا : يمكن تفسيره بأنه ليس من التشاؤم الفطرى الذى يشعر به اليابانيون فى نظرتهم للمستقبل .

ثانيا: هناك إحساس بأن التنمية اليابانية كانت فى مجملها اقتصادية، ولم تراع الأبعاد الأخرى للتنمية.

ثالثا : كثير من اليابانيين يعلنون الآن أن اليابان يجب أن تسهم فى مجال الأمن إسهاما يساير قوتها الاقتصادية.

مايهمنا هنا هو الاتجاه نحو إعادة الأسيوة· يبدو أن النجاح المحتمل فى تحقيق هذا الهدف يرتبط باتجاهات اليابانيين من جيل الشباب· ويرى تيرومازا أن الدرجة التى سيتعرف فيها شباب اليابان اليوم على آسيا، ويتعلم كيفية التعامل مع بقية الآسيويين بطريقة متكافئة ، ستكون عاملا رئيسيا فى تحديد قدرة اليابان على تنمية هويتها الآسيوية، والتى قد يكون لها بدورها تأثير جوهرى وأساسى على شكل النظام العالمى الجديد (١٨)·

لو انتقلنا الآن إلى العالم العربى يمكن القول أن الدعوة للعلاقات العربية متعددة الأطراف قديمة جدا. إن أيديولوجية القوميةالعربية بهدفها المعلن نحو الوحدة العربية ، قد مثلت الخطاب السياسى العربى السائد لأكثر من خمسين عاما.

ويمكن القول إنه بسبب الخلافات والانشقاقات السياسية العربية ، والضغوط من القوى العظمى ، لم يتحقق مشروع الوحدة العربية.

ولقد ووجه خطاب الوحدة العربية بنكسة خطيرة نتيجة الغزو العراقى للكويت . فلقد أثار هذا الحدث العديد من الشكوك حول مصداقية وجدوى مسلمات خطاب الوحدة العربية · والأهم

من ذلك الشعور بالتوتر الحاد السائد فى العالم العربى بسبب المواجهة الدموية بين الجماعات الإسلامية المتعصبة والمتطرفة ، والدولة ، فى العديد من الدول العربية (١٩) ، وخصوصا فى الجزائر ومصر.

وهذا الصراع ليس صراعا سياسيا ، فهو صراع جوهرى وأساسى حول هوية العرب • والسؤال المطروح هو : هل نحن عرب أم مسلمون؟ ولو كنا على هويتنا العربية فالمشروع السياسى الذى يجب تنفيذه هو الوحدة العربية ، أما لو ركزنا على هويتنا الإسلامية ، فالمشروع السياسى الذى يجب تنفيذه هو إقامة الدولة الدينية الإسلامية . إن الاختيار بين هذين البديلين سيكون له أصداء سياسة وثقافية خطيرة، وخاصة على الحوار بين الحضارات •

(حـ) القومية:

تعد القومية موضوعا معقدا للغاية . فهى تحتوى على أفكار مختلطة حول العنصر ، والأمة ، والطبقة. فنحن نشهد عبر عالمنا المعاصر إحياء للقومية، ويرى فريد هاليداى (٢٠)، أن القومية هى القوة المحركة والدافعة للحركات السياسية الجديدة فى أوروبا الشرقية ، وهى المسئولة عن توحيد ألمانيا وانهيار الاتحاد السوفيتى . ويبدو أن الإعلام واللغات والرموز والمطالب التى طالما تم كتمها وطمسها، أوحتى نسيانها، يتم الآن إحياؤها من جديد• الآن تتغير أسماء الأماكن عما كانت عليه من قبل• والأديان المرتبطة بالهوية القومية تأخذ مكانها من جديد• كما أن المتحمسين من مختلف الاتجاهات والألوان يضعون خرائط أرضهم القومية.

قد يكون فى إحياء القومية جوانب إيجابية لأنها تساعد الناس على ممارسة الديمقراطية الكاملة والتعبير الحر عن اختلافاتهم الثقافية، إلا أنها قد تؤدى إلى صراعات خطيرة داخل الدولة ذاتها أوبين الدول . إن العنصرية الجديدة كما يقول ايتيين باليبار ، ترتبط عضويا بالتعبيرات المفرطة عن القومية (٢١).

وفى الواقع ، فإن القومية تستند على ثلاثة أفكار تتكرر بصورة دورية، وكل منها ضرورية فى السياقات المعاصرة، إلا أنها من الناحية الفكرية لاأساس لها من الصحة. أول هذه الأفكار أن الأمم وجدت منذ زمن طويل ، وأنها بصورة ما ، نتاج أومن رواسب التاريخ، وهى فى انتظار اكتشافها مثل بعض الأشياء الحقيقيةالمدفونة فى باطن الأرض. ولقد عاش الناس والثقافات والجماعات بدرجات مختلفة من الاستمرارية والانسجام لقرون كثيرة ، ولكن الأمم ، بمعنى الجماعات التى تؤكد أن لها ملامح عامة مشتركة، ولها الحق فى حكم نفسها بنفسها، هى ظواهر حديثة، حيث إن اللغة السياسية والمبررات التى تجعل من التفكير

فى الأمة أمرا ممكنا عمرها أقل من . مائتى عام .

الأسطورة الثانية عن القومية، هى أن بعض الأمم تتطابق مع أشياء حقيقية ، وقد تكون هذه الأشياء تاريخا، أوتقليدا، أوعنصرا، أولغة، أوأرضا، أوقدرا، وفى بعض الأحوال قد تتطابق مع شىء إلهى ٠كل الأمم لها تاريخ، إلا أن وجود هذه الأمم لايتحدد بالتاريخ، ولكن باتجاهات حديثة وأحيانا حديثة جدا.

أما الفكرة الوهمية الثالثة عن القومية فهى أنه بطريقة ماكلنا ننتمى إلى أمة . والانتماء مثله فى ذلك مثل المجتمع تعبير قد يحتوى على إجابات خاطئة(٢٢) .

والسؤال المطروح هو : ماهو تأثير الكونية على القومية ؟ تعتمد الإجابة على طبيعة الكونية، ووفق أى شروط ستحدث، وهل هى عملية ديمقراطية ،ستتعدد صورها وتطبق مبدأ المساواة، أم ستقوم على واقع الهيمنة ؟.

لوتحولت الكونية إلى هيمنة، سيتولد خطر اشتداد التعبيرات المفرطة عن القومية . ولوحدث ذلك ، سيمر الحوار بين الحضارات بأزمة بالغة الحدة .

فى الوقت الذى نقترب فيه من القرن الواحد والعشرين، تواجه البشرية خيارات مختلفة: إما إعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم تحت شعار النظام العالمى الجديد، أوخلق نظام مابعد الهيمنة والذى سيستمد مضمونه من البحث عن أرضية مشتركة بين التقاليد المكونة للحضارة الإنسانية.

ماهى هذه الأرضية المشتركة؟

قدم روبرت كوكس (٢٣) الإجابة التالية:

الشرط الأول هو الاعتراف المتبادل بالتقاليد المميزة للحضارات الإنسانية المتعددة. ربما تكون هذه أكثر الخطوات صعوبة، وخاصة لمن يتبنون منظور الهيمنة على العالم، والذين ليسوا على استعداد للتخلى عن طمأنينة الاعتقاد الثابت فى نظام طبيعى يرتكز تاريخيا على الانتقال من موقف قوة محدد وتعميمه بعد ذلك وكأنه صيغة حضارية عالمية.

وتكمن الصعوبة فى الطريقة التى يتم بها إدراك وتسجيل التغيير السياسى الذى يتم خارج الغرب، وكيف يتم تناوله فى الغرب٠ والميل نحو النظر لكل شىء من خلال مفاهيم غربية، والتى قد تؤدى على سبيل المثال، للنتيجة التى مفادها أن نهاية التاريخ على وشك الحدوث، بتتويج أبدى للحضارة الرأسمالية الغربية، ويتضمن الاعتراف المتبادل، الاستعداد لمحاولة فهم الآخرين بشروطهم هم ٠

الشرط الثانى لعالم مابعد الهيمنة، هو تجاوز نقطة الاعتراف المتبادل والاتجاه نحو تقبل

التفاعل بين الهويات الثقافية المتعددة، والتى تسمح بالتعايش بين مختلف التقاليد الحضارية.

ونستطيع القول أن الأساس الذى يوفى تحقيق هذا الهدف يتمثل فى عدة أمور هى :

١- الاعتراف بمتطلبات البقاء والتوازن المتواصل فى الإيكولوجيا الكونية، رغم أن الاستنتاجات المحددة التى يمكن استخلاصها من ذلك تبقى موضع خلاف .

٢- القبول المتبادل لضبط العنف فى حسم الصراعات . وهذا لايعنى أن ذلك سينهى العنف السياسى المنظم، ولكنه قد يزيد من تكاليف اللجوء للعنف.

٣- الاتفاق العام على كشف مصادر الصراع وتطوير إجراءات حل ومعالجة الصراع التى تأخذ فى الاعتبار تعايش الرؤى المتباينة.

إن الوصول إلى الأرضية المشتركة المقترحة يتطلب أن يلعب ممثلو الحضارات التاريخية المختلفة دورا نشطا، وذلك بتطبيق الحوار بين الحضارات بصورة خلاقة.

خاتمة : نحو خطة قومية للحوار مع الثقافات الأخرى

هناك أهمية كبرى لوضع خطة قومية عربية مع الثقافات الأخرى . ووضع هذه الخطة القومية يستدعى القيام بدور نقدى مزدوج:

الأول، الاستيعاب النقدى لفكر الآخر، ونعنى المتابعة الدقيقة للحوار الفكرى العميق الذى يدور فى مراكز التفكير العالمية، وفى العواصم الثقافية الكبرى، بعد سقوط النماذج العلمية التقليدية ، والتنافس فى سبيل تأسيس نماذج ونظريات علمية جديدة.

وعلينا فى هذا المقام ، أن ندرك أن تلمس هذا الفكر العالمى لاينبغى أن يقف عند حدود العواصم الغربية الكبرى، فى لندن وباريس ونيويورك وبرلين ، بل ينبغى أن يبسط آفاقه ليمتد إلى عواصم البلاد الشرقية الصاعدة، وخصوصا فى اليابان والهند والصين، بالإضافة إلى الفكر الهام الذى يصدر من أمريكا اللاتينية، وبعض العواصم الأفريقية.

والثانى ، النقد الذاتى للأنا . ونعنى بذلك ضرورة أن نمارس النقد الذاتى لممارستنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى العقود الخمسين الماضية، التى مضت على بداية مرحلة الاستقلال.وهذا النقد الذاتى - بالاضافة إلى استيعاب فكر الآخر نقديا - هو المدخل الضرورى - فى تقديرنا - لحوارنا مع الحضارات الأخرى. لأن الحوار الحضارى يفترض، بحسب التعريف، أن يقدم كل طرف نفسه فى الحوار، لاباعتباره مثالا بارزا متعاليا للتحقق والاكتمال، ولكن بكل سلبياته وايجابياته، وبكل مشكلاته ، سواء مع الأنا أومع الآخر .

إن ممارسة النقد الذاتى، هى الخطوة الضرورية فى أى حوار حضارى جاد. إذ لايستطيع الطرف العربى – على سبيل المثال – نقد الطرف الغربى على أساس العنصرية الجديدة فى الغرب ضد العمال العرب المغاربة فى فرنسا مثلا، إذا نحن فى الوطن العربى نمارس – وخصوصا فى أوقات الأزمات السياسية– معاملة لاإنسانية إزاء العمال العرب المهاجرين، والذين يعملون فى أقطار عربية أخرى . فعادة يدفع هؤلاء العمال العرب ثمن الخلافات السياسية بين النظم . ولانستطيع نقد الآخر على أساس الهيمنة التى يمارسها ضدنا ،إذا كنا نحن فى الوطن العربى ، مازلنا نعيش فى عصر الاستبداد والتحكم والانفراد باتخاذ القرار فى السلم والحرب على السواء. ولعل أزمة الخليج – بكل تعقيداتها وسلبياتها – تكشف عن هذه الأزمة السياسية والحضارية بكل وضوح.

إذا قمنا بهذا الدور النقدى المزدوج ، فعلينا فى الخطة القومية المقترحة للحوار بين الحضارات أن نعبر هذه المرحلة النقدية، لندخل فى المرحلة الإنشائية الابداعية ، والتى تتمثل فى ضرورة بلورة مبادرة عربية إنسانية شاملة ، يشارك بها العرب أبناء الحضارات الآخرى ، فى العملية التاريخية الكبرى التى تتعلق بإنشاء المجتمع العالمى الجديد ، لاينبغى أن تنفرد بها قوة عالمية واحدة ، هى الولايات المتحدة الأمريكية.

وهذه المبادرة العربية الحضارية ينبغى أن تقدم أفكارا واقتراحات مدروسة فيما يتعلق بالموضوعات التالية :

١– كيفية تحقيق السلام العالمى.

٢– طرق حل النزاعات الدولية والإقليمية.

٣– العلاقات بين الشمال والجنوب.

٤– مراجعة نظريات التنمية السائدة، وصياغة نظرية بديلة، تقوم على أساس إشباع الحاجات الأساسية للجماهير العريضة، فى ضوء المشاركة فى اتخاذ القرار واقتراح حقوق الإنسان.

٥– طريقة حل مشكلة الشعب الفلسطينى وحقه فى إقامة دولته المستقلة.

٦– الحوار بين الحضارات، أهدافه ووسائل تطبيقه فى ظل الثورة الكونية.

وهكذا نكون قد بدأنا أولى خطواتنا تجاه القرن الحادى والعشرين، الذى لابد أن ينتج إنسانية جديدة تقوم على نبذ الصراع بين البشر، وتحقيق كونى ينهض على أساس الحرية والعدالة والمساواة■

المراجع والهوامش

1-Dreyer, R., le Dialogue des Cultures : Reflexion et debats sous les auspices de l'unesco (1949 -1989), unpublished paper presented to the Conference Europe- World ,Lisbon, Semptember 1990.

2-This is my translation of the French texte cited in Dreyer, op. cit.

3-This my translation of the French texte cited in Dreyer.

4-Hartman , C.&Vilanova, P., (Editors) Paradigms Lost, The Post Cold War Era, London : Pluto Press, 1992.

5-Vilanova, op. cit, 3-12.

6-Giddens, The consequences of Modernity, California : Stanford U. Press, 1990.

7-AHMED, A.S., Postmodernism and Islam, Predicament and Promise, London : Routeldge ,1992 ,10-27.

8-Danzin, A., The Philosophy of Instability seen through complexity, Club of Rome, unpuplished draft of the Conference.

9-Meyoshi, M.& Harootunian, H.D., Editors, Postmodernism and Japan, Durham : Duke U. Press, 1989.

10-AHMed, op. cit.

11-Mcgrew, A.G., Conceptualizing global politics, in : Mcgrew& Lewis, P.G.et al ., Global Politics, Globalozation and the nation State, London : Polity Press, 1992 1-30.

12-Masuda, Y., Vision of global Information Society, in Bannon, L., Barry u., Holst, O., Editors, Information Technology impact on the way of life, Dublin :Tycooly

International publishing Ltd.,1982,55-58.

13-Keohane, R.O ., Multilateralism : An agenda for research, International Journal, V.XV, no 4.,Autumn, 1990, 731-764.

- 14-Cox, R.W., Perspectives on Multilateralism. Unpublished paper, programme on multilateralism and the United Nations System (MUNS), The United Nations University, April, 1991.

15-Cox, op, cit, 33-34.

16-Nakanishi Terumasa, Japan's Place in the World, in : Japan Echo, V,XIX Special Issue, 1992, 2-5.

17-Terumasa, op. cit.

18-Terumasa, op. cit

19-See two important recent Arab Books:

- El Azma, Secularism from a different perspective, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 1992 (In Arabic).

- Ghalionn, B., Le Malaise Arabe, L'Etat Centre la nation, paris La Decoverte, 1991.

20-Halliday, F., The Siren of Nationalism, in : Hartman, C.& Vilanova, P., Paradigms lost, op. cit., 34-44

- 21-Balibar, E.,Ya-t-il un "Neo-racism"? , in Balibar& Wallerstein, Race, Nation, Class, Les identites Amibgues, Paris : La Decouverte 1990, 27 - 41. 22-Halliday, op. cit

.23- Cox ,op. cit.

د. حسن حنفى*

الثقافات ، صراع أم حوار؟ نموذجان بديلان**

١- مقدمة

الثقافات كائنات حية، يحملها البشر وتخضع لنفس قوانين الحياة، من ميلاد ووفاة، صراع أو وئام، صراع أو حوار. والنموذجان البديلان موجودان. إن التغاضى عن الصراع والدعوة إلى الحوار لايزيد عن كونه كلاماً إنشائياً. ويوضح تاريخ الثقافات متى وجد النموذجان وتحت أى ظروف.

لكل ثقافة جانبان: جانب خاص وآخر عام. الجانب الخاص هو أداة الهوية الذاتية والتأكيد الذاتى والتناقض، أما الجانب العام فهو شئ مشترك بين الذات والآخر، «الحل فى العلو» (Solvitur in Ecselais) هو الهدف المشترك لكل البشرية. والعلاقة بين الخاص والعام تشبه العلاقة بين التغير والدوام.

لما كانت الثقافة هى تعبير عن الناس، والناس يصارعون من أجل البقاء، فإن الثقافة تصبح قوة وأداة للبقاء. فالثقافات تعطى النظرة العالمية، صورة الذات والآخر، ونظام القيم وأجب الاتباع، ومعايير السلوك ووسائل المشروعية ... الخ. وهى تخلق تاريخها الخاص بها، وتتجدد بإرادتها الخاصة، وبخيارات من الذاكرة. ومن هنا فإن الثقافة قوة. فليست هناك ثقافة بريئة تدعو لحب الجار وملكوت الله، اللهم إلا فى المواعظ الفارغة والرسمية، وليس فى علم الاجتماع. ذلك أن التفكير المتمنى شئ، أما الواقع القراح فشئ آخر.

---

* أستاذ الفلسفة بجامعة القاهرة

** ترجمها عن الإنجليزية أ. حسنى تمام

كذلك فإن التفاعل الثقافى هو تعبير عن توازن القوى بين الثقافات. فالحوار ليس مجرد حديث متبادل ولكنه علاقة جدلية بين طرفيه. وقد كانت قوة العقل (اللوجوس) اليونانى وراء الحوار الثقافى بين الفلسفة اليونانية والإسلام الوليد. وكانت قوة التجاوز وراء العلاقة الثقافية بين العلوم والفلسفة الإسلامية من جانب ، وسكولائية (الفلسفة النصرانية السائدة فى العصور الوسطى) العصور الوسطى من جانب آخر. وكانت قوة الالتقاء الأندلسى وراء التعايش والتكافل بين الثقافات الإسلامية واليهودية والمسيحية فى أسبانيا. وكانت، وربما لاتزال، قوة السيطرة وراء التفاعل الثقافى بين الثقافة الأوروبية فى عصورها الحديثة، وثقافات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية منذ الاكتشافات الجغرافية، من الثقافة العظمى إلى الثقافات الصغرى. (من كلمة ثقافة مكتوبة بحروف التاج إلى كلمة ثقافة وقد كتبت بالحروف العادية) ، من المركز إلى الأطراف. والأمثلة عديدة على هذين النموذجين البديلين، نموذج التصارع ونموذج الحوار. والتحدى الذى يواجهنا هو متى يوجد كل من هذين النموذجين وتحت أى ظروف ؟ وإذا كان نموذج التصارع هو الموجود حاليا فما هو السبيل والوسائل لتغييره إلى نموذج الحوار؟

٢- نموذج الصراع

يحدث نموذج التصارع عندما تجعل إحدى الثقافات من نفسها الثقافة العظمى، بينما كل الثقافات الأخرى ثقافات صغرى. والعلاقة بينهما هى علاقة ميتافيزيقية، علاقة بين الواحد والكثير، علاقة ذات صلة بالوجود، علاقة بين الإله والمخلوقات، بل إنها علاقة أخلاقية بين ماينبغى أن يكون وماهو كائن. إن ثقافة واحدة، فى سعيها إلى القوة، تتجاوز كل الثقافات الأخرى وتتفوق عليها، مثل الإله زيوس على جبال الأوليمب. إن ترتيب الثقافات هو ترتيب للقيم ، فالثقافة العظمى أعلى من الثقافات الأخرى، الثقافات الصغرى. واحدة فى المركز والأخريات فى التخوم.

بعد ذلك، تبدأ عملية التثاقف. وفى ذهن الثقافة العظمى أن التثاقف يعنى الإسقاط والإضافة، إسقاط ماهو أصلى وإضافة ماهو خارجى، وهو مسار ضرورى من التخلف إلى النمو، من التأخر إلى التقدم، من البدائية إلى الحداثة، من الموت إلى الحياة. أما التثاقف، فى ذهن الثقافات الصغرى، فيعنى تدمير الثقافات الوطنية الصغرى تنفيذا للثقافة الإمبريالية العظمى. ولما كانت الثقافة هى التعبير عن الهوية الوطنية، فإن تدمير الثقافات الوطنية إنما هو تدمير للكيانات الوطنية والمجتمعات والشعوب.

كانت تلك هى حالة الثقافة الغربية تجاه الثقافات غير الغربية فى أفريقيا وآسيا وأمريكا

اللاتينية، تفوق ثقافة الرجل الأبيض على ثقافات الشعوب السوداء والحمراء والصفراء. فأوروبا فى المركز والقارات الثلاثة فى الأطراف. ولقد بدأت الحركة منذ مايعرف بالاكتشافات الجغرافية وبداية الاستعمار الغربى للعالم القديم، ثم تبعت ذلك إرساليات التبشير. لقد بدأت أكبر عملية نهب فى تاريخ العالم أثناء العصور الحديثة الأوروبية، فتدفقت الثروة والذهب والعبيد من الأطراف إلى المركز، وجرى تدمير الأطراف لبناء المركز. وأصبحت الثقافة العالمية هى المصب الذى تصب فيه كل الثقافات.

لما كانت الثقافة الغربية مركب من عدة ثقافات فرعية: البريطانية والفرنسية والألمانية والإيطالية والأسبانية والهولندية والبرتغالية...الخ. فقد اضطلعت كل ثقافة فرعية بدور الثقافة الأم. فالثقافة الفرنسية تدمر الثقافة العربية والإسلامية فى شمال ووسط وغرب أفريقيا، وبخاصة فى الجزائر. وفعلت الثقافة البريطانية نفس الشئ فى الهند، كما فعلت الثقافة الهولندية فى أندونيسيا، والبرتغالية والأسبانية فى أمريكا اللاتينية، والإيطالية فى أثيوبيا والصومال، والروسية فى جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية. كلها، باسم الغرب، دمرت الثقافات الوطنية، كما حدث مع الهنود الحمر فيما عرف بعد ذلك باسم أمريكا الشمالية. وهكذا جرت إبادة الشعوب الأصلية أو أرغمت على العيش فى معازل. وهذا تاريخ لا سبيل إلى نسيانه خصوصا بعد عصر تصفية الاستعمار، والثقافة المنهارة فى المركز وبعث الثقافات فى الأطراف.

هذه العملية من التثاقف ، تدمير الثقافات الصغرى لكى تهيمن الثقافة العظمى، تحدث على مستويات مختلفة، أولها اللغة. ذلك أنه لما كانت اللغة هى وسيلة التعلم والاتصال، فقد حظرت اللغة الأصلية عن طريق تدمير المدارس، وجرى غرس لغة جديدة هى لغة الوافدين الجدد. وبالتدريج جرى اقتلاع الأجيال الجديدة من ثقافاتها، وأعيد غرسها فى الثقافة الغريبة عنها. ويأتى التعليم فى المقام الثانى. فقد جرى محو التاريخ المحلى، وجاءت فرنسا الأم أو روسيا الأم كتاريخ بديل. وتقلصت المعرفة بالذات إلى حدودها الدنيا، بينما تعاظمت المعرفة بالآخر إلى حدودها القصوى. وأصبحت العادات والأخلاق المحلية ضربا من الأدب الشعبى (الفولكلور) يتفرج عليه الآخر أو يحفظ فى المتاحف. وخضع قانون الذات التقليدى لقانون الآخر المدنى. وأصبحت مراكز التعلم فى المركز تجتذب المبتدئين من الأطراف، تعلم فى اتجاه واحد، من الأستاذ الأبدى إلى التلميذ الأبدى. وأصبح المركز هو الذى ينتج لكى تستهلك الأطراف. وأصبحت الثقافة العظمى هى التى تبدع والثقافات الصغرى تحصل على هذا الإبداع. وكانت عملية نقل المعرفة عملية معتادة من الذين يملكونها إلى من لايملكون. وأخذ الاستشراق زمام المبادرة ، فوضع الثقافة العظمى فى وضع المراقب (بكسر القاف)، والثقافات الصغرى فى وضع المراقب (بفتح القاف). وتضاعفت الصور النمطية

التى صاغها المركز عن الاطراف، بحيث أصبحت حقائق بديلة. وأسدل ستار من النسيان على الماضى التاريخى للثقافات الصغرى نتيجة لسطوة وسائل إعلام المركز، وأصبح الحاضر مقضيا عليه. وكتبت قصة البشرية للثقافة العظمى وبواسطتها، بوصفها تتويجا لكل الثقافات. وأصبحت المركزية الأوروبية هى القانون والنظام.

٣- نموذج الحوار

يحدث نموذج الحوار عندما تكون كل الثقافات متساوية، سواء كانت ثقافات عظمى أو ثقافات صغرى، حيث كل الثقافات نتاج للتاريخ ، وهى من صنع الناس، وصورة للذات من صنع الإنسان. ولما كانت كل الشعوب متساوية فى القيمة، بغض النظر عن اللون ، فإن الثقافات ، كنتاج للأمم ، تكون هى الأخرى متساوية.

وفى حالة التحركات التاريخية، ومولد الإمبراطوريات وسقوطها، فإن الثقافات هى أيضا متساوية إذا ما كانت الأمة الصاعدة، التى تتوسع على حساب الأمم المنهارة، تقدم قانونا أكثر شمولا للأخلاق، يكون كل البشر أمامه متساوين كأفراد، بصرف النظر عما إذا كانت أممهم صاعدة أو هابطة. فى نموذج الصراع تكون التحركات التاريخية بين الأمم فى شكل غزوات ، بينما فى نموذج الحوار تكون تحركاتها فى شكل حركات تحرر من عدم المساواة بين الأمم أو بين الحكام والمحكومين إلى المساواة.

فى هذه الحالة لاتدمر خصوصيات الأمم المحررة، كما هو الحال فى نموذج الصراع، بل تتأكد ويتم الدفاع عنها. ويتم الإبقاء على العادات والأخلاق التى لاتتعارض مع قانون الأخلاق الشامل، بينما يختفى ماكان متعارضا منها مع هذا القانون. وهذه الخصوصية حديثة الاكتمال تساوى الهوية الفردية الوطنية. وقانون الأخلاق الشامل لا يقتلع الناس من ثقافاتهم بل إنه على العكس من ذلك يرسخهم فيها أكثر وأكثر. كان هذا هو الحال عند انتشار الإسلام فى ماليزيا وأفريقيا. فقد كانت الأسلمة تعنى الملزنة والأفرقة.

فى نموذج الحوار، لا تكون العلاقات بين الثقافات من جانب واحد، من الثقافة العظمى إلى الثقافات الصغرى، كما هو الحال فى نموذج الصراع، بل تكون متعددة الأطراف، أخذ وعطاء. والتعليم عملية مزدوجة بين أستاذين أو بين تلميذين، إثراء متبادل وإبداع جماعى. ففن الأرابيسك يأتى من آسيا الوسطى. لقد كان موجودا قبل الإسلام وعبر عن اللانهائية فى الفن بعد الإسلام. والقوس الرومانية، أصبح القوس العربية بعد الإسلام، تعبيرا عن أشجار النخيل.

ويظهر نموذج الحوار بجلاء فى التاريخ فى العلاقة بين الفلسفة الإسلامية من جانب

والفلسفات اليونانية والمسيحية واليهودية من جانب آخر. فقد استعارت الفلسفة الإسلامية من الفلسفة اليونانية لغتها: العقل والصورة والمادة والسبب والحركة والجوهر والعرض ... الخ. واستخدمتها للتعبير عن محتوى جديد. وجرت ترجمة المنطق اليونانى وشرحه وهيكلته من جديد فى إطار نظرية المعرفة الإسلامية. كما جرى تأكيد الأخلاقيات اليونانية واستكمالها.. وهكذا أخذت الفلسفة الإسلامية اللغة القديمة وأعطتها معنى جديدا، أى أنها وضعت نبيذا جديدا فى أوان قديمة. وكان الوسطاء فى هذا العمل هم المترجمون العرب الذين كانوا مسيحيين عقيدة وعربا من حيث الثقافة.

بعد ذلك جاء الفلاسفة اليهود والمسيحيون فأخذوا المعانى الجديدة من الفلسفة الإسلامية وعبروا عنها بلغاتهم الخاصة. فقد اتصل موسى بالوحى مثلما فعل محمد. وأعيدت هيكلة التوراة طبقا للشريعة. وظهر التصوف الإسلامى فى زوهار. واقتبس المفكرون اليهود سعيد بن يوسف الفيومى وابن ميمون ... الخ علم الكلام الإسلامى لكى يبرهنوا على صدق الديانة اليهودية. كذلك فعل الفلاسفة المسيحيون فى أوائل عصر النهضة.. وكان التنزيه الإسلامى والوحدة والعدالة والقانون الأخلاقى العام والمدينة الفاضلة وخلود الروح ، كانت كلها وراء العقلانية المسيحية منذ إنسلم وأبيلار وتوما الأكوينى . وأخذ دنز سكوت ووليام أوكام وروجر بيكون العلوم الإسلامية التجريبية كنماذج يحتذى بها. بل إن الحوار أصبح أسلوبا أدبيا فى الخوزارى ليهودا اللاوى. وأصبح المسلم هو الفيلسوف بلا منازع فى كتاب حوار بين يهودى ومسيحى وفيلسوف لأبيلار .

فى نموذج الحوار يمكن لكل الثقافات المتساوية أن تشارك فى الأهداف المشتركة وأن تتقاسم نفس القانون العام، على أساس من العقل والحق فى المعرفة والطبيعة واستخدام قوانينها، وحق الإنسان والشعوب فى الحرية والعدالة الاجتماعية والرفاهية. لقد سعت كل الشعوب والثقافات من أجل مثل التنوير التى ظهرت فى التعايش الأندلسى. وفى نموذج الصراع، فإن هذه المثل إنما هى للذات فقط، وليست للآخر الذى ينبغى أن يبقى فى غمار الجهل والسحر والخوف والقمع والاستغلال والفقر. لقد تحطمت مثل التنوير الأوروبية عند حدود أوروبا بل عند حدود كل أمة أوروبية مولدة نموذج الصراع، بينما تجاوزت مثل التنوير الإسلامية الشعوب والأمم مولدة نموذج الحوار.

٤- خاتمة

إذا كان نموذج الحوار قد وجد فى الماضى، وكان نموذج الصراع هو الأكثر سيادة فى الوقت الحاضر، فإنه من الممكن استعادة نموذج الحوار، عن طريق أساليب معينة على النحو

التالى:

١- بذل جهود متواصلة لوضع حد للاستقطاب بين الثقافة العظمى فى المركز والثقافات الصغرى فى الأطراف. ذلك أنه لايمكن قيام حوار بين الثقافات إلا إذا كانت متساوية. فطالما استمر الحوار مع وجود عقدة الاستعلاء من ثقافة المركز ومركب النقص من ثقافات الأطراف، فسوف يسود نموذج الصراع. وإن تضاعف مراكز الثقافات متساوية القيمة، يسمح بقيام علاقات فى الاتجاهين بينها، عملية أخذ وعطاء، عملية التعلم المتبادل والإثراء المتبادل. فكل ثقافة تتعلم ما تجهله.

٢- هذا يحتاج أيضا إلى نصيب متساوٍ فى التأريخ. فطالما كانت أوروبا هى مركز التاريخ، الذى تتجسد فيه كل الثقافات، فإن نموذج التصارع هو الذى يسود. ومن ثم فلابد لثقافات الأطراف أن تجد لها نصيبا متساويا فى كتابة التاريخ. فتاريخ العالم لم يبدأ فى العصر الحديث. ولايمكن لسبعة آلاف عام من تاريخ البشرية أن تختزل إلى فصل واحد سابق على العصر الحديث، وهى ليست مصدرها، حيث إن الثقافة الأوروبية خلق جديد لا سوابق له. وعند إعادة كتابة التاريخ فلا بد من اختزال الثقافة الأوروبية إلى حجمها الطبيعى، وأن تعود إلى حدودها الجغرافية الطبيعية. عندئذ يمكن لثقافات الأطراف أن تتنفس وأن تنتعش من الداخل دون ضغط خارجى من الخارج.

٣- وضع حد للصور الجامدة التى تصنعها كل ثقافة للثقافات الأخرى فى نموذج الصراع. لقد كان أمراً عاديا من ثقافة المركز، أن تشوه صور ثقافات الأطراف كوسيلة للاستعمار مثل: الجهل والتأخر والتخلف، والتضخم والديون والفساد، والديكتاتورية والتعذيب وانتهاك حقوق الإنسان، والقبلية والحروب الأهلية، والإرهاب والفقر والبذخ فى الإنفاق، وصورة العربى القبيح فى لندن، والحريم وتعدد الزوجات، والمجتمع الأبوى والبطالة والتواكل. باختصار ، صورة العبد. كما كان طبيعيا، فى عملية تصفية الاستعمار كدفاع عن النفس، أن يرسم المستعمر (بفتح الميم) صورة جامدة للمستعمر (بكسر الميم): الاستعمار والإمبريالية والصهيونية والرأسمالية والاستغلال والاحتكار والنزعة الحربية والعنصرية والصلف وإبادة الجنس والمادية. باختصار، صورة السيد. وحيث أن تصفية الاستعمار قد تحققت، فإن بعض هذه الصور أصبحت غير ذات موضوع. وما أن تصبح الثقافات متساوية فسوف تظهر أمجاد كل ثقافة، العلوم والفنون فى الصين والرياضيات، والأخلاق فى الهند، والسياسة والإدارة فى فارس. والعلوم والفلسفة فى العالم الإسلامى .. الخ. إن دور وسائل الإعلام دور حاسم، ونحن نحتاج إلى استشراق جديد وإلى إنثروبولوجيا ثقافية جديدة.

لقد عانت الإنسانية مافيه الكفاية من نموذج الصراع، وما نموذج الحوار ببعيد ■

د. سمير أمين*

مقتضيات برنامج تحررى إنسانى

يتصدى النظام الاقتصادى والاجتماعى الحديث إلى عدد من التناقضات التى ظهرت منذ نشأته، والتى لم يفلح النظام أن يلغيها أبداً . بل على العكس من ذلك، أخذت هذه التناقضات فى التفاقم المتزايد والمتواصل بالموازاة مع إنجازات النظام التنموية ، الأمر الذى يقوم دليلا على تلك المرونة العجيبة التى يتصف بها هذا النظام . فهو قد أثبت قدرته على التكيف لمقتضيات تطور سريع غير مسبوق فى التاريخ، وإبداع بدائل ملائمة استطاع من خلالها التغلب على انفجار هذه التناقضات فى شكل أزمات خطيرة تكررت خلال القرنين الأخيرين . على أن هذه الحلول لم تفلح فى إلغاء التناقضات بل أدت إلى تفاقم احتدامها فى الأجل الأطول.

يتعارض الإطار الذى يعمل تراكم رأس المال فيه مع المصالح الأساسية للإنسانية فى غالبيتها ، وذلك من زاويا ثلاث يلى بيانها:-

أولاً : يناقض إخضاع الطبقات العاملة لمقتضيات الربحية ميول الإنسان فى أن يصبح سيد مصيره. وقد واجهت هذه الطبقات التحدى فى نضالها ، ففرضت إلى حد ما تكييف آيات وقواعد التراكم لمصالحها ، جزئيا على الأقل، وذلك من جانبين اثنين . أولهما، هو توزيع ثمار النمو، حيث فرضت هذه النضالات، فى بعض الظروف، رفع عوائد العمل - فرديا وجماعيا - بالموازاة مع تزايد الإنتاجية . وثانيهما، هو توظيف مبادىء الديمقراطية من

*مفكر ، ورئيس منتدى العالم الثالث - داكار.

أجل توسيع نطاق عملها، كى تشمل مجالات اجتماعية لم تكن فى الأصل مقصودة فى ممارسات الديمقراطية السياسية المحضة • أزعم إذن، أن الإجابات الديمقراطية والإصلاحات الاجتماعية، فى مواجهة النظام، ليست الناتج الطبقى لفعل منطق التوسع الرأسمالى ، بل على العكس من ذلك، هى إجابات فرضت نفسها فى تضاد مع منطق التراكم • على أن هذه الإنجازات لم تنتج أبدا حلولا نهائية للمشكلة ، بل أدت إلى احتدام التناقض من مرحلة إلى التالية• ولعل الشعوب تميل اليوم إلى أكثر من مجرد تحسين ظروف معيشتها المادية وضمان قدر من حقوق الإنسان، فصارت طموحاتها تستهدف السيادة على القرار المجتمعى سيادة حقيقية ، أى بكل بساطة، تذهب إلى التحرر من جوهر الاستلاب الاقتصادى المفروض عليها • علما بأنه يتعذر استمرار النظام الرأسمالى إذا استبعد فعل هذا الاستلاب – فالمعايير والمراجع التى يقوم عليها منطق العقلانية الاقتصادية لايمكن أن تفعل فعلها نظريا وعمليا إلا بقدر ما يخضع المجتمع للاستلاب المذكور •

ثانيا: تتعارض قواعد الحساب الاقتصادى مع مقتضيات ضمان مستقبل الحياة على الكرة الأرضية متصاعدا • فتقوم هذه القواعد على منطلق قصير الأجل ، ولا تمتد أفاق حساب الربحية إلى أكثر من عشرة أو خمسة عشر عاما • هذا، بينما تتطلب مواجهة المشاكل المترتبة على تدهور ظروف البيئة، أخذ الأجل الطويل فى الاعتبار اعتباراً حقيقيا • وليست الأساليب المقترحة لعلاج المشكلة فى إطار الاقتصاد الكلاسيكى الجديد- وهى بالأساس مناهج تعتمد على استبطان التكاليف الخارجية بالمستوى المطلوب • علما أيضا بأن نمو قوى الإنتاج (وهو فى الآن نفسه نمو قوى تدمير البيئة) قد بلغ حدا من الخطورة غير مسبوق فى التاريخ •

ثالثا: أخذ فى التصاعد أيضا الاستقطاب الذى يتمثل فى التضاد بين ثروة المراكز المتزايدة وفقر الأطراف المتفاقم • وقد سبق أننى طرحت فى هذا المجال تحليلا مفاده أن هذا الاستقطاب ليس ناتج ظروف خاصة بمختلف مناطق العالم – كما تدعيه الأيديولوجيا السائدة – بل هو ناتج عمل التوسع الرأسمالى فى حد ذاته ، إذ إن هذا التوسع يقوم على عولمة سوق المنتجات ورؤوس الأموال دون أن يصاحبها اندماج أسواق العمل التى تظل متفتتة ومحبوسة فى أطر الدول السياسية القائمة • فقد بدأت عملية الاستقطاب مبكرا ، فى عصر المركنتيلية (من عام ١٥٠٠ إلى عام ١٨٠٠) بواسطة سياسات مرسومة لهذا القصد من قبل قوى الرأسمالية الناشئة • فكانت هذه السياسات ترمى أصلا إلى تفكيك الأشكال القديمة للتبعية المتبادلة بين مختلف أقاليم العالم، وإقامة تراتبية جديدة فى خدمة المراكز المركنتيلية محلها• ثم أخذ هذا الاستقطاب فى التصاعد حتى بلغ حدا فاجعا انطلاقا من تصنيع المراكز خلال القرن التاسع عشر •

فالسؤال اليوم هو الآتى : بما أن بعض الأطراف قد دخلت بدورها فى مرحلة التصنيع بعد الحرب العالمية الثانية، وخطت خطوات واسعة فى إنماء قدرة المنافسة فى الأسواق العالمية على هذا الأساس ، هل من شأن هذا التطور أن يخفف تدريجيا شدة ظاهرة الاستقطاب ؟ أم أن عمل ما أسميته الاحتكارات الخمسة التى تستفيد منها المراكز فى ظروفنا الراهنة (وهذه الاحتكارات تخص مجالات النظم المالية المعولمة والبحث التكنولوجى والحصول على الموارد الطبيعية والسيطرة على وسائل الاتصال والإعلام وإنتاج أسلحة التدمير الشامل) من شأنه أن يضفى على قانون القيمة المعولمة قوة استقطابية متجددة مقوية مضاعفة٠

هذا وقد لاحظت أيضا أن هذا التناقض الثالث، هو الذى أنتج أقوى ردود الفعل فى مواجهة التوسع الرأسمالى ٠ إذ إن جميع الثورات الاشتراكية، التى حدثت إلى الآن، قد نشأت أولا عن حركات رفض النظام من قبل الشعوب ضحايا التوسع الرأسمالى ٠

يتجاهل الخطاب الأيديولوجى السائد هذه التناقضات تجاهلا شاملا٠وذلك من حيث المبدأ، إذ إنها تناقضات لايمكن أن تجد لها حلاً على أساس القواعد الحاكمة فى الرأسمالية ٠ وبالتالى كان الاعتراف بها من شأنه أن يلغى وظيفة الخطاب المذكور، وأن يثبت الطابع التاريخى – أى غير الدائم الأبدى – للنظام الرأسمالى ٠ فلابد أن تتحرر أيديولوجيات الحكم من ناموس التاريخية حتى تكرس ادعاءها بأبدية النظام ، من خلال الاعتماد على منظومة قيم عبر تاريخية ٠

وفى بعض الأحيان، تتخذ هذه الأيديولوجيات عبر التاريخية شكلا ساذجا ٠ على سبيل المثال يكتب فرنسيس فوكوياما ، لقد توصلنا إلى نهاية الطريق فى تطور أيديولوجيات الإنسانية ، فيمثل نمط الديمقراطية الليبرالية الغربية الشكل النهائى لنظام الحكم (بالحرف!) ٠ وذلك دون أن يدرك الكاتب المذكور عبث هذا الادعاء ٠ فيبدو أن الأستاذ فوكوياما، الذى يعلن نفسه هيجليا ، قد تجاهل أن أستاذه نفسه كان قد أعلن فى عصره أن دولة بروسيا مثلت الشكل النهائى للتطور الإنسانى ! ولم يتساءل فوكوياما عن مصدر خطأ ذلك المنهج الذى كان قد أدى بهيجل إلى مثل هذه الخلاصة٠ ولذلك يسمح الأستاذ الأمريكى المذكور لنفسه أن يكتب مايلى (بالحرف) : لا يوجد تناقض أساسى واحد لايمكن حله فى إطار الليبرالية الحديثة ! وذلك دون أن يلقى نظرة إلى واقع الدنيا التى يعيش فيها ٠

لقد فات على سيدنا الموظف فى الإدارة الأمريكية (بسبب غطرسته؟)أن فكرة نهاية التاريخ، التى يعتقدها مبتكرة، هى فى واقع الأمر فكرة قديمة قدم الإنسانية ٠
فالأيديولوجيات السائدة هى دائما محافظة من حيث المبدأ ، إذ إن إعادة إنتاج المجتمع التى تدعو إليها تتطلب بالضرورة أن يرى النظام نفسه أبديا ٠ وتشترك فى هذا الطابع جميع الأيديولوجيات المهيمنة٠ فمثلا، عزت الأيديولوجيات السائدة فى عصور النظم الجماعية،

للمرحلة الأولى من تطورر الانسانية، طابعا أبديا لعلاقات القرابة. ثم كرست أيديولوجيات العصر الخراجي التالي فكرة نهاية التاريخ، اعتمادا على العقيدة الدينية • أليست هذه العقائد ترى نفسها على أنها تقدم إجابات نهائية؟ فالعقيدة الدينية هي الوسيلة التي كانت تضفي مشروعية لفكرة نهاية التاريخ في الماضي • أما اليوم، في عالم الرأسمالية، وبما أن مرجعية المشروعية الاجتماعية أصبحت تقوم على الفعالية الاقتصادية – أي فعالية قوانين السوق في الشكل المبتذل لهذه الأيديولوجيا – فيلجأ الخطاب السائد إلى نسب طابع أبدي لقوانين السوق حتى يكرس فكرة نهاية التاريخ • ولم يدرك فوكوياما، ولاغيره من مروجي الخطاب السائد، أن انتقال مرجعية المشروعية من مجال العقيدة الدينية إلى مجال الفعالية الاقتصادية، إنما هو في حد ذاته انعكاس لتحول آخر، تم في باطن هيكل النظام الاجتماعي، فأدى إلى هيمنة الاقتصاد في إعادة إنتاج المجتمع، حتى احتل المجال الاقتصادي مكانة العقيدة الدينية، وأصبح مجالا مهيمنا • كان من الممكن وصف المجتمع القديم بالقول الجزافي إن الدين يحكم الكل، بينما نقول بالنسبة إلى المجتمع الحديث إن الاقتصاد يحكم الكل•

وليس من العجب أن السيد فوكوياما يدعي أن الماركسية تعاني من انحراف اقتصادي في تفسيرها للتاريخ، ثم يبحث عن أمثلة لهذا الانحراف في المنهج الذي تتبعه جريدة وال ستريت المالية في التحاليل التي يروجها الإعلام الأمريكي ! فلم يدرك سيدنا الفاضل، أن الانحراف الاقتصادي هو من صفات الأيديولوجيات البرجوازية، وأن الماركسية بالتحديد بذلت جهودها من أجل كشف مصدر هذا الانحراف وتجاوزه • ولكن فوكوياما لايعرف عن الماركسية شيئا عدا تعبيراتها التي تشارك فعلا الأيديولوجيات السائدة في طابعها الاقتصادي•

أزعم أن الخطوة الأولى في التحليل العلمي للمجتمعات، هي بالتحديد إلقاء الشك على النظرة التي يرى المجتمع نفسه من خلالها • أي عدم الاكتفاء بالنظرة التي ترى المجتمعات نفسها من خلال قواعد القرابة، وكذلك التشكيك في النظرة التي يرى المجتمع الخراجي نفسه من خلال العقيدة الدينية، وبالتالي أيضا، إبداء الشك في نظرة المجتمع الحديث لنفسه من خلال قوانين السوق. فالتساؤل العالمي يبدأ بطرح آخر، والبحث عن الأسباب التي تنتج هذه النظرات المستلبة المتتالية •

يبلغ الخطاب السائد ذروة زخمة في دمج تلفيقي لعدد من القيم التي تُعزى للحداثة، ثم الدفاع عنها كأنها كل موحد • ونجد هنا خلطة عجيبة تجمع مبادىء تخص نظام الحكم السياسي – مثل دولة القانون وحقوق الإنسان وممارسات الديمقراطية الانتخابية، ومبادىء اجتماعية – مثل الحرية والمساواة أمام القانون والفردية، ومبادىء تحكم الحياة الاقتصادية

– مثل حرمة الملكية الخاصة وحرية عمل آليات السوق ٠ فيقوم دمج هذه المبادىء مع بعضها بوظيفة هامة، هى الالهام بأنها تشكل وحدة لاتتجزأ ، نابعة من منطق واحد، الأمر الذى يتيح القول بأن ممارسات الرأسمالية والديمقراطية ترادف بعضها البعض – بيد أن التاريخ يثبت أن العكس هو الأقرب إلى الصحة ٠ ففى التاريخ الحقيقى نتجت الإنجازات الدديمقراطية عن صراعات اجتماعية ناقضت منطق النظام، ولم تكن أبدا ناتجا طبيعيا تلقائيا للتوسع الرأسمالى ٠ وبالتالى فإن فصل العناصر التى تدمجها معا الأيديولوجيا السائدة، هو شرط أساسى لكون التحليل الاجتماعى ذا طابع علمى ، وتحديد مضمون ومغزى الممارسات المعتبرة – مثل الديمقراطية – وكشف تناقضاتها الداخلية وحدودها وشروط تجاوزها٠

وفى هذا السياق، أزعم أن التحدى الحقيقى، الذى يتصدى له المجتمع، يتلخص فى مقولة واحدة مفادها، ضرورة تجاوز حدود الرأسمالية من أجل ضمان بقاء الإنسانية – فالخيار التاريخى الحقيقى قد أصبح كالاتى : إما أن تتيح النضالات الاجتماعية تجاوز منطق آليات وقوانين الرأسمالية ، وإما فى غياب ذلك – أن يؤدى فعل هذه الآليات إلى انتحار جماعى للإنسانية وتدمير الكرة الأرضية ٠

كانت النظم القديمة السابقة على الحداثة قد امتدت على آلاف الأعوام قبل أن تنفذ قدرتها التاريخية الاحتمالية ٠ ثم أخذ النمو فى التعجل فى عصر الحداثة بمعدلات غير مسبوقة – كأن الرأسمالية ستمثل فى نهاية المطاف مرحلة تاريخية انتقالية قصيرة نسبيا ، تم خلالها إنجاز التراكم الذى خلق بدوره شروط تحقيق نظام اجتماعى أفضل، قائم على عقلانية متحررة من قيود الاستلاب الاقتصادى، وعلى إنسانية عالمية صحيحة٠ أقصد بهذا القول أن الرأسمالية قد انهت دورها التاريخى الإيجابى فى زمن قصير ، فلم تعد الوسيلة التى يتم التقدم من خلالها ، ولو بدون وعى من قبل المجتمع ٠ علما بأن مشروعية النظام الرأسمالى وإضفاء طابع أبدى مزعوم عليه هى مقولات تقوم بالتحديد على تكريس هذا الدور التقدمى الذى تلعبه آليات السوق٠ هذا بينما هذه الآليات قد أصبحت الآن عقبة فى سبيل استمرار التقدم ، الذى لم يعد يكون ناتجا غير مرسوم يرافق تلقائيا التوسع الرأسمالى ، بل أصبح ناتج صراعات استهدفت أهدافا تناقض منطق الرأسمالية فى سماته الثلاث (الاستلاب الاقتصادى والتدمير البيئى والاستقطاب العالمى) ٠

لذلك يبدو لى أن تاريخ الرأسمالية، يتكون من مراحل متتالية متباينة ، بعضها تتصف بتحكم قوانين التوسع الرأسمالى تحكما يكاد يكون مطلقا ، تليها مراحل متباينة تماما ، حيث يفرض فعل قوى اجتماعية ذات عقلانية مضادة لعقلانية الرأسمالية أشكال تنمية أكثر رحمة للإنسان وللبيئة٠

ينتمى القرن التاسع عشر إلى النوع الأول من المراحل المتتالية للتوسع الرأسمالى • فكانت ظواهر البلترة والاستعمار الكولونيالى قد اتخذت خلال هذه المرحلة أشكالا مدمرة متوحشة – على أن هذا التوسع لم ينتج ذلك الرواج المضطرد الذى قالت به أيديولوجيا النظام، بل أدى إلى الحربين العالميتين الأولى والثانية، وإلى الثورات الاشتراكية، وإلى التحرر الوطنى فى المستعمرات. وبعد الحرب العالمية الأولى ، وبالرغم من خروج روسيا السوفيتية من المنظومة الرأسمالية ، استطاع النمط الليبرالى التقليدى أن يعود يسود بقية العالم ، الأمر الذى أنتج بدوره مزيدا من الفوضى، ثم أدى إلى الإجابات الوهمية والإجرامية التى مثلتها الفاشستية •

فكان أن نتتظر سقوط هذه الأخيرة كى تتبلور – انطلاقا من عام ١٩٤٥ – سمات من توسع جديد قائم على رأسمالية متحضرة فرضتها القوى الثلاث التى تجلت فى الاشتراكية الديمقراطية والسوفيتية وحركات التحرر الوطنى ، وذلك من خلال أشكال من التوافق الاجتماعى الخاصة بها • لم تكن الحلول الوسطى التى تجلت فى هذه الظروف بمثابة خروج شامل من إطار منطق الرأسمالية ، بل أزعم أن الثورة الروسية عينها لم تقطع تماما علاقاتها مع قواعد عقلانية الرأسمالية • فقلت بهذا الصدد، إن هذه الثورة أدت فى نهاية المطاف إلى مشروع رأسمالية دون رأسماليين . على أن هذه التكتلات الاجتماعية الثلاثة قد فرضت بالفعل شروطا وضعت بدورها حدودا على تفاقم التناقضات المترتبة على الاستقلال الاقتصادى والاستقطاب على صعيد عالمى – بيد أن فعالية هذه الحلول الوسطى، بين منطق الرأسمالية الخالص من جانب، واعتبار مصالح اجتماعية متناقضة معه من الجانب الآخر، قد تآكلت بالتدريج، بسبب إنجازات المشروعات المجتمعية القائمة على أساسها ، لا بسبب فشلها كما يقال عادة • فسقطت مشروعية النظم بقدر ما أخذت التنمية المحققة فى إطارها تفقد زخمها ، الأمر الذى خلق ظروفا ملائمة لعودة خطاب الليبرالية بغطرسة، وإعلان نهاية التاريخ مرة أخرى • إلا أن النظام الجديد القائم على تحكم السوق تحكما مطلقا قد أنتج ، فى زمن قصير، مزيداً من الفوضى وتفاقم التناقضات التى تجلت فى احتدام ظواهر الفقر والاستقطاب على صعيد عالمى، وعلى الأصعدة القطرية، فلابد أن تثور الشعوب ضحايا هذا الوضع المؤلم • وبالفعل بدأت حركات التمرد تنفجر هنا وهناك •

تبقى الأسئلة الحقيقية الآتية : هل ستؤدى حركة التمرد إلى بلورة مشروعات مجتمعية عقلانية على قدر التحدى ؟ وماهى سمات الحلول الاجتماعية الوسطى الملائمة من أجل إعطاء فعالية لهذه المشروعات؟ وفى فرضية حدوث تطور جذرى فى الصراعات الاجتماعية حولها، هل من شأنه أن يلغى الرأسمالية وأن يحل محلها نظاما آخر له ملامح نستطيع أن نرسمها مسبقاً؟

أزعم أن هذه الأسئلة تظل دون إجابة إلى الآن ٠ لئن مثل تحدى الرأسمالية عنصرا ثابتا فى التاريخ الحديث – حيث إن التناقضات الثلاثة المذكورة أعلاه بقيت هى هى طالما ظل للنظام طابع رأسمالى بالأساس، إنما الظواهر التى تتجلى هذه التناقضات من خلالها قد تغيرت من مرحلة إلى الأخرى ٠ فهى تناقضات جديدة بهذا المعنى ٠ وبالتالى فإن المبادىء التى تمت تعبئة الجماهير حولها فى مواجهة النظام فى المرحلة السابقة – والتى حددت مضمون الاشتراكية التاريخية والبناء الوطنى فى تلك الأيام – قد فقدت مصداقيتها فى الظروف الجديدة ٠ وثمة مقولات جديدة ظهرت فورا حتى تملأ الفراغ المترتب على تلاشى مصداقية القديمة ، منها مقولة الديمقراطية التى يصاحبها خطاب حول أشكال مختلفة من التضامن الجماعى غير الطبقية والوطنية، والتى تعتمد كبديل على الإثنية أو الدينية فى عديد من الحالات ٠ فأكتسبت هذه المقولات مشروعيتها من خلال تكريس الحق فى التباين ؛ ومنها مقولة الخصوصية الثقافية، ولاسيما الخصوصية ذات الطابع الدينى٠

إن المقولة بأن التباين الثقافى ليس فقط واقعا حقيقيا – الأمر الذى لا ينكره أحد – بل إنه يمثل ظاهرة جوهرية – بمعنى أن هذه الخصوصيات ثابتة ودائمة – تلغى فى نهاية المطاف القاسم المشترك الذى يعبر الخصوصية الثقافية، والذى يتيح الحديث عن تاريخ البشرية بشكل عام ٠

على أن هذه المقولة لم تأت بجديد ، بالمرة ٠ فهى فكرة مسبقة شائعة لدى جميع الشعوب وفى جميع الأزمان ٠ فالعقائد الدينية قائمة من حيث المبدأ على مفهوم نهاية التاريخ، إذ إنها تعتبر نفسها إجابات مقدسة مطلقة وأبدية٠ لذلك فإن التقدم فى التفكير التاريخى العلمى، وبناء فكر اجتماعى تقدمى، يتحقق بالضرورة من خلال مواجهة تلك الفكرة المسبقة للثباتية ونقضها ٠ ليست المشكلة إذن هى بيان أن التاريخ الحقيقى يناقض تماما نظرة الثباتية ، فهذا واضح تماما – بل هى التساؤل عن الأسباب التى تشجع إنعاش هذه الفكرة الخاطئة فى ظروف معينة، حتى اكتسبت طابعا سياسيا غالبا فى المرحلة الراهنة، فى بعض مناطق للعالم ٠

تمثل هذه الإشكالية معضلة معقدة من التساؤلات الفرعية، تفترض الإجابة عليها نظرية عامة للثقافة قائمة على مفاهيم صلبة ومتماسكة ، كما يجب ربط هذه النظرية للثقافة بالأوجه الأخرى للتحليل الاجتماعى ، إذ إن المجالات المختلفة التى يتشكل منها الواقع الاجتماعى (الاقتصاد ، والسياسة والثقافة ... الخ) تؤثر بعضها على بعض بشكل جدلى ٠

وفى هذا الإطار أزعم أن النظريات التى تكرس فكرة ثباتية الخصوصية الثقافية هى خادعة بقدر ما تنطلق من الفكرة المسبقة المذكورة ، أى أنها تنظر إلى التباين على أنه يمثل القاعدة

بينما تعتبر تجليات التشابه ناتج مجرد الصدفة • ثم على هذا الأساس تطرح نظريات الثباتية برنامج أبحاثها • ولكن ماذا يحدث إذا أخذنا بالمبدأ المعكوس ، أى بالفرضية أن الميل للتشابه هو القاعدة فى تاريخ البشرية، وأن الاختلافات فى مسيرة التطور جزئية ونسبية؟ علما بأن الفرضية التى ننطلق منها تحكم وضع الأولويات فى البحث•

فلنعد إلى نظريات الخصوصية الثقافية • أزعم أن الخصوصيات المزعومة، التى تقدمها هذه النظريات، لاتعدو أن تكون قائمة بديهيات سطحية ولاغير • فلننظر على سبيل المثال إلى مقال هنتنجتون الحديث والمشهور عن صراع الثقافات . يقول الكاتب الأمريكى إن للتباين الثقافى طابعا جوهريا، لأنه يمس العلاقات بين البشر والإله والطبيعة والسلطة • لايفتح مثل هذا الاكتشاف عدا أبوابا مفتوحة تماما، إذ يجعل المعضلة الثقافية ترادف العقيدة الدينية - بل يفترض بالإضافة، أن أطروحات مختلف الأديان فى الشؤون المعنية متباينة من حيث الكيف • وذلك بالرغم من أن التاريخ الحقيقى يثبت أن هذه المفاهيم الدينية قد تمتعت فى واقع الأمر بدرجة عليا من المرونة ، الأمر الذى أتاح اندراجها فى نظم أيديولوجية تطورت فى اتجاهات، بعضها متقارب والآخر متباعد، طبقا لظروف مستقلة عن هيكل المفاهيم الثقافية المعتبرة • فالخصوصية التى تفسر كل شىء لاتفسر شيئا. ألا يتذكر القارىء أن أنصار النظرة الثقافوية قد نسبوا تخلف الصين إلى ثقافتها الكونفوشيوسية ، وذلك قبل نصف قرن فقط، ثم انقلب هؤلاء فى رأيهم، فأصبحوا ينسبون الآن نجاح الصين إلى هذه الثقافة عينها ؟ ألا يعلن الجميع، أن العالم الإسلامى فى القرن العاشر الميلادى قد بدا لعديد من المؤرخين أكثر تقدما من أوروبا المسيحية فى نفس العصر ، وحامل احتمال تطور لامع؟ ماهى إذن الأسباب التى أدت إلى انقلاب الوضع ؟ هل هى أسباب ترجع إلى سمات العقيدة الدينية أو إلى التفهم الاجتماعى لها، أو إلى عوامل أخرى لاعلاقة لها بالمجال الثقافى ؟ وماذا كان تفاعل مختلف هذه العناصر بعضها ببعض ؟ وماذا كان العنصر الفاعل المحرك الأساسى ، إن وجد؟ تظل النظريات الثقافوية صامتة تماما فى مواجهة هذه الأسئلة ، حتى الأكثر تطورا من بين هذه النظريات ، بالأولى أشكالها المبتذلة مثل نظرية هنتنجتون المذكورة • إذ تكتفى هذه النظرية بتدوين الاختلاف وإعلان أهميته الجوهرية دون غير •

ثم يبقى أن نتساءل ، ماهى الأقاليم الثقافية المعتبرة فى هذا الخطاب ؟ أهى أقاليم يحددها الاختلاف فى العقائد الدينية ، أو فى اللغات ، أو فى القوميات ، أو فى الظروف الاقتصادية، أو فى النظم السياسية ؟ اختار هنتنجتون الدين أساسا لتقسيم العالم إلى سبع مناطق : الغرب (الكاثوليكى والبروتستنتى) ، الإسلام، الكونفوشيوسية (ولو أن الكونفوشيوسية ليست عقيدة دينية!) ، اليابان (ويبدو أن هنتنجتون لايعرف كيف يميز بين الكونفوشيوسية والشنتوية!) ، الهند ، عالم البوذية ، عالم المسيحية الأرثوذكسية•

يلائم هذا التبويب، إلى حد ما، وصف العالم المعاصر · لذلك يفصل هنتنجتون اليابان عن العالم الكونفوشيوسى ، والمسيحيين الأرثوذكس عن غيرهم من المسيحيين. هل السبب فى هذه التفرقة الأخيرة، هو أن السياسة الأمريكية تخشى اندماج روسيا فى أوروبا ، علما بأن السيد هنتنجتون موظف فى خدمة وكالة المخابرات الأمريكية؟ ثم الغريب فى التبويب، هو أنه يتجاهل تماما وجود الأفارقة – ومنهم مسيحيون ومسلمون ومنتمون إلى أديان أفريقية – ولو أن ثمة عددا من السمات المشتركة فى ثقافات أفريقيا · هل هذا سهو دال تنعكس فيه العنصرية الشائعة فى الولايات المتحدة ؟ ولماذا لم يذكر أمريكا اللاتينية ؟ هل شعوب هذه القارة تنتمى إلى الغرب بسبب كونها مسيحية؟ وفى هذه الفرضية، ما هى أسباب تخلفها ؟ إن قائمة العبث فى عرض هنتنجتون لا نهاية لها ! فلابد من اعتبار هذا التمرين السىء، خطاب مركزية أوروبية من الدرجة الثالثة·

هكذا توصل هنتنجتون إلى تلك الخلاصة المدهشة التى مفادها أن ستة من الأقاليم السبعة تجهل القيم الغربية ، علما بأن المؤلف الأمريكى يدمج هنا، تحت هذا العنوان، مجموعات متباينة من القيم ، بعضها متعلق بالرأسمالية (السوق) والآخر بالديمقراطية · ولكن : هل السوق أقل فعالية فى اليابان غير الغربية، عما هى عليه فى أمريكا اللاتينية أو فى أفريقيا المسيحية ؟ ألا يعلم الجميع أن آليات السوق وممارسات الديمقراطية هى ظواهر حديثة فى الغرب نفسه ؟ هل كان من الممكن أن أحدا من مسيحى أوروبا فى القرون الوسطى قد استطاع أن يعرف نفسه بواسطة هذه القيم المزعومة غربية؟

لاريب أن الأيديولوجيات – وخاصة الديانات – ظواهر اجتماعية هامة ، على أن الاعتراف بهذا الأمر لايمثل عدا بديهية . فالصعوبة الحقيقية بالنسبة إليها هى فى تناول دورها فى التاريخ ، بالأدق دورها فى مختلف الأزمان والأماكن وعلاقاتها بالنظم الاجتماعية العامة السائدة فى تلك العصور · وهنا نجد على سبيل المثال – أن مختلف الديانات، كما فهمتها الشعوب المعنية فى العصر الخراجى السابق على الرأسمالية الحديثة، قد قامت بأدوار متشابهة إلى حد بعيد · فالمنهج الذى اقترحه أنا هنا يستهدف كشف أوجه التشابه، بالرغم من تنوع الخصوصيات · وعلى هذا الأساس سنستطيع أن نحدد بالفعل الاقاليم الثقافية القديمة (الخراجية)، وأن نبين أوجه التشابه بينها، وأن نضع خصوصياتها فى مكانها الحقيقى· ولاشك أنه– ظاهريا على الأقل – لايزال لهذه الأقاليم وجود فى العالم المعاصر · إلا أن آليات فعلها قد تحولت تماما بسبب تأثير الشروط التى تفرضها الرأسمالية عليها · أقول هنا الرأسمالية ولا أقول الغرب ، عن قصد · إذ إن التحليل التاريخى العلمى يؤدى بالضرورة – فى رأيى – إلى اعتبار أن ما يسود حاليا وعالميا إنما هو حضارة وثقافة رأسمالية الطابع بالأساس وليست الغرب . كما أن هذه السيادة هى المسئولة عن التحولات

التى حدثت فى جميع أقاليم العالم، والتى أفرغت من مضمونها الأصلى جميع الثقافات الخراجية السابقة ، بما فيها ثقافة الغرب الخراجية · وعلى هذا الأساس، سوف نكتشف معيار التبويب الصحيح الذى يتصف به عالمنا · فهناك مناطق، حيث حلت الثقافة الرأسمالية محل الثقافات السابقة تماما، وهى المناطق المكونة للمركز الرأسمالى ، أى أوروبا وأمريكا الشمالية (المسيحية فى أصولها) واليابان (الكونفوشيوسية أصلا) · هذا بينما انتشار الرأسمالية لم يلغ تماما أثر الثقافات القديمة فى مناطق الاطراف ، ولم تفلح الرأسمالية فى توظيف الثقافات السابقة توظيفا شاملا وفاعلا كما صار الوضع عليه فى المراكز · هل يرجع هذا الاختلاف إلى خصوصيات ثقافية ، أى إلى قدرة الثقافات غير الغربية على الصمود مثلا؟ أم يرجع إلى أشكال التوسع الرأسمالى الذى انتج تفرقة أساسية جديدة، وتضادا بين مراكز وأطراف المنظومة ؟ أميل إلى أن ارتئى النظرة الثانية ·

لقد أدى التوسع الرأسمالى إلى ظهور تناقض جديد بين طموحات أيديولوجيا النظام وإعلانها بالعالمية من جانب، وواقع الاستقطاب الذى ينتجه هذا التوسع من الجانب الآخر – فيفرغ هذا التناقض القيم التى تدعو اليها الرأسمالية الحديثة (وهى الفردية والديمقراطية والحرية والمساواة والعلمانية ودولة الحقوق ·· الخ) من كل مضمون ملموس حقيقى، حتى تصبح فى عيون الشعوب، ضحايا النظام، اكاذيب أو على الأقل قيم خاصة بالغرب · لهذا التناقض طابع دائم يصاحب تاريخ التوسع الرأسمالى منذ نشأته – ولكنه يتفاقم بقدر ماتتقدم مسيرة العولمة ليتخذ فى مراحل الأزمة، مثل مرحلتنا الراهنة، شكلا قاطعا متطرفا · وفى مواجهة هذا التناقض الشنيع، يلجأ النظام إلى جميع الوسائل التى يمكن توظيفها من أجل إدارة الوضع ، معتمدا فى ذلك على منهجه البراجماتى التقليدى ·

وفى هذا الإطار يصبح مبدأ تفخيم الاختلاف مفيدا ، طالما أن الاعتراف بالاختلاف يرافق تنازل ضحايا النظام عن طموحاتهم فى مجالات الديمقراطية والحرية والمساواة والفردية، وإحلال قيم خصوصية مزعومة محلها، تؤدى دائما إلى أن تكون مضادة للأولى ! هكذا يستبطن الضحايا موقعهم المرؤوس ، الأمر الذى يتيح استمرار الاستقطاب دون أن يتصدى لعائق يذكر·

أزعم إذن، أن النزعة الثقافوية تخدم أهداف الاستعمار · فالخطابان الاستعمارى والثقافوى يسيران جنبا إلى جنب دون تناقض بينهما · من جانب يعلن خطاب الاستعمار بغطرسة كون المعادلة التى اكتشفها الغرب (فالاستعمار يفتخر فعلا بغربيته) من أجل إدارة الاقتصاد من خلال السوق والسياسة، من خلال الديمقراطية والمجتمع، من خلال الحرية الفردية، معادلة نهائية حتى يتعذر تجاوز حدودها · ويجهل هذا الخطاب التناقضات الحقيقية التى يمكن ملاحظتها فى كل مكان، أو ينسبها إلى قوى غير عقلانية لأنها ترفض

العقلانية الرأسمالية ٠ وفى هذا السياق تصبح الشعوب غير الغربية أمام خيار ثنائى الأطراف لا احتمال ثالث لهما – فإما أن تقبل القيم الغربية كما هى فى الرأسمالية القائمة بالفعل، أو أن تنغلق فى خصوصياتها الثقافية الموروثة من تاريخها السابق – أى بمعنى آخر يحدد خطاب الاستعمار شروط الخيار بحيث يضمن لنفسه الانتصار فى جميع الفرضيات ، إذ إن انغلاق الشعوب غير الغربية على خصوصياتها الثابتة المزعومة، يجعلها غير قادرة على مواجهة تحدى العصر . يستبعد الخيار الثنائى المطروح الحل الثالث الصحيح، أى أن تشترك شعوب الشرق فى تجاوز حدود الرأسمالية من خلال تطوير مفاهيم نضالية فى مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة معاً٠

على أن خطاب المركزية الأوروبية هذا، لايقدم إجابة لمن يطرح الأسئلة التى طرحناها أعلاه، والتى تخص العلاقة بين مجال الثقافة والمجالات الأخرى للحياة الاجتماعية ٠ إذ إن هذا الخطاب، يتجاهل هذه الأسئلة تجاهلا تاما، ويكتفى بإعلان الطابع الثابت المزعوم للثقافة الغربية وكذلك للثقافات الأخرى (الشرقية بالجملة !)٠

ومن الجانب الآخر، تشارك الثقافوية المضادة ظاهريا – وهى تتخذ فى العالم الثالث المعاصر أشكالا مختلفة ، منها بالأخص الشكل الدينى المزعوم فى العالم الاسلامى – خطاب المركزية الغربية فى اعتبار أساس مفاده، أن الثقافات متباينة بشكل جوهرى عبر التاريخ ٠ لذلك أقول – ويشارك آخرون رأيى – أن الثقافوية ليست إلا مركزية أوروبية معكوسة٠

لايدعو رفض الحداثة ، من قبل ضحايا التوسع الرأسمالى، إلى نضال ضد الرأسمالية على أرضية الرهائن الحقيقية ، بل ينقل الصراع إلى سماوات الأوهام الثقافية ٠ ولذلك فهو خيار يفيد تماما أهداف استراتيجية الاستعمار ٠ فبالنسبة إلى هذا الاخير لا مانع أن يحكم نظام إسلامى أو غيره قطرا ما ، طالما أن هذه السلطة تقبل وضعها المرؤوس فى التراتبية الرأسمالية العالمية. وهذا هو وضع النظم الإسلامية القائمة بالفعل، والتى أثبتت عجزها التام فى مواجهة تحديات العصر على أرضية رهائن المنافسة الاقتصادية والعسكرية. وليس هذا الوصف صحيحا فقط بالنسبة إلى النظم الإسلامية التقليدية للخليج وباكستان ، إنما هو قول صحيح أيضا بالنسبة إلى تلك النظم التى تعتبر نفسها ثورية مثل النظام الإيرانى ٠ فإيران تختلف، خلال الأعوام الخمس عشرة الأخيرة، من وضع قطر كان فى سبيل الدخول فى المنافسة العالمية، على نمط كوريا، إلى وضع بلاد تنتمى إلى العالم الرابع ، غير القادر على الفعالية فى الإنتاج والتصدير الصناعيين ٠ وترجع هذه الردة بالأساس إلى غياب عقلانية حديثة فى تناول أمور الإدارة الداخلية ، وهو ناتج انتقال السلطة من البيروقراط والتكنوقراط إلى رجال الدين السلفيين ، أى بمعنى أدق تغلب منطق ضمان استمرار سلطة

هؤلاء باسم الدين على جميع أوجه منطق التنمية ومواجهة تحديات العصر • فيقوم هذا النظام بتنفيذ وصفة الليبرالية، ولايختلف فى هذا الشأن عن النظم الأخرى للعالم الرابع المهمش.. فأخذت حكومة إيران بمبدأ الخصخصة، وخفض سعر العملة الوطنية، وتخفيض المصروفات العامة فى الخدمات الاجتماعية وإنقاصها إلى مستوى الإحسان الإسلامى التقليدى ••• الخ • على أن النظام يضفى شرعية إسلامية على هذه الممارسات، ويمنع معارضتها التى يعتبرها كفرا ! • وفى نفس الآن يتيح انكار الديمقراطية – باسم رفض مبادىء الغرب – والممارسات الهمجية التى يقوم النظام بها ، فرصة للاستعمار بأن يشن حملات من الهجوم العنيف ضد البلاد فى الإعلام ، الأمر الذى يخلق ظروفا مناسبة للتدخل إن لزم الأمر. كذلك لايمانع الاستعمار على الإطلاق أن تخوض أفغانستان فى حروب أهلية لا نهاية لها بين تكتلات ترفع جميعا علم الإسلام، ولكنها لاتستهدف غير الإستيلاء على الحكم دون اختلاف فى البرنامج • هكذا نرى النظم الإسلامية المزعومة تلغى كل احتمال فى التنمية والتطوير، فتضطر أن تقبل – طوعا أوكرها – وضع كومبرادورية بازار ألا وهو أسفل درجة فى التراتبية العالمية•

لقد تجلت النزعة الثقافوية منذ النشأة فى أسلوب طرحها لذلك الخيار الثنائى هو الآخر – دون اعتبار احتمال ثالث لهما – بين الحداثة والأصالة . فلم يناقش خطاب الثقافوية مضمون الحداثة المفقودة ، واكتفى باعتباره مرادفا للحداثة القائمة بالفعل، أى الحداثة الرأسمالية الراهنة •

أزعم أن هذا المفهوم المنقوص للحداثة هو مصدر التباس خطير وحبس الخيار فى ثنائية عقيمة•

فالحداثة فى واقع الأمر لم تصل بعد إلى نهاية مسيرتها ، ولن تكون نهاية لهذه المسيرة• الحداثة هى انقلاب أيديولوجى وفكرى جوهرى، حدث عندما اعتبر المجتمع نفسه مسئولا عن مصيره ، عندما أعلن الإنسان أنه هو صانع تاريخه • علما بأن جميع الأيديولوجيات القديمة – السابقة على الحداثة – فى الشرق وفى الغرب – قد قامت على مبدأ آخر، ألا وهو أن ثمة قوى ميتااجتماعية (فوق اجتماعية) تحكم مصير المجتمع كما تحكم الكون•

من الواضح إذن أن الحداثة – بهذا المعنى – لا نهاية لها • وبالتالى فان نبذ الحداثة معناه التنازل عن العمل المسئول فى سبيل صنع التاريخ – كما أن الدعوة بالأصالة لاتعنى فى هذه الظروف عدا محاولة إيقاف سير التاريخ عند مرحلته السابقة على الرأسمالية ونشأة الحداثة ، وهو هدف طوباوى يتعذر تحقيقه • فليس هناك معنى للخيار بين الحداثة والأصالة الذى يؤدى بالضرورة إلى خلط المفهومين على أساس قبول الحداثة كما هى – أى حداثة رأسمالية من جانب وتلوينها بألوان الأصالة من الجانب الآخر • وهو بالنتيجة قبول الوضع

الراهن أى التبعية فى المنظومة الرأسمالية ٠

وفى مواجهة هذا الطرح المزور العقيم، الذى لابد أن يؤدى إلى مأزق تاريخى ، ليس ثمة بديل صحيح عدا العمل فى سبيل تطوير الحداثة ، لا إنكارها وتلوينها ٠فالشعوب التى لا تشارك فى تطوير الحداثة تتخلف بالضرورة حتى تهمش ٠ فمن يختار أن يخرج عن التاريخ لن يمنع الآخرين من التقدم فى مسيرته ٠

فالخيار كما هو مطروح فى خطاب الثقافوية لايعدو أن يكون دعوة لتجميد تطور المجتمع ٠ وبالتالى فهو دعوة يتعذر تنفيذها حقيقة ، الأمر الذى يفرض بدوره الالتجاء إلى الكذب فى الممارسة السياسية ٠ فالنظم الثقافوية مضطرة إلى أن تقول شيئا وأن تفعل شيئا آخر ٠ فمن جانب وظيفتها الحقيقية هى إدارة الأزمة، فتقبل فى واقع الأمر الاندماج فى النظام الرأسمالى العالمى بشروطه، ومن الجانب الآخر تدعى أنها مستقلة بل معادية لهذا النظام ٠ وهنا أيضا تقدم إيران مثالا قاطعا على هذا التناقض بين القول والفعل٠ بيد أن الجمهور لابد أن يدرك – ولو بعد فترة من الخداع والوهم – حقيقة الوضع – فتعمم سيادة الكذب، حتى تشمل جميع أوجه الحياة الاجتماعية . فالجمهور يحترم ظاهريا القيم الدينية المعلنة التى تحكم الخطاب ، بينما يعلم تماما أن الممارسات القائمة عليها منافقة ولاغير ٠

ألا يرى الجميع أن القيم الثقافوية المعلنة تتحول فى هذه الظروف إلى طقوس فارغة ؟ ألا يعلم الجميع أن الفساد الذى يسود فى إيران، لايقل عما هو عليه فى أسوأ النظم غير الدينية رسميا؟

يفرض التعامل الفعال مع التاريخ، أن تنظر الشعوب دائما إلى الأمام، وأن تتحرر من قيود ماضيها، فهو شرط ضرورى من أجل الإجابة على الأسئلة السابق ذكرها والتى يلغيها الخطاب الثقافوى ٠ فالتحديات الحقيقية التى تعبر هذه الأسئلة عنها هى إذن الآتية : كيف نستطيع أن نناضل فعليا ضد الاستلاب الاقتصادى ؟ كيف نتفادى التبذير المترتب بالضرورة على الرأسمالية ؟ كيف نعمل ضد الاستقطاب العالمى ؟ أى بمعنى آخر كيف نخلق الشروط الملائمة من أجل تطوير القيم العالمية حتى نتجاوز حدود الرأسمالية التاريخية٠

يتطلب مثل هذا العمل نظرة نقدية إلى الأصالة والموروث الثقافى التاريخى ، وذلك أمر ضرورى بالنسبة إلى الجميع على قدم المساواة ، شرقيين كانوا أم غربيين ٠ هل كان من الممكن أن تبدع أوروبا الحداثة دون أن تقوم بنقد ذاتى سابق لموروثها ، بما فيه تعاملها مع العقائد الدينية؟ هل كان من الممكن أن تبادر الصين فى التقدم دون قيام طليعتها الفكرية بنقد موروثها الكونفوشيوسى وهو مافعلته الماوية؟ علما بأن ذلك لم يمنع فيما بعد إعادة

اندماج الموروث الدينى والفلسفى (المسيحى والكونفوشيوسى فى الأمثلة المذكورة) فى الثقافة الجديدة ، ولكن بعد تثويرها تماما ، بحيث إن هذا الاندماج لايرادف عودة إلى الماضى على الإطلاق • يختلف هذا التعامل مع الأصالة والموروث عما تدعو اليه تيارات الثقافوية الإسلامية المعاصرة التى تعلن رسميا رغبتها فى العودة إلى الماضى – الأصل – والامتناع عن نقده – وفى هذه الظروف ليس من العجب أن انتشار الثقافوية الإسلامية يرافق تدهور المنطقة المعنية فى التراتبية العالمية•

علينا الآن – بعد عرض سمات الوضع الراهن – أن نفتح النقاش حول احتمالات تطوره• ثمة منهج شائع الاستخدام من أجل إلقاء الضوء على هذه الاحتمالات، ألا وهو منهج السيناريوهات، ومفاده حصر القوى الفاعلة التى تحتل مقدم المسرح ، ثم تحديد أهداف متماسكة مع طابعها ، ثم – انطلاقا من مبادرة يقوم بها أحد من تكتلات هذه القوى – متابعة ردود فعل الأخرى • لاريب أن هذا المنهج يتيح توضيح ماهو ضمنى فى فرضيات النموذج ، ولذلك فهو تمرين مفيد • بيد أنه يمثل أيضا منهجا يعطى للباحث درجة عليا من الحرية فى تصور وتفهم السيناريوهات، الأمر الذى يجعل من الصعب متابعة التحولات التى تطرأ على القوى الاجتماعية نفسها نتيجة تفاعلها، وهى تحولات لاتخص فقط ميزان القوى الكمى ، بل تؤثر أيضا على الأهداف المستهدفة منها وبالتالى على النتائج التى يمكن أن تحقق •

لذلك سوف أستخدم، فيما يلى، منهجا آخر أقل دقة ظاهريا، لكنه قادر على توظيف عبر التاريخ توظيفا عمليا•

وفى هذا السياق من المفيد الآتى:

أولا : تحديد الأهداف الاستراتيجية التى تستهدفها القوى المسيطرة فى الظروف الخاصة بالمرحلة التى نجتازها، وكذلك الوسائل التى يمكن أن توظف من أجل تحقيقها•

ثانيا: تحليل احتمال ردود الفعل من قبل القوى الشعبية ضحايا هذه الاستراتيجيات ، انطلاقا من كشف تفهمها للتحدى وشكل تقاليدها النضالية وتعاملها مع الأمور ، ومايترتب عليه من احتمال تبلور تحالفات بين قوى مختلفة متناقضة مع القوى المهيمنة، واستبعاد تحالفات أخرى •

ثالثا: فتح حوار حول ما يمكن أن تكون استراتيجيات شعبية تعارض النظام بفعالية ، مع تحديد أهدافها المرحلية والقدرات التى يجب تعبئتها من اجل تحقيقها•

أبدأ بالتآكل الذى طرأ فى مجال التحالفات الاجتماعية، وأشكال التوافق التى رافقتها فى مرحلة التوسع الرأسمالى خلال العقود التى تلت الحرب العالمية الثانية • ودون العودة إلى

تفاصيل التطورات التى أدت إلى انهيار النظم المعتبرة (دولة الرفاهية فى الغرب ، السوفيتية فى المنظومة الاشتراكية ، الدولة الوطنية المستقلة ومشروع التحديث فى العالم الثالث) ، أزعم أن هذا التطور قد أدى إلى ترجيح ميزان القوى لصالح رأس المال الذى تحرر من جميع القيود المفروضة عليه نتيجة معادلات القوى للمرحلة السابقة • وفى هذه الظروف الجديدة تستهدف استراتيجيات رأس المال إخضاع الجميع لمقتضيات مشروع أعتبره طوباويا بسبب طابعه الأحادى الجانب، إذ إن مفاده هو فرض منطق الربحية المالية فرضا مطلقا دون اعتبار آخر•

وانطلاقا من هذه الفرضية كنت قد توصلت فى بحث آخر إلى أن هذه الاستراتيجيات تستهدف هدفين اثنين متكاملين، هما تعميق العولمة الاقتصادية، أى سيادة السوق عالميا وتدمير قدرة الدول والقوميات والشعوب على المقاومة السياسية • وألخص هذه الاستراتيجيات فى مقولة بسيطة مفادها إدارة العالم كما لو كان سوقا ، الأمر الذى يتطلب بدوره تفكيك القوى السياسية إلى أقصى حد ممكن، حتى يكاد يكون مرادفا لتدمير سلطة الدولة تدميرا كاملا • ويتجلى هذا الهدف فى نقد الدولة الطليق من كل اعتبارات من أجل إضفاء مشروعية على الممارسات التفتيتية المقصودة • ولذلك يستهدف الاستعمار تفجير الدولة الوطنية لصالح جماعات أخرى تحت أو فوق وطنية، من خلال تشجيع الاحساس بالتضامن الإثنى أو الدينى – حقيقيا كان هذا التضامن أو وهميا – فالأمثل بالنسبة إلى الاستعمار الحديث هو وضع يتسم بتلاشى سلطات جميع الدول حتى تنفرد الولايات المتحدة بالتحكم عالميا فى مجال السياسة، بينما تنحصر السلطات الاخرى فى وظائف متواضعة تخص مباشرة إدارة السوق يوما بيوم • أزعم أن هذه الاستراتيجيات الامريكية تنكر حقوق ومصالح جميع شعوب العالم ، فلا تنحصر فى أطراف المنظومة، بل تشمل أيضا أوروبا • ففى هذا السياق ينظر إلى مشروع الاتحاد الأوروبى نظرة مخفضة، تجعله إدارة مشتركة لسوق مندمجة ، لاغير، كما ينظر إلى أوروبا الشرقية والجنوب شرقية على أنها مرشحة للتفتيت إلى دويلات عاجزة (وهذا هو الهدف الذى يكمن وراء تفكيك يوغسلافيا والاتحاد السوفيتى وروسيا) • وتوظف شعارات ديمقراطية وحقوق الشعوب، من أجل إضفاء مشروعية على هذه الأهداف وتدعيم القوى النابذة ، علما بأن التفتيت المحقق يفرغ الديمقراطية من مضمونها، ويجعلها عاجزة أمام آليات السوق ، وهو المقصود • هكذا يوظف خطاب الخصوصية لصالح هذا المشروع الاستعمارى الأمريكى •

تجد نظرية صراع الثقافات مكانها فى هذا الإطار • ويعلم الجميع أن صاحب هذه النظرية التى لاتنحصر فى الاعتراف بأن هناك ما يبدو عليه صراعا ثقافيا ، بل تدعو إليه ، أقصد الاستاذ هنتنجتون، الذى هو موظف مشهور فى خدمة وكالة المخابرات الأمريكية • كان

هذا الشخص بالتحديد هو الذى كتب فى مرحلة سابقة مقالا استفاد هو الآخر من ترويج منظم فى الإعلام – بالرغم من نقاط ضعفه العلمى الواضحة – دافع فيه عن النظم الديكتاتورية فى أمريكا اللاتينية – باسم أولوية التنمية • وكان ذلك فى مرحلة التحالف بين وشنطن وهذه الديكتاتوريات، فى مواجهة صعود حركات التحرر من التبعية • والآن – بعد أن تبلورت ظروف ملائمة لتدمير قدرات المقاومة، من قبل السلطات الحاكمة، فى معظم أقاليم العالم – اكتشف هنتنجتون الديمقراطية، وأصبح ينادى بها ويعطى لها الأولوية على التنمية . ثم يقدم الكاتب الأمريكى بديلا ليحل محل النضال بين المصالح التى تمثلها سلطات الدولة الاوهو الصراع الثقافى ، باسم التعارض الأصلى الذى يدعى أن الثقافات تتصف به . لماذا ؟ ومنذ متى ؟ ألم تكن الحروب الأكثر دموية التى تمت حتى الآن قد نشأت عن صراعات داخل نفس الأقاليم الثقافية ؟ بين بريطانيا وفرنسا فى القرن الثامن عشر ، بين ألمانيا وغيرها من الدول الأوروبية فى القرن العشرين ، بين الصين واليابان ؟ ثم إذا أخذنا فى الاعتبار ما سبق من تحليل حول الخطاب الثقافوى الاستعمارى الغربى التمركز ، لأصبح من الواضح أن تشجيع النزعات الثقافية قد صار أداة من أدوات الاستراتيجية الأمريكية فى المرحلة الراهنة •

لئن اثبتت الحوادث واقع أهمية النزعات الإثنية والدينية فى عالمنا المعاصر ، فهل تتعارض هذه النزعات مع استراتيجيات الاستعمار أم تفيدها ؟ علما أيضا أن مجرد انتشار نزعات من هذه النوعية لايعنى أنها ناتج طبيعى وموضوعى – بسبب الصفة الطبيعية المزعومة للتناقض بين الثقافات، ولا أن القوى التى تحركها سوف تستمر بالضرورة تحتل مقدم المسرح• وقد سبق أن أبديت تحفظات فى هذه الأمور • فليست الدعوة بإضفاء الأولوية للخصوصية مطلبا ينبع تلقائيا من حركة الشعوب • كلا، نرى فى معظم الحالات أنها مطالب نشأت فى أوساط حاكمة مأزومة، أو فى مجموعات تميل إلى الاستيلاء على الحكم، وترى مفيدا الامتناع عن تعبئة الجماهير على أساس مصالح طبقية، كما أنها لاتريد أن تصطدم مع مقتضيات العولمة الإستعمارية • وبالتالى فبدلا من أن تطرح برنامجا اجتماعيا واضح الملامح، تركز على أهداف أخرى مثل التطهير الإثنى، أو تطبيق ماتعلنه هى جوهر مبادىء الدين ، وهى جميعا أهداف لاتهم الاستعمار ولاتمس مصالحه •

وبالتالى ليس من الغريب أن القوى السياسية التى تلجأ إلى شعارات الثقافوية، من نوعية أو أخرى، تظهر بقوة فى المناطق التى تعانى من أزمة فريدة فى احتدامها، وفى المناطق المهمشة فى المنظومة العالمية الحديثة • تنتمى أوروبا الشرقية إلى المجموعة الأولى بعد سقوط الاتحاد السوفيتى، وفى غياب بديل تقدمى فى مواجهة الرأسمالية الهمجية الصاعدة هناك • وتنتمى العوالم الأفريقية والإسلامية إلى المجموعة الثانية، إذ نجد أن قائمة الأقطار

المكونة لهذه المنطقة تكاد تكون قائمة البلدان العاجزة عن مواجهة المنافسة فى الأسواق العالمية للمنتجات الصناعية·

وعلى العكس من ذلك، ،نرى المجتمعات التى تواجه تحدى العولمة بقدر من الفعالية، لاتلجأ بشكل أساسى إلى خطاب الثقافوية · وذلك بالرغم من أن بعض الحكام يستخدمون من وقت إلى آخر هذا الخطاب – جزئيا – ولكن بشكل سطحى وديماجوجى من أجل تبرير موقف سياسى معين · على سبيل المثال عندما يقول رئيس وزارة فى تلك البلاد الآسيوية أن شعبه يرفض بعض القيم الغربية ، لايقصد على الإطلاق رفض الاندماج فى المنظومة الرأسمالية العالمية، ولا إنكار مشروعية الرأسمالية أصلا ، بل يقصد فقط مثلا تقييد بعض الحقوق السياسية أو النقابية ، لاأكثر . بصفة عامة نرى فى المجتمعات الصاعدة غير الكومبرادورية، التى لاتخضع لسلطان العولمة غير المقيدة ، والتى لاتخضع كليا له ، أن الثقافوية لاتحتل فيها مقدم المسرح الأيديولوجى · فهذه المجتمعات تعيش بالفعل تحولات تجعلها عناصر فعالة فى صنع العالم · وبالتالى لاتتساءل عن هويتها أو خصوصياتها ، بل تقبل تطوير إياها دون مانع ولاخجل · هذا هو وضع الصين على سبيل المثال – بيد أن هذه المرونة فى شؤون الخصوصية لم تؤد هنا إلى وهن الوطنية – بل على العكس من ذلك، يتم توجيه الوطنية فى هذا الإطار ضد العدو الحقيقى الرئيسى ، الاستعمار – هذا بينما الدعوات الملحة للاعتماد على أشكال من التضامن الاثنى أو الدينى، أو الطائفى فى البلاد التى تعانى من هيمنة الخطاب الثقافوى هى دائما موجهة ضد شعوب أخرى لاتختلف فى وضعها فى المنظومة العالمية – فلا يمانع أصحاب هذه الدعوات، للشوفينية أو للتعصب الطائفى أو الدينى، من أن يتحالفون مع القوى الكبرى – ولاسيما الولايات المتحدة – ضد عدو يعتبرونه العدو الأساسى، وهو فى معظم الحالات الجار الخارجى أو الداخلى الضعيف · وثمة أدلة متعددة توضح واقع مناورات الاستعمار الذى يحرك التيارات الثقافوى،ة أو على الأقل يستفيد من مواقفها ·

لسنا نحن هنا بصدد نقاش خصوصيات مختلف الثقافات السائدة فى العالم المعاصر، ولاتاريخ تكوينها، ونسبية تلك الخصوصيات فى موازاة عمومية اتجاهات التطور العام للمجتمعات ، ولابصدد نقاش ما قد حصل من تحولات فى المجال الثقافى على أثر انتشار الرأسمالية · وذلك لسبب بسيط، ألا وهو أن التباين بين المراكز والأطراف فى المنظومة العالمية، لاينبع بالأساس عن الاختلاف الثقافى · فالمعيار الذى يقوم عليه هذا التقسيم هو معيار اقتصادى لا ثقافى. فاليابان غير الغربية تنتمى إلى المركز وأمريكا اللاتينية إلى الأطراف، بالرغم من مسيحيتها وثقافتها الأوروبية · وأزعم أن هذا التقسيم هو الذى يلعب الدور الأساسى فى تحديد أهم التحديات التى تتصدى لها الشعوب فى عصرنا، علما أيضا

بأن ثمة اختلافات أخرى فى داخل كل من منطقة المراكز ومنطقة الأطراف ، لاتقوم هى الأخرى على أسس ثقافية • فالمراكز مقسمة إلى دول سياسية تشارك فى بعض مصالحها ولها مصالح أخرى متناقضة • أما الأطراف فهى مقسمة أيضا إلى دول تقوم بادوار متنوعة فى إعادة إنتاج المنظومة العالمية ، فهى – على سبيل المثال- مقسمة إلى أطراف مندمجة فعالة، وأطراف مهمشة • والمعيار الذى يتيح تفسير هذه الانقسامات العديدة ليس ثقافيا • فتتجلى هذه التناقضات فى الصراعات الطبقية فى داخل كل قطر، وفى النزاعات بين الأقطار المكونة للمنظومة العالمية ، دون أن تكون هذه الصراعات والنزاعات ذات مصدر ثقافى بالأساس• كما سبق قولنا، فقد حدثت الحروب الأكثر دموية بين مجتمعات تنتمى إلى نفس المنطقة الثقافية• هذا لايمنع أن العنصر الثقافى يمكن أن يلعب دورا هاما ، فيتم توظيفه من قبل هذه القوة أو تلك إن لزم، الأمر وإذا أتاحت الظروف ذلك •

وإذا كان اهتمامنا الرئيسى، هو توضيح شروط تبلور استراتيجيات تفيد المصالح الشعبية، سيكون من الضرورى الانطلاق من التناقضات التى يتسم النظام بها • وفى هذا السياق، لابد أن يدور الحوار حول مقاومة الاستلاب الاقتصادى وتبذير الموارد والاستقطاب على صعيد عالمى، والتى تمثل التحدى الحقيقى • وبالتالى ينبغى أن يكون هدف الحوار تحديد الشروط التى تضمن التماسك فى العمل على مختلف المستويات المحلية والوطنية والعالمية • وأشير فى هذا المضمار، إلى المقولة المعروفة التى مفادها هو أن لابد من أن يكون الفكر عالمى الآفاق والعمل محلى الصعيد • وكذلك لابد أن يدور النقاش حول الشروط التى تضمن التوافق بين الواقعية – أى الفعالية المباشرة – وبين التطلع الطويل الأجل، أى آفاق تحقيق التحرر من خلال تجاوز الحدود المفروضة من فعل التناقضات الرئيسية المذكورة • ويفترض هذا التوافق بين هذين الهدفين التحرر من التضاد الشكلى والمطلق والميتافيزيقى، بين مفهوم الإصلاح الذى يفترض أن يتم فى إطار النظام من حيث المبدأ، وبين مفهوم الثورة التى ترادف الخروج عن النظام . وكذلك ينبغى تركيز النقاش على مايمكن أن يسمى الإصلاحات الجذرية التى لاتقطع بشكل مطلق مع مقتضيات منطق النظام فى مختلف أبعاده، ولكن تدفع التحول فى اتجاه يتيح تجاوزه بالتدريج •

ليس الغرض من البحث طرح استراتيجيات عامة من أجل التحرر • إذ ينبغى أن توافق هذه الاستراتيجيات الظروف الملموسة الخاصة بكل مجتمع فى مرحلة محددة من تطوره• ولسوف أكتفى فيما يلى بطرح أكثر تواضعا ينطلق مما سبق من تحليل • وفى هذا السياق أقترح أن تدور المناقشة حول النقاط الأربع التالية ، وهى النقاط التى يتمحور حولها ما يبدو لى أهم التحديات الحقيقية التى تواجهها الشعوب فى الظروف الراهنة•

أولاً: إشكالية السوق • تتسم المرحلة الراهنة بهجوم عام تقوم به قوى اليمين، ويستهدف

إطلاق الحرية لفعل الأسواق ، والمقصود بالأساس هو إطلاق حرية التحرك للشركات العملاقة المتعدية الجنسية ٠ فكيف تستطيع القوى الشعبية أن تتصدى لهذا المشروع الرجعى ؟ فبعد انهيار التجربة السوفيتية لم يعد الالتجاء إلى التخطيط بصفته نمطا اشتراكيا بديلا مضادا يتمتع بمصداقية ٠ فقد أثبت هذا النمط البيروقراطى عجزه فى مواجهة منافسة فعالية الرأسمالية ، وبالتالى فإن هذه الرأسمالية بدون رأسماليين – كما وصفتها – قد تحولت فى نهاية المطاف إلى رأسمالية برأسماليين ٠ ثم أنتج هذا التطور الأخير ظروفا ملائمة لتغليب مشروع الليبرالية الجديدة المتطرفة، وتحكم رأس المال تحكما مطلقا ٠ فلم يعد رأس المال مضطرا أن يقبل تنازلات لصالح الطبقات الشعبية ٠ بيد أن تفوق رأس المال على القوى الإجتماعية الأخرى لم ينتج رواجا اقتصاديا ، بل دفع النظام فى تأزم مزمن ٠ فيبث ذلك الطابع الطوباوى للفكرة التى تقوم الليبرالية عليها، أى فكرة قدرة الأسواق على أن تنتج من تلقاء نفسها التوازن الاقتصادى والنمو ٠ فالمطلوب فى مواجهة الأزمة، هو تأطير عمل الأسواق بواسطة تقنين اجتماعى تتجلى فيه مصالح الطبقات الشعبية ، أى بعبارة أخرى تحديد شروط توافق اجتماعى جديد خاص بالمرحلة ٠ وقائم على تطوير ميزان القوى لصالح الشعوب . الأمر الذى يفترض بدوره تحديد سياسات اقتصادية واجتماعية تستهدف أهدافا مرحلية ملموسة وحيوية بالنسبة إلى الجماهير الشعبية ، مثل التوظيف الشامل للأيدى العاملة أو تعديل توزيع الدخل القومى أو انعاش حركة التنمية ... الخ ٠ ومن الواضح أن الدولة الوطنية هى الإطار المناسب من أجل تبلور وتنفيذ مثل هذه المشروعات٠

ثانيا : إشكالية العولمة. فالسمة الثانية الرئيسية التى يتسم بها النظام الحالى هى تغليب المصالح التى تعمل على صعيد عالمى (الشركات المتعدية الجنسية) على المصالح الأخرى التى تنشط تقليديا فى الإطار الوطنى بالأساس، الأمر الذى يمثل بدوره عائقا إضافياً فى سبيل فعالية عمل الوفاق الاجتماعى فى الإطار الوطنى٠ وهنا أيضا ليس، الخيار هو بين قبول الاندماج فى المنظومة العالمية أو الخروج منها٠ فالبديل الحقيقى لابد أن يستهدف تقييد العولمة بدلا من إطلاق فعلها دون قيود٠ ويفترض ذلك برنامجا إصلاحيا على صعيد عالمى وفى مجالات عديدة ٠ لعل أهمها هى الآتية : أولا تنظيم أسواق الأموال بغرض توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة المنتجة القادرة على إنعاش حركة الاقتصاد فى الشمال والجنوب لتحل محل استثمارات المضاربة المالية السائدة حاليا٠ ثانيا : إعادة بناء نظام نقدى يضمن حدا من الاستقرار ليحل محل المضاربة القائمة على ممارسات تقييم العملات فى أسواق حرة٠ ثالثا: تقنين المنافسة فى الأسواق الدولية ليحل محل المبادىء التى أقيمت على أساسها منظمة التجارة الدولية ٠ رابعا: إنجاز تقدم ملحوظ فى اتجاه الأقلمة، وتكوين كتل إقليمية واسعة على قدر تحدى الاحتكارات الخمس المذكورة أعلاه، خامسا: دمقرطة

الحياة السياسية العالمية من خلال إصلاح مؤسسات الأمم المتحدة ٠

ثالثا : إشكالية الديمقراطية ٠ يبدو لى واضحا، أن تقدما ملحوظا فى مواجهة التحديات الموصوفة فى الفقرتين السابقتين، لن يتحقق فى غياب تدعيم الديمقراطية فى صالح الطبقات الشعبية قطريا، وشعوب الجنوب فى مجال العلاقات الدولية ٠ هنا أيضا، لاريب أن غياب الديمقراطية فى واقع تجارب الاشتراكية التى قامت بالفعل، وفى تجارب الوطنية الشعبوية، قد لعب دورا سلبيا مدمرا أدى إلى انهيار هذه التجارب ، فوقف عائقا صلبا فى سبيل تطوير هذه التجارب وتجاوز حدودها التاريخية ٠ ولكن من الجانب الآخر، من الواضح أيضا أن الديمقراطية البورجوازية كما نعرفها لاتمثل نهاية التاريخ، وأن انحصارها على المجال السياسى يمثل بالتحديد حدودها التاريخية ٠ فالمطلوب إذن، هو تطوير الديمقراطية وتدعيمها بالوسائل التى تضمن احترام مجموعة من الحقوق الاجتماعية مثل الحق فى العمل والضمان الاجتماعى ، حتى تصبح وسيلة مشاركة العاملين فى أخذ القرار الاقتصادى على جميع المستويات من المنشأة إلى الدولة الوطنية ٠ فالعلاقة بين إشكالية الديمقراطية وتطوير أساليب تأطير السوق هى علاقة وثيقة حتى يتعذر الفصل بينهما ٠

رابعا: إشكالية التعددية الثقافية والقومية ٠ تأتى هذه الإشكالية فى السافلة ، أى بعد حل معضلة الإشكاليات الأساسية الثلاث السابقة، ذلك لان العنصر القومى أو الثقافى لاينتج فى حد ذاته نتائج مستقلة عن الإجابات التى يقدمها المجتمع فى مجال تأطير السوق وتطوير الديمقراطية وفرض شروط تقييد العولمة ٠ يقع خلافى الجوهرى مع التيارات الثقافوية هنا بالتحديد ، مع ملاحظة أن هذه التيارات تمتنع دائما عن الإجابة على التحديات الحقيقية الموصوفة فى النقاط الثلاث السالفة الذكر ٠

وبما أن مواجهة هذه التحديات تتطلب الأقلمة ، أى تكوين كيانات سياسية واسعة ، فلا بد من توظيف الديمقراطية للتوفيق بين عنصر الاختلاف الإثنى والقومى والدينى والثقافى من جانب، والحاجة إلى تنسيق الجهود من الجانب الآخر ٠ مرة أخرى ، يتعارض المبدأ المطروح هنا مع كل من مناورات الاستعمار التى تستهدف تفكيك النظم السياسية، ومن الطموحات الثقافوية التى تدعو إلى إنجاز تجانس ثقافى أو إثنى أو دينى ٠

تتمتع القوى الديمقراطية والتقدمية بهوامش من حرية التحرك فى كل هذه المجالات، تختلف سعة من قطر إلى آخر لدرجة أنه يتعذر كتابة ـ وصفه عمل تلائم الجميع ٠ علما أيضا، بأن الوسيلة الوحيدة التى يمكن من خلالها توسيع هذه الهوامش، إنما هى دفع النضال الاجتماعى إلى الأمام ■

ا· محمود أمين العالم*

حضارة واحدة وثقافات متعددة «مقاربة نظرية عامة»**

ما أشد التداخل والتشابك بين مفهومى الحضارة والثقافة ، مما يفضى فى كثير من الأحيان إلى الالتباس الفكرى وتغييب الحقائق الموضوعية . فبعض الكتابات يجعلهما مترادفين ، والبعض الآخر يقيم بينهما تمايزا كهذا التمايز التقليدى بين الروح والمادة، بين العمل الذهنى والعمل اليدوى ، والبعض الثالث يكاد يوحد بين الثقافة أو بالأحرى بين النزعة الثقافية والدين·

ولهذا قد يكون من الملائم أن نحاول أولا فك الاشتباك بين الحضارة والثقافة، وذلك بتحديدٍ دلالى لكل منهما · ولاشك أن كل تعريف هو حصر وتقليص للدلالة ، برغم أن دلالة أى مفهوم هى بالضرورة ذات بعد تاريخى وبالتالى فهى نسبية تختلف باختلاف الملابسات والمناهج والأيديولوجيات· ومع ذلك، سأحاول أن أقدم اجتهادى فى تعريف هذين المفهومين كأداتين إجرائيتين ، لا للتمييز بينهما فحسب ، بل لمعالجة الموضوع المطروح على هذا المؤتمر معالجة منهجية ·

فى تقديرى أن الثقافة هى الرؤية العامة للعالم ، أو المعرفة بالمعنى الشامل، أى الامتلاك النظرى والوجدانى والروحى والعلمِى والتقنى لحقائق الواقع الطبيعى والاقتصادى والاجتماعى والإنسانى عامة، وتجلّى هذا – بمستويات مختلفة ومتفاوتة – فى شكل السلطة

---

*كاتب ومفكر·

**هذه المداخلة هى نص مقدمة كتاب «الفكر العربى بين الخصوصية والكونية» الذى صدر أواخر ١٩٩٦ مع إدخال بعض تعديلات وإضافات ليتلاءم مع المؤتمر.

ونمط الإنتاج والمعرفة والعمل والسلوك السياسى والمجتمعى و الأخلاقى والقيمى والإبداعى عامة • ولهذا تختلف الثقافات باختلاف التكوينات التاريخية والقومية والاجتماعية ، كما تختلف داخل التكوين القومى الواحد باختلاف الأوضاع والمواقف الاجتماعية والاقتصادية والمصلحية والقيمية والمعرفية ، وهذا مايقيم تداخلا ضروريا بين الثقافة والأيديولوجية•

وفضلا عن هذا، ففى كل مجتمع ثقافة سائدة مرتبطة بالسلطة السائدة ، إلى جانب الثقافات الفرعية أو المناهضة للثقافة السائدة داخل المجتمع الواحد•

وفى تقديرى أنه ليس ثمة فارق بين تعريف الثقافة وتعريف الحضارة من حيث هذه الدلالة الأنثروبولوجية العامة التى عرضت لها • وإنما يكمن الفارق بينهما فى أن الحضارة هى ثقافة معمّمة، أى امتدت وتوسعت خارج حدود خصوصيتها المجتمعية المحددة، وأخذت تتسيّد وتفرض ثقافتها – بالمعنى الشامل الذى ذكرناه– على مجتمعات أو أقاليم أو قوميات أخرى ، فى عصر ما ، أو مرحلة تاريخية معينة • أى أنها خصوصية ثقافية معمّمة سائدة خارج حدود نشأتها الأولى • وعندما تنهار أو تنطمس حضارة من الحضارات ، نتيجة لسيادة وسيطرة حضارة أخرى أشد قوة أو أكثر تطوراً ، فإن خصوصيتها الثقافية تبقى حية – بمستوى أو بآخر– داخل هذه الحضارة السائدة الجديدة • ولهذا نجد داخل الحضارة الواحدة أكثر من ثقافة، هى ثقافة المجتمعات أو الحضارات القديمة التى تسيدت وسيطرت عليها هذه الحضارة أو الثقافة المعممة الجديدة• ولهذا ما أكثر ما نجد بين الثقافة المعممة المسيطرة ، والثقافة أو الثقافات الخاصة المسيطر عليها تفاعلات وصراعات مختلفة مما يشكل وحدة جدلية بين العام والخاص• وما أكثر الأمثلة على ذلك فى تاريخ الحضارات الإنسانية، ممالا مجال هنا لتفصيل فيه •

وننتقل بعد هذا التمهيد المنهجى العام إلى موضوعنا•

فى تقديرى أن عصرنا الراهن تسوده حضارة واحدة ، تمتد لأول مرة فى التاريخ من أدنى الأرض إلى أقصاها ، وإن اختلفت وتفاوتت هذه الحضارة الواحدة بين هذا المجتمع أو ذاك ، فيرتفع المستوى الحضارى عند من أسهموا ومازالوا يسهمون فى إنتاج وإعادة إنتاج وتطوير هذه الحضارة، عن مستوى من يسهمون فى ذلك إسهاماً هامشياً طفيلياً ، أو من يغلب عليهم طابع التبعية لها • إن العالم – أردنا أم لم نرد – أصبح موضوعياً وعملياً عالماً واحداً ، بهذه الثورة العلمية التكنولوجية ، فضلاً عن الأخطار المشتركة البيئيّة والصحية والنووية ، وتصارع المصالح الاقتصادية ، والخصوصيات القومية والثقافية المختلفة والمتعددة • هذه الحضارة هى التى يطلق عليها اسم الحضارة الغربية أو الأوروبية . وفى تقديرى أن هذه التسمية قد تعبر عن المصدر الأول والأساسى لانطلاق هذه الحضارة الراهنة ، وإن تكن وريثة حضارات أو ثقافات سابقة عليها • إلا أن هذه التسمية تخفى الطبيعة الحقيقية لبنية

هذه الحضارة الواحدة رغم اختلاف مستويات هذه البنية ٠ ذلك أنها تعبر أساساً عن نمط الإنتاج الرأسمالى ٠ فالنسق الرأسمالى لم يقف عند حدود الغرب أو أوروبا ، وإنما امتد إلى كل أركان الأرض شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً بمستويات مختلفة، سواء من حيث الإنتاج أو الاستهلاك ، أو من حيث الجانب الثقافى الخالص، أو المادى العملى ٠ ولاشك أن نمط الإنتاج الرأسمالى بطبيعته الساعية إلى التوسع والربح والسيطرة هو الذى له فضل فى تحقيق هذه الحضارة الراهنة ، أقول الفضل دون أن يعلى هذا إغفال أو إنكار ما ارتكبه ومايزال يرتكبه هذا النمط الرأسمالى من جرائم إنسانية فى سبيل تحقيق أهدافه التوسعية الربحية التسلطية ٠ على أننا عندما نشير إلى نمط الإنتاج الرأسمالى ، فلسنا نقصره على بعده الاقتصادى، بل نقصد كذلك بعده السياسى والأيديولوجى والعملى والتكنولوجى والثقافى والقيمى والروحى والإبداعى عامة٠

ولقد ارتبط هذا الطابع الرأسمالى للحضارة الراهنة فى بدايته برؤية فلسفية عقلانية وتاريخية وتنويرية وتوجه ليبرالى ديمقراطى يعد خطوة إنسانية تاريخية متقدمة تتمثل فى احترام التعدد والاختلاف والتنافس والحرية فى منطلقاتها الاقتصادية والفكرية والتعبيرية والعقائدية ، وهى العناصر الأولى الإيجابية التى تشكل الدلالة الثقافية المعنوية لهذه الحضارة الرأسمالية فى نشأتها الأولى، كما سبق أن ذكرنا ٠ ولهذا، فهذه الحضارة الرأسمالية الراهنة هى فى الحقيقة خصوصية معمّمة سائدة٠

إلا أن هذه الحضارة الواحدة، أو هذه العولمة أو الكوكبية أو الكونية السائدة، قد تم الاستقطاب فيها نتيجة لطبيعتها التوسعية والتنافسية لمصلحة حفنة من الدول الرأسمالية الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية٠

هذا الاستقطاب هو مانسميه بالهيمنة ٠ والهيمنة فى تقديرى هى الصورة المعمّمة والأكثر تطوراً وفاعلية وشمولاً لما نطلق عليه المركزية الأوروبية ٠ وماأكثر مايتم الخلط بين العولمة والهيمنة ٠ وفى تقديرى أن هناك فارقاً بينهما – رغم مابينهما من تداخل حميم٠ فالعولمة ظاهرة تاريخية موضوعية ، نتيجة للطابع التوسعى التنافسى لنمط الإنتاج الرأسمالى ، فضلاً عن المكتشفات العلمية والتكنولوجية فى مجالى الاتصالية والمعلوماتية التى ضاعفت وأسرعت من عملية التوسع والتعميم٠ أما الهيمنة ، وإن تكن نابعة من الطابع التوسعى التنافسى للنمط الرأسمالى ، فإنها نتيجة للتفاوت فى مستوى التطور بين البلاد الرأسمالية نفسها ، وخاصة بعد تفكك المنظومة الاشتراكية وانتهاء مرحلة القطبية الثنائية فى العالم بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية لصالح الأخيرة وللنظام الرأسمالى عامة٠على أن هذه العولمة والهيمنة – على السواء – لم تستطع أن تمنع – بل أسهمت فى – تفجر الاختلافات والتناقضات والصراعات داخل بنية البلاد الرأسمالية وبين بعضها البعض ،

وداخل الخصوصيات والهويات القومية والعرقية والثقافية والدينية وبين بعضها البعض وبينها وبين الهيمنة الرأسمالية العالمية • إن هذه الخصوصيات والهويات القومية والدينية والثقافية هى – كما سبق أن ذكرنا هى الاستمرار الثقافى الخاص لحضارات قديمة ، أى لثقافات قديمة كانت سائدة ومعممة ثم انهارت وأخذت تطغى عليها أخيراً الحضارة الرأسمالية الراهنة • ولهذا تبرز فى هذه الخصوصيات القومية والثقافية الدعوة إلى محاولة إحياء القديم والتمسك بالثوابت والأصول القومية والروحية المستمرة لحضاراتها القديمة التى تتسلح بها فى معركتها ضد الهيمنة الحضارية السائدة . وتجنح هذه المعركة، فى بعض الحركات الثقافية، جنوحاً دينياً ماضوياً جامداً يفتقد الرؤية الموضوعية للصراع ضد هذه الهيمنة•

وهكذا، باختصار شديد، نتبين فى عصرنا الراهن حضارة عالمية واحدة ذات نمط رأسمالى سائد ، كما نتبين هيمنة لبعض البلاد الرأسمالية الكبرى على هذه العولمة الحضارية • وفى إطار هذه العولمة والهيمنة تحتدم صراعات المصالح الاقتصادية والتجارية بين البلاد الرأسمالية نفسها ، سواء بين دولها وبين شركاتها المتعددة أو المتعدّية الجنسية رغم مابينها من أواصر التنسيق والتحالف • كما يحتدم صراع الهويات والخصوصيات القومية والوطنية والدينية بين بعضها البعض، وبينها وبين الهيمنة الرأسمالية على أسس مصلحية، وإن اتخذت مظهرا قومياً أو دينيا • ولهذا تسعى البلاد الرأسمالية الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، إلى تنميط العالم تنميطا سياسيا واقتصاديا ومحاولة تنميطه كذلك ثقافيا ، دعما لهيمنتها وتحقيقاً لمصالحها الخاصة ، وليس دعما لوحدة الحضارة أو تطويراً أو تنمية بشرية ديمقراطية لهذه العولمة الموضوعية •

وفى ظل هذه الهيمنة، ومحاولات التنميط، أخذت تتآكل المشروعية الدولية التى قامت مؤسساتها عقب الحرب العالمية الثانية،فى ظل توازن القوى العسكرية والنووية، بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية • ولهذا نرى الولايات المتحدة الأمريكية تتدخل تدخلاً عسكريا سافراً لتفرض إرادتها ومشروعاتها ومصالحها التوسعية والاستغلالية على أكثر من بلد من البلدان النامية أو بلدان الجنوب عامة ، كما تسعى لتوسيع السوق العالمية وفرض قوانينها أو فوضاها على هذه البلدان، وذلك عن طريق شروط البنك الدولى وصندوق البنك الدولى ، كما تسعى لتهميش دور الدولة فى هذه البلدان وتصفية دورها الإنتاجى والخدماتى، وقصر دورها على الجانب الأمنى والقمعى لحماية المصالح الرأسمالية • كما تسعى إلى تفكيك الروابط الإقليمية والقومية، ومحاولة إخضاعها لمشروعاتها التوسعية والاستغلالية الخاصة • وما أكثر الشواهد على ذلك فى أنحاء كثيرة من العالم • ولعل عالمنا العربى أن يكون شاهداً وشهيداً بليغاً على ذلك •

فهناك التواجد العسكرى المكثف فى أكثر من بلد من بلدان الخليج العربى ، وهناك التدخل فى العديد من قضايا البلاد العربية الداخلية ، وإغراقها بالديون واستتباع اقتصادهاللسوق العالمية، وتفكيك مخططاتها ومشروعاتها التنموية والتصنيعية خاصة ، فضلا عن محاولة فرض مشروع اقتصادى شامل للشرق الأوسط، يستهدف المزيد من تفكيك النظام العربى، وإهدار حق الشعب الفلسطينى فى أرضه ودولته المستقلة ، وتحقيق المزيد من السيطرة الاقتصادية والعسكرية والنووية لإسرائيل على المنطقة العربية ٠ ولست أغالى إن قلت إن الحرب التى تشنها أمريكا اليوم ضد الإرهاب، وبخاصة ضد إيران والعراق وليبيا، إنما تخفى صراعا تجاريا حاداً بينها وبين شركائها فى الهيمنة العالمية وفى النظام الرأسمالى عامة، وإن حاولت أن تعطيه مظهراً حضارياً أو ثقافياً أو ديمقراطياً أو أمنياً ٠ ليس معنى هذا إنكار ظاهرة الإرهاب، التى تتسم بها بعض الحركات الدينية المتعصبة، والتى هى فى الحقيقة نتاج الأوضاع الاجتماعية المتردية وتفاقم الفقر والبطالة واستشراء الفوارق الطبقية والتبعية والحداثة النخبوية المظهرية ٠ وبرغم هذا ، فإن هذه الحركات الإرهابية المتعصبة إنما تخدم موضوعياً الأهداف الاستعمارية للرأسمالية العالمية، وذلك لافتقارها إلى مشروعات تنموية بديلة ورؤية موضوعية لحقائق واقعها الخاص وحقائق الأوضاع العالمية عامة٠

ولهذا تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتغذية ومساعدة هذه الحركات الإرهابية بالأموال والأسلحة رغم عدائها المظهرى الإعلامى لها ٠ هذا فى الوقت الذى تخلط فيه الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الرأسمالية الكبرى عامة ، بين الإرهاب والنضالات الوطنية كما هو حال نضال الشعب الفلسطينى والشعب اللبنانى ضد الاحتلال والتوسع والتعسف الإسرائيلى ، وذلك لطمس مشروعية هذه النضالات الوطنية وعدالتها٠

وإذا كانت قيم العقل والتنوير والحرية والليبرالية قد ازدهرت – كما سبق أن ذكرنا – فى بداية نشأة النظام الرأسمالى، فإن هذه المرحلة من حياة هذا النظام أخذت تبرز فلسفة جديدة تسعى لإهدار هذه القيم وإشاعة اللاعقلانية والرؤى الجزئية المتشظيّة، ودحض المبادىء والأنسقة الكلية المعرفية والتاريخية والعلمية والأيديولوجية والقيمية باسم مابعد الحداثة ، مستغلة فى ذلك الطابع الشمولى المطلق الجامد المتعصب فى ممارسات بعض المبادىء والأيديولوجيات والتوجهات الأداتية والميكانيكية، والاستخدامات العدوانية والقمعية للعقلانية وللعلم نفسه فى كثير من التجارب السياسية والاجتماعية والفكرية طوال هذا القرن٠

خلاصة ما أريد أن أؤكد عليه هو أنه ليس ثمة صراع حضارات فى عصرنا الراهن فى إطار هذه العولمة الحضارية الرأسمالية السائدة ٠ فليس هناك صراع حضارى بين امريكا واليابان رغم الطابع القومى والثقافى الخاص لكل منهما ، والذى يصبغ بعض أشكال ممارساتهما

الاقتصادية والاجتماعية وإبداعاتهما الثقافية الخاصة • وليس هناك صراع حضارى بين أمريكا وأوروبا رغم الاختلاف بينهما من حيث الخصوصية الثقافية ، وليس هناك صراع حضارى بين أمريكا وليبيا أو بين أمريكا وإيران أو بينهما وبين أى بلد أخر فى العالم فى الشمال أو الجنوب ، فى الشرق أو الغرب ، وإن اصطبغ الصراع بينهما وبين هذه الدول بصبغة ثقافية أو قومية خاصة • إلا أن جوهر الصراع السائد والمتفاقم فى عصرنا هو صراع مصالح اقتصادية بين البلاد الرأسمالية نفسها بعضها وبعض، من أجل المزيد من التوسع والربح والهيمنة ، وإدارة أزمة النظام الرأسمالى السائد، هذه الأزمة المتفاقمة اقتصاديا واجتماعيا وقيميا ، ومن أجل طمس الخصوصيات القومية والوطنية والثقافية عامة فى البلاد النامية وبلدان الجنوب عامة، وتوظيفها لخدمة مصالحها الرأسمالية الجشعة• وهناك من ناحية أخرى صراع هذه البلدان النامية وبلدان الجنوب دفاعا عن مصالحها الاقتصادية ،والوطنية كذلك، وإن اتخذ هذا الدفاع بعداً قومياً وعرقياً وثقافياً ودينياً مكثفاً فى بعض الأحيان • وليس ثمة صراع بين حضارات بالمعنى الدينى للحضارة، كما يذهب هنتنجتون فى مقاله المشهور فى الانترناشيونال أفير، بين الغرب المسيحى من ناحية، والشرق الكونفشيوسى والإسلامى من ناحية أخرى • وإنما هى محاولة أيديولوجية زائفة لتغييب الحقيقة الموضوعية للصراع العالمى الراهن فى إطار وحدته الحضارية • إنه صراع مصلحى داخل هذه الوحدة، وليس بين حضارات مختلفة على أساس دينى • وإذا كان النسق الرأسمالى هو النسق السائد فى حضارة عصرنا، فإن هذا النسق ليس نهاية التاريخ كما يقول فوكوياما ، وليس نهاية للأيديولوجيات كما يقول ويقول مفكرون آخرون•

إنها مرحلة تاريخية انتقالية تمهد لنقلة حضارية جديدة• •

وفى مواجهة هذه المرحلة الانتقالية هناك أكثر من موقف ثقافى :

الموقف الأول : هو موقف من ينكرون الوجود الموضوعى للعولمة أو الكونية الحضارية مكتفين بإدانتها والسعى إلى القطيعة معها بل مع العصر عامة • ووفقاً لهذا الموقف يتم التصدى لهذه العولمة، بل لهذا العصر كله ، برؤية حضارية كاملة بديلة ومناقضة لهذه العولمة تستند إلى الأصولية الدينية المتعصبة، أو الجمود العقائدى عامة • ويكاد هذا الموقف أن يكون تعبيراً عن أزمة التخلف والتبعية على أنه لايقدم حلاً لهذه الأزمة وإنما يفاقمها بل يسهم فى تغييب حقائقها الموضوعية عن الجماهير وحرفها عن التوجه النضالى والمطلبى الصحيح •

والموقف الثانى : هو موقف يدعو إلى الاندماج والتكيف الهيكلى مع مقتضيات وضرورات السوق العالمية اندماجا وتكيفا كاملين ، بصرف النظر عما يفضى إليه ذلك من طمس للخصائص والهويات القومية والثقافية ، بل وإهدار المصالح الاقتصادية والاجتماعية، وهو

موقف أقرب إلى الانتحار القومى والثقافى والذاتى ٠

والموقف الثالث : يتمثل فى الحرص على التمسك بالخصوصيات والمصالح القومية على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى ، والعمل على تطويرها وتعميقها معرفياً وانتاجياً وديمقراطياً وإبداعياً دون استعلاء شوفينى أو قطيعة مع حقائق العصر ، بل الحرص على تمثل هذه الحقائق تمثلاً عقلياً نقدياً وفى غير انصياع كذلك لما تفرضه الهيمنة الرأسمالية العالمية من مشروعات لاتتفق مع المصالح والخصوصيات القومية والثقافية بل مقاومتها ٠

وفى تقديرى أن جوهر معركة عصرنا الراهنة المباشرة الآنية ، هى النضال من أجل القضاء على الهيمنة الأمريكية على العالم ، ودعم المشروعية الدولية ومقرطة العلاقات الدولية مقرطة حقيقية تقوم على حماية حق بلدان العالم جميعا بغير استثناء فى اختيار طريقها الخاص للتنمية الشاملة الاقتصادية والبشرية والثقافية والإبداعية فى إطار مستجدات العصر وخصوصية واقعها ، وتحقيق أشكال من التنمية العالمية المشتركة ، مع احترام هذه الخصوصيات ، فضلاً عن إتاحة المعرفة العلمية والتكنولوجية فى أرقى تجلياتها ، وإلغاء احتكار المعارف والمعلومات ، وتوفير الحوار بين مختلف الخبرات والتجارب السياسية والتنموية والثقافية بين شعوب العالم ٠ إن وحدة هذه الخبرات والتجارب وتنميتها وتعميق الحوار بينها هو السبيل فى تقديرى لبناء عالم إنسانى جديد ، يتم فيه احترام الهويات والخصوصيات القومية والثقافية المختلفة التى تصبح جسوراً لتوسيع وتنمية ماهو إنسانى مشترك بين شعوب العالم ، وتقليص ماهو مختلف ومتنازع عليه ، والصراع فى الوقت نفسه ضد محاولات التسلط والاستتباع والهيمنة وطمس الخصوصيات والمصالح القومية والثقافية٠

على أنه برغم الصورة القاتمة الشديدة القتامة بل الفوضى الضاربة أطنابها فى عالمنا المعاصر، وبرغم هذه الرأسمالية الشرسة الجشعة السائدة وماتفرضه من عدوان واستغلال وتسلط وإهدار للبيئة الطبيعية وماتفرزه من جرائم وأمراض وفساد وقيم متدنية من مافيات الدعارة والمخدرات فإن هناك – بدون تفاؤل عاطفى زائف – قوى معرفية وثقافية وإنتاجية فى مختلف المجالات، وفى مجالى الاتصالية والمعلوماتية بوجه خاص ، وهى قوى تمهد لمرحلة إنسانية مختلفة أكثر إنسانية ورقيا وعدالة وسلاماً وإبداعاً ٠ إن جنين هذه القوى يتجلى فى مختلف النضالات الوطنية والديمقراطية والعلمية والسلامية والبيئية والعقلانية والقومية والاشتراكية المحتدمة دفاعاً عن حقوق الإنسان ومصالحه الأساسية على امتداد عالمنا المعاصر، وهى نضالات تخوضها شعوب الدول الرأسمالية ومجتمعاتها ، فضلا عن شعوب ومجتمعات البلاد النامية والجنوب عامة ، سواء كانت حركات جماعية أو مبادرات

فردية٠

على أن الأمر يحتاج إلى إبداع أشكال تنظيمية مرنة من العمل الأممى الديمقراطى المشترك المتحرر من أى سلطة مركزية متسلطة، والذى يقوم على المبادرات القومية والإقليمية والشعبية والفردية وتنشيط المؤسسات الدولية بعد تحريرها من هيمنة الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية٠

هل تكون ندوتنا هذه نقطة تمهيد وانطلاق لتحقيق هذه المهمة الحضارية الإنسانية الملحة؟■

د٠ عبد الوهاب المسيرى*

فى نهاية التاريخ وصراع الحضارات

لا يمكن أن نفهم واقعنا المحلى والعالمى المعاصر ، إلا من خلال أعلى درجات التنظير والتجريد ، فمن يظل متصلاً بواقعه المباشر غير متجاوز له ، لا يدركه فى كليته وتركيبيته وخصوصيته ، ومن لا ينظّر لنفسه حسب تجربته وحسب تفاعله مع واقعه، سينظّر الآخرون له حسب مقولاتهم وتجربتهم وتحيزاتهم وأهوائهم . ولكن لابد أن يكون التنظير على علاقة وثيقة بتفاصيل الواقع وحقائقه ، ولابد من اختبار النماذج النظرية التى ننحتها بالعودة للواقع لنرى مقدرتها التفسيرية، وإلا أصبح التنظير تمريناً أكاديمياً خـال من الروح والمعنى . وسنحاول ، بإذن الله ، أن نقترب من هذا المثل الأعلى المنهجى فى بحثنا هذا .

وبدلاً من أن نبدأ من النظرية والمفاهيم (نهاية التاريخ – صراع الحضارات – ما بعد الحداثة – النظام العالمى الجديد) فلنبدأ من بعض وقائع الحاضر والتاريخ المباشر التى قد تبدو متناثرة ولا يربطها رابط ولنسأل : ما هى العلاقة بين الحل النهائى النازى للمسألة اليهودية وعاصمة إسرائيل الأبدية ؟ وبين الاستنساخ والاستعمار ؟ بين الماكدونالد والشركات عابرة القارات والصهيونية؟ العنصر المشترك هو محاولة إلغاء الزمان والتاريخ ،وتصفية التركيب وإنكار مقدرة الإنسان على تجاوز واقعه . فالحل النهائى النازى يعنى رفض الواقع التاريخى المركب للمجتمع الألمانى ، الذى كان يضم الألمان واليهود (والعجائز والأطفال المعوقين والغجر) . ولكن النازيين قرروا تبسيط الأمور واختزالها ليبدأوا بداية جديدة ، من صفحة بيضاء ، عالم بلا يهود، عالم عضوى مصمت تتحكم فيه

*أستاذ غير متفرغ ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس.

البيروقراطية النازية، وتطبق عليه معايير الرشد الاقتصادى والمنفعة المادية ويخضع له الجميع ، فيباد من لا فائدة له ليصبح الرايخ الثالث كياناً شامخاً معقماً ، تماماً مثل الهيكل الثالث (أحد أسماء الدولة الصهيونية) الذى سيبقى حتى نهاية التاريخ ، عاصمته الأبدية هى القدس . والاستنساخ هو أيضاً نفى للتاريخ والذاكرة ، بحيث ننتج فى المعامل (خارج حدود الزمان والمكان ، وخارج التاريخ) نسخاً كربونية بسيطة معقمة من أى شخص يعجبنا – الوجه يشبه الوجه والسطح يشبه السطح ، ولكن دون أعماق أو أبعاد ، فالعمق تركيب ، ولا حاجة لنا به ، ولا حاجة لنا بالذاكرة أو التاريخ . والاستعمار هو الآخر نفى للتاريخ ، فهو يحول العالم بأسره إلى مادة استعمالية بسيطة لا قيمة لها ولا هوية ولا تاريخ ، مادة يمكن أن توظف فى صالح الإنسان الغربى أو لصالح القوة الأعظم . والماكدونالد طعام بسيط ، لا لون له ولا طعم ولا رائحة ، لا ينتمى إلى أية حضارة ولا يتحرك فى أى فضاء زمانى محدد، ولا يعرف الخصوصية أو الحدود ، شأنه فى هذا شأن الشركات متعددة الجنسيات وعابرة القارات ، التى لا تهتم إلا بالسلع البسيطة ، أحادية البعد ، وبالأسعار الأكثر بساطة وأحادية ، ولا تكترث بالخير أو الشر أو بالمكان أو الزمان ، والتى لا تختلف كثيراً – من هذه الزاوية – عن الصهيونية التى تنكر تاريخ العرب فى فلسطين، أو تاريخ اليهود خارجها، وتحاول تأسيس صهيون الجديدة البسيطة الخالية من العرب ، صهيون التى لا تعرف الحدود ، التى لا تكف عن التمدد والتوسع ، القادرة على ابتلاع الأراضى التى احتلت قبل وبعد عام ١٩٤٨ ، وقبل وبعد عام ١٩٦٧ .

وحتى نفهم المدلولات الحقيقية لفكرة نهاية التاريخ ، وصراع الحضارات ، قد يكون من المفيد أن نطرح جانباً محاولة التمييز بين الحضارة والثقافة ، وأن نحاول بدلاً من ذلك أن نميز بين الطبيعة والحضارة . فمفهوم الطبيعة هو المفهوم المحورى فى الخطاب الفلسفى الغربى . وسأقبل بتعريف بسيط للغاية، وهو أن الحضارة والثقافة هما كل ما صنعته يد الإنسان، وما عدا ذلك فطبيعة . ويمكن تقسيم الرؤى السائدة فى عصرنا الحديث إلى قسمين اثنين : رؤى متمركزة حول الإنسان باعتباره كائناً مركباً متعدد الأبعاد ، صاحب وعى تاريخى وعقل ومنظومات معرفية وقيمية ، لا يمكنه العيش دون هدف أو غاية ، يعيش داخل العالم الطبيعى متميزاً عنه ، متجاوزاً له ، لا يرد إليه ، يعيش داخل حدوده المتعينة ، ويشغل مركز الكون ، بسبب وعيه التاريخى وتركيبيته . أما الرؤية الثانية فهى رؤية متمركزة حول الطبيعة ، والطبيعة بسيطة ، حتمية ، لا غائية ، أحادية البعد ، لا تاريخ لها ولا حدود ، خالية من القيمة . لا يشغل الإنسان فيها أية مكانة خاصة ، فالطبيعة لا تعرف الفارق بين الإنسان والقرد ، ولا تميز بينهما ، فثمة قانون طبيعى واحد صارم يسرى على كل الكائنات لا يمكن لأى منها تجاوزه .

ونحن عادة ما نستخدم الرؤية الثانية (أو النموذج التفسيرى الثانى) فى التعامل مع الأشياء ومع الجوانب المادية الطبيعية لوجودنا . ولذا فهذا النموذج التفسيرى هامشى بالنسبة لما هو إنسانى . ولكن الأمور تغيّرت تدريجياً منذ عصر النهضة فى الغرب حين طرح مفهوم القانون الطبيعى والإنسان الطبيعى ، أى تم تطبيق النموذج المتمركز حول الطبيعة والمادة على الإنسان ، وكأن الإنسان ظاهرة طبيعية وليس ظاهرة تاريخية متميزة ، وكأن فضاءه هو الفضاء الطبيعى وحدوده هى حدود الطبيعة لا يمكن أن يتجاوزها .

وقد تفرع عن هذا الإنسان الطبيعى أنماط إنسانية أخرى قد تختلف فى مضمونها عن الإنسان الطبيعى أو عن بعضها البعض ، ولكنها، فى نهاية الأمر، وفى التحليل الأخير ، واحدة فى بنيتها وفى أحاديتها وفى تجردها من الإنسانى والتاريخى . وأهم هذه الأنماط هو الإنسان الاقتصادى ، وهو إنسان متحرر تماماً من القيمة (شأنه شأن الطبيعة) أحادى البعد، دوافعه الأساسية اقتصادية بسيطة، وما يحركه هو القوانين الاقتصادية ، إنسان لا ينتمى إلى حضارة بعينها وإنما ينتمى إلى عالم الاقتصاد العام . وهو لا يعرف الخصوصية ولا الكرامة ولا الأهداف السامية التى تتجاوز الحركة الاقتصادية ، ويجيد نشاطاً واحداً هو البيع والشراء ويدور هذا الإنسان الاقتصادى فى إطار الحتميات الاقتصادية المادية (تماماً مثل الإنسان الطبيعى الذى يخضع لقوانين الطبيعة وحتميات القانون الطبيعى لا يملك تجاوزاً لها) .

وثمة نمط آخر هو الإنسان الجنسى أو الجسمانى الذى يشبه الإنسان الاقتصادى تماماً فى بنيته ، فهو أيضاً أحادى البعد ، خاضع للحتميات الغريزية ، متجرد من القيمة لا يتجاوز قوانين الحركة . إن الإنسان الطبيعى هو ذاته الإنسان الاقتصادى ، وهو ذاته الإنسان الجسمانى ، قد تختلف المضامين لكن البنية واحدة . ولو أننا وضعنا كلمة اقتصاد أو كلمة جنس محل كلمة طبيعة لظل كل شيء على ما هو عليه ولما غيّرنا شيئاً فى خطابنا .

وجوهر الرؤية المتمركزة حول الطبيعة هى إنكار الإنسان ، فالإنسان يستمد إنسانيته من كونه كائناً منفصلاً عن الطبيعة ، بقوانينها الصارمة وحتمياتها النهائية . فرغم أنه يعيش داخلها ، خاضعاً فى بعض أوجه حياته لقوانينها ، إلا أنه قادر على تجاوزها وتجاوز قوانينها ، ليتحرك داخل البنى الإنسانية ، الحضارية والتاريخية التى شيّدتها يداه والتى تشكل حيزاً إنسانياً له قوانينه الخاصة . هذا الحيز هو رقعة الحرية التى يمكن للإنسان أن يمارس فيها حرية الاختيار والسقوط والارتفاع ، حرية أن يخطئ ويصيب ، وأن يتحول إلى بطل أو مهرج ، ولذا يصبح التنبؤ بسلوكه فى حكم المستحيل . إن الإنسان إنسان ، بسبب حضاريته وتاريخيته لا بسبب طبيعيته ولا تاريخيته . وهذا ما تنكره الرؤية المتمركزة حول الطبيعة ، التى ترد الإنسان ، فى جميع أبعاده ، إلى عالم الطبيعة/المادة وإلى قوانينها البسيطة التى يمكن التنبؤ بها والتحكم فيها وتوظيفها .

وقد شاعت فى الآونة الأخيرة عبارة «نهاية التاريخ» وهى تعنى أن التاريخ ، بكل ما يحويه من تركيب وبساطة ، وصيرورة وثبات ، وشوق وإحباط ، ونبل وخساسة ، سيصل إلى نهايته فى لحظة ما ، فيصبح سكونياً تماماً ، خالياً من التدافع والصراعات والثنائيات والخصوصيات ، إذ إن كل شيء سيردُ إلى مبدأ عام واحد ، طبيعي مادى ، يفسر كل شيء (لا فرق فى هذا بين الطبيعي والإنساني) . وسيسيطر الإنسان سيطرة كاملة على بيئته وعلى نفسه ، وسيجد حلولاً علمية نهائية حاسمة لكل مشاكله وآلامه . فالمعرفة العلمية – حسب هذا التصور – هى المعرفة التى ستمكننا من السيطرة على قانون الضرورة وتأسيس صهيون العلمية ، أى اليوتوبيا التكنولوجية التكنوقراطية . ومن الملاحظ أن دعاة نهاية التاريخ يصدرون عن رؤية علمية (أو علموية) ضيقة تدور فى إطار السببية الصلبة ، ويتصورون أن العلم سيؤدى إلى معرفة يقينية شاملة كاملة . (ومن المفارقات أن كل هذه التصورات فقدت مصداقيتها فى الأوساط العلمية التى أصبحت تدرك لاتحدُّد واحتمالية العلوم الطبيعية . ومع هذا ، لا تزال مثل هذه التصورات سائدة بين بعض الأوساط فى العلوم الإنسانية التى لا تزال تتبنى منظوراً علمياً سببياً صلباً عفى عليه الزمان) .

وإشكالية نهاية التاريخ إشكالية كامنة فى كثير من النظم الفلسفية ، ولكنها تحولت إلى موضوع أساسى فى الحضارة الغربية الحديثة منذ عصر النهضة مع هيمنة النموذج المتمركز حول الطبيعة . ويمكن القول إن يوتوبيات عصر النهضة فى الغرب هى تعبير عن هذا الموضوع ، فهى فى معظمها يوتوبيات تكنولوجية تكنوقراطية ، تنسلخ عن التاريخ الإنسانى لأنها تزعم أنها تدار بطريقة عقلانية تماماً ، انطلاقاً من إدراك للقانون الطبيعى الذى لا علاقة له بالقوانين الاجتماعية والتاريخية والإنسانية (لأن قوانين العقل تماثل قوانين الطبيعة) فاليوتوبيات التكنولوجية التكنوقراطية مثل يوتوبيا توما كمبانيلا (١٥٦٨ – ١٦٣٩) **مدينة الشمس** ويوتوبيا سير فرانسيس بيكون (١٥٦١ – ١٦٢٦) **أطلانطس الجديدة،** هى تعبير عن الرغبة فى وضع الحلول العلمية الطبيعية النهائية لكل المشاك، وتأسيس الفردوس الأرضى وإنهاء التاريخ . ولكن التاريخ الذى سينتهى هو التاريخ الإنسانى ، بكل ما فيه من تعارف وتدافع ، كى يبدأ التاريخ الطبيعى بكل ما فيه من نمطية وتكرار .

ويظهر رفض التاريخ بطريقة أكثر تركيباً فى فكر حركة الاستنارة . وينطلق هذا الفكر من تأكيد أن التاريخ هو نشاط إنسانى ، فهو ثمرة جهد عقل الإنسان وهو مستودع حكمته . ولذا فهناك نزعة فى فكر الاستنارة لتمجيد التاريخ وتقديسه . ولكن العكس صحيح أيضاً، فقوانين العقل هى نفسها قوانين الطبيعة والمادة والحركة ، والعقل المستنير لا يستمد معياريته من التاريخ أو الحضارة أو المجتمع، وإنما من خلال الدراسة العلمية الصارمة لقوانين الطبيعة والمادة والحركة . ولذا، بدلاً من الرؤية التقليدية التى ترى أن التاريخ يسير بتوجيه إلهى ،

طُرحت فكرة جديدة تماماً على الفكر البشرى وهى أن التاريخ يتحرك من تلقاء نفسه تدفعه قوى مادية كامنة فيه . ولكن بعد نقطة الانطلاق المبدئية هذه تنقسم رؤية التاريخ فى عصر الاستنارة إلى قسمين . ومصدر الاختلاف بينهما هو الهدف والغاية من حركة التاريخ . إذ يذهب فريق إلى أن حركة التاريخ لا غاية لها ولا هدف (تماماً مثل الطبيعة/المادة) ، أما الفريق الثانى فيرى أن حركة التاريخ هى حركة تطورية غائية تتبع قوانين صارمة ، هى فى واقع الأمر قوانين الطبيعة . وغنى عن القول أن الرؤية الأولى تنسف فكرة التاريخ الإنسانى تماماً . أما الرؤية الثانية فقد ترجمت نفسها إلى رؤية للتاريخ باعتبارِه عملية تقدُّم دائمة ، ولكنه تَقدُّم مرجعيته النهائية هى الطبيعة/المادة ، وهدفه النهائى هو تحقُّق قوانين الطبيعة فى التاريخ ، ومن ثم يصبح التقدم هو تزايد تطبيق القوانين الطبيعية إلى أن تسود هذه القوانين تماماً ، ويصبح المجتمع الإنسانى فى بساطة عالم الطبيعة ويحل التاريخ الطبيعى محل التاريخ الإنسانى .

وقد عبّرت هذه الرؤية الاستنارية عن نفسها فى كل من الهيجلية وفى الفلسفات التى ثارت على الهيجلية . ولنبدأ بالفلسفات المعادية للهيجلية فرفضها للتاريخ أمر واضح ، فهى فلسفات تنكر فكرة الجوهر والكل والمركز والسببية وأى شكل من أشكال اليقينية أو الثبات بل وتنكر الغائية ذاتها ، فيصبح العالم فى حالة حركة دائمة خالية من المعنى والهدف والغاية ، ومن ثم لا يمكن أن تقوم للتاريخ قائمة .

وإذا كان عداء الفلسفات المعادية للهيجلية أمر واضح ، فالأمر مختلف بعض الشىء بالنسبة للهيجلية التى تتحدث كثيراً عن التاريخ وحتمياته وقوانينه ومراحله وأنماطه . ولكنها مع هذا ، فى تصورنا ، لا تقل فى عدائها للتاريخ عن المدارس المعادية للهيجلية . فالفلسفة الهيجلية تفترض أن ثمة فكرة ليس لها وجود مادى أو نسبى ، هى التى تحرك التاريخ والمجتمع والإنسان والطبيعة . ويطلق على هذه الفكرة عدة أسماء : الفكرة المطلقة – العقل المطلق – الروح بشكل عام (جايست) – الروح اللامتناهى . ولكن المطلق ليس سكونياً ، فهو لن يُدرك نفسه إدراكاً كاملاً، ولن يتحقق تحققاً كاملاً ، إلا فى الطبيعة والزمان والتاريخ ، وذلك عبر عملية جدلية تتداخل فيها المتناقضات وتتحدد من خلالها الأضداد ، إلى أن يصبح الفكر طبيعة ، وتصبح الطبيعة فكراً . وهذه الوحدة الكونية النهائية ممكنة لأن قوانين الفكر هى فى واقع الأمر قوانين المادة ، وقوانين المنطق (العقل) هى فى واقع الأمر قوانين الطبيعة . كل هذا يعنى أن الفلسفة الهيجلية ، رغم كل حديثها عن التاريخ والجدل والتناقض، فلسفة واحدية تسد الثغرة التى تفصل بين الإنسانى والطبيعى، وتلغى ثنائية الفكر والمادة والحضارة والطبيعة ، ومن ثم تمحو الإنسان كظاهرة متفردة مستقلة عن الطبيعة . ولهذا قيل عن حق، إن الهيجلية فلسفة لا تعرف الثنائيات، ولا تفصل بين المادى والمثالى ،

أو بين الطبيعى والإنسانى ، أو بين المقدّس والزمنى ، إذ سيُردُّ كل شىء إلى عنصر واحد ، مادى فعلاً روحى إسماً . والفكر الهيجلى لا ينظر إلى الواقع إلا من منظور نهاية التاريخ حين يتجسد العقل الكلى ويتحقق القانون العام فى التاريخ ، فى لحظة ينتهى فيها الجدل والمعاناة الإنسانية ، إذ يصل الإنسان إلى الحل النهائى لكل مشاكله ، ويحكم السيطرة على كل شىء . ولكن من المفارقات أن لحظة السيطرة الكاملة هذه هى أيضاً لحظة انتصار البسيط على المركب والطبيعى على الإنسانى .

ويمكن القول بأن النموذج الكامن وراء جميع الأيديولوجيات العلمانية الشاملة (النازية – الماركسية – الليبرالية – الصهيونية) هو ما يسمى «التطور أحادى الخط» (بالإنجليزية : يونى لينيار) ، أى الإيمان بأن ثمة قانوناً علمياً وطبيعياً واحداً للتطور تخضع له المجتمعات والظواهر والبشرية كافةً ، وأن التقدم هو فى الواقع عملية متصاعدة من الترشيد المادى ، أى إعادة صياغة الواقع الإنسانى فى إطار الطبيعة/المادة فتستبعد كل العناصر الكيفية والمركبة والغامضة والمحفوفة بالأسرار ، بحيث يتحول الواقع إلى مادة استعمالية، ويتحول الإنسان إلى كائن وظيفى أحادى البعد . ومن ثم يمكن توظيف كل من الواقع المادى والإنسانى بكفاءة عالية . ثم تتصاعد عمليات الترشيد (والتنميط والتسوية) إلى أن يتحقق حلم اليوتوبيا التكنولوجية ، حين يتم برمجة كل شىء ، والتحكم فى كل شىء ، بما فى ذلك الإنسان ، ظاهره وباطنه (ومن ثم يمكن استنساخه ببساطة) . وعمليات الترشيد تأخذ شكل مراحل تمر بها كل المجتمعات البشرية (ومن هنا ولع الفكر الغربى بتقسيم التاريخ إلى مراحل محددة) .

وتصاعد عمليات الترشيد على مستوى العالم هو العولمة، بحيث يصبح العالم كله مادة استعمالية، ويصبح كل البشر كائنات وظيفية أحادية البعد يمكن التنبوء بسلوكها . وتتصاعد معدلات الترشيد إلى أن تصل سائر المجتمعات البشرية إلى نقطة تتلاقى عندها ويسود التجانس الكامل بينها ، وهذا ما يسمى أيضاً «نظرية التلاقى» (بالإنجليزية : كونفيرجانس ثيرى) . والتلاقى هو توحُّد النماذج كلها بحيث تتبع نمطاً واحداً وقانوناً عاماً واحداً هو قانون التطور والتقدم، بحيث يصبح العالم مكوناً من وحدات متجانسة ، ما يحدث فى الواحدة يحدث فى الأخرى . وقد أشار أحد المعلقين إلى أن ما يحدث الآن فى العالم، هو سقوط الماركسية، وبدلاً من الماركسية ماركسيزم ظهرت السوقية (نسبةً إلى السوق) ماركتزم . وهذه السوقية وهيمنتها على العالم بأسره ، بشماله وجنوبه وشرقه وغربه ، هى فى واقع الأمر) نقطة التلاقى التى تحدث عنها علم الاجتماع الغربى .

وقد تنبأ ماكس فيبر بأن عمليات الترشيد ستؤدى إلى تحويل المجتمع إلى حالة المصنع، وإلى إدخاله القفص الحديدى . ونحن نتفق معه تماماً فى صورة القفص الحديدى ، ولكننا نذهب إلى أن العالم سيحكمه إيقاع ثلاثىّ : المصنع (حيث ينتج الإنسان) – والسوق (حيث

يستبضع) – وأماكن الترفيه (حيث يفرغ ما فيه من طاقة وتوترات وعُقد وأبعاد) ، أى أنه إيقاع يستوعب كلاً من الإنسان الاقتصادى والإنسان الجسمانى، ويشبع جميع رغباتهم البسيطة الطبيعية أحادية البعد ، التى لا علاقة لها بأى تركيب إنسانى .

وحينما يسيطر هذا الإيقاع الثلاثى على العالم بأسره، يظهر النظام العالمى الجديد وأيديولوجيات نهاية التاريخ وما بعد الحداثة . وهى أيديولوجيات نابعة من الموقف المزدوج لعصر الاستنارة من التاريخ : موقف هيجلى يقدس التاريخ ويؤكد أنه له غاية محددة، وأنه يصل إلى نهايته حين تتحقق هذه الغاية ، وقسم معادى لهيجل يرى أن التاريخ لا غاية له ولا هدف . والتياران ، كما سنبين ، فى تقديسهما وفى عدائهما للتاريخ ، ينكرانه .

١ – التاريخ يصل إلى نهايته عند تَحقُّق غايته : فوكوياما وهنتنجتون :

أ– فوكوياما ونهاية التاريخ :

يرى فرانسيس فوكوياما أن كلاً من هيجل وماركس كانا يريان أن التاريخ سيصل إلى نهايته حينما تصل البشرية إلى شكل من أشكال المجتمع الذى يشبع الاحتياجات الأساسية والرئيسية للبشر ، فهو عند هيجل الدولة الليبرالية، وعند ماركس المجتمع الشيوعى . ولكن العالم بأسره قد وصل إلى ما يشبه الإجماع بشأن الديموقراطية الليبرالية كنظام صالح للحكم بعد أن ألحقت الهزيمة بالأيديولوجيات المنافسة . وهذا يعود إلى أن الديموقراطية الليبرالية خالية من تلك التناقضات الأساسية الداخلية التى شابت الأشكال السابقة للحكم .

ويستخدم فوكوياما نموذج العلوم الطبيعية (المادية) لتفسير التاريخ . فالعلوم الطبيعية الحديثة تمثل النشاط الاجتماعى المهم الوحيد الذى يجمع الناس على أنه يتسم بالنمو والتراكم والغائية ، ومن ثم يقرر فوكوياما أن منطق العلوم الطبيعية الحديثة يبدو وكأنما يفرض على العالم (الطبيعة والإنسان) تطوراً شاملاً يتجه صوب الرأسمالية والسوق الحرة ، أى أن ما تمكن تسميته «الرأسمالية العلمية» ، الممثل الوحيد والحقيقى للمبدأ الطبيعى/المادى الواحد ، قد حلت محل ما كان يسمى «الاشتراكية العلمية» ، التى كانت تدّعى لنفسها شرف تمثيل المبدأ الطبيعى . وبذا ، تحول الإنسان فى الشرق والغرب إلى الإنسان الاقتصادى (المادى) الذى يمكنه إدارة حياته على أسس علمية رشيدة .

ولكن يبدو أن فوكوياما ، بعد أن استخدم نموذج العلوم الطبيعية/المادية بهذه السوقية والفجاجة ، وبعد أن أكد الأسبقية المطلقة للمادة على الإنسان ، يحاول أن يراجع نفسه ويقرر أن يدخل عنصراً إنسانياً غير مادى (وهذا نمط متكرر فى الأيديولوجيات المادية العلمانية كافة ، فهى لا تستطيع أن تواجه وحشية ماديتها ، ومن هنا فإنها تدخل محسنات روحية

معرفية) . والعنصر الإنسانى غير المادى الذى يُدخله فوكوياما، هو سعى البشر إلى نيل الاعتراف بقدرهم أو الاعتراف بقدر الأشخاص أو الأشياء أو المبادئ التى يعتقدون أن لها قدراً كبيراً (وهو ما يسمى «عزة النفس») . والديموقراطية الليبرالية ستحقق كل ما يريده الإنسان على المستويين الاقتصادى (المادى) والإنسانى (غير المادى) . ولكن رغم كل هذه المحسنات ، نجد أن فوكوياما ، مع هذا ، يثير الشكوك حول إمكان أن يؤدى التطور التاريخى العلمى إلى سعادة الإنسان ، فالتأثير النهائى لهذا التطور على سعادة البشر أمر غامض . بل إن فوكوياما يورد ، بقدر من الاستحسان ، عبارة من كتابات كوجيف (مفسر هيجل الذى يعتمد عليه فوكوياما) يقول فيها : إن اختفاء الإنسان بانتهاء التاريخ ليس بكارثة كونية [طبيعية/مادية] . فالعالم الطبيعى [المادى] سيبقى كما كان عليه منذ البداية . ولا هو بكارثة بيولوجية ، فالإنسان سيبقى حياً كالحيوانات منسجماً مع الطبيعة/المادة . أما ما سيختفى ، فهو الإنسان بمعناه الشائع ، والإنسان بمعناه الشائع أمر حضارى تاريخى مُركّب لا يهتم به الماديون الطبيعيون كثيراً .

إن إعلان فوكوياما نهاية التاريخ هو إعلان نهاية الإنسان وانتصار الطبيعة/المادة ، أى الموضوع (اللاإنسانى) على الذات (الإنسانية) ، ومعناه تحوُّل العالم بأسره إلى كيان خاضع للقوانين الواحدية المادية (التى تجسدها الحضارة الغربية) والتى لا تفرّق بين الإنسان والأشياء والحيوان والتى تحول العالم بأسره إلى مادة استعمالية ، فنهاية التاريخ هى فى واقع الأمر نهاية التاريخ الإنسانى وبداية التاريخ الطبيعى .

ب- صموئيل هنتنجتون والصدام بين الحضارات :

أشار بعض المحللين السياسيين إلى أن أطروحة هنتنجتون هى عكس أطروحة فوكوياما ، فبينما يعلن الأول تصاعد الصراع بين الحضارات، يعلن الثانى انتهاء الجدل والتدافع والتاريخ . والأمر هو بالفعل كذلك لو قنعنا بالمستوى التحليلى السياسى وبنقل الأفكار ، أما لو تعمقنا وحاولنا الوصول إلى المستوى المعرفى فإننا سنجد أن الأمر مختلف تماماً .

يبدأ هنتنجتون بتأكيد أن دور الدولة القومية كفاعل أساسى فى الصراعات الدولية قد تَراجَع (ولم يختف كلية) ، وظهر بدلاً من ذلك الصراع بين الحضارات والثوابت الحضارية . وقد نشب هذا الصراع نتيجة دخول الحضارات غير الغربية كعناصر فاعلة فى صياغة التاريخ ، فالغرب لم يعد هو القوة الوحيدة فى هذه العملية . فالصراع ليس حتمياً وإنما هو نتيجة دخول لاعبين جدد !

واستخدام هنتنجتون لكلمة «حضارة» يعادل تقريباً استخدام كلمة «معرفى» عندنا . فلكل حضارة - حسب رؤية هنتنجتون - رؤية للكون تدور حول العلاقة بين الإنسان والإله

وأخلاقية تحدد تراتب المسئوليات والحقوق (المساواة والسلطة - الفرد والأسرة - المواطن والدولة - الصراع والاتساق) . هذه الرؤية للكون أمر متجذر فى البشر عبر قرون طويلة ولا يمكن أن يُمحَى أثرها فى سنوات قليلة ، وما يراه أهل حضارة معينة أمراً أساسياً قد يراه آخرون هامشياً . ويؤكد هنتنجتون أن أساس اختلاف الحضارات هو التاريخ واللغة والحضارة والتقاليد ، ولكن أهم العناصر طراً هو الدين (نلاحظ بشكل جانبى أن طريقة هنتنجتون فى التصنيف ليست جيدة ، فهو يورد عناصر متداخلة مثل التقاليد والتاريخ باعتبارها عناصر مستقلة تمام الاستقلال ، كما أنه يذكر العناصر بشكل رأسى وكأنها جميعاً متساوية ، ولكن يجب أن نذكر أنه يعطى مركزية سببية للدين) . فكأن هناك صراع حضارى فى العالم هو فى واقع الأمر صراع دينى . وبعد أن يبلور هنتنجتون أطروحته بهذا الشكل (الحضارة الغربية فى مقابل الحضارات غير الغربية) يعطى انطباعاً بأن ثمة تنوعاً حضارياً هائلاً فى العالم (ومن هنا حديثه عن الحضارة الغربية الأرثوذكسية مقابل البروتستانتية والكاثوليكية ، والحضارة الكونفوشيوسية والحضارة الإسلامية اللتان يرى أنهما تمارسان نوعاً من التعاون فى اكتساب القوة والثروة) .

ولكننا لو دققنا النظر لوجدنا أن التعددية التى يطرحها هنتنجتون واهية زائفة إذ تطل الثنائية الصلبة بوجهها ، فالعالم ينقسم إلى قسمين اثنين : الغرب من ناحية وبقية العالم من ناحية أخرى (أو كما يقولون بالإنجليزية : ذا ويست آند ذا رست) ، ولوجدنا أن العالم بأسره يتحرك فى واقع الأمر نحو الغرب (تماماً مثلما بشر فوكوياما) . وسنكتشف أن كلمة «الغرب» تعنى فى واقع الأمر «الحداثة» ، فثمة ترادف بين هاتين الكلمتين عند هنتنجتون (وهناك كلمات أخرى مثل «السوق الحرة» و«الديموقراطية» و«الفردية» تؤكد هذا الترادف) . أو كما يقول هنتنجتون إن الحضارة الغربية حديثة وغربية ، أى أن التحديث هو التغريب ، ومن ثم فإن من يود أن يُحدِّث فليغرِّب . وهو يقتبس باستحسان بالغ كلمات نايبول (الكاتب الجامايكي الذى تخصص فى تأليه الغرب وتجريح العالم الثالث ، ومنه وطنه الأم ، الهند ، كما تخصص فى الهجوم على الإسلام) : إن الحضارة الغربية هى الحضارة العالمية التى تناسب كل الناس ، ومعنى ذلك أن الحضارة الغربية حالة طبيعية ، صفة لصيقة بطبيعة الإنسان ، ومن ينحرف عنها فهو إنسان غير طبيعى وشاذ ! وهذا يعنى أن التاريخ يتبع مساراً واحداً وأن هنتنجتون يؤمن بالنموذج أحادى الخط ، رغم كل حديثه عن التعددية والصراع .

ويتضح هذا الإيمان بالنموذج أحادى الخط فى الأمثلة التى يسوقها فى مقاله . فهو يذكر أنه اكتشف ، أثناء مقابلة له مع رئيس جمهورية المكسيك ، أن هذا الأخير يود أن يحول بلده من بلد أمريكى لاتينى إلى بلد أمريكى شمالى (أى يحاول أن يجعلها تلحق بركب الحضارة

الغربية والطبيعية !) ، ولا يملك هنتنجتون إلا أن يُعبِّر عن إعجابه العميق بعملية التطبيع هذه ، التى ستجعل المكسيك متسقة مع قوانين الطبيعة وأمريكا الشمالية ، وتقوِّم إنحرافها عن الصراط المستقيم . هذ هو الإيمان المستقر . ولكن رئيس جمهورية المكسيك ، هذا الذى يعرف أمور السياسة ، يحذره من الإفصاح عن هذا الإيمان ويقول : لا يمكن أن نقول ذلك علناً ، إذ إن السيد الرئيس يعرف أن جماهير الشعب تتمسك بالخصوصية والأصالة ولا تدرك ، كما يدرك هو وكما يدرك هنتنجتون بطبيعة الحال ، أن الخصوصية زخرفة يمكن الاستغناء عنها ، وأن الهوية إضافة لا مبرر لها . ولحل هذه الإشكالية لابد من الحديث عن الخصوصية والأصالة ذراً للرماد فى العيون مع الاستمرار فى عمليات التحديث والتغريب والتطبيع . وهذا ما فعله أوزال رئيس جمهورية تركيا ، هذا الذى يؤمن بالتحديث كتغريب وتطبيع ، ومع هذا أدى فريضة الحج إلى مكة .

هؤلاء هم أبطال هنتنجتون ، رجال يؤمنون بأن الحضارة الغربية حضارة عالمية تناسب كل الناس فى كل زمان ومكان ، ولذا فبطله الأساسى هو أتاتورك الذى قام بأشمل وأسرع عملية تحديث وتغريب (انطلاقاً من إيمانه بضرورة التخلص من الهوية والخصوصية والماضى) حتى يصل بمجتمعه إلى الحالة الغربية الطبيعية/المادية الحديثة ، وهى حالة – على كلٍّ – سيصل إليها المجتمع فى نهاية الأمر ، شاء أم أبى ، من خلال قوانين التقدم التاريخية الطبيعية العلمية الحتمية .

ولكن كل حضارة كما يؤكد هنتنجتون تستند إلى رؤية دينية ، فما هو البُعد الدينى للحضارة الغربية ؟ . يعلن هنتنجتون أن قيم الحضارة الغربية هى الديموقراطية والاقتصاد الحر وفصل الدين عن الدولة والليبرالية والدستورية وحقوق الإنسان . وفى الواقع ، فإن ما يود أن يقوله هنتنجتون هو أن الأساس الدينى الثابت للحضارة الغربية هو فصل الدين عن الدولة (وهو يظهر هنا مرة أخرى عدم مقدرته على التصنيف الذكى والترتيب الدال ، ولكن ما يهمنا هنا هو أن النموذج الفكرى كامن وواضح) . ولابد أن إعجابه بأتاتورك ينبع من هذا الإيمان الحار بالعلمانية ، وليس من قبيل الصدفة أن يقتبس كلمات المستشرق الأمريكى اليهودى العنصرى برنارد لويس حين يتحدث عن نشوب ثورة من جانب الحضارة غير الغربية ضد التراث اليهودى/المسيحى وضد حاضرنا العلمانى وضد الانتشار العالمى لكليهما ، فالعنصر اليهودى/المسيحى ينتمى للماضى (مجرد تراث) ، أما الحاضر فهو العلمانية ، أما الوعد فهو الانتشار ، أى أن ثمة ترادفاً بين الغربى والعلمانى والإمبريالى التوسعى (يفترض فؤاد عجمى هذا الترادف فى مقاله الذى رد به فى مجلة **الشئون الخارجية** على هنتنجتون ، فهو يتحدث عن عمليات العلمنة فى الهند وتركيا باعتبارها عمليات تغريب وتحديث) . والواقع أن مفهوم الدولة الممزقة أو المتمزقة (بالإنجليزية :

تورن ستيت) الذى يستخدمه هنتنجتون يفترض هذا الترادف ، فهى دولة ممزقة بين الحديث والغربى والعلمانى من جهة ، وبين تراثها وهويتها وقيمها من جهة أخرى .

ثمة ثنائية حادة واستقطاب متطرف فى عالم هنتنجتون بين الأنا الغربى (الحديث العلمانى) من جهة ، والآخر (غير الغربى وغير الحديث وغير العلمانى) من جهة أخرى ، وهى ثنائية لابد أن تمحى ، وهذا هو فى واقع الأمر صراع الحضارات ، أى صراع الحضارة الغربية الحديثة العلمانية ضد الحضارات الأخرى . وهى نفس الثنائية الكامنة فى عالم فوكوياما وفؤاد عجمى .

ولكن نقطة الاختلاف الأساسية بين الثلاثة هو اختلاف حول سرعة الوصول ، ففوكوياما زادت حرارته المشيحانية فتعجّل وأعلن أننا قد وصلنا و عدنا ولذا فهو يعلن نهاية الآخر وانتصار الذات ونهاية التاريخ وبداية الفردوس الأرضى ، أما فؤاد عجمى فيرى أننا قد بدأنا كلنا نستحث الخطى ولكننا لم نصل بعد . أما هنتنجتون فهو أقل تفاؤلاً من كليهما ، فهو يرى أن الطريق إلى النهاية الفردوسية الطبيعية فى لحظة الوصول ليست بهذه البساطة .
وحتى يوضح وجهة نظره ، يشير إلى تلك الأيام الجميلة حينما كان الغرب يهيمن على المؤسسات السياسية والأمنية الدولية والاقتصادية، ثم تغيّر الأمر بعد ذلك إذ ظهر لأول مرة بعد إعلان حقوق الإنسان (وهو إعلان علمانى تماماً يستند إلى فكرة القانون الطبيعى) دول لا تؤمن لا بالتراث المسيحى/اليهودى (أى تراث الحضارة الغربية) ولا بالقانون الطبيعى (التحديث على الطريقة الغربية والعلمانية) . وقد زادت هذه الدول عدداً وأصبحت الآن فى المقدمة . وهذه الدول التى لا تنضوى تحت المنظومة الغربية لا تحث الخطى نحو النهاية الموعودة (والاستسلام للآخر لمحو الثنائية) إذ إن بعضها بدأ (على حد قول جورج ويجيل الذى يقتبس هنتنجتون كلماته) يتراجع عن عمليات العلمنة والتغريب فى العالم وبدأت تقاوم ، بل وقد تتحالف مع بعضها ضد الفردوس الأرضى ونهاية التاريخ وحالة الطبيعة . ويعدُّ هذا التراجع هو الحقيقة الاجتماعية الأساسية فى الحياة فى نهاية القرن العشرين . والدين (كما قال هنتنجتون) هو أساس الهوية والخصوصية الحضارية التى تتجاوز الحدود القومية وتوحّد الحضارات ، فالصراع ليس صراعاً بين حضارات (لكلٍّ قيمتها وقيمها) وإنما هو صراع بين منظومة قيمية غربية علمانية تدور فى إطار المرجعية المادية وتستند إلى فكرة القانون الطبيعى (المادى) بكل ما يتضمنه ذلك من إنهاء للتاريخ والإنسان والهوية من جهة، ومن جهة أخرى كل من يقاوم ذلك ولا يوافق عليه ويرى أن الإنسان ليس مجرد مادة (وهذه هى الصلة الحقيقية بين الإسلام والكنفوشيوسية) . ولكن هنتنجتون موقن تماماً أن ذلك صراع مؤقت ، فثمة نقطة أساسية واحدة يتجه نحوها العالم فيتحقق فيها القانون الطبيعى (والعقل الكلى الغربى ، الطبيعى/المادى الحديث) ؛ نقطة انتصار الحضارة الغربية

الحديثة الطبيعية/المادية العلمانية ، نقطة وصلت إليها بعض البلاد بالفعل .

ويقين هنتنجتون بشأن الحضارة الغربية باعتبارها حالة الطبيعة أمر يثير الخوف . فمن يقاوم حالة الطبيعة لابد من تقويمه بطبيعة الحال ووضعه على المسار الطبيعى ، فهو المسار الوحيد والصحيح ، الأمر الذى يتطلب طبعاً اتخاذ بعض الإجراءات الطبيعية غير السارة وطرح بعض الحلول الطبيعية الجذرية النهائية مثل إسقاط الحكومات القومية (التى تتمسك بأهداب خصوصية زائفة) ودك العواصم المقاومة (التى تدافع عن قيم لا جدوى لها مثل الكرامة والعزة الوطنية) واستباحة المدن والقرى العاصية التى تقاوم قانون الطبيعة والتطور الغربى !

٢ - التاريخ لا هدف له ولا غاية : ما بعد الحداثة :

ما بعد الحداثة هى الرؤية الفلسفية التى أحرزت مؤخراً شيوعاً لا نظير له فى العالم الغربى ، وهى رؤية تنطلق من عدة أطروحات فلسفية متداخلة ومصطلحات صاخبة رنانة (تتغير بمعدل مرة كل أسبوع تقريباً) كلها تؤكد غياب المرجعيات وتآكل الذات وفقدانها لحدودها ، وتآكل الموضوع وفقدانه لحدوده ، وهيمنة النسبية المعرفية الأخلاقية ، ومن ثم استحالة الوصول إلى فكرة الكل ، سواء كانت هى فكرة الإله أو الأخلاق المطلقة أو الطبيعة البشرية (أساس الأنطولوجيا الغربية) (تعتبر فلسفة ما بعد الحداثة هى قمة الثورة ضد الهيجلية ، وهى تبلوُر للاتجاه الفلسفى الغربى المعادى للفلسفة) . ولكن هذا يعنى فى واقع الأمر اختفاء العقل ، أى الملكة التى يقوم الإنسان من خلالها بمراكمة المعنى والإنجازات ، ويظهر ما سماه أحدهم «ذاكرة الكلمات المتقاطعة» ، أى معلومات متناثرة لا يربطها رابط وينشأ الإحساس بأننا فى الحاضر الأزلى ، تغيُّر مستمر بلا ماضٍ ولا مستقبل ، تجارب دائمة بلا عمق ولا معنى . ويتحول التاريخ إلى مجرد لحظات جامدة ، وزمن مسطح لا عمق له ، ملتف حول نفسه لا قسمات له ولا معنى . ويتزامن الحاضر والماضى والمستقبل وتتساوى تماماً مثل تساوى الذات والموضوع والإنسان والأشياء ، ولكنه تزامن دون استمرارية ، فثمة انقطاع كامل . ومن هنا ، يتحدث أنصار ما بعد الحداثة عن إحلال القصص الصغيرة (أو الجزئية أو الذاتية) محل القصة الكبيرة (أو الشاملة أو الكلية) ، أى أن الإنسان غير قادر على الوصول إلى رؤية تاريخية شاملة تضم البشر كافة، ولكنه قادر على خوض تجارب جزئية يمكنه أن يقصها بدرجات متفاوتة من النجاح والفشل ، ولكنها لا ترقى قط إلى مستوى تاريخ عام للبشر ، فليست لها أية شرعية خارج نطاق تجربته .

إن ما بعد الحداثة قد لا تطرح نماذج خطية تطورية أو حلولاً نهائية، وقد لا تبشر بالفردوس

الأرضى أو باليوتوبيا التكنولوجية التكنوقراطية، ولكنها هى أيضاً إعلان لنهاية التاريخ ونهاية الإنسان ككائن مركب اجتماعى قادر على الاختيار الأخلاقى الحر ليحل محله إنسان ذو بعد واحد يدور فى إطار المرجعية الكامنة أو دون أية مرجعيات يعيش منكفئاً إما على ذاته الطبيعية التى لا علاقة لها بما هو خارجها، فهى مرجعية نفسها، أو على كليات لاإنسانية مجردة لا علاقة لها بالإنسان كما نعرفه. وهذا الإنسان لا ذاكرة له فهو يعيش فى اللحظة دائماً، فى قصته الصغرى. ولذا لخص أحدهم ما بعد الحداثة بأنها نسيان نشط للذاكرة التاريخية، وهى طريقة متضخمة متورمة للقول بنهاية التاريخ. ويمكننا القول إنه إذا كان فوكوياما اكتشف نهاية التاريخ فإن ما بعد الحداثة تقوم بقتله.

ما علاقة نهاية التاريخ وصراع الحضارات وما بعد الحداثة بواقعنا وبالنظام العالمى الجديد؟

ومرة أخرى، كى نجيب على هذا السؤال، لابد من تعريف هذا النظام العالمى الذى يُوصف بأنه «جديد». ويمكن القول بأن النظام العالمى الجديد إن هو إلا امتداد للنظام العالمى القديم، وإعادة إنتاج للرؤية المعرفية العلمانية الإمبريالية فى عصر ما بعد الحداثة. وتذهب الرؤية المعرفية العلمانية الإمبريالية إلى أن العالم مادة، وأن هذه المادة مادة استعمالية بالدرجة الأولى، والإنسان، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من هذا العالم، هو أيضاً مادة استعمالية، ولذا فهو كائن ذو بعد واحد، تحركه الدوافع المادية وأهمها الدافع الاقتصادى والدافع الجنسى. ولذا فالمصالح الاقتصادية والبحث عن اللذة (التى لا تتجاوز عالم المادة والحواس الخمس ولا تصل إلى عالم التطلعات والأسرار والأشواق والتاريخ المركب) هى المحرك الأول والأخير لسلوكه، وهى المرجعية النهائية لوجوده.

والمنظومة القيمية الغربية منظومة كلية شاملة تسرى على الإنسان والطبيعة، وعلى كل البشر فى الشرق والغرب. فالجميع مادة استعمالية. ومع هذا، يوجد داخل هذا الإطار الكلى الشامل ثنائية الأنا والآخر. ولذا، ففى داخل هذه المنظومة التى تدور فى إطار المرجعية الواحدية المادية، نجد أن الإنسان الغربى مادة مستعملة (بكسر الميم) أكثر منها مادة استعمالية، أما سكان آسيا وأفريقيا فهم على العكس، مادة استعمالية أولاً وأخيراً. ولذا، عبّرت هذه الرؤية عن نفسها فى النظام الدولى القديم على هيئة خطاب عنصرى يؤكد على التفاوت بين الأجناس كما يؤكد على عبء الرجل الأبيض ورسالته الحضارية.

وانطلاقاً من ثنائية الأنا والآخر العنصرية الصلبة، كان النظام الإمبريالى القديم يحاول استعباد الشعوب الأخرى فيحاول أن يوقف عمليات التحديث فى أى مكان فى العالم، ويقمع كل الثورات ليضمن تدفُّق العمالة والمواد الخام الرخيصة، وليضمن وجود مجال حيوى يشكل امتداداً إستراتيجياً واقتصادياً له، حتى يظل العالم الغربى، منتجاً ومستهلكاً، أما العالم الثالث فيظل متخلفاً بدائياً مستهلكاً عاجزاً لبعض بضائع أوربا وأفكارها. وفى إطار هذا

وُلدت عنصرية التفاوت وأفكار الشعب العضوى وعبء الرجل الأبيض والمجال الحيوى ، وهى أفكار تسبغ القداسة على الإنسان الغربى وعلى تاريخه وحضارته وتنزع القداسة عن الإنسان غير الأبيض وعن تاريخه بل وتغيبهما ، إذ يختفى هذا الإنسان كإنسان وينتهى تاريخه ، فهو مجرد تاريخ متخلف وانحراف عن النقطة التى يتجه نحوها التاريخ العالمى . وكانت هذه الحلول النهائية يدعمها مدفع غربى واضح يدك كل من يقف فى طريقه دكاً ، كما فعل فى فلسطين والجزائر وفيتنام .

هذه رؤية ثنائية حادة تنكر تاريخ الآخر وإنسانيته ولا تقبله إلا كمادة استعمالية . وقد تكررت ممارسات النظام الإمبريالى الدولى القديم بأشكال تتراوح بين درجات مختلفة من الحدة والتبلور فى أنحاء آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وكان يمكن للاستعمار أن يستمر على شكله القديم ، ولكن حدثت تطورات تاريخية عميقة لا تشكل لحظة إفاقة أخلاقية تاريخية وإنما تشكل لحظة إدراك ذكية من جانب الغرب لموازين القوى . ونحن نلخص أسباب ظهور النظام العالمى الجديد فيما يلى :

١ – أدرك الغرب عمق أزمته العسكرية والثقافية والاقتصادية ، وأحسّ بالتفكك الداخلى وبعجزه عن فرض سياساته بالقوة .

٢ – أدرك الغرب تراجع المركزية الغربية وظهور مراكز عديدة (غير غربية) تتفاوت قوة وضعفاً .

٣ – أدرك الغرب استحالة المواجهة العسكرية والثقافية والاقتصادية مع دول العالم الثالث التى أصبحت جماهيرها أكثر صحواً ونُخبها أكثر حركية وصقلاً وفهماً لقواعد اللعبة الدولية ، وبذا أصبحت المواجهة العسكرية مكلفة للغاية إن لم تكن مستحيلة .

٤ – أدرك الغرب أن تَخلُّف شعوب آسيا وأفريقيا يجعلها غير قادرة على الاستهلاك، ومن ثم لا يمكن استيعابها فى حلقة الترشيد المادية إذ لابد أن تتقدم هذه الشعوب لتصبح شبه منتجة شبه مستهلكة .

٥ – أدرك الغرب أنه رغم هذه الصحوة ، فثمة عوامل تفكك بدأت تظهر فى دول العالم الثالث ، فقد ظهرت نخب محلية مستوعبة تماماً فى المنظومة القيمية والمعرفية والاستهلاكية الغربية يمكنه أن يتعاون معها ويجندها ، وهى نُخب يمكن أن تحقق له من خلال السلام والاستسلام ما فشل فى تحقيقه هو من خلال المواجهة والغزو العسكرى .

لكل هذا كان لابد أن تظهر رؤية جديدة، هى استمرار للرؤية القديمة وتكريس للوضع القديم، ولكن من خلال خطاب جديد يستوعب الإدراك الغربى للتكلفة العالية للمواجهة بل واستحالتها . ومن هنا ظهر ما يمكن تسميته «الاستهلاكية العالمية» . والرؤية الجديدة، مثل

القديمة تماماً، ترى أن العالم والإنسان مادة استعمالية، وترى ضرورة أن يتحول العالم بأسره إلى ساحة كبيرة لا تسودها إلا قوانين العرض والطلب وتعظيم المنفعة المادية واللذة الجنسية ، ولذا فهى تحاول ترشيد العالم بأسره لتحويله إلى مصنع وسوق وملهى ليلى (أو شركة سياحية) . ولكن فى الوضع القديم كان هذا يتم لصالح الشعوب الغربية ، والمطلوب أن يستمر ذلك دون حاجة للمواجهة ، مع استيعاب الجميع فى حلقة الترشيد المادية الشاملة .

لتحقيق هذا، قرر الغرب اللجوء للإغراء والإغواء بدلاً من القمع والقسر ، والاستفادة من التفكك لضرب التماسك ، أى أن التفكيك والالتفاف أجدى وأرخص من التدمير والمواجهة ، وبذا يمكن للغربِ حل إشكالية عجزه عن المواجهة وبأن يتخلى عن مركزيته الواضحة وهيمنته المعلنة ليحل محلها هيمنة بنيوية كامنة .

وآليات الإغواء عديدة من بينها إيهام الآخر ، أى أعضاء النخب المحلية الحاكمة التى تم تغريبها ، بأنها شريكة مع الاستعمار الغربى فى عمليات الاستثمار ، وشريك (صغير) فى عمليات نهب الشعوب ويستفيد منها . ويواكب هذا عملية إفساد ورشوة لأعضاء هذه النخب . بل إنه يتم إغواء للشعب نفسه إما عن طريق وسائل الإعلام العالمية وبيع أحلام الاستهلاك الوردية الفردوسية ، أو عن طريق النخب المحلية . وتصعد فى الوقت نفسه، عمليات فتح الحدود وتفكيك الدولة القومية (باعتبارها إطاراً لتجميع القوى الشعبية المختلفة ضد الإمبريالية أو ضد الهيمنة الغربية) وذلك عن طريق المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وإثارة الأقليات وإثارة مشاكل الحدود ... إلخ ، وتفكيك الأسرة باعتبارها الملجأ الأساسى والأخير للإنسان والحيز الذى يحقق المجتمع داخله استمرارية الهوية والمنظومة القيمية (وتتكفل جماعات التمركز حول الأنثى (فيمينزم) وجماعات الدفاع عن الإباحية باعتباره شكلا من أشكال الإبداع لهذا الجانب من عملية التفكير .

وأخيراً يُطلق هذا النظام سحابة كثيفة من الديباجات والأكاذيب عن اختفاء الأهداف الاستغلالية القديمة والإيمان بالديموقراطية والعدالة . ويسقط الحديث عن التفاوت وعبء الرجل الأبيض ليكون هناك حديث عن المساواة (التى هى فى واقع الأمر تسوية) . ويؤكد هذا النظام أن التحالفات السياسية فى الوقت الحاضر لا تستند إلى الأيديولوجيا والإيمان بالخصوصيات القومية أو الدينية، وإنما إلى التكنولوجيا والمصالح الاقتصادية العامة ، والصراع لا يتم بسبب المبادئ وإنما يتم بسبب المصالح والبحث عن اللذة . وثمة تلاق بين الأمن القومى والمصلحة الاقتصادية ، وبالتالى يمكن حصر الخلافات بين الدول وتحديدها والتعامل معها بشكل رشيد ، فالمصالح (على عكس المبادئ) يمكن حسابها ، ويمكن إخضاعها لعمليات حسابية رياضية دقيقة . والشىء نفسه يقال عن الخلافات داخل المجتمع الواحد ، فبالإمكان حسمها من خلال العملية الديموقراطية ، أو ما يسمّى «أخلاقيات

الإجراءات» ، أى الاتفاق على قوانين اللعبة وإجراءاتها دون الانشغال بالماهية أو بالأهداف.

والخطر الذى يتهدد الأمن القومى – حسب ديباجات النظام العالمى الجديد – لا يأتى من الخارج وإنما من الداخل ، من قوى تقف ضد الديموقراطية وضد تأسيس المجتمع على أسس اقتصادية وعلى أسس التكيف مع النظام الدولى . هذه القوى هى التى تجر الداخل القومى إلى صراع مع الخارج الدولى بدعوى الدفاع عن الكرامة أو الاستقلالية أو الشخصية القومية أو الرغبة فى التنمية المستقلة أو الخصوصية والأصالة متجاهلةً القوانين الطبيعية العامة . وثمة افتراض كامن بأن المجتمع الأمريكى (الذى يفترض أن الدافع الأساسى فى سلوك البشر هو الدافع الاقتصادى والذى حقق أعلى مستويات الإنتاجية والاستهلاكية والمتعة لأعضائه) لابد أن يصبح القدوة والمثل الأعلى .

ولكن كل هذه الآليات والأهداف تصب فى هدف واحد أو حل نهائى واحد هو ضرورة ضرب الخصوصيات القومية، والمرجعيات الأخلاقية، حتى يفقد الجميع أية خصوصية، وأية منظومة قيمية، ليصبحوا آلة إنتاجية استهلاكية ، لا تكف عن الإنتاج والاستهلاك دون أية تساؤلات . ومن هنا تظهر نهاية التاريخ كمفهوم أساسى ، فالنظام العالمى الجديد لا يشير إلا للحظة الراهنة وحسب ، ويتحدث عن المستقبل ولا يتحدث قط عن الماضى. فهو نظام يدعى أنه هو نفسه لا ماض له ، وأن كل البشر لا ماض لهم ، وإن كان لهم ماض فهو ليس مهماً، فكل شيء جديد طازج . داخل هذا الإطار ، يصبح الإنسان إنساناً طبيعياً أحادى البعد لا عمق له ولا ذاكرة ولا قيم ، يبدأ الإنسان دائماً فى نقطة الصفر وينتهى فيها ، يعيش فى عالم بلا دنس ولا خطيئة ولا حياة ، عالم مغسول فى الرشد المادى والإجرائى ، كل ما فيه يتحرك بشكل هندسى متناسق ، معقم من التدافع والجدل .

ولنلاحظ أن ما تَساقَط هنا ليست خصوصية قومية بعينها، وإنما مفهوم الخصوصية نفسه ، وليس تاريخاً بعينه، وإنما فكرة التاريخ نفسها ، وليس هوية بعينها، وإنما كل الهويات ، وليس منظومة قيمية بعينها، وإنما فكرة القيمة نفسها ، وليس نوعاً بشرياً بعينه، وإنما فكرة الإنسان المطلق نفسها ، الإنسان ككيان مركب لا يمكن رده إلى ما هو أدنى منه . لقد اختفت المرجعية ، أية مرجعية ، وظهر عالم لا خصوصيات فيه ولا مركز له . هذا العالم الذى لا مركز له ، يسير فيه بشر لا مركز لهم ولا هدف ، لا يمكنهم التواصل أو الانتماء لوطن أو أسرة ، كل فرد جزيرة منعزلة أو قصة صغيرة ، فيظهر إنسان استهلاكى أحادى البعد يحدد أهدافه كل يوم ، ويغير قيمه بعد إشعار قصير يأتيه من الإعلانات والإعلام ، إنسان عالم الاستهلاكية العالمية الذى ينتج بكفاءة ويستهلك بكفاءة ويعظّم لذته بكفاءة حسب ما يأتيه من إشارات وأنماط ! هذا هو الحل النهائى فى عصر التسوية الذى حل محل الحل النهائى لعصر التفاوت ، فبدلاً من الإبادة من الخارج ، يظهر التفكيك من الداخل .

ومن هنا نرى أن ما بعد الحداثة، هى فى واقع الأمر الإطار المعرفى الكامن للنظام العالمى الجديد ، فهى رؤية تنكر المركز والمرجعية ، وترفض أن تعطى للتاريخ أى معنى وللإنسان أية قيمة أو مركزية أو إطلاق ، وتسقط كل الأيديولوجيات (عصر ما بعد الأيديولوجيات) ، وتنكر التاريخ (عصر نهاية التاريخ) ، وتنكر الإنسان (عصر ما بعد الإنسان) . فالعالم حسب هذه الرؤية يفتقر إلى المركز ، فكل الأمور مادية ، وكل الأمور متساوية ، وكل الأمور نسبية ، فهو عالم فى حالة سيولة كاملة (تماماً مثل التناص يحيلك نص إلى نص قبله ونص بعده ، فيختفى المعنى وتختفى الحدود والهوية والمسئولية) . وكما يقول فريدريك جيمسون ، الناقد الأمريكى الماركسى ، إن روح ما بعد الحداثة تعبر عن روح رأسمالية عصر الشركات متعددة القوميات ،حيث قام رأس المال (هذا الشيء المجرد المتحرك الذى لا يكترث بالحدود أو الزمان أو المكان) بإلغاء كل الخصوصيات ، كما ألغى الذات المتماسكة التى يتحد فيها التاريخ والعمق والذاتية ، وحلت القيمة التبادلية العامة محل القيمة الأصيلة للأشياء .

ونحن نقبل بتحليل جيمسون لفكر ما بعد الحداثة، وإن كنا نستبدل بكلمة «رأسمالية» عبارة «علمانية شاملة» . والحديث عن القيمة التبادلية العامة التى تلغى الخصوصيات هو ، فى واقع الأمر ، ليس حديثاً عن رأس المال باعتباره شأناً اقتصادياً، وإنما عن رأس المال باعتباره آلية ذات بعد معرفى تؤدى إلى تفكيك وهدم كل ما هو فريد وخاص وعميق ومقدس ومحمل بالأسرار ، ومن ثم فهى آلية معادية للإنسان لأنها معادية لكلٍّ من التاريخ والحضارة ، إذ إن التاريخ والحضارة – كما أسلفنا – هما مصدر التفرد الإنسانى . ورأس المال هنا هو آلية دفع الإنسان من عالم الحضارة والتاريخ المركب إلى عالم الطبيعة الأحادى البسيط ، هو آلية سيادة القانون الطبيعى المادى الواحدى ، فهو أهم آليات نزع القداسة عن الإنسان . وهو ليس الآلية الوحيدة ، إذ توجد آليات أخرى أعتقد أن من أهمها (فى عصر مابعد الحداثة) الإباحية وصناعة اللذة المتمثلة فى هوليود وأفلامها .

ويمكننا الآن أن نعود مرة أخرى إلى موضوع إلغاء التاريخ وإلغاء الإنسان : الموضوعان الأساسيان فى كتابات فوكوياما وهنتنجتون وكتّاب ما بعد الحداثة . فمع وصول التاريخ إلى نهايته ، ينتهى الصراع وتختفى كل المنحنيات وتنبسط كل النتوءات ، ويظهر بشر ذوو بعد واحد وتختفى الذاتية والعمق والحضارة والإنسان ، عالم موت الإنسان بعد أن مات الإله . وهكذا ، ورغم اختلاف المنطلقات ، تتفق النتائج . والنظام العالمى الجديد ، بهذا المعنى ، نظام معاد للإنسان ومعاد للتاريخ ، وهو عداء نابع من العداء الذى يحس به ذوو الاتجاه الطبيعى المادى نحو كل الظواهر المركبة بكل ما تحوى من قداسة أو أسرار ، وهو أيضاً نابع من رغبتهم العارمة فى تسوية الإنسان بما حوله ، حتى يذوب فى الطبيعة/المادة ويختفى

ككيان مركب مستقل . ولابد من التصدى لهذه النزعات المعادية للإنسان وللتاريخ ولا يمكن أن يتم هذا إلا عن طريق الجهاد ضد عمليات الترشيد المادى والمكدلة والكوكلة Macdonaldization and Cocacolization . والجهاد هنا هو الجهاد الأعظم ، مجاهدة النفس ، أى أن يكتشف الإنسان ما بداخله من أسرار فيدرك أنه ليس بمادة ميتة صماء ، وأنه ليس مجرد مجموعة من المصالح الاقتصادية والدوافع الغريزية ، وأنه بوسعه ، لو شاء ، أن يعرف مصالحه بطريقة لا تتعارض بالضرورة مع خصوصيته القومية ومنظوماته القيمية . ويمكننا داخل هذا الإطار أن نعقد تحالفاً يضم العلمانيين والإيمانيين لنتصدى لهذه الآلة المهلكة التى تمسك بتلابيب العالم، وتصعد من أحلام البشر الاستهلاكية، وتبشر بمستوى معيشى يتنافى مع حدود الطبيعة ذاتها وتوازنها ، بل ومع حدود الإنسان وتوازنه مع نفسه . إن مستوى المعيشة الذى تحققه الحضارة الغربية للإنسان الغربى لم يتم إلا من خلال التجربة الإمبريالية، ومن خلال المواد الطبيعية والعمالة البشرية الرخيصة وذلك فى لحظة تاريخية نادرة تسيد فيها الغرب على العالم ولا يمكن لها أن تتكرر، ولا نرجو لها أن تتكرر ، للحضارة الغربية أو لغيرها من الحضارات ، فالأزمة البيئية الكونية تحدق بالجميع . إن هذه الحضارة الغربية تشيع صورة للإنسان باعتباره كائناً طبيعياً جسمانياً، وتشيع نمطاً استهلاكياً لا أساس له فى الواقع المادى أو التاريخى . ولذا فالصور التى تشيعها هى أكبر دعوة للإرهاب ، فمن يبيع صورة مستحيلة يدعو بشكل صريح للصراع والتقاتل والإرهاب .

والإسلام كرؤية للكون يرفض هذه الرؤية المادية البروميثية الفاوستية ، فهو يدعو للتوازن بين الإنسان والكون وينمى فى الإنسان إحساسه بذاته الإنسانية وبمنظوماته الأخلاقية التى تخلق مسافة بينه وبين الطبيعة والمادة وتزوده برؤية تمكنه من رفض هذه الاستهلاكية التافهة الشرسة . ولا تزال الشعوب الفقيرة فى عالم الإسلام تجاهد هذا النظام العالمى الجديد والقديم .

وهذا هو سر عداء هذا النظام للإسلام ، فلو أن الإسلام يدور حول بعض الشعائر، ويركز جل اهتمامه على ختان الإناث (كما يدعى البعض) لقام النظام العالمى الجديد بتشجيعه وتمويله. والعالم الغربى على أتم استعداد للتصالح والتعاون مع حكومات شمولية قاتلة ترفع لواء الشريعة الإسلامية علانية ولكنها تتبنى ، بشكل واع أو غير واع ، رؤية للإنسان باعتباره كائناً اقتصادياً جسمانياً وللعالم باعتباره غابة داروينية مادية . ولكن النظام العالمى الجديد يعلم تمام العلم أن ثمة رؤية إسلامية إنسانية شاملة ، أساسها الإيمان بالعدل ، وأن هناك خطاباً إسلامياً جديداً مركباً إلى أقصى حد يؤكد ضرورة المساواة بين الرجل والمرأة وبين أعضاء الأغلبية والأقلية ، ويطرح رؤية مركبة للعدل الاجتماعى وللعلاقات الدولية ،

ويجند جماهيره ضد الاستهلاكية اللعينة .

يقول سيرج لاتوش فى كتابه تغريب العالم إن الغرب لم يعُد بقعة جغرافية، ولا حتى لحظة تاريخية، وإنما أصبح كالآلة التى تدور وتدوس الجميع بما فى ذلك صاحبها والقائمين عليها . والجهاد الأعظم هو محاولة الخروج من القفص الحديدى ومن هيمنة الآلة البسيطة (التى تشبه فى دورانها ورتابتها حالة الطبيعة) إلى عالم مركب مدهش ، يقف فيه الإنسان كائناً نبيلاً كريماً ، متعدد الأبعاد ، يحمل عبء وعيه التاريخى ومنظوماته الأخلاقية والمعرفية .

وأقول قولى هذا وأستغفر الله لى ولكم ■

د• نوال السعداوى*

دور الثقافة النخبوية والشعبية في الصراع أو الحوار بين الحضارات

١- مقدمه حول كلمة الصراع أم الحوار؟

الكلمات واللغة والثقافة والإعلام والتعليم والمعلومات، كلها يمكن أن تكون أدوات فى يد القلة أو النخبة الحاكمة، دوليا ومحليا، للسيطرة على عقول الأغلبية الساحقة من المحكومين نساء ورجالا. وقد يحدث العكس، أن تصبح هذه الكلمات واللغة والثقافة والدين والتاريخ ، أدوات فى يد الجماهير الشعبية نساء ورجالا ، لمقاومة طغيان القلة الحاكمة عالميا وداخل كل دولة أو قبيلة أو عائلة.

منذ نشوء العبودية، أو مايسمى النظام الطبقى الأبوى ، أصبحت القلة الحاكمة هى الطاغية على المستويات الثلاثة العالمية والمحلية والعائلية. وامتلكت اللغة والثقافة والدين بمثل ما امتلكت الاقتصاد والأموال والأسلحة العسكرية والبوليسية، والسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وسلطة الصحافة والإعلام وشبكات الإنترنت والتلفزيون والقنوات الفضائية.

إن الحديث عن صراع الحضارات، أو حوار الثقافات، يصبح نوعا من العبث، أو فصلا من مسرح اللامعقول فى عالمنا الحديث أو مابعد الحديث، حيث تراجعت الثقافة أمام القنبلة النووية، وفرغت كلمة الحضارة من معناها أمام المجازر البشرية فى الحروب الكيماوية وأشعة الليزر، أقربها إلى أذهاننا (نحن الشعوب العربية) هى حرب الخليج عام ١٩٩١، والتى قتلت نصف مليون من العرب من أجل السيطرة على البترول، ولاتزال تقتل الآلاف

*روائية وطبيبة نفسية ورئيسة جمعية تضامن المرأة العربية (الدولية).

من الشعب العراقى تحت الحصار الاقتصادى ، وتقتل وتشرد الشعب الفلسطينى حتى اليوم . كل ذلك يتم بما يسمى الشرعية الدولية أو الديموقراطية أو السلام، وتحت اسم التنمية أو التعاون، تحدث مجازر أخرى إقتصادية، تؤدى إلى مزيد من الفقر والمجاعات والصراعات حول ضرورات الحياة المادية، ولا أقول الصراع الحضارى أو الثقافى . وقد شهدت عددا من المؤتمرات الدولية خلال السنوات الخمس الماضية، فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية ، معظمها كان يدور حول ماسمى بالكونية أو العولمة وعلاقتها بالثقافة فى البلاد الأفريقية والآسيوية والعربية وكل مايسمونه العالم الثالث، ويطلقون على عصرنا هذا عصر مابعد الاستعمار ، يتجاهلون تماما أن بلادنا المسماه بالعالم الثالث تعيش عصر الاستعمار الجديد، وهو أكثر شراسة من القديم، لأنه يقتلنا فكريا واقتصاديا فى آن واحد، دون أن يطلق الرصاص أو القنابل، مجرد إغراقنا بالمعلومات الكاذبة والحقائق المقلوبة رأسا على عقب، والفلسفات والنظريات الحديثة، ومابعد الحديثة، والتى تخدم مصالح أصحابها ومكتشفيها من علماء أوروبا وأمريكا ولا تخدم مصالحنا، بل تؤدى إلى مزيد من الفقر الثقافى والاقتصادى.

ولا شك أن هناك علماء ومفكرين فى أوروبا وأمريكا ممن يتحمسون للدفاع عن مصالح الشعوب المقهورة فيما سمى العالم الثالث، إلا أن هؤلاء هم القلة القليلة، لا تصل أفكارهم إلى الأغلبية الساحقة من الناس داخل بلادهم فما بال أن تصل إلينا. إن شبكة الإعلام الكونية قادرة دائما على إغراقنا بكل الأفكار والمعلومات المؤدية إلى تزييف الوعى وإخفاء الحقيقة .

إنها الحرب الجديدة بسيل من المعلومات كالدخان الكثيف يحجب الضوء عن العيون ويخنق الأنفاس. إذن الصراع الذى نعيشه اليوم هو صراع ضد المعلومات المزيفة القادمة إلينا من الكونية العالمية الإعلامية الإعدامية ، وليست هى حوار بين حضارتنا وحضارتهم.

أننا نعيش هذه الحرب فى ظل ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات السريعة، تملكها وتسيطر عليها القلة الحاكمة فى الكونية الدولية، أو القلة المسيطرة على التجارة والسوق العالمية. وقد تغير شكل هذه السوق وطريقتها فى إنتاج واستهلاك المعلومات، وفتحت أمامها أسواقا فى بلاد العالم الثالث كانت مغلقة و أصبح من العسير على كثير من الدول الصغيرة أن تحمى استقلالها الاقتصادى والثقافى وسط هذه الغابة الدولية التى تحمل إسم السوق الحرة، وهى ليست حرة، إلا إذا كانت هى حرية الدول الكبرى فى ابتلاع الدول الأصغر.

إن مايسمى الإقتصاد الكونى، أو عولمة الاقتصاد، ليس إلا نوعا من الحصار التجارى والإقتصادى لبلاد العالم الثالث، تحت إسم التوحيد الدولى، أو الكونية التوحيدية، على مستوى القمة أو القلة الحاكمة دوليا. يصاحب هذه التوحيد العلوى حركة أخرى للتجزئة والتفكيك وإضعاف قوة الشعوب وتماسكها ووحدتها، تحت إسم التعددية الثقافية والدينية والعرقية، واحترام الاختلافات والخصوصيات لجميع الفئات والملل والمذاهب والطوائف بما

فيها طائفة هارى كريشنا وعبدة الشيطان أو البصلة أو الجزرة.

يصاحب هذا الهوس الدينى، طوفان من الأفكار العلمية تقول لنا إننا نعيش نهاية التاريخ أو نهاية الأيديولوجيات، فى حين أن أيديولوجيا جديدة تتسرب إلينا من وراء الدخان، هى أيديولوجيا الكونية الاستعمارية الجديدة، لاتختلف فى جوهرها عن الاستعمار القديم، تحمل أسماء مختلفة مثل الشركات المتعددة الجنسيات أو البنك الدولى أو مجلس الأمن أو الأمم المتحدة أو صندوق النقد الدولى أو الشرعية الدولية أو غيرها.

بعض الظواهر الغريبة المتناقضة تفجرت فى السنين الأخيرة، تحت إسم إحياء التراث الشعبى أو الثقافات المحلية أو الهوية أو الأديان. شهدنا هذه الفرق من الشباب يحملون القنابل أو المطاوى أو الجنازير ويعبدون الأمير أو الشيخ الكبير، وفرق أخرى تحمل الصليب المقلوب وتعبد إبليس، وأحزاب تحمل إسم الله، وأخرى تحمل اسم الشيطان، وفرق تحمل شعار العودة إلى التراث أو الهوية الإسلامية أو العربية أو القومية أو الشرق أوسطية أو الخصخصة أو الشراكة أو التعاون أو التحالف أو الحوار.

٢- ماهى ثقافة النخبة وما هى الثقافة الشعبية ؟

كيف يمكن أن نعرف دور ثقافة النخبة، أو دور الثقافة الشعبية، فى حوار الثقافات أو صراع الحضارات، دون أن نعرف ماذا نعنى بالثقافة الشعبية وما الفرق بينها وبين الثقافة النخبوية.

فى مصر مثلا، ماهى الثقافة الشعبية المصرية ؟! وكيف نعرفها من مصادرها أو منابعها الأصلية، وهم النساء والرجال والشباب والأطفال والعمال والفلاحون والجنود وأصحاب المهن الأخرى، ممن يطلق عليهم الشعب المصرى. هذه الثقافة الشعبية هى القصص والحكايات والأمثال والحكم والأغانى والأساطير والفكاهات والنكت التى يؤلفها الناس، ينتجونها ويستهلكونها بأنفسهم لأنفسهم، تجرى بينهم فى حياتهم اليومية، تصبح جزءا من حديثهم بالنهار وسهراتهم بالليل، تورث جيلا بعد جيل شفهيا، وتحفظ فى الذاكرة الفردية والجماعية، تلعب الجدات والأمهات دورا بارزا فيها، يليهن الرجال العجائز بعد أن عجزوا عن العمل أو أحيلوا إلى المعاش، يتسامرون ويستعيدون الذكريات، يرددون الحكايات أو الفكاهات لأولادهم وبناتهم وأحفادهم وحفيداتهم، هكذا تستمر الثقافة الشعبية لتصبح تراثا فكريا يورث جسديا مثل لون البشرة، على شكل مادة فكرية تسمى الميمات (فى علم الوراثة الجديد) تحملها الجينات داخل خلية المخ لتشكل الذاكرة الجماعية للشعب، بمثل ماتشكل صفاته الجسدية ولون بشرته وشعره وعينيه.

حدثت طفرة علمية فى السنين الأخيرة، أدت إلى اكتشاف المزيد من أسرار الخلية الحية والجينات، وأسرار الذرة ومافيها من جزئيات ومنها الإلكترون، ومنها الكوارك وهو المكتشف حديثا جدا، والأصغر حجما من الإلكترون، إلا أنه ينطوى على طاقة أكبر لاتزال مجهولة ، وقد تكتشف فى المستقبل القريب وتصبح الطاقة الكواركية الأعظم جبروتا من الطاقة النووية.

أصبح من الممكن إدراك الكثير مما كان مجهولا فى عملية توريث الصفات المادية أو الفكرية عبر الأجيال المتعاقبة، تتجسد الأفكار أو الميمات داخل خلايا المخ عبر عمليات بيولوجية حيوية إلكترونية كهربية كيمائية تربط العضوى باللاعضوى، تربط بين البيولوجيا والفكر والاقتصاد والثقافة، تكاد تشبه مايحدث داخل عقل الكومبيوتر، وقد أصبح جهاز الكومبيوتر المكتشف حديثا أشبه مايكون بالكائن العضوى الحى، إلا أنه يتغذى بالأفكار والبرامج وليس بالماء أو الخبز.

الثقافة الشعبية هى امتزاج الوعى واللاوعى فى الماضى والحاضر، واتحاد العضوى باللاعضوى داخل الجسد، أو اتحاد المادة بالروح بالعقل، ولهذا تكون الثقافة الشعبية أكثر تعبيرا عن الواقع والحقيقة المعاشة من ثقافة النخبة الحاكمة أو المثقفة التى تنبع غالبا من الكتب والنصوص العلمية أو الدينية أو الثقافية. والفرق هائل لاشك بين ثقافة تخرج من ماكينة الطباعة، أو الحروف المطبوعة بالرصاص، وبين ثقافة تخرج من الحياة ذاتها التى يعيشها الناس، وتجاربهم اليومية الذاتية الفردية والجماعية.

وتخفى الحروف أو اللغة، مايدور فى الرؤوس أكثر مما تظهر، إلا أن الثقافة الشعبية تحاول أن تجتاز هذه العقبة بالحركات والإشارات والرقصات والأصوات والغناء والمسرحيات والحكايات والفكاهات والنكت، كل ذلك من أجل مساعدة اللغة والكلمات للتعبير عن المشاعر والأفكار داخل رؤوس الناس.

أحد هذه المشاعر الإنسانية الشعبية هو الغضب فى مواجهة القهر الطبقى الأبوى السائد فى التاريخ البشرى منذ نشوء العبودية، والذى لايزال سائدا حتى اليوم بشكل مختلف، إذ ينقسم المجتمع الدولى الحديث إلى قلة من الرجال يجلسون على قمة السلطة دوليا ومحليا، يملكون الاقتصاد والسلاح العسكرى والبوليس، والكتب العلمية والثقافية والدينية، على حين تعيش الأغلبية الساحقة من النساء والرجال (خاصة فى بلاد العالم الثالث) تحت مستوى خط الفقر، لايملكون قوت يومهم، فما بال شراء كتاب الله أو صحيفة الدولة أو حزب من الأحزاب.

يعبر الغضب الشعبى عن نفسه بالاضرابات العمالية، أو المظاهرات الطلابية الشبابية، أو

الحركات النسائية، أو ثورات الفلاحين من حين إلى حين. لكن القوانين الوضعية وغير الوضعية، كثيرا ما تقمع هذه الحركات الغاضبة، فيتحول الغضب الشعبى إلى أشكال أخرى من المقاومة الفكرية والثقافية، عن طريق إصدار الأحكام والأمثال، وإطلاق الفكاهات السياسية أو الجنسية ضد النخبة أو القلة الحاكمة. هذه الأشكال المختلفة من الثقافة الشعبية تلعب دورها فى كشف التناقضات ،أو الازدواجية فى الثقافة النخبوية الحاكمة وقيمها الأخلاقية أو الدينية أو السياسية أو الاقتصادية. يؤدى هذا الكشف أو التعرية للزيف، إلى تحويل الغضب أو المأساة إلى ضحك أو ملهاة ، لاتخلو من المتعة، أو الإحساس المؤقت بالانتصار على الحكام.

الثقافة الشعبية هى فى أحيان كثيرة، نوع من المقاومة الجماعية الفكرية، أو محاولة للتحرير الثقافى الجماعى من حصار النخبة الحاكمة. الثقافة الشعبية كثيرا ماتكون سلاحا فى يد الشعب الأعزل فى مواجهة السلطة المسلحة.ليس أمام الشعوب فى عالمنا هذا، المسمى بالعالم الثالث أو العالم الرابع، حيث تعيش الأغلبية مسلوبة الحقوق المادية والفكرية، بما فيها لقمة خبز نظيفة أو شربة ماء نقية أو شمة هواء غير ملوثة بالدخان، أو معلومة غير مزيفة عبر شبكات الإعلام، لايبقى أمام هذه الشعوب من وسيلة للمقاومة إلا ثقافتها الشعبية،وذاكرتها الجماعية التاريخية ، وما فيها من مآسى محزنة أو ملاهى مضحكة.

ولأن الثقافة الشعبية شفهية، فهى تفلت من قيود الرقابة على الكتب والمصنفات الفنية، وتفلت أيضا من قيود الاعتقال أو السجن، فالمؤلف الشعبى ليس فردا واحدا معروف الاسم والعنوان ، الجماعة كلها هى المؤلفة وهى المنتجة وهى المستهلكة، ولا يمكن لأى دولة استبدادية أن تحبس الملايين من الشعب نساء ورجالا وأطفالا وشبابا، ولا يمكنها أيضا حرق هذه الثقافة الشعبية لأنها غير مدونة فى الكتب، وإذا أمكن حرق الكتب فهل يمكن حرق الذاكرة الجماعية التاريخية للشعب كله ؟!

ويحظى الشعب فى بلادنا (أو كلمة الشعب) بالتمجيد والتعظيم أو التقديس فى قاموس الطبقة الحاكمة، أو ثقافة النخبة السائدة، سواء كانت ليبرالية تؤمن بالسوق الحرة والخصخصة ، أو كانت قومية عربية تؤمن بالإشتراكية أو الناصرية ، أو كانت إسلامية تؤمن بالقرآن والتراث الدينى، أو كانت ماركسية تؤمن بالصراع الطبقى والقطاع العام ، عند كل هذه الفرق من النخب الثقافية يحظى الشعب المصرى العظيم بالتمجيد ، إلا أن هذا التمجيد لايزيد عن كلمة من خمسة حروف .

نادرة هى المحاولات لمعرفة هذا الشعب على حقيقته فى الواقع المعاش، أو معرفة فئاته من النساء والشباب والعمال والفلاحين والجنود والحرفيين وأصحاب المهن الأخرى.

بالرغم من كثرة الحديث عن الخصوصات الثقافية، أو الأصالة الشعبية، أو الهوية الثقافية، فإنه من النادر العثور على دراسة متعمقة فى الثقافة الشعبية المصرية. ربما هناك بعض دراسات تعبر عن وجهة نظر الباحثين الأجانب، أو النخبة المحلية، فيما يسمى الفولكلور الشعبى ، والذى يختلف عن الثقافة الشعبية فى آنه يعبر عن ثقافة الباحثين من النخبة أكثر مما يعبر عن ثقافة المبحوثين من الشعب.

فى الجامعات الأوروبية والأمريكية، زاد الاهتمام بدراسة الثقافات الشعبية فى بلاد العالم الثالث، بهدف فهم هذه الشعوب ، ومعرفة وسائلها فى الصراع والمقاومة أو الثورة ضد السلطة الحاكمة محليا ودوليا. كلما سافرت فى بلادنا العربية أو الأفريقية، وفى مصر أيضا، كم رأيت ذلك الشاب الأمريكى(أو تلك الشابة الأمريكية) الذى يعيش فى إحدى القرى الصغيرة، وكأنه واحد من أهلها، يرتدى ملابسها، ويتكلم لغتها بلهجتها المحلية، ويأكل طعامها المحلى كالطعمية أو الفلافل أو الفول أو الكس كسى والبابا غنوج، يتعلم رقصاتها وأغانيها ، يحفظ نوادرها، أمثالها، فكاهاتها، مآسيها وملاهيها، يسهر مع الناس فى بيوتهم وحقولهم ومصاطبهم، يجمع ويدون تفاصيل ثقافتهم الشعبية فى كشكول باللغة الإنجليزية، ثم يسافر بعد عام أو عامين إلى جامعته الأمريكية، حيث تخضع هذه الدراسات للتحليل والإستنتاج والخروج بملاحظات وتنبؤات تصب فى قسم المعلومات السياسى الذى هو جزء من قسم الدفاع العسكرى عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة العربية أو الأفريقية أو الأسيوية.

أصبحت المعلومات هى السلاح الحديث، أو مابعد الحديث، فى عصر ثورة المعلومات وتكنولوجيا الإعلام .

من أجل الاستيلاء على منابع البترول والمواد الخام، أو فتح أسواق استهلاكية جديدة فى بلاد العالم الثالث للبضائع الأمريكية (المادية والثقافية)، أصبح الصراع اليوم يدور عبر المعلومات ، مَنْ يملكها، ومَنْ يحللها، ومَنْ يستطيع الرد عليها بسيل أو سيول من المعلومات المضادة المضللة التى ترتدى ثوب الصدق أو العلم أو الفلسفة والنظريات الجديدة فى السياسة أو الاقتصاد أو الثقافة.

إحدى النظريات الجديدة الواردة إلينا، من بعض الأساتذة فى الجامعات الأمريكية، تتكلم عن الكونية الاقتصادية أو عولمة الاقتصاد ليصبح قوة موحدة ، تصاحبها نظرية أخرى تتكلم عن تفكيك الثقافات الشعبية أو تفتيتها حسب الاختلافات المذهبية والعرقية والإثنية والعقائدية والدينية.

لاتزال الثقافة الشعبية فى جامعاتنا المصرية والعربية أمرا مجهولا، رغم التمجيد الدائم

للشعب الغائب من الساحة السياسية ، أو ساحة المؤتمرات العلمية. هذا الشعب مقدس طالما هو غائب، فإذا ما حضر. تحول المقدس إلى مدنس.. تأفف أحد الأساتذة الكبار، من المتخصصين فى علم الصراع بين الحضارات (أو الحوار بين الثقافات)، حين أحضرت معى فى إحدى الاجتماعات عمتى الفلاحة العجوز بجلبابها الريفى المترب، ووجهها المتغضن المحروق بالشمس، وطلبت منها أن تسرد علينا بعض حكايات القرية وفكاهاتها أو أمثالها الشعبية، تأفف الأستاذ الكبير من منظرها غير الأنيق، ولهجتها غير العلمية، وقال: إيه دخل عمتك، أو خالتك، فى صراع الحضارات أو حوار الثقافات؟!

إن الثقافة الشعبية، بخلاف الثقافة النخبوية، تأتى مباشرة من أفواه الناس وتجاربهم، تعكس آلامهم وأحلامهم ، هى السيرة الذاتية الجماعية الاجتماعية داخل البيوت والقرى والمدن الصغيرة والأحياء الشعبية والعشوائية فى المدن الكبيرة ، تتحول هذه السير الذاتية فى مخزون الذاكرة الجماعية إلى مايسمى الثقافة الشعبية ، غير الخاضعة بحكم طبيعتها لما نسميهم النخبة الناقدة، أو هؤلاء الذين نطلق عليهم إسم النقاد ، الذين يحترفون النقد الأدبى أو النقد السياسى والاقتصادى داخل الأحزاب الحكومية وغير الحكومية.

يحاول النقاد، فى ثقافة النخبة، إلغاء المؤلف من الوجود، ليحلوا محله .لهذا ظهرت تلك النظرية الحديثة عن موت المؤلف على غرار موت الأيديولوجيا أو موت التاريخ ، إلا أن مؤلف الثقافة الشعبية لايموت، بل هو يتوالد على الدوام عبر الأمهات والأجيال المتعاقبة، يعيش فى ذاكرة الشعب نساء ورجالا وشبابا وأطفالا، رغم المحاولات المستمرة لقتله أو إضعافه وتفكيكه من القوى الحاكمة.

تحاول ثقافة النخبة دائما طرد أو إلغاء الثقافة الشعبية تحت اسم العمق العلمى أو الدينى أو الثقافى ، (بالانجليزية يقولون سوفوستكيشن) . حين كنت طفلة، فى السابعة من العمر ،شهدت صراعا بين ثقافة النخبة، المتجسدة فى عمدة قريتنا، وبين جدتى الفلاحة الفقيرة أم أبى . كان العمدة يمسك السبحة فى يد وفى اليد الأخرى المصحف الشريف، ويقول عن جدتى إنها جاهلة أمية لاتعرف الله، ولم تقرأ كتابه الكريم (القرآن) . كانت جدتى بدورها تقول للعمدة، إنه ظالم يأكل عرق الفلاحين الغلابة وأنها تعرف الله أكثر منه . وأطلقت جدتى فى وجه العمدة هذا المثل الشعبى الراسخ فى التاريخ :ربنا هو العدل عرفوه بالعقل.

هذا المثل الشعبى العريق، هو الأساس الفكرى للفلسفة الدينية الشعبية التى سبقت المدارس الصوفية فى الإسلام أو المعتزلة أو غيرهم ممن آمنوا بالعدل والحقيقة والحرية أكثر من الشريعة أو العقيدة والجبرية.

حين أمرت الحكومة المصرية تحت الاحتلال البريطانى الفلاحين والفلاحات بزراعة القطن

بدلا من الذرة أو القمح ،غضبت جدتى وغيرها من نساء ورجال القرية، تجمعوا فى دوار العمدة وقالوا: حانوكل العيال قطن ياعمدة ؟ وفى عهد السادات، بعد الانفتاح الاستهلاكى على القمح الأمريكى وغيره من البضائع الأجنبية أصبح الفلاحون فى مصر يزرعون ليأكل البقر، على حين يجوع الأطفال. ولم أكن أعرف هذه الحقيقة حتى زرت قريتى ذات يوم، وسمعت عمتى الفلاحة تقول : بنزرع ونوكل البقر وعيالنا بتموت من الجوع. وسمعت أيضا إحدى الفلاحات تقول: الزرع زرعنا ولقمة العيش مش لنا.

فى أحد المؤتمرات الدولية فى أديس أبابا عام١٩٧٨ ، حين كنت أعمل فى اللجنة الاقتصادية الأفريقية للأمم المتحدة ، قدمت إحدى الباحثات الأفريقيات ورقة عنوانها: أفريقيا تنتج مالا تأكل وتأكل ما لاتنتج. هذه هى السياسة التى يتبعها البنك الدولى، أو الاقتصاد الكونى، لتحويل أفريقيا وبلاد العالم الثالث إلى مستعمرات جديدة تنتج ما تحتاجه البلاد الأجنبية من محاصيل أو مواد خام ، ثم تأكل أو تستهلك ماترسله إليها هذه البلاد الأجنبية من سلع وبضائع، أغلبها كمالى لايلبى الحاجات الضرورية الحيوية لهذه الشعوب. قارة أفريقيا من أثرى القارات فى العالم بمواردها الطبيعية المادية والثقافية أصبحت اليوم أفقر قارات العالم ماديا وثقافيا.

إن الاقتصاد الكونى الاستعمارى الجديد، مع ثقافة النخبة المحيطة به دوليا ومحليا، لا يسلب من الشعوب ثقافتها العريقة فحسب، أو وسائلها للمقاومة الفكرية أو العسكرية ، بل يسلبها أيضا لقمة العيش وشربة الماء.

إن الصراع يدور اليوم حول المياه والقمح فى بلادنا الأفريقية، وقد تم نزع السلاح النووى تماما من أفريقيا والبلاد العربية ماعدا دولة إسرائيل. ألهذا السبب يصرفون الأنظار عن الصراع المادى الاقتصادى والعسكرى الحيوى إلى صراع آخر موهوم، هو صراع الحضارات أو حوار الثقافات؟

إن الشعب أو الجماهير الشعبية يتكون من فئات مختلفة، هى النساء والشباب والأطفال والعمال والجنود والفلاحون المسلمون والمسيحيون أو الأقباط فى مصر، فهل تختلف الثقافة الشعبية بين فئة وأخرى داخل الشعب الواحد؟ هل يدور الصراع أم الحوار بين هذه الثقافات أو الفئات الشعبية؟ وما الفرق بين الصراع والحوار؟ أليس الصراع أو الغضب أو المقاومة هو الشعور الطبيعى فى حالة الاعتداء على الذات من الآخر؟ فى قريتى مثلا تقول النساء الفلاحات بعضهن للبعض فى غياب الرجال: يامآمنة للرجال يا مآمنة للميه فى الغربال . هذا المثل الشعبى النسائى جاء نتيجة تجاربهن الذاتية فى حياتهن مع أزواجهن، فالرجل حسب القانون والشرع لايعاقب على الخيانة الزوجية أو تعدد العلاقات الجنسية خارج الزواج، إلا فى حالة واحدة: إذا مارس الخيانة الزوجية فى فراش زوجته أو بيتها. والعقاب

القانونى هنا مخفف أيضا رغم بشاعة الجرم . من هنا فقدت النساء ثقتهن فى الرجال. أصبح الضمير الأخلاقى عند الرجل مفقودا أو مثقوبا تتسرب منه الثقة أو الصدق أو الفضيلة كما تتسرب المياه من ثقوب الغربال .

على المستوى الدولى أيضا تفقد الدول الأفريقية والدول الصغرى فى العالم الثالث ثقتها فى وعود البلاد الكبرى، أو قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، أو اتفاقيات البنك الدولى وصندوق النقد أو المعاهدات الاقتصادية والثقافية الدولية من نوع الجات. لاتؤدى هذه الاتفاقات الدولية إلا لزيادة الهوة بين الفقراء والأغنياء.

إن الصراع الاقتصادى والثقافى قائم بين الدول الكبرى والدول الصغرى، وهو قائم داخل الدولة الواحدة، بين الطبقات الفقيرة والطبقات الحاكمة الثرية، وهو قائم أيضا داخل العائلة الواحدة بين الجنس الحاكم (الرجل) وبين الجنس المحكوم (النساء) .

هذا هو النظام الطبقى الأبوى الذى يحكم البشر، دوليا ومحليا وعائليا، يترابط من أعلى عن طريق النخبة أو القلة المسيطرة. لهذا تتسم المبادئ الأخلاقية بالازدواجية والكيل بمكيالين على هذه المستويات الثلاثة العالمية والمحلية والعائلية.

تقوم الازدواجية الأخلاقية على فلسفة واحدة ، هى الفصل بين المسئولية والسلطة ، يتجسد ذلك فى القوانين الدولية التى تبرئ الدولة الأكبر (أو الجانى الحقيقى) وتعاقب الدولة الأصغر (أو الضحية) . وفى قانون العقوبات المصرى يخرج الراشى من التحقيق بريئا إذا شهد على المرتشى، مع أن الراشى هو الذى يملك وسائل الرشوة والإفساد. وفى قانون الأحوال الشخصية، والقانون الأخلاقى فى مصر، والقانون الشرعى أيضا، فإن للرجل حق تعدد العلاقات الزوجية وغير الزوجية، وله حق تشريد أطفاله وتفكيك أسرته تحت اسم الحق المطلق فى الطلاق، وفى العلاقات غير الأخلاقية الجنسية يخرج الرجل بريئا طاهر الذيل ، على حين تساق المرأة وحدها إلى السجن.

وفى الثقافة الشعبية النسائية فى بلادنا صراع ضد الازدواجية الأخلاقية عند الرجال. هذا الصراع بين الجنسين جزء من التراث الشعبى منذ نشوء العبودية، وليس كما تقول ثقافة النخبة أنه صراع نسوى (فيمينست) مستورد من الحضارة أو الثقافة الغربية.

داخل القرية أيضا صراع بين طبقة الفلاحين الفقراء والأجراء، وبين طبقة الموسرين من الأعيان والعمد وأصحاب الأراضى . وبالمثل فى المدينة، صراع بين طبقة العمال فى المصانع والطبقة الرأسمالية المالكة، وداخل الحكومة صراع بين المرؤوسين الصغار والرؤساء الكبار، إنه صراع طبقى طبيعى ناتج عن الازدواجية وغياب العدالة، وليس فكرة شيوعية أو أجنبية قادمة من الغرب أو الشرق.

إن الصراع كلمة إيجابية فى الثقافة الشعبية، يتخذ أحيانا شكل المقاومة أو السخرية من القوى الحاكمة ، إلا أنه فى ثقافة النخبة يتحول إلى شىء سلبى من الواجب إلغاؤه واستبداله بكلمة أخرى هى الحوار . ألهذا السبب يتبنى بعض الأفراد من النخبة فى بلادنا اليوم فلسفة الحوار والتحالف أكثر من فلسفة المقاومة أو الصراع؟ هل تغير النظام العالمى فجأة وأصبح عادلا يكيل بمكيال واحد لينتهى هذا الصراع ويصبح حوارا وتحالفا؟!

إن كلمة الحلفاء فى الثقافة الشعبية المصرية، والذاكرة الجماعية التاريخية، لها سمعة سيئة، لم ينس الشعب المصرى مافعله الحلفاء الإنجليز فى حرب٤٨، وحرب٥٦ ، ولم تنس الشعوب العربية مافعله الحلفاء الأمريكيون فى حرب الخليج عام١٩٩١ . إن هذه الذاكرة الشعبية جزء من المقاومة الشعبية ضد الحلفاء الجدد تحت اسم الحوار أو المحبة والسلام.

٣- نماذج من الثقافة الشعبية المصرية

تزخر الثقافة الشعبية المصرية بالأقوال والحكم والفكاهات المؤلمة المضحكة كنوع من المقاومة الفكرية أو التنفيس عن الصراع بين الطبقات المقهورة والطبقة الحاكمة داخل الدولة وخارجها، أو بين الجنس المقهور داخل العائلة وبين الجنس الآخر الأعلى . وقد يخترق الخيال الشعبى أيضا الحجب المقدسة ، ويسخر من قوى السماء الغائبة أو اللاهية عنهم فى صراعهم الضارى ضد الفقر والاستعباد.

فى بداية الستينات فى مصر، إبان عقد المؤتمر الدولى للقوى الشعبية، والمباراة بين النخبة من المثقفين حول تعريف من هو العامل ومن هو الفلاح، تصادف أن زرت قريتى فى محافظة القليوبية، وحكى لى الناس هناك هذه الفكاهة، أو القصة الكاشفة بوضوح عن التناقض أو الزيف فى ثقافة النخبة الحاكمة:

حدث أن هرب أحد الفلاحين من القرية إلى ليبيا داخل سيارة لورى عبر الصحراء الغربية. حين وصل بنى غازى، سأله الناس: ليه جيت هنا ياعمى ؟ وقال الفلاح المصرى: عشان البوليس فى مصر بيمسك العمال ويحطهم فى السجن. وقال له الناس : لكن إنت مش عامل، إنت فلاح! وقال الفلاح الفصيح: طيب روحوا قولوا كده للبوليس فى مصر.

وقد تسلل إلى مقاعد البرلمان، أو مجلس الشعب، أفراد من النخبة تحت اسم العمال أو الفلاحين بعد أن خلعوا البدلة والسروال وارتدوا الجلباب أو العفريتة الزرقاء.

وهذه قصة شعبية أخرى، شاعت خلال الستينات والسبعينات أيضا، إبان تخفى الدكتاتورية والدولة البوليسية تحت ستار من الكلمات عن الديموقراطية والرخاء والسلام : حدث أن اختفى تمثال صغير من المتحف المصرى لأحد الملوك الفراعنة ، وبذلت الجهود فى إدارات

الآثار للعثور عليه دون جدوى . وتدخل رجال الأمن أو البوليس بإعتبار أن هذا الأمر يدخل ضمن اختصاصهم، وفى أقل من أربعة وعشرين ساعة أعلن البوليس أنهم عثروا على تمثال الملك المفقود، وأنهم عرفوا كل شيء عنه بما فى ذلك تاريخ مولده وزواجه وطلاقه، وكل شيء عن تفاصيل حياته. دهش الناس وسألوا البوليس : إزاى عرفتم كل ده ، لازم لقيتوا المقبرة بتاعته ؟ وقال البوليس : أبدا هو اللى اعترف!

هنا تكشف الثقافة الشعبية عن الترابط بين اللامعقول الخيالى (اعتراف تمثال من الحجر) واللامعقول الواقعى، وهو التعذيب الشديد الذى يقوم به رجال الدولة البوليسية للحصول على الاعترافات القسرية من المعتقلين أو المحبوسين السياسيين.

وفى سبتمبر ١٩٨١، حين دخل السجون أكثر من ١٥٠٠ رجل وامرأة من المعارضين للسلطة الحاكمة، انتشرت هذه القصة بين الشعب المصرى: رأى الناس رجلا يربط أنفه فسألوه : ليه رابط مناخيرك؟ فقال لهم : أنا خلعت ضرسى. فسألوه : وليه ماخلعتوش من بقك؟ ورد عليهم قائلا: ياناس هو فيه حد يقدر يفتح بقه الأيام دى!؟!

وكانت الاستفتاءات الشعبية، إحدى الوسائل خلال السبعينات لإضفاء صفة الشرعية على القرارات المتعددة الصادرة والمعادية لمصالح الشعب . وكانت نتيجة هذه الاستفتاءات الشعبية لاتقل عادة عن ٩٩٪ أو حوالى ذلك. وتدور القصة في الثقافة الشعبية على النحو التالى : كان يحلو لأحد الحكام فى سهراته أن يردد النكت التى كان يقولها الناس ضد غريمه السابق . ثم سمع الحاكم من أصدقائه أن الناس لاتكف عن ترديد النكت ضده أيضا. وهنا غضب الحاكم وأمر رجال البوليس بالقبض فورا على كل مَنْ أطلق هذه النكت أو الاشاعات . وهكذا انتشر البوليس فى أنحاء القطر المصرى، ثم عادوا إلى الحاكم قابضين على رجل عجوز فقير ممزق الملابس، كان يجلس فى إحدى الغرز، ويردد النكت الشائعة فى البلد. ركع الرجل أمام الحاكم خاشعا وراح الحاكم يسأله السؤال وراء السؤال:

إنت ياراجل اللى قلت النكتة دى علىَّ ؟! يحكى الحاكم النكتة للرجل، فيرد الرجل فى صدق: أيوه يافندم أنا قلتها. ثم يسأله الحاكم : إنت ياراجل اللى قلت النكتة دى ؟ ويحكى له الحاكم النكتة فيرد الرجل : أيوه يافندم أنا قلتها. هكذا استمرت الأسئلة عن النكتة وراء النكتة، والرجل فى كل مرة يجيب قائلا: أيوه يافندم أنا قلتها. وأخيرا انفجر الحاكم غاضبا وقال للرجل : بقه ياراجل تقول علىَّ كل النكت دى وأنا واخد ٩٩٪ فى الاستفتاء الشعبى ؟! وهنا وقف الرجل فوق قدميه وصاح معترضا: لا يافندم مش أنا اللى قلت النكتة دى!

وكان من المعروف خلال السبعينات، أن السلطة الحاكمة تشجع التيارات الإسلامية والقبطية، أو التيارات الدينية والطائفية لضرب القوى الناصرية والاشتراكية فى مصر، إلا

أنه قبل اغتياله بقليل(على يد هذه التيارات الإسلامية ذاتها التى شجعها) ، أدرك الحاكم خطورة هذه التيارات الدينية على حياته ونظامه، فأمر بإحضار البابا شنوده وشيخ الأزهر أمامه، وقال لهما: إسمعوا ياجماعة المسألة زادت عن حدها، والصراع بين المسلمين والأقباط بقه خطر علىّ وعليكم . إيه رأيكم لازم أعين ناس غيركم فى مناصبكم! ورد عليه الإثنان بخشوع : سمعا وطاعة. وبدأ الحاكم بالبابا شنوده وقال له : أنا قررت تعيين ممدوح سالم مكانك . واندهش البابا شنوده وقال : لكنه مسلم ياسيادة الرئيس مش قبطى! ورد الحاكم بغضب : إيه الكلام ده ياشنوده حانرجع تانى لحكاية مسلم وقبطى ؟!

إن الذاكرة الجماعية للشعب المصرى فيها الكثير من هذه القصص والفكاهات المؤلمة المضحكة، والتى تكشف عن تناقض الحكام أكثر مما تكشفه ثقافة النخبة، ذلك أن ثقافة النخبة جزء لاينفصل عن السلطة الحاكمة، ولا يمكن للجزء أن يرى الكل كما لايمكن للعين أن ترى نفسها ، إلا أن الشعب الأعزل المعزول يطل من الخارج عليهما كالغريب ويستطيع أن يرى مالا يراه القريب.

وقد استشرى الفساد الاقتصادى أو الرشوة منذ الانفتاح الاستهلاكى فى السبعينات، وقد حدث ذات يوم فى السبعينات أن كان أحد الحكام جالسا فى اجتماع هام مع رجال الأعمال المصريين والأجانب من أمريكا وأوروبا ، حين دق جرس التلفيون بجواره، وسمع أحد أفراد أسرته يصيح عبر الأسلاك : تعالى بسرعة عشان الحرامية سرقوا بيتنا! ورد الحاكم ضاحكا: مستحيل يا إبنى لأنى قاعد هنا مع كل الحرامية!

لا أظن أن هناك دراسة تمت لهذا النوع من الثقافة الشعبية المصرية فى مختلف العهود. وقد كتبت هذه الورقة من ذاكرتى الفردية أو من القصص والفكاهات التى أسمعها من الناس. وإذا كنا نود أن نعرف ماهو دور الثقافة الشعبية فى الحوار بين الثقافات أو الصراع بين الحضارات، فلا يمكن أن نعرف ذلك دون دراسة متعمقة لهذه الثقافة الشعبية، ودون دراسة متعمقة أيضا لثقافة النخبة ودورها واختلافها عن الثقافة الشعبية.

وفى ختام هذه الدراسة العاجلة النابعة من تجربتى الذاتية، أردد ماقلته فى البداية، أن الصراع لن يختفى من العالم، طالما العدل غائب على المستوى الدولى والمحلى والعائلى. وأن ثقافة المقهورين من النساء والرجال، هى نوع من المقاومة ضد هذا الظلم، وهى مستمرة فى الذاكرة والتاريخ رغم المحاولات الدائمة لقتلها أو تفكيكها أو تجاهلها.

ولابد من الإشارة إلى أن الحوار بين الثقافات المختلفة فى العالم، ضرورة من أجل المعرفة والتقدم والتعاون الصحيح وليس الاستغلال، إلا أن النخبة المثقفة عليها أن تتحاور مع نفسها ومع الثقافة الشعبية داخل بلدها، حتى تصبح جزءا من هذا الشعب، قادرة على تمثيله بحق

فى الحوار بين الثقافات الأخرى خارج البلاد ومن هنا تلتحم النخبة مع مصالح الشعب فى قوة واحدة قادرة على الحوار أو التفاوض أو التحالف. إلا أن هذا لايحدث، ولاتزال النخبة فى بلادنا فرقا وشللا مبعثرة متفرقة متسابقة للتعاون مع السلطات الحاكمة فى الداخل والخارج تحت اسم الشعب ■

د٠ جومو ك. سوندارام (مع محمد إسلام)*

صدام أم حوار؟ بعض الأفكار الاقتصادية للعصر الجديد**

من المؤسف أننا لازلنا فى الجنوب، أو العالم الثالث كما كان يسمى، مضطرين للرضوخ لشروط حوار فرضها الشمال، على كل مافى هذه الشروط من فظاظة. وهذه تذكرة واضحة بأن سيطرة الشمال على الجنوب تكاد تكون كاملة، بما فى ذلك الهيمنة الفكرية الحساسة.

إن أفكار البروفيسور صمويل هنتنجتون انعكاس شخصى مؤسف لطبيعة القوة فى عالم اليوم. فكما هو معروف، يقدم هنتنجتون خبرته الخاصة فى عدة مجالات، بما فى ذلك الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية (من منظور الولايات المتحدة) وكذلك التطور السياسى فى الجنوب، على اعتبار أن الاثنين مرتبطان ببعضهما ارتباطا وثيقا، من وجهة نظره. وبالنظر إلى صفته الراهنة كليبرالى ديمقراطى، فإنه يكون من المفيد أن نتذكر كتاباته السابقة عن دور العسكريين، الدول الإمبراطورية والقرى الاستراتيجية عن فيتنام وغيرها كثير.

يبدو لى أن ظهور ظلال هنتنجتون فى الخطاب الراهن الذى يسيطر عليه الغرب، إنما هو أمر محير، لأنه ينطلق من مقدمات ذاتية خاطئة، وربما غير أمينة أيضا. فالحجج التى أوردها هنتنجتون، فى كتابه صراع الحضارات، ينبغى أن توضع فى سياقها التاريخى. لقد نشر هذا الكتاب عام ١٩٩٣، بعد نهاية الحرب الباردة بوقت قصير، عندما كان مستقبلالتحالف الغربى محفوفا بالمخاطر، ومن ثم كان مستقبل تشكيل العلاقات الدولية مطروحا بشدة لإعادة الصياغة.

---

*رئيس رابطة العلوم الاجتماعية الماليزية، أستاذ بكلية الاقتصاد والإدارة، جامعة مالايا، كوالالمبور، ماليزيا.

** ترجمها عن الإنجليزية، د٠ فخرى لبيب.

مع انهيار امبراطورية الشر، خلف الستار الحديدى، للاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية برئاسة ميخائيل جورباتشوف منذ أواخر الثمانينات، فقد التحالف الغربى طرفه الآخر فى الحرب الباردة، وهو سبب وجود منظمة حلف شمال الأطلنطى، والذى بدونه لايستطيع أن يضفى المشروعية على استمرار وجوده.

بنهاية الحرب الباردة، لم يعد مستقبل التحالف الغربى مضمونا، لاسيما مع تعاظم تدعيم أوروبا (قلعة أوروبا و الوطن الأوروبى) وكذلك الاعتراف المتزايد بالمصالح الاقتصادية وغيرها من المصالح المختلفة، إن لم تكن متعارضة (والمثال على ذلك عودة الاهتمام بالبحث الذى كان سيرفان شرايبر قد كتبه قبل ذلك عن التحدى الأمريكى، وصدور ترجمتين باللغة الانجليزية لكتاب ميشيل ألبرت رأسمالية فى مواجهة رأسمالية).

هكذا كان التحدى بالنسبة لوشنطن هو الحفاظ على التحالف الغربى – تحت قيادة الولايات المتحدة طبعا– فى الظروف الجديدة. وفى هذا المقام يصبح بحث هنتنجتون مريحا ومفيدا للغاية باعتباره عملا لإعادة تحديدالآخرين. وهكذا، مثلا، فإن أوروبا والولايات المتحدة تقفان معا، بينما يستبعد فقراء أمريكا اللاتينية رغم الهيمنة الثقافية الأوروبية. كما أن تحديد آخرين متعددين، بدلا من آخر واحد (مثلالجنوب أو العالم الثالث) له مزايا استراتيجية واضحة أخرى، إذا كان المستهدف هو مواء مة استراتيجية فرق تسد الإمبريالية القديمة لكى تلائم العصر الحديث.

فعن طريق تأكيد أوجه القصور والانقسامات الثقافية – أو الحضارية– يأملون فى تعزيز وحدة الآخرين. وكل من يقرأ مقال هنتنجتون سوف تصدمه ضحالة فهمه وتقديره للحضارات. وهنا يدرك المرء على الفور أنالحضارة بالنسبة لهنتنجتون إنما هى مجال ثقافى فى المقام الأول، مع أن مفردات الحضارات تفرض قيودها الخاصة على خطابه.

إن نزعة الجوهرية الثقافية عند هنتنجتون تستشهد بالتاريخ عندما يكون ذلك ملائما لها، ولكنها تتخطاه أيضا– إذ تتجاهل الفوارق والتناقضات الثقافية – عندما يعترض طريق مشروعه، وعلى سبيل المثال فإن أفظع عمليات إبادة الجنس فى العصر الحديث، أثناء الحرب العالمية الثانية، ارتكبها من كانوا ضمن تجمع حضارى واحد– اليهود على يد النازيين الالمان، والصينيين على يد العسكريين اليابانيين زملاءهم فى العقيدة الكونفوشيوسية.

كذلك يتجاهل هنتنجتون التركيب الأيديولوجى والسياسى للحضارات الظاهرة. فعلى سبيل المثال، نجد أن فكرة الحضارة الغربية المبنية على تراث يهودى – مسيحى مشترك إنما هى توليفة أمريكية حديثة نسبيا بعد الحرب منذ الستينات. وليس هناك من سبب، مثلا، لأن

تكون فكرة الحضارة الإبراهيمية (نسبة إلى سيدنا إبراهيم عليه السلام – المترجم) – التى تضم التوحيدية اليهودية والمسيحية والإسلامية– أكثر صوابا من الناحية الحضارية والروحية والفلسفية، اللهم إلا أن هذه الفكرة لن تستبعد بالطبع بعبع هنتنجتون، ألا وهو الإسلام.

رغم الفتشية الثقافية الحديثة للكونفشيوسية فى تفسيرها لشرق آسيا، بما فيها اليابان، والإدعاءات الذاتية لبعض دعاة القيم الآسيوية المندثرة، إلا أننا نعتقد أن اختلافات وتذبذبات رأسماليات شرق آسيا، هى أساس الإنشغال الحضارى عند هنتنجتون. ومن المفهوم والصحيح تماما، أن هنتنجتون منشغل بصفة خاصة باحتمالات التحالف بين الحضارات، وبخاصة بين الإسلام والكونفشوسية (إقرأ الصين).

وهكذا فإن مهمة مثقفى الجنوب هى أن يرفضوا الانقسامات الحضارية المزعومة الواردة فى منهج هنتنجتون، وأن يسعوا إلى الوحدة فى مواجهة التحالف الذى يسعى هو إلى إعادة إقامته للشمال(الغرب). ولابد لهذا التحدى أن يدرك أوجه القصور الماضية فى مفهوم العالم الثالث حتى يمكن تجاوزها.

لقد ظهرت الدعوة إلى التضامن الأفريقى، ومبادرة نهرو للعلاقات الآسيوية لعام ١٩٤٧ معا فى حركة التضامن الأفرو آسيوية، وفى الوقت ذاته أصبحت روح باندونج أساس محاربة الاستعمار وعدم الانحياز والعالم الثالث ومجموعة السبعة والسبعين، والجهود الرامية إلى إقامة نظام اقتصادى دولى جديد ومكوناته المتعددة (مثل النظام الدولى الجديد للإعلام والاتصال من خلال لجنة ماكبرايد).

وردت الإمبراطورية بخفض الأسعار وأزمة الديون التى قادها فولكر فى أوائل الثمانينات، مما مهد السبيل إلى الإخضاع الاقتصادى الليبرالى الجديد للجنوب، وغالبا ماكان ذلك من خلال سياسة التثبيت التى قادها صندوق النقد الدولى وبرامج الإصلاح الهيكلى، التى قادها البنك الدولى خلال العقد الأخير. وسوف يستعرض الجزء الأكبر من هذه الورقة الأداة الثالثة لهذه الإصلاحات الليبرالية الجديدة، وبالتحديد بعض آثار اختتام جولة أوراجواى للمفاوضات للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، الأمر الذى تمخض بدوره عن منظمة التجارة العالمية، التى ستكون المجال الجديد للصراعات الاقتصادية بين الشمال والجنوب، ليس فقط حول التجارة وإنما أيضا حول الأمور الأخرى المتعلقة بها.

آثار جولة أوراجواى للجات

بعد الحرب العالمية الثانية، وضعت الخطط من أجل إقامة منظمة دولية للتجارة لكى تضع

القواعد للتجارة الدولية. وشاركت ثلاث وخمسون حكومة فى وضع وتوقيع ميثاق فى هافانا– كوبا، من أجل إنشاء هذه المنظمة التى ستكون نظيرا فى مجال التجارة الدولية لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير. واعتبرت هذه المؤسسات الثلاث لازمة للنمو المتواصل للاقتصاد العالمى.

ومع ذلك، فبينما تأسس صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، بواسطة مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤، واجه ميثاق منظمة التجارة الدولية معارضة شرسة. وعندما رفض الكونجرس الأمريكى الموافقة على منظمة التجارة الدولية، سقط الميثاق. غير أن سقوط منظمة التجارة الدولية، لم يقض على الحاجة إلى قيام منظمة دولية تعالج المفاوضات من أجل خفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة الدولية (أختار ١٩٩٤).

وافقت ثلاث وعشرون دولة على مواصلة المفاوضات المكثفة من أجل الامتيازات التجارية والجمركية فى جنيف. وقد توجت هذه المفاوضات بالاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) التى وقعت فى أكتوبر١٩٤٧، ودخلت حيز التنفيذ فى يناير١٩٤٨. ومن هذه البداية غير المحتملة، ظهرت الجات كنظير أقل طموحا من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. وحتى الآن، وقعت ١١٧دولة على اتفاقية الجات متعددة الأطراف بوصفها أطراف متعاقدة.

وكانت الجات محفلا دائما لخفض الحواجز التجارية. وكان الهدف الأساسى للجات أن تصل إلى قيام تجارة أكثر حرية، من خلال خفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية، على أساس من عدم التمييز والمعاملة بالمثل والمعاملة الوطنية. كما وضعت ضمانات لمواجهة الأوضاع غير المتوقعة، ومستويات تعريفة ملزمة فيما بين الدول الأعضاء، وأنشأت إطارا لحل المنازعات بين الأعضاء فيما يتصل بقواعدها، وعلى سبيل المثال الإغراق الجائر .. الخ. وبصورة عامة، نجحت الجات فى تسهيل التجارة الأكثر تحررا، وإن كان بصورة تدريجية فقط. ومنذ أول محادثات تجارية فى عام ١٩٤٧، انخفضت معدلات التعريفة فى كل أنحاء العالم. وانخفض متوسط مستوى التعريفة إلى أقل من ٥٪ فى البلدان الصناعية الرئيسية (لورانس١٩٩٣). واختتمت الجات بنجاح سبع جولات من المفاوضات التجارية قبل جولة أوراجواى على النحو التالى:

١– جنيف فى ١٩٤٧: قررت الدول الثلاث والعشرون التى أسست الجات تبادل ٤٥٫٠٠٠ امتيازا جمركيا قيمتها١٠ مليارات دولار أمريكى.

٢– آنيسى (فرنسا) فى ١٩٤٩: اقترحت الدول الثلاث عشرة المشاركة فى هذه الجولة

إجراء ٥٠٠٠ تخفيض جمركى إضافى.

٣- توركواى (بريطانيا) فى ١٩٥٠-١٩٥١ : اعتمدت الدول الثمانى والثلاثين المشاركة ٨٧٠٠ تخفيضا جمركيا. تساوى ٢٥ ٪ من مستوى عام ١٩٤٨.

٤- جنيف فى ١٩٥٥-١٩٥٦ : قررت الدول الست والعشرون المشاركة إجراء خفض إضافى للتعريفة الجمركية بما قيمته ٥ر٢ مليار دولار أمريكى.

٥- جولة ديلون المنعقدة فى جنيف فى الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٦٢ : قررت الدول الست والعشرون المشاركة تخفيض الرسوم الجمركية على ٤٤٠٠ سلعة، بما يساوى ٩ر٤ مليار دولار أمريكى.

٦- جولة كنيدى فى جنيف خلال الفترة من ١٩٦٤حتى ١٩٦٧ : وقد وقعتها ٥٠ دولة مشاركة تسيطر على ٧٥ ٪ من التجارة العالمية، ولأول مرة خفضت التعريفة الجمركية على قطاعات بأكملها بدلا من تخفيضها بالنسبة لكل منتج على حدة. وكان الهدف هو خفض التعريفة الجمركية بنسبة ٥٠ ٪ ، وقد حققت تخفيضات تصل إلى نحو٤٠ مليار دولار أمريكى.

٧- بدأت جولة طوكيو عام ١٩٧٣ واختتمت فى جنيف عام ١٩٧٩ . وقد قررت الدول التسعة والتسعين المشاركة (وكان من بينها عديد من البلدان النامية حديثة الاستقلال) إجراء تخفيضات جمركية تتراوح فى المتوسط بين ٢٠و٣٠ فى المائة وتغطى ماقيمته ٣٠٠مليار دولار أمريكى من التجارة، ووقعت اتفاقيات بشأن الدعم، والحواجز التقنية للتجارة، والمشتروات الحكومية واللحوم ومنتجات الألبان والطيران المدنى. كما وقعت اتفاقية الألياف المتعددة فى عام ١٩٧٤ لتحرير صادرات المنسوجات ووارداتها.

كانت جولة أوراجواى هى الجولة الثامنة، وكانت أشق الجولات جميعا وأكثرها شمولا فى سلسلة مفاوضات الجات التجارية متعددة الأطراف. وقد ضمت هذه الجولة ١٢٥ بلدا، وبدأت فى بونتا دل إستى فى أوراجواى عام١٩٨٦ واختتمت فى جنيف فى ١٥ ديسمبر١٩٩٣. وإلى جانب إحكام القواعد الخاصة بتسوية المنازعات، ونظم مكافحة الإغراق، وتوضيح الدعم . واستحداث ضمانات جديدة، أبرمت اتفاقيات جديدة أيضا. وتتضمن الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات أحكاما تضمن معاملة الدولة الأولى بالرعاية (نفس المعاملة التى تعطى لكل الدول الأعضاء)، والمعاملة الوطنية (لاتمييز ضد خدمات الدول الأخرى) وإلغاء القيود للوصول إلى الأسواق (عدم اتخاذ تدابير مثل تلك التى تحد من عدد موردى الخدمات) . كما أبرمت اتفاقيات بشأن حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وتدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة، مثل اشتراطات المحتوى المحلى بحيث حظرت الآن شرط

وجوب شراء المؤسسات الأجنبية لنسبة مئوية معينة من مكوناتها محليا.

وكان من بين التطورات الرئيسية فى مجال الوصول إلى الأسواق مايلى: (١) وافقت الدول المتقدمة على خفض متوسط معدلات التعريفة على المنتجات الصناعية بنحو٤٠ ٪، (٢) فى مجال الزراعة، وافقت الأطراف المتعاقدة على أن تحل تعريفات محل مختلف ضرائب الحدود(وهو ما أطلق عليه تعبير التعريفة)، وفرض تعريفات أدنى وخفض الدعم المحلى وخفض دعم التصدير، (٣) فى مجال المنسوجات والملابس، وافقت الأطراف المتعاقدة على إدماج اتفاقية الألياف المتعددة فى منظمة التجارة العالمية خلال عشر سنوات.

سوف تجبر هذه الاتفاقية اقتصادات البلدان النامية على أن تكون أكثر انفتاحا أمام البلدان الصناعية فى مجال التجارة والاستثمار ورأس المال والتكنولوجيا. وستضطر البلدان إلى الموافقة على زيادة سيطرة الشركات الأجنبية فيما يتعلق بالقواعد الجديدة للملكية الفكرية والخدمات والاستثمار المتصل بالتجارة. كما أنها ستواجه معا إجراءات عقابية أشد، وعلى سبيل المثال اشتراطات القواعد الوطنية للمنشأ لتفادى الاتهامات بالإغراق. وبصفة عامة، فسوف تتضاءل إلى حد كبير سيادة حكومات البلدان النامية. كما ستخسر البلدان النامية المعاملة التفضيلية من الدول الصناعية بمقتضى نظام الأفضليات المعمم. وسوف تلغى هذه المعاملة تدريجيا ، أو سترتبط بالالتزام بتنفيذ تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة وحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، ومزيد من وصول الأجانب إلى قطاع الخدمات، وربما بمعايير العمل والبيئة. وهذه الورقة تقدم تقويما أوليا لبعض آثار جولة أوراجواى على الجنوب بالنظر إلى التأثير المحتمل لأحكام الاتفاقية المتصلة بالاقتصاد.

إطلاق حرية التجارة

تبشر جولة أوراجواى بضمان عدم استخدام التدابير غير الجمركية كأشكال مقنعة للحماية. إن التدابير غير الجمركية لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تؤثر بوضوح فى نصيب البلدان النامية من الواردات أكبر منه من البلدان الصناعية. ذلك أن ١٨ ٪ تقريبا من الصادرات غير البترولية للبلدان النامية تواجه تدابير غير جمركية من بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. على أن الحمائية فى شكل التدابير غير الجمركية وتصاعد التعريفة قد تستمر حتى بعد الموعد النهائى المتفق عليه (٢٠٠٥)، وحتى عندما تلغى التدابير غير الجمركية، فإن قوانين مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية وبنود الحماية قد تستخدم بصورة أكثر تعسفية مما هى عليه الآن (سمينس١٩٩٥).

على المدى الطويل، وبخاصة بعد إلغاء التدابير غير الجمركية، سوف تواجه الدول الصناعية

منافسة قوية من البلدان النامية، الأمر الذى يهدد صناعاتها بل يسبب عدم استقرار اقتصادى كلى. وفى المستقبل القريب، فإن الشركات الساعية إلى الحماية سوف تحاول استخدام قوانين مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية بصورة أكبر بكثير. وقد زادت هذه الحماية بصورة كبيرة فى السنوات الأخيرة، والمتوقع أن عدا ذلك، وعلى المدى الطويل، فمن المحتمل أن تخترع الحكومات تدابير جديدة (كرينين،١٩٩٥).

إن مستويات التعريفة المحررة سوف يجلب مزيدا من الواردات، ويوسع من فرص وصول السلع الأجنبية إلى السوق المحلية. وهكذا فسوف تظهر منافسة أكبر بين المنتجين المحليين والأجانب، بما يحقق رخاء المستهلك، لكنه سيؤدى أيضا إلى تقويض اتساع القدرة الصناعية المحلية. كما سيكون الاقتصاد أكثر تعرضا للصدمات الخارجية التى سيكون لها تأثير سلبى على الاستقرار الاقتصادى للبلاد. وبينما ستزداد الصادرات فإن المدفوعات للواردات سوف تزداد بدورها.

إذا ماتدهورت شروط التجارة لبلد ما، فإن مزيدا من الاتجار سوف يكون فى صالح شركائها التجاريين بصورة أكبر كثيرا. والنتيجتان المحتملتان لتدهور شروط التجارة هما:

ا) إن انخفاضا كبيرا فى شروط التجارة سوف يعنى أن البلد يعانى من خسارة كبيرة، إما فى انخفاض حجم الواردات، أو انخفاض المعدل الحقيقى لنمو الواردات، إذا مابقى الميزان التجارى ثابتا،

ب) وعلى العكس من ذلك، فإنه إذا مانمت واردات البلد بنفس معدل نمو صادراتها، أو بمعدل قريب منه، رغم تدهور شروط التجارة بدرجة كبيرة، عندئذ فإن هذا البلد سوف يعانى من تدهور حاد فى ميزانه التجارى. وفى كلتا الحالتين، فإن تدهور شروط التجارة سوف يحدث تخفيضا كبيرا فى القدرة الشرائية لصادرات البلد(أى القدرة الشرائية للصادرات) ومن ثم يخفض كمية الواردات فى الاقتصاد تخفيضا كبيرا. وقد استفحلت هذه التطورات نظرا لما يلى: (ا) الانخفاض المتواتر فى شروط تجارة السلع الأولية فى الثمانينات، (ب) الانخفاض النسبى الظاهر فى أسعار الصادرات المصنعة من الجنوب مقارنة بالواردات المصنعة إليه، ولاسيما من الشمال، (جـ) سياسات إطلاق حرية التجارة التى خففت القيود التجارية، وأساسا منذ منتصف الثمانينات.

الأسواق الزراعية

إن الدول المتقدمة مطالبة، بمقتضى ما اتفق عليه فى جولة أوراجواى، بأن تخفض تعريفاتها الجمركية بما لايقل عن ٣٦٪ مقابل ٢٤٪ للبلدان النامية. كما أن تصاعد التعريفة

– بما يتضمن رسوما أعلى للمنتجات الأكثر تجهيزا– لايزال واضحا فى البلدان المتقدمة الرئيسية، مثل الاتحاد الأوروبى واليابان، حتى فى نظم التعريفة لمابعد جولة أوراجواى. وهذا من شأنه أن يجعل دول المصب تحجم عن التجهيز وعن تصدير المنتجات المجهزة بدلا من السلع الأولية.

تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة

ثمة قضية أخرى طرحها الاتحاد الأوروبى مؤخرا، وهى تحرير التدابير المتعلقة بالاستثمار إلى حد كبير. لقد كان الاستثمار هو الموضوع الجديد الوحيد الأكثر أهمية بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية. وقد وافقت الدول الصناعية التى تضمها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية على ضرورة طرح هذا الموضوع على منظمة التجارة العالمية. واقترحت وضع اتفاقية متعددة الأطراف بشأن الاستثمار فى إطار منظمة التجارة العالمية، تعطى للشركات الأجنبية حق الدخول إلى أى قطاع من قطاعات الاقتصاد فى كل الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية، وإرساء دعائمها فيه، بحيث ينبغى إعطاء الشركات الأجنبية المعاملة الوطنية ، بما يعنى الحيلولة دون وضع أية تدابير تحابى الشركات المحلية، أو تتسم بالتمييز ضد الشركات الأجنبية، على سبيل المثال فى فتح فروع أو شراء الممتلكات، أو تحديد ملكية الأسهم وإعادة تصدير الأرباح. وهكذا لن تكون منظمة التجارة العالمية مجرد منظمة تجارية فقط، بل منظمة تنظم الاستثمارات أيضا. وسيكون هذا، بالطبع ، توسيعا كبيرا لسلطات منظمة التجارة العالمية، كما سيعنى توسيع وتطبيق مبادئ منظمة التجارة العالمية ونظامها لتسوية المنازعات فى مجال سياسة الاستثمار، بما فى ذلك استخدام العقوبات التجارية والرد التجارى الثأرى.

ولاشك أن المقترحات سالفة الذكر، سوف يكون لها أعمق الأثر على سلوك وعمليات وآثار الاستثمارات العالمية، سواء على مستوى العالم أو على كل بلد. فالشركات عبر الوطنية ستكون لها حرية وحقوق أكبر للقيام بالأعمال فى كل أنحاء العالم، متحررة من النظم الحكومية الكثيرة التى تواجهها الآن. فلن يكون للحكومات ، بعد الآن، حق أو سلطة رسم وفرض سياساتها الأساسية الخاصة، أو القوانين التى تنظم دخول المؤسسات الأجنبية أو سلوكها أو عملياتها فى اقتصادات هذه الحكومات. والقوانين والسياسات الوطنية القائمة والتى تضع الآن قيودا على الأجانب سوف يتعين إلغاؤها أو تعديلها لكى تتفق مع اتفاقية الاستثمار الجديدة متعددة الأطراف. وسوف يكون لهذا الأمر، بالطبع، آثار خطيرة حيث إن معظم البلدان النامية، لديها الآن سياسات تسعى إلى تشجيع الشركات المحلية، وتحول دون سيطرة الشركات الأجنبية على الاقتصادات الوطنية بصورة زائدة عن الحد.

على البلدان النامية أن تولى اهتماما أكبر لتحركات البلدان الصناعية بشأن هذا الموضوع لمنع إقرار الاتفاقية. وليست هذه المسألة مجرد قضية تجارية فنية تترك للمسئولين التجاريين لكى يتفاوضوا عليها، بل إنها ذات مغزى سياسى فى المقام الأول، حيث سيكون لها تأثير كبير على السيادة الاقتصادية، وانماط الملكية، وبقاء المؤسسات والأعمال والمزارع المحلية، وآفاق العمالة وكذلك الحياة الاجتماعية والثقافية (كوهر١٩٩٦).

أما فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق ، فقد بدأ الاتحاد الأوروبى مناقشة خطط للوصول إلى تحقيق تجارة متحررة من الرسوم الجمركية بحلول عام ٢٠٢٠، كما يضغط من أجل بدأ جولة جديدة من المحادثات التجارية بحلول عام ١٩٩٩ (إسلام ،١٩٩٦). ولاشك أن هذا سوف يروق للمفاوضين التجاريين الآسيويين، حيث يتوق بعض المصدرين الآسيويين إلى تحقيق تجارة عالمية حرة. ومع ذلك، فبدون الحماية الجمركية، سوف ينهار الكثير من قطاعات التصنيع والزراعة والخدمات فى مواجهة المنافسة الأجنبية.

ترتيب الآلياف المتعددة

منذ عام ١٩٧٤، فرض ترتيب الألياف المتعددة حصصا على صادرات العالم الثالث من المنسوجات والملابس إلى الشمال. ولقد كان ترتيب الألياف المتعددة فى الأصل إجراء مؤقتا لتمكين البلاد الصناعية من ترتيب أوضاعها لمواجهة منافسة الواردات من العالم الثالث. وتسير التجارة فى المنسوجات والملابس، فى الوقت الراهن، طبقا لترتيب الألياف المتعددة رقم ٤، الموقع فى يونيو١٩٨٦. وطبقا لاتفاق جولة أوراجواى الجديدة، سوف يتم إلغاء ترتيب الألياف المتعددة تدريجيا خلال عشر سنوات (بحلول ٢٠٠٦) عن طريق زيادة معدلات نمو الحصص فى ترتيب الألياف المتعددة، والإلغاء المتعاقب للمنتجات التى تشملها قيود الحصص بمقتضى ترتيب الألياف المتعددة. وفى الوقت نفسه سوف يصحب هذه العملية وضع نظام جديد للضمانات الانتقائية المؤقتة، لاتزال تفاصيله العملية موضع الدراسة. وهذا مصدر قلق لبعض مصدرى البلدان النامية الذين يخشون أن يأتى هذا النظام أكثر تقييدا من ترتيب الألياف المتعددة الذى سيحل محله (هاملتون و واهلى، ١٩٩٥).

حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة

ثمة مجال آخر تضمنته اتفاقية الجات، وورد للمرة الأولى فى جولة أوراجواى، هو تنظيم وفرض حقوق الملكية الفكرية – حقوق التأليف والعلامات التجارية وغيرها من مطالبات

الملكية بالإيجارات الاحتكارية. وبالنسبة للجنوب ككل، فإن أكبر خسارة جماعية فى جولة أوراجواى قد يكون راجعا إلى حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة. ذلك أن معظم البلدان أعفت الزراعة والأدوية وغيرها من المنتجات والعمليات من الخضوع لقوانينها الوطنية الخاصة ببراءات الاختراع، لكن مع إقرار حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، فإن كل شئ تقريبا سيخضع للحماية الدولية للملكية الفكرية، مالم ينص صراحة فى الاتفاقية على إعفائها. وفى بلدان العالم الثالث التى لديها الآن صناعات دوائية وطنية، من المتوقع أن تشهد أسعار الأدوية ارتفاعا كبيرا وأن تتمكن الأدوية الأجنبية من التغلغل بشدة. كما أن التطورات الجديدة فى التكنولوجيا الحيوية سوف يعنى أن الشركات الزراعية الدولية سوف تكون لها براءات اختراع بالنسبة لأنواع جديدة من البذور، بحيث سيضطر صغار المزارعين فى المستقبل إلى شراء بذور جديدة كل عام بدلا من استخدام بذورهم الخاصة. وفى الوقت الراهن ليست هناك حماية تذكر لبراءات الاختراع فى معظم البلدان الفقيرة، حيث لايقدر الناس غالبا على دفع الأسعار العالية لحقوق الملكية. أما الآن، فإن حكومات العالم الثالث سوف تكون مضطرة إلى سن قوانين لحماية براءات الاختراع الدولية ومالكيها، وهم أساسا من الشركات الأجنبية عبر الوطنية.

يخشى كثيرون أن تعانى البلدان النامية من القواعد الأكثر صرامة، حيث إن الشركات فى البلدان الغنية هى التى تملك معظم براءات الاختراع المسجلة. ومع ذلك، فمنذ صياغة الاتفاقية، والولايات المتحدة تضغط على البلدان النامية لكى تلتزم باتفاقية حقوق الملكية المتعلقة بالتجارة بصورة أسرع مما اتفق عليه فى جولة أوراجواى (بيزنس تايمز، ٢٩ أغسطس١٩٩٤). والمرجح أن تتمكن الولايات المتحدة من فرض إرادتها. ففى كل سنة تنشر الولايات المتحدة قائمة بالبلدان التى تتهمها بالعجز عن حماية حقوق الملكية الفكرية للشركات الأمريكية. وإذا لم تصلح الدول من شأنها فى هذا الصدد، فإنها قد تتعرض لعقوبات تجارية من جانب الولايات المتحدة. وتأتى الصين على رأس قائمة هذه الدول، وقد نجحت الولايات المتحدة فى أن تحول بينها وبين أن تصبح عضوا مؤسسا فى منظمة التجارة العالمية.

لقد اتسع نطاق براءات الاختراع بصورة كبيرة بمقتضى النظام الجديد لبراءات الاختراع. فبراءات الاختراع ستكون متاحة لأى اختراع، سواء كانت منتجات أو عمليات، فى كل مجالات التكنولوجيات الصناعية. كما ستمتد الحماية من المصنوعات والأدوية إلى الكائنات الدقيقة والعمليات غير البيولوجية والبيولوجية الدقيقة وأنواع النبات. وبعبارة أخرى، فإن كل القطاعات الصناعية والزراعية، بل وقطاع التكنولوجيا الحيوية ، سوف تكون مشمولة ببراءات الاختراع.

كذلك فقد تغيرت فلسفة نظام البراءات. فمن قبل لم تكن الواردات تخضع للبراءات وكان حاملو البراءات ملتزمين بتطبيق البراءات فى البلد الذى منح حقوق البراءة. أما نظام البراءات الجديد، فيقضى بأن تمنح حقوق البراءة للواردات والمنتجات المحلية دون تمييز بينهما. وهذا يعنى أن البراءات سوف تكون محل اعتبار، لا من أجل إنشاء احتكار تصنيعى فحسب، وإنما من أجل إنشاء احتكار استيرادى أيضا. ومن ثم فإن حامل البراءة لن يكون ملتزما بشىء أمام الحكومات الوطنية التى تمنح حقوق البراءة. ولن تكون هناك قيود على الواردات المشمولة بالبراءة، ويمكن بيعها بأسعار نقل أعلى. ولايمكن فرض ضوابط للأسعار عليها.

واضح أن الدول الصناعية، بقيادة الولايات المتحدة ، قد أدرجت موضوع حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة ضمن جدول أعمال الجات لإحكام قبضة شركائها على احتكار التكنولوجيا ، ومن ثم سد الطريق على نقل التكنولوجيا للجنوب وإحباطه ورفع تكلفته..وبينما كان المفروض أن تؤدى الجات، وجولة أوراجواى، إلى تعزيز تحرير التدفقات التجارية، إلا أن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة إنما تمثل نزعة حمائية واضحة ضد الجنوب، وتعوق التدفق الحر للتكنولوجيا لزيادة مايتمتع به الشمال من ميزة فى مجال التكنولوجيا، والحيلولة دون ظهور منافسين صناعيين جدد. وبينما ستتحمل البلدان النامية خسائر باعتمادها للمعايير الواردة فى أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية لحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، فإنها لن تجنى أية فوائد من توفير مزيد من الحماية لحقوق الملكية الفكرية للأجانب بمقتضى هذه الاتفاقية (بيزنس تايمز، ٢٩ أغسطس ١٩٩٤).

إن الأثر الرئيسى لحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة على الصناعة الدوائية سيكون على أسعار الأدوية، التى سترتفع إلى حد يجعل من الصعوبة بمكان على الفقراء أن يدفعوا أثمانها (كيالا ،١٩٩٤). أما الأثر الثانى فسيكون على توفر هذه الأدوية (كيالا١٩٤٤) . ذلك أن توفر العقاقير /الأدوية الجديدة من مصادر محلية يكاد يكون غير موجود. فمعظم العقاقير تستورد، وسوف يزداد الاعتماد على الأدوية المستوردة. كما سيكون لحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة تأثير على أنشطة البحث والتطوير المحلية. ذلك أنه بالنظر إلى ضآلة الاعتمادات، وبخاصة فى مجال العقاقير والأدوية، فإن البحوث فى القطاعين العام والخاص تتركز أساسا على تكنولوجيات التجهيز. ومن ثم فإن جهود البحث سوف تتأثر بشدة، ولن يكون هناك اهتمام بتكنولوجيا التجهيز فى نظام البراءات الجديد. أما بالنسبة للبحوث الأساسية، فإن معظم الدول النامية لاتتوفر لها الاعتمادات أو البنية الأساسية التى تمكنها من الوقوف على قدم المساواة مع الشركات عبر الوطنية. وهكذا فإن حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، سوف تمكن الشركات الأجنبية من التغلغل فى الأسواق العالمية والسيطرة

عليها بصورة أسهل.

حيث أن الاستثمار الأجنبى المباشر سيكون أكثر تحركا وأن يتحرك بحرية فى البلدان النامية، ويحصل على الحماية بمقتضى حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، فإن نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف سيكون محدودا. فمعظم الشركات عبر الوطنية تحجم عن نقل التكنولوجيا. ومن ناحية أخرى، فإن دور الحكومة فى تعزيز تطوير التكنولوجيا دور ضئيل للغاية.

الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات

توفر الاتفاقية للتجارة فى الخدمات – شأنها فى ذلك شأن الجات– أساساً قانونيا للتفاوض حول الإلغاء متعدد الأطراف للحواجز التى تتسم بالتمييز ضد موردى الخدمات الأجانب ومن ثم تنكر عليهم الوصول إلى الأسواق. لكن الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات تختلف عن الجات فى عدة جوانب.

ربما كان أهم الاختلافات، هو أن مبادئ المعاملة الوطنية (أى عدم التمييز) والوصول إلى السوق (أى حرية الدخول والخروج) تمنح بصورة تلقائية بمقتضى الجات، لكنها بمقتضى الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات أصبحت حقوقا والتزامات يجرى التفاوض بشأنها. والمفاوضات بشأن المعاملة الوطنية والوصول إلى الأسواق بالنسبة للخدمات بمقتضى الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات شبيهة بالمفاوضات الخاصة بالتعريفة بالنسبة للسلع بمقتضى الجات. وكما هو معروف، فإن القيود المفروضة على المعاملات الدولية فى الخدمات متضمنة فى القوانين والنظم والتدابير الأخرى المحلية للبلدان. وبمقتضى الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات ، فإن هذه القيود سيجرى تحريرها، الأمر الذى يخلق للخدمات نظاما شبيها بنظام المناطق الحرة للسلع.

إن الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات سوف تفرض تحديات جديدة بالنسبة لصناعة الخدمات. ويعكس إدراج الخدمات فى الاتفاقية أهميتها المتزايدة فى الاقتصاد العالمى. فخلال الفترة من ١٩٨٢ حتى ١٩٩٢، زادت الصادرات العالمية من الخدمات بمعدل سنوى بلغ ٩ر٥فى المائة فى المتوسط مقابل ١ر٧ فى المائة فقط للصادرات السلعية (هارمسن١٩٩٥) . ومعظم التجارة العالمية فى الخدمات تسيطر عليه الدول الصناعية الكبرى. ومن الواضح أن التحرير المالى سيظل هو الاتجاه الأساسى لاتفاقية التجارة العامة فى الخدمات. وقد أكملت لجنة الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات المعنية بالتجارة فى الخدمات المالية مفاوضاتها فى ٢٨يوليو١٩٩٥ . ووافق ٢٩عضوا من منظمة التجارة العالمية

على البدء فى تنفيذ الجداول الجديدة اعتبارا من ٣٠يوليو١٩٩٦ . ويشمل الاتفاق قرابة ٩٠فى المائة من التجارة العالمية فى الخدمات المالية. وبمقتضى الاتفاقية، سوف تمنح الدول الموقعة معاملة الدول الأولى بالرعاية والوصول إلى الأسواق والمعاملة الوطنية لكل الدول، على أساس الالتزامات الواردة فى جدول الالتزامات الوطنى. وتشير المعاملة الوطنية إلى منح الموردين الأجانب معاملة لاتقل عن معاملة الموردين المحليين.

منظمة التجارة العالمية

صدقت كل الدول الأعضاء فى الجات على إنشاء منظمة التجارة العالمية فى ٦ سبتمبر١٩٩٤، لكى تحل محل الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة اعتبارا من أول يناير١٩٩٥ . ووافق أعضاء منظمة التجارة العالمية على تعيين ريناتو روجيرو، وزير التجارة الإيطالى السابق، كأول مدير عام للمنظمة.

ومنظمة التجارة العالمية مكرسة لوضع الهيكل المؤسسى والإجرائى اللازم من أجل التنفيذ الفعال للقواعد الموضوعية التى جرى التفاوض بشأنها فى جولة أوراجواى. وثانيا، سوف تواصل منظمة التجارة العالمية اتباع الأفكار المؤسسية للجات وكثير من ممارساتها بصورة تكون أكثر فهما للجمهور ولوسائل الإعلام وللمسئولين الحكوميين وللمحاميين. وثالثا، يقدم هيكل منظمة التجارة العالمية بعض التغييرات الهامة للمساعدة على التنفيذ الفعال لجولة أوراجواى (جاكسون،١٩٩٥) .

ثمة جانب هام آخر لهيكل منظمة التجارة العالمية، هو أنه يسهل امتداد الهيكل المؤسسى للأمور الجديدة التى جرى التفاوض بشأنها فى جولة أوراجواى، وبخاصة الخدمات والملكية الفكرية. فبدون نوع ما من الآلية القانونية، مثل منظمة التجارة العالمية، لكان من الصعب تماما القيام بذلك، حيث أن الجات لم تكن تختص إلا بالسلع فقط. ويوفر ميثاق منظمة التجارة العالمية فرصا أفضل بكثير من أجل التطور المستقبلى للهيكل المؤسسى للتعاون التجارى الدولى (جاكسون ١٩٩٥) . ويستكمل هذا الهيكل بآلية إلزام فعالة لإقامة نظام اقتصادى دولى لضمان مزيد من حرية العمل للشركات عبر القومية، والذى بمقتضاه سوف يقل تدخل الحكومات ، وبخاصة حكومات العالم الثالث، تدريجيا.

كل هذا يثير، طبعا، مسألة دور منظمة التجارة العالمية كجزء مننظام بريتون وودز الجديد، وكشريك لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى. غير أنه فى منظمة التجارة العالمية سيكون لكل بلد عضو صوت واحد، خلافا لما يجرى عليه العمل فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. ولكن حيث إن منظمة التجارة العالمية سوف تعتمد على الولايات المتحدة، والدول

الأخرى الأعضاء فى مجموعة السبعة بالنسبة للجزء الأكبر من تمويلها، فإن هذه الميزة سوف تضيع على الأرجح (سن ، ١٩٩٤)، ذلك أن هذه الدول تسيطر على التجارة العالمية، إذ تستحوذ على ثلثى هذه التجارة. ومما لاشك فيه أن القوى الكبرى ستحاول إساءة استخدام منظمة التجارة العالمية بما يحقق مصالحها الخاصة. وبالفعل فإن مجموعة السبعة، بقيادة الولايات المتحدة، تحاول صياغة سياسات وتوجهات منظمة التجارة العالمية بطريقة مواتية لها، كما هو واضح فى الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى فى السنوات الأخيرة. وهكذا، فإن البلدان النامية تخشى أن يستمر كبار التجار، الذين يسيطرون على النظام، فى استخدام قوتهم، من خلال مكافحة الإغراق وغير ذلك من التدابير، لضمان أن يعمل النظام لمصلحتهم.

لقد حذرت عديد من البلدان الأوروبية والآسيوية من لجوء بعض القوى إلى تدابير من جانب واحد لحل المنازعات التجارية الثنائية، وهى إشارة واضحة لما أقدمت عليه الولايات المتحدة من استخدام قانونها سوبر١ ٣٠ ضد اليابان فى فبراير١٩٩٤، بعد اختتام جولة أوراجواى فى ديسمبر١٩٩٣. ولقد كان هذا الأمر واضحا أيضا منذ أواخر ١٩٩٤، عندما قادت الولايات المتحدة عملية رفض طلب الصين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، وكانت الصين قد خرجت من الجات (ووصفتها بأنهاكارتل رأسمالى) بعد استيلاء الشيوعيين على السلطة عام ١٩٤٩. كذلك هددت واشنطون بفرض تعريفة عقابية على وارداتها من الصين التى تبلغ ٢٫٨ مليار دولار أمريكى، بحجة أن بكين لم تقم بما يكفى للحد من السطو الواسع النطاق على حقوق التأليف والعلامات التجارية والبراءات الخاصة بالولايات المتحدة(بيزنس تايمز، يناير١٩٩٥). وهذا النوع من الرد والعقوبات التجارية هى تدابير كثيرا ما تلجأ إليها الولايات المتحدة لتسوية منازعاتها التجارية مع البلدان الأخرى. مثل هذه الأعمال – التى ينظر إليها على أنها جزء من استراتيجية إدارة التجارة – تهدد بوضوح اتفاقية جولة أوراجواى ، ومع ذلك فلا الجات ولا منظمة التجارة العالمية أدانت أعمال وشنطون.

إن معظم الأعضاء يجدون صعوبة بالغة فى التكيف مع اتفاقيات جولة أوراجواى التى تتطلب إدخال تغييرات كبرى على كثير من القوانين والسياسات المحلية. وعلى الأقل فإن بعض هذه التغييرات سيكون لها آثار اجتماعية واقتصادية سلبية. ومع ذلك ، فإن الدول الصناعية تطرح قضايا جديدة لإدراجها على جدول أعمال المفاوضات بما فى ذلك الاستثمار الأجنبى ومعايير العمل والبيئة وسياسة المنافسة.

كانت القضية الأولى التى واجهت معارضة شديدة من البلدان النامية هى إدراج البنود الاجتماعية – مثل معدلات الحد الأدنى للأجور، وقضايا حقوق الإنسان والتدابير البيئية

وسياسة المنافسة – فى إطار منظمة التجارة العالمية. ورغم أن الولايات المتحدة قالت إن تحديد حد أدنى عالمى للأجر ليس جزءا من جدول أعمال البند الاجتماعى، إلا أنها حرصت فجأة على إدخال بعض المعايير العمالية الدولية كجزء من جدول الأعمال. وقد عارض معظم المتحدثين الرسميين باسم العالم الثالث هذا الاقتراح بشدة، وقالوا إن البلدان النامية مضارة ضررا كبيرا. أما الميزة الرئيسية التى تتمتع بها البلدان النامية هى انخفاض تكلفة العمل نسبيا. وفى هذا الصدد يقال إن محاولة ربط معايير العمل الدولية بالتجارة، سوف يحرم البلدان النامية من الميزة النسبية الوحيدة التى لديها.

إن منظمة التجارة العالمية ستكون أقوى من الجات فى الإشراف على النظام الاقتصادى الدولى الجديد، الذى يشمل التجارة فى المصنوعات والزراعة والخدمات والملكية الفكرية، وكذلك فى نظم الاستثمار. وسيكون للمنظمة نظام متكامل لتسوية المنازعات، وهو مايعنى فى واقع الأمر أنه إذا لم تف دولة ما بالتزاماتها فى أحد المجالات (وليكن تطبيق حقوق الملكية الفكرية)، فمن الممكن فرض عقوبات عليها فى مجال آخر ينزل بها أبلغ الضرر(وعلى سبيل المثال، صادراتها من المواد الأولية) (كوهر١٩٩٤) . كذلك من المرجح أن تنسق منظمة التجارة العالمية برامجها وسياساتها مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، والأرجح أن تكون نتيجة ذلك فرض مشروطية مؤسسية مشتركة . وقد يترتب على ذلك ألا تمنح قروض البنك الدولى، إلا إذا شهدت منظمة التجارة العالمية بأن طالب القرض قد التزم بقواعد المنظمة. كذلك يحتمل أن تفرض منظمة التجارة العالمية الانضباط على حكومات الجنوب بناء على خطوط إرشادية تضعها القوى الاقتصادية الكبرى. على أن التجارب الأخيرة توحى بأنه من غير المحتمل أن تفرض منظمة التجارة العالمية قواعدها عندما يخرقها الأعضاء الأقوياء فيها. وهكذا يمكن للولايات المتحدة وأوروبا أن تسيئ استخدام منظمة التجارة العالمية إذا ما رأتا ذلك. ومن ثم تكون منظمة التجارة العالمية تهديدا لسيادة البلدان النامية سياسيا واقتصاديا، وليس غريبا أن يتواكب اختتام جولة أوراجواى للجات وإنشاء منظمة التجارة العالمية مع بزوغ فجر عصر جديد من إعادة الاستعمار.

خاتمة

لابد للصراع من أجل كرامة الإنسان أن يأخذ بعين الاعتبار الأوقات العصيبة التى نعيشها، والحاجة إلى مواجهة التحديات المعاصرة بصورة مبتكرة، ونحن نتعلم من دروس الماضى الغنية. ولابد لهذا الجهد أن يدرك الحاجة إلى إقامة الوحدة على أساس القيم العالمية المشتركة المستمدة من كل الحضارات والثقافات.

لابد للحوارات من أجل القرن الجديد والألفية الجديدة أن تولى الاحترام الواجب لما بيننا من اختلافات، فى نفس الوقت الذى تبنى فيه على الجوهر الأخلاقى المشترك الذى نعتز به جميعا. وعليها أن تعترف وتحترم كرامة الفرد وحقوقه ومسئولياته، وبخاصة فى علاقتها بالمجتمع الإنسانى وبالسلطة المعنوية العليا. وهكذا، فإن مستقبلنا سوف يتوقف على إحساسنا بالاحترام المتبادل، ومسئوليتنا المشتركة عن ظروف الإنسان.

الذى أخشاه أن نكون قد خسرنا، دون وعى، محافل وسبل تقدم البشرية، تاركين للدول ولشركات الأعمال أن تملأ الفراغ ، لمصالحها الخاصة عادة. وحتى الحركات الاجتماعية للأجيال السابقة أزيحت إلى حد كبير بواسطة هيئات تنظيمية أنانية غير حكومية تمثل مصالح خاصة وقد لبست ثوب المصلحة العامة.

إن التحدى الذى يواجه منظمات، مثل منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، سيكون هو التصدى على نحو كاف وخلاق لظروف عصرنا الجديدة الصعبة ، عن طريق رفض أمور من بينها الزعم بحتمية صراع الحضارات، وبناء أول حضارة إنسانية عالمية حقا على أساس من قيمّنا الإنسانية المشتركة التى سهلت الظروف الجديدة التى نعيشها، الاعتراف بها، وإن أحاطتها بالغموض فى الوقت نفسه ■

المراجع

-Akhtar Hasan Khan, "The Impact of Uruguay Round on World Economy" paper presented at the Tenth Annual General Meeting, Pakistan Society of Development Economists, 2-5 April 1994, Islamabad, Pakistan.

-Correa, Carlos M., "The Uruguay Round: The Social Costs of New Patent Rules", Third World Economics, no.117,16-31 July,1995.pp.19-20.

-Hamilton, Collen and John Whalley, "Evaluating the Impact of the Uruguay Round Results on Developing Countries", The World Economy, Vol.18, no.1,1995.

-Harmsen, R., "Regional Trading Arrangement", in International

Trade Policies: The Uruguay Round and Beyond, World Economic and Financial Surveys, International Monetary Fund, Washington D.C., 1995.

-Harrison, Glenn, Thomas Rutherford, and David Tarr, "Quantifying the Outcome of the Uruguay Round", Finance and Development, December,1995, pp.38-41.

-Huntington, Samuel P., "The Clash of Civilizations?", Foreign Affairs, Vol.72, no.3, Summer,1993, pp.22-46.

-Islam, Shada, "Yearning to be Free", Far Eastern Economic Review, May,2,1996, pp.76.

-Jackson, John H., The World Trade Organization: Watershed Innovation or Cautious", The World Economy, vol.18,1995, pp.11-31.

-Keayla, B. K., "Final Dunkel Act, New patent regime: myth and reality", Frontline, May,6,1996, pp.14-16.

-Khor Kok Peng, "The South at The End of The Uruguay Round", Third World Resurgence, no. 45, 1994, pp 35-38.

-Khor Kok Peng, "Countering the North's new foreign investment treaty", Third World Resurgence, no.64,1995. pp.10-13.

-Konan, Denise Eby, Summer J. La Croix, James A Roumassett and Jeffery Heinrich, "Intellectual Property Rights in the Asian-Pacific Region: Problems, patterns and policy", Asian - Pacific Economic Literature, vol.9, no.2,1995, pp.13-35

-Kreinin, Mordechai E., "The Uruguay Round and the Future of Trade Policy", in Contemporary Issues in Commercial Police (ed) Mordechai E. Kreinin, Pergamon, Oxford, England.1995. pp.83-90.

-Lawrence, Robert Z., "Future for the World Trading System and their Implications for Developing Countries", in Trade and Growth, New Dilemmas in Trade Policy, (eds) Manuel R. Agosni & Dianna Tussie, Macmillan, London,1993. pp.43-68.

-Schultz, Siegfried, "Services Sector in Uruguay Round", Intereconomics, Sept / Oct,1993.

Sen, S. R., "From GATT to WTO", Economic and Political Weekly, vol.29, no.43, October,22, 1994, pp.2802-2803.

-Smeets, Maarten, "Tariff Issues In the Uruguay Round: Features and Remaining Issues", Journal of World Trade Law, vol.29, No.3,1995.

-Von Urff, Winfried, "The Result of the Uruguay Round Concerning Agriculture and Their Consequences", Economics, vol.51, 1995.

د٠ فوزية مخلوف*

استخدام وإساءة استخدام مصطلح الثقافة فى تشكيل النظام العالمى الجديد

تتحدث هذه الورقة عن البحث للتخفيف من حدة شعور الإنسان بالألم لإنتزاعه من موضعه فى المكان ، ولإحساسه المتزايد بعدم اليقين نحو دوام البقاء٠ ويرجع هذا الشعور العام إلى فقدان الأمل فى الإعتقاد بإمكانية التقدم والارتقاء الموروثة عن القرن الـ ١٩ ، وإلى ارتداد مسار القرن الـ ٢٠ . وتتضمن الورقة جزأين : الأول يعرض موجزا لبعض المفاهيم والعمليات المستخدمة فى تشكيل النظام العالمى ، والثانى يقدم مثلا لإساءة إستخدام مصطلح الثقافة.

الجزء الأول :

منذ عقد السبعينات ، يعيش العالم فى حالة عدم استقرار مصدرها حركة تبادل الأموال فى الأسواق ، الحركة الناتجة عن الهندسة التى أوقعت التغيير فى بنية الاقتصاد السياسى، فأصبحت الأسواق غير خاضعة لأى ضابط أو رقابة، مزودة بوسائل التكنولوجيا المتلاحقة والمتغيرة ، فأصبحت فى وضع يسمح لتجار العملة من التعاقد لتبادل أموال تزيد عن ٣ تريليون دولار فى اليوم الواحد ، وبسرعة لم يشهدها أحد من قبل . ومن المتوقع أن يزداد حجم التبادل عن هذا القدر بحلول عام ٢٠٠٠ . وليس هذا فقط ، بل نجد أن السرعة فى إحداث التغيير فى الاقتصاد العالمى قد نقلت سلطة إيقاع الضوابط من الدولة إلى مجموعة

*باحثة – التخصص علم النفس الإكلينيكى.

من الأفراد ، مبعثرة فى العالم ، لاتنتسب إلى دولة ما ، ولا تخضع للمساءلة أو المحاسبة.
وبذا نرى، أن السرعة فى إحداث التغيير على المستوى العالمى، هى مصدر الخطر الذى يواجه الحكومات والشعوب معاً بالحاجة التى لا مفر منها، ألا وهى اكتساب القدرة على التحكم فى مسار التغيير، فى زمن تقوم فيه الممارسات على أساس المنافسة التى لاترحم ، فكم من الدول سوف تتفكك وتزول من العالم؟

دعنى أقدم لكم مثلا لحادثة وقعت فى عهد حكومة المحافظين ببريطانيا، ففى يوم الأربعاء الأسود، سبتمبر ١٩٩٢ ،لعب جورج سوروس وهو من المجر ، (ولد فى عام ١٩٣٠ ، هاجر إلى لندن ١٩٤٧ ، وانتقل إلى نيويورك عام ١٩٥٦) بأوراقه فى تجارة العملة بمهارة فائقة ، فشن هجوما على الجنيه الاسترلينى، وربح واحد وثلث بليون دولار فى يوم واحد، مما أرغم الحكومة حينئذاك على الخروج من(E R M) أى عدم الالتزام بالعلاقة النسبية التى تحدد قيمة وسعر الجنيه الاسترلينى بالنسبة للعملات الأوروبية الأخرى.

ومما يدعو إلى الدهشة اليوم ، موقف سوروس من النظام العالمى ، إذ نجده يتصدى بفكره وأمواله موجها النقد اللاذع لاقتصاديات السوق الحرة، تلك التى مكّنته من الحوزة على ثروته الباهرة. إننا نجده يقدم نقدا يفند فيه دعائم الفكر التى تستند عليها ممارسات السوق، وما أفرزته من قيم لتنظيم حياة البشر، فيقول فى مقال نشرته جريدة الجارديان بتاريخ ١٨/١/١٩٩٧:

لقد تمكنت النظرية الاقتصادية من خلق عالم زائف ، يؤكد أنه لاتوجد علاقة بين الخيارات والفرص المتاحة فى الأسواق، فكلاهما مستقل عن الآخر استقلالا تاماً ، ولذا نجد أن الأسعار تميل إلى حالة من التوازن ، فتحدث بذلك تعادلاً بين القوتين كما لو أنها فى ميزانٍ واحد. ولكن نحن نعلم أن تحديد الأسعار لا يتأتى وفقا للانعكاسات المستترة لمعطيات العرض والطلب ، إذ تلعب الأسواق دوراً فعالاً فى تشكيل أفضلية الخيارات والفرص المتاحة. ويرى سوروس أن التفاعل الارتدادى بينهما يجعل الأسواق المالية فى حالة عدم استقرار ، وأن هذه الحالة متأصلة فى الطبيعة الأساسية لآليات العمل بها.

ومع هذا، نجد أن أيديولوجية عدم التدخل فى الشئون الاقتصادية تنفى تماما وجود حالة عدم الاستقرار فى الأسواق، وتعارض جميع أشكال التدخل الحكومى ، هذا على الرغم مما تعلمناه من التاريخ . فقد شاهدنا فيما مضى ، إنهيار الأسواق المالية وبزوغ الكساد الاقتصادى والاضطراب الاجتماعى ، مما أدى إلى تطوير النظرية الاقتصادية، فأسست البنوك المركزية ، وقامت بإصدار أشكال من الضبط لكى ترسم حدا يلتزم به العمل فى الأسواق . ولكن أصحاب الأيديولوجية يحلو لهم الجدل، فيرجعون سبب الانهيار إلى وقوع

الخطأ الناجم عن فرض الضوابط وليس لطبيعة الأسواق. ويرى سوروس† أن مثل هذا القول فارغ من المضمون ، إذ إنه لايقدم تفسيرا للأسباب التى حتمت فرض الضوابط فى بادئ الأمر. هذا القول، يتجنب نقطة الخلاف ويطرح مقولة مغايرة فحواها:

أن فرض الضوابط يعنى إيقاع الخطأ فى آليات العمل فإذا رفعت الضوابط يصل الأداء إلى حد الكمال، أو إذا ثبت أن إتباع حل ما يحدث الخطأ، فيجب علينا اعتبار النقيض حلا صائبا وصحيحاً.

ويستند هذا المنطق على افتراض المعرفة التامة ، وهذا غير صحيح أيضا . فنحن نعلم أن آليات العمل فى السوق الحرة، وحتى تلك الخاضعة للضوابط ، غير معصومة من الخطأ. فكلاهما تنتابه حالات عدم الاستقرار ، ولايحدث غير ذلك إلا عندما تتدخل الإرادة للمحافظة على استقرار الأسواق ، وعندما تنهار آليات العمل فى الأسواق، تفرز أنظمة شمولية تتعدى حدود عمل الأسواق المالية وتطرح قيماً مستخدمة فى توجيه السلوكيات.

ومع هذا ، تصرّ النظرية الاقتصادية على أن القيمة ماهى إلا إحدى معطيات السوق . وقد كان هذا الرأى مسلما به عندما تأسست النظرية الاقتصادية، فى عهد آدم سميث، دافيد ريكاردو ، وألفريد مارشال، ولكن حينذاك قامت سلوكيات الأفراد وفقا لقيم تأصلت بجدارة فى أنماط الحياة. وعندما قدم آدم سميث نظريته الاقتصادية، نجده يجمع بين علم الأخلاق وعلم الاقتصاد، وبذا جاءت خيارات الأفراد وفقا لمبادئ الأخلاق، وبذا خلفت مجالا للتعبير عنها فى داخل وخارج عمل الأسواق.

وعلى أية حال ، فقد امتدت سيطرة ميكانيزمات السوق الحرة إلى الحد الذى يجعل من الصعب علينا الاحتفاظ بالخيال الذى يدعى أن القيم الإنسانية لا صلة لها بتلك التى تفرزها الأسواق . فمما لاشك فيه أن الإعلانات ، والتسويق ، وتغليف السلع يبغى تشكيل أفضلية الخيار، وليس كما يُدعى بأنها لاتتعدى مجرد الاستجابة للإعلان.

ويقول سوروس، بما أن الشعوب لاتتوفر لديها الثقة فيما تستقيم به أو تعمل من أجله ، فإنه لا يتسنى لها سوى الاعتماد اعتمادا تاما على النقود، إذ تعتبرها بمثابة المحك لتحديد القيمة، فما هو أغلى فى الثمن أفضل من غيره . وأن تقييم العمل الفنى يحدده الثمن عند البيع . وأن مايستحق منا الإعجاب والاحترام هم الأثرياء من بيننا. وبذا نجد أن وسيلة التبادل فى الزمن الماضى ، أى النقود ، قد اغتصبت مكانة القيم الأساسية فى الحياة ، كما تحولت أعمال أصحاب المهن إلى أعمال تجارية، وعلى هذا المنوال فقدت المجتمعات القاعدة التى كانت ترتكز عليها .

وفى هذا الإطار يحق لنا طرح سؤال:

هل سوف تتواجد خيارات وبدائل أخرى مغايرة أمام دول العالم الثالث؟

ومن هذا المنعطف ، يتموضع الوجود البشرى تحت قبضة نظامين : الأول يفرض قيودا على مستوى الوطن ، والثانى وفقا لنظام عالمى لايعترف بوجود أى سلطة مركزية له.

ومن هذا الوضع ، لايسع الإنسان سوى توظيف قواه العقلية لتمثيل وتصوير واقعه الاجتماعى ، وذلك بالدفاع عن حقه فى تأكيد هوية الذات(١) ، على المستوى الفردى والجماعى • ويعنى هذا غرس جذور الهوية فى ثقافة مجتمعه، كما يخلق لنفسه معرفة ذاتية تضاهى أحداث الحياة اليومية ، معرفة يعيد كل منا نسخ نصوصها مع تواصل الزمن وتحت مجرى التغيير فى واقع الحياة.

ويتطلب تمثيل الواقع الإجتماعى طرح الأسئلة والبحث عن إجابات لها، فكل منا ليس بآلة تأخذ على عاتقها تحليل المعلومات من أجل المعلومة فى حد ذاتها• كما أننا لانسلك بأسلوب ميكانيكى وفقا لأنماط تفرض علينا، فعندما نمد جذورنا فى ثقافة بلادنا، نتمتع بعضوية مجتمع يصك الفكر بذاته ، ويتبادل أعضاؤه الأفكار فيؤثر كل منهم فى الآخر، وتتواصل عمليات تصوير وإعادة تصوير الواقع الاجتماعى بحيث تنتج ثقافة تتسم بالتوافق فى الرأى الجماعى ، ثقافة تمنح المجتمع القدرة على معرفة وتبيان الذات ، فقد خلقها وزدوها بمعان تدفع به إلى تحقيق أهدافه ، ووفقا لهذا النسق يسجل كل منا هويته وثقافة مجتمعه فى خلايا الذاكرة ، فيظل حيا حتى بعد وفاته.

وبالمقارنة ، نجد أن المجتمع الذى يفتقر إلى القدرة على التعرف على الذات وتمثيلها ، يخلق ثقافة تتضمن أشكالا من الصور الثابتة والجامدة ، ثقافة تخلق له واقعا اجتماعيا يستند على نبذ هوية أفراده. مثل هذا المجتمع، يدرك أنه مجرد نظام يشتمل على عدة أدوار وفئات ، لايحق لمن اكتسب عضويته أن يقوم بتمثيل واقعه كما يفعل غيره ، مجتمع يسمح لأفراده باستئصال جذورهم عن محلياتهم ، مجتمع تنظمه قوى تخلو من وعى البشر بالحاجة والرغبة ، فيتجسد الفكر فى نسق يضاهى التصور للأشياء ، وعندئذ تنشأ الحاجة إلى نموذج – ممثل بخلق واقع إجتماعى يحقنه بالمعانى ، ويغرس فيه قيما قاعدية وفقا لاتفاقات كتلك المتداولة فى هذه الآونة تحت عنوان : حقوق الإنسان وما يماثلها، فتحذف هذه الثقافة من مضمونها المعرفة المستمدة من التاريخ ، والعوامل الذاتية لدى البشر• وهكذا تمكنت قوى السوق الحرة من تشكيل نظام للعالم الجديد يستند على النظرة التشاؤمية للطبيعة الإنسانية ، نظرة لا تؤمن بإمكانية التقدم .

وينتمى إلى هذا العالم مؤسسى المدرسة الواقعية والواقعية الجديدة ومن بينهم : مورجانتو ، هيدلى بول ، جيلوين، والتز ، ليسينجر ••• الخ (١٩٨٦) (٢).

وتعتقد هذه المدرسة، أن تشكيل النظام العالمى الجديد لن يختلف عن الأنظمة السابقة، كما يقول والتز :

تتغير الأمم شكلا وهدفاً، تتقدم التقنية ، تتحول صناعة الأسلحة تحولا جذريا، تنعقد التحالفات وتتفكك، ولكن يسود التشابه فى العائد والمردود بغض النظر عمن قام بإحداث التغيير.

ويتضمن مفهوم والتز للبنية السياسية ثلاثة عناصر:

(١) المبدأ أو القاعدة التى يتم وفقا لها وضع منهج لترتيب النظام .

(٢) التفاضل أو التباين بين الدول وتخصيص وظائف لكل منهم.

(٣) درجة كثافة أو انتشار المقدرة العقلية والكفاءة فى النظام الدولى.

ويقول والتز، أن أهم مقومات البنية ، هى عدم وجود الحكم المركزى فى النظام الدولى ، وبالتالى لايحق لأحد أن يصدر الأوامر ، باسم السلطة، وفى المقابل لايجبر أحد على الطاعة والامتثال، وبالإضافة بما أنه لاتوجد سلطة شرعية تتمركز فى النظام ، نجد أن كل دولة هى المستودع الفعلى والحكم الأساسى للقوة ، ولذا نفترض أن هذه الدول ترغب فى البقاء عند حد أدنى، كما نفترض أيضا، أن تقوية الدولة بذاتها لذاتها هو مبدأ أساسى فى النظام ، بمعنى أن :

إذا كان لايوجد أحد فى النظام العالمى يُعمل حساب له لمراعاة مصلحة أحد آخر، فمن المعقول أن نستنتج أن كل دولة سوف تخلق وضعا لها يمكنها من تعزيز قواها بذاتها . ولذا نجد أن النظام الدولى قد تأسس على منوال ونسق السوق ، فكلاهما فردى الأصل، تولدا بوصفهما محصلا لنشاط العناصر المكونة للنظام – أى أن الدول ترمى وتوجه أعمالها ليس نحو خلق نظام عالمى، ولكن لتحقيق مصالح خاصة بأية وسيلة تتمكن من تجميعها ٠ وليس معنى هذا، أن الدول لا تتعاون مع بعضها البعض ، بل يحدث التعاون وفق محددات بنية نظام لامركزى ، أى عندما ترى الدول أن قبول أساليب ووسائل التعاون تعلو على أفضلية رغبات الدول فى الحصول على أهدافها المعلنة ، وحالما تشكل النظام الدولى على هذا الأساس ، نجد أنه مثله مثل السوق يصبح قوة قد لاتستطيع الدول ضبطها ، إذ يضعهم تحت قيود بالتدخل بين النوايا أى المقاصد ومردود فعالياتهم.

أما بالنسبة للعنصر الثالث فى بنية النظام السياسى العالمى فإن والتز يؤكد، † أن درجة كثافة أو انتشار المقدرة العقلية أو الكفاءة تمنح وصفاً. للدول بعَد مرتبة الامتياز، وبذا يظهر للعيان وصف عام للتنظيم الكلى فى مجتمع ما، بذا يدون بناءً على موضع البلاد فى العالم من حيث كثافة الامتياز فى المقدرة والكفاءة بدلا عن رصد صفات الدول وفقا لأنماط تفاعلها

فى ميادين التجارة ، أو السيولة المالية مثلا.

وفى الختام ، وبعد أن أحال وأخضع والتز الممارسة السياسية للمنطق الاقتصادى ، نجده يحصر الدور الموكول للعلم على إدارة المشاكل العالمية ، ويعتبر أنه مجرد أداة فى الممارسة التقنينية ، خاضع للتقييم وفقا لكفاءة فعالياته بعد حساب التكاليف.

وبعد هذا العرض الكئيب ، يجب علينا أن نتذرع بالحكمة والرصانة فى الرأى، إذ يوجد فى الغرب كتاب آخرون يطرحون رؤى مغايرة ، إذ يدور الحوار بين من ينتمى إلى المدرسة الواقعية والواقعية الجديدة وبين نظرائهم من المدرسة النقدية . وأرى أنه من الأفضل التوقف عند هذا الحدّ إلى حين آخر.

الجزء الثانى : إساءة استخدام مصطلح الثقافة

أرى أن مانشره هنتنجتون تحت عنوانى :

الغرب فريد وليس عالمى (٣)

صدام الحضارات ؟ (٤)

لايتعدى صياغة نص، يبغى من ورائه الهجوم على ثقافة البلاد ، فهو بمثابة الجدل المعاكس ، والمثمر فى حالات التضاد • وأعتقد أن حديثه يعبر عن رأيه الشخصى الذى يتسم بطابع المضاربة • فالحديث ماهو إلا مرآة تعكس حالة ذهنية تسعى إلى تصوير واقع اجتماعى معقد ، ومتغير عبر القرون (الثقافة ، والحضارة) بتبديل عمليات الملاحظة والتفسير وتحويلهما من بنية النظام العالمى إلى بنية العقل البشرى ، فمثلا – نجده يتحدث عما يطلق عليه اسم :العقل الغربى ، مقابل العقل الشرقى ، العقل الإسلامى مقابل العقل المسيحى / اليهودى ... الخ.

وبما أنه يتموضع فى أقوى أمة غربية ، يقدم بروفسور هنتنجتون رؤية فى تشكيل العالم الجديد ترتكز على الانقسام والصراع بين الدول ، وبذا جاء لنا بنصٍ يتضمن فرضاً خاصا به يقول : إن الانقسامات العظمى بين البشر، وإن منبع الصراع الرئيسى سوف يكون ثقافيا. ثم يقدم تعريفا غير ذى معنى لمفهوم رئيسى أى الحضارة ويستخدمه بعدة طرق ، أهمها:

أ- خلق نظام لتصنيف التباين بين الأمم والثقافات الغربية وثقافة البلاد غير الغربية.

ب – استخدام مفهوم الحضارة كميكانيزم لتفسير التغيرات التى سوف تطرأ حتما وتؤدى إلى الصراعات بين الأمم، وبالتالى يرفع من توقعات الشعوب بأن هناك صداما على وشك الوقوع، أى أن هناك عودة للحرب مرة أخرى.

وعند تقديم مفاهيمه ، أعتقد أن بروفسور هنتنجتون يعلم حقا أنه غير جادٍ فيما يقول ٠ وعلاوة على ذلك، نجد أن منظوره يكشف لنا أيديولوجية تضيف المزيد من الضغوط فى الواقع الاجتماعى ، فقد صبغت الوعى بمشاكل لايمكن تخطيها٠ ويبدو لى أنه يبغى من وراء ذلك إثارة رد فعل يولد ردود أفعال أخرى، بحيث تسيطر العبارات الزائفة على الوعى، بدلاً من الحكم على المشاكل الخطيرة التى تجابهنا مباشرة، وتحت وطأة مانتعرض له من اضطراب فى العالم الجديد.

ففى نهاية الحرب الباردة، تمسكت الشعوب فى العالم بأمل زائف لاعتقادها بأن السلام والرخاء سوف يسود ، وبالتالى جاءت التوقعات تنادى بأسهم كعائدٍ للسلام . ولا يزال هذا المطلب فى حيز ماليس له جواب ٠ وعوضا عنه ، تغيرت سرعة الممارسة وفقاً لقواعد لعبة النظام الدولى ، الذى ابتكر بنوداً ووسائل صارمة لكى يفرض نظاما اقتصاديا ونظاما أمنيا. وبهذا ألقى الضوء على الانشقاق ، النضال العنصرى ، البطالة المتصاعدة ، تفكيك وتجزئة وحدة القوى الاجتماعية التى أبرمتها ثقافة واحدة سواء كان ذلك بالنسبة لأكثر الأمم تقدماً أو تخلفاً.

والآن لايسعنى سوى وضع مفاهيم بروفسور هنتنجتون جنبا إلى جانب بصيرة الشعوب الغربية وإدراكها للواقع الاجتماعى فى بلادها. فقد أجرت أربعة صحف رئيسية استفتاءً للاطلاع على الرأى العام فى أربعة دول : المملكة المتحدة ، ألمانيا ، اليابان والولايات المتحدة ، واستخدمت نفس الأسئلة ، فى نفس الأسبوع، واختارت عينة تمثل مقطعا متوازنا للناخبين فى كل بلد (جريدة الجارديان ١٩٩٤/٤/٢) ، وجاءت النتائج كالآتى :

فى كل مكان يوجد اعتقاد بأن العالم أصبح أكثر خطورة عن ذى قبل (أمريكا ٦٧ ٪ ، بريطانيا ٥١ ٪، ألمانيا ٥٠ ٪ ، اليابان ٣٠ ٪) ، وأن العالم سوف يتجه إلى وضع أسوأ فى خلال الخمس سنوات القادمة (ألمانيا ٤٤ ٪ ، بريطانيا ٤٢ ٪، أمريكا ٤٠ ٪ ، اليابان ٢٣ ٪)- ياله من مشهد نحتفل به عند حلول عام ٢٠٠٠!

وبما أن الشعوب الغربية تواجه مستقبلا لايوحى باليقين ، فهم يتوقون إلى التعاون الدولى ، وينادون بمشاركة الأمم جميعا للتوصل إلى إجابة بصدد مشاكل العالم المتزايدة . ويبدو أنهم يعلقون آمالهم على تدعيم قوة الأمم المتحدة، وأرى أن هذا الأمل بعيد المنال.

وعندما وجه إليهم السؤال عن، أخطر مشكلة تجابه العالم، جاء الجواب من ألمانيا وبريطانيا : الحرب (ألمانيا ٤٠ ٪ ، بريطانيا ٢٣ ٪) ، أما أمريكا فقد خصصت الجريمة (١٧ ٪) واليابان النضال العنصرى (١٤ ٪).

وعندما طرح عليهم السؤال هل أنتم راضون عن الوضع العام فى العالم ؟ جاء الرد مدويا:

فالجميع غير راضٍ (بريطانيا ٨٥ ٪، ألمانيا ٨٢ ٪، أمريكا واليابان ٦٦ ٪) .

وعندما وجه لهم السؤال عن، أى بلد يمثل أقصى ، خطر على السلام فى العالم ، جاءت الإجابة من البلاد الغربية أولا- روسيا - (المانيا ٢٧ ٪ ، بريطانيا ٢٠ ٪، أمريكا ١٧ ٪) . وثانيا : الشرق الأوسط (بريطانيا ١٥ ٪ ، أمريكا ١١ ٪. ، ألمانيا ١٠ ٪) بينما خصصت الإجابة من اليابان أولا : أمريكا (٢٢ ٪) . وثانيا روسيا (٢١ ٪) وبالمقارنة لم يدرك الشعب اليابانى أى خطر من الشرق الأوسط، فلم يذكر.

ومن زاوية أخرى أجد أن استخدام جريدة الجارديان لمصطلح مرجعى - الشرق الأوسط أمر ينبض بالمعنى ، استخدمت الجريدة هذا المصطلح بدلاً من تسمية دولة إسرائيل ، البلد الوحيد الذى لايكف عن إصدار الأوامر العسكرية لطائراته لقصف بلد مجاور بالقنابل ، منذ، وقبل ، وبعد عام ١٩٩٤ حينما أجرى الاستفتاء . وبالمقابل فقد رأت الجريدة أنه يليق لها تسمية العراق عند تدوين الإجابة الصادرة من أمريكا ، فالعراق تمثل خطراً على السلام بنسبة ٦ ٪.

وعندما وجه إليهم السؤال الآتى:

فى عيون البلاد الأخرى ، هل ينظر إلى بلدك على أنه يتصف بالقوة؟

٨٧ ٪ من الأمريكان ، ٧٣ ٪ من كل من اليابانيين والألمان يبصرون بلادهم على أنها تتسم بالقوة فى عيون الآخرين . أما البريطانيين فهم على وعى حاد بخفض مكانة بلدهم فى النظام العالمى الجديد، فنجد أن ٣٢ ٪ فقط يرون أن بريطانيا تحتل مكانة قوية بينما يتقبل ٦٧ ٪ وضعها المنخفض.

أما الأسئلة الثلاثة الآتية فهى أكثر وضوحاً:

فعندما وُجه السؤال، هل تعتبر أن بلدك محل ثقة الشعوب الأخرى ؟

أرى أن الإجابة جاءت غير مساندة للفروض التى تستند على الانقسام أو تلك التى تحول الثقافة إلى أداة تستخدم فى خدمة مقاصد سياسية :

(٧١ ٪ ألمانيا ، ٦٦ ٪ أمريكا ، ٦٥ ٪ بريطانيا ، ٥٧ ٪ اليابان) يعتقدون أن الشعوب فى العالم تضع ثقتها فى بلادهم .

أما عن السؤال الثانى، هل نثق فى الصين أو روسيا ؟

جاء الرد من أمريكا ، ألمانيا وبريطانيا ، بأنهم لايثقون فى الصين (٦٧ ٪) ، أما بالنسبة لليابان (٤٤ ٪) .

أما بالنسبة لروسيا فكانت درجة عدم الثقة أعلى بكثير (اليابان ٨٠ ٪ ، أمريكا، بريطانيا ،

ألمانيا ٦١ ٪).

أما بالنسبة للإجابة على السؤال الثالث فقد كانت الإجابات أكثر إيحاءً بالمعنى :

هل تضع الثقة فى شعوب بعضكم البعض؟

٥٠ ٪ من البريطانيين لايثقون فى الألمان، بينما ٤٨ ٪ من الألمان لايثقون فى البريطانيين.

٥٥ ٪ من البريطانيين لايثقون فى اليابانيين، بينما٢٣ ٪ من اليابانيين لايثقون فى البريطانيين.

٣٢ ٪ من البريطانيين لايثقون فى الأمريكان، بينما١٣ ٪ من الأمريكان لايثقون فى البريطانيين.

•٢٥ ٪ من الألمان لايثقون فى الأمريكان ،بينما٣٢ ٪ من الأمريكان لايثقون فى الألمان.

٢٥ ٪ من الألمان لايثقون فى اليابانيين ، بينما٢٩ ٪ من اليابانيين لايثقون فى الألمان

٤٨ ٪ من الأمريكان لايثقون فى اليابانيين، بينما٣٦ ٪ من اليابايين لايثقون فى الأمريكان.

وفى ضوء هذه النتائج أعتقد أن وضع خطوط عريضة حول قضية واحدة فى إطار القيم الثقافية والمعتقدات الدينية، من بين قضايا أخرىٍ متعددة، أمر يحط من قدر الشعوب الغربية وغير الغربية على السواء ، ذلك لأن لُبَ الهوية البشرية يتمركز فى ثقافة كل أمة ، فالهوية تقطن فى ثنايا قضايا أوسع نطاقا تشمل قضايا اجتماعية ، اقتصادية ، سياسية وعسكرية ، وهذا يدعو إلى التفاهم والتعاون المتبادل.

وأرى أن تعريف البلاد الإسلامية بأسلوب يضعها موضع الأعداء فى النظام العالمى ، يُعتبر أمرا مضللا وخطيراً . فمثل هذه الأساليب تخفى أيديولوجية يتحتم علينا كشف أبعادها، لتفنيدها وإقصائها جانباً. فمن الأجدر لنا أن نسعى إلى النظر والبحث عما هو مشترك بين البشر عن أن نخترع ونتخيل صناعة للصراعات على أسس غير صحيحة.

أما بالنسبة لبلاد العالم الثالث ، فعلينا أن نبحث عن جميع السبل والوسائل التى تضاعف من المقدرة العقلية والكفاءة حتى نتمكن من تأمين الحق فى السيادة الوطنية والبقاء ■

الهوامش

1- Fawzeya Makhlouf, European Patent Application, (No. 9610293.2), "The Mind Positioning Satellite", 1996.

2- R,O. Keohane "Neorealism & Its Critics", 1986.

3- , (4) S.P. Huntington, "The West Unique not Universal", Foreign Affairs, Nov./Des. 1996; and "The Clash of Civilizations?", Foreign Affairs, Summer 1993.

د٠ ماهر الشريف*

أطروحتا « نهاية التاريخ» و« صدام الحضارات» (عرض نقدى)

أفرزت التغيرات العاصفة التى شهدها العالم فى السنوات الأخيرة ، بتأثير مباشر من سياسة البيريسترويكا، والتفكير السياسى الجديد، التى أطلقها ميخائيل غورباتشوف فى الاتحاد السوفيتى السابق و تيارات وأطروحات فكرية عديدة ، حاول كل منها أن يقدم تفسيراً لهذه التغيرات ، وأن يطرح تصوراً لاتجاه سير الأحداث فى المستقبل ٠ ومن بين هذه الأطروحات التى حظيت باهتمام كبير وأثارت نقاشات لم تتوقف بعد، أطروحة نهاية التاريخ التى طرحها فرنسيس فوكوياما ، وأطروحة صدام الحضارات التى طرحها صمويل هنتنجتون٠

وتندرج هاتان الأطروحتان فى حقل الدراسات الاستراتيجية إلى حمل تصورات ورؤى مستقبلية ، وهو نوع من الدراسات صار يتركز فى العقود الأخيرة فى الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أساسى ، فقبل فوكوياما وهنتنجتون ، كان توفلر قد تصدى ، ومنذ مطلع السبعينات ، لدراسة تطور الحضارة الإنسانية ومصير الإنسان ، فأصدر مجموعة من الكتب من بينها صدمة المستقبل والموجة الثالثة وخرائط المستقبل ، سعى فيها إلى إظهار أن المجتمع الصناعى فى العالم بات يواجه أزمة عامة ، وأن المؤسسات الاجتماعية الراهنة لم تعد ملائمة لحاجات عصرنا ، داعياً إلى إحداث ثورة فى طريقة التفكير وفى التوجهات السياسية وتنظيم الاقتصاد٠ وفى عام ١٩٨٨ ، أصدر المؤرخ والباحث فى الشئون الاستراتيجية بول كندى كتاباً عن صعود القوى العظمى وسقوطها ، تنبأ فيه بأن تنحط

*كاتب ومفكر فلسطينى٠

مكانة الولايات المتحدة الأمريكية العالمية ، كما انحطت قبلها مكانة بريطانيا العظمى ، ثم عاد وأصدر فى عام ١٩٩٣ كتاباً جديداً بعنوان الاستعداد للقرن الحادى والعشرين قرع فيه أجراس الخطر على مستقبل العالم الذى بات يواجه تحديات كبيرة جراء الانفجار السكانى والتلوث المفرط للبيئة •

أطروحة نهاية التاريخ : فحواها وأساسها•

فرانسيس فوكوياما هو محلل أمريكى سابق ؛ من أصل يابانى ، فى معهد راند كوربوريشن للبحوث الاستراتيجية ، عمل نائباً لمدير قسم التخطيط السياسى فى وزارة الخارجية الأمريكية وقد ذاع اسمه بعد أن صدرت له فى صيف العام ١٩٨٩ فى مجلة ناشيونال انترست مقال بعنوان نهاية التاريخ ، كانت فى الأصل محاضرة ألقيت فى جامعة شيكاغو •

لقد افترض فوكوياما أن التغيرات التى يشهدها العالم لاتدل على نهاية الحرب الباردة فحسب ، بل تدل كذلك على نهاية التاريخ بوصفه تاريخاً ، وتنبىء بالوصول إلى نقطة النهاية لخط التطور الأيديولوجى للبشرية ، ونقطة تعميم الديمقراطية الليبرالية الغربية ، بوصفها الشكل النهائى للحكم الإنسانى ، معتبراً أن انتصار الغرب يتمظهر ، وقبل كل شىء فى انهيار أية بدائل منهجية قادرة على الحلول محل الليبرالية الغربية •

ويشير فوكوياما إلى أن فكرة نهاية التاريخ ليست فكرة جديدة ، فكارل ماركس كان قد نظر إلى الشيوعية باعتبارها نهاية التاريخ ، وأعلن هيغل ، قبل ماركس ، نهاية التاريخ فى عام ١٨٠٦ إثر معركة ايينا ، معتبراً أن انتصار جيوش نابليون على الملكية البروسية الرجعية قد مثل انتصاراً لمثل الثورة الفرنسية ، وإيذاناً بالتعميم الوشيك للدولة القائمة على مبادىء الحرية والمساواة •

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، قام الكسندر كوجيف – وهو أستاذ فلسفة فرنسى من أصل روسى كان يدرس فى الثلاثينات الفلسفة الهيجيلية فى المدرسة العلمية لدراسات العليا فى باريس – قام بمحاولة لإحياء فكرة هيجل عن نهاية التاريخ، حيث قدر أن نشاط الفلاسفة قد انتهى بعد هيجل ، وأن كل الأحداث التى جاءت بعد معركة ايينا لم تفعل سوى توسيع مبادىء الدولة الليبرالية الديمقراطية •

إن نظرة هيجل إلى العلاقة القائمة مابين الوعى ، من جهة ، والواقع المادى، من جهة ثانية، هى الأساس الفلسفى الذى تستند إليه أطروحة نهاية التاريخ . فهيجل نظر إلى الوعى – كما يؤكد فوكوياما – باعتباره سبباً وليس نتيجة ، وقدر بأن هذا الوعى يمكن أن يتطور بصورة مستقلة عن العالم المادى ، وأن السلوك الإنسانى ، بل التاريخ الإنسانى كله ، يتجذر

فى الحالة المسبقة للوعى ٠ ومع أن الوعى قد لا يكون مدركاً لذاته إلا أن ملكوته يصبح ، على المدى البعيد ، جلياً وظاهراً فى العالم المادى . باختصار ، آمن هيجل بالقوة المستقلة للأفكار ، وبقدرة الوعى على تشكيل العالم المادى على صورته هو ٠ وعليه فإن القول بأن التاريخ انتهى فى عام ١٨٠٦ يعنى أنه قد انتهى على مستوى الوعى ، بحيث توقف التطور الأيديولوجى للبشرية عند المثل العليا للثورة الفرنسية ٠

ويتطرق فوكوياما إلى طبيعة الصراع الذى شهده القرن العشرين ، فيرى أن الليبرالية الغربية قد واجهت فى هذا القرن تحديين أيديولوجين كبيرين هما : التحدى الفاشى والتحدى الشيوعى، فالفاشية – فى تقديره – قد دمرت مادياً فى أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية وهزمت ، كما دمرت ، خلال تلك الحرب ، الفاشية اليابانية ، وأخذت الليبرالية الغربية تنمو على أنقاضها فى تربة تقاليد ومؤسسات يابانية فريدة . وبسيرها خلف الولايات المتحدة الأمريكية ، نجحت اليابان فى أن تخلق ثقافة استهلاكية باتت رمزاً للحالة الكونية المتناغمة، ولعبت الرغبة فى الحصول على هذه الثقافة دوراً حاسماً فى انتشار الليبرالية الغربية فى أرجاء آسيا ٠ وبخصوص الشيوعية ، توقف فوكوياما عند التطورات التى كانت تشهدها كل من الصين والاتحاد السوفيتى ، فاعتبر أن النزعة الاستهلاكية البرجوازية المتعاظمة فى الصين قد شكلت دحضاً للماركسية اللينينية بوصفها نظاماً اقتصادياً ، وحالت دون تمكين الصين من الاستمرار فى أن تكون منارة هادية للقوى المعادية لليبرالية الرأسمالية ٠ أما التطورات التى صار يشهدها الاتحاد السوفيتى ، بعد وصول ميخائيل جورباتشوف إلى السلطة ، فقد مثلت – فى تقديره – المسار الأخير فى تابوت البديل الماركسى – اللينينى للديمقراطية الليبرالية ، وبرز التفكير السياسى الجديد الذى روج له جورباتشوف باعتباره تعبيراً عن وعى مابعد تاريخى ٠

ولكن ، هل يعنى زوال التحديين الفاشى والشيوعى ، أن الليبرالية الغربية لن تواجه تحديات أخرى ؟

فى جوابه عن هذا السؤال، أقر فوكوياما باحتمال بروز تحديين آخرين أمام الليبرالية هما : التحدى الدينى والتحدى القومى ٠ وهو إذ قدر بأن الصحوة الدينية ، ليس الإسلامية فقط بل المسيحية واليهودية كذلك ، تشكل نوعاً من الاحتجاج على الفراغ الروحى فى المجتمعات الاستهلاكية ، إلا أنه رأى أن الليبرالية الحديثة كانت تاريخيا محصلة ضعف المجتمعات ذات الأسس الدينية ، وأن الإسلام وحده اليوم هو الذى يتبنى هدف إقامة دولة دينية (ثيوقراطية) ٠ أما خارج العالم الإسلامى فلا يحمل هذا الهدف أية جاذبية . أما العواطف القومية فهى تظل – فى ظله – شديدة فى العالم الثالث وحده ، أما فى الغرب فلا تشكل خطراً على الليبرالية سوى فى أجزاء معزولة من أوروبا، كأيرلندا الشمالية ، معتبراً أن

القومية لاتشكل تناقضاً لا حل له فى إطار الليبرالية ، وهى إن شكلت مصدراً للنزاع فى المجتمعات الليبرالية ، إلا أن هذا النزاع لا ينشأ عن الليبرالية نفسها بقدر ما ينشأ عن عدم اكتمال الليبرالية المعنية ·

إن العالم ، الذى وصل فيه خط التطور الأيديولوجى للبشرية إلى نقطة النهاية بانتصار الليبرالية الغربية ، سيكون عالماً خالياً من الأيديولوجيا ، وسينقسم – كما يرى فوكوياما – إلى كتلتين رئيستين : كتلة بلدان العالم الثالث التى ستظل غارقة فى مستنقع التاريخ وستشكل ساحة لنزاعات المستقبل ، وكتلة البلدان الغربية التى وصلت إلى نهاية التاريخ ، وستكون أكثر انشغالاً بالاقتصاد مما هى عليه بالسياسة والإستراتيجية . وليس من المستبعد أن تبرز فى المستقبل نزاعات بين الدول التى لاتزال تقبع فى التاريخ والدول التى وصلت إلى نهايته · ويخلص فوكوياما إلى أن نهاية التاريخ ستنبىء بزمن مفعم بالحزن والأسى ، حيث سيفقد النضال من أجل الأهداف الكبرى معناه، وسيستبدل الصراع الأيديولوجى ، الذى تطلب قدراً كبيراً من الخيال والمثالية بالحساب الاقتصادى والهواجس البيئية وتلبية الحاجات الاستهلاكية·

وبعد سنتين على صدور مقالته : نهاية التاريخ؟ ، أصدر فرنسيس فوكوياما كتاباً بعنوان نهاية التاريخ والإنسان الأخير ، اعتبر فيه أن الأحداث التى عصفت بدول أوروبا الشرقية وبالاتحاد السوفيتى بعد سقوط جدار برلين ، قد أعطت بعداً جديداً للأفكار التى طرحها فى مقالته ، المنشورة فى صيف العام ١٩٨٩ ، وجاءت لتزكى الافتراض الذى انطلق منه ·

نهاية التاريخ : مجرد دعوى أيديولوجية تزعم الصراع الأيديولوجى

دون الخوض فى نقاش الأساس الفلسفى الذى استندت إليه أطروحة فرنسيس فوكوياما، وطبيعة العلاقة القائمة ما بين الوعى والواقع المادى ، يمكن تقديم الملاحظات النقدية التالية على هذه الأطروحة :

– إن أطروحة نهاية التاريخ ، التى تبشر بموت الإيديولوجيات ، ما هى فى الحقيقة سوى مجرد دعوى أيديولوجية ، ففوكوياما ، بتأكيده الليبرالية الغربية النهائى ، يجعل من هذه الليبرالية أيديولوجية تمتلك الحقيقة المطلقة ، ويتجاهل – كما يؤكد المفكر الإيطالى اليسارى نوربر توبوبيو– حقيقة أن الأيديولوجيات لاتختفى فى الواقع ، وأن أيديولوجيات أخرى جديدة، أو تدعى كونها كذلك ، تحل محل أيديولوجيات الماضى ، وأنه ليس هناك ماهو أكثر ايديولوجية من الزعم بأن الصراع الأيديولوجى قد انتهى ·

– إن الدرس الأهم الذى ينبغى استخلاصه من التغيرات التى عصفت بالعالم فى السنوات الأخيرة ، هو أن التاريخ لايسير على خط مستقيم ، يبدأ من نقطة وينتهى عند نقطة ،

وفوكوياما إذ يتبنى هذا التصور الخطى للتاريخ ، يعتبر أن أفاق التطور الإنسانى قد انسدت ، علماً بأن إخفاق مشروع تاريخى ، أدعى انتسابه إلى الاشتراكية أو إلى الشيوعية ، واستمرار مشروع آخر مايقرب القرنين – وهى فترة قصيرة نسبياً فى عمر الحضارة الإنسانية – لايعنى أبداً أن الأفق قد انسد فعلاً فى وجه طموح الإنسان إلى التغيير ٠ فطالما بقى أشخاص يشعرون بعدم الرضى والمعاناة تجاه أشكال الظلم الواقع علي مجتمعاتهم ، لن يختفى الطموح إلى التغيير ، وسيظل هؤلاء الأشخاص متمسكين بالمثل العليا التى تبناها المنتمون إلى حركات التغيير والتحويل التى ظهرت على امتداد هذين القرنين ٠ وهذه الحقيقة تؤكدها ردود الأفعال على أطروحة نهاية التاريخ فى الغرب نفسه ، حيث يتزايد عدد المفكرين والمثقفين الذين يتخوفون ، بغض النظر عن اختلاف منطلقاتهم ومرجعياتهم، من شبح الخواء الفكرى وتراجع الروح النقدية فى الفكر الغربى ، ويعارضون الرأى القائل بأن النموذج الاقتصادى والسياسى لليبرالية الغربية هو سقف التطلع الإنسانى . فالفيلسوف الفرنسى جاك ديريدا ٠ الذى ارتبط اسمه بالمنهج التفكيكى فى النقد الأدبى وكان معروفا بعدائه للشيوعية فاجأ ، فى عام ١٩٩٣ ، الأوساط الثقافية والفكرية الغربية بكتابة أشباح ماركس ، الذى حاول فيه إحياء الماركسية كمشروع سياسى بعد تحريرها من بعدها الفلسفى٠ ففى ديريدا ، تبقى الماركسية كائناً شبحياً يخيف الرأسمالية بقدر ما تعبر عن مشروع لم يتحقق بعد ، وتتضمن مفهوماً للعدالة يتجاوز كل المفاهيم التى خلقها علم الاجتماع الراهن ٠ أما قوة شبح الماركسية فتنبع ، فى ظنه ، من قوة الوعد الكامن فيها بقدر ما تنتج عن هشاشة الواقع الرأسمالى فى عالم وضعه سيء ولوحته قاتمة تكاد تكون سوداء ٠ أما نوربرتوبو بيو، الأستاذ فى جامعة تورينو وعضو مجلس الشيوخ الإيطالى لمدى الحياة ، وأحد أبرز الوجوه الثقافية الإيطالية ، فقد أصدر فى ربيع العام ١٩٩٤ كتاباً بعنوان يمين ويسار أحدث عند صدوره ضجة كبيرة، ووصل إجمالى مبيعاته إلى ٣٠٠ ألف نسخة فى سنتين ٠ وفى كتابه هذا ، يفند بوبيو حجج كل المشككين فى جدوى الاستمرار فى تبنى التمييز بين يمين ويسار ، مؤكداً أن الاندفاع نحو تحقيق مساواة أكبر بين البشر هو أمر لايمكن مقاومته ، وأن اليسار ، رغم كل الانهيارات التى وقعت ، ليس فقط لم يستكمل طريقه، وإنما هو قد بدأه لتوه ، والمستقبل هو بالتالى أمامه وليس خلفه ٠

– وإذا اعتمدنا تقسيم فوكوياما لدول غربية وصلت إلى نهاية التاريخ ، ودول أخرى ، تمثل الغالبية ، ماتزال تقبع فى مستنقع التاريخ ، فمن يضمن أن لا يؤدى تفاقم مشكلات الدول الثانية إلى جر الأولى إلى المستنقع نفسه ٠ لنتفكر ، على سبيل المثال ، ظاهرة الهجرة ، الشرعية وغير الشرعية ، المتعاظمة من بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال ٠ ثم هل تنفع قسمة فوكوياما هذه فى تمكين الإنسان، النوع الإنسانى ، من مواجهة تحديات مثل التلوث ، وقلة

الموارد الطبيعية ، والأوبئة الفتاكة ، والتصحر وارتفاع درجة حرارة الكوكب ، خصوصاً بعد أن تحول العالم إلى قرية صغيرة كما يقولون ؟!

– ثم هل صحيح تأكيد فوكوياما أن التحدى الفاشى قد اختفى كلياً فى وجه الليبرالية الغربية؟ أليس من الممكن أن يبرز فى الغرب – وهو يبرز فعلاً – شكل من أشكال فاشية جديدة تكون النزعة الفردانية التى تغزو النفوس، وتنامى ظواهر الفساد والتهميش والبطالة، وأزمة السياسة والمؤسسات ، تكون كلها بمثابة حاضنة له ؟ وإذا كان التحدى القومى فى الغرب قد زال ، أو بالأحرى ضعف ، ألا نلحظ اليوم ، فى عدد من البلدان الغربية ، بروز ميول ونزعات محلية ومناطقية صارت تشكل خطراً جدياً على وحدة الدولة – الأمة ؟ لننظر إلى حالة الدولة الإيطالية ، على سبيل المثال ، حيث تنتعش اللهجات المحلية بقوة وتتشكل الربطات المناطقية المطالبة بالاستقلال الذاتى !

على ماذا تقوم أطروحة صدام الحضارات؟

فى مراكز صنع الأفكار ، والتى هى على علاقة وثيقة بمراكز اتخاذ القرارات السياسية فى الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت كذلك ، وبعد ما يقرب من أربع سنوات على ظهور أطروحة نهاية التاريخ ، أطروحة صدام الحضارات لصاحبها صمويل هنتنجتون ٠
وهنتنجتون هو مدير معهد جون ايلون للدراسات الاستراتيجية بجامعة هارفارد ، وطرح أطروحته ، بصيغة تساؤل أيضاً ، فى مقالة نشرت فى صيف العام ١٩٩٣ ، فى مجلة فورين أفيرز ، وكانت مقاله هذه نتاج مشروع يحمل عنوان : حول الإطار الأمنى المتغير والمصالح القومية الأمريكية. وإذ يتفق هنتنجتون مع صاحب أطروحة نهاية التاريخ على أن الصراع الأيديولوجى قد اختفى فى العالم ، إلا أنه ، خلافا لفوكوياما ، الذى أعلن انتصار الغرب ونموذجه الليبرالى الديمقراطى ، ينطلق من أن التاريخ لم ينته بعد ، ويبدى خشيته الواضحة على مستقبل الغرب ومستقبل هيمنته الكونية ، معتبراً أن السياسة الدولية صارت تتحرك ، بعد انتهاء الحرب الباردة ، خارج حقبتها الغربية لتغدو متركزة على التفاعل بين الحضارة الغربية وحضارات غير غربية ، فشعوب الحضارات غير الغربية وحكوماتها لم تعد ، فى نظره، موضوعاً للتاريخ بوصفها أهدافاً للكولونيالية الغربية ، بل صارت نداً للغرب بوصفها محركة للتاريخ وصانعة له ٠ أما نقطة الخلاف الرئيسية الثانية بين فوكوياما وهنتنجتون ، فتتمثل فى أن هذا الأخير لايعتقد بأن العالم ، وبفعل عملية التغريب الجارية يسير نحو حضارة كونية متناغمة ، بل يقدر بأن الثقافة الغربية لاتخترق سائر أرجاء العالم إلا على مستوى السطح فقط ، أما العمق فإن هذه الثقافة لاتستثير سوى القليل من الأصداء فى مناطق عديدة من العالم ٠

ماهو فحوى أطروحة صدام الحضارات؟

إن المنبع العميق للصراعات المقبلة فى العالم الجديد الذى يتشكل لن يكون أيديولوجيا أو اقتصادياً فى المقام الأول ، بل سيكون ، فى الأساس ، حضاريا . والصراع الحضارى سيشكل ، كما يتوقع هنتنجتون ، الحلقة الأخيرة من تطور الصراع فى العالم الحديث ، فقبل الثورة الفرنسية ، كان هذا الصراع يدور عند الحدود الفاصلة بين الأمراء والملوك ، وبعد عام ١٧٨٩ انتقلت حدود الصراع الرئيسية إلى الحدود الفاصلة بين الأمم والقوميات ٠ ثم تحول الصراع ، بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧ فى روسيا ، إلى الصراع بين أيديولوجيات ٠ وكل هذه الصراعات ظلت فى الدرجة الأولى ، صراعات دائرة داخل الحضارة الغربية ، ونهاية الحرب الباردة ، بات من الأجدى – كما يؤكد هنتنجتون – جمع البلدان، لا انطلاقا من نظمها السياسية والاقتصادية المختلفة ، أو من مستوى تطورها الاقتصادى المتفاوت ، بل استناداً إلى الاختلافات القائمة بين ثقافاتها وحضارتها٠

ولكن، ماهى الحضارة ، وماذا تشمل؟

إن الحضارة ، كما يرى هنتنجتون ، هى كيان ثقافى يتحدد بعناصر موضوعية ، مثل اللغة والتاريخ والدين والعادات ، وبعناصر ذاتية تتركز على التماهى الذاتى للناس٠ ويمكن لحضارة ما أن تشمل عدداً من الدول القومية ، أو دولة قومية واحدة ، كما قد تحتوى بعض الحضارات الكبرى على حضارات فرعية ، فالحضارة الغربية تشمل ، فى تقديره ، عدداً من الدول القومية وتبرز بوجهين رئيسين : أوروبى غربى من جهة ، وأمريكى شمالى من جهة ثانية ٠ أما الحضارة اليابانية فتشمل دولة قومية واحدة ، فى حين تتفرع الحضارة الإسلامية إلى ثلاثة فروع : عربى ، وتركى وماليزى . وقسم هنتنجتون الحضارات الكبرى فى العالم إلى سبع أو ثمان هى : الغربية ، اليابانية الكونفوشيوسية ، الإسلامية ، الهندوسية ، السلافية – الأرثوذكسية ، الأمريكية اللاتينية وربما الأفريقية٠

أما العوامل التى ستبرز البعد الحضارى فى نزاعات المستقبل ، فيحددها هنتنجتون فى العوامل الرئيسية التالية : تجذر الفروق القائمة بين الأيديولوجيات والنظم السياسية ٠ إن ضيق المسافات بين بلدان العالم جعل التفاعل يزداد بين منتسبى الحضارات المختلفة وجعل إدراك الفروق القائمة فيما بينها أكبر ٠ إن سيرورات التحديث الاقتصادى والاجتماعى الجارية صارت تفصل الناس عن هويات محلية مقيمة منذ القدم ، وتخلق هوة تملؤها حركات تدعو إلى العودة إلى الجذور، كالحركات الأصولية الدينية وغيرها ٠ إن احتلال الغرب قمة النفوذ والجبروت فى العالم يخلق ردود فعل ويزيد من الوعى الحضارى لمنتسبى الحضارات غير الغربية ٠

ولكل هذه العوامل وغيرها ، تحولت التخوم الفاصلة بين الحضارات إلى حدود للصراعات والنزاعات ٠ ولتزكية افتراضه هذا ، يقدم هنتنجتون الشواهد التالية : مع تلاشى الانقسام

الأيديولوجى داخل أوروبا ، عاد إلى البروز فى وسط القارة انقسام ثقافى بين المسيحية الغربية من جهة ، والمسيحية الأرثوذكسية والإسلام من جهة ثانية• إن التفاعل العسكرى بين الغرب والإسلام ، والذى دام قروناً ، قد ازداد عنفاً فى السنوات الأخيرة ، كما تواصل الصدام بين المسلمين والهندوس فى شبه القارة الهندية ، وعادت إلى البروز ، فى جملة من الميادين ، الخلافات العميقة بين الولايات المتحدة الامريكية والصين الشعبية • وتواجه العلاقات بين الولايات المتحدة واليابان صعوبات كثيرة تنبع من الاختلاف القائم بين الحضارتين . فالمشكلات الاقتصادية العالقة بين الولايات المتحدة وأوروبا لاتقل أهيمة عن المشكلات الاقتصادية العالقة بين الولايات المتحدة واليابان ، لكنها ليست على المستوى نفسه من البروز السياسى والحدة العاطفية •

وبما أن سيرورات التغريب الجارية ، فى مناطق عديدة من العالم ، لاتتم إلا على مستو السطح فقط، فمن المحتمل أن تتمحور السياسة العالمية فى المستقبل – كما يقدر هنتنجتون – على الصراع بين الغرب من ناحية وباقى العالم من ناحية أخرى ، وعلى ردود فعل الحضارات غير الغربية على سلطة الغرب وقيمه ، وهى ردود فعل قد تتخذ شكل الانعزال وعدم المشاركة فى المجتمع الدولى الخاضع لهيمنة الغرب، أو تتخذ شكل السعى إلى التحديث الاقتصادى دون التغريب الثقافى • غير أن هنتنجتون يركز ، تركيزاً خاصاً ، على ما يسمونه بـ العقدة الكونفوشيوسية– الإسلامية ، فيعتبر أن البلدان غير الراغبة فى الانتساب إلى الغرب وقيمه صارت تسعى إلى بناء وتطوير قدراتها الاقتصادية والعسكرية ، وإلى إيجاد أشكال من التعاون فيما بينها ، لعل أبرزها تشكل التعاون الكونفوشيوسى – الإسلامى الذى صار يتحدى المصالح والقيم وأشكال النفوذ الغربية ، ويعزز حيازة الأسلحة وتكنولوجياتها فى مواجهة قوة الغرب العسكرية •

وبعد أن يخلص هنتنجتون إلى أن بؤرة مركزية للصراع العالمى فى المستقبل المنظور سوف تبرز بين عدد من الدول الإسلامية– الكونفوشيوسية ، يقترح على الغرب خطة تحرك ، تشمل، على المدى القصير ، القيام بالخطوات التالية : تحقيق أكبر قدر من التعاون والوحدة داخل الحضارة الغربية نفسها، احتواء عدد من المجتمعات التى تنتسب إلى حضارات قريبة من حضارة الغرب، كمجتمعات بلدان أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية ، السعى إلى تعزيز علاقات التعاون مع كل من اليابان وروسيا ، الحد من توسع القدرة العسكرية لمجموعة الدول الإسلامية– الكونفوشيوسية ، والمحافظة على تفوق الغرب العسكزى فى القارة الآسيوية ، دعم المتعاطفين مع المصالح والقيم الغربية فى صفوف منتسبى الحضارات غير الغربية . أما على المدى الطويل، فيقترح هنتنجتون على الغرب أن يسعى إلى احتواء الحضارات غير الغربية التى تكون قوتها قد باتت قريبة من قوته .

صدام الحضارات فى دائرة النقد

وتعقيباً على النقاشات التى أثارتها أطروحته ، حاول صمويل هنتنجتون ، فى مقال نشرته مجلة فورين افيرز، فى عددها الصادر فى تشرين الثانى – كانون الأول ١٩٩٣ ، توضيح بعض أفكاره وتدعيم حججه ، حيث أكد أن هدفه كان وضع نموذج إرشادى حضارى يحل محل نموذج الحرب الباردة الإرشادى ، معتبراً أن كل نموذج إرشادى يبقى عاجزاً عن تفسير كل الظواهر والأحداث ٠ وعبر صراحة فى مقاله الجديد عن قلقه تجاه مستقبل الغرب، وتجاه مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية تحديداً، محذراً ، فى هذا السياق ، من خطورة شعار التعددية الثقافية ، الذى صار يتبناه عدد من المثقفين والساسة الأمريكيين فى مطالبتهم بحقوق ثقافية خاصة للزنوج وجماعات أخرى، وهو ما سيهدد ، فى نظره ، وحدة الولايات المتحدة الأمريكية التى قامت تاريخيا عل ركيزتين : الثقافة الأوروبية والديمقراطية السياسية ٠

وكانت أطروحة صدام الحضارات قد أثارت بعد طرحها مباشرة نقاشات حامية على صفحات مجلة فورين أفيرز نفسها ، وكان هناك شبه إجماع ، بين المنتقدين ، على أن هنتنجتون يعبر عن قلقه على مستقبل الغرب وقدرته على البقاء كقوة مهيمنة عالمياً فى القرن الحادى والعشرين، دون أن يكون هناك ، فى الواقع ، ما يبرر مثل هذ القلق ٠ فكيشورى محبوبانى ، مندوب سنغافورة لدى الأمم المتحدة، والذى يعتقد أنه لايوجد بديل للزعامة الغربية ولاسيما الأمريكية للعالم ، رأى أن من المثير للسخرية أن يخشى الغرب الإسلام ، بينما هو يذكر المسلمين يومياً بضعفهم ، معتبراً أن الغرب يكاد يتبنى متعمداً ، طريقاً يهدف إلى إثارة العالم الإسلامى وذلك عبر عمليات الكيل بمكيالين التى تمارسها القوى الغربية تجاه المسلمين٠ وبعد أن يتوقف محبوبانى أمام السلوك الغربى المرتبك تجاه الصين، يرد على افتراض هنتنجتون بوجود صلة إسلامية كونفوشيوسية موجهة ضد الغرب بتأكيده أن صفقات السلاح الأمريكية إلى العربية السعودية لا يمكنها أن تدل على وجود صلة مسيحية – إسلامية ، مثلما أن صفقات السلاح الصينية إلى إيران، على سبيل المثال ، لاتلمح إلى وجود صلة إسلامية – كونفوشيوسية ٠

كما عبر نقاد آخرون كفؤاد عجمى ، أستاذ دراسات الشرق الأوسط فى جامعة جون هوبكينز، وروبرت بارتلى رئيس تحرير وول ستريت جورنال عن رفضه ميل هنتنجتون إلى التقليل من قدرة التحديث والتغريب على إحداث تغيرات نوعية فى البلدان المنتمية إلى حضارات غير غربية ٠ فأكد الأول أن التقاليد تصبح أعلى صوتاً عندما تتحطم ، وأن ما اصطلح على تسميته بـ الأصولية الإسلامية ليس إلا دليلاً على الرعب والارتباك حيال عبور الحدود نحو الآخر الغربى. أما الثانى فقد استعاد فكرة بروز حالة كونية متناغمة ،

تنشأ عن الاتجاه نحو التكامل الدولى، حيث تربط الأسواق المالية مابين اقتصادات العالم ، وتنتشر الثقافة الشعبية الغربية ، أو بالأحرى الأمريكية ، وتتحول الإنكليزية إلى لغة العالم ، وتنتشر الديمقراطية الغربية فى أرجاء عديدة من العالم ، معتبراً – أى بارتلى – أن هجوم هذه الحضارة العالمية هو الذى يثير ردود أفعال عنيفة، كـ الأصولية الإسلامية.

وهذه الفكرة الأخيرة عن تواصل عملية التغريب الثقافى للعالم وردود الأفعال عليها، تبناها نقاد آخرون، كان من بينهم خايمى دى أوخيدو سفير أسبانيا فى واشنطن ، الذى أكد ، فى مقال نشرته مجلة سياسة خارجية الإسبانية (العدد ٤٢، ١٩٩٤–١٩٩٥) ، أن البعد الثقافى فى السياسة الدولية هو حقيقة لايمكن إنكارها ، إلا أن المستقبل لن تحدده نزاعات ثقافية مفترضة ، وإنما ستحدده ، وكما كان يجرى دوماً ، دوافع واعتبارات منبثقة عن مصالح الدول الاقتصادية والسياسية. فالحضارات لاتتحكم بالدول ، بل الدول هى التى تتحكم بالحضارات. وعالم اليوم تحكمه إرادات الدول وليس إرادات الحضارات. أما النزاعات التى يرى هنتنجتون أن منبعها حضارى ، كالنزاع فى يوغوسلافيا السابقة ، فهو قد نشأ – كغيره من النزاعات الإقليمية الواسعة – عن انفلات قوى كان يكبحها فى الماضى نظام الثنائية القطبية . وإذ يعتقد دى أوخيدو أن صاحب أطروحة صدام الحضارات محق عندما يشير إلى أن الوضعية الدولية الجديدة قد تؤدى إلى تراجع الموقع المسيطر نسبياً للغرب، إلا أنه يرى بأن الرد المنطقى على هذه الوضعية يكون، فى الأساس ، فى إيجاد حلول سلمية ومتفاوض عليها للخلافات الناشئة عن التباين الكبير فى مستوى تطور البلدان الغربية والبلدان غير الغربية ، ولاسيما بعد أن دخلت البلدان الغربية فى المرحلة ما بعد الصناعية ، وباتت تواجه النتائج السياسية الاقتصادية والاجتماعية لثورة الاتصالات والمعلومات، بما فيها التوجه نحو إحلال تشكيلات وبنى قومية محل صيغة الدولة – الأمة والسعى إلى إيجاد أسواق عالمية مفتوحة ، فى حين ماتزال البلدان غير الغربية تسعى إلى التصنيع وتحتاج إلى أسواق مركزية محمية حماية جيدة.

وإضافة إلى هذه الانتقادات ، برزت انتقادات أخرى شككت فى المعايير التى يعتمدها صمويل هنتنجتون فى تقسيمه للحضارات ، حيث تساءل انغمار كارلسون ، مدير التخطط السياسى فى وزارة الخارجية السويدية ، فى مقال نشرته مجلة سياسة خارجية ، نفسها (العدد ٤٠، ١٩٩٤): ما الذى يميز حضارة أمريكا اللاتينية عن الحضارة الغربية ؟ فأمريكا الشمالية والجنوبية يقطنها مهاجرون أوروبيون يتمسكون ، فى تقديره ، بالقيم نفسها . وإذا كان العنصر الهندى هو الغالب فى بلدان ، مثل المكسيك وغواتيمالا والبيرو ، أكثر منه فى الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن هناك بلداناً ، مثل شيلى والأرجنتين هى أكثر أوروبية من الولايات المتحدة. كما أن العنصر الأفريقى هو أكثر قوة فى الولايات المتحدة منه فى دول

أمريكا اللاتينية كافة باستثناء كوبا والبرازيل ٠ ومن جهة أخرى يأخذ كارلسون على هنتنجتون تجاهله الوجود الإسلامى المهم فى أفريقيا ، وزعمه أن هناك حضارة كونفوشيوسية موحدة ، متجاهلاً العداء التقليدى بين كل من الصين والفيتنام ٠ ويرى كارلسون أخيراً أنه ليس هناك مايشير إلى وجود كتلة حضارية سلافية –أرثوذكسية موحدة، لاسيما وأن السلافيين الغربيين غير الأرثوذكسيين ، مثل البولونيين والسلوفاكيين ، لم يشعروا أبداً بأى تقارب مع موسكو ، وأن السنوات الأخيرة قد شهدت ظاهرة تقومن الكنيسة الأرثوذكسية نفسها ، حيث تحررت كنيسة مقدونيا ، على سبيل المثال ، من نفوذ الكنيسة الصربية الأرثوذكسية ، ودخلت اليونان الأرثوذكسية فى صراع مفتوح مع مقدونيا، الأرثوذكسية أيضاً٠

ويحذر كارلسون من مخاطر فكرة المواجهة بين الإسلام والغرب، التى يبشر بها هنتنجتون ، فيعتبر أن المسلمين ليسوا اليوم فى موقع قوة كى يشكلوا تهديداً للغرب ، كما أن الثقافة الإسلامية ليست غريبة عن الغرب ، حيث استمر الوجود الاسلامى فى أوروبا طويلاً ، وأدى إلى تكامل فريد ومثمر بين أهل الأديان الثلاثة ، الإسلام والمسيحية واليهودية ، إلى ازدهار لم يسبق له مثيل للعلم والفلسفة ٠ واليوم يوجد فى أوروبا – كما يقدر كارلسون – أكثر من عشرة ملايين مسلم، وقد يصل عددهم إلى مابين ٢٥–٦٠ مليوناً فى حدود عام ٢٠٢٠ ، بحيث لم يعد فى الإمكان تصور الاتحاد الأوروبى من دون وجود مكون إسلامى له ٠ إذا ما جرى تبنى فكرة الحدود الدموية للإسلام فإن البلدان الغربية ستكون عاجزة عن دمج العدد المتزايد من سكانها المسلمين٠ وسيتحول الصراع ، فى حال وقوعه، إلى حرب عصابات تجرى داخل ضواحى المدن الأوروبية بقدر ماتتحول هذه المدن إلى جيتوات منغلقة على نفسها٠

ومن الواضح أن هذا الموقف المفعم بالنزعة الإنسانية ، الذى عبر عنه انجمار كارلسون فى رده على أطروحة صدام الحضارات يغنى عن توجيه انتقادات أخرى لهذه الأطروحة التى لاتستند فى الواقع، ورغم مايبدو فى الظاهر، إلى أساس علمى متين٠ فكارلسون يدعو، فى الواقع، إلى عالم آخر محكوم ، فى الميدان الثقافى ، لا بعلاقات الصراع والسيطرة والقهر، بل بعلاقات الحوار والتفاعل بين شعوب البلدان المختلفة ، وصولاً إلى بلورة ثقافة عالمية جديدة ، تكون إنسانية فى مضامينها ومتنوعة فى تعبيراتها ، وهو طموح لن يكون من الممكن تحقيقه ، فى ظنى ، قبل النجاح فى إعطاء مضامين إنسانية لظاهرة العولمة الموضوعية – التى لم يعد فى مقدور زى شعب أن ينأى بنفسه عن تأثيراتها – وذلك من خلال إقامة العلاقات الدولية على قاعدة العدل والتكافؤ وتعزيز أشكال التعاون الدولى فى البحث عن حلول مشتركة للمشكلات الكبيرة التى يواجهها النوع الإنسانى ، والحيلولة دون

تحكم قطب واحد بشئون العالم ومقدراته ، وإجبار الولايات المتحدة الأمريكية على التخلى عن سياستها التقليدية القائمة على اختلاق صورة العدو ، وهى سياسة تحكم ، إلى حد كبير، أطروحة صدام الحضارات ، كما يتبين من المقارنة التالية التى يلاحظها المرء عندما يقارن توقيت طرح أطروحتى نهاية التاريخ وصدام الحضارات.

فعندما أعلن فرنسيس فوكوياما نهاية التاريخ بانتصار الغرب ونموذجه الليبرالى ، فى صيف العام ١٩٨٩ ، لم يكن جدار برلين قد سقط فعلاً ، وكانت لاتزال تفصلنا سنتان عن اختفاء الاتحاد السوفيتى • أما عندما توقع صمويل هنتنجتون تحول صراعات المستقبل إلى صدام الحضارات ، فى صيف العام ١٩٩٣ ، فقد كان كل شىء قد انقلب وظهر، وكأن الغرب قد ضمن انتصاره . فكيف يمكن تفسير هذه المفارقة ؟ . وقد يقال إن الأمر لم يتعد مجرد طرح تصورات فرضية بريئة من جانب باحثين استراتيجيين أمريكيين دون أية خلفية سياسية! لكن ، قد يكون هناك تفسير آخر ، ولاسيما إذا قبلنا الفكرة القائلة بإن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الكونية تحتاج دوماً إلى فبركة عدو. وعليه، قد يكون وراء الإعلان المبكر عن الانتصار رغبة فى تسريع عملية القضاء على العدو الشيوعى ، وبعد تحقق الانتصار الفعلى على هذا العدو وخوفاً من نشوء حالة من الاسترخاء السياسى والفكرى ، سارع هنتنجتون إلى إعطاء بعد جديد للصراع ففبرك عدواً جديداً متمثلاً فى الإسلام هذه المرة ■

د٠ أنور مغيث*

أزمة البيئة وضرورة حوار الثقافات

يدل تطور الأفكار وتبنى وانتشار الأديان والمذاهب الفكرية، بل وتغير أساليب العيش، على دينامية الثقافة وتفاعلها مع الثقافات الأخرى . ولا تطرأ التغيرات الكيفية داخل ثقافة معينة نتيجة اختيار قصدى، ولكن نتيجة تحديات تواجهها الجماعة البشرية صاحبة هذه الثقافة. تحديات جغرافية أو اقتصادية أو عسكرية ، و تؤدى الثقافة، من هذه الوجهة، دورها كأداة للتكيف تتواءم من خلالها الجماعة مع الظروف الجديدة. وتعتبر أزمة البيئة التى طرحت بحدة فى النصف الثانى من هذا القرن، وتتفاقم يوما بعد يوم، نموذجا لمثل هذه التحديات . وإن كانت تتسم بأنها تحد لايفرض نفسه على جماعة بشرية معينة ولكنها تحد مفروض على البشر جميعاً على اختلاف ثقافتهم، وكل ثقافة مدعوة لأن تتطور من أجل مواجهة هذا التحدى الجديد.

وحتى الآن لم تقدم البشرية رداً على هذا التحدى إلا أساليب وتقنيات تنطلق أساساً من النموذج الثقافى السائد فى كل مجموعة بشرية . وهو مايدفع ، كما سنرى ، بكل هذه الحلول إلى طريق مسدود. ويبقى تغيير المنطلقات الثقافية مهمة ملقاة الآن على عاتق كل جماعة بشرية، فنحن بإزاء محاولة جديدة لتكيف يشترك فيها البشر جميعاً.

ملامح أزمة البيئة

تمثل الأمطارالحمضية وتلوث المحيطات وثقب الأوزون وتسرب الشعاع النووى وغيرها

*مدرس الفلسفة بجامعة حلوان.

أخطاراً بيئية تشمل كوكب الأرض بأكمله، ولا تقتصر على منطقة جغرافية أو عمرانية معينة، كما أنها تتميز جميعاً بأنها أخطار ناتجة عن النشاط البشرى. وقد نبه كثير من المفكرين والعلماء إلى هذه الأخطار وعواقبها على الحياة البشرية ، إلا أن الكوارث الكبرى مثل حادث تشيرنوبيل هى التى أثارت انتباه الرأى العام فى مختلف البلاد.

ومثل هذه التغيرات لم تكن موضع اهتمام الذين وضعوا النظام السياسى والاقتصادى الدولى بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن ما إن تأكدت سمة هذه الظواهر، متجاوزة الحدود الوطنية وشمولها الكوكب بأكمله ، حتى عكفت العديد من المنظمات الدولية على البحث عن مخرج من هذه الأزمة أو على الأقل التخفيف من حدتها.

وقد عقد المؤتمر الدولى الأول بخصوص هذا الموضوع فى ستوكهولم عام ١٩٧٢ . وتحلى هذا المؤتمر بنزوع إنسانى ، إذ وجه رؤساء ٢٤ دولة نداءً بعنوان بلدنا الكوكب كله ، وأعلنوا أن بلادهم مستعدة لأن تتخلى عن جزء من سيادتها من أجل خير الإنسانية جمعاء.(١) . وترتب على هذا المؤتمر أن أنشأت الجمعية العامة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، هذا بالاضافة إلى العديد من الاتفاقيات والأجهزة الدولية . بل خصص النادى النخبوى للسبع دول الصناعية الكبار ثلث بيانه السنوى لحالة البيئة المقلقة. وقررت الأمم المتحدة عقد مؤتمر دولى حول البيئة والتنمية عقد فى ريو دى جانيرو عام ١٩٩٢ باسم قمة الأرض . إزاء هذا المشهد يمكن أن نقول إن التعاون الدولى فى مجال البيئة يسير على قدم وساق، ولكن نظرة متأنية تثبت أن موضوع التعاون خاضع للعديد من المشاكل والعراقيل.

مـأزق ريـو

لقد كان من المتوقع أن تخرج قمة ريو بميثاق للأرض يحظى باتفاق جميع الدول مثل ميثاق حقوق الإنسان . وكان الهدف الرئيسى من المؤتمر هو المزاوجة بين عملية البيئة والتنمية، كما التزم المؤتمر بأن يقيم نظاماً قانونياً مخصصاً لإيقاف بث الغاز الذى يسبب تسخين المناخ ومنع انخفاض عدد الأنواع الحية. ولكن النتائج لم تكن على مستوى الطموحات. فقد انتهى المؤتمر إلى اتفاق ركيك حول التغييرات المناخية، واتفاق حول التنوع الحيوى يضعفه غياب توقيع الولايات المتحدة(٢) . هذا بالإضافة إلى أن البيان الختامى ليس ملزماً قانونياً، كما لم تحظ حماية الغابات باتفاق جماعى. ورغم أن حجر الأساس فى المؤتمر، كان يتركز حول صيغة مسئولية جماعية متفاوتة، إلا أن الدول المتقدمة صناعياً رفضت أن تعترف بأن السبب الرئيسى للتهديد بالتغير الشامل هو نظامها الصناعى نفسه. وهكذا لم يخرج المؤتمر بأى إلزام دولى بحماية البيئة، وإن كان اهتمام الرأى العام الذى

صاحبه ساعد فى إيقاظ العديد من المبادرات البيئية الدولية.

حدود المبادرات الدولية

إن التحدى الذى تطرحه المبادرات الدولية على نفسها هو الجمع بين الحفاظ على البيئة والتنمية المستديمة . ينبع تفاقم مشكلة البيئة من الاستنفاد المستمر للمصادر الطبيعية، والناتج عن التزايد المستمر للإنتاج ، والذى يؤدى بدوره إلى زيادة بث الغازات السامة وزيادة المخلفات ، وهذا مايجعل هناك تعارضاً بين الحفاظ على البيئة والتنمية وخاصة فى مفهومها الرأسمالى المعتمد على آليات السوق، إذ إن التنمية وفق هذا المفهوم تقوم على الزيادة المطردة للإنتاج والاستهلاك.

ولكن النشاط الدولى الرسمى يحاول بوسائل شتى الجمع بين صيانة البيئة والتنمية الرأسمالية المتبعة فى إطار نمط الإنتاج السائد . فيقول تقرير لجنة إدارة شئون المجتمع العالمى إن الاستخدام المتزايد لأدوات السوق والضرائب ورسوم الانتفاع والمسؤلية القانونية عن انبعاثات الغازات يثبت أن الشواغل البيئية والاقتصادية يمكن التوفيق بينها بكفاءة (٣) . ولو نظرنا إلى الوسائل المستحدثة لأدركنا مدى تعثرها وعقمها. ويمكن أن نستعرض بعض نماذج منها:

١- **مبدأ فرض ضريبة على استخدام الطاقة** : وذلك للتخفيف من بث غاز ثانى أكسيد الكربون. وهو مايعطى تفوقاً للمشروعات الكبرى ، ويضيف أعباء لاتحتمل على المشروعات الصغيرة، كما كان من الصعب تطبيق هذا المبدأ، لأن المؤسسات الانتاجية فى البلاد التى تفرض مثل هذه الضريبة تشكو دائما من عدم قدرة منتجاتها على منافسة البضائع التى تنتج فى بلد لايفرض نفس الضريبة ، ولهذا نشأ اتجاه يسعى لتعميمها على مستوى العالم ، وهو ماسيؤدى إلى تكريس الفجوة بين الدول الصناعية القادرة على الدفع والدول التى تبدأ فى مسيرة التنمية .

٢- **تراخيص التلوث** : وتتعلق بأذون قابلة للتداول عالمياً تمنح للمصانع فتسمح لها ببث كمية معينة من الغاز، كما يمكن أن يبيع مصنع لمصنع آخر مثل هذه التراخيص، وذلك إذا نجح فى تطوير وسائل التنقية التى تقلل من بث الغاز، أو يشترى مصنع ترخيصات إضافية إذا أراد أن يضاعف من إنتاجه ، وهو أسلوب يجعل تداول هذه التراخيص حكراً على القادرين ويقوم على مبدأ الكسب من وراء التلوث وليس منعه.

٣- **الإعانات** : كان من المفترض أن تكون هذه الوسيلة فعالة على اعتبار أن المعونة التى تمنحها الدولة الغنية للدولة الفقيرة ، من أجل الحفاظ على البيئة ، هى معونة تمنحها الدولة

الغنية لنفسها. ولكن الدول الصناعية تتقاعس عن تقديم المعونة، فقد فرض عليها أن تدفع ٧ر٠ ٪ من دخلها القومى كمعونة للتنمية ، ولكن معظم الدول تظل دون هذه النسبة، وعلى رأسها الولايات المتحدة التى لاتدفع سوى ٠٢ر٠ ٪ (٤) وقد تستخدم الدولة الصناعية المعونة لتحقيق مصلحتها الاقتصادية ، كما حدث أثناء مؤتمر ريو ، حيث اعترض وفد تايلاند على التوصية الخاصة بحماية الغابات نظراً لتعارضها مع التنمية فى بلاده، ولأن اليابان تعرف أنها سوف تستمر فى زيادة الإنتاج وبالتالى فى زيادة بث ثانى أكسيد الكربون ، فقد أدركت أنها أحوج ماتكون لهذا المخزون الطبيعى من الغابات، فتعهدت بدفع معونة لتايلاند مقابل الإبقاء على الغابات بما يسمح لليابان بمضاعفة التصنيع.

وهكذا نلاحظ أن هذه الإجراءات هى عملية تقنين بيئى للتقدم التكنولوجى القائم على أساس المنفعة الاقتصادية لأصحاب الاستثمارات.

لقد قلل الحرص على النظام الاقتصادى ، من فعالية وسائل حل مشاكل البيئة . ووضع عراقيل فى وجه التعاون الدولى ، بل أدى إلى نشأة مايسمى بالصراع حول البيئة، وهو كل تعارض أو مواجهة يكون موضوعها هو البيئة كحماية لها، وكاستغلال للموارد الطبيعية. وقد وقفت الولايات المتحدة فى وجه الإجماع الدولى أثناء قمة ريو، حيث رفضت التوقيع على اتفاقية تحجيم كمية الغازات الملوثة فى الفضاء . وقد كان المفروض أن تتحدد لكل فرد فى الكوكب نسبة من بث الغاز لايتجاوزها. وكان اعتراض الولايات المتحدة يقوم على أنه لايجوز أن نساوى بين هندى يعيش فى مجتمع زراعى وأمريكى ينتمى إلى مجتمع صناعى . وطلبت تحديد النسبة بناء على مستوى التقدم الصناعى لكل بلد. وكانت الترجمة العملية لهذا الاقتراح هو تكريس الفوارق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

وقد أدت الصراعات البيئية إلى إدخال فكرة الأمن البيئى فى القانون الدولى وحتى فكرة الحق فى التدخل بيئياً . ولكن الاقتضاءات البيئية غالبا ما استخدمت كذريعة يتم التشدد بشأنها فى مواجهة الخصم أو المنافس ، ويتم التعاون فيها إذ ماتعلق الأمر بمصلحة اقتصادية للدولة. فالولايات المتحدة، أيضا ودائما، تدعو إلى مقاطعة استهلاك أسماك التونة التى تبيعها المكسيك، بحجة أنها تصاد بالشبكات المحيطية الكبيرة التى تقتل الدرافيل، ولكنها فى نفس الوقت ترفض التوقيع على الاتفاقية الخاصة بالتنوع الحيوى، تحت دعوى ضمان حرية كشف المصادر البيولوجية.

وقد أقرت لجنة القانون الدولى فكرة الجريمة الدولية. ومن بين الأسباب التى تتكون منها الجرائم الدولية ، نجد: انتهاك خطير للالتزام الدولى بحماية وحفظ البيئة الإنسانية مثل الالتزام الذى يمنع التلوث المكثف للفضاء والبحار. وقد عكف رجال القانون الدولى على مناقشة هذا المفهوم الذى يبدو منذ ولادته عقيماً.. فكيف يمكن الحديث عن مسؤولية دولة

عن أعمال لايمنعها القانون الدولى ؟ وكيف يمكن أن تقدر مالياً خسارة بيئية ؟

وقد حصل مفهوم إرث الإنسانية المشترك على اعتراف عام فيما يخص المناطق الموجودة خارج حدود الدولة مثل أعماق البحر وسطح القمر، والبحار خارج المياه الإقليمية ، وهو مايقتضى واجب المساعدة البيئية واقتسام ثمار الاستغلال الدائم ، وهو مالم يتحقق حتى الآن ويبقى استغلالها حكراً على الشمال.

إن النظام الاقتصادى العالمى، على صورته الحاضرة، لم يعد إطاراً مناسباً لحل مشاكل البيئة والتى هى بالأساس مشكلة استمرار الحياة البشرية على كوكب الأرض. كما لايمكن إيقاف التنمية حفاظاً على البيئة ، لأن الفجوة القائمة لايمكن استمرارها . فهناك ١٣ ٪ فقط من سكان العالم، وهم سكان البلاد الرأسمالية الصناعية، يستهلكون ٨٧ ٪ من مصادر الطاقة فى العالم، ويمتلكون نصف الصيد العالمى، ويستخدمون ٢٠ ٪ من مساحة الأرض المزروعة فى العالم خارج بلادهم للحصول على المنتجات الزراعية، وتستهلك حيواناتهم ثلثى إنتاج الصويا فى العالم ، فى حين أنها الطعام الأساسى لمليار من البشر فى آسيا . ويستخدمون ٩٠٠كيلو من الحبوب لكل شخص فى العام ، فى حين أن العالم الثالث لايستهلك سهوى ١٥٠ . كما لايكفون على التأكيد بأن المحيط الجوى والمائى سوف يتلوثان بمخلفات ٨ أو١٢ أو١٦ مليار من السكان فى القرن القادم ولكن الـ ٥٠٠ مليون من سكان أوروبا الغربية وآسيا الآن يسببون حالياً تخريب للمحيط البيئى أكثر مما قد يسببه ١٠ مليار من الهنود لووجدوا.(٥)

إزاء هذا الوضع لايمكن تصور التعاون والحوار باعتباره تصديراً للتكنولوجيا وآليات الإنتاج والتوزيع. فمن المستحيل أن تعيش البشرية كلها مثل ٢٠ ٪ من سكان أوروبا وأمريكا الشمالية ذوى الامتياز والذى يصبح تحول نمط استهلاكهم إلى مرجع عام، فبالنسبة لبقية سكان هذه البلاد والعالم لاتوجد مصادر معدنية كافية ولا حتى هواء ولا ماء ولا أرض حتى يمكن للعالم كله أن يتبنى طريقتهم المدمرة فى الإنتاج والاستهلاك (٦) .

إن الاتكاء على العولمة لتعميم نمط الحياة الغربية ذى الاستهلاك المتسارع سيكون وبالا على الطبيعة وعلى الإنسان . وقد بدا ذلك واضحاً أثناء المفاوضات التى جرت فى مؤتمر ريو، حيث أطلق الرئيس السابق بوش كلمته الرهيبة نمط الحياة الأمركى ليس قابلا للتفاوض(٧) ليوقف كل إجماع لحماية البيئة.

لو وضعنا إلى جانب المشاكل الحالية للبيئة التحديات المستقبلية التى يطرحها التطور العلمى، وخصوصاً فى مجال زراعة الأعضاء والهندسة الوراثية أو مايتعلق بحقوق الأجيال المقبلة، فى أن نترك لها كوكباً قابلاً للحياة فيه ، لابد أن ندرك أن الإجراءات الاقتصادية والتدابير

السياسية لايمكنها أن تمثل حلا للمشكلة . إن قضية البيئة تظهر الحدود الجديدة للنظام السياسى، أى تظهر انفتاح حقل أخلاقى جديد. فالعلاقات التى نقيمها من خلال أنشطتنا الإنتاجية واستخدامنا للطبيعة، مع الأجيال المقبلة لايمكن أن تنظم بشكل تعاقدى ، لأن شركاءنا لم يوجدوا بعد ليتفقوا معنا. فهى تفلت إذن من النظام السياسى الذى يمثل العقد الاجتماعى قاعدته .. هم فى حقيقة الأمر ليسوا شركاء . إننا بمقتضى الحال فى ميزان القوة لايمكن أن تكون هناك علاقة قانونية.. وبالتالى لايمكن أن نكون عادلين تجاههم.. لايمكن سوى أن نحبهم.(٨)

إن مثل هذه الأعباء أكبر من أن تتولى حملها ثقافة خاصة لجماعة بشرية معينة . ويأتى الصدام والصراع من وجود ثقافة تدعى أنها تملك وحدها مفاتيح حل المشكلة ولا تتميز الثقافة الغربية باعتقادها أنها تملك الحل، بل تتميز أيضا بأنها تحاول أن تفرضه فرضاً .

ولهذا يأسف الكاتب كورينو قائلا :سيكون خسارة كبرى لنا نحن الغربيين أن تختفى الثقافات الأخرى أو تتعدل لدرجة لاتستطيع معها أن تطرح فى مواجهة اختياراتنا عن العلم وعن البشر مجالا لإجابات مستقلة وقادرة على أن تجعل بحضورها تصوراتنا الثقافية أموراً محلية وخاصة بنا.(٩)

ومن الملاحظ أن كل من تحمس من العلماء والمفكرين إلى تنبيه الأذهان إلى مخاطر الأزمة قد تميزوا بعدم التعصب لثقافتهم وبالانفتاح على ثقافة الآخرين. فكل أزمة تدفع بطبيعة الحال إلى البحث عن اختيارات ومنظورات بديلة ، وخصوصاً بعد أن تزعزعت الثقة فى النمط الإنتاجى الصناعى الاستهلاكى الذى يراد ، رغم كل شئ ، تعميمه.

إن قضايا مثل زيادة السكان، وصيانة الجسد البشرى، وحقوق الأجيال المقبلة ، والحفاظ على التنوع البشرى تحتاج قبل التقنين الدولى إلى اتفاق إنسانى عام على قيم أخلاقية تحول القانون من سطوة وقيد إلى شرط ضرورى للحياة والحرية. والاتفاق على هذه القيم الكبرى هو أحد الآمال المنتظرة من حوار الثقافات . ذلك الحوار الذى يجب عليه ، لتجاوز الأزمة، أن يطرح أساسا جديداً للأخلاق يختلف عن فكرة الحق المستمدة من فلسفة كانط والتى تجعل من الأخلاق علاقة بين أصحاب حق، ويأتى القانون ليضع لها صيغتها العملية فلا يجور أحد على أحد . وفى هذا الإطار لايوجد تعامل أخلاقى مع البحار أو الأشجار أو الحيوانات أو حتى مع الأجيال المقبلة. ويقترح الفيلسوف الألمانى هانزيوناس أساسا جديداً للأخلاق يقوم على المسئولية حيث أصبحت كل هذه الكائنات الموجودة والمقبلة تحت رحمة الإنسان الذى رسخ التكنيك سطوته على الطبيعة، وبالتالى عليه أن لايتعامل إزاءها بمنطق صاحب الحق ولكن بمنطق المسئول.(١٠)

إن أزمة البيئة لاتطرح على الثقافات اتفاقاً على الحد الأدنى، كما هو الحال عند حوار القوى السياسية المختلفة، ولكنه اتفاق على الحد الأقصى أى على المبادئ الكبرى، أى على حق الإنسان وباقى الأحياء فى العيش فى كوكب ملائم، وتحت هذا الحد الأقصى تختلف وتتنوع الاعتقادات والممارسات الفكرية والسياسية والاقتصادية.

إن من يحاولون تصوير الاهتمام بالطبيعة على أنه يحمل فى طياته عدوانا على حرية الإنسان وتقدمه ينسون أن حقوق الطبيعة هى فى نهاية الأمر حقوق للإنسان. إن البشرية مناط بها الإنتقال من سيطرة الإنسان على الطبيعة ،كما كان الحال طوال القرون الأربعة الماضية، والتى واكبت نمط الإنتاج الرأسمالى ، إلى سيطرة الإنسان على علاقته بالطبيعة ليضمن لنفسه الشروط الضرورية للحياة.

إن كل عناصر الثقافة من علم وفن ودين وفلسفة مدعوة إلى المساهمة فى مساعدة الإنسان على مواجهة هذا التحدى الشامل. فى هذا الصدد يقول كلود ليفى شتراوس : فى هذا القرن الذى يستبسل فيه الإنسان فى تدمير أشكال من الحياة لاتعد ولا تحصى، بعد أن كان يعيش، فى الماضى السحيق، فى مجتمعات عديدة تمثل الثروة والتنوع أبرز ملامح إرثها ، يلزم الآن أكثر من ذى قبل ، علينا أن نقول الآن أكثر من ذى قبل ، كما كان الحال فى الأساطير، بأن نزعة إنسانية حقيقية لا تبدأ من الذات ولكن تضع العالم قبل الحياة، والحياة قبل الإنسان واحترام الآخرين قبل حب النفس(١١) . هل تمثل النزعة البيئية الجديدة بديل عصرنا الراهن عن أساطير الغرب الرأسمالى؟ ■

المراجـــع

(١) باتريك هارمن وآخرون ، النظام العالمى الجديد، الجزء الأول ، القانون الدولى وسياسة الميكيالين ، ترجمة أنور مغيث، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٥، ص ٢٥٠.

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٧٢.

(٣) لجنة إدارة شئون المجتمع العالمى، جيران فى عالم واحد، الكويت، سلسلة عالم المعرفة،١٩٩٥ ، ص ٢٣٦.

(٤) باتريك هارمن، المرجع السابق ٢٥٩.

5-André Groz, Ecologie et Politique, Paris, Seuil, 179, p.108.

6-Ibid, p. 74-6.

7-Andrevon, La Nécessité Ecologique, Paris, A. B. Irato, 1993, p. 61.

8-Jacques Bidet, "Y-a-t-il, une Ecologie Marxiste" in Actuel Marx, Paris, PUF, No. 12, 1993, p. 111.

9-Michel Tibon-Cornillot, Les Corps Transfigurés, Paris, Seuil, 1992, p.284.

10-Hanz Jonas, Le Principe Responsabilité, Paris, Plon, 1997, p. 185.

11-Jean-Paul Deléage, Histoire de l'Ecologie, Paris, La Decouverte, 1991, p. 309.

ا٠ حسين معلوم*

التوازن واللاتوازن .. فى معادلة «التاريخ - الاتصال» الحضارى

..«عقب الثورات العلمية، وعبر نقلة مفاجئة، يجد العلماء أنفسهم فى مواجهة علم مغاير» .. هذا ماخلص إليه توماس كون فى نظريته عن بنية الثورات العلمية .. أما فى الثورات التقنية، فالمجتمع بأسره يتعرض للتغيير تدريجيا، ويتوقف معدل التغير على طبيعة التقنيات المؤثرة وتفاعلها مع عناصر البيئة الاجتماعية ..

مدخل .. الثورة العلمية والتقنية

لا نعتقد بأننا فى حاجة إلى التأكيد على أن العالم الذى نحياه الآن، بصدد ثورة علمية وتقنية عارمة، وأنها ستحدث تغييرات حادة، بمعدلات متسارعة، لم يشهدها المجتمع الإنسانى من قبل، وذلك على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والتربوية، بل والثقافية أيضاً، استناداً إلى حقائق التاريخ.٠ إلا أن ما نعتقد أننا فى حاجة إليه، هو الاقتراب من المفارقة التى طبعت المواقف، إزاء هذه الثورة.

تبدو المفارقة، إذا ما لاحظنا اتفاق «الآراء» جميعاً على أن الثورة الراهنة تختلف اختلافاً جوهرياً عن سوابقها، وأنها قد أصبحت بالفعل عاملاً حاسماً فى تحديد مصير عالمنا، دوله وأفراده٠ لكن، فى نفس الوقت، تتعدد «الرؤى» وتتباين حول «تقانة المعلومات»، كأهم إرهاصات هذه الثورة، وحول آثارها المرتقبة على المدى القريب والبعيد.

---

*كاتب وباحث.

ضمن أهم هذه «الرؤى».. إثنتان:

هناك « رؤية» تحمل من التفاؤل، إن لم نقل الانبهار بالحضارة الناتجة عن تقانة المعلومات، والتى يمكن تسميتها بـ «الحضارة الإلكترونية»، قدر ما تحمل من الدعوة إلى اتخاذها عقيدة تقوم مقام المرتكزات الفكرية والعلمية للمجتمعات (الصناعية الغربية المعاصرة) .. من بين أهم الرموز التى تتبنى هذه «الرؤية» عالم المستقبليات الأمريكى «الفن توفلر»، الذى بشر فى كتاباته، وخصوصاً كتابه الآخير «السلطة الجديدة» بإرهاصات هذه «الموجة الثالثة»، التى تشكل ثالث قطيعة جذرية فى تاريخ البشرية، بعد الثورتين الزراعية والصناعية .. ومن بين هؤلاء (الرموز)، أيضا، «جون برى بارلو» أحد أبرز علماء المستقبليات، الذى أصدر إعلاناً باستقلال المجال السيبرنطيقى، متوجهاً به إلى حكومات العالم، ومدعياً فيه بالخصوص أن مقولات الملكية والهوية والتعبير، لم تعد تلائم هذا الأفق الجديد، لأنها مقولات مادية، تناقض روحانية الفضاء «المعلوماتى» الجديد.

وهناك «رؤية» تحمل من التشاؤم، أو قل الحذر، قدراً يدفعها إلى إنذارنا بأنه رغم كون تقانة المعلومات هى وسيلتنا للسيطرة على الظواهر المعقدة وحل المشكلات، إلا أنها ذاتها قد أضافت بعداً جديداً يزيد معظم ظواهر حياتنا تعقيداً، ويولد لنا مشكلات جديدة لم تكن فى الحسبان.. إن فيلسوفاً، مثل «ليوتار»، فى كتابه «شرط ما بعد الحداثة» ينذرنا بأن: «المعرفة، بصفتها سلعة معلوماتية لا غنى عنها للقوة الإنتاجية، قد أصبحت، وستظل، من أهم مجالات التنافس العالمى – إن لم تكن أهمها – من أجل إحراز القوة . ويبدو من غير المستبعد أن تدخل دول العالم فى حرب من أجل السيطرة على المعلومات ، كما حاربت فى الماضى من أجل السيطرة على المستعمرات، وبعد ذلك من أجل الحصول على المواد الخام والعمالة الرخيصة واستغلالها.. لقد فتح مجال جديد أمام الفكر الاستراتيجى التجارى من جهة، والسياسى والعسكرى من جهة أخرى».

تحذير «ليوتار» هذا، وإن كان يعتمد على نظرة فلسفية لآثار تقانة المعلومات وتداعياتها المستقبلية .. فإن هناك من يؤكد مثل هذا التحذير، أو التوقع بالأحرى، وذلك استناداً إلى منظور «سياسى – استراتيجى». فقد كتب مؤخراً «جوزيف نيباى»، أحد كبار المسئولين السابقين فى البنتاجون ، مقالا هاماً فى مجلة «فورين أفيرز»، توقع فيه أن تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تدعيم هيمنتها على العالم، عبر قدرتها على التحكم فى المنظومات المعلوماتية وتقنيات الاتصال، ذلك أن «الجغراستيا» أصبحت تتحدد بمدى الكفاءة فى استخدام «القوة غير المادية» ، أى تقنيات الاتصال والمعلوماتية.

فى هذا السياق، ترى هل نرتكن إلى تصور بعض أصحاب الرؤية «المتفائلة» فى أن «التقانة كالماء والهواء» لا تقبل الاحتكار، ومادامت هى حصيلة تراكم النشاط البشرى على مر

العصور فمن حق الجميع أن يستفيد من نتائجها.. أم نقلق مع «المتشائمين»، وتوقعاتهم التى تتمحور حول أن عصر المعلومات ما هو إلا مرحلة جديدة من مراحل الصراع العالمى؟!

لعل محاولة الاقتراب من هذا التساؤل، من أجل التعرف على الاحتمالات الأكثر «واقعية» لنتائجه، يستدعى – بداية – الإشارة إلى السمات الرئيسية التى تتميز بها الثورة الراهنة، مقارنة مع سابقتها (الثورة الصناعية).. وفى اعتقادنا، أن هذه السمات ثلاث:

السمة الأولى.. أن هذه الثورة تجنح إلى «العالمية»، أو إلى –محاولة– توحيد العالم فى سياق واحد، كما تعمل على إلغاء الأثر التقليدى للتمايز الجغرافى وللحدود السياسية، التى كانت تشكل ضمانة وشرطاً وعاملاً متميزا ومستقلاً فى تكوين نمط الحياة والعمل فى المرحلة السابقة وحتى الثورة الصناعية (أى: عالم السيادة القومية). ولعله من نافل القول، أن «جنوح» الثورة هذا، يتبدى بوضوح من خلال التغير – التدريجى– فى معايير وأنماط السلوك والحياة والإنتاج بالنسبة للعالم مع، تبدل «المدنية» السائدة أو القائدة للثورة الراهنة.

السمة الثانية.. أن الأهمية المتزايدة والاستثنائية فى الثورة الراهنة، تبرز من خلال وسائل الاتصال والمعرفة والعلم. هذا يعنى تحول «الثقافة»، بالمعنى الواسع للكلمة، إلى مركز الثقل فى هذه الثورة، بكل مايشير إليه ذلك من تحول الميدان الثقافى إلى ميدان مباشر وأساسى للاستثمارات الاقتصادية والسياسية والنفسية، من مثل التركيز المتزايد على التأهيل والتكوين المهنى، وعلى البحث العلمى، وعلى النظم التقنية، وعلى الأنساق المتكاملة لنظم الاتصال ونقل المعلومات .. إلخ.

السمة الثالثة.. أن التدويل المتزايد للمجال الإنسانى يرتبط بالتفاوت النوعى. ونقصد بهذا التفاوت أنه فى الوقت الذى تتعرض فيه الإنسانية للتأثيرات الثقافية والمادية والاقتصادية نفسها، بحيث إن أى تبدل فى مكان مايؤثر – نسبياً – على الجميع، فإن توزيع إمكانات ووسائل التقدم يزداد سوءاً يوماً بعد يوم، مما يخلق نوعاً من الاحتكار الشامل لعناصر «التقدم» من قبل البعض (أو الطرف الأصغر)، ونوعا متفاقماً من التهميش الإنسانى للبعض الآخر (الذى يكاد يشمل الآن القسم الأعظم من الإنسانية).

هذه السمات الثلاث، لاتؤكد فقط على ضرورة طرح التساؤل حول الفعل المناسب إزاء الثورة الراهنة، بما تمثله من تحد لكثير من الشعوب أو الجماعات على مستوى العالم.. ولا توضح وحسب، الملامح العامة لتداعياتها (الثورة) على كافة المستويات.. بل، إضافة الى هذا وذاك،تؤكد على أن من تسرعوا فى اتخاذ المواقف المحددة، أو شبه المحددة، إزاء هذه الظاهرة العالمية شديدة التعقيد، غالباً مايقيمون وجهة نظرهم على أساس من الافتراضات المسرفة فى بساطتها، أو يركزون على الشق التقنى لهذه الظاهرة المتعددة الأبعاد بمعزل

عن بيئة توطنها، تحاشياً للدخول - قصداً أو عجزاً - فى متاهات الاعتبارات الاجتماعية..

وبالتالى، تراجعت على سلم الأولويات حقيقة كون الظاهرة، بالرغم من محركها التقنى، هى قضية «سياسية - اقتصادية - ثقافية» فى المقام الأول، بمعنى: أنها قضية تنتمى إلى المجال الذى تتفاعل فيه هذه الأبعاد.. أى «المجال الحضارى».

ينقلنا هذا، مباشرة، إلى تلمس تداعيات هذه الظاهرة، من جهة الاعتبارات الاجتماعية.. خاصة فى سياق المقولة التى بدأت تنساب، مؤخراً، على مستوى الإنتاج الإعلامى، ومفادها: «أن التقانة أسقطت الجغرافيا، وسوف تسقطها أكثر فى القرن الواحد والعشرين، لأنها ألغت المسافات».. واعتماداً على محتوى هذه المقولة، وبالأخص فيما يتعلق بـ «تلاشى المسافات»، بدأ تواتر الحديث - بغير تحفظ - عن «كونية جديدة»، وعن «قرية عالمية واحدة».

حضارة عامة.. أم خصوصيات حضارية ؟

المدخل إلى اختبار مدى صحة المقولة المشار إليها، وفى الوقت نفسه للتعرف على تداعيات «الثورة» الراهنة من جهة الاعتبارات الاجتماعية، هو الاقتراب من المسألة «الحضارية»، وما يتصل بها من مسائل أخرى كـ«الثقافة» و«المدنية».

هنا تتداعى التساؤلات متتالية: ما هى الحضارة ؟، وما علاقتها بكل من الثقافة والمدنية؟.. ما دلالاتها المجتمعية؟، وهل هى عامة بالمجتمع الإنسانى ككل، أم خاصة بكل مجتمع؟.. ثم، وهذا هو الأهم، كيف يبدو من خلالها تفاعل وتأثير العوامل الحاكمة للتطور البشرى، وهى العوامل التى تتمثل فى ثلاثية: الإنسان (المجتمعات وعلاقاتها فى الداخل ومع الآخرين)، والمكان (الجغرافيا)، والزمان (التاريخ) ؟!

ليس هناك ثمة اتفاق على دلالة كلمات الحضارة والمدنية والثقافة، أو على الفوارق بينها، إذ كثيراً ما تستعمل كمترادفات فى الدراسات التاريخية.. حتى ليمكننا القول بأنه من الواضح أن ثمة افتراضاً عاماً يقضى بأنه لا حاجة بنا إلى تعريف «الحضارة»، ما دام الإنسان قد امتلكها هى نفسها. ومن ثم، يحدث كل ما نراه من خلط هائل بين الكلمات.

إن ذلك الخلط المتعمد، من جهة، بين الحضارة والمدنية، بوصفها مجرد التقدم المادى.. يهدف، فيما يهدف إليه، إلى جعل العالم يألف فكرة نوع من الحضارة، هى «حضارة التصنيع»، كما يهدف إلى إلباس الكلمة لباساً آخر ذا معنى تاريخى. ومن ثم، تكون محاولة التمييز بين الحضارة والمدنية غير مبررة.. لا شىء فى تاريخ كلمة «حضارة» يوضح مجرد

المحاولة، محاولة الفصل، أو التمييز بالأحرى.

حقاً، إن «حضارة التصنيع» تدين للغرب بالكثير.. ولكن، متى تكونت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا (العظمى) وفرنسا؟، ومتى تكونت تلك النواحى المكونة لألمانيا، وتلك الأخرى المكونة لإيطاليا؟.. إن «الغرب»، بمفهومه المعاصر، لم يحقق هذه المرحلة من «حضارة التصنيع»، إلا لأنه ورث خبرات زاخرة وتراثاً علمياً تجمع عبر العصور- وأحسن استخدامه قطعاً- من عطاءات وشعوب انقرضت فى الزمان (السومريين، الفينيقيين،...)، وأخرى تجمدت فى المكان (الفرس، العرب،...).

من هذه الوجهة ، يمكن التأكيد على أن نسبة الحضارة إلى أمة أو أمم معينة (الغرب تحديداً) لتختص بها دون غيرها، وعلى الأمم والشعوب الأخرى التعلق بها لاكتسابها.. كذب على التاريخ، وتزييف للواقع. إنه احتكار لا إنسانى يشىء بقية البشر، وليس ذلك - فى الواقع - إلا نفياً للحضارة، إذ «ينفسها» بعد أن يفرغها من محتواها.

أما عن الخلط المتعمد، من جهة أخرى، بين الحضارة والثقافة.. فهو خلط يمتد إلى سبعينات القرن الماضى، عندما اختار «إدوارد بيرنت تايلور» أن يقدم لنا فى مطلع كتابه «الثقافة البدائية: ١٨٧١» تعريفه الشهير الشائع، الذى يقول فيه: «الثقافة أو الحضارة، بمعناها الاثنوجرافى الواسع، هى ذلك الكل المركب الذى يشمل المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعرف وكل القدرات والعادات الأخرى التى يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو فى المجتمع».. هنا نجد أن تعريف تايلور، رغم أنه لا يتضمن تفرقة بين الحضارة والثقافة، لايزال هو السائد حتى الآن. إذ إن الكثير من الكتابات تستخدم هذا التعريف صراحة أو ضمناً، إلى الدرجة التى بات معها محاولة الإجابة على التساؤل: «ما الحضارة؟». مشكلة يصعب حلها

كيف نحل هذه المشكلة.. إذن؟!

لنقل: إن الحضارة «ليست شخوصاً خارج الإنسان».. إذ إن كل ما هو خارج الإنسان من تراث (فكرى أو فنى) وصروح (مادية) هى «آثار» حضارته ودلائلها ورموزها. وبينما يترك كل جيل فى كل مجتمع «آثاراً» باقية تجسد الحضارة وتدل عليها وتحكى تاريخها.. تبقى الحضارة، «مجموعة من المعارف» لايجدى حصر عددها، ولا يمكن.

لا يجدى ، لأنها مجموعة من المعارف تختلف كثيراً أو قليلاً وقد تتناقض ، من مجتمع إلى مجتمع، وبالتالى لا تكون محاولة حصرها مجدية - حتى إذا كانت ممكنة - إلا منسوبة إلى مجتمع معين.. وحصرها غير ممكن، لأنها مالا حصرله من المعارف . أقصى ما يمكن أن يقال عنها: إنها معرفة قواعد سلوك مميزة ما بين الصواب والخطأ، فى التعامل مع الأشياء

والناس والوجود الشامل الأشياء والناس معاً.. تنتمي إليها الأديان والمعتقدات والشرائع والتقاليد والآداب والقيم والمعايير الجمالية للفن والأدب والموسيقى والعمارة، والمعايير الاجتماعية التى تحدد للإنسان فى كل مجتمع ما ينبغى أن يكون عليه موقفاً واتجاهاً ومسلكاً، وما يتوقعه من الآخرين .. وهى التى تفسر وتبرر وتجمل تلك المعايير

فى هذا السياق.. سياق التعرف على «ما هى الحضارة؟»، يمكن أن نتقدم خطوات عدة فى محاولة الوصول إلى تعريفها، أو تحديد مفهومها.. ولا بأس فى أن ننبه - هنا - إلى أن معرفة أو تعريف «الحضارة»، ليست مباراة فى المقدرة على الصياغة، بل هى ضرورة لازمة لمعرفة الظاهرة الاجتماعية التى تفرض نفسها فى أى حديث جاد عن المستقبل، خاصة وأننا على أعتاب قرن جديد، بل ألفية ميلادية جديدة، وفى إطار التداعيات المحتملة للثورة العلمية والتقنية التى يشهد العالم راهناً أهم تطبيقاتها فى الاتصالات والمعلوماتية.

يقال عادة إن للإنسان علاقتين: إحداهما بالطبيعة، وثانيتهما بالمجتمع. وتدور الدراسات عاة على أحد المحورين، أو عليهما كليهما.. وعندنا أن هذا القول قاصر يحتاج لكى يكون مكتملاً، إلى إضافة علاقة الإنسان فى الطبيعة وفى المجتمع، بالزمان، لأن تفاعل الإنسان مع الطبيعة ومع المجتمع ينتج حصيلة (إنتاج زراعى، وإنتاج صناعى، وأدوات إنتاج، ونقل .. ونظم، ومذاهب، وعقائد، وعادات، وأخلاق.. إلخ) تتضمنهما وتتجاوزهما.. إذ، هى حلول - لمشكلات - تصبح بمجرد وقوعها إضافة إليهما، «إضافة» ذات نوعية متميزة عن الطبيعة وعن المجتمع كليهما بما تتضمنه من خلق الإنسان وإبداعه.

وبالتالى، فإن النظر إلى الإنسان، فى الطبيعة وفى المجتمع، فى الزمان.. هو «نظر» إلى ما يسمى الماضى أو التاريخ، أو ما يمكن تسميته «الظروف»، لتكون شاملة الطبيعة والمجتمع والإنسان نفسه، وما تحقق بتفاعل كل هذا على مدى الزمان الذى انقضى وأفلت بانقضائه من قابلية الإلغاء.

ولكن.. ما علاقة ذلك بـ «الحضارة»؟!

العلاقة واضحة.. إذ تكفى الملاحظة المجردة من أى علم، لنعرف أن تفاعل الناس مع الناس «مع الطبيعة» ، ينتج حصيلة «مادية» (إنتاج زراعى، إنتاج صناعى، أدوات إنتاج، مبان.. إلخ) ، وتفاعل الناس مع الناس «فى المجتمع» ، ينتج حصيلة «معنوية/ إجتماعية» (أفكار ، مذاهب، نظم، قيم، تقاليد، فنون.. إلخ).

وعلى ذلك، فإن النظر إلى هذه الحصيلة من تفاعل الإنسان مع الطبيعة ومع غيره فى المجتمع، هو «نظر» إلى ما يسمى «الحضارة».. فإذا ما أضفنا إلى ذلك استقرار الشعوب على أرض خاصة، بما يعنيه – الاستقرار – من توافر وحدة اللغة ووحدة الأرض المشتركة، وبما

يعنيه – الاستقرار – أيضاً، من أن الطبيعة قد تحددت بأرض معينة متميزة عن غيرها (وليست ممتازة)، وأن الناس قد تحددوا بشعب معين متميز عن غيره (وليس ممتازاً)، كان مؤدى هذا التحديد: أن حصيلة تفاعل الناس مع أرضهم الخاصة وفيما بينهم، ستكون متميزة فى مضمونها «المادى» (..أو المدنية) و«المعنوى» (..أو الثقافة) عن غيرها، أى تكون متميزة «حضارياً».

الحضارة، إذن، هى: «المضمون المعرفى لحصيلة تفاعل الإنسان مع الطبيعة ومع غيره فى مجتمع معين فى مرحلة زمنية معينة».. وهى على هذا الوجه، تمثل «جزءاً من تكوين الشخصية» فى كل جيل من كل مجتمع. وبالتالى، يكون الإنسان من كل جيل حاملاً حضارته من الماضى، و«منميها جدلياً» فناقلها إلى جيل مقبل.. فمن خصائص الحضارة، من ثم، انتقالها من جيل إلى جيل، عن طريق اللغة (التى تلعب الدور الأساسى فى هذا الانتقال)، فيما يقال له «تواصل الأجيال».

ولا عجب، والحال هذه، أن يكون لكل مجتمع حضارته المتميزة، إنه «التمايز» الذى يطلق عليه البعض «الخصوصية الحضارية».. بيد أننا نسارع إلى القول: بأن كون جماعة ما من بنى البشر تمثل مجتمعاً ذا خصائص حضارية متميزة، لا يعنى أنه ليس جزءاً من وجود حركة المجتمع الإنسانى كله.. إذ إن التمايز الحضارى، لا يعنى أبداً انعزال هذه الحضارة عن حضارات الأمم الأخرى، كما لا يعنى أبداً ألا تصب حضارة المجتمع فى الرصيد الحضارى الإنسانى الذى تصب فيه حضارات المجتمعات الأخرى.. وما هذا الرصيد الإنسانى (الحضارى) إلا محصلة عطاء روافد الحضارات المتعددة.. بل، من المفروض، أن حضارة أى مجتمع إنما تثرى نفسها بالاحتكاك والتفاعل مع الخصوصيات الحضارية للمجتمعات الأخرى، وهو ما يمكن تسميته بـ «التفاعل الحضارى»، أو «الاتصال الحضارى» بالأحرى.

هنا.. نجد أنفسنا فى مواجهة «معضلة نظرية» حول طبيعة العلاقة التى تجمع بين طرفيها كل من «التمايز» و«الاتصال» الحضاريين.. كجانبين، تتسم بهما الحركة المجتمعية من المنظور الحضارى.

معادلة.. «التمايز- الاتصال» الحضارى

المعضلة المثارة، هنا، يمكن تجاوزها بسهولة إذا نحن وضعنا جانبى العلاقة فى صورة معادلة، على الشكل التالى: إذا كان «الاتصال الحضارى»، على الجانب الثانى، ضرورة يفرضها – إنسانياً – التطور والتجدد والقدرة على مواكبة التقدم فى مختلف مجالات

المعرفة، فإن «التمايز الحضارى»، على الجانب الأول، ضرورة يفرضها - موضوعياً - النسق القيمى كأساس تنبنى عليه خصوصية الهوية الوطنية والقومية.

ومع الاعتراف بحقيقة أن «الاتصال» بين الحضارات يؤدى إلى تبادلها الأثر والتأثير فى أنحاء مختلفة.. إلا أن المعادلة تكون فى حالة توازن طالما كان هناك استمرارية فى «تفعيل» العوامل الخاصة بكل من طرفيها. وفى هذه الحالة، فإننا نكون إزاء عملية ما يسمى بـ «التفاعل الحضارى»، أما إذا قام هذا «التفعيل» فى أحد أطراف المعادلة على حساب الآخر الذى يقابله، فإننا هنا نكون إزاء عملية تتسم بعدم الاستقرار أو عدم التوازن، أى عملية ما يمكن تسميته بـ «الخلل الحضارى».

كيف يمكن اكتشاف هذا «الخلل»؟.. أو بالأحرى كيف يمكن الاستدلال على عدم التوازن فى المعادلة المشار اليها؟!

على الجانب الأول، جانب «التمايز الحضارى»، وما يتضمنه من خصوصيه حضارية.. يبدو «الخلل» بوضوح من خلال الأثر المتحقق من تفعيل العوامل الخاصة بهذا الجانب على حساب «الاتصال»... إنه الأثر الذى يتبدى على صورة.. «نرجسية» حضارية و«شوفينية» حضارية، وهما عمليتان - متتاليتان - تقودان بالضرورة إلى ما يمكن تسميته بـ «الاستعلاء الحضارى»، أى أن يتم تحويل «التمايز» الحضارى بحق أو دون وجه حق - إلى «امتياز» حضارى.

والملاحظة الجديرة بالانتباه هنا، هى: أن ذلك الاستعلاء «الحضارى» بما يتضمنه من «مركزية» - نرجسية وشوفينية - إنما يتحقق إذا ما توافر له اثنان من الشروط: أولهما، أن يكون تفعيل العوامل الخاصة بـ «التمايز» الحضارى ذو وتيرة أعلى من وتيرة تفعيل العوامل الخاصة بـ «الاتصال» الحضارى.. وثانيهما، أن تكون «الخصوصية» الحضارية متمتعة بوجود بيئة تساعد على النمو والتقدم الحضاريين بوتيرة أعلى من «الخصوصيات» الحضارية الأخرى، المقابلة أو المواجهة.

على الجانب الآخر، جانب الاتصال الحضارى يبدو «الخلل» بوضوح من خلال الأثر المتحقق من تفعيل العوامل الخاصة بهذا الجانب، على حساب «التمايز».. إنه الأثر الذى يتبدى على صورة «تبعية» حضارية أو «تقوقع» حضارى، وهما عمليتان - متقابلتان - تقودان بالضرورة إلى ما يمكن تسميته بـ «الاضطراب» الحضارى.. أى أن يتم تحويل «التمايز» الحضارى - طواعية أو كرهاً - إلى «مسخ» حضارى.

والملاحظة الجديرة بالانتباه هنا، هى أن «المسخ» الثقافى هذا يمكن اكتشافه عن طريق متابعة كل من «التقوقع» و«التبعية» فى سياقهما الاجتماعى المكانى - الزمانى.

أما عن عملية «التقوقع» الثقافى، بما هى حالة تطلع إلى عبق التاريخ والتشبث فى مواقع حصينة فى التراث كلحظة ماضية تكفى نفسها بنفسها، وبما تحدثه من قطيعه مع ثقافة «الحاضر»، أى حاضر كان.. فهى تعكس «التمايز» الثقافى على صورة «جمود على التقليد» ضمن قوالب ومفاهيم وآليات دفاعية تستعصى على الاختراق وتقاوم التجديد. هذا يعنى أن عملية «التقوقع» الثقافى، هى عملية تمثل الأنا التاريخية ثقافياً والتمحور حولها، بما يتضمنه ذلك من قفزة على الأبعاد الجغرافية، أو أبعاد المكان.

وأما عن عملية «التبعية» الحضارية.. بما هى حالة تطلع نحو فضاء الجغرافيا والتشبث فى مواقع حصينة فى «العصر» كلحظة حاضرة تكفى نفسها بنفسها، وبما تحدثه من قطيعة مع حضارة «الماضى»، أى ماض كان.. فهى تجسم «الاختراق» الثقافى وقد اكتسح الساحة اكتساحا ليتحول إلى منظومة للاختراق، أى الحضارة المبشرة به المكرسة له.. هذا يعنى أن عملية «التبعية» الحضارية، هى عملية تمثل الآخر الجغرافى حضارياً والتمحور حوله، بما يتضمنه ذلك من قفزة على البعد التاريخى أو بعد الزمان.

يتبقى بعد هذا وذاك ما أسميناه بـ «الاضطراب» الحضارى.. وهو ما يتبدى بأوضح صورة ممكنة فى المنطقة ـ الواسعة ـ المحصورة بين كل من «التبعية» و«التقوقع» الحضاريين... إنها المنطقة المملوءة بالعديد من حالات «الاهتزاز» الحضارى، تلك التى تتدرج من «التسول» (حيث يشحذ «المجتمع» منظومات، فكرية ومادية، جاهزة لا يساهم فى إنتاج شىء منها).. إلى «التوفيق» (حيث يجمع «المجتمع» ما بين منظومات هى جد متباينة.).. الخ.

بناء على ما سبق، يمكننا اكتشاف «الخلل»، أو بالأحرى الاستدلال على عدم التوازن فى معادلة «التمايز ـ الاتصال» الحضارى.. إذ، ومن خلال معرفتنا بأن الحالات الثلاث المتمثلة فى «التبعية» و«التقوقع» و«الاضطراب»، ليست فى مجموعها سوى الأثر المتحقق من جراء تفعيل العوامل الخاصة بجانب «الاتصال» الحضارى على حساب جانب «التمايز»، يمكننا معرفة أن «الاتصال» الحضارى على هذا الوجه، لا يعنى سوى عملية «تثقيف من الخارج» بهدف فرض قيم هذا الخارج على الداخل.

وإذا أردنا إيجاد التسمية الصحيحة التى تشير إلى المدلول الحقيقى للعملية هذه، فلن نجد سوى «الغزو» الحضارى.. إذ «الغزو» هو «محاولة من مجتمع ما لفرض قيمه على مجتمع آخر».

«الغزو»، بهذا المعنى، هو ما فعله كل من الإغريق والرومان، كمثال، لفرض قيمهم «الحضارية» بقوة السلاح على البلاد الشاسعة التى غزوها، ففرضوا عليها حكامهم ودياناتهم ونظمهم الاقتصادية.. وهو أيضاً ما فعلته أوروبا، كمثال آخر، ابتداء من القرن الخامس عشر

فى المستعمرات، فحاولت أن تفرض عليها ، الحضارة الأوروبية، ولكنها لم تفعل بتلك المحاولة شيئاً أكثر من إشاعة «الاضطراب» فى «حضارات» تلك المستعمرات.

هذا الذى حدث، لم يكن مجرد عملية «اتصال» حضارى، أو عملية تبادل تأثير «قيمى» حر، أو «تفاعل» متكافىء بين مجتمعين يقفان على مستوى متماثل أو متقارب من حيث السيادة وحرية القرار واستقلالية المواقف.. بل، إنه كان انعكاساً دقيقاً لعملية «غزو» حضارى، بحيث توجهت الحضارة «الغربية» الجديدة إلى السيطرة على الأنساق الحضارية، للمجتمعات المستعمرة، فى محاولة منها لفرض قيمها على هذه المجتمعات.

«الغزو الحضارى» - إذن - حقيقة، وليس «وهماً».. بل إن ما جرى فى الماضى، يمكن أن يكون أقل مما يجرى فى عالم اليوم ، الذى نعاصره.

والواقع، أن جوهر «الإشكالية» التى نحن بصدد الاقتراب منها هنا، يكمن فى أن العالم يعيش فى هذه الآونة، حقيقة لا مفر من تثبيتها فى هذا السياق، وهى أن «الحضارة الغربية» هى الحضارة الأقوى لاسيما على كافة الأصعده العلمية والتقنيه والعسكرية والاقتصادية.. وبالتالى فهى القادرة على تفعيل العوامل الخاصة بـ «الاتصال» الحضارى، بدرجة تفوق بكثير الحضارات الأخرى، المقابلة أو المواجهة.

ومن ثم، فإن مسار «التثقيف من الخارج»، أو بالأصح «الغزو» الحضارى»، إنما يجرى من خلال محاولات منظمة وشمولية للإحاطة والحصار، أو الاستيعاب والهضم، وأخيراً الهيمنة الشاملة «الفعلية والفعالة».. وهذه هى حقيقة ما يجرى اليوم تحت عنوان «الحوار بين الحضارات»، وضرورات «التحديث» و«العصرنة» فى ما يطلق عليه «النظام العالمى الجديد».

لنأخذ، مثلاً، هذه المقولة الأخيرة، مقولة «النظام العالمى الجديد»، وبصرف النظر عن كثير من القضايا والتساؤلات وتحديد المواقف من هذا «النظام.. الجديد»، إلا أنه وفى سياق الإشكالية التى نحن بصددها، يمكن ملاحظة أن القوى الأكثر «مقدرة» عالمياً، لم تقدم مشروع «النظام العالمى الجديد» هذا، باعتباره مشكلا على العالم أن يشارك فى حله، وإنما باعتباره كياناً ولد بالفعل، وعلى الناس - بوصفهم متفرجين - أن يتكيفوا معه.

ولتأكيد طلب مثل هذا «التكيف السلبى الخامل»، استند «منظرو»، وليس «شراح»، مقولة «النظام العالمى الجديد» على أربعة معطيات دعائية رئيسية، وهى: الانتصار النهائى للأيديولوجية الرأسمالية وما يرتبط بذلك من نهاية التاريخ.. وهيمنة قطب عالمى واحد على الساحة العالمية وما يرتبط بذلك من نفى الإمكانية العملية للمقاومة.. وهيمنة التقانة على الحركة التاريخية نحو التقدم، وما يرتبط بذلك من ضرورات «تقنية» لا إنسانية ولا اجتماعية.. وأخيراً فكرة عالمية العالم ونهاية القوميات وما يرتبط بذلك من نفى للتعددية

وضرورة المشاركة.

ولأن هذه المعطيات الدعائية الأربعة تتفق جميعها فى أنها تحول حقل الممارسة إلى «ثوابت» أحادية الاتجاه، وذات بعد أسطورى «كونى».. فإنه من الممكن الاستنتاج، هنا، بأن المقصود - فى هذا الاطار - هو إيجاد العائد السيكولوجى - المتضمن فى طلب هذا التكيف السلبى الخامل - وذلك فى اتجاه الإعداد والتمهيد النفسى للرضوخ الكامل وقبول «الهيمنة» عبر إنتاج وعى، يستوعب - بإرادته - الشروط أو المعطيات الدعائية لهذا «النظام»، من وجهة نظر «قوى الهيمنة»، أى باعتباره أمراً حتمياً وقدريا، لا نملك نحن - فى العالم الفقير والمتخلف والمضطهد، عالم «الجنوب» - له دفعاً.

ولا تعليق لنا، هنا، سوى الإشارة إلى تلك «المفارقة» التى تطبع الوضع الدولى المعاصر.. والتى تتجسم فى ذلك التناقض القائم بين ميل الاقتصاد المعاصر نحو «العولمة» التى قوامها الاعتماد المتبادل، والاعتماد، والتبعية من جهة.. وميل المجتمعات فى كافة أنحاء العالم نحو «التقوقع»، من جهة أخرى، فى أطر اجتماعية ضيقة، كالنعرات الإثنية والطائفية والثقافات الفرعية، ثقافة الجهات والأقليات.

بيد أن الحديث عن هذه المفارقة.. عن مظاهرها وعن أسبابها وعن التنويعات المختلفة المتصلة بهذه الأسباب أو تلك المظاهر، لا يمكن أن يتجاوز - منطقياً - ملاحظة أن هذه المفارقة، فى حقيقة الأمر، ليست سوى مظهر من مظاهر الإشكالية التى تعانيها اليوم الثقافات الوطنية والقومية فى جميع أنحاء المعمورة• إنها إشكالية «الغزو الحضارى» الذى تقوم به الحضارة الغربية.. مرتكزة فى ذلك على «قوة» العلم والتقانة بالمعنى الواسع للكلمة، بقصد فرض الهيمنة الاقتصادية والسياسية، عن طريق فرض هيمنتها «الحضارية»، وهذا ما تتعرض له بلدان «الجنوب» بصفة عامة.

الثقافة والتقانة.. والصراع حول المعلوماتية

لا نعتقد أننا فى حاجة إلى كبير شرح لتبيان العلاقة بين العلم والتقانة، وبين المنتوج والمعرفة التى من ورائه.. كما لا نعتقد أننا فى حاجة إلى التأكيد على أن العلم والتقانة، وهما عنصران من عناصر الحضارة، معارف ومهارات «إنسانية» تندرج فى إطار ما هو مشترك إنسانى عام، وبالتالى فهما لا يدخلان فى علاقة جوهرية مع الهوية الوطنية والقومية.. بمعنى اخر، فإن عدم امتلاكهما والاضطرار، من ثم، إلى استيرادهما لا ينال، مبدئياً على الأقل، من الكيان الوطنى والقومى، لا على مستوى السيادة ولا على مستوى الهوية.. غير أنه عندما يتحولان إلى وسيلة يوظفها أهل حضارة معينة فى فرض قيم هذه

الأخيرة على المجتمعات الأخرى، بقصد التوسع والهيمنة، فإن الأمر مختلف.

هنا.، نكون فعلاً إزاء عملية «غزو» حضارى أى: «محاولة من مجتمع ما لفرض قيمه على مجتمع آخر»، تقوم بها الحضارة المالكة للعلم والتقانة، على الحضارات التى لا تملكها أو تتوفر لها بمستوى أدنى.. وهذا ما هو حاصل فعلاً فى عالم اليوم. فالهيمنة الحضارية من طرف القوى المالكة وسائل فرضها، وهى وسائل متنوعة وجد متطورة، أصبحت – من الوجهة الاستراتيجية – ضرورية لتكريس وتعميق الهيمنة الاقتصادية والسياسية.

قولنا الأخير هذا، إذا ما حاولنا صياغته، قياساً إلى الطفرة المعلوماتية الراهنة، يشير إلى أن الطفرة هذه سوف تؤدى إلى تركيز الاستلاب الحضارى، و – ربما – تقويض (أو فى الحد الأدنى: التقليل من) الاختلافات الحضارية، بخلق نموذج واحد له آليات تعميمه الواسعة.. خاصة إذا لاحظنا، من جانب، أن «التقانة» كانت على مدى التاريخ محركاً أساسياً للتغيير «الثقافى»، وإفرازاً له فى الوقت نفسه..واعترفنا، من جانب آخر، أن أهم الدوافع وراء التقنيات الجديدة يندرج فى سياق استراتيجية خلق سوق عالمية موحدة، متمحورة حول الأقطاب الاقتصادية «الغربية» الرئيسية.

من جانب التأثير والتأثر بين كل من الثقافة والتقانة.. يبدو بوضوح أن تقانة المعلومات هى التى جعلت من الثقافة صناعة قائمة بذاتها لها مرافقها وسلعها وخدماتها .. بل إننا لانجاوز الحقيقة إذا قلنا إن أثر الثقافة فى الثقافة يكاد يشمل جميع عناصر منظومتها، والعلاقات البينية التى تربط هذه العناصر، ولا تشمل هذه العناصر الإدارة الثقافية والموارد الثقافية فقط، بل أيضا – وهذا هو الأهم – بنية المعرفة داخل المجتمع، والأسس والمبادىء التى قامت عليها هذه المعرفة، وقاعدة القيم التى انطلقت منها.

والأمثلة على أثر التقانة فى الثقافة عديدة.. ويمكن الإشارة هنا إلى أمثلة ثلاثة:

المثال الأول.. هو ما أدت اليه تقنيات الطباعة بظهور «آلة جوتنبرج» فى منتصف القرن الخامس عشر .. لقد أسرعت هذه التقانة فى محو الأمية وكسر احتكار المعرفة، وهو الأمر الذى يعد من الأسباب الرئيسية التى أدت إلى تدمير النظام الإقطاعى، ذى السلطة المطلقة للنبلاء ورجال الدين، والتكوين السريع للمراكز الحضرية، والتوسع فى النشاط التجارى.. وهى التغيرات الاجتماعية التى أدت بدورها إلى تصنيع أوروبا وتحول مؤسساتها السياسية جهة الديمقراطية.. ومما تجدر الإشارة إليه، هنا، هو مدى التأثير المباشر لتقنية الطباعة على تجربة الفكر الغربى فى توجهه نحو العقلانية، وتطور مؤسساته العلمية والتعليمية والثقافية.. فالمعرفة فى صورتها المطبوعة، لم تساعد فقط على نشر المادة المعرفية، بل ساعدت أيضاً على تنمية المهارات العقلية من خلال التعامل البارد مع النصوص، بعيداً

عن سلطة المتحدث والانفعالات العاطفية التى تصاحب عادة عملية التواصل اللغوى الشفاهى.

المثال الثانى.. هو أثر تقنية التصنيع وظهور الرأسمالية فى الفكر المسيحى فى أوروبا.. لقد أدت إنجازات العلم الباهرة، فيما أدت إليه، إلى ظهور نوع من الفكر الفلسفى، قائم على تقديس العلم والعقل والإيمان بقدرة الإنسان على السيطرة الكاملة على الطبيعة، نوع من الفكر لايشك فقط فى وجود الرب الأعظم (...) بل يتمادى أحيانا ليبشر بظهور دين بشرى بلا لاهوت ولاكنائس ولا أكليروس.

ومما تجدر الإشارة إليه، هنا، ما يعطينا إياه التاريخ الاجتماعى للمجتمع الأمريكى فى نهاية القرن الماضى، كحالة مواجهة لتلك السابقة فى أوروبا، للعلاقة بين التقانة والدين. فقد صاحب تحول المجتمع من مرحلة الزراعة إلى مرحلة الصناعة، ظهور مايمكن تسميته بـ «الأصولية العقائدية»، وخروج كثير من التيارات الدينية الفرعية عن المسار الرئيسى، مما أدى إلى تعدد الكنائس وتنوع فصائلها.

المثال الثالث.. هو أثر العلم والتقانة، ليس فى النتاج الفكرى والأدبى فقط، بل وفى نفاذ هذا الأثر إلى صميم العملية الإبداعية نفسها.. وهنا نجد أن الأدب والدراما والفن على صلة وثيقة بالعلم والتقانة.. إذ لا يخفى مدى الصلة الوثيقة بين اكتشاف نيوتن ألوان الطيف وظهور المدرسة الانطباعية فى فن التصوير، وهو التأثيرالذى يعبر عنه بشكل واضح أسلوب التنقيطية الذى ابتدعه الفنان الفرنسى «جورج بيير سيورا»، عندما استبدل بقع الألوان بمزيجها المقابل من نقاط ألوان الطيف.. أيضا، لايمكن تجاهل العلاقة بين انتشار العلم التحليلى وقيام المدرسة التجريدية التحليلية على يد «بيكاسو» و«براك».

هذه الأمثلة الثلاثة، وإن كانت تؤكد على تأثير التقانة فى الثقافة، إلا أن هذا لا يعنى قطعاً أنه تأثير ذو اتجاه واحد، حيث إن التقانة والثقافة طرفا علاقة دينامية تبادلية، لذا فإن للثقافة هى الأخرى تأثيراً على التقانة. وليكن شاهدنا هذه المرة على ما للثقافة من أثر على التقانة، هو فن العمارة، كمثال من بين العديد من الأمثلة.. فهذا الفن، يمثل أحد المواضع المثيرة للقاء الثقافة مع التقانة، فهو مزيج من فنون التشكيل والنحت وهندسة البناء وتقانة المواد وميكانيكا الإنشاءات. ولعل أثر سلطة الحاكم (الفرعون الإله) والميثالوجيا القديمة على العمارة المصرية القديمة، وموقف الإسلام من الفن التشكيلى وأثر ذلك على العمارة الإسلامية، لدليل آخر على أثر الثقافة على العمارة.

وإن كان هذا يوضح العلاقة التبادلية، أو التأثير المتبادل بين كل من التقانة والثقافة.. وإن كان هذا يشير إلى مقولة أن كل مجتمع جدير بالتقانة التى يستحقها، وهى المقولة التى

توضح علاقة الارتباط القوية بين مستوى ارتقاء المجتمع وقوة التقانة التى يفرزها لتغيره بدورها .. فإنه، إضافة إلى هذا وذاك، يؤكد على أن ما نشاهده اليوم من اختلاف نوعى بين المجتمعات الإنسانية، مرجعه إلى التضخم الهائل فى حجم المعلومات، وتوافر الوسائل العلمية القادرة على التعامل مع هذا الكم الهائل من المعلومات، وكذلك الدور الحيوى الذى تلعبه المعلومات فى جميع الأنشطة الاجتماعية .. وهو الوضع الذى جعل منها (تقانة المعلومات) مصدرا أساسيا للقوة السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية.

لا يمكن التنبؤ بما ستؤدى إليه ظاهرة معقدة كتلك التى بين أيدينا، ولكن ما يمكن استشرافه، ويدخل فى إطار الاحتمالات الأكثر واقعية، هو التنافس - وربما التصارع - بين الأقطاب «الاقتصادية.. الرئيسية».

يؤكد هذا، المشهد العالمى الراهن، الذى يمكن تلخيصه فى صيغة موجزة كالتالى:

تضغط الولايات المتحدة الأمريكية بكل ثقلها العلمي والتقاني والاقتصادي والسياسي، بل وربما العسكرى أيضاً، من أجل المحافظة على تفوقها أمام الهجمة اليابانية الشرسة لانتزاع السبق، فى حين تسعى دول أوروبا الغربية جاهدة لأن تظل داخل حلبة هذا السباق..
وتبحث دول حافة الباسيفيك، وبعض دول أخرى فى جنوب شرق آسيا، عن نقطة التوازن بين طرفى الصراع التقانى، مستغلة فى ذلك مزاياها النسبية من توافر العمالة الرخيصة ونجاحها فى توطين بعض مجالات «التقانة المتقدمة» فى تربة مجتمعاتها.. أما البلدان «النامية»، فقد انقسمت إلى فريقين: فريق منها يحاول اقتناص الفرص المواتية فى نطاق حيز مناورة ضيق للغاية، والكثرة الباقية (الفريق الآخر من البلدان) فى سبات عميق، تاركين قدرهم تحت رحمة آليات الانتخاب المجتمعى (البقاء للأعلم..!!).

غربلة ترج المجتمعات رجاً، تعيد فرز شعوب العالم فى صورة «طبقات» جديدة، وتكتلات جديدة، وموازين قوى جديدة، لتتهاوى من ثقوب آلة الغربلة هذه، الكيانات الضعيفة أو غير الصامدة.

إن أهم القضايا التى نكتفى بالإشارة إليها، هنا، هى الكيفية التى يمكن أن يحيل إليها طور المعلومات، آليات التغير المجتمعى، إلى نوع من ألعاب اللغة حيث التفاعل المجتمعى هو تفاعل بين الخطابات لخدمة مصالح الطرف الأقوى (نحيل القارىء هنا على سبيل المثال إلى اتفاقيات حرية التجارة متعددة الأطراف «الجات») .. وربما هذا مايدفعنا إلى القول بوجوب التخلى عن العديد من الشعارات التى تقوم على وهم خاطىء بحيادية العلم والتقانة، مثل الشعار الذائع الصيت: «التكنولوجيا بديلا عن الأيديولوجيا».

إذ إن، تقانة المعلومات، قد باتت أداة رئيسية للفعل السياسى الموجه نحو السيطرة والتوجيه

الإعلامى والتربوى• ولا نعتقد أن أحداً يستطيع إنكار تأثيرها الواضح في نظام القيم، وتشكيل رؤية الفرد نظراً لما أحدثته، وسوف تحدثه، من تغيرات حادة في أنماط السلوك والمعايير•

قطعا لا يحتاج الأمر إلى تعليق حول «التفاؤل» و«التشاؤم»، إزاء تقانة المعلومات، وما يختص بنتائجها المتوقعة مستقبلا، وذلك في إطار الاحتمال الأكثر واقعية الذى يشير إلى «تنافس القطبيات وتصارعها حول تقانة المعلوماتية»•

غير أن ما يحتاج، قطعاً، إلى تعليق هو ما سوف تواجهه البلدان «النامية» (بلدان «العالم الثالث») ، أو بلدان «الجنوب» بالأحرى.. إذ، على ما يبدو، أنها بلا ريب في مأزق حضارى شديد الحرج، فقد حلت بها هذه «الموجة» العارمة، وهى في أقصى درجات التشتت والفرقة، إذ إنها مهددة باضمحلال كياناتها القومية، تحت وقع ضغوط خارجية شديدة وقيود داخلية قاسية.

ولا عجب، والحال هكذا، أن نتساءل حول إمكانيات «التفاؤل».. خاصة إذا ما عرفنا أن «التشاؤم»، هو: «توقع السوء، والجهل بأسباب منعه أو ردعه أو تلافيه»؟! ■

ا٠ إيف جرينيه*

صراع الحضارات أم حوار الثقافات**

أصبحت العولمة سمة سائدة لعصرنا، لكن هذه الكلمة تشمل مفاهيم متنوعة. فعندما يكون معناها، أن المشكلات أصبحت مطروحة، منذ الآن فصاعدا، على المستوى العالمى، وأن المعلومات والأفكار ورؤوس الأموال يمكن أن تنتقل فى لحظات من أقصى الأرض إلى أقصاها، فإن أحدا لايستطيع أن ينكر ذلك. ولكن عندما يكون المقصود بهذه العبارة أن الليبرالية الجديدة ينبغى أن تفرض فى كل مكان، وأنه مامن طريق آخر إلا ذلك الذى ترضى عنه العواصم الكبرى، وأن فكرا واحدا هو الذى ينبغى أن يسود، فإن هذا ولاشك إساءة لاستخدام اللغة، لاتختلف فى شيء عن إساءة استعمال السلطة.

هناك فى كل أنحاء العالم أفكار متنوعة ترتكز على مفاهيم دينية مختلفة، وعلى فلسفات مختلفة، وعلى واقع اجتماعى مختلف، وعلى تاريخ مختلف. والشيء المؤكد، أن كل هذه الظواهر تتداخل فى عصرنا. فكل حضارة تثرى بالحضارات الأخرى، لكن المهم أن يحتفظ كل إنسان بفرديته، مثل النباتات فى حديقة تختلف فى مظهرها وفى حجمها وفى ألوانها، لكنها فى مجموعها تكون حديقة واحدة. أما سيادة حضارة واحدة، تتشكل حول الرأسمالية الاحتكارية وعبادة الدولار وتاريخ الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، فإن هذا سيؤدى ولاشك إلى إفقار الإنسانية كلها.

---

*اقتصادى ،عضو المكتب الوطنى للرابطة الفرنسية للصداقة والتضامن مع شعوب آفريقيا (أفاسيا).

** ترجمها عن الفرنسية ا٠ حسنى تمام.

دون أى تحيز ضد شعب أمريكا الشمالية، بل من أجل مصلحته ذاتها، يتعين الحفاظ على كل الحضارات الأخرى وعلى ثرواتها حتى تستمر فى البقاء، وفى التطور ومساعدة بعضها البعض الآخر• والشىء المؤكد أنه لابديل ، ونحن على أعتاب القرن الحادى والعشرين، عن قيام حوار بين الثقافات لايكون تخليا عما بينها من اختلافات وإنما حسن استخدام لها.

ففى المجال الاقتصادى يزعم البعض، منذ اختفاء الاقتصادات الاشتراكية لشرق أوربا ،أن الحاضر والمستقبل إنما ينتميان إلى الرأسمالية الاحتكارية على نحو ماهى قائمة فى نهاية هذا القرن العشرين. بل إن البعض يؤكد أن هذه الرأسمالية أبدية وكامنة فى طبيعة الإنسان.

ليس فى عالمنا أى نظام اقتصادى أوجتماعى أبدى.فإذا نحن استرجعنا المائة ألف عام التى انتشر خلالها الجنس البشرى فى الأرض، أو قرابة الاثنين وثلاثين ألف سنة التى احتل فيها أوروبا قادما من الشرق الأدنى ، فسوف نتبين تعاقب الأشكال الاقتصادية الجماعية للصيد وجنى الثمار(العصر الحجرى القديم) ، ثم الزراعة ورعى الماشية (العصر الحجرى القديم) مع توفر تدريجى للفائض وتكوين الطبقات ، ثم المرحلة التالية من تطور هذه الظواهر مع استخدام المعادن واللجوء إلى العبودية على نطاق واسع وتكوين الدول، ثم الانتقال إلى قنانة الأرض والعلاقات الإقطاعية، وأخيرا ظهور الرأسمالية والعمل الأجير فى الفترة بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر فى أوروبا، وفى فترة لاحقة فى غيرها من الأماكن ومن ثم فإن اعتبار رأسمالية الأمس النظام الوحيد والخالد للمجتمع إنما هو أمر يثير السخرية.

واقع الأمر أنه كانت للرأسمالية بداية يمكن للمرء أن يحيط بهاتماما من وجهة نظر تاريخية (وهذه مسألة تزداد وضوحا بمرور الأيام) . وسوف تكون لها نهاية ككل الظواهر الإنسانية . لكن الذى يصعب قراءة عصرنا، هو أن الكثيرين اعتقدوا أن هذه النهاية قد جاءت بقيام النظم الإشتراكية، لكنهم فوجئوا جميعا بإمكانية حدوث تراجعات إلى الوراء• ولكن حتى إذا كان هناك ، سلك ناقل يسير فى اتجاه ممدد (من غير الممكن أن يعود إنسان القرن الحادى والعشرين إلى صياد فى العصر الحجرى القديم أو إلى قن من أقنان العصور الوسطى) إلا أن التاريخ الإنسانى يشهد على حدوث انتكاسات إلى الوراء(سكان استراليا الأصليين) وهى لاتزال ممكنة الحدوث . غير أن هذا لايمنع من القول، بأن المستقبل لاينتمى بالضرورة إلى رأسمالية أيديولوجية الليبرالية الجديدة لنهاية القرن العشرين. فهذه الرأسمالية لها الحق فى، سيادة قد تطول أوتقصر، لكنها فى رأيى قصيرة نسبيا.

* * * *

مع اعترافنا بأن هذه الرأسمالية فى أزهى مراحل نموها، وأنها تُرضى تماما قسما من سكان الأرض• إلا أن هذا الجزء لايشكل سوى أقلية ضئيلة، وهى : أغنياء البلدان الغنية،التى

ينبغى أن نضيف إليها مجموعتين، أولاهما تتشكل من الشريحة العليا للطبقات المتوسطة فى هذه البلدان ، والأخرى من أغنياء البلدان الفقيرة٠ وتأخذ الطبقة القائدة فى بلدان الشمال بيد هذين الطفلين العزيزين. لكن الجميع لايصلون فى مجموعهم إلى ١٠٪ من سكان الأرض . أما الـ٩٠٪ الباقية، فهم ضحايا السيطرة المستترة لهذه الـ١٠٪ ، بل لعدد أقل كثيرا من ذلك فى الواقع

حقيقة الأمر أن عالم نهاية القرن العشرين تسيطر عليه ٢٥٠ شركة عملاقة فقط. ومن بين هذه الشركات المائتين وخمسين هناك نحو مائة شركة ذات إدارة من أمريكا الشمالية ، وهى تقريبا الشركات التى تورد مجلة فورشن قائمة بها كل عام. والواقع أن رأس المال يتداخل، سواء كان قادما من الولايات المتحدة أومن أوروبا الغربية أومن اليابان، لكنه نادرا مايأتى من البلدان حديثة التصنيع، والأكثر ندرة أن يأتى من العالم الثالث. لكن هذا لايحول دون المنازعات، وعلى سبيل المثال المنازعات بين الولايات المتحدة وصناع السيارات اليابانيين، أو بين الاتحاد الأوروبى والأمريكيين بشأن هذه القاعدة أوتلك من قواعد بروكسل. لكن عالم الليبرالية الجديدة يمارس مع ذلك سياسة اقتصادية تكاد تكون واحدة . وتتركز هذه السياسة فى إخلاء الطرق لتحقيق أكبر قدر من المكاسب دون أى اعتبار للشعوب المضارة، أو للأضرار التى تلحق بالبيئة أوبالمستقبل الاقتصادى. وتستخدم الليبرالية الجديدة لتغطية كل ذلك. ولكن كما كانت الليبرالية الكلاسيكية ،أو الهامشية، مجرد غطاء لواقع أكثر بشاعة فى القرن التاسع عشر، فإن هذه الليبرالية الجديدة تمارس ضغوطا منقطعة النظير. ويكفى فى هذا الصدد، أن نلقى نظرة على قواعد منظمة التجارة العالمية الجديدة، لكى ندرك إلى أى مدى يمكن أن تكون هذه الليبرالية الجديدة مجحفة ، وبخاصة بالنسبة لشعوب العالم الثالث.

إن السياسة الاقتصادية المشتركة التى يفرضها الأغنياء، هى سياسة التقشف للشعوب، سواء كانت فى الشمال أوفى الجنوب. صحيح أنه لايمكن إنكار الاختلافات ، ودرجة التطور المختلفة التى تحققت هنا أوهناك، لكنها فى نهاية الأمر سياسة واحدة للتقشف ذات ملامح مختلفة . ففى الجنوب نجد سياسة المواءمة الهيكلية التى يفرضها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى على الشعوب٠ ومؤدى هذه السياسة أنه لكى تحصل هذه البلدان على قرض، أو على نقل للتكنولوجيا، فإنها مضطرة لتحمل إهانات هاتين المؤسستين. وتضطر هذه البلدان إلى تقليص ميزانياتها على حساب الصحة والتعليم وتقدم شعوبها. كما أن الديون الخارجية تشكل وسيلة لإحكام الخناق على هذه البلدان للإبقاء عليها خاضعة، ليس ماليا ونقديا فحسب، وإنما اقتصاديا وسياسيا أيضا.

ولايختلف الموقف عن ذلك فى الأماكن الأخرى. ففى أوروبا الشرقية يجرى الحديث عن

سياسة المواءمة المنتظمة . وفى أوروبا الغربية نجد أن معايير ماستر يخت هى التى يتعين الالتزام بها للدخول إلى العملة الموحدة (اليورو) وإلى مستقبل يزعم أنه حافل بالوعود، وإن كان بعيد المنال. وهكذا نجد أنها نفس السياسة: التقشف للشعوب وأكبر قدرمن الأرباح ، للقلة السعيدة،

لكن هذا النظام هش مع ذلك• فالاجتماعات المتعاقبة لمجموعة السبعة (أقوى سبعة بلاد فى العالم) وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى تكشف عن قلقهم من وقوع أزمة مالية جديدة على غرار أزمة المكسيك• لقد زعزعت الأزمتان الماليتان السابقتان اقتصاد المكسيك وأمريكا اللاتينية، لكنهما هددتا النظام المصرفى للولايات المتحدة تهديدا خطيرا، ومن خلاله حددتا التوازن المالى العالمى. وقد اتخذت تدابير سنة ١٩٩٦ للسماح للبنك الدولى بالتدخل بصورة أفضل فى حالة نشوب أزمة مالية، وهى الأزمة التى تخشى هاتان المؤسستان الدوليتان وقوعها عام ١٩٩٧ . وسواء ظهرت هذه الأزمة فى العام الحالى أوبعده، إلا أنها تبدو محتملة للغاية .

سياسات التقشف هذه تدفع الشعوب إلى المقاومة، وليس فى العالم الثالث فقط . ففى أوروبا الغربية كانت مظاهرات خريف عام ١٩٩٥ فى فرنسا، وكانت مظاهرات عام ١٩٩٦ وأوائل عام ١٩٩٧ فى أسبانيا وألمانيا وبلجيكا وغيرها من البلدان ، بمثابة مفاجأة من حيث حجمها وتصديها لسياسة ماستريخت.

من الضرورى فى فترة العولمة الحالية ،فى نهاية القرن العشرين، أن تتلاقى هذه النضالات. فالخصوم هم نفس الخصوم، وهى تلك الشركات المائتين وخمسين العملاقة التى تسعى وراء مصالحها فتستثمر هنا وتسحب استثماراتها من هناك. وتهتم هذه الشركات فى الوقت الراهن أكبر اهتمام بتدوير رؤوس الأموال، لهدف يتسم بالمضاربة أكثر منه بالإنتاج وبنمو الاقتصادات• وقد اقترح البعض فرض ضرائب على هذه التحركات المضاربة لرؤوس الأموال (اقتراح توبين)• وحتى إذا كان البعض يخشى من أن مثل هذا الإجراء لن يلقى القبول، إلا أنه لابد من التلويح به فوق رؤوس المهيمنين على شئون المال الدولى والضغط عليهم.

إن قيام نظام اقتصادى دولى جديد لايزال هو الشعار المشترك لكل الشعوب فى الشمال كما فى الجنوب. لكن الأمر لايتعلق طبعا بهذا النظام الجديد المزعوم الذى طرحه الرئيس بوش بعد حرب الخليج، إنما ذلك النظام الذى حددته بلدان عدم الانحياز فى الجزائر عام ١٩٧٣ ، بما يعطى لكل بلد الحق فى استغلال ثرواته الخاصة، وفى بيع موارده الأولية بأسعارها العادلة، وفى التصنيع لتنمية زراعته وصناعاته على أساس من الاعتماد على الذات. وفى هذا الصدد لابد من التأكيد على حقيقة أنه لاينبغى نقل أى نموذج اقتصادى من أى مكان،

بل إن كل بلد مدعو لأن يتطور بما يتفق مع تاريخه وإرادة شعبه.

إن على شعوب الشمال والجنوب، أن تسعى جنبا إلى جنب، لإيجاد دروب تحررها. ولابد لعلاقات التعاون الأخوية أن تحل محل علاقات السيطرة الراهنة. إن مساعدة شعب ما للحصول على أجور أفضل، وظروف معيشة أفضل، يعنى عدم الاعتماد على المنافسة من أجل مزيد من الاستغلال. وما النضال الأخير فى كوريا الجنوبية، وما لقيه من تضامن دولى، إلا مثال جيد لما ينبغى القيام به على نطاق أوسع. وهكذا يمكن للشعوب، إذا ماتضافرت جهودها، أن تعد لمستقبل ليس هو المستقبل الذى تعد له الليبرالية الجديدة المنتصرة، وإنما عالم تسوده العدالة والتعاون بين الحضارات والتنمية والسلام ■

د· وجيه كوثرانى*

أزمة نظام عالمى
أم صدام حضارات

أولاً : نظرة فى صورة العالم (البائس:)

اسمحوا لى قبل أن أبدأ بمناقشة الموضوع الذى يطرحه التساؤل، أن أقدم بعض قراءات هى عبارة عن معلومات وأرقام مقتبسة من تقارير صدرت عن الأمم المتحدة أو الفاو أو البنك الدولى ... قراءات تبرر فى رأيى هذا التساول ، لأن الإغراء الذى تقدمه النظريات المجردة عادة والتى تطمح لتفسير التاريخ تفسيراً كلياً وعالمياً هو إغراء جاذب ، خاصة بالنسبة للمثقفين . فنظريات كصراع الطبقات، وصدام الحضارات ونهاية التاريخ، وفلسفة المكان والصراع الجيو – سياسى فى الجغرافية – التاريخية ... كلها نظريات مغرية لأنها تستحضر أجوبة كلية ومجردة تدخل فى القناعات التى تحسم قلق التساؤل عن الجزئيات والوقائع التى تثيرها المعايشة والمعاينة والمعاناة ·

ولعل المنهج الأفضل فى النظر هو فى حركة التجاذب الدائم بين الكلى والجزئى بين النظرية ومعطيات الواقع ·

فلنستمع إلى بعض هذه المعطيات : (١)

من تقرير التنمية البشرية الصادر عام ١٩٩٢ :

– يموت سنوياً ١٤ مليون طفل قبل أن يبلغوا سن الخامسة · (يقدر عدد الذين يموتون جوعاً بـ ٣٧ مليون إنسان) ·

*مؤرخ لبنانى، أستاذ جامعى.

– يفتقر زهاء ٣ر١ بليون نسمة إلى الحصول على مياه مأمونة ٠

– يفتقر ٣ر٢ بليون نسمة إلى الحصول على مرافق الصرف الصحى٠

– فى أفريقيا ، جنوب الصحراء ، يوجد بين كل ٤٠ فرداً فرد واحد مصاب بفيروس نقص المناعة ٠

– زهاء مليون طفل فى أفريقيا – جنوب الصحراء – مصابون بفيروس نقص المناعة ٠

– عام ١٩٩٠ تأثر مايربو على ١٠٠ مليون نسمة بالمجاعة ٠

– مازال ٤ر١ بليون على قيد الحياة بالكاد، أى يعيشون فى فقر مطلق٠

– وهناك تقديرات تشير إلى أن الذين يعيشون على هامش الكفاف، وليس لديهم سوى الحد الأدنى من الضروريات يزيدون، عدد الفقراء إلى مايقارب البليونين ٠

– يبلغ معدل الوفيات بين الأطفال حديثى الولادة فى البلاد الأشد فقراً ١١٥ بين كل ١٠٠٠ مولود حى٠

– فى أمريكا اللاتينية يقضى كل سنة مليون طفل لاتتجاوز أعمارهم الخمس سنوات ٠ ثلاثة إلى عشرة ملايين طفل يعملون أو هم مشردون فى الطرقات ومتسكعون ، يسرقون ، يقتلون أو يقتلون٠

– فى الفلبين يعيش ٠٠٠ر٢٠ طفل فى شوارع منيلا حيث الدعارة الطفولية عنصرا من عناصر السياحة ، أما الهند ، فهى تحوى أكبر عدد من الأطفال العمال ٤٤ مليونا٠

– ارتكازا إلى صحيفة الموند† ، عدد ٢٧ تموز ١٩٨٤ ، فى البرازيل وحدها ٢ مليون طفل يعيشون فى الشارع ، من أصل ١٣٥ مليون نسمة ، هؤلاء هم الضحايا الرئيسيون لتجار أعضاء الجسم الإنسانى لتغذية بنوك الأعضاء للبلدان الغنية ٠ فى الهند يضطر الناس الأكثر فقراً لبيع دمائهم أو إحدى الكليتين من أجل انتزاع البقاء ٠

– ينعكس فشل التنمية، أو النمو فى العالم الثالث، فى دين ساحق يصل إلى الرقم ١٣٠٠ مليار دولار، ويزداد سنة فسنة بنسب جنونية، مع نتيجة ملازمة تتمثل فى عدم قدرة عدة بلدان على دفع حتى فوائد هذا الدين ٠

مثل الجزائر : تبلغ ديون الجزائر الخارجية ٢٥ بليون (مليار) دولار قصيرة الأجل فى معظمها ، أى ذات فوائد مرتفعة . ويبلغ دخل الجزائر من العملة الصعبة ١١ بليون دولار ، يذهب منها ٩ بليون دولار لسداد فوائد ديونها سنويا ٠ الرقم المتداول أن الجزائر دفعت مايوازى ثلاث مرات أصل الدين٠

– إن حركة الأموال من الجنوب إلى الشمال هى أكبر من حركتها بالاتجاه المعاكس بين ١٩٨١ و١٩٨٤ حيث حولت أمريكا اللاتينية حوالى ١٠٠ مليار دولار إلى مصارف الشمال، وفى العام ١٩٨٧ سجلت الولايات المتحدة مجموع عائدات قيمته ٧٥ مليار دولار، بينها ٦٤ مصدرها الجنوب. فى العام ١٩٩٠ وحدها فوائد ديون البلدان النامية قدمت مبلغ ١٥٨ مليار دولار إلى البنوك والمؤسسات المالية فى البلدات الغنية، وتفى آسيا من ديونها كل سنة ٥٠ مليار دولار، وأمريكا اللاتينية ٤٣ مليار دولار.

على مستوى البيئة : رغم أن بلدان الشمال هى التى تنتج أشكال التلوث مباشرة أو غير مباشرة فإن بلدان الجنوب هى الأكثر تعرضاً للأضرار (مثل لبنان).

– على مستوى التعدى على الطبيعة : أدى الاستثمار المجنون للغابات إلى تخريب ٤٠٪ من الغابات الإستوائية. وتشير تقديرات الخبراء إلى أنه إذا استمرت الوتيرة على هذه الحال فسوف يقضى بعد ٥٠ سنة على الـ ٦٠٪ الباقية. ومن المعروف أن هذه الغابات تحتضن من ٦٥٪إلى ٧٠٪ من الأنواع النباتية والحيوانية للكرة الأرضية، وأنها تقدم لنا حوالى ٣٥ إلى ٤٠٪ من الأوكسيجين.

وقد لحظ تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ أنه ينقرض يوميا ١٠٠ إلى ٣٠٠ نوع من الكائنات الحية النباتية والحيوانية. ألا يمكن الحديث عن نظام عالمى بنيوى؟

– على موازاة التجارة الشرعية الدولية والزراعة الشرعية، تزدهر فى ظل النظام العالمى تجارة وزراعة المخدرات. وتقدر مؤلفات حديثة تجارة المخدرات والإجرام الملازم لها بـ ١٠٠٠ مليار دولار. ومايشكل ٣٠٪ من اقتصاد بوليفيا، ويوازى فى نيويورك أرباح الصناعة الأولى للدولة أى النسيج. يبدو أن العالم الثالث المعطل نموه قد وجد فى زراعة الخشخاش والكوكا والماريجوانا بديلا لفشل اقتصاده الزراعى فى الانتاج الغذائى. إن هكتارا واحدا من الخشخاش أو من الكوكا أومن الماريجوانا، يغل ١٠ إلى ٢٠ مرة أكثر من أى نوع من المنتوج الغذائى. لذا جرى تدمير الإنتاج الزراعى الغذائى.

– إن البطالة والفساد والإجرام والمخدرات والانتحار والعنف من كل الأنواع، كلها أو بعضها تنخر النظام اليوم. البطالة تتعايش مع النمو. ظاهرة جديدة هى جيوب البؤس والتى لم تعد توفر دول الشمال حيث يكثر عدد الذين هم بلا مأوى فى المدن الكبرى العالمية.

هل تستغرب بعد هذه المشاهد القاتمة التى تقدمها تقارير الأمم المتحدة، ومؤسسات دولية مرجعية، وباحثون اقتصاديون واستراتيجيون، أن يستنتج زعيم سياسى لايزال يعيش ذاكرة العالمثالثية هو أحمد بن بلا إذ يقول معلقا على هذه المشاهد:

فى مواجهة هذا الوضع الذى لامخرج له، تنبثق صرخة انتفاضة عارمة. إن الحروب

الأهلية التى تمزق العالم تنضاف إلى هذا الضيق ، والدم يسيل فى كل الأمكنة : فى البيرو ، فى السلفادور ، فى غواتيمالا ، فى نيكارجوا ، فى اندونيسيا ، السودان ، الصومال ، ليبيريا ، أنجولا ، أفريقيا الجنوبية ، موزامبيق ، تشاد ، الزائير ، نواح أخرى دون الكلام عن الجزائر...

فهل كل هذا العنف والحروب الأهلية التى انفجرت أيضا فى أماكن أخرى بين قوميات يوجسلافيا وشعوب آسيا الوسطى وفى الهند، وأماكن أخرى هى صدام حضارات كما يسميها أحد الباحثين الأمريكيين صموئيل هنتنجتون ، أم أنها نتاج أزمة نظام عالمى يمر فى نقطة حرجة من التأزم الأعلى ومن الضيق الخانق الذى لايجد مخرجا له إلا التعبير الانفعالى والعنفى والصراعى بين الجماعات الثقافية والإثنية والسياسية وبين الدول ومجتمعاتها ٠ لاسيما وأن نتائج ما يسمى نظاما عالميا اليوم لايتجسد بمؤسسات مرئية أو دول أو إدارات ، وكما كان الحال فى المرحلة الاستعمارية . ففى تلك المرحلة كان الصراع يجرى بين شعوب ممثلة بحركات تحرر من جهة وإدارات وسياسات استعمار من جهة أخرى ٠ أما فى المرحلة الراهنة ، فإن تجسد النظام العالمى فى علاقات سوق وحركة سلع وإعلام ووفرة إنتاج وتباين فظيع ومفجع فى أحجام الاستهلاك وأنماطه ، أدى إلى حالة من الفوضى الدولية التى يسميها أحد الباحثين الاستراتيجيين الفرنسيين فوضى الأمم، ولعله من الأنسب تسميتها حالة انعدام التوازن فى النظام العالمى ومتفرعاته٠

– انعدام التوازن على مستوى العلاقات بين مناطق الكرة الأرضية ، وهذا مايعبر عنه بعلاقة شمال الجنوب.

– على مستوى العلاقات مابين الدول فى صناعة القرار وصياغة العلاقات الدولية ، وهذا مايعبر عنه بمركزية القرار العالمى أو الأحادية القطبية (الدول السبع) ٠

– على مستوى العلاقة بيم الرأسمال العالمى المتمثل بالشركات العملاقة المتعددة الجنسيات والدولة الوطنية حيث يتقلص دور الدولة حتى فى الشمال ويتلاشى فى عالم الجنوب ، ولاينجلى إلا فى التمهيد والتسهيل لعلاقات السوق ٠

وفى هذه النقطة الأخيرة يكتب أحد المعلقين الاقتصادين فى الموند ديبلوماتيك عدد كانون الأول ١٩٩٢ : عدة آلاف من مليارات الدولارات ، وهى نتاج عمل وتوفير جميع الناس تقع فى قبضة جماعة من المستثمرين لا أحد يعرف من هم ولا أين هم ، هم حفنة من أصحاب الأموال دون أى تفويض انتخابى يتفاقم تطاولهم مع تقدم قطاع المعلوماتية والاتصال ٠ إذ صار باستطاعتهم ممارسة الرقابة والتدخل دوما وفى أى نقطة من الكرة الأرضية ، وبعيدا عن أى قواعد قانونية أو رقابة ، بل إن دخلهم هذا يتم عبر رساميل هى

ليست رساميلهم ، كمية هائلة من الرساميل يجرى تحريكها ، ساعة وكيفما يشاء المستثمرون من يد إلى يد، أى أن باستطاعتهم تحطيم أو إنقاذ أى عملة، وتاليا أى نظام لأى دولة ٠

كيف يمكن أن تعبر حالة انعدام التوازن فى العلاقاتت عن نفسها فى عالم اليوم، بغير مانراه اليوم من انفجار وأزمات وصراعات مابين الجماعات والطوائف والأقوام والإثنيات والقبائل، مابين الحدود الجيو- سياسية وحتى داخل الحدود نفسها ، أى داخل الدولة الواحدة ؟ فهل من الجائز أن نسمى هذه الصراعات صداما بين الحضارات؟

كان فوكوياما قد بشر إثر تفكيك وانهيار الاتحاد السوفيتى بنهاية صراع عصر الأيديولوجيات، وتوجه العالم نحو نهاية التاريخ بانتصار النموذج الليبرالى الأمريكى، مستخدما المنهج الهيجلى ومستعيراً مقولة ماركس عن اكتمال التاريخ معكوسة لمصلحة الليبرالية وقوانين السوق المنسجمة – فى رأيه – مع السعى الإنسانى لتحقيق الذات والمساواة، مع تركه هامشاً فى التاريخ لصراعات وتوترات فى أطراف العالم الليبرالى . كان فوكوياما يرى أن الحركة العامة للتاريخ تتجه نحو تعميم النموذج الليبرالى فى العالم ٠

هذا الخطاب ساد وانتشر إثر حرب الخليج ٠ ولكن بدا أن الحروب الأهلية والإقليمية ما لبثت أن تفاقمت واتسعت ٠ وبدا أيضا أن الرأى العام الغربى عموما لابد له من أسطورة خطر تتهدده من الخارج كى يتماسك (تتهدد بحبوحته وديمقراطيته وهناء عيشه) . كانت الأسطورة فى مرحلة الحرب الباردة تتمثل فى ما سمى الخطر الشيوعى الداهم الذى جند له الحلف الأطلسى والتحالفات والإعلام الكثيف. وقبيل نهاية الحرب الباردة ، وما بعدها، برزت الأحداث التى نسبت إلى الحركات الإسلامية وخطابها الانفعالى والتحريضى، لتقدم للاعلام الغربى والفكر الاستراتيجى الغربى مادة لأسطورة استراتيجية جديدة تحت عنوان الارهاب الأصولى أو الخطر الإسلامى٠

وأرجح أن مقالة هنتنجتون، التى حملت عنوان صدام الحضارات، كانت نوعا من الاستدراك لنظرية نهاية التاريخ، ونوعا من العقلنة والاحتواء لأزمات مابعد الحرب الباردة، ولسياسات التسلح، واتجاهات العلاقات الدولية الجديدة ، فهذه جميعها إلى جانب اعتقاده بالطابع الحضارى للحروب الأهلية ، يسميها علاقات مابين دول ذات حضارات متقاربة أو متباعدة، ويعطى مثلا على ذلك العلاقات مابين دول الشرق الأقصى (الصين وكوريا) وبعض دول العالم الإسلامى، ليدلل على التقارب الحضارى بين الإسلام والكونفوشيوسية فى مواجهة الحضارة الغربية . والمفارقة أن بعض الكتاب الإسلاميين والقوميين وجدوا فى خطاب هنتنجتون نوعا من موقع الخصم لمشروعهم كتعبير عن حضارة إسلامية الأمر الذى يضيف إلى الالتباس الغربى التباسا محليا. فكيف يمكن أن نتعامل مع هذا الخطاب الغربى الذى يخترق أحيانا الخطاب العربى ويوجه حقل نقاشه

باعتباره الخطاب الاستراتيجى المركزى فى العالم ؟

والمفارقة أن بعض الكتاب الإسلاميين والقوميين وجدوا فى خطاب هنتنجتون نوعا من الاعتراف من موقع الخصم بمشروعهم، الأمر الذى يضيف إلى الالتباس الغربى التباسا محليا. فكيف يمكن أن نتعامل مع هذا الخطاب الملتبس الذى يخترق ويسود آحيانا الخطاب العربى ؟

ثانياً: نظرة تاريخية فى المصطلح:

لعل فى الأمر التباسا فى معانى المصطلح، وفى تصور السياقات التى ظهرت واستخدمت فيها مصطلحات الثقافة والحضارة فى العصر الحديث • لذا فإن استعادة السياق التاريخى الذى تم فيه استخدام مصطلح صراع الحضارات قد تكون مفيدة فى عملية التوضيح•

يبدو أن هنتنجتون يستخدم تعبير ثقافة وحضارة بمعنى واحد، بل إن تعبير الحضارة عنده يشمل الثقافة بمعناها الإثنولوجى ، أى بما تحمله هذه الأخيرة من معان ترتبط بالدين وأنماط الحياة والعلاقات والطقوس والعبادات ، فهى بهذا المعنى تشمل سمات الأقوام والشعوب والجماعات الدينية المذهبية والعرقية . فهذه كلها فى استخدامه المعلن أو الضمنى حضارات. إن الأمثلة التى يعددها هنتنجتون تشى صراحة بهذا المعنى •

أما فى شأن السياق التاريخى لهذا الاستخدام ، فإنه مثير هو ، أيضا ، لأكثر من التباس. كان شبنجلر فى كتابه انحطاط الغرب قد أطلق لفظة Culture على الحضارة بمعنى الوحدة الأساسية أو الحدث الأول فى الاجتماع والتاريخ • كما كان قد أطلق التعبير نفسه على دور الفتوة وطور الإنتاج الروحى من الحضارة ، فى حين أطلق تعبير الحضارة نفسه على طور الهرم والركود • وفى رأيه ،يتميز هذا الطور بـ الانتاج المادى، وحده•

واضح ما لهذا الاستخدام الوظيفى لتعبير حضارة فى زمنه ، فشبنجلر ينتمى إلى ذاك الجيل من المفكرين الغربيين الذين هالهم مانتج عن حروب الغرب من ويلات ، فوجدوا فيها تعبيرا عن انحدار وانحطاط فى قيم الحضارة الحديثة التى فقدت طور ثقافتها، أى طور إنتاجها الروحى ، بحسب مفهوم شبنجلر ، كما وجدوا فى الحضارة الغربية ، وهى فى طور إنتاجها المادى حالة شيخوخة سائرة نحو الموت والزوال •

نقرأ هذا اليأس، أيضا من مستقبل الحضارة الغربية، وبشكل أوضح ، لدى توينبى ، وذلك كجزء من نظرته إلى التردى الرتيب للتاريخ يقول: إذا كان تشابه التاريخ المعاصر للحضارة الغربية والتاريخ القديم للحضارات الأخرى ، يشمل التفاصيل التسلسلية ، فإننا اليوم على حافة هاوية تظهر حيالها الهاوية التى برزت فى المجتمعات الغربية خلال القرنين

السادس عشر والسابع عشر كالحفرة البسيطة . إن فكرة كهذه كفيلة بأن تجعل أكبر فرد فينا يحس بالرعب والرهبة ، ذلك أن النهايات التى وضعت حدا للفترات المضطربة فى التاريخ القديم ، إنما كانت قضاء مبرماً على حضارات اندثرت نهائيا ولم تنهض ٠٠ ترى هل علينا نحن أيضا أن ندفع الثمن نفسه فداء لسلامنا؟ إن هذا السؤال لاتستطيع شفاهنا الإجابة عنه، لأن مصير أى حضارة حية يشكل أمرا أكثر غموضا ، بالنسبة إلى من هم جزء منها ، من مصير حضارة ميتة .

وفى رأيه إن النزعة العسكرية للدول وأهواء القلة المتحكمة فى قرارات الحرب هى التى تدفع بالحضارات إلى الانتحار :إن النزعة العسكرية تهدم الحضارة بإثارتها الصدام بين الدول المحلية التى تتألف منها ٠٠ وفى هذا التدمير للذات يستخدم كل البناء الاجتماعى وقودا لإشعال اللهيب المفترس الذى يجيش فى جوانح البشر ٠ إن فن الحرب وحده هو الذى أحرز التقدم على حساب كل فنون السلام ، بل إن كبر الإمكانات العلمية والتصنيعية التى تسخر لتسيير آلة الحرب تدفع بالتاريخ إلى دورة من الحروب وصلت إلى آخر حدودها ، أى إلى الحد الذى يمكن تدمير الإنسانية جمعاء٠

إلا أن مكمن هذا التقهقر يظل، فى رأيه، فى سياسات الدول وقرارات المتحكمين فى استخدام تكنولوجيا السلاح، التى تمثل أحد أبرز أوجه الإنتاج المادى للحضارة الغربية ، لا فى اختلاف الحضارات فى العالم ٠

قد يكون الخوف المتمثل فى نظرية تردى التاريخ عند توينبى، وشيخوخة الحضارة عند شبنجلر ، مفهوما ومبررا حيال حربين عالميتين مدمرتين ، وحيال هول تفجير القنبلة الذرية فى الحرب الثانية ، إلا أن هذا الخوف لم يكن لدى ذاك الجيل من صدام حضارة ضد حضارة أخرى ، إنما كان خوفا من سياسات الحكام أن يدفعوا بحضارتهم إلى الصدام والانتحار، ومن توجيه الإنتاج الحضارى إلى وجهة مادية وحيدة الجانب٠

بعد الحرب العالمية الثانية ، وتشكل توازن الرعب بين المعسكرين فى العالم ، بدا أن حقل الحروب انتقل إلى خارج المركز الغربى ، فبدت حروب التحرير وحروب الحدود والحروب الأهلية وحروب الدول الناشئة تعبيراً عن تاريخ مختلف ، ولكن، أيضا ، تعبيرا عن سخونة حرب باردة، كان يحرص على نقل حرارتها خارج حقل محورها الحضارى الغربى (الاتحاد السوفيتى- أوروبا- أمريكا) ٠

وبدأ اهتمام جديد بدراسة العالم وبدراسة المختلف حضاريا (الصين ، الهند ، العالم الإسلامى ، أمريكا اللاتينية ..) وبمنهج جديد لا يهدف هذه المرة إلى توظيف المعرفة فى الحركة الاستعمارية ، كما كان الحال فى القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، بل

يهدف ، فى جملة مايهدف ، إلى معرفة الآخر واكتشاف طبائع الاختلاف فى العالم ، حضارة وثقافة وأنماط عيش ، ولاسيما بعد الثورة الصينية وصعود حركات التمرد الوطنى وأفكار العالمثالثية٠

ولعله فى هذا السياق (النصف الثانى من القرن العشرين) تشكلت القفزات المعرفية والمنهجية الكبرى فى العلوم الإنسانية ، والتى تمثلت بشكل أساسى فى مدارس تاريخية مجددة كمدرسة Annals الفرنسية وفى مدارس إثنولوجية وأنثروبولوجية انطلقت من نقد المركزية الإثنية الغربية لترى حق الجماعات فى ثقافاتها كجزء أساسى من شرعة حقوق الانسان ٠

لقد أعيد الاعتبار فى الدراسة التاريخية للحضارات القديمة البائدة أو الكامنة (بيران بروديل..) ، كما نظر إلى حياة الشعوب والأقوام والجماعات فى الدراسات الإثنولوجية على أنها تعبير عن ثقافات معيشة ، وبرزت مفاهيم النسق الثقافى والمرجعية والبراديجم كمفاهيم ومداخل لفهم نسبية الثقافات وحوار الحضارات وتحولات مناهج العلم والمعرفة . بل إن أصواتا غربية ذهبت إلى مدى أبعد فى ترشيح ثقافات وحضارات وفلسفات وأديان شرقية لتكون بدائل للحضارة الغربية أو مرجعيات مصححة لمسارها٠

ظهرت فى هذا السياق ، ومنذ مطلع الستينات ، أدبيات غربية كثيرة تتحدث فعلا عن الإسلام قوة عالمية متحركة للكاتب الألمانى هربرت جوتشالك ، عام ١٩٦٢ . ومنذ السبعينات ظهرت أدبيات غربية تبشيرية تراهن على مستقبل الإسلام الحضارى ٠ وكان أكثرهما ذيوعا أدبيات روجيه جارودى المعروفة ، بل أن النقد الإبستمولوجى للعلم طاول حقل العلوم الفيزيائية والطبيعية ، فبرزت نظريات نقدية للمنهج الديكارتى وفيزياء نيوتن والتقسيم الوضعانى للعلوم ، واتهم البراديجم الغربى للعلم بالتجزىء والتفكيك . ومدت النظرية الفيزيائية الحديثة حول الكون هذه النظريات بمبررات اعتقادية حول وحدة الكون وعضويته ٠ ودفع هذا المنطلق أحد علماء الفيزياء المعاصرين إلى تثمين الفلسفة البوذية الشرقية من حيث نظرتها المتوازية والمتكاملة إلى الإنسان والكون والوجود ٠

مانود أن نقوله هو أن هذه الأمثلة وغيرها تعبر عن احتمال تعددية التصور لدور الثقافات والحضارات والفلسفات فى العالم ٠ ولكن هذا التعدد يبقى أشكالا من التمثلات والرؤى والتحليلات الذهنية التى لاعلاقة لها بصدام أو صراع فى ما بينها . إنها تعبير – وفى الحالات التى نعرض لها – عن سياقات فى تحول العقليات الغربية ومن داخل معايشة أزمة الحضارة الغربية نفسها٠ أما أهل هذه الثقافة أو تلك ، فلا يصادمون بعضهم بعضا بسبب اختلاف ثقافتهم وحضارتهم وتصورهم للحياة والكون ٠ وليس صحيحا أن ثقافة أو حضارة ماتحمل فى داخلها عنفا أو عدوانية كثقافة أو حضارة لجماعة من البشر ، اللهم إلا إذا تلبست

هذه الحضارة أو هذه الثقافة دولا وإمبراطوريات وسياسات توسعية، أو كالسياسة الاستعمارية القديمة أو كعنف النظام العالمى ولامساواته، أو أنها شكلت فى المقابل ، إطار حماية وممانعة فى سيطرة أو استتباع أو اقتلاع أو افقار أو تجويع أو اضطراب اجتماعى ، كالحركات التى يشهدها عالم الجنوب ومنها الحركات الإسلامية ·

كان المؤرخ الفرنسى، فرناند بروديل ، قد أشار فى كتابه الشهير المتوسط والعالم المتوسطى، إلى أنماط من الحضارات الحية أو الكامنة فى حوض المتوسط فى فصل بعنوان لافت : الحضارات : فردوس البشر وجحيمهم · يقول بروديل :يحتوى المتوسط ثلاث حضارات هائلة وثلاث مجموعات ثقافية وثلاثة أنماط أساسية فى الاعتقاد والتفكير والعيش والأخلاق والمأكل ... متجسدة فى ثلاث شخصيات لا نهاية لأقدارها ، وكانت دائما قائمة منذ قرون وقرون، متجاوزة حدودها وحدود الدول التى لاتشكل إلا لباسا لها ·· الحضارة الأولى هى الحضارة الغربية – وعلى الأصح اللاتينية أو الرومانية ... الحضارة الثانية هى الحضارة العربية – الإسلامية ، والغرب والإسلام يجمعهما تعارض عميق يقوم على التنافس والعداء والاقتباس · إنهما عدوان متكاملان ، الأول ابتكر الصليبية وعاشها، فيما ابتكر الثانى الجهاد وعاشه · أما الحضارة الثالثة فهى الحضارة اليونانية التى لاتكشف اليوم عن وجهها بوضوح ، بل تحافظ فقط على جوهرها.

غير أن إبراز بروديل لهذا المستوى الثابت والعميق من التاريخ للحضارات وقعرها الجغرافى – التاريخى يستدركه فى الكثير من المواضع بالتشديد على تداخل الحضارات ، أيضا والتحولات والتغيرات التى تطرأ عليها : الصليبية من جهة ، والجهاد من جهة ثانية حالتان تاريخيتان نسبيتان لوظيفة الحس الدينى لا تدخلان فى الثابت إلا لتغييره ببطء شديد، فكما تداخل الحركة الثبات وتلازمه ، فإن كلا منهما يفسر الآخر ويكمله . هكذا تخترق الحركة كل ثبات . يقول بروديل : وفى المتوسط، كل شىء كان عرضة للتبادل والانتقال والاستعارة، من الناس إلى الأفكار وأنماط العيش والمعتقدات وأساليب الحب وأشكال السكن والأخلاق والمأكل·

والفصول الرائعة التى يعقدها بروديل فى كتابه عن الاقتصادات والتجارة والنقل ، وعن صمود الإمبراطيوريات وانهيارها ، وعن المجتمعات وصراعاتها المقنعة تريتا كم كانت واسعة فى حينه (القرنين الخامس عشر والسادس عشر) عمليات التداخل بين الفضاءات الحضارية والثقافية فى المجال الجغرافى – الحضارى الذى درسه (مجال البحر والسفينة فى حوض المتوسط) ، فكيف بنا اليوم مع عالم الثورة المعلوماتية وتحول العالم إلى سوق ومجال إعلامى واحد؟

واللافت فى دراسة بروديل أن هذا الأخير لم يسم الصراعات والصدامات التى نشبت فى

الحقبة التى درسها صراعاً أو صداماً بين حضارات ، وإن شدد على دور الحس الدينى فى بروز الإمبراطوريات والدول الكبرى آنذاك (الصليبية والجهاد)٠

إن الصدامات والحروب تبقى فى أبعادها العميقة، وفى المستوى الذى تحدث عنه بروديل ، نزاعات تتحكم فيها مصالح الدول والتجارة والطرق ومصادر الثروة والتوترات الاجتماعية . فما قام به ملوك أوروبا بعد حرب المئة عام ، مثلا ، كان فى رأيه صدوعا لإدارة برجوازيات المدن الباحثة عن استتباب السلام الضرورى لازدهار تجارتها ٠ وأما الحروب داخل الدول والمدن والمناطق فى حوض المتوسط فتختلط فيها الحروب الدينية بحروب الفقراء وانتفاضاتهم ٠٠ ففى كل مكان من المجتمعات المتوسطية انتشر العنف مقنعا بأوجه سياسية واجتماعية واقتصادية : فى نابولى والبندقية، كما فى حلب والاسكندرية٠

ليس الهدف من هذه الاستعادة التاريخية الاستنتاج بأن التاريخ يعيد نفسه ، أو أن الأزمنة تتماثل ، بل على العكس ، إن الهدف هو الاستدلال على تنوع وتشابك مستويات الأحداث والواقعات فى مرحلة التحولات والانعطافات الكبرى في التاريخ . فالقرن الخامس عشر والسادس عشر اللذان درسهما بروديل دراسة معمقة ، تأسيسا على الثوابت والمتغيرات فى تاريخ العلاقات ما بين الحضارات ، يشكلان مرحلة التأسيس لأوروبا الحديثة ، ولكنهما يشكلان أيضا، مرحلة التأسيس للعلاقة غير المتكافئة مع العالم الإسلامى والشرق إجمالا ، بعدما تغيرت أسس وطرق السيطرة على الجغرافيا – السياسية والاقتصادية فى العالم ، وبعدما ضعف نبض المتوسط لينتقل هذا النبض إلى عالم المحيطات ٠

لاشك فى أن دور الحس الدينى فى الحضارة وفى الصراع وفى الحروب كان قائما وفاعلا ٠ ولكن ، وكما يظهر تحليل المصالح وسياسات الدول والقوى الاقتصادية ومعطيات الجغرافيا – السياسية ، فإن هذا الحس الدينى يتدخل كعنصر تغير لا كعنصر ثبات ، وعنصر تغير للحضارة نفسها ولتعبير هذا الحس على مستوى اللاهوت والعمل والسياسة والأخلاق . فكان المشروع الرأسمالى فى الغرب نتاجا لهذا التغيير ٠ وكان ينبغى انتظار تطور أدوات ومفاهيم البحث التاريخى والاجتماعى حتى تصبح هذه التحولات جزءا من المعرفة التاريخية والوعى التاريخى ، وكما نلاحظ لدى ماكس فيبر فى إدراكه لدور الحس الدينى فى بروز التحولات الاقتصادية٠

أما فى الشرق الإسلامى ، فقد غرق الحس الدينى فى فقه سلطانى لم يأبه للتحولات الحاصلة فى العالم ، لا من قريب ولا من بعيد ٠ (وهذا موضوع للدراسة) ٠ وقد يكون التهميش الذى أصاب جغرافية العالم الإسلامى عبر تهميش المتوسط، مدخلا لفهم غياب الوعى التاريخى للعلاقة اللامتكافئة فى العالم ، الأمر الذى أدى إلى نشوء رأسمالية توسعية تعتمد على الحروب والاكتساح والسيطرة والإلحاق ، وفى ظل مشروع حضارى عالمى

تعددت تسمياته وتلويناته وشعاراته خلال القرنين الأخيرين بين التمدين والتحديث والتحويل الديمقراطى أخيرا · إلا أن هذا المشروع الحضارى كان ، فى كل الأحوال والمراحل، يعبر صراحة أو ضمنا ، تشجيعاً أو إعاقة ،عن مصالح القوى والدول الرأسمالية الصناعية المهيمنة على العالم · فكان منطق السوق والتسويق والتنافس على الأسواق يبتلع مجالات التثاقف وأقنية التفاعل الثقافى، وكل خير وجمال ونفع فى مشروع الحضارة العالمية لايتوظف فى عملية الاغتناء الثقافى والتلاقح الحضارى ، بل فى ثقافة الاستهلاك ومعاييرها الذوقية والقيمية الأحادية الجانب· هذه الثقافة الاستهلاكية التى كانت من جملة أسباب انهيار الأيديولوجيات الأحادية الشمولية شكلت أيضا عنصر تخريب للثقافات المحلية فى العالم ،الأمر الذى ولد فى مرحلة التقاطع بين حركة الاستعمار ومعطيات المجتمعات المحلية (الجماعات الدينية والطائفية والقبلية والإثنية) ، ولا يزال يولد حتى الآن ، بعدا أيديولوجيا سياسيا للثقافات والأديان فى العالم الثالث وعالم الجنوب اليوم، وهو بعد يختلط فيه الدينى بالسياسى والمقدس بالعصبيات والحزبيات الاجتماعية . ولعل هذا البعد كان فى أساس بروز أيديولوجيات حركات التحرر الوطنى وثقافات المقاومة والممانعة لدى المستعمر وكما تحدث عنها فانون فى الستينات ، وكما تعود اليوم فتبرز بشكل أكثر حدة فى الحركات التى يدعوها الفكر الغربى الآن أصوليات، ويدعوها هنتنجتون بكثير من التسرع والخفة حضارات·

إذا أضفنا إلى تركة الاستعمار، وإلى ذاكرة الحرب الباردة، وحركات التحرر الوطنى والقومى، ما استجد ويستجد الآن من انفجار وتفكك لتسويات سايكس – بيكو ولوزان ويالطا وللمشروع الصهيونى ولمشروع الوحدة العربية ، ومن فراغ وهواجس ولدت فى آسيا الوسطى وباكستان والهند وإيران وتركيا، بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، ومن قلق نجم عن الانفجار السكانى والتباس العلاقة بين شمال وجنوب ، بانت صورة لصراعات العالم مختلفة فى أسبابها وتعبيراتها عن تلك الصورة المبسطة التى يقدمها هنتنجتون ·

والواقع ، إن الأشكال الصراعية التى يصفها هنتنجتون بالصدامات بين حضارات، لاتعدو أشكالا من الممانعات الثقافية وحركات الاحتجاج والرفض والحروب الأهلية الناتجة عن عجز الحضارة الغربية من أن تصبح عالمية مستوعبة لتنوع العالم ، وذلك بسبب تطابقها مع مشروعها الرأسمالى ، وتحولها إلى دعوات أيديولوجية لهذا المشروع واستدخالها لمنطقة فى الربح والسيطرة والاستهلاك، وبالتالى ، بسبب إعاقة هذا المشروع لخطط التنمية التى فشلت فى بلدان الأطراف فشلا ذريعا ، وتحولت فى مظاهرها العالمية الغالبة إلى حضارة صورة وسلعة يتجاذبها تناوب المتعة والملل السريعين لدى الميسورين، والحقد والجوع والعنف لدى المحرومين·

إن ما لايقوله خطاب صدام الحضارات المتأخر ، هو أن انبعاث الثقافات الفرعية لحضارة

قديمة كالحضارة الإسلامية – على سبيل المثال ، هو صيغة من صيغ يقظة المغلوب الذى يلجأ إلى الذاكرة الجماعية الثقافية للإحتماء والإحتجاج والرفض ، وأن الثقافة أو المصادمة اليوم ، والتى تصدر عن مخزون من الذاكرة الجماعية والمقدس الدينى ، ليست حضارة بالمفهوم الذى يعنى أنساقا فكرية وفلسفية وإبداعية وإنتاجا للمعرفة على المستوى الإنسانى والعالمى ، كما كان شأن الحضارة الإسلامية سابقاً ، بل إنها نمط من ثقافة فرعية لحضارة أصبحت ، فى حال العرب والمسلمين ، تراثا وتاريخا ومشروع استلهام حضارة إسلامية جديدة٠

إن العرب والمسلمين ، اليوم، لاينتجون وسائل الحضارة الإنسانية الحديثة ولا علومها ولافلسفتها ٠ وأما العودة إلى معالم الحضارة الإسلامية إبان ازدهارها فهى عودة إلى التاريخ واسترجاعا لذاكرة أو دراسة لمرحلة ٠ وفى الحالتين ، لاتملك الحضارة الإسلامية بما هى تراث، دينامية التصادم مع الحضارة الغربية الحديثة ٠ إن الشعوب الإسلامية تبحث عن مشروع حضارى جديد لايمكن للإسلام إلا أن يكون فى قلبه ، ولا يمكن للمعطيات الحضارية العالمية إلا أن تكون مادة اقتباس وتوليف وهضم له٠

إذن ، ماذا نسمى كل هذه الصدامات فى العالم التى يزهو هنتنجتون بتعدادها فى مقدمة رده على مساجليه عبر إعطاء نماذج من عالم مابعد الحرب الباردة ؟

الواقع أن أمثلة هنتنجتون هى نماذج من تكوينات طائفية – دينية وإثنية وقبلية – كانت موجودة فى عالم الحرب الباردة ، بل فى عالم ماقبل الحرب الباردة . ولنلاحظ أيضا أن هذه التكوينات كانت جزءا من نسيج اجتماعى ساد عوالم حضارية قديمة انتظمت فى أطر الجغرافيات السياسية والتاريخية : عالم الصين والهند والعالم الإسلامى – العثمانى ٠ ولنلاحظ أيضا أن هذه التكوينات الثقافية لم تتحول إلى عناصر صدام إلا مع التفكك والتفكيك الذى حصل لها بفعل عوامل ذاتية وخارجية ٠

وإذ لامجال فى هذه العجالة لدراسة هذه العوامل (ثمة دراسات تاريخية واجتماعية كثيرة متخصصة تطرقت إلى جوانب من هذا الموضوع) ، نشير باختصار إلى أن عوامل التفكيك والتفكك جرت ببطء وخلال القرون الحديثة ، وفى خط تقاطع فيه الجمود الحضارى الذاتى (العوامل الداخلية) مع توسع الرأسماليات الغربية فى العالم (العوامل الخارجية)٠ فقد تحول العالم (غير الصناعى) تدريجيا إلى أطراف مجتمعية وثقافية واقتصادية تابعة . وما أن أطل القرن العشرون، عبر حربيه الأولى، حتى كان النظام العالمى يتشكل فى أطرافه (المستعمرات ومناطق النفوذ) عبر تفكيك مبرمج ومدروس وموظف لتلك التكوينات الثقافية والاجتماعية والإثنية ، وفقا لخطوط جيوسياسية ومراكز نفوذ ومصالح وطرقات وثروات واستتباعات ثقافية وسياسية للقوى المحلية من إثنيات وقوميات وقبائل وجماعات دينية

وطائفية ومذهبية وعشائرية .

كل هذه العناصر سميت فى الخطاب الغربى منذ أواخر القرن التاسع عشر خصوصيات ثقافية ، ودخلت حقولا وموضوعات فى البحث الإثنولوجى والأنثروبولوجى ، كما وظفت فى السياسات الغربية تجاه المجتمعات الأهلية ، وفى إقامة الإدارات المحلية وبرامج الثقافة والتعليم . وإذا كانت هذه العناصر تنفجر الآن – فى مرحلة مابعد الحرب الباردة – فإنما يعبر انفجارها، فى الأمكنة التى تنفجر فيها، عن ضيق وتوتر ومخاوف وهواجس جماعية ، ولعوامل كثيرة لا علاقة لها بالثقافة أو الحضارة أو الدين . والأنسب أن نبحث عن هذه العوامل الآن فى مناطق الجنوب لنجدها فى أسباب الفقر وسوء توزيع الثروة والتكاثر الديموجرافى وانسداد أبواب الرزق والعمل والخلل فى توزيع السلطة ودخول سلطة الدولة طرفا فى الصراعات الأهلية .. كما أنه من المفيد أن نبحث عن هذه العوامل فى مناطق الشمال لنجدها فى تفاقم الأزمة الاقتصادية والبطالة المتزايدة والموازييك الديموجرافى الداخلى بين أصيل ووافد وبين وطنى؛ وأجنبى ، والهجرة المتصاعدة من مناطق الجنوب . ولعله بسبب هذا يرتسم فى المشهد الأوروبى صعود لأحزاب اليمين المتطرف ، وعودة إلى صور شتى من العرقية والماضوية والأصولية والأيديولوجيات القومية – الشوفينية . التى ترمى بمسؤولية الأزمة على الآخر المختلف ، ثقافة وعادات وأنماط حياة .

وربما لهذا كله ، ترتسم فى المشهد العالمى ألوان فاقعة من الاختلافات العرقية والدينية والإثنية والثقافية التى تتصادم فى أماكن شتى من العالم . لا بأس من أن نبحث عن نعوت وخلفيات اصطلاحية لهذه الصدامات ، ولكنها بالتأكيد لن تندرج فى مصطلح حضارات . وإذا كان لبعض تلك الصدامات ، أو لها جميعا ، أبعاد فى الاستراتيجيات والسياسات الإقليمية والدولية الكبرى ، من حيث علاقتها كمادة وحقل بما يسمى إدارة الأزمات فى العلوم السياسية والاستراتيجية الأمريكية، فلماذا نسمى هذه الصدامات صدامات بين حضارات ؟

نخلص إلى القول، إن عناصر الصدام التى يعددها هنتنجتون ليبنى عليها فرضيته ، لاتندرج فى نسق ومفهوم الحضارات، إنها تعبير عن أزمة نظام عالمى يمر فى النقطة الحرجة التى تجعل منه ، على حد مايقوله الباحث الفرنسى فى الاستراتيجيا، بيار لولوش فوضى الأمم، وإن مايقترحه هنتنجتون بصيغة الدعوة إلى تعايش الحضارات واحتواء أسباب انفجارها ، هو نوع من سياسة إدارة الأزمات فى كوكب الفقراء الذى تنفجر فيه الديموجرافيا والثقافات (التى يمتزج فيها الدينى والسياسى) . وأما عن دور مقالته (الجديدة – القديمة) فهو نوع من إدارة للنقاش الفكرى والثقافى ومحورته حول مركزية الخطاب الاستراتيجى الأمريكى. إنه أيضا ، نوع من إدارة الأزمة من باب الفكر والثقافة ، وفى

انتظار خطاب جديد بعد أن ينتهى الدور الاستهلاكى لخطاب هنتنجتون ، كما انتهى قبله خطاب فوكوياما■

الهوامش

١- الأرقام والإحصاءات مقتبسة عن :تقرير التنمية البشرية للعام ١٩٩٢ . منى فياض، العلم فى نقد العلم، دار المنتخب، بيروت ١٩٩٤. جورج سعد ، قوانين السوق الجديدة وتنامى الفقر فى العالم، منبر الحوار ، العدد ٣٠ ، خريف ١٩٩٣ - احمد بن بيلا ، حول حوار شمال/ جنوب - منبر الحوار العدد ٣١، شتاء ١٩٩٤.

د٠ رامون بزفيرو*

ماذا تبقى لنا ؟

أولا، أود أن اشكر الأخوةفى قيادة منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية على هذه المبادرة المبدعة التى سمحت لنا باجتماعنا الموقر فى هذا المكان، لمناقشة حول هذا الموضوع الهام ، وأهنئهم٠ كما أعبر، عن امتناننا والأخوة لهذه المبادرة . ونعبر ثانيا عن امتناننا لهذه الدعوة الكريمة التى قدمت لنا ٠

يشرفنا جدا المشاركة معكم فى هذه الندوة الموقرة التى نتحاور فيها حول هذا الموضوع المصيرى، ألا وهو ، هل نحن بصدد حوار بين الثقافات أو صدام بين الحضارات ؟ إنها قضية غنية للغاية، تقتضى المزيد والمزيد من المناقشات والحوارات٠ أود أن تتيحوا لى أن أتعرض إلى الوضعية الدولية الراهنة٠

على مشارف القرن الواحد والعشرين، نتساءل ماذا تبقى لنا بعد مااقترينا من نهاية العصر الحديث ومرحلة الانتقال لما بعد الحداثة المزعومة؟ ماذا بعد هذه الفترة التى سميت بنهاية التاريخ ونهاية الأيديولوجيات؟

أيها الأصدقاء الأعزاء ، من المحزن جدا أننا أصبحنا نعيش فى عالم أحادى القطب، حيث تسود قوى عظمى فحسب٠ ويتم ذلك على حساب ذبح سيادتنا بالمقام الأول، كما أنها تبتغى فرض العولمة على دولنا مما يعرضها لخطر الانقراض٠

وتقدم لنا الليبرالية الجديدة، نظاما اقتصاديا ماليا دوليا ، تريد من خلاله الحيلولة دون قيام

*رئيس منظمة شعوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

الدول بواجباتها وممارسة صلاحياتها. أما النظام الجديد الذى يراد فرضه بالعولمة فلايخدم إلا مصالح الكتل العظمى.

إنهم يشجعون كره الأجانب والعنصرية. ويحبذون الصراعات العرقية، الدينية، الإقليمية والحدودية وكل مايؤدى إلى تفتيتنا، إعتماداً على المثل المعروف فرق تسد.

وأكثر من ذلك، يقدمون لنا ، على غرار فترة الإمبراطورية الرومانية، مجلس شيوخ يبعث من جديد ، مجلس شيوخ، قادر على كل شيء، يشرع فى أراضيه وفى أراضى الغير، ويفرض أوامره على جميع البلدان. وخير مثال على ذلك نجده عند قانون هلمس بورتون الموجه ضد كوبا وقانون داماتو – كنيدى الموجه ضد ليبيا وإيران، وقد تحول كلاهما إلى قانونين ضد الإنسانية قاطبة، ولذلك شجبتهما وإستنكرتهما الأغلبية الساحقة لبلدان المعمورة. أمام هذه الظروف الدراماتيكية نتساءل ماهو العمل؟ إن الوقت ضيق، لايتسع لنا للإمعان فى هذا الموضوع المهم. ولذا سأختم كلامى باستذكار كلمات ألقاها الدكتور السيد/ جوليوس نيريرى، رئيس لجنة الجنوب حيث قال ...لابد من التضامن ، علينا رص الصفوف ووحدة العمل، لأننا نمثل الأغلبية الساحقة للإنسانية. ولو تعلمنا كيف نسير ملتحمين، سوف نستطيع أن نحقق مستقبل السعادة والمصير هذا، وهو ليس حقا لهم فحسب ،بل إننا نستحقه كذلك ■

د٠ مجدى عبد الحافظ

مداخلات المحور الأول
تقرير مقرر المحور

تمت معالجة موضوعات هذا المحور فى ثلاث جلسات ٠ ترأس الجلسة الأولى الأستاذ محمد حسنين هيكل الذى استهل تقديمه بكلمة بين فيها ما يحدث فى الغرب من خلط بين الإسلام والإرهاب بسبب التحيز المسبق٠ وقد قدم فى هذه الجلسة كل من د٠ أنور عبد الملك ورقة بعنوان «التوجه الحضارى فى صياغة العالم الجديد»، والأستاذ السيد ياسين ورقة بعنوان «حوار الحضارات فى عالم متغير»، ود. حسن حنفى ورقة بعنوان «الحضارات فى صراع أم حوار ونماذج متبادلة»، ود٠ سمير أمين ورقة بعنوان «مقتضيات برنامج تحررى إنسانى»٠

ثم افتتح باب النقاش الذى شارك فيه ١٥ متحدثا ٠

تحدث د٠ ميلاد حنا عن تقديم بديل نظرى لأطروحات هنتنجتون يقوم على إنتماءات الإنسان التى تستند على ثلاثة عناصر رئيسية: الأول مكتسب، مثل الانتماء للدين والوطن والسلالة ٠٠٠ الخ وتلك من سماتها أنها موروثة ، وهى أيضا عمياء، والثانى مكتسب مثل الانتماء لأيديولوجيات معينة ولجمعيات أو نقابات ٠٠٠ الخ وتلك من سماتها أنها ليست متعصبة ، وتحدث ثالثا وأخيرا عن الانتماءات العالمية التى حصرها فى جملة عناصر أهمها البيئة ٠

تحدث الدكتور صدقى الدجانى، فتساءل عن سبب إثارة هذا الموضوع اليوم ؟ وأجاب على سؤاله بأن عالمنا يمر بفترة انتقال بعد الحرب الباردة ، وأيضا لأن الولايات المتحدة وهى القوة المهيمنة بدأت تعى الدور الخاص للثقافات اليوم ، ثم استشعار الإنسان بحاجته لرؤية كونية ٠ وقال إن هناك اهتماماً خاصاً بالبعد الروحى الحضارى للثقافة العربية الإسلامية

• وأكد على ضرورة الحوار اليوم ، وعلى التعاون بين الحضارات، مبيناً أن الصراع موجود بفعل الطغيان • وركز على أن هناك حاجة لمفهوم العمران الحضارى للتفرقة بينه وبين الخراب العمرانى•

علق السيد السفير عمران الشافعى على كل من مداخلتى د.حسن حنفى والأستاذ السيد ياسين مبينا كيف أنهما متباينتان إلا أنهما تتفقان فى نفس الوقت على ضرورة الحوار •

تحدث المهندس محمد مأمون موضحا الجوانب التى عاد فيها د. أنور عبد الملك إلى دارون وهيجل . وبصدد ورقة الأستاذ السيد ياسين أوضح أن الصراع يفرضه الغرب ، فى عالم عانى من الطغيان والغطرسة الغربية •

علق الدكتور مجدى قرقر على التساؤل حوار أم صراع؟ بما أسماه المنهج الإسلامى ، حيث رفض التعبيرين، مفضلا عليهما تعبيرا آخر هو : التدافع حيث يستوعب – حسبما يرى – هذا المصطلح الصراع والمنافسة والجدل والسباق والمغالبة •

وتحدث الأستاذ محمد سيد أحمد فذكر أن الكلمة المحورية العولمة، لاخيار لنا فيها ، إلا أن السؤال الهام، هو هل سيتحكم الإنسان فى الآلية ، أم أنها هى التى ستتحكم فيه ؟ وفى مقابل أحادية العالم مع الآلية، افترض أن التعددية تعبير عن النقيض بالانفتاح على تعدد الثقافات • وأوضح أن الحضارات محكوم عليها بالتصادم فى ظل الأحادية ، وأنه فى ظل التعددية هناك دائما مساحة للحوار •

وتحدث الأستاذ أديب نعمة عن المدخل الثقافى ، وسواء كان المدخل أحاديا أو ثنائيا، فهما لايقدمان شيئا جديدا، ويحتاجان للتفسير بعملية جدلية اجتماعية تجرى فى المجتمع • وتساءل عن العقبة التى لايمكن تجاوزها فى إطار عملية الضغط على الدولة القومية ، وكذا عن الفئات الاجتماعية التى هى حامل للفكر الاجتماعى المعاصر •

وتحدث الأستاذ شوقى جلال، مذكرا بأنه لابد من وجود صورة عن الطرف الآخر ولدّى لتسهيل عملية الحوار، حيث أعرف تاريخه وطموحاته ، وأحلامه ••• الخ ، وأيضا صورة نقدية عن أنفسنا • وبّين أن الغرب،لدى هنتنجتون، يعنى أوروبا وأمريكا، مع أن هناك صراعا ثقافيا يدور بين أمريكا وأوروبا منذ سنوات • متسائلا عن الكيفية التى يمكننا بها التحالف مع القوى المناهضة للهيمنة الأمريكية ، كما طالب بالتمييز بين ثقافتين : ثقافة التصنيع ، والثقافة القومية ، وطالب أيضا بأن نكون قوة فاعلة تصنع مجتمعها من خلال الاندماج فى التيار العالمى للإبداع العلمى والإنسانى وإلى فلسفة تنوير نقدية جديدة•

وأوضحت الأستاذة فريدة النقاش أن هنتنجتون هو رجل أمن قومى أمريكى ، وبالتالى فإن الأخطاء العديدة التى يمكن ملاحظتها بسهولة فى أطروحته يمكن إرجاعها لهذا • ودعت

إلى ضغط المسافة بين الثقافة والحضارة ، حيث نعيش فى ظل حضارة واحدة هى الحضارة الرأسمالية العالمية ٠ وبينت بأننا سوف نخطىء لو ظللنا ندافع عن الإسلام كنسق متكامل ، وإلا سندمج التخلف فى المقدس ، إذ علينا نحن أيضا نقد الإسلام ، خاصة فيما يتعلق بقهر نصف المجتمع من النساء باسم الدين٠

أوضح د٠ جورج لابيكا أن فوكوياما وهنتنجتون مجرد أيديولوجيين ، وهو مايظهر من أطروحاتهما٠

وطالب الأستاذ كمال حبيب بطرح عكس مايطرحه الغرب مركزاً على مصطلح التدافع ليكون أساسا حيث معناه (المواجهة والتفاعل) ، أى دار الإسلام ، ودار الحرب ، مضيفا – مأسماه – دار العهد ، واقترح أيضا مفهوم الأمة ، وتساءل حول كيفية إقامة حوار مع الآخر (الغرب) فى ظل مساندته للصهيونية وإحتلالها الأراضى العربية٠

انتقد الدكتور برهان غليون اللجنة التحضيرية على إغفالها طبيعةالحوار المطروح ، معتقدا أن الأطروحة الخطأ فى الاعتقاد بأن نقاط التقاطع تظل بين الثقافات ٠ واقترح البحث عن الأسس التى ترتكز عليها اليوم العلاقات الدولية ، وليس الرد على الأطروحات حتى نفيد شعوبنا فى إطار هذا الصراع٠

أوضحت السيدة لوشيانا كاستلينا أن التكنولوجيا رؤية ، وعملية إنتاج متكاملة ، وليست عمليات استخدام تلك الأدوات التكنولوجية ٠ وتحدثت عن اختلاف الأسواق ، وعملية إنتاج الثقافة ، ومن ثم إهتمامات أوروبا بالإسلام ، وختمت حديثها بالعلاقات التضامنية فى الاتصال بين البشر ٠

تحدث السيد كوتسينكوف مرحبا باللقاء ، محددا أن الوضع الروسى ليس متفككا . وأن روسيا، بعد التغيرات الأخيرة فى العالم، تفكر فى المستقبل . وأنهم لابد من أن يتسموا بالإيجابية ٠ مذكرا بالمشكلة الحقيقية فى العالم، وهى المتصلة بالغنى والفقر ، والموارد والبيئة ، خاصة فى بلدان الجنوب التى لاتستطيع الوصول لحلول فى وقت قريب ٠ وذكر بأنه علينا أن نعمل من أجل الأغلبية التى تعيش فى العالم٠

وأخيرا تحدث الأستاذ عيسى مدانات فقام بعرض تاريخى لموقف روءساء الولايات المتحدة السابقين من الحلم الأمريكى والسيادة على العالم ، وذكر ببعض مواقف المفكرين الأمريكيين اليوم ، مستخلصا بأن الوضع لم يتغير ، والوقوف فى وجه الولايات المتحدة يأتى بفعل هيمنتها ٠ وذكر بمعارضة روسيا وكذلك الصين لسياسة الولايات المتحدة ، وختم بأن الاتجاه فى العالم للتعددية القطبية ، وطالب عالمنا العربى بأن يدفع باتجاه وحدة العالم العربى ٠

فى الجلسة الثانية بدأ د٠إريك رولو رئيس الجلسة بكلمة عبر فيها عن أن صراع وحوار الحضارات لم يتوقف عبر التاريخ ، وأن النظام العالمى الجديد لايهتم بالشعوب الفقيرة . كما ذكر بالاتجاه الواحد للثورة التكنولوجية وهو اتجاه المستفيدين ٠و بين مشكلات العالم التى حصرها فى تحول الكوكب إلى نوع من القبلية لخوف البشر، مما أدى إلى الإنطواء على الذات، والتمسك بالدين والعرق ٠ كما ذكر أن الشركات المتعددة تزيد أرباحها وفى نفس الوقت تقلل من عمالها مما يدفع للبطالة ، وأن فى فرنسا حوالى خمسة ملايين عاطل ، وتحدث أيضا عن تصاعد العنصرية فى أوروبا والتى تتجسد فى كراهية الأجانب ، والوقوف ضد الإسلام وضد السامية ، وتحدث عن التضامن الإضرابى العمالى الذى قام به العمال ردا على إغلاق مصنع رينون بلجيكا ٠

قدم فى هذه الجلسة كل من الأستاذ محمود أمين العالم ورقة بعنوان «حضارات واحدة وثقافات متعددة – مقاربة نظرية عامة» ، ود٠ عبد الوهاب المسيرى ورقة بعنوان «نهاية التاريخ ومابعد الحداثة والنظام العالمى الجديد» ، ود٠ . نوال السعداوى ورقة بعنوان «دور الثقافة على المستويين النخبوى والشعبى» ، ود٠ جومو ورقة بعنوان «صراع أم حوار بعض الأفكار الاقتصادية للعصر الجديد» ؟ ٠

ثم فتح باب النقاش الذى شارك فيه ثلاثة متحدثين ٠

تناولت د٠ نوال السعداوى ماجاء فى طرح د٠ عبد الوهاب المسيرى ، قائلة أن تفكيره لن يقودنا إلى شيء ٠ وأنها مسلمة رضعت الدين منذ الصغر، إلا أن الإحياء الدينى لم يكن فى صالح شعوب العالم الثالث ، وإنما كان فى صالح القوى المهيمنة ، مبينة أن النخبة تتخبط فى الفكر اللاهوتى الجامد والماركسى الجامد والقومية العربية بمعناها التقليدى. وذكرت أن هناك عولمة ، وهناك أيضا مواجهة منذ المجتمع العبودى ، واليوم ينبغى استعادة السلاح الاقتصادى والعسكرى ، وليس السلاح الثقافى ٠ ووجدت أن الشعب مغيب دائما ، وذكرت بورقتها التى تتحدث عن الهوة بين ثقافة النخبة والثقافة الشعبية ، مطالبة بأن تقوم الشعوب بعولمة من أسفل فى مواجهة العولمة من أعلى ، وأعطت مثلا بهذا المؤتمر ٠

أوضح د٠ جومو سوندارام أن التحدى الأساسى المطروح على منظمة التضامن الأفرو آسيوية يتجسد فى إنحطاط حركة عدم الانحياز ، وأعرب عن تشاؤمه من هذا ، إذ ونحن نبحث الثقافة نجد الجات ، وتمزق الجنوب ، وتصفيته أو بالأحرى سقوط مشروع التحرر الوطنى ، ولهذا طالب الجنوب بضرورة ممارسة النقد الذاتى ٠

ذَكَر د. طيب تيزينى ، بأن الصراع رأسمالى ، وعلينا تفكيك المصطلحات القادمة لنا من الغرب، محددا مهمة المفكر العربى فى نقد المصطلحات ، ثم تساءل عن الحامل الاجتماعى

لبرنامج لمستقبل·

وترأس الجلسة الثالثة د· بابلو جونزاليس كازانوفا ، والذى استهلها بتقديم د· فوزية مخلوف، والتى قدمت ورقة عنوانها «استخدام وإساءة استخدام مصطلح الثقافة فى عملية تشكيل النظام العالمى الجديد» ، وتقدم بعدها د· ماهر الشريف بورقة عنوانها «أطروحة نهاية التاريخ وصدام الحضارات – عرض نقدى»· وتحت، عنوان «أزمة البيئة وضرورة حوار الثقافات» قدم د· أنور مغيث ورقته، وأخيرا قدم الأستاذ حسين معلوم ورقته بعنوان «التوازن واللاتوازن فى معادلة التمايز والاتصال»·

ثم فتح باب النقاش الذى شارك فيه ١٧ متحدثا ·

تدخل د· شريف حتاته ، موضحا أن فوكوياما لاعلاقة له بالعلم الحديث ، فهو فوضوى ولايمكن التنبؤبرؤى مستقبلية من خلال طرحه · كما أوضح أن هناك مشكلة للفصل بين فروع المعرفة المختلفة ، وطالب السياسيين بقراءة الروايات ·

وبين الأستاذ محمد ابراهيم مبروك أن صراع المصالح ليس بالضرورة صراع مصالح عادية، حيث إن هذا – حسبما يرى – مفهوم غربى ، حيث وجد أن الإنسان فى الإسلام مادى وروحى ، وفيه شمول يستجيب للإنسان بكل جوانبه·

وأوضح الأستاذ مارسيل شيرازى، أنهم فى إيطاليا قد قاموا بتأسيس منظمة النقطة الحمراء للتضامن مع شعوب آسيا وأفريقيا·

وأعلن د.حسن حنفى أننا هنا، ليس لشرح أطروحات هنتنجتون ، ولكن لاستعادة روح باندونج وأخذ زمام المبادرة·

وشكر السفير ابراهيم موكيبى القائمين على المؤتمر . وقال إن مايجرى ليس بظاهرة جديدة، وذلك نتيجة تهميش آسيا وافريقيا حتى النفى، حيث عومل الأفارقة كالحيوانات ، وطالب بضرورة الحديث عن رد اعتبار بعض الشعوب·

وقال د· فتحى عبد الفتاح، أن توماس فريدمان قد كتب قائلا إن البلاد التى ليس فيها ماكدونالد هى التى حاربت بعضها البعض· وأن الثقافة الأمريكية ثقافة عظيمة للغاية ، وليس هناك صراع للثقافات · وأن الثقافة اليوم هى الثقافة الإنسانية ، معلنا أنه مع الثورة التكنولوجية ، ومع الديمقراطية·

وعبرت الأستاذة منى حلمى عن شعورها بالانفصال عن مثل هذه المؤتمرات ، حيث طالبت بوجود منظمات شعبية تستقطب من هم مثلها ، معالجة لمشاكل الشباب من خلال الحوار ·

وقال الاستاذ أحمد كركر إن العالم قابل للتشكل ، وإننا لسنا فى إطار التدافع ضد حضارة الآخر ، فالغرب هو الذى صرح بالعداء للإسلام ·

وبيّن الأستاذ أحمد شرف، أن الصراع بين حضارات الإنتاج الكبير · وأن الأيديولوجيات تتعايش لمحو الخلافات القومية . طارحا الحل على أساس الاعتراف بتعددية العالم · حيث مازلنا نعيش الحرب الباردة ·

– وذكر الأستاذ محمد مأمون بمقولة اشبنجلر، إن الحضارة تجدد نفسها روحيا وماديا وإلا تكلست ، وكذلك مقولة توينبى من أن الحضارة الغربية حضارة متكلسة·

وقال د· أحمد برقاوى بأن هناك تغيرات كيفية حقيقية الآن ، أقامت قطيعة مع العالم القديم. وتساءل عما إذا كنا أمام أشياء لم تتغير · وعن التغيرات التى تجعلنا نطرح اليوم مثل هذه الأسئلة· مذكرا بأن إمكانية إعادة قيام الحداثة فى مجتمعاتنا قد فشلت · وتساءل عن إمكانية التقدم عبر امتلاك التقنية الأوروبية ، حيث إن المشكلة كانت دائما عن حضارات متفاوتة ، مستخلصا أن صراع الحضارات صراع زائف·

وتحدث د· مورو قائلا بأن أحدا لايرفض التحاور ، إذ إن الحضارة الإسلامية لديها الخبرة فى الاستفادة من الآخر ، ومن الحوار . وإن الحضارة الأوروبية حضارة عنصرية ، وإن الرأسمالية تهمش كل يوم قوى جديدة فى العالم ، موجها فى النهاية طلبا للحضارة الغربية بالتوقف عن عنصريتها ، حيث إنها لاتقبل التعايش مع الآخر·

– وقال السفير ابراهيم موكيبى بأن أفريقيا مهد للحضارة . وأشار إلى الحضارات الفرعونية والصينية والهندية . وطالب بضرورة التمييز بين الحضارة والتكنولوجيا . ذاكرا أن الغرب أقوى علميا وتكنولوجيا وعسكريا ، ولذا حاول قمع الحضارات والثقافات الأخرى. وهذا هو التحدى · الذى تواجهه شعوب آسيا وأفريقيا ·

وقال الأستاذ ابراهيم مبروك إن ا لفكر الأمريكى يقود الحضارة اليوم ، وهو يقوم بتفريغ الإنسان من الشعور . وأن أمريكا تضخمت فى الجانب المادى ، وهى ابنة أوروبا ·

وأوضح د· أمير عزيز أن هناك مفارقة فى عنصرية الغرب كما جاءت فى تعليق د· مورو· ·

– وتدخل د· كمال مغيث بملاحظة تتعلق بمداخلة د· أنور مغيث ،مؤيدا انتقاداته للإجراءات التى أتبعت للمحافظة على البيئة ، إلا أنه ضد الميثاق الأخلاقى ، حيث سيكون أيضا حصيلة تفاعل بين الأقوياء والضعفاء ·

وتساءل الأستاذ أحمد أبو زيد، عن السبب فى حوار الحضارات ، وهل هو بهدف تنموى

إجتماعى من أجل إيجاد نوع من التعايش السلمى وأرضية مشتركة ، وتجنيب أكبر قدر من التناقضات ؟

وتساءل عما إذا كانت الحضارة العربية قادرة على قمع الآخر ، وهى لاتملك موازين القوى على أرض الواقع ■

الفصل الثانى

الهيمنة الغربية والخصوصيات الثقافية

د٠ شريف حتاتة *

تصارعوا أو تحاوروا ولكن لا تقربوا الدولار (فكر مابعد الحداثة)

فى تلك الليلة أوقفت سيارتى على بعد من باب البيت ٠ رأيت الأضواء تمتد فوق سور الحديقة .والمدخل ، والصوان المنصوب فوق مساحة من الحشيش. كأن هناك احتفالابعرس.أو بأحد العائدين من العمرة أو الحج٠

كنت مدعوا على السحور فى بيت صديق توجد بينى وبينه، رغم الاختلافات، علاقة قديمة٠ لبيت الدعوة حتى التقى به، وأطل على احدى مظاهر الحياة التى جاءتنا من بلاد الخليج ، على عالم غير العالم الذى اعتدت أن أحيا فيه٠

عبرت المدينة إلى الضاحية الساكنة فى مصرالجديدة حيث تنتصب الفيلات البيضاء الجميلة تمتد حول كل منها حديقة ، وتميل عليها الأشجار ورؤوس النخيل٠

عندما دخلت من الباب احتضننى صديقى ٠ إلى جواره كان يقف ابنه الكبير٠ وجهه أبيض نحيل، لحيته المدببة سوداء اللون تلمع فى ضوء المصابيح ٠ يرتدى عوينات إطارها المعدنى رفيع، وعباءة صوفية داكنة فوق جلبابه المطرز بخيوط دارت حول فتحة العنق فى رسومات دقيقة . رحب بى ناطقا الكلمات العربية بلكنة الذين تعلموا فى الجامعة الأمريكية ، أو فى مدارس اللغات الأجنبية ٠

فى الصوان، وجدت عشرات الشباب، والفتيات. كانوا يرتدون اللباس العربى الذى أدخلت عليه تعديلات وفقا للمواصفات الأخيرة٠ عيونهم لامعة، ووجوهم صافية غير الوجوه التى

---

*كاتب وروائي وطبيب

أراها سائرة فى شوارع القاهرة، يتبادلون الحديث باللغة الإنجليزية، تتخللها بين الحين والآخر كلمة عربية استحضرت بجهد من الذاكرة.

عند جانب من الصوان منضدة طويلة وضعت عليها مشنة من الخبز البلدى الساخن، وأوعية تحتوى على سلاطة الطحينة والحمص والطرشى، والفول وأقراص الطعمية بالسمسم. فى أحد الأركان، انتصب عمود من لحم الشوارمة، يدور ببطء قرب ألسنة اللهب، تجمع حوله عدد من الشباب و الشابات يحملون الأطباق بين أيديهم.

عندما لبيت الدعوة، لم أكن أ توقع أن أجد ما وجدته. أصابتنى الدهشة فتوقفت حيث أنا دائرا بعينى حول الصوان. فى أذنى همهمة الأصوات والضحكات، وأصداء الموسيقى تصعد من جهاز استريو يختفى خلف الموائد المتناثرة فى الصوان يذيع موسيقى التخت تارة، ثم يتنقل إلى بعض الأغانى العربية القديمة، لينقلب فجأة إلى أغنية حديثة إيقاعها سريع، وكلماتها متأوهة تعكس ذلك الهجين الثقا فى العربى الأجنبى الذى تسلل إلى الكثير من أسرنا الموسرة.

لأول وهلة خيل إلى أننى اقتحمت حفلة تنكرية،ساهرة من باب الخطأ .أو وقعت بين جمع من السواح أرادوا أن يشاركوا فى بعض الطقوس الرمضانية من باب التسلية. لكنى بعد قليل أدركت آننى أشاهد إحدى ظواهر التغيير الثقافى الذى حدث فى بلادنا مع الطابع الكونى للرأسمالية المعاصرة.

التعدد الثقافى لايتنافى مع الهيمنة

انصرفت قرب الساعة الثالثة صباحا بعد جلسة مع عدد محدود من الضيوف الأكثر قربا إلى جيلى. قدت سيارتى سارحا فيما رأيته، فى هؤلاء الشباب والشابات يعدون لكى يهاجروا أويصبحوا النخبة القادمة فى بلادنا. رأيت فيهم تجسيدا للرأسمالية المعاصرة تعبر القارات والأوطان إلى كل أركان الكوكب، لاوطن لها ولا أرض تستقر فوقها، ولا ثقافة أو هوية محدودة، ولا لغة تتمسك بها حتى إن كانت الإنجليزية مفضلة عندها.فهى لا تصر على شىء ما عدا مالها . وما يجعله يتراكم، ويتركز، ويتمركز بين أيديها، ويسمح لها باستخدامه لزيادة قوتها ونفوذها . لتطوير سلاحها، لاحتكار المعرفة، والعلم والفن ووسائل المتعة والتسلية لصالحها.

المهم عندها ليس القالب الثقافى أوالحضارى فلا مانع من أن يتعددطالما أنه يظل أداة بين أيديها، قناعا فى المعركة تعبر من خلاله عن مصالحها أوتخفيها وراءه. ويمكن أن تستبدله فى أى وقت بغيره .ليس المهم أن تكون الحضارة أو الثقافة إسلامية أو مسيحية، شرقية أو

غربية، وطنية ،أو وافدة أو مهجنة، أن تكون اتجاهاتها ماركسية أوليبرالية أوتنويرية أو سلفية، طالما أنها تستطيع استخدامها فى الصراع أوفى الحوار، وإخفاء مصالحها خلفها.

إذن فلتتعددالثقافات والحضارات وتتحاور وتلتقى، وتصطدم وتتهاجن وتتناقض. لتحافظ على هويتها،أوتتنازل عنها .المهم أن يظل رأس المال الكونى هو محركها، هو محورها .أن يتلاعب بها. أن يفرغها من فعاليتها. أن يحولها إلى رطانة وخطابة وكلام . إلى سجال عاجز، أوصراعات تضعف الشعوب، وتهمش الملايين.

المطلوب أن تظل شبكة المصالح الرأسمالية الكونية قائمة ومتشابكة تتخذ لنفسها أشكالا ثقافية وحضارية متعددة، لكنها تتساند فيما بينها ضد الفقراء ، ضد الشباب والنساء . ضد الشعوب، وهذا رغم بعض التناقضات القائمة بين أجزائها، التى قد تعود أحيانا إلى هذا التعدد.

لا يوجد فارق جوهرى بين رأسمالية أمريكا المسيحية وحضارتها الغربية، وبين رأسمالية النفط الإسلامية العربية،وحضارتها الشرقية ، بين التنوير و السلفية. ففى الحالتين لاتنال الشعوب حقوقها . وفى الحالتين، لا تتحرر النساء أو الرجال أو الفقراء من القهر الأبوى الطبقى والإستغلال الواقع عليهم .وهذا رغم كل الصراع والحوار الدائر بينهما، بين أنصار الدولة الدينية، وأنصار الدولة المدنيةأو التنويرية أو الليبرالية المزعومة، إلا فى درجة من التقدم أو التخلف نتفق أو نختلف حوله ،طالما أن الصراع أو الحوار لا يرتبط ببنية المجتمع، بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية، بالطبقة والجنس بالفقراء والمرأة.

لا فرق أساسى بين جمعية أو مؤسسة أو دولة تعتمد على أموال من روكفلر ، أو من ملك أو أمير من أمراء النفط. من بنوك تسمى نفسها إسلامية، أو بنوك تسمى نفسها دولية،أو حتى رأس مال مصرى وسيط للشركات العابرة للقارات. فهذه الفروق، هذه الخلافات والحوارات تخفى حقيقة الوضع وحقيقة العصر، خلف شعارات عن الثقافة الوطنية،والصراع بين الحضارات. خلف نظرة ضيقة للانتماء والهوية عفى عليها العصر أو كاد، ولم تعد ترتبط بالمصالح الأساسية للشعوب فى عالم اليوم.

وأنالا أريد أن أتعامى عن الغابة جريا وراء الأشجار، أو انسياقا وراء التعقيدات والتفاصيل ، والتجزئة المعرفية، والتخصصات الدقيقة التى أصبح يهواها الكثيرون، والتى تجعلنا نضل عن حقائق أساسية فى المرحلة التى نعيشها .كما أنى لا أريد أن أنكر أهمية الاختيار بين السلفية والتنويرية، فان كان علىّ أن أختار فأنا مع التنويرية ضد السلفية بكل ما أوتيت من قوة وعزم. ومع ذلك لاأريد أن يظل هو الاختبار الوحيد الباقى أمامنا، لأنه فى رأيى، لاهذا ولا ذاك يصل بنا إلى جذور القضايا التى نواجهها. لاهذا ولا ذاك يترك السطح ليتوغل إلى العمق، أو يترك مصالح الفئات العليا فى المجتمع والنخب التى تتحدث باسمها وتخدمها ،

ليصل إلى مصالح الناس فى بلادنا ، وفى المنطقة التى ننتمى إليها.

آن الاوان لكى ننظر إلى كل ما يقال حول الصراع الحضارى أو الحوار الثقافى فى إطار لا يهملهما ، ولكنه يتخطاهما إلى ما هو أوسع منهما ويعود بنا إلى أساسيات أراد أن يدفنها أنصار الوضع القائم فى غياهب النسيان ، حتى إن كانت هذه الأساسيات قاصرة وحدها، تحتاج إلى أن نضيف إليها، ونطورها، ونجدد فى مضمونها، تحتاج إلى أن نخرجها من الجمود والقصور والعجز الذى لحق بها على يد أنظمة وأحزاب، وتيارات سيطرت عليها البيروقراطية الفكرية، وقدمتها لقمة سائغة لعصر ما بعد الحداثة.

حاجتنا إلى تيار فكرى مستقل

فى تلك الليلة، وأنا عائد فى سيارتى، قادنى التفكير فى الحفل الذى حضرته إلى الدعوة التى جاءتنى لحضور هذا المؤتمر، وكأن هناك رابط بينهما.كأنهما ظاهرتان لنفس العصر. احترت، وتساءلت. ترى ما هى الحضارة، وما هى الثقافة؟ ربما الحضارة جماع العلاقات الإقتصادية، والاجتماعية، والسياسية الثقافية والتاريخية التى تربط بين جماعة (شعب أو شعوب) فى منطقة من مناطق الأرض.ثم انتقل ذهنى إلى سؤال آخر، ما علاقة الثقافة بالحضارة ، وما الفارق بينهما أو لماذا (أو كيف) يمكن أن يكون الحوار الثقافى بديلا للصراع الحضارى ؟ وما هو هذاالصراع الحضارى الذى كثر الحديث عنه؟ لماذا قفزت كلمة الحضارة إلى المقدمة فى حوارات الذين نسميهم بالنخبة فى بلادنا ؟

لاشك أن هناك اختلافات وخلافات مهمة، بين الاتجاهات الحضارية والثقافية التى تتميز بالتعصب الدينى ، أو القومى ، أو العرقى، وبين الحضارات والثقافات التى تتسم بالتنوير أو الليبرالية، رغم تحفظنا على حقيقة ما تشير إليه هذه الكلمات، وما تخفيه من واقع آخر وراءها.لكن تصويرالصراع فى العالم، على أنه صراع حضارى يجب أن نستبعده من حياتنا لصالح حوار ثقافى، هو إخفاء لحقيقة الصراعات الدائرة فى عالمنا، هو قناع تختفى وراءه وتبرير زائف لتفسير وجودها.

فيصف البعض، مثلا، الصراع بيننا وبين إسرائيل على أنه صراع حضارى، بينما كنا منذ سنوات نصفه بأنه صراع ضد الاستعمار الجديد والقوى العالمية والمحلية التى غرستها فى منطقتنا بعد اكتشاف البترول . وإسرائيل تجمع فى تكوينها بين التعصب العرقى والقومى والدينى، وبين الحداثة والمعرفة والعلم والليبرالية . فهل يمكن أن نعتبرها بلدا متحضرا بالفعل ؟ هل يمكن أن تكون نموذجا نريد اللحاق به، أن نجارى ذلك الإعجاب الذى بدأت تعبر عنه بعض الأوساط المثقفة فى بلادنا التى تنادى بإجراء حوار مع قوى السلام فى

إسرائيل باسم الموقف الحضارى أو ضرورة التعلم من الخصم ومما حققه من تقدم عظيم ؟ هذا بينما لا أحد يرفع صوته ، أو يبذل جهدا حقيقيا حتى يتم حوار جاد بين المثقفين والمفكرين المصريين والعرب . ألا يجدربنا أن نبدأ بأنفسنا؟ أن ندرس ، ونبحث ونناقش مشاكلنا بجهد جماعى، ونستعد للحوار مع الغير على نحو مدروس؟

رغم أهمية المعارك الفكرية ،والثقافية الدائرة بين ما نسميها بتيارات التنوير، وبين تيارات السلفية الدينية أو القومية أو العرقية، فإنها تمثل ، من بعض الوجوه ، عودة الى القرن الثامن عشر والتاسع عشر، والاستعمار القديم، إلى اتجاهات المستشرقين الذين كتبوا كثيرا عن دور أوروبا فى التنوير ، والصراعات بين الحضارة المسيحية والإسلامية وغيرها . هذه التسميات والمعارك الفكرية المرتبطة بها تبعدنا عن حقائق أساسية، تريد أن تتجاهلها وتخفيها الدوائر الفكرية والثقافية المرتبطة بالاستعمار الجديد والرأسمالية الكونية، مثلما تطلق على العصر الذى نعيش فيه عصر ما بعد الاستعمار،أو ما بعد الكولونيالية، لتخفى أننا نعيش فى ظل استعمار من نوع جديد . هذه الدوائر تمارس سطوة عالمية على عقول المثقفين بعد سقوط الاشتراكية وأنصارها . تمارسها على المؤسسات والمعاهد وشبكات الإعلام والتعليم . على العلم والفن ومصادر المعلومات والمعرفة والتمويل. فأصبحنا نستقى ثقافتنا وفكرنا وإلهامنا من الغرب، وليس من تجاربنا،أو واقعنا،أو تاريخنا، أو اجتهاداتنا،أو إبداعنا الأصيل.ولامن عقولنا وقلوبنا، أو الحواس التى نعيش بها. لذلك لم تعد تعبرعنا ،أوعن أنفسنا، أوبلادنا، أو الشعوب التى ننتمى إليها، وإنما عن الغير. ليست ثقافة مستقلة، أو فكرا مستقلا، سواء ارتبطت باليسار أوالوسط أواليمين . إنها نوع من التقليد أو الهجين المشوه، الذى لا يستفيد من تجاربنا أو حتى من تجارب أو من معرفة الآخرين.

أصبحت النخبة الثقافية فى بلادنا موزعة بين تيارين. تيار اسلامى يرنوبعينية إلى الخلف، رغم محاولات البعض لتحديثه، وتيار يرنو بعينيه إلى الغرب. أما التيار الثقافى والفكرى المستقل، الذى يستفيد من كل الروافد، لكنه ينبع من واقع مجتمعنا ويعبر عنه وعن ماضينا وما فيه من سعى نحو التقدم، وصراع ضد القوى التى كانت تشده إلى الخلف، والتى كانت جزءا منه وعن حاضرنا ومستقبلنا، فلم يولد بعد، رغم الاجتهادات المستمرة التى لم تتوقف عن تقديمها قلة من الباحثين والمفكرين والمبدعين، من الرجال والنساء، فى مختلف المجالات.

عن الصرع ا لحضارى

إن العنوان الذى اختير للمؤتمر، من قبل منظمة التضامن الأسيوى الأفريقى ،يعكس هو أيضا نوع الفكر الذى انتشر فى عهد ما بعد الحداثة.

لماذا يبرز لفظ أو فكرة صراع الحضارات ؟هل أصبح الصراع الأساسى الذى نشاهده فى عالم اليوم هو حقا الصراع بين الحضارات؟ لماذا توارى أو كاد يتوارى كل كلام عن صراع الطبقات أو الاستعمار الجديد ؟ ولماذا فى هذاالمؤتمر نستخدم تعبير الحوار بين الثقافات بدلا من الصراع؟ هل هناك مغزى لهذا التبديل، وما هو ؟ من أين جاءت هذه الأجندة؟ هل هى أجندة نابعة من تفكير الرأسمالية فى عصر ما بعد الحديث، أم هى نابعة منا نحن شعوب آسيا وأفريقيا؟

الصراع بين العرب وأوروبا قديم.ألبسته البورجوازية الأوروبية، منذ عصورها الأولى،ثوب الصراع بين حضارتين. بين الحضارة المسيحية والكفار العرب الذين احتلوا الأراضى المقدسة . فشنت حروبها الصليبية لعشرات السنين، واحتلت أجزاء من أراضينا، متعاونة مع الكنيسة الكاثوليكية والفرسان الإقطاعيين.

فى عصور نشأتها الأولى،ارتبط شعار الصراع الحضارى بما سميت فى التاريخ بعصور التجارة(المركانتيلية) ، بغزوات النهب الأوروبى لكنوز الشرق، بالتراكم الأولى وبدايات التصنيع اليدوى. ثم بعد ذلك، فى عصر الاستعمار القديم، تغير الشعار قليلا ليسمى ، الدورالحضارى لأوروبا أو التنوير، تحمله أوروبا للشعوب المتخلفة. المتوحشة التى تحتاج إلى تهذيب.

لكن الصراع الحديث الذى تخوضة أمريكا ضد العرب والإسلام مرتبط باكتشاف البترول فى البلاد العربية ،بعد بداية القرن العشرين. لم تختف الأسباب الأخرى المتعلقة بالتجارة والأسواق والآستثمار وتقسيم العمل الدولى والموقع الإستراتيجى، ومع ذلك يبقى وجود البترول هو بيت القصيد. أصبح السبب الرئيسى فى الرعب من الوحدة العربية ، أو الحركات التحريرية المرتبطة بها. فى الإصرار على زرع وحماية إسرائيل وسلاحها النووى ، وهو يختفى خلف الشعارات، والحملات، والأيديولوجيات التى تلوك الحديث حول الدفاع عن الحضارة الغربية. لذلك ليس من باب الصدفة أن الرئيس بوش، عندما أعلن عن قرار غزو العراق، بعد اعتداء صدام حسين على الكويت، كان يمسك بالإنجيل بين يديه، ويعلن عزمه على حماية الحضارة المسيحية الغربية من القوى الشيطانية التى تهددها بمخاطر جسيمة.

فى العقدين الأخيرين انطلق عداء الاستعمار الجديد ضد العرب من جديد، فى شكل العداء المطلق الموجه ضد المسلمين . لكن هذا العداء عداء من نوع غريب، عداء فى وسائل الإعلام، وفى مجال الثقافة، وأحيانا فى الصراعات السياسية أو العسكرية، لكنه مقرون دائما بالحرص على تكاتف المصالح الاقتصادية التى تربط النظام الرأسمالى، ما بعد الحديث، مع المصالح الاقتصادية للفئات الحاكمة فى البلاد العربية، وعلى الأخص فى الخليج، حتى وإن حدث نوع من إعادة التوزيع لصالح طرف من الأطراف على حساب الأطراف الأخرى

المرتبطة به.

إن المتتبع للصراع الدائر حول المنطقة العربية، يمكنه أن يلاحظ ظاهرة ملفتة للنظر فيما يكتب أو يذاع أو ينشر بمختلف الوسائل . سقط منه لفظ العرب تقريبا ليحل محله لفظ المسلمين.

إنها محاولة خطيرة تستهدف تصوير الصراع فى منطقتنا وفى العالم، وكأنه مواجهة بين الحضارات المسيحية والإسلامية والكونفوشية وغيرها. وهى محاولة تقودها وسائل الإعلام والثقافة والتعليم فى أوروبا وأمريكا، ليل نهار، بوسائل متنوعة ،ظاهرة وخفية، فجة أوخبيثة، وتقف وراءها المصالح الاقتصادية والعسكرية الكبرى.

وكان لابد لتنجح هذه المحاولة أن تبتدع لنفسها تأصيلا فكريا . فكل مصلحة تحتاج إلى مذهب يدافع عنها. إن الحملة الحضارية التى تشنها الرأسمالية الدولية باسم الغرب، أو المسيحية، أو فكر ما بعد الحداثة، والتى تثير ردود فعل دفاعية مماثلة من جانب قوى أخرى فى العالم، تحتاج إلى تأصيل فكرى يجد لها المبررات، ويقيم لها مذهبا يمكن أن تنساق وراءه الجماهير لتقدم لها السند المطلوب ، وتبذل فى سبيلها الجهود ، وتشارك فى المنازعات، وإن لزم الأمر تموت من أجل الدفاع عنها.

هكذا ظهر صامويل هنتنجتون إلى الوجود. ففى صيف سنة ١٩٩٣ نشر مقالا فى مجلة الشئون الدولية تحت عنوان الصدام بين الحضارات ، وفى الحال تلقفته دوائر كثيرة ذات نفوذ، وأثارت حوله ضجة وكأنه فتح كبير.

يقول هنتنجتون فى هذا المقال:

لدى افتراض عن المستقبل، يستند إلى أن المنبع الجوهرى للصراع فى العالم لن يقوم فى الأساس على الأيديولوجية، أو الاقتصاد ......لكن الصراعات الأساسية فى السياسات الكونية ستحدث بين القوميات ، والمجموعات المختلفة المنتمية إلى حضارات مختلفة، ثم قام بتقسيم العالم إلى ثمانى حضارات هى الغربية ، والكونفوشية، واليابانية، والإسلامية ، والهندوكية، والسلافية الأورثوذكسية، والأمريكية اللاتينية ، وغالبا على حد قوله الأفريقية.

لكن فى الوقت نفسه، ورغم رواج نظريات هنتنجتون الحضارية، فى كثير من الأوساط، إلا أنها لاقت معارضة قوية من مختلف المفكرين والمعلقين، حتى الذين يشاركونه بعض أفكاره الاساسية، بسبب التبسيط المخل الذى لجأ إليه، والتقسيمات الفجة التى استخدمها فى رسم الحدود بين الثقافات. لكنه لم يكن وحده فى تبنى مثل هذه الأفكار. كان جزءا من موجة صاعدة فى السنوات الأخيرة . ففى سنة ١٩٩٢ ، أصدر فوكوياماكتابه نهاية التاريخ والرجل الأخير . وقبل ذلك فى سنة١٩٩٠ ، كتب المستشرق الأمريكى المعروف برناردلويس

مقالا فى مجلة أطلانطيك ريفيو الشهرية تحت عنوان جذور السعار الإسلامى جاء فيه ما يلى:

نحن نواجه عصرا تبدلت فيه أساليب وحركة الأحداث بحيث صعدت فوق مستوى القضايا والمعضلات ، وفوق مستوى الحكومات التى تطرحها ، وتجاوزتها. إننا إزاء ما يصل إلى مستوى الصدام بين الحضارات.

إن أنصار هذه النظريات الحضارية القديمة الجديدة أصبحوا كثيرين، فالسوق الرأسمالى العالمى على استعداد لشراء بضاعتهم ، وترويجها، وإبرازهم فى كل مكان.

وقد انتقلت هذه العدوى إلينا. ففى مصر مثلا، دأب أعضاء فى جماعة النخبة على الحديث عن الحضارة و التنوير. وسادت هذه النغمة فى الصحف والمجلات، وفى حوارات، وألفاظ وأحاديث الذين يوصفون بأنهم كبار المثقفين أو المفكرين أو الكتاب، والأمثلة على ذلك كثيرة. وفى الشهرين الأخرين فقط، قرأت عدة مقالات منها مقال تحت عنوان صدام الحضارات.. وحوار الثقافات فى أهرام ٩٦/١٢/٢٦ ربما بوحى من المؤتمر، وآخر نشر تحت عنوان إشارات وتنبيهات، تنتهى فقرته الأخيره بالجملة التالية:

وما حديثنا اليوم إلا دعوة الى هذا الجهد من أجل تكامل الحضارات فى مرحلة صياغة العالم الجديد (الاهرام ٩٧/١/١٤)

بل يمكننى أن أقول، إن هذه الظاهرة طغت على حياتنا الفكرية والثقافية والسياسية فى السنين الأخيرة. فهى تمثل المحور الذى تدور حوله الصراعات بين المدافعين عن السلفية الإسلامية فى مقابل الحضارة التنويرية للغرب . إن والمفكرين الذين ينتمون إلى تيارات الإسلام السياسى كانوا هم السباقين فى رفع شعار الصراع بين الحضارات . وفى عدد الاهرام ويكلى الصادر يوم ١٦ يناير ١٩٩٧ ، يرد أحد المفكرين الإسلاميين على أفكار هنتنجتون، فإذا به يستخدم المنطق نفسه فى الدفاع عن الحضارة الإسلامية ، ليصنع الوجه الآخر للمنطق المستخدم من بعض المفكرين فى الغرب ضد الشعوب فى البلادالعربية. وهكذا يخدم مثل هذا الحوارالاتجاه الذى يراد لنا أن نتجه إليه . أن يصور الصراع فى هذا العصر، على أنه صراع بين الحضارات، ليقسم الشعوب إلى فرق متناحرة ، بسبب التعصب الدينى أو القومى ، أو العرقى.

هكذا يتوارى إلى الخلف، أو يختفى، ذلك الصراع الأساسى القائم بين فقراء العالم برجاله ونسائه ، وبين الرأسمالية العابرة للقارات فى كل المجالات الاقصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية، والذى يمكن أن ينضم إليه كل من يستشعر الخطر إزاء الهيمنة المتزايدة لحفنة من الشركات على مصائر العالم رغم انتمائه ،أو انتمائها ، إلى مراتب وسطى، أو

حتى عليا في المجتمع. **هل الحوار الثقافى هو الحل؟**

إن الأجندة الموضوعة أمامنا اليوم تقول إنه علينا أن نختار بين الصراع الحضارى وبين الحوار الثقافى . فإذا رفضنا الصراع الحضارى بسبب مخاطره ، لم يبق أمامنا سوى خيار آخر هو الحوار الثقافى . إذن الحوار الثقافى هو الحل.

الملاحظة الأولى هى استخدام كلمه صراع عند الحديث عن التفاعل بين الحضارات، واستبدالها بكلمة حوار عند الانتقال إلى الحديث عن التفاعل بين الثقافات . وكأن كلمة صراع منبوذة لا يجوز استخدامها فى هذا المجال.

الملاحظة الثانية، أنه فى ورقة العمل المقدمة للمؤتمر، جاء المحور الأول بصياغة مختلفة. فقد أطلق على هذا المحور عنوان، حوار الحضارات على مشارف القرن الواحد والعشرين. وينتهى هذا المحور بسؤال كالآتى :

هل التفاعل بين الأمم حوار بين مختلف الحضارات أم صراع بينها؟

إن جميع هذه الصياغات ، وما استخدمتها من كلمات هى طرح للمشكلة يصب فى جعبة رأسمالية العصر. إنه طرح جاء نا من فكر ما بعد الحداثة. من المنطق الثقافى للرأسمالية فى أحدث وأقوى مراحلها.أنه فكر استطاع أن يستفيد من انهيار النظم الاشتراكية وزوالها، منذ أقل من عقد... من عجز الفكر الماركسى عن مواكبة العصر. من تركيزه على العوامل الاقتصادية وتأثيرها، حتى كاد أن يفسر كل ما يحدث على أساسها، طبق نوع من الحتمية الاقتصادية التى لا فكاك منها. أبرزما كان يسميه بالبناء التحتى للمجتمع، أى علاقات الإنتاج وحركاتها، وأهمل ما يتعلق بما أساه البناء الفوقى، أى الثقافة والفكر وحرية الإنسان، والمرأة وعلاقات الجنس، والعالم المعقد للعقل والنفس والجسم. لذلك، رغم كل ما قدمه هذا الفكر، انتهت النظم التى أقامها إلى بناء مشوه فى كل مجالاته فسقط ذلك السقوط المدوى الذى شهدناه فى هذا العصر.

انتهزت تيارات ما بعد الحداثة هذه الحقائق لصالحها ، بأن عكست الوضع. فبعد أن أصبح الحديث عن علاقات الإنتاج ، أو تقسيم العمل، مربوطا بالشيوعية وصورتها، مكروها ، أو موضة قديمة يجب التخلى عنها حتى ننتقل إلى ما هو أحدث منها، إلى فكرما بعد الحداثة القادر على ابهارنا. بدلا من الحديث عن الاقتصاد، أصبح الحديث كله عن الثقافة، وعن الفكر، كأنها أشياء لا علاقة لها بالاقتصاد أو الإجتماع، بالعلاقات الإنتاجية أو تقسيم العمل، بالطبقات أو وضع المرأة فى المجتمع٠ حولت التيارات الفكرية للرأسمالية المعاصرة الصراعات إلى معارك فكرية مفصولة عن الإطار المادى الذى تتحرك فيه أو تتجاوزه أحيانا لتغير فيه، حولته إلى خطاب و إلى حوارات بين المفاهيم والمصطلحات والآراء

والأفكار، أى إلى رطانة مفصولة عن الواقع والفعل. سعت لتحويل الناس إلى مستهلكين فى سوق السلع العالمى، وإلى مستهلكين للأ فكار والصور، ولأفلام المتعة والترفيه ، للكلام نتشغل به، ويحول بيننا وبين الفعل، والتغيير.

من هنا برز الحوار الثقافى كمفتاح لحل مشاكلنا . فإن رفضنا هذا الحوار الثقافى العقيم، لم يبق إلا صراع الحضارات ، لم يبق إلا أن نتخاصم ونتقاتل، وتثور بيننا المنازعات التى تشغلنا عن الخصم الحقيقى، عن مفتاح التغيير، عن إعادة بناء النظام العالمى بالصراع والجهد الديمقراطى الطويل، والتى تحول فى الوقت نفسه، دون إقامة التضامن بين الشعوب، بين العولمة والكوكبة من أسفل ، نواجه بها هيمنة الأقلية المسيطرة بالمال والسلاح والقوة النووية.

إن مشكلات العالم لن تحل بالحوار الثقافى، رغم ما يمكن أن يقدمه هذا الحوار فى مختلف الميادين . فالفيصل فى بلادنا، وفى عالمنا، أكثر من أى وقت مضى، هو تعبئة آلاف الملايين من الناس فى كل مكان، وعلى جميع المستويات فى نجوع وقرى ومدن وأقاليم وأقطارالعالم كله، فى آلاف المعارك السلمية، الديمقراطية، ضد السياسات الاقتصادية والسياسية والعسكرية التى تخدم مصالح القوى المهيمنة على حساب مصالح شعوب الأرض جميعا. هو بلورة قوى تصارع على المستوى المحلى والعالمى، لتفكيك قبضة الشركات العابرة للآوطان، والتى تسيطر ٥٠٠ منها على ٨٠٪ من إنتاج و٧٥٪ من تجارة العالم.

إن مشكلة شعوب العالم هى أنها أصبحت تواجه خصما عالميا يملك قوة هائلة، ويتحرك بحرية عبر حدود الأوطان والقارات. خصما زئبقيا ظاهرا أحيانا، خافيا فى أغلب الأوقات، مثل المال الذى ينتقل بإشارات وأمواج. يملك وسائل للضغط والتأثير لم يسبق لها مثيل فى أى وقت . يملك قوة عسكرية نووية جبارة ، وإعلاما يدخل إلى كل بيت ليشكل العقول ويجعلها تسجن أصحابها بالوعى الزائف ويشكل اللاوعى. . إن تحرر أى شعب وبناء مجتمعه، بحيث تتحقق فيه العدالة والحرية والسلام، لايمكن أن يقوم به وحده، لأن الوطن أصبح جزءا من منظومة عالمية أكبر منه، ولابد من النظر إلى تحريره فى ضوء علاقاته مع ما هو أشمل منه.

إن الحوار الثقافى فى بلادنا، والذى يدور أساسا بين الاتجاهات الإسلامية السلفية وما يسمى بالتنوير، طغى على الحياة فى بلادنا . أصبح عامل استقطاب متزايد وتقسيم فى صفوفنا، وهو حوار، أو على الأحرى ، صراع حضارى عقيم إلى حد كبير، أدخلنا فى متاهات لم نخرج منها، وظل مفصولا إلى حد كبير، عن الحياة اليومية للناس واحتياجاتهم. كما أصبحت الثقافة تعيش فى عالم النخبة، مفصولة عن التجربة والجسم ، ومعزولة عن الواقع والفعل.

خـاتمـة

خلال السنوات الأخيرة كنت فى أمريكا ، حيث قمت بتدريس منهج اسمه التمرد والإبداع . كان ذلك فى جامعة يوك بنورث كارولينا.

أثناء هذه الفترة التى امتدت لمدة أربع سنوات، حضرت عددا من المؤتمرات والاجتماعات فى أنحاء مختلفة من الولايات المتحدة. كانت أغلبها تدور حول الثقافة، وكونية الثقافة، والتعدد الثقافى ، والتفاعل أو التبادل بين الثقافات والهوية الثقافية.

لاحظت أثناءها، أن الأغلبية الساحقة من المفكرين والكتاب والمثقفين وأساتذة الجامعات، الذين التقيت بهم، كانوا يتحدثون كثيرا عن التنوع الثقافى فى العالم، ويعبرون عن احترامهم للثقافات الأخرى المختلفة عنهم. عن الهوية المستقلة وأهمية التعامل معها بأفق واسع . وفى الوقت نفسه كنت انتبع ،على قدر إمكانى، ذلك الفيض من الكتب والبحوث والمقالات التى تدخل فى إطار الأنثروبولوجية الثقافية، وتقوم بدراسة الثقافات المختلفة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

لفت نظرى ظاهرتان مهمتان . أولهما، أنه أثناء الحوارات التى شاركت فيها داخل جامعة ديوك ، أو فى جامعات ومعاهد أخرى ،كلما تطرقت إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية التى ترتبط بهذه الثقافات ،وتساعد فى فهمها . وإلى المصالح التى تحرك الفكر والثقافة أو تؤثر فيهما محليا وعالميا. إلى دور الاستعمار الجديد والنظام العالمى المهيمن، كنت أقابل إما بالصمت ، أو بمحاولات التهرب من مناقشتها، أو الإسكات ، أو الهجوم، أو تغيير الموضوع . وثانيا، أنه فى الكتب أو الدراسات أو البحوث التى كانت تتناول ثقافات وحضارات بلاد الجنوب، كان هناك إغفال وتجاهل لتأثير هذه العوامل الاقتصادية والاجتماعية ، ولدور الاستعمار القديم أو الجديد فى إضعافها أو تشويهها، أو حتى القضاء عليها . وكان هذا المنهج الناقص أو المبتور، يؤدى إلى تصويرها على أنها غريبة .أو متخلفة، أو شاذة ،أو حتى وحشية قبيحة لا ترقى بأى شكل من الأشكال، إلى مستوى الثقافات والحضارات التى أتى منها من قاموا بتأليف هذه الكتب، أو إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بها، مما كان يعطيهم، ويعطى قراءها، إحساسا بالتفوق الذى لا علاقة له بالتاريخ أو الظروف المادية. هذا إلى درجة أن بعض العناصر المتقدمة فى الأكاديمية الأمريكية، كانوا يطلقون على أصحابها وصف المستشرقين الجدد.

لم يكن لدى هؤلاء الأساتذة والباحثين مانع من الحوار الثقافى فى ذاته، لأنه لايفرض عليهم ضرورة إعادة النظر فى مقولاتهم، أو الأوضاع التى هم جزء منها، فى المجتمعات التى ينتمون إليها، فى حقيقة أنهم يمثلون المصالح التى تزدهر وتتعاظم وتنمو على حساب

الشعوب التى يتحدثون عنهافى دراستهم أو فى موقفهم منا نحن رجال ونساء بلاد الجنوب ،الذين يعانون من النظام العالمى أشد المعاناة. فالمسألة بالنسبة إليهم، لم تخرج عن كونها فروق ثقافية يناقشونها بحياد.

فى الوقت نفسه أتيحت لى فرصة دراسة أوضاع الأفروأمريكان، أى السود، فاتضح لى أن النظام يسمح لهم بأن يبرزوا ويتفوقوا فى مجالات مثل الرياضة والموسيقى والرقص والمغنى ، أما المجالات الأخرى، فتكاد أن تكون مغلقة أمامهم. وفى جامعة ديوك مثلا، لم يكن هناك أساتذه منهم تقريبا، ربما رأيت ثلاثة أو أربعة منهم طوال إقامتى هناك . كما أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسود مهدرة إلى أبعد الحدود، وهم يعاملون كمواطنين من الدرجة الرابعة،رغم الكلام الكثير عن ثقافتهم ، ومدى مساهمتها فى حياة الأمة. ونادرا مايصل أحد منهم إلى مركز مرموق فى المجالات الاقتصادية أو السياسية أوالفنية أو العلمية.

كل هذا هو الذى يجعلنى أتساءل من أين جاءتنا أجندة هذا المؤتمر كما عُبر عنها فى العنوان؟ ولماذا لم تفكر منظمة التضامن الآسيوى الأفريقى فى أن نجتمع حول أجندة مرتبطة بشعوب مثل فقراء الجنوب، كيف يواجهون رأسمالية الشركات المتعددة الجنسية،أو كيف يمكن أن نعيد التضامن بين شعوب آسيا وأفريقيا.؟

مع ذلك سيتيح لنااللقاء، مناقشة الكثير من المسائل، ويمكن أن ينبهنا إلى أشياء مهمة، أن يفتح الطريق لخطوات أخرى فى الصراع الطويل الممتد أمام شعوب آسيا وأفريقيا لكى تبنى لنفسها مستقبلا تزدهر فيها كل إمكانياتها■

د. الكسندر س. دزاسوخوف *

التحدى التاريخى المتمثل فى الأوراسية المعاصرة**

انقضى الأن نحو مائة عام منذ استطاع المفكرون الديمقراطيون الروس إثراء عالم الفكر بموضوعات جديدة وشاملة مثل أوراسيا والحضارة الأوراسية. وطوال هذه الفترة المديدة، لم يخل عام من الأعوام من مناقشات ، كانت تحتد وتشتد فى بعض الأحيان، حول هذين الموضوعين ، لأسباب أهمها أن قارة أوراسيا شهدت، فى هذه الفترة، وعلى امتدادا أطرافها الشاسعة، أحداثا غيرت مسار التاريخ ومسيرة الفكر.

وقد أدلى العالم الروسى العظيم ليف ن . جوميليف، فى آخر حديث أجرى معه، بعبارات كان يستقرئ بها المستقبل، إذ قال، هنالك شئ لايخالجنى فيه أدنى شك ، ومن ثم أستطيع أن أقوله بكل ثقة واطمئنان، وهو أن روسيا لايمكن انقاذها إلا باعتبارها قوة أوراسية ، وعبر النظرية الأوراسية وحدها . ويمكننا أن نضيف إلى ماقاله، أن النظرية الأوراسية تقوم على افتراض مسبق بوجود حضارة هائلة متعددة المراكز تحف كل من العالم القديم (أوروبا) وآسيا القديمة.

وإننى إذ اتفق بوجه عام معه فى الميل الإنسانى نحو هذا الاستقراء الجرئ ، أود أن أشدد على أن الحضارة الأوراسية اكتسبت فى الوقت الراهن مفهوما جديدا ذا أبعاد سياسية وفلسفية - اجتماعية وثقافية ومنطقية . وأن هذا المفهوم يفرض نفسه فى كل المجالات فى فترة مابعد الاتحاد السوفيتى ، وإن كان يواجه معارضة لاسبيل إلى إنكارها.

* دكتوراه في العلوم السياسية (العلاقات الدولية) عضو برلمان روسيا الاتحادية.

** ترجمها عن الإنجليزية ا. محمد عبد السلام.

وهذا ماتشهد عليه المؤتمرات العلمية لتنشيط التعاون الأوراسى التى عقدت فى روسيا، وفى غيرها من الدول المستقلة فى الكومنولث الجديد، فى السنوات الأخيرة، حول آفاق التكامل الأوراسى ، ومن بينها مؤتمر المائدة المستديرة للعلماء والسياسيين ، الذى عقد فى المعهد الدبلوماسى التابع لوزارة خارجية الاتحاد الروسى فى موسكو عام ١٩٩٤ .

كذلك كان لبعض العلماء فضل فى إعادة طبع أهم الأعمال التى أنجزها الخبراء الروس السابقون فيما يتعلق بالنظرية الأوراسية (عالم روسيا – أوراسيا . مقتطفات مختارة ، ١٩٩٥) . كما أن قسم الحضارة الأوراسية، الذى أنشىء حديثا فى أكاديمية العلوم الطبيعية فى روسيا، والذى يرأسه الآن م.تيتارنكو وم. باك ، يبذل منذ ثلاث سنوات جهودا موفقة لينسق النشاطات فى المجال العلمى الجديد نسبيا. وقد أشرف هذا القسم على إعداد دراسة فريدة بعنوان روسيا والشرق : الجغرافيا السياسية والعلاقات المتحضرة ،١٩٩٦ . وفضلا عن ذلك، فإن مؤسسة الإحياء القومى والثقافى الروسى أشرفت على إصدار جريدة متخصصة جديدة بعنوان أوراسيا :الشعوب والحضارات والأديان، وذلك فى مناسبة مرور أربع سنوات على إنشائها. وأخيرا فهنالك مشروع دولى جدير بالتقدير عنوانه أوراسيا – القرن ٢١ أعده فريق من كبار علماء كازاخستان المتخصصين فى العلوم الإنسانية.

وأود أن أؤكد ، مع زملائى الروس ، أن مفهوم الأوراسية ليس بديلا عن مفهوم أسيا– المحيط الهادى كما أنه لايتعارض معه. وجدير بالذكر، أن الجهود التى يبذلها العلماء والسياسيون والاعلاميون فى روسيا وغيرها من دول الكومنولث المستقلة، بهدف تشجيع روح الإبداع المشترك بين شعوب أوراسيا، أصبحت تلقى اهتماما شديدا فى الصين والهند وتركيا ودول عربية عديدة، مما يساعد فى تهيئة ظروف مواتية للتلاقى بين الأفكار والمقترحات المقابلة لها. وهذا الوضع هو أقوى دليل على أن مفهوم الأوراسية، خصوصا فى ضوء التفسير الديمقراطى والإنسانى المعاصر، لاينطوى، من قريب أو بعيد، على حواجز للفصل بين أوروبا وآسيا أو للمواجهة بينهما. وثمة منطق مؤكد فى هذا الطرح، لأن أى نموذج للتعاون والوحدة فى أوراسيا فى المستقبل، لايمكن أن يرى النور إلا فى ظل انفتاح عام قدر الإمكان أمام الثقافات والحضارات الأخرى . كذلك فإن التفاعل فى كافة أنحاء أوراسيا سوف يكتسب ، لا محالة ، أهمية متزايدة لاسيما فى تسوية القضايا الماثلة على النطاق القارى مثل تسوية المنازعات ، ورفع الظلم القائم فى التقسيم الدولى للعمل، والمشكلات البيئية، والتبادل الثقافى والاعلامى . وما من أحد يستطيع أن ينكر أن التوافق الثقافى، والتأثير المتبادل بين الثقافات فى أوراسيا، استطاعا منذ فترة طويلة أن يتخطيا كافة الحواجز فى مجالات الجغرافيا السياسية والأعراق والديانات وغيرها.

وروسيا ، بوصفها من أشد المناصرين للتكامل الأوراسى ، لايسعها إلا أن تولى كل اهتمامها

للتغيرات العالمية التى شهدتها كافة أرجاء قارة أوراسيا المترامية الأطراف. وهذا ماتحدث بشأنه ف . مياسنيكوف – أحد المستشرقين الروس البارزين ممن تخصصوا فى الشئون الدولية – حين أدلى بأقوال مقنعة فى أثناء المناقشات التى دارت مؤخرا حول الأوراسية ، من بينها أن روسيا أصبحت تواجه آسيا جديدة. وإذا كانت تريد أن تحتفظ لنفسها بقدر واف من السيطرة على الأوضاع فى أوراسيا، فلابد لها من إجراء مراجعة شاملة ودقيقة لاستراتيجيتها فى الشرق بوجه عام ، وأن تضعها فى سياق استراتيجية جغرافية جديدة، ذلك لأن صميم فكرة الأوراسية، بصيغتها وتفسيراتها الحالية، تحمل بين ثناياها إمكانات للتكامل والإبداع، وهذا هو عنصر الجذب فيها (أفاق التكامل الأوراسى).

إلا أنه لامناص من الاعتراف بأن فكرة الأوراسية ، تواجه معارضة مؤكدة، على الرغم مما فيها من عوامل الجذب والدينامية. فبعض جوانبها يحول دون وعى الجماهير بها ، بل ويعرقل تحقيقها لسبب أو لآخر.

والآن نسأل، ماهى الصعوبات التى تحول دون وعى الجماهير بها؟ وأجيب فأقول إن هذه الصعوبات لاتتأصل فى الإحساس النفسى المحافظ بقدر ما تتأصل فى ظواهر عصرية خطرة من بينها الغلو فى النعرات العرقية ، فهذه المغالات المطلقة، هى الوجه الآخر لحق الأمم فى تقرير المصير، وهو حق عادل له مبرراته فى معظم الحالات. ومن هذا المنطلق أود أن أعرب عن تأييدى الكامل للسيد بطرس غالى الدبلوماسى المصرى البارز، والأمين العام السابق للأمم المتحدة ، حين قال لو أن كل جماعة عرقية أو دينية أو لغوية طالبت بإنشاء دولة خاصة بها، فإن تقسيم البلدان سوف يستمر إلى مالانهاية . كما أن إمكانات تحقيق السلم والأمن والرخاء الاقتصادى على مستوى العالم سوف تتضاءل بدورها (بطرس بطرس غالى ، برنامج من أجل السلام ، نيويورك ، ١٩٩٢) . ومن البديهى أن إمكانات التسوية الكاملة والشاملة للمشكلات العرقية والقومية تتصل ، فى المقام الأول، بالحرص على إعمال حقوق الإنسان والمضى قدما فى تنمية التكامل الدولى بما فيه التكامل على النطاق الأوراسى.

وثمة صعوبة أخرى تحول دون الإفادة من إمكانات مبادئ التكامل على النطاق الأوراسى ، وترجع إلى أن الوعى الجماهيرى ليس مطابقا للذاكرة التاريخية للشعوب والتى تستوعب كل جوانب الثراء فى ثقافاتها الروحية، ولا تأخذ فى اعتبارها دائما الدروس الموضوعية المستخلصة من ماضيها التاريخى. والحقيقة أن أعماق الوعى الذاتى القومى للشعوب، التى قدر عليها مصير تاريخى مشترك، تنطوى على ذكريات تدل على أن القارة الكبرى الممتدة من المحيط الهادى إلى المحيط الأطلنطى ، ومن المحيط الهندى إلى المحيط القطبى ، كانت تحتوى فيما مضى على الاتحاد الإسكيذى الفريد ، ودولة الطورانيين مترامية الأطراف

(الدولة القبلية) والدويلات المغولية وغير ذلك من الكيانات السياسية الجغرافية متعددة الأعراق والتى صارت فيما بعد جزءا من الامبراطورية الروسية متعددة الأعراق. ثم نشأت فيها على مر العصور التى سادها تعايش محكوم بالتاريخ المشترك جماعات عرقية مختلفة ، بصرف النظر عن الإرادات الذاتية للحكام أو الفاتحين ، وهى ارادات كانت تمثل عاملا روحيا محددا وشاملا يدل بدوره على التنوع فى إطار الوحدة.

ولايستطيع أحد أن ينكر أن أوراسيا تعرضت ، مرة بعد مرة ، لويلات الدمار من جراء الحروب الأهلية والصراعات العرقية والثورات الاجتماعية والاضطرابات السياسية، على أن أهم مافى الأمر هو أن الشعوب التى تقطن هذه القارة الكبرى تقف على مشارف القرن الواحد والعشرين حاملة لواء الصلابة الجغرافية من ناحية، ولواء الثقافة الجغرافية الجديدة المسماه الأوراسية الجديدة من ناحية أخرى ، وليس فى أذهانها هدف أسمى من رفع قدراتها الإبداعية إلى مستوى غير مسبوق من الناحية النوعية.

وما أظن أننا بحاجة إلى أن نتتبع فى التاريخ البعيد الأصول العلمية لظهور وتطور الأوراسية كنظرية من نظريات الجغرافيا السياسية. ومع ذلك يجدر بنا أن نذكر أن الفضل فى هذه النظرية يرجع إلى أسلاف أيديولوجيين نذكر من بينهم ف. دستويفسكى وغيره من كبار الكتاب الروس، وأقطاب الحركة الثقافية فى روسيا فى القرن التاسع عشر، ذلك أن أعمالهم الأدبية والصحفية تدل بجلاء على أن وحدة الشعوب الروسية العديدة، فى ظل مفهوم الأوراسية، لايمكن اختزالها إلى مجرد حاصل جمع الثقافات القومية. لأن ذلك الإقليم شهد على مر العصور عمليات موالفة مثمرة بين أنماط حضارية تنتمى للغرب والشرق وللشمال والجنوب، واستطاعت الثقافة الأوراسية أن تستوعب وتنمى قيم الجماعات العرقية على اختلافها، وأن تكون من مجموعها ثقافة كبرى جعلت منها قلبا وقالبا للوحدة الأوراسية القائمة على أصول من الجغرافيا السياسية، وقد أثبتت هذه الثقافة أنها قادرة على مغالبة الدوافع المدمرة لدى كل القوى.

والذى حدث بعد ذلك ، فى أوائل القرن العشرين ، هو أن نظرية الأوراسية بدأت تتبلور من الناحية الاستراتيجية الجغرافية بل وأيضا من ناحيتى الجغرافيا الاقتصادية والتفسير الفلسفى. وعلى هذا فإن ب . سافتسكى ، الذى كان من أنشط المتحمسين للتكامل الأوراسى ، كتب فى عام ١٩٢٥ يقول : إن دعاة الأوراسية يمثلون عنصرا جديدا فى الفكر والحياة، ويشكلون جماعة عمل تمارس نشاطها فى ضوء معالجة جديدة للقضايا الجوهرية والمصيرية، فروسيا تشغل الجزء الأكبر من إقليم أوراسيا، وهذا الوضع يعطيها أهمية غير مقصورة على الناحية الجغرافية. وليس من قبيل الصدفة أن روح الأخوة التى تنفرد بها هذه الأمة، والتى تضرب بجذورها فى عمليات الاتصال والتكامل الثقافى التى تمت بين تلك الأجناس المختلفة طيلة

قرون من الزمان، تنشر ظلها فوق أوراسيا، وهى أخوة تعلن عن نفسها فى الواقع الذى يشهد بعدم وجود تعارض بين الأجناس المتفوقة والأجناس المتدنية ، وبأن التجاذب بين الطرفين أقوى بكثير من التنافر بينهما (عالم روسيا – أوراسيا ، أفاق التكامل الأوراسى.

ولايمكن أن يرقى الشك إلى أن التراث القديم لنظرية الأوراسية لم يفقد أهميته الباقية حتى يومنا هذا . ومع ذلك فالأوراسية المعاصرة ليست مكتفية بالتراث الروحى القديم وحده ، فإذا نظرنا إلى تخوم العمليات التكاملية على النطاق العالمى، فى أواخر القرن العشرين وعلى أعتاب القرن الواحد والعشرين، فإنه لايسعنا إلا أن نسجل ظواهر جديدة مواتية للتكامل والموالفة على النطاق الأوراسى.

وأولى هذه الظواهر تتعلق بالثورة العلمية والتقنية الراهنة. وسوف يكون لها، فى المستقبل القريب، تأثير على الثورة الالكترونية التقنية التى سوف تظهر بناء على تواصل التحولات العالمية فى النظم الاقتصادية واستمرار التقسيم الدولى للعمل بشكله الحالى . ويجب ألا يغيب عنا أن تجارب الغالبية الساحقة من الدول حديثة الاستقلال، التى ظهرت بسبب تفكك الاتحاد السوفيتى ، تشهد على أن الاقتصاد الوطنى لايستطيع أن يكون سلسا فى نشاطه إذا اعتمد على مبدأ استقلاله الذاتى ، أى بمعزل عن روابطه العضوية مع البنيات الاقتصادية الوطنية لكافة دول الكومنولث المستقلة.

وثمة قضية أخرى تعتبر سندا للنظرية الأوراسية الجديدة، وتستمد وجودها الأصيل من ضرورة العمل على كفالة الأمن لروسيا ودول الكومنولث المستقلة الأخرى. فإن انتهاء الحرب الباردة أدى إلى تغيير فى طابع التهديد الخارجى الذى كان مصدره فيما مضى هو التناقضات العدائية بين النظامين الاجتماعيين العالميين، إلا أنه لم يسفر عن زوال هذا التهديد زوالا تاما. وفى الوقت ذاته فإن التحديات الجديدة والخطيرة المتمثلة فى الارهاب العالمى، والغلو فى النعرات العرقية، والجريمة المنظمة والشركات التجارية الكبرى تفاقمت بشكل حاد فى الظروف السائدة بعد انتهاء المواجهة بين هذين النظامين. ولاتستطيع أية دولة أن تواجه هذه التحديات إذا اكتفت بالاعتماد على قواها الذاتية، إذ لايمكن درء الأخطار الجديدة التى تتهدد الأمن القومى إلا بأقصى قدر ممكن من التعاون والتفاعل على النطاق الدولى بما فيه النطاق الأوراسى.

وإذا أردنا أن نبرهن على صحة مانقول، فما علينا إلا أن نلقى نظرة على الأرقام التالية الخاصة بعقد التسعينات، فلو أن روسيا قلصت مجمل علاقاتها التجارية مع سائر دول الكومنولث المستقلة لما استطاعت أن تنتج أكثر من ٦٧ فى المائة من انتاجها القومى. وفى الوقت ذاته فإن العلاقات الاقتصادية الخارجية مع روسيا تكفل تحقيق الناتج القومى بالنسب التالية :٨٤ فى المائة فى بيلوروسيا، و٦٧ فى المائة فى أوكرانيا، و٥٢ فى المائة فى

كازاخستان. (أوراسيا : الشعوب والثقافات والأديان ١٩٩٦).

ومن البديهى أن قطع جميع هذه الروابط القائمة منذ قرون من الزمان، وذات الأهمية المتساوية لجميع دول إقليم أوراسيا، لابد أن ينذر بانهيار كامل فى البنيات الاقتصادية والاجتماعية.

وفى ضوء ماتقدم ينتفى الأساس المنطقى للانتقادات التى وجهت إلى النظرية الأوراسية الجديدة بأنها تخفى وراءها صورة مؤكدة للسيطرة الامبريالية الروسية، أو التى وجهت نحو مثالية تحقيق وفاق بين الأديان والمعتقدات فى اقليم أوراسيا. فالدليل على عدم الموضوعية فى هذه الانتقادات هو أن عمليات تقييم النظرية الأوراسية كثيرا ماتعتمد على أقوال متناثرة جرت بغير روية وأناة على ألسنة عدد من دعاة الحركة الأوراسية فيما مضى دون إيلاء الاعتبار الكافى للاتجاهات الجديدة فى مضامين هذه الحركة، وإن كان قد حدث مؤخرا أن بعض القضايا الرئيسية الخاصة بهذه النظرية والمتعلقة - على وجه التحديد - بالعلاقات فيما بين الأديان والمعتقدات قد وجدت قوالب إنسانية تعبر عنها على أعلى مستوى.

ومن المعروف أن المسيحية قامت بدور كبير، بل ويمكن القول بأنه دور محورى ، فى تكوين الدولة الروسية متعددة القوميات، وفى تنمية العلاقات المتحضرة والتوجهات الإنسانية، ذلك أن اعتناق المسيحية يعد بالتحديد هو العامل الذى حول الحضارة السلافية إلى ركيزة من ركائز التقدم العالمى. فروسيا، كقوة عالمية، بنيت على أساس من التسامح الدينى الخالص، فى إطار من الوفاق فيما بين الأديان ، وليس على أساس الاقتصار على دين بذاته.

وقد ورثت روسيا، فيما بعد العهد السوفيتى ، هذا التوجه المحمود، والدليل على ذلك أن الاجتماع المشترك بين الأديان الذى عقده ممثلو الأديان فى دول الكومنولث المستقلة (أرثوذكس ، كاثوليك ، مسلمون، بوذيون وغيرهم) مؤخرا فى دير سفياتو - دانيلوف فى موسكو، أصدر إعلانا ينص على مايلى : نحن نتفق فى الرأى فما بيننا على أن التسليم من جانبنا جميعا بأن المحبة والأخوة والعدل والسلام هى المبادئ العامة التى ترتكز عليها العلاقات الإنسانية وهى معيار الوجود الإنسانى الذى هو حق أصيل لاتباع الديانات كافة . كذلك فإن إدراكنا المشترك لوحدة الجنس البشرى، من حيث الأصل والتوجهات ، يذكى فى نفوسنا مشاعر التضامن الأخوى مع سوانا من البشر، قاصيهم ودانيهم ، كما أنه يعمق شعورنا بمسئولياتنا الشخصية عن حياتهم.

ومن هنا فإننا نؤمن، بأن اقرارنا بكل ذلك كفيل بأن يحمى العلاقات بين مختلف الأعراق من مظاهر العداء والقسوة، ويحيى فينا الأمل فى القدرة على تحقيق التفاهم والتواصل

والتآزر فيما بين الأمم جميعا(الاتحاد الأوراسى . حدوده الجديدة ومشكلاته وآفاقه ، ١٩٩٦) .

وهاهو ذلك البيان الذى أقره ممثلو جميع الديانات الموجودة فى كومنولث الدول المستقلة يشهد مرة أخرى على أن الاختلافات القائمة بين الأديان لاتستطيع أن تكون حاجزا يحول دول التكامل الأوراسى ، سواء فى السياق الإقليمى الواسع، أو فى السياق التاريخى المحدد لكل فرع من فروع هذا الإقليم.

ويشهد المضى قدما فى الجهود الرامية إلى إحياء التكامل فى روسيا، مابعد الاتحاد السوفيتى، على أن تفكك الاتحاد السوفيتى لايدل، بأى حال من الأحوال، على انهيار نظرية الأوراسية، .والعكس هو الصحيح، لأن التحول من أشكال التكامل الإجبارى إلى أشكال العلاقات الطوعية والطبيعية لايمكن أن يعنى سوى الميلاد الجديد لمفهوم الأوراسية، ذلك أن توثيق التفاعل والاندماج بين العناصر السلافية والطورانية – المنغولية والمسيحية والإسلامية وماسواه، هو أبرز سمة من سمات التشكل الحضارى لروسيا الجديدة والكومنولث الجديد الذى يضم هذه الدول المستقلة، وهو التشكل الذى يجعلها جميعا تتفاعل اليوم مع أوروبا الغربية وجنوب شرقى آسيا والشرق الأدنى والشرق الأوسط وافريقيا وأقاليم العالم الأخرى. بل إن هذا المجال الجغرافى السياسى، هو الذى يكشف إلى أقصى حد عن قدرة النظرية الأوراسية على استيعاب القيم المختلفة، عرقية كانت أم دينية أم ثقافية، التى بدأت تنمو فى مجال جاذبية التقدم الحضارى العالمى.

وثمة مؤشرات وافية ، فى أعقاب انهيار نظام القطبية الثنائية، الذى كان يسود المجتمع العالمى، والذى اقترنت به محاولات لإرساء قطبية أحادية على الصعيد العالمى، تدل على أن النظرية الأوراسية سوف تتخلل ، لامحالة، النسيج الأيديولوجى للمركز الجديد للعالم متعدد الأقطاب . ومما لاشك فيه أن التكامل الأوراسى ، بهذه الخاصية الجديدة ، سوف يصير أحد العوامل الرئيسية للتكامل بين روسيا، مابعد الاتحاد السوفيتى، وبين المجتمعات التى تحررت من الاستعمار فى أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، خصوصا وأن هذا التوجه يلقى استجابة متزايدة باطراد لدى الدول النامية ذاتها (روسيا والجنوب : فرص التعاون وحدوده، ١٩٩٦) .

وهاهو القرن العشرون، إذ يخطو نحو خاتمته، سوف يسجل فى تاريخ العالم على أنه الفترة الزمنية التى شهدت ازدهار أنماط جديدة من التقدم الاجتماعى لم يسبق لها مثيل فى التاريخ. وبناء عليه، فإن النظرية الأوراسية الجديدة، إذ تقف فى مصاف العالم التاريخية المشهودة، تستحق عن جدارة مكانة مرموقة، إذ يستحيل فصلها عن العديد من الشعوب والثقافات التى سوف تولد فى المستقبل فى قارتنا ذات الجناحين مترامية الأطراف ■

ا٠ جوستاف ماسايا*

كيف نواجه العولمة**

يتطلب طرح مسألة الردود، أو المواقف الواجبة فى مواجهة العولمة، تناولا غير مباشر لهذا الموضوع. ومنهاج هذا التناول غير المباشر، هو إجراء التحليلات المتأنية والمتعمقة للعولمة، وضرورة الاجتهاد فى إنعام النظر فى البعد الجديد. وهناك تطبيقات معينة تفتح أمامنا سبلاً، ولكنها لاتشكل ردوداً أو مواقف إلا إذا أدرجت مرة أخرى فى إطار للامكانيات والمنظورات.

إن العولمة هى تصور يظهر بمظهر بداهة ساحقة ومحتمة لا مفر منها. والواقع أننا بصدد اتجاه ثقيل الوطأة لايمكن تجاهله، فضلا عن أن نتائجه خطيرة . ولكى يتسع أمامنا نطاق الاختيارات الممكنة، لنقترح ، فى هذا السياق، التركيز على متناقضات هذا التطور، وتحليله بوصفه تحركا يمكن أن تتعدد مخارجه ونتائجه حتى إذا تبين أن تحكم القوى المسيطرة فى هذه العملية أمر وبيل إلى حد كبير.

ففى أى وضع يمكننا أن ندرج تحليل هذه المتناقضات فى إطار تقييم ؟ إن الإجابة على هذا السؤال تختلف باختلاف تصورات العولمة. فهذه المتناقضات تكشف فى نظر البعض عن الطبيعة الوبيلة للعولمة التى لا تعدو أن تكون تعزيزا للنظام المسيطر. على حين يرى البعض الآخر أن هذه المتناقضات تنم عن مقاومة العالم القديم للعالم الجديد، وهو مايعنى أن الأمر يتعلق بمقاومة مظاهر التشبث بالماضى.

فإذا لم ننظر إلى العولمة كقدر محتوم لانملك حياله شيئا، أو كانحراف يمكن رفضه ببساطة،

*رئيس مركز دراسات ومبادرات التضامن الدولي ورئيس الرابطة الدودلية للفنيين والخبراء المتخصصين والباحثين.

** ترجمتها عن الفرنسية ا٠ بسمة البربرى.

لن تصبح المسألة عندئذ هى أن نكون مع العولمة أو ضدها. إن المطلوب هو قياس العملية وتقديرها وتصور وسائل الرد عليها بما يتفق والاتجاهات التى يدافع عنها المناضلون من أجل احترام حقوق الإنسان والمواطن والشعوب والعمل على تعميقها.

اتجاه ثقيل الوطأة ومتناقض

لقد استطاعت العولمة، وهى الاتجاه الثقيل الوطأة فى هذا التطور، أن تفرض نفسها فى كل مكان. وهى تتخذ اليوم شكل اتساع وأسبقية السوق العالمية بوجه عام، والسوق العالمية لرؤوس الأموال فى المقام الأول. وتولت الأشكال التنظيمية البالغة التقدم لرأس المال، متمثلة فى الشركات متعددة الجنسيات، تنميط هذا المجال الذى تتبدى فيه العولمة وتنظيمه. ومع بعض أشكال القصور الذاتى والعوائق أو الظروف الطارئة، تحددت تدفقات المهاجرين تحدداً تضافريا بفعل تنظيم السوق العالمية للعمل وإدارتها. ويلعب توحيد نموذج الاستهلاك دوراً هاما فى التأثير على التصرفات السلوكية وعلى الثقافات.

ومع ذلك لانجد من بين العناصر المكونة للعولمة عنصراً واحداً يخلو من المتناقضات . وهكذا فإن إضفاء الطابع المالى على الاقتصاد العالمى يتمخض عن اتساع نطاق التدفقات النقدية غير المحكومة ، وتقدر الكتلة النقدية بما يزيد على خمسة عشرة أضعاف قيمة الإنتاج. ويفرض الوضع المالى المناهج المضاربية ، وتصبح المخدرات ومختلف أشكال الفساد من عناصر البنية الهيكلية للنظام الاقتصادى الجديد. وتسيطر الشركات متعددة الجنسيات على التجارة العالمية، حيث يجرى ثلث هذه التجارة تقريبا بين الشركات وفروعها ، إلا أن هذه الشركات تقلل على نحو مطرد من تنظيم الأفراد، وتتجه نحو مشروع للمجتمع يرتكز إلى التمييز بين مجتمع النافعين وبين الباقين الذين يتركون نهبا للاهمال. ويترتب على سيادة السلع إقرار الاستهلاك الجامح كشكل وحيد للتكامل الاجتماعى مما يؤدى إلى زيادة حدة نبذ واستبعاد بعض الفئات – لاسيما الشباب – واحتداد أعمال العنف. وتخضع السوق العالمية للعمل من خلال أنماطها المختلفة – تدفقات الهجرة، تجمعات تنافسية وأسعار مقارنة للعمل – للاتجاهات المتناقضة للتوحيد والتجزئة . وتتجلى العواقب المؤسية الناتجة عن ذلك فى سياسات قمع المهاجرين ، وعدم ثبات العمل ، وأزمات الهوية والتشكيك فى الحقوق الفردية والجماعية، لاسيما حق الأقليات.

تحديث مفروض من أعلى

تمثل العولمة تحديثا. ويأخذ هذا التحديث شكل خطط وبرامج للإصلاح الهيكلى. ويتطابق

الإصلاح هنا مع فرض من أعلى لهذا التحديث الذى يقتصر بذلك على اندماج كل مجتمع من المجتمعات فى السوق العالمية.

ويتضمن الإصلاح جوانب عدة : الأولوية الممنوحة للصادرات فى السوق الداخلية ، خصخصة المؤسسات العامة والانفتاح على الاستثمار الدولى ، حقيقة الأسعار ، مع اتخاذ أسعار السوق العالمية كأسعار مرجعية، وإلغاء الدعم بمختلف أشكاله ، وخفض حجم المصروفات غير المنتجة ، لاسيما مصروفات الصحة والتعليم. ويفرض هذا النهج نفسه على الجميع، على بلدان الجنوب والشرق والشمال حسبما يتبين فى فرنسا. ويمضى هذا الفرض فى أدائه لوظيفته وكأنه أمر بديهى ، فيصبح خفض أوجه العجز أمراً ملزما لا فكاك منه ولا سبيل إلى تحقيقه. وترتكز هذه الإرادة التوحيدية ذات الطابع السياسى البين إلى مبدأ ثابت ، هو التحررية، يسرفون فى تصويره بصورة الدعامة والشرط اللازم لأى شكل من أشكال اقتصاد السوق.

ومن وجهة نظر النظام الاقتصادى الدولى لم تكن خطط وبرامج الإصلاح الهيكلى فاشلة. فقد أتاحت هذه الخطط تفادى أزمة هائلة فى النظام النقدى الدولى. ولكن إذا نحن حكمنا عليها بعين البلدان التى طبقت فيها برامج الإصلاح، وبالنظر إلى الظروف المعيشية لشعوب تلك البلدان، سوف نجد نتائجها وبيلة. وهذا الوبال محدد ومعروف : فقد أصدر البنك الدولى وصندوق النقد الدولى تقديرات شديدة الوضوح . وانتهت خطط وبرامج الإصلاح، أينما طبقت، إلى تفاقم الظروف المعيشية لشعوب البلدان الفقيرة وللفقراء فى البلدان الثرية . فالاتجاه إلى إصلاح اقتصاد البلدان التى لا تحتل موقعا مسيطرا فى الاقتصاد العالمى بدون الاهتمام بإصلاح الاقتصاد العالمى بما يتفق واحتياجات الشعوب ، اتجاه يؤدى إلى تناقض خطير. وتكشف إدارة أزمة الديون والمفاوضات حول التجارة العالمية عن العلاقات والصلات الجديدة المفروضة على الشعوب فرضاً.

إدعاء للتحديث

تعمل العولمة كتحديث لايقف عند حدود الجانب الاقتصادى ونتائجه . فهى تُصور كاتجاه يحمل تحديثا جديدا ويقدم رداً يحل أزمة التحديث الناتج عن عصر النور، والذى كان لايفرق بين التقدم الاقتصادى والتقدم الاجتماعى والتقدم السياسى . وترتبط بهذا التحديث الجديد متناقضات جديرة بالتوقف عندها.

إن العولمة ومجال العولمة يتصديان اليوم للمجال الجغرافى – السياسى الذى تولدا عنه . فالعولمة تختلف عن التدويل، ذلك أن التدويل هو النظام الدولى الذى تضعه الدول لتحديد

أشكال علاقاتها. أما العولمة، حسبما يمكن أن يتبين لنا، سواء فى الشرق أو فى مناطق أخرى، فهى تناوئ المجال الجغرافى – السياسى القائم ، سواء على مستوى المجال الجغرافى السياسى العالمى أو على مستوى مجال كل بلد من البلدان. واليوم ، تدفع العولمة بعجلة أزمة نموذج الدولة – الأمة وتشكك فى تعريفات المواطنة. وبعد الفصل بين الكنيسة والدولة ، والذى لايزال مطروحا للنقاش فى بلدان عديدة، ترانا نشهد الآن بدء الجدل حول الفصل بين الأمة والدولة؟

ويعود كل مايتعلق بالديمقراطية ليحتل محور الجدل. فالواقع أن التحديث الجديد يحمل أيضا إدعاء الدفع بالحريات السياسية إلى مركز الصدارة. ويحدد هذا التحديث السياسى معياراً للحد الأدنى من الديمقراطية : تعدد الأحزاب والانتخابات الحرة وحرية الإعلام. وهو ينطوى على ضرر مزدوج : فهذا التحديث السياسى يزعم فرض الديمقراطية النيابية على الطريقة الغربية بوصفها الشكل الكامل للديمقراطية. وهو يهمل أهمية المشاركة الشعبية والأشكال التضامنية، التقليدية منها أو الجديدة، التى تمثل أشكالا ديمقراطية حية وأساسية.

ويبقى أن برامج الإصلاح قد قضت تماما، وفى كل مكان تقريبا، على الآمال فى إضفاء الطابع الديمقراطى ، وأنه حيثما تم الربط بين السوق العالمية والحريات السياسية ، سواء فى الشرق أو فى آسيا أو فى أمريكا اللاتينية ، لاحظنا زيادة سرعة وحدة مظاهر النبذ وعدم المساواة والتمييز . وهكذا يثبت الحد الأدنى الديمقراطى المقبول دوليا، حتى وإن كان يمثل تقدما لدى تطبيقه، أن له حدوده التى لايتجاوزها. فالصلة التى تربط بين الديمقراطية والتنمية ليست بالصلة الآلية التلقائية ولا هى بالصلة التخطيطية . ووجود سياسة إرادية ومحددة بعزم هو السبيل الوحيد إلى التغلب على تلك المتناقضات التى يشيعها التحديث الجديد بين مفهومين يتطلبان إعادة تعريفهما. فأى تنمية تتيح تحسين الظروف المعيشية للطبقات الشعبية؟ وأية ديمقراطية تساعد على مكافحة أشكال النبذ والاستبعاد وعدم المساواة والتمييز ؟

وإلى أن تتسنى الإجابة على هذين السؤالين يمتد الخط الفاصل ، فى كل بلد وعلى مستوى العالم ، ليفصل بين أولئك الذين يرفضون مستقبلا يقوم على النبذ والاستبعاد، وبين الذين يقبلون الإدارة – القمعية أو الاجتماعية للنبذ والاستبعاد باعتبارها السياسة الوحيدة الممكنة. ويتجسد التحديث الذى تحمله العولمة، بجموحه التكنولوجى وعقليته الجديدة، فى رد فعل شبه تلقائى أو آلى يتمثل فى تصاعد اللامعقول والأصولية بمختلف أشكالها بين أولئك الذين يشعرون بأنهم مستبعدون من جانب هذه العقلية الجديدة، هذا التحديث الجديد.

دراسة متأنية للعولمة

تمثل العولمة ترسيخا للنظام القائم وتشكيكا عميقا فى هذا النظام فى آن واحد. فهى تندرج ضمن عملية تغير مفاجئ وكبير، على حين ترتب على التعجيل بهذا التغيير ، ربما فى بادئ الأمر فقط، التشكيك فى الحواجز التى كانت تخفف من وطأة النظام السائد والمسيطر.

إن الموقف الراهن ينطوى على مفارقة جلية ويبدو شديد التناقض . ونادراً مابدت الماركسية ، حتى فى اقتصارها على الصورة الشائعة عنها ، ملائمة إلى هذا الحد لوصف الواقع وتفسيره. إن منطق الربح يفرض نفسه دونما تحفظ، وتلتزم المؤسسات بمصالحها فى الأجل القصير ، وتشهد إيرادات رأس المال أوجه تقدمها ، وهو مايتحقق بشكل مباشر على حساب عائدات العمل . وتتنامى مظاهر عدم المساواة. ويتحول الفقر باعتباره الشكل الرئيسى للنبذ والاستبعاد إلى إحدى المعطيات الهيكلية ، حتى فى أكثر البلدان ثراء. ويتم التشكيك فيما يحصل عليه العاملون من ضمانات بعد عقود من الكفاح. ويتسع نطاق حالة عدم الثبات والعرضة للخطر. ويبدو إضفاء الشكل الثنائى القطب على المجتمع وقد تغلب على توسيع نطاق الطبقات المتوسطة ، وتظل السيطرة والاغتصاب العنيف من السمات المميزة للعلاقات الدولية.

لقد شكلت التحررية أساسا ومذهبا لإعادة التنظيم الدولى ، وعززتها المفاجأة الجليلة واتجاه بلدان الشرق على نحو مثير إلى اعتناق الديانة الجديدة للسوق العالمية . فهل يتمخض سقوط حائط برلين، بما ينطوى عليه من إعلان لانهيار وإفلاس نظم كانت تصور نفسها كبديل للرأسمالية، عن انتصار كامل يتيح لعلاقات القوى مجال التعبير عن نفسها دونما تحفظ ؟ أم أن خسارة النظام لعدوه سوف تلعب دوراً كاشفا لهذا النظام يزيح الستار عن متناقضاته ويبين حدوده وأوجه ضعفه ويفتح الطريق أمام مرحلة تاريخية جديدة ؟ هذه هى الفرضية التى نعتزم تدارسها وتفحصها.

فكل جديد له أهميته التى تجعله جديرا بالبحث . ويقتضى تأمل الواقع وتدارسه بتأن أن نأخذ فى اعتبارنا آفاقا جديدة، كما يتطلب تغير مقياس الزمن والمدى تصورات وتمثلات جديدة. إن الزمن التاريخى، أو العصر التاريخى، الذى يتيح التساؤل عن الحس والذات فى التاريخ يرجع ، حسبما يشير برودل ، إلى عدة قرون أو أجيال مضت . بينما الزمن أو العصر التكنولوجى يصل إلى جزء من بليون من الثانية ، فاتحا بذلك أمام الواقع إمكانيات كل ماهو بالقوة. وفى مقياس المدى تترسخ الصلة بين الهوية والإقليم فى المحل والموضع . وتصبح الكونية لأول مرة مقياسا للنظام – العالم .

ولنتوقف قليلا عند هذا البعد . إذ تجد فيه العولمة إقراراً شرعيا لها. وهو يبرر أيضا البحث

عن صيغ ونماذج جديدة من خلال المساعى الأيكولوجية . وتندرج حقيقة المخاطر وإدراكها على مستوى النظام – العالم . وقد ترتب على الحدود التى يتوقف عندها اتساع نطاق النمط الإنمائى ، والتى تتبين من خلال حدود استغلال الموارد المتعذر تجددها والاختلالات فى التوازن الايكولوجى ، أن توافرت الظروف والأوضاع المهيئة لأزمة بيئية بمعنى الكلمة. واليوم تبدو الإمكانيات المحلية للتنمية تابعة وخاضعة للأزمة البيئية العالمية. وتعزز الحلول المطروحة المخاطر التى تنطوى عليها مظاهر النبذ والاستبعاد الاجتماعى وتضاعف من هذه المخاطر.

إن موضوع الخلاف يتمثل فى العائد الأجرى بوصفه عائدا اجتماعيا. وكان هنرى لوفيفر يصف الأزمة الحالية حين أشار إلى أن الأزمة لاتفصل دائما بين آونتين مواتيتين مثل آونة الانتقال من مجتمع يقوم على قيمة ثقافية مركزية، هى قيمة العمل ، ومجتمع يقوم على اللا – عمل . ويتحقق هذا الانتقال عن طريق استبعاد مئات الملايين من الأفراد من العمل فى البلدان الغنية وفى غالبية البلدان الفقيرة. ويتغلب إضفاء طابع عدم الثبات وترجح كفته على استقرار العمل، ويصبح هو القاعدة الثابتة. ويتعرض المجتمع الأجرى لضربات عنيفة هائلة . وتتحول معالجة الإقصاء والاستبعاد إلى تصور اجتماعى يحال إلى المجال الخيرى والإنسانى ، وتنبت صلته بالمجال الاقتصادى وبالاعتراف بالحقوق.

الردود أو المواقف الممكنة فى مواجهة العولمة

إن العولمة ليست نهاية ذلك التغير المفاجئ الهائل ولكنها مجرد مرحلة من مراحله . وهى ليست بنظام جديد أو حداثة جديدة ، ولكنها مرحلة من مراحل تحول وانتقال لم تتحدد نهايته بعد. ولما كانت النهاية التى تبدو كأرجح الاحتمالات ، والمتمثلة فى تعزيز النظام السائد، نهاية تدخل فى نطاق المرفوض وغير المقبول ، يجدر بنا إذن أن نبحث عن نهاية أخرى وأن نعمل على فرضها.

ولكى نرد على ماتحمله العولمة اليوم ، لابد لنا من العمل فى المقام الأول على قياس وتقدير حدود التغير المفاجئ وتحديد موقعه من العملية الانتقالية . ونقترح هنا ثلاثة جوانب لهذا التدارس المتأنى.

يتناول البحث أو التدارس أولا الأسس الاجتماعية لنهاية أكثر مواتاة. ويمثل تطور الحركات الاجتماعية المنهاج الأول لتناول هذا الموضوع . بيد أن التدارس يمتد ليشمل التساؤل بشأن الموضوعات التاريخية والفرد والطبقات والأمم والدول والشعوب. ومن هذه الزاوية يتوجب إيلاء عناية خاصة لتطور القوميات ، فعلى عكس الديانات التى ترتضى العولمة والتحررية ،

تمثل القوميات فى الوقت الراهن الشكل الوحيد من أشكال المعارضة النشطة للعولمة . ويشمل التدارس أيضا وضع مشروع اقتصادى واجتماعى وسياسى للمجتمع . وهو يعنى القدرة على وضع تصور يأخذ فى اعتباره تطور الفكر العلمى من جهة ومعرفة الحركة الاجتماعية بكل أبعادها من جهة أخرى.

كما يتضمن هذا التدارس الجدل الاستراتيجى ، حول طرق وكيفيات التحول الاجتماعى . وهو يمثل ، حسبما يوضح والرشتاين ، التشكيك فى المعادلة الاستراتيجية :بناء حزب وغزو الدولة وتغيير المجتمع.

وترتسم الردود بواسطة تطبيقات وممارسات تنبثق عن الحركات الاجتماعية. ويمكن بناء أسس جديدة بالسعى إلى الجمع بين ممارسات المقاومة وإرادة التجاوز، بمعنى الرغبة فى التفوق على الذات. وتنطوى هذه الأسس الجديدة على رفض الاعتياد وديكتاتورية الطوارئ. لقد ولدت العواقب الوخيمة المترتبة على النظام الليبرالى الجديد، وسوف تستمر فى توليد أشكال المقاومة الاجتماعية والثقافية والسياسية والفكرية. وهذه المقاومات ، متضافرة مع التحليل النقدى لأكثر المواقع تقدما من بين مواقع الذين يلعبون دورا استراتيجيا فى النظام الليبرالى الجديد ، هى التى ستتيح البدء فى عملية إعداد مقترحات بديلة . وتتوافر نقاط الارتكاز اللازمة لعملية الإعداد لعالم أكثر إنصافا. وهى تبرز فى الموقف الرافض لتعزيز نظام إمبريالى جديد. وفى المؤتمرات الدولية التى عقدت مؤخرا، كان كل اقتراح من اقتراحات الحكام وأصحاب الأمر، لاسيما اقتراحات الدول السبع الأكثر ثراء والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، يواجه بانبثاق اقتراحات مضادة ، تحملها حركات مقاومة العواقب الضارة للعولمة . ويبقى أن تدرج هذه المقترحات ضمن ترابط منطقى يمكن أن يصوغ نفسه كبديل.

ولنقترح تنظيم هذا الترابط المنطقى حول توجه محدد ، هو الأمر الديمقراطى . هنا نجد اتجاهين يفرضان نفسيهما . فلابد لعالم أكثر إنصافا أن يرتكز إلى تعميق الديمقراطية فى كل بلد من البلدان ، أى أن يرتكز إلى نمط إنمائى يقوم على الاعتراف بحد أدنى من الحقوق لكل فرد، وعلى مكافحة صور الظلم وعدم المساواة ، وعلى رفض أشكال التمييز ، وتحسين التوازنات الأيكولوجية ، واحترام حق الترابط والتجمع ، وتعميق الديمقراطية على المستوى المحلى وفى نطاق المؤسسة.

كما ينبغى لهذا النظام أن يقوم على الرغبة فى بناء ديمقراطية كونية . وعلى سبيل المثال، فإن إزالة النظام الذى تولدت عنه أزمة الديون يمكن أن تؤدى إلى منهاج جديد لتمويل التنمية يكون أكثر احتراما لتطلعات الشعوب ولتوازنات الأنظمة الايكولوجية . ويمكن أن يستند تهذيب السوق العالمية إلى مكافحة الفساد مع الاتجاه ، على سبيل المثال ، إلى تجميد

أموال وممتلكات قادة البلدان المدينة (غنية كانت أو فقيرة) فى الخارج ، وإقامة هيئة تحكيمية للتقييم المستقل يمكنها تقدير مسئوليات الممولين والمقترضين فى مجال القروض والمشروعات ، وإبداء رأيها أو حكمها فيها.

وسوف يستند تنظيم الاقتصاد العالمى على أساس المناطق الرئيسية إلى تضامنات مستقبلية اقتصادية وتاريخية وثقافية فى آن معا . وسيتطلب هذا التنظيم إعادة هيكلة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى اللذين يمكن أن يتخذا طابعا إقليميا بحيث يدعمان التنمية فى كل منطقة من المناطق الرئيسية على المستويات الاقتصادية والنقدية . ولابد لتنظيم الاقتصاد العالمى من الارتكاز إلى منظومة الأمم المتحدة ، إلا أنه يقتضى فى المقابل إصلاح هذه المنظومة . كما يتطلب تنظيم الاقتصاد العالمى تقدما هاما للقانون الدولى ، بحيث يحدد شروط تطبيق المبادئ المؤسسية لنظام دولى منصف.

ويكون للشعوب كلمتها فى هذه العملية . ويقع على عاتق الحركات الترابطية والتجمعية ، باعتبارها الأشكال المنظمة للمجتمع المدنى ، أن تطرح مقترحات تتيح للحركات الاجتماعية أن تفرض وجهات نظر لا تقف عند حدود المصالح المالية ومختلف صور أنانية الدولة . فهذه الحركات تتحمل مسئولية العمل على ظهور مجتمع مدنى عالمى وعلى تشكيل ضمير عالمى يكون على مستوى ماسيواجه العالم المنشود تشييده من تحديات ■

د٠ على الكنز*

المنظور الثقافى فى تناول قضايا العولمة وحدوده**

أبادر فأقول منذ البداية، إن الدعاوى الطنانة المتمسحة بالعلم التى طرحها صامويل هنتنجتون (١) ، وما أحدثته من ضجة ، حظيت بتغطية إعلامية واسعة ، حول المواجهة بين الحضارات ، وبين الغرب والإسلام فى المقام الأول ، بوصفها البديل الذى يحل اليوم محل الصراعات بين الدول والنضالات الاقتصادية التى سادت فى الماضى .. هذه الدعاوى لاتتمثل أهميتها فيما تقوله لدى القراءة الأولى بقدر ماتتمثل فيما تكشف عنه بشكل غير مباشر. فإذا كان هناك من مفكرى المؤسسة الأمريكية من يعمد اليوم إلى تناول واقع الصراعات التى تهز العالم من منظور الثقافات والحضارات، فربما كان ذلك راجعا إلى أن هذه الطريقة هى – فى نهاية الأمر – أكثر الطرق تحضراً وأكثرها إراحة للضمير الجمعى، فى البلدان المتقدمة على الأقل، لتبرير الهوة السحيقة التى تفصل بين مناطق المركز ومناطق الأطراف فى الاقتصاد العالمى ، وهى هوة لاتفتأ تزداد اتساعاً كما يؤكد كثير من الخبراء . فليس هناك من سبيل، لإضفاء الشرعية على هذه الهوة، أفضل من عزوها إلى أسباب ومحددات ثقافية وحضارية ، ودينية بصفة خاصة، والتخلص على هذا النحو من عبء المسئولية بإلقائه على عاتق الثقافات ذاتها. وهذه الدعاوى المتمسحة بالعلم ليست بالأمر الجديد، ففى وقت مضى كان هناك من يتعلل بالظروف الجغرافية والمناخ– كما فعل مونتسيكيو وهيجل – ثم بالبيولوجيا والأصول العرقية. وإذا كانت الثقافة والديانات قد أصبحا

*باحث جزائرى، أستاذ بقسم علم الاجتماع بجامعة نانت بفرنسا.

**ترجمها عن الفرنسية أ٠أحمد عبد العليم.

هما الموضة الرائجة اليوم ، فقد وقع عليهما الاختيار الآن ليكونا الأداة المستخدمة لاضفاء هذه المشروعية.

وقد أوضح آخرون أقدر منى ، مثل سمير أمين وإدوارد سعيد، كل فى مجاله ، الأصل الحقيقى والعوامل الحاكمة للتناقضات والصراعات بين البلدان العربية والرأسمالية الغربية، وحسبنا هنا أن نحيل القارئ إلى مؤلفاتهما.

إن ظهور الرأسمالية الغربية كاقتصاد عالمى قرب نهاية العصر الوسيط الأوروبى ، ثم تطورها الكولونيالى وما صاحبه من استعمار لمعظم البلدان العربية، ثم إعادة تنظيمها فى المرحلة الراهنة على أساس دينامية مزدوجة تقوم على العولمة والاستقطاب، من خلال خطط التصحيح الهيكلى التى يفرضها دون هوادة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، ومع ماتطالب به منظمة التجارة العالمية من انفتاح للاقتصاديات الوطنية- دون ضابط أو رابط- على السوق العالمية.. الخ.. ، إن هذه جميعا وقائع حقيقية لايمكن للتحليل أن يتجاهلها، ذلك أنها تمثل الأساس الذى تقوم عليه ، أو على الأقل الذى يحكم إلى حد بعيد، العمليات الثقافية والأشكال ، التاريخية بالضرورة، التى تتخذها الحياة الدينية انطلاقا من المعطيات التى تعاش وتدرك وتتمثل من خلال التحولات الجارية.

ولا شك أن المجتمعات العربية لم تكن الوحيدة التى تعرضت لهذه الصدمات المتتالية التى رافقت المراحل المختلفة لمسيرة الرأسمالية ، بل ولم تكن أكثر من عانى من عواقبها الوبيلة، فحسبنا أن نتذكر هنا ما حاق بإفريقيا التى استنزفت تماما قواها البشرية بعد قرنين أو أكثر من تجارة الرقيق، أو الإبادة التى تعرض لها السكان الأصليون فى الأمريكتين ، أو النهب الذى تعرض له الاقتصاد الهندى على أيدى الانجليز، وكل هذه القائمة الطويلة التى حفل بها طريق الهوان والدم الذى شقه الاقتصاد الرأسمالى العالمى ليبلغ مابلغه اليوم من عولمة. لكن هذا التحول العظيم، الذى وصفه بعمق فذ العالم الأنثروبولوجى الإنجليزى ك . بوليانى، لم تسلم منه نفس المجتمعات الأوروبية التى خرجت الرأسمالية من أحشائها. وهاهى الطبقات الشعبية فى بلدان المركز تعانى اليوم ، شأن الغالبية العظمى من شعوب الأطراف، الآثار الوبيلة للموجة الجديدة من إعادة الهيكلة التى ترتبت على الأشكال الجديدة للعولمة. فالإجراءات التى تعرضت لها بلدان الأطراف، والبلدان العربية بصفة خاصة (٢)، فى الثمانينات.. إجراءات تصفية القطاع العام ، والبطالة التى تشمل جانبا كبيراً من السكان القادرين على العمل ، واهمال مؤسسات التأمين الاجتماعى ، هذه الإجراءات تعمل اليوم عملها فى مجتمعات المركز ذاته سواء فى أوروبا أو فى الولايات المتحدة أو فى اليابان.

تنوع الصراعات

إن صور المقاومة الرافضة للانخراط في النظام - كما أسماها أ.ولرشتاين ، والتي تتصدى للأشكال الجديدة للعولمة، هي صور شديدة التنوع بداهة ، فهي تختلف باختلاف المناطق والبلدان والشرائح الاجتماعية والفئات العمرية ، إلاّ أنها تمثل في كل مكان مؤشرات بالغة الدلالة تنم عن دينامية تاريخية جديدة تعبر من خلالها قوى المقاومة هذه عن رفضها للإذعان للنظام الاقتصادي الجديد وكأنه قدر محتوم لامفر منه. وهي دينامية جديدة تتواءم في آن معا- مع النظام العالمي الجديد، من حيث أهداف أعمال المقاومة التي تبديها تجاهه، ومع الموارد المحلية والقومية والإقليمية التي تستمد منها هذه المقاومة طاقاتها ومشروعيتها.

إن عملية احتجاز رهائن كتلك التي قامت بها حركة توباك أمارو في شيلي ، أو صراع إثني كذلك الذي تشهده البوسنة أو رواندا، أو حركة جماهيرية قوية كتلك التي قام بها عمال كوريا الجنوبية ضد تشريعات العمل الجديدة، وبصفة خاصة ضد حق أصحاب الأعمال في تسريح العمال، تستمد قدراتها من القوى الداخلية (التنظيمية والثقافية وغيرها)، لكنها تتوجه في الوقت نفسه إلى الرأي العام العالمي مباشرة ، وهو أمر أصبح ممكنا اليوم بفضل الأجهزة الحديثة للإعلام والاتصال، إلا أنه ضروري أيضا بحكم التوجه العالمي لتحركاتها. فحركات التمرد الشعبي ، سواء منها المنظمة أو غير المنظمة، تتخذ اليوم ، على نحو متزايد وفي كل مكان تقريبا، هذا البعد المزدوج (٣).

ولاشك أن معرفة صور المقاومة هذه وحصرها وتصنيفها للقيام بتحليلها بعد ذلك ، مهمة هائلة تتجاوز بكثير الأهداف البالغة التواضع لورقتنا هذه ، فهي مهمة تقتضي تعاون العديد من مراكز البحث الوطنية والاقليمية وتضافر فروع عدة من العلوم الإنسانية والاجتماعية. إلا أنه يظل من الضروري مع ذلك، للتوصل إلى فهم أفضل لهذه الحركة الواسعة والمعقدة من ردود الأفعال، صياغة فرضيات مؤقتة تضفي عليها حداً أدنى من النظام والترتيب، مع الحرص في الوقت نفسه على تجنب التعميمات المتسرعة والمتعسفة التي لا تؤدي إلا إلى إضفاء مزيد من الخلط والاضطراب على واقع يتسم ، هو نفسه، بقدر كبير من العتامة. ويكفينا لكي ندرك مدى الخلط البالغ الذي يمكن أن تقودنا إليه مثل هذه المواقف أن نتأمل بعض الأمثلة إبتداء من فوكوياما، الذي سارع فأعلن بيقين قاطع نهاية التاريخ والإيديولوجيات بعد انهيار العالم السوفيتي ، وانتهاء بهنتنجتون الذي يقول ، على العكس، بصدام بين الحضارات يحتل فيه الصراع بين الغرب والإسلام مكان الصدارة.

ونحن نطرح من جانبنا ، لأغراض منهجية بحته، ودون ما ادعاء آخر سوى محاولة الإحاطة على نحو أفضل بالتعقيد البالغ للواقع، فرضية تقوم على التصنيف التالي :

إن الأشكال الجماعية لردود الأفعال والمقاومة تجاه عملية إعادة الهيكلة التى تشهدها الآن الساحة العالمية يمكن تصنيفها وفقا لمعيارين : الأول هو المسوغات التى تستمد منها شرعيتها، والتى لاتحدد فحسب أشكال التعبئة التى تلجأ إليها، وإنما تحدد أيضا الوسائل التى تستخدمها لتحقيق ماتسعى إليه من أهداف . والثانى هو نطاق تحركها والذى يمكن أن يكون محليا أو وطنيا أو إقليميا أو عالميا (٤) .

ولما كانت مسوغات الشرعية هى وحدها التى تعنينا هنا، فإننا نستطيع – من هذا المنظور – أن نقسم الأشكال الموجودة إلى ثلاث مجموعات فرعية كبيرة : النزاعات الاجتماعية الاقتصادية ، والنزاعات الإثنية ، والنزاعات الدينية.

على أنه من النادر جداً – بداهة – أن نجد فى الواقع الاجتماعى نزاعا ينتمى إلى مجموعة من هذه المجموعات الفرعية دون سواها، بل نجد دائما فى كل نزاع مزيجا من هذه الأبعاد الثلاثة، ويكتسب النزاع طابعه الكلى من العنصر الغالب فى هذا المزيج. فحين يقوم السكان السود فى لوس أنجلوس بإشعال النار فى بعض أحياء المدينة ونهبها، فهم يفعلون ذلك تعبيرا عن سخطهم على وضعهم الإثنى، أى وضعهم كأقلية إثنية ، لكنهم يقومون به أيضا نتيجة مايعانونه من بطالة ، ومن حرمان من الحماية الاجتماعية ، ومن ظروف سكنية سيئة .. الخ. فالمشاكل الإثنية تتضافر هنا تضافراً وثيقا مع المشاكل الاقتصادية . كذلك حين يقوم المسلمون فى البنغال بأعمال شغب فى أحد أحياء المدينة، فهم يفعلون ذلك بوصفهم مسلمين مقموعين فى حرية العبادة ، ويفعلونه أيضا لأنهم يشكلون فئات دنيا من البروليتاريا تتعرض لأبشع أشكال الاستغلال والإفقار. وحين يصوّت العمال الإنجليز ضد انضمام بلادهم إلى الاتحاد الأوروبى ، فإنهم يفعلون ذلك كبروليتاريين يخشون من انخفاض دخولهم، ويفعلونه أيضا لأنهم إنجليز يتعلقون بهويتهم القومية. فالعناصر الثقافية والإثنية والدينية ، والهويات الجماعية ذات الطابع السياسى، سواء كانت هويات قومية، أو هويات تستند إلى معايير أخرى للتمييز، تتواشج فى كل مكان تواشجا وثيقا مع التقسيمات الاجتماعية الاقتصادية للطبقات والمجموعات الاجتماعية فى بلدان المركز والأطراف على حد سواء. إلاّ أنه يمكننا، على الرغم من التباين بين التنويعات، أن نعيد تنظيمها فى مجموعات فرعية انطلاقا من أن عنصرا معينا – عرقيا أو دينيا أو اقتصاديا – هو الذى يحكم كل مجموعة منها.

النزاعات الاجتماعية الاقتصادية

يمكننا – بعد أن نضع الملحوظة السابقة فى الحسبان – ملاحظة أن النزاعات ذات الطابع

الاجتماعى الاقتصادى تسم فى المقام الأول البلدان المتقدمة، أى التى تقع فى مركز الاقتصاد العالمى، كبلدان أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان ، وإن كانت تسم أيضا، وعلى نحو متزايد، البلدان التى تقترب منها رويداً رويداً مثل كوريا، وبعض بلدان أوروبا الشرقية، وأمريكا الجنوبية كالأرجنتين وشيلى (٥) . وهنا يندرج جل المقاومة الاجتماعية فى إطار تحركات تسعى لتحقيق مطالب اجتماعية واقتصادية، تعتمد على منظمات نقابية وجماعات للضغط، وترتكز فى تنظيمها على فئات اجتماعية مهنية تتحرك بصفتها هذه. ومن هنا تهيب هذه الحركات، فى سعيها لتأكيد شرعيتها، وفيما تستخدمه من أشكال للتعبئة الجماعية، بالمصلحة الاقتصادية وبالعدالة الاجتماعية. وتندرج أهداف هذه الحركات أساساً فى إطار قضايا العمل والعمالة والدخل. والحركات الاجتماعية التى تجتاح الآن البلدان الأوروبية الكبرى تنتمى إلى هذه الصورة، وتندرج بالتالى بصورة شبه طبيعية فى دينامية الاقتصاد العالمى حيث إنها لاتريد أن تكون الضحايا التى تؤدى هذه الدينامية إلى إقصائها والإضرار بها . ويبقى أن نقول فى النهاية إن النضالات من هذا النوع تتبدى أساسا، مع بعض إستثناءات ، فى نطاقات وطنية، هى بصفة عامة نطاقات الدول القومية الحديثة، والتى ينظر إليها بهذه الصفة.

النـزاعـات الإثنيـة

تظهر النزاعات الإثنية ، أكثر ماتظهر، فى المجتمعات الطرفية حيث عجزت الدول المركزية، الحديثة العهد والشديدة الهشاشة بحكم نشأتها المصطنعة على أيدى الاستعمار، عن إحكام سيطرتها. وقد أدى إنهيار هذه الدول فى أعقاب إجراءات التصحيح الهيكلى، التى فرضتها المؤسسات الدولية على الاقتصادات الوطنية، إلى انطلاق قوى اجتماعية، تتسم بالعنف البالغ فى كثير من الأحيان، وتنظم نفسها على أساس الهوية الإثنية أو القبلية أو الإقليمية أو اللغوية حول مطالب ثقافية الطابع فى أغلب الأحيان ، هدفها الرئيسى هو التميزّ عن جماعات أخرى انجرفت – هى أيضا– فى دوامة العنف. والأمثلة فيما يتعلق بهذه المجموعة الثانية من النزاعات تفوق الحصر، فضلاً عما تحظى بـه مـن تغطيـة إعلاميـة واسعـة . ومـن هنـا لاحاجة بنا إلى الاستشهاد بأمثلة للتدليل على صحة مانقول. حسبنا أن نشير إلى أن هذه الحركات، التى نشأت فى بعض الأحيان نتيجة للديناميـة الجديـدة للعولمة، وتفاقمـت فـى أكثـر الأحـيـان بفعـل عواقبها، تتجلى – على خلاف الحركات المنتمية إلى المجموعة الأولى – على صعيد غير صعيد الدولة القومية التى ترفض هذه الحركات، فى الغالب الأعم، الاعتراف بشرعيتها. ومن هنا يمكن وصف هذه الحركات بأنها دون دولوية (Infra- e'tatiques) إذا جاز هذا التعبير. لكن الصراعات التى تنشأ

عنها، والتى تحظى لأسباب عديدة باهتمام إعلامى قوى، تندرج فى أحيان كثيرة ضمن استراتيجيات سياسية عالمية تخفى عليها وتشدها دون أن تدرى إلى ساحة الصراعات العالمية. ومن الأمثلة ذات الدلالة فى هذا الصدد يمكننا أن نذكر لبنان والصومال ثم رواندا فى فترة أحدث عهداً.

النزاعـات الدينيـة

يكاد هذا النوع من النزاعات ، أى النزاعات ذات الطابع الدينى أساساً، أن يختفى تماما من الساحة السياسية فى البلدان الغربية وبعض المجتمعات المتقدمة الأخرى . أما فى بلدان الأطراف، التى تمزقها الصراعات الإثنية ، فقد نجد بها مشاكل ذات بعد دينى ، بل هى موجودة بالفعل فى كثير من الأحيان، لكنها تشكل جزءاً من دينامية الصراعات الإثنية وتتطور فى حدودها: فالصراعات الناجمة عن وجود كنائس التجلى المسيحية فى بعض بلدان أمريكا اللاتينية ، أو الصراعات الطائفية فى لبنان ثم فى البوسنة مؤخراً ، هى صراعات إثنية قبل أن تكون دينية. ولعل العالم العربى هو المكان الأساسى ، أو ربما الوحيد، الذى ينتمى فيه الجانب الأكبر من الحركات ، التى تهز المجتمعات العربية ، إلى هذه المجموعة الثالثة.

فواقع الأمر أنه منذ الثمانينات والجانب الأساسى من الحركات الاجتماعية فى كل مجتمعات هذه المنطقة الطرفية من الاقتصاد العالمى ، دون استثناء تقريبا، ينمو ويتطور فى إطار دينى هو إطارالإسلاموية.

وهذه الحركات التى جاءت فى أعقاب مرحلة قومية، أو ذات توجه قومى إذا استعرنا تعبير أنور عبد الملك ، امتدت مايقرب من ثلاثين عاما، تسعى لسد الفراغ الناجم عن سقوط شرعية الدول المركزية التى قامت إثر تصفية الاستعمار، وذلك بعد الإخفاق الذى منيت به السياسات التنموية التى أنتجتها هذه الدول منذ الاستقلال. لكن هذه الحركات لاتطرح نفس الحجج التى تطرحها الحكومات التى تسعى إلى الحلول مكانها ولا تلجأ لنفس أشكال التعبئة التى تستخدمها.

صحيح أن شعبوية الخطاب القومى القديم لاتزال موجودة وبقوة ، ولكن التركيز الأساسى أصبح ينصب الآن على مسألة الهوية المرتبطة بماض مجيد ، بأكثر مما ينصب على الرفاه الاقتصادى والاجتماعى الذى كان أسلافها القوميون يعدون بتحقيقه فى مستقبل غير بعيد. يضاف إلى ذلك أن هذه الحركات، وإن كانت تتسم بطابع سياسى شديد الوضوح، حيث إنها تسعى إلى الوصول إلى سلطة الدولة، فإنها تضع نفسها خارج نطاق النموذج الحالى للدولة

القومية الذى تعتبره شكلا أجنبيا غربيا، فرضه الاستعمار على المجتمعات العربية، ثم قامت الدول الوطنية العربية بنقله كما هو. وأخيراً فإن عالمية الخطاب الذى تستخدمه هذه الحركات، حيث العالمية سمة أصيلة للإسلام، تسبغ على تحركاتها طابعا عالميا، وتدفعها من ثم إلى الظهور بمظهر البديل الحضارى للغرب. وهذه الخصائص، التى لاتستغرق بالطبع كل خصائص الحركات العربية الإسلامية (٦) ، تضفى على هذه الحركات مظهراً فريداً وأسلوبا متميزاً، كان لابد أن يشد اهتمام الباحثين من كل مكان، ودفع البعض منهم ، مثل هنتنجتون، إلى استخلاص نتائج عامة ومتعسفة.

والحاصل أن الحركة الإسلاموية ، وإن كانت ترفض النزعة المحلية الضيقة للحركات الإثنية، فهى تضع نفسها، مثلها خارج النطاق الجيوسياسى للدول القومية. لكنها تتجاوز هذا النطاق والمنطق السياسى الذى يحكمه بالاستعلاء عليها، فهى ليست دون دولوية ولكنها عبر قومية تقف بوضوح وإصرار خارج الدولة . وهى – مع ذلك – تشترك مع الدينامية الإثنية فى تغليبها للبعد الثقافى ، متمثلاً فى الدين فى هذه الحالة ، الأمر الذى يدفعها إلى الإزدراء من شأن المادية المجردة من الروح – أو الملحدة كما قد يقول البعض– التى تنطوى عليها المطالب الاجتماعية والاقتصادية التى لاتعدو فى نظرها أن تكون وسيلة تستخدمها فى التعبئة.

وعلى هذا النحو فإن الحركة الإسلاموية حين تجعل – دون لبس – من العالم كله مجالاً لعملها، تظهر بمظهر الذات النقيض للحضارة الغربية التى ترفضها هذه الحركة وتزدريها لأنها لم تجلب (٧) للمجتمعات العربية الإسلامية سوى النهب الاقتصادى والهزائم العسكرية. ولكن هذه الحركة، بتغليبها للبعد الثقافى – الدينى ، تكفى نفسها مشقة التصدى لقضايا الدول القومية على الصعيد الجيوسياسى بما يحكمه من منطق بالغ التعقيد، كما تعجز – من باب أولى – عن التصدى لقضايا الاقتصاد العالمى الأشد تعقيدا وخفاء ، مكتفية برفض الدولة القومية والاقتصاد العالمى فى جملتهما كنتائج لمراحل تاريخية سابقة ، أو كمعوقات شديدة الوطأة فى الحاضر. ومن هنا يؤدى بها هذا الإنكار للواقع إلى مواجهته على مستوى الرموز الثقافية ، أى على مستوى القيم، وهو أمر قد يكون شديد الفعالية فى تعبئة الجماهير اليائسة، ولكنه قليل الجدوى فى التأثير على الديناميات السياسية والاقتصادية التى تحكم اليوم حركة المجتمعات فى اتجاه العولمة.

إن الأمر على العكس تماما ! فحركة المقاومة القائمة على أساس دينى ، والتى تخاض على أرضية الرموز الثقافية أى القيم المحصنة، إذ تواجه الآليات الشديدة التعقيد للاقتصاد العالمى والتوازنات الدقيقة لعلاقات القوى على الصعيد الجيوسياسى ، تفضى إلى نتائج كثيرا ماتكون عكس المتوقع منها.

ففى داخل المجتمعات العربية ، تؤدى نشاطات هذه الحركة فى أغلب الأحيان إلى تعويق ، بل واستحالة، تكوين جبهات عريضة تتصدى للديناميات العالمية أو الإقليمية الجديدة، هذا إن لم تؤد إلى انفجار هذه الجبهات واستنفاد الدينامية الاجتماعية فى حروب أهلية مكتومة أو معلنة. وهى حين تنقل مجال الصراع من القضايا الاجتماعية والاقتصادية إلى جبهة الهوية والثقافة والدين ، تضعف من قدرة المجتمعات على تحديد بدائل متسقة، وتقدم فى الوقت نفسه لحكومات المنطقة المبررات الضرورية لتعزيز أجهزتها القمعية، ولإنتاج سياسات غير ديموقراطية والنيل بصفة مستمرة من حقوق الإنسان.

أما الأنشطة التى تقوم بها هذه الحركات على الصعيد الخارجى، والتى غالبا ماتكون ذات طابع إرهابى ، فيقصد بها بث الرعب فى الخصوم البغضاء . ولكن الدلالات الرمزية للعنف الذى تتسم به هذه الأعمال لاتجعلها أكثر فعالية. ذلك أنها تقدم – على العكس – فرصة سانحة لمخططى سياسات العولمة، ولخبرائهم فى العلوم السياسية والاتصال، للتغطية على مايمارسونه من عنف وعلى الآثار الوبيلة التى أفضت إليها إعادة الهيكلة العالمية للاقتصاد. وهكذا ينسدل ستار النسيان على ملايين البشر المهمشين والذين يتهددهم الجوع والموت، وعلى الاقتصادات التى تنهار ورؤوس الأموال التى تهرب .. الخ. فلكى يتجنب الرأى العام العالمى ، لاسيما فى بلدان المركز، أى شعور بوخز الضمير، يكفى التلويح بصورة الإرهابى الإسلامى (٨) الذى يغلى بالحقد حتى تنمحى من الذاكرة صورة ملايين المسلمين الذين أفقرهم الاقتصاد العالمى وأذلتهم المخططات الجيوسياسية. وهكذا يصبح الضحية هو المعتدى ، ويصبح بوسع هنتنجتون أن يكتب عن صدام الحضارات مؤكداً أن الإسلام يهدد الغرب!.

لكن هذا الخداع لم يصبح ممكنا إلاّ لأن مجموعات من المثقفين فى المجتمعات العربية ، القوية بتراثها الثقافى ، ظنت أن هذه القوة الرمزية والروحية البحتة كافية لمواجهة وقهر الضرورات، الأرضية تماما ، للاقتصاد العالمى■

الهوامش

١- Samuel P. Huntington: "The Clash of Civilizations"?
Foreign Affairs, Summer 1993

وقد أثارت أفكار هذا الكاتب مناقشات عديدة لاسيما فى البلدان العربية . وقد خصصت لها المجلة الأردنية The Arab Thought Forum (منتدى الفكر العربى) كثيرا من تعليقاتها . انظر العدد ٩٩ من هذه المجلة، الصادر فى ديسمبر ١٩٩٣.

٢- كانت سياسة الانفتاح فى مصر استهلالاً لمرحلة جديدة فى تاريخ البلدان العربية بعد العهد الاستعمارى، هى مرحلة انفتاح الاقتصادات الوطنية على الاقتصاد العالمى، وهو انفتاح توجهه وتقوده - حتى أدق التفصيلات أحيانا - مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولى، ويتمثل فى برامج التصحيح الهيكلى . وقد كتب سمير أمين فى تلك الظروف كتاب فك الارتباط رداً على الموقف الذى كان يجمع عليه كثير من الاقتصاديين فى ذلك الوقت.

٣- هذا الانخراط المزدوج للتحركات الجماعية فى النظام العالمى وفى السياق الاجتماعى المحلى فهمه جيدا متمردو حركة الشباز فى المكسيك ، فلم يترددوا فى عقد ندوة دولية فى المناطق التى يخوضون فيها معاركهم. وشارك فى هذه الندوة مثقفون لهم شهرة عالمية، من الأمريكيين والأوروبيين بصفة خاصة، كما حظيت بتغطية إعلامية واسعة من جانب قنوات تليفزيونية محترمة.

٤- هذا التصنيف منهجى بحت، ومن ثم فهو لايستبعد أى تصنيفات أخرى ، إذ يمكن لباحثين آخرين اللجوء إلى تصنيفات أخرى تخدم الأغراض التى يتوخونها من بحوثهم . وهو إلى ذلك تحكمى بالضرورة وغير مطرد، وعلى ذلك لايمكن اتهامه بعدم الإحاطة بواقع جميع الحركات الموجودة.

٥- هذا لايعنى ، مرة أخرى ، عدم وجود أبعاد إثنية أو دينية لهذه النزاعات، بل ولايعنى أيضا عدم وجود نزاعات ذات طابع دينى أو إثنى فى هذه المناطق من العالم.

٦- نطلق على هذه الحركات وصف العربية الإسلامية لأن الحركات التى تتطور وفق هذا المنطق توجد أساسا فى العالم العربى . فالإسلام وإن كان موجوداً كعنصر فى الحركات الاجتماعية فى آسيا، كما فى إندونيسيا وماليزيا، وفى أفريقيا فإنه لايتبدى هناك بنفس هذه البنية ذات النزعة العالمية القوية والمغالية فى معارضة العالم الغربى . ويمكننا أن نعزو ذلك إلى تاريخ العالم العربى فى العهد الاستعمارى وإلى الصراعات العديدة، بدءا من الحروب الصليبية وإلى إقامة دولة إسرائيل، التى عملت بصفة مستمرة على تعزيز تطور الثقافة العربية الاسلامية فى هذا الاتجاه.

٧- أنظر فيما يتعلق بهذه المفاهيم دينى ريتايه 'Denis Retaille' ومايطرحه من أفكار عديدة حول الدولة والأراضى فى إطار منظور جغرافى جديد.

٨- قدم إدوارد سعيد فى مؤلفاته العديدة، ولاسيما "Covering Islam" (تغطية الاسلام) والمثقفون والسلطة تحليلاً جيداً لهذه الحيل .

د٠ س .ك . ساهنى*

حوار من أجل الوحدة فى إطار تنوع الثقافات**

تنوعات دينية اقتصادية وطبقية ، إن تقسيم المجتمع الى طبقات أو مراتب ، تمتد فى ترتيب هرمى، للثروة و المكانة والقوة ،سمة بارزة تكاد تكون عالمية للبناء الاجتماعى . وهى سمة جذبت انتباه المنظرين الاجتماعيين والفلاسفة .إن هذا التفاوت بين الناس ، خلال الجزء الأكبر من التاريخ البشرى ، كان مقبول بشكل عام ، كحقيقة لاتتبدل . إن الكتاب القدامى ، و كتاب العصور الوسطى، كانوا عندما يقتربون من موضوع الترتيب الهرمى الاجتماعى ، يميلون دوما إلى عقلنة و تبريرالنظام القائم . وكان ذلك يجرى فى الغالب الأعم ، طبقا لعقيدة دينية تتعلق بأصل المراتب الاجتماعية . وربما كان ذلك أوضح مايكون فى الأساطير الدينية الهندوسية عن تكوين النظام الطائفى فى الهند . ومن ناحية أخرى ، فإن أعمال العصيان المتناثرة ، التى قام بها الفقراء والمقهورون، كانت على الدوام أعمال تمرد ضد الأوضاع المنهكة والشاقة على وجه خاص ، أكثر منها ضد نظام المراتب كله .

لقد غدت الطبقة الاجتماعية ، فى الأزمنة الحديثة ، وخاصة منذ الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية ، موضوع دراسة علمية ، و فى ذات الوقت ، محل إدانة واسعة ، طبقا للعقائد الاجتماعية الجديدة ، باعتبارها تجسيدا فاضحا لعدم المساواة . إن المثل الأعلى الثورى عن المساواة ، أياكان تأويله بواسطة مفكرى القرن الثامن عشر قد تضمن

*المعهد الدولى لدراسات عدم الانحياز ، نيودلهى – الهند .

**ترجمها عن الإنجليزية د٠ فخرى لبيب .

معارضة للامتيازات الموروثة ، ولثبات ترتيب هرمي للمراتب . إن الثورات التي جاءت في أواخر القرن الثامن عشر، كانت موجهة ضد الأمتيازات الشرعية والسياسية التي ظلت باقية من نظام الضيعات الاقطاعية ، ممهدة السبيل إلى تمديد الحقوق المدنية والسياسية و درجة أكبر من مساواة الفرص . وهي قد أوجدت ، في ذات الوقت ، ترتيبا اجتماعيا جديدا ، يقوم مباشرة على امتلاك الثروة ، وهذا بدوره تعرض للهجوم خلال القرن التاسع عشر ، بواسطة المفكرين الاشتركيين ، الذين كانوا يؤمنون بأن المثل الأعلى للمساواة يتضمن في النهاية مجتمعا لاطبقيا .

لقد حدثت ، خلال المائة سنة الأخيرة ، تغيرات كبرى في بنيان المجتمعات في مختلف البلدان. لقد اختفت ، إلى حد ما ، رأسمالية عدم تدخل الدولة في الشئون الاقتصادية . وأصبح هنالك ، في كل البلدان الصناعية ، درجة مامن التخطيط الاقتصادي المركزي ، وبعض المحاولات لتنظيم توزيع الثروه و الدخل ، و التوسع في تدبير مخصص عام، عريض المدي ، إلى حدما ، من الخدمات الاجتماعية . لقد اتخذت العملية الأيديولوجية دائرة كاملة ، وهنالك حوارفي البلدان المختلفةمن أجل انفتاح وعولمة وتحريرالاقتصاديات ، خاصة بعد انهيار النظام السوفيتي .

إن التنمية الأقتصادية قد غيرت الهدف المركزي للدول والمجتمعات .لقد غدت ، في الحقيقة ،فكرة متسلطة ،على الكل تقريبا،مع وجود التقنية باعتبارها المكون الأكثرظهورا .

إن النمو الأقتصادي والتقدم التقني قد سارا يدا بيد . واحتلت الثقافة للأسف ، في ظل هذه العملية لرفع إنتاج السلع والخدمات ومجتمع النموإلى أقصى مدى ، مقعدا خلفيا . وتعلمت تكييف ذاتهامع المتطلبات والضرورات الإجبارية للاقتصاد السريع والتغيرالتقني . وقداتخذت عمليةالتكيف سبلامتعدد ، بدءاً من الإقلال من شأن الأشكال الثقافية وتشويهها إلى موتها . إن تشويه أو موت أي شكل ثقافي ، في أي مكان في العالم ، خسارة للمجتمع الدولي كله . إنه شئ يمكن أن يقع علينا بماله من سوء أوضرر .

الأبعاد الثقافية للتنمية الاقتصادية و النشاط البشرى

إن الثقافة عنصر حيوي في ايجاد دولة الأمة الحديثة .إن سباق الثروة ،التصنيع السريع والقوى التجارية ، قد أوجدت فراغا ثقافيا . وهذا الفراغ يملؤه الإحياءالديني في حالات كثيرة .

لقد كان هنالك ، في كل المناظرات حول الثقافة والتنمية الاقتصادية ، قسط ما من التمحيص والتدقيق في علم المعاني . كان هنالك سعي للنظرإلى عملية وديناميكات التنمية

فى حدود مالها من أبعاد ثقافية حتمية . لقد نُظر إلى هذا البعد باعتبـاره واحدامن أبعـاد التنمية العديدة والمبهمة . إن الأبعاد ترتبط بالعديد من الأوجه مثل العـدالة الموزعـة ، اختيـارالتقنية ، التخطيط المركزى أو القاعدى ، وآليات سوق حر أو تحت السيطرة .

إن الثقافة فى عملية التنمية ، عند نقطة محددة من الزمن ، أكبرمن مرحلة معينة من النمو ربما كان فى وسعنا تأويل البعد الثقافى ، باعتباره عرض أو طول أو سمك التنميـة فى جملتها . يجب النظرإليه بصوره أكثرمنطقيـة ، كبعد يتخلل ، أشبه بغطـاءمعلـق ثقافــى يشرف ويحتضن .إن حجتى الأساسية ،هى أنه عند تأويل هذاالبعد ،يجب النظرإلى الثقافة فى مآلها ، عبرمرحلة زمنية ، باعتبارها قضية عظمى للاتجاه والمصيرالذى يتصوره النـاس لأنفسهم .

إن أثر نقل التقنية ، أو تحويلها ، سوف ينتج اضطرابا ثقافيا فى السياق المباشر . إن تلك الأهتزازات ، التى أنتجتها التقنية ، سوف تسير، أشبه بالتماوج ،بطريقة شاملة ، حتى عبر طريقة حياة الناس المعنيين ٠

إن كثيرا من الاقتصاديين ، وخاصة المهتمين بنظريات النمو ، قد قاموا بتطوير تقنيات تقليدية . ومن هنا كان اعتبار الصغيرجميلا على الدوام . إن أكبرتحد نواجهه اليـوم ، هوتطبيق التقنية ومسـايرة عـالم سـريع الحركة . إن ذلك هـوالسبب وراء أن مفهـوم تقنيـة ذات وجه إنسانى قد هيمن على المناقشات الخاصة بالتحديات المعاصرة . لن يكون هنالك أى تقدم حقيقى ،مالم يكن هنالك إحساس بعدالة التوزيـع . كما أننا لن نسمح بتراكم الثـروة فى حالة تتآكل فيها القيم . لقد بدأ النـاس فى كل أنحـاءالعـالم يتـمردون ضد ملاحقـات المادية التـى لاتفتر.إنهم يعانون إحساسا بالفراغ الروحى .وفى هذا السياق ، فإن القيم التقليدية،لحقيقة وبساطة المشاركة فى المعاناة ، ملائمة ومناسبة .

من الضرورى وضع تصور ، بشئ من التفصيل ، عن دور التقليد و الموروث فى توليد حالات من التكامل والتركيب المزجى للإبداع فى التقدم . إن هذا يعود بالمرء إلى وراء ، كما كانت الأمور، إلى البعد الدستورى للبعد الثقافى . لقد كان لدينا فى الهند حوار دام أكثـر من عام طرحت فيه رؤى تعليمية جديدة ، تجسدت فى النهـاية فى برنامج عمل محــدد .

إن واحداً من التأكيدات العميقة ، فى وثيقة السياسة وبرنامج العمل الأساسى ، ترتبط بالِصلات بين الثقافة والتعليم فى سياق التنمية الاقتصادية . إن هذه المسـألة قد حــددت وعرفت فى وثيقة السياسة بعبارات لا لبس فيها على الاطلاق .

لقد اقتِرح إقامة جسر يغطى الشقاق الموجود مابين نظام التعليم الرسمى وأثرياءالبلد

المختلفين . كما اقترح ألا يسمح ، انشغالا بالتقنيات الحديثة ، ببترالأجيال الجديدة عن الجذور الموجودة فى تاريخ الهند وثقافتها .واقترح تجنب تصفيةعملية التثقيف ،تصفية عملية تنميةالنزعة الإنسانية والتغريب بأى ثمن مهما كان .يجب أن يحدث التعليم مزجا بارعا بين التقنيات الموجهة للتغيير وتواصل موروث البلد الثقافى .

لقدكان هنالك إقرارصحيح حول حقيقة أن الناس يعيشون حياتهم ، ويجدون التحقق ، ليس فقط فى السياسات والاقتصادات ولكن أيضا ، وبقدر كبير ، فى هويتهم الثقافية . إن إدراك الآثار المهلكة لترك الثقافات ، بطريقة ما ، من أجل التكيف مع التغير التقنى والاقتصادى السريع ، هى التى جعلت منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الأسيوية تضع السؤال الجذرى، هل فى الإمكان تصميم تنمية تراعى الأنماط الثقافية و الأحاسيس الثقافية ؟ أو كما يمكن وضعه بصورة مختلفة بعض الشىء ، هل فى الإمكان استخدام الصفات المميزة الثقافيةللشعب أوالمجتمع فى ذات مهمةالتنمية ، وذلك بالإقراربتمركزهابالنسبة للأفراد والمجتمعات ، وأنهاتولد حافزا أكبرللمستفيدين من التنمية ، باعتبارهم شركاء حقيقيين فى العملية ؟

إن هذا الإقرار، بتمركز الثقافة فى التخطيط والتصميم الكلى للتنمية ، يجب أن يترجم إلى خطط عمل محددة ونشاطات منظمة فى كل أنحاءالعالم .إن ذلك يقتضى مدخلا متعدد الشعب فى كل المناطق الحيوية للصفات المميزةالثقافية للشعب والمجتمع ،أى الإسكان والصحة و التعليم والزراعة والصناعات الصغيرة .

يجب أن يكون خيارنالمتطلبات المستقبل ،هونظرةجديدة للإسكان والصحةوالتعليم واحتلال وضع اقتصادى أساسى فى القرن القادم .وبينما لاأود الدخول فى أى مناقشة أكاديمية معقدة، حول مسائل أثيرت بشأن فاعلية التعليم الحديث أوالممارسات الصحية الحديثة أو أنماط الإسكان ، وهى عناصر ثلاثة كبرى فى حياة الإنسان ، فى سياق المشاكل البيئية الحالية و الاستهلاكية التى بلا حدود ،فإنه لا يكون فى غيرموضعه استعادة ماقاله المهاتماغاندى ذات يوم . إن الأرض تمتلك مايكفى لسد حاجة كل امرئ، ولكن ليس لإشباع جشع كل امرئ .إن للثقافة دوراتلعبه فى تصميم التنمية ، دورا يمكن كل الناس من العيش فى سعادة ، فى ظل طريقة من الحكم خالية من التوتر . وفى تناغم مع الآخرين فى المجتمع ومع الطبيعة .

يقال لنا ، مثلا ، إننا يجب أن ننظر إلى مشكلة السكان باعتبارها فعلا ، أى ماهى فاعلة بالشخصية الإنسانية ، وليس مجرد دغل من خرسانة وزجاج محدد لنا سلفا . ففى القرون المبكرة ، فى مصر مثلا ، كان المنزل الذى يعيش المرء فيه ، يعامل دوما باعتباره امتدادا لشخصية الفرد . هل فى الإمكان التمسك بوجهة النظر هذه الآن ، بينما يقضى

الملايين حياتهم إما على أرضية المدن الكبيرة للغاية ، أو الحياة غيرقانعين ، منفـردين ، معزولين فى أبنية فاحشة بشعـة عالية الارتفاع ؟ هل يمكـن النزول بالإسكان إلـى الأبعـاد الإنسانية ؟ ثانيا ، هل يمكن تطويررؤية عن الرعاية الصحية ، لا تعتبرالصحة مجرد غياب للمـرض، ولكن تدمجها فى المسألة الكلية لحياة المجتمع ؟ ثالثا ، هل يمكن وضع أنظمة جديدة للتعليم لاتؤدى إلى مستويات ثانية من الأميـة أو إغلاق العقل ، ولكن تحـاول جـاهدة السعى إلى الازدهار الكلى للشخصية؟

فإن كان الإسكان و الصحة والتعليم هى حاجـات فائقـة الأهمية في حياة الإنسان ، فإن للتجارة والزراعة الصغيرة التى يكسب الملايين منهـا معاشهم ، ذات الأهمية . إن للفلاحين أنمـاطهم الثقـافية ، والتى هى فى غالـب الأحـوال مندمجة فى دورة العمليات الزراعية ، من بذر البذور إلى جنى المحـاصيل . إن العمـليات الزراعية والخاصيات الشعائرية للمجتمع متشابكة بصورة وثيقة ، وغالبا ما تجـرى علـى نحو متواتر . إن التشابك مسألة تستحق أن تفهم ، وتقدرحق قدرها، وتستخدم فى عملية تخطيط وتنمية تحديث زراعة الفلاح .

وكذلك أيضا الأشكال الجمةمن الصناعات الصغيرة ، وصناعات الأكواخ ، التى يمارسها الملايين فى منازلهم أو فى قراهم ، والتى توفرلهم قوتهم.إن تلك تمتد على طول المدى مـن الأنوال والصناعات اليدوية ، إلى الإنتاج واسع المدى للأشياء والمنتجـات التى يبذل فيهـا جهدا فنيا . هنا أيضا ، درس الباحثون الرباط بين عملية الإنتـاج والخاصيـات الثقافيـة.

لقد قام البروفسورستيفن مارجلين من جامعة هارفارد ، مثلا ، بدراسة مثيرة للغاية عن الرباط بين منسوجات الأنوال اليدوية والأنماط والقيم الثقافية فى الهند الريفية . وكما فى الزراعة ،أيضا فى الحرف وقطاع الصناعات الصغيرة ، فإن التحديث المطلوب للغاية ، من أجل استخراج دخول عائلية أكبر،يحتاج إلى أن يكون متناغمامع القطاعات الثقافية لمحلية .

الرؤى الثقافية والتنمية

إن كل المجتمعات فى العالم اليوم ، تعيش عملية تحول .إن التقنيات والمؤسسات تتغيـر، مثلهامثل القيم والمعتقدات والأهداف .إن الإيمان المتفائل،فى المجتمعات المصنعة ، فى الأستمرارذاتى الحركة للنمو الاقتصـادى السريـع قد تضاءل ، كما أن منـافعه غدت محل شـك وتسـاؤل . والمجتمعات الاشتراكية السابقة لها مدخلها الأكثر براجماتية نحو طريقها إلي الفعل . والعالم النـامى يطرح الرغبة فى اتباع سياسات التحرر والعولمة للشك والتساؤل. وهنالك فى البلدان الأقل تطورا ، وفقيرة الموارد ، اعتقاد بأن التنمـية المناسبة

والسريعة ذاتها قد استسلمت لجهـــود يائسة من أجل ضمان البقاء يوما بيوم .

إن هذه التحولات ، ماهى إلا علامات ، عن الاتجاهات عميقة الارتكاز والتوترات التى تلقى بتهديدات كبرى على مستقبل البشر . إن سكان العالم المصنع المتطور، والذى يتضمن ١٠ ٪من سكان الكون ، قد أدركوا أنه لن يكون فى وسعهم مواصلة نموهم الاقتصادى والمعدل الهائل الذى يستخدمون فيه موارد العالم الطبيعية ،وهم الآن يبحثون عن أسواق فى العالم الثالث ، بينما الغالبية الكبرى من المجتمع العالمى مجبرة على مستوى من الوجود فى حدود ضرورات الحياة ، ويعانون من سوء التغذية و البطالة والمرض . إن تلك البلدان لن تكون قادرة على بلوغ أى شئ ، مثل التكافؤ والمساواة مع مستوى الحياة المادى للعالم المصنع، مالم يؤسس نظام اقتصادى عالمى جديد ، وتجعل التقنيات أكثر ملاءمة ، وتغير حكومات وشعوب العالم الموسر المنعم تجاهاتها طوعا واختيارا .

إن التنمية ، فى التحليل النهائى ، لا يمكن أن تُفهم فى حدود ارتقاء التقنية وانحدارالإنسان. إن على البلدان النامية ، فى النهاية ، أن يكون لها سياسة ثقافية ولكن مع الفارق .

إن السياسة الثقافية ليست شيئا أشبه بالسياسة الاقتصادية ، أو سياسة التوظيف ، أومثل تلك السياسة التى تنظم الصادرات و الواردات . إن السياسة الثقافية المرسومة والمنفذة بعناية وحساسية ، تتركزفى قضية إطلاق عنان قوى الشعب الإبداعية من أجل إيجاد مناخ يؤدى الى الإبداع . إن هذا يجب أن يكون برنامج عمل واع ومتفق عليه يشد الثقافة من مقعدها الخلفى إلى أولوية أعلى . إن التعبير الثقافى للشعب هام أهمية ضرورات الحياة الأخرى . وبمعنى آخر ، فإن عمل السياسة الثقافية هوالتركيزعلى الحفاظ على ميراث الشعب وترقيته وإبرازه ، التركيز على اهتماماته المعاصرة وأحلامه . ربما كان من الضرورى ، فى النهاية ،الإقراربصحة الأبعادالثقافية للتنمية .وبنفس القدرمن الضروره أيضا ،وضع موجز سياسة تشرح مضامينها البراجماتية والمؤسسية .إن تلك سوف تتغير من شعب إلي شعب ، من بلد إلى آخر .ولكن ، فى مكان ما ، على امتداد الخط ،سوف تعاون الأصالة الثقافية للشعوب ،فى النهاية ،علي تشكيل مصيرها ، فى قلب آليات التغييرالتى تنكل بالعقل .

إن عملية الدمج بين الثقافة والتنمية سوف تتحقق فقط عبرمرحلة زمنية . ذلك هو السبب فى ضرورة أن يعنون جزء هام من خطة التنمية بعنوان مثلالرؤى الثقافية . ربما ، فى البداية تجلب التقنية، بديعة الصنع ، للثقافة آلياتها الخاصة بها وموسيقاهاالدخيلة، ولكن شعبا له توجهه الثقافى وجذوره سوف يمزج ،فى النهاية،تلك الاستحداثات التقنية فى عبقرية تربتة الخاصة . إن عملية التوازن سوف تتطلب كل القوة والحيوية وإبداع الثقافات الحية، من أجل الوصول إلى تفاهم مع التغيرات التقنية . ربما تجاز ، ذات يوم ،

مشروعات التنمية مـن الزوايا الثقافيـة أيضـا ، كما تجازحاليامـن الزوايا الماليـة والبيئية والشرعية .

من المستحيل فى ظل الحدود الممتدة ، تخيل عالم تقوم فيه الثقافات بحماية نفسها بالانغلاق أوعزل نفسها فى مواجهة التأثيرات والمؤثرات الخارجية .لقد قال رابيند رانات طاغور فى مجاز رائع الجمال ، إن على المسافر أن يطرق كل الأبواب قبل أن يصل إلى بابه . لابد أنه قد هام بعيدا ، وعلى مدى واسع ، ليصل فى النهايـة إلى المزار الأكثـر قداسة.إن ما احتوته تلك الكلمات من معنى قد قاله ببلاغة مماثلة المهاتماغاندى .لقد قال :

إننى لا أود أن يسور منزلى من جميع الجهات و أن تغلق نوافذى . إننى أود أن تهب كـل ثقافة الأراضى على منزلى حرة قدر المستطاع ، لكننى أرفض أن تذرونى أياً منها .

إننا نعيش فى عالم تأسره ، تجتثه وتحوله العملية الاقتصادية والعلمية التقنيـة الهائلة الجبارة لتنمية الرأسمالية التى تسيطر على سيناريو الزمن الحالى . إن الجنـس البشرى ،رغم إتاحة معرفة ومعلومات غيرمحدودة ،يبدو وقدبلبلته الأوضاع ،وكأنه كفيف ومخدر يترنح من أزمة لأخرى . ومن الواضح ، بصورة متزايدة ، أنه غير واثق: إلي أيـن هو ذاهب ؟ أوإلى أين يود الذهاب فيما بعد ؟ إننى لعلى ثقة أن هذه الندوة سوف تقـدم الاتجاه الذى نحن أحوج مانكون إليه■

د٠ أحمد برقاوى*

نحو تحديد فلسفى - إنسانى لمفهوم الثقافة العالمية مدخل ميتادولوجى

يصعب على العلوم الإنسانية بعامة ، الوصول إلى حد مقبول للظواهر الاجتماعية - التاريخية٠ وإذا كان تعقد هذه الظواهر واحداً من أسباب هذه الصعوبة ، فإن الخلفية الأيديولوجية غالباً ما تقوم بدور الكابح للتقدم على هذا الصعيد.

وليس مصادفة إذ ذاك أن يجرى تعريف الثقافة على أنحاء مختلفة ٠ غير أن منطق البحث فى الثقافة يفرض الانطلاق من تعريف يضع أساس السير فى فض الجوانب المتعددة لها ٠ فللبحث فى الثقافة من حيث هى طريقة الوجود الإنسانى بكل أبعاده المادية والروحية٠

ولما كان الوجود الإنسانى لايتعين إلا بوصفه اختلافاً فى طريقة وشكل تعينه ، لأسباب تاريخية وقومية، صار يحق لنا أن نتحدث عن ثقافات مجتمعات وأمم تقوم بدور الهوية أو الشعور بالأنا الجمعية ٠ هوية لاتكف عن أن تصير دون توقف ٠ فلا انفصال إذاً بين الثقافة والسيرورة التاريخية ٠ وما السيرورة التاريخية - الاجتماعية إلا تطور الحياة الاجتماعية ذاتها بكل ما تنطوى عليه من عملية إنتاج مستمر لما هو مادى وروحى، وما يتولد عنه من علاقات بين البشر وقيم تحدد سلوكهم ووعى بذاتهم امتلاك لعالمهم المعاش امتلاكاً علمياً وفنياً وفلسفياً ودينياً وأخلاقياً٠

الثقافة بهذا المعنى هى تعبير عن كلية المجتمع. وهى صورة حركته ماضياً وحاضراً ومستقبلاً٠ تجريد كهذا للثقافة لايتعين إلا فى مجتمع محدد٠ أى أن كل أمة تمتلك صورة لتطورها الثقافى التاريخى ٠

*رئيس شعبة الفلسفة - كلية الآداب -جامعة دمشق.

وإذا كان الميل يقوى الآن للحديث عن كونية الثقافية وعالميتها، فإن المبالغة فى ميل كهذا من شأنه أن يلغى الثقافة بوصفها التعين الخاص لمجتمع محدد تاريخياً.

فعلى الرغم من أن هناك فى الماضى ، كما هو فى الحاضر، عمليات تأثير متبادل بين ثقافات الأمم، فإن الحديث عن ثقافة عربية وهندية وأروبية وصينية مازال مشروعاً.

فالخصائص المميزة لكل ثقافة حقيقة لاسبيل إلى نكرانها.

مامعنى قومية الثقافة أو الثقافة القومية : الثقافة القومية هى جملة الخصائص الروحية النفسية والأدبية والقيمية واللغوية والشعور بالانتماء والذى يخلق هذا كله ، الوعى بالتمايز لدى أفراد الأمة ، فى شروط تطورها الاجتماعى – الاقتصادى ، هذه الخصائص ذات تاريخ طويل .

ولما كان من شيمة الثقافة التغير البطىء، بالقياس إلى التغير السياسى أو الاقتصادى ، فإن استمرار عناصر الثقافة التى نشأت تاريخياً فى شروط تطور سياسى – اقتصادى يقدم للثقافة منطقا خاصا فى تطورها لا يتغير ميكانيكياً بتغير العنصرين السابقين : أى السياسى والاقتصادى.

إذا كان هذا حال الثقافة القومية فما هو حال الثقافة العالمية ؟ الثقافة العالمية تنطوى بالضرورة على كل عناصر الثقافة القومية.

ولكنها ليست حاصل جمع كمى لثقافات الأمم ، أى ليست تراكم تنوع الثقافات . لأننا لو اعتبرنا أن الثقافة العالمية هى حاصل جمع الثقافات القومية، لما فهمنا لماذا تمارس ثقافة قومية معينة تأثيرها على ثقافات أمم مختلفة .

فلا يستطيع الأنغولى الآن أن يقول أن ثقافته عالمية، بمعنى أنها تمارس تأثيرها على مستوى الثقافات الأخرى . لكنه باستطاعته أن يقول إن هناك اختراقاً للثقافة العالمية للثقافة القومية.

إذاً ما معنى الثقافة العالمية ؟

الحق أن التاريخ لم يشهد تساوياً كلياً فى مستوى تطور الأمم والأقوام والشعوب، .أقصد أن هناك تفاوتاً فى مستوى تطور المجتمعات بوصفها بنية سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية بعامة .

وقد دلت التجربة التاريخية، أن الأمم التى تفوقت كحضارة كلية بكل جوانبها، قد مارست تأثيرها على الحضارات الأخرى . صاحبت تأثيراً كهذا، القوة أحياناً والسلم أحياناً أخرى . فحضارة الشرق القديم ما كانت لتمارس تأثيرها العالمى، بالمعنى القديم للعالم، لو لم يصل.

تطورها الاقتصادى السياسى العلمى الثقافى العسكرى مستوى متفوقاً على حضارة الأقوام الأخرى ٠

إن تأثير هذه الحضارة، كان محكوماً ولاشك بمستوى وسائل الاتصال التى كانت سائدة آنذاك وبحروب التوسع٠

ومع انهيار حضارة الشرق القديم ورثت الحضارة اليونانية إنجازات للشرق ٠ ووصلت الحضارة اليونانية درجة العالمية بوصفها كيفاً جديداً مارست تأثيرها على شعوب العالم القديم، وقس على ذلك الحضارة الإسلامية التى تحولت منذ القرن الثامن الميلادى إلى حضارة عالمية هضمت، على نحو خلاق، إنجازات حضارات الشعوب السابقة وهكذا٠

إذاَ الثقافة العالمية هى ثقافة أمم، وصلت إلى درجة عالية من التقدم التاريخى الكلى، وهضمت على نحو كيفى ثقافات الأمم السابقة عليها، وصارت قادرة على أن تحدث تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على ثقافات الأمم الأخرى ٠

والحق إن الثقافة العالمية لاتنتقل إلا عبر مجموعة من الأفكار التى تطرحها هذه الثقافة وتجد لها قبولاً عند أبناء الأمم الأخرى ٠ أى أن الطبيعة الإنسانية العامة للثقافة القومية هى التى تنتقل أكثر من تلك الخصوصيات المميزة للثقافة القومية٠

وإن المشكلات التى تحلها الثقافة القومية لأمة صاعدة، إنما تأخذ فى الإجابة عنها طابعاً عالمياً، فتغدو لدى الأمم الأخرى وسيلة معرفية عندما لايسعفها زادها المحلى الثقافى فى الإجابة على مشكلات مماثلة ٠

غير أن تأثير الثقافة العالمية، على النحو الذى أشرنا على الثقافة القومية، ومهما كان شديداً، لا يلغى إطلاقاً الثقافة القومية، أو لا يمكنّها أن تحل محلها٠ فبسبب من قدم الثقافة وتاريخيتها وكليتها، فإن الثقافة تعيد إنتاج نفسها عبر أجيال ومهما أصابها التغير ٠ هذا ناهيك عن أن الثقافة القومية إنما تعيد صياغة المؤثرات الثقافية العالمية وبشكل عفوى فى أغلب الأحيان لتتلائم مع الثقافة القومية٠

ولهذا غالباً ما تخفق المحاولات الإدارية بفرض ثقافة ما غريبة على ثقافة المجتمع الأصلى ٠ فلعملية التأثير قوانينها العفوية٠

ودرجة قابلية ثقافة قومية ما على استقبال وهضم ثقافة عالمية، متوقف على حاجات الثقافة القومية ذاتها. ومن الصعب على مجتمع راكد، بالمعنى التاريخى للكلمة، أن يكون قادراً على استقبال وهضم ثقافة عالمية٠

والتجربة التاريخية لعمليات التأثير الثقافى إنما دلت على أن الأمة الصاعدة هى التى تكون

قادرة على استيعاب وإعادة إنتاج الثقافة الأخرى، وتحويلها إلى جزء لايتجزأ من ثقافتها القومية•

أما الأمة الراكدة ، بالمعنى التاريخى ، أى خلوها من أية قوى طبقية صاعدة مرتبطة بتقدم فى قوى الإنتاج، وتطرح مشروعها السياسى ، فإنها إما أن تظل بمعزل عن التأثير أو يغدو التأثير خارجياً•

من هنا فإن العلاقة بين الثقافة العالمية والثقافة القومية ليست علاقة بين ثقافتين فحسب ، إذ لا يمكن تفسير التغير الثقافى أو التأثير بعوامل ثقافية صرفة ، وإنما هى علاقة بين أمتين أو أكثر بكل ما تنطوى عليه من قوى منتجة وعلاقات إنتاج وبنى تحتية وفوقية أى بوصفهما تشكيلتين اجتماعيتين اقتصاديتين بالمعنى الماركسى للكلمة •

وبالتالى فإن التشكيلة الاجتماعية – الاقتصادية الأكثر تقدما بمعيار التقدم التاريخى، الذى هو أسلوب الإنتاج ، تمارس تأثيرها على التشكيلات ذات الميل العام لانتصار التشكيلة الاجتماعية – الاقتصادية المتقدمة•

فاذا لم يكن هناك أسلوب إنتاج جديد ينمو فى أحشاء التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية القديمة، فلا مكان للحديث عن قابلية استيعاب منجزات التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الأرقى ومنها المنجزات الثقافية•

من هنا نفهم قول سمير أمين، إن النزعة الرأسمالية إلى التجانس تفعل فعلها بقوة تكاد لاتقاوم على صعيد تقنيات الإنتاج الصناعية وفى حقل أنماط الاستهلاك وطرز الحياة، وعلى نحو مخفف للغاية فى ميادين الأيديولوجيا السياسية، ويكاد مفعولها ينتفى فى مجال استعمال اللغات. إن واقعة كونية الرأسمالية كتشكيلة اجتماعية منتصرة تاريخياً، وقابلة للتوسع بفعل عوامل خارجية وداخلية، هى التى تفسر لنا الآن زعزعة البنى الثقافية بالمعنى الأنثروبولوجى•

فنمو العلاقات الرأسمالية بوصفها تشكيلة منتصرة عالميا فى بلدان آسيا وأفريقيا – والذى يجرى بشكل متفارت – لايتم وفق آلية تطور داخلية فحسب ، فينشأ التناقض بين أسلوب الإنتاج القديم وأسلوب الإنتاج الحديث، ويأخذ صورة تناقض بين ثقافة تقليدية وثقافة حديثة•

فتبدو المشكلة سطحياً على أنها تناقض ثقافى بين ثقافة رأسمالية خارجية وثقافة محلية ، مع أن التناقض الأعمق والمؤسس للتناقض الثقافى، إنما يقوم فى البنية التحتية أساسا والذى يعكس ذاته فى البنية القومية • ولما كانت البنية الفوقية أبطأ فى تغيرها من البنية التحتية وذات آلية تغير ليست ميكانيكية، فإن البنية الفوقية القديمة قادرة على العيش حتما فى

شروط انهزام البنية التحتية التى تتعرض هى الأخرى لاختراق مشوه بفعل نزعة التوسع الإمبريالية التى هى ماهية الإمبريالية منذ تحولت الرأسمالية إلى رأسمالية توسعية ، والتى خلقت واقعة التبعية، والتى يعتقد البعض أنها مفهوم قديم٠

فتبدو واقعة والكفاح الإنسانى ضدها ، من وجهة نظر منظرى الإمبريالية المعاصرة، صراعا ثقافيا ضد ثقافة الغرب٠

والحق، إنه تشويه، ما بعده تشويه أن ينظر إلى كفاح بلدان آسيا وأفريقيا للتحرر السياسى والاقتصادى، ضد النزعة الإمبريالية، على أنه صراع حضارات أو ثقافات ٠ إنما يريدون أن يخفوا ماهية التناقض الأساسية تناقض التبعية والاستقلال٠

وتاريخ الكفاح ضد الغرب الإمبريالى يدحض على نحو جلى فكرة صراع الحضارات أصلا. فثورات الآسيوى والأفريقى إنما واجهت على نحو مباشر استعمارا معززا بالعسكر والشراكات٠ وغالبا ما كانت النخب التى قادت عملية الكفاح ذات ثقافة عالمية، إلا إذا كانت ثقافة الغرب تنحصر فقط فى العسكرى وصاحب رأس المال. والكفاح ضد التبعية، بعد الاستقلال، إنما تم بحركات سياسية ذات أيديولوجيات تحرر وطنى سمتها حديثة بالمعنى الثقافى للكلمة ٠

فقادة دول عدم الانحياز، عبد الناصر ونهرو وكاسترو وسوكارنو وأخرون، هم أبناء جيل تعلم مبادىء الحرية والعدالة والمساواة والعقل الخ ٠

وانتشار الماركسية وفكرة الاشتراكية، إنما هى مواجهة للغرب بثقافة غربية أهم ملامحها المساواة بين الأمم، والكفاح ضد الاضطهاد الطبقى الذى تمارسه الرأسمالية العالمية٠

ومازالت أفكار العقلانية والديمقراطية والاشتراكية والاستقلال السياسى واكتساب المعرفة العلمية وامتلاك التقنية أهم عناصر أيديولوجيا الكفاح فى بلدان آسيا وأفريقيا٠

إن من شأن تحويل الصراع بين بلدان آسيا وأفريقيا والغرب إلى صراع ثقافى أن يخفى :

أولاً : التناقضات الداخلية فى هذه البلدان، وعمليات التقدم التاريخى ، وأشكال الأيديولوجيات المتولدة من هذه التناقضات ٠

ثانيا: أن يخفى أشكال الصراع المادية بين البلدان النازعة نحو الاستقلال والإمبريالية النازعة نحو الهيمنة والسيادة عالميا :

ثالثاً : أنه يخفى صراع المصالح بين المراكز الإمبريالية ذاتها ٠

وهكذا يتحول العرب، وفق منطق صراع الحضارات ، إلى أمة مسلحة، يندرجون مع غيرهم من الأمم الإيرانية والباكستانية الخ فى مفهوم الإسلام، والهنود إلى أمة بوذية،

والصينيون إلى أمة كنفشيوسية، والروس إلى أمة أرثوذكسية . وهكذا تضفى الدينية على أمم شهدت تطورات عميقة فى نمط حياتها وطريقة نظرتها إلى العالم ، وفى مستوى تطورها السياسى - الاقتصادى، فيغدو الدين ماهية هذه الحضارات، وحدها الحضارة الغربية لاسمة دينية لها سوى أنها غربية ٠

وهكذا ينقسم العالم إلى مجموعة مفاهيم متصارعة حول الإنسان والخير والشر والله والخلود والمحبة الخ ٠ هنا عاد التاريخ مرة أخرى ليمشى على رأسه . فالأمم كلها ليست سوى تعين للفكرة الدينية الثابتة . وتتحول إلى ماهيات مغلقة على ذاتها ٠

إنها الصورة الأخرى لنظرية الأعراق التى دحضها العلم . فبدل الحديث عن التناقض بين العرق السامى الروحى والعرق الأوروبى العقلانى ، يجرى الحديث عن تناقض إسلام - غرب أو مجتمع كل من كونفشيوس وبوذا والمسيح ومحمد فى خانة واحدة، فى مواجهة السوبر مان النيتشوى الغربى٠

وهكذا يغدو العصر عصر اللاحوار، عصر التأثير المتبادل، عصر غياب التواصل الحضارى، إنه ليس عصر الاختلاف الذى من شأنه أن يقود إلى تراكيب جديدة، بل عصر الصراع الذى لن يثمر إلا انتصار الغرب٠

نظرة كهذه هى منافية لمنطق التاريخ المتعين الذى يقوم على فكرة الانتشار الثقافى رغم الاختلاف ٠

يقوم منطق الانتشار الثقافى على أن حضارات متقدمة بالمعنى التاريخى - أى وفق معيار التقدم ماركسياً- تقدم مجموعة من القيم والأفكار، ذات بعد إنسانى، قابلة للانتشار خارج حدودها، وتجد استجابة عفوية أو واعية لدى أبناء الحضارات الأخرى، عندما تكون هناك حاجة موضوعية إليها. وتغدو مع مرور الزمن جزءاً لايتجزأ من ثقافتهم القومية ٠ إذاً الفكرة أو القيمة الثقافية ، المسلحة بذاتها بمنطق إنسانى انتشارى هى التى تنشىء التواصل الثقافى بين الأمم ذات القابلية التاريخية لها ٠

لا أحتاج إلى أدلة على هذه الفكرة لشدة حضورها فى تاريخ التواصل الثقافى بين الأمم الناتج عن اختلافها ٠

والحق إن الصراع الثقافى يكاد يكون ثانوياً فى تاريخ الصراعات بين الأمم والشعوب. فالأسباب السياسية - الاقتصادية، والنزوع نحو الهيمنة المادية هى الأبرز من بين أسباب الصراعات بين الأمم ٠

وإلا كيف نفسر الحروب الأوروبية - الأوروبية ؟

والاختلاف الثقافى لايتحول إلى صراع ثقافى إلا إذا حمل طابعاً أيديولوجيا لتبرير الصراع المادى ٠فتغدو فكرة الصراع الثقافى هى التشويه المتعمد لحقيقة الصراع، والتزييف الأعمق لعلاقات القوة ، والتبرير الأيديولوجى للأهداف الأرضية ٠

إن مأساة عصرنا الراهن لاتكمن فى الصراع الثقافى، ولا فى فقدان التواصل بين الأمم والشعوب ٠ فالتواصل، قائم والصراع هو التبرير الأيديولوجى كما قلنا . إن مأساة عصرنا، تكمن فى أن الأمة الصاعدة والمهيمنة على مستوى العالم، ذات المنعة العسكرية والتقنية العلمية والمالية والساعية إلى الهيمنة على مستوى العالم ، أقصد الولايات المتحدة الأمريكية، لاتملك أية فكرة إنسانية قابلة للانتشار وقادرة من خلالها أن تجد لغة مشتركة مع الأمم الأخرى ٠

فقد كان هناك دائماً مصالح للأمم تسعى نحو تحقيقها، ولو عن طريق الحرب والقوة المسلحة. ولكن الأمم الصاعدة كانت قادرة، إلى جانب ذلك ،أن تنتج أفكارا ثقافية إنسانية قابلة للانتشار ٠

ففى معمعان الصراع ضد المستعمر الأوروبى، فى الشرق العربى، كانت أفكار أوروبية تجد سبيلها لدى الثقافة العربية الواعية. ففكرة القانون والحكم الدستورى والعقل والديمقراطية والاشتراكية الخ، غدت جزءاً لايتجزأ من ثقافة المستعمر دون أن يجهد المستعمر لفرضها، ولأنه بالأصل ما كان يريد ذلك ٠

أما الأمة الأمريكية فوحدها التى تغزو العالم بنمط حياة لا يقوم إلا على مبدأ البقاء للأقوى وليس للأصح ■

د٠مجدى عبد الحافظ*

«الاستثناء الثقافى» : بين محاولات تجاوز التخلف وتكريسه

مقدمـــه

إن الانتقالة التى يمر بها العالم اليوم ، وهى مازالت فى حالة الحركة ، تهيب بنا النظر فى حال واقعنا المحلى لتفهمه حق الفهم بشكل يرصده فى ميكانيزماته الداخلية الواقعية، وليس بشكل تخلع فيه على الواقع فانتازماتنا أيًا كانت تاريخية تراثية فى الماضى، أو مستقبلية حداثية فى المستقبل. وفى نفس الوقت نرصد الواقع العالمى فى تجلياته الواقعية وآليات حركته فى دوافعها الأصلية المرتبطة بالظروف الموضوعية، وليس كما نود أن نراه من خلال نظارات لوناها بألواننا المفضلة التى تتماشى مع مانريد أن نراه فحسب، غاضين النظر عما عدا ذلك. هنا تصبح جدلية الربط بين الواقع المحلى فى حقيقته ، ومايحدث فى الواقع العالمى ذات دلالة يمكنها أن تفسر، دون تضخيم أو تهوين .الكثير من الأحداث بموضوعية نسبية ، مفيدة – على الأقل– فى إلقاء الضوء على كثير مما يحدث فى عالمنا المحلى والدولى.

حقا لقد سئمنا من تلك التفسيرات أحادية الجانب ، والتى تلقى بأوزار واقعنا المحلى جميعها على الخارج وحده، وكأن الداخل هو ضحية لتلك المؤامرات التى تحاك له على المسرح الدولى فى كل مستوياته ، أو تلك التى حمل الداخل وحده كل الأوزار، وكأنه جزيرة منعزلة لا تؤثر ولا تتأثر بما يجرى حولها من أحداث فى العالم . وعندما نطرح هنا الاستثناء الثقافى كموضوع لتلك الورقة، فإننا نخشى أن يفرغ التعبير من محتواه، بحيث

*مدرس الفلسفة بكلية الآداب – جامعة حلوان – مصر.

يستخدمه الأصوليون الدينيون (فى أى مكان ومن أى دين)، والأصوليون الغربيون (فى أى مكان ومن أى مذهب) كمبرر يقضى على وحدة الحضارة الإنسانية، ويقوض من دعائم الحوار الإنسانى الممتد.

فيعمق هذا المسلك من كلا الطرفين القطيعة، وبالتالى يكرس تخلف بلدان العالم الثالث ويبقيها على ماهى عليه بحجة الاستثناء الثقافى ، محتكرا أيضا العلم التقنى والترشيد والتقدم المادى بحجة أنها تشكل الركن الركين من ثقافة الغرب.

والاستثناء الثقافى ، الذى نقصده، يستند بادئ ذى بدء على أن الحضارة الإنسانية حضارة واحدة وليست ملكا لأحد، أسهمت فيها جميع شعوب الأرض بدرجات متفاوتة، ومن هنا فهى ليست حكرا على أحد . وأن داخل هذه الحضارة تعيش ثقافات متعددة ومتباينة هى مصدر الثراء الدائم والمتجدد لهذه الحضارة. فالحضارة العربية الإسلامية فى القرون الوسطى إذن لم تكن إلا حضارة الإنسانية جمعاء ، شاركت ثقافات العالم أجمع فى الوصول إليها (المصرية والفينيقية ، والكلدانية ، والبابلية، والآشورية ، والفارسية، واليونانية ، والهندية، والصينية، والرومانية ..الخ) ، وفى العصر الحديث فإن الحضارة الغربية الحديثة هى بنفس القدر حضارة الإنسانية جمعاء ، شاركت فى الإعداد لها وقيامها ثقافات الشعوب فى كل مكان .

الإستثناء الثقافى :

والاستثناء الثقافى ، تعبير اخترعه مثقفو فرنسا منذ فترة قريبة ليتصدوا لاتفاقيات الجات التى فُرضت على أوروبا، خاصة فيما يتصل بالجانب الثقافى والفنى- على وجه التحديد. فأغلب دول أوروبا تعانى أيضا ، مثل بقية بلدان العالم ولو بشكل نسبى - من الاحتكار الثقافى الذى تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية على العالم . وإذا كان تعبير الاستثناء الثقافى وُلد حديثا، إلا أن الغزو الثقافى الفنى الذى تمارسه الولايات المتحدة موجود على الساحة منذ سنوات بعيدة ، خاصة فيما يتصل بالسينما الأمريكية، وكذلك الأغنية، وفنون أخرى يروج لها بأوروبا، بل وتحقق أحيانا نجاحات أكبر مما تحققه فى أمريكا ذاتها. وأخطر هذا الغزو يتمثل فى نمط الحياة الفرنسية ، خاصة عندما أصبحت الهيمنة الأمريكية على الثقافة الفرنسية هيمنة تتعلق بالبنية ، وبخلق أنماط أمريكية فى الاستهلاك لم يكن يعرفها المواطن الفرنسى، الذى أصبحت سوقه مفتوحة على مصراعيها فى منافسة خطيرة على الذوق الفنى.، ويلخص جاك تيبو هذه الحالة فى كتابه فرنسا المستعمرة (بفتح الميم) بقوله، لقد أصبحت فرنسا الآن تحت نير الاستعمار. فطريقة الحياة الأمريكية بلغت إلى أعماق

المجتمع الفرنسى بالذات إلى عقله وحساسيته وفكره. وحديثا يتساءل كريستيان كومباز عما إذا كانت فرنسا قد باعت روحها للأمريكان ؟ ويوجه الكاتب خطابه لزميل مجرى يستحلفه فيه بإنقاذنا من الطاعون الموحد الذى دمرنا تقريبا، ويهدد بدوره البلدان التى تخلت عن الشيوعية . هذا الطاعون الذى يهاجم الذكاء ، ويبتلع الثقافات باسم نزعة عالموية ، وبالتحديد نزعة عالموية أمريكية. ويحلل كومباز فى لغة ساخرة أغراض المجتمع الغربى الراهن فى مجالات النشر والسينما والتليفزيون . ويتطرق للعادات ، ويتوجه لمحدثه مستنجدا وأنتم الذين لم تكونوا قد سرقتم بسنوات الشيوعية ، ساعدونا على المقاومة ، حيث يرى المقاومة تصبح أهم كلمة فى ظل طاعون يتغذى على التواطؤات، ويتحرك بالإبهار. ويكشف عن دور وسائل الإعلام فى تنميط رأى الناس، والدفع بالأكاذيب باسم الحرية.(١) ويحدد آلان تورين أزمة مجتمعاتنا الحالية فى الشركات عابرة القارات ، وفى ظهور الاستهلاك الضخم المتبوع بوسائل الإعلام الضخمة التى أدخلت فى حياة الناس، عالم الرغبات والخيال، مما أضر بالنزعة العقلانية الحديثة، وأدى لانفجار الحداثة ، خاصة عندما تخلى المجتمع عن كل مبدأ للعقلنة سواء كانت توظف كسوق أو لاتحدد إلا بهوية تاريخية، وعندما لم يعد الفاعلون إلا مراجع ثقافية مشتركة أو شخصية . ويعترف تورين بأنه لاشك أن هناك تغيرا جذريا قد تم لصالح المجتمع الليبرالى ، وانعكس بأثره على التركيبة الكلاسيكية لليمين واليسار، بحيث لم يعد اليمين بدافع عن أناس فى أعلى السلم الاجتماعى، ولكن فى مقدمته، ويضع ثقته فى استراتيجية لتقليل التكلفة الاجتماعية للتغيير، واليسار الآن يدافع عن المهمشين أكثر من دفاعه عمن فى أسفل السلم الاجتماعى ، وأصبح أكثر حساسية لعدم المساواة المتنامى بين الشمال والجنوب وإلى التهديدات التى تؤثر على كوكب الأرض وإلى التهميش لعديد من المستويات الاجتماعية والثقافية.

هذه المعاناة الشديدة، والتى يعانى بعض بلدان العالم الغربى اليوم مثلنا تماما وبلاتها، جعلت الفرنسيين يطالبون بما أسموه الاستثناء الثقافى ، والمعنى أن يتم استثناء المنتج الثقافى من اتفاقيات الجات التجارية والتى تفتح الأسواق للمنافسة الحرة فى العالم.

إلا أن دعوتنا للاستثناء الثقافى لايُفهم منها الانكفاء على الذات، وغلق النوافذ والأبواب، فهذا التصور يتناقض مع ما أسلفناه توا من أننا نعتبر أن الحضارة الغربية الحديثة هى حضارة الإنسانية فى عصرنا اليوم .الاستثناء الثقافى الذى ندعو له دعوة مفتوحة توجه فى المقام الأول لدول العالم الثالث والدول الغربية المتضررة مثلنا، لتبنى هذا التصور بشكل جماعى ، لتستطيع أن تتفاوض وتضغط على الولايات المتحدة للقبول بهذا الاستثناء الذى يفرض الأهداف والتصورات التالية:

– احترام الخصوصية الثقافية والتنوع الثقافى والمحافظة عليهما كرصيد إثراء للحضارة

الإنسانية الواحدة.

- إعطاء الفرصة للثقافات المتنوعة للتعبير عن نفسها عبر القنوات الضخمة لوسائل الإعلام العالمية.

- وضع حلول جذرية لتهديدات وسائل الإعلام العالمية للقيم التى اتفقت عليها الثقافات جميعها، مثل الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان .. الخ.

- العمل على إقامة أنساق فكرية وعملية وتنظيمية على المستوى الدولى من أجل تجسيد العدالة والحرية - ذات المعيار الواحد - لكل ثقافات العالم بكفالة الحاجات الأساسية للحياة فى ربوعه المختلفة.

- تجنيد كل القوى الحية فى العالم من أجل النضال ضد التهميش والاستغلال الفردى والجماعى فى العالم.

- العمل على خلق تجمع ثقافى دولى بعيدا عن المؤسسات الرسمية، حتى تتوفر له ضمانات الحرية والإفلات من الضغوط، يضم ممثلين لمناطق العالم المختلفة ، يكون بمثابة برلمان دولى تنحصر مهمته فى خلق مناخ ثقافى يقوم على التعددية الثقافية وقبول الآخر والتفكير معه للإسهام المشترك فى تجسيد أخلاق كونية تتعامل مع إشكاليات البيئة، والبيولوجيا، والهندسة الوراثية، وحقوق الإنسان بمعناها الواسع والشامل، وإشكاليات ثورة الاتصالات والمعلومات ، وإشكاليات الحداثة فى كل ثقافة على حده.

والملاحظ فى تصوراتنا تلك أنها لاتفصل الثقافى عن الاجتماعى أو الاقتصادى أو السياسى، إذ نعتبر أن الثقافة هى نتاج لكل تلك التفاعلات الجدلية فى مجتمع ما. ولعلنا سنجد فى ظل التصورات السابقة بعض الحلول التى يتوق إليها الإنسان، فمثلا ، سوف يعمل تعبير الثقافات عن نفسها عبر القنوات العالمية على نزع فتيل الصراعات القومية ، ويخفف من حدة إحياء الهوية الثقافية والتى يصاحبها غالبا العنف. كما سيعمل هدف وضع الحلول الجذرية لتهديدات وسائل الإعلام العالمية للقيم الإنسانية العظمى ، والمتفق عليها بين الثقافات ، على تكريس ونشر تلك القيم الرفيعة. فوسائل الإعلام العالمية الحالية تسلك عكس القيم السابقة حينما تكثف حملاتها على رأى ومنحى معين ، مما من شأنه تعطيل الديمقراطية وإلغاء الحرية فى الإختيار وحرية الإرادة . وفى نفس الوقت فهو سلوك ضد الحقوق الأساسية التى أقرها المجتمع الدولى للإنسان. كما أن هدف كفالة الحاجات الأساسية للحياة لكل إنسان يعيش على الأرض سيعمل على خلق حياة أخرى تقوم على الحب والإخاء والكرامة بين الشعوب، وهكذا فى سائر الأهداف.

من هنا فالاستثناء الثقافى - كما رأينا - لايعنى انغلاق الثقافة وانكفاءها على ذاتها، ولكنه

يعنى فى المقام الأول التفاعل الخلاق مع الثقافات الأخرى، لمد الحضارة الإنسانية بروافد جديدة ومتجددة حتى لاينضب معينها، وفى نفس الوقت هى الأصوات الناقدة التى تعمل على تصويب مسار تلك الحضارة إذا ما اعتراها الغى والزوغان ، لذا تظل تلك الثقافات هى الضمير الحى للحضارة الإنسانية الواحدة، والأصوات المعبرة عما هو إنسانى فى مقابل نزعتى التقنية والعقلانية الأداتية ، وهما من أمراض الحضارة الغربية اليوم.

لذا فإن عصر الاستعمار، الذى قهر الثقافات المحلية بالعدوان والتحجيم والردع والدمج يظل –فى نظرنا– مسئولا عن تلك المآزق التى تعانى منها الحداثة اليوم ، حيث حرم هذه الحداثة (المتمثلة فى الحضارة الغربية) من أهم مصادر تجددها الذهنى والذى يعتمد فى الأساس على تلك الانتقادات التى تصوغها الثقافات الأخرى.

الحضارة الإنسانية الواحدة

إذا كنا نستطيع التمييز بين الحضارات المختلفة القديمة بحكم تباعدها وعدم اتصالها جغرافيا وتاريخيا، فإن معطيات الجيوبوليتيكا الحديثة، وثورة الاتصالات التى ألغت الحدود بين الدول والشعوب، وإشكاليات البيئة التى ربطت بين بقاع الكوكب ووحدت مصير سكانه، عملت على سيادة حضارة واحدة. كان ينبغى لها أن تكون ملكا للبشرية جمعاء وليست حكرا على أحد، إذ ساهمت جميع شعوب المعمورة من أقصاها إلى أقصاها فى تشكيلها بالجهد والعرق ، والدم، وبالعلم والمال، بل دفعت شعوب العالم الثالث– وحدها– ومازالت تدفع، منذ القرن الثامن عشر، القدر الأكبر من فاتورة هذا التقدم الهائل بوسائل مختلفة، بداية من النهب والاستعمار الذى مورس عليها، وصولا إلى الإجبار والإذعان المفروض عليها الآن من قبل الدول الكبرى من خلال نظام أعدته سلفا، يحافظ على المستوى المتقدم الذى وصلت إليه الحضارة الغربية فى بلدانها، ويكرس فى نفس الوقت التخلف والتراجع الذى تعانيه شعوب عالمنا الثالث.

البعض من مفكرى العالم الثالث يرفض مقولة الحضارة الإنسانية الواحدة بحجج شتى . البعض يربطها بالتبعية ، والبعض الآخر يربطها بالتغريب، كما يربطها البعض بظاهرة الغزو الثقافى. وتظل الخلفية التى تقبع وراء الجميع فى مواقفهم تلك، وهى ربط حضارة الغرب اليوم بمظاهر الإكراه والضغط على شعوبنا للقبول بمالايمكن قبوله، وهذا صحيح، إلا أن الوجه الآخر من تلك الخلفية يكمن فى التردى والتخلف والانسحاق الذى نعانيه فى مقابل هذا الغرب المتقدم، وبدلا من التفكير والعمل الجاد بأخذ أسباب التقدم الغربى المعتمد على الحداثة والتحديث، نرى هذا البعض يرفض تلك الحضارة الغربية قلبا وقالبا كرد فعل

انفعالى أكثر منه موقفا مفكرا فيه. وبهذا يختلط الأبستمى بالأيديولوجى ، وتضيع فى خضم هذا الخلط الموضوعية العلمية ، وحجية المنهج، مسفرة عن وجه يخلط بين الوطنية والعلم، والدين والجغرافيا، والحضارة والثقافة، والاستعمار والتنوير، والحداثة والقضاء على الخصوصية. فهل فعلا تشكل الحداثة والتحديث خطورة على الخصوصية والهوية والثقافة الوطنية ؟

الحداثة الغربية والخصوصية

تتأسس الحداثة على الحضور الدينامى والفاعل للذات فى العالم . ولا تتأكد الهوية إلا من خلال هذا الحضور الإيجابى والواعى للذات، والذى يفسح مجالا واسعا للعقل وللعقلنة وهو القاسم الإنسانى المشترك، والذى لايعترف بهوية أو بخصوصية منغلقة على ذاتها. العقلانية إذن هى المقدمة الأولى لتأكيد وتحقيق الذات والهوية. فإذا ضربنا مثلا بالوحدة العربية، التى أخفقت ، نجد أن إخفاقها يعود إلى أنها قامت دائما على أسس انفعالية وجدانية، ولم تستند على العقلانية التى تلزم وجود مصالح نفعية وحقيقية تعود على الشعوب العربية من جراء الوحدة، مثلما تم فى الوحدة الأوروبية. العقلانية والترشيد إذن هما مفتاحا الحداثة، ودونهما يظل المجتمع تقليدى، وأى خصوصية وهوية وطنية تستبعدهما محكوم عليها بالفناء والاندثار، أى إنكارهما يعنى إنتحار الذات وتلاشيها. وإذا تحجج البعض بالنزعة العرقية الأوروبية Euro - Centrisme التى تهمش خصوصيتنا، فنحن نرى أن تلك النزعة هى وليدة مايسمى Ego- Centrisme وهى نزعة التمركز حول الذات، فقد مارست هذا التمركز كل حضارة كان لها الغلبة فى عصرها، ومن بينها الحضارة العربية الإسلامية ذاتها، حينما قاست على إيمانها وإسلامها مدى كفر وإيمان الحضارات الأخرى، وحينما اعتبرت غير العربى أعجمى . وهذا وضع طبيعى، فالحضارة القوية تفرض تصوراتها ورؤاها من خلال أبنائها، أو من خلال الشعوب الأخرى التى تستلهمها، وهو ماحدث حين امتد التأثير العربى الإسلامى عبر البحر إلى الشمال ليعطى رؤيته الرشدية العقلية إلى أوروبا العصور الوسطى، يعطى إليها منحاه العقلى والتجريبى فى العلوم. يومئذ فهم المحدثون الغربيون أن المسألة هى موت أو حياة لأممهم ، وقاوموا اتهامات الكنيسة لهم بالزندقة والكفر والرشدية. واليوم هل نستطيع الادعاء بأنهم أصبحوا عربا، أو تركوا غربيتهم أو فقدوا خصوصيتهم ؟! (٢).

إن التفكير الذى يعمق الهوة بين الأنا والآخر، لهو تفكير يعانى من عقد للنقص مضاعفة ومركبة. ويحاول عن طريق التناول الفكرى التخلص من هذه العقد بتعويضه إياها بأفكار تعمل على الانتقام والثأر، بدلا من التفهم والتفاعل، متناسيا أن وجود الأنا يفترض دائما

وأبدا وجود الآخر والعكس صحيح . إذ كيف تتعرف الأنا على تفوقها بغير المقارنة مع آخر؟ فالحضارة العربية الإسلامية لم تعرف أنها وصلت إلى أوج قمتها سوى بمقارنة ماحققته على أحوال الغرب الأوروبى فى القرون الوسطى. يظل إذن التردد نحو الأخذ بمفاهيم الحداثة الغربية خشية فقدان الهوية أو الذوبان فى الغرب بحجة أن مجتمعنا مختلف لهو مقدمة أولى للشوفينية، وفى نفس الوقت معوق حقيقى لإنطلاقة الأنا إلى آفاق جديدة ومستقبلية، خاصة إذا كان هذا الأخذ يتم لحساب الأنا ولحساب النهوض بها من عثرتها، ومن هنا تصبح الخطورة الحقيقية على الهوية والخصوصية فى رفض التحديث.

هل يمكن تحقيق النمو خارج إطار التحديث ؟(٣)

يصر البعض ، بل ويجزم على ضرورة تحقيق النمو الذاتى بعيدا عن التحديث. ونحن لاننكر ضرورة النمو الذاتى ، بل ننظر إليه بواقعية شديدة واضعين فى الاعتبار التحولات التى طرأت على عالمنا اليوم، ومن هنا فسنختلف على دلالات مصطلح الذاتى ، بحيث سيعنى لدينا النمو الذاتى، النمو الذى يمكن لدول العالم الثالث أن تحققه فيما بينها بالاعتماد المتبادل، لأن التسليم بمصطلح الذاتى فى معناه الضيق قد تجاوزه العصر، كما أن النمو بعيدا عن التحديث يعتبر إنكارا لمجمل التفاعل الحضارى الذى تم عبر العصور التاريخية المختلفة، ويستند على وهم أن هناك قطيعة بين الثقافات أو بين الحضارات عبر التاريخ، وأن كل حضارة هى جزيرة منعزلة، أو هى نتاج متفرد ومغلق على ذاته أنتجه أصحابه، وهو تصور ضد الواقع والتاريخ معا. إضافة إلى أن حقائق عالمنا اليوم قد تغيرت رأسا على عقب، خاصة فى السنوات الأخيرة، كما أنها رؤية تخلط كل الأوراق ويظهر كل ما أنتجه الغرب فيها على قدم المساواة • الحداثة والاستعمار واستغلال الشعوب، والتحديث والاندماج فى السوق العالمى... الخ ، وإذا احتج بأن عودة الغرب لأصوله كانت سبيلا لتحقيق نهضته وحداثته ، ومن هنا فعلينا عمل نفس الشئ وهو العودة لأصولنا، هنا نلفت الانتباه بأن عودة الغرب لأصوله كانت مفتوحة على العقلانية اليونانية – الرومانية بينما تعنى عودة أصوليينا للأصول عودة إختزالية وإنتقائية تستبعد العقل والعقلانية. مع أن كل هذا لايمكنه تغيير الحقائق الموضوعية فى عالمنا اليوم، والتى تتأكد يوما بعد يوم ، مؤكدة على المصير الإنسانى الواحد، وهو مايتمثل فى المستجدات التالية:

ثـــورة الإتصـــالات

أدى اختراع الحاسب الآلى بأجياله المتعاقبة أن تصبح المعلومات وإنتاجها أهم مايميز

مجتمعات اليوم . وأصبحت المعلوماتية هى كلمة السر لمستقبلنا ، خاصة فى ظل إمكانية الحصول عليها بكل سهولة ويسر عن طريق الإنترنت، وإمكانية المشاركة الفعلية فى إنتاجها، والتخاطب من خلالها مع أكبر المراكز البحثية والثقافية فى العالم، والاتصال الجزئى بأى حاسب شخصى آخر فى أى من قارات العالم . ومع انتشار أجهزة الفاكس ، والأقمار الصناعية للبث التليفزيونى عابر القارات والحدود والمنفلت من أى رقابة ، يمكننا إدراك عمق الثورة التى أحدثتها تلك الوسائل خاصة فيما يتصل بالوصول إلى التأثير فى صميم ثقافات وعادات وقيم المجتمعات الوطنية والمحلية، وهو ماجعلنا نطالب فى إطار مبدأ الاستثناء الثقافى بإعطاء الفرصة للثقافات المتنوعة للتعبير عن نفسها عبر تلك القنوات الضخمة . ولعل هذا لاينفى أن ثورة الاتصالات قد فرضت على الجميع وعيا كونيا جديداً، بحكم أن العالم أضحى بالفعل قرية صغيرة من زجاج، لاتخفى فيه خافية على أحد بفعل تلك الشفافية – ربما المقصودة والتى لاتخلو من الأيديولوجيا– التى حققتها كاميرات البث التليفزيونى الكونى، مما أصبح معه فكرة الانغلاق على الذات ضرب من المستحيل وسط عالم يموج بمخترعات جديدة كل يوم ، تصب فى معين ثورة الاتصالات المتجددة .(٤)

الأيكولوجيا ووحدة مصير الكون

ولعل ذلك الوعى الكونى ، والروح الكونية الجديدة التى تعمقت فى الآونة الأخيرة، نقصد بها هنا، ذلك الوعى وتلك الروح التى أخذت تتجه حول أفكار خاصة بالبيئة والصحة العامة، ومسئولية الإنسان تجاهها. فقد ثبت عمليا وعلميا أن إهدار الموارد البشرية والطبيعية، وتلويث مصادر المياه، وإحراق الغابات، والتخلص من النفايات النووية والكيماوية، واستخدام غازات معينة صناعيا، والتجارب النووية، وإنتاج أنواع معينة من المعدات، لقادر على إحداث كارثة حقيقية تفوق فى آثارها كوارث الرعب النووى، بحيث إن هذه الآثار لن تقتصر على قطر دون قطر، بل ستتعدى الحدود الجغرافية ، وتظل سيفا مسلطا على مصير الكون . وأكد هذه الروح كارثة تشرنوبيل، ونقص غاز الأوزون فى طبقات الجو العليا، والتغيرات التى طرأت على مناخ العالم، ونقص الموارد الطبيعية، والتدمير الذى ألحق بالبيئة ، وانتشار المجاعات، وأزمة التزايد السكانى فى العالم، والهجرات السكانية الحادة، الجماعية والفردية منها، بفعل الإفقار أو الأزمات العرقية والحروب، وظهور فيروسات جديدة لم تكن معروفة من قبل مثل الإيدز. كل هذا جعل العالم يشعر بوحدة مصيره وارتباطه العضوى بالآخرين ممن يعيشون على نفس الكوكب أو السفينة الواحدة. فلم يعد يسمح لأحد بالعبث بمصير الكون، أو إهمال مسئولياته تجاه التدابير التى أقرها القانون الدولى، ومن ثم أصبحت مسئولية مصير الكون مسئولية جماعية يتحمل الجميع تبعاتها، ولا

تسمح لأحد بالانعزال أو الانزواء داخل حدوده ، ليس لأنها تجبر الجميع على هذا، ولكن لأن مراقبة الجميع للجميع أصبحت مصلحة وطنية عليا، من أجل الحفاظ على سلامة وأمان الداخل. ومن هنا تبرز أهمية تضافر دول العالم الثالث للعمل على شل حركات الشركات عابرة القارات، والدول الصناعية الكبرى، والتى يخرق أغلبها هذا الإجماع الكونى لخدمة مصالح ماليها الكبار حتى ولو أدى هذا للكوارث التى نعانى مُنها، ومنها تصدير الصناعات الملوثة للبيئة إلى عالمنا الثالث بحجة الإسهام فى تحديثنا. وكلنا يذكر ماحدث فى كارثة بوبال فى الهند.

الاقتصاد الكونى (الاعتماد المتبادل)

ظهرت فى الآونة الأخيرة بعض الملامح لصياغة نظام كونى جديد يعتمد على التخصص، ويفتح الباب على مصراعيه للتنافس على الأسواق الدولية فى أرجاء الكون. وعملت اتفاقيات الجات الأخيرة على أن تلتزم دول العالم المختلفة بالتوقيع عليها وإقرارها، مما سمح لأول مرة بوجود قواعد عامة تنظم الاقتصاد فى العالم، وتجبر دول العالم الموقعة على احترام هذه القواعد. ومن هنا أصبح الانفتاح على العالم مبدأ مفروضا من أعلى ، وأصبح فرض الحصار الاقتصادى على الدول يشكل عقوبة صارمة لها ، مثلما رأينا فى العراق، وليبيا، وصربيا والسودان ، بحيث أضحى التملص من الاقتصاد الكونى ضربة كبرى لكل الأنشطة الداخلية التجارية والاقتصادية. ورأينا توقف منظومة كاملة من المصطلحات التى ظلت مهيمنة على الخطاب الاقتصادى العالمى لعقود طويلة مثل : الحماية الجمركية، ووقف الاعتماد على الخارج ، والاكتفاء الذاتى وغيرها.

ومن هنا فالانكفاء على الذات فى الداخل- رغم استحالته – لن يحل تناقضات وظلم هذا النظام الذى فُرض علينا، ولكن علينا التعامل معه بالتنسيق مع الدول الأخرى التى لحق بها الضرر، وبعضها دول أوروبية، ومعظمها دول من العالم الثالث . علينا إشاعة حركة رفض جماعية تتسم أيضا بالكونية لتستطيع التعامل مع هذا النظام الكونى الجديد.

ماسقناه يبين أنه لامكان لمن آثر الانزواء وانكفأ على ذاته ، وعليه ينبغى التعامل بالإيجابية الواجبة مع هذه الحقائق والمستجدات . ومع هذا فالتعامل الإيجابى – كما أوضحنا- ليس معناه قبول مايفرض علينا، ولكن مشاركتنا الإيجابية معناها أن نعمل فى ظل الظروف الجديدة لحسابنا الخاص، ومن أجل صالح شعوبنا . علينا أن نشارك فى كل الحوارات الدائرة اليوم معبرين عن وجهات نظرنا فى تلك الترتيبات الجديدة، مدافعين عن مصالحنا الحيوية بالتنسيق مع الدول التى أضيرت فى تحالف كونى غير مسبوق، مستندين فى كل هذا على

العقل والعقلنة.

هل ستدفع دول العالم الثالث فاتورة مابعد الحداثة ، كما دفعت من قبل فاتورة الحداثة ؟

بلع مثقفو العالم الثالث طوال القرنين الماضيين طُعم الأيديولوجيا الغربى وتعاملوا معه كعلم وذهب بعضهم إلى الإيمان الكامل بتلك الأطروحات، بل وإلى ترويجها فى العالم الثالث، وساهمت تلك الأطروحات فى أن تدفع شعوب العالم الثالث الجزء الأكبر من فاتورة الحداثة دون مقاومة كبيرة. وقد تم هذا سواء باستخدام نتائج العلم لتلعب دورا أيديولوجيا ، كما تم عندما أستخدمت نظرية التطور الدارونية ، وهى نظرية علمية كستار أيديولوجى لتبرير الاستعمار بحكم مبدأ التنازع على البقاء، أو بالطرح الأيديولوجى السافر، ولكن داخل قوالب علمية كما تم على يد أرنست رينان (١٨٢٣-١٨٩٢) الذى بدأ بداية عنصرية عندما هم بتقسيم الشعوب إلى جنسين : آرى وسامى ، واضعا الآريين فى مرتبة أرقى من الساميين فيما يتصل بالحضارة والفكر والفلسفة عندما ينفى أن يكون العرق السامى هو ماينبغى لنا أن نطالبه بدروس فى الفلسفة. ومن غرائب النصيب ألا ينتج هذا العرق الذى استطاع أن يطبع على بدائعه الدينية أسمى سمات القوة - أقل ما يكون من بواكير خاصة به فى حقل الفلسفة. ولم تكن الفلسفة لدى الساميين غير استعارة خارجية صرفة خالية من كبير خصب وفير وغير اقتداء بالفلسفة اليونانية(٥).

أو فى شكل أدبى شاعرى كما نجده لدى الشاعر الإنجليزى كبلنج (١٨٦٥-١٩٣٦) عندما أعلن أن الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا.

أو فى شكل فلسفة التاريخ مثلما نجده عند شبنجلر (١٨٨٠-١٩٣٦) الذى صور كل حضارة ككائن حى عضوى ، وما ميلاد الحضارات ونموها وازدهارها ثم أفولها إلا عملية بيولوجية تشبه مايحدث للكائنات الحية، ومن هنا يفترض أن هذا السياق صالح لكل الحضارات . ومع هذا يرى أن لكل حضارة كيانها المستقل المنعزل تماما عن كيان غيرها من الحضارات، كما يرى أنه لاسبيل لاتصال أية حضارة بأخرى مادامت كل حضارة تشكل وحدة مقفلة على ذاتها. ويعزو التشابه فى الموضوع بين الحضارات إلى أنه تشابه ظاهرى ولايتعدى ذلك الظاهر للجوهر، مشددا على الطبيعة الخاصة التى تميز كل حضارة، ومن هنا يستبعد أن يمتلكها غير أصحابها بنفس الشكل والكيفية ، مستخلصا عدم وجود صلة بين الحضارات السابقة، واللاحقة عليها، مطلقا على الصلة التى يمكن أن نلاحظها بين الحضارات تعبير التشكيل الكاذب(٦).

هذا التشكيك الواضح فى وحدة الحضارة الإنسانية ، وفى إمكانية أبناء العالم الثالث فى امتلاك الحضارة الحديثة، نجده يظهر أيضا بنفس الوضوح عند مفكر غربى آخر هو توينبى

(١٨٨٩-١٩٧٥) ، الذى يرى فى أطروحاته أن الشعاع الحضارى المتحرك لحضارة يتألف من تكنولوجيا وسياسة ودين... الخ . ويتحدد قانون أرنولد توينبى فى انتقال الحضارات فى أن قوة اختراق عنصر من عناصر الإشعاع الثقافى تتناسب تناسبا عكسيا مع قيمة العنصر من الناحية الثقافية، إذ يثير العنصر التافه فى الجسم المتعرض للهجوم مقاومة أقل مما يثيره العنصر الهام، حيث إن هذا الاختيار التلقائى لأتفه العناصر فى ثقافة مشعة لنشرها على مدى أوسع فى الخارج يشكل قاعدة سيئة الحظ للعبة الاتصال الثقافى . وهذا الاتجاه إلى التفاهه ليس أسوأ مافى اللعبة. فان نفس عملية التحليل التى هى جوهر اللعبة تنذر بتسميم حياة المجتمع الذى تنتقل فى كيانه الاجتماعى عناصر متعددة من شعاع حضارى مفكك(٧) . وتتعامل هذه النظرة الميكانيكية مع النمط الثقافى على أنه قالب يمكن حله وفكه ثم ربطه بحضارة أخرى بنفس الميكانيكية التقنية ، إذ يغيب عن هذه النظرة جدلية العلاقة بين النمط الثقافى المنقول والثقافة الجديدة عليه، إذ قبل دخوله وانتظامه فى بناء هذه الثقافة عليه أن يتواءم ويتكيف مع أوضاعه الجديدة. هذا التكيف وهذا التواؤم يأتى بفعل الطريقة التى ينتقل بها، حيث غالبا مايلبى حاجة فى الثقافة المنقول إليها، مما يدفع هذه الحاجة للقيام بتنظيمه وتكييفه ووضعه فى النسق المطلوب ، ربما ليقوم بوظيفة أخرى جديدة عليه أو ربما يقوم بنفس الوظيفة مع بعض التعديلات الكبيرة أو الصغيرة . المهم حتى وإن كان عليه تأدية نفس وظيفته الأولى، فسيكون ذلك داخل نسق وعلاقات أخرى جديدة جهز لتتواءم معها وقد أسهمت غياب الديالكتيكية، فى وجهة نظر توينبى، فى وضع تصوره السابق خارج الوعى الإنسانى ، بل وخارج التاريخ، حيث تفتقد رؤيته تلك البعد التاريخى، فلم تضع فى اعتبارها تأثير وتأثر الحضارات ببعضها البعض، فغفلت عن الحضارات الإنسانية الأولى وتأثيرها على الحضارات التى قامت بعدها فى العصور الوسطى ، أو تأثير الأخيرة على الحضارة الحديثة والتى تمثلت بدورها ماقبلها من حضارات، إذ قامت هذه الحضارات بفعل الدفع التاريخى والتمثيل الهاضم للحضارات، والذى ساهمت فيه الإنسانية جمعاء ، وليس على هدم كل حضارة لما قبلها.(٨)

ولعل ظهور هنتنجتون هذه الأيام حاملا مصطلحه الذى اشتهر به صدام الحضارات ماهو إلا تجديد لتلك الدعوات العنصرية المقيتة ضد الشعوب غير الغربية، خاصة عندما يؤكد، وبنبرة تكاد تكون رسولية، تراجع العوامل الأيديولوجية والاقتصادية التى حكمت صراع الشعوب قديما، مقيما صراع البشر فى الحقبة القادمة على العامل الثقافى وحده.(٩) وهو بهذا يرفض التفاعل الحضارى، ذلك الأساس المكين الذى قامت عليه حضارات الدنيا منذ الخليقة. هذه النظريات التى تفتقد أبسط قواعد العلم ساهمت لحد كبير فى تعطل عمليات التحديث فى العالم الثالث باسم العلم ، ومن ثم ظل العالم الثالث بموارده وخيراته يسدد

الجزء الأكبر من فاتورة الحداثة الغربية على مدى قرنين من الزمان دون مقاومة كبيرة.

واليوم اكتشف الغرب ، فى غمار اهتمامه بالتقدم والعقلنة ، أنه قد نسى الإنسان ، إذ غطت نزعة المردودية، وبروز العقل الأداتى على الذاتية، وانغلاق الثقافة على التقنية والفعل الأداتى، وفصل المجتمع عن الدولة ، وتغيب الكائن التاريخى عن الإنسان، وبروز الصراع الاجتماعى فى المؤسسات كمركز للقرار، واختلاط الصراعات الاجتماعية فى الغالب بالصراعات القومية، وظهور أفكار إحياء الهوية الثقافية ، وهو ما أدى إلى تفكك الحداثة التقليدية. اكتشاف الغرب لتلك المزالق جعله يفكر فى مستقبله بفتح أفق جديد له مابعد حداثى، يحاول من خلاله الخروج من الأطر الحداثية التى أصبحت جامدة، وكسر السياقات والقواعد الثابتة للانعتاق من التقنية والعقل الأداتى، وعمليات التنميط الثقافى والصناعى والفكرى. وذلك لتخفيف مناخات الصرامة العلمية ووحدة المنهج، وإفراط الترشيد والعقلنة. ومن هنا تلعب الدعوات السابقة نفس الدور الذى لعبته فى السابق، إلا أن الخطورة هذه الأيام أن هذه الدعوات تجد فى الداخل من يساندها ويشد من أزرها ويقوم بترويجها، إذ يجد الغربيون المحدثون اليوم فى بلادنا مخرجا مابعد حداثيا لهم يأتون إلينا ليتخففوا من صرامة وحدة العقل بمرونة وليونة الإحساس ماقبل الحداثة لدنيا، ومن إفراط العقلنة لسلام سذاجة ماقبل الحداثة. يلجأون إلينا ليتخففوا من أعباء احترام المواعيد، واحترام إشارات المرور، والنظام العام ، والتخطيط المسبق لكل شئ لديهم . ومن ثم تنشط لديهم هذه الأيام دعاوى أصولية للإبقاء على العالم الثالث كما هو، كما تلعب نظريات الأنثروبولوجيا الحديثة دورا أيضا غير مباشر فى تثبيت هذه النظرة التى تعمل فى الواقع على تكريس التخلف فى عالمنا الثالث، ليظل التقدم حكرا على الغرب وحده ، ويظل عالمنا بالنسبة للغرب هو الواحة التى يلجأ إليها ليكسر القواعد والنظم التى لايستطيع أن يكسرها فى بلاده. والأخطر من هذا أن البعض من أصوليينا يتبنى تلك الدعوة بصورة أخرى عندما يرى أن الغرب الذى وصل إلى التقدم والحداثة قد وصل لطريق مسدود، وعليه أصبح يهتم أكثر من أى وقت مضى بطرقنا المعيشية والحياتية والنظمية والدينية . ومن ثم علينا ألا نقلد الغرب فى حداثته، ويكفينا التمسك بما نحن فيه إذ هو آخر المطاف. هذه الدعوة التى ترى فيمابعد حداثة الغرب مسوغ لنا للتمسك بالماضى، وإعادة بناء الهوية الضائعة على أسس ماضوية، تقوم فى نفس الوقت بتكريس تخلفنا ولا تتجاوزه، بل وتعمل على أن تدفع شعوبنا مرة أخرى فاتورة مابعد الحداثة كما دفعت من قبل فاتورة الحداثة.

وتظل تلك الأصولية الغربية الوجه الآخر، من العملية التى تشكل الأصولية لدينا وجهها الأول . ويتفق مع د. صلاح قنصوه الذى يقول بحق إن الأصولية الغربية «...» تختلف عن الأصولية الإسلامية أو الشرقية بوجه عام ، فى أن الغربية تتخذ من السمات الفارقة

القائمة فى الحاضر أساسا، ثم تستدير إلى الماضى البعيد لإيجاد جذور قديمة لتفسير الحاضر. أما النزعة الأصولية لدينا، فإنها تجعل من الحاضر إنحرافا عن أصل قديم جدا كان يمثل فى نظرها العصر الذهبى لهذه الحضارة . وينبغى إذن استعادته ليخلص لنا بريئا من كل شائبة دخيلة خارجية لهذه الحضارة.

وفى هذا الاختلاف بين النزعتين ترجح كفة الأصولية الغربية المزعومة فى ميزان القوى لأنها تحيا عصرها الذهبى فى حاضرها الفعلى الذى تحاول تبريره بالتاريخ القديم وعلم الآثار. على حين ينشغل الأصوليون الإسلاميون بالتنقيب فى الماضى البعيد عن عصرهم الذهبى ، تاركين مهمة قيادة العالم لمن يملكونه فعلا، ومقدمين لهم العون بضرب مخالفيهم من مواطنيهم، وتخريب اقتصاد بلدانهم بكل همة وحماس.(١٠)

إعادة تعريف الذات ومشتقاتها خطوة فى طريق الفهم

ربما تكون محاولة إعادة تعريف الذات والأنا والفرد والشخص فى مجتمعاتنا فى العالم الثالث خطوة هامة ، لتستطيع هذه المصطلحات أن تتضمن ماطرحناه ، حتى لا تبقى الذات تصور مغلق، بل تصور مفتوح على المستجدات الكونية ، وحتى يتأتى لمفهوم الاستثناء الثقافى أن يتعمق معرفيا :

الـذات(١١): لحظة تأمل أولى ، وهى تعبير كلى شامل يستمد فعاليته ووجوده من الإنسان كطبيعة بشرية إنسانية بيولوجية فطرية ، تتسم بالوعى الداخلى لحقيقتها، والوعى الخارجى المتمثل فى تميزها- كذات إنسانية- عن أشياء وموضوعات الطبيعة ٠- وفى هذا الإطار تعتبر التقسيمات المعروفة مثل الذات المتعالية ، والذات التجريبية ، والذات الجمعية عبارة عن وظائف وأدوار ومواقف لهذه الذات ، لجأ إليها البعض كإجراء منهجى يسهل على الباحث دراسة هذه الذات من هذه الوجوه المتعددة، ومن ثم يمكننا انتظار وظائف ومواقف وأدوار أخرى يمكن أن تنسب فى المستقبل للذات، تبعًا لحاجات البحث العلمى المتجددة.

الأنـــا : وتعتبر الأنا هى اللحظة الثانية من التأمل السابق، والتى تتمثل فيها الذات طبيعتها البشرية السابقة ، وتحاول تأمل واقعها الخاص، من خلال طرح إشكالياته الخاصة اللصيقة بها، وهى تشكل مصدر القلق الدائم والمستمر، وعلى هذا يكون الأنا المتعالى، والأنا المطلق ، والأنا التجريبية عبارة أيضا عن لحظات داخلية تتقمصها الأنا أثناء رحلة تأملها للبحث عن حلول مناسبة لقلقها.

الفرد والشخص : وسنضيف إليهما الفاعل Acteur ، إذ فى رحلة الأنا للبحث عن الحلول المناسبة، يحيلها هذا الفعل Acte ، ومن ثم يدفع الأنا إلى أن تتحسس مقومات هذا الفعل

الذى يتأسس فى نفس الوقت على شعورها بالفردية والشخصية ، وبالتالى بكونها فاعل، وكأنها لحظة تأمل ثالثة تكتشف فيها الأنا ضرورة الحاجة إلى فرصة أناها وتصوراتها، أو تغيير واقعها وأنساقه المختلفة ، وذلك لتستطيع مواجهة مشاكلها الخاصة، وهو مايحيل بدوره إلى الجسم.

ونرى أن هناك جدلية بين اللحظات الثلاث من الذات ، للأنا ثم للفرد وللشخص الفاعل وبالعكس ، بحيث إن هذه الجدلية – فى رأينا– مصدر التوازن فى الذات، أى مصدر التوازن النفسى فى الوجود البشرى عموما، وأنه على تلك الصيغة الجدلية يتوقف الأداء النفسى. ولعل هذا التصور الجدلى الذى يجعل الطريق مفتوحا بين الفرد والشخص الفاعل وبين الأنا وبين الذات ثم بين الذات وبين الأنا وبين الفرد والشخص الفاعل ، لعل هذا التصور يمكنه حل إشكالية إمكانية تواجد ذات كونية، وفكر كونى، حيثما تتفاعل الذات بفطرتها الإنسانية مع محيطها البيئى (الأيكولوجى) ، ومحيطها الحقوقى الإنسانى ، ومحيطها المتصل بالثورة العالمية للاتصالات والتى تعايشها دون انتقال– عن طريق الصور المنقولة عبر الأقمار والإنترنت ...الخ، وفى نفس الوقت سيحافظ على تلك الخصوصية الفردية والجماعية التى تميز الأفراد والجماعات ، وتحافظ على الاختلاف والتنوع ضمن مفهوم الحضارة العالمية.

فى هذا الإطار يمكن لمقولة الاستثناء الثقافى أن تجد لها سندا معرفيا نظريا يعبر عنها دون افتعال أيديولوجى حتى نستطيع تجاوز تخلف شعوبنا فى العالم الثالث ، وليس تكريس هذا التخلف بشكل مقصود أو بالنيات الحسنة ■

الهوامش

١– Christian Compaz, De Peste, de la Peste et du Reste, la Fin de L' humanisme est-elle invitable? Robert Lafont,1994.

٢– د. مجدى عبد الحافظ ، الحداثة فى مصر، بحث ألقى فى CEDEJ ، ١٩٩٦.

٣– د. مجدى عبد الحافظ ، إخفاق الحداثة فى المنطقة العربية : بين التحليل والاستلهام ، رواق عربى ، ١٩٩٧.

٤– راجع السيد يسين ، الوعى التاريخى والثورة الكونية – حوار الحضارات فى عالم متغير، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٥.

٥– ارنست رينان، ابن رشد والرشدية ، مقدمة ط ١ ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ص ١٥.

٦- نيفين جمعه علم الدين ، فلسفة التاريخ عند أرنولد توينبى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١ ، ص ٦٣٠٥٨ .

٧--A. Toynbee, The World and West, Chap. V., oxford up.,1953.

٨- د. مجدى عبد الحافظ ، اتجاهات نظرية التطور فى الفكر العربى المعاصر، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة باريس ١٠ ، مايو ١٩٩١ .

٩- د. صلاح قنصوه ، نزع القناع عن صدام الحضارات ، الهلال ، عدد يناير ١٩٩٧ ، ص٤٣-٥١ .

١٠- المرجع السابق.

١١- د. مجدى عبد الحافظ ، جدلية تخارج التراث ، تكونها الاجتماعى وعلاقته بالحداثة، بحث فى ندوة قسم الاجتماع الثالثة بجامعة القاهرة ، مايو ١٩٩٦ .

ا٠شن جى فنج*

دفاعا عن التبادل والتعاون الثقافى تعزيزا للسلم والتنمية**

صل القرن العشرون ، وقد مر عبر الكثير من التقلبات ، إلى نهايته . بينما يتقدم القرن الواحد والعشرون نحونا، يحدوه الأمل، فى خطى واسعة. ويجتمع معاً، فى هذه اللحظة الهامة من انتقال قرنين ، خبراء وباحثون من مختلف البلدان فى هذه المدينة الشهيرة التاريخية فى مصر. إن مناقشة قضايا حول موضوع صراع الحضارات أم حوار الثقافات ؟ مسألة هامة للغاية. إن زميلىّ وأنا سعداء للغاية، يشرفنا أن أتيحت لنا فرصة حضور هذا المؤتمر كمراقبين . هنا، باسم زميلىّ واسمى ، أود تقديم خالص الشكر لمضيفتنا ، منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية ، لدعوتها الكريمة وترتيباتها التى اتسمت بالاهتمام والمراعاة . كما أننى أود ، فى ذات الوقت ، كل النجاح لهذا المؤتمر .

إن زميلىّ وأنا قد جئنا من جمعية الشعب الصينى من أجل السلم والتنمية ، وهى منظمة سلم وطنية غير حكومية فى الصين . إننا ، كعاملين من أجل السلم ، ندرك بعمق ، أننا نعيش الآن فى حقبة يمثل السلم والتنمية فيها موضوعين أساسيين ، كما نعيش الآن فى عالم متباين الثقافات والحضارات. إن تحقيق السلم والتنمية لايمكن إنجازه دون تعايش متناسق، تبادل متساو، التعلم من بعضنا البعض وازدهار مشترك بين مختلف الثقافات والحضارات. من أجل هذا الغرض، أود أن أتبادل وجهات النظر، من هذا المنبر، مع الخبراء والباحثين الموجودين هنا.

*السكرتير العام لجمعية الشعب الصيني من أجل السلم والتنمية٠

**ترجمها عن الإنجليزية د٠ فخري لبيب .

إن قضية صراع الحضارات ، قد جذبت انتباه الباحثين عبر العالم أجمع منذ عام ١٩٩٣، عندما نشر البروفسور صامويل ب. هنتنجتون ورقته صراع الحضارات؟ . لقد طرح في ورقته أن السياسة الدولية تدخل مرحلة جديدة. وأن المصدر الرئيسي للصدام في هذا العالم الجديد، لن يكون أيديولوجيا في الأساس أو اقتصاديا في الأساس . إن الصدامات الرئيسية في السياسة الكونية سوف تقع بين أمم ومجموعات وفق حضارات مختلفة. وإن صراع الحضارات سوف يسيطر علي السياسة الكونية . وهو يؤمن أن العالم سوف يتشكل، إلي حد كبير، بواسطة التفاعلات فيما بين سبع أو ثمان حضارات كبري تشتمل علي: الحضارة الغربية، الكونفشيوسية ، اليابانية، الإسلامية، الهندوسية ، الأورثوزكسية – السلافية ، الأمريكية اللاتينية ، ويحتمل الحضارة الأفريقية. ولسوف تقع أكثر الصدامات أهمية في المستقبل علي امتداد خطوط الصدع الثقافية التي تفصل تلك الحضارات بعضها عن بعض. وهو يجزم بأن المحور المركزي للسياسة الدولية في المستقبل هو علي الأرجح الصدام بين الغرب والباقي ، وردود فعل الحضارات غير الغربية إزاء القوة والقيم الغربية. إن الحرب العالمية الثالثة ، إن كانت هنالك حرب ، سوف تكون حربا بين الحضارات . وهو يطرح للغرب، تأسيسا علي هذه الفرضية، الإجراءات المختلفة المقابلة، قصيرة وطويلة المدي . وقد لاقت حجته السابقة تعليقات حادة، بالمدح والثناء أو خلاف ذلك، من مختلف أجزاء العالم. وأثارت مناقشات وحوارات ساخنة. إنني أؤمن أن هذا الحوار ليس مجرد نقاش أكاديمي لنظرية ما. إن المسألة الأكثر أهمية ، أن هذا الحوار يوضح أيضا، أنه باستعراض الحقيقة واتجاه تاريخ البشرية، فإن الناس جميعا، عند نقطة الانتقال مابين القرن القديم والجديد، يطمحون في نظام سياسي عالمي جديد يفضي إلى السلم والتنمية.

إن قضية الثقافة قضية ثرية ومعقدة أيضا في محتواها. إن علي المرء لدراسة قضية الثقافة، أن يكون ملما نظريا بالمجالات المختصة، وسوف يكتسب معرفة تاريخية منسقة ومعرفة بمختلف المعارف التي تشتمل علي الفلسفة، علم الاجتماع ، علم التاريخ الطبيعي للأجناس البشرية، علم الأخلاق، الأدب والدين. إن البروفسور هنتنجتون ، بهذا المعني ، وبما لديه من معرفة وملاحظة مكثفة للعلاقات الدولية المعاصرة، والعلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، علي نحو خاص، يدافع بشدة عن حجته، بمعني أن السياسة الدولية المستقبلية سوف تكون عرضة لصراع الحضارات، ومن ثم يقدم رأيا متفردا فيما يختص بالبحث في السياسة الدولية . إن ماوصل إليه من نتيجة غير مقبول علي أي حال. إن عالم مابعد الحرب الباردة يواجه تحديات عديدة عامة، والجنس البشري قادر فقط علي البقاء والتطور عن طريق التعاون. يضاف إلى ذلك، مع وجود صلات متزايدة بين الأمم ، إن الاعتماد المتبادل فيما بيننا يزداد عمقا أيضا، ومن ثم يوفر إمكانيات للتنسيق والتعاون بين الأمم.

سوف يكون العالم علي خطأ نظريا، وفي وضع خطير في الممارسة ، إن تمسك المرء بفكر الحرب الباردة ، وكأن النزاعات والمواجهات هي الخيار الوحيد للبشرية ، بينما البشرية تتحرك صوب القرن الواحد والعشرين.

هنا أود أن أقدم وجهات نظري ، وأتعرض بعمق، مناقشة واستكشافا، للقضايا التالية :

أولا ، رغم وجود الاختلافات والتناقضات ، فإن الثقافات المختلفة تتخلل وتؤثر في بعضها البعض خلال عملية التطور. إن التبادل المشترك للثقافة والتعلم كل من الآخر قد عظم الفهم المشترك والصداقة بين مختلف البلدان ومختلف القوميات، فالثقافة ناتج لحكمة وعمل البشرية . إن الثقافة ، في جوهرها، هي ثروة البشرية متجاوزة التقسيمات الجيولوجية وحدود الدول. إن إشاعة وتأثير الثقافات ، بين البلدان والمناطق المختلفة قد غدا، وخاصة في المجتمع الحديث ، مع تقدم العلم والتقنية، واسع المدي أكثر فأكثر. إن ثقافة أي مجتمع، بلد ، قومية، منطقة أو مجموعة اجتماعية، لم تعد ملكية خاصة أو حيازة خالصة له أولها، لكنها ثروة روحية يمكن أن تتفاعل، أن يجري تقاسمها واستخدامها كمرجع، ودراستها. ففي الولايات المتحدة، حيث يتشكل المجتمع من مهاجرين ، فإن أصل ثقافاتها قائم علي التعددية. إنه مجتمع وثقافات اجتماعية متفردة، بزغت خلال عملية طويلة المدي من تعايش جنسيات مختلفة، وفي ظل تأثير بيئة طبيعية، وأحوال اجتماعية لقارة أمريكا الشمالية، وعلي أساس امتصاص ميراث ثقافي نابه لكل الجنسيات . ليس هنالك من إنكار لحقيقة أن المهاجرين الأوروبيين قد قدموا أكثر المساهمات أهمية في تكوين وتطوير الثقافة الأمريكية. وفي تلك الأثناء قدمت الجنسيات الأخري أيضا، أي المهاجرين من أماكن أخري، مساهمات ثمينة.

ثانيا: بعد انهيار المواجهة ثنائية – القطبية ، غدت التناقضات الإثنية ، والنزاعات العنصرية والخصومات الدينية، واضحة مرئية ، والعالم ليس علي أي حال من الأحوال في سلام . هل تعكس هذه الظاهرة النزاعات بين مختلف الثقافات والحضارات؟ إن الدواعي الرئيسية للنزاعات، من وجهة نظري ، هي عوامل مختلفة تشتمل علي السياسة، الاقتصاد والأمن العسكري أكثر منها اختلافات حضارات وثقافات متفرعة، أو المفاهيم التي تمثل تلك الثقافات والحضارات. إن الحضارة أو الثقافة، في ذاتها، ليست مصدرا للنزاعات. النزاعات تقع فقط، عندما تنظر ثقافة أو حضارة واحدة إلى ثقافة أو حضارة أخري، باعتبارها زندقة أو عدوا ومناوئا، وتحاول بالقوة بذر وتمديد حضارتها أو ثقافتها هي عن طريق كبح أو اجتثاث الثقافات والحضارات الأخري ، وتحاول استيعاب نظيرها أو الإصرار علي خضوعه لسيطرتها.

ثالثا ، للثقافة والحضارة قوانينها المقدسة للبقاء والتطور، والتي لن تذوي مع تحطيم الأسس

الاقتصادية ، وهي قوانين لايمكن لأي امرئ إبادتها أو استئصالها. إن الحركة نحو التقدم اليوم ، قد غدت إتجاها للمجتمع البشري لا رجعة فيه. إن أي بلد يمارس سياسة القوة، أو يسعي للسيطرة علي العالم، اعتمادا علي قوته العظمي، وينتهك سيادة بلدان أخري بذرائع وأعذار، ويتدخل في الشئون الداخلية للبلدان الأخري، إنما هو بلد محكوم عليه يقينا بالفشل. من يبذر الأذي ، يجني الأذي – تلك هي عاقبة هؤلاء الذين يقومون بالاختراق الثقافي باسم التبادل الثقافي، ويدافعون عن التوسع الثقافي ، ويحاولون فرض نظمهم الاجتماعية، ونمط تنميتهم ومفهومهم عن القيمة، علي الآخرين ، بغض النظر عن الحقيقة الموضوعية والتي تعني أننا في عالم زاهر الألوان . هنالك، في الوقت الراهن قرابة مائتي بلد، وعدة آلاف من القوميات والسلالات في العالم . وهنالك فروق كبري فيما يختص بالنظام الاجتماعي ، مفهوم القيمة، نمط التنمية، الميراث التاريخي ، المعتقد الديني والخلفية الثقافية. إن من حقوق سيادة كل البلدان، أن تختار النظام السياسي وطريق التنمية بناء علي إرادتها هي وطبقا لأحوالها الوطنية، وليس هنالك من دول أخري مخولة بالتدخل. إن لكل بلد أو قومية خصائصها ومميزاتها الخاصة بها. عندما تحترم كل البلدان بعضهاالبعض، وتسعي إلى أرضية مشتركة، بينما تحافظ علي مابينها من فروق ، وتتعايش في انسجام، وترقي بعضها البعض، يمكن فقط، إيجاد عالم مشبع بالألوان، تزدهر فيه كلها بما فيها من جمال. لن ينجح أبدا بناء عالم ذي لون واحد فقط، أي وضع العالم كله تحت هيمنة واحدة ، دون اعتراف أو احترام لما في العالم من تنوع .

إن شعب الصين، وشعوب البلدان الآسيوية، الأخري، قد أبدعت حضارة شرقية متألقة، بحكمتها هي ، ومن ثم فإنها تساهم بصورة عظمي في حضارة وتقدم البشرية. إن الكولونياليين، خلال الفترة الزمنية الطويلة في الماضي ، قد فعلوا ماشاءوا دون أن يضعوا مشاعر الآخرين في الحسبان. وحاولوا فرض إرادتهم ومفهومهم للقيمة علي الصين وبلدان آسيوية أخري ، وإجبار الشعب الصيني وشعوب البلدان الأخري، علي التخلي عن ثقافتهم التقليدية. ومن الثابت أن هذا الفعل قد استثار استياءهم ومقاومتهم. إن الصين، وبلدان أخري آسيوية ، قد دافعت بعزم واصرار، بعد استقلال الدولة ، والتحرير الوطني، الذي تحقق من خلال تضحيات دموية طويلة المدي ونضال شاق، عن أن لكل بلد حقوقها الشرعية لاختيار نظامها الاجتماعي وطريق التنمية الخاص بها، وأن كل البلدان والقوميات سوف تعيش مع بعضها البعض في حب ومودة . وأن الحضارات المختلفة سوف تتعلم من بعضها البعض، مستخدمة بعضها البعض كمراجع. وأن تمارس تبادلا وتعاونا متساويا لتحقيق التنمية والرفاهية. وتحقيقا لذلك، قدمت الصين والهند مبادرتهما الشهيرة الخاصة بـ المبادئ الخمسة للتعايش السلمي . إننا نؤمن بأن الاحترام المتبادل لسلامة الحدود والسيادة ، وعدم

الاعتداء المتبادل ، عدم التدخل في الشئون الداخلية للآخر، والمساواة والفائدة المتبادلة والتعايش السلمي ، سوف لاتكون فقط معايير دولية تحكم علاقات الدولة – الدولة، لكنها سوف تكون أيضا القواعد الأساسية لتحقيق التبادل والتعاون الثقافي.

إن الصين بلد موحد ومتعدد القوميات، أسرة كبيرة متناغمة بها ٥٦ مجموعة إثنية . إن لكل القوميات علاقات تقوم علي المعونة المتبادلة . المتساوية ، الراسخة، المتناغمة و التوحيدية. وحيث أن شعب الهان يشكل ٩٢٪ من إجمالي السكان، فإن المجموعات الإثنية لاتحظي فقط بكل الحقوق التي كفلها الدستور والقوانين والقواعد الأخري، بل تحظي أيضا بعناية خاصة ومعاملة تفضيلية فيما يختص بالاقتصاد، الثقافة والتنمية الاجتماعية. إن تقاليد وعادات كل المجموعات الإثنية تلقي الاحترام التام، كما أن هنالك ضمانا كاملا لمعتقداتهم الدينية . إن شعب الـ ٢ر١ مليار صيني يتحرك قدما، في الوقت الراهن، بخطي واسعة علي طريق بناء اشتراكية ذات خصائص صينية. إنهم يدعمون سياسة الإصلاح والانفتاح علي العالم الخارجي، مركزين جهودهم علي التنمية الاقتصادية بهدف تحسين مستويات معيشتهم.

إن الصين عضو في المجتمع الدولي . إن الصين لاتستطيع السير منفصلة عن باقى العالم. إن إصلاح الصين، انفتاحها ودفعها التحديثي ، يجعل الصين فى حاجة إلى وسط دولي سلامي طويل المدي ، في حاجة إلى تنمية علاقات ودية وتعاونية، بما فيها التبادل والتعاون الثقافي، مع كل البلدان. إن العالم في حاجة إلى الصين أيضا خلال تلك الأثناء . إن العالم وهو يبذل جهودا من أجل السلم والتنمية، في حاجة إلى استقرار الصين ورفاهيتها. ويسير توسيع التبادلات الثقافية بين شعب الصين والشعوب والقوميات الأخري جنبا إلي جنب . مع تعميق الاصلاح والانفتاح.

إن الثقافات الأجنبية تجئ إلي الصين عبر قنوات متنوعة. إن وقاية الميراث النابه للشعب الصيني ، تقاليده وهويته الثقافية ، إثراء وتطوير ثقافته الخاصة إلى مدي أبعد ومقاومة نخر الأفكار والثقافات الغربية الفاسدة، والقبول والإحاطة بالثقافات الأجنبية خلال عملية التبادلات، لموضوع هام للدراسة، ومهمة مقدسة تواجه الشعب الصيني. إن الشعب الصيني يحافظ، فى الوقت الذي يقوم فيه بالتبادلات والتعاون الثقافي مع بلدان العالم المختلفة، علي امتصاص الغذاء الثقافي الذي يصل إلي الثقافة الصينية من الخزائن الثقافية لكل البشرية ، والتي تشتمل علي العلوم والتقنية المتقدمة وخبرات الإدارة الحديثة للبلدان الغربية. وسوف تعزز الصين أيضا، في تلك الأثناء ، تقدما أخلاقيا وثقافيا اشتراكيا طبقا لحقائقها الوطنية الخاصة بها. وبهذا الخصوص فإن توريث ونقل التقليد الصيني الرفيع إلى من يلي من مسألة جوهرية ، مع الاهتمام الكلي بروح الحقبة الحديثة، وقيامها علي أسس من الأحوال القومية،

بينما يوضع العالم أجمع نصب الأعين. وبتعبير آخر، فإنه في ظل تنمية اقتصاد سوق اشتراكي، وانفتاح علي العالم الخارجي، فإن الصين سوف تتخذ نظرية دنج زياو بينج عن بناء اشتراكية ذات خصائص صينية مرشدا لها. إنها سوف تقوي وتنمي التقدم الأيديولوجي والأخلاقي ، تدعم التعليم والعلم والثقافة وتشجعها، تسلح عقول الشعب بالنظريات العلمية ، وتقودهم القيادة الصحيحة في رأي عام، تلهمهم بالأعمال الأدبية الرائعة، تمد المواطنين الاشتراكيين بالمثل العليا السامية، بالطهارة الأخلاقية، بالتعليم الجيد وإحساس عال بالنظام، تنمي النوعية الأيديولوجية، الأخلاقية ، العلمية والثقافية لكل الأمة ، توحد وتحث الشعب بمختلف قومياته علي بناء صين مزدهرة وقوية ، ديمقراطية، بلد اشتراكي عصري متحضر، حتي تكون جديرة بالمساهمة في سلم واستقرار وتنمية وازدهار العالم.

إن التبادلات الثقافية كانت دوما أفعالا ذات طريق مزدوج. إن الصين في حاجة إلي إجراء تبادلات ثقافية مع الثقافات الأجنبية من أجل تنميتها الاجتماعية والعكس صحيح. إن الشعب الصيني راغب للعمل مع شعوب كل بلدان العالم من أجل إقامة نظام عالمي جديد عادل، ومن أجل التبادل المتساوي والتنمية المتناغمة والإزدهار المشترك لثقافات كل القوميات في العالم ومن أجل تنمية وتقدم الحضارات البشرية ■

د. جورج لابيكا*

الوضع الحالى والحاجة إلى الفكر النقدى: هل هناك فائض من البشر؟**

لنبدأ بكلمتين حول المناقشة الدائرة منذ الأمس. لاشك أن الصراع بين الحضارات قد قام بالفعل. وأوضح مثال على مثل هذه الصراعات، فيما يتعلق بحضاراتنا، هو الحروب الصليبية. لكننى أجد من الأهمية بمكان تحديد أن مايسمى بالصراع بين الحضارات ماهو إلا نتاج تناقضات فى داخل كل كيان، تناقضات اقتصادية واجتماعية وسياسية، كثيرا ما أُهملت بل وعتمت، بينما يدور الحديث صراحة عن الخلافات والمواجهات الثقافية أو الدينية. وبالإضافة، فإن الخطر الذى نواجهه اليوم ليس خطر الصراع وإنما هو خطر سيطرة حضارة واحدة على كل الحضارات الأخرى، خطر قوة واحدة تسيطر على العالم اقتصاديا وعسكريا. ومن المؤسف أن الحضارة المقصودة هى فى الواقع لا حضارة، فهى تؤمن بقيمة أساسية هى الربح وكيفية الحصول على أقصى ربح ممكن، ماأسماه بعض من سبقنى بماكدونلدنة العالم. ويخشى من مثل هذه الأحادية الحضارية، ومن أحادية أسلوب التفكير الذى يواكبها، أن تحمل فى طياتها بذور البربرية. والثقافة العالمية ، التى يزعم أنها ثقافة الجماهير، وهى واقعة تماما فى قبضة التسويق والصناعات المرتبطة بأوقات الفراغ ، إنها ثقافة غارقة (كما فى قول إجناسيورامونى) وعلينا من ناحية أخرى ، علينا، أن نعترف بأنه على الرغم من جودة التحليلات الماركسية، إلا أنها لم تلق الضوء الكامل على انهيار بلدان الاشتراكية القائمة بالفعل ، وخاصة فيما يتعلق بالدور المتبادل والمتواكب

---

*مدير الأبحاث بالمركز القومى الفرنسى للأبحاث.

**ترجمتها عن الفرنسية د. نهاد سالم.

للعوامل الداخلية (الفساد المتغلغل، والركود وعدم القدرة على تحقيق تنمية اقتصادية حديثة)، ولافيما يتعلق بالعوامل الخارجية (دور الامبريالية ، ودور الكنيسة، ويأس وإحباط العالم الثالث والطبقات العاملة فى الغرب) التى كانت الجورباتشيفية انعكاسا مشوها ومن طرف واحد لكل هذه العوامل – ولنا فى ذلك حديث آخر.

أما المسألة الثانية، التى سأتحدث عنها باستفاضة أكبر، فتتعلق بالعولمة. . وعلينا أن نلاحظ أولا أنها جزء من الرأسمالية منذ ظهرت. فهى تعكس التوجه الطبيعى للرأسمالية نحو غزو البسيطة من خلال سحق كافة أساليب الإنتاج الأخرى. وهذا التوجه نحو السيادة المطلقة اصطدم لفترات طويلة بمقاومة من جانب الأمم، أومن جانب الوحدات الثقافية، أومن جانب علاقات الإنتاج المغايره له، حتى عندما كانت هذه المعارك خاسرة مسبقا. أما الآن، فقد اختلف الوضع، وتقلصت إمكانيات المقاومة أوانعدمت تماما أوتغيرت بشكل جذرى. وسوف أتحدث عن ذلك فيما بعد. والعولمة ، كما نعرف جميعا، هى سيادة رأس المال المالى، وهى ظاهرة عبروطنية وعبرثقافية . فلم تعد الدولة/ الأمة هى القدوة الحقيقية التى تحكم اليوم، فالدولة/ الأمة فى طريقها إلى الزوال، وقد تقلص نفوذها، إذ تتنازعها المتطلبات الليبرالية الجديدة للسوق الدولية، وضرورة مراقبة الفئات الاجتماعية التى تعانى من تلك المتطلبات. فالشركات متعددة الجنسية هى التى تحكم العالم اليوم، وهى اسم على مسمى، إذ أنها عبر وطنية بل وفوق – وطنية. ولنضف إلى ذلك أن السيادة الفعلية، فى داخل العولمة، هى فى يد أشد الطبقات قسوة، أى أقل الفئات البورجوازية استعدادا للتفاهم، بينما كانت السيادة منذ فترة تفترض التوصل إلى حلول توفيقية بين كافة الأطراف المشتركة، وكانت تفترض بعض التنازلات لصالح الطبقات المتوسطة . ويعترف عدد من علماء الاجتماع والسياسة فى أوروبا الغربية، بأن اليد الحديدية لم تعد فى حاجة إلى قفاز. ولم تعد الفئات الوسطى تتمتع بأى شكل من أشكال الحماية، ناهيكم عن الطبقة العاملة. وهذه مسألة جديدة تشير إلى تفاقم عدم المساواة واتساع رقعة المعدمين وامتدادها إلى قطاعات جديدة فى أشكال عدة منها، مثلا، نتائج التوالد الاجتماعى من جيل إلى جيل. أما على الصعيد الدولى، فأكتفى بذكر هجمات النظام السائد ضد كل شكل من أشكال التنمية يحاول الإفلات من توجيهاته، حتى فى البلدان الناشئة مثل رواندا، التى تم تدمير منظوماتها الزراعية ، أومثل يوغوسلافيا.

والعولمة هذه تحظى بدفاع وغطاء أيديولوجى، لا من جانب مدافعين رسميين عن إدارة معروفة، من أمثال فوكوياما وهنتنجتون فحسب، وإنما أيضا من جانب الشخصيات التى تمسك بزمام الأمور* كلكم يعرف السيد كامديسو، المدير العام لصندوق النقد الدولى.

والسيد كامديسو كاثوليكى، وهذا من حقه. وبمناسبة مؤتمر انعقد فى مدينة ليل الفرنسية فى ٢٧ مارس ١٩٩٢، وأمام حشد من رجال الأعمال المسيحيين ، وهو اجتماع قام بتحليله

صديق لنا من كوستاريكا، هو فرانز هنكل مارت ، حاول السيد كامديسو أن يضفى بعدا روحانيا (كما يقول هنكل مارت) على عمليات التأقلم الهيكلى . أو فى عبارة أخرى، حاول أن يخدم علم اللاهوت التابع للأمبراطورية ، بأن يثبت أن خيار الفقراء (وهو خيار المسيح) ماهو إلا خيار صندوق النقد الدولى ، وأن السوق والتضامن كلمتان مترادفتان، فالسوق هى المملكة وسياسة صندوق النقد الدولى تحولت إلى إرادة الله فى الأرض . ومن نافلة القول، أن هذا المنطق التجارى ، لابد من تطويقة بغية تحاشى آثارة السلبية. ومن ثم ، فلا بد من استبعاد أى خيار آخر – فمن غير المقبول معارضة الإرادة الإلهية. وبذلك أصبح من الممكن كما يقول هنكل مارت التوفيق بين دولة القانون والشمولية وبين الديمقراطية والشمولية.

وتخطر فى بالى أيضا ملاحظات أدلت بها شخصية مرموقة مؤخرا، شخصية لا يمكن اتهامها باليسارية، إنه السيد جورج سوروس الذى جمع ثروة طائلة من المضاربة، والذى يغدق أمواله على بلدان أوروبا الشرقية، وهو قد جاء من المجر. وقد نشر السيد سوروس، فى ١٥ يناير الماضى، مقالا فى أهم الصحف اليومية السويدية، مقالاً احتل عنوانه الصفحة الأولى، وكان هذا العنوان ، الليبرالية أكبر خطر يهدد الديمقراطية ، كما يؤكد بلهجة العالم ببواطن الأمور، أن هذا الخطر أشد من خطر الشيوعية والاشتراكية فى شكلها الواقعى الذى كان. والملاحظ، من ناحية أخرى ، أن الصحافة الفرنسية بالذات عادت إلى ترديد، ما كانت تردده بلهجة الانتصار مجلة أسبوعية غداة سقوط سور برلين، من عبارات مثل الهجوم على الرأسمالية ! وما كانت تعلنه من: «عودة ماركس، وثمة مسألة أخرى أريد الحديث عنها اليوم . إنها ظاهرة قد لاتكون واضحة تماما، إذ إنها تتخفى وراء مقولات أيديولوجية. وأقصد بذلك ما أبرزه ماركس عندما قال إن دورة عمل الرأسمالية فى زمن ماركس وتحت تأثير الميكنة، كانت تنتج بطالة، كما كانت تنتج جيشا صناعيا احتياطيا. واستخدم ماركس مصطلحات مثل «فئة عاملة زائدة ، وعمل «أصبح زائدا عن الحاجة، «وخلق زيادة سكانية نسبية،. وأيضا هناك فائض من البشر!. وعلاقات الانتاج الرأسمالية، عندما تصل إلى مرحلة العولمة، تؤيد هذه المقولة الأخيرة فى أوسع نطاق ممكن . هذه هى الحقيقة، هناك فائض من البشر. والصحافة أصبحت تستخدم لهجة تقرب كثيراً من هذا المعنى، وأن تصل الى حد الإفصاح عنه صراحة .. فلنستمع الى ماوراء الكلمات ، لأن الكلمات لاتكون بريئة أبدا. على سبيل المثال كلمات مثل، الهامشية والمهمشين، أصبحت تستعمل ببساطة. ولكن هل يوجد هامش بدون نص؟ فالهامش هو الفراغ المحيط بالنص، هو خارج النص . ويمكن القول مجازا: الهامش بصدد التهام النص، الهامش يأكل الصفحة المكتوبة. وهناك ماهو أسوأ ، عبارات عادية مثل الاستبعاد فاللغة السياسية الصحفية، التى لاتبالى بأى استنكار، قد أشبعتنا استخداما لعبارة المستبعدين. فما معنى أن يكون المرء مستبعداً سوى أنه وضع جانبا، وضع على هامش الحياة الاقتصادية بل والحياة الاجتماعية

والمدنية والثقافية بل والجنسية فى معظم الأحيان – بالمعنى المقصود من عبارة البؤس الجنسى عندما تنسحب على العمال المهاجرين. عندما يضطر الإنسان لبيع أعضاء جسمه للمعامل، أى عندما يلجأ إلى الاتجار فى اللحم البشرى لمجرد البقاء على قيد الحياة، فهل من المبالغ فيه أن نسمى ذلك استبعاداً من الحياة نفسها؟ ألا نعرف أن هذا الاستبعاد يعمل أيضا فى داخل النظام نفسه ، وأنه من النواتج المباشرة للنظام، ناتج هيكلى وليس عرضى؟ فالاستبعاد هو، فى الواقع ، حقيقة ضمنية، وهذا مايعرفه النظام الرأسمالى خير معرفة، عندما يحاول إرضاء ضميره بأقل تكلفة من خلال التدخلات الإنسانية، واللفتات الخيرية، لصالح ضحاياه. ولقد وصف ميشيل تشوسودوفسكى هذه الظاهرة بأنها علاقة تكافلية بين التدخلات ذات الطابع العسكرى أو الإنسانى الجغرافى– السياسى وبين الاهتمامات الاقتصادية للمؤسسات الدولية . فالذين يدعون إطفاء النيران فى شكل مساعدات، هم الذين أضرموها عدوانا. وانصاف البشر من ضحايا التهميش والاستبعاد ليسوا من نتاج الظروف الطبيعية كما كان الحال فى الماضى ، بل إنهم النتاج المباشر لتطور السوق الحرة . وقد قلت إن الاستبعاد امتد إلى كافة أشكال الحياة الاجتماعية، بما فيها الحياة السياسية ، وأضيف أنها تمتد أيضا إلى صفوف غير المستبعدين فى شكل الاستبعاد الذاتى والامتناع عن المشاركة فى الانتخابات ، حيث يتنازل المواطنون طواعية عن حق من أوائل حقوقهم، وهو حق إبداء الرأى فيما يتعلق بالشئون العامة. هذا هو الاتجاه السائد اليوم فى الديمقراطيات التى تدعى أنها نموذجية : عدد متزايد من الأفراد يمتنع عن الاشتراك فى الانتخابات. هكذا نجد أن رئيس أكبر قوة فى العالم ، الولايات المتحدة، لايمثل سوى مايزيد قليلا عن ثلثى الناخبين فى بلاده ، وهو نموذج تحتذيه، كالمعتاد، الكثير من البلاد الأوروبية. وهذا معناه بوضوح أن المواطنين يعربون عن أنهم لايجدون إشباعاً لاحتياجاتهم ولاتحقيقا لإرادتهم فى السياسات والأفكار والمرشحين المطروحين عليهم. ومن غير المقبول أن يدعى البعض أن هذا الموقف يعبر عن تنازلات، أو عن افتقار المواطنين للإحساس بالمسئولية المدنية، بل هو تعبير سياسى ، هو الآخر مهمش، ولكنه تعبير واضح وحاسم عن المعارضة بل عن الرفض لعواقب العولمة الجارية.

من هم هؤلاء البشر الزائدون عن الحاجة؟

انهم العاطلون لاشك ، وإن لزم التحديد فأنهم لم يعودوا جزءاً من الجيش الاحتياطى الذى يمكن الاستعانة به فى سوق العمالة إن اقتضى الأمر. فلقد أثبت النظام أن البطالة وعدم العمل تحولا من وضع مؤقت إلى واقع لافكاك منه ، على الرغم من الخطب الرنانة التى تحاول التخفيف من الواقع وتدعى عودة التنمية . وهذا الوضع أصبح يصيب الشباب أساساً كما هو واضح من الاحصاءات . هؤلاء هم الفائضون عن الحاجة، أى من يجب أن يُستغنى

عنهم. وأنتم تعلمون مثلى تماماًمدى مايمكن أن يشعر به الفرد من أسى وألم إذا أحس أنه غير مجد ومهمش لامستقبل له . والعمال المهاجرون فئة أخرى. ويبدو هذا واضحا فى فرنسا، فى الوقت الحالى، مع ظهور قوانين ولوائح طابعها التمييز بل والعنصرية. فإذا بنا نجد هنا أيضا مصطلحات تتكرر، فتصبح مألوفة تفرق بين الأجانب والمهاجرين، فالأجنبى يستقبل بتسامح، أما المهاجر فيتهدده الطرد، وهو مصير الزائدين عن الحاجة . والأجنبى ، خاصة إذا كان ينتمى الى المجموعة الأوروبية، ليس بمهاجر، أما المهاجر، خاصة إذا كان ذا أصل مغاربى أو من أفريقيا السوداء ، أو كان أسمر البشرة أو يشبه العرب، فلا يمكن اعتباره أجنبيا. إلا أنهم يسمحون بالاستثناءات ويغيرون المعايير مع النفط والدولار. فبغض النظر عن الشكل والأصل ، يستحق الكويتى الثرى لقب الأجنبى، ومن حقه أن يتسوق فى الحى السادس عشر، وهو من أرقى أحياء باريس. كل ذلك ماهو إلا وسيلة تسمح لبلد مثل فرنسا بالتخلى عن تاريخها الثورى. وهناك ايضا الخلافات التى تنعكس على الهويات بشكل متزايد، ثم الاختلافات التى تساهم مع الهويات فى استبعاد البشر الزائدين عن الحاجة. فالإصرار فى الوقت الحالى على الحديث عن تجمعات ، إثنية كانت أوطائفية أوثقافية أوجنسية، لامعنى له إلا ذلك، ولامهمة له سوى انتاج المزيد من الزائدين عن الحاجة. وهناك فى عالم اليوم ، حالة تعرفونها جيداً ، تؤكد وجود شعب بأسره زائد عن الحاجة، أنه الشعب الفلسطينى، الذى اسماه البعض، وبحق، الهنود الحمر لإسرائيل. أفراد حرموا من كرامتهم الإنسانية، وانتزعت منهم حقوقهم ووضعوا تحت رحمة دولة يدعون أنها ديمقراطية، ويريدونها مثالاً يحتذى لجيرانها، بينما هى دولة أدخلت التعذيب فى دستورها مؤخراً . وهى مسألة لم يسبق لها مثيل، إذ إن التعذيب موجود مع الأسف فى معظم البلدان، ولكن لم تبلغ بأحد الصفاقة من قبل إلى حد تقنين ممارسته.

وفى مواجهة هذه الأوضاع، التى لم أستطع سوى شرح بعض خطوطها العريضة،ماهى قوى المقاومة القادرة على الوقوف فى وجه مايحدث؟ أقول مايحدث لأؤكد أن العولمة عملية لم تكتمل بعد ، بل إن بعض جوانبها يمكن أن يتحول إلى إيجابيات، مثل التكاملات الإنتاجية او تحويل النمطية إلى عالمية، اوتعميم حق الاستفادة من وسائل الاتصال حتى يشمل الكوكب بأكمله

وقد يكون من المفيد أن نتوقف برهة عند أشكال المقاومة غير المستديمة أوغير الكافية أوغير الفعالة، ومن أمثلة ذلك التسليم بالعجز أو اليأس من إمكانية التغيير. فهناك السياسات الاشتراكية – الديمقراطية أوالأشكال الاشتراكية التى فشلت فى التصدى للآثار المدمرة لليبرالية الجديدة رغم مانتشدق به. ويكفى أن ننظر الى ألمانيا أوفرنسا أوإيطاليا أوأسبانيا، فمعظم الدول الأوروبية خاضت تجربة الإصلاح هذه، محاولة إضفاء بعض المرونة هنا،

أوإضافة جرعة اجتماعية هناك، للتخفيف من القيود التى تفرضها الهيئات عبر الوطنية . ناهيكم عن البلدان التى كانت اشتراكية، والتى أدى تحولها الى الليبرالية أو إلى الاشتراكية - الديمقراطية الى المآسى التى رأيناها فها هو الخلل يتزايد والفوارق تتعمق ، فأرباح الإنتاجية خالقة الثروات أدت إلى تفاقم الفقر ، وغزو السوق أدى إلى انحسار منتظم لفرص العمل . أما الوحدة الأوروبية التى صوروها للعالم على أنها الخلاص والأمل ، فهى على وشك أن تكتمل وبها نحو ٢٠ مليون عاطل و٥٧ مليون شخص يعيشون دون مستوى خط الفقر (إحصائيات رسمية)، أى ١٧ ٪ (تصل الى ٢٣ ٪ فى بريطانيا العظمى، جنة الليبرالية) . واحتمالات عودة تلك القوى إلى السلطة، بفضل لعبة تناوب الحكم التى كثيرا ماحيرت الرأى العام ، لن تغير من الوضع شيئاً، فاليسار سيحل محل اليمين فى تسيير العلاقات الرأسمالية . أما عن البديل الآخر، فإننا نجد مقترحات اليمين المتطرف التى لم تتبلور بعد فى سياسات فاعلة . إن تزايد جمهور اليمين المتطرف، الذى نراه فى نتائج الانتخابات، لايثير الدهشه ، ولاهو بظاهرة عابرة ، فهو كظاهرة، وكل مايترتب عليها من آثار، ناتج عن الدمار الاقتصادى والاجتماعى والمعنوى المترتب عن العولمة وعن تخاذل اليسار التقليدى. ومما لاشك فيه أن موقف اليسار التقليدى من العولمة موقف خاطىء وخطير، مرجعه اختلاط الأمور وعدم الفهم من جانب الجماهير (والنتيجة ان الجبهة الوطنية فى فرنسا تقدم نفسها على أنها اول حزب عمالى!) .

وفى سياق استعراضنا للمواقف غير المقبولة فى مواجهة العولمة ، لابد وأن نذكر الأصولية والتطرف بكافة أشكالها إثنية كانت أودينية، إسلامية كانت أويهودية أومسيحية. ولايكفى هنا أن نصدر أحكاما بالإدانة الأخلاقية ، بل علينا أن ندرك تماما أن المواقف المذكورة لاتشكل أى خطر على الليبرالية .ومما نعرفه عن البرامج الاقتصادية والسياسية لتلك الحركات ، أيا كانت مسمياتها، فهى أنها لاتحول دون الخضوع لعلاقات القوى السائدة ، كما أنها لاتتعارض والوصاية الأمريكية المفروضة. فلننظر الى جبهة الخلاص الاسلامية فى الجزائر، وإلى الترابى فى السودان، وإلى شبه الجزيرة العربية، وإلى حركة طالبان الأفغانية، فكلهم حلفاء الولايات المتحدة المخلصين. هل تتحول أيديولوجية حقوق الإنسان بدورها إلى درع واق للولايات المتحدة الأمريكية ؟ مما لاشك فيه أن العالم أجمع يؤيد حقوق الإنسان ويؤيد تعزيزها والدفاع عنها . ولكن الأيديولوجية شيء آخر، مؤداه أن بعض القوى تحتكر لنفسها عملية تعريف واحترام حقوق الانسان. وهكذا فإن أحد حكام المجموعة الأوروبية يشترط لتقديم المساعدات الاقتصادية للبلدان النامية أن تقدم من جانبها ضمانات لحقوق الإنسان. وهل نحتاج إلى من يذكرنا بأن من يدعون لأنفسهم الوصاية على هذه الحقوق، هم بالتحديد الذين لايترددون فى انتهاكها لخدمة مصالحهم، كما رأينا فى حرب الخليج

،وكما رأينا فى القوات المرسلة إلى جرانادا أو بنما اونيكارجوا، وفى التدخلات المسلحة فى الشرق الأدنى أوفى افريقيا أو فيتنام (... على سبيل المثال لاالحصر) . ومع ذلك، فعلى رأس كل الحقوق، كما أكد معلمنا العجوز هيجل الحق فى الحياة ،وهو حقٌ عاملته الليبرالية بازدراء متعمد.

ولى ملاحظة أخيرة علها تكون أكثر إيجابية. هناك سمة أخرى خفية من سمات العولمة ، وأقصد بذلك أنه لم يعد هناك بفضلها سوى عدو واحد ليس إلا . فمنذ زمن قريب نسبيا كانت الخصوصيات القطرية تحول دون رؤية القواسم المشتركة ، فالأرجنتين كانت تختلف عن اليونان التى كانت بدورها تختلف عن إثيوبيا. أما اليوم، فقد تغيرت الأمور، فكل هذه البلدان وغيرها، مهما تباينت، تخضع لفرمان صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، ومؤخراً، منظمة التجارة العالمية (سنغافوره ١٩٩٦ والتى بدأت تعد الاتفاقات متعددة الأطراف بشأن الاستثمار) . وقد تختلف الضغوط والقيود شكلاً، فبعض البلدان يطلب منها التكيف فى أقرب فرصة ممكنة ومتطلبات العملة الأوروبية ، والبعض الآخر يطلب منها سداد ديونها علماً بأن الديون غير قابلة عمليا للسداد، وأن الهدف الوحيد منها هو إفلاس من يلجأ إليها. عدو واحد تشير إليه بوضوح الحركات المتزايدة التى اندلعت مؤخراً، مثل إضرابات نهاية عام ١٩٩٥ فى فرنسا، والتى استهدفت السياسة الليبرالية بالذات ، أومثل حركة الرفض فى مصانع رينو، والتى تحولت إلى إضراب أوروبى لابفضل النقابات العمالية فحسب، ولكن بفضل أصحابها أيضا، ومثل كافة الحركات التى نشهدها فى العالم أجمع بأشكالها المختلفة، إيذانا بالتمرد على الوضع القائم، حركات تقوم بها قوى وصفها جرامشى، بأنها قوى يؤلبها رأس المال على نفسه من تشيا باس إلى الخليل، ومن صفوف أمهات ميدان مايو إلى مصانع الحديد فى سيول.

وأخيرا فإننى أرى أنه من واجبنا ، فى مواجهة كل مارأيناه من تخاذلات وخيانات ، أن نعيد الحياة لكلمات سرعان ماوأدها منظرو القوى السائدة: كلمة الامبريالية، وكلمة طبقة وكلمة ثورة ،وكلمة يوتوبيا وغيرها، لأنها أصبحت ضرورية إن أردنا أن نبنى بديلاً جذريا جديدا.

وإننى إذ أعتذر لأننى ربما أطلت أكثر من اللازم، أولعلى أوجزت أكثر من اللازم فى آن واحد، أعرب عن أملى أن يتيح مؤتمرنا هذا، والذى أهنىء منظميه على مبادرتهم، لكل واحد منا أيا كان وحيثما وجد فرصة التصدى للعواقب الوخيمة للعولمة الليبرالية الجديدة، وإرساء أسس أممية جديدة ■

د٠فهمية شرف الدين*

مأزق الحوار فى ظل التباس الخصوصيات

١ – تنظر العلوم الاجتماعية إلى شيوع مفاهيم محددة، وتواترها فى الأدبيات والثقافة اليومية، باعتبارها مؤشرات على احتلال هذه المفاهيم مكانة إجرائية فى الحياة العامة. وعندما نقول إجرائية نشير بالطبع الى المعنى الوظيفى الذى تشغله فى مجمل التداعيات السياسية والاقتصادية بالدرجة الأولى، ثم وربما الثقافية والفكرية.
هكذا، ننظر مثلاً إلى احتلال مفهوم السلام هذا الموقع الهام فى الكتابات الثقافية والفكرية، فضلاً عن موقعه الأساسى فى الكتابات السياسية٠ لقد اكتسب هذا المفهوم وظيفة إجرائية كبيرة، ليس فقط فى المجال التقنى الخاص به (فك النزاعات، التسويات السياسية...) بل أيضاً فى مجالات العلاقات الاجتماعية، فبات مرادفاً للاستقرار الوطنى٠ وتفوق بذلك على مفهوم الاندماج٠ أو التماسك ،الذى كان حتى الأمس القَريب المفهوم الأولى لبناء الكيانات السياسية. وفى ميادين الحياة الثقافية، احتل هذا المفهوم موقعاً كبيراً جداً، إذ إنه أصبح الإطار النظرى لمفاهيم القبول والتسامح والحوار، وتجاوز حدود قدراته ليصبح مكاناً لاستضافة ـ مبادىء احترام الرأى المخالف، وتناحر الأقليات والمذاهب، والعقائد.
ولعلنا لانبالغ بالقول، إن مجموعة من المفاهيم التى تسود الخطاب الثقافى والسياسى اليوم ،تجرى استعارتها من ميادين أخرى، حيث يجرى تكييفها، وتعديل عناصرها المعرفية، وتحويلها أدوات لإدارة التغيرات الجديدة فى الاقتصاد والسياسة وفى الأنظمة الفكرية على وجه الخصوص.

---

*أستاذة بالجامعة اللبنانية – باحثة في الفكر الاجتماعي والسياسي.

وهكذا نرى أن مفهوم العولمة، هذا المفهوم الذى انبنى على أنقاض مفهوم العالمية، فأضاف إليه، فضلاً عن عناصره التى كانت تشير إلى حدود طموحات الرأسمالية وإمكاناتها، أضاف إليه عنصراً آخر يتمثل فى تلك الإرادة الخارجية التى تتحكم فى التطور العالمى، وباتت اللاحقة تشير إلى ذلك التغير النوعى الذى طرأ على اتجاهات واستهدافات الرأسمالية فى إدارة شؤون العالم بطريقة أخرى.

إن حلول لاحقة مكان أخرى، أى حلول isation مكان isme ، له دلالة كبرى على هذا التغير الذى تراجع عن حدود المطلقات، باعتبارها أهدافاً تشير إليها الإنسانية بشكل حتمى، قياساً على فكرة التقدم الخطى التى حكمت الفكرالإنسانى، منذ فلسفة عصر الأنوار، وأعلن بشكل قاطع سقوط النظريات الكبرى وعجزها عن قراءة العالم. وأخذ بأفكار التحويل الإرادوى الذى يضيف على كل فكرة الفعل المناسب لها، فتحل العولمة مكان العالمية. وفى إطار هذه العولمة، وداخل حدودها، يتم بحث المسائل المرتبطة بهذا التحويل: المسائل الحقوقية، وهنا تتفوق الحقوق الدولية على الحقوق الوطنية، والمسائل السياسية. وفى هذا المجال، تتخطى مصالح العولمة المصالح القومية بما لايقاس، فتخترق اتفاقيات التجارة الحرة الحدود السياسية، ومفاهيم السيادة والاستقلال وغيرها مما ارتبط حتى الآن بالدولة القومية. أما فى المجال الثقافى، فلا مفر من الاعتراف بأن ثقافة الاستهلاك التى باتت تشد أواصر المجتمعات العالمية بعضها إلى بعض، بواسطة الإعلان والإعلام، لم تترك للخصوصيات الثقافية مساحة تذكر.

وتتقدم العولمة كمجموعة مترابطة من النظم الاقتصادية، حيث يبدو السوق الرمز الأول لها، ومن النظم السياسية حيث تمثل آليات الانتخاب وتعدد الاحزاب مكوناتها الرئيسية، ومن النظم الثقافية حيث يسود تداول مفاهيم القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية.

ويتساوق كل ذلك مع الدعوة إلى الحياد فى ظل القانون. وبما أن القانون هو السيد، فلا مفر للانحياز. وليس هناك من مجال للاعتراض على القانون.

وتتولى وسائل الإعلام تسويق المفاهيم المتعلقة بهذه المستويات الثلاثة، معتمدة على التغيرات الكيفية التى هزت العالم فى العقد الاخير. فالقيم المنتصرة هى نفسها قيم الثقافة المعلومة، فالسوق والقانون ونموذج الإنسان الغربى، هى المفاهيم الأساسية التى تدور عليها وبها عولمة الكرة الأرضية. ويتم تقديمها وكأنها وحدة لاتنى تتناسل من بعضهما البعض فى عملية توالد لا تنقطع.

وتنعكس هذه المفاهيم فى أشكال الحياة كافة، فتسجل اللغة السياسية الحقوقية هذا الموقف بأشكال مختلفة:

ا- بشكل فج (مجتمع ثنائى) مقسم مابين الرابحين والخاسرين، وفق آلية الاصطفاء الطبيعى، وقياساً على ثنائيةالخير والشر.

ب- بشكل حيادى فى الظاهر: مجتمع الاستهلاك، مجتمع الاتصالات، التناقض بين «الطبقة السياسية، حيث يصادر أعضاؤها ممارسة السلطة بشكل وراثى فى بعض الأحيان، وبين«المجتمع المدنى» من هيجل إلى غرامشى.

ج- تقريض بشكل مفضوح: عبر بعض الحملات من أجل حقوق الانسان، وإعلانات إنسانوية، ودولة الحقوق، بالرغم من تقهقر قسمات الديمقراطية، فى موطنها الأول كما يقول جورج لابيكا والآن تورين ، والكثير من مفكرى الغرب.

ولن نناقش هنا، زيف هذه المقولات، لأن الكثير من الدراسات قد تولت شرح أبعاد هذا الخطل العلمى الفاضح.(١)

فليس النفى السياسى وضياع التمثيل للمغلوبين بشكل عام، وصعود العنصرية والمغامرات العسكرية النيوكونيالية، سوى مؤشرات على تداعى المسافة مابين الحياد والانحياز. فالسوق لاتنتج بالضرورة الديمقراطية، ولنا فى التاريخ القريب أمثلة على ذلك فى أفريقيا، وفى بلادنا العربية. وتعدد الأحزاب وآليات الانتخاب، لاتنتج وحدها الحرية والديمقراطية، فإذا كانت هذه الثلاثية التى أنتجتها الثورة الصناعية، والتاريخ الطويل للنضالات العمالية والشعبية فى الغرب، قد أتاحت فعلياً مجتمع الوفرة، حيث نعم الإنسان الغربى ببعض نتائج هذه الثورة، فإن هذه الثلاثية لم تنتج فى العالم الثالث سوى المزيد من التردى الحياتى، والمزيد من التمايز الاجتماعى، والمزيد من القمع والدكتاتورية.

ولعل النظر والتدقيق فى اللوحة السياسية التى ترتسم الآن فى مناطق ما يسمى بالعالم الثالث، القريبة منها والبعيدة، لايؤكد فقط مزاعمنا هذه، بل يؤكد حقيقة أخرى أكثر وأشد إيلاماً، وهى استحالة الحصول على بعض هذه النتائج فى ظل الاستقطاب الذى يرتب العلاقة ما بين المراكز والأطراف فى كل آن، فيعيد بالتالى ترتيب أشكال الاستغلال، عندما تدعو الحاجة إلى ذلك.

٢- كيف تنعكس الهيمنة فى حياتنا العربية؟

وماهى الآليات الجديدة للهيمنة؟

إن التعامل مع مفهوم الهيمنة، لا بد أن يأخذ بالاعتبار حقائق موضوعية تتجاوز الصراع الأيديولوجى. فالهيمنة بما هى مؤسسة على جملة من الشروط والوقائع المادية ليست مفهوماً فوقياً فقط، بل هى ممارسة فعلية للنتائج التى ترسيها الفروق النوعية الناتجة عن

اختلاف درجات التطور العلمى والتكنولوجى، وترسيها فى الآن نفسه مسارات الصراع العسكرى والسياسى وحتى الثقافى· فالهيمنة بهذا المعنى ليست سوى المعادلة الرياضية للعولمة، بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية، ولاشك أن انكشاف الحدود أمام ثورة الاتصالات والمعلومات قد دعم الهيمنة ووسع مدى استخدامها: وتبدو العلاقة التركيبية بين القوة العسكرية (السيطرة – القوة) وما بين الهيمنة (القيادة الفكرية والوجدانية) التى صاغها غرامشى(٢) باكراً فى النصف الأول من هذا القرن، تبدو وكأنها الضابط المنهجى للعلاقة بين العولمة بشكلها الفج الذى يتخذ شكل التدخل العسكرى، أو السيطرة الاقتصادية، وصورتها المضمرة فى مجمل أشكال التداعيات النظرية وتطبيقاتها السياسية والاجتماعية: التدخل من أجل الديمقراطية فى بنما على سبيل المثال والمساعدات الإنسانية فى الصومال – التدخل العسكرى فالهيمنة نتيجة من نتائج القوة ·

اليس هذا هو مفهوم التنافر الذى يجريه صموئيل هنتنجتون (٣) بين القوة الغربية والهيمنة على العالم؟

فبين الإكراه والموافقة يأخذ هنتنجتون مقولات غرامشى وينقلها من مجالها الاجتماعى إلى مجال السياسة الدولية، ليؤكد أن على كل دولة أو(طبقة حسب غرامشى) لكى تثبت سلطتها أن تمارس الدكتاتوريةعلى الدول (الطبقات) الخصم، وان لحظة الإكراه الضرورية، لابد آتية تتبعها لحظة الموافقة، لأن لحظة الموافقة هى فى غاية الضرورة للمحافظة على السلطة.....،

وهو يرى أنه إذا كان للمجتمعات غير الغربية أن تتشكل مرة أخرى بواسطة الثقافة الغربية، فإن ذلك يحصل فقط كنتيجة لتوسيع القوة الغربية وانتشارها. (٤)

فالثقافة فى نظر هنتنجتون تتبع القوة، ولامجال لتحقيق العولمة الكاملة إلابالقوة· مايهم هنتنجتون فى هذه العولمة هو تحقيق مصالح الغرب، وهو إذ يدعو الغرب إلى هجر وهم العالمية، التى كانت فى اساس الدعوة إلى التحديث فى القرنين السابقين، لايتوانى عن الدعوة الى توحيد قوة الغرب لضمان سيطرته بالقوة على جميع مناطق العالم(٥) ·

وتمثل الهيمنة اللحظة الثانية فى تفكير هنتنجتون، تماماً كما صاغها غرامشى· فالمفكرون والمثقفون هم الباعة العاملون عند المجموعة المسيطرة، يمارسون الوظائف التى تسمح للهيمنة وللسيطرة الساسية بأن تترسخ: أولى هذه الوظائف، هو تأمين الموافقة العفوية التى تمنحهاالجماهير للاتجاه الذى يطبع الحياة بطابع المجموعة المسيطرة، وهى الموافقة التى تولد تاريخياً من الإعجاب الشديد، وبالتالى من الثقة التى تتمتع بها المجموعة المسيطرة نتيجة لموقعها ووظيفتها فى عالم الإنتاج· هكذا تواكب أتوسترادات المعلومات وشبكات الإنترنيت والساتليت الهجوم الساحق للقوة العسكرية الغربية التى تتزعمها أميركا، فتؤمن،

القبول والهيمنة والثقة، النتائج الثمينة للحداثة على حد قول أنتونى غيدنز (٦) .

٣- كيف يمكن بناء المواجهة مع الهيمنة؟

إذا كانت نقطة الانطلاق فى التحليل، هى الصورة الفعلية التى تبنيها ثورة المعلومات والاتصالات ، فإن النظر فى موضوع المواجهة لابد أن يتم فى زاويتين:

الأولى وهى العولمة، حيث تتبنى معها، وفى أفقها، مجموعة المعايير وأنماط السلوك والثقافة والقيم التى تشكل المضمون الفعلى لمفهوم الهيمنة، بالمعنى الذى اقترحه غرامشى. والثانية هى الخصوصية، حيث تتبنى معها، وفى أفقها، مواقف الرفض والممانعة والدفاع عن الذات ضد الاستلاب والتهميش

٤- العولمة ومؤشرات القوة

فى عددها الأخير، نشرت لومند ديبلوماتيك مقالين لافتين للنظر، منهاواحد على الصفحة الأولى بعنوان الإمبراطورية الأمركية لايجناسيو راموند رئيس تحرير الجريدة، والثانى على الصفحة الأخيرة بعنوان ثقافات للبيع لجاك راليت ولعل موقع المقالين فى الجريدة ليس صدفة، ففى حين يتحدث الأول عن الهيمنة الأمريكية الخالصة على العالم ، يتحدث الثانى عن الاستخدام المبرمج للثقافة من أجل تشديد هذه الهيمنة، وتأمين اللحظة الثانية التى يتحدث عنها غرامشى، أى القبول بالهيمنة.

ولاأعتقد أننا بحاجة إلى كثير من الجهد لنؤكد على مؤشرات استخدام القوة لتثبيت الهيمنة، فالأحداث المتلاحقة، منذ حرب الصحراء وحتى اليوم، تؤكد على وحدانية المرجعية فى العالم. وإذا كانت بعض الاستنتاجات السريعة تنحو نحو الاختزال، وتبدو مكتملة، وتخضع للانفعال، فإن المؤشرات الفعلية لهيمنة أمريكية الطابع تتبدى بقوة فى جميع المستويات: فى المستوى العسكرى، حيث يرتدى النظام العالمى بزة الشرطى الأمريكى الذى يراقب، بواسطة آليات التحكم عن بعد، العالم كله وزواياه المنيرة فيه والمظلمة، معتبراً المساس بالصورة الحالية للتوازن العسكرى والسياسى العالمى عملاً عدائياً منظماً . ولانستطيع قراءة ما يجرى من حصارات، وحروب تأديبية، ومفاوضات، إلا فى علاقتها بالاتجاه نحو تأكيد وحدانية المرجعية، وذلك بغض النظر عن التسميات التى تأخذها هذه المرجعيات، أى الشرعية الدولية فى ظل علم الأمم المتحدة. وفى المستوى الاقتصادى، تتخذ مسائل المساعدات والديون والقروض، ودولرة الاقتصاد العالمى، تسميات مختلفة للمؤسسات المالية العالمية. ولكنها تؤكد بدورها على وحدانية المرجعية

الاقتصادية، التى تجعل من مفاهيم السوق وحرية التجارة، مفاهيم جوهرية لتحديد المسافة منْ الازدهار والتقدم· ولايستقيم الحديث عن هذه المستويات، ولايتأكد دورها وأهميتها، إذا لم تتوج جميعها بوحدانية النمط الثقافى، وتستخدم من أجل ذلك كل الوسائل والتجديدات التى أنتجتها ثورة الاتصالات، حيث يعمم بواسطة الأقمار الصناعية نمط الحياة الأمريكية الرغيدة فى ظل التنافس على السلطة والمال· ويشرع مفهوم الاستغلال، ويصبح مرادفاً للنجاح· أما درجة العدوانية التى تنضح بها مفاهيم التنافس والعلاقات الاجتماعية التناحرية، التى تنتج عن هذا التصور، فتبررها مفاهيم النجاح والفشل، فى ثنائية أبدية ترتكز على مفهوم الاصطفاء الطبيعى، والمميزات الشخصية، وبالتالى العودة الى التمايز على أساس المراتب والسلالات والأعراق التى انتفضت فى وجهها فلسفة عصر الأنوار والتراث الإنسانى النهضوى.

هذا، وتنبنى فى زوايا العولمة ، ومعها مجموعة من الأوهام التى يجترها العالم الثالث، ونحن منه، حول إمكانية تجاوز التخلف واللحاق بالحضارة· ويرافق هذه الأوهام الهجوم الذى تقوم به وسائل الإعلام فى محاولة لإقامة تجانس فوقى يؤمن هيمنة كاملة للنمط الثقافى الواحد، فلا يظهر فى الصورة وجه العملة الآخر الذى يشير إلى المهمشين والفقراء والمستغلين، بوصفهم النتاج الطبيعى للاصطفاء، والنتاج الحقيقى للاستغلال· ويغيب عن هذه الصورة، الملونة بألوان مابعد الحداثة، الصراع مابين المستغلين والمستغلين، والحكام والمحكومين، لصالح مفاهيم القبول بالآخر، حتى ولو كان متسلطاً وسيداً ومستغلاً ·

ولا أجد من المفيد الإشارة إلى ظروف وملابسات نجاح الهيمنة هذه فى بلادنا· يكفى أن نتذكر الماضى العربى القريب، وهناك محطات رئيسية تسهل عمليات الفهم لأسباب النجاح هذه·سواء أكان ذلك من الخارج، حيث تلعب أواليات الهجوم دورها المميز فى علاقتها بالوقائع العالمية المتغيرة على الدوام: السيطرة على البلاد العربية من بدايات القرن التاسع عشر، وبأشكال وأساليب مختلفة، وصولاً إلى الهيمنة الكاملة الحالية على القدرات والموارد، أم كان من الداخل، حيث تزدهر أواليات الانكسار المؤسسة على مسافة كبيرة، فى الفروقات الفعلية فى درجات التطور، بيننا وبين الآخرين؟ ويكفى أن نستعيد أزمنة النهوض والانكسار فى التاريخ الغربى الحديث، وأن نتذكر أن مئتى عام من النضال من أجل النهوض استقرت عما نشاهده اليوم من ترد فى مختلف مستويات الحياة.

٥- التباس الخصوصيات ومأزقها

هذه العلاقة غير المتكافئة، التى انبنت بين عالم مزدهر متقدم، وبين عالم لا يلى يجر أواليات تخلفه منذ قرنين من الزمن ، تتجلى فى جميع مستويات الحياة، وتستفزنا للنظر

فى كيفية المواجهة ورفض الأمر الواقع الذى يتقدم نحونا فى صياغات القبول والواقعية السياسية.

وإذا كان الرفض يشكل نقطة بدء أولية ، لتحسس المشكلة وملاحظتها وفهمها وتفكيكها، فإن تجاوز هذا الرفض باتجاه إيجابى يحول دون تحويل البحث إلى سجال أيدولوجى بين الذات والآخر.

فالرفض الأولى الذى يستطيع أن يستفز أواليات الذات الخصوصية، فى موقف انفعالى، لايستطيع إيقاف العولمة التى تجرى مستخدمة كل مسارات التاريخ والجغرافيا والعلوم الحديثة. وإذا كانت الذات العربية، تندفع إلى داخل بنائها التاريخى، تستجير بالثوابت لمقاومة الهجوم الساحق للعولمة، فإن هذا الاندفاع نحو الذات لايتعامل مع الزمن بشكل إيجابى، فلا يعير أهمية مثلاً للمتغيرات البنيوية التى طرأت على المجتمع العربى، فبدلت الشروط التاريخية للحياة الاجتماعية، وبدلت بالتالى، وإن كان بشكل نسبى ، أنماط السلوك والقيم٠ وإهمال هذه المتغيرات فى رأينا، لايؤدى فقط إلى فهم خاطىء للواقع العربى فحسب، بل إنه يعقد تجاوز هذا الواقع. فالانغلاق الثقافى، والدعوة إلى الخصوصيات الثقافية المغلقة، لا تمنع الاختراق المنظم لبنائنا الثقافى، هذا الاختراق الذى أنتجته شروط التقدم العلمى والتقنى الهائل فى وسائط الاتصال والإعلام.

٦- ماذا نواجه: إمكانيات الحوار

إن هذه الصورة، التى تبدو فى حكم البداهة، تؤسس على منهج الواقعية السياسية٠ ولكن ذلك لايجعلنا ندخل فى رهان أيديولوجى حول ما يجب أن يكون انطلاقا مما كان قائما فى الماضى، ولايجعلنا أيضاً نستسلم امام هذا الأمر الواقع الذى يدعو إلى تأييد هذا الواقع وديمومته وجعله ثابتاً لايتغير.

إن القبول بالواقع والتسليم به، أى القبول بالتحولات العميقة التى هزت المنظومات الفكرية والعقائدية والاجتماعية السائدة فى العالم، وأيضاً فى وطننا العربى، لاتعنى اعتبار هذه التحولات قد اصبحت نهائية، وأن التاريخ قد وصل إلى نهاياته٠ فقراءة التاريخ تشير إلى سيادة مفهوم التغير، وليس إلى تأكيد الثبات ٠ وبالتالى فإن قراءة الوقائع، فى مستوياتها المحلية والعالمية، تعنى بالتحديد محاولة التعرف عليها فى داخلها وتفكيكها، فى محاولة لإعادة ترتيب وتركيب العناصر الإيجابية التى يمكن استثمارها لبناء عناصر الممانعة، وربما بديل نظرى آخر، يستلهم خصوصيات وملامح الثقافة العربية، وخصوصيات الوطن العربى الجغرافية والطبيعية ، دون أن يهمل التحديات العصرية الراهنة، التى تستخدم

تقنيات العلوم الحديثة من أجل بناء حقل تحركها الفاعل.

فليس المطلوب إقامة سور منيع حول الثقافة العربية، للحؤول دون اختراقها أوتفتيتها، كما أن ذلك ليس ممكناً أيضا، بل المطلوب هو البحث عن الكيفيات والوسائل التى تساهم بتأصيل الثقافة العربية عبر التركيز على العناصر الإيجابية منها والأساسية التى تسمح لهذه الثقافة بأن يكون لها دور وموقع مميز فى ثقافة العصر.

وإذا كانت المتغيرات العسكرية والسياسية قد أدت إلى تعميق مفهوم الانهزام لدى الشعب العربى، فإن استثمار العوامل الروحية، واتساع المدى الذى تشغله فى الثقافة العربية، يمكن أن يوظف فى صالح تأهيل دور هذه الثقافة وإعلاء شأنها.

إن خطر الاستلاب والتهجين يزداد ويتعمق فى ظل التقوقع والانغلاق، لأنه يتوقف عند حدود الرفض• ونزعم أن الحركات الاحتجاجية الجديدة، التى نشأت على أنقاض حركات يسار مغلوب ومشتت، والتى تحولت إلى حركات سياسية تنهل من الدين والتاريخ، وتستعين بهما فى بناء مشروعها السياسى، تستبقى نفسها أسيرة لدوافعها فلاتتجاوزها، وتستبقى المستقبل أسيراً للماضى، لأن العودة إلى الذات، التى تشكل عنوان هذه الحركات، ولاتتجاوز الفهم السائد للعلاقة بين الذات والآخر ، أُنتجت على مدى مراحل التناقض السياسى السابق، وبالتالى فهى لاتنبنى فى حدود المعارف العلمية الجديدة التى أرستها الثورة التكنولوجية وتطبيقاتها الاجتماعية، كما أنها لاتأخذ بعين الاعتبار التحديات الأخرى التى رتبتها التغيرات الجوستراتجية فى مجالات السياسة والاقتصاد، فحولت العالم إلى مدينة دون حدود فعلية أمام انتقال رؤوس الأموال، وتحاول الآن تحويله إلى مدينة واحدة تتجانس فيها القيم والعادات والسلوك، وحتى الأذواق والروائح والألوان•

ونعلم أيضاً أن الوجه الآخر للانغلاق الذى ترتبه مفاهيم القبول والواقعية السياسية، الذى ينطلق منظروه من تأبيد الوقائع الحالية، فيروجون لمفاهيم اللحاق بالعصر، وكأن ذلك متوقف على إرادتنا نحن، أو للاندماج فى النظام العالمى، على قاعدة الاعتماد المتبادل، وكأن لدينا مانبادله• إن هذا الموقف لايجد أساساً منطقياً له فى الواقع • فالرغبة والقبول بالآخر، إذا لم يكن هذا القبول فى موقع متكافىء، لن يجديا نفعاً فى تحقيق موقع لنا بين دول العالم وفى ثقافته وعلومه. ونزعم أن رؤية أخرى للواقع الغربى، لاتنطلق من الرفض الكلى أو القبول الكلى، وتتعامل مع التحولات الكيفية فى النظام – العالم بشكل إيجابى، هى مسألة ضرورية ومفيدة• فالأخطار تتضائل أكثر إذا ماتجاوزنا الرفض الكلى، أو القبول الكلى، نحو تأصيل موقف إيجابى، يتعامل مع الرفض والقبول بشكل ديالكتيكى، ينمى عناصر الممانعة عبر تنمية عناصر القوة فى الوطن العربى، والتعرف على المخاطر

التى تنبنى فى إطار عولمة أحادية المرجعية العسكرية والسياسية والثقافية، دون أن يصل بها إلى حد الانغلاق.

٧- كيف نواجه، كيف نحاور؟ بعض الأفكار الأولية

أسئلة صعبة وخطيرة فى ظل الهيمنة الحالية للثقافة العالمية الطابع· كيف نستطيع تأصيل ثقافة ممانعة، دون أن ننغلق على ذواتنا فى عملية حلزونية لاطائل تحتها؟ كيف نحقق تكافؤا ضرورياً يتيح إدارة حوار حقيقى؟

كيف نستطيع أن نتجنب استشراقا معكوسا على حد قول صادق جلال العظم (٧) فلا نستحدث معارك فى غير مكانها، فنرفع الصراع من الأرض نحو السماء بحجة أنه الأول فى الزمان والمكان ، ونختبىء وراء ثقافوية باعتبارها الجوهرى فى تاريخنا وفى ماضينا، وأنها مقياس خصوصيتنا وجوهر تمايزنا؟،

نزعم أن هذه الثقافوية ليست سوى رجع الصدى للثقافوية العنصرية التى حكمت تاريخيا نظرة الغرب إلى الشرق، على حد قول ادوارد سعيد· وإذا كان رواد الحداثة الأوائل، قد رأوا أن تفوق الغرب يسمح بأن يؤدى واجبه التمدينى ولو بالقوة فى مناطق أخرى من العالم ، فإن الثقافوية العنصرية تتقدم قليلاً لتعلن أنه لاضرورة لبذل الجهد من أجل تمدين الآخرين· وإذا كان كتاب صاموئيل هنتنجتون «صدام الحضارات» يغرى الكثيرين منا بالتأكيد على ثبات الخصوصيات الثقافية، فإن تفكيك هذا الخطاب، وربط مضمونه بالفرادة الثقافية، التى يدعيها للغرب، يجعلنافى موقع المهمشين خارج دائرة الفعل، ولاضير حينئذمن أن نجترخصوصياتنا فى ظل علاقات القوة، التى تحكم العالم والتى يدعو هنتنجتون إلى تضامن عناصرها من أجل تشديد قبضتها واحكام هيمنتها.

الثقافة تتبع القوة، يقول صاموئيل هنتنجتون· ونحن، كما نعلم، نشغل موقعاً متدنياً فى علاقات القوة (٨) ، وإذا كنا استطعنا أن ننجز تعديلاً، على هذا الموقع فى فترة سابقة، استناداً إلى النهوض القومى المتكىء على التناقض الذى كان قائما ما بين القوى الفاعلة فى العالم إبان الحرب الباردة، فإن هذا التعديل قد تم إلغاؤه، وعاد موقعنا إلى حجمه السابق، (مكان لاستخراج المواد الخام بارخص الاسعاروسوق للاستهلاك ويد عاملة رخيصة لمواقع الانتاج) . والوطن العربى، كما يقول سمير أمين، يدخل القرن الواحد والعشرين أضعف منه فى بدايات القرن السابق (٩) .

ومهما تكن التقديرات، التى يطلقها « المكافحون الجدد »، حول القدرة على المواجهة، فإن هذه القدرة تضعف تباعاً إذا لم ترفدها اجتهادات فكرية مبنية على قراءة جديدة بالمعنى

الحقيقى للكلمة، قراءة لاتمارس الانتقاء فى استعادة الذاكرة، فتستحضر ماهو مناسب وتستبعد ماتراه منافياً لأطروحاتها.(١٠) . فالصراع لم يكن يوماً فى السماء ولاعليها، بل كان دائماً على الأرض من أجل الإنسان. لذلك تبدو الحاجة ملحة، لتعديل جذرى فى الاتجاهات السائدة فى الوطن العربى، وإيجاد لغة مفهومية جديدة تحل محل القديم الذى بات لايفى بالحاجة، وتمنع حلول قديم آخر هو «الليبرالية الجديدة»، أو الرأسمالية الوحشية التى تقدم نفسها بديلاً حتمياً، دون أن تكون لديها القدرة على إثبات ذلك ،خاصة فى أطراف هذا النظام.

إنها دعوة حقيقية وصريحة. للمساهمة فى نقاش بديل نظرى، يستجيب للخصوصيات التاريخية، فيستفيد من التراكم المعرفى والخبرة السياسية التى أنجزتها مجتمعاتنا العربية خلال القرنين الماضيين ، والتعامل مع المتغيرات الحالية باعتبارها «جديداً معرفياً»، وليست مناخاً سياسياً قابلاً للتغير والتبديل فحسب. وإذا كانت الظرفية السياسية الحالية. أى مرحلة مابعد الحرب الباردة، وتحول العالم إلى عالم أحادى القطب، هى مرحلة عابرة، كما نراها فى التاريخ السياسى، ، إلا أن الاتجاهات الفكرية التى أرستها هذه التغيرات، أى انهيار المصداقية للمرحلة السابقة، ليست عابرة، وستترك بصماتها على كل تحليل فكرى، وتأويل سياسى، فالحاجة ملحة لتعديل جذرى فى أسلوب المواجهة، لأن الإصرار على تجاهل ماحصل، والاستقراء ضمن جدار الخصوصيات، سيؤدى فقط إلى تشديد الممانعة ضد « الجديد المعرفى».

مانحتاجه هو قراءة أخرى للوقائع العربية، لاتخضع لترسمية أخرى توزعها الرأسمالية المتغيرة، كما أنها لاتقع أسيرة الحنين للماضى والرفض الكلى الذى يسمح بتجديد عهود الاستبداد، فالحاجة ملحة لتعديل جذرى فى أسلوب العمل والمواجهة، لأن الإصرار على الاستقواء خلف جدار الخصوصيات، سيؤدى فقط إلى تشديد الممانعة ضد الجديد المعرفى. فبينما يتم القبول بالتجديد السياسى الشكلى: (انتخابات، لكنها غير حرة، تعدد أحزاب، لكنها أحزاب للسلطة) ، أما الإنهيار القيمى فينساب إلينا مسربلاً بالاستهلاك والإفقار.

إن الحوار لاتمليه الإرادات بل الحاجات، والحاجات تتأسس على عناصر معرفية وموضوعية تتيح اكتشاف الغايات والوسائل. ولن توجد العناصر المعرفية إذ لم يتم تعديل نظرتنا إلى ذاتنا وإلى الأمور، وتجديد قضايانا التى نهتم بها، وقضايانا لاتزال قديمة، تقع فى دائرة الغيب والميتافيزيقيا. وبينما يتأهب الغرب لتجديد الحياة، وتحويلها بواسطة الهندسة الوراثية، نستغرق نحن فى نقاش جنس الملائكة، ونغوص فى أعماق خصوصياتنا المزعومة. فنستعيد محنة ابن حنبل، وفى هذه الظروف، هل يمكن الحوار؟ وهل للحوار من معنى ■

بعض المراجع المختارة

١- انظر على سبيل المثال فاليرتسبتاين وآخرين: الاضطراب الكبير، ترجمة عصام خفاجى وأديب نعمة، دار الفارابى، بيروت ١٩٩١.

-سمير أمين،إمبراطورية الفوضى: ترجمة د.سناء ابو شقرا-دار الفارابى بيروت١٩٩١.

- يوسف الصايغ: التنمية العصبية، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت ١٩٩٣.

٢- فكر غرامشى: مختارات جزءان: تعريب تحسين الشيخ على دار، الفارابى ،تعريب،١٩٧٦.

٣- صاموئيل هنتجتون: صراع الحضارات وإعادة صنع العالم، ترجمة فؤاد حطيط، السفير الثقافى٢٤/١/١٩٩٧

٤- المصدر نفسه.

٥-فواز طرابلسى: ،فرادة ثقافية لإطلاق هيمنة على العالم بحماية عسكرية نقاش صاموئيل هنتنجتون : السفير الثقافى، ٣١/١/١٩٩٧

٦- Antony Guiddens: Les Concsequences de la Modernite ed. L'Harmatlan, 1993

٧- Monde Diplomatiquie Fevrier 1997

٨-سمير أمين: مأزق التنمية العربية فى Afrique et Monde Arabe: ed. 1996 l'Harmatlan- Paris

٩- جورج قرم le Noureau Desordre Economique Mondial ed,la:1993 Decowerte, Paris

١٠- السيد ياسين: الوعى التاريخى والثورة الكونية، حوار الحضارات فى عالم متغير: القاهرة ١٩٩٥.

د٠ رونى أمبيورنسون*

الشرق والغرب : حول بناء هوية أوروبية**

أوروبا.. كلمة تدل على اسم لقارة ، إلا أن هذه الكلمة قد استعصت فى بعض الأحيان فلم تقبل تطويع نفسها لوصف يصورها باستخدام المحيطات والسلاسل الجبلية والأنهار. فقد بدت أوروبا، منذ بواكير تاريخها، أشبه بالنادى الذى لايقبل انضمام أى شخص إلى عضويته. وهكذا ظلت روسيا لفترة طويلة محاطة بالشكوك فيما يتعلق بالقارة التى تنتمى إليها. واستمرت هذه الإزدواجية قائمة إلى أن شرع بطرس الأول، الملقب بـبطرس الأكبر، فى تطبيق سياسته الاصلاحية. عندئذ فقط، صارت روسيا جزءا من أوروبا- وإن ظل انتماؤها إلى هذه القارة محل شك الكثيرين . يتبين إذن أن الانتماء إلى أوروبا لايقتضى فحسب استيفاء معايير جغرافية معينة، لكنه يتطلب أيضا، فيما يبدو، توافر مواصفات أخرى. وفضلا عن ذلك فإن كلمة أوروبا ليست بالكلمة الموغلة فى القدم. فعلى حين ترجع هذه الكلمنة إلى الجغرافيا القديمة، خلال العصور الوسطى، وبدايات العصر الحديث، كان الانتماء الجغرافى يتحدد على أساس دينى فى المقام الأول. إن كلمة أوروبا كلمة مشبعة بالنزعة الدنيوية، إذ لم يبدأ تاريخ أوروبا بداية جادة إلا مع ظهور حركة التنوير. وفى تلك المرحلة، اتخذت أوروبا شكل الفكرة .

وكانت هذه الفكرة، فى بدايتها، فكرة مبهمة ومعممة. فأوروبا تتألف من عدة دول تميزها بنية هيكلية سياسية وثقافية واقتصادية من نوع خاص. وسوف يتوطد هذا البناء ويتدعم فى

---

*أستاذ تاريخ الأفكار بجامعة أوميا ، السويد٠

**ترجمتها عن الإنجليزية ا٠ بسمة البربرى٠

الوقت المناسب. إذ لم يحدث قط أن كان بناء متعمداً. فأوروبا نتاج لنقاش متواصل بدأ فى مستهل القرن الثامن عشر.

وتتمثل الخاصية المميزة لهذا النقاش فى أنه كثيرا مايدور على مستوى تجريدى. فالفلاسفة هم الذين أداروا النقاش كله وخلصوا منه إلى صورة تخيلوها لأوروبا، صورة لأوروبا لم يكن لها وجود فى الواقع، إلا أنهم كانوا يستشعرون بزوغها ويحلمون بها.

ولقد تكونت هذه الصورة الخيالية لأوروبا على النقيض من صورة أخرى ليست أقل خيالية، لكنها ليست لأوروبا، بل هى صورة آسيا المسلمة. ففى الجغرافيا الخيالية التى تنبثق عن تلك المقارنة، تلعب أوجه التعارض والتناقض دورا هاما. ولم تصبح أوروبا واضحة ومنظورة لأول مرة إلا من خلال علاقاتها مع غيرها ، مع غير أوروبا، فلا يمكن للغرب أن يضمن وجوده بدون وجود الشرق.

وقد استطاع كتاب عصر التنوير، بكلامهم عن أوروبا وآسيا فى نفس اللحظة تقريبا، أن يضفوا شكلا على رؤيتهم للصورة المتخيلة لهويتهم الذاتية، وهى صورة تفصيلية لا تفتأ تتزايد تفاصيلها، ورثها عنهم الرومانسيون وقاموا بتكبيرها. (فلا يمكن لمفهوم ادوارد سعيد الاستشراق أن يلقى فهما واستيعابا حقيقيا بدون مفهوم آخر يقف منه على طرف النقيض هو الاستغراب ، أو الصورة المتخيلة للغرب، أو لأوروبا).

وتستهدف هذه الدراسة التركيز على بعض المكونات الرئيسية لصورة أوروبا التى نمت وتطورت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، لاسيما خلال عصر التنوير وبدايات القرن التاسع عشر، وإن لم يخل الأمر من إلقاء بعض النظرات على فترات سابقة أو لاحقة زمنيا لهذين القرنين.

ولنبدأ بشئ من الخلفية التاريخية. فى عام ١٦٨٣ ، ضرب الأتراك المسلمون حصارا حول فيينا. ولم تسقط المدينة أبدا، إلا أن الخطر ظل قائما يتهددها. كانت الامبراطورية العثمانية حينذاك قوة كبرى، وقد أخذت تشن هجوما فى اتجاه الغرب. ويبرز حصار فيينا، مع سقوط القسطنطينية فى عام ١٤٥٣ ، ك صدمة مختارة، إذا نحن استخدمنا تعبيرا روجه المحلل النفسى الأمريكى فاميك فولكان بشأن الحرب فى يوغسلافيا السابقة. فالصدمات المختارة تلعب، فى رأى فولكان، دوراً حاسماً فى نشوء الهوية العرقية. إنها رموز استخدمت فى تبرير جزاءات لاحقة، سواء كانت جزاءات أيديولوجية، أو جزاءات يستعان بالسيف فى تحقيقها. وفى مواجهة تلك الصدمات نجد الأمجاد المختارة. وفى تاريخ الهوية الأوروبية تعد معركة بواتييه فى عام ٧٣٢ ، حيث تمكن الفرنجة بقيادة شارل مارتل من صد الغزو الإسلامى لأوروبا، ذكرى من تلك الذكريات المختارة للأمجاد(كانت هذه المعركة حدثا

هاما وله مغزاه فى تلك الأيام إلى حد أنه ، وحسبما أشار برنار لويس ، نادرا ماكان يأتى مجرد ذكره فى كتب التاريخ العربية) . وثمة نصر رمزى آخر هو معركة مارثون ، حيث انتصر الاغريق الأحرار على جحافل الفرس. وهكذا، فإن النزاعات الحديثة بين أوروبا وآسيا يسلط الضوء عليها فى إطار الرجوع إلى الماضى، لتصبح بذلك مبحثا شبه أبدى فى التنمية الحضارية، وبناء لابد منه لتزويد أوروبا باستمرارية تاريخية.

-١-

يعد كتاب شارل مونتسكيو روح القوانين، واحدا من أهم كتب التنوير . وقد دأب على الاقتباس منه الفلاسفة والمفكرون السياسيون فى العهود التالية. وثمة مبحث متكرر فى هذا العمل هو مسألة المتطلبات الأساسية لنجاح نظام حكم حر. ولقد تحرك مونتسكيو، فى تناوله لهذا الموضوع بالمناقشة، بين مستويات مختلفة. وفى أعلى هذه المستويات نجد اثنين من المعانى الكلية أو الأفكار العامة توازنان بعضهما البعض، ألا وهما أوروبا وآسيا. وتوجد إمكانية توافر الحرية فى أوروبا، ولكنها ليست موجودة فى آسيا.

والأساس الذى ترتكز عليه تلك الإمكانات هو المناخ. ويطرح مونتسكيو هذا الموضوع ويتناوله على النحو التالى : لاتوجد فى آسيا منطقة معتدلة : فالمناطق التى يسودها مناخ بارد لها حدود مشتركة مع المناطق الحارة المناخ. أما فى أوروبا، فإن الأحوال المناخية تتمازج فى بعضها البعض دونما حاجة إلى أى وصل أو ربط بينها. وبما أن البرد له تأثير مقوى بينما الحر تأثيره يضعف، نجد أن الشعوب القوية فى آسيا تجابه دائما الشعوب الضعيفة وتتحداها. وهكذا تتعرض آسيا لحملات غزو مستمرة يستعبد فيها الأقوياء الضعفاء ويخضعونهم لسيطرتهم. أما فى أوروبا فإن شعوبها المختلفة تخضع بعضها البعض للرقابة . فالشعوب القوية لها جيران من الشعوب القوية أيضا. هذا هو السبب الأول فى ضعف آسيا وقوة أوروبا، فى حرية أوروبا، وما تعانيه آسيا من ظلم وقمع، وهو سبب لم يحدث، بقدر مايمكننى أن أجزم فى هذا الشأن، أن استرعى أحد الانتباه إليه من قبل. وهو يفسر السبب فى أن درجة الحرية فى آسيا لاتزيد أبدا، على حين نجدها فى أوروبا تزيد أو تقل وفقا للظروف.

وتؤدى أوروبا وآسيا، فى الحجة التى يطرحها مونتسكيو، وظيفة نموذجين مثاليين ، يمكن استخدامهما لوصف آليات الحرية والظلم أو القمع. ويتيح تجريد هذين النموذجين المثاليين لمونتسكيو التغاضى عن كل التعقيدات والظروف التاريخية وعدم الاكتراث بها. وتنبثق ، بدلا من ذلك، صورة لأوروبا موضحة بمقارنات مستمرة مع آسيا.

ويتجلى بوضوح فى وصف مونتسكيو لشروط الحرية وظروفها، أن فكره متجه نحو أوروبا.

كما يتبين بنفس القدر، أن الظروف التى تناولها لم تكن موجودة فعلا فى أوروبا أيام مونتسكيو. فما فعله مونتسكيو هو أنه أرسى الخطوط العريضة العامة لبرنامج يدعى أوروبا، تولى الفلاسفة والكتاب اللاحقون تزويده بالمضمون والتفاصيل والفوارق الدقيقة، والتى جعلوا منها إشكالية تحتمل النقاش والجدل.

وهذا البرنامج يعد، فى المقام الأول، برنامج تحديث . فمونتسكيو يريد أن يحل الفكر محل التقليد. وبقدر المستطاع، يتعين أن تكون الحياة قابلة لاختبار العقل والمنطق. وهذا ممكن فى أوروبا ولكنه ليس ممكنا فى آسيا. فآسيا مقيدة بحكم الطبيعة : بحكم أراضيها الشاسعة المساحات، وضخامة سهولها الواسعة الخالية من الشجر، والتغيرات الحادة فيها من الحرارة إلى البرودة. إن الطبيعة تحدد آسيا. فآسيا طبيعة، بينما أوروبا ثقافة، أى تعهد ورعاية، وتحولية لا استقرارية. وبالنسبة لمونتسكيو توجد دائما ضرورة مادام الحديث عن آسيا، وهذه الحاجة موجودة هناك لتؤكد على غياب ضرورة فيما يتعلق بأوروبا . ففى أوروبا تملى الظروف أحكامها، والظروف يمكن أن تتأثر بطريقة أو بأخرى.

وقد اختلف مبحث صورة أوروبا وآسيا الذى انبثق من كتابات مونتسكيو حين تناوله فلاسفة تنويريون لاحقون أمثال فولتير، وهلفتيوس، وكوندورسيه، وديفيد هيوم وآدم سميث وآدم فرجوسون. وفى ذات الوقت ، لم تكن هذه الصورة على الإطلاق خالية من التناقض والتعارض. وداخل الصورة، يبدى النص بين الفينة والفينة إعجابا بالإسلام ، لاسيما بوحدانيته الكاملة والقاطعة التى تتناقض مع الثالوث غير المنطقى فى المسيحية. وتصور هذه الكتابات النبى محمد بصفته المؤسس الحكيم لديانة، فى مواجهة عدم وضوح طبيعة المسيح ووضعه* ويستخدم الإسلام لانتقاد لاهوت الكنيسة ، باعتباره أكبر أعداء مشروع التنوير.

وفضلا عن ذلك كانت الحضارة العظيمة فى آسيا غالبا ما تجهز على قوة بعضها البعض. وكان ذلك، فى جزء منه، نتيجة لما حظيت به الصين من احترام بالغ خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر. فقد صورت الصين كامبراطورية يدير دفة القيادة فيها مسئولون كبار يتصفون بالحكمة، فى نوع من الحكم المطلق المستنير. وكان نظام حكمها المركزى محل إعجاب خاص، إلا أنه إعجاب سوف يتحول إلى انتقاد شديد لما كان ينظر إليه بتوجس باعتباره مجتمعا تسيطر عليه وتتحكم فيه يد من حديد، وتحكمه التوجيهات الصارمة والقرارات . وهكذا صور الصينيون بوصفهم دمى يحركها ساحر، وهى صورة تتناقض كل التناقض مع الفرد الأوروبى الذى توجهه الأنا العقلية الذاتية، باعتبارها الجوهر المطلق للأوروبى.

وأثارت الهند الحماس ، لاسيما نحو نهاية نفس القرن وخلال العصر الرومانسى، بسبب

حكمتها القديمة (وهو بدوره إدراك سوف يخلفه نقيضه المباشر : حكمة تفتقر إلى الصلة الوثيقة بالعالم الحديث، وخرف منبت الصلة بالواقع) . فقد امتلك الهنود الحكمة، بينما امتلك الأوروبيون العقل والمنطق ، وظلت الصفة المميزة لكل فريق منهم لصيقة به وكأنما هى عقدت تحالفا مع الزمن يكفل لها دوام الاستمرار.

ويحتمل أن تكون الصورة السلبية لآسيا قد ظلت هى الغالبة ، نتيجة لأن أوروبا كانت برنامجا للتحديث. فقد بقيت آسيا فى الخلف، على حين تحركت أوروبا إلى الأمام على نحو مطرد. وحتى لو كان النبى محمد يمكن أن يبدو بصورة المشرع الحكيم، فإن المجتمع الإسلامى ذاته يحكمه الدين. ولم يحدث هناك قط الفصل بين القانون والدين، بين الكنيسة والدولة، وهى ظاهرة أطلق عليها فلاسفة التنوير إسم التعصب (واليوم ، نحن نستخدم فى هذا المقام كلمة الأصولية) . وفى هذا النقاش، غالبا ماتعتبر آسيا المسلمة ممثلا لآسيا كلها.

-٢-

ليس للعقل مكان فى ظل نظام حكم مطلق واستبدادى ، إذ يسود ، بدلا منه، الهوى والانفعال. ويتمثل جانب من جوانب صورة آسيا فى الحسية المفرطة . وتمثل الجنسانية ، أى التأكيد على النشاط الجنسى، مجالا استكشفه بشغف مونتسكيو والكتاب اللاحقون . ويستطيب مونتسكيو التعليق على الحريم وتعدد الزوجات، ذلك المبحث الذى يشمل فكرة من الأفكار المهيمنة والمتكررة فى عمله العظيم الآخر، الرسائل الفارسية.

إن الرسائل الفارسية مجموعة من الرسائل الخيالية ، كتبها اثنان من الفرس مسافران فى أوروبا، وحريم وأغاوات أحدهما، لدى عودتهم إلى بلاد فارس. ويعبر هذا النسق فى حد ذاته عن صورة خاصة للقارتين: فالوسط الشرقى مشبع بالشهوة الجنسية والرغبة الحسية المتقدة، وقد جاءت رسائل الحرملك فى صورة التماس طويل أن يعود المسافران على عجل إلى بلادهما. وهنا يظهر الشرق بصورة أنثوية ، بينما نحن نتعرف على أوروبا من خلال عيون ذكرية. لقد مكث المسافران فى أوروبا، وقد تملكهما انبهار متزايد بالثقافة الأوروبية، وتأوربوا بصورة مطردة. والموضوع الرئيسى لهذا الكتاب هو أنه يقيم بين آسيا وأوروبا مقارنة مستمرة، تمثل فيها أوروبا التقدم والعلم والتمسك بالمبادئ الدستورية، على حين تبدو آسيا وكأنها قد وجدت لكى تمثل النقيض – الركود والإجحاف والاستبدادية السياسية.

وعلى نفس النحو، تؤدى أوروبا وآسيا فى روح القوانين دور القطبين ، فى نقاش نموذجى ومثالى . والفارق بينهما هو أن آسيا تندمج فى نموذجها المثالى، بينما تحافظ أوروبا على الفصل بين ماهو مثالى وماهو واقعى، بين الخيال والواقع . فالأوروبيون بسبيلهم إلى بناء أوروبا بينما آسيا تظل أسيرة صيغتها الذاتية، مثلما تبقى نساء الحرملك أسيرات حجابهن

وانفعالاتهن وأهوائهن ونزواتهن. ويصور هذا الافتقار إلى التنمية فى رسائل فارسية كنقص محدد جنسيا. فالهوى يحكم آسيا . والهوى فى آسيا يؤنث الرجل ويصرفه عن مهامه الخارجية بالمرح فى الحرملك.

وفى المقابل، يترتب على الافتقار إلى الهوى فى أوروبا تحرير كل جنس من الجنس الآخر، وهو تحرر يفسح مجالا للفضول وحب معرفة أمور أخرى غير الأمور الجنسية. ومن أكثر الأمور التى أدهشت هؤلاء الفرس فى الخارج ، بقدر ما أثارت سخطهم (وأغوتهم أيضا فى الوقت نفسه) الوضع المتحرر للمرأة فى أوروبا، ذلك العنصر المتكرر فى صورة أوروبا التى تنبثق خلال عصر التنوير. وفى أدب التنوير، تكون درجة تحرر الأنثى هى المحك الذى يستخدم لقياس درجة التنمية الحضارية. فالحرية علامة من علامات الفردية.

إلا أن الحرية تعد، فى المقام الأول، تعبيرا عن التحكم فى الاندفاع. ففى أوروبا يمكن أن يترك رجل وامرأة بمفردهما فى غرفة، فلا يرتمى كل منهما فى أحضان الآخر. فقد وجهت الطاقة الجنسية إلى قنوات أخرى، وتسامت إلى مرتبة الثقافة التى حل فيها تبادل الحديث والفكر محل الفعل. وبطبيعة الحال، فإن الفرس لايعبرون عن أنفسهم بهذه الطريقة. إلا أنهم يلاحظون وجود نقاش دائر فى أوروبا، نقاش لايعرف حدودا. فالرجال يتحدثون إلى الرجال والنساء تحادثن النساء ، ولكن الرجال يتكلمون أيضا مع النساء كما تتكلم النساء مع الرجال. ويتولد من كل هذه الأحاديث ذلك النقاش الذى يعد متطلبا من المتطلبات الأساسية للفلسفة والعلم.

وليس ثمة نقاش مماثل. يجرى فى آسيا. بل ولا يوجد أيضا أى فكر مجرد هناك. وتبرز فى مواجهة تلك الصورة الطبيعة المميزة لأوروبا، بصفتها مجتمعا للاستدلاليين والمفكرين.

-٣-

وترتكز الهوية إلى التمييز. ف نحن نتطلب هم . إذ إن نحن تختلف عن هم، وما نكونه نحن لا يكونون عليه هم . ولهذه العملية عنصرا مكونا سيكولوجيا. وعلى نفس النحو الذى أسقط أنا به تلقائيا جوانبى الأشد قتامة على الآخر، فإن الكاتب الأوروبى يصنع ماليس مرغوبا فيه خارج ثقافته الذاتية أو يصنفه باعتباره آسيويا، وفى الحالة الأخيرة تستخدم صورة آسيا لانتقاء أوضاع فى أوروبا تتخذ بذلك مظهر بقايا نموذج أقدم من نماذج المجتمع. فالملك المستبد لويس الرابع عشر تصوره الرسائل الفارسية كعاهل شرقى ، وتتطابق أفكاره وغاياته مع أفكار الحكم المطلق الشرقى وغاياته. كثيرا ماسمعه أحدهم يقول إنه من بين كل أشكال الحكم، فإن الحكم فى تركيا أو حكم سلطاننا المقيت، هما أكثر الأشكال التى تعجبه . إلى هذا الحد الكبير كان يثنى على فن الحكم الشرقى.

ويوجد أيضا نموذج شرقى داخل أوروبا ذاتها، نموذج آسيوى متخلف ومغروس فى أعماق قلب أوروبا متمثلا فى اليهود. إن فولتير، شأنه شأن كثيرين غيره من كتاب التنوير، أمثال ديدروه ودولباخ، يبدو مفرطا فى التناقض والتأرجح حين يتعلق الأمر باليهود. فهو يرفض، من جهة ، الاضطهاد الدينى الذى تعرض له هذا الشعب على مر التاريخ، بينما يتناول ، من جهة أخرى، الثقافة اليهودية بالنقد اللاذع الحاد مقارنا بينها وبين الثقافة الإسلامية. فالثقافة اليهودية تؤمن بالخرافات، وتكتفى بذاتها وتستحوذ عليها فى تعصب فكرة القانون الموسوى الذى يحدد حياة اليهودى بالكامل ويرسم له مجال رؤيته.

وهذا هو التعصب المفترض الذى يرفضه فولتير. فاليهود يمثلون فى نظره العدو الطبيعى لمشروع التنوير الذى يشكل تنفيذه المهمة التاريخية التى تتولاها أوروبا. وينكر اليهودى ، بحكم أسلوب حياته ذاته، هذا المشروع. وفى حالة السماح باستمرار وجود الثقافة اليهودية فى أوروبا، فسوف ينتهى الأمر بأوروبا، حسبما يرى فولتير، إلى أن تجد داخل الأمة الأوروبية أمة لها مثل وغايات على طرف النقيض من مثل أوروبا وغاياتها. إن أوروبا تقوض وجودها بنفسها. ومادامت أوروبا تتولى تنفيذ مهمتها فى خدمة الجنس البشرى، فإن اليهود يصبحون العدو الطبيعى للجنس البشرى كله. وبتحليل هذا الرأى بطريقة أخرى نجد أن مناهضة السامية ليست خطا جانبيا لاعقلانى فى تاريخ الأفكار الأوروبية، ولكنها بالأحرى جزءا من وسط التحديث الذى تشكلت فيه الهوية الأوروبية.

وثمة جانب آخر فى برنامج التنوير يتمثل فى الدعوى إلى عمومية التعليم. فهو لايحسب حساب جيوب للثقافة أو أمم داخل الأمم. وقد بدأ مفهوم الأمة يأخذ ، فى عصر التنوير، المعنى الذى اكتسبه فيما بعد. فقد تحدث فولتير عن الأمة وتخيل كلاً متكاملاً، وكذلك فعل فلاسفة آخرون من فلاسفة التنوير، مثل آدم سميث. وفكرة الأمة، فى عقول وآراء بعض فلاسفة التنوير، ترتبط بطريقة تناقضية مع فكرة أوروبا. فأوروبا هى المساحة الجغرافية التى تتألف من أمم ، ومجتمعات متكاملة. أما الإمبراطوريات الآسيوية الضخمة فهى ليست أمما بهذا المعنى للكلمة. ويمكن للإمبراطوريات الآسيوية السماح بوجود أمم داخل الأمم على نفس النحو الذى كان يمكن أن تتقبل الدول المسيحية وجوده فى العصور الوسطى. إلا أن افتراض مثل هذا الموقف يعد مستحيلا بالنسبة للدول الأوروبية الحديثة التى تجاهد لكى تصبح أمما. وهذا هو أيضا نفس المنظور الذى يجب أن نرى منه اليهود: خطر مزدوج يتهدد الأمة والتقدم على السواء.

ففى المقام الأول، تكون آسيا هى المشار إليها مرة أخرى عند تناول الحكم الاستبدادى والحكم المطلق بالمناقشة على مستوى أعم. وفى البيان الرسمى الرئيسى للتنوير الراديكالى، الإنسيكلوبيديا (الموسوعة) الكبرى التى أعدها ديدروه، نجد أن جل الأمثلة التى توضح

مدخل الحكم المطلق أمثلة مأخوذة من آسيا. ونصادف نفس الموقف فى حالة الفلاسفة الذين يحددون الاتجاه أمثال كلود- ادريان هلفتيوس. فالنزاع بين أوروبا وآسيا يمثل مبدأ توجيهيا فى عمله الرئيسى فى الروح. ويستطيع هلفتيوس، عن طريق مقارنة القارتين ، تحديد الروح التى تستند إليها الحضارة. وهذه الروح تتصل اتصالا لاينفصم مع مايسميه هلفتيوس تعدد الآراء أو المصالح. ويوجد هذا التعدد فى أوروبا، حيث تتمثل أسسه فى التنوير والتعليم. ومن هنا كان على المثقفين والمفكرين أن يضطلعوا بدور رئيسى هو الإسهام فى تشكيل بيئة مفتوحة، نوع من المجتمع البرعمى الذى يتجاوز الحدود القومية. ويتحدث هلفتيوس عن La Republique des Lettres . وعادة مايترجم هذا التعبير جمهورية الآداب، إلا أن هذه الجمهورية تأخذ، فى أعمال فلاسفة التنوير، معنى آخر أقرب إلى جمهورية المثقفين. كما أنه يتحدث عن أوروبا الحقة، ولا يتجلى بصورة مؤكدة ما يعنيه هلفتيوس على وجه التحديد بهذا التعبير. ولكن يبدو أنه لدى استخدامه هذا التعبير الأخير، لم يكن هلفتيوس يفكر فى منطقة معينة على الخريطة. وعوضا عن ذلك، تظهر أوروبا الحقيقة بصفتها ثقافة خاصة داخل أوروبا الجغرافية ،فهى شكل من أشكال التنوير، وروح للنقاش والجدل.

وأوروبا هى أيضا ظاهرة حضرية . وقد رأى روسو فى الأوروبيين شعبا يستوطن المدن الكبيرة، شعب لايتمتع بالتعاطف الكامل من جانب روسو. فقد كتب روسو يقول إنه ليس ثمة فارق بين ناس يعيشون فى باريس أو لندن أو وارسو، فكلهم خرجوا من نفس النسيج. وعلى نفس النحو، يتحدث فولتير عن الريفيين فى شرقى فرنسا على أنهم آسيويون. فقد شعر خلال زيارة قام بها إلى جورا بأنه وصل إلى آسيا: فالشعب يعيش بطريقة مماثلة. والناس هناك ليسوا أوروبيين حقيقيين.

-٤-

إلا أن طبيعة تلك الأفكار تتغير عندما يتناول النقاش القارة الرابعة، أى أمريكا. وإذا صح مايظنه بعض الفلاسفة من أن التاريخ يتحرك من الشرق إلى الغرب، فماذا يحدث إذن عندما يصل إلى شواطئ الأطلنطى، هل يتوقف هناك أم أنه يقفز فوق المحيط؟ لقد بدا هذا السؤال لوقت طويل سؤالا غير متصل بالموضوع، فأمريكا كمستوطنة ليس بها مايزيد على كونها نسخة من أوروبا. إلا أن هذا الوضع قد تغير مع قيام الثورة الأمريكية. إن الولايات المتحدة لأمريكا الشمالية (لايفرق النقاش عامة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا) تشق طريقها الذاتى الجديد. وتبدو أحلام كثيرة من بين أحلام أوروبا فى سبيلها إلى أن تتحقق فى أمريكا. ومن ثم ، تظهر أمريكا فى الكلام والبيان بصورة المستقبل ، والمسافرون إلى الولايات المتحدة الأمريكية الفتية مسافرون زمنيون يزورون المستقبل. وانقلبت كل

المجازات والاستعارات التقليدية رأسا على عقب. ولم يعد العالم القديم هو آسيا بل أوروبا، فى حين انتقل موقع العالم الجديد فى اتجاه الغرب. وبذلك ظهر استقطاب جديد . ونسبت إلى العالم القديم، مع ظهور أوروبا ، خصائص مميزة عديدة كانت تنسب من قبل إلى آسيا: الايقاع البطئ ، والظلم المفروض بحكم التقليد والعرف، والشكل الاستبدادى أو المطلق للحكم ، والركود. وعلى نفس النحو، انتحل العالم الجديد ماجرى العرف على اعتباره خصائص تميز أوروبا : العقل ، والدعم الشعبى للحكومة، والقابلية للتحرك، والتوازن بين الولايات.

وهكذا لدنيا خطابين متزامنين عن أوروبا، أحدهما تتعلق فيه المقارنة بأوروبا وآسيا، والثانى تنكشف فيه أوروبا عن أوجه اختلاف بينة لدى مقارنتها بأمريكا. إن صورة أوروبا تتناقض كل التناقض فى هذين الخطابين، وهو أمر يرتبط بطبيعة الحال بالمنظور السياسى. فأوروبا وأمريكا وآسيا كلها مفاهيم وأفكار فى نقاش يجرى حول الحرية والعدل والعقلانية ، وهو منبت الصلة بالواقع، بشكل غير مباشر فقط. إن الطابع التناقضى الذاتى لأوروبا كمفهوم جعل منها قوة منتجة فى التاريخ. ذلك أن الأمر يتمثل بطبيعة الحال فى أن الخطابين على السواء – آسيا وأوروبا، وأوروبا وأمريكا – يشكلان عنصرين مكونين لنفس الحجة الأشمل والمتعلقة بإمكانية إقامة عالم جديد، ليس فى أمريكا، بل فى أوروبا.

لقد كانت تلك الآمال معلقة فى بادئ الأمر على أمريكا الشمالية ، وبصفة خاصة على انجلترا الجديدة. فهذه هى المنطقة التى ارتأى فيها عدد متزايد من الكتاب العالم الجديد. ففى الجنوب كانت العبودية والاسترقاق . وجاءت الثورة على الانجليز لتسهم بدورها فى الدفع بالأقاليم الشمالية إلى مركز الصدارة، حتى وإن كان عدد من الثوار من أصل جنوبى. واكتسبت الثورة بعدا رمزيا، بوصفها تمردا على الاستبداد والتقليد، ونوع من أنواع عصيان الشباب على جيل أكبر.

إلا أننا نجد، فيما استخدم من تحولات ، إمكانات أخرى – الدراية والحكمة– كانت تنسب إلى أوروبا خلال القرن التاسع عشر.

وبطبيعة الحال، لم تكن تلك الإمكانات مناسبة فى نظر فلاسفة التنوير. فهم يرون أمريكا فى المقام الأول كصورة أفضل لأوروبا. وهكذا يقول رالف داهرندورف عن أمريكا أنها تنوير تطبيقى. إن الهياكل التى كانت تستخدم لتمييز أوروبا فى المقارنات مع آسيا هى ذات الهياكل، إلا أنها منسوبة فى السياق الجديد إلى أمريكا : الدستورية والتسامح وحق المواطنة. ويقول الفيزيوقراطى تورجوت إن أمريكا هى أمل الجنس البشرى كله ، طالما لم تصبح هذه القارة نسخة مكررة من قارتنا الأوروبية ، التى تعد مجموعة من القوى المنفصلة التى تتنافس على الأراضى والمكاسب والتى لاتفتأ تغل الشعب، من خلال وجودها نفسه، بأغلال

الرق والعبودية. ومن هنا يتبين مايراه تورجوت من أن روح التنافس والمساواة التنافسية التى كانت، بالمقارنة مع آسيا، من المتطلبات الأساسية للحضارة الأوروبية، تشكل ههنا عائقا يعترض سبيل تلك الحضارة نفسها.

ومع التقدم بعض الشئ فى القرن التاسع عشر، نلاحظ تغير طابع التقارير الواردة من العالم الجديد . فقد أضحت تلك التقارير أكثر ترددا وبعدا عن الجزم ، وأصبح مقياس القيم أكثر تباينا. فلم يعد ذلك المقياس المطلق الذى لايعرف سوى الأبيض والأسود. ولسوف نوجه عنايتنا الآن إلى محاضرة مصورة عن رحلة هى مذكرات أمريكية (١٨٤٢) للروائى تشارلز ديكنز. لقد تأثر ديكنز بكثيرمما رآه ، بالجامعات والسجون والمستشفيات ، واغتنم كل فرصة تهيأت له لكى يقارن بين هذه المؤسسات ومثيلاتها فى أوروبا. ومع ذلك فإن درجة الفصل تتزايد مع مضيه فى وصف رحلته المتضمن فى كتابه . فالمنازل الصغيرة الساحرة كلها مكشوفة أكثر مما ينبغى ، كما أن شوارع المدن مفرطة الاستقامة. وهكذا يقول الكاتب، بعد نزهة استغرقت ساعة كاملة فى فلادلفيا إنه مستعد لأن يدفع أى شئ طواعية نظير السير فى شارع به منعطفات . وينصب رد فعل ديكنز على المدينة المخططة، الحداثة فى البناء ، الرؤية والتصميم . فالمدينة الأوروبية تتنامى عضويا، شأنها شأن المجتمع الأ،وروبى.

وهنا يقابلنا موضوع جديد سوف يتكرر فى الخطاب المقارن. فأمريكا محسوبة ومتعمدة أكثر من اللازم، فى حين أنها أيضا، وهنا تكمن المفارقة ، زمنية على نحو مفرط. وبينما هى لا تنسحق تحت وطأة التقليد، نجدها تفتقر إلى الثقافة التى تندرج ضمنها الحياة فى أوروبا. ولا يتقرر ذلك الرأى صراحة وبلا تحفظ، بل يلمح إليه بصورة غير مباشرة عن طريق وصف المواقف والأوساط. ويتجلى بصفة خاصة فى استخدام المجاز والاستعارة والتورية فى الأسلوب. وهكذا يستخدم ديكنز لهجة ساخرة ترسى اتجاها وخطاً لكتاب الرحلات الأمريكية فى المستقبل. وهو يشبه أمريكا بمكتب واسع للمحاسبة وعقد الصفقات. ويستحضر، باللجوء إلى العديد من الحيل الأسلوبية المماثلة، صورة يرسمها لأمريكا كبلد يحكمه الحساب التجارى البحت ، وهى صورة لاتلبث أن تستدعى فى ذهن القارئ الصورة المضادة لها والتى تقف منها على طرف النقيض، وهى صورة لأوروبا التى تبدو بطيئة وراكدة، ولكنها أكثر انسانية.

وتسلك السيناريوهات أو المعالجات المرافقة للنقاش نفس الاتجاه. فحين يتناول الأمريكيون وجبتهم الرئيسية يلزمون الصمت الكامل ، وكأنما تناول الطعام لايمكن أبدا أن يجتمع (كما هو الحال فى أوروبا) مع المتع الثانوية وثقافة أوقات الفراغ.

وتشع تلك الوجبات بجو من الأعمال التجارية والحسابات . فالمرء يأكل بحكم الضرورة

الطبيعية، ويمضغ ويبتلع. وتتحول هذه الصور الداخلية ، على نحو ليس بالمستجد أو غير المعتاد، إلى ملاحظات مصممة، مثلما هو الحال فى هذا المقام حيث يرفع ديكنز نظرته المحدقة عن المائدة ويخلص إلى أن جميع الضيوف الجالسين إلى مائدة الطعام يشبهون بعضهم البعض وكأنهم نسخ مكررة. إنهم يتصفون بنفس الشخصية . ويتحركون ويتنقلون حول نفس الغايات ، ويفعلون ويقولون نفس الأشياء بطريقة واحدة لاتتغير، الواحد تلو الآخر، بنفس الإيقاع الكئيب. وهكذا يصبح تناول الغذاء صورة للمجتمع الأمريكى ، حيث تفضى المساواة إلى التماثل. ويقدم لنا ديكنز صورة من أوائل الصور التى تصف المعادلة الأمريكية، كنوع من الرد على التحدى الذى جابهت به التجربة الأمريكية الأوروبيين . ولا تهمل غالبية مؤلفات الرحلات الأمريكية اللاحقة التى كتبها أوروبيون استكمال معالجة هذا الجانب ، الذى بواسطته تكتسب الثقافة الذاتية للمرء توكيدا جديدا. إن تفرد أوروبا لايكمن فى التجربة الاجتماعية أو فى التحديث فى حد ذاتهما، بل يمكن أن نجده فى تلك الهياكل التى أفرزت مفكرين عظاما وأدبا ثريا وبحثا علميا. وعلى حين يطالع الأمريكيون مقدارا كبيرا من المطبوعات ، فإن مايقرأونه يتمثل فى صحف تتجاوز نوعيتها حدود قلة الاحترام. ويستحيل على من اعتاد مطالعة الصحف اليومية الانجليزية الرئيسية أو غيرها من الصحف الأوروبية المحترمة، ومن اعتاد قراءة شئ آخر غير مجرد الصحف، أن يفكر فى تلك الآلة الرهيبة فى أمريكا. والمعنى بهذه الآلة هو الصحافة التى تروج للمعادلة التى يعتقد أنه اكتشفها. إلا أن الآلة هى أيضا التحول الذى يمكن عن طريقه فهم أمريكا ككل. وهى أيضا تحول يقود تفكير المرء بصورة شبه آلية إلى نقيضه المباشر، ألا وهو الكائن الحى والنبات والمجتمع الطبيعى ، أى أوروبا.

-٥-

وتجد المعادلة الأمريكية تفسيرها الكلاسيكى فى كتاب توكفيل المعنون : عن الديمقراطية فى أمريكا. وحسبما يوحى العنوان ، فإن الديمقراطية الأمريكية تقف فى المركز، ويعد تقرير توكفيل أول موجز جوهرى لعالم الأفكار المتحررة فى القرن التاسع عشر. إلا أنه يقدم فى الوقت نفسه وصفا للأوضاع والظروف فى أمريكا والتى تعيدنا فى كل وقت إلى أوروبا وتميزها. إن توكفيل يشعر بأن أمريكا هى فى حقيقة الأمر جزءا من أوروبا (لا أعتقد أن المحيط يفصل أمريكا فعلا عن أوروبا) ، لكنها جزء شق لنفسه طريقه الخاص. فالأمريكيون ماهم إلا أوروبيين اختاروا أن يرحلوا عن أوروبا. إن أوروبا مقيدة بتاريخها وتقاليدها وتطلعاتها ومصالحها القومية.

فأمريكا حرة بينما أوروبا فى حالة يستحيل فيها التقدم : هذا هو النزاع الرئيسى بين القارتين، وهو الذى تنبثق منه النزاعات الثانوية . إن امريكا تملك حرية إعداد وإنجاز تلك

الإنجازات الأنسب لها، على حين ينبغى على أوروبا أن تأخذ فى اعتبارها عددا من العوامل التى نثرها التاريخ على طريقها. فأمريكا هى البلد الوحيد فى العالم الذى أنجز دستوراً ديمقراطيا، ويشعر توكفيل بأن دستور الثورة الفرنسية ليس خليقا بلقب ديمقراطى.

ولا يغيب عن توكفيل أنه توجد طبقات فى أمريكا ، فهو يدرك هذا الأمر ويعيه جيدا إلا أن هذه الطبقات ليست فى رأيه بالطبقات الدائمة. ففى أوروبا ينتمى المرء إلى طبقة معينة منذ لحظة ميلاده، بينما الطبقة فى أمريكا أقرب إلى أن تكون فئة مؤقتة. ذلك أن المجتمع الأمريكى مجتمعا ديناميا على حين يعد المجتمع الأوروبى مجتمعا ساكنا مستقرا.

ويلعب الرأى الأخلاقى، بدلا من الطبقة، دورا هاما فى المجتمع الأمريكى. ويوجد فى أمريكا حكم بالأغلبية المعنوية ليس له نظير فى أوروبا. ففى أوروبا كان انتقاء كرسى السلطة أمرا مسموحا به دائما.

ويفرد توكفيل مساحة كبيرة فى كتابه لموضوع استبداد الأغلبية. وهذا هو نفس المبحث الذى يعزف ديكنز على أوتاره ألحانا يكررها مع بعض التغيير والذى يتيح، مثلما هو الحال فى مؤلفه، مجالا لرسم صورة لأوروبا تعطيها حق قدرها بدرجة أكبر. إن ضغط الرأى العام فى أمريكا قوى إلى حد ينزع معه الجميع إلى التفكير بنفس الطريقة . ويصبح الأمريكيون على نحو متزايد متماثلين فى أذواقهم وأفضلياتهم. إن الأفكار الأصيلة المبدعة لاتظهر إلا فى أوروبا، فلا توجد فى أمريكا مدارس فلسفية، ولايوجد بها أى علم أو أدب. لقد ولدت المعرفة فى أوروبا.

وتتكرر المناقشة التى طرحها توكفيل فى عدد من المؤلفات اللاحقة عن الولايات المتحدة الأمريكية، ويظل كتابه أكثر الكتب التى يقتبس منها فى هذا المجال. إن صيغه عن القهر الذى تمارسه الأغلبية تلقى تفضيلا واستحسانا خاصا، ليس فى النقد الأدبى لأمريكا فحسب، ولكن أيضا فى تلك الأعمال التى يسيطر عليها التعاطف مع المجتمع الأمريكى. وفى الوقت نفسه تتدعم صورة أوروبا التى تنبثق من وصف توكفيل. إلا أن هذه الصورة تكتسب بطبيعة الحال مزيدا من التعقيد والتباين.

وفى الختام، دعونا نطالع عملا يرجع إلى نهاية القرن التاسع عشر هو الكومنولث الأمريكى، تلك التحفة الأدبية لرجل الدولة الإنجليزى جيمس برايس، والتى صدرت طبعتها الأولى فى عام١٨٨٨ إلا أنها ظلت تنقح وتكيف حتى مابعد بداية القرن العشرين بفترة غير قصيرة. وفى هذا الكتاب يستخدم برايس ، نصير الإصلاح، أمريكا كعصا يضرب بها أوروبا. فبالمقارنة مع أمريكا تعد أوروبا ككل مجتمعا طبقيا. كما يتفق برايس مع توكفيل فى نظرته إلى أمريكا باعتبارها أرض الميعاد للمساواة والديمقراطية. ومع ذلك ينتقد برايس

الصورة التى رسمها توكفيل لديكتاتورية الرأى العام، أو حسبما يسميها برايس، استبداد الأغلبية. فليس ثمة وجود لمثل هذا الاستبداد، ويتخذ برايس موقفا بالغ الحزم فى هذا الشأن.

ويبدو برايس ، من جهة أخرى ، مترددا فيما يتعلق بمسألة المعادلة. فقد التقى خلال زياراته الكثيرة (شغل برايس لفترة منصب سفير انجلترا لدى الولايات المتحدة) بعدد من الأمريكيين المختلفين إلى حد كبير عن الصورة السائدة للأمريكى . ومع ذلك فهو يقرر أنه كقاعدة عامة، يبدو الأمريكى العادى أشبه برفاقه المواطنين من الأوروبى العادى. ومن ثم فإن تكوين صورة للأوروبى العادى أمر أصعب من تكوين صورة للأمريكى العادى. فأساليب التفكير والعادات والأعراف والعقليات تختلف من مكان لآخر اختلافا يثرى الحياة فى العالم القديم ويجعلها أكثر كثافة. ويسهم التاريخ دونما شك فى ربط أوروبا بمصير حدده الماضى بالفعل. إلا أن التاريخ يولد أيضا تنوعا ومعانى وتعقيداً دقيقاً تفتقر إليه الحضارات الجديدة بوجه عام. إن التاريخ يفاضل ويميز بين بلدان أوروبا إلا أنه يجمعها معا أيضا فيما يشبه الغطاء الذى يتكون من مواد مختلفة ولكنه يتسم بنمط واحد مشترك. ويتضح هذا النمط عند إقامة المقارنة بين العالم القديم والعالم الجديد، حيث قد تبدو الحياة مبهجة ولكنها تسير على وتيرة واحدة وتتصف بالرتابة.

إن الحياة فى أمريكا تبدو، فى عدة أوجه، أبسط وأقل تقليدية من الحياة فى أوروبا. وهى تنتشر وتنبسط أمام المرء وكأنها صباح مشرق فى أحد أيام الصيف. إلا أن الحياة فى أوروبا تتصف بكثافة وثراء فى التنوع تفتقر إليه أمريكا تماما.. أن تنوع بلدان أوروبا وطابعها المتفرد لايرتهان فحسب بالظروف المتاحة لشعوبها لكى تختلط، ولكنهما يعتمدان أيضا على أنه توجد مؤسسات قديمة كثيرة تعيش جنبا إلى جنب مع المؤسسات الجديدة، تماما مثلما يحدث فى مدينة بطيئة التوسع، حيث لاتقام البنايات الجديدة فوق أساسات المبانى القديمة، بل يسمح للبنايات القديمة بالبقاء، فتبقى شاغرة فى بعض الأحيان، وتلائم المهام الجديدة وتتناسب معها فى أحيان أخرى.

ومع تحولات من هذا النوع ترتسم صورة لأوروبا كقارة ديناميه ويحكمها التقليد. فالتقليد فى أوروبا لايولد الركود مثلما هو الحال فى آسيا، بل يمثل بالأحرى إطارا أو نطاقا للمستقبل، وشكلا من أشكال التجربة تفتقر إليه أمريكا وآسيا على السواء. وتتخذ أوروبا، بين هذين الطرفين ، مركزا وسطا، وتظهر أوروبا كقارة بصورة التركيبة الخصبة المثمرة المؤلفة من أضداد. فأوروبا هى الطريق الوسط بين التقاليد الميتة فى آسيا والبنى والانشاءات الفاقدة للروح والحيوية فى أمريكا ■

د٠ كلاوديا بكمان*

الفردية والمجتمعية أهمايتناقضان أم يتكاملان ؟ نماذج تاريخية لحوار ثقافى**

مقدمة

بسط الغرب نفوذه على السياسة العالمية طيلة أربعة قرون من الزمان ، مما أدى إلى ترسيخ أيديولوجيات متباينة مثل الليبرالية والشيوعية والفاشية والديمقراطية وغيرها فى مختلف أرجاء العالم.

ومع انهيار الشيوعية مؤخرا، كنظام عالمى رئيسى قام على أيديولوجية غربية، اجتاحت أنحاء المعمورة تيارات دينية عاتية ألقت بظلال الشك والتساؤلات حول الليبرالية باعتبارها من أشد الأيديولوجيات تأثيرا فى العالم الغربى الحديث، وهى تساؤلات تدور حول مبرراتها النظرية وإمكانات ممارستها وحدود هذه الممارسة ، ولعل من أبرز هذه التساؤلات مايلى :

١- هل يوجد تناقض شديد بين مايسمى بالقيم الغربية مثل الحرية والاستقلال الذاتى للفرد من ناحية، وبين الاتجاهات الدينية المتشعبة فى المجتمعات التقليدية المتباينة والأقاليم الثقافية المختلفة مثل الهند والصين واليابان والعالم العربى من ناحية أخرى ؟

٢- هل يتناقض الإطار النظرى لجوهر الليبرالية مع العقيدة الدينية، على اعتبار أنه يطلق للمرء عنان اللذة والمتع الحسية ؟ وهل تعتبر الليبرالية معول هدم لنظم القيم المتعارف عليها، وما تنطوى عليه من فضائل مجتمعية مثل مسئوليات الفرد تجاه المجتمع وما إلى ذلك ؟

---

*قسم الفلسفة – جامعة بريمن– ألمانيا.

**ترجمها عن الإنجليزية ا٠ محمد عبد السلام.

وإجمالا لهذين التساؤلين، سوف أركز على موضوعين معاصرين رئيسيين يتعلقان بالفهم الذاتى للمجتمعات الغربية، وهما الليبرالية والمجتمعية كأيديولوجيتين متكاملتين فى مسيرة الفكر الغربى (وإننى إذ أتحدث عن الغرب فإنما أقصد بالدرجة الأولى الثقافة والحضارة فى أوروبا الغربية، على اعتبار أن الولايات المتحدة كيان تاريخى ظهر فى مرحلة لاحقة).

وسوف أتبع فى تناولى للتساؤلين المذكورين منهجا يقوم على البحث فى إعداد الذات كوسيلة للمفارقة بين هاتين الأيديولوجيتين فى إطار النظرية السياسية الغربية. وذلك لأن البحث فى الذات هو الوسيلة الأساسية التى ظل الفكر الغربى يستخدمها على امتداد مسيرته، لكى يتجاوز بها الحدود التى تتحرك فيها كل منهما ولكى يتعرف بها أيضا على إمكانات ممارستهما.

وهنا يمكننى أن أسوق الأفكار الرئيسية التالية :

١- إن الغرب حين يبدأ عهداً جديداً من الدراسة الذاتية، فى سياق القيم الرئيسية السائدة فيه، فإنه ربما يعاود اكتشاف تراثه الذاتى عندما يبحث عن جذوره التقليدية فى أعماق نظمه الاجتماعية والدينية والفلسفية . وإذا كان التفاهم المشترك لاينشأ إلا فى جو المعرفة، فليس أمام الغرب ، بادئ ذى بدء ، إلا أن يستعيد تراثه الذاتى، لكى يتبين له أن هذا التراث يضرب بجذور عميقة فى تقاليده المتشعبة ، دينية كانت أم اجتماعية. وليس هناك من سبيل آخر، لكى يستطيع الغرب أن يتصدى لتحديات التيارات التى انبثقت من جديد متجهة نحو التفوق فى مختلف أرجاء العالم.

٢- حين يستعيد الغرب جذوره التقليدية، فإنه سوف يواجه فى الوقت ذاته بالنتائج الخطيرة، التى سوف تترتب على ماسيحدث من تداخل تقاليده بعضها مع بعض. ذلك لأنه حين يمعن النظر فى منشأ أوضاعه الثقافية والنظرية، فإنه سوف يكتشف أن نظم القيم الخاصة به تتشابه مع نظيراتها فى المجتمعات التقليدية الأخرى بدرجة تزيد عما يوحى به الفكر المسمى بالتراث التجديدى الخلاق، الذى ساد الغرب لمدة لاتتجاوز القرون الأربعة الماضية . وقد أثبتت هذه النظرة الضيقة إلى التطور الإنسانى، أنها مفيدة ووخيمة العواقب فى آن واحد ، فإن حرص الغرب على بناء العالم على نمطه وصورته الذاتية أدى إلى زيادة هائلة فى طاقات الإبداع فى ميادين العلم والثقافة ، إلا أن هذا الإصرار خلف فى الوقت ذاته عواقب وخيمة لم تقتصر على غيره من مناطق العالم وإنما حلت على تقاليده ذاتها.

٣- وإذا توخينا اختصار الحديث، ونظرنا إلى العناصر الرئيسية فى هذه الصورة، لرأينا أن النظرة التقنية والعملية إلى الشئون العالمية هى التى أصبح لها السيادة ، فأدت ، بالتالى ،

إلى مايسمى بمنطق الذرائعية. ولم يعد من الجائز التوحيد بين الأسباب النظرية والأسباب العملية فى نظرية عالمية مشتركة، كما لم يعد من الجائز للمنهج النظرى، خصوصا فى جانبه الطبيعى - العلمى، أن يبرر غاياته بحجة القيم الأخلاقية ، أو أن يطرح أية معايير يحد بها من مطالبه المتنامية بغير حدود. وهذا المنهج العلمى غير المقيد بروادع أخلاقية، قد أفضى إلى إضعاف أهم الحجج الدينية والأخلاقية التى كان بإمكانها أن تمنع الاستغلال غير المحدود للموارد البشرية والطبيعية فى مختلف أقاليم العالم.

٤- علينا، حين نمعن النظر فى الحدود الأخلاقية للمنهج العلمى، أن ننظر إلى هذا المنهج نظرة عالمية كلية، وهذه النظرة مرتبطة بالوعى بفكرة السمو، ومن هنا فإنها جعلت تطور الفكر الغربى يتعرض لتحد ذى شقين : أولهما أن هذه النظرة العالمية الكلية فقدت مبرراتها النظرية بعد ظهور فلاسفة الميتافيزيقا وفويرباخ ونيتشه ودائرة ڤيينا وغير ذلك ، أما ثانيهما فهو أن هذه النظرة تقتضى ضمنا الإيمان بفكرة السمو، وهى فكرة يبدو أنها انهارت أمام علمانية عصر الاستنارة الأوروبية.

ولهذا فإن عودة التوجه نحو السمو، فى كل أرجاء العالم، تقودنا إلى إمعان النظر فى المنابع النظرية للاستنارة الغربية، إذ يجب تحليل الاستنارة فى سياق المنطلقات التى ارتكزت عليها، ويلزمها أيضا أن تغوص فى أعماق ذاتها إذا أرادت أن تكتشف منطلقات السمو، علما بأن بدايات هذه المنطلقات ظهرت فى ألمانيا على وجه التحديد، لكنها لم تجد لنفسها استمرارية فى مسيرة الفكر الغربى . ولهذا سوف نقتصر فى حديثنا على هذه البدايات ، كى نخلص منها إلى تحديد المقومات النظرية للاستنارة مرة أخرى ، يحدونا فى ذلك أمل فيما يلى :

١- إن معاودة اكتشاف وعى السمو المنسى والمكبوت فى العالم الغربى، ربما يقودنا إلى نهج متواضع نتعامل به مع الثقافات المختلفة فى شتى أرجاء العالم .

٢- يجب ألا يعتبر الازدهار الاقتصادى قرينا بالضرورة للتفوق الثقافى، فالعكس هو الصحيح . وعلينا أن نضع فى اعتبارنا مقولة سبينوزا الإصرار فى كل صوره سلبية. وبذلك نستطيع أن نكون على معرفة بحدود تطورنا الثقافى، رغم كل مانحققه من ازدهار اقتصادى ، وبذلك أيضا نستطيع أن نتعلم ، بعضنا من بعض ، كيفية تجاوز حدود تراثنا الثقافى ، إذ إن التقاليد الثقافية المهملة فى جزء من العالم، قد تكون موضوع اهتمام فى جزء آخر منه . وهذا يعنى بالنسبة للغرب أن يكون على علم بحدود التقدم الإنسانى ، والمبادئ الأخلاقية للتعليم والتربية، واحترام الحياة والطبيعة والتقاليد الثقافية على اختلافها فى كل أنحاء العالم.

وبهذا المنهج – ونعنى به الاستنارة الذاتية – نستطيع أن نسد الفجوة بين مايسمى بالمجتمعات التقليدية، من ناحية، ومن الاتجاه نحو العلمانية فى العالم الغربى من ناحية أخرى . وأكثر من هذا نستطيع أن نمهد السبيل للتفاهم السلمى بين البشر قاطبة فى كل أرجاء العالم ، ذلك اذا وضعنا فى اعتبارنا أن جميع الحضارات ، على اختلافها، ليست سوى وسائل مختلفة لتحقيق مايصبو إليه الإنسان بفطرته، ومن ثم فإن التفاعل بين البشر سوف يتحقق فى إطار من الاحترام والتقدير المتبادلين، إلى جانب اعتبار الإنسانية وحدة لا انفصام لها.

ثانيا: الاستنارة الذاتية

أ- الليبرالية

ونستطيع الأن، أن نسوق مثالا على عملية التأمل الذاتى فى مسار الفكر الغربى، بالاشارة إلى رد الفعل المجتمعى على المفهوم النظرى لليبرالية . فالليبرالية ظهرت كحركة فكرية مهمة فى أوروبا منذ القرن السادس عشر، ومن هنا نزعم أن الحوارات المعاصرة تمتد إلى الجذور العميقة التى قامت عليها أهم مسارات الفكر التقليدية التى بنيت عليها أفكار فلاسفة مثل لوك ، كانط، هيوم ، وجون ستيورات مل.

وهاهو الحوار المجتمعى الرائد، الدائر فى الوقت الراهن، يدخل مرحلة جديدة من مراحل النظرية السياسية الغربية، محاولا أن يتصدى للتحديات القائمة فى المناطق الثقافية التقليدية مثل آسيا أو الهند أو العالم العربى أو الصين أو أفريقيا بالتنبيه إلى حدود الليبرالية.

فالنظرية المجتمعية بوصفها نظرية اجتماعية حديثة الظهور، تحاول تحقيق التوازن فى أيديولوجية القيم السائدة للفردية المطلقة فى سياق النظرية الليبرالية . ومن هنا فإن دعاة هذه النظرية يبحثون عما يحقق التواصل فى الفكر الذى يعتبر أن الفرد يتحرك فى حدود مقصورة على الناحيتين الاجتماعية والسياسية، ويعزز رأى أرسطو بأن الفرد حيوان سياسى، وبأن هذه النظرة تقوم بالدرجة الأولى على انتمائه التقليدى لأسرة ومجتمع ودولة. وفى ضوء هذه الفكرة ، التى تعنى أن احتياجات الإنسان الاجتماعية والسياسية تحتل مركز الصدارة فى قائمة احتياجاته، نعتبر أن مايسمى بالحركة الاشتراكية المبكرة – ممثلة فى نقاد اشتراكيين مثل روبرت أوين وسان سيمون وفورييه وبيير برودون وغيرهم – تعد نوعا خاصا من رد الفعل المجتمعى على النتائج السلبية للأيديولوجية الرأسمالية. ذلك لأن الاشتراكيين الأوائل كانوا ينادون بتحول المجتمع إلى مجتمعات محلية أصغر حجما، تيسيرا لتوزيع الثروة والمنافع الاجتماعية على أفراده.

ومرة أخرى، تجددت الحوارات الذاتية حول مجموعات القيم السائدة فى العالم الغربى . وليس رد فعل المجتمعيين على الليبراليين سوى صورة حديثة لهذه الحوارات. ولكى نتعمق فى معرفة رد الفعل هذا ينبغى لنا أن نبدأ بالتعرف على منشأ الليبرالية ذاتها. وخلاصة القول أن التيار الرئيسى الذى قامت عليه الليبرالية لم يتناقض مع القيم المجتمعية ، وكل ماحدث هو أنه تناول هذه القيم عن طريق الإشارة إلى حقوق الفرد الحصينة.

وهنا أود أن ألقى الضوء على التفسيرات الأساسية لتطور الليبرالية:

أ- وأول هذه التفسيرات هو أن ظهور الليبرالية يعتبر رد فعل أولى للأخطار التى حاقت بالسلام من جراء الحروب الكثيرة بين البروتستانت والكاثوليك.

وعليه يمكن القول بأن التسامح - كما ذكر لسينجز فى دراسة بعنوان توعية البشرية- لم يكن مجرد وسيلة للتكامل السديد بين معتقدات متباينة، بل كان أيضا وسيلة عاجلة وملحة لتهدئة النفوس بين الأطراف الدينية المتنازعة، والمقيمة معا فى مكان واحد. وبناء عليه فإن الفصل بين الدولة والكنيسة، لم يستهدف إلغاء الدين، وإنما العمل على ضمان التعايش السلمى بين ديانات مختلفة فى إطار الدولة ، بما يعنى أنه لم يعد من الجائز القول بأن شئون الدولة تتوقف على المطالب الدينية ، وإنما يقع على عاتق النظام السياسى مهمة ضمان الحد الأقصى من هذه المطالب فى سياق محايد من القوانين السياسية التى تكفل الحرية للجميع. وعلى ذلك لايجوز للدولة أن تكون ممثلة أو راعية لهذه أو تلك من الأفكار المتباينة التى تنطوى عليها المعتقدات الدينية على اختلافها، وإنما ينحصر واجبها فى حماية هذه الأفكار بموجب القوانين السياسية والمدنية. وبناء على ذلك، وضعت الدولة القوانين والقواعد السياسية فى إطار مجموعة رسمية من المطالب التى تقتضى الإقرار بحقوق الغير كمبدأ إلزامى لحماية حق الفرد فى الحرية والاستقلال الذاتى.

ومن هنا سرت مبادئ رئيسية تنص على حصانة حقوق الفرد المدنية، مثل حقه فى حرية الفكر والعقيدة والدين والتجمع وما إلى ذلك ، إلى جانب أنها تنص على ضرورة الفصل بين الدين والدولة، بما يعنى أنه لم يعد مطلوبا من الدولة الليبرالية أن تضع إطارا جامعا تحدد فيه تصورا موحدا للحياة الفاضلة. فالدين يجب أن يتحول إلى مسألة شخصية، رغم ماينطوى عليه من دعوة لتمثيل المطلق فى سياق نظام للقيم لايقبل المساءلة.

ب- وثمة تفسير آخر لنشأة الليبرالية مفاده أنها صارت أيديولوجية سائدة لاعطاء الشرعية والمبرر لظهور الرأسمالية، بمعنى أن الهدف من سن القوانين الليبرالية هو تمهيد الطريق لظهور نظام السوق كنظام حر لاتحكمه ضوابط أخلاقية. وإننى إذ أركز على هذا التفسير الذرائعى لليبرالية أود أن أنبه إلى مايلى :

- إن صورة الليبرالية كرافد من روافد المجتمع الاستهلاكى المعاصر صارت معرضة للهجوم والتفنيد فى إحدى الصور للأطر الليبرالية المبكرة المتمثلة فى كتابات لوك، هيوم، مونتسكييه ، فولتير، روسو، كانط، هيجل، جون ستيوارت مل . فالواضح فى هذه الأطر النظرية أن فكرة الحرية لاتقترن بمفهوم حرية الاختيار ولايمكن اختزالها إلى هذا المفهوم.

وإيجازا للقول، أود أن أشير إلى الحجج الأساسية التى ساقها كانط لكى يبرر بها دعوته إلى استقلال الفرد، فكانط يعتبر من أعمق المفكرين تأثيرا بين من مهدوا لنشأة الليبرالية الحديثة. فحرية الاختيار، فى نظر كانط، تأتى فى مرتبة أدنى من مرتبة ضرورة تنظيم الحياة الاجتماعية. وهو يفسرها بأنها تقع فى دائرة واسعة تتألف من العقل والعقيدة الدينية باعتبارهما القوتين اللتين تتحكمان فى المجتمع المنظم تنظيما رشيدا، ومن هنا فإن حرية الفرد واستقلاله الذاتى يجب أن يكونا معا الأساس الذى يبنى عليه المجتمع فى ظل قوانين أخلاقية. وفى إطار هذا المفهوم، للحرية والتسامح، لايجب النظر إلى الغير على أنه يحد من تحقيق مصالح الفرد، وإنما يجب اعتبار هذا الغير قيمة فى حد ذاته ينبغى الحرص عليها. ومن هذا يتبين أن الرأى القائل بعدم جواز تجاهل قيمة كل فرد من البشر إنما يتأصل فى فكرة المطلق. فهذه الفكرة هى وحدها التى تبرر عدم جواز الاعتداء على حقوق الأفراد.

وفيما يلى بعض المضامين التى تنطوى عليها فكرة حرية الفرد:

١- فكرة القيمة المطلقة للفرد تقوم على افتراض مسبق لفكرة الوحدة الجامعة الشاملة، وفكرة الكائن الأسمى (الله) باعتباره الكفيل للقيمة المطلقة لكل فرد من البشر.

٢- إن الفرد إذ يتصرف وفقا لما يمليه عليه عقله، ويحقق به ذاته ككائن رشيد، لايعتبر الآخرين غرباء عنه أو مناقضين له. وإنما يعتبرهم مرتبطين به ارتباطا ضروريا لتطوره كإنسان محكوم بحسن الخلق، ومعنى هذا أن الفرد لايمكن أن يحقق حريته إلا فى إطار حرية الآخرين.

٣- ومن هنا يلزمنا التنبه لمفهوم الغير فى إطار التفاهم المشترك. ولذلك فإن الفلاسفة الغربيين المعاصرين أمثال لينتز وسبينوزا وديكارت. وكانط وشبلينج اعتبروا الدين والوعى بالسمو أساسا للتواصل بين الذات والغير . وبناء عليه فإن الهدف الأسمى لإرادة البشر، ونعنى به غرضية الكل ، لايمكن أن يتحقق بكماله إلا فى سياق مشيئة الكائن الأسمى (الله) .

٤- ولما كان مفهوم كانط للاستقلال الذاتى، للفرد مقرونا بضرورة الإيمان بالله، باعتباره قوة فائقة الحساسية وأعظم من قوة الطبيعة، وباعتباره كفيل الحرية للجميع، فإنه ينبغى لنا أن نبحث عما أتى به كانط من فكر جديد فى المفهوم الذى جاء به للحرية والاستقلال

الذاتى. ولعل هذا الجديد الفعلى هو الركيزة اللاهوتية للأخلاق التى طرحها فى إثباته لوجود الله ، فقال إنه لايجوز اعتبار الكائن الأسمى فكرة موحدة جامعة للكل وإنما وحدة لا تظهر إلى الوجود إلا بالجهود المشتركة التى توجه نحو فعل كل مايندرج فى الخير وحسن الخلق. ومن ثم فالمجتمع المحكوم بقوانين أخلاقية هو الغاية المنشودة من التطور التاريخى للبشرية.

٧- وعلى هذا فان التحول الذى طرأ على فكر كانط ، بين فلاسفة الغرب، لايجوز اعتباره مجرد إسهام فى نظرتنا العلمية إلى العالم ، لأن اسهامه الثورى الأساسى فى التحول الجذرى فى الفلسفة الغربية يتجلى فى مجال الأخلاق.

ووفقا للمبدأ الرئيسى عند كانط ، وهو مبدأ الأمر المطلق، لايمكن ضمان حرية الفرد إلا فى إطار سعيه فى الوقت ذاته لتحقيق الحرية لسائر الأفراد.

٨- وإلى جانب فكرة القانون الأخلاقى الكلى، ومبدأ الفردية والاستقلال الذاتى ، يخطو كانط خطوة أخرى نحو الأساس اللاهوتى لنظريته الأخلاقية. فهو يذكر فى مقال بعنوان الدين فى سياق العقل وحسب، إن الإنسانية لاتجد غايتها النهائية إلا فى الهدف الأسمى للتفاعل بين البشر، الا وهو الله ، باعتباره الغاية الأسمى بين كل الغايات التى يصبو إليها كل البشر. فالوحدة بين الفضيلة والسعادة فى العالم تقتضى من الإنسان أن يسعى نحو تحقيق الخير الأسمى الذى يحقق الوفاق بين قدرات البشر الطبيعية وقدراتهم المعقولة.

٩- ومن ثم فالقانون المعقول للحرية والأخلاق، هو الصورة الوحيدة للتوافق مع الخير الأسمى، ولكن ليس إلى الحد الذى يجعله بذاته هو الخير التام. وبناء عليه فإن السعادة، بقدر تناسبها مع أخلاق الكائنات الرشيدة التى تستحقها، هى الوحيدة التى تعتبر الخير الأسمى فى العالم. وبناء عليه إذا لم يوجد إله أو عالم خاف علينا- وإن كنا نتمناه- تصبح الأفكار العظيمة المعنية بالأخلاق موضع استحساننا وإعجابنا ، ولكنها لن تثير فينا غرضا أو تستحثنا على فعل، لأنها لن تحقق كامل الغاية التى هى نداء طبيعى لدى كل كائن عاقل.

فالحرية ليست مقرونة بقانون كلى فحسب، بل هى أيضا مقرونة بهدف أسمى هو الله كغاية يجب أن تتجه نحوها كل أعمال البشر.

١٠- وهكذا يحل الله على العالم من خلال أفعالنا الخيرة، ويكشف عن ذاته فى غائية الوجود الكامل، ويتجلى فى ذروة وجوده فى كل عمل أخلاقى يقوم به البشر.

وخلاصة القول إننا حين نبحث فى أصل الحوار الدائر حول مبادئ الليبرالية، نجد أنفسنا نواجه فكرة الفرد المقيد بالمجتمع، باعتبارها شرطا أساسيا لتحقيق الحرية للفرد، فضلا عن فكرة مسئولية الفرد عن ارتقاء المجموع. وهكذا، فإن كانط عندما يخلص إلى التأكيد على

العلاقة الوطيدة بين الفردية والحياة الاجتماعية ، فإنه يستحق التقدير باعتباره ممثلا للمقابل النظرى، أى الإطار النظرى للنهج المجتمعى.

ب - النظرية المجتمعية

إن فكرة أولوية حقوق الفرد، باعتبارها رد فعل حاسم للنظرة القاصرة إلى نظام القيم الاجتماعية الذى ينطوى عليه مفهوم الليبرالية، تواجه تحديا جديدا من داخل المجتمعات الرأسمالية ذاتها. ومن هنا فإن الفلاسفة المجتمعيين أمثال تشارلز تايلور وماكنتاير يحاولون التنبيه إلى الشروط المسبقة الاجتماعية لتحقيق الحرية، ويرون أن الخيارات الحقيقية والجوهرية لايمكن أن تنشأ إلا فى إطار الحياة فى الأسرة والمجتمع المحلى، ومن ثم يجب إعطاء أولوية لمفهوم التزام الفرد بالأعراف الدارجة فى مجتمعه المحلى.

ويشيد هؤلاء الفلاسفة بكل من أرسطو وهيجل، باعتبارهما سلفين لهم من الناحية النظرية. ويجدر بنا أن نلقى نظرة سريعة إلى هذا الانتماء التاريخى فى معرض عودتنا إلى النظر إلى فكرة المجتمع المحلى فى فلسفة هيجل. فنقول إن الأخلاق عند هيجل ليست مقصورة على ماينبغى أن يكون، أو مجرد مسلمات ذاتية، كما هو الحال عند كانط، بحيث إنها لاتتحقق بكاملها فى سياق الحقيقة الموضوعية . ولذلك فإن هيجل عندما دحض النهج الذاتى المحض فى فلسفة كانط، كان يقصد بيان جميع المبادئ التى تشكل مفهوما جامعا لتطور الكون وتاريخ الإنسانية فى مجمله، وفى رأيه أن فكرة الكل هى التى تكشف عن الحقيقة الجوهرية. وهو يتفق مع كانط فى قوله بأن الكلية ليست محققة ولايجوز مساواتها بأى نهج أنطولوجى فى سياق نظرية تجريبية، وإنما يجب أن تظل هدفا أسمى لايتحقق بالتقريب، إلا بالعمل على إيجاد عالم محكوم بقوانين أخلاقية.

وهكذا يتبين أن مفهوم هيجل للحقيقة والواقع متأصل فى نهج غائى ولاهوتى فى آن واحد.

وطبقا لفكرة هيجل الخاصة بطريقة الجدل، فإن الجانبين - الفرد والمجتمع - مرتبطان ارتباطا عميقا، ولايمكن لأى منهما أن يتخذ له مسارا بمعزل عن الآخر، ولهذا فإن تكاملهما يمثل أحد الاهتمامات الرئيسية فى فلسفة هيجل.

كما أن مفهومه للممارسة المجتمعية يترسخ ويتمثل فى مبدأ تحقيق الذات والوعى بالذات فى سياق الروح المطلق الذى يشمل الجميع.

ومن هنا نخلص إلى أن كانط وهيجل، باعتبارهما أهم ممثلين للنظرية المجتمعية، يؤكدان ضرورة التكامل بين الفرد والمجتمع، وأن مفهوم الفردية عند كانط ينقصه فكرة وجود قانون كلى، وهو ماذكره هيجل عندما تعرض للنظرية المجتمعية، وتحدث عن إعمال حقوق

الفرد فى سياق المجتمع العقلانى.

وكلا الموقفين يتوافقان ويتحدان فى إطار فكرة المجتمع العقلانى الذى يجمع بين مطالب الفرد ومطالب المجتمع.

والآن ، بعد استعراضنا لهذه الخلفية النظرية لبعض الحوارات السياسية الرئيسية فى نصف الكرة الغربى، نستطيع أن نقول إن هناك حيزا لا بأس به من الاتفاق والتفاهم بين المناطق الثقافية المختلفة فيما يتعلق بالتوازن الضرورى بين الحقوق الحصينة للأفراد من ناحية ، وحقوق الدولة أو المجتمع من ناحية أخرى■

د٠كنهيدى ماشاكوجى*

الهيمنة الغربية والذاتيات الثقافيةرؤية من اليابان** (موجز)

يعيش عالمنا الآن عصرا يشهد تحولا هائلا. فلم تطرح نهاية الحرب الباردة علامات الاستفهام حول مستقبل الاشتراكية والرأسمالية فحسب، ولكنها طرحت أيضا علامات استفهام مختلفة حول المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحديثة، والدول والأمم والجماعات والطبقات والأنواع الخ... كما طرحت للبحث قيما ثقافية مختلفة ، توصف بالعالمية، نشأت فى الغرب وانتقلت إلى سائر أرجاء العالم على امتداد خمسة قرون من السيطرة الغربية المهيمنة التى امتدت ، فى النهاية، إلى أقصى حدود المعمورة.

وكان بعض المتشائمين فى الغرب قد أنشأوا مدرسة فكرية لما بعد العصر الحديث ، يعزى إليها الفضل فى أنها طرحت للبحث مختلف التركيبات الأيديولوجية ذات المنشأ الغربى الحديث. إلا أن فكر مابعد الحداثة، لم يطرح أية رؤية أو فكرة بناءة بشأن السبيل الذى ينبغى على البشرية انتهاجه لكى تنتصر على اعتيادها أو تعلقها الأوروبى المركز ببعض الأفكار التى تعد بلا ريب أفكارا خاصة بأوروبا ومميزة لها، وهو أمر لاينبغى أن يجعل من تلك الأفكار أفكارا مشبوهة أو مريبة أكثر من غيرها من القيم والمعتقدات الخاصة المميزة للمناطق غير الغربية فى العالم ، فالأمر الذى يتوجب أن يحظى باهتمامنا ، خارج الغرب، يتمثل بالأحرى فى أن ماتصر البلدان الغربية المهيمنة على زعمها بأنه عالمى، غالبا مايقتصر على تلك القيم الخاصة بأوروبا والمميزة لها، كالليبرالية والديمقراطية وحقوق

*رئيس مناوب للمركز الاسيوي لتبادل الأبحاث حول الخيارات الجديدة.

**ترجمتها عن الإنجليزية ا٠ بسمة البربرى.

الإنسان والعديد من القيم الجوهرية الأخرى للمجتمعات المدنية الحديثة. والواقع أن عملية التحرر الوطنى، التى خاضتها الدول غير الأوروبية الخاضعة للاستعمار فى آسيا وأفريقيا، قد نجحت فيما بذلته من جهود لتعبئة شعوبها عن طريق دعوة هذه الشعوب إلى النضال من أجل التحرر الوطنى، وبناء دول حديثة لمواصلة نضالها وكفاحها ضد الاستعمار الجديد، من خلال استخدامها للمفاهيم الغربية عن الدولة والأمة استخداما يخدم مصالحها. وقد تمكنت هذه الدول من تحقيق غايتها على الرغم من قوة الاستعماريين والإمبرياليين ونفوذهم الساحق. فإذا نظرنا للأمر من جانب الدول الإمبريالية الغربية، نرى أنها مهدت السبيل لهزيمتها باتجاهها نحو إضفاء الطابع الغربى على الشعوب التى أخضعتها لاستعمارها. أما إذا نظرنا إليه من جانب الدول غير الغربية، فسوف نرى أن جهودها فى بناء دولها قد كللت بالنجاح نتيجة لعملية جدلية لتأصيل قيم غربية عالمية بحيث تكتسب طابع القيم الأصيلة، وهى العملية التى تمخضت عن قراءة جديدة للمفاهيم الغربية تتناغم مع الحقائق الثقافية والتاريخية لتلك الدول غير الغربية.

والواقع أن تلك القيم جميعها – الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والقومية والدول ذات السيادة التى اكتسبت شرعيتها من السيادة الشعبية – قيم تولدت من خلال عملية ثورية فى الغرب، مالبثت أن فجرت عمليات تحول اجتماعى فى سائر مناطق العالم. وهكذا نقلت الهيمنة الغربية بذور التحول التى كانت مدمرة لاستمرار نظام الهيمنة.

ويظل هذا التناقض المرتبط بالقيم الغربية العالمية، حتى يومنا هذا، سببا رئيسيا من أسباب التشوش والخلط بين الأمور. وعلى سبيل المثال، فإن حقوق الإنسان هى قيمة عالمية تستخدمها شعوب كثيرة فى نضالها فى سبيل التحرر. كما أنها أيديولوجية عالمية يستخدمها الطرف المهيمن لإضفاء الطابع الشرعى على سياساته التدخلية فى المناطق غير الغربية. ومع ذلك فإن لهذا التناقض جانبه الإيجابى، إذ يدعو الشعوب غير الغربية إلى مواصلة العملية الثورية التى تكسب تلك القيم، من خلال تأصيلها، معان جديدة فى السياق الثقافى والتاريخى الخاص لتلك الشعوب.

إن كثيرا من الدول غير الغربية، التى تعرضت لانتقادات القوى الغربية المهيمنة المتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها دولاً استبدادية وغير ديمقراطية، ولأنها تنتهك حقوق مواطنيها وحريتهم، لا تعدو أن تكون دولا استبدادية ذات توجه إنمائى تحاول اللحاق بالدول الغربية المتقدمة عن طريق عملية تصنيع معجلة، تتطلب وجود سلطة مركزية قوية قادرة على توحيد صفوف البلاد، وتعبئة الطبقات العاملة وحشد طاقاتها. ومع ذلك، فإن تلك الدول الاستبدادية تنتهج جميعها أيديولوجية النمو الاقتصادى الغربية، التى تعطى الأسبقية الأولى للتصنيع/ التحديث/ إضفاء الطابع الغربى. ولا ينبغى للتدخل الغربى

المهيمن لصالح الديمقراطية وحقوق الإنسان، أن يتجاهل الحقيقة المتمثلة فى أن الهدف من وراء هجومه وتدخله، ماهو إلا نتيجة مترتبة على أيديولوجيته للتقدم والتنمية الاقتصادية. وإذ تسعى القوى الغربية إلى التدخل لدعم الديمقراطية الداخلية، فإنها تناقض مبدأها الذاتى الخاص بالديمقراطية الدولية، أى مبدأ عدم جواز التدخل. كما أنها مسئولة أيضا عن مطالبة الدول والشركات غير الغربية بإصلاح هياكلها وتطويعها للسوق العالمية، والضغط على هذه الدول والشركات لإرغامها على الدخول فى المنافسة الهائلة فى إطار الاقتصاد العالمى، الأمر الذى يؤدى إلى اتساع الفجوات بين الفقراء والأغنياء وتفاقم خطورة الأحوال المعيشية لشعوب كثيرة، وانتهاك حقوقها فى الحياة وأمنها الإنسانى. أما الدول الاستبدادية ، فإنها تولد من جانبها، عن غير قصد، عملية تحرر شعبى تطالبها أن تكون أكثر مراعاة للمساواة، وأكثر انفتاحا على المطالب الشعبية، وأكثر احتراما لكرامة الإنسان. ويفضى ذلك إلى تأصيل القيم الغربية للديمقراطية والليبرالية وحقوق الإنسان.

وثمة مشكلة أخرى ترتبط بأساس الزعم الغربى بعالمية قيمه الرئيسية، وتكمن فى أن هذا الزعم يتجاهل وجود قيم غير غربية، عالمية بنفس القدر، يمكن أن تكمل القيم الغربية وتسهم فى بناء عالم أكثر إنصافا وأمانا لشعوب العالم، بما فيها شعوب الغرب، قيم غير غربية كثيرة اختلطت بالأعراف والممارسات الإقطاعية التقليدية، ووصفت بأنها متخلفة من العهد ماقبل الحديث ورجعية ، وحلت محلها قيم غربية حديثة وتقدمية. إن مفهوم المساواة الأساسية أمام الله ، والمفهوم المتصل به والخاص بكرامة الإنسان ، ومفهوم الإنسان بصفته خليفة الله على الأرض، ومبادئ العدالة الاقتصادية بما فيها إدانة المضاربة الاقتصادية، وغير ذلك من المبادئ الإسلامية العالمية، والمفاهيم القائلة ببطلان وسرعة زوال السلطان والجشع، والتركيز على تكافل الوضع البشرى مع الآلام المشتركة لكل البشر، والمفاهيم البوذية للتشارك فى الوجود والتراحم، والنظرة العالمية التى توحد بين البشر فى عالم الأرواحية /الشامانية ، وكثير من المفاهيم الأخرى المتصلة بمبحث العلوم أو بعلم الأخلاق ، والتى لاتقل فى صفتها العالمية عن المفاهيم التى طرحها الغرب، إلا أنها قد حذفت من قائمة القيم العالمية خلال عملية التحديث. فقد اقترنت تلك القيم ، فى غالبية الأحيان ، بمظاهرها الفاسدة الناجمة عن سوء استخدامها الذى كانت وراءه نظم حكم استبدادية وأبوية أعطت لتلك القيم تفسيرا إقطاعيا. وقد أدت هذه العملية ، عملية الإخفاء والحبس إلى تعزيز السلطة الغربية المهيمنة على المجتمعات والسياسات غير الغربية التعصرية والتغريبية . كما ترتب عليها تدهور بيئى وتمزق اجتماعى أصبحا يثيران الآن انتقادات حادة فى المجتمعات الغربية. هذا هو السياق الذى ينبغى لعملية تأصيل القيم الغربية العالمية أن تجتذب إليه الإلهام الأصيل عن طريق إعادة اكتشاف المفاهيم والقيم الأصيلة الحبيسة.

إننا بسبيلنا ، على هذا النحو، إلى دخول مرحلة جديدة من مراحل تاريخ العالم، مرحلة ينتظرنا فيها صدام ثقافى كبير. وهو ليس تصادما حضاريا يضع الغرب فى مواجهة الإسلام والكونفوشيوسية ، ولكنه أميل إلى أن يكون جدلا أو مناظرة فكرية وسياسية بين الذين لايزالون على إيمانهم بالسيادة الأحادية للقيم الغربية الداعمة للهيمنة الغربية والذين يعتقدون ، مثلنا، بضرورة كشف النقاب عن مختلف القيم الثقافية غير الغربية، وإزاحة الستار الذى يحتجزها حبيسة وراءه. ويتوجب علينا أن نعمل على إقناع أولئك الذين لايزالون على إيمانهم بالتحديث، عن طريق نقل المعرفة الغربية من جانب واحد، بأننا بحاجة الآن إلى حوار تحليلى دقيق بين مختلف التقاليد الثقافية، يعيد اكتشاف القيم الأصيلة العالمية المحتجبة وراء المظاهر الإقطاعية أو الأبوية أو الأوروبية المركز لتلك التقاليد.

وينبغى أن يقودنا مثل هذا الحوار إلى إرساء قاعدة تعددية للقيم العالمية. ولبلوغ هذا الهدف، لابد لنا من إنماء عملية سياسية دولية تقاوم تدخلات القوى المهيمنة من جانب واحد، وتبنى نظاما ثقافيا عالميا جديدا تتفاعل فيه مختلف الدول وغيرها من جماعات الهوية، تفاعلا حراً بدون خوف أو إكراه، على أساس من عدم التدخل والاحترام المتبادل والحوار الثقافى البينى . وهذا المسعى ماهو إلا مجرد مرحلة جديدة مما سبق وإن حاولت دول أفرو – آسيوية ، كانت حينذاك حديثة النشأة، تحقيقه فى باندونج، استنادا إلى المبادئ الخمسة للتعايش السلمى■

د. جوديت بالاتشى*

أمن متغير أم صراع حضارات العالم وأوروبا**

ملخص

تنهار النظم بسبب تناقضاتها الداخلية • وتشير الدلائل إلى أن الأزمة فى عالم ما بعد الاتحاد السوفيتى والحرب الباردة ستكون أطول أجلا مما كان متوقعا • وحتى الآن ، لايمكن مشاهدة حتى الخطوط العريضة لنظام أمن عالمى مستقر • ولكن إذا افترضنا أن النظام الدولى ثنائى القطبية لابد له أن يخلى مكانه – بعد الفراغ المؤقت – لهيكل آخر ، هنا يثور السؤال حول مايمكن أن يكون عليه هذا الهيكل • فيما سبق قسمت القوة العسكرية العالم إلى منطقتى نفوذ استنادا إلى الدور الحاسم للقوة العسكرية والأمن • لكن الأمن العسكرى فى الاتحاد السوفيتى لم يستطع ضمان الأمن الخارجى المستند إلى أمن الكتلة ، أو أن يحمى الإمبراطورية من التفكك•

نتيجة لذلك يعود العالم مرة أخرى – بمعنى الأمن العسكرى الضيق فى المقام الأول- إلى أن يصبح ثنائى القطبية ، بينما يرتكز توازن القوة الاقتصادية على ثلاثة أعمدة – أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبى ومنطقة المحيط الهادى – تاركا للمراكز الفرعية الإقليمية مجالا للمناورة السياسية أكبر مما كان من قبل. على أى حال، فإن هذا النموذج المبسط لايكفى ، فى حد ذاته ، لتوصيف أو فهم طبيعة العمليات الأمنية متعددة الأبعاد•

* رئيسة كلية الاقتصاديات العالمية بجامعة سوبرون.

**ترجمها عن الإنجليزية ا• حسنى تمام.

لقد قامت عديد من النظريات على أساس الافتراض بأن بالتوازى مع عملية انحسار الحرب الباردة – على نقيض التفسير العسكرى السابق للأمن – بدأ يظهر الآن منهج مركب فى تناول هذه المسألة يحتل فيه الجانب الاقتصادى، للأمن مكانة متعاظمة تدعم عناصر الأمن الاقتصادى ، ولاتدفع به إلى المقدمة فحسب بل تضفى عليه أيضا أبعادا استراتيجية • لكن هذا هو التناقض الظاهرى للقيمة المتزايدة التى تعطى للأمن الاقتصادى وهو أنه فى إطار تنمية عالمية متوازنة يمكن للاقتصاد أن يعمل حقا كعامل للأمن•

توضح الأرقام العالمية بجلاء أنه دون إعادة تجميع للموارد الثقافية والفكرية ، فإن ثلثى البشرية سيظل يعيش فى فقر • ورغم أن العالم قد تحرك ظاهريا فى اتجاه التوازن فى العقود الأخيرة ، حيث أدى التطور فى آسيا وأمريكا اللاتينية إلى خفض نسبة البلدان المتخلفة التى لا أمل فيها من ٧٢ إلى ٣٥ فى المائة ، إلا أن متوسط الفارق بين الدول العشرين الأكثر نموا والدول العشرين الأقل نموا قد زاد من ٣٠ ضعفا، منذ ثلاثين عاما، إلى واحد وستين ضعفا • وتستغل البلدان العشرون الأكثر غنى ٨٥ فى المائة من موارد العالم ، بينما تستهلك الولايات المتحدة وحدها خمس هذه الموارد • أما ما يتبقى للدول العشرين الأكثر فقراً فيقل عن واحد فى المائة •

من كل هذا يمكننا أن نستخلص أن الأمن الدولى ، ونحن على أعتاب القرن القادم ، سوف يتجزأ على أساس اقتصادى • ومع ذلك ، ففى ظروف الأمن العالمى اليوم ، تضطلع العناصر الاقتصادية أو ذات النمط الاقتصادى بدور أكبر بكثير ، لكن معظم هذه العناصر أصبحت عوامل لزعزعة الاستقرار ، ومن ثم فليس مستغربا أن تعود العناصر العسكرية لاكتساب أهمية أكبر مرة أخرى •

الصورة العالمية

يوضح تاريخ الاقتصاد منذ منتصف القرن التاسع عشر أن التنمية كانت دائما ذات طبيعة تتسم بـ اللحاق : فى القارة الأوروبية كانت تحاول اللحاق بانجلترا واليابان تحاول اللحاق بأوروبا، ومؤخرا تحاول بلدان شرق آسيا حديثة التصنيع اللحاق باليابان • وهذا يعنى أنه كانت هنالك، وما تزال، سياسة وطنية ، وليست عالمية ، للتنمية . وتلك هى بالتحديد النقطة التى نرى فيها إحدى التناقضات الرئيسية لعصرنا ، ذلك أن الجهود الوطنية تتعارض مع العالم المتوجه إلى العولمة، بينما يعانى الاقتصاد العالمى ككل من الافتقار إلى سياسة إنمائية متماسكة تتيح فرصا متكافئة لكل بلد•

من قبل قسمت القوة العسكرية العالم إلى منطقتى نفوذ ، كانت القوة العسكرية هى التى أدت إلى ظهور أسطورة القوة الاقتصادية للاتحاد السوفيتى • ورغم أن مراكز أخرى للقوة الاقتصادية ظهرت إلى جانب القوتين العظميين ، إلا أن نظامنا العالمى كان يرتكز على

الدور الحاسم للقوة العسكرية والأمن • على أن فشل مفهوم الأمن المرتكز على القوة العسكرية كان سببه الرئيسى هو الاتحاد السوفيتى أى القوة ، حيث أخضع الاقتصاد لصناعة السلاح، واحتل الأمن الاقتصادى المرتبة الثانية بعد الأمن العسكرى • لكن الأمن العسكرى لم يكن قادرا على ضمان الأمن الخارجى المدعم بأمن الكتلة ، أو أن يحمى الإمبراطورية من التفكك•

مفارقة زيادة القيمة المنسوبة إلى الأمن الاقتصادى

قدمت نظريات عديدة لتحليل ميزان التعاون الدولى المفترض الذى حل محل ميزان المواجهة مع نهاية الحرب الباردة، فى محاولة لإثبات الدور الحاسم السابق لمواجهة الأيديولوجية • وكان الاستنتاج المنطقى من ذلك هو أنه مع انتفاء سبب المواجهة ، فإن البشرية بأسرها يمكنها الآن أن توحد جهودها لتحقيق التقدم الاقتصادى العام • وقامت عديد من النظريات على أساس الافتراض القائل بأن التوازى مع عملية تلاشى الحرب الباردة – مقابل التفسير العسكرى السابق للأمن – بدأت تبرز الأن منهجية مركبة فى النظر إلى هذه القضية يزداد التأكيد فيها على الجانب الاقتصادى للأمن • وحتى قبل ذلك، وإذ فقدت فلسفة الردع النووى مغزاها ، فقد كانت هناك زيادة كبيرة فى دور القدرة والعلاقات الاقتصادية•

غير أنه فى هذه المحاولة لإعادة التقويم حدث انقطاع للتسلسل المنطقى، حيث فشل فى أن يأخذ فى الحسبان حقيقة أن مفتاح أمن العالم كان يقع إلى الشرق من خط التماس بين الشرق والغرب ، أى فى عجز الشرق عن التحرك سياسيا ، بينما كان استقرار الغرب وتطوره تحددهما الحركة المستمرة والتغير المستمر • ومع ذلك ، فقد كانت هذه الحركة قاصرة بشكل أو بآخر على نظام الغرب ذاته ، وكانت المواجهة مع الكتلة الأخرى هى التى دعمت قوته المتلاحمة•

وفى الوقت نفسه، فإن استرخاء العجز عن التحرك السياسى السابق قد زاد من قوة عناصر الأمن الاقتصادى ، الأمر الذ لم يدفع به إلى المقدمة فحسب، بل أضفى عليه أبعادا استراتيجية أيضا•

نتيجة لذلك نجد أنفسنا مواجهين بمفارقة تاريخية : ففى ظروف الزيادة المطلقة فى قيمة عناصر الأمن الاقتصادى ، فى أوائل التسعينات ، سار الاقتصاد العالمى فى طريق النمو المتباطىء.(١)

عناصر عدم الاستقرار فى الحركة الصاعدة للاقتصاد العالمى

لم تبدأ مرحلة النمو فى الاقتصاد العالمى حتى عام ١٩٩٤ ، لكن هذه المرحلة كانت حافلة

بعديد من التناقضات ، غير الكامنة فى النظام • ومن هنا يصبح من المشكوك فيه أن نتحدث بحق عن بداية مرحلة جديدة • ذلك أن النمو الاقتصادى برز على أساس نظام للظروف الاقتصادية يختلف كل الاختلاف عن الفترات السابقة • ومن ثم فلا يمكن بالتأكيد أن يشبه الدورات المعروفة فى الفترات السابقة•

وهنا لابد لى أن أسجل مرة أخرى أننا نواجه مفارقة تاريخية : فبينما تكتسب عناصر الأمن الاقتصادى قيمة متزايدة ، لم تولد بعد فلسفة اقتصادية جديدة متماسكة • ويتشكل مسار الاقتصاد العالمى فى غيبة نظرية اقتصادية ، ونموذج للأزمات والافتقار إلى سياسة اقتصادية طويلة الأجل وإعادة هيكلة لمراكز القوة الاقتصادية•

إن الاقتصاد العالمى ككل يعانى من الافتقار إلى نظرية • فلا النظرية النقدية التقييدية المطلقة بصفة عامة ولا العودة إلى السياسة الاقتصادية الكنزية (٢) الرامية إلى خفض أسعار الفائدة وتحفيز الطلب، استطاعت أن ترد على التحديات المتغيرة للاقتصاد العالمى. وقد فشلت فشلا ذريعا تلك السياسة، أو السياسات الاقتصادية، التى ظل الاعتقاد سائدا، على مدى عقود من الزمان، بمناعتها•

الواقع أن الاقتصاد العالمى يتسم بأزمة تعتبر نموذجا (٣) • وبينما يتحرك الاقتصاد العالمى فى اتجاه العولمة ، تعمل هذه الأزمة ذات الطابع المختلف فى الأقاليم فى اتجاه جعل الانسجام مع الاقتصاد العالمى أمرا مستحيلا بالنسبة لبعض الأقاليم • ونتيجة لذلك ، فإنه فى مقابل العولمة ، يعمل هذا الوضع على تعزيز اتجاهات الأقلمة ، وبخاصة فى منطقة المحيط الهادى•

فى سنة ١٩٩٤ ، بدأ الاقتصاد العالمى يتحرك بالتدريج فى طريق صاعد بصفة عامة وإن جاء متأخرا فقد زاد الناتج الاقتصادى العالمى بأكثر من ٣٪ بينما اتسعت التجارة العالمية بأكثر من ٧٪ وهى نسبة تزيد عن ضعف معدل النمو•

إذا ما درسنا العمليات الكامنة وراء هذه الارقام ، فسوف نجد أن انتقال الاقتصاد العالمى إلى طريق النمو إنما هو نتيجة للأثر التراكمى لعوامل تولد النمو الدورى • ومع أن الأرقام تشير إلى قدر من الاستقرار الاقتصادى – حيث تحقق النمو دون تضخم – إلا أننا نلاحظ من المقارنة بين الرقيمن المذكورين سلفا أن دافع النمو هو نشاط التصدير والاستثمار، وليس اتساع الاستهلاك الداخلى الوطنى•

فى الوقت نفسه ، فإن الانتعاش الحالى يبدأ بمستوى من البطالة أعلى مما كان عليه فى أى وقت سابق، الأمر الذى يوحى بأمن مشكوك فيه للغاية، حيث لايوجد حتى الآن مايشير إلى أن التصاعد الدورى – إذا جاز لنا أن نتحدث عن دورة بالمعنى الكلاسيكى – سوف يؤدى إلى خفض معدل البطالة إلى مادون العشرة فى المائة • وفى الوقت نفسه فإن التصاعد فى غرب أوروبا يرتبط ، دون استثناء تقريبا ، باقتصاديات البلدان المنكوبة بمديونية كبيرة على

الدولة ٠
أما الاتجاه الصاعد فى شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأقصى فيمكن أن يعزى، إلى حد كبير، إلى الدور الذى تضطلع به هذه المناطق فى اجتذاب رأس المال ، لكن مصدر النمو واستقراره أمر مشكوك فيه جدا نظرا لأن التدفق المفاجىء لرأس المال ظل فى صورة استثمارات محافظ الأوراق المالية، أى أنه معطل فى القطاع المالى ويمكن أن يسحب بسرعة هائلة فى أى وقت٠

تغير الأمن فى منطقة شرق ووسط أوروبا

المستوى الوطنى

إن الثورة فى الشرق – وقد حدثت داخل أطر الدولة الأمة – قد خلقت وهما زائفا بأن هذه البلدان ستتمكن من تحرير نفسها من التركة المزدوجة الثقيلة الناجمة عن عدم اكتمال الثورات البرجوازية، والأربعين سنة من التنمية الاشتراكية ، ومن بناء اقتصاد سوق اجتماعى على أساس الديمقراطية البرلمانية٠
على أن التطورات التى حدثت خلال السنوات القليلة الماضية وحدها كانت كافية لتوضيح أن تحقيق التحول الاقتصادى والاجتماعى – الذى كان يعتقد أنه فى متناول اليد – إنما هو فى واقع الأمر بعيد المنال ٠ فالهوة بين الهدف وتحقيقه تزداد اتساعا، الأمر الذى يؤدى إلى عمليات تزعزع الاستقرار فى الاقتصاد وفى المجتمع ، مصحوبة بصدمات اجتماعية خطيرة ٠
إن هذه الاقتصادات الوطنية فى مرحلة متأخرة من التراكم الأولى لرأس المال ٠ ذلك أنه على النقيض من العمليات التقليدية لتراكم رأس المال، فإن مصادرها الرئيسية لتكوين رأس المال ليست تركيز وتمركز رأس المال وإنما رأس المال المستورد ، أى رأس المال الأجنبى، وإعادة التوزيع الثانوى الداخلى – وبافتراض اقتصاد قائم على أساس رأس المال الخاص – وتحويل رأس مال الدولة إلى رأس مال خاص٠
وفى الوقت نفسة، فإن ماصاحب تنظيم هذه الاقتصادات فى مرحلة التحول من تضاربات يخلق أرضية نموذجية لانتشار الجريمة بسرعة ٠ والخطر الأكبر هو أنه بالانضمام إلى عمليات الخصخصة وخلق النظام المصرفى، وإنشاء شركات للتجارة الخارجية ، سوف تتمكن العناصر الإجرامية من غسيل أموالها ومضاعفتها وهى أموال مستمدة من أنشطة إجرامية ٠ لقد تسللت الجريمة الاقتصادية إلى التراكم الأولى لرأس المال وهى تخلق الآن – عن طريق إضفاء المشروعية على رأس المال– طبقة رأسمالية ، أى صفوة (٤)

ونتيجة كل ذلك هو اتساع الهوة بين أهداف الحلم والواقع: (٥)

الجدول رقم (١)

المستهدف	الواقع
نمو اقتصادي	زيادة المديونية
حرية الكلام	زيادة الديماجوجية
إعادة هيكلة الاقتصاد	تدمير مأساوي للمجال الحقيقي
استهلاك علي النمط الغربي	انكماش السوق الداخلية
نظام اجتماعي ديمقراطي	استقطاب سريع وإفقار
نظام ديمقراطي متعدد الاحزاب	غيبة المؤسسات الديمقراطية وظهور الأقليات المسيطرة في المستويات الدنيا والمتوسطة والعليا

كل هذه العمليات أصبحت وسيلة لسلسلة كاملة من المتناقضات التى تزعزع استقرار الاقتصاد • على أنه يتضح مماسبق أن نظم الحكم التى فى مرحلة الانتقال ، لم تخلق الظروف الكلاسيكية المستقرة لتكوين رأس المال • فقد تركز الجانب الأعظم من تدخل الدولة على المجال النقدى فقط(٦) ، فتخلت عن التوزيع ووجهت عملية الخصخصة ، بينما أدى الأثر الانتقائى لسياسات إحداث الاستقرار إلى الإسراع بتفكك الاقتصاد وأدت إعادة التوزيع وإعادة التوزيع الثانوية إلى إعادة هيكلة الدخل على نطاق واسع • وهكذا فإن الاستقطاب الاجتماعى والاقتصادى يدفع بأعداد متزايدة نحو حافة المجتمع الأمر الذى يسارع بتفاقم التوترات الاجتماعية•

إن ماحدث فى البلدان الاشتراكية السابقة ليس تراكما لرأس المال، وإنما مجرد إعادة تجميع لرأس المال، أدت إلى تقسيم الطبقة المتوسطة التى كانت ضعيفة من قبل : وكانت نتيجة ذلك أنه لم يكن هناك أمل فى قيام الظروف اللازمة لخلق مجتمع بورجوازى وظهور بورجوازية قوية إلا فى المستقبل البعيد •

بهذه الطريقة، فإن زعزعة استقرار أوروبا الشرقية اقتصاديا وسياسيا كانت مستمدة من مصدرين: تعزيز عمليات الأزمة التى كانت شرق أوروبا تعانى منها بحكم قدرها وضعف المنطقة • فى مواجهة الاتجاهات العالمية التى تؤثر فى الاقتصاد العالمى ككل•

ومع ذلك ، فإن الاستقطاب المتسارع بدرجة هائلة قد وجه أشد الضربات لقوة الاستقرار الحقيقية فى المجتمع ، ألا وهى الطبقة المتوسطة • ذلك أن تفتيت هذه المجتمعات واستقطابها حدث قبل أن تتاح للطبقة المتوسطة فرصة التماسك • وهكذا سارت عملية التهميش الاجتماعى المتسارعة فى اتجاه درامى فى الشرق بحيث يمكن ربطها مباشرة بإعادة هيكلة القوى الاجتماعية •

المستوى الإقليمى

لقد تشكلت روابط شرق أوروبا بالتماسك المصطنع للفترة الماضية . ولقد أخلى التعاون مكانه الآن لعديد من العمليات التقسيمية ، وللمنافسة فى المقام الأول: وأصبح التنافس لتأكيد المصالح الاقتصادية يؤثر على مساحة المناورة السياسية والدبلوماسية.

ونتيجة لذلك ، فإن الاختلافات الناجمة عن المستويات غير المتكافئة للتنمية ، وهى التى سادت رغم آلية التوازن التى عملت فى ظل النظام السابق لمجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة ، وإنما تعمل فى اتجاه الإخلال بالتوازن داخل المنطقة، وفى فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق فإن هذه الاختلافات تتعاظم.

إن البيئة الاقتصادية العالمية ومن ثم الروابط بالبلدان المتقدمة التى يمكن أن تتحول إلى إمكانية تنمية ، إنما تضطلع بدور حاسم فى تحسين ظروف التنمية الداخلية للاقتصادات الوطنية وتمكينها من اللحاق بالاقتصاد العالمى (٧) . ومن المفهوم أن هذا قد يؤدى إلى زيادة التوتر من خلال زيادة المنازعات الاقتصادية التجارية . كما يمكن للتنافس على المعونات والقروض ، والمنافسة على رأس المال الدولى أن يكون مصدر المزيد من التوترات. كما أن النقص العالمى المتوقع خلال التسعينات لرأس المال يزيد من إشكال المنافسة على رأس المال، حيث إن رأس المال الاستثمارى الأجنبى عنصر لاغنى عنه للبلدان الاشتراكية السابقة فى جهودها من أجل اللحاق بالسوق العالمية.

وفى الوقت نفسه، فإن التنمية غير المتكافئة للبلدان فى المنطقة تكون مصحوبة بزيادة اتساع الهوة بين الشرق والغرب ، الأمر الذى يكرس انقسام القارة.

خطوط انكسار جديدة – تصادم الحضارات؟

إن لأوروبا ، شأنها فى ذلك شأن أمريكا الشمالية ، معاملات مع كل أنحاء العالم الثالث . على أن التأثير الحاسم على مسارها المستقبلى يرجح أن يأتى من ثلاثة مناطق:

الأولى ، العالم العربى ، الذى يمتد على اتساع واحد من خطوط التماس الجيوبوليتيكية العالمية الرئيسية ، وهو مقسم إلى دول متنافسة ولديه اسرائيل كشوكة فى جنبه، ويعانى من الزيادة السكانية المتفجرة والنمو الحضرى السريع والتوزيع غير المتكافىء لموارد البترول ، وسوء التنمية الصناعية والزراعية.

والثانية هى أفريقيا جنوب الصحراء . وهناك أسباب عديدة لتهميش هذا الجزء من العالم الأمر الذى يخلق ظروفا غير محتملة لحياة شعوبها.

أما المنطقة الثالثة فتقع فى اتجاه الشرق من اسطنبول إلى كابول، ومن طشقند إلى أصفهان وهى تتحدث أساسا التركية أو الفارسية (٨) . إن المزيج العربى التركى الفارسى الذى يميز المنطقتين الأولى والثالثة، والممتدة من المغرب إلى قرغيز يا ، مركب لدرجة أن مستقبله

لايمكن رسمه بأى درجة من الدقة • على أن هناك عدة أنماط من السيناريو محتملة : أن تسيطر على المنطقة أقلية من الحكومات الدينية أو الديكتاتوريات المعادية للغرب ، أو مزيج البلدان والدول غير المستقرة تجد الطريق إلى الاستقرار من خلال التقدم الاقتصادى المحكوم•

أيا ما كان السيناريو الذى سيتحقق ، فإن هذه المنطقة قدتكون مصدر هجرة واسعة النطاق لأوروبا لأسباب اقتصادية وسياسية (٩) أما نوع المجتمعات والثقافات الذى سينجم عن ذلك فلابد أن يكون معقدا بالضرورة ، يختلف من بلد إلى آخر طبقا للظروف المحلية ومعدل الوصول وتتضمن الاحتمالات ثلاثة افتراضات قصوى: (١٠)

– الاستيعاب • ولكن فى عالم محكوم فيه على أوروبا أن تحتل مكانة أدنى وحيث ستقبل النسبية الثقافية كأمر واقع ، فإن هذا الأمر سيكون أبطأ ومحفوفا بصعاب أكثر من الماضى•

– المواجهة بين الثقافات (حيث سيعاد خلق المجتمعات الشمال أفريقية والتركية والأفريقية على التربة الأوروبية مما سيثير ردود فعل عنيفة فى بعض الأحيان – لكراهية الأجانب بين السكان المحليين) •

– التنوع الثقافى (مع قبول متبادل لجماعات الاقلية من جانب الأغلبية والعكس بالعكس) •

بالإضافة إلى هذه السيناريوهات المستقبلية التى تتكهن بصراع الحضارات فى قارتنا ، فإن هناك خطوط انكسار جديدة تتشكل على غرار الخطوط الأيديولوجية القديمة فى وسط أوروبا. ويوجد أصل هذه الظاهرة لما بعد الحرب الباردة (أنظر الجدولين ٢و٣) فى أنواع التهديدات المختلفة التى تظهر فى منطقة الكتلة السوفيتية السابقة •

إذا ماثبتت صحة هذا التحليل ، فإن سياسات الدول الأعضاء فى الجماعة الأوروبية سوف تتأثر تأثرا شديدا – ولن يقتصر التأثير على سياساتها الداخلية فقط (الجنسية والقانون والتعليم والحد الأدنى من الأجور) بل سيمتد أيضا إلى سياساتها الخارجية فى مجالات مثل المعونة الخارجية واتفاقيات التجارة التفضيلية والأمن ••• الخ •

كل هذا يخفى وراءه اتساع الهوة بين الشرق والغرب، فضلا عن خطوط الانكسار الحضارى التى أخذت فى الظهور ، وعلى الرغم من عملية اللحاق المفروضة، فإن الاتجاه إلى فك الارتباط الاقتصادى مع بلدان المركز سوف يتسارع ، وهناك مخاوف حقيقية من أن تبدأ مرحلة جديدة من التهميش•

لماذا نحتاج إلى نظام /نقدى/ دولى جديد؟

نعرف أن النظم تنهار بسبب تناقضاتها الداخلية، فالشيوعية تفتقر إلى اقتصاد كفؤ يعتمد على الائتمان • ولهذا السبب تعانى من تبديد الموارد / نقص الإنتاجية. وكذلك الافتقار إلى رأس المال• فالتخطيط الكمى أدنى من صافى عائد التحكم فى المشروعات • ذلك أنه بعدم السماح بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج /الاستثمار/ لايكون هناك سبيل إلى تبرير المطالبة

الجدول رقم ٢

التهديدات	مكوناتها
سياسية	- انهيار الحكومات الديمقراطية - الفوضي - الديكتاتوريات - إحياء النزعة القومية
عسكرية	- السلوك العدواني تجاه الجيران في المنطقة - صادرات السلاح غير المحكومة - انتشار تكنولوجيات الاستخدام المزدوج مثل المعدات النووية
مجتمعية	التمييز وقهر الأقليات - المهاجرين من /إلي البلدان المجاورة - زيادة الجريمة - الرقابة
اقتصادية	- عدم الاستقرار المالي أ- التضخم الزائد ب- المديونية وخدمة الديون (الخارجية والداخلية) - انهيار الصادرات والواردات - الفقر الذي يزعزع الاستقرار السياسي - نظام الضمان الاجتماعي غير الكافي ٠ - آثار المشاركة في العقوبات الاقتصادية ، مثلا ضد العراق ويوغوسلافيا السابقة
أيكولوجية	- الكوارث الناجمة عن الإهمال السابق في حماية البيئة - الحوادث الناجمة عن انخفاض الاعتمادية علي التكنولوجيا - التهديدات البيئية الناجمة عن الانتقال السريع الي اقتصاد السوق٠ - قبول صناعات ملوثة جديدة أو الواردات من السلع المسببة للتلوث

المصدر: الأمن الإقليمي وعدم انتشار الأسلحة النووية **IPRA** فريق دراسة الدفاع ونزع السلاح الورقة ٧ صفحة ٠٣٤

الجدول رقم ٣

التهديدات	مكوناتها
عسكرية	– صادرات السلاح غير المحكومة – انتشار تكنولوجيات الاستخدام المزدوج مثل المعدات النووية
مجتمعية	– المهاجرون (اللاجئون) – زيادة الجريمة
أيكولوجية (تؤثر علي البيئة في البلدان الغربية) .	– الكوارث الأيكولوجية الناجمة عن نقص حماية البيئة في الماضي – الحوادث الناجمة عن انخفاض مصداقية التكنولوجيا – التهديدات البيئية المرتبطة بنقص الموارد لنزع السلاح

المصدر : المرجع السابق ص ٣٥٠

بالفائدة أو نقلها • فليس من المفيد إطلاقا تدمير معنويات العامل، وهذه المعنويات المدمرة لن تسمح بمزيد من الإنتاجية، كما أن إضفاء الطابع الاشتراكى على كل الأصول يجعل التراكم الخاص لرأس المال أمرا لامعنى له • وهكذا تنحى جانب التنمية والابتكار والتقدم المحرز من خلال المخاطرة•

كارثة مماثلة تهدد السوق الغربية والاقتصاد العالمى لأسباب معاكسة ، ألا وهى النشاط الزائد لاقتصادها الائتمانى • ذلك أنه مع انهيار نظام بريتون وودز وعولمة الأسواق المالية الدولية ، تحول ماكان فى يوم من الأيام دافعا للتنمية إلى كابح لها • لقد أرغم العالم الثالث، منذ منتصف الثمانينات ، على أن يجمع من الأموال ، أكثر مما كان يستطيع توفيره من موارده الخاصة ، من أجل أن يستطيع خدمة ديونه، وأن يحول هذه المدفوعات إلى عملة صعبة / الدولار الأمريكى/ . وبسبب هذا التصدير لرأسماله اضطر العالم الثالث إلى نقص التنمية ، أو الوقوع فى دوامة الديون ، وهى حلقة مفرغة لايمكن الفكاك منها إلا بخفض المديونية أو استيعاب خدمة الديون من خلال معونة التنمية الأجنبية(١١)•

لكن ما نواجهه الآن هو العكس تماما • ففى داخل العالم الأول والصناعى ، ظهر صراع فى

أسواق النقد والائتمان الدولية – التى كان ينبغى أن تمول كل شىء – بين بلدان العجز الأقصى مثل الولايات المتحدة ، من ناحية، وبلدان الفائض مثل اليابان وجمهورية ألمانيا الاتحادية / ألمانيا الغربية/ من ناحية أخرى · صحيح أن هذه الهوة أمكن عبورها عن طريق الائتمان ، ولايبدو أن هناك أية عوائق فى تدفق الحركة المالية ، لكن السير على جسر الائتمان هذا يكلف أموالا هائلة · وإلى جانب ذلك فقد سرت مخاوف بشأن إمكانية انهيار هذا الجسر ·

إن عالم البنوك ، الذى امتدح الحرية الجديدة فى البداية، بوصفها أعظم ابتكار مالى فى العصر الحديث ، أدرك منذ وقت طويل أن هناك مخاطر جديدة تكاد تستعصى على الحساب · وبسبب ركود الأسواق المالية العالمية ، أصبحت القروض للبلدان الفقيرة نادرة ومكلفة بصورة متزايدة ، كما أصبح عبء خدمة الديون أمرا لايمكن احتماله ·

نتيجة ذلك أن العالم الثالث والعالم الثانى – الكتلة الاشتراكية السابقة، الغارقين فى الديون واللذين يلهثان وراء الحصول على موارد لخدمة ديونهما ، يعانيان من الشروط الصعبة لأسواق الائتمان : فالحدود المالية واحتياطيات التنمية تحد من حركتهما وتعوق تقدمهما الأمر الذى يحدث تأثيراً غير صحى بصورة متزايدة بسبب الانفجار السكانى والهياكل السياسية غير المستقرة ·

حتى النمو البطىء وأزمة البطالة، فى بلدان العالم الأول والصناعى، ذات أصول نقدية وائتمانية · وبسبب التوسع الدائم فى الائتمان ، وأساسا للولايات المتحدة ذات المديونية الكبيرة، تتصاعد المخاطر المرتبطة بالأصول الرأسمالية بالدولار الأمريكى · ومع أن أحدا لايخشى إفلاس الولايات المتحدة، على غرار ماحدث فى المكسيك والبرازيل والأرجنتين ، إلا أن مايخشى منه هو المخاطر المستمرة لخفض قيمة رأس المال الأجنبى المستثمر فى الولايات المتحدة ، وهى مخاطر معرضة لأن تزيد فى أى وقت ·ذلك أن التضخم يمكن أن يخفض قيمة هذه الأصول ، بالمعنى الحقيقى ، أو أن قيمتها يمكن أن تخفض اسميا عن طريق خفض سعر الفائدة على الدولار الأمريكى، أو بكليهما معا · وبناء على ذلك فإن المقرضين ورجال المال فى الولايات المتحدة ، وبخاصة البنوك العاملة فى هذا المجال ، تتوقع وتتطلب دفع فوائد حقيقية وإيجابية يمكنها أن تغطى خطر الخسارة فى السوق·

ليس بوسع أحد أن يوضح إلى متى يمكن إدارة هذه الأزمة الزاحفة التى يعانى منها الغرب (النمو الضعيف والبطالة) · وليس بوسع أحد أن يتكهن بما إذا كانت هذه الأزمة سوف تنفجر علنا فى يوم ما ، وأن تتصاعد – مدفوعة بمناورات دفاعية زائفة – كما فعلت منذ خمس سنوات فى الكساد الكبير·

حتى النظام النقدى الدولى الجديد لايستطيع أن يسوى النزاع بين الأغنياء والفقراء (الشمال والجنوب) • فهو لايستطيع أن يحدد شروط السوق العالمية ، إذ لايستطيع إلا أن يعبر عنها. وهذا يمثل منطق سياسة صندوق النقد الدولى ، الذى يتبع سياسة التقييد للتصدى لهيكل السوق العالمية على حساب آفاق التنمية للبلدان المعنية • صحيح أن سقوط نظام بريتون وودز ، جنبا إلى جنب مع انهيار وظائف الدولار الأمريكى باعتباره العملة الرئيسية ، كان له أثر زعزعة الاستقرار فى الأسواق المالية الدولية ، الأمر الذى كانت له آثار سلبية استقطابية على العالم الثالث والبلدان الاشتراكية السابقة•

التكافؤ مقابل الاستقطاب•

لقد تزايدت التباينات خلال الثمانينات – داخل البلدان وفيما بينها – بين الجنوب والشمال ، وفيما بين بلدان الجنوب بصورة ملحوظة للغاية • ومع أن تجربة الجنوب كانت متنوعة للغاية ، إلا أن عقد الثمانينات كان عقد التدهور الاقتصادى بالنسبة لمعظم هذه البلدان • ففى أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، حدث انخفاض هائل فى الدخل بالنسبة للفرد من السكان وفى الاستثمار ، الأمر الذى أضعف بشدة أساس الخدمات الاجتماعية والتنمية البشرية • لكن حتى ظروف الثمانينات الصعبة حققت نموا اقتصاديا قويا فى جزء كبير من العالم النامى ، بما فى ذلك الجزء الأكبر من القارة الآسيوية المكتظة بالسكان • وهكذا أصبح اليوم لعدد من البلدان النامية اقتصاديات هامة تمثل مشاركتها أهمية كبيرة ومتزايدة للاقتصاد العالمى•

وفى أوروبا ، أصبحت الفوارق بين الشرق والغرب أوضح مما كانت عليه فى أى وقت مضى. ويمثل تحويل مجتمعات شرق أوروبا تحديا رئيسيا جديدا للتنمية. ولابد من مواجهة هذا التحدى على أن الدعم لشرق أوروبا ينبغى ألا يكون على حساب التعاون مع البلدان النامية ، التى تستحق جهودها من أجل الإصلاح دعما دوليا لايقل عن ذلك•

لقد استمر تزايد عدد الفقراء فى العالم • واليوم هناك أكثر من بليون شخص يعيشون فى فقر مدقع ، ويمثل هذا العدد واحد من بين كل خمسة أفراد • ورغم كل الجهود ، فإن عددا قليلا فقط من البلدان المنكوبة بالأزمة هو الذى استطاع أن يفعل شيئا يتجاوز مجرد وقف التدهور•

إن البيئة الاقتصادية الدولية لها أثر كبير فى جعل التنمية أمرا ممكنا • فرغم النمو المستدام فى البلدان الصناعية ، شهدت حقبة الثمانينات تزايد سوء البيئة الاقتصادية بالنسبة للبلدان النامية • فقد كان تزايد النزعة الحمائية ، وانخفاض أسعار السلع الأولية ، وأسعار الصرف غير الثابتة وأسعار الفائدة ، تشكل جزءاً من بيئة دولية تشكلت خارج تأثير البلدان النامية• وقد أسهم كل ذلك فى الإسراع بأزمة الديون وماترتب عليها من انخفاض حاد فى صافى

تدفقات رأس المال الذى عانت منه البلدان النامية . وبالاضافة إلى ذلك ، فإن مستويات المعونة قد بقيت على حالها، فى أحسن الأحوال، أثناء عقد الثمانينات.

إن النزعة الحمائية للأمم الصناعية تكلف البلدان النامية اليوم أكثر كثيرا مما تحصل عليه هذه البلدان كمعونة، ومن هذا فلابد من وقف هذا القدر الهائل من صافى التدفقات الخارجة بين البلدان النامية والمتعلقة بالديون . فالتدفقات الخارجة الحالية لايمكن احتمالها . ذلك أنه فى بداية الثمانينات كان صافى التحويلات إلى العالم النامى ٥٠ مليار دولار سنويا . وعند نهاية العقد كان هناك ٥٠ مليار دولار تتدفق إلى خارج العالم النامى كل سنة.

لايمكن مناقشة القضايا النقدية بمعزل من الهياكل السياسية التى ينبغى حلها فى إطارها. فمعالجة مشكلة الديون ، وبخاصة بالنسبة لبلدان العالم الثالث، وإعادة تنظيم الائتمانات بما فى ذلك التعويض المالى الدولى بصفة خاصة – كل هذه القضايا لا تتضمن مسائل يعالجها الخبراء الماليون وحدهم ، بل تتضمن كذلك مسائل إعادة التوزيع، الأمر الذى يحول هذه المسائل تلقائيا إلى قضايا سياسية داخلية بالنسبة لتلك البلدان التى يتوقع منها الإسهام ، أى الأقليات الغنية.

فى إطار تنمية متوازنة على نطاق العالم يمكن للاقتصاد أن يعمل حقا كعامل للأمن، وبعبارة أخرى فى وضع لا تتجه فيه فوارق الدخل بين القارات والأقاليم والبلدان نحو التزايد بل فى اتجاه التكافؤ . ولكن ماذا كان الاتجاه فى إعادة هيكلة الدخل على المستوى العالمى ، وإلى أى مدى أثر ذلك فى دور الاقتصاد كعامل لخلق الأمن ؟

توضح الأرقام العالمية بجلاء، أنه بدون إعادة تجميع الموارد الاقتصادية والفكرية ، فإن ثلثى البشرية سيواصل العيش فى فقر . رغم أن العالم قد تحرك ظاهريا فى اتجاه التكافؤ فى العقود الأخيرة – حيث أدت التنمية فى آسيا وأمريكا اللاتينية إلى خفض نسبة البلدان المتخلفة التى لا أمل فيها من ٧٢ إلى ٣٥٪ – إلا أن متوسط الفارق بين البلدان العشرين الأكثر نموا والبلدان العشرين الأقل نموا قد زاد من ٣٠ ضعفا منذ ثلاثين عاما إلى ٦١ ضعفا. وتستخدم البلدان العشرون الأكثر ثراء ٨٥ فى المائة من الموارد العالمية ، من بينها خمس تستهلكه الولايات المتحدة وحدها . ولايترك للبلدان العشرين الأكثر فقراً سوى أقل من ١٪.

العمليات غير المحكومة

إن التناقضات بين الفلسفة الاقتصادية المطبقة والممارسة قد أطلقت عدداً من العمليات غير المتوقعة وغير المحكومة ، الأمر الذى جعل الأمن الاقتصادى معرضا للخطر فى نقطة حاكمة . لقد أصبحت معظم العمليات الاقتصادية وردود الأفعال ورودو الأفعال المضادة أمرا لايمكن التكهن به(١٢)، ولم تعد القوانين الاقتصادية تعمل بالطريقة التى كانت معروفة من قبل . وتزايدت قوة العمليات غير المعروفة سلفا فى الاقتصاد العالمى ، الأمر

الذى صبغ العمليات الاقتصادية الكلية بعناصر مضاربة قللت من إمكانية التكهن، وزادت المخاطر، وجعلت عمل الاقتصاد العالمى ككل أكثر تعرضا للخطر فى التحليل الأخير (١٣)٠
إن الاقتصاد العالمى الذى تتزايد عولمته يقدم استثمارات أكثر مواتاة وأقل مخاطرة فى الظاهر من الاستثمارات الموجودة فى المجال الواقعى ٠ ونتيجة لذلك فقد استمرت الفقاعة المالية ، تنمو بسرعة متزايدة وهى الآن تطفو كقنبلة زمنية على سطح مستقبل الاقتصاد العالمى ٠

آثار الاستقطاب على النطاق العالمى على مستقبل الأمن

من كل ذلك يمكننا أن نتكهن بأن الأمن الدولى، فى النصف الثانى من التسعينات، سوف يتجزأ أيضا على أساس اقتصادى ٠ وهذا لايتناقض مع حقيقة أن الاعتماد المتبادل شديد التعقيد اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، إنما يصبغ المصالح والمصالح المضادة التى تؤثر على أمن المنطقة بحيث يصبح مستحيلا من الناحية العملية تحقيق أمن وسياسة اقتصادية على أساس المصالح الوطنية المحصنة٠
وفى الوقت نفسه فإن تعزيز عوامل زعزعة الاستقرار فى الاقتصاد قد أتى بتركيز جديد على الجيوبوليتك ٠ ففى الظروف الراهنة ، وعندما تضاءلت إلى أدنى حد فرصة الاكتفاء الذاتى الوطنى ، فإن القول المأثور القديم بأن الجيوبولتيك والنزعة القومية تسيران جنبا إلى جنب ، يصبح صحيحا أكثر من أى وقت مضى٠
إن المجتمعات غير الغربية ، وأساسا المجتمعات الآسيوية، قد خلقت ومازالت تخلق قدرتها الاقتصادية الخاصة أمام أعيننا، كما بدأت تظهر قوتها العسكرية المبنية على ذلك ٠
وبالتوازى مع هذا هناك نمو فى القيم الوطنية ، وأعطيت قيمة جديدة للتقاليد والتراث الوطنى ٠ ونتيجة لذلك ، فإن الاقتصاد العالمى، والسياسات العالمية والأمن، سوف تنظم كلها طبقا لخطوط انكسار جديدة ٠ وفى إطار النظام العالمى الجديد يبدو مرجحا أن النزاعات سوف تنشب لا من سباق التسلح أو من الاستقطاب الاقتصادى والاجتماعى مباشرة ، وإن كانت ستتولد عن هذا المصدر ٠ ورغم أن المصادر الأساسية السابقة للنزاع قد قسمت العالم فى شكل سباق التسلح والصراع من أجل الحصول على نصيب من أسواق السلاح ، إلا أن مصدر التوتر الناجم عن الاستقطاب الاجتماعى بسبب الفقر على النطاق العالمى سيظل موجودا فى مجتمعات عالم اليوم ٠
إن انقسام المجتمعات إلى قطبين نتيجة لتوزيع الدخل وإعادة هيكلته على نطاق العالم ، وكذلك اختفاء الطبقات الذى يخلقه هذا الاستقطاب، تخلق ظروفا تتعاظم فيها المسافة بين قطبى المجتمع. ويصبح فيها أولئك الموجودون فى قاع المجتمع وقد جردوا من أى سلاح لمواجهة المنازعات المتولدة فى المجتمع، بحيث يتعذر حل هذه المنازعات على أنها صراع

داخل المجتمع٠

ويترتب على ذلك ، أن القناة التى ستنطلق من خلالها هذه المنازعات يمكن ألا تتخذ شكل المواجهةالمباشرة بين الطبقات الاجتماعية ، بين الأغنياء والفقراء ، بل صراع بين حضارات وثقافات مختلفة ٠ لكن كل هذا لايستبعد إمكانية زعزعة استقرار مناطق ضمن ثقافة معينة بسبب حروب قبلية ونزاعات عرقية ٠ وفى مثل هذه الظروف فإن صراع الثقافات – بدلا من أن يؤدى إلى تعدد الظروف الإنسانية وبناء تيارات حقيقية – يمكن أن يؤدى فى التحليل الأخير إلى القضاء على الحضارة الإنسانية بصورة عامة ٠ والواقع أن النزعة القومية، واشتعالا بالانتماءات الدينية والخلافات العرقية، تعزز النزاعات المتولدة من الفقر وتتصاعد بها حتى يمكن أن تصل إلى صدام علنى ٠

كل هذا يأتى بأخطار جديدة ومتعددة الأبعاد لمنطقتنا ، وسط وشرق أوروبا٠

فى الحالة الراهنة للعالم انخفضت درجة اللاعقلانية العالمية لسياسة الأمن الدولى، لكن حدثت من ناحية أخرى زيادة فى سلسلة من العوامل الاقتصادية التى تمثل تهديدا خطيرا للاستقرار ويمكن بسهولة أن تتخذ أبعادا عالمية٠

فمن منظور سياسة الأمن ، يقدم المستوى المتكافىء من الاعتماد المتبادل، والدرجة المتكافئة من الخطر المتبادل، أرسخ ضمان للأمن الاقتصادى ٠ وفى المقابل ، ففى حالة الاعتمادية غير المتجانسة، أو الاعتمادية التى تنطوى على عناصر غير متجانسة – وهى مايزداد ظهورها فى الاقتصاد العالمى ، فإن التعرض للخطر يرغم الطرف الأضعف على اتخاذ موقف دفاعى ويمكن لتوازن القوى غير المتكافىء أن يبذر بذور العدوان٠

فى عصرنا ، الذى يتسم بالزيادة المستمرة فى عدد مصادر الخطر ، لايمكن للأمن إلا أن يكون ذا طبيعة مركبة يمثل الأمن العسكرى فيها عنصرا واحدا فقط، ولكنه ليس العنصر الحاسم. ومع ذلك ، ففى الظروف الراهنة للأمن العالمى ، تضطلع العناصر الاقتصادية أو ذات الطابع الاقتصادى بدور أكبر بكثير ، لكن معظم هذه العناصر أصبحت بالفعل عوامل عدم استقرار، ومن ثم يصبح من المطروح أن تعود العناصر العسكرية فى المستقبل إلى اكتساب أهمية أعظم■

الهوامش

١ – يوضح تحليل اتجاه العمليات العالمية ، التى تحدد تطور مراكز العالم الكبرى فى أوائل التسعينات ، أن النهضة المتوقعة للاقتصاد الأمريكى لم تتحقق ، وحدث تدهور ملموس فى أداء الاقتصاد اليابانى، وانحدار خطير فى أوروبا الغربية، فى الوقت الذى كان من المتوقع أن يعطى دخول اتفاقية ماستريخت حيز التنفيذ حافزا قويا للنمو ٠ كذلك حدث انخفاض هائل فى أداء روسيا ودول البلطيق، واستمر التدهور فى كل بلدان أوروبا الشرقية باستثناء

بولندا التى حققت نتائج معاكسة٠

٢- فى اليابان مكن فائض الميزانية من إدخال برامج لتشجيع الطلب . وفى وقت لاحق اتبع البوندس بانك هذه السياسة ٠ ومع ذلك ، وبسبب الحدود الضيقة التى يمكن تطبيق السياسة الكنزية الكلاسيكية فيها ، فإن هذه التدابير لم تسفر عن نتائج ٠

٣- فى أوروبا الغربية ، نجد أن دول الرفاهية السابقة التى استلهمت الاشتراكية الديمقراطية إلى حد كبير ، وفى مقدمتها الدول الاسكندنافية ، بل ألمانيا أيضا لدوافع مختلفة ، قد فقدت ثباتها. فمع تدهور الأداء ، أصبحت هذه الاقتصادات أقل قدرة على تحمل أعباء نظم الرعاية التى وضعتها سابقا ٠

ونتيجة لذلك ، فإن نموذج الأزمة فى أوروبا الغربية يأخذ شكل النمو الهائل فى عجز الموازنة، حيث لم تعد الأعباء الاجتماعية متوازنة مع نمو الإنتاجية وأداء الاقتصاد ، بينما يتخذ فى الولايات المتحدة شكل غيبة عناصر الرعاية وعدم كفاية الشبكة الاجتماعية ٠

وفى ثالث الأقطاب الاقتصادية الرئيسية فى العالم ، أى فى منطقة الشرق الأقصى ، نجد أن نظام العلاقة بين العامل وصاحب العمل فى اليابان ، وهو النظام المشبع بعناصر تقليدية وأبوية، والذى كان أحد الأعمدة الرئيسية للمعجزة الاقتصادية اليابانية ، بدأ يتفكك، بل إن هذه العملية وصلت إلى مستوى المؤسسات الكبرى٠

٤- فى رأى خبراء علم الجريمة المجريين ، إن مخاطر استثمار الأموال المستمدة من الجرائم الاقتصادية تصل إلى نحو ٣٠٪ ، أى أنها لاتزيد عن مخاطر العمل المشارك فى استثمارات من أصل مشروع ٠

(٥) لمزيد من التفاصيل أنظر : جوديت بالاتشي ، أعقاب حرب الخليج علي أوروبا ٠ في : دراسات في ارتباط السلام في الشرق الأوسط والعالم: منظورات من أوروبا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، تحرير إليريولدنج نشرتها Tarsadalomkutato Intezet† بودابست ١٩٩٣٠

٦- لقد أثبتت السياسة النقدية الرامية إلى وقف تدهور أداء الاقتصادات ، والفلسفة الاقتصادية المقبولة عموما فى الفترة السابقة ، أنها ليست عاجزة عن التعامل مع أزمة الديون فحسب، بل أدت إلى تراكم كبير للمديونية الخارجية والداخلية، وسارعت بتدفق الموارد إلى الخارج، بينما أدت السياسة التقييدية التى صاحب ذلك إلى تدهور مأساوى فى مجال الإنتاج ٠

٧- يوضح تقرير مؤسسة برتلسمان الألمانية، الذى أعدته للمؤتمر المنعقد فى وارسو عام ١٩٩٣، ما تواجهه أوروبا من معضلة ذات شقين : فنصيب كل بلدان وسط وشرق أوروبا فى أسواق الاتحاد الأوروبى هو ٦ر١ ٪ فقط، أى أقل من نصيب النمسا الذى يبلغ ٩ر١ ٪ أو السويد ١ر٢ ٪. كذلك يتضح الفارق بصورة حادة فى الاستثمارات الأجنبية : ففى عام ١٩٩٢ تم استثمار ٧٠ مليار دولار أمريكى فى منطقة الاتحاد الأوروبى، وحوالى ٢ مليار فى

أوروبا الشرقية، وقرابة ٣٠ مليار فى آسيا وأكثر من ١٥ مليار فى أمريكا اللاتينية٠

(٨) لقد أدت الثورة في إيران والنزاع الأفغاني والاضطرابات في آسيا الوسطى والصدامات بين الأرمن والأذربيجان والمآسي الكردية ،إلي أن يدرك الأوروبيون في النهاية أهمية المنطقة المتاخمة لأوروبا وروسيا والصين والهند والعالم العربي٠ فعلي الجانب الغربي تقع تركيا التي يشكل مستقبلها مصدر قلق عميق دائم لصناع القرار الأوروبيين لأن استقرارها السياسي وتقدمها الاقتصادي والاجتماعي ضروريان لاستقرار السلام في القارة٠

(٩) يصعب التكهن بما سيكون عليه نطاق الهجرة ، لكن عدد المهاجرين (بما في ذلك القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء ولكن ليس من وسط أو شرق أوروبا) المقيمين في بلدان الجماعة الأوروبية يمكن أن يصل إلي ٣٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٥٠

(١٠) لمزيد من التفاصيل أنظر : ج ليسورن ، تطور أوروبا ١٩٩٠–٢٠٠٠ في : آفاق طويلة الأجل للتطور العالمي٠ EADI، ١٩٩٥٠

(١١) لمزيد من التفاصيل أنظر : و٠ هانكل : النظام المالي العالمي الجديد٠ Eine Welt . Texte der stiftung Entwicklung und Frieden بون ٥ ١٩٩٥.

١٢– لنضرب لذلك مثالا واحدا: عندما خفضت أسعار الفائدة فى الولايات المتحدة، لم تكن الاستجابة لذلك حدوث زيادة فى الاستثمارات بل نمو فى المدخرات ٠ وتفسير ذلك أن الجمهور الأمريكى ، وقد تذكر التجارب المريرة السابقة ، بتفادى المديونية ومن ثم أحجم عن عمل استثمارات ٠

١٣– نورد مثالا واحدا على ذلك : إن عائد أسواق النقد الأجنبى ، وأسواق السندات والعقارات أكبر عدة مرات من عائد السلع المصنعة ، وكثير من الشركات العملاقة مثل سيمنز وفولكس واجن ٠٠٠ الخ ، تحصل على عائد من مضاربات أكثر مائة أو ألف مرة عما تحصل عليه من بيع منتجاتها ٠ انظر (فخاخ التاريخ) Rozsngai, E: A tortenelem Kelep cei بودابست ، ١٩٩٣ ، ص ٩١.

د٠ مسعود ضاهر*

«صدام الحضارات» كمقولة أيديولوجية لعصر العولمة الأمريكية

موقع العولمة الأمريكية فى التاريخ الكونى المعاصر

تردد وسائل الإعلام ، المرئية منها والمقروءة والمسموعة ، بشكل دائم يوحى بأن العالم أصبح اليوم مدينة صغيرة، أو قرية كبيرة يعرف سكانها تفاصيل الأحداث اليومية الهامة التى تجرى يومياً على امتداد الكرة الأرضية. وقد ساعدت الثورة التكنولوجية الأخيرة فى عصر الإنترنت على تقريب زمن الجماعات والأفراد معاً، وبالصوت والصورة . وذلك يؤكد على وحدة التاريخ الكونى انطلاقاً من وحدة تاريخ الكرة الأرضية، وصولاً إلى علاقة مباشرة يجرى الإعداد لها على مشارف القرن الحادى والعشرين مابين الأرض وكواكب أخرى.

فالتاريخ الكونى أو الشمولى الذى تحول الآن إلى حقيقة ملموسة، كان مجرد عنوان لأبحاث المؤرخين ، وعلماء السياسة، والقادة العسكريين، والباحثين فى حقول الحضارات الإنسانية ذات التأثير الشمولى.

وسرعان ما تكاثرت الدراسات التى تحمل فى عناوينها تاريخ العالم، أو قصة الحضارات ، أو المعارك الكبرى فى التاريخ وغيرها. وكان الأوروبيون أول من أطلق هذه العناوين، لأن المركزية الأوروبية لعبت الدور الأساسى والمحدد لمسيرة التاريخ الكونى أو الشمولى منذ بدايات النهضة الصناعية الكبرى فى أوروبا فى مطلع القرن التاسع عشر.

فقد كانت القارة الأوروبية السباقة إلى إطلاق عصر الدول القومية، والثورات التحررية ،

*مؤرخ لبنانى.

والأفكار الليبرالية والديموقراطية والاشتراكية والشيوعية والفاشية والنازية ، وشكلت القاعدة العسكرية التى انطلقت منها كل الحملات العسكرية لغزو الكرة الأرضية، وتقسيم أراضيها مابين المنتصرين الأوروبين ، وإعادة اقتسام تلك الأراضى فى حروب ثنائية أو كونية قادت إلى تدمير الاقتصاد الأوروبى ، وبشكل خاص فى الدول ذات النزعة العسكرية والتوسعية. هذا فى وقت حافظت فيه الولايات المتحدة الأمريكية على طاقاتها البشرية ومواردها الاقتصادية الهائلة، وشكلت البديل المباشر للمركزية الأوروبية فى صراع الحرب الباردة مابين النظامين الرأسمالى والاشتراكى فى النصف الثانى من القرن العشرين.

يتضح من ذلك أن مقولة التاريخ الكونى أو الشمولى فى القرنين الماضيين قد انطلقت من الأدبيات التى رعتها المركزية الأوروبية فى مرحلة صعودها. واعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية جزءاً لايتجزأ من مسيرة التاريخ الكونى، لأنها الوريث الطبيعى والبديل الشرعى للمركزية الأوروبية بالدرجة الأولى .

فالقارة الأمريكية كانت مجالاً واسعاً لسكنى قبائل الهنود الحمر ، والإنكا، وكثير من التجمعات المماثلة التى تعرضت للإبادة البربرية على أيدى الوافدين إلى أمريكا من القارة الأوروبية أولاً . وكان قسم كبير منهم من مجرمى الحروب ، ومن السجناء ، والباحثين عن الذهب ، وتجار الرقيق وغيرهم. أى أن النزعة العسكرية وحب السيطرة والتملك واستغلال الآخرين كانت السمة الأساسية للوافدين الأوروبين الأوائل إلى القارة الأمريكية . ولاتزال آثار هذه النزعة واضحة فى السياسة الأمريكية حتى الآن، وأبرز معالمها التمييز العنصرى ضد السود، وإرهاب المافيات وتجار المخدرات للمواطن العادى ، والتدخل الأمريكى العسكرى فى أكثر من منطقة وبلد فى العالم منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن ، ودعم كل الأنظمة الديكتاتورية على امتداد الكرة الأرضية وغيرها.

نخلص إلى القول أن النزعة العسكرية الأمريكية للسيطرة على العالم تجد جذورها فى النزعة المركزية الأوروبية العسكرية لاقتسام العالم بالقوة، منذ القرن التاسع عشر، والذى أطلق عليه قرن الاستعمار المباشر. وقد تجسدت تلك النزعة بمختلف أشكال الاحتلال المباشر، والحماية، والوصاية، والقواعد العسكرية، والأساطيل البحرية، ونظام الانتداب وغيرها. ومازالت الولايات المتحدة الأمريكية تمارس هذه الأشكال مجتمعة فى ظل نظرية العولمة، أى توحيد العالم بالقوة الأمريكية وإجبار كل دوله وشعوبه على الاعتراف بالزعامة الأمريكية فى قيادة العالم وصولا إلى التاريخ الكونى، الشمولى.

لكن النزعة العسكرية لم تكن المدخل الأوروبى الوحيد لتوحيد العالم وبناء التاريخ الكونى بل رافقتها مداخل أخرى ذات سمات ثقافية، واقتصادية، وسياسية ، وحضارية ، وتربوية وغيرها.

لقد أطلقت المركزية الأوروبية، فى مرحلة نهوضها، دعوات لتبنى شرعية حقوق الإنسان ، وأفكار العدالة ، والحرية ، والإخاء ، والمساواة ، ومختلف الأفكار الليبرالية والديموقراطية ، وحق تقرير المصير، وبناء الدول القومية والوطنية ، والحفاظ على التراث الإنسانى وغيرها. وهذا الجانب يحتاج إلى شئ من التفصيل للمقارنة بين المقولات الثقافية فى عصر المركزية الأوروبية ومثيلاتها فى عصر العولمة الأمريكية.

المقولات الثقافية للعولمة الأمريكية

لايتسع المجال لإبراز المقولات الثقافية التى أطلقتها المركزية الأوروبية فى مرحلة صعودها، لكن بصماتها مازالت واضحة المعالم فى جميع المجتمعات، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، التى بقيت على صلة وثيقة باللغات، والثقافات، والأفكار، والفنون، والعادات ، والتقاليد، والنظم السياسية والإدارية والتربوية والعسكرية الأوروبية طوال عدة عقود.

ومن نافل القول، أن هناك صعوبة كبرى فى التمييز مابين المقاولات الثقافية فى كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، لأن جذور تلك المقولات واحدة، كما أن الإنسان الأمريكي أو الكندى هو أوروبى الجذور فى كثير من جوانب حياته. لذلك يدمج الباحثون مابين الأوروبيين والأمريكيين فى المجال الثقافى أو الحضارى عندما يدرجونهم معاً فى إطار الحضارة الغربية أو حضارة الغرب.

غنى عن التذكير، أن المقولات الثقافية التى وجدت لها صدى مباشراً فى العالم كله كانت وليدة المركزية الأوروبية، وأن غمار تلك المقولات مازالت تتفاعل حتى الآن فى معظم دول العالم، إن لم نقل فى جميعها، على اعتبار أن وحدة التاريخ الكونى ساهمت فى إطلاق حوار مباشر لكنه غير متكافئ مابين القوى والتيارات المتصارعة.

تجدر الإشارة إلى أن الفرنسيين فى عصر المركزية الأوروبية اعتبروا من واجبهم تعميم أفكار الثورة الفرنسية فى الحرية ، والإخاء ، والمساواة ، والعدالة ، وحقوق الإنسان . وقد صاغوا مقولتهم الثقافية بعبارة دور فرنسا فى تحضير العالم. لذلك نقلوا الكثير من أفكارهم ومقولاتهم ، وآدابهم، وآرائهم الفنية ، واتجاهاتهم السياسية والأيديولوجية، ونظمهم الإدارية والتربوية إلى المستعمرات والشعوب التى أخضعوها.

وفى الوقت عينه ، رفع الانجليز شعار عبء الرجل الأبيض ، والمقصود به دور الرجل الإنجليزى أولاً ، فى تطور العالم القديم أو المتخلف. وقد نقلوا إلى مستعمراتهم ، وبطريقة مشابهة أحياناً أو مختلفة فى معظم الأحيان ، لكل مافعله الفرنسيون فى مستعمراتهم، لأن

التنافس بينهما كان حاداً على مختلف الصعد العسكرية والسياسية والثقافية وغيرها.

ويلاحظ أن الأمريكيين فى الحرب العالمية الأولى – أى قبل عصر العولمة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية – قد تأثروا إلى حد بعيد بالسلوك الثقافى الأوروبى . فأطلقوا نظرية الرئيس ويلسون حول حق الشعوب فى تقرير مصيرها، والتى لاقت ارتياحا كبيرا لدى جميع شعوب المستعمرات . وأطلقت موجة ارتياح واسعة على المستوى العالمى فى مواجهة الاستعمار الإنكلو- فرنسى القديم . وظهرت دراسات تحمل فى عناوينها: يا أمريكا ، خلصى العالم.

لكن هذه النظرة التحررية للدور الأمريكى لم تعمر طويلاً. إذ سرعان ماخرجت الولايات المتحدة الأمريكية من عزلتها الطوعية السابقة ، وساهمت فى إعادة بناء أوروبا استناداً إلى مشروع مارشال الشهير، ثم دافعت بحماس عن حق الشعوب الخاضعة للاحتلال والسيطرة والوصاية والحماية فى نيل استقلالها السياسى وبناء نظام كونى أو عالمى جديد متحرر من مقولات الاستعمار القديم.

وبالفعل ، تحولت الولايات المتحدة إلى القطب الأساسى للصراع ضد النظام الاشتراكى أو الشيوعى إبان مرحلة الحرب الباردة التى انتهت بهزيمة الاتحاد السوفيتى وكتلته السابقة عام ١٩٨٩.

لكن الولايات المتحدة لم تبق وفية لشعاراتها السابقة فى بناء نظام عالمى جديد متحرر من الاستعمار القديم، بل تبنت نزعة عسكرية واضحة للسيطرة على العالم بالقوة. وقد عرفت هذه النزعة باسم العولمة الأمريكية التى لاتمت بصلة إلى النظام العالمى الجديد، بل تقطع الطريق على ولادته، وتشكل استمراراً مباشراً للنظام العالمى القديم. وكان على دعاة هذه العولمة إيجاد ركائز ثقافية لها على المستوى الكونى.

فظهرت تباعاً مقولة فوكوياما تحت عنوان : نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ثم نظرية صموئيل هنتنجتون :صدام الحضارات.

فنظرية نهاية التاريخ ليست جديدة ، بل نادى بها هيجل فى مطلع القرن التاسع عشر إبان الحروب النابوليونية . وكان هيجل من المعجبين جداً بنابليون ، وبأفكاره ، ومخططاته لتوحيد القارة الأوروبية ، ومن ثم لبناء التاريخ الكونى على أساس الأفكار الليبرالية التى كانت تضج بها المركزية الأوروبية فى مرحلة صعودها على أبواب النهضة الصناعية الأولى.

الوظيفة السياسية للمقولات الأيديولوجية

بعد انهيار الاتحاد السوفيتى السابق والكتلة الاشتراكية التى ارتبطت به ، حفلت الساحة الأيديولوجية على المستوى الكونى بنشاط فكرى ذى طابع أيديولوجى محموم لإثبات موت الاشتراكية والشيوعية و الانتصار النهائى للرأسمالية العالمية.

لايتسع المجال لإبراز مئات المقولات التى رافقت هذا النشاط الأيديولوجى، والكتب الكثيرة التى صدرت فى هذا المجال إبان السنوات القليلة الماضية. لذلك سنكتفى هنا بالإشارة إلى مقولة مفكر أمريكى، من أصل يابانى هو فرنسيس فوكوياما، فى كتابه نهاية التاريخ والإنسان الأخير الذى ترجم عن الإنجليزية إلى عدد كبير من اللغات الحية، وتعرض لانتقادات قاسية حتى دخل فى عالم النسيان . ونشير كذلك إلى المفكر الأمريكى الآخر صامويل هنتنجتون فى مقالته التى صدرت فى مجلة فورن أفيرز فى ربيع ١٩٩٣، تحت عنوان صدام الحضارات" وأثارت ردود فعل حادة فى عدد كانون الأول من المجلة نفسها لعام ١٩٩٣ مع رد المؤلف على منتقديه.

ليست صدفة أن تكون الولايات المتحدة ،التى باتت الزعيم الوحيد للنظام العالمى الجديد فى العقد الأخير من القرن العشرين، مصدر هذه المقولات الأيديولوجية التى تحاول أولاها أن توقف التاريخ عند انتصار النظام الأمريكى الراهن على نظيره النظام السوفيتى السابق، فى حين تحاول الثانية القفز على مقولة أرنولد توينبى العلمية المعروفة حول التحدى والاستجابة فى مجال تفاعل الحضارات . فالحضارات تتفاعل فيما بينها ولا تتقادم أو تتصارع، لأن من يقوم بالصراع أو الصدام هى الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تحمى مصالحها بواسطة آلة عسكرية ضخمة تسيطر على مجتمعها أولاً، ثم تسعى إلى السيطرة على مجتمعات أخرى، حتى تكون لها الغلبة على المستوى القارى أو الكونى ولو أدت تلك الغلبة إلى إشعال حروب كونية. و ليست الحربان العالميتان الأولى والثانية ، ثم الحرب الباردة التى أعقبتها، سوى نماذج ملموسة لذلك الصراع الكونى.

إن قراءة متأنية لمقالة صدام الحضارات تؤكد أن الأفكار الجديدة التى حاولت الترويج لها تنطلق من مقولة فوكوياما غير العلمية حول نهاية التاريخ. يقول الباحث فى مطلع مقالته:تدخل السياسات العالمية مرحلة جديدة لم يتردد المثقفون إزاءها فى تقديم رؤى لما ستكون عليه نهاية التاريخ، وعودة النزاعات التقليدية بين الدول/الأمم، وانهيار الدول/الأمم من جراء الدوافع المتعارضة للنزعة القبلية والنزعة العالمية. وهو يرى تبعا لذلك : أن المصدر الأساسى للنزاعات فى هذا العالم الجديد لن يكون مصدرا أيديولوجيا أو اقتصاديا فى المحل الأول . فالانقسامات الكبرى بين البشر ستكون ثقافية، والمصدر المسيطر للنزاع سيكون مصدرا ثقافيا... وسيطر الصدام بين الحضارات على السياسات الدولية، ذلك أن

الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون هى خطوط المعارك فى المستقبل. وسيكون النزاع بين الحضارات هو المرحلة الأخيرة فى تطور النزاع فى العالم الحديث.

هكذا يستعيد هنتنجتون كامل سمات المنهج الأيديولوجى الذى طبقه فوكوياما فى نهاية التاريخ. فقد استند إلى الأيديولوجيا لنفى العلم فى اختيار عنوان مقالته. وأبدل الصراع الاقتصادى – الاجتماعى على أرض الواقع بهدف التسلط والغلبة بصراع أيديولوجى على مستوى صراع الأفكار أو الثقافات . وجعل الحدود الفاصلة بين سيطرة الشركات العملاقة التى تسيطر على العالم حدوداً ثقافية لاحدود مصالح اقتصادية. وجعل النزاع بين الحضارات المرحلة الأخيرة فى التاريخ الحديث، وهى شبيهة بمرحلة الإنسان الأخير عند فوكوياما.

بعبارة موجزة، يمكن القول أن هاتين المقولتين حول نهاية التاريخ وصدام الحضارات لا يمكن أن تحظيا بأى إحترام نظرى يجعلهما قابلتين للنقاش، لو لم يعبرا عن أهداف سياسية أيديولوجية ذات ارتباط وثيق بالسيطرة الأمريكية الراهنة على العالم.مرد ذلك، إلى هذا التشوش الكبير فى تحديد الحضارات التى ستتصادم تبعا لنظرية هنتنجتون والتى يحددها كالتالى :

الحضارات الغربية ، والكونفوشيوسية ، واليابانية ، والإسلامية ، والهندية ، والسلافية الأرثوذكسية ، والأمريكية اللاتينية ، وربما الأفريقية. فهل ستكون أفريقيا خارج الصراع حتى استخدم المؤلف كلمة ربما للدلالة عليها ؟ ولماذا فصل مابين حضارة أمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية التى ألحقها بالحضارة الغربية ؟ وماهى معالم كل من الحضارات الكونفوشيوسية واليابانية والهندية؟ وكيف تتحدد الحضارة السلافية الأرثوذكسية وفى داخلها سلافية كاثوليكية فى بولونيا؟ وأين تبدأ وتتمايز حدود الحضارة الإسلامية التى تضم ملايين المسلمين، من عرب وأتراك وإيرانيين وصينيين وهنود وباكستانيين وأندونيسيين وقوميات أخرى؟

ارتباك الخائفين

يرى هنتنجتون : أن الحرب العالمية القادمة ، إن حدثت ، ستكون حرباً بين الحضارات . فهو، إذن ، لم يجزم بحدوث حرب عالمية ثالثة ولا بحتمية الصدام بين الحضارات. وفى رده على منتقديه طرح مسألة تفكك الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وإمكانية نزع الطابع الغربى عنها دون نزع الطابع الأمريكى الذى ميزها، وسيظل سمة أساسية لديموقراطيتها ذات الجذور الأوروبية. ويؤكد أن حضارة عالمية شاملة، فى العقود القادمة،

لايمكن أن تكون إلا نتاج سلطة عالمية شاملة. ونفى عن نفسه تبنيه لمقولة نهاية التاريخ حين أكد :أن التاريخ لم ينته ، والعالم ليس واحدا، والحضارات توحد الجنس البشرى وتقسمه. ويتعين على كل حضارة أن تتعلم التعايش مع الحضارات الأخرى.

أما عن مصير الصراع العربى – الصهيونى، فيؤكد هنتجتون على استمراره بأشكال أخرى غير الحروب العسكرية . وفى حين أن النزاع بين اليهود والعرب قد يمكن تطويقه ، فإنه سيظل مستمرا.

هذه الإيضاحات التى رافقت الردود الحادة ضد مقولة صدام الحضارات أفقدت مقالة هنتنجتون الزخم الأيديولوجى الذى انطلقت منه، فعاد إلى أحضان مقولة توينبى المعروفة عن التحدى والاستجابة أو الرد على التحدى فى مجال دراسة الحضارات. فالحضارات لاتهزم لأنها لاتحارب ولا تتقادم بل تتفاعل. لقد أحسن مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق صنعا حين ترجم مقالة صدام الحضارات والردود التى انهالت عليها، ثم اتبعها بعدة مقالات تبرز وجهات نظر مفكرين عرب وإيرانيين ، وصدرت جميعها فى كتاب عام ١٩٩٥ . لكن اللافت للنظر فى الردود العربية والايرانية، وفى تقديم الكتاب بالذات، أن هذه الردود تشدد على الجانب الأيديولوجى فقط لمقولة هنتنجتون ، وترى فيها قرارا سياسيا أمريكيا لتعميم المبادئ الديموقراطية والليبرالية الغربية على ماكان يسمى سابقا بالعالم الثالث ، وأن تعميم تلك المبادئ بالقوة، سيثير بالضرورة ردود فعل سلبية نظرا لما ينطوى عليه ذلك التعميم العشرى من نزعة إمبريالية جديدة. وأن المقصود من نشر هذه النزعة القديمة – الجديدة هو الترابط الإسلامى – الآسيوى الذى تشكل للوقوف فى وجه المصالح والقيم الغربية.

وبما أن الغالبية الساحقة من الدول العربية اختارت طريق التفاوض مع إسرائيل، تحت إشراف مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن مقدم الكتاب يرى أن السياسة الأمريكية تخطط لضرب إيران بالدرجة الأولى بهدف احتوائها. لذلك يقول: إن الإدارة الأمريكية فرضت عملية التسوية السلمية على العرب وإسرائيل بعدما صارت تعتبر أن الخطر الرئيسى على مصالحها الاستراتيجية فى المنطقة مصدره إيران التى تطبق عليها وحدها سياسة الاحتواء ، باعتبار أنه لم يعد لدى العراق مايستدعى الاحتواء.

لكن مقولة صدام الحضارات لاتقف عند حدود دولة إسلامية بعينها . وهذا ما أكده هنتنجتون بقوله : إن للإسلام حدوداً دامية. وبالتالى ، ليس من الحكمة فى شيء اختصار هذه المقولة بموقف سياسى قابل للتبدل فى أية لحظة.

ويرى باحث عربى آخر، أن هذه المقولة هى رد الفكر الغربى الآن على أصوليات دينية

يدعوها هنتنجتون بكثير من التسرع والخفة حضارات. وأن العرب والمسلمين ، اليوم ، لاينتجون وسائل الحضارة الإنسانية الحديثة ولا علومها ولا فلسفتها. وأما العودة إلى معالم الحضارة الإسلامية، إبان ازدهارها، فهى عودة إلى التاريخ واسترجاع لذاكرة أو دراسة لمرحلة ... إن الشعوب الإسلامية تبحث عن مشروع حضارى جديد لايمكن للإسلام إلا أن يكون فى قلبه ، ولا يمكن للمعطيات الحضارية إلا أن تكون مادة اقتباس وتوليف وهضم له.

اللافت للنظر، أن الباحث نفسه كان قد أشار فى مطلع رده على هنتنجتون، أنه لم يقدر لتجربة التوليف، أو لما يمكن أن نسميه حالة التوفيق بين الإصلاحية الإسلامية والليبرالية الغربية أن تنجح فى العالم الإسلامى. فإذا لم تنجح صيغة التوفيق أو التوليف فى مرحلة انقسام العالم إلى قطبين كبيرين كان أحدهما، القطب الاشتراكى ، يدعم العرب فى صراعهم ضد اسرائيل والإمبرياليات الأوروبية القديمة ووريثها الولايات المتحدة الأمريكية ، فكيف ستنجح هذه الصيغة فى ظل تفرد أمريكا بالسيطرة على العالم ؟. وكيف، يستطيع العرب والمسلمون صياغة مشروع حضارى جديد يكون الإسلام فى قلبه كما تكون المعطيات الحضارية أو الغربية وسواها مادته وغذاءه القابل للهضم؟ تلك هى أزمة الثقافة التراثية التى تخاف الانخراط فى الحداثة حتى لاتفقد أصالتها فتخسر تلك الأصالة دون أن تربح شيئاً من الحداثة. لأن الحداثة الحقة هى الضامن الأكيد للأصالة كما دلت تجربة اليابان ومن تبعها من دول جنوب شرق آسيا والصين.

التحدى الحضارى والاستجابة

لقد حدد هنتنجتون فى مقالته وجود سبع أو ثمانى حضارات قادرة على التفاعل فى المستقبل مفرداً لليابان مكانة خاصة. وفيما عدا اليابان ، فإن الغرب لايواجه أى تحد اقتصادى ، وهو يهيمن على المؤسسات السياسية والأمنية والدولية ، ويهيمن مع اليابان على المؤسسات الاقتصادية الدولية. وتتم تسوية القضايا السياسية والأمنية العالمية بطريقة فاعلة بواسطة مجلس إدارة مكون من الولايات المتحدة وألمانيا واليابان. ثم يضيف فى مكان آخر: لقد أقامت اليابان لنفسها وضعا فريداً كعضو منتسب إلى الغرب، فهى من الغرب فى بعض النواحى ، لكن من الواضح أنها ليست من الغرب فى أبعاد مهمة.

لاشك أن اليابان دولة عصرية استفادت إلى الحدود القصوى من الحضارة الغربية دون عقد ومركبات نقص ، لكنها حافظت على أصالتها وتراثها، إذ عرفت كيف تميز بين الحداثة والتغريب، فتبنت كل المقولات التى تدفع بالمجتمع اليابانى من مجتمع تقليدى إلى مجتمع عصرى، دون أن تسقط فى فخ التقليد ونسخ تجارب الغرب أى التغريب.

وقد أعترف هنتنجتون لليابانيين بهذه القدرة على استيعاب حضارة الغرب دون أن يتحولوا إلى غربيين ، وذلك على قاعدة الشعار المشهور الذى رفعه الإمبراطور المصلح ميجى في القرن التاسع عشر:إلحقوا بالغرب وتجاوزوه.

لذا نجحت اليابان وحدها حيث فشل الآخرون كما يقول هنتنجتون : فالحضارة الغربية غربية وحديثة فى آن معا. وقد حاولت الحضارات غير الغربية أن تصبح حديثة من دون أن تكون غربية، لكن اليابان فقط هى التى نجحت فى هذا المسعى ، وستواصل الحضارات غير الغربية محاولة الحصول على الثورة والتكنولوجيا والمهارات والآلات والأسلحة التى تشكل جزءا من الحداثة، كما ستحاول التوفيق بين هذه الحداثة وثقافتها وقيمها التقليدية. لكن الباحث هنا يخلط عمدا بين الحضارات والقوى الاجتماعية المسيطرة . فليست الحضارات هى التى تسعى وراء الثروة والتكنولوجيا المسماة بالغربية بل القوى السائدة على احتواء العالم، باعتبار أن الغرب شكل موقعا متقدما لأنماط من الإنتاج وعلاقات الإنتاج والتكنولوجيا يمكن الاستفادة منها.

غنى عن التوكيد أن نموذج اليابان لم يعد فريداً فى مجال الاستفادة من علوم الغرب وتقنيته مع المحافظة على القيم الحضارية السابقة. فقد انخرطت فى النموذج التحديثى دول عدة فى جنوب شرق آسيا منها كوريا الجنوبية ، وتايوان ، وسنغافورة ، وإندونيسيا. أما الصين فتعمل على تطوير قدراتها الذاتية انطلاقاً من تجربتها الاشتراكية المستمرة، والتى أدخلت عليها تعديلات أساسية لتصبح أكثر قدرة على حماية الصين من مؤثرات السلبية الدولية الناجمة عن غياب الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية السابقة.

نشير هنا إلى أن الباحث الأمريكى المعروف دافيد هيتشكوك ، أصدر كتاباً مهما فى أواخر عام ١٩٩٥ لمناقشة مدى تأثير مقولة صدام الحضارات على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فى جنوب شرق آسيا والصين. وقد حمل الكتاب العنوان التالى :

دافيد أ٠ هيتشكوك:القيم الآسيوية والولايات المتحدة : إلى أى مدى تتنازع . مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، واشنطن دى سى ١٩٩٥٠

بدأ هيتشكوك دراسته باقتباس لأرنولد توينبى عن مقالة له بعنوان العالم والغرب ، وخلاصتها :... إنها لأخوة مثالية تلك التى تنهى صراع الثقافات.

لقد ناقش الباحث أكثر من مائة شخصية ثقافية فى دول جنوب شرق آسيا، ومنها الصين واليابان ، وماليزيا، وسنغافورة ، والفليبين ، وإندونيسيا، وكوريا ، وتايوان وغيرها. وقد تمحور النقاش حول مصداقية مقولة صدام الحضارات التى يتفق فيها الباحث مع مطلقها فى بعض الجوانب ويختلف معه فى جوانب أخرى.

لايتسع المجال لإبراز المقولات الأساسية لتلك الردود، لأنها تحتاج إلى دراسة مطولة . لكنها شددت على أن زمن آسيا هو طريق البروز على المستوى الكونى. فقيم الآسيويين الاجتماعية والأخلاقية والسلوكية والفلسفية والدينية لاتقل أهمية عن قيم الحضارة الغربية، إن لم تتفوق عليها فى جوانب عدة. وأن التحديث ليس تغريبا. وإذا كان هناك من صدام بين الحضارات - كما يدعى هنتنجتون ، فإن الآسيويين سيلتفون حول حضاراتهم القديمة، وسيعملون بكل قواهم على تحويل آسيا للآسيويين. وينتهى الباحث إلى القول، أن مقولة صدام الحضارات تضر كثيرا بالمصالح الأمريكية بشكل خاص، والغربية بشكل عام، فى جميع بلدان جنوب وشرق آسيا التى تعيش مرحلة نهوض اقتصادى عارم، فى مواجهة الأزمات المتلاحقة التى تعصف بالاقتصاد الأمريكى.

بعض الملاحظات الختامية

لاشك أن التاريخ الكونى قد خطا خطوات واسعة نحو التحقق على أرض الواقع. وذلك يطرح مسألة النظام العالمى القادر على قيادة هذه المرحلة، بما يخدم جميع القوى والشعوب التى تندرج فى إطار ذلك النظام.

غنى عن التوكيد، أن النظام القديم الذى أرست دعائمه المركزية الأوروبية، منذ القرن التاسع عشر حتى أواسط القرن العشرين، لم يكن أحادى الجانب، بل تعددت مراكز القوى الفاعلة فيه ومنها الإنجليز ، والألمان ، والفرنسيون ، والأمريكيون ، واليابانيون ، والصينيون، والروس وغيرهم. أى أن قوى الصراع كانت تتحالف أو تتقاتل دفاعا عن مصالحها الحيوية فى توسيع أسواقها التجارية، ومصادر المواد الخام لصناعاتها، وحقول التوظيف المربحة أمام رأسمالها.

وعلى الرغم من هزيمة الاتحاد السوفيتى السابق، والكتلة الاشتراكية التى ارتبطت به فى الحرب الباردة، فإن القوى الأخرى، كأوروبا واليابان والصين ، لم تهزم لأنها لم تكن طرفا فى تلك الحرب. كما أن هزيمة الروس لم تكن ساحقة ونهائية لأنها لم تكن هزيمة عسكرية مدمرة بل نتاج تصور خاطئ فى تصويب النظام السياسى والاقتصادى من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق. ودلت التجربة على فشل ذلك التصور وتحول روسيا إلى الفوضى وحكم الميليشيات والمافيات ، وانهيار الأمن العسكرى والسياسى والغذائى والثقافى فيها.

لذلك يمكن التأكيد، أن نظرية العولمة الأمريكية هى أيضا تصور خاطئ وغير مبرر لقيام مركزية أمريكية جديدة، بدل المركزية الأوروبية السابقة، تحت ستار أن أمريكا هى الوريث الشرعى الوحيد لتلك المركزية. فأوروبا لم تهزم عسكريا أو سياسيا أو اقتصاديا أو ثقافيا فى

الحرب الباردة. وبالتالى فالمركزية الأوروبية مازالت فاعلة فى النظام العالمى. كما أن اليابان والصين سارتا فى تجارب تحديثية ناجحة استقطبت كل دول جنوب شرق آسيا خارج المركزية الأوروبية، ومقولاتها الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والعسكرية. وبالتالى ، فإن مقولة العولمة الأمريكية فاشلة منذ البداية، لأنها تثير عداء جميع الدول، الحليفة منها والعدوة على حد سواء ، والتى ترفض النزوع التسلطى الأمريكى لحكم العالم.

ومن المؤكد أن نظرية العولمة ليست سوى الوجه الآخر للهيمنة الإمبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة. لذا فمقولة صدام الحضارات لم تكن جديدة من حيث المضمون، لأنها تستعير مقولة أرنولد توينبى عن التحدى والاستجابة لتطلقها من جديد بأسلوب أيديولوجى فج، ينبع من وهم الانتصار فى الحرب الباردة، وزوال الاتحاد السوفيتى السابق، ونشر روح الإحباط لدى الشعوب المذعورة بأن التاريخ شارف على نهايته بإعلان الولايات المتحدة قائدة منفردة للعالم، وإعلان الديموقراطية الليبرالية الغربية، التى يبشر بها هيجل، بالفلسفة الوحيدة القابلة للحياة بعد انهيار منافستها التى عرفت عن نفسها باسم الاشتراكية العلمية.

نتيجة لذلك سارعت فئات واسعة من المثقفين، خاصة فى البلدان النامية ، إلى إعلان توبتها عن الاشتراكية ، والمشاركة بحماس فى عملية دفنها التى تتم يوميا على صفحات الصحف والمجلات ، وعبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة . وإمعانا فى إظهار البراءة من تهمة الاشتراكية، انخرط بعض تلك الفئات، خاصة من المثقفين العرب ، فى التيارات الأصولية الدينية والمذهبية على قاعدة أن المعركة القادمة ستكون حتما صداما بين الحضارات . فعليهم بالتالى أن يعززوا مواقعهم فى التيارات الدينية، ويعززوا تلك التيارات بمثقفين عضويين – على طريقة غرامشى – قادرين على معرفة مايرسم فى معسكر الخصم من مخططات للنيل من الحضارة العربية الإسلامية من جهة ، وعلى رسم مشروع تحديثى توليفى جديد يكون الإسلام فى قلبه، لكنه يستمد غذاءه الثقافى من حضارات الغرب وغير الغرب، من جهة أخرى.

بعبارة أخرى ، لقد أعطت مقولة هنتنجتون غير العلمية عن صدام الحضارات مفعولها الإيجابى فى جميع البلدان الخائفة على تراثها وحضارتها من التحديات المستقبلية، والتى لم تستطع حتى الآن أن تجد لها مشروعا تحديثيا قابلا للحياة، رغم مرور أكثر من قرنين من الزمن على بداية التحدى الحضارى الذى مثلته حملة نابليون بونابرت على مصر. واللافت للنظر، أن الكثير من المقولات الثقافية السائدة الآن فى الوطن العربى، هى أقل جذرية وعلمية من بعض المقولات التى أطلقها جيل الرواد من النهضويين العرب لمواجهة تحدى الحضارة الغربية.

بالمقابل، فهم المثقفون اليابانيون، وغيرهم من الداعين إلى الرد على التحدى الغربى بالأسلوب عينه، أن كل مجتمع قادر على تحديث نفسه بنفسه، إذا توفرت له القيادة الصالحة والإمكانيات المادية. وأن التطور البطئ وغير القابل للارتداد، هو الأسلوب الأفضل فى مواجهة تحديات الغرب . فالتحديث عملية ذاتية، تنبع من ضرورات التطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى والإدارى نفسها. وهى ضرورات تفرض الاستفادة من النماذج المتوفرة فى العالم دون نسخها أو تقليدها. لأن التقليد ينتفى مع الحداثة أولا، ويقود إلى التغريب ثانيا، وقابل للارتداد فى أى لحظة ، ثالثا ، ويقود إلى تدمير الاصالة أو الذات بدلا من أن يحميها .

إن مقارنة ما أحدثته مقولة صدام الحضارات فى العالم الإسلامى خاصة العربى ، من جهة، وفى جنوب شرق آسيا من جهة أخرى، تؤكد بالملموس أن اليابانيين والصينيين والكوريين قد عرفوا كيف يردوا على الأيديولوجيا بالعلم، أى بالإيغال فى عملية التحديث الذاتى وليس التغريب، وذلك على قاعدة اللحاق بالغرب أولا لتجاوزه ثانيا. فى حين أن تلك المقولة أحدثت ذعرا فى العالم العربى والإسلامى، فانهالت عليها الردود العاطفية والأيديولوجية التى تفند بطلانها، وتظهر زيفها، وهى زائفة أصلا لأنها غير علمية . فقد أثبت باحثون غربيون عدم جدية مقولة صدام الحضارات ، وتراجع عنها صاحبها فى العدد اللاحق من المجلة نفسها التى أصدر فيها مقالته الأولى، وذلك بعد ثلاثة أشهر فقط. والسبب فى ذلك، ليس الرفض الأيديولوجى لها كما ظهر فى دول العالم الثالث، بل الدعوات التى ظهرت فى الدول المتطورة فى جنوب شرق آسيا، وعلى لسان قادة سياسيين ومفكرين بارزين، وهى توصى بضرورة تطبيق شعارآسيا للآسيويين ،والحضارة الآسيوية فى مواجهة الحضارة الغربية و آسيا أولا . وهى دعوات تضرب المصالح الأمريكية فى الصميم، فى تلك المنطقة التى تسعى اليابان إلى تحويلها إلى منطقة تحتل فيها المصالح اليابانية دوراً بارزاً، وذلك على حساب المصالح الأمريكية والأوروبية.

وعلى عكس الكلام الأيديولوجى الذى لاتحميه قوى اجتماعية وسياسية ذات مصداقية على أرض الواقع، كما هو الحال فى الدول العربية والإسلامية ، فإن دعوات القادة السياسيين والمثقفين الوطنيين فى جنوب شرق آسيا ذات مصداقية كبيرة، ولها فاعلية تهديد المصالح الأمريكية مباشرة. لذا اضطر هنتنجتون ، كما اضطر فوكوياما من قبله ، إلى سحب مقولته الأيديولوجية من التداول فى مواجهة القوى القادرة على التحدى ، لتبقى فاعلة فى البلدان التى تكثر من الكلام تعبيرا عن النقص الهائل فى الأفعال.■

ا٠ك.م. خان*

تحدى الحضارة الكونية
رد هندى **

يقدم المؤتمر لى فرصة المشاركة بخبرتى فى مواجهة التحديات التى تلوح كثيرا أمامنا. إننى على يقين من أن هنالك العديد من الأمور المتشابهة بين الهند ومصر. لقد كان كل منهما بَناءً كبيرا، وكان كلاهما حضارة وديانة نهرية قديمة، ذلك القدم الذى تكون عليه الحضارة ، إنهما تمثلان المسعى الإنسانى للوصول إلى صلات بالطبيعة حولنا. إن الهند تضم الحضارة المبكرة للهارابا والموهجنجودارو منذ مايقرب من خمسة آلاف عام مضت ، والتى هى النبع الأساسى لحضارة الوادى الهندوسية، والقوى الرئيسية الكامنة وراء تطور حضارتها وموروثها. إن الحضارات تقوم على المعرفة الذاتية، والثقافة الذاتية، وعلى الفهم الصحيح للماضى . إننا نتدارس ماضينا من أجل تشكيل مستقبل أفضل. إن الحضارات الكبرى يجب أن تكون انتقادية لإنجازاتها وفشلها. وكلما كانت أكثر أمانة فيما يختص بفشلها وحدودها، فإن ذلك سوف يضمن إمكانية أفضل لبقائها. الشيخوخة لاتميت الحضارة أبدا، لكن الذى يميتها هو التعقيد والتشويش الزائد عن الحد.

إننى أمثل حضارة هندية كبرى تمور بالحيوية ، حضارة تمتص أفضل مافى العالم من حكمة وديانات، حيث جاءت المسيحية والاسلام والزرادشتية وازدهرت وتقدمت هناك. إن الهند هى الخبرة الكبرى التى يجب على العالم اليوم أن يفهمها ويمتصها لمواجهة تحديات المستقبل. لايمكن أن يوجد فى العالم اليوم هدف أكثر سموا من بناء نظام عالمى أكثر عدلا

*عضو البرلمان الهندى ،رئيس الجمعية الإسلامية الهندية -العربية.

**ترجمها عن الإنجليزية د٠ فخرى لبيب.

وإنسانية. لقد تحققت خلال العقود القليلة الأخيرة تطورات هائلة فى العلم والتقنية، غيرت عمليا وجه الأرض. ورغم الإنجازات الكبرى فى مجال العلم والتقنية، فإننا نجد أزمة وارتباكا على كل المستويات. إن السقام الروحى واضح فى انحدار ظاهر للصفات الكمالية، للمقاصد والقيم الإنسانية. هنالك ارتباك واختلال على كل مستويات الوجود الإنسانى. إننا نتحدث عن السلام والعدالة، إلا أن هنالك استعدادا للحرب وازدهارا للظلم يكمن وراء هذه الأحاديث.

إن التحدى الذى تواجهه الحضارة اليوم، هو خلق نظام عالمى جديد يجارى التطور السريع للاعتماد الكونى المتبادل.

إن اعتقادى الراسخ، هو إمكان استخدام فترة الأزمة من أجل اندفاعة أكبر. إن الأزمة ماهى غير تحد على الجنس البشرى مواجهته بجهد مبدع ورؤية كبرى. إن الهند تبرز فى القرن العشرين كمثال لتكوين مركب أكبر لقوى متطرفة . إنه المهاتما غاندى الذى استطاع أن يحتوى ويناغم القوى المتحاربة فى الهند ويعطى معنى جديدا لفلسفة الحب والسلام والحقيقة العتيقة. لقد حمل حقا موروث بوذا إلى غايات جديدة. دعونا لاننسى جوهرة الهند جواهرلال نهرو الذى كان تجسيدا حقيقيا لتكوين مركب للشرق والغرب، والذى ائتمن على تشكيل مستقبل الهند الحديثة. لقد كان نهرو عالميا بحق، بالإضافة إلى كونه رجل دولة عظيم . لقد كان مؤرخا كبيرا أثر بعمق فى مستقبل العالم. إن كتابيه لمحات عن العالم وإكتشاف الهند هما أفضل انعكاس لاهتمامه وفهمه للميراث العالمى الذى ورثته البشرية اليوم.

إن نهرو يبرز فى هذا القرن كمثال لمركب شرقى غربى . لقد كتب جواهرلال نهرو فى سيرته الذاتية، لقد غدوت مزيجا غريبا للشرق والغرب، مزيجا فى غير موضعه فى كل مكان وفى الوطن حيث لا مكان ، ربما تكون أفكارى ومدخلى إلى الحياة أكثر قربا لمايسمى بالغربية عن الشرقية لكن الهند تمسك بى.

إن نهرو، فى تاريخ الهند المعاصر، يبرز كقائد محنك مثقف للغاية، يرمز إلى وثبة جسورة فى المستقبل. لقد كان نهرو واعيا بالمصير المشترك للبشرية والاعتماد المتبادل على هذه الأرض. لقد كان مدركا لضرورة إيجاد حل كونى للأزمة الكونية. وصاغ عقدا اجتماعيا جديدا فى نظرية البانشسيل.

لقد نظر نهرو إلى المستقبل واعيا بحقيقة أننا مرتبطين معا بطريقة راسخة. إننا لم نعد ، لأول مرة، بقادرين على البقاء كحضارات مانعة ومغلقة، سواء كانت حضارة شرقية أو غربية. إننا نتقاسم إحتمالا مشتركا للإبادة أو الإنجاز. إننا لانستطيع البقاء متعددين ولكل

تاريخه المختلف والمعزول. ان تاريخ كل منا، الثقافى والوطنى، قد تحول إلى قيم مشتركة عامة لمستقبل أفضل للبشرية. لقد رفع جواهر لال نهرو ، ورجال دولة آخرين من العالم : المارشال تيتو رئيس يوغوسلافيا والرئيس عبد الناصر رئيس مصر، دعوة من أجل عدم الانحياز، رفضاً لسياسات القوة للقوى العظمى للعالم حينذاك، لقد نادوا بنبذ الكراهية القائمة بين القوى العظمى ، الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحادالسوفيتى. لقد تحقق الحلم الكبير بالعالم الواحد ، بعد أربعين عاما، ، مما خلق وضعا جديدا. إن عالم اليوم ليس مقسما طبقا للخطوط القديمة، ونحن الآن نناضل لتشكيل نظام عالمى جديد عادل يقوم على التعاون والمساواة المتبادلة.

إن التعاليم البوذية فى الهند قد ساهمت فى القاعدة الفلسفية من أجل مدخل عالمى لمشاكل العالم. وقد بشر بوذا بعدم العنف، وتبنى المهاتما غاندى نفس المبدأ ومارسه وأثبت أن لعدم العنف قوة كبرى فى تغيير العالم أكثر من أى منهج آخر. هذه هى المساهمة الهامة التى قدمتها الهند للعالم المعاصر. إننا نؤمن بأن العنف والحرب يقودان إلى الدمار.

إن الهند محظوظة، حيث اختبر الزمن قيم الحضارة الهندية التى كانت مرشدا لقيادة بلدنا، فجر الاستقلال وبعده. .واستطاعت الهند بسبب هذه القيم مواجهة تحدى الكولونيالية والهجوم الضارى الضار للتغريب. لقد واجهت الهند بنجاح تحدى العنف للأمة فى مفهوم غاندى عن اللاعنف.

إن كل قيم الحرية الفردية ، العدالة الاجتماعية، مشاركة الشعب فى صناعة القرار السياسى والاقتصادى تعد جزءا أصيلا فى دستورنا. إن الهند حضارة قديمة للغاية، وقد تنوعك بعض أوجهها، لكنها لا تزال حية بطريقة لافتة للنظر فى مواجهة تحديات وفرض نظام عالمى جديد. إن العقل الهندى ينظر إلى حد أبعد للوطن فى همومه العالمية. إن الهند سوف تساهم فى عالم المستقبل ليس فقط من خلال ماضيها الخالد، ولكن أيضا من خلال حاضرها الحى القائم على اللاعنف والعلمانية. إن رسالة الهند للبشرية هى رسالة الحس ، التناغم، السلم ، الأخوة العالمية ، الوحدة الروحية وعالم واحد. إنها ستواصل إلهام البشرية فى المستقبل. إنها المزيج الأفضل من القديم والجديد ■

د. نورمان جيرفان*

مجتمعات فى خطر التعامل مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية فى منطقة الكاريبى**

أولاً: مدخل

هل يمكن لمجتمعات البحر الكاريبى أن تظهر القدرات اللازمة للتعامل مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية بعيدة المدي الجارية حولنا؟ لا يمكن الإجابة علي هذا السؤال بدرجة معقولة من اليقين. نحن دول صغيرة تبدو أنها لم تعد هائمة علي مياه بحرنا المألوف، بل علي مياه محيط مضطرب ذى أبعاد كونية. إن التحديات التى تواجهنا هى تحديات هائلة، ولا تقتصر علي الأعاصير والكوارث الطبيعية واسعة النطاق التى أصابت قدراتنا بالإجهاد. وتشتمل هذه التحديات علي:

-الضعف العام الذى أصاب الفاعلية الشاملة للدول النامية فى عهد ما بعد الحرب الباردة ،وظهور النظام العالمى الجديد الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى واليابان، وإخضاع المؤسسات الدولية (نظام الأمم المتحدة ومنظمة التجارة الدولية بنوع خاص) لبرامج هذه الدول الخاصة بالتعاون والتنافس فى مجالات التجارة والاستثمار والأمن.

-ازدياد نصيب الخدمات فى الإنتاج والتجارة العالمية، وانخفاض موازٍ فى نصيب السلع وبخاصة المواد الأولية، التى لا يزال العديد من بلدان المنطقة يعتمد عليها بشدة للحصول علي دخل ولتوفير فرص العمل.

---

*أستاذ ومدير اتحاد مدرسة خريجى العلوم الاجتماعية- جامعة غرب الأنديز، مونا، جاميكا.

**ترجمها عن الإنجليزية ا. لطيف فرج.

-التهديدات التى تتعرض لها صادرات المنطقة والصناعات المحلية والناشئة عن «النافتا» [اتفاقية شمال أمريكا للتجارة]* والاندفاع نحو مشروع الفتا ، ومتطلبات معاهدة منظمة التجارة الدولية، وإعادة الهيكلة وشبكة الحدوث والخاصة باتفاقيات لومى مع الاتحاد الأوروبى.

-الهبوط الحاد فى تدفق المساعدات الممنوحة علي إثر تحوُّل انتباه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى نحو أوروبا الشرقية وآسيا، وقد تفاقم هذا الهبوط بسبب ارتفاع العجز فى ميزانيات بعض الدول المانحة وتزايد البطالة فيها.

-نفوذ وكالات الإقراض المؤذى فى توجيه السياسة الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة نحو الحلول المتأثرة بقوي السوق، وبذلك تقوّض دور الدولة ووظائفها الحاسمة بالنسبة لقدرات الادارة الاقتصادية والاجتماعية.

-النزعة نحو توحيد الاشتراطات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتي البيئية فى مفاوضات المساعدة والتجارة مع الدول المانحة: إقرار سياسة الإصلاحات المتأثرة بالسوق والممارسات السياسية الغربية باعتبارها مجموعة واحدة متكاملة.

- استقطاب النمو فى الاقتصاد العالمى تجاه آسيا والباسيفيكى، وهى منطقة تربطها بمنطقة البحر الكاريبى علاقات تجارية واستثمارية ضعيفة، كما أن تجربة التعاون الاقتصادى بينهما ضئيلة الشأن.

-ثورة اتصال ومعلومات كونية تعرّض -هى وأشياء أخري- شباب المنطقة إلي الإعجاب بالاستهلاك المفرط بلا معني، وبالعنف، وبالتمادى فى الجنس.

-الاشتغال غير المشروع بتجارة المخدرات الدولية عبر المنطقة وآثاره المُفْسِدة للبنية الاجتماعية والاقتصادية.

-تدهور البيئة الكونية والإقليمية مما يدعو للارتياب فى قدرة نماذج التنمية الراهنة علي الدوام.

تؤثر هذه التطورات فى منطقة تشتمل فى الأغلب علي دول صغيرة، ودول صغيرة للغاية، ذات تاريخ طويل من التبعية للدول الكبري القارية. وتتصارع دول هذه المنطقة قبل ذلك مع مشاكل الركود الاقتصادى والنمو غير المتوازن، والفقر المتزايد والبطالة وعدم المساواة، والانشقاقات العرقية والاجتماعية، وتزايد السخط واليأس لدي الشباب، وانتشار العنف الداخلى والإجرامى وذلك المتعلق بالمخدرات، وتكاثر خيبة الأمل فى النظم الحكومية والسياسية، مثلما اتضح من خيبة أمل الناخبين فى الزعماء المنتخبين وازدرائهم لهم

*من الآن فصاعدا كل مابين القوسين [ ] هو من وضع المترجم.

وسخريتهم منهم. إن التزامن بين الضغوط الخارجية والتجزؤ الداخلى يثير الشك فى قدرة مجتمعات الكاريبى، بصفتها كيانات اقتصادية واجتماعية وسياسية، علي أن تستمر فى الحياة عبر القرن الواحد والعشرين. ومن هذه الناحية، فإننى أقول بأن مجتمعات منطقة الكاريبى هى مجتمعات حقيقة فى خطر. وفى هذا البحث أقوم باستعراض التغيرات فى مجالات اختصاصى [الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية] وباقتراح بعض الاستراتيجيات الملائمة. وفى النهاية أصل إلي نتيجة بأن الاستراتيجيات الملائمة تقع فى سبع مجالات متقاطعة هى: الالتزام الجماعى بالعدالة؛ إصلاح الحكم، تنمية المورد البشرى، تدعيم قدرات الدولة الإدارية الكبيرة والصغيرة؛ تشجيع أصحاب المشرعات المحليين، السياسة العلمية والتكنولوجية والتعاون الإقليمى. ففى كل مجال من هذه المجالات توجد فرصة لعمل برنامج للبحث من أجل المساهمة فى إبراز خيارات بشأن السياسة التى يلزم اتباعها ولوضع الاستراتيجيات الممكنة.

ومن المسلّم به أنه قد تم فعلاً وضع جميع المذكور آنفاً فى جدول أعمال السياسة العامة. ولكن يتم تطبيقه حالياً بطريقة تدريجية وغير ملائمة، وبحس لا يعى جسامة الأخطار، ولا الحاجة الملّحة لاستراتيجية بقاء علي قيد الحياة شاملة، مترابطة، وطويلة الأمد. وإننى اعتقد بأن القضايا الأساسية تتعلق بالبصيرة وبالعزيمة.

واعتقد أن أساس الاستراتيجيات الملائمة هو تقوية عادة «التفكير لأنفسنا». إن عمليات التحديد والتحليل ووصف العلاج الواردة من الخارج تحتاج إلي ترجمتها من منظور واقعنا ومصالحنا. ومن أمثلة ذلك «العولمة»، و«تحرير التجارة»، و«صدارة السوق للتنمية». ونتيجة أخري لهذا الأمر هو التساؤل عن الافتراض الكامن فى تنظيم هذا المؤتمر بأنه يمكن ويجب وضع الاستراتيجيات الملائمة لكل من الإدارات الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والبيئية، والسياسية علي حدة. بطبيعة الحال إن الأدوات المميّزة لإدارة السياسة الموضوعة تحتاج لتخصص تقنى. لكن يجب وضع الاستراتيجيات كأجزاء علي علاقات متبادلة داخل وحدة كاملة وتامة. ولهذا يجب أن يكون سياق التحليل وصياغة الاستراتيجية من العام إلي الخاص ثم العودة مرة أُخري إلي العام (كل– أجزاء– كل). هذه هى الروح المكوّنة لجوهر هذا البحث.

ثانيا: التغيرات الاقتصادية

العولمة:

تشير العولمة إلي مجموعة شاملة من العمليات الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية. ويوجد

عند أساسها الاقتصادى تدويل التمويل والإنتاج والتجارة والاتصالات الذى تقوده أنشطة الشركات عابرة الأوطان، واندماج أسواق رأس المال والنقود، وتضافر تكنولوجيات الكومبيوتر والاتصالات السلكية واللاسلكية. إن العناصر الأساسية المكوّنة لمنهاج العمل هى التجارة والتحرير المالى، ويتم انجازهما من خلال منظمة التجارة العالمية، واقامة مناطق تجارية وصناديق اعتمادات مالية ثنائية ومتعددة الأطراف. أما العناصر الإيديولوجية المكونة له فهى علو شأن السوق، وحتمية العولمة، والافتراض القائم بفضل التأكيد الدائم والمتكرر بأن العولمة هى النذير بعصر جديد من الرفاهية الشاملة.

إن جوهر اللعبة فى العولمة هو التنافس المكثّف فى السلع ، والخدمات، وأسواق رأس المال بين اللاعبين العالميين – – أى الشركات العملاقة المدعومة من حكوماتها. وتجرى اللعبة وفقاً لقواعد وضعها الغنى والقوى وتتم لصالحه.

والمثال علي ذلك تحرك رأس المال بحرية بحثاً عن أرخص عمالة وعن أكبر ربح، فى حين يتم التحكم بصرامة فى انتقال العمالة من البلدان الفقيرة إلي البلدان الغنية. ويعتبر مسار مفاوضات منظمة التجارة العالمية منذ الثمانينات أوضح تعبير عن كيف يتم وضع القواعد، ومن الذى يضعها، ولمصلحة من يتم وضعها.

ومن الأمور الكائنة فى صلب العولمة أن أولئك الذين ينهزمون أو يخسرون، أو الذين لا يكتسبون شرعية العمل بحرية، أو أولئك الذين يرفضون ببساطة العمل بالقواعد الموضوعة مهددون بالتهميش الاقتصادى والاجتماعى. ولهذا السبب فإن العولمة تعنى أيضاً عولمة التفاوت (بين الأمم كما فى داخلها) وعولمة الفقر والبطالة. وإننا نشهد أيضاً عولمة الأمراض الاجتماعية مثل الجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات غير المشروعة، وسوء استخدام الثروات، والعنف بين الأفراد، كما بين الأعراق، والأمراض المتفشية. وإننا نجد هذه النزعات بادية للعيان تماماً فى منطقة الكاريبى (جرڤان ١٩٩٧).

إن التحدى الذى يواجهه بلدان الكاريبى هو تقوية قدراتنا للمشاركة فى الاقتصاد الكونى بشروط تعكس أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بنا، وتظهر استقامة ومصداقية عملياتنا السياسية. وبدلاً من الاندماج المستسلم فى الاقتصاد العالمى من خلال الخصخصة، وإلغاء القيود والنظم، والتحرير، فإننى أقترح إنشاء نموذج من المشاركة النشيطة المبنية علي التفاوض، وعلي تطوير القدرات المحلية الإدارية والتكنولوجية فى كل من الدولة والقطاع الخاص، والالتزام بالتفاوض مع العالم الخارجى باعتبارنا كتلة إقليمية.

ونقدم فيما يلى بعض الأمثلة علي المفاهيم الكامنة فى العولمة والاستراتيجيات الملائمة المقترحة.

عولمة الموارد المالية:

تعبر الحدود القومية يومياً أكثر من ٢ تريليون دولاراً فى صورة نقود عالمية وأسواق رأس مال. ويمكن أن يؤدى انتقال رأس المال المضارِب بصورة فجائية وضخمة إلي فقدان دولة بأكملها للاستقرار (مثال ذلك ما حدث بالمكسيك عام ١٩٩٤). فضلاً عن أن البلدان النامية الصغيرة (بالإضافة إلي البلدان المتقدمة) تكتشف الآن بأن قدرتها علي ممارسة سياسات نقدية ومالية مستقلة مقيدة بمتطلبات الاحتفاظ «بثقة» أسواق رأس المال الكونية.

استراتيجيات ملائمة:

١- اتخاذ سياسات نقدية وضرائبية حكيمة من صنعك الخاص قبل أن تفرض «السوق» والوكالات متعددة الأطراف عليك ما هو أسوأ.

٢ -وعلي هذه الأسس مواصلة التعاون النقدى والاندماج فى «الكاريكوم» [جماعة دول الكاريبى] : إن الاتحاد يقوى ولا يضعف.

٣- الحذر فى الوقت نفسه من الهرولة فى التحرير المالى والنقدى باسم نظريات يغذيها أولئك الذين يعملون فى خدمة رأس المال العالمى. وفى هذا الشأن حصلت چامايكا علي عبر سالبة، وحصلت جزيرة باربادوس وبلدان O.E.C.S. علي بعض العبر الإيجابية التى يمكننا التعلم منها. عولمة الإنتاج، والاستثمار والتجارة:

تسيطر الشركات عابرة الأوطان علي ما يتراوح بين ربع وثلث الإنتاج العالمى، وتتعامل مع حوالى ثلثى التجارة العالمية (يتم التعامل مع الثلث عن طريق تجارة تابعة تدخل فى نطاق الشركات عابرة الأوطان). لكن الغالبية العظمي لاستثمارات الشركات عابرة الأوطان تتم فى مجموعة قليلة من بلدان جنوب شرقى آسيا. وقد حرضت العولمة البلدان النامية الواحدة ضد الأخري فى لعبة امتيازات تنافسية: حوافز ضريبية، ومناطق صناعية حرة، والمحافظة علي مناخ استثمارى محلى جيد. وقد ازدهرت فى هذه اللعبة بعض بلدان منطقة الكاريبى وبخاصة مناطق الملاذ الضريبى البحرية، والاقتصاديات السياحية، ومراكز إنتاج وتكرير البترول. فى حين ساءت أحوال بلدان أخري مثل جيانا وهاييتى منذ الثمانينات وأحوال چامايكا منذ السبعينيات، وبعض بلدان O.E.C.S.

تحرير التجارة:

يرتبط هذا التحرير بعملية العولمة إلي حد بعيد. ويتجلي فى نظام منظمة التجارة العالمية

الجديد، الذى وسع نطاق التحرير ليصل إلي التجارة فى الخدمات ومن ثم إلي الاستثمار العالمى، بالاضافة إلي تكوين تكتلات تجارية: اتفاقية شمال أمريكا للتجارة «النافتا» ، وميركوسور [اتفاقية إقامة سوق مشتركة بين الأرجنتين والبرازيل وپاراجواى وأوروجواى]، وميثاق الأنديز، ومشروع «الفتا»، ومشروع منطقة التجارة الحرة في دول الكاريبى، والاتحاد الأوروبى، واتحاد بلدان جنوب شرقى آسيا، ومجموعة شركات التنمية فى منطقة الباسيفيكى الآسيوية ، وغيرها من التكتلات فى أفريقيا. لقد أضيرت بالفعل صادرات بلدان حوض البحر الكاريبى من الملابس والمنسوجات بسبب اتفاقية أمريكا الشمالية «النافتا»، فى حين يهدد تدهور صادرات الموز من بلدان منطقة OECS بإشاعة عدم الاستقرار فى هذه البلدان.

استراتيجيات ملائمة:

١- قدرة تنافسية :

القضية هنا هى أى نوع من القدرة علي التنافس؟ كانت قدرة منطقة الكاريبى علي التنافس مبنية تاريخياً علي عنصر أو أكثر من العناصر الثلاث التالية:

ا- الموارد الطبيعية

ب - تكلفة العمل المنخفضة

جـ- مزايا الموقع تجاه الولايات المتحدة. العنصر الأول يفقد أهميته، والثانى يتوافق بصعوبة مع الهدف طويل الأمد برفع مستويات المعيشة، أما الثالث فأهميته تتضاءل بسبب بزوغ آسيا والباسيفيكى كمنطقة نمو وجذب رئيسية للاقتصاد العالمى. ونحن نحتاج إلي تحديد وتنمية موارد جديدة لقدرة منطقة الكاريبى التنافسية. وسوف تؤكد هذه الموارد علي المعلومات، والمهارة، والتسويق، والذكاء الاقتصادى، وجودة المنتج، والانتاج لأسواق متخصصة مناسبة، والقدرات الإدارية والتنظيمية، والمرونة، وكذلك جميع العناصر الحاسمة فى«المنافسة الجديدة» (ميخائيل بيست، داهلمان). وتحتاج هذه القدرات إلي استخدامها فى إنتاج وتسويق سلع فريدة ومميزة وخدمات مستمدة من مواردنا الإنسانية والطبيعية والثقافية الخاصة. ولن تشتمل هذه السلع والخدمات علي المنتجات الزراعية والمصنعة فحسب، بل وأيضاً علي الخدمات المتعلقة بالرياضة والموسيقي والترفيه والمنتجات الثقافية الأخري، مستخدمين فى ذلك تصميماتنا الخاصة واحساساتنا الفنية والجمالية. وباختصار فإن الموارد الرئيسية التى يجب استخدامها فى تنمية «قدرة تنافسية» حقيقية هى: شعبنا، وتاريخه، ومنجزاته الثقافية، وقدراته الأساسية الكامنة، وهبات الطبيعة.

٢- العمالة:

يتم اليوم الاعتراف بأن «ازدياد البطالة، قد أصبح ظاهرة عالمية شاملة. وتتجلي هذه الزيادة فى منطقة الكاريبى بمعدلات مرتفعة من البطالة غير المقيدة، وبتزايد العمال الفقراء سواء كانوا من العمال الأجراء أو العمال الذين يعملون لحساب أنفسهم. إن المعرفة والقدرة التنافسية شديدة المهارة تستلزم بالبداهة عمالة شديدة المهارة والمعرفة تقوم بإحداث زيادة فى الدخول وفى مستويات المعيشة. ويجب التركيز علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعلي العمل الفردى الحر فى المشروعات الإنتاجية المرتبطة مباشرة أو غير مباشرة بالأنشطة التصديرية الجديدة.

٣- الاستثمار الأجنبى والشركات عابرة الأوطان:

القضية هنا هى ما نوع الاستثمار الأجنبى وماهية شروطه؟ إذا لم تكن جزيرة من جزر كايمان، ولا جزيرة ترينداد الغنية بالطاقة، أو جزيرة باربادوس الغنية برأسمالها الاجتماعى، فإنه مع ذلك لا تزال توجد بعض الخيارات.

فى هذه الحالة يجب البحث عن تحالفات استراتيجية مع شركات معينة عابرة للأوطان قد تتوافق مصالحها واحتياجاتها مع ما تستطيع أنت أن تمنحه فى مجالات محددة تسعي إلي تنميتها. ومن أمثلة ذلك:

المنتجات الزراعية والصناعات-الزراعية الغريبة، وخدمات الإعلام الماهرة المكثفة، والسياحة البيئية، والخدمات الموسيقية والثقافية والسياحة الرياضية، وغيرها من الخدمات. ويجب ثانياً أن نفكر علي أساس اشتراطات جديدة للاستثمار الأجنبى الشامل لاستثمارات الشعب الكاريبى المقيم عبر البحار. إن منطقة الكاريبى بأكملها علي اختلاف لغاتها تمتلك اليوم شتاتا ضخما يعيش فى الخارج، ويمتلك رأسمال متراكم، وخبرة فى الأعمال والمهن الحرة، ومهارات فنية. ويلتئم العديد من هؤلاء -إن لم يكن معظمهم – مع وطنهم الأم ومع جماعاتهم الأصلية. فلماذا لا نبذل من أجل تنمية روابط الأعمال والاستثمار معهم نفس القدر -إن لم يكن أكثر- من الجهود المبذولة لجذب المستثمرين التقليديين عبر البحار؟

٤- مفاوضات التجارة الخارجية:

يجب أن يكون الهدف الأساسى هو التأكد بأن تحرير التجارة أثناء تسارعه أو مداه يأخذ فى الحسبان القدرات التنافسية المحلية ، وحالة المجموعات المعرَّضة للتأثر مثل الفلاحين،

وأهداف السياسة الصناعية الوطنية والإقليمية بأوسع معانيها (أى بما تشمله من زراعة وسياحة وخدمات أخري.) من الواضح أننا لن نستطيع الحصول من المفاوضات الدولية علي ما نشتهى بصفة مطلقة، لكن يجب أن نتفاوض من موقع أقصي قوة وبلغة المساومة القوية والمهارات الفنية للحصول علي أقصي نتائج ممكنة.

ولا جدال بأن إدخال هاييتى والجمهورية الدومينيكية وكوبا فى جماعة البحر الكاريبى «كاريكوم»، والتعاون مع جيراننا فى جنوب ووسط أمريكا من خلال اتحاد دول بحر الكاريبى هو ضرورة استراتيجية، بالنسبة للتعاون فى الاقتصاد الخارجى بقدر ما هو متعلق بتوسيع نطاق التجارة بين بلدان المنطقة.

٥- إجادة لغة أجنبية :

هذه ضرورة ملّحة. يجب أن يكون لدينا فى البلدان الكاريبية التى تتحدث الإنجليزية إداريون يتحدثون الأسبانية والعكس بالعكس• وسوف تحتاج جميع البلدان إلي مهارات فى اللغات الألمانية والفرنسية واليابانية.

ثالثا: التغيرات التكنولوجية

تتخذ تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (المعلوماتية أو علم المعلومات) مركز الصدارة بين هذه التغيرات. لقد حصلت البنية الأساسية العالمية للمعلومات -المحددة بالتليفونات السلكية والمحمولة، والتليفزيون السلكى والإنترنت- علي ٨٦ مليون مشترك جديد خلال عام ١٩٩٤ وحده (اتحاد الاتصالات الدولى ١٩٩٥:١). ففى ذلك العام وصلت دخول صناعة نقل وتوزيع المعلومات العالمية إلي ١.٤٣ تريليون دولار، وهو ما يساوى ٥.٩ فى المائة من إجمالى الناتج العالمى. والأرجح أن يكون هذا هو أسرع القطاعات نمواً من بين قطاعات الاقتصاد العالمى: وهو يشتمل علي الاتصالات السلكية واللاسلكية، ومكونات الكمبيوتر المادية [Hardware] وبرامجه التطبيقية [Software] والخدمات الإعلامية والسمع بصرية (اتحاد الاتصالات الدولى ١٩٩٥:١). وترتبط المعلوماتية أيضاً بحدوث تغيرات عميقة فى تنظيم العمل، وفى الممارسات الإدارية، وفى طرق المنافسة، وفى طريقة توزيع الخدمات العامة والاجتماعية، وفى التعليم، وفى الحكم، بالإضافة إلي الترفيه. وفيما يلى بعض المصطلحات الطنانة التى يجرى استخدامها فى عصر المعلوماتية أو علم الاتصال: تصغير الحجم، لا مركزية المسئوليات، المرونة، روح الفريق، سرعة استجابة العميل، العمل من علي بعد، التعليم بمساعدة الكمبيوتر، التصميم بمساعدة الكمبيوتر، التصنيع بمساعدة

الكمبيوتر، تبادل المعلومات إلكترونياً بين المؤسسات العميلة والمورِّدة. ونحن لا نتحدث هنا عن صناعات السلع الجديدة والخدمات فحسب، بل وأيضاً عن التغيرات الثقافية والاجتماعية بعيدة المدي المماثلة لتلك التغيرات التى حدثت عند ظهور طاقة البخار والكهرباء ومحرك الاحتراق الداخلى، خلال الثورتين الصناعيتين الأولي والثانية.

استراتيجيات ملائمة:

١- خدمات المعلومات والبرامج التطبيقية:

تتمتع بلدان الكاريبى الناطقة بالانجليزية بموقع جيد نسبياً بفضل اللغة ومستويات التعليم وموضعها الجغرافى، لكى تقوم بتنمية صناعات تصدير خدمة جديدة فى مجالى الخدمات الإعلامية والبرامج التطبيقية. لكن يتطلب هذا الأمر إمداداً وفيراً من الأيدى العاملة الماهرة بأسعار تنافسية. ولا يقتصر ذلك علي العاملين الذى يقومون بإدخال المعلومات (الذين يتقاضون أقل الأجور فى هذا النشاط)، بل وأيضاً مهندسو النظم والبرامج التطبيقية (الذين يتقاضون الأجور المتوسطة والمرتفعة فى هذاالنشاط). ومن ثم يلزم توسيع نطاق برامج التدريب إلي حد كبير علي المستويين المتوسط والمرتفع (رايخجلت).

٢-استخدام المعلوماتية:

لقد أصبح استخدام المعلوماتية هو العنصر الرئيسى فى القدرة التنافسية لمنشآت، ولصناعات، ولبلدان بأكملها. أمثلة ذلك: لا تستطيع شركة طيران غير مزودة بنظام للحجز يعمل بالكمبيوتر أن تتنافس مع غيرها. سيتم تهميش كل صناعة وطنية للسياحة لا تلقي ترويجاً نشيطاً علي الإنترنت. إن البلدان المحرومة من نظام للموانى والمطارات يعمل بالكمبيوتر سيتم إهمالها. وقد برهنت سنغافوره علي أن الجزيرة القادرة علي التنافس هى الجزيرة ،الفطنة، (وونج ، سنغافورة). وبالنسبة لمنطقة الكاريبى فإن استخدام المعلوماتية يستلزم إدخال نظم الكمبيوتر والبرامج المعلوماتية الوطنية فى المجالات التالية:

ا- فى الإدارة الحكومية بطريقة متكاملة.

ب- الحث علي استخدام المعلوماتية بصورة فعّالة فى الأعمال، وبخاصة فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ج- تعميم التعليم بمساعدة الكمبيوتر باعتباره عنصراً متكاملاً مع منهاج الدراسة.

د- إقامة بنيات إعلامية أساسية لربط القطاعات العامة والخاصة وقطاع التعليم معاً ومع

العالم الخارجى أيضاً.

٣- سياسة الاتصالات السلكية واللاسلكية:

إن نظم الاتصالات من علي بعد هى البنية الأساسية للتكنولوجيا الجديدة. وفى منطقة الكاريبى الناطقة بالإنجليزية نجد أن الشركة البريطانية C&W العابرة للأوطان، تحتكر واقعياً الاتصالات السلكية واللاسلكية. إن النظم المألوفة المصممة من أجل الخدمات التليفونية البسيطة لم تلحق بعد بدور الاتصالات السلكية اللاسلكية باعتبارها العمود الفقرى لصناعة خدمات الإعلام. وفى ظل امتيازات شركة C&w القاصرة عليها واجهت جامايكا وبلدان OECS صعوبات ضخمة فى مجال الحصول علي خدمات صناعة ادخال المعلومات وفى مجال تثمينها.

ويلزم فى هذا الشأن اتخاذ خطوة منطقية بإجراء مفاوضات مشتركة أو منسقة مع شركة C&W (قدم هذا الاقتراح فعلاً بالاشتراك بين جزيرة باربادوس وبلدان OECS معاً). وسوف تحتاج النظم المألوفة إلي التحديث. ومن المفيد فى هذا المجال قيام تعاون فنى فى تبادل المعلومات وفى تقديم المعونة.

٤- التغيرالاجتماعى-الثقافى:

قد يكون هذا النوع من التغير هو العنصر الأقل وضوحاً والأكثر صعوبة من بين العناصر اللازمة فى الثورة المعلوماتية. ويوجد لدينا فى الكاريبى تراث من القيم والاتجاهات النفسية المغروسة فى ثقافة العمل، التى تفاقمت خلال العقد الماضى بسبب النزاعات الاجتماعية والعرقية، ونتيجة لبروز المادية الأنانية فى الغرب. ولا تفضى هذه القيم والاتجاهات إلي خلق روح التعاون، والقول بالمساواة بين البشر نسبياً، والالتزام بالتنظيم، والمرونة، والرغبة فى التغير اليوم للحصول علي منفعة غداً، وهى أخلاق وطباع قائمة فى المنشآت والبلدان القادرة علي التنافس بنجاح.

كيف يمكن تغيير ثقافة من الداخل؟ يمكن للوعى المتعمق، والتعليم المبتكر، ومنظمات تقديم الحوافز «لأفضل ممارسة»، أن يكون لهاجميعاً دور تلعبه فى هذا المجال. ويجب أن تكون القيادة لصناع الرأي والمعلمين وصناع السياسة وأصحاب القرارات فى المجتمع. وبعبارة أخري فإن دور «رسل التغيير» حاسم.

رابعا :التغيرات البيئية

هل وصل العالم إلي أقصي مداه؟ لقد وصل عدد متزايد من علماء البيئة إلي نتيجة مثيرة للمخاوف، بأن مستويات إنتاج المادة- الطاقة الراهنة فى النظام الاقتصادى ليست مستمرة نحو مستقبل غير محدود (جودلاند، ميدوز) وهم يطالبون بضرورة تخفيض هذه المستويات، ووجوب تثبيت استهلاك سكان العالم للمواد والاحتفاظ بمستويات ثابتة لمعدل استهلاك الفرد للمواد خلال العشرين عاماً القادمة. ويعتقد البعض، أنه إذا لم يحدث هذا التخفيض فسوف تتفاقم الكوارث البيئية والصراعات المصاحبة لها، مما سيتمخض عن انخفاض شديد لسكان العالم عند منتصف القرن القادم ونهايته. وتحوز الدول-الجزائر الصغيرة والنامية مثلنا علي نظم بيئية هشّة، كما أن اقتصاديات غالبيتها عطوبة وغير متنوعة.

والأرجح أن تعانى هذه الدول بشدة من آثار أزمة بيئية كونية شاملة مثل حدوث تغيير فى المناخ، وارتفاع مستوي مياه البحر، وتزايد عنف الأعاصير، ونقص فى الغذاء العالمى، وعدم الاستقرار الدولى بصفة عامة.

وتعود أسباب إجهاد البيئة المباشرة إلي نماذج النمو والتنمية خلال الثلاثين أو الأربعين عاماً الماضية. إن التنمية الزراعية والصناعية والسياحية، والعمران، ومستوطنات الإسكان الرسمية وغير الرسمية، وتزايد السكان قد أدت جميعها إلي إتلاف الغابات علي نطاق واسع، وتدهور أحواض تجميع مياه الأمطار، وتدهور البيئة الساحلية والبحرية، وازدياد صعوبة إدارة شبكات المجارى والتخلص من النفايات الصلبة، وسرعة تدهور نوعية الهواء والماء فى المناطق المزدحمة بالسكان. ومن بين النتائج المترتبة عليها أيضاً، حدوث تدهور واضح فى نوعية المنتج السياحى، والازدياد الضخم فى تكلفة إصلاح وصيانة البنية الأساسية بسبب المد والجزر، وارتفاع تكلفة العناية بالصحة المرتبطة بتأثير التلوث، وكذلك حدوث تدهور ملحوظ فى نوعية الحياة المادية فى المناطق الحضرية. ويدعو ذلك كله إلي الارتياب فى سلامة النماذج الراهنة للتنمية فى المنطقة. هل وصلت منطقة الكاريبى ذاتها إلي أقصي مداها؟

إن التحديات التى تواجه صناع السياسة فى هذه المنطقة هائلة. إنها تشتمل علي:

ا- موازنة الدخل المباشر مع احتياجات العمالة من السكان فيما يتصل بأهداف الصمود والبقاء.

ب- تأمين حصول جميع فصائل السكان بطريقة منصفة علي السلع والخدمات البيئية النادرة.

جـ- التوفيق بين المطالب المتعارضة للحصول علي أرض لأغراض السكن، والزراعة، والصناعة، والبنية الأساسية، والسياحة.

د- ما مزايا التنسيق بين التنظيمات، والصكوك الاقتصادية، والتربية البيئية من أجل تحقيق النتائج المرجوة.

الاستراتيجيات الملائمة:

١- قدرات الإدارة البيئية:

ليست هذه القدرات ترفاً لا يتم تحمله إلا بعد الوصول إلي مستوي معين من النمو، لكنه ضرورة إذا ما كان يلزم تخفيف الفقر وتحقيق التقدم الإنسانى علي أسس دائمة. وتشتمل هذه القدرات أساساً علي الموارد البشرية، والتكنولوجيا، ونظم الإدارة المؤسسية. وستكون هناك حاجة أساسية لهذه القدرات فى:نظم محاسبة اقتصاد -البيئة، تخطيط استخدام الأرض، أحواض مياه الأمطار، وصيانة الغابات، وإدارة المنطقة البحرية والساحلية، تطوير الطاقة القابلة للتجديد وصيانة الطاقة؛، إدارة النفايات الجامدة والسائلة والسامة، إعادة تطوير التكنولوجيات، تقييم تأثير البيئة، والتنظيم والمراقبة.

٢- العدالة فى إمكانية الوصول:

يعنى تطبيق هذا المبدأ، مناشدة المجموعات المترفة من السكان التقليل من مطالبها بشأن السلع والخدمات البيئية النادرة، من أجل تلبية احتياجات تقليل الفقر لدي المجموعات صاحبة أقل الدخول. ويتماثل هذا الأمر مع الحاجة إلي قيام البلدان الغنية بتخفيض إنتاج اقتصادياتها للمادة-طاقة وذلك لإتاحة «مجال بيئى» للبلدان الفقيرة. ويعترف الجميع بأن هذا هو أصعب جوانب الدعم الذى يجب إنجازه بين الأمم مثلما فى داخل الأمم. إنه يقتضى بذل جهود متواصلة لأجل التعليم البيئى، وتعزيز توافق الآراء، وتقوية التماسك الاجتماعى.

٣- التفاوض الدولى:

لقد سبق أن أدركت دول الجزر الصغيرة النامية، أثناء مؤتمر يونسيد وسيدز، حاجتها لتوحيد جهودها من أجل دعم قوتها التفاوضية فى مفاوضات البيئة الدولية. وستزداد هذه الحاجة وضوحاً مع دوام الأزمة البيئية الكونية- إن لم يكن تزايدها سوءاً- وما يترتب علي ذلك

من ازدياد المفاوضات الدولية تعقيداً. إن التعاون فى هذا المجال سيكون بين المناطق مثلما فى داخل كل منطقة.

خامسا: استراتيجيات ملائمة: بناء عوائق

نود تركيز الانتباه هنا علي سبع قضايا ومجالات اختصاص رئيسية مشتركة بين مختلف الاستراتيجيات الملائمة السابق بحثها، وهى:

١- الالتزام بالعدالة وبالتماسك الاجتماعى.

٢- إصلاح الحكم.

٣- تنمية المورد البشرى.

٤- تقوية مؤسسات الدولة.

٥- تدعيم عمل أصحاب المشروعات المحلية.

٦- السياسة العلمية والتكنولوجية

٧- التعاون الإقليمى والتكامل.

١- العدالة والتماسك الاجتماعى:

بالرغم من أن هذا الأمر يكمن خارج مجال هذا البحث المباشر إلا أنه يبدو شرطاً لا بد منه بالنسبة لجميع ما يلى. فبالرغم من صغر جميع مجتمعاتنا إلا أنها ممزقة بسبب الانقسامات الطبقية والعرقية والثقافية التى تعوق التعاون، والتضامن الاجتماعى، والالتزام بالصالح العام طويل الأمد، وهى من المقوِّمات الأساسية للاستراتيجيات الملائمة. وفى هذا السياق تعتبر العدالة – بمعني تساوى الفرص والمعاملة لكل فرد، بغض النظر عن العرق أو الأصل أو الجنس أو الوضع الاجتماعى، واحترام الأقليات الثقافية والعرقية، وحماية الضعيف والأعزل- واجبا معنويا وشرطا ضروريا لبناء التماسك الاجتماعى والتوافق.

٢- إصلاح الحكم:

ونفس الشيء ينطبق علي الحكم. لقد قامت مجتمعاتنا، إجمالاً، باستيراد المؤسسات السياسية الغربية (نسخة النظام البرلمانى الإنجليزى فى حالة منطقة الكاريبى الناطقة بالإنجليزية). وقد نجحت هذه المؤسسات فى تأمين الحقوق السياسية والمدنية بصورة مرْضِية ومعقولة،

لكن فى مقابل حدوث منافسة هدّامة من أجل الوصول إلي الحكم السياسى، وإفراط فى تركيز السلطة فى الجهاز التنفيذى، وقصور فى الخضوع للمساءلة والمحاسبة. وتمخض ذلك فى حالات عديدة عن تفاقم الانقسامات العرقية والطبقية و«القبلية» (الحزبية) ، واتخاذ قرارات متأثرة بالاعتبارات السياسية قصيرة الأمد علي حساب التخطيط الاستراتيجى طويل الأمد ، ومعارضة القيام بمخاطرات سياسية فى موضوعات قد تواجه معارضة شعبية، ومأسسة نظم الفساد وما يصاحبها من رعاية ومن موالاة، وإدارة مؤسسات الدولة بطريقة تتسم بالفساد وعدم الجدارة. وكانت نتيجة ذلك تزايد الاستهزاء بالمؤسسات السياسية وبالذين يديرون شئونها. وفى هذا السياق إصلاح الحكم يعنى: (ا) إقامة الآليات لتحفيز التوافق الاجتماعى والسياسى بشأن استراتيجية تنمية طويلة الأمد، (ب) إبطال مركزية السلطة فى الجهاز التنفيذى وتوزيعها علي أجهزة شعبية منتخبة، (جـ) إبطال مركزية الإدارة وتدبير الخدمات وتوزيعها علي الأجهزة المحلية والبلدية والاجتماعية، (د) انفتاح النظام الرسمى لاتخاذ القرار أمام المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية، (هـ) إتاحة المجال أمام المساهمة الشفافة الخاضعة للمساءلة والمراقبة من جانب الخبرة المهنية والفنية من خارج الحكومة ، (و) إقامة مؤسسات رقابية مستقلة مزودة بالسلطات اللازمة لتأمين المساءلة والمحاسبة فى مجالات الإجراءات الانتخابية، وإنفاق الأموال العامة، وتقديم الخدمات للمواطنين العاديين، وتنفيذ القانون الإدارى.

٣- تنمية المورد البشرى:

إن الأساس الوطيد للاستراتيجيات الملائمة والفعّالة هم السكان المهرة والمبدعون والمتحفزون. وفى غالبية بلدان الكاريبى الناطقة بالإنجليزية نجد أنه من المرجح وصول أقل من ١٥ ٪ من الملتحقين الآن بالمدارس الابتدائية إلي إجراء دراسة إضافية CXC فى اللغة الإنجليزية، وأقل من ١٠ ٪ إلي دراسة إضافية فى الرياضة، وأقل من ٥ ٪ إلي الحصول علي ٤ شهادات إضافية أو أكثر (البنك الدولى ١٩٩٣: ٤٥). وقد ورد فى تقرير أصدره البنك الدولى أخيراً ما يلى: «لا يحتمل أن تتمكن غالبية القوي العاملة، فى بلدان الكاريبى، من تدعيم استراتيجية تنمية تعتمد علي الموارد البشرية، أكثر من اعتمادها علي الموارد الطبيعية وذلك قبل أن تتمكن المدارس الابتدائية من تحسين مستوي إنجاز خريجيها، وقبل أن تتمكن المدارس الثانوية ومعاهد التدريب الصناعى والحرفى من تقديم تعليم عميق لأعداد من نفس المجموعة العمرية تزيد بكثير عما يتم حالياً.» (البنك الدولى ١٩٩٣: ٤٤).

ونحن فى حاجة إلي إجراء تحسين كمى وكيفى علي جميع المستويات، لكن بخاصة علي

مستويات تعليم الطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائى، والثانوى الفنى، والتعليم المهنى. وإننا نحتاج إلي خطوة رئيسية لكى تقوم الحكومات بقبول مسئولية التعليم فى الطفولة المبكرة، لأنه علي هذا المستوي يتم وضع الأسس التعليمية، ويمكن كسر سلسلة الفقر وانخفاض مستوي التعليم القائمة بين الأجيال. وبالرغم من أن معدلات الالتحاق علي المستوي الابتدائى مرتفعة نسبياً فى منطقة الكاريبى، إلا أننا نحتاج إلي موارد أكبر لبلوغ معدل ٩٠-١٠٠ ٪ ممن يعرفون القراءة والكتابة، والحساب والكمبيوتر علي مستوي الفصل السادس، ولبلوغ معدل ٦٠ ٪ كحد أدني فى البراعة فى المفاهيم العلمية والاجتماعية الأساسية (ميللر ١٩٢٣ : ٤١-٨٠). ويعانى المستوي الثانوى أيضاً من نقص الموارد نسبياً، خاصة فى مجال التعليم الفنى والمهنى الذى مازال لا يحصل علي تقدير كافٍ. هذا بالإضافة إلي أنه يلزم العناية فوراً بعائد تكلفة الإدارة التعليمية وبتمويل التعليم.

٤- تقوية مؤسسات الدولة:

التخطيط الاستراتيجى، والمفاوضات الخارجية، وإدارة الاقتصاد الكبير، والإدارة البيئية، والحكم الجيد والعادل، وبذل مجهود كبير من أجل تنمية المورد البشرى -- إن هذا جميعه يستلزم جهازا للدولة محترماً، وفعالا، وكفئا فنياً. وقد تم هدم قدرات الدولة فى بلدان عديدة نتيجة لسياسات الإصلاح الهيكلى، الذى كان يعنى انخفاض شديد فى عدد العاملين، وتدهور مستوي المكافآت فى القطاع العام بالنسبة للقطاع الخاص، وهبوط مستوي الخدمة العامة وقيمتها، وتضخم الفساد. وفى الجملة إن النمو الكبير فى حجم الطلبات المقدمة لمؤسسات الدولة، بالإضافة إلي تزايد تعقدها الفنى يجهدان قدرات هذه المؤسسات بالفعل. ولا يمكن زيادة حجم هذه الطلبات إلا إذا ما كانت الاستراتيجيات الملائمة فعّالة.

وتتطلب تقوية مؤسسات الدولة توفير مكافآت مناسبة، ومسالك وظيفية مدي الحياة، وتقديم تسهيلات للتدرب والتعلُّم المستمر، وثقافة تساعد علي التجديد وعلي القابلية للتكيف. وهى تتطلب قبل كل شيء إطاراً للمشاركة الاجتماعية، يتيح للدولة النهوض بدور القيادة، وللقطاع الخاص والمجتمع المدنى القيام بدور شركاء شرعيين ونشطين فى التنمية وفى الاستراتيجيات الملائمة.

٥- تشجيع عمل أصحاب المشروعات:

لا يعتبر عمل أصحاب المشروعات الحقيقى أحد أنواع نشاط القطاع الخاص. فهو ينطبق علي التجديد والرغبة فى الاستثمار والبحث والتنمية، وعلي الاستعداد للمخاطرة،

والاستثمار فى تنمية قدرات مجموع العاملين، والاعتراف بدور العمال كمصدر للابتكار وتحسين النوعية، واستخدام الموارد البشرية والثقافية والطبيعية الأهلية لإنتاج سلع جديدة وخدمات، واستخدام خدمات الدعم من الدولة، ومن مؤسسات البحث والتنمية المحلية لانتاج التجديد والتسويق؛ والاستخدام الناجع لتكنولوجيات المعلوماتية الجديدة كأداة إنتاج وتسويق.

إن أحد أكبر أسرار السياسة الاقتصادية هو كيفية تدعيم عمل أصحاب المشروعات الحقيقى. وإذا كانت هناك دروس يمكن تعلمها من تجربة البلدان الأخري فهى أنه لا توجد وصفات عامة – فالمقاس الأوحد لا ينطبق علي الجميع. إن عمل أصحاب المشروعات يرتبط بالتاريخ وبالثقافة بالإضافة إلي الاقتصاد البحث (ريان، جيرڤان \ اى ل ارك، ليڤيت)، كما أن تشجيع عملهم من خلال سياسة عامة هو جزء من شبكة علاقات القطاع الخاص العامة الأوسع نطاقاً. وتوجد حاجة لإجراء المزيد من البحوث فى هذا الشأن.

٦- السياسة العلمية والتكنولوجية:

يتطلب مجمل الاستراتيجيات الملائمة فى هذا الشأن تحديد منشأ التكنولوجيا الأجنبية المختصة واستيعابها بالتشارك مع البحث المحلى والتنمية. وستمنح السياسة التكنولوجية الأولوية لقطاعات الزراعة، والصناعات الزراعية، والمعادن، والطاقة (المحافظة عليها وتنمية الطاقة الجديدة والقابلة للتجدد)، والإدارة البيئية، والمعلوماتية (البرامج التطبيقية وهندسة النظم بخاصة). إن المطلب الرئيسى هو ربط التكنولوجيا المعرفة المستوردة والبحوث والتنمية المحلية وتوفيق التكنولوجيا بالإنتاج وحل المشاكل بأسلوب متكامل ومستمر. ويوجد هنا ارتباط قوى مع تنمية المورد البشرى، وتقوية مؤسسات الدولة، ودعم عمل أصحاب المشروعات المحلية. وتشتمل السياسة العلمية والتكنولوجية علي:

ا- توافق أهداف الاستراتيجيات العلمية والتكنولوجية بدقة مع متطلبات الاستراتيجيات الملائمة،

ب – تدريب فنى ومهنى مناسب للقوة العاملة،

جـ- زيادة القوة البشرية العلمية والتكنولوجية علي المستوي الثالث،

د – تخصيص أموال عامة لمشروعات البحث والتنمية الاستراتيجية،

هـ – حوافز وإعانات ورأس مال، لمشروعات جديدة لصالح بحوث وتنمية القطاع الخاص وتطوير المنتج،

و- حوافز وإعانات لبرامج القطاع الخاص المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة،

ز- التعاون والتكامل الإقليمي.

وفى النهاية لا تستطيع دول منطقة الكاريبى الصغيرة توقُّع التعامل مع التغيرات الشاملة علي أساس كل دولة بمفردها. سيحتاج هذا الأمر إلي توحيد مواردها وجهودها عبر مساحة واسعة من المجالات: فى التجارة الداخلية، ومفاوضات الأمن والبيئة (دمشق ١٩٩٦)، فى المساومة مع الشركات عابرة الأوطان، فى تنويع الاقتصاد وإنشاء موارد جديدة للقدرات التنافسية (جيرفان وصمويل ١٩٩٣)، فى تنمية المورد البشرى وتوسيع نطاق تجربة الدراسات الإضافية بعد التعليم الابتدائى CXC و UWI؛ فى الادارة البيئية؛ فى العلم والتكنولوجيا وبخاصة فى الاتصالات والمعلوماتية، فى تطوير المهارات اللغوية، وفى تنمية الخدمات الثقافية والرياضية والترفيهية. وفى مستهل هذا البحث كنا قد طرحنا فكرة أن مجتمعات منطقة الكاريبى هى مجتمعات فى خطر. لقد كانت تاريخياً مجتمعات مفتوحة، وتعتمد علي ذاتها. وهى الآن تواجه هجوماً ضارياً من جانب البضائع الأجنبية، والخدمات، والأفكار، ومن نماذج السلوك الناشئة عن العولمة، وتحرير التجارة، وثورة الاتصالات. إن الخطر يكمن فى تزايد الانشقاقات الاجتماعية، وفى عدم مرونة المعاملات السياسية، مما يؤدى إلي عودة حقيقية للوصاية الاستعمارية التى تشترك فى ممارستها الدولة الكبري المهيمنة والدول الاستعمارية السابقة. إن الشعب الكاريبى سيظل صامداً وباقياً علي قيد الحياة، فقد فعل ذلك دائماً. وكانت استراتيجيات المقاومة هى الهجرة، والتعلُّم، والنشاط غير الرسمى. أما إذا كان من الممكن للدول والمجتمعات الكاريبية عمل ذلك، باعتبارها كيانات قابلة للحياة عبر القرن الواحد والعشرين، فهذا شأن آخر.

إنهم يطلبون منا الآن تسليم ما تبقي لنا من سيادة محدودة فى مقابل حماية غير مضمونة من تجار المخدرات، وفوائد مشكوك فى أمرها من الاندماج غير الانتقائى فى الاقتصاد الكونى. لكن يوجد خيار آخر هو: تجميع سياداتنا الوطنية المحدودة داخل سيادة إقليمية جماعية يكون فيها الكل أعظم من مجموع الأجزاء.

وبالأحري أن تكون الإقليمية أداة لاستراتيجية اندماج انتقائى فى الاقتصاد الكونى (ليفيت، ١٩٩٧). ولا يتعلق الأمر بتكرين اتحاد سياسى، ولا بإحياء اتحاد الغرب الهندى. لكنه يتعلق بإقامة شبكة من المؤسسات والآليات للتعاون الإقليمى تدريجياً عبر رقعة متسعة من المجالات. وقد طرحنا فكرة أن توسيع نطاق جماعة دول الكاريبى لتضم الدول غير الناطقة بالإنجليزية- - كوبا، رجمهورية الدومينيكان، وهاييتى، والانتيل الهولندية- - يمكن أن يزودنا بالإطار اللازم لتعاون فعَّال.

وتتطلب هذه المهمة بصيرة ومهارة فى إدارة شئون الحكم. لقد بلغنا حدود الاستقلال الوطنى التى اتجهت إليها أنظار أبائنا وأجدادنا فى منطقة الكاريبى الناطقة بالإنجليزية منذ ٦٠ عاماً. وقد حان وقت التحرك للأمام نحو الألفية الجديدة ■

د٠ جاك هيرش*

«صدام الحضارات» توصيف إمبريالى من منطق فرق تسد**

لعل ما أقصد مناقشته هنا، هو تلك المفارقة الظاهرة بين العولمة الرأسمالية التى نشاهدها حيثما وقع البصر، وبين اندلاع اهتماما شديدا فى واشنطن، فمن المفهوم أن الرئيس بوش كان يضعه فى ذهنه، عقب طرد الغزاة العراقيين من الكويت، عندما أطلق شعار «النظام العالمى الجديد»، فى عالم يجعل القوة العظمى الأمريكية تفرض إرادتها بغير حدود، وخصوصا إذا كان الأمر يتعلق بمصالحها العليا.

فعلى الرغم من أن الحرب القصيرة، لاحباط مخطط صدام حسين الذى كان يستهدف الاستيلاء على بترول الخليج الفارسى، دارت بقيادة الأمم المتحدة رسميا، إلا أنها كانت تدخلا أمريكيا خالصا فى نزاع عربى داخلى تعود نشأته إلى تقسيم الشرق الأوسط بين القوى الاستعمارية الأوروبية.

وقد كشف هذا التدخل الأمريكى، من ناحية، عن قدرة وشنطن على التحكم فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كما كشف، من ناحية أخرى، عن براعتها العسكرية الفائقة. إلا أنه دل، فى الوقت ذاته، على الضعف الاقتصادى الذى تعانيه الولايات المتحدة، لأنها أجبرت السعودية والكويت على دفع الثمن، بل واضطرت حلفاءها أيضا (خصوصا اليابان وألمانيا) على تقديم دعم مالى إليها مباشرة وليس إلى الأمم المتحدة.

وهكذا يتبين أنه فى الوقت الذى لم يعد هناك وجود لأى بديل «للرأسمالية الحقة القائمة»،

---

*مركز التنمية والعلاقات الدولية ، جامعة البورج ، الدانمارك.

**ترجمها عن الإنجليزية ا٠ محمد عبد السلام.

، سارت الولايات المتحدة فى طريقها لتأديب حليف استراتيجى سابق فى العالم الثالث كانت واشنطن تسانده من قبل فى حربه ضد إيران. وكذلك فيما يتعلق بالحلفاء والمنافسين (اليابان وأوروبا) بينت واشنطن أن القوة العسكرية الأمريكية ضرورة لا غنى عنها للحفاظ على مصالح الرأسمالية خارج حدود الولايات المتحدة.

وخلافا للرأى الذى طرحه فوكوياما، نقول إن الدرس المستخلص هو أن التاريخ لم ينته، ومن هنا يجدر بنا أن ننبه إلى أن مفهوم «النظام العالمى الجديد» – الذى يجب ألا يخلط بينه وبين مفهوم النظام الاقتصادى الدولى الجديد – قوبل بالاستحسان لدى عدد كبير من خبراء الاستراتيجية والمتخصصين فى الشئون الدولية. ولكن اندلاع الحرب الأهلية فى الصومال، حيث واجهت الولايات المتحدة– تحت علم الأمم المتحدة – موقفا لا يحتمل، مقرونا بما وقع فى يوغسلافيا من تفكك مصحوب بحمامات من الدماء، فضلا عن المخاوف الناجمة عن احتمالات وقوع حروب محلية فى الاتحاد السوفيتى السابق، مضافا إليها حمامات الدم فى رواندا، كل ذلك جعل العقول المفكرة الأمريكية تتحقق من أن الموارد اللازمة لإقامة نظام عالمى جديد خاضع لأمريكا، موارد محدودة وليست مطلقة. ومن هنا يتعين على الولايات المتحدة أن تتبع أسلوب الانتقاء فى تدخلاتها، لا لدواعى التكاليف المالية فحسب، وإنما أيضا مراعاة لمشاعر الشعب الأمريكى، ذلك لأن عقدة فيتنام لم تزل عاملا له شأنه فى السياسة الأمريكية، وإن كان الرئيس بوش قد استطاع أن يجعل من الولايات المتحدة ممثلا نشطا على المسرح الدولى، فإن الأصوات الانتخابية التى نالها كلينتون وروس بيرو تدل على إعادة توجيه الرأى العام نحو المشكلات الداخلية. وترتب على ذلك أن الرئيس كلينتون اتبع سياسة انفرادية عدوانية تجاه المنافسين والحلفاء الاقتصاديين، كما اتبع نظرية التدخل باعتدال فى النزاعات الدائرة خارج حدود الولايات المتحدة.

وثمة ما يتصل اتصالا وثيقا بمنظور «النظام العالمى الجديد»، ونعنى به «الفوضى القادمة»، وهى الفكرة التى خرج بها روبرت كابلان فى مقاله المنشور فى مجلة «ذا أتلانتيك مانثلى»، والذى حدد فيه تصورا مفاده أن العالم مقبل على انهيار تام فى السلطة السياسية بسبب التحركات السكانية واسعة النطاق مقرونة بالمشكلات البيئية والأوبئة. وهنا فإنه يحذر من أن المخالطة بين أناس غير متوافقين ومتباينين فى حياتهم الاجتماعية لابد أن تؤدى إلى انهيار معايير التمازج الاجتماعى ومعايير الحكم. كذلك فإنه يرى أن عصابات المافيا، وشبكات المخدرات، وحكومات العسكر، يستغلون جميعا الأسلحة والتكنولوجيا التى خلفتها الحرب الباردة. ويعلق روبرت كوكس على ذلك بقوله، «الناس الذين سيعيشون فيما بعد التاريخ، حسب رأى فوكوياما، سيكونون أقلية محظوظة من سكان العالم تعيش كما تعيش الحامية العسكرية التى يتعين عليها أن تدافع عن وجودها، وسط ما يحيط بها من تهديدات

فوضوية».

والتفسير الثالث للفترة الفوضوية الراهنة، بعد انتهاء الحرب الباردة، هو ذلك الذى قدمه صمويل هنتنجتون فى مقال بعنوان، صدام الحضارات. وقد توسع فى عرض أفكار المقال الرئيسية فى كتاب صدر له مؤخرا بعنوان «صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمى» أعلن فيه رفضه لفكرة مجانسة المجتمعات المختلفة على النمط الغربى ودعا فيه، فى الوقت ذاته، إلى تقوية حلف الأطلنطى.

ويعد هذا الفكر الجديد تفنيدا لفكرة نهاية التاريخ، فهى تعنى ضمنا أنها تقوم على عملية بحث عن نظام عالمى تسيطر عليه الولايات المتحدة. وفيما يتعلق بالتصور الذى يقوم عليه هذا الفكر فإنه يسعى إلى تحديد مواضع الصراعات والتناقضات فى منظومة العالم. وهذه النظرة لن تخلو من نتائج تترتب عليها بالنسبة لصانعى السياسات على المستوى العسكرى – السياسى، وبناء عليه يجب ألا ينظر إليها على أنها مجرد حوار نظرى مبرأ من سوء النوايا. «يقتضى تقويم فكرة «صدام الحضارات» معرفة بالقوى الفاعلة فى النظام الدولى ودراية بأهم مكونات المعضلات العالمية التى يرغب هنتنجتون فى تصنيفها تحت عنوان «صدام الحضارات».

المنازعات (الحروب؟) التجارية
(ثالوث)

المنازعات الدينية
(افغانستان، الجزائر، أيرلندا، اسرائيل – فلسطين)

---> صدام الحضارات

المنازعات الإثنية
(رواندا، البوسنة، روسيا)

الحروب الباردة الجديدة
(الصين، روسيا)

ومن ذلك يتبين إن الهدف هو العثور على المحددات الجديدة والتى يسهل تصنيفها لسلوك البلدان شبه الفوضوى على الساحة الدولية فى الوقت الراهن. كما أنه يسعى، فى الوقت ذاته، إلى التأثير على عمليات صنع السياسات، فضلا عن أنه يعزف، عن قصد أو بغير قصد على أوتار المخاوف الاجتماعية – النفسية لدى الناس فى أمريكا وأوروبا الغربية الذين يجدون صعوبة فى التكيف مع نواتج العولمة وما عادوا يظهرون فى صورة العدو كما كانوا

يظهرون فى فترة الحرب الباردة.

وحقيقة الأمر، إن هذه النظرة إلى الجانب الثقافى من التحليل، إنما تعود إلى اتجاه أوروبى متوارث نحو تفسير التفوق الذى يتمتع به المجتمع الأوروبى بناء على حجج شبه عنصرية، وبناء عليه فإن هذا التصور يبرر الاستعمار الأوروبى لبلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

وفى الواقع، فإن العودة إلى منظور عدم التوافق بين الحضارات تعتبر تطورا مثيرا للاهتمام، وهذا يذكرنا، فى مجال العلوم الدولية التقليدية، بجدال قديم بين تفسيرين للشئون العالمية:

١- التفسير الوحدى: وينظر أقطاب هذا التفسير إلى الدولة على أنها الوحدة الأساسية التى تحدد كل صغيرة وكبيرة فى السياسة العالمية. وتدين المدرسة الواقعية فى السياسة الدولية بكثير من تصوراتها لخبراء سياسيين من أمثال هانز مورجنتاو، جون هيرتز، وريموند آرون. ويزعم أنصار هذا التفسير بأنهم خير من يمثل علم السياسة «المحصن». وجدير بالذكر أن مستوى التحليل فى هذا التفسير هو نظام الدولة، وأن مرجعيته هى النموذج الفوضوى للعلاقات الدولية.

وقد قوبل المنهج الواقعى الذى يعتبر الدولة هى الممثل الرئيسى على مسرح السياسة الدولية باعتراض خبراء الاقتصاد السياسى الدولى، على اعتبار أن أقطابه يرون أن العولمة تولد قوى فاعلة أخرى من بينها قوى اجتماعية معينة لابد من وضعها فى الحسبان.

٢- التفسير الكلى: ينتمى دعاة هذا التفسير إلى فترة أسبق فى التاريخ، فهم ينظرون إلى الشئون العالمية من مستوى التفاعل الحضارى الذى تنتمى إليه الدولة القومية، وإلى البعد الثقافى الذى يقال إنه يحدد سلوكها.

وهذه المدرسة أقرب إلى الفكر الفلسفى بحكم الفلاسفة الذين ينتمون لها، ومن بينهم الفيلسوف الألمانى أوزوالد شبنجلر والمؤرخ البريطانى أرنولد توينبى، والفقيه الأمريكى الدولى كوينسى رايت وباركنسون.

وقد دارت مناقشات حامية الوطيس بين هاتين المدرستين فى الخمسينات. ولا يخفى علينا أن الواقعيين نجحوا فى رسم السياسة الخارجية الأمريكية إبان الحرب الباردة، أما إحياء هذا الجدل مرة أخرى على أيدى هنتنجتون، الذى يريد أن يحرك عقارب الساعة إلى الوراء نحو التفسير الحضارى، فإنما يدلنا بشكل ما على عيوب العولمة. وهنا يحق لنا، أن نضيف أن هذا المنهج فى التفسير يعد ضمن مخلفات نظرية التحديث المتعلقة بالدراسات الإنمائية فى الأوساط الأكاديمية الأنجلوسكسونية.

ويختلف التصنيف الذى طرحه هنتنجتون عن ذلك الذى وضعه أسلافه من عدة نواح. ولكن إذا كان هو أيضا يحاول أن يضع يده على المحددات على نطاق واسع من خلال النظر

إلى الفوارق الحضارية، فإن المنهج الذى يتبعه فى ذلك لا يختلف عن منهج أسلافه. ففى الأربعينيات كان توينبى يفرق بين ما كان يسميه الحضارة الأولية والحضارة الثانوية والحضارة الثلاثية، ويرتبها حسب فترات ظهورها فى التاريخ. وكان يرى أن السمات المميزة لكل من تلك الحضارات كانت تترك بصماتها على الأحداث المعاصرة لها. وبالمثل، طبق كوينسى رايت منهجا تاريخيا وضع به تصنيفا معياريا للحضارات: حضارات ميالة للقتال (اليابان، المكسيك، سوريا)، حضارة لديها ميل للقتال إلى حد ما (ألمانيا، الغرب، روسيا، الدول الاسكندنافية)، حضارة شديدة الميل نحو السلم (أيرلندا، الهند، الصين).

بعبارة أخرى، فإن الفوارق الحضارية جزء أصيل من الثقافة ومن المجتمع، ومن المسلم به أن هذه الفرضية مثيرة للنقاش والجدل.

ومن الممكن الاتفاق فى الرأى على أن السياسة وأنظمة الحكم والأيديولوجيات تعد جميعا مسائل تدخل الثقافة والحضارة فى تحديد معالمها إلى حد ما. أما فى تفاعلات السياسة الدولية (عمليات اتخاذ القرار من يوم إلى يوم، أو من أزمة إلى أزمة، أو من حرب إلى حرب) فإن الدول القومية تظل دائما هى العامل الحاسم فى تحديد مجرى الأحداث على الساحة الدولية.

ومع ذلك فإن هنتنجتون يعتبر المستوى الحضارى هو وحدة التحليل الأساسية، فالصراع بين الحضارات هو الذى سوف يسيطر على السياسة العالمية. فالخطوط الفاصلة بين الحضارات سوف تكون هى خطوط القتال فى المستقبل.

وفيما يلى الأسباب الستة التى يسوقها لما يعتبر أنه سوف يقع لا محالة:

١ – الفوارق بين الحضارات فوارق أساسية: فالحضارات تختلف واحدة عن الأخرى بفعل التاريخ واللغة والتقاليد الثقافية، وأخيرا بفعل الدين، وهذا هو أهم العوامل، لأنه يحدد الفوارق فى النظر إلى العلاقات بين الله والإنسان، وبين الفرد والمجموع، وبين المواطن والدولة، وبين الأباء والأبناء، وبين الزوج والزوجة، وفى النظر إلى الحقوق والواجبات، والحرية والسلطة، والمساواه والسلم الطبقى.

٢ – العالم يزداد صغرا على نحو مطرد، والتفاعل بين الحضارات يتزايد على نحو يؤدى إلى تزايد الوعى بالحضارة الذاتية وبجوانب الشبه والخلاف بينها وبين الحضارات الأخرى.

٣ – عمليات التحديث الاقتصادى والتحول الاجتماعى فى كل أنحاء العالم تؤدى إلى تغريب الناس عن الذوات المحلية المتوارثة من قديم الأزل، وإلى إضعاف الدولة القومية كمصدر للذاتية، مما جعل الدين يقفز لكى يسد هذه الفجوة، وهو دين أصولى (فى المسيحية الغربية، واليهودية، والبوذية، والهندوسية، والإسلام أيضا). «انحسار العلمانية فى كل أرجاء العالم هو

إحدى الحقائق السائدة فى الحياة فى أواخر القرن العشرين، (جورج ويجيل، «نهضة الدين») .

٤- نمو الوعى بالحضارة يزداد بفعل الدور ذى الشقين الذى يؤديه الغرب، فالغرب وصل الآن إلى ذروة القوة، وهذا يعود به إلى ظاهرة الجذور الضاربة فى الحضارات غير الغربية. وفى الوقت ذاته تظهر أمام عيوننا المفارقة التالية: تحول النخبة فى بلدان كثيرة عن التمثل بالغرب وعودتها إلى جذورها الذاتية، فى حين أن الثقافات وأساليب الحياة والعادات الغربية (الأمريكية) تكتسب مزيدا من الرواج بين الجماهير.

٥- السمات والفوارق الثقافية أقل عرضة للتغير من نظيراتها السياسية والاقتصادية، ومن ثم فهى أدنى منها قابلية للتوافق والتذليل.

٦- التوافق الاقتصادى الإقليمى يتزايد باطراد، والنجاح فى هذا المضمار من شأنه أن يزيد الوعى بالحضارة، ولكنه من ناحية أخرى ربما لا ينجح إلا إذا كان منطلقا من حضارة مشتركة. ويتضح ذلك فى حالة اليابان التى تجد صعوبة فى إنشاء تكامل اقتصادى إقليمى لأنها تعتبر مجتمعا ذا حضارة فريدة فى نوعها، أما الثقافة الصينية المشتركة فبمقدروها أن تنشئ كتلة من هذا القبيل تتخذ من الصين مركزا لها.

وطبقا للمنظور الثقافى الذى طرحه هنتنجتون يصبح الشاغل الأكبر للعالم الغربى هو التحالف المحتمل بين:

الحضارة الكونفوشيوسية – بقوتها الصناعية وثقلها السكانى

و

الحضارة الإسلاميـــــــة – بوفرة مواردها النفطية وبقربها الجغرافى من الغرب.

وهذا التصور يعتمد على عاملين رئيسيين من عوامل القلق لدى الغرب، أولهما هو حيوية النظام الرأسمالى المسترشد بالأسلوب الكونفوشيوسى الذى حقق نتائج طيبة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادى والصناعى، إذ كيف يمكن استيعاب هذه المنطقة فى الاقتصاد العالمى الذى يتعرض أصلا لضغوط ناجمة عن المصاعب التى تعترض طريق الرأسمالية العالمية. وهل سوف يشارك الغرب فى تكوين الثروة فى شرق آسيا، أم أن هذه المنطقة سوف تدخل فى منافسة ضد الغرب؟ أما فيما يخص الدول العربية فالسؤال هو كيف يتسنى الإبقاء على اقتصاداتها فى حالة تكامل مع النظام العالمى إذا كانت أغلبية الناس فيها مهمشة؟

وجدير بالاهتمام أن ننبه إلى أحد العيوب الأساسية فى التفسير الثقافى، ألا وهو المرونة. فإذا

كانت الثقافة مع الإدارة الكونفوشيوسية تعتبر الآن عاملا حاسما فى نجاح تجربة شرقى آسيا فى مجال التنمية الرأسمالية، فإن السمات الثقافية الشرقية ذاتها مع القدرات الإدارية تعتبر فى نظر ماكس فيبر معوقات للرأسمالية.

وأما عن الحضارة الإسلامية فالوضع مناقض لذلك، وفى هذا الصدد يقول سمير أمين «العالم الإسلامى فى القرن العاشر كان فى نظر العديد من المؤرخين أكثر استنارة، بل وأكثر احتواء على إمكانيات التقدم، من أوروبا المسيحية فى الفترة ذاتها (منثلى ريفيو، يونيو ١٩٩٦) . وهنالك أسباب متعددة جعلت مثالب التحديث (أى التغريب) تؤدى إلى نشأة حركات أصولية فى الدول العربية، ولكن هذه المسألة تعتبر شأنا داخليا خالصا. ومع ذلك فإن مخاوف الغرب من «الإنسان المسلم» اشتدت بفعل التحركات الديموجرافية، فقد أدت المشكلات الاجتماعية – السياسية إلى تدفق اللاجئين والمهاجرين من المنطقة العربية إلى أوروبا، وهنا يجب ألا ننسى أن الكثيرين من هؤلاء كانوا يقابلون بالترحيب باعتبارهم عمالة وافدة على بلدان كثيرة فى عقد «الثلاثينيات الذهبى»، إلا أن استيعاب المهاجرين واللاجئين غير الأوروبيين، مع وجود أزمة اقتصادية، كان من شأنه أن أثار موجة من الكراهية للأجانب، وتسبب فى نشأة حركات فى أوروبا تتسم بالمغالاة فى القومية. بل إن المؤسسات العليا أصبحت الآن متأهبة للتصدى لما تتعرض له من مجتمعات شمال أفريقيا والشرق الأوسط، فقيادة حلف الأطلنطى تخطط فى الوقت الحاضر لاستراتيجيات تعتبر هذه المنطقة أحد مجالات التدخل المحتمل.

ولكن الأمر الذى فات دعاة التحليل الحضارى أن يذكروه فى البحث عن صورة للعدو الجديد، هو أن التفاعل بين الحضارات أثبت على مر التاريخ أنه علاقة بناءة وخلاقة، فالحضارات بشهادة التاريخ تتواءم وتتوافق بعضا مع بعض، وهذا ما عبر عنه أحد الخبراء السياسيين تعبيرا رشيدا حين قال: الثقافة هى وسيلة للتعبير عن التنازع ولكنها ليست السبب فيه (فولر فى مجلة فورين بوليسى) .

وفى الوقت الراهن لم يعد مؤكدا ما إذا كان المنهج الثقافى هو المستوى الملائم للتحليل فى محاولة تفسير ظاهرة عدم الاستقرار الفعلى والمحتمل على السواء. فمن عيوب هذه النظرة أيضا أن الغرب يميل إلى تحليل العالم من وجهة نظر أوروبية المحور. ومن هذا المنظور لا تعتبر الحضارة الأوروبية – الأمريكية جزءا من المشكلة، فهى ليست سوى جزءا من الحل، فهى لا تشجع على التنوع، وفى الوقت نفسه فإنها تشدد على أن النسبية الثقافية والجبرية الثقافية هما المسئولان عما يحدث من اضطراب. وهذا الرأى له تأثيره فى الحوار الدائر حول الحضارات. ومع ذلك فإن هنتنجتون نفسه يعترف بحدود هذا الرأى، وهو ما يتضح ضمنا فى الوعى بالعنصر غير الثقافى وراء قضية المواجهة بين «الغرب وكل ما عداه» فى

سياق السيطرة الغربية وما تلقاه من مقاومة. وهو يستهل مقاله بما يلى: «فيما يتعلق بمسارات الحضارة لم تعد الشعوب والحكومات فى الحضارات غير الغربية هدفا للاستعمار الغربى، وإنما أصبحت تشترك مع الغرب فى تحريك التاريخ وتشكيله». ثم يذكر ما يلى قرب نهاية المقال: «الغرب فى واقع الأمر يستخدم المؤسسات الدولية والقوة العسكرية والموارد الاقتصادية فى توجيه العالم بطرق تكفل السيطرة الغربية عليه، وحماية المصالح الغربية وترويج قيم الغرب السياسية والاقتصادية.

فماذا يعنى ذلك؟ إنه يعنى أننا نواجه إلى جانب صراع الحضارات، تناقضات شديدة فى الرأسمالية الدولية، مما يدل على أنه نظام ينص على التقسيم الجائر للعمل والتوزيع الجائر لثمار هذا العمل، ولا يمكن أن يسفر إلا عن توترات وإحباطات على المستوى الدولى.

فإن ما نراه الآن هو أن الغرب الذى يضم ٨٠٠ مليون من البشر، يحرص على التشبث بموقعه السياسى المهيمن الذى يسيطر به على بقية سكان العالم، ما يقرب من ٤ر٧ مليار نسمة، ويضعهم فى مرتبة دنيا فى قبضة يده.

والمشكلة هى أن عولمة الرأسمالية - التى نشأت فى أمريكا الشمالية وأوروبا - تقتضى طرح النموذج الغربى للإنتاج والاستهلاك على أنه النموذج الوحيد القابل للاستمرار والواجب محاكاته، ولكن كيف يمكن محاكاة هذا النموذج؟

إننا إذا نظرنا إلى الموارد العالمية لرأينا أن تعميم طريقة الحياة الأمريكية فى العالم بأسره ضرب من المحال، فالمرحلة الأخيرة من مراحل نموذج التنمية الذى وضعه و.روستو وتصور فيه أن الاستهلاك الجماهيرى هو المحطة النهائية أمام أى مجتمع متقدم تكشف عن نفسها كتصور وهمى، ذلك أن النظام العالمى الحالى يدل على ما يلى: ربع سكان العالم يمتلكون ٨٣ فى المائة من الايرادات العالمية

ربع سكان العالم يستهلكون:

٧٥ فى المائة من موارد العالم المعدنية

٨٥ فى المائة من موارد العالم الخشبية

٦٠ فى المائة من موارد العالم الغذائية

فى حين أن ثلاثة أرباع سكان العالم مضطرون للاكتفاء بما يتبقى لهم من الموارد المذكورة. هذا بالإضافة إلى أن النظام المالى جائر وغير متناسب. وإذا كنا قد سمعنا الكثير مما يقال عن أزمة ديون العالم الثالث، فالولايات المتحدة، فى واقع الأمر، هى أكبر دولة مدينة فى العالم، فقد استطاعت أن تعبئ وتجتذب (بفضل أسعار الفائدة المرتفعة) قدرا كبيرا

من الموارد المالية من اليابان وأوروبا الغربية، واستغلتها لخدمة الدين الناشئ عن العجز فى ميزانيتها وفى ميزانها التجارى، ومن ذلك يتضح أن قدرة الأمريكيين على الحصول على موارد مالية أجنبية تسمح لهم بسوء استخدام النظام الدولى لكى يعيشوا على مستوى يتجاوز حدود إمكانياتهم الذاتية. وتوجه الموارد التى تستخدم بهذه الطريقة نحو تخفيف حدة التناقض الماثل فى المجتمع الأمريكى، فى حين أن البلدان النامية وأوروبا الشرقية تتعطشان بشدة للموارد المالية، وتتضرران من ارتفاع أسعار الفائدة الدولية المقررة على رؤوس الأموال.

وخلاصة القول فى هذه الورقة، هى أن القوى التى تعد مسئولة عن تناقضات الاقتصاد السياسى العالمى وسوء أدائه هى نفسها التى تقوم بالدور الريادى فى توجيه الفوضى المترتبة على تلك الأوضاع وإنشاء ما يسمى بالنظام الجديد، وسبيلها إلى ذلك هو الإنفاق العسكرى وبيع الأسلحة وعمليات التدخل. وما أشد المفارقة الظاهرة فى هذا الوضع، والرأى السائد هو أن الفوضى لم تحدث نتيجة للأداء العادى لهذا النظام وإنما بفعل عناصر من شأنها أن تهدده بالخطر.

وبناء عليه فإن شرقى آسيا، ولاسيما الصين، أصبحت تبدو وكأنها مصدر للتهديد بفعل النمو الذى حققته، فأصبح يتطلب على المدى الطويل مزيدا من فرص الوصول إلى الموارد والأسواق العالمية. وكذلك الحال فى المجتمعات الإسلامية التى لم يفلح مشروع التحديث فى الحد من تناقضاتها الداخلية وانما زاد من حدتها، فأصبحت الأصولية فيها تبدو مصدرا لخطر محتمل.

وفى واقع الأمر يمكن القول بأن العالم الغربى هو الذى يتصف بالأصولية، على اعتبار أنه يرفض الاعتراف بأية نماذج مجتمعية مختلفة عن نموذجه، ويعمد إلى التدخل الاقتصادى والثقافى والسياسى، بل والعسكرى فى بعض الأحيان. ومع ذلك فالمعتوهون الواقعيون يرفعون لواء التضامن الغربى، ويحذرون من مغبة الحد من قدرات الغرب العسكرية.

وإننا إذ نناقش مسألة صدام الحضارات يجدر بنا أن نسأل عن الطرف صاحب الأسباب الأقوى التى تحمله على الخوف من الطرف الآخر، لأن الحضارة الغربية، أو بالاحرى الرأسمالية المتقدمة، تمثل تحديا للمجتمعات غير الأوروبية (ليس من الناحية الثقافية فحسب، وإنما أيضا من النواحى العسكرية والسياسية والاقتصادية). وفى الوقت ذاته فالغرب يعد نموذجا للتحديث، وفى ذلك القول ثنائية تتسبب فى عدم الاستقرار فى العالم غير الغربى. وبعبارة أخرى فإن هناك خوفا ورهبة يعبران عن نفسيهما فى عمليات سياسية تخلط بين الأصالة والمعاصرة.

ومع ذلك فليست هناك فرصة متاحة للإفلات من طلبات وأهواء النظام الذى تمثله القوة المهيمنة. ففى عقد الستينات عندما كانت التنمية بالجهود الذاتية هى صاحبة الصوت الأعلى فى الصين فى عهد ماوتسى تونج، أعلن جون فيربانكس، وهو خبير أمريكى فى شئون شرقى آسيا، أن ثمة ظروفا تاريخية أدت إلى حرمان الصين من المشاركة فى المد الحضارى القادم من أوروبا والولايات المتحدة. وكانت الصين هى الدولة الوحيدة الباقية على عزلتها وتميزها، وهذه هى خلفية الصدام الثقافى الحقيقى معها. وتمشيا مع هذا الخط الفكرى، لم تكن حرب الأفيون ظاهرة ذات أهمية كبرى. وبعبارة أخرى فالصين، رغم عزلتها، كان ينظر إليها على أنها ضلت الطريق. وهاهى الصين حاليا ينظر إليها مرة أخرى على أنها تمثل تهديدا محتملا بسبب دخولها طرفا فى النظام العالمى.

وقبل أن أختتم كلمتى أود أن أقول إن الوعى بالاتجاهات الجديدة يمكن أن يسهم فى زيادة تفهم المفارقات الثقافية التى شاعت فى العالم فى الوقت الحاضر. فإننى أرى أننا على أبواب مرحلة جديدة من الرأسمالية العالمية. وقد أصبحت الهيمنة الأيديولوجية الغربية غير مستقرة فى العالم، وإن كانت قوة الغرب السياسية والاقتصادية لم تفقد بعد قدرتها على تحديد معالم السياسة العالمية، فالتطورات الجديدة أصبحت تتحدى بنية القيم والأمور التى سبق التوصل إلى تفاهم بشأنها فى إطار نظام عالمى. ولكننى أضيف أن الحضارة الغربية تتعرض لتحديات داخلية أيضا، فالثقافات ليست ثابتة على حال واحدة. وإذا نظرنا إلى التحولات التى جرت أثناء الانتقال إلى ما يسمى بعصر ما بعد الصناعة لرأينا مدى الأهمية المجتمعية والسياسية التى اكتسبتها المرأة، وذلك أمر لابد أن يؤثر فى الانماط الأسرية خصوصا فى الأجيال المقبلة. كذلك نجد فى الولايات المتحدة، وهى دولة متعددة الثقافات بوضوح وجلاء، أن مطالب الأقليات التى تساندها الحركات الداعية إلى مساواة المرأة بالرجل لها تأثير قوى فى الجامعات، كما أن لها تأثيرا قويا على استقرار النخبة الفكرية باعتبارها معقلا للأوضاع الراهنة.

وهذا التطور حمل الخبير السياسى الأمريكى جيمس كورت على القول بأن الصدام الحقيقى بين الحضارات، والذى هو أبرز صور للصدام، سوف يقع فى داخل الغرب ذاته، وبالذات فى داخل الولايات المتحدة. أما الصدام بين الحضارة الغربية وما بعد الحضارة الغربية، فربما يكون بالفعل شيئا يلوح فى الأفق ■

١٠ كارل أردنونج*

تجربة التحول من الاشتراكية إلى الرأسمالية فى ألمانيا الشرقية**

يبدو أن أحد أسباب الأزمة الحالية لاقتصاديات السوق الرأسمالية عالية التطور ، هو افتقاد وجود مضاد أو مخاصم ، مقاوم حقيقى لذلك النظام. إن المنافسة تشكل حاجة أساسية للرأسمالية . إنها القوة الدافعة التى مهدت السبيل لإنتاجيتها العالية ٠
إن المنافسة مع الاشتراكية ، حتى فى المجال الاجتماعى، قد دفعت الرأسمالية إلى العمل بطريقة معينة ، من أجل أن تظل مستقرة ٠ حيث أن الاشتراكية، وخاصة فى بدايتها، جذبت العمال والفقراء، و أيضا الذين لايحظون بالترقى فى البلدان الرأسمالية٠
إن التحليل السياسى فى أوروبا اليوم يعترف بأن وجود الدولة الاشتراكية لألمانيا الشرقية تحديدا، قد أمد ألمانيا الغربية بأكثر نظم الأمن الاجتماعى تطورا٠
إن دولة ألمانيا الغربية قد أحست بالتحدى كى تبرهن على أن النظام الرأسمالى ، حتى فى المجال الاجتماعى ، أفضل من الاشتراكية ٠وعندما أنهارت الاشتراكية فى أوروبا الشرقية ، فإن اقتصاد السوق الرأسمالى فقد هذا النوع من التأثير التنظيمى.
إننى أفترض أن أطروحة هنتنجتون إنما هى محاولة للبحث عن عدو جديد للعالم ٠ إنه يعتبر الحضارة الإسلامية ، وخاصة الأصولية الإسلامية ، حضارة مضادة ٠ إننى لست خبيرا بالأصولية ، ولكن طبقا لفهمى فإن هذه الأصولية ، فى الأساس ، إنما هى مقاومة موجهة ضد الهيمنة الغربية ، ضد الاستهلاكية الغربية ، والتى هى ليست بالثقافة الحقيقية ،

---

*رئيس الدولية للخدمات التضامنية (سودى) برلين.

**ترجمها عن الإنجليزية د٠ فخرى لبيب.

لكنها على العكس تفتقد ما يشكل لب كل ثقافة : الروحية٠

إن الحضارة الغربية الحديثة، يهيمن الاقتصاد عليها إلى حد كبير. إن ما يمكن بيعه أو شراؤه فقط، هو ذلك الذى له قيمة ما ٠ إنها فضيحة أن تدعى هذه الحضارة بالمسيحية ، إن التعاليم المسيحية تحذر دوما من المال، إنها حتى تنتقد أخذ فوائد عليه ، وتحدد بوضوح أنه لايمكن لامرىء أن يكون خادما للاثنين ، الله والمال٠

إن انتقال الألمان الشرقيين من الاشتراكية إلى الرأسمالية، كان بمثابة تجربة جديدة عليهم وكانت بالنسبة لغالبيتهم صدمة ثقافية٠

وحيث إنه لم يكن هنالك توحيد حقيقى، ولكن ضم وإلحاق ، فقد فرضت أبنية المانيا الغربية الاجتماعية والاقتصادية على ألمانيا الشرقية ٠ إن على المرء ألا ينسى،أنه خلال السنوات الأخيرة، لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، كان العديد من الألمان الشرقيين يتوقون للتوحيد. كانوا يتوقعون المشاركة السريعة فى مستوى الحياة المرتفع ، أن يكونوا قادرين على السفر حول العالم، وأن يتمتعوا بحرية أكثر مما كان لديهم فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية ٠ إلا أن غالبية توقعاتهم لم تتحقق ٠ وأخذت خيبة الأمل والإحباط فى التزايد ٠ اختفى سور برلين ، إلا أن جدارا عقليا وروحيا يتنامى اليوم بين الألمان الشرقيين والغربيين٠

ليس فى نيتى أن أبرر كل ماحدث خلال الأربعين عاما من التجربة الاشتراكية . كانت هنالك أوجه سلبية ، اخفاقات ومصاعب ، كان هنالك افتقادا للديمقراطية ٠ وأجزاء من السكان تقهرها أجهزة أمن هائلة ٠ وقبل كل ذلك، كان هنالك استهانة بالوجه الثقافى والروحى للحياة ٠

طبقا لنظرية ماركس، فإن تغيير الأبنية السياسية والاقتصادية ، كتأميم وسائل الإنتاج مثلا، يجب أن يكون أكثر الشروط المسبقة أهمية لبناء نظام اجتماعى جديد٠ ولكن إن لم يكن هنالك تغيير فى عقول الناس، إن لم يحفزوا لنمط حياة أكثر تواضعا – فإن الأبنية الجديدة لن تحقق مجتمعا إشتراكيا. إن الهدف الأساسى لاقتصاد جمهورية المانيا الديمقراطية كان تجاوز الاقتصاد الرأسمالى الغربى، وإدراك المستوى المعيشى ، أيضا ، كان ذلك وهما وتوجها أساسيا خاطئا ٠ إذ بدلاً من التشديد على أن الاشتراكية هى أولا وقبل كل شىء علاقات إنسانية جديدة، علاقات من الصداقة والتضامن والتعاون المتبادل والمنافسة مع الغرب على هذا المستوى ، جرى التأكيد أكثر وأكثر على النمو الاقتصادى ٠

هنالك العديد، أيضا، من الأوجه الإيجابية كانت مرئية فى حياة ألمانيا الشرقية : لم يكن هنالك أحد دون طعام ، مأوى ، عناية صحية ، تعليم ووظيفة ٠ لم يكن هنالك أحد يكسب الكثير للغاية ٠ كان هنالك دوما نقص معين فى وجود السلع : كان عليك الانتظار عشر أو

خمسة عشر عاما لتشترى سيارة ، لكن ليس هنالك نقص فى الغذاء • هنالك ضمان يقدمه الدستور بوظيفة لكل مواطن ، وكانت النتيجة السيئة لذلك هى العمل البطىء وتخفيض الإنتاجية • الإيجارات كانت رخيصة ، كان هنالك مسكنا متاحا لكل إمرىء ، ولكن كانت نتيجة ذلك أن العديد من المنازل كانت فى حالة سيئة من الصيانة • الإيجارات اليوم يبلغ متوسطها عشرة أمثال ما كانت عليه ، وازداد عدد الذين بلا مأوى• كان معدل الجريمة منخفضا . كان فى وسعك ، حتى فى منتصف الليل ، أن تسير فى شوارع برلين الشرقية • اليوم يخاف غالبية المسنين من النساء والرجال ترك منازلهم بعد حلول الظلام • تلك بعض أسباب خيبة الأمل والإحباط •

لقد قامت المجلة الأسبوعية شبيجل عام ١٩٩٥ بعمل استطلاع للرأى. لقد انتقت تسعة مجالات للحياة الاجتماعية – الاقتصادية ، وسألت الألمان الشرقيين فقط، إن كانت الحياة أفضل فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة أم فى جمهورية ألمانيا الاتحادية الجديدة ؟ وكانت النتيجة كالتالى : جرى تحديد مجالين فقط من المجالات التسع باعتبارهما أفضل اليوم – مستوى المعيشة والعلم والتقنية . لكن الحماية ضد الجريمة ، التعليم ، التدريب المهنى ، الرعاية الصحية ،المساواة فى حقوق المرأة والتزويد بالإسكان، كانت أفضل فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، هذا مايحسون به •

يجب أن نوضح للأذهان أن الصورة كان يمكن أن تكون أسوأ (كما هو الحال فى العديد من بلدان أوروبا الشرقية) إن لم تكن هنالك عملية نقل هائلة للمال من غرب المانيا إلى شرق ألمانيا – غير أن ذلك حدث طبقا لشروط رأسمالية ، أى أن الرابح الأساسى من عملية النقل هذه كانت الشركات الألمانية الغربية • إن الألمان الشرقيين يعيشون فى حالة من عدم المساواة التى عاشوها لسنوات فى ظل نظامين اجتماعيين وسياسيين مختلفين • إن نتيجة الاستطلاع تقوم على تجربة حقيقية، وليس على أساس معتقد أيديولوجى • لقد أوضح الاستطلاع أن : ٧٥٪ من الألمان الشرقيين غير راضيين عن الوضع الحالى • غير أن إجابتهم على سؤال آخر من الاستطلاع هامة بنفس القدر • هل ترغب فى العودة إلى أوضاع جمهورية ألمانيا الديمقراطية؟ قال ١٥ ٪ منهم فقط نعم و٨٥٪ قالوا لا •

كذلك فإن غالبية الألمان الغربيين غير سعداء بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية التى تزداد سوءا فى الجزء الذى يعيشون فيه من بلدهم • إنهم لايربطون أسباب الأزمة بعولمة الاقتصاد، ولكن أساسا بنقل المال إلى ألمانيا الشرقية • وهم غاضبون لأن الألمان الشرقيين غير ممتنين لهذه التضحية، وغير سعداء على الإطلاق بالتوحيد • هذا جانب آخر من الحائط العقلى المتنامى فى ألمانيا •

ماهى الدروس المستخلصة مع التحول ؟ إن فرض الأوضاع الرأسمالية الغربية على البلدان

الاشتراكية السابقة، أو بلدان العالم الثالث، ليس هو المساهمة الملائمة لحل المشاكل الكونية • إن الرأسمالية تنتج من المشاكل أكثر مما فى وسعها حلها • لقد كان خطأ فادحا من الغرب اعتبار انهيار الاشتراكية انتصارا كبيرا احتفل به • حيث لايمكن أن يكون هنالك رابحوان وخاسرون • فقط تلك الحلول التى تساهم فى مستقبل أفضل يمكن لكل أجزاء البشرية أن تفيد منها •

علينا جمعيا من الشرق والغرب ، والشمال والجنوب، أن نبحث عن أوضاع اجتماعية، سياسية ، اقتصادية وثقافية أفضل ، أوضاع يمكن أن تجعل فى إمكان كل البشر، أن يعيشوا بكرامتهم وعزة أنفسهم ■

د٠ أنور مغيث

مداخلات المحور الثانى
تقرير مقرر المحور

تمت معالجة موضوعات هذا المحور فى ثلاث جلسات ٠ ترأس الجلسة الأولى (والرابعة من جلسات المؤتمر) د٠ جان يارب ، الذى استهل تقديمه بطرح بعض الملاحظات العامة عن موضوع المؤتمر قائلا ، إنه ليس هنالك ، بداية ، فرق بين البشر مسلمين أو كاثوليك ، كما أنه لافرق بين مصر وإيطاليا ٠ وأن الصراع عادة مايستخدم مصطلحات اقتصادية واجتماعية ، لكنه فى الغالب صراع من أجل القوة ٠ ثم طرح سؤالاً عن دور الثقافات فى خلق المجتمع الكونى ، مبيناً أن كل تراث ثقافى قد فقد اليوم بديهياته الراسخة بما فيها الحديث عن الهيمنة الثقافية ٠ وأن الأدب الأمريكى أو الغربى ليس هو الأدب المسيطر الآن٠ ثم أشار إلى أنه ليس هنالك من حدود واضحة ودقيقة بين الصراع والحوار٠
وقد قدم فى هذه الجلسة كل من د٠ شريف حتاته ورقة بعنوان، «تصارعوا أو تحاوروا ولكن لاتقربوا الدولار» ٠ فكر مابعد الحداثة، ود٠ الكسندر دزاسوخوف ورقة بعنوان، «التحدى التاريخى للنزعة اليورو- آسيوية المعاصرة»، ود٠ جوستاف ماسايا ورقة بعنوان، «كيف نواجه العولمة؟» ، ود٠ على الكنز ورقة بعنوان، «المنظور الثقافى فى تناول قضايا العولمة وحدوده» ٠
ثم فتح باب النقاش الذى شارك فيه ستة من أعضاء المؤتمر.
قال د٠ حسن حنفى إنه لاحظ حديث الجميع عن مقاومة العولمة من خلال التكيف معها٠ وإنه قد صار ينظر إلى العولمة كما كان ينظر إلى الاستعمار وكأنه قدر تاريخى ٠ وإنه لم يجد حتى الآن ورقة تقدم بديلاً عن العولمة. وأشار إلى أن بزوغ الخصوصيات الثقافية لا يأتى عن ضعف الدولة بل على عكس ذلك هو واحد من ملامح قوتها٠

وتناولت د· فوزية مخلوف الڤيتو الأمريكى ، الذى حدث مؤخراً ، ليمنع إدانة إنشاء المستوطنات الإسرائيلية ، التى سوف تلغى أية إمكانية للاتصال · وقالت إنها ربما تكون متشائمة ، لكنها ترى أن أمريكا تصل بالقوة إلى حدها الأقصى · وتحدث السفير ابراهيم موكيبى عن ضرورة خلق ديمقراطية جديدة ، فالديمقراطية الحقيقية لاتصدر ولاتستورد ، بل ينبغى أن تقوم على خبرة الشعب وتاريخه· ووضح أنهم فى غانا قد جربوا الديكتاتورية، لكنهم يرفضون القول بأن الديمقراطية هى التعدد الحزبى · وقال إنهم قد قاتلوا نظام العزل العنصرى الذى كان موجوداً فى دولة متعددة الأحزاب·

وأشار أ· محمد ابراهيم مبروك إلى أنه لم يجد أحدا من أصحاب الرؤية الإسلامية فى مواجهة العولمة·

وتساءل أ· أحمد أبو زيد إن كانت المسألة مسألة عولمة أم إقليمية جديدة · وطالب بضرورة التركيز على مفهوم حوار المصالح لاحوار الحضارات·

ودعا أ· أحمد شرف إلى بث الروح فى منظمات قديمة قد يمثل نوعا من الخروج من المأزق·

فى الجلسة الثانية تحدث د· جورج لابيكا رئيس الجلسة فقال، إن هنالك موضوعين رئيسيين ، أولهما هو تشخيص العولمة ومعرفة أبعادها المختلفة، فهنالك البعد الثقافى والبعد السياسى ، وأساسا البعد الاقتصادى· أما الموضوع الثانى فهو ضرورة العمل على طرح أشكال من المقاومة الإيجابية·

قدم فى هذه الجلسة كل من د· س.ك. ساهنى ورقة بعنوان، «الحوار من أجل الوحدة فى عالم متعدد الثقافات» ، ود· أحمد برقاوى ورقة بعنوان، «نحو تحديد فلسفى إنسانى لمفهوم الثقافة العالمية (مدخل منهجى)»، ود· مجدى عبد الحافظ ورقة بعنوان، «الاستثناء الثقافى بين محاولات تجاوز التخلف وتكريسه» ، والأستاذ شن جى فنج ورقة بعنوان ، «دفاع عن التبادل والتعاون الثقافى» ·

ثم فتح باب النقاش الذى شارك فيه سبعة متحدثين

قال الأستاذ آمال نفاع إن العالم يبدو متجانسا غريبا ، لكن هذا الأمر مضلل، لأن من يدعون ذلك يعتبرون الثقافة هى استهلاك سلع بين الأمم ، فى حين أن الثقافة تتجاوز ذلك بكثير · وطالب بالنضال من أجل تحويل العولمة إلى صالح الإنسان·

ثم تحدث الأستاذ أحمد الأسعد فشدد على أن الحوار أسلم للشعوب من الصراع· وأن على رجل الثقافة أن يعزز رجل السياسة بشكل يؤدى إلى تنمية الوعى العام ، وليس وعى النخبة· ولتحقيق هذه الأهداف يكون الحوار العربى – العربى هو الطريق·

وتناول ممثل السفارة الروسية تحديد الحضارة باعتبارها امتلاك القوة ، وأن تلك مسألة غير مقبولة ٠ وأن الدين ملكية روحية للإنسانية وليست ملك دولة بعينها ٠ واقترح العمل على صياغة برنامج تنمية اقتصادية واجتماعية بين البلدان التى تواجه العولمة، مشيراً إلى تشكيل لجنة فى القاهرة لمقاومة الإرهاب٠

ووجه السفير عمران الشافعى سؤالاً إلى الأستاذ شين جى فنج ، عن كيفية تفادى الصراع فى ظل وجود ثقافة سائدة ومهيمنة ٠ وأضاف إلى رأى د٠ مجدى عبد الحافظ أن الاستثناء الثقافى قد اعتبر، فى مؤتمر فيينا، عنصراً يثرى الثقافة العالمية ٠ ثم سأل د٠ ساهنى عن كيفية أنسنة التكنولوجيا٠

وقال د٠ قاسم أحمد، أن الثقافة الغربية غير متجانسة ، ففيها وجه استعمارى ووجه إنسانى وأشار إلى أن سبب الصراع لايرجع إلى تعدد الثقافات، ولكن سببه الحقيقى هو الأوليجاركية الأنجلو – أمريكية٠

وتحدث الأستاذ أديب نعمة عن اعتقاده بوجود قيم ذات طابع إنسانى وكونى ، لكن العولمة تقوم بنفيها – وأن مقاومة العولمة هى من باب تأكيد ضرورة إسهام الحضارات المختلفة فى الحضارة الإنسانية ٠ وطرح تساؤلاً حول مغزى استخدام أغلب المتحدثين لضمير الجمع، وهل المقصود بنحن، الدولة أم الشعب ٠ وأشار إلى أنه ، فى الحقيقة، لا هذا ولاذاك، بل نحن هم النخبة التى عليها أن تبحث عن وسائل للاتصال بالجماهير ٠

ثم وجه الأستاذ فكرى عبد المطلب سؤالاً إلى أ٠ شن جى فنج ، مذكراً أياه بما قاله عن ضرورة احترام الاختلاف ، لكنه يريد أن يعرف موقفه من قمع انتفاضة الطلاب فى الصين٠

ترأس الجلسة الثالثة الأستاذ السيد ياسين

قدم فى هذه الجلسة كل من د٠ جورج لابيكا ورقة بعنوان، «التغيرات السياسية الكبرى فى أوروبا الشرقية وآثارها على الصعيد العالمى عامة وفى العالم الثالث خاصة،، ود٠ فهمية شرف الدين ورقة حول ، «مأزق الحوار فى ظل التباس الخصوصيات،، ود٠ رونى أمبيورنسون ورقة بعنوان، «الشرق والغرب فى بناء الهوية الأوروبية، ، ود٠ كلاوديا بكمان ورقة بعنوان، «الفردية والجماعية فى المانيا : صراع أم حوار، ٠

وفتح باب النقاش الذى شارك فيه أربعة متحدثين٠

تحدث د٠ ميلاد حنا فقال إنه قد لاحظ تركيزاً كبيراً على الأديان ، وهى موضوع أساسى ٠ فكل دين وكل أيديولوجيا تبدأ متعصبة ، ولكن با أيضا جوانبه التى تدعو للتعاطف – فالدين يتشكل فى الإطار الحضارى والثقافى ٠ والدين المصرى دين من نوع خاص ٠ ولابد من

حدوث تطور نظرى إسلامى لتحقيق ارتباط الدين بالمجتمع.

ثم تحدث السفير عمران الشافعى ، وقال بأن ورقة د. لابيكا قد أثارت قلقاً شديداً ، إذ وصفت ما تعانى منه المجتمعات الأوروبية ، وتحدث عن فرنسا منعا للحساسيات . لكن المشكلة موجودة فى بلدان أخرى كثيرة . ثم وجه الدعوة للباحثين الأوروبيين حتى يصلوا إلى حلول من خلال مفاهيم أخرى ، وأديان وفلسفات أخرى ، كما ينبغى القيام بالدعوة للتسامح.

ثم تحدثت الأستاذة كورين كومار، وقالت إن هنالك ازدواجية فى التفكير تتعلق بالعالمية والخصوصية أشار إليها جميع المتحدثين ، وعلينا أن نأخذ بالنظرة العالمية التى تتناول الموضوع فى ظروف العصر . كما علينا البحث عن بدائل ، لتفادى سيادة ثقافة ما.

وأشارت ، فيما يختص بالتنمية ، أن الأمر قد استغرق أقل من عشرين عاماً لبلورة مقاييس الدخول وغيرها ، فهل هنالك حاجة لتغيير هذه المقاييس فى ظل القرن الواحد والعشرين؟ إن هنتنجتون يعتبر الثقافة الغربية ثقافة فريدة من نوعها، ثم تساءلت إن كان هنالك حاجة للتعرف على الفرق بين الصالحين والطالحين من البشر ، من أجل خوض مناقشة حول مستقبل الثقافة العالمية ؟

ثم تحدث الأستاذ عصام الخفاجى ملاحظاً أن كل الأوراق تعاملت مع العولمة كفجيعة كبرى، وعن كيفية مواجهتها . وأنه سيتحدث بمعاكسة هذا الرأى . إن البعض يتفق على أن الخير سيأتى مع الرأسمالية القادمة ، وهكذا يعيد نقاش الستينات نفسه حول الرأسمالية . وهذا يعبر عن محنة اليسار الذى يبكى اليوم على الدولة كمرادف للتنمية . يجب فك الاشتباك بين الليبرالية الجديدة والخوف من تلاشى الدولة . إن نموذج الدولة ، كما كان ، لم يقم إلا على الهيمنة ، وسحق الهويات المحلية والوطنية . وتجىء الأصولية كرد فعل على سياسات التنمية التى تسمح باستفادة بعض المناطق دون المناطق الأخرى ■

الفصل الثالث

العالم العربيوالاسلامى وشعوب العالم الثالث فى مواجهة الهيمنة الغربية

ا• محمد سيد أحمد*

نموذج هنتنجتون والنزاع العربى الإسرائيلى**

يعدّ حوض البحر المتوسط – مهد الحضارات المستمدة عن الديانات التوحيدية الرئيسية الثلاثة– المنطقة النموذجية لاختبار مدى صحة نظرية صامويل ب• هنتنجتون عن صراع الحضارات •وذلك أن النزاع العربى – الإسرائيلى ، الذى اكتسب فى السنوات الأخيرة طابع الصراع بين الحضارات اليهودية والمسيحية والإسلامية ، هو أوضح مثال على ذلك النموذج•

يحاول نموذج هنتنجتون أن يشرح التصارع فى عالم مابعد القطبين، على أنه صراع للحضارات• وهى نظرية لبنتها الأساسية ، فكرة أن الحضارة لابد وأن تكون صحيحة على مدى تاريخ الحضارات • ولما كانت الحضارات غير جديدة ، فلماذا لم تكتشف من قبل؟ ولو كانت نظرية هنتنجتون صحيحة ، فإن ماهو صحيح للحاضر والمستقبل ينبغى أن ينطبق على الماضى كذلك، حتى لو كان عامل الحضارة قد احتجب وراء عوامل أخرى فى لحظات تاريخية معينة (مثل الدين فى وقت الحروب الصليبية ، والأيديولوجية طوال زمن الحرب الباردة)•

وعندما نطبق نموذج هنتنجتون على النزاع العربى الإسرائيلى ، فسوف نلاحظ التناقضات التالية :

– أن تعبير صراع الحضارات لم يكتسب سمعته السيئة إلا مؤخراً وبكتابات هنتنجتون • فهو

---

*كاتب سياسى.

**ترجمها عن الإنجليزية ا• حسني تمام.

تعبيرظهر بعد الحدث، أى أنه تعبير نشأ من مفردات متنوعة وليس تعبيراً سابقا وساعد على تفسير وجود المفردات٠

– لقد انتقلت خطوط الالتباس فى النزاع العربى – الإسرائيلى بمرور الوقت ٠ ولأن النزاع يصور الآن على أنه الإسلام ضد الباقى (استعارة لتعبير هنتنجتون الغرب والباقى) ، فإن المقابل للإسلام ، أى الحضارة اليهودية – المسيحية، ليست وحدة متراصة غير قابلة للاختزال . فمنذ وقت غير بعيد كان التناقض بين المسيحية واليهودية يسبق التناقض بين الإسلام واليهودية ٠ وكانت التوترات اليهودية – المسيحية تنسخ التوترات اليهودية – العربية ، وبصورة أعم التوترات اليهودية – الإسلامية. وباستعادة الماضى ، فإنه يبدو أن اللعبة كانت ثلاثية ، وليست ثنائية الأقطاب ، طوال الوقت . وإذا كان الأمر كذلك ، فأى من الحضارات الثلاثة (أو الديانات التوحيدية) هى التى تحدد الصراع مع الحضارتين الأخريْين فى وقت بعينه؟

– هل الفكرة الأساسية التى دفعت المتحمسين فى النزاع العربى – الاسرائيلى للتجمع حول الدين، فكرة حضارة أم اضطهاد؟ فى البداية اضطهاد اليهود على يد المسيحيين فى أوروبا ممثلة بصورة مصغرة فى قضية دريفوس فى فرنسا ، والمذابح التى وقعت فى أوروبا الشرقية، ثم فى النهاية محرقة هتلر ، ثم بعد ذلك اضطهاد العرب الفلسطينيين على يد اليهود ، ولاسيما بعد قيام دولة إسرائيل؟ من هذا المنظور تبدو نظرية صراع الحضارات كظاهرة انتقالية أكثر منها سمة ثابتة فى المعادلة٠

– هل النزاع العربى – الإسرائيلى فى جوهره صراع للحضارات؟ هل اليهودية جزء من الحضارة الغربية أكثر منها الحضارة الشرق أوسطية؟: هل يحدد اليهود المعاصرون هويتهم بأنها الشتات اليهودى فى أنحاء العالم الغربى، أكثر من كونها إسرائيل التوارتية الواقعة فى الشرق الأوسط؟ وفى هذا الصدد ، تجدر ملاحظة أن التحيز الأوروبى فى البحوث التاريخية يميل إلى أن ينسب للحضارة الأوروبية أموراً تنتمى بالفعل إلى حضارات أخرى ٠ ولقد كانت إحدى المحاولات لكشف هذا التحيز هو كتاب مارتين بيرنال بلاك أثينا (أى أثينا السوداء – المترجم) الذى يتصدى لتفسيرات القرنين التاسع عشر والعشرين لليونان على أنها حضارة غربية أو آرية وذلك عن طريق تتبع أصول الحضارة اليونانية إلى الشرق الأوسط وأفريقيا٠

إن فكرة الحضارة أكثر غموضاً لكى ينظر إليها على أنها اللبنة الأساسية لعالم اليوم٠ ومن ناحية أخرى ، فإن فكرة الأمة – الدولة فقدت كثيراً من مشروعيتها باعتبارها اللبنة الأساسية لعالم مابعد القطبين الذى يتسم بتزايد الاعتداء على وحدة الدولة وسيادتها ، رغم الانتعاش الواضح للنزعة العرقية والقومية . كما أنه من الواضح أنه فى سياق نظام عالمى

مائع لايزال فى طور التشكيل ، أصبحت قضايا الهوية ذات حساسية كبيرة • لكن الثغرة التى نجمت عن فشل إطار مرجعى، كان راسخا فى يوم ما ، لايستتبع بالضرورة أن تملأ تلقائيا بفكرة الحضارة بوصفها الإطار المرجعى الجديد•

وإذا كانت الأمم راسية فى مواقع جغرافية معينة، فليس ضروريا أن يكون نفس الشىء صحيحا بالنسبة للحضارات • ففى عالم متقلص يزداد الاعتماد المتبادل بين عناصره المكونة، ولم يعد الانتساب فيه لموقع جغرافى بعينه يشكل رباطا قويا كما كان الحال من قبل، يمكن لفكرة الحضارة أن تكتسب قدراً من الصلة ، لكنها غامضة، بحيث لاتصلح نقطة انطلاق صحيحة لأى تحليل جدّى•

إذا كان هنتنجتون على صواب، فإن أى سلام عربى – إسرائيلى يكون مستحيلا • فمهما كان من إلزام اتفاقيات السلام الموقعة بين الدول فى الشرق الأوسط ، فإن النزاع سوف يعاود الظهور بشكل أو بآخر • ولأن الحرب الشاملة مقيدة بفعل اتفاقيات السلام ، فإن النزاع سوف يتخذ أشكالا جديدة خارج الهياكل القانونية للدولة، وبخاصة الإرهاب . فهل يتعين علينا أن نستسلم لهذا القدر؟

إن إحدى خصوصيات النزاع العربى – الإسرائيلى هو أنه ليس بين أطراف (أمم أو دول أو حضارات) عاشت دائما جنبا إلى جنب• فالعرب يقولون إنه حدث انقطاع ، وغياب استمرّ قرونا لكيان يهودى فى وسطهم • وحقيقة أن النزاع ليس بين كيانات كانت موجودة هناك بشكل دائم (كما هو الحال مثلا بالنسبة لألمانيا وفرنسا أو الصين واليابان ••• الخ) يضفى عليه إطارا من الزمن والمساحة، وهكذا فإن النزاع لايجرى فقط على الحدود • فإسرائيل ، من حيث الزمن ، لم يكن لها وجود دائم فى المنطقة ، ومن حيث المساحة انتقلت من صورة الشتات فى أنحاء أخرى من العالم (وبخاصة أوروبا) إلى صورة دولتها فى الشرق الأوسط•

إن النزاع والسلام يمس مشروعية وجود إسرائيل فى نظر السكان الأصليين للشرق الأوسط • أما فى نظر إسرائيل ، فإن شرعية وجودها لاعلاقة له باستعداد محيطها لقبول هذا الوجود والاعتراف بشرعيته • وهذا هو لب النزاع ، ولب خصوصية السلام فى هذا النزاع•

وهو كذلك لب أيديولوجية الصهيونية ، فالإطار المرجعى الرئيسى للصهيونية ليس هو الجنس البشرى ككل، وإنما المصير المحدد لليهود • فما هو مدى شرعية هذا الإطار المرجعى الرئيسى فى النظام العالمى لما بعد القطبين؟ وكيف يمكن إعادة تعريف السلام طبقا لنموذج هنتنجتون؟

يمكن الافتراض بأن العلاقات بين المتحمسين فى النزاع العربى– الإسرائيلى سوف تمر بثلاث مراحل إذا ما أريد التوصل إلى السلام•

– المرحلة الأولى هى مرحلة الرفض المتبادل التى عبرت عن جوهرها باقتدار تلك الشعارات المزعومة بالقاء اليهود فى البحر وإلقاء العرب فى الصحراء • وفى هذه المرحلة كان النزاع يتفق تماما مع نموذج هنتنجتون ألا وهو أن الحضارات لايمكن إلا أن تتصارع •

*المرحلة الثانية (التى يمكن اعتبارها المرحلة الحالية) هى مرحلة الذرائعية المتبادلة. فالمتحمسون أخضعوا لضوابط السلام التى ترغمهم على التعامل مع الآخر ، لكن الاعتراف هو فقط من قبيل الملاءمة وليس الاقتناع • وفى هذه المرحلة فإن نموذج هنتنجتون لايدحض ، وإنما يتّخذ تعبيرا أكثر تعقيدا • ولأن أيا من الطرفين (الحضارتين) لايستطيع القضاء على الآخر ، فإن كلا منهما سينطلق من فرضية براجماتية تقول إنه يمكن أن يستخدم الآخر لمنفعته الخاصة• وسيحدد توازن القوى بين الطرفين أيهما سيستفيد أكثر من هذه الممارسة•

– المرحلة الثالثة ستكون هى المرحلة التى تتطور فيها الذرائعية المتبادلة إلى ثقة متبادلة وإثراء متبادل وتخصيب تهجينى • وإذا ماحدث أن تحققت هذه المرحلة الثالثة فى أى وقت فإنها سوف تدحض نموذج هنتنجتون ، الذى ينطلق من فرضية أنها لايمكن أن تتحقق • ففى رأى هنتنجتون ، أنه نظرا لشدة الصراع بين الحضارات ، فإن أفضل مايمكن أن نأمل فيه هو الذرائعية المتبادلة وهى آخر مايمكن الوصول إليه • وبعبارة أخرى ، فإنه لايمكن التوفيق بين نموذج هنتنجتون والسلام الحقيقى•

قد يقال بالطبع إنه من غير المحتمل الوصول إلى هذه المرحلة الثالثة لأسباب عملية، وليس بسبب الافتراضات النظرية لنموذج هنتنجتون. وإحدى الحجج التى تقدم فى هذا السياق هى أنه لما كان توازن القوة سيكون لصالح أحد الطرفين على حساب الآخر (لأن بقاء توازن القوى فى حالة توازن هو الاستثناء وليس القاعدة) فإن الطرف الأضعف سيعانى من الإحباط ، ومن ثم يصبح التخصيب التهجينى بين الطرفين فى مناخ من الإحباط أمرا مستحيلا • وإذا ما واجه الانتقال إلى الثقة المتبادلة والإثراء المتبادل كثيرا من الصعوبات ، فإن هذا سيكون راجعا إلى عوامل مادية./ استراتيجية/ بنوية تحتية أكثر منه لعوامل ثقافية/ حضارية.

إذا كان نموذج هنتنجتون صحيحا، فإن السلام لن يكون سوى قضية ملاءمة؛ ولايمكن أن يكون مستداما • فهل يمكن إعادة تعريف نموذج هنتنجتون على ضوء المحاولات الحالية من أجل تحقيق سلام فى الشرق الأوسط؟

إن خطوط الالتباس ، على حد تعبير هنتنجتون ، أو بصفة أعم الصراعات لاتكون سلبية فقط، بل يمكن أيضا أن تكون إيجابية وخلاقة ومؤثرة بحيث تؤدى فى نهاية الأمر إلى

الإثراء المتبادل • وليس من قبيل المصادفة أن أعظم المفكرين والفلاسفة العرب (ابن رشد وابن سينا) عاشوا فى أطراف العالم الإسلامى – لا فى قلبه حيث كان التخصيب ممكنا • ففى مواجهة ثقافة الآخر تتاح أفضل فرصة لثقافة المرء لأن نحقق قفزات إلى الأمام■

د. طيب تيزينى*

العالم العربى فى مواجهة الهيمنة الغربية (ورقة عمل)

جاءت السنوات القليلة الأخيرة لتُحدث تحولاً نوعياً عميقاً وشاملاً فى العلاقة الهيمنية بين العالم العربى والغرب . وقد أخذ ذلك يفصح عن نفسه فى سياق تفكك الاتحاد السوفيتى والمنظومة الاشتراكية ، ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية استفراد العالم ، بما فى ذلك أوربا نفسها ، وفرض هيمنتها عليه بصيغة مايُسوّق له تحت حدّ النظام العالمى أو الدولى الجديد. ولما كان هذا الأخير يمثل حالة ذات طابع إشكالى، بمعنى عدم الإجماع على وجوده الموضوعى، فقد اعتبره بعض الباحثين حالة انتقالية مفتوحة أولاً ، ومركبة ثانيا ، إضافة إلى اعتقاد آخرين بأنه (أى النظام العالمى أو الدولى الجديد) وإن مثل حالة مفتوحة ومركبة فإنه ، من الناحية البنيوية ، الحلقة النهائية من التاريخ.

وهكذا، راح الوضع يتبلور فى اتجاهين اثنين كبيرين ، تمثّل الأول منهما فى الاعتقاد بأنه وجد نهايته فى النظام الرأسمالى الليبرالى ، الأمريكى على نحو مخصص . وهذا الاتجاه يحمل وشماً أمريكياً تسويفياً يعمل فرانسيس فوكوياما على التنظير له والدفاع عنه . وهذا الاتجاه إذ يتحدث عن نهاية للتاريخ ، فإنه يفهم ذلك من موقع أن النظام الرأسمالى المذكور يجسد هذه النهاية، ولكن دون القول بأن هذه النهاية غير خاضعة للتغير . وبمقتضى ذلك ، لاتمثل أزمة هذا النظام حالة بنيوية تعنى ضرورة تجاوزه إذا أريد لهذه الأزمة أن تتجاوز . ومن ثم ، فليس من بديل تاريخى له سوى عملية تجديده وإعادة بنائه من الداخل.

ويترتب على ذلك أن العالم العربى بمثابة جزء من العالم الثالث لن يجد نفسه إلا أمام

*أستاذ الفلسفة بكلية الآداب – جامعة دمشق.

ضرورة الاندراج فى ذلك النظام الرأسمالى الليبرالى ، إذا ما أراد أن يدخل فى دائرة التقدم، ومن ثم فى القرن الواحد والعشرين الوشيك. ولما كانت العلاقة بين العالم العربى والنظام الرأسمالى إياه قائمة على الاستتباع والإلحاق وليس على النديّة والتكافؤ . وكان المشروع الصهيونى جيباً وظيفياً من جيوب ذلك النظام فى الشرق الأوسط ، فقد تبلور الأمر باتجاه الكوجيتو الحاسم التالى : إما أن يندمج العالم العربى اندماجاً وظيفياً فى ذلك النظام الرأسمالى وجيبه الصهيونى فيحقق شرط استمراره ونمائه ، وإما أن يخرج عنه فيغدو عاجزاً مهشّماً مفتتاً وغير ذى مستقبل استراتيجى.

ذلك هو الموقف الأول ، الذى يستنبطه دعاة النظام الرأسمالى الإمبريالى الأمريكى والمشروع الصهيونى فيما يتعلق باحتمالات تقدم العرب وقصورهم عن ذلك . أما أن يكون هنالك احتمال ثالث أمام هؤلاء ، فهو مسألة يجرى تغييبها . وإذا ما أصر العرب (فى طلائعهم الليبرالية والإسلامية والقومية والاشتراكية المستنيرة) على محاولة اكتشاف الاحتمال الثالث ، فإن أول مايجدونه مطروحاً على بساط البحث يتمثل فى اكتشاف أن الحفاظ على وجودهم القومى ، من حيث الأساس مرتهن بالضرورة بصوغ مشروع نهوض جديد لهم يحقق الاستقلال والتقدم . وهذا، بدوره ، مشروط بالكفاح فى سبيل الديموقراطية والعقلانية والتنوير ضمن الخصوصية العربية النسبيةِ، التى يستدعيها الأمر، ومن ثم فى سبيل الإقرار بالتعددية السياسية والثقافية على نحو يفضى إلى تراكم سياسى وسوسيوثقافى يوّظفان فى خدمة التنمية الاقتصادية والسياسية المستقلة.

ولعل من مقتضيات ذلك ، أن يؤكّد على التطبيع بين النظم العربية وبين شعوبها أولا ، وبين النظم العربية ذاتها بعضها مع بعض . ومثل هذا الموقف (الاحتمال) من شأنه أن ينهى القلق والتردد فى أوساط سياسية وعربية ترى ضرورة الإسراع فى اكتشاف موطئ قدم لها فى النظام الدولى الجديد قبل أن يفوت القطار.

بيد أن الاتجاه الثانى ، الذى يطرح نفسه فى إطار التحول العميق الذى لحق بالعالم الراهن، يقوم على النظر إلى ذلك التحول بوصفه حالة انتقالية مفتوحة ومركّبة ، كما لاحظنا من قبل. أما تجليات ذلك فتظهر، أولا، فى نهاية الأيديولوجيات والصراع الأيديولوجى، وفى بروز نمط جديد من الصراع هو بين الثقافات أو الحضارات لدى شعوب العالم وأممه، وهو بين المذاهب الدينية أو التجمعات القبلية أو الأقوامية الاتنية فى نطاق العالم الثالث عموماً والوطن العربى بصورة خاصة. كما يتجلى ذلك ، ثانيا، فى انفراط العقد العالمى ، بما يعنى ذلك من تصدع المؤسسات الدولية وانهيار التماسك الاجتماعى وانحلال الهويات الوطنية والقومية وانخراط الناس فى نشاط اقتصادى استهلاكى متحلّل من كل التوجهات والضوابط الجمعية . إضافة إلى ذلك ، قد يتجلى التحول المعنى بدعوة أو بدعوات للعودة إلى يفاعة

التاريخ البشرى، حيث لم يكن هنالك استغلال ولا قمع ولا تهميش ، وحيث لم توجد صناعة ولاتكنولوجيا ولا معلوماتية تدمر العالم برمّته إذا تصارع الأقطاب . وهنالك، أخيراً وليس آخراً ، احتمالات تعاظم الدعوة إلى مابعد الحداثة ، حيث يفكّك كل شئ أنجزته البشرية على صعيد العلم والثقافة والقيم دون ناظم أولاً ودون طرح بدائل استراتيجية له ثانياً.

أما مايعنيه ذلك ، بالنسبة إلى العالم الثالث ومن ضمنه الوطن العربى بتعدديته العقيدية والحضارية والإثنية (إسلامية، مسيحية وكردية وسريانية وأمازينية ..)، ينبغى أن يقود إلى تفتيت وتفكيك المؤسسات الوطنية السياسية والثقافية وإلى انطلاق صراعات مفتوحة بين أطراف هذه التعددية . ومن ثم ، فإن التفكير فى احتمال الوقوف على القدمين فى العالم العربى ، يُنظر إليه بمثابة سباحة ضد التيار.

وإذا كان ذلك كله يصبّ فى تصور للتاريخ بوصفه حلبةً لصراعات غير مثمرة تاريخياً ، أى لاتحقق تقدما يفضى به (بالتاريخ) إلى تراكم معرفى وسوسيوسياسى وتنموى وإنسانى ، فإنه ، من طرف آخر ، لم يعد الاعتقاد ذا مصداقية معرفية بأن التاريخ إياه يسير بمقتضى حتميات وضعية تحقق نفسها عبر البشر وبمنأى عن إرادتهم.

ولعله من أوائل المهمات النظرية فى العالم العربى أن يصوغ المثقفون والسياسيون المستنيرون مشروعاً أولياً ومفتوحاً لإعادة بناء الموقف العربى الراهن باتجاهين اثنين متجادلين. أما الأول منهما فيتمثل فى المحافظة على الهوية الوطنية والقومية العربية والدفاع عنها بوصفها المسألة التى تحولت إلى المدماك الأول المستهدف فى المشروع الأمريكى الصهيونى الامبريالى فى العالم العربى ، وذلك عبر بدائل جديدة لها من نمط الهوية الشرق أوسطية أو الهوية الأوسطية. بيد أن تحقيق هذه العملية فى إطار المشروع العربى يفصح عن نفسه بوصفه الوجه الآخر منها ، وهو إعادة بناء الهوية المعنية (العربية) ضمن ثلاثة محاور يشكل الرئيسى الحاسم فيها مدخلاً معرفياً وايديولوجياً إلى الاثنين الآخرين . أما هذا المحور الرئيس الحاسم فيتلخص فى البحث فى الإشكالية العظمى للوضعية العربية الراهنة وفى المشكلات التى تتجلى فيها، وهى السياسية والاقتصادية والسوسيوثقافية، خصوصاً. ومن هذا الموقع وفى ضوئه، يجرى التوجه إلى المحورين الآخرين ، وهما التراث العربى والعالمى والعصر الغربى والعالمى المعيوش■

ا٠ محمد بسيونى*

تفاعل المثقفين العرب مع الثقافات الوافدة

فى نهاية الحرب العالمية الثانية، اختار العالم فكرة الانتظام فى هيئة أممية دولية، تخضع لوثائق متفق عليها، ويتباين دورها على الساحة الدولية تبعاً للظروف العامة والخاصة بكل قضية على حدة ٠٠ وقد مثلت الأمم المتحدة عبر منظماتها المتعددة هذا النمط المتفق عليه عالميا فى معالجة القضايا الإنسانية ٠٠ ولأن الدفاع الرئيسى وراء التقارب العالمى كان هو الخوف من دمار الحربين الأولى والثانية، حيث دفعت الإنسانية كلها ثمنا غاليا للمآسى التى وقعت إبان الحربين، والتى كان أخطرها السلاح النووى ضد هيروشيما ونجازاكى، والذى نتجت عنه أضرار دموية قاسية يمتد أثرها حتى الان، فإن فكرة البحث عن بدائل أخرى للحروب، ورفع شعار السلام العالمى قد لاقت قبولا دوليا متزايدا، وإن كانت الآليات التى وفرتها المنظومة الدولية، عبر الأمم المتحدة، مازالت عاجزة عن حل الصراعات الإقليمية والعرقية والأيديولوجية عبر الحوار والقنوات الدبلوماسية. ومازالت المعالجة بالعنف حتى الان هى السائدة فى الصراعات الداخلية بين القوى المتصارعة فى الدولة الواحدة، فضلا عن انها الاقوى تأثيرا فى الصراعات الاقليمية والعرقية٠

واستعراض القضايا التى تعاملت معها الأمم المتحدة عبر تاريخها الطويل – خمسين عاما- يؤكد أنها دائما تأتى فى دائرة رد الفعل تجاه أحداث العنف، ولم نبادر ابدا بالفعل لاحتواء مقدمات اى صراع قبل اندلاعه وتأججه٠

وامام تلك الحالة من محدودية دور المنظمة الدولية، أصبحنا أمام شعار براق يتحدث عن

*عضو مجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

السلام وحقوق الإنسان وآليات ضعيفة، او فى احسن الاحوال موجهة من قبل الدول الكبرى لتحقيق مصالحها اولا على حساب الاستقرار العالمى ٠٠

وبالتوازى مع هذا الواقع نجد حالة من التعصب للذات يدعمها تاريخ طويل من الرغبة فى التميز، وتجارب طويلة للهيمنة على المقدرات الدولية، عبر نمط الاستعمار القديم، قد سيطرت على الدول الكبرى فى العالم وتلك الحالة أدت لتكريس الرغبة فى الانفراد بالقوة والتحكم فى العالم لتحقيق مصالح الدول الكبرى ٠٠

وبدافع سيادة وتفرد الجنس الابيض، نتيجة تفوق ونضج العقلية الغربية ! ! وامتدادا لقانون البقاء للاصلاح، أصبحت الدول الكبرى فى امريكا واوروبا، تعيش حالة من الازدواجية تجاه المبادئ والقيم الإنسانية. فهى من ناحية تسعى الى تطوير مجتمعاتها، وتحرص على حقوق الإنسان، وتدعيم التقدم التكنولوجى والصناعى والديموقراطى داخلها، وفى المقابل تتعالى على دول العالم الثالث، وتحجب عنها التقدم التكنولوجى، بل ويذهب بعض السياسيين الغربيين إلى توصيف شعوب العالم الثالث بانهم عبئاً على الحياة، ويشاركون الغربيين فى الأوكسجين وهم لاتستحق مجرد الحياة، لأنهم فشلوا فى تطويرحياتهم، ولايسايرون التحضير والمدنية [راجع مناقشات لجنتى الكونجرس والشيوخ للشئون الخارجية الأمريكية ١٩٩٠-١٩٩١] والبعض من المفكرين الغربيين ينتصر لضرورة المساعدة فى تنمية دول العالم الثالث وتقدمها ومساعدة الإنسانية لتنهض ضد أخطار الأمراض والتحديات الطبيعية [راجع حوارات جارودى فى القاهرة سبتمبر ١٩٩٦]٠

بل تزداد الحالة تعقيداً، عندما تطالب الدول الغربية وأمريكا بصفة خاصة دول العالم الثالث بضرورة انتهاج النمط الديمقراطى كأسلوب للحكم دون ربطه بآليات التكافل الاجتماعى التى تحقق نجاح هذا النمط السياسى [راجع شروط البنك الدولى فى التمويل لدول العالم الثالث -التقرير السنوى للبنك الدولى-نوفمبر ١٩٩٤-] وكأنما المطلوب فقط شكلاً ديمقراطياً مقلداً بلا مضمون اجتماعى، وهو مايؤدى إلى تحقيق هدف السيطرة الخارجية على مجتمعات العالم الثالث، والذى يخدم بالأساس المصالح الاقتصادية والسياسية الغربية. وان كان يحقق درجة من درجات التطور السياسى فى العالم الثالث فى اتجاه الديمقراطية بديلاً عن النظم التسلطية القائمة والتى لاشك ساهمت فى تخلف تلك الدول٠

ويسير على هذا النهج أيضا عدد كبير من المنظمات غير الحكومية النشطة فى أوروبا وأمريكا، حيث تعلن العديد من المنظمات بصراحة فى لوائحها أنها تنفذ أهداف السياسة الخارجية للدول التى تعمل فيها، وفى الوقت نفسه نجد فى المقابل قطاعاً كبيراً من المنظمات غير الحكومية الدولية الشهيرة تؤكد لوائحها أنها تنتصر للمبادىء الانسانية العامة التى أوردتها القوانين الدولية لحقوق الانسان، وتسعى إلى أعمال هذه المواثيق فى الواقع العملى،

وتساعد المنظمات غير الحكومية فى دول العالم الثالث لتحقيق هذه الأهداف النبيلة. وفى أحيان كثيرة تنتقد هذه التوعية من المنظمات غير الحكومية الدولية سياسات حكوماتها الداخلية والخارجية وبصفة خاصة السياسات فى العالم الثالث [راجع تقارير العفو الدولية، الفيدرالية]..

إذن نحن أمام رؤيتين متعارضتين لدى الغربيين حول التعامل مع دول العالم الثالث، فالحكومات الغربية يحركها عادة دافع المصلحة، وتبحث عن القوة والنفوذ وفرض الأمر الواقع على التابعين، وتمارس أبشع أنواع القمع والحصار على المعارضين -كما فى نموذج العراق وليبيا وإيران وكوبا- والبعض من المثقفين والرأسماليين الغربيين يرون أن المساهمة فى تطوير العالم الثالث يخدم الإنسانية، ويحل مشاكل الكوكب الأرضى بالتعاون المشترك، بل ويدينون فى بعض الأحيان السياسات الغربية، ويعتبرون أنها ضد حقوق الإنسان.

[وأحدث مثال على ذلك ما صدر عن الخارجية الأمريكية ومكتب حقوق الإنسان فى الخارجية الأمريكية من تقريرين متعارضين حول مذبحة قانا التى تمت فى لبنان فى شهر مارس ١٩٩٦]. ومع اختفاء القطب الشرقى، بعد انهيار الاتحاد السوفييتى مع نهاية الثمانينيات، كقوى موازية على الخارطة الدولية وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالنفوذ السياسى والاقتصادى والعسكرى فى العالم - حتى الآن - أصبحت فوبيا الديمقراطية الغربية التى ترفع شعار حقوق الإنسان تملأ العالم شرقه وغربه واختلفت الأهداف لكن الشعارات ظاهرها واحد.

وقد أصبح عالمنا اليوم يمر بمرحلة خطيرة طابعها العام حالة الصراع بين الأطراف الدولية.. وخلال العقد الأخير من القرن العشرين أصبحنا أمام مجموعة من الحقائق تتمثل فى:

(١) تجارب اقتصادية متطورة فى الغرب وبعض دول آسيا، تعتمد الديمقراطية كأسلوب للحكم، ولكل منها تجربتها الخاصة فى الممارسة الديمقراطية، وترفع جميعها شعار الاقتصاد الحر، وتتصارع فيما بينها على السوق والتطور التقنى لوسائل الإنتاج والسلع المنتجة. وركبت الشركات متعددة الجنسية الموجة وفرضت مصالحها على الأجندة الدولية.

(٢) اقتصاديات متعثرة فى أفريقيا ومعظم دول آسيا وأمريكا اللاتينية، مع رغبة متصاعدة لدى شعوب تلك الدول فى تطوير حياتهم وتحديثها. ومعظم هذه الدول تعيش حالة التخلف الحضارى المادى -بالمقاييس الغربية، وتعانى من إهدار حقوق الإنسان نتيجة الفشل فى أعمال الديمقراطية بمفهومها الواسع القائم على المشاركة فى اتخاذ القرار وتداول السلطة.

(٣) التطور التقنى فى وسائل الإعلام، ونجاح الفضائيات فى اختراق الحدود الجغرافية

لدول العالم، والذى صاحبه الترويج للنمط الحضارى الغربى بوصفه السلوك الاجتماعى الملائم للحضارية والتمدين والحياة الانسانية والرفاهية، حيث بدأت الثمانينيات بأصوات متعددة وعالم واحد وتحولت فى التسعينيات إلى صوت واحد وعوالم متعددة [راجع حميد مولانا عميد معهد الاتصال الدولى بواشنطن، نظام إعلامى جديد للقرن ٢١ ورقة بحثية غير منشورة مارس ١٩٩٣٠]

(٤) صدمة حضارية أصابت الدول ذات الحضارات العريقة والتى احتفظت بتاريخ طويل مع ثقافتها الموروثة بأبعادها الدينية واللغوية والقيمية والسلوكية، وهو مانتج عنه حالة من المقاومة القومية للثقافة الغربية الوافدة اتخذت مستويات ثلاث حيث الرفض الكامل أو الاختيار الانتقائى أو التقليد الأعمى٠٠

وقبل أن نرصد طبيعة موقف المثقفين العرب تجاه تلك المعطيات، نحدد فى عجالة معطيات الواقع العربى فى الآتى :-

(١) حداثة التجارب السياسية العربية مع الاستقلال فى ظل وقوع كل الدول العربية تحت نير الاستعمار الأجنبى لفترات زمنية، حيث لم تحصل الدول العربية على استقلالها إلا فى النصف الثانى من القرن العشرين. ويتراوح عمر الدول المستقلة ما بين ٤٣ عاما كما فى مصر و٢٤ عاما كما فى قطر والبحرين والإمارات، مع خمول النشاط السياسى فى ٤٠ ٪ من الدول العربية نتيجة قيام النظام السياسى الملكى فيها، وعدم وجود دساتير أو قوانين مكتوبة فى ٣٠ ٪ من الدول العربية، والسيطرة القبلية على مقدرات الحياة العامة داخل هذه الدول، مما ترتب عليه سيادة نظام اجتماعى له طبيعته الخاصة – ولا نقول مرفوض كليا من مواطنى تلك الدول – وهو ما أدى إلى عدم وجود اليات المجتمع المدنى بالمفهوم المتعارف عليه٠

(٢) وجود تراث حضارى عريض تتداخل فيه الحضارات الفرعونية والبابلية والمسيحية والإسلامية، يمثل مرجعية فكرية راسخة لدى المواطنين العرب، ويحدد نمط السلوك الاجتماعى وسلّم الأولويات القيمى للفكر العربى بابعاده السياسية والاجتماعى والثقافية٠

(٣) سيطرة النمط العائلى الإيجابى على مجريات الحياة بما يمثله من تماسك للمجتمع وإطار حاكم للعلاقات الفردية والاجتماعية، عبر نسيج قوى من القيم أو السلوكيات وبعضها يتهم بالسلبية على محور الحرية الفردية٠

ويتعرض الوطن العربى للغزو الحضارى الخارجى عبر عدة مداخل منها :-

(١) الرغبة الغربية فى السيطرة على الثروات العربية وبخاصة البترول الذى يمثل اهمية استراتيجية للحضارة الغربية.

(٢) الإغراق السلعى للمنتجات الغربية للاسواق العربية فى ظل عجز الدول العربية عن الإنتاج الصناعى المتطور.

(٣) الترويج الإعلامى المستمر طوال الثلاثين عاما الماضية، للنموذج الغربى فى التمدين الذى يمثل حزمة حضارية متكاملة، تبدأ باللغة ومطاعم الوجبات السريعة وارتداء الجينز وانتهاء بالأفلام والمسلسلات والكتب والأغانى [راجع برونو هربرت شيلر - خلق المستهلك العالمى - مجلة شئون دولية الأمريكية صيف ٩٣]

(٤) نقل الأفكار والتجارب عبر الدارسين العرب الذين سافروا فى بعثات تعليمية للغرب - اوروبا وامريكا - وحصلوا على شهاداتهم العلمية هناك، ثم عادوا ليرتقوا مواقع قيادية فى المجتمع العربى، متأثرين بتجاربهم وساعين الى نقلها الى المجتمع العربى ..

(٥) امتصاص المدخرات العربية فى آلية الاقتصاد الغربى عبر إيداعها فى البنوك العالمية وارتباط المصالح بين فئة الحكام واصحاب رؤوس الاموال وبين المصالح الغربية [راجع الولايات المتحدة فى ازمة الخليج برفورنوم شومسكى استاذ اللغويات الأمريكى الطبعة الثانية ١٩٩٤].

وأمام هذه المعطيات تعددت مواقف المثقفين العرب تجاه ما يحدث فى العالم من حولنا. وكان السؤال الصعب الذى يطرحه المؤتمر حول ما يحدث، هل هو صراع حضارات ام حوار ثقافات؟

هو الفيصل فى تحديد مواقف كل فريق ..

ويمكن أن نحدد اتجاهات ثلاثة تعبر عن اجابات ثلاث عن هذا التساؤل :

الاتجاه الاول :- المثقفون الرافضون للنمط الحضارى الغربى الجديد شكلا ومضمونا، وهؤلاء ينتمون لمنابع فكرية متعددة، حيث نجد الناصريين والقوميين وبعض فصائل الماركسيين والإسلاميين من السلفيين والتيارات الجهادية .. وعلى الرغم مما بينهم جميعا كتيارات سياسية، من خلافات فكرية وسياسية، فإنهم يتفقون على رفض النمط الغربى لأنه

يسعى إلى طمس الهوية الحضارية العربية، ويمثل انتهاكاً لفكرة الاستقلال الوطنى، ووقوداً جديداً يضاف إلى حالة التمزق والصراع الإقليمى. وفى الوقت الذى لم يتفقوا فيه بعد على شعار للمواجهة ومازالوا فى خصامهم التاريخى – إلا فى بعض الحالات النادرة – إلا أنهم يتفقون على معاداة الهيمنة الغربية وبصفة خاصة الأمريكية ويقاومون هذا النمط الغربى بأشكال متعددة منها العنف المسلح والمواجهة الإعلامية –عبر الصحف بصفة أساسية– أوبالمقاطعات لبعض السلع الواردة إلى المنطقة العربية٠

الاتجاه الثانى :– المثقفون الانتقائيون، وهؤلاء يرفعون شعار الحوار مع الغرب والتعرف عليه والبحث عن الإيجابى فى الحضارة الغربية، واعماله فى الواقع العربى، لعلاج المشاكل الحضارية التى تواجهنا. وهم يؤمنون بأن حضارتنا أصابها المرض، وتحتاج إلى علاج لمشاكلها التى تهدد استمرارنا. وهم ينتمون الى تيارات فكرية متعددة، فنجد بعض الناصريين ومعظم فصائل الليبراليين، ومعظم هؤلاء من الباحثين والكتاب الذين تغلب على حركتهم طبيعة البحث العلمى ولهم امتدادات شعبية فى جمعيات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، وعادة ما يضع هؤلاء على انفسهم محاذير عديدة حتى لا ينزلقوا وراء المتشددين أو خلف المقلدين٠

الاتجاه الثالث :– المثقفون المقلدون لكل ما هو غربى والمبهورون عادة بالنمط الحضارى الغربى شكلا ومضمونا، والذين يبشرون به فى كتاباتهم وأبحاثهم العلمية ويرون فى النمط الغربى خلاصا للبشرية من مشاكلها، ونادرا ما يتعاملون معه عبر رؤية صراعية٠ وهؤلاء سمتهم الغالبة هى ارتباطهم بالسلطة، وارتقاؤهم لمواقع قيادية فى معظم الدول العربية، والقطاع الاكبر منهم ينتمون إلى الفكر الليبرالى، ونجد بينهم بعض قيادات الناصريين والماركسيين والإسلاميين القدامى الذين بدلوا مواقفهم لصالح توجهات السلطة القائمة، ويعملون فى خدمة هذه السلطة، وتحقيق مطالبها عبر البحث عن صيغ تلفيقية تحقق القبول الشعبى، وفى إطار حرص الحكام على عدم اغضاب السادة فى الغرب٠

وتنعكس المواقف الثلاثة على الشارع العربى فنجد المواطن العادى مع واحد من الاتجاهات الثلاثة، ونادرا ما نجد عربيا لم يحدد موقفا بعد بعيدا عن هذه الثلاثية ٠٠ **أما موقف الحاكم** – وهو فى الدول العربية محور الأداء السياسى والاجتماعى – فيتبدل تبعا للمصلحة والضغوط الخارجية والداخلية، وهم فى الاغلب الاعم يحرصون على علاقة طيبة ان لم تكن تبعية كاملة للغرب٠

ومادامت الظروف الحالية على ما هى عليه، فإننا نرى أن تأجج الصراع بين دول العالم فى أشكال دينية وعرقية وقبلية واقتصادية سوف تنمو معه حالة التحوصل الحضارى للأضعف أمام العنصرية والحصار الحضارى للأقوى، وهو ما يهدد البشرية بأخطار مميتة اقتصادية

وعمليات مقاومة عنيفة من الأضعف تجاه مصالح الاقوى ٠٠

وفى ظل الخطر النووى الذى تملكه العسكرية الغربية والدولة العبرية المحتلة للأرض العربية، والتى تمارس أبشع صنوف الجرائم ضد الإنسان الفلسطينى، فإننا نعتقد أن الصراع الحضارى سوف يكون الأعلى صوتا على كل الحوارات٠

وخروجا من هذه الأزمة، وعودة مرة أخرى إلى البحث عن وسيلة لتحويل الصراع الحضارى إلى حوار للثقافات، نتصور ان البحث عن إطار فكرى عالمى وآليات دولية أكثر فعالية يمكن أن تساهم فى تحقيق هذا الهدف، ونرى ان نتائج الحوارات السابقة بين الشمال والجنوب خلال الثمانينيات وحصاد نشاط التجمعات الإقليمية كالجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومجموعة الـ ٧٧ وتجمع الآسيان وحصاد الجهود الشعبية، والتى من أبرزها لجنة التضامن الأفروآسيوى، والاجتماعات الاوربية الآسيوية التى شهدها النصف الأول من التسعينيات وحتى الآن، ونتائج المؤتمرات الدولية لحقوق الإنسان، يمكن أن تكون مادة فكرية جديرة بالدراسة والوصول إلى نتائج عملية حول فهم وإدراك الرأى الآخر فى مختلف القضايا الدولية الساخنة، بما يضع أجندة للحوار بديلاً عن الصراع المدمر الذى يفرض نفسه على العالم٠

نعتقد أن الاعتماد على مرجعيه وثائق حقوق الإنسان التى أقرها العالم تمثل دستوراً جديداً للعلاقة المفترضة بين شعوب ولا نقول دول العالم٠٠ ونرى ضرورة أن تدعم الحكومات دور منظمات حقوق الإنسان الاقليمية والدولية بوصفها اطاراً للتفاعل والحوار على أرضية ثابتة بين شعوب العالم. وان تبحث الحكومات عبر الأمم المتحدة عن آليات جديدة لأعمال مواثيق حقوق الإنسان، فتتكامل الجهود الشعبية والحكومية، ويجد الأضعف وسيلة يحتكم اليها تمكنه من إيجاد بديل فاعل وعملى يستوعب الآراء المتعارضة ويقبل تفاعلها فى ظل مبدأ قبول الآخر واحترام حضارة الآخر وأفكاره حرصاً على مستقبل الكوكب الأرضى ■

د٠ يسرى مصطفى عبد المجيد*

الهوية نظرة إلى الداخل

دائماً الهوية، الحفاظ عليها والذود عنها، استعادتها والتأكيد عليها، استكشاف عناصرها والتعبئة بها ومن أجلها، فهى الركيزة بالمعنى الثقافى، وهى الحمى بالمعنى السياسى، وهى الذات عندما تحيل إلى ذاتها، وهى نقيض الآخر تسمو عليه (أو يسمو عليها) ، وهى أيضاً اللا تاريخ واللاواقع ، فقط هى الجوهر والتعالى والرمز ، أى أنها ماليس «نحن» فى الواقع والتاريخ، وهى أخيراً المعيار والضابط لكل ممارسة٠ وهكذا تبدو وكأنها عصاً سحرية ترمز إلى كل شىء وتحدده، ولكنها – عندما تحيل إلى ذاتها لاتلتقى مع أى شىء ، وهنا تكمن المفارقه٠

وعندما تطرح علينا قضية صراع الحضارات، فإننا نستحضر، عفويا أو إرادياً، عنصر الهوية ضمن وضعية جبهوية ساحتها الثقافة ، حيث تأخذ القسمة شكل الوافد / الموروث ، الذات الآخر، الأصالة/ المعاصرة – إلخ . ويدور الصراع فى حرب ثقافية طويلة المدى شغلت الساحة الفكرية والثقافية منذ حوالى قرنين من الزمان ومازالت لم تحسم بعد. وعلى طول الخط كان يجرى التعامل مع « الهوية » بوصفها نوع من الشرف الثقافى أوالحضارى .

وعلى طول الخط أيضاً، لم تكن علاقة المجتمع بهويته علاقة تماهى بل تنافر بحكم خضوع المجتمع لمنطق التاريخ وتحولاته والتى تجعل من الواقع ضداً لهويته (بحكم الغفلة أو حتى الخيانة) ، ومن هنا كان على أعضاء الهوية دائماً خوض حروبٍ داخلية من أجل مطابقة الواقع بالرمز . وبالتالى فإن علاقة الهوية بالمجتمع لم تكن تمر عبر المعرفة العلم، فالمجتمع

*باحث بمركز البحوث العربية.

ليس موضوعاً للهوية إلا من باب الوصاية الساسية أو الدينية، حيث تستخدم أساليب مثل التنشئة، التربية، الجهاد (النفسى والمجتمعى) وأخيراً الحلم بالعودة إلى ماليس هم ولانحن فى الواقع وهذا هو أضعف الإيمان.

ومع ذلك ، لو سلمنا بأن الرمزى، حتى وإن تعالى على الواقع، فهو أحد منتجات هذا الواقع، فإن عملية «إنتاج» الهوية ليست بمنأى عن الأثر التاريخي والاجتماعى ، تعبر عنه وتعكس تناقضاته وتؤثر فيه أيضاً. وبالتالى فإننا لو أعملنا إحداثيي التاريخ والاجتماع، فسوف نتحدث عن هويات وليس هوية واحدة، سواء اتخذت تعبيرات طائفية أو عائلية أوقبلية أوطبقية أوسياسية. فى هذه التشكيلةالمتحولة والمتصارعة، يبدو خطاب الهوية وكأنه محاولة لإنتاج ذاته ورسم حدوده الخاصة عوضاً عن رسم حدود موضوعة.

أزمة المجال الاجتماعى والسياسى

لاشك أن بدايات القرن التاسع عشر كانت نقطة تحول مفصلية فى سيرورة إنتاج الخطاب حول الهوية. وهو إنتاج لايمكن إرجاعه إلى معطيات ثقافية وفقط، بل لابد من اعتبار المعطيات السياسية والاجتماعية الجديدة. يقول برتران بادى: « تكونت السياسة الحديثة، فى العالم الاسلامى، على أسس نسبية . لم يكن الأمر يتعلق بالانفصال عن نظام سياسى مضى وابتكار آخر جديد فقط، بل بتجديد الذات بالنسبة لقدرة سياسية غربية اعتبرت متفوقة . ولم يكن هذا يعنى التجديد بقدر ماكان يعنى التكيف، فكانت مجازفة القرن التاسع بأكمله تستند إلى إعداد العلاج وتناول الدواء من مكان آخر، أكثر من استنادها إلى إدارة لإعادة تحديد النظام السياسى أو البنيان الاجتماعى (برتران بادى، ١٩٩٢، ص١٥١) ، وإذ يؤكد بادى على أن عمليات الانتقال لم تكن تتم دون قيد أوشرط ، فإنه يشير إلى مسألة هامة تتعلق بمفارقات داخلية خلقت نوعاً من التحالفات (التاريخية) بين التقليدى والحديث، « أولاً وقبل كل شىء ، اضطر العمل من أجل تدعيم المركز (السياسى) إلى مواجهة قوى اجتماعية ، وبخاصة نخبة قوية من الأعيان التى لم تكن راضية عن إعادة بناء مركز قوى، ووجدت فى ذلك سبباً للغضبالذى كانت قادرة للتعبير عنه. بالإضافة إلى أن هذا المشروع لم يستطع الإستفادة من منافسة بين نخب اجتماعية – اقتصادية ، أوعلى الأقل من استراتيجيتها المتشابكة . وأخيراً لقد واجه فى طريقه الدور النشط لأقليات ثقافية قبلت أحياناً منحها مساندة انتقائية ، ولكن مقابل ثمن باهظ للغاية، حيث إن هذا التعضيد كان فى أغلب الأحيان يعرض للخطر مزاعم النظام بشموليته، أى جزءاً هاماً من هويته » (برتران بادى، ١٩٩٢ ص١٥٣)

مايعنيه ذلك بالنسبة لموضوعنا أمر بالغ الأهمية، لأنه يتعلق بحدود تماسك النظام السياسى الحديث المعبر عن الوحدة السياسية أى :الدولة، الوطن، المواطنة، وهى التعبيرات الحديثة للوجود السياسى (١) . علينا دائماً أن نبحث عن أسباب تصاعد مفهوم الهوية داخل فراغات هذا الحيز السياسى ، أى فى العلاقة بين الدولة الحديثة والمجتمع، والتى أصبح الطابع الوطنى علامة وجودها، أى الدولة الوطنية الشعبية . وهكذا كان على المركز السياسى إعادة رسم حدوده وبناء منظومات العلاقات الاجتماعية الجديدة، ونشر تقنيات السلطة والسيطرة الحديثة. ولاجدال فى أن الدولة الحديثة كانت قد شرعت فعلياً فى هذا الاتجاه ولكن ضمن إخفاقات لاتنكر ، كان أهمها إخفاق هذه الدولة عن تحقيق طابعها الوطنى الشعبى، وأركز هنا على فكرة المواطنة، والتى يقابلها الإبقاء على وتوظيف علاقات قبلية وطائفية وعائلية كوسيلة للاستتباع والسيطرة ، مما يعنى إنتاج وإعادة إنتاج اللاتجانس السياسى والاجتماعى بل والثقافى . لقد جاءت فكرة المواطنة ذاتها مبتورة حيث بدت الدولة ذاتها وكأنها طائفة، فقد شهدت الأعوام ١٨٧٠ إلى ١٨٨٠فى مصر ،عملية إعادة تنظيم لذلك النظام القضائى المعقد نتجت عنها مراكز قانونية متباينة، حيث أصبح الوضع القانونى للأفراد مرتهناً بالمحاكم التى يدخلون فى اختصاصتها فى كل أمور الحياة. ومع وجود الخلفية المتمثلة فى الجنسية العثمانية ، فإن مجموعة الاسنادات الأخرى التى نشأت بالتوازى بدءاً من عام ١٨٩٠ قد عرفت « بالنفى» وضع السكان الأصليين . ويتحدد هذا المفهوم، الذى يعد مشروعاً أولياً للجنسية، وفقاً للمهنة التى يشغلها الفرد، وخدمته للدولة ، وانتمائه للمجتمع السياسى ، (فردريك وآن لوجال ، ١٩٩٣) .

صحيح أن تطور البنى التعليمية والإدارية والقانونية قد حدد بمرور الوقت وضع المواطنة (بدرجات متفاوتة) ، ولكن ظل عدم التجانس الاجتماعى والسياسى والقانونى قائماً حتى وقتنا هذا. وعلى مستوى الواقع الاجتماعى والطبقى، حيث يلعب الاقتصاد دوره، وحيث تتفاوت الهوة بين الفئات والطبقات الاجتماعية ، وحيث تتزايد معدلات التهميش ، فإن فكرة المواطنة تتعرض للانتهاك يوماً بعد يوم بسبب تزايد مساحة « اللاشرعية» .

ولايخفى على أحد أن عدم تحقق المواطنة ينجم عنه استبدال هذا الوضع السياسى - الحقوقى بأوضاع أخرى (طائفية ، وقبلية ، وعائلية) ، وهو مايعنى انقسام الداخل على ذاته. فى داخل هذا الانقسام واللاتجانس تنتعش أفكار الهوية وصراعاتها، ليس من قبل الجماعات المتعددة ولكن أيضاً من قبل الدولة ذاتها، والتى عليها أن تنتج خطاباً سياسياً متعدد الأوجه يخاطب ويقاطع ويمنع ويستقطب . لأن الأيديولوجية السياسية ليست كالأيديولوجية الدينية ، فلا يمكنها إهمال التفاصيل اليومية والواقع المعلمن ، ولذا فإنها تعطى للدينى والطائفى مجرد مساحة داخل خطابها كضرورة من ضرورات السيطرة تزيد

أو تنقص، ولكنها تظل قائمة كمعامل أيديولوجى .

يحتل الغرب جزءاً هاماً داخل هذا المعامل الأيديولوجى من قبل الجماعات الدينية التى تتهم الدولة باعتبارها امتداداً للغرب ، ومن قبل الدولة ذاتها لنفى التهمة وكسبيل للالتئام وصنع الوحدة بوسائل تعيد إنتاج الانقسام والذى هو أداة الدولة للسيطرة والهشاشة أيضا .

لاشك أن هذا المعامل الأيديولوجى كان موجوداً طوال الوقت، ولكنه أيضاً لايقع خارج التاريخ، فهو يعكس تناقضات وتحولات المجتمع ، فيأخذ الصبغة السياسية تارة والدينية تارة أخرى ، ففى فترات التحرر الوطنى وبناء الدولة كان ذا طابع سياسى بالأساس، أملته ظروف التحرر وأدواته من أحزاب ولجان وتنظيمات سرية، وهو الميراث الذى ورثته واحتكرته أنظمة مابعد التحرر ودعمت البعد الدينى فيه(٢) ، والذى نما فيما بعد ليعكس حالة من ، الاضطراب العميق الذى شهده المجال الثقافى فى مختلف بلدان العالم العربى ، كما تشهد على ذلك المواقف والمناقشات الدائرة حول المسألة الدينية، ومسألة البحث عن الهوية والأصالة ، فى الحين الذى انتقلت فيه الآفاق التاريخية، التى فتحتها التجربة الوطنية، من الصعيد السياسى – الاقتصادى (مهام البناء الوطنى) إلى الصعيد الاجتماعى – الثقافى المتمحور حول مسألة الأصالة ، وإصلاح أخلاق المجتمع ، ولاسيما فيما يتعلق بوضع المرأة والتشريع ، والاجتهاد...، (على الكنز، ١٩٩٠ ، ص ١٢٢).

ثمة عوامل عديدة لعبت دوراً كبيراً فى تصعيد المجال الثقافى ليست نكسة ١٩٦٧ سببها الرئيسى كما تزعم الغالبية ، بل هناك الثقافة النفطية ، وكذلك علاقات السوق الجديدة والذى هو خلق أزمة كبرى على مستوى الفرد ، فمن ناحية كانت عملية التفريد تتهم بوتيرة سريعة وعشوائية على المستوى الاقتصادى ، فى حين لايقابلها أى تطور فى فكرة المواطنة، بل تراجع وتراجع خطير ، فبدا المجتمع وكأنه بلا اجتماعية ولافردية (٣) . ولذا أعتقد أن الانفجار الحادث الآن فى الخطاب حول الهوية هو من ناحية تعبير عن أزمة إجتماعية وسياسية كبرى ، وتعبير عن أزمة مفهوم الهوية ذاته، الذى كان يرتكز على جماعيات موجودة فى الواقع هى الآن فى طور التحلل، لم يبق منها غير الجماعية الدينية البرجماتية ، والتى تشهد انقسامات داخلية عميقة، ليس بسبب معطيات ثقافية بل مادية. يتلاقى ذلك مع أوضاع طبقية مائعة لاتعبر عن وحدتها على مستوى العمال مثلاً إلا من خلال اضرابات سريعة وعابرة ومحدودة جغرافياً حفاظاً على جماعية اقتصادية تسمى القطاع العام تتضافر الجهود الآن لتفكيكها .

باختصار فإن نظرة إلى الداخل ، تكشف عن أزمة المجال ، وما خطاب الهوية إلا أحد أعراض الأزمة ، وإذا كانت أزمة المجال تتمثل فى أزمة الدولة ، المواطنة ،الانتاج وكل الأشكال الجماعية الأخرى ، الأحزاب، النقابات ، اللجان، إلخ، فإن تصعيد الخطاب الثقافى

حول الهوية يحرف النظر عن مثل هذه الأزمات الواقعية . وهنا يكون للمعامل الأيديولوجى أثر عازل تتجلى خطورته على الصعيد الاجتماعى والمعرفى أيضاً.

أزمة المجال المعرفى

نتوهم إذا تصورنا أن الهوية داء يصيب مجتمعاتنا المقهورة فقط، وأن مايسمى بالآخر (الغرب) براء من هذا الداء ، وأن مجتمعاته خلو من الانقسامات والتناقضات التى تتطلب خارج توجه إليه هذه التناقضات وتخلق التمايز بين الذات والاخر . ولكن مايعنينا هنا على المستوى المعرفى، هو كيف تعامل الغرب الحديث مع ماعتبره آخراً له؟ ومع ذلك تجدر الإشارة إلى منطق اللعبة والتى جمعت لأول مرة السلطة والمعرفة فى علاقة عضوية محكمة ، يقول ميشيل فوكو ، « بقدر ماكانت تكنولوجياالحروب، توجه (هذه الحروب) نحو مرحلة الدمار الشامل، كانت فى الواقع مسألة مجرد البقاء تملى قرار شن الحروب، وقرار وقفها. فالحالة الذرية هى اليوم نهاية هذا السياق : فالقدرة على تعريض شعب مالموت شامل هى نقيض القدرة على ضمان بقاء شعب آخر . إن مبدأ: إمكان القتل لإمكان العيش، الذى كان يدعم تكتيك المعارك، غدا اليوم مبدأ استراتيجياً بين الدول ، لكن الوجود المعنى لم يعد هو الوجود القانونى للسيادة ، بل الوجود البيولوجى لشعب ما. إذا ماكانت الإبادة الجماعية هى حلم السلطات الحديثة، فليس ذلك بفعل عودة راهنة لحق القتل القديم، إنما لأن السلطة غدت تقع وتمارس على مستوى الحياة والبشر والعرق والظاهرات السكانية الضخمة.» (ميشيل فوكو، ١٩٩٠ ، ص١٤٠)

وبصرف النظر عن أى تقييم أخلاقى يتعلق بهذا المنطق الحديث الذى يرتكز على موت الآخر، فى مقابل الوجود البيولوجى للذات ، فإن مايعنينا هو أنه يرتكز أيضاً ويمر عبر معرفة دقيقة وقابلة للقياس كأداة للصراع والوجود. وبالتالى لم يعد الأمر يتعلق فقط بالإحالة إلى أصول أو السباحة فى فضاء الرمز (كما يفعل أنصار الهوية) ، بل انتاج معارف حول الآخر، وقد لعبت الاثنولوجيا والأنثربولوجيا، والاستشراق دوراً لايخفى على أحد فى هذا السياق، تماماً مثلما تم إنتاج العلوم الانسانية لكشف الداخل ومعرفته.

وعلى الرغم من كل الانتقادات التى وجهت إلى هذه المعارف لكونها عنصرية ومنحازة وعلموية ..إلخ، إلا أنه لايمكن أن ننكر فعاليتها . فهى ، وبكل تأكيد، ليست مجرد خطاب أيديولوجى مسيس، يستخدم للتعبئة كما هو الحال بالنسبة لخطاب الهوية. ويعرف إدوارد سعيد فى دراسته الرائدة الاستشراق قائلاً :« إن الاستشراق ليس مجرد موضوع أوميدان

سياسى ينعكس بصورة سلبية فى الثقافة، والبحث والمؤسسات . كما أنه ليس مجموعة كبيرة ومنتشرة من النصوص حول الشرق . كما أنه ليس معبراً عن وممثلاً لمؤامرة إمبريالية ، غربية ، شنيعة لإبقاء العالم ، الشرقى ، حيث هو. بل إنه بالأحرى، توزيع للوعى الجغرا-سى إلى نصوص جمالية، وبحثيه واقتصادية، واجتماعية ، وتاريخية، وفقه لغوية ؛ وهو إحكام لالتمييز جغرافى أساسى وحسب (٢) بل كذلك لسلسلة كاملة من ، المصالح ، التى لايقوم الاستشراق بخلقها فقط، بل بالمحافظة عليها أيضاً بوسائل كالاكتشاف البحثى، والاستبناء فقه اللغوى، والتحليل النفسى ، والوصف الطبيعى والاجتماعى، وهو إرادة ، بدلاً من كونه تعبيراً عن إرادة معينة أونية معينة لفهم ماهو، بوضوح ، عالم مختلف (أوبديل أوطارىء) والسيطرة عليه أحياناً والتلاعب به، بل حتى ضمه. وهو قبل كل شىء ، إنشاء ليس على الإطلاق على علاقة تطابقية مباشرة مع القوة السياسية فى شكلها الخام، بل إنه لينتج ويوجد فى وضع تفاعل غير متكافىء مع مختلف أنماط القوة (٣) . وبالفعل فإن منظومتى الحقيقية هى أن الاستشراق لايمثل ببساطة بعداً هاماً من أبعاد الثقافة السياسية - الفكرية الحديثة، بل إنه هو هذا البعد، وهو بهذه الصورة أقل ارتباطاً بالشرق منه بعالم ،نا، ،نحن، (إدواردسعيد، ١٩٨٤).

إن مثل هذا التعريف ، فى واقع الأمر، فى كشفه عن طبيعة المعرفة الاستشراقية من حيث كونها معرفة تدخل فى علاقة تضامنية مع السلطة الحديثة، يوضح لنا أيضاً أن إنتاجنا الفكرى حول الآخر ماهو إلا نوع من الخطاب الأيديولوجى المسكون بالسياسى أو الدينى، ولذا فهو يبدأ وينتهى عند الهوية، ويترك الزمن ليبحث عن أصول ، ويخاطب الوجدان لا العقول، ويرتد نحو الذات التى أنتجته، وما علاقته بالآخر سوى علاقة إقصاء وتطهر .

وهنا تظهر وظيفة أخرى كابحة للمعامل الأيديولوجى عندما يسكن الخطاب المعرفى فيقعده، لتكون الأولوية دائما للوعظ والإرشاد والتنبيه، من خلال الإ حالة الدائمة إلى مرجعية نصية أو كاريزماتية، عوضاً عن أى مرجعية مؤسساتية. كما أن هذا المعامل الأيديولوجى لايخص الخطاب الإسلامى وحده ، بل نجده الآن وبقوة عند الاتجاهات السياسية العلمانية والتى باتت - خاصة فيما يتعلق بالصراع العربى - الإسرائيلى - تميل إلى الارتكاز على مصطلح الهوية كمعامل سياسى مع الإحالة إلى الماضى الوطنى القريب الذى يحمل بين تضاعيفه إحالات إلى الماضى البعيد. تتزامن هذه الأنماط الخطابية مع ضعف مؤسسىّ واضح على صعيد المجتمع المدنى والمجتمع السياسى يصل إلى حد الهشاشة .وفى هذا الفراغ المؤسسى علّينا أن نتعلق بالرمز والنوايا الحسنة وكلاهما نسبى وليس لها رصيد كبير داخل حركة التاريخ.

من فكرية الاستقلال الذاتى إلى فكرية الاستقواء الذاتى :

تحمل فكرية الاستقلال الذاتى فى تفصيلاتها كل الكوابح التى أشرنا لها سياسية كانت أم أيديولوجية، وهو الأمر الذى يقف حائلا بينها وبين إمكانية التحول إلى أرض خصبة لإنتاج معرفة واقعية قابلة للقياس حول « الذات » و «العالم» ، تلك الفكرية التى لاتعرف سوى التمجيد، التعبئة ، الإقصاء.. إلخ كأدوات لرؤية العالم. وهى أيضاً التى استلبت الوجود الفردى باسم الوجود الجماعى، بل وسلبت التنظيمات الجماعية الداخلية أسس وجودها باسم الوحدة والتحالف الاجتماعى، فبقيت الأحزاب ، النقابات ، الجمعيات مجرد هياكل فارغة من كل محتوى وكانت وسيطاً للسلب والاستلاب، حتى بدا هذا المجتمع ، بفعل شعارات الوحدة والتوحد، وكأنه « مجتمع بلا اجتماعية »، إلا الأشكال التقليدية، والتى أخذت فى التحلل هى الأخرى تحت وقع السوق، والتحولات السكانية والطبقية والهجرات الداخلية والخارجية .

هل آن لنا أن ندرك بأننا خاضعون لسلطة أيديولوجية ننتجها وتنتجنا ؟ وهل آن لنا أن ندرك بأننا نبتغى وحدة ترتكز على الانقسام والهشاشة ؟ وهل لنا أن ندرك، أولاً وقبل كل شيء ، أن بناء السلطة الآن لم يعد يعنى الحماسة أوالأخلاق ، بل يعنى ببساطة المؤسسة، والمعرفة اللذيْن هما الأصالة والمعاصرة ؟ (٤)

لقد تمحورت المؤسسة والمعرفة الحديثة حول الفرد (المواطن) ، والذى أصبح ركيزة الألعاب السياسية والاقتصادية الحديثة سواء كانت تنمية أم استغلالاً ، ولكن يظل هذا « المواطن» حقيقة تاريخية لم يتم تجاوزها بعد لا من قبل الرؤى « الأصولية» ولا«التقدمية» (بما فيها الاشتراكية ولاحقا ما بعد الحداثية) . ومع ذلك فثمة نقد عميق وجه إلى الديمقراطية البرجوازية راعية المواطن والمواطنة لايمكننا تجاهله (٥) . إن مانريد أن نؤكد،عليه، هو أن هذا الحيِّز (حيز المواطنة) . الذى أصبح صيغة عالمية تعانى من إخفاقات ومفارقات عديدة – هو بمثابة نقطة ارتكاز لاستراتيجية واسعة لاتزال مطروحة على المستوى الوطنى لبناء وإعادة بناء نظام آجتماعى قوى ومتماسك ضمن أفق يسمح بتجاوز فكرة المواطنة ، وبالتالى النمط الديمقراطى السائد.

إن كل القوى والاتجاهات العاملة على الساحة لم تعط هذه القضية حقها بداية من الاتجاهات الاصولية التى ترفض فكرة المواطنة وتعاديها أحياناً، وحتى بعض الاتجاهات الماركسية التى لم تفكر فى المواطنة عن ثقة فى اضمحلال الدولة الرأسمالية وزوالها، مروراً بالاتجاهات الليبرالية والتى لاترى سوى السوق وتقدسه. يضاف إلى ذلك أيضاً حركات حقوق الإنسان عالميا ومحلياً والتى إذا تغاضينا عن أشكال التوظيف السياسى الذى تلعبه بعض هذه الحركات ، فإنها تتحدث عن المواطنة بلغة المؤسسات الدولية متجاهلة تماماً أى

نقد يقدم لهذه الفكرة ، إلا ذلك النقد الذى يفيد فى تقديمها كتعبير عن نهاية التاريخ.

أعتقد أن طرح استراتيجية تاريخية واسعة حول المواطنة ، لن تتم إلا من خلال إعادة طرح تساؤلات تاريخية أيضاً حول مؤسسات المجتمع ككل، شاملة المجتمعيْن السياسى والمدنى، بما فيها تلك الأشكال التى تعكس تعبيرات طبقية مثل الحزب والنقابة والحركات النوعية الجديدة.

وفى هذا السياق ستدخل المعرفة من جديد فى علاقة تضامنية مع السلطة وفق موازيين القوى الاجتماعية ، وستكون النظرة إلى الداخل، هى نقطة عبور النظر إلى الخارج، بهدف بناء استراتيجية واعية للاستقواء الذاتى تترك صراعات اللغة نحو صراعات الواقع والتاريخ. ولكن يظل سؤال أساسى ينبغى الإجابة عليه قبل كل شيء وهو : من هم الفاعلون الجدد ؟

أعتقد أن الإجابة على هذا السؤال ليست واضحة• وعلى أى حال يمكن تقديم إجابة بسيطة على هذا الصعب وهى : إن الفاعلين الجدد هم أولئك الذين يحررون ذاتهم ومجتمعهم، بل وربما الإنسانية ، من الكوابح الأيديولوجية والسياسية، وهم فى الغالب ليسوا محترفى سياسة، بل هم أى فرد أوجماعة فى أى تخصص شرط أن يعرفوا أن بناء المجتمع ليس لعبة أيديولوجية، بل استراتيجية معرفية ومؤسسية، ومن هنا يكون بناء السلطة.

(١) حول الدولة الرأسمالية الحديثة يقول بولا نتزاس: « يتضمن تخصص وتمركز الدولة الرأسمالية، ونمط عملها التراتبى – البيروقراطى، ومؤسساتها القائمة على حق الاقتراع العام تذرير وتفتيت الجسم السياسى إلى مايسمى « أفراد»، أى أشخاص حقوقيين – سياسيين، وإلى ذوات حرة. وتشترط هذه الدولة تنظيماً خاصاً للمجال السياسى، الذى تتحقق فيه ممارسة السلطة السياسية . وترسخ الدولة (الممركزة والمبقرطة ..إلخ) هذا التذرير ، وتمثل (الدولة التمثيلية) وحدة هذا الجسم (الأمة، والشعب) ، المقسم شكلياً إلى جواهر حقيقية متساوية فى الحقوق (السيادة القومية، الإدارة الشعبية) . وتؤثر مادية الدولة وأجهزتها على جسم اجتماعى مقسم ، ولكنه متجانس رغم انقسامه، وموحد رغم عزلة عناصره ونذررها ».

(نيكولاس بولانتزاس، نظرية الدولة، ترجمة ميشيل كيلو ١٩٨٧ ، دار التنوير، بيروت)

(٢) يقول عزيز العظمة: « تميزت الدولة الناصرية – وتفوقت عليها فى هذا الدولة الساداتية– بالخروج عن سجية ماقبلها من دولة تنظيماتية ووطنية ، وببث ثقافة غيبية فى أجهزة الإعلام وفى النظام التربوى ، بل بتحميل الثقافة العلمانية العلمية الحديثة بعضاً من المضامين الدينية . فأصبحت الدولة المصرية– وغيرها إلى نسب أقل بكثير – عاملاً فى توزيع ثقافة مركزية تتضمن جزءاً دينياً، كبيراً، دون أن تكون من سمات هذا الجزء غلبة الإصلاحية والعقلانية. »

(عزيز العظمة، العلمانية من منظور مختلف ، ١٩٩٢، ص٢٨٩ مركز دراسات الوحدة العربية بيروت)

(٣) إن السوق لاشك عامل تفريد أو كما يقال: « فإن نموذج السوق عن الحداثة يكون مجتمعاً بلا أسرة وبلا زواج. فكل فرد مستقل بذاته، وحر وفقاً لمتطلبات السوق ، لكى يخدم وجوده الاقتصادى . فالإنسان الخاضع للسوق هو الفرد الوحيد غير المكبل بروابط الشريك أوالزواج أو الأسرة»

(ستيفان بروب، حل عقدة الحضارة: منظور نوربرت إلياس للحداثة، المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية (١٢٨) مايو ١٩٩١).

(٤) يحدد عزيز العظمة العلاقة بين الوافد والموروث على اعتبار الواقع والتاريخ وليس الأصل: «فهى مندرجة فى مواقع متعددة – وليست متصلة بالضرورة اتصال النقائض– فى المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأيديولوجية العربية المعاصرة، وهى كلها تجد مراسيها فى واقع اليوم حيث تتعامل وتتنافر فى وحدة تاريخية بنيوية جامعة هى حقيقيتها الوحيدة.» ويقول أيضاً : « ليس الإسلام هو مايحدد خصوصيةمؤسسة أوتاريخ ما ، بل إن التاريخ والمؤسسة هما مايحدد الإسلام الداخل فيهما فى أشكاله ومؤسساته وثقافته »

(عزيز العظمة، فى الأصالة وأخواتها، دراسات عربية (١٢) ١٩٩٠)

(٥) ليس الفرد المواطن وليد الدولة البرجوازية مجرد شخص قانونى، بل إنه الفرد الاقتصادى المستغل فى حقل الإنتاج . وما المواطنة إلا الصيغة البرجوازية لإخفاء الواقع الطبقى (انظر بولانتزاس: مصدر سابق) ، كما أن المواطن هو جسد سياسى صنعته تقنيات السلطة الحديثة فى إطار نسق دقيق من المراقبة والسيطرة . ففى القرن الثامن عشر « ولد الخطاب المساواتى للنزعة الإنسانية حركات سياسية ذات شأن لاسابق له . إنما فى الوقت نفسه، وبهدوء أكبر، كان تشديد النظام فى المشاغل ، وأعمال السخرة التأديبية للمشردين، وتعزيز رقابة الشرطة على كل مواطن، تؤمن نمو مجموعة علاقات لم تكن ، ولم يكن بالإمكان أن تكون، علاقات حرية، إخاء، مساواة . فبينما كان هناك تقدم أكيد فى التمثيل السياسى والمساواة، كانت الأنظمة تحرص على ألا يكون أعضاء المجتمع متساوين ولا متكافئين من حيث الاقتدار ..»

(دريفوس، رابينوف: ميشيل فوكو مسيرة فلسفية ، ترجمة جورج أبى صالح معهد الإنماء القومى، بيروت) ■

المراجع:

- برتران بادى (١٩٩٢)

الدولتان: السلطة والمجتمع فى الغرب وفى بلاد الإسلام ، ترجمة لطيف فرج ،دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة .

- فريدريك أبيقسيس، وآلوجال - كازازيان (١٩٩٣)

الهوية فى مرأة القانون . حال الأشخاص فى مصر (نهاية القرن التاسع عشر - منتصف القرن العشرين) ، مصر والعالم العربى (١) مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والإجتماعية

- على الكنز (١٩٩٠)

حول الأزمة، دار بوشان للنشر

- ميشيل فوكو (١٩٩٠)

إرادة المعرفة ، ترجمة مطاع صفدى، جورج أبى صالح ،مركز الإنماء العربى بيروت

- إدوارد سعيد (١٩٨٤)

الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء، ترجمة كمال أبوديب، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت .

د. پابلو جونزالِز كازانوڤا*

نظرية غابة اللاكادون الاستوائية ضد الليبرالية الجديدة ومن أجل الإنسانية ** (مسوَّدة نص مشترك) (١)

لماذا يدعو أهالى البلاد المايانيين [شعب يعيش فى أمريكا الوسطى وينتشر فى جنوب المكسيك وجواتيمالا وهندوراس]+ إلى عقد اجتماع بين القارات من أجل الإنسانية وضد الليبرالية الجديدة، الذى عقد فى غابة اللاكادون الاستوائية [اللاكادون - قبائل من السكان الأصليين الهنود] فى يوليو ١٩٩٦؟

إن الإجابة على هذا السؤال تتناول مشاكل العالم من منظور أكثر اتساعاً من العلاقات شمال-جنوب، كما أنها تجتاز حدود السياسى فضلاً عن حدود الثورى وفقاً لمفهومه الشائع. ولم يوجّه المايانيون دعوة إلى عقد اجتماع للسكان الأصليين فى مختلف البلدان أو من أجل الدفاع عن السكان الأصليين فى كل مكان فحسب. ولم يوجهوا دعوة إلى عقد اجتماع لسكان أمريكا الأصليين أو لسكان أمريكا اللاتينية، ولا إلى عقد اجتماع بين ثلاث قارات لمحاربة الاستعمار، ولا إلى إقامة دولية جديدة ضد الرأسمالية. ولِمَ لا؟.

إننى أظن أن نقدهم لليبرالية الجديدة بدلاً من الرأسمالية هو أمر عميق الجذور. ولا يعود هذا النقد إلى نسيانهم أو إلى جهلهم لما تعنيه الرأسمالية، لكنه يركّز الاهتمام على معنى الليبرالية الجديدة. ويبدو لى أنه ذلك يؤكد على الأحداث السياسية أكثر من الأحداث الاقتصادية، ويعالج الاقتصادى باعتباره جزءاً من الوقائع السياسية. لكن هذا النقد

---

* رئيس جامعة المكسيك سابقاً ورئيس مركز بحوث العلوم الانسانية.

**ترجمها عن الانجليزية ا. لطيف فرج.

+من الآن فصاعدا كل مابين القوسين [ ] هو إضافة من المترجم.

لا يدرك السياسى باعتباره مشكلة أحزاب أو حكومات أو دول فحسب، بل وأيضاً كمشكلة علاقات اجتماعية وأخلاقية وقوى توجد أيضاً فى المجتمع وفى الثقافة وفى الاقتصاد. إن هذا التركيز للاهتمام على معنى الليبرالية الجديدة يجعل من الممكن البحث عن بديل يتعذر الحصول عليه بطريقة أخرى.

فى الواقع أن الزاپاتيين [نسبة إلى الزعيم المكسيكى الثورى إميليانو **زاپاتا** المتوفى عام ١٩١٩] لا يعتزمون النضال كحزب سياسى أو لصالح أحزاب سياسية للحصول على مناصب حكومية، ولا يسعون إلى الاستيلاء على السلطة فى الدولة. إنهم يدّعون بوجود حاجة ملحّة للديموقرطية المصحوبة بالعدالة والكرامة. فضلاً عن أنهم يدّعون بضرورة بناء الديموقراطية. إنهم لا يعتزمون الاستيلاء على السلطة بل بنائها: بمعنى بناء سلطة ذات علاقات اجتماعية أخرى، وذات علاقات سياسية ومعنوية أخرى. ويلاقى عزمهم هذا نوعين من العقبات: عقبات من جانب حكومة ودولة تقاومان بناء تلك الديموقراطية، وعقبات من جانب المجموعات الاقتصادية المؤيدة لتلك الحكومة ولدولتها والتى تستفيد أيضاً من سياسة الليبرالية الجديدة. لكن هذين النوعين من العقبات ليسا إلا جزءاً واحداً من المشكلة: إن بناء الديموقراطية المصحوبة بالعدالة والكرامة يتطلب بناء سلطة ديموقراطية بديلة تفرض العدالة والمبادىء الأخلاقية والكرامة كسياسة اجتماعية، وليس كحق وأخلاق وكرامة فردية فحسب، ذلك بالرغم من شدة أهمية هذه الحقوق الفردية، ولهذا يتم تكرار إقرارها والتسليم بها المرة بعد الأخرى.

ويتطلب بناء اقتصاد بديل اليوم بناء أخلاقيات سياسية، وأخلاقيات اجتماعية، وديموقراطية تعددية مزودة بسلطة نابعة من الشعب، مما يتيح بناء دولة أخرى وسوق آخر يتم فيهما احترام كرامة الفرد والجماعات وتنفيذ العدالة، ويتم أيضاً عدم تحطيم الكرامة ذاتها لصالح الفساد والجريمة مثلما حدث فى النظم الديموقراطية الاشتراكية، والشيوعية، والوطنية الثورية، وعدم إصابة هذه الكرامة بمحنة مثلما يحدث فى كوبا، أو القضاء عليها فى نهاية الأمر كما هو الشأن فى شيلى.

ولا يمكن لديموقراطية تعددية مزودة بسلطة صادرة من الشعب أن تكون قاصرة على المجموعات العرقية. يجب أن تضم المجموعات العرقية من غير أن تستبعد المولّدين والبيض والصُفْر والسُود. يجب أن تتجاوز المجموعات العرقية مع إشراكها معها. ولا تقتصر الديموقراطية التعددية على الأمم بل يجب أن تشتملها وأن تتجاوزها مع إشراكها أيضاً. ولا تقتصر أيضاً على بلدان الجنوب أو على بلدان القارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. يجب عليها أن تشملها جميعاً، وأن تضم أيضاً أوروبا وأمريكا الشمالية والقارة الأسترالية. إن المنطق يدعو إلى التوحيد لا الاستبعاد. يجب أن يكون النضال ضد الليبرالية الجديدة نضالاً

فعّالاً من جانب الإنسانية وليس فقط من جانب العمال والشعوب المقهورة، بالرغم من أن الأخيرين يستمرون باعتبارهم الفاعلين الأساسيين فى الشمال وفى الجنوب والشرق والغرب. إن جميع ما سبق منبثق عن رسائل وأفعال الجيش الزاپاتى، بما فيها الاجتماع «الكوكبى» كما يسمونه بسخرية وتعاطف.

إن نظرية غابة لاكاندون الاستوائية ضد الليبرالية الجديدة، ومن أجل الإنسانية، تصطبغ بروح وبنمط أشكال جديدة من التفكير والشعور والفعل. إنها نظرية تركيبية إلى حد ما، وهى نظرية «ما بعد الحداثة» نوعاً ما. إنها ليست يوطوبيا بالمعنى القديم للكلمة [بمعنى جزيرة «يوطوبيا» التى تسودها شيوعية مثالية والواردة فى رواية توماس مور الصادرة عام ١٥١٦] ، طالما أنها تبنى اليوطوبيا على أسس من الواقعية ، وهى لا تعيد عهد اليوطوبيا إلى الحياة ، ولا تنتظره، ولا تتجه نحوه بالرغم من أنها تستخدم مثال السفينة وتقوم بتشييدها فى الغابة الاستوائية. إنها لا تؤمن بالعصر الألفى السعيد [الاعتقاد بعودة المسيح مرة أخرى والذى تؤمن به بعض الطوائف المسيحية] كما أنها ليست أصولية متشددة ، فإن مؤيديها يعلنون أنهم لا يعرفون إلى أين يتجه تاريخ الرجل–المرأة ويعترفون بأنهم لا يملكون استراتيجية –صائبة أو غير صائبة– لكى تعيش الكائنات الإنسانية فى حرية دون قهر أو استبعاد. إنها لا تتناظر أيضاً مع «الدون كيشوتية» [أى أنها ليست واهمة]، ولا مع «الروبنهودية» [أى سرقة الأغنياء لإعطاء الفقراء]. وتجمع هذه النظرية بين المغامرة والحدث العادل والبطولى وبين منظمات «السانشو پانزاس» ومنظمات الفلاحين من أجل توجيهها وبنائها واختبارها وتوسيع نطاقها خلال فترة تدوم سنوات، كما تقوم هذه المنظمات ذاتها بتصويبها من خلال اكتشافات متتالية للضرورى وللمكن. إن العديد منهم متعلمون أو يعاونهم متعلمون انضموا إليهم. إن نظرية الغابة الاستوائية ليست سابقة–للحداثة: إذ يكمن سحرها فى مسيرتها التعبوية. وليس «حبها الأعمى للطبيعة»، إلا تكملة فقط لتلك الثقافة الكونية النقدية والتقنية التى بفضلها يتعلمون كيف يهيمنون على العالم الذى من حولهم. وتُعبِّر نظرية الغابة الاستوائية عن «ما بعد الحداثة» بصورة جوهرية، وذلك وفقاً لما يردده أنتونى جيدنز عادة. وهى تعبِّر عن ذاتها بواسطة أفكار ومشاعر تتضح من بين خطابات وحكايات، وتظهرمن وسط قصص وحوارات. ونجد إقناعاً فى أسلوبها، وإغراء فى دلالات ألفاظها.

وتقوم هذه النظرية بالمحافظة على ذكريات أثيرة فى ثقافاتها الخاصة. وتأخذ من الثقافة العالمية تراث المسيح التسامحى وعقيدة التحرر. إنها لم تنس ماركس ولا خلفاءه، وتستلهم كانط حتى دون أن تدرى بذلك، وذلك حين تدعى بأن عصراً لاحقاً للحداثة قد يدخل تحسينات على الحركة الإنسانية الأوروبية المعتدلة والفاشلة. إن أبطال الغرب هم أبطالها

مثلهم مثل أبطال بوپول-ڤوه Popol-Vuh [قصيدة تصف أصل العالم والتقاليد الدينية للشعب المايانى، وقد كتبت بعد الغزو الأسپانى «عام ١٥٥٠ ؟»] وأبطال ثورات وكفاح الفلاحين المايانيين التى تقوم بصياغتها من جديد وبتصنيفها. وبدلاً من البحث عن أوجه تغاير رؤى المايانيين الكونية عن رؤى الغرب فإنها تفضل القيام بمساهمات إبداعية لكلتيهما.

وتجدر الإشارة إلى شيء ملفت للنظر، فبدلاً من أن تكون نظرية «عن» فإنها نظرية «ضد» و«من أجل». وبدلاً من أن تكون نظرية مصوغة فى صورة منظومة تسمى نفسها نظرية، فإنها حركة حوار اجتماعى. وقد قال أحد زعمائها «حين نكون معاً نكون جمعية»، و«حين نتفرق نكون شبكة». إنهم يتحولون من جمعية «كوكبية» منعقدة فى الغابة الاستوائية، إلى شبكة من الشبكات. إنها تلك الشبكة المستمرة فى التفكير وفى الشعور، وفى إصدار وبناء تفاسير وقواعد عامة باستخدام أسلوب تفكير-فعل. وإننا نسمى ذلك «نظرية» بشيء من الدهشة والإعجاب، ومع المجازفة بأنهم قد ينظرون إلينا باعتبارنا متطفلين، إلا أننا نحاول أن نجعل هذه النظرية تنتهج أكثر قواعد مناهج التفسير وتشارك النصوص دقة.

وطبقاً لهذه النظرية التى تمت صياغتها فعلاً تُعتبر الليبرالية الجديدة «الحرب العالمية الرابعة». إن الليبرالية الجديدة هى حرب جديدة تحصد ضحايا عديدين من بين فقراء العالم كما تهدد مجموع الإنسانية. وبدلاً من أن تقوم الإنسانية بالشكوى وبالاعلان عن المآسى التى تحدث فإنها تبدأ نضالاً بطولياً جديداً وطويلاً، ذلك بينما تقوم فى أوقات راحتها بالاستمتاع بهناء الحياة وبالتعبير عن نفسها ببراعة وكأنها قصة جديدة للفرسان الرحّالة.

وفى الحرب العالمية الأولى أحرزت الولايات المتحدة ومراكزها الاحتكارية والمالية النصر. وفى الحرب العالمية الثانية انتصرت الولايات المتحدة ومجمّعها العسكرى-الصناعى. وفى الحرب العالمية الثالثة المسمّاة بالحرب الباردة تحقق النصر بفضل المجمّع العسكرى-الصناعى الأمريكى بالتحالف مع أوروبا واليابان. ولا تزال الولايات المتحدة ومجمّعها يحتفظان حتى اليوم بسيطرة غير وطيدة على هؤلاء الحلفاء، وهى سيطرة قد تظهر للعيان فى الحرب العالمية الرابعة ضد فقراء العالم، وضد الطبقات المتوسطة التى تتزايد فقراً، بالرغم من أنه خلال هذه العملية قد تجرف أمامها أصحاب المشروعات والحكومات التى لا تخضع «لتحديثها» المهيمن ولسياساتها التدخلية.

إن وجهة النظر التى تعتبر الليبرالية الجديدة بأنها صراع يتناظر مع حرب عالمية رابعة تعتبرها أيضاً بأنها تمثل فترة تاريخية. وفى خلال هذه الفترة تقع حروب محدودة النطاق سريعة الاستجابة. ولكى تحقق هذه الحرب المحدودة انتصاراتها فإنها تدور من خلال القهر والفساد. ويتم التخلص من رجل أو إمرأة أو طفل بأربعة طرق: يمكن قتله، أو القبض عليه،

أو طرده أو شراؤه. وبالإضافة إلى الدفن والسجن والنفى يجب إضافة الفساد. إن الحرب المحدودة تقتل وتسجن وتطرد وتشترى الكرامات(٢)، وتختار أفعالها بطريقة سلطوية غير أخلاقية وكما يحلو لها.

وتنتقل الليبرالية الجديدة من الشعبوية، والديموقراطية الاشتراكية، والشيوعية وأشكالها فى القهر والامتصاص الجماعى إلى الحرب محدودة النطاق التى تتركّز على القهر والامتصاص المقتصر أحياناً على مجموعات رئيسية صغيرة، وعلى الأفراد المستعدين لبيع أنفسهم وفقاً «لاختيار عقلانى» يتم بموجبه دراسة فوائد الثمن الذى سيقبضونه مقابل بيع أنفسهم. ويموت الآخرون أثناء النضال أو فى السجن، أو يهاجرون داخل بلدانهم لأمد يمتد طوال ما تبقى لهم من حياتهم، أو يذهبون إلى البلدان الغنية بحثاً عن أعمال قذرة أو وظائف غير مناسبة يفضلونها على مرارة وبؤس الحياة فى بلدانهم، هذا إذا لم يتم التخلص منهم بالموت.

إن المجمّعات السياسية–المالية والعسكرية الصناعية تكسب الحرب والتضامن محدود النطاق، بينما يصبح العالم تدريجياً أكثر ظلماً وجوراً هادماً لذاته، ومجرّداً من البدائل. وعند هذه النقطة تتوقف نظرية الغابة الاستوائية. لا يوجد ما هو حتمى. لا يوجد برهان «علمى» أو «علمى مزيف» يشجّع الامتثال ويقوّى الخوف. بل يوجد رجال ونساء وأطفال يتخلصون من خوفهم ويستحثون الأمل إلى حد أنهم يدحضون فى شجاعة وبإيمان أى استقراء علمى من «ليبرالية بلا بديل» أو «إنسانية بلا بديل».

وفى هذا المعنى ينقص الغابة الاستوائية نظرية كاملة الشروح أو وافية المبادىء العامة بشأن المحتمل. وباعتبارها نظرية شبكات، فإنها تضم كائنات حيّة تفكّر وتناضل وتحب، ويمكنها فقط الوصول إلى استنتاجات. وترى من خلال هذه الاستنتاجات كيف أن عدم يقينها المركّب يجابه المجمّع العسكرى الصناعى، والشركات والمؤسسات المالية والسياسية والاقتصادية عابرة القوميات، وشبكات مافيا المخدرات المزودين بالفنيين وبالعلماء ذوى الأجورالمرتفعة والمدللين من جانب «المؤسسة القائمة». لكن هذه الشبكات العاصية تتعلم، وتتكيف مع السياق، وتغير من هذا السياق. ومن ثم فإنه من هذه النقطة يحتمل نهوض شبكة من شبكات الإنسانية. إن النظرية محدودة، إذ تقتصر على طرح رؤية بأن شبكة تفكير–فعل مطّلعة من بين الشبكات ستنمو، وقد تنبثق عنها نظرية أكثر دقة وفعالية.

إننا جميعاً فى موقف يتيح لنا بأن نكون مطّلعين، وبأن نفكّر ونعمل «فى شبكة بين القارات للاتصال البديل تسعى إلى نسج قنوات إلى حد أن الكلمة–الفعل (٣) قد تسلك السبل التى تقاوم...» ليس لتلك الشبكة مركز هيمنة أو اتخاذ قرار، إذ أنها غير مزودة بقيادة مركزية ولا برئاسات متسلسلة. «تضم الشبكة جميعنا نحن الذين نتكلم ونصغى... إلى أية حقيقة فى

أية قارة ...، وذلك لبناء «عالم مصنوع من عوالم عديدة». لقد وجدت قطعة من ذلك العالم «فى جبال جنوب شرقى المكسيك... لقد صنعت حيزاً لها وانتزعت حقها فى أن تكون ممكنة، وترفع راية بأنها ضرورية...» (هذه كلمات الجيش الزاپاتى للتحرير الوطنى فى اجتماع بين القارات عقد يوم ٣ أغسطس ١٩٩٦).

وقد أصيب البعض بخيبة أمل بسبب أقوال الجيش الزاپاتى، وبسبب ضآلة ما يقترحه كبرنامج عمل أو كتنظيم. لم يبدأ الاجتماع الذى عقد فى «الرياليداد» بخطاب ولم ينته ببيان رسمى. لقد قدمت الأسئلة الختامية المطروحة من جانب الجيش الزاپاتى الأجوبة بذاتها وباستخدام مجازات مثل «صدى» و«شبكة» التى من بينها يبدو مجاز «شبكة» وحده بأنه يشتمل على احتمالات عملية. وقد تساءل الجيش الزاپاتى: «ما الذى سيعقب ذلك؟»، ثم أجاب على نفسه بطرح تساؤلات أخرى: «دولية جديدة؟»، «مخطط جديد؟»، «برنامج لثورة عالمية؟»، «تنظير لموضوع اليوطوبيا؟»، «تخطيط تنظيمى مع تحديد المسئوليات؟». ودعت الإجابة إلى استمرار وسائل الاتصال الممكنة والضروزية، والحوار، وشبكة من الأصوات التى تتحدث وتعرف كيف تصغى، والتى تقوم بتنظيم عالم كونى، تعددى، جامع للشمل، متسامح، يقاوم من أجل «سلام جليل وعادل»، «ومن أجل» حياة كريمة، ومن أجل «عمل كريم للجميع»، ويكون مزوداً «بوسائل اتصال-فعل بديلة من أجل الإنسانية» مصحوبة «بالديموقراطية، والحرية، والعدالة».

وبعبارات واقعية، فإن فكرة شبكة من الفاعلين تُبْرز الأمل والمقاومة والكرامة كأشكال للاتصال والفعل التى تصبح كونية وعامة على أساس خبرة الأهالى المايانيين -من بين خبرات آخرين غيرهم- وهى مصحوبة بفكرة أن العديد من الفاعلين الآخرين فى العالم سوف يشجعونهم على طريقتهم وبأسلوبهم.

والواقع أن التصور النظرى يواصل متابعة طرق مختلفة فى وقت واحد. إذ تصمت القيادة الزاپاتية لكى تستمع إلى أصوات أخرى، قد يتم التعبير عنها من خلال خطابات مرسلة من مجهولين، وقد تكون متشابهة أو غير متشابهة الصيغة.

وقد بدأ «الاجتماع الدولى» فى «الأجواسكالينتس» بأوڤنتيك يوم السبت ٢٧ يوليو، وانتهى فى «الرياليداد» يوم السبت ٣ أغسطس أى بعد مضى أسبوع. وفى خلال هذه الفترة انعقدت موائد مستديرة وندوات فى «الأجواسكالينتس» الخمسة: كانت إحداها فى لا رياليداد (بلدية مدينة لاس مارجريتاس؛ والثانية فى روبرتو باريوس (مدينة پالينك)، والثالثة فى موريليا (بلدية ألتاميرانو)؛ الرابعة فى أوڤينتك (بلدية سان اندريز)؛ والأخيرة فى جاروشا (أوكوسينجو).

«الأجواسكالينتس» هو نوع من المنابر الثقافية، وكان الجيش قد قام بهدم أول منبر ثقافى تم تشييده، ولهذا قام الزپاتيون ببناء خمسة منابر بدلاً منه.

وكانت الموضوعات التى تمت مناقشتها فى الموائد المستديرة ما يلى:

١- ما نوع السياسة التى لدينا وما نوع تلك التى نحتاجها؟ ٢- السياسة الاقتصادية: قصص مرعبة. ٣- جميع الثقافات من أجل الجميع. وماذا عن وسائل الإعلام؟ الكتابة على الجدران؟ الإذاعات ؟ ٤- ما نوع هذا المجتمع إن لم يكن مجتمعاً مدنياً؟ (إلى جانب موضوعات فرعية حول الاستبعاد، والاغتراب، والتفرقة، والأعراض المرضية والمنظمات، والتنمية الذاتية، والاستقلال الذاتى، وحقوق الإنسان) ٥- «يوجد مكان لعوالم عديدة فى هذا العالم»، موضوعات تشمل الهويات الجديدة والقديمة، الأسوار والحدود، الهجرات وحالات النفى، الوحشية، والإبادة الجماعية، والإبادة العرقية، والحرب الأهلية، المقاومة والتضامن. ومن المحلى إلى الكونى، وخلق شبكة من مختلف أنواع النضال العالمى التى فيها يبلغ نضال الجماعة الأوج. النضال من أجل الاستقلال الذاتى والتحرر الوطنى ووحدة الشعوب.

وفى نهاية كل مائدة مستديرة كانت تجرى مناقشة عامة، تُبْرِز المعضلات والإمكانيات الخاصة بسياسات محلية وعالمية بديلة ومبدعة. كان كل بيان يشتمل دائماً على اقتراحات تستوجب التفكير، وتثير ملاحظات ساخرة، مما يعبِّر عن حجج ومخاوف، أو تفكير وأوهام، أو منطق ورغبات مثل: ١- «الديموقراطية الحقيقية؟ : هل هى حرية الاختيار؟ أم هى حرية الشراء؟ ٢- السياسة الاقتصادية فى خدمة الشعوب أم أنها على العكس تماماً. ٣- عولمة الثقافة... جميع الثقافات لكل فرد. و٤- لا تعتزم الثقافات الموت حتى ولو تم قتلها...»

وتضمنت الأقوال المعلنة فى جميع المناقشات العامة دعابات عديدة فيما عدا المناقشة الخاصة بـ. « الأشكال الجديدة للتنظيم وللمقاومة المدنية».

ويتضح من البرنامج أنه تم إعداد تصنيف منهجى للمعلومات عالى المستوى. ويشتمل بناؤه على افتراضات نظرية تتراوح بين السياسى و«العالم الذى نريده»، وعلى تحليلات اقتصادية، وتحليل أجهزة الإعلام وتنظيم تسوية الخلافات.

وقد تم وضع تخطيط المنهاج بكل جدية، بينما يتم الإيحاء بأنه لم يحظ بإجلال كبير. وفى النهاية بدى البيان بأنه «**نافذة خاصة** للاقتراحات والتجارب المحلية ذات الأهمية الكونية.» وقد يرى المشاركون فى الاجتماع أن البرنامج يتضمن دعوة إلى التفكير والفعل. وقد يقوم العديد من بينهم بإغناء كلمات كل جملة وبتطويرها وزيادة قيمتها وبمعايشتها كأنها كلماتهم

الخاصة.

كانت كلمات الجيش الزاپاتى، فى افتتاح الاجتماع المنعقد فى أوڤنتيك، نوعاً من تقديم أنفسهم. قالوا: «نحن الجيش الزاپاتى للتحرير الوطنى، وقد كنا نعيش فى هذه الجبال منذ عشر سنوات...» شرحوا كفاحهم والصعوبات التى يواجهونها. وتحدثوا عن قصة حياتهم منذ أن كانوا «مثل الأحجار أو الحيوانات»؛ وعن حياتهم حينما ذهبوا لبناء جيش. وحينما تعلموا «حمل السلاح ومواجهة أولئك الذين يريدون تكرار غزوهم الوحشى...» كان ذلك هو كيف قدموا أنفسهم حين قالوا «نحن هؤلاء» وكأنهم يقولون «والآن قولوا لنا حقيقة واقعكم وسوف نكتشف وجود اختلاف بيننا، لكننا أيضاً نفس الرجال والنساء المنسيين.» هكذا نسجوا كلماتهم فى الجلسة الافتتاحية وأثناء ترحيبهم بالمشاركين فى اجتماع سان أندريز بولاية شاپاس [جنوب المكسيك]، وهى «مكسيك» أولئك الذين ليسوا أحياءاً بالنسبة لبنية السلطة ولا فى اعتبار رأس المال الكبير إلا إذا ثاروا، والذين ينسون أسماءهم لكى يحصلوا على اسم، ويتخلون عن ماضيهم لكى يكون لهم مستقبلاً، ويغطون وجوههم لكى يكون لهم وجهاً.

وجمعت الموائد المستديرة أوروبيين، وأمريكيين، وأمريكيين لاتينيين، ويابانيين، وآسيويين آخرين، وإفريقيين. ومن خلال الكلمات والحوارات تم الربط بين الليبرالية الجديدة «كصيغة أيديولوجية متهافتة» و «كإعادة تنظيم عالمى لرأس المال». وتم الاستشهاد قليلاً بأقوال ماركس وخلفائه. وبدا أن شيئاً جديداً يحدث فى هذا الاتجاه أيضاً: لقد أصبح ماركس جزءاً من ثقافة أولئك الذين يتذكرونه حينما يقومون ببناء مقولاتهم الخاصة، لكنهم توقفوا عن أن يكونوا جزءاً من الأيديولوجية الماركسية وأيديولوجية أولئك الذين يوضحون الماركسية. وقد لاحظ البعض أن «الزاپاتية أسلوب فى العمل». وأشاروا إلى أنها «تساهم كاقتراح بأن يكون الهدف إقامة مجتمع تعاونى تضامنى وليس الاستيلاء على السلطة». وأضافوا فى هذا المعنى بأن «الزاپاتية تعترض على تطبيقات اليسار القديم المتعصب والنخبوى والبيروقراطى، كما تعترض أيضاً على صياغات الديموقراطية الاشتراكية التى تنتهى بأن تصبح أشكالاً أخرى من الليبرالية الجديدة». إن السلطة التى سيبنيها الزاپاتيون وسيمارسونها ستكون سلطة مختلفة، تحتاج إلى تطبيقات أخرى، وممارسة أخرى للسلطة •

وبرهنت الزپاتية على قدرتها على التعلُّم. وأكدت نزعتها نحو التعليم والتعلُّم. وظهرت باعتبارها إبداعاً لثقافة جديدة، وإعادة بناء للأيديولوجيات وإعادة دمجها. ويمكن إعادة صياغة مقترحاتها فى جميع الثقافات: مثل الحاجة إلى «القيادة أثناء الطاعة»، أو خلق «عالم من عدة عوالم» •

وأكد الزپاتيون دعوتهم إلى «طريقة جديدة لممارسة السياسات»، ليس بالتكيُّف مع مختلف التجارب فقط بل ومختلف الثقافات والمعتقدات أيضاً، وليس بالتكيُّف فقط بل وبالسعى الدائم

نحو التعلُّم.

وقد أحس البعض ، أنه من الضرروى زيادة توضيح اقتراح «القيادة أثناء الطاعة» ، والنهج الأخلاقى-السياسى مثل «خدمة الآخرين لا خدمة الذات» ، و«تمثيل الآخرين لا إزاحتهم للحلول محلهم» ، و «الإقناع لا الإخضاع» (يذكرنا هذا النهج بالعظيم ميجويل دى أونامونو [فيلسوف وشاعر أسبانى ١٨٦٤-١٩٣٦])

وقد طلبوا إجراء مزيد من الدراسة والتوضيح لمفهوم نقل السلطة للمجتمع وطريقة إجراء هذا النقل، والشروع فى إجراء تحليل عميق ومتنوع لتنظيم السلطة ولممارستها داخل المجتمع مع تطبيق «قيادة المجتمع أثناء طاعته.»

وقد أبرزوا أيضاً الحاجة للتعليم المصحوب بالاستقلالية والحرية، مع القدرة على «المقاومة الأيديولوجية» والانفتاح على مختلف الآراء المعتدلة . كما ستحصل الأيديولجيا على مرجعيتها من الثقافة ، ويحصل التعليم على دافعه الأساسى من التعلُّم-الفعل.

وقيل أيضاً إن «الديموقراطية تشتمل على مقدرة إدراكية على انتاج المعرفة».

وبالإضافة إلى إعداد لغة مشتركة ملائمة وأجهزة اتصال، تم طرح اقتراح مبتكر خاص بالنضال الذى يسعى إلى ترابط عالمى متخطياً الدولة، ودون أن يمر بها، وهو اقتراح يذهب إلى ما هو أبعد من أى اقتراح سابق من أجل خلق قوى بديلة عابرة للقوميات. وقد تبنّى المنتدى ذاته «الفلسفة الزاپاتية» الخاصة بعدم إضفاء طابع أيديولوجى على الحركة. وحدث ما هو أكثر من ذلك أيضاً، فقد تم اقتراح تشجيع قيام «حركة مقاومة عالمية» متعددة الثقافات، يجد كل امرىء نفسه فيها، يتطلع إلى ما هو تالٍ ، ويقوم فيها كل مناضل من أجل عالمه الخاص باحترام التساوى بين عوالم عديدة واحترام الاختلاف بينها.

وتناولت المناقشة أهداف وغايات النضال، والسياسات البديلة التى يلزم وضعها، والأعمال التى يجب الشروع فيها بالنسبة لموضوعات الدين الأجنبى، والبيئة، والصحة، والتعليم، والغذاء، والإسكان، والعنصرية، والإبادة العرقية، وفِرق الموت، والحروب الداخلية، وتقرير المصير ذاتياً، والاستقلال الذاتى، وحق اللجوء الاجتماعى. وجرى التنويه بمقولات مثل الاستعمار، والطبقة، والرأسمالية، وإن كانت قد شملتها بالكاد ابتداعات محسوسة واقتراحات ذات أهداف عملية أولية.

وفى المنابر الثقافية الخمسة حيث تفجّر «النشاط الإنسانى الكاسح» فى الحياة اليومية للقرى المايانية، استمعت هذه القرى إلى أصواتها الخاصة تعلن «عن تاريخ جديد نبدؤه ...» . ومن بين أفكار المهام التى يلزم تنفيذها، قد تكون فكرة إنشاء شبكة دولية ضد الليبرالية الجديدة، ومن أجل الدفاع عن الإنسانية، هى الأكثر خصوبة. وقد وضِع مخطط لهذه الشبكة

أضيفت إليه آراء أخرى عملية بشأن استخدام الشبكات الألكترونية الراهنة، وبشأن تنظيم الشبكات داخل جماعة الفرد الخاصة، وبين الجماعات والآخرين من أجل مجابهة العزلة، وتحدى الانقسامات الداخلية الموجودة لدى كل شعب، أو تلك القائمة بين بعض الشعوب والآخرين، ولوضع أسس إنشاء اتحادات للشعوب ، ليس وفقاً للقارات وحدها بل كونياً، وليس وفقاً للمجموعات العرقية بل تبعاً للأمم، وتكون دائماً مزودة بفلسفة كونية تبسط طريقة المايانيين فى التفكير على الحركة العالمية: « إن الاختلافات بين عرق وعرق آخر ليست قاطعة، كما أنها لا تضفى صفة التفوق أو السمو على بعض الأعراق ، ولا تمنح مراتب أدنى لأعراق أخرى. فإنه يوجد فى الاختلاف تماثل.»

وكان من بين الحاضرين فى الموائد المستديرة والموائد المستديرة الفرعية للمنابر الثقافية الخمسة القادة العسكريون زيبديو، وماجدلينا، وسالڤادر، واليزابيث، وكارلوس، واملیان، واسماعيل، ويسينيا، واليزيو، والچاندرو، وهرنان، ودانييلا، وديونيزيو، وسيمون، وآخرون عديدون، من بينهم ماركوس، وتاش، وديڤيد مساعدو القادة، والذين كان يتم البحث عنهم بنوع من الفرح والبهجة، وذلك حين يعلن ضجيج الأصوات وخطوات الأقدام عن وصولهم، مما يجعل المرء يتحول نحو الاتجاه الذى يتوقع رؤيتهم فيه.

وتم إعداد مائدة مستديرة فى «لاريالبداد»،تضم المثقفين ، تعقد جلستين فى اليوم إحداهما فى الصباح والأخرى عند الغروب. وقد شارك فيها المثقفون والقادة العسكريون. قال العسكريون: «لدينا أسئلة أكثر مما لدينا من أجوبة»، قالوا ذلك وهم يصغون باهتمام إلى المثقفين الذين من بينهم بعض «المثقفين العضويين» الذين كانوا يشتركون فى حروب العصابات منذ عشرين أو ثلاثين عاماً مضت، ومن بينهم أيضاً أساتذة فى أكبر الجامعات العالمية مثل آلان تورين Alain Touraine [عالم الاجتماع الفرنسى -المولود عام ١٩٢٥] الذى يجرى دراسة ممتعة عن الاجتماع بعنوان: «ماركوس الديموقراطى المحارب». وتؤكد الرسالة المحددة التى أصدرها الزاپاتيون على الحرية ، والعدالة، والديمقراطية مؤسسة على «حقيقة تؤلمنا» انغمس فيها أولئك الذين يعيشون فيها بالإضافة إلى أولئك الذين يزورونها ويتابعونها. لقد عانى الزوار مباشرة وقليلاً من مشاق «أكثر الحروب العالمية وحشية وكونية وفعالية»، بالنسبة للأسلحة والجيوش التى تستخدمها، ولأساليب التجسس وشراء الكائنات الإنسانية التى تلجأ إليها «تلك الكائنات التى توقفت عن كونها إنسانية والتى تتخذ مكانها فى سوق الكرامات الضخم». وتقوم هذه الحرب بقهر وإقصاء غالبية الإنسانية، وقد عشنا عيِّنة منها كسواح أو كزوار. إن «الريالبداد» فى شياپاس بجنوب المكسيك هى عيِّنة ملموسة لما قمنا بمناقشته ليس فقط بالكلمات، بل سمعناه وشهدناه

وعايشناه جنباً إلى جنب فى تواصل بين الأفكار سابق لأى حديث.

لم يتم التعبير عن خطاب الغابة الاستوائية بكلمات وبمفاهيم مرتبطة بعضها بالبعض فحسب، بل وبعلامات أخرى عديدة تقوم بتوفير وسائل للاتصال. ومن بين هذه العلامات، الأكواخ المصنوعة من القش التى عاينها المشاركون فى الاجتماع، بينما كانت أحذيتهم الطويلة تغوص فى الطين، وأرجلهم تتحرك بصعوبة وتنزلق وتزل عن موضعها، أو بينما كانوا يتنفسون هواء الليل البارد، وهم يتمددون فوق حصير من البلاستيك يعزل بالكاد الأرض الرطبة، أو بينما هم يعايشون دلالات الحرمان من الماء ومن الكهرباء، أو معاناتهم من مشقة الجوع الخفيف الذى لم يدم طويلاً لحسن الحظ؛ أو التهيج الناتج عن حشرات القَرادة التى تصعد فوق جسم الإنسان وتدفن نفسها فى لحمه؛ أو الالتهاب الذى يظهر فى العين بينما هم يدندنون ويستمعون إلى أغانى وبهجة أولئك الذى يريدون المقاومة والنضال من أجل البشر... ويتم الإعراب عن الخطاب -القصصى أو النظرى- بأساليب عاطفية، وذلك كجزء من محيط يختلف عن محيط الاجتماعات أو القراءة المألوف، وعن محيط غرفة الاطلاع أو غرفة المشاهدة السمعية البصرية. كان السياق جاذباً للانتباه وملفتاً للنظر.

وكان الجيش الزاپاتى يفكر ويتصرف أثناء الاجتماع «الكوكبى»، وقبله وبعده، وفقاً للأمد القصير، وفى نطاق المدى القصير، ويواصل مفاوضات مع الحكومة فى المكان نفسه، ولا يتحدث خلال اجتماعاتها إلا قليلاً. ففى المفاوضات مع الحكومة، وفى جميع مجالات النضال، تبدو عناصر أخرى من نظرية الغابة الاستوائية بأنها يمكن التعبير عنها بصورة أفضل، وفقاً للأشكال المنطقية المألوفة الخاصة بالشئون العملية، والقانونية، والمؤسسية، والسياسية-الشرعية، ووفقاً لحجج كشفت عن تآلف قادة الحركة ومستشاريهم مع الثقافة «المتميزة» والغربية السائدة، والتى يظهرون تفوقاً فيها.

ويستخدم الزاپاتيون فى المفاوضات -كما فى أنشطة عديدة أخرى- خطاباً وصيغاً من المناقشة والحوار يمكن تمييزها سريعاً عما يعتبره الغرب أسلوباً للتعبير عن العقلانى والموضوعى والسياسى. وفى هذا المجال، يحصر الزاپاتيون أنفسهم فى الأساليب الأدبية التى يألفونها، بالرغم من أنهم قد يطلبون أحياناً إيضاحاً لإحدى المناقشات لأنهم لا يفهمون ما قيل جيداً، أو لا يفهمون مراميه الحقيقية. وحتى فى مثل هذه الحالات، فإنهم يظهرون تمكُّناً رائعاً من الثقافة السائدة، بالرغم من أنهم قد يعتذرون بسبب «نقص معلوماتهم»، وقد يصرح البعض منهم بأنهم لا يعرفون إلا «القليل من اللغة الأسبانية».

ويكمن الاختلاف الرئيسى فى كونهم يستخدمون الثقافة السائدة بطريقة مختلفة، فهم يستخدمون لغة تتصف كلماتها باقترابها من الحقيقة، ويتخذون سلوكاً أكثر انطباقاً مع أفكارهم. إنهم يمتلكون أفكار المخدوعين، ويثورون ضد الكلمات الخادعة.

وتتبدى لاعقلانية الخطاب أثناء المفاوضات والاجتماعات مع الحكومة أساساً، فى حقيقة وجود اثنى عشر أو خمسة عشر عضواً يغطون وجوههم بأقنعة التزحلق على الجليد أو بمناديل كبيرة ملونة، والذين لا يتم فهمهم عن طريق أقوالهم فحسب، بل وأيضاً من خلال نبرات أصواتهم ، ولمعان عيونهم، وشكل شفاههم، وإيماءات أيديهم. إن الإشارات والعلامات المتشابهة مع أصوات المطر الاستوائى المنهمر فوق سقوف الأكواخ الصفيح تضفى على الحوار والخطاب معانى ودلالات غريبة. إن إمكانية الحياة أو الموت، تضفى عليهم معانى أخرى صامتة لا تقل وضوحاً فى دلالاتها.

وكان الجيش الزاپاتى قد توصل، قبل اجتماع المنتدى بشهور قليلة، إلى اتفاقيات واقتراحات هامة بشأن السكان الأصليين من أهالى البلاد واستقلالهم. ويمكن لهذه الاتفاقيات الحصول على فرصة رائعة لو تم معها تحقيق الإصلاح الديمقراطى لنظام المكسيك السياسى، وبهذا تنشأ مساحات جديدة للنضال السياسى الشرعى للمساهمة فى حل المشاكل الاجتماعية الثقافية. إن خلق مساحات سياسية سوف يقلل اللجوء إلى النضال العنيف. ولكن ليس هذا بالشىء الذى يمكن تحقيقه بسهولة.

وبعد خمسة أيام من انعقاد المنتدى، قدم الزپاتيون اقتراحاً غير عادى إلى المائدة المستديرة الخاصة «بالعدالة والديموقراطية» يتعلق بإصلاح النظام السياسى والدولة. وانتهى الاجتماع من غير حدوث أى اتفاق. واستمرت الجهود الكبيرة وسط الأسئلة والاستفهامات حول المستقبل. هذه أسئلة يصعب الإجابة عليها. وفى وسط هذه الأسئلة سوف يستمر النضال الجديد من أجل «الديموقراطية، المقرونة بالعدل والكرامة»، بحيث قد يوجد لهذه الكلمات الثلاث معنى، وأن يكون لها ككلمات حد أدنى من العلاقة مع الحقيقة ومع «لارياليداد». إن البحث عن أساس منطقى للخطاب-كلمة-حدث واقعى والكشف عنه وخلقه سيكون ثمرة الحوار الذى سيدور حول العالم المكوّن من عدة عوالم.

وقد قام هذا الاجتماع -المسمَّى بسخرية وطموح «كوكبى»- مؤقتاً ، بطرح مشاكل عديدة أمام العلوم الاجتماعية التى ترغب فى المساهمة لصالح الإنسانية والفقراء فى هذه الأرض.

وفى هذا الاجتماع:

١ – لم تصدر قرارات، بل حدثت مبالغات. «كان القرار الوحيد هو أننا جميعاً نعرف الآن بأننا لا نعرف شيئاً.» وتؤكد المبالغة على كيف كان الاجتماع مشجِّعاً: سوف تستمر المقاومة، لكن بلا عقائد ، ومصحوبة بأسئلة.

٢– يوجد عيب رئيسى هو «العجز التام عن تصور خصائص الكائنات الإنسانية فى الكواكب

الأخرى.، هذا العيب مقبول ويبدو أنه يبين أن القرار الأول السابق هو نتيجة لتواضع زائد عن الحد.

٣- يوجد إنجاز رئيسى واحد هو: البدء فى بناء يوطوبيا [حلم كبير] مؤسسة على الحقيقة الواقعة لدى الجماعة المسماة بهذا الاسم فى بلدية لاس مارجريتاس ، بشيپاس [ولاية بجنوب المكسيك].

٤- يوجد إسهام ريسى واحد هو: مزج أنواع من التفكير، والكتابة، والحدث، والفعل فى السياسة.

المثال الأول على الأنواع الممزوجة: تكوين حشد وتحويله إلى واقع هو نوع جديد لإقامة الحشود وللعمل السياسى.

المثال الثانى: حين كان كل إنسان يتوقع سماع خطاب ترحيبٍ أيديولوجى وثورى، ظهر مساعد القائد ماركوس وبدأ فى قراءة قصة من القصص. لقد قدمت الورقة الثورية الرسمية الأولى فى «لاريااليداد» فى صورة قصة. صحيح أن القصة قد استخدمت لتوضيح معنى، كما كان يحدث فى الحكايات الرمزية القديمة، لكنها قامت أيضاً بوظيفتين أخريين: أن القصة هى دعوة إلى التفكير، وإلى التخلى عن البيانات الرسمية، وترك الإفراط فى التجويد. وفى هذا الشأن هذه هى المفاهيم الخاصة «بعلم سياسى جديد» : الطفل الذى لا يخاف من الطائرة، والرجل المسن الذى يريد أن ينظر فيما بين أصبعه والنجوم، والأمشاط وفرش الأسنان والشباشب التى لم تعلن الثورة بعد، والحقائب الفارغة والموسيقى والبهجة «والوعى بالآخر» باعتبارها جميعاً رايات الإنسانية ضد الليبرالية الجديدة وضد «البورصات»، والفارس الرّحال الذى لا يسلك طريقاً محدداً، والذى يرى هدفه يتراجع إلى الوراء كلما اقترب منه، ويحدث ذلك كله دون أن يفقد أمله الضخم؛ وكذلك كلمات «لا تنسونى إطلاقاً» التى قالها أولئك الذين ماتوا وهم يحلمون: لقد سقط الزپاتيون صرعى فى معركة بسبب رصاصة جندى يخدم حكومة الرجل القوى الذى يخدم آخرين أقوياء، والذين بدورهم يخدمون أيضاً آخرين أقوياء ، وأخيراً لا يروى القصة «الراوى الذى يذهب»، لكن يرويها أولئك الذين كانوا يسمعون ويجىء دورهم لكى يروون. وبهذه الطريقة وحدها تذاع القصص السبع التى أعلن عنها فى عنوان الورقة المطبوعة الخاصة بالأصوات السبعة.

المثال الثالث: كلمة وخطاب يعبّران عن أفكار ومشاعر الراوى. إنهم يمزجون التفكير مع رواية القصص، لإحداث تجارب عقلية وشعورية لا تتيح للسامعين بأن يكونوا بعد السماع مثلما كانوا قبله، ذلك بالرغم من أن تغيرهم هذا لا يستمر. هكذا تمتزج إشاعة البهجة مع العظة، والعام مع الخاص، والعقل مع التجربة.

٥- استكمال الفرضيات الأولى.

٥- ١ . أن الليبرلية الجديدة، فضلاً عن كونها نظرية وسياسة اقتصادية على النقيض من الدولة الاجتماعية، هى أيضاً الحرب العالمية الرابعة. الليبرالية الجديدة هى حرب ضد جميع الكائنات الإنسانية غير المجدية للسوق، ولتضخيم الأرباح إلى أقصى حد. وهى حرب للاستيلاء على الطاقة وعلى المواد الخام من الآخرين باسم «الأمن القومى» للأكثر قوة.

٥-٢. أن «الحرب محدودة النطاق» هى فقط سيناريو استراتيجى وتكتيكى للحرب الكبرى ضد الإنسانية.

٥-٣. أن «الحرب محدودة النطاق» لا تسعى فقط للقتل انتقائياً -وجماعياً عند الضرورة-بدون أن تشترى، لكنها وضعت لتتلاءم مع أوضاع دولة خاضعة واقتصاد ليبرالى جديد.

٥-٤. أننا حقيقة لا نعرف كيف نحارب ضد حرب محدودة النطاق لكى نحصل على النصر، ونعرف أقل بكثير عن كيف نحارب الليبرالية الجديدة أو حرب عالمية رابعة. إننا فى حاجة لأن نعرف الكثير فى هذا الشأن.

٥-٥. أننا لا نرغب فى الحرب من أجل سلطة الدولة، لكننا نريد إنشاء سلطة للمجتمع المدنى تكون ديموقراطية وتعددية وحرة وعادلة وشريفة، على أن تقوم تدريجياً بخلق مجتمع ديموقراطى وعادل يدعم بحسم تعدد الأعراق وتعدد القوميات.

٥-٦ أنه لكى نحل مشاكل الإنسانية، نحتاج أن نرى بوضوح ما هو قريب وماهو بعيد وما بينهما، وأن نعمل وفقاً للاحتمالات الثلاث، من غير إهمال لأحدهم.

٥-٧ أنه لكى نكسب الحرب، يبدو من الضرورى توسيع مساحات النضال الديموقراطى: وأن نجعل من الممكن حل مشاكل العدالة وحقوق الشعوب من أهالى البلاد ومن غير أهاليها فى المناطق الريفية والحضرية. ومثلما يقول سمير أمين (المطلوب هو «إدارة سياسية للأزمات»).

٥-٨ أن نكسب الحرب العالمية الرابعة يتطلب مواجهة مخاطر الجدل والحوار، النضال والتفاوض، النزاع والاتفاق، دون قبول لتسوية مذلة. وعلى أية حال توجد حاجة للقيام فى آن واحد برعاية ودعم الشجاعة الجسمانية والوطنية والنفسية، وقبل كل شىء الشجاعة الأخلاقية.

٥-٩. أنه يجب على الرجال والنساء والأطفال (من الجنسين) الأغنياء والفقراء، المنتمين للمجموعات العرقية المهيمنة أو المهيمن عليها، المتدينين وغير المتدينين أن يشاركوا فى

الحوار وفى الجدل.

٥-١٠. أن هذا ليس نضال الشعوب من سكان شياپاس الأصليين وحدهم، ولا نضال المجموعات العرقية المكسيكية فقط، ولا نضال الأمة المكسكية فحسب. إنه من الضرورى لهذا النضال الذى يقوم به «عالم واحد مكون من عدة عوالم» أن يتم فى عوالم عديدة فى ظل برنامج للعمل مشترك ونص مشترك يشتملان على ديموقراطية مشاركة غير عازلة، تتسم بتعددية دينية وعرقية وسياسية، وتستطيع تدعيم انتاج واستهلاك يتصف بالشمولية بالإضافة إلى احترام كرامة «أصغر الكائنات الإنسانية.»

الهدف: إن الاجتماع هو نداء إلى شباب الولايات المتحدة، وكندا، وأوروبا، واليابان والصين، وروسيا، والعالم أجمع. ولا ترغب هذه الحركة فى الاندماج فى الدولة، ولا تسعى للاستيلاء عليها، بل تفضل بناء، دولة ديموقرطية جديدة على أساس المجتمع المدنى.

مستوى النشاط: تقف الحركة ضد الليبرالية الجديدة وضد النظام العالمى والإقليمى والقومى السائد.

إن نظرية الغابة الاستوائية ضد الليبرالية الجديدة ومن أجل الإنسانية هى أول يوطوبيا [حلم كبير] كونية ديموقراطية تنبثق من الجنوب ومن قاع العالم. (إنها اقتراح كونى جديد خاص بما بعد الحداثة). وباعتبارها نظرية، فإنها تشتمل على انمساخ مناقض لانمساخ كافكا [الكاتب التشيكى المعروف ١٨٨٣-١٩٢٤] يمكن أن تتحول فيه الحشرات لا إلى كائنات إنسانية فحسب بل وإلى أبطال. وباعتبارها علم سياسى، فإنها تشتمل على مشكلة الحد الأدنى من الرفاهية التى لا يتخذها العلم السياسى المألوف فى الحسبان: إنها تشتمل على فرش الأسنان والأمشاط، ناهيك عن الشباشب التى قد تصبح ترفاً زائداً عن الحد. لقد قال القائد العسكرى «المساعد» إن «السياسة ليست فن الممكن وحسب، بل وفن المطالبة بالضرورى من ذلك الذى يريد أن يقتلك.» وإلا فلتصمت.

أغسطس ١٩٩٦، يناير ١٩٩٧■

الهوامش

١- أعنى بهذا المصطلح نفس المعنى الذى تقصده چوليا كريستاڤا حين تقول بأن «كل نص ملزم باستيعاب نصوص أخرى وبتحويلها». ويتطابق هذا المصطلح أيضاً مع مفهوم «الشبكة» الذى ورد ذكره فى «الاجتماع بين القارات».

٢- يستخدمون مصطلح «شراء الضمائر» فى نصوص أخرى.

٣- لم تتضمن النسخة الأصلية سوى «الكلمة». لكننا نشعر بأنه لكى نتمكن من قراءة النص وفهمه من الضرورى إضافة فكرة الفعل بوضوح. وتتطابق عبارة «كلمة-فعل» بدقة أكثر مع ما كانوا يرغبون فى قوله. وتوجد فيما بعد إشارة إلى «الأصوات التى لا تتحدث فقط بل وتناضل أيضاً».

المراجع:

الوثائق الداخلية للاجتماع الدولى من أجل الإنسانية وضد الليبرالية الجديدة، أجواسكاليانتس، شياپاس، المكسيك، من ٢٧ يوليو إلى ٣ أغسطس ١٩٩٦.

١- «الإعلان الأول من ريااليداد ضد الليبرالية الجديدة ومن أجل الإنسانية، الصادر عن اللجنة الثورية الأهلية بالقيادة العامة للجيش الزاپاتى للتحرر الوطنى.» القائد المساعد ماركوس، المكسيك، فى يناير ١٩٩٦.

٢- «خطاب القائد العام للجيش الزاپاتى فى الجلسة الافتتاحية للاجتماع الأول بين القارات من أجل الإنسانية وضد الليبرالية الجديدة.» ٧ صفحات.

٣- القائد المساعد ماركوس «عرض سبع قصص بسبعة أصوات. السياسات والجيوب (الخاصة بهم وبنا)»، «عرض مقدم إلى المائدة المستديرة الأولى بعنوان «حول الأمشاط وفرش الأسنان والشباشب ومفاهيم أخرى خاصة بعلم سياسى جديد.» ١٦ صفحة.

٤- «حصيلة المائدة المستديرة الأولى: ما نوع السياسات التى لدينا وما نوع تلك التى نحتاجها؟» ١٩ صفحة.

٥- «حصيلة المائدة المستديرة الثانية: المسألة الاقتصادية، قصص عن الرعب.» ١٩ صفحة.

٦- «حصيلة المائدة المستديرة الثالثة: جميع الثقافات للجميع. وسائل الاتصال؟» ١١ صفحة.

٧- «حصيلة المائدة المستديرة الرابعة: ما نوع ذلك المجتمع الذى ليس مجتمعاً مدنياً؟» ٧ صفحات.

٨- حصيلة المائدة المستديرة الخامسة: عوالم عديدة تتوافق مع هذا العالم.» ٣٢ صفحة.

٩- «خطاب الجيش الزاپاتى للتحرر الوطنى فى الجلسة الختامية لاجتماع مؤتمر القارات الأول من أجل الإنسانية وضد الليبرالية الجديدة.» ١٢ صفحة.

د٠آن صوفى روالد*

تقصى أوضاع المسلمين بحث اجتماعى، الهوية، ودراسة أوضاع المسلمين فى أوروبا مع تنويه خاص عن المسلمين المتحدثين بالعربية**

مقدمة :

إن كثيرا من البحوث حول المسلمين عامة، والمرأة المسلمة خاصة، يميل الى تناول المسلمين باعتبارهم مجموعة متجانسة ٠ ورغم أن هنالك إجماعاً عريضاً على أن المسلمين يتبعون فى مختلف البلاد أنماطاً متباينة من السلوك ، فإن هذا الفهم، لعدم تجانس المسلمين، لم يمتد ليشمل تنوع مجتمعات المهاجرين المسلمين فى بلدان أوروبا الغربية ٠ يضاف إلى ذلك أن الباحثين الاجتماعيين يحرصون ألا يفرطوا فى تعميم الظاهرة الاجتماعية عامة ، إلا أن الأمر عندما يجىء إلى دراسة حول المسلمين فإن هذا الحرص ينسى ٠ هنالك اهتمام كبير بدراسة النساء المهاجرات المسلمات فى بحوث من لم يتخرجوا، وكذلك من تخرجوا – تتناول النساء المسلمات ككيان واحد ٠ ورغم ان هنالك بعض الجهد، للتمييز بين المسلمين من مختلف القوميات ، إلا أن ربط هذا بالخلفيات الطبقية والثقافية، داخل ذات البلد الواحد، لم يَحْظَ بغير أهمية أقل ٠ يضاف إلى ذلك ، أن علاقة المرأة المسلمة بالإسلام ، لم تنل كفايتها من الإدراك. إن المرأة المسلمة ، حتى تؤكد هويتها كمسلمة ، ليس عليها دوماً أن تنشغل بما اعتدنا التعبير عنه بالأوضاع الدينية أو المشاعر الدينية ٠ إن الحياة انفصالا عن بلد المرء الأصلى ، والإحساس بأنه غريب وسط ثقافة أجنبية، يمكن أن يدفع بالكثيرين من المسلمين ليحددوا ويعرفوا أنفسهم أولا وقبل كل شىء باعتبارهم مسلمين ، بينما هم فى

---

*أستاذة فى تاريخ الأديان قسم الثيولوجيا جامعة لوند.

**ترجمها عن الإنجليزية د٠فخرى لبيب.

سياقات أخرى سوف يتصرفون طبقا لتعريفات ذاتية أخرى • ولذا فإنه من المهم جذب الانتباه إلى الهوية فى سياق المسلم• كيف يحقق المسلمون هويتهم، ويعرفون أنفسهم؟ وكيف يمكن للباحثين تحقيق وتعريف هويات المسلمين؟

ان هذه الدراسة تزعم محاولة تقديم بعض الإجابات على مثل تلك الاسئلة • لكن الإجابات، على أية حال، يمكن أن تكون بالكاد مطلقة، وذلك أكثر قربا من اقتراح المرء حلولا، أو توقع مشاكل، يمكن أن تثور خلال عملية تشكيل مفهوم عن المسلمين الذين يعيشون فى أوروبا، بكل ذلك التنوع من الأنساب السلالية، ودرجات العلاقة بخلفيتهم الثقافية ودينهم•

المسلمون فى البحوث المعاصرة:

يثور السؤال عن الهوية فى غالبية الدراسات حول الهجرة ، وبالمثل أيضا فى الدراسات حول الحركات السياسية الاجتماعية والدينية • إنه من السهل ، عند الحديث عن الهوية ، على أيّة حال ، السقوط فى فخ التبسيط الشديد • إن الهوية الدينية، مثلها مثل الهوية السلالية، لايمكن رؤيتها بعيداً عن العوامل الأخرى المؤثرة فى المجتمع • ولذا تصبح النماذج السلالية و الدينية ونوع الجنس ، أدوات للتعبير عن الإحباطات، ومن ثم فإن تلك التعبيرات يصفها الباحثون فى صورة مفهوم يشكل نظريات ووجهات نظر عن المجتمع • إن البحوث المعاصرة حول الهوية، غالبا ما يوجهها علماء الاجتماع، ومن ثم تجيء تحليلاتهم للهوية نتيجة منطقية لحقل دراستهم والتى مالت إلى أن تكون ذات تركيز ثيولوجى (١) ، حيث يفسر الباحثون كل الظواهر، إما من وجهة نظر دينية فقط، وإما فى الاتجاه المضاد ، حيث أغفل الدين كلية من التحليل العلمى للمجتمعات الحديثة • إن الباحثين يميلون فى المدخل الأول مثلا ، إلى الحديث ، عن السياسة الإسلامية ، بينما هم يحللون سياسة الدول الإسلامية، والتى غالبا ماتتبع نظاما سياسيا علمانيا • كما أن نتيجة المدخل الثانى ، من ناحية أخرى، تحليل أفقى وحيد- البعد دون النظر إلى الوسط الدينى ، والذى يمتلك فى الحقيقة قبضة قوية على جزء كبير من سكان العالم • إن العديد من المسلمين ينظرون إلى وجهات النظر العلمانية والروحية باعتبارها مجدولة معا بصورة وثيقة ، ويمكن للباحثين من ديانات أو ثقافات أخرى، حيث يقتضى المجرى الرئيسى الايديولوجى فصل الكنيسة عن الدولة ، أن يهملوا بسهولة البعد الدينى والذى من المهم، على نحو خاص ، وضعه فى الحسبان، فى التحليل الاجتماعى للمجتمع المسلم. ومثال ذلك، مناقشة حجاب المرأة المسلمة، والذى اختزل إلى ظاهرة سياسية إجتماعية فقط، واتجه الباحثون إلى التغاضى كلية عن الوجوه الدينية للخمار•

الوجه السياسى للإسلام

إن كثيرا من الباحثين حول البعث الإسلامى الجديد يميلون ، من ثم ، إلى رصد الجانب السياسى فقط للإسلام ، وهنالك إتجاه إلى إهمال أوجهه الأخرى . إن فى وسعى الزعم ، على أية حال ، بأن هذا إنما جاء نتيجة تأكيد الكثيرين من المسلمين المعاصرين على المسألة السياسية • وفى اعتقادى أن سبب تأكيد المسلمين على الإسلام السياسى ، أن السياسة ، فى إطار إسلامى، قد أهملت لقرون فى الفكر الإسلامى • وبينما تكاد تكون كل أوجه الحياة الإنسانية الأخرى قد تناولتها المؤلفات الإسلامية بعناية ، لكن الحياة فصلت إلى حد ما عن التدين الشخصى . وقد عانى تطور الأفكار السياسية الإسلامية من ذلك • ثم برزت الأفكار السياسية إلى مقدمة الحوار الثقافى بمجىء الحركة :السلفية ، فى أواخر القرن الماضى ، بقيادة جمال الدين الافغانى، المعادى الكبير للكولونيالية• إن تواجد التدين الشخصى ، على أيّة حال ، جنبا إلى جنب مع عملية تسييس الاسلام هذه، كان أمرا غير محسوس، ومن ثم أقل ظهورا • إن المؤلفات التقليدية حول التدين الشخصى ، كما يمكن للمرء أن يلاحظها فى الحركة الإسلامية المعاصرة، قد لاقت القبول والقراءة الواسعة ، لكنها لم تتطور، حيث يحتمل اعتبارها قد أنجزت بما يكفى ويناسب مسلمى كل الأزمنة والأمكنة•

إن افكار الحركة السلفية قد انتشرت، على الأغلب، بصورة واسعة، فى الطبقة المثقفة فى المجتمع • إن هذه الأنكار السياسية ، مع زيادة التعليم العالى للمسلمين ، فى الستينات والسبعينات، قد أعيد اكتشافها وأعيدت مواءمتها مع مجتمع القرن العشرين • إن فهم الإسلام، باعتباره قابلا للمواءمة مع سياسات القرن العشرين ، قد قوّى الرسالة الدينية • ولكن بما أن الأوجه ا سيكولوجية للتدين، تلقى تقديرا أقل من الظاهرة الاجتماعية المحسوسة مثل ارتداء الحجاب وإطلاق اللحية، والاضطرابات الاجتماعية ، بالإضافة إلى التوزيع الواسع للمؤلفات السياسية الإسلامية المعاصرة ، فإنها قد أعطت للأجانب انطباعا مشوها عن فهم إسلامى للإسلام، باعتباره دينا سياسيا فقط•

وسوف أطرح سببا آخر، للتأكيد على الفكر الاسلامى السياسى، فى البحوث المعاصرة عن المسلمين، يعتبر الدين فى السياق الغربى مسألة تنتمى إلى الحيز الشخصى، ولذا فإنه من العسير على باحثين ولدوا وتربوا فى مثل هذا التقليد – البحثى أن يتمكنوا تمكنا كلياً من فهم ملابسات وحدة العلمانى والدينى فى المفهوم الدينى فى الإسلام • يضاف إلى هذا ميل المسلمين أنفسهم، وخاصة العقائديّن الاسلاميين، إلى تناول العلمانية فى مناقشاتهم باعتبار أن العقيدة الإسلامية هى نتيجة مباشرة لعلمنة العالم الإسلامى. إن الإسلاميين يميلون إلى التوافق مع فرضيات خصومهم (العلمانيين)، ومن ثم يناقشون الأمور السياسية بعبارات علمانية • إن العلمانية يمكن ، كما يرى ، أن تستخدم كأداة من طرفى المحاورة•

الباحثون إزاء المسلمين•

هنالك أمر آخر هام ، هو مَنْ هم الذين يقومون ببحوث عن الاسلام والمسلمين ؟ . وأيّة خلفية تعليمية يمتلكون ؟ إن كثيرا من الدراسات عن المسلمين تدار فى إطار مجال العلوم الاجتماعية ، الانثروبولوجيا ، علم الاجتماع، علم السياسة والعلاقات الدولية . وفى إطار مجالات هذه العلوم ، يمكن للمرء أن يقول، إن التأكيد يتم على الأمور النظرية والمنهاجية، حيث تستخدم الظواهر الاجتماعية كأمثلة لتوضيح النظريات والمناهج • ويجىء باحثون آخرون، فى الإسلام والمسلمين، من مجال الدراسات الدينية، وخاصة من مجال الإسلامولوجيا• ويهتم الباحثون فى الدراسات الدينية بالحقائق والظواهر الدينية أكثر من اهتمامهم بالنظرية والمنهاجية . والأمر الهام فى دلالته، أنه فى إطار الدراسات الدينية، أصبح المنهج المرعى لتأويل النصوص الدينية أقل شعبية ، ويميل العلماء الدينيون للاستناد إلى منهجيات أخرى مختلفة ، مثل المناهج الشائعة فى الأنثروبولوجيا ، علم الاجتماع ، علم السياسة والعلاقات الدولية ، علم النفس والتعليم . إن الاختلاف فى المعالجة يؤثر أيضا فى ناتج البحث : العلماء الدينيون بتأكيدهم على الحقائق، وعلماء الاجتماع بتأكيدهم على النظرية والمناهج•

وقد اكتشفت فى دراستى الخاصة، عن المسلمين فى أوروبا، أن العديد من المسلمين لايثقون فى الباحثين بشكل عام • وقد صرح البعض منهم بأنهم قد قابلوا الباحثين ، ومنذ البداية ، بعقل مفتوح ، متوقعين أن الباحثين سوف ينقلون أصواتهم إلى المجتمع الأوسع. وقد صرحت متحدثة باسم المرأة العربية تعيش فى لندن أنه :

جاءت إلى منزلى ذات مرة ، شابة باحثة فى علم الاجتماع، لتتحدث عن وضع النساء فى الإسلام. وقبلت أن التقى بها ، لأننى على معرفة جيدة بالإسلام، وأعيش حياة زوجية سعيدة، حيث أحاول وزوجى التمسك بقواعد الإسلام • كانت توجه أسئلة وأجبت عليها بينما هى تسجل مناقشتنا• كانت تومىء برأسها خلال حديثنا، مما أعطى انطباعا بأنها توافق على ما أقول • لم تعترض البتة ، بل حتى أضافت إلى بياناتى • وجعلتنى المناقشة وموافقتها، أقدم المزيد من الصور، بل حتى صرحت بأشياء كانت ناتجا مباشرا لهذا المناخ الوردى • وكنت سعيدة للغاية بعد هذا اللقاء، واعتددت القول لاصدقائى الذين كانوا أكثر ريبة منى بكثير فى لقاء الباحثين ، أن يكونوا أكثر انفتاحاً على المجتمع• وكانت قد وعدتنى بأن ترسل لى التقرير ، وعندما وصلنى بدأت قراءته بحماس شديد، وتميزت غضبا • كل شىء اقتبسته من حديثنا كان يعقبه تحليل كريه . لقد ألمحت بأن لى دوافع ، سوف أخبرك بها ، لم أفكر فيها أبدا • لقد أساءت فهمى تماما، وأوّلت قصتى فى إطار اتجاهاتها وأيديولوجيتها • لقد ادعت أننى مقهورة • كيف يمكن أن تقول على اننى مقهورة فى حين

لا أشعر أنا بالقهر؟ هل هى أفضل منى؟ هل هى الله (وليغفر الله لى) الذى فى وسعه أن يقرأ نواياها أفضل مما أقرأها أنا ذاتى ؟ إننى امرأة متعلمة، هل تعتقد أننى غبية غباء كليا؟ لقد استخدمتنى للدعوة إلى اتجاهات معادية للإسلام. لقد قررت ألا ارتكب نفس الخطأ مرة أخرى•

إن قصة هذه المرأة، يمكن أن تبرز كمثال لما صرح به العديد من المسلمين الآخرين • وحيث إن المسلمين يشعرون بأنهم قد أُسيء تأويل كلامهم، وأسيء فهمهم فى المجتمع الأوروبى، فإن العديدين منهم قد بدأوا يرفضون عقد لقاء مع كل من الباحثين والصحفيين•

أما فى حالة أن يكون الباحثون هم المسلمون أنفسهم ، فسوف ينشأ نزاع بين الداخل/الخارج • هل يمكن النظر إلى دراسة يقوم بها مسلم عن المسلمين، باعتبارها دراسة علمية كاملة؟ هل يمكن لشخص ينتمى لذات العقيدة، كباحث فى الموضوع، أن يكون موضوعيا؟ سوف تكون الإجابة أنه يستحيل أن تكون موضوعيا فى أى بحث، حيث سيتلون كل بحث بالضرورة بوجهة نظر الباحث • يضاف إلى ذلك ، كما أشرت آنفا ، أن العديد من المسلمين يرفضون عقد لقاءات، أو أن يكونوا موضوع بحث فى بحث يقوم به شخص غير مسلم • إن العديد من ذات هولاء المسلمين سوف يقبل ، على أيّة حال ، أن يعقد لقاء مع باحث مسلم • إن ذلك يعنى أن للباحث المسلم مدخلا لمجموعة أوسع من المسلمين فى البحث، وأنه يمكن إقامة التقييمات على مجموعة أكبر من الناس . إن المدخل الداخلى / الخارجى أمر معقد، سوف ينمو يقينا مع ولوج أعداد أكثر وأكثر من المسلمين التعليم الأعلى فى البلدان الغربية . ومن المهم ، على أيّة حال ، أن يكون المرء يقظا، إذ أنه حتى فى سياق إسلامى، فى لقاء بين مسلمين كباحثين ومسلمين كموضوع – بحث، سوف يكون هنالك أيضا نزاع بين الدرجات المختلفة لكون المرء مسلما•

الهوية

إن الصورة المركبة لفكرة الهوية؛ أو الهويات تحتاج إلى مزيد من النقاش. لقد نوقشت من قبل بتوسع فى مجالات علمية متعددة ، مثل الفلسفة ، علم الاجتماع ، الأنثروبولوجيا وعلم النفس • هنالك فى القواميس العديد من المعانى المختلفة المرتبطة بالكلمة • إن واحداً من هذه المعانى هو أن الهوية هى طبيعة شىء ما ، وهى تبقى دون تغير فى ظل الأحوال والأزمان المختلفة • إن هذا التعريف يصل بنا مباشرة إلى المناقشة الفلسفية بين الهوية والاستمرار ، وهى همٌ فلسفى منذ صرح هرقل بمقولته الشهيرة إننا لانستطيع النزول فى ذات النهر مرتين • هنالك تعريف عام آخر للهوية ، هو حالة أن تكون شيئاً واحداً. وليس

آخراً (٢) إنه من ثم مسألة ان الوحدة محل البحث ترى نفسها، ويراها الآخرون ، باعتبارها مختلفة عن الوحدات الأخرى(٣) • ويشرح ريو بورت :

يبدو أن هذا يتضمن كلاً من الداخل (أو المحتوى) وحد للخارج، رغم أن ذلك الحد لايلزم أن تكون له طبيعة جسدية • إن هذا فى الأساس حالة خاصة للتمييز المعروف جيدا، والمستند إلى ثقافة نحن‌وهم (أو نحن وغيرنا وأنا وغيرى أو هم)(٤) ويشرح كنيث جوفز الهوية، من ناحية أخرى باعتبارها ، تلك الواقعة فى إطار سلسلة من العلاقات الاجتماعية والموضوعة كمدار إجتماعى (٥) ويستمر:

إن دعم وتكييف الهوية، الذى تؤسسه العلاقة والعمليات الاجتماعية، إنما هو ، إلى حد كبير، عامل حدده البنيان الاجتماعى ، ولكن ، كما قال بيرجر ، هذه عملية جدلية، بمعنى أن مثل تلك الهوية تؤثر فى البنيان الاجتماعى (٦).

ويجمل جونز القول فى أن الهوية راسخة بثبات فى التفاعل الاجتماعى، ويُعلن عنها فى دور تؤديه (٧) . من الهام ملاحظة تأكيد جونز على التفاعل مع تواصل قوى مزدوج – الاتجاه • إن وجهة النظر هذه تتضمن أن الفرد، كما يسلك ويقوم بأدوار اجتماعية ، فإن هذا الفرد يشكل رد فعل الاتصالات الاجتماعية الأولية والثانوية ، والتى تشكله فى ذات الوقت : وبتعبير آخر ، فإن الخطاب والفعل غالبا مايكونان نتائج للكيفية التى أدرك الفرد بها ، وبالمثل فإن الكيفية التى أدرك الفرد بها تتوقف على خطاب هذا الفرد وفعله . إن هذا يمكن تصويره بواسطة العلاقة بين باحث غير مسلم ، ومسلم موضوع بحث • إن ظنون الباحث عن المسلمين عامة يحتمل أن تتأكد فى اللقاء مع المسلم الفرد، حيث إن التفاعل بين الاثنين قد بنى على تلك الظنون ، ومن ثم ، فإن خطاب المسلم وفعله إنما هى نتائج لكيف فهمه الباحث أو فهمها، وفى نفس الوقت هل يفهم الباحث المسلم موضوع البحث بطريقة معينة بناء على هذا الخطاب أو الفعل؟ والطريق الآخر هو أن يفهم المسلم ، الباحث، بطريقة معينة بناء على اتجاه اللقاء ، أية أسئلة عرض ، واحتمال تشكيل الإجابات طبقا للظنون التى لديه أو لديها حول هذا النموذج النوعى من الأشخاص • يجب أن يكون المرء واعيا إلى أن صورة المسلم عند الباحث، فى مثل تلك الحالات، صورة متقطع كما هى فى مدار الطريق الآخر • إن العلاقة بينهما هى جزء من نمط للتفاعلات بين المجموعات . ورغم التفاعل الشخصى المتبادل، فإن الشخصين ينتميان إلى مجالين اجتماعيين – ثقافيين مختلفيين ، وغالبا مايؤدى التنافر المرتبط بالمجموعة إلى حالة من الخصومة، حيث تنتهى كل المجموعات إلى تأكيد التحيزات والتحاملات الموجودة•

ومن المهم أيضا جذب الانتباه إلى العلاقة العامة بين الباحث وموضوع البحث • إذ فى وسع المرء القول إنه فيما يختص بنمط تفاعل الأغلبية / الأقلية ، فإن الباحث غالبا مايكون

الجانب الأقوى، وأن العلاقة سوف تتسم بمثل تلك الحالة ، كما يمكن للمرء ملاحظة أن الباحث فى نمط الأغلبية/الأقلية هذا، عادة مايكون منتميا إلى مجموعة الأغلبية، وبالتالى فهو ليس مطروحا كموضوع – بحث ، فى حين ينتمى موضوع-البحث إلى مجموعة الأقلية ، والذى لايمكنه أن يجعل صوته مسموعاً إلا من خلال الباحث، الذى عادة ما يقحم إدراكه الشخصى فى ذلك الصوت ۰ إن الباحث فى وضع يمكنه من صياغة صورة لحياة الأفراد الآخرين وأنماط حياتهم . وغالبا ما لايقبل موضوع – البحث ناتج مثل تلك الصياغات ، أولا وقبل كل شيء، لأن ناتج البحث يصفّى خلال مصفاة الباحث الثقافية۰

إن فهم الهوية يتضمن كلاً من الهوية على المستوى الفردى والهوية على مستوى المجموعة، أى هوية شخصية واجتماعية أو جماعية۰ إنها تشتمل على نظامين – فرعيين كبيرين ، حيث تشير الهوية الشخصية إلى خصائص متميزة مثل الشخصية ، والخصال الجسدية والثقافية . وتشير الهوية الاجتماعية إلى المرتبة الاجتماعية، مثل السلالة ، الطبقة، الجنسية ، والجنس (٨) إن الدين ، فى نموذج البحث الذى يؤكد على العلاقات الوظيفية ، يعرف فى حدود النظم الاجتماعية ، أى أن النظم الدينية إنما هى أنماط للمجتمع أو من أجله(٩) . يجب النظر إلى الدين، فى مثل هذا النموذج، كجزء من الهوية الاجتماعية ۰ وإذا نظر إلى الدين ، على أيّة حال ، فى حدود خارقة للطبيعة فإن الهوية الدينية سوف تكون فى إطار نطاق الهوية الاجتماعية، وأمراً من أمور الهوية الشخصية ۰ إننى أنظر إلى الدين باعتباره فاعلا على مستويات مختلفة . أنه على أحد المستويات، يمنح الناس أداة كى يكافحوا البيئة ، ليس فقط بالمعنى الذى له علاقة بما وراء الطبيعة ، أى أن الدين يقدم تفسيرا لأمور لاتفسير لها ، لكن الدين يفهم أيضا كمرشد للسلوك فى العالم المادى . الدين بهذا المعنى ، يصبح جزءاً من النظام الاجتماعى ۰ والدين على مستوى آخر، يمكن أن نطلق عليه المستوى الروحى، يمكن أن يكون أداة للتعبير عن مشاعر حميمة وحارة. ومما يثير الاهتمام حقاً، أن العديد من النساء المسلمات، من قوميات مختلفة، قد عبرن عن علاقتهن بما هو إلهى بعبارات حب ومشاعر حميمة (١٠) وقد قالت إحداهن، إنها أحيانا خلال صلاتها، أو عندما يكون لها حديثها الشخصى مع الاله ، فإنها تعيش الكثير من ذات المشاعر، كتلك التى يمكن أن يلقاها المرء فى علاقة حب بين رجل وامرأة . والتأكيد المعاصر على العلاقة بين الرجل والمرأة ، من وجهة نظرها ، إنما هو تعويض عن علاقة الناس الشخصية المفتقدة مع الإله فى زماننا. وهى تدعى أن مشاعر الاشتياق للإله إنما هى غريزة إنسانية عالمية ، يجب اشباعها بطريقة أو أخرى . وأرى أنه من المهم تعريف الدين أو الهوية الدينية فى دراسات الهوية ، حيث يمكن أن يكون الدين جزءا من الهوية الشخصية أو الهوية الاجتماعية أو كليهما، وذلك يتوقف على الكيفية التى يعرف المرء بها

الدين أو المشاعر الدينية • ومن ثم فإن الهوية الدينية ، اعتمادا على التعريف ، يمكن أن تعلن عن نفسها على مستوى فردى أو اجتماعى ، ويمكن أن تكون اداة لتحليل الباحث على مختلف المستويات•

إن كل كائن بشرى سوف يغير، على المستوى الفردى، آدواره طبقا للبيئة والاحوال • إن أكاديمية أنثى تتفاعل مع زملائها الاكاديميين ، تميل إلى ارتداء عباءتها الأكاديمية ، ومن ثم تتصرف بطريقة معينة، ناظرة إلى نفسها باعتبارها أكاديمية أولاً وقبل كل شىء • وعندما تذهب تتسوق، فإنها سوف تكون امرأة فى الشارع ، ومن ثم تتصرف مثل غالبية الناس الآخرين حولها ، بينما تقوم ، فى منزلها ، بدورها كزوجة أو أم ، وذلك شىء مختلف اختلافا كليا عن دورها الاكاديمى• إن مسألة الهوية، على مستوى فردى، قد نوقشت فى الغالب على أساس ارتداء قبعات مختلفة أو الدور الذى تلعبه• وفى وسعى أن أقترح، أنه فى حالة تعرض أحد الادوار للخطر، فإن المسألة تصبح مسألة الهوية• إن جون ك. تيرنر النفسانى الاجتماعى عبر عنها بأنها حالات مختلفة، تحول أو تبرز أفكاراً شخصية مختلفة، تستخدم فى إقامة حوافز اجتماعية، وتنظم السلوك بطريقة تمكن من التكيف . (١١) ومن ثم تقيم الدليل على أن الأدوار المختلفة فى علم النفس الاجتماعى ، والتى يدخل المرء فيها ويخرج منها فى الحياة اليومية إنما هى جزء من نظام معقد يدعى الهوية الاجتماعية الكلية للشخص (١٢) .

وقد تناول علماء النفس الاجتماعيين موضوع الهوية على مستوى المجموعة إسهاب (١٣) • إن الدور الذى يلعب فى علم النفس الاجتماعى ينظر اليه باعتباره أمراً قابلاً للتحول والاعتماد على الظروف ، متناقضا فى ذلك، مثلا، مع البحث النفسى الذى غالبا ماينظر إلى الهوية فى إطار القِيَم ، المعتقدات ، المذاهب والايديولوجيات • إن الهوية، من وجهة نظرى ، قابلة للتحول باعتبار أنها تعتمد على الأحوال• لكننى أود وضعها فى منظور أعرض من ذلك الذى يقدم فى علم النفس الاجتماعى• إننى أعرف الهوية بتلك العوامل التى تشكل نظام – المعتقد للأفراد أو المجموعات ، جنسيته ، / أو جنسيتها ، الانتماء السلالى والطبقى ، الخلفية التعليمية ، الخلفية الريفية أو الحضرية ، الجنس ، صفة الجنس أو النوع ، والتى تتعرض للخطر فى بعض المراحل الزمنية وفى أماكن معينة ، أى تلك العوامل التى يعرف الشخص أو الاشخاص، محل التساؤل، أنفسهم بها . وبذا ، مثلا ، فإن امرأة مسلمة سورية تعيش فى منطقة حضرية فى سوريا لن تؤكد جنسيتها أو دينها • سوف تكون يقظة لخلفيتها الطبيعية ، والتى سوف تشكل مشكلة فقط إن كانت تنتمى للطبقات الدنيا • وربما نظرت أيضا إلى جنسها كأمر من الأمور التى يدور الجدل حولها ، خاصة إذا كانت متعلمة تعليما عاليا • أما بالنسبة لنفس المرأة التى تعيش فى أوروبا ، فإن إسلامها، على أيّة حال ،

نوعها ، جنسيتها ، انتماؤها الطبقى، ويحتمل أيضا جنسها، يكون من الأمور الهامة، وهى سوف تعرف نفسها فى حدود تلك المسميات • وطالما كان الفرد جزءاً من المجرى العام الثقافى، أو ينتمى إلى الأغلبية فى المجتمع، فليس هنالك من حاجة عاجلة للهويات ، إلا أنه فى حالات الأقلية ، تميل الأمور إلى التناقض مع أفكار أو سجايا المجرى العام ، وإلى أن تكون إشكالية •

البحث عن هوية

ماليزيا

اكتشفت خلال عملى الميدانى حول التعليم الإسلامى فى ماليزيا وباكستان ١٩٩١-١٩٩٢، أن هنالك تأكيدا على كل من الهوية الإسلامية والهوية الملايانية ، حين يزيد عدد المسلمين قليلا عن ٥٠٪ من عدد السكان • ولما كان العديد من الباحثين حول ماليزيا علماء اجتماع[(١٤)] ، فانهم قد مالوا إلى النظر للهوية الدينية باعتبارها إسلامية على أسس اجتماعية خالصة • ومن ثم اعتقدوا أن الهوية الإسلامية ليست غير حيلة لإخفاء الأمر الحقيقى والذى هو ، طبقا لهم، هوية كونهم ملايانيين ، ومن ثم أغفلوا الإسلام من تحليلهم العلمى • إن واحدة من الحجج الأساسية للوصول إلى هذه النتيجة هى أن تعبير أن يصبح المرء مسلماً فى اللغة الملايانية يعتبر مناظرا لتعبير أن يصبح المرء ملايانيا[(١٥)] إن المسلمين الملايانيين يؤكدون ، على أية حال ، حاجتهم للهوية فى تعبيرات إسلامية ، يجاهرون بها بأوضح مايكون فى اهتمامهم بتعليم بديل • وقد أنتجت جهودهم فى مجال التعليم الإسلامى، تشييد مدارس إسلامية، ومؤلفات ذات مناهج دراسية جديدة، مع التأكيد على التدريس من وجهة نظر إسلامية • وهنالك ، فى تلك المدارس، تأكيد على أن يرتدى الأطفال الزى الإسلامى، والذى يعنى فى ماليزيا ارتداء الفتيات الرداء الملايانى التقليدى باجو كورونج والمينى – تليكونج (وشاح الرأس) • وقد فرض على الصبية، فى مدرسة حركة الشباب المسلم الماليزية، ارتداء الزى الشعائرى الملايانى التقليدى (باجوميلايا) فى أيام الجمع، بسبب صلاة يوم الجمعة الجماعية • إننى لا أنظر إلى هذا باعتباره مدخلا للاستقلالية، ولكن مجرد تعبير آخر للإسلامية • ولذا ، فإننى لم أتمكن من العثور، فى المدارس الإسلامية فى ماليزيا، على تأكيد معين على الملايى أو الملايانية، لا فى التدريس ولا فى المناهج الدراسية • من المهم ، فيما يختص بوجهة الإسلاميين الملايانيين، حول النظام التعليمى، باعتباره الأساس فى تشكيل أجيال جديدة ، ملاحظة افتقاد التأكيد على المشاعر السلالية فى نظرياتهم وتطبيقاتهم العملية للتعليم الإسلامى • إن الهويات العرضة للخطر فى ماليزيا هى هويتهم السلالية التى تقابلها مجموعة سلالية صينية كبيرة، ونمط

ثقافتهم الملايانية التى تقابلها كل من الثقافة الهندوسية والصينية والإتجاه العلمانى للتغريب، وأخيراً هويتهم الدينية بكونهم مسلمين يقابلون المدى العريض من الديانات المختلفة التى تزدهر فى ماليزيا • ولما كان الإسلام، هو الرباط القوى بين كل تلك العوامل، فإنه من ثم مجدول بقوة مع كل من الهوية السلالية والهوية الثقافية• إن الإسلام، وكون المرء مسلما، قد غدت أدوات مناسبة للتعبير عن التميز عن باقى المجموعات • إن هذا ، على أيّة حال ، لايعنى أن الإسلام، وكون المرء مسلما، ظاهرة جديدة على هذه المجموعة • لقد كان الإسلام قوة هامة فى المجتمع الملايانى حتى قبل ثورة ١٩٦٩ فى ماليزيا، عندما أصبح فى صدر النضال الاجتماعى • لقد كان الإسلام ، على أيّة حال، على مستوى أكثر من كونه أداة واعية للتغيير • وفى عام ١٩٦٩ تغير الخطاب السياسى – فبدلاً من محاربة الظلم الاجتماعى بعبارات علمانية ، أصبحت العبارات الإسلامية مناسبة ، إذ عبرت عن التمييز فى مقابل مجموعات المجتمع الأخرى • إن النزاعات والصراعات، على أية حال ، قد ظلت على حالها •

إن مثل ماليزيا يشير إلى الكيفية التى فُهم بها الإسلام بعبارات علمانية ، وذلك بسبب خِطاب المسلمين الخاص، والذى احتوى على مسحات علمانية، بينما الحوار الاجتماعى يغير تعابيره من العلمانية إلى الإسلامية ، وكذلك الأمر بالنسبة للباحثين الاجتماعيين الذين مالوا إلى تأكيد التحليل الاجتماعى، فيما يختص بالظاهرة الإسلامية، بصورة زائدة•

باكستان

توقعت وأنا أغادر ماليزيا وأدخل باكستان ، أن أجد توجها أكثر اتساعا نحو التعليم الإسلامى. إن باكستان ، غالبا ماتوصف بانها بلد إسلامى، فالغالبية العظمى من السكان مسلمين، مع نسبة ضئيلة تنتمى إلى الديانات الاخرى•

وبدا واضحاً لى، أن باكستان يمكن بالكاد أن توصف باعتبارها مجتمعا إسلاميا، ولكن مجرد مجتمع مكون من مسلمين ، حيث إن قليلاً من الظواهر أو النشاطات كان يشار إليها بالفعل بعبارت إسلامية • ومن المثير للاهتمام تقرير أن محمد اقبال (توفى ١٩٣٨) ومودودى (توفى ١٩٧٩) كانا من أوائل من أثار مسألة التعليم الإسلامى فى شبه القارة الهندية (١٦) . ومن المثير للاهتمام أيضا ، على أيّة حال ، أن هذا قد حدث فى وقت كانا يعيشان فيه فى الهند متعددة – الثقافات، متعددة الديانات. وعندما ذهب مودودى إلى باكستان. بعد تقسيم شبه القارة ، وأسس حركته الإسلامية، الجامعة الإسلامية، كان يمكن للمرء افتراض أن هذه الحركة سوف تتصدر حملة التعليم الإسلامى• لكننى عرفت ، على أيّة حال ، عندما التقيت بالعديد من تابعيه عام ١٩٩٢ ، أن مابذل من جهدٍ أو بحث مرتبط بهذا المجال فى باكستان إنما هو جهد وبحث متناثر. وكان واضحاً ايضاً ، أن تلك المدارس القليلة التى لها وجه

إسلامى ، حريصة ألا تعلن عن هذا الوجه علانية • وقد عبر عن ذلك ناظر أحد تلك المدارس•

إننى أحاول أن يكون هنالك توجه إسلامى فى مدرستى ، ومع ذلك فإننى حريص على ألا أقول ذلك بصوت مرتفع. إن الباكستانيين لا يخافون الإسلام ، فالإسلام هو دينهم العزيز، ولكن عندما يجىء الأمر إلى مسألة التعليم ، فإنهم على مايبدو يثقون فى المدارس العلمانية أكثر من تلك الإسلامية • يحتمل أن يكون ذلك نتيجة الاستعمار البريطانى ، حيث كان ينظر إلى كل ما هو بريطانى باعتباره متفوقا، حتى من الباكستانيين أنفسهم • فإن أخبرت الوالدين بأننى أبغى التركيز على الإسلام فى مدرستى، فإنهم يأخذون أطفالهم من المدرسة.

وحيث يُواظب على حضور الفصول المسائية القرآنية فى الجوامع على نحو جيد ، فمن الواضح أن المسألة التى جعلت أولياء الأمور يفضلون المدارس العلمانية ليست هى العداء للإسلام ، لكنه فهمهم أن التعليم الإسلامى يتشكل من دراسات دينية خالصة ، ومن ثم فإنهم ينظرون إلى هذا النظام التعليمى الإسلامى الرسمى باعتباره غير مفيد فى المجتمع، مقارنة بنظام التعليم العلمانى •

إن هذا الوضع فى باكستان يمكن ربطه بالمناقشة السالفة للهوية • إن الإسلام فى ماليزيا أمر من أمور التميز والمناوأة ، ومن ثم يدفع إلى اتخاذ مواقف وأفعال، لكن الإسلام فى باكستان ليس مسألة إشكالية، ومن ثم يختزل الأفعال. يضاف إلى ذلك ، أنه فى وسع المرء استنتاج أن التدين الشخصى عامة أقل بروزا، كما أنه لايجذب انتباه الباحثين الاجتماعيين . إن برنهارد لويس يشير فى دراسته عن يهود الإسلام (١٩٨٤) إلى كيف أن المواجهات الثقافية، غالبا ماتنمى الابداعات والفكر الجديد • إن الحاجة لهوية، كما هو واضح، عامل قوى فى هذه المواجهات الثقافية – إنه يقول:

إن قراءة تاريخ اليهود فى العصور الوسطى والحديثة يطرح، كما يبدو ، أن اليهود يمكنهم أن يزدهروا فى الشتات فقط، وربما يظلون مجرد أحياء على نحو له معنى ، فى ظل الدينين اللاحقين لليهودية، المسيحية والإسلام • ومن الناحية الواقعية ، فإن البانوراما الكلية للتاريخ اليهودى، أو بالأحرى هذا الجزء الذى يتمتع بأيّة أهمية مابين تحطيم المراكز اليهودية القديمة وإقامة دولة يهودية جديدة ، قد حدث على أراضى الإسلام أو أراضى العالم المسيحى (١٧)

ويطرح هارولد ج • ابرامسون، وهو باحث فى العلاقات بين السلالية والدين، نفس الفكرة عن الديناميكات السلالية والدينية فى المواجهات الثقافية • إنه يؤمن بأنه فقط عند احتكاك الثقافات ، كما فى الدور الكلاسيكى للهجرة، أن تمارس السلالية والدين حقيقتهما الخاصة

بهما، الديناميكية والاجتماعية (١٨).

إن الهوية يمكن أن تتضمن مجموعة متنوعة من الأمور ، النفسية والروحية والمادية • وفى أوقات أو أماكن بعينها، تصبح موضوعات بذاتها عرضة للخطر ، وتتبلور فى أمور ذات شأن ، وتنشأ مسألة الهوية • ومن ثم تصبح مسألة الهوية مسألة تميز أو ؛ معارضة ، أى أن ما يجعل شخصاً، أو مجموعة متميزة عن الأشخاص أو المجموعات الأخرى ، أو يجعلهم معارضين للآخرين ، هو ما يحدد هوية المرء. ويعتقد رابوبورت أن كل أشكال الهوية فى النهاية ، سواء كانت سلالية أو دينية ، فردية أو أياً كانت ، تعتمد ، على أيّة حال ، على اقامة تباين مع هؤلاء المغايرين، أى الذين لهم هوية مختلفة • إن تلك الفروق تفصل وتميز معا تلك الوحدات الاجتماعية، وتؤدى أيضاً إلى أشكال مختلفة من التفاعل أو الاتصال(١٩)

إن جوسيك وبالاجى اللتان كتبتا دراسة عن المرأة المسلمة قد لاحظتا وجود شدّ وتوتر بين التعريف الاجتماعى والمعنى الفردى للهوية • ومن ثم فإنهما تشيران إلى كارولين ستيدمان التى تقول بأن :

الهوية الحديثة ، والتى قامت من خلال عملية التعريف ، هى فى ذات الوقت دعوى للتماثل المطلق . إنها تطابق وتناغم مع هدف مرغوب ، مع مجموعة أو شخص (ربما هوية تاريخية قائمة على الماضى التاريخى) ، وهى فى ذات الوقت، فى إطار الدائرة الضمنية للمعنى ، عملية الوجود الشخصى ، الصناعة العصرية للشخصية الفردية والشخصية الفريدة(٢٠)

ان تعبير ستيدمان يشير مثلا إلى مأزق المهاجرات المسلمات إلى أوروبا ، هنالك، من ناحية، الهوية التقليدية لكونها امرأة مسلمة • إن هذه الهوية التقليدية مرتبطة بكل من البلد الموطن والنص المقدس، من خلال ناقلى النص (مترجمى القرآن والأحاديث [المفرد حديث أى أقوال الرسول ، أفعاله وتقريراته]، والباحثين الإسلاميين) • ثم هنالك من ناحية أخرى ، هوية أنثوية جديدة تماما صناعة عصرية للشخصية الفردية ، فى مجتمع الأغلبية، حتى تنتسب إليه • إن هذه العملية تتطلب إعادة تفكير، وإعادة بناء نماذج اجتماعية للالتحام بها•

إن الهوية يمكن تقسيمها إلى مكونات أصغر • إن الهوية علاقة كبرى بالكيفية التى يرى بها الفرد ذاته ، أى تعريف الفرد لذاته ، كما أن لها علاقة بالكيفية التى يفهم الاخرون بها هذا الفرد • إن التعريف – الذاتى يمكن أن يلتقى مع مفهوم آخرين ، إلا أنه فى حالة نزاعات الأغلبية /الأقلية تميل مفاهيم الآخرين إلى أن يعبر عنها فى عبارات مقولبة • إن التعريفات الذاتية تميل إلى التغير طبقاً للظروف• إذ بالنسبة لامرأة مسلمة تعيش فى بلد

أوروبى غربى ، فإن وعيها – بذاتها، بكونها مسلمة، سوف يعلن عنه أساساً فى محيط غير المسلمين ، بينما سوف تبرز جنسيتها فى محيط المسلمين من بلدان أخرى • وفى منزلها فان هويتها كامرأة تحدد دورها و سلوكها وعملها • المرأة المسلمة المهاجرة سوف تؤكد من ثم هويتها الإسلامية فى لقائها مع الباحثين الغربيين • وبالطبع سوف يصل إلى الباحث انطباع هوية مسلمة قوية، رغم أن الحالة قد لا تكون دوماً هكذا • فإن كان الباحث مسلماً ، من ناحية أخرى ، فإن أموراً أخرى سوف توضع فى المقدمة طبقاً لاتجاه كل من الباحث وموضوع – البحث •

عند الحديث ، من الناحية النفسية ، فإن شخصاً ما يمكن أن يُكوِّن رأياً عنها أو عنه ، عن أفكارها أو أفكاره ، بينما يميل آخر إلى الحكم على الآخرين من خلال أعمالهم • وهذا أيضاً صحيح فى التفاعل بين مجموعات ثقافية مختلفة • مثال ذلك ، أن المجتمع الإسلامى الذى يعيش فى انجلترا سوف يحكم على مجموعة الأغلبية ، البريطانيين ، باعتبارها مجموعة متجانسة ويشير إليهم باعتبارهم الآخرين ، ومن ثم يؤكد تلك الخصائص المختلفة عن خصائصهم وتلك الخصائص الأكثر وضوحا • يضاف إلى ذلك أن هذا المجتمع الإسلامى لن يحكم بناء على تطبيقاته الخاصة، ولكن بناء على مثله الأعلى الذى هو الإسلام • ذات الأمر صحيح بالنسبة للبريطانيين ، الذين سوف يحكمون على الخصائص الظاهرة للمسلمين، بناء على مثلهم الأعلى الذى يقوم على مفهوم بريطانى نموذجى. وحيث إن التفاعل الفعلى بين المسلمين وغالبية السكان، فى غالبية البلدان الأوروبية الغربية ، محدود، فإن الخصائص الظاهرة للمجموعة الثقافية الأخرى تصبح هى الخصائص البارزة ، أما هؤلاء الذين يحتكون بالمجموعة الأخرى ، ومن ثم سوف ينقلون، فى الغالب الأعم، خصائص هذه المجموعة ، مثل الحالات الإشكالية ، أكثر من نقلهم للعموميات، كما ينقلون عن وسائل الإعلام والتى لها منفعة اقتصادية فى إشاعة الأخبار المختلفة كلية عن المجرى العام • ومن المثير للاهتمام التنبه لحالة رشدى والتى كان لها وقع كبير فى النرويج، وبلدان أخرى . ويرجع ذلك فى المحل الأول إلى بعض المسلمين باكستانيىّ الأصل، والذين جاهروا علنا بدعمهم لحكم –الموت (٢١) • ونقلت عنهم، تقريبا، غالبية الصحف والإذاعة والتلفاز• يضاف إلى ذلك أن الاهتمام الذى ارتبط برشدى إنما يرجع إلى محاولة اغتيال الناشر النرويجى لكتاب رشدى آيات شيطانية ، وقد عارض العديدون من المسلمين فى النرويج قانونية حكم – الموت، إلا أن وسائل الإعلام لم تنقل عنهم، كما أنهم لم ينالوا أى اهتمام خاص، حيث لم تكن أقوالهم تهم وسائل الإعلام • ومن ثم كانت النتيجة انطباعاً عند النرويجيين بأن غالبية المسلمين، الذين يعيشون فى النرويج، يدعمون حكم الموت•

فضلا عن الحكم على المجموعات المتضامنة ، أى تلك المنتمية إلى مجموعة الفرد طبقا

لمعيار مثالى ، أو الحكم على المجموعات المتميزة عن مجموعة الفرد، أى تلك التى لاتنتمى إلى مجموعة الفرد، طبقاً للمارسة الفعلية ، فإن الأفراد المنتمين إلى الأقلية، وإلى مجموعة الأغلبية، يميلون إلى قولبة أنفسهم ، مثلهم مثل الأخرين ، فى عبارات من لازماتهم المشتركة كأعضاء مجموعة (٢٢) إن هذه القولبة عادة ماتتضمن خصالاً شخصية ، مناحى اجتماعية و المكانة وحاجيات ودوافع وأهداف ومعايير اجتماعية وحالات عاطفية . وقد لاحظ تيرنر أن الأفراد ينظرون إلى أعضاء المجموعات التى لاتنتمى اليهم باعتبار أنهم متجانسين ولافروق بينهم . وهم يرون انفسهم باعتبارهم قابلين للتغير والتبديل مع أعضاء المجموعات المتضامنة الأخرى (٢٣) . وهو يطلق على هذه العملية فقدان الإحساس بالهوية الذاتية . وهو ينظر إليها باعتبارها العملية التى يستجيب فيها الأفراد لأنفسهم والآخرين، ليس كأشخاص أفراد مختلفين، ولكن كنموذج للصفات المشتركة لمجموعتهم(٢٤) . ويربط تيرنر عملية فقدان الإحساس الذاتى بالهوية ، بهوية الفرد الاجتماعية ، باعتبار أن الهوية الاجتماعية مقيدة بطبيعة قولبتها – الذاتية.

توضح نتائج – الاختبار فى بحث حول العلاقة بين المجموعات، فى إطار حقل علم النفس الاجتماعى، أن تشكيل – المجموعة يميل إلى أن يكون أكثر تواترا مع نظام معتقد مشترك أكثر منه سلالة مشتركة . إن بعض المتغيرات، ذات الصلة بالموضوع، مثل الوضع الاجتماعى تلعب أيضا دورا فى الكيفية التى ينظر بها إلى المجموعة، وبالمثل أيضا الكيفية التى ينظر بها أفراد المجموعة إلى أنفسهم .

الوجود الإسلامى فى أوروبا

ينظر إلى المسلمين فى أوروبا باعتبارهم مجموعة ، بل ويُنظر اليهم فى المجتمع الأوروبى ، كما ذكر أيضا، كمنتمين إلى مجموعة متجانسة . وهنالك داخل مجموعة المسلمين فى أوروبا العديد من المجموعات الفرعية، التى تعرف فى الغالب عل أساس سلالى ، مثل ، المسلمون البنغاليون ، المسلمون الباكستانيون، المسلمون العرب، المسلمون الأفارقة والمسلمون المهديون وهم مجموعة فرعية أخرى ، ليست بالضرورة سلالية الصفة ، لكنها ، على أيّة حال ، تميل إلى تشكيل مجموعة فرعية خاصة بها. كما يمكننا أيضاً تحديد مجموعات متقاطعة مقسمة طبقاً للوضع الاجتماعى والخلفية التعليمية . إن تلك الخصائص الأخيرة تلعب أدوارا هامة فى التقسيمات داخل المجموعات الفرعية ، وقد استنتج تيرنر، على أساس من نتائج الاختبار، أن التفاعل التنافسى فيما بين المجموعات يزيد من تحزُبات المجموعة المتضامنة – المجموعة الخارجية ، بينما التفاعل التعاونى فيما بين المجموعات يميل إلى الإقلال من المسافة الاجتماعية وتحزبات المجموعة المتضامنة – المجموعة

الخارجية (٢٥) ويمكن أن نستخلص من ذلك، أن الأكثر رجحانا بالنسبة للمسلمين، الذين هم مشاركين نشطاء فى المجتمع الأوروبى، أن ينتموا إلى نموذج التفاعل التعاونى مابين المجموعات ، حيث يفترض أن يكون الناتج تقليل تحزبات المجموعة التضامنية – المجموعة الخارجية ، بينما المسلمون الذى يعيشون على إعانة الدولة للبطالة، سوف ينتمون على الأرجح لنموذج التفاعل التنافسى مابين المجموعات، حيث إن اتصالهم بالمجتمع على اتساعه محدود وغير موجود • وكمثال للنموذج الأخير ، المسلمون الذين يعيشون فى السويد، وخاصة المسلمين القادمين من البلدان الناطقة بالعربية • أن للسويد حدوداً مفتوحة نسبياً ، فتدفق اللاجئون إليها فى الثمانينات وبداية التسعينات• إن التعليم الرسمى للكثيرين منهم ضئيل ، ومن ثم فإنهم يعيشون على إعانة الدولة• إنهم مهمشون فى المجتع السويدى وكونك مسلما فى السويد يكاد أن يصبح مرادفاً لكونك عربياً • وهنالك فى ذات الوقت عداء بين المجتمع السويدى والمسلمين، بسبب العديد من العوامل التى من بينها تعزيز الحالة الاقتصادية فى التسعينات بعد سنوات من برنامج الرفاهية الاجتماعية المكثف • إن المسلمين المتحدثين بالعربية فى السويد يميلون إلى الحياة فى جيتوهات، إذ يوجد فى المدن الكبرى ضواحى غالبية سكانها من المسلمين، وخاصة المسلمين المتحدثين بالعربية ، ومن ثم فإن المجتمع السويدى على اتساعه مميز بتحزبات تركيبية تقوم على المجموعة المتضامنة – المجموعة الخارجية • إن الاقامة فى جيثوهات ، كما لاحظنا فى السويد ، هو أيضاً تعبير عن الحاجة إلى هوية من كلا الجانبين ، إذ يحس المسلمون، من ناحية ، أنهم الأدنى فى سياق الاغلبية • إن خلق مجتمع فرعى من أشخاص متماثلى – العقول متشابهى الميول يجعل المرء يعزز مفهومه –الذاتى من خلال تكثيف بعض أوجه هويته ، والتى هى فى هذا السياق الخاص المسلم/ الإسلامى، لكنها أيضا عربية بنوع خاص• والسلطات السويدية ، من ناحية أخرى ، قبلت بهذه الحياة فى جيتوهات بل وحتى عززتها، بأن أقامت بنشاط إدارات محلية فى مناطق بذاتها مزودة بكل التنظيمات مثل الرعاية الصحية ، وكالات التوظيف، مراكز تشغيل العاطلين ، مراكز لتعليم اللغة السويدية ... الخ يضاف إلى ذلك أنه بانتشار نشاطات المسلمين ومشروعاتهم فى مجال الأعمال مثل الغذاء والملابس••• الخ فى المنطقة، أصبحت حاجة المهاجرين للحركة خارج الناحية قليلة • والنتيجة عزلة تكاد تكون تامة ، إذ لا يغادر قاطنو الجيتو المنطقة أبدا، ولايلتقى المواطنون الأصليون بالمهاجرين. إن هذا الفرز فى المجتمع السويدى قد صاحبه تجزئة المجتمع، حيث إن اجزاءاً من المدن مقسمة إلى إدارات مجتمعية مستقلة • ولما كان هذا التطور تجربة جديدة على المجتمع السويدى، فإنه من الصعب تقييم المزايا والعيوب المحتملة لهذا النظام ، لكننى أرى أن هنالك خطرا من أن مثل ذلك النظام سوف يتسبب فى المزيد من الفرز داخل المجتمع السويدى•

ويقف نموذج المثقفين الإسلاميين المتحدثين بالعربية فى بريطانيا فى تناقض مع هذا النمط. لقد جاء أكثرهم إلى بريطانيا طلبا لدرجات مابعد التخرج . ثم ظلوا فى بريطانيا بعد أن استكملوا دراساتهم . إن كثيرا من الطلاب العراقيين الذين جاءوا فى نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات قد ظلوا فى بريطانيا بسبب الحرب العراقية – الإيرانية، وبسبب الحالة السياسية المتشددة فى العراق. والطلبة الإسلاميون السوريون لم يعودوا إلى بلدهم بسبب الوضع الحاد بين السلطات وبين الفرع السورى لجماعة الاخوان المسلمين التى بدأت نشاطها فى أوائل الثمانينات . وظل الطلبة الإسلاميون المصريون باقين فى بريطانيا، بسبب وضعهم غير المأمون فى المجتمع المصرى، و هنالك فى بريطانيا أيضاً– مثقفون إسلاميون من بلدان أخرى تتحدث العربية مثل فلسطين ، ليبيا ، السودان ، وبلدان الغرب : تونس ، الجزائر والمغرب . إن العديد من هؤلاء المسلمين العرب الذين هم على درجة جيدة من التعليم يحتلون مواقع عالية فى المجتمع البريطانى مثل أساتذة الجامعات و المحاضرين والمدرسين و الاطباء والمهندسين (٢٦) وحيث إنهم يمارسون دورا نشطا فى المجتمع البريطانى فالمرجح أنهم فى تماس دائم مع أفراد من مجموعة الأغلبية . وإن هذه الحالة من التماس ليست حالة مصطنعة كتلك التى كانت فى الماضى ، عندما كانت قرارات السياسة الاجتماعية البريطانية تفرز التكامل العنصرى والمرتبط بالهجرة .إنها حالة من التماس يلعب فيها الفرد من مجموعة الأقلية دوراً فعلياً فى المجتمع ، مما أحدث تفاعلاً ربما كان له أثر متبادل على الاتجاهات والأفكار بين أفراد المجموعات المختلفة .

من الواضح أن هنالك مرتبة عريضة من الناس المختلفين الذين ينتمون إلى مجموع المسلمين. إن التمايز فى داخل البلدان التى توجد بها أغلبية من السكان المسلمين ، يتجه إلى أن يقوم بين أناس على أساس من اختلاف الطبقة و نوع الجنس والخلفية التعليمية ... الخ وعلينا فى سياق الهجرة أن نضع فى حسباننا أيضاً نمط التفاعل بين المهاجرين والبلد المضيف . ومن ثم ، فإن كونك مسلماً فى أوروبا يصبح حالة ربما تكون أشد تعقيداً.

التعريفات الذاتية للمسلمين

من المهم شد الانتباه إلى التعريفات – الذاتية للمسلمين ، أى ، المراتب التى يستخدمها المسلمون أنفسهم . إن كثيرا من المسلمين يشتكون من أن الباحثين، وغير المسلمين عامة، لايفرقون بين الممارسات الثقافية والإسلام : إذ عندما يقول أحد المسلمين أو يفعل شيئا ، فإن الباحث يميل إلى النظر إلى هذا القول أو الفعل فى حدود إسلامية . وقد قالت امرأة فلسطينية تعيش فى السويد:

إيّاً كان مانفعله نحن المسلمين ، فانهم (السويديون) سوف يُعرفونه فى تحديدات إسلامية ، أنهم لايفهمون أننا نحن المسلمين لسنا إلا بشراً مثلهم. وبيننا نحن المسلمين أناس طيبون وأناس سيئون • عندما يذهب شاب عربى إلى المدينة • ويحاول التقاط فتيات سويديات ، فإن هذا لايعنى سلوكاً إسلامياً. إن هذا السلوك محرم على الصبية والفتيات بالمثل • وإذا ضرب رجل عربى زوجته ليس ذلك معناه أن الإسلام يأمره بذلك ، ولكن لأنه جاء من ثقافة نسيت الإسلام إلى حد كبير • لماذا يلقون (السويديون) باللوم على الإسلام • الإسلام يسمو متجاوزا أفعال الإنسان • يجب أن نفهمهم الفرق بين الثقافة العربية والإسلام .

أىُّ مسلم ؟

كى تحقق العدل للمسلمين كموضوع بحث، فإنه من المهم شد الانتباه إلى الكيفية التى ينظر بها المسلمون إلى أنفسهم ، وأى تعريف ذاتى يمتلكون. عند الحديث من الزاوية الاجتماعية، فإن المسلم المهاجر يعرف كمسلم ، وطبقاً للشريعة فإنه / أو إنها يعرف أيضاً كمسلم ، باعتبار أن كل من ينطق الشهادتين يجب النظر إليه فى إطار مجال الإسلام • ولقد حدد ساندرس، من معهد العلاقات السلالية بجوتنبرج فى السويد ، ثلاثة أنساق من المسلمين. المسلم يمكن أن يكون: مسلم سلالة ، أو ثقافة أو دين، حيث إن المسلم سلالة يعنى شخصاً ينتمى إلى مجموعة سلالية حيث غالبية السكان ينتمون إلى الإسلام • المسلم ثقافة يشير إلى شخص مشارك اجتماعياً فى ثقافة إسلامية ، ويشير المسلم دينا إلى شخص يؤدى الفرائض الإسلامية (٢٧) إن هذا التقسيم إلى انساق يحمل دليلاً على كونه تعريفاً من الظاهر • إن ساندرس يستخدم التقسيم إلى أنساق حتى يكون قادرا على تحديد عدد المسلمين الموجودين فى أوروبا • إن الحصول على أرقام دقيقة مهمة صعبة، حيث إن القليل من البلدان الأوروبية تسجل الانتماء الدينى • إن استخدام تقسيم ساندرس القائم على الأنساق يكون من ثم مقبولاً بهذا المعنى • إلا أنه من المهم، فى الدراسات عن المسلمين، العودة إلى التعريفات الداخلية من أجل تطوير الأسلوب الإسلامى فى التصنيف • إن الدارسين المسلمين يستخدمون مقياساً لمتغيرات مختلف الالتزامات بالإسلام • إن المراحل الثلاثة الأساسية تستنتج عن حديث(٢٨) واسع الانتشار يقول :

بينما نحنُ (جلوس) عِند رسول الله ﷺ ذات يومٍ إذْ طلَعَ علينا رجل شديد بياض الثياب ، شديِد سواد الشعرِ، لايرى عليه أثر السفرِ ، ولايعرفه منّا أحد ، حتى جلَس إلى النبىﷺ فأسند رُكبَتَيْه إلى رُكبَتَيْهِ، ووضع كفَّيْه على فخذيْه ، وقال : يامحمّدُ أخبرنى عن الإسلام؟

فقال رسول الله ﷺ: الإسلام : أن تشهد أن لاإله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله ، وتقيم

الصلاة . وتؤتى الزكاة ، وتصوم رمضان ، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلا ٠٠ قال ، صدقت ، قال : فعجبنا له يسأله ويصدقه ٠ قال : فأخبرنى عن الإيمان ؟ قال أن تؤمن بالله٠ وملائكته وكتبه ورسله ، واليوم الآخر ٠ وتؤمن بالقدر خيره وشره ٠ قال : صدقت قال : فأخبرنى عن الاحسان ؟ قال ٠ أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك ٠ قال : صدقت. قال : فأخبرنى عن الساعة ؟ قال: ما المسئول عنها بأعلم من السائل ، قال: فأخبرنى عن أماراتها ، قال : أن تلد الأمة ربتها ٠ وأن ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاة يتطاولون فى البنيان ، ثم انطلق فلبث مليا ، ثم قال (لى) ياعمر أتدرى من السائل ؟ قلت الله ورسوله أعلم ٠ قال : هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم[٢٩]٠

ومن ثم فإن المرحلة الأولى كى تكون مسلماً تعنى أن يلتزم المرء بالأركان الخمسة٠ المرحلة الثانية لكونك مؤمنا : أن تعبد الله كأنك تراه ، وان لم يره المرء فعليه أن يعرف أن الله يرى كل شىء٠ هذه هى المرحلة التى يشير اليها المسلمون باعتبارها مرحلة التحكم الإلهى : أن كل مايفعله المرء يحاسب عليه حتى أدق التفاصيل ٠ إن هذه المرحلة مرتبطة أيضاً بالعقيدة الإسلامية : الإيمان بالله ، ملائكته و كتبه و رسله واليوم الآخر ، والإيمان بما قسمه الله إن خيراً وإن شراً ٠ ومن ثم يمكننا القول إنه بالتدرج من المرحلة الأولى إلى الثانية يكون بمثابة الابتداء بالالتزامات الإسلامية العملية ثم الارتقاء إلى مستوى الإيمان ٠ إن هذا يعنى ضمنا أنه إن كان المرء مؤمناً ، فهو مسلم أيضاً ، بينما كون المرء مسلماً لايعنى أنه مؤمن أيضاً ٠

إن المرحلة الثالثة والأعلى هى أن يكون المرء محسنا ٠ ومن المهم ذكر أن المرحلة الثالثة ينظر إليها باعتبارها تكاد تكون مستحيلة البلوغ ٠ وفى شريعة التوجه الصوفى أن الانبياء وحدهم أو الأولياء (القديسيين) هم الذين لديهم إمكانية بلوغ هذه المرحلة ٠ وحتى بلوغ مرحلة كون المرء مؤمنا ينظر إليها غالبية المسلمين باعتبارها مرحلة صعبة ٠ وهنالك آية قرآنية غالباً ماتقتبس باعتبارها مرتبطة بالمراحل المختلفة للارتباط بالرسالة الإسلامية هى:

قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا ولما يدخل الإيمان فى قلوبكم (٤٩:١٤)[٣٠]

يضاف إلى ذلك أن الدارسين غالباً مايقتبسون : الإيمان ماوقر فى القلب وصدقه العمل.[٣١] إن ما يجب ذكره هو أهمية العمل ، لكن الأعمال فى ذات الوقت مجدولة مع النوايا ، ولاينظر إلى الأفعال أو النوايا فى معزل عن بعضهما البعض ٠ وهذا يجعل غالبية المسلمين فى المرحلة الدنيا ، وهى كون المرء مسلماً فقط. ولما كان الإسلام هو دين عقيدة قويمة والتزامات ، فقد بذلت جهود كثيرة لوضع أنساق للأنواع المختلفة. وكانت المشكلة هى كيفية التمييز بين الفروق فى الممارسة بين المسلمين. وكيفية الحكم على نوعية الإسلام٠ وقد استخلص الباحثون الإسلاميون ثلاثة أنساق من القرآن تتعلق بمستوى المسلم :

العاصى • الفاسق • المنافق، إن التمييز بين العاصى والفاسق هى أن نقائص الأول هى عدم الإيفاء بالالتزامات الأساسية مثل الصلاة والصوم ••• الخ ونقائص الثانى هى الانتهاك الفعلى للقانون الإسلامى، مثل شرب الكحوليات أو ارتكاب الفحشاء • أما بالنسبة للمنافق فهو فى تعريف الباحثين ، الشخص الذى يؤدى الأفعال الإسلامية حتى يراه الناس فقط، دون إيمان حقيقى بالله•

ويتناول القرآن والحديث مشكلة المنافقين • لقد مثل المنافقون ، فى السياق التاريخى ، خطراً عظيماً على مجتمع المؤمنين المؤسس حديثاً ، حيث إن حالة الحرب الدائمة والاضطراب قد جعلت لكل عنصر من عناصر عدم اليقين فعله فى استقرار المجتمع • هنالك أحاديث عدة تتحدث عن النفاق وهنالك أربعة متميزة منها مرتبطة بالنفاق ، وقد لوحظ أن النبى محمد قد قال

أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها•

إذا اؤتمن خان واذا حدث كذب واذا عاهد غدر واذا خاصم فجر(٣٢)

وفى مجموعة أحاديث المسلمين يُقرر بشكل قطعى أن تلك الصفات تجعل الشخص منافقاً حتى إن صام هذا الشخص وأدى الصلاة وزعم أنه مسلما (٣٣) . ومن المهم التنبه إلى أن النفاق وعدم الإيمان رغم كونهما قابلين للمقارنة، إلى حد ما، إلا أنهما غير متماثلين فى الإسلام • إن الفرق، على أيّة حال، هو واحد من الدرجات ، وربما كان ذلك هو السبب فى الصعوبة التى يواجهها العاملون فى حقل ثيولوجيا الإسلام للتمييز فيما بين هذه الحالة من الإيمان /عدم الإيمان•

إن تصنيف البشر وتحديد أنساق لهم، والتى جرى تناولها سابقاً، انما هى كلها إسلامية الصفة. ان التقسيم إلى تلك الأنساق، بالإضافة إلى أنساق أخرى عديدة، كلها موجودة فى القرآن. ومن المهم ذكر أن هنالك فروقا واضحة بين مختلف المجموعات، بين المسلمين، وأنساقهم المختلفة وبين غير المسلمين، مثال تلك الفروق بين أهل الكتاب ، اليهود والمسيحيين ، وهؤلاء الذين ينتمون إلى ديانات أخرى •

الله باعتباره الحكم النهائى

يجب على الباحثين ، عند إجراء بحث عن المسلمين ، أن يتنبهوا لتلك الفروق التى نظمتها الشريعة • ومن ثم فإنه غاية فى الأهمية تحديد أى مجموعة من المسلمين سوف يقوم الباحثون بتغطيتها • وهنالك ، على أيّة حال ، مشكلة أخرى سوف تنشأ، وهى أنه بالرغم

من إمكانية تصنيف المسلمين وتحديد أنساق لهم ، فإن هذا التصنيف أو التحديد فى أنساق يمكن أن يكون تجريدات فقط• هنالك مفهوم إسلامى بأن الله هو الحكم النهائى، وأن الإنسان لايمكن أن يحكم على علاقة المسلم بالله• وهنالك حديث كثيراً ما يتلى يقول: إن الله لاينظر إلى صوركم وأموالكم ولكن ينظر إلى أعمالكم وقلوبكم (٣٤) .

ورغم أن هذا الحديث بعينه مهتم بوضع الفقراء إزاء الأغنياء ، فهنالك الكثير من الأحاديث الأخرى تثبت مفهوم الله باعتباره الحكم الوحيد (٣٥) وأن الإنسان لايستطيع أن يحكم على وضع إسلام الآخر ، فالله وحده هوالبصير بنوايا المرء وبالمثل بالمستقبل•

المسلمون المتحدثون بالعربية فى أوروبا

كيف إذن يمكن التمييز بين هؤلاء المسلمين الذين يعرفون كمسلمين ثقافة، وهؤلاء الذين تحركهم الأركان أو العقيدة أو كلاهما ؟ لايوجد فى أوروبا تحكم رسمى فى الممارسات الإسلامية للمسلمين • فالفرد مسئول عن أدائه أو أدائها الإسلامى • ولكن رغم ذلك فإننا نزعم أن افتقاد هذا التحكم من أعلى ييسر بصورة أكبر عملية التفرقة مابين المسلمين الذين يعملون والمسلمين الذين لايعملون • وإن كانت تلك ليست الحالة دائما. يجب أن يكون لكل مسلم فهمه الذاتى ومفهومه لنفسها أو لنفسه كمسلم. إن الاتجاهات الثيولوجية المختلفة وكذا التفاوتات فى فهم المصادر الإسلامية توجد تشققا بين هذا المفهوم – الذاتى وفهم المسلمين الآخرين لها أو له •

ومن المهم ، ارتباطا بهذا ، وضع الدور القائد الذى لعبه العرب فى الماضى. وإننى لأقول بأن هذا الدور القائد مايزال مسيطراً على المسلمين المتحدثين بالعربية. إنه العالم العربى الذى ظهرت فيه أيديولوجية «السلف (٣٦) ، مع الحجة المنطقية بالعودة إلى المصادر الخالصة ، القرآن والسنة ، وتلك الأيديولوجية والأوسع انتشاراً • إن اتباع الحركة السلفية، والذين ينتمون إلى أيديولوجية السلف فى كل من العقيدة والفقه ، قد اغفلوا أحكام المذاهب التقليدية الأربعة ، بينما المتعاطفون مع تيار الاخوان الأكثر اعتدالا (أفكار الأخوان المسلمين) والذين ينتمون إلى أيديولوجية السلف فقط فى أمور العقيدة، يقبلون إلى درجة معينة أحكام المذاهب الاربعة ، لكنهم يختارون بحرية مابين أحكام المذاهب الأربعة •
وحتى يكون المرء قادرا على البحث عن أحكامه الخاصة، فإنه يلزم أن تكون لديه معرفة عميقة باللغة العربية، ومن ثم فإنه لأمر طبيعى أن الكثيرين من المسلمين الذين لايتحدثون العربية مازالوا يتشبثون بنظام المذهب • ولذا فإن المسلمين الذين لايتحدثون العربية يميلون للاعتماد أكثر على الباحثين المسلمين، عندما يرتبط الأمر بالفقه • وبسبب أهمية اللغة

العربية ، كلغة مقدسة ، لغة القرآن والسنة ، فإن العديد من المسلمين الذين يتحدثون العربية يحسون بالمسئولية تجاه المسلمين الذين لايتحدثون العربية . إن هذه المسئولية غالبا ماتفهم فى عبارة القيادة ، إذ بسبب اللغة العربية ، فإن المسلمين الذين يتحدثون العربية يفهمون الإسلام على النحو الصحيح . ومن المهم التنبيه إلى أن هذا الاعتقاد العربى عن المسئولية وفكرة القيادة العربية لأمة المسلمين ظاهرة للغاية فى الإسلام الأوروبى والأمريكى الشمالى• وقد لاحظ ابرامسون فى بحثه حول السلالية والدين :

إنه فى سياق الأصول والتعريف التاريخى يستخدم الدين سمات سلالية خلال فترات النزاع، وتدعى السلالية ابعاداًدينية على ذات النهج. (٣٧)

إن ابرامسون يرى النمط السلالى – الدينى فى سياق المجتمع الأكثر اتساعا، حيث تميل النزاعات بين المهاجرين والمجتمع المحلى للتعبير عن نفسها فى عبارات دينية • وعلى أيّة حال ، فإنه من الواضح ، بالنظر إلى مجتمع المسلمين ككل ، أن النزاعات السلالية، التى تعكس اختلافات ثقافية داخل المجتمع ، يجرى خوضها بعبارات الإسلام، وغالبا ما تكون على مستوى رمزى • ومن ثم ، فإن الأصل والتاريخ يصبحان مكونين هامين فى المعركة•

يمكن النظر إلى المسلمين المتحدثين بالعربية فى أوروبا ، على أنهم يعملون على العديد من المسويات المختلفة كوسيلة لتشكيل احترامهم لذواتهم : أولا ، على المستوى الشخصى ، يرى المسلمون المثقفون المتحدثون بالعربية أنفسهم كجزء من مجتمع أوسع له وضعه الاجتماعى المرتفع • إن هذا سوف يقرر، فى الغالب، الاتجاه التعاونى مع مجتمع الأغلبية. وعلى أيّة حال ، إن عامة المسلمين المتحدثين بالعربية ، والذين بلا عمل، هم فى الغالب مهمشون فى المجتمع ، وهذا على الأرجح سوف يعزز الاتجاه التنافسى مع مجتمع الأغلبية . ثانياً ، على المستوى الاجتماعى، فإن الاحترام الذاتى للمثقف المسلم المتحدث بالعربية ، فى مجتمع المسلمين ، هو احترام القائد بسبب كل من وضعه الاجتماعى وعروبته • ومن ناحية أخرى، فإن المسلم المتحدث بالعربية من العامة سوف يكون متنبها لوضعه كقائد بالنسبة للمسلمين الذين لايتحدثون العربية ، ولكن وضعه أو وضعها الاجتماعى سوف يكون ذات وضع المسلمين الآخرين ، وكما رأينا، فى مثل السويد ، فإن المسلمين المتحدثين بالعربية ينظر إليهم باعتبارهم أسفل قائمة المراتب حتى داخل سياق مجتمع المسلمين • ثالثاً ، على المستوى الاجتماعى ، إن الاحترام الذاتى للمسلمين المتحدثين بالعربية ، كجزء من مجموعة الأقلية ، فى المجتمع على اتساعه ، سوف يكون منخفضا ، وسوف يحدد تفاعل مابين المجموعات على هذا المستوى بالاتجاه التنافسى نحو أعضاء المجموعة الخارجية ، وينطبق هذا على كل من عامة المسلمين والمثقفين بالمثل•

تنوع المسلمين المتحدثين بالعربية

على مستوى آخر، فإن النزاع بين المفهوم الذاتي للمسلم وفهم المسلمين الآخرين له ولها، يعكس الفروق الواسعة الايديولوجية والسياسية بين المسلمين • هنالك بين المسلمين المتحدثين بالعربية خمسة تيارات أساسية من الفكر • لقد تنولت بالمناقشة الأيديولوجية، السلفية وحزب التحرير الإسلامي، وبالمثل أفكار الأخوان المسلمين (الاتجاه الأخوانى) فى موقع آخر(٣٨) ، ويمكننى القول أن التمييز بين تلك الاتجاهات تمييز ايديولوجى وسياسى بالمثل . إن هذه الحركات الثلاث ، على المستوى الأيديولوجي ، تنقسم فى وجهات نظرها، حول أى جزء من النصوص المقدسة هو المسوغ اتباعه • وبالمثل ، هنالك ، على المستوى السياسى ، تمييز بين المفاهيم المختلفة للرسالة السياسية الإسلامية ، وكذلك المدى الذى يجب أن يشارك به المرء فى الحقل السياسى الرسمى للمجتمع•

وتوجد أيضاً بين المسلمين المنتمين للاتجاه الشيعى أفكار ودرجات مختلفة من النشاط • إن التيار الخامس من الفكر هو الحركة الصوفية . والحركة الصوفية، مثلها مثل تيارات الفكر الأخرى ، ليست كياناً متجانساً ، ويمكن للمرء أن يقول ، مع وجود خطر التبسيط الشديد ، إنه فضلاً عن المجموعات الصوفية المتناثرة فى أوروبا، والتى تتركز فى الغالب حول التدين الشخصى ، فان المجموعة الصوفية الأكثر نشاطاً اجتماعياً وسياسياً هى حركة حبشى • ومقر قيادة حركة حبشى فى لبنان ، وقد جاء الشيخ عبد الله الحبشى من أثيوبيا (الحبشة هى الكلمة العربية لاثيوبيا)• إلى سوريا • واصطدم فى سوريا بالدارسين الإسلاميين الآخرين فاستقر فى لبنان • وجمع خلال الحرب الأهلية العديد من الاتباع ، غالبيتهم من بيروت، ومع موجة اللاجئين اللبنانيين إلى البلدان العربية انتشرت حركة الحبشى. إن الحركة أكثر نشاطاً فى سويسرا ، كندا والبلدان الاسكنديناقيه ، حيث أسسوا، ضمن أشياء أخرى، رياض الأطفال والمدارس • إن لحركة الحبشى خصائص معينة مشتركة مع حركة التكفير والهجرة الإسلامية المصرية (٣٩) • إنهم يتهمون بعض المسلمين الآخرين ، فى أمور العقيدة ، بأنهم غير مسلمين (كفار والمفرد كافر)(٤٠) إنهم، مثلاً ، يصفون المفكرين الإسلاميين مثل ابن تيمية (توفى ١٣٢٨) وسيد قطب (توفى ١٩٦٦) بالكفار، باعتبار أنهما يتشبثان بعقيدة السلف • ومن ثم ، فإن هؤلاء الذين ينتمون إلى عقيدة السلف ، طبقا لحركة حبشى ، إنما هم من أنصار تأويل ماهو غير بشرى فى حدود بشرية ، على أساس أنهم يتشبثون بتفسير حرفى لسجايا الله وينكرون شرح تلك السجايا (٤١) . ومما يثير الاهتمام أن حركة الحبشى ، فيما يختص بالفقه ، أقل تشدداً• وتميل حركة الحبشى، فى تعارض مع الحركة السلفية، التى تتشبث بحكم متشدد فى القانون الإسلامى، إلى أن تكون متساهلة للغاية ، تختار أيسر السبل فى الأحكام الإسلامية•

وقد نشأت النزاعات مع وجود هذه التيارات الخمسة الأساسية من الفكر، بالإضافة إلى الفروق الثقافية الواسعة بين مختلف البلدان العربية • وتنظر الحركات الأخرى إلى الحركة السلفية باعتبارها جامدة للغاية ، أى إنها تطالب بقراءة حرفية للنصوص الإسلامية.
وأستطيع القول بأن هذه الحركة وحدها هى التى تتناسب والوصف بـ الحركة الأصولية ، طبقاً للفهم الأصلى للتعبير ، وهو القراءة الحرفية للكتاب المقدس(٤٢) • إن السلفيين ينظرون إلى المسلمين الآخرين، وحتى الإسلاميين، باعتبارهم أقل منهم فى صحيح المعتقد، ومن ثم يميلون إلى استهجان التزامهم الإسلامى • وبالمثل يرى الإسلاميون أن السلفيين لايفهمون الإسلام بالطريقة الصحيحة • ويوجد أيضاً بين حزب التحرير الإسلامى والأخوان المسلمين بعض التوتر خاصة أن الأولى إنشقاق خرج من الثانية. وهنالك من الناحية السياسية ، فجوة كبيرة بين الحركتين ، حيث إن الأخوان المسلمين حركة سياسية معتدلة ، بينما لحزب التحرير الإسلامى أيديولوجية سياسية ثورية • أما فيما يختص بمجموعات الصوفية فإن أكبر تمييز يوجد بين حركة الحبشى، خاصة، والحركة السلفية. وهما يتهمان بعضهما البعض بعدم كونهم مسلمين ، ويكمن النزاع فى فهم العقيدة، إذ بينما يرى الصوفية أن استخدام النبى محمد أو الأولياء كوسطاء بين الإنسان والله جزء من العقيدة الإسلامية، يرى السلفيون هذا باعتباره عدم إيمان طبقاً لتأكيدهم على العقيدة الصحيحة التى هى التوحيد•

ختام

هنالك إذن اختلافات أيدولوجية وسياسية كبرى بين المسلمين ، اختلافات يلقى الباحثون غير المسلمين الصعوبات لتتبعها • ورغم أن تلك الاختلافات الداخلية والنزاعات قد تبدو كتفاصيل صغرى، فان التحليل والتشخيص الاجتماعى سوف يضاران من استبعادها • يجب ، عندما يكون هنالك بحث عن المسلمين مستقبلاً ، أن يضع الباحث من ثم فى حسبانه تلك التباينات •

إن تعقيد هويات المسلمين عامة، والنساء المسلمات خاصة، يتطلب تعريفات واضحة ، هنالك عند القيام ببحث حول المسلمين استقطاب مابين التناول الداخلى الخارجى • إن منظور الداخل/الخارج لاينطبق فقط على التعارض بين الباحثين المسلمين وغير المسلمين ، لكنه ينطبق بالمثل أيضاً على اختلاف التناول فى دراسة المسلمين، مابين المسلم العلمانى والمسلم المؤمن ، بين المسلم الحبشى والمسلم السلفى .. الخ. إن المسلم سوف يتفهم مختلف الهويات، ومن ثم سوف يراعى بصورة خاصة الموضوعات من زاويا مختلفة طبقا لمن يخاطبهم المرء . ويجب على الباحثين أن يضعوا ذلك فى حسبانهم بقدر محسوس • ولما

الهويات، ومن ثم سوف يراعى بصورة خاصة الموضوعات من زاويا مختلفة طبقا لمن يخاطبهم المرء . ويجب على الباحثين أن يضعوا ذلك فى حسبانهم بقدر محسوس • ولما كانت الهوية تعتمد إلى حد كبير على التمييز والمعارضة، فإنه يتوجب على المرء أن يكون يقظا للأبعاد المختلفة ، وأن يشد الانتباه إلى تعقيدات الظاهرة بدلا من اختزال شرحها إلى كيانات مفردة • إننى لن ادّعى أن المنظور الداخلى أقل قيمة من ذلك الخارجى أو العكس وهو أن المنظور الخارجى أقل قيمة من ذلك الداخلى • إن ما أطالب به هو تعريفات أكثر تواضعا فى المواجهة بين مختلف وجهات النظر العالمية■

الهوامش

١- صلح ومايرو ، ٩٩٤ : ١٠

٢- رابوبورت ، ١٩٨١: ١٠.

٣- رابوبورت ، ١٩٨١ : ١٠٠

٤- رابوبورت ، ١٩٨١ :١٠٠

٥- جونز ، ١٩٧٨ : ١٠٠

٦- جونز ، ١٩٧٨ : ٦٠ •

٧- جونز ، ١٩٧٤ : ٧٤٠

٨- براون وتيرنر فى تيرنر وجيلز (الناشرون)١٩٨١ : ٣٨٠

٩- قارن جيرتز ، ١٩٧٣ (تأويل الثقافات).

١٠- قارن التقليد المسيحى الروحانية الزواجية.

١١- براون وتيرنر فى تيرنر وجيلز (الناشرون) ١٩٨١: ٣٨.

١٢- براون وتيرنر فى تيرنر وجيلز (الناشرون) ١٩٨١: ٣٨.

١٣- قارن تيرنر وجليز (الناشرون)١٩٨١•

١٤- قارن موطالب ١٩٩٠ : مظفر ، ١٩٨٧ : ناجاتا، ١٩٨٤•

١٥- يجرى التعبير فى اللغة الملايانية هكذا: ماسوك ملايو ، وهذا لايعنى أن الشخص الذى تحول إلى الإسلام قد غدا ملايانيا • وحيث أن حوالى ١٠٠٪ من الملايانيين مسلمين ، على أيّة حال ، فقد غدا من العادة استخدام مثل ذلك التعبير•

١٦- رولد ، ١٩٩٤ : ٥٧ - ٦٠ ٠

١٧- لويس ، ١٩٨٤ : ٩٠

١٨- ابرامسون ، ١٩٨٧٩ : ٨٠

١٩- رابوبورت ، ١٩٨١ : ١٢٠

٢٠- ستيدمان، ١٩٩١ : ٤٩ (مقتبسة فى جوسك وياليجلن ١٩٩٤ : ٧)٠

٢١- من المثير للاهتمام أنه فى الدول الاسكندينافية ، كما يحتمل فى العديد من البلدان الأخرى عقب الفتوى الخاصة بقضية رشدى (وفتوى تعنى رأى شرعى رسمى لباحث إسلامى) إن غدت الفتوى مناظرة لـ حكم بالموت٠

٢٢- براون وتيرنر فى تيرنر وجيلز (الناشرون)١٩٨١ :٣٩٠

٢٣- براون وتيرنر فى تيرنر وجيلز (الناشرون) ١٩٨١ :٣٩

٢٤- براون وتيرنر فى تيرنر وجيلز (الناشرون)١٩٨١ : ٣٩

٢٥- تيرنر فى تيرنر وجيلز ، ١٩٩١ : ٧٤٠

٢٦- إن عالم الاجتماع محمد أنور قد سجل أن هنالك حوالى ٠٠٠ر١٠ طبيب مسلم يعملون فى الخدمة الصحية الوطنية البريطانية ، وإن مابين ٠٠٠ر١٥ إلى ٠٠٠ر١٧ مسلم يعملون كمدرسين ، وحوالى ٠٠٠ر٢٠ مسلم يعملون كمهندسين وعلماء. ومصدره فى ذلك وثيقة بعض أوجه الإسلام فى بريطانيا إعداد سى أو آى ، لندن ١٩٨١ ، أنور ١٩٨٧ : ١١٠

٢٧- ساندرس ، ١٩٩٣ (كى . آى . إم ١٤)٠

٢٨- هذا الحديث مأخوذ من البخارى ومسلم وموجود أيضا فى مجموعة الأربعين حديثا للإمام النواوى ٠ إن المجموعة تشكل مرجعا للعديد من المسلمين. البخارى ١٩٨٥ ، مسلم ١٩٧١ ، النواوى ١٩٧٦٠

٢٩-كتاب جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلى البغدادى ص ٢٧ - الطبعة الخامسة ١٩٨٠م دار الحديث بالأزهر٠

٣٠- فيما يختص بفكرتى الإيمان والكفر فقد فهمت أن التعبير كفر لايرتبط بفكرة الإلحاد التى تعنى رفض وجود الله الكفر تشير أكثر إلى رفض عبادة الله، قارن المودودى٠

٣١- حديث مشهور٠

٣٢- مسلم ١٩٧١ (الجزء الأول): ٤٠-٤١ ، البخارى ١٩٨٥ (الجزء الأول) : ٣١ -٣٢.

٣٣- مسلم ١٩٧١ (الجزء الأول): ٤١٠

٣٤- رياض الصالحين ١٩٨٣ : ١٦٧، ابن ماجة (الجزء الثانى ص ١٣٨٨ حديث رقم ٤١٤٣)٠

٣٥- قارن مسلم ١٩٧١ (الجزء الأول) : ٨٧ -٨٩ ، قارن ايضا ١٩٧١ (الجزء الأول) ٥٠٩-٥١٣٠

٣٦- التعبير سلف يشير إلى الأسلاف (الاجيال الثلاثة الأولى من المسلمين)٠ لمزيد من المعلومات انظر رولد ١٩٩٤٠

٣٧- ابرامسون ، ١٩٧٩ : ١٠٠

٣٨- من المهم الانتباه إلى أن مفهوم اتجاه الإخوان يشير إلى تيار بذاته من الفكر قام على آراء حسن البنا ، لكنه لايقتضى بالضرورة عضوية فى الإخوان المسلمين ٠ من أجل مزيد من المعلومات انظر رولد ١٩٩٤ : ٩٧ -٢١٣٠

٣٩- انظر كيبل ١٩٨٥٠

٤٠- فى مجموعة مسلم للأحاديث ، يقول ، قال النبى أيما رجل قال لأخية يا كافر ، فقد باء بها أحدهما إذا قال للآخر كافر فقد كفر أحدهما ٠ إن كان الذى قال له كافرا ، فقد صدق٠ وإن لم يكن كما قال له فقد باء الذى قال له بالكفر مسلم ١٩٧١ (الجزء الأول): ٤١٠

٤١- مثال ذلك ، وجهة نظر حركة الحبشى فى تعليق قطب على القرآن فى ظلال القرآن ، حيث يشرح قطب صفات الله باعتبارها تجريد لصفات الإنسان وتنظر حركة الحبشى إلى هذا التفسير باعتباره تأويل ماهو غير بشرى فى حدود بشرية ومن ثم كفر ٠

٤٢- هادن ج٠ك ، شوب ا. هل هنالك مثل ذاك الشيء باعتباره اصولية كونية ؟ Fundamentalism Reconsidered ، الجزء الثانى (باراجون هاوس، نيويورك ، ١٩٨٨)٠

د. مرتضى سيد عمروف*

الدول المستقلة الجديدة فى آسيا المركزية والغرب نقاط الخلاف والتعاون

اسمحو لى بالتوقف عند بعض نقاط التفاهم والخلاف فى العلاقات بين دول آسيا المركزية والدول الغربية من خلال التكامل السياسى والاقتصادى بين هذه الدول، وسعى هذه الدول الحديثة إلى الاستقلال الكامل مع المنظومة الاقتصادية الدولية.

بعد انتهاء الحرب الباردة، بين الشرق والغرب، واستقلال جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق، برزت على خريطة العالم جمهوريات جديدة، من بينها خمس جمهوريات فى آسيا المركزية أصبحت تتمتع بكامل الأهلية ضمن المجتمع الدولى، مما انعكس على هذه الدول إيجابيا من خلال بروز دورهم كقوة سياسية جديدة على الساحة الدولية. وهذا يفسر مكانة المنطقة فى الحسابات السياسية الاستراتيجية للدول الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان وروسيا كوريث للاتحاد السوفيتى السابق.

من الملاحظ أن واشنطون تدرك الأهمية الاستراتيجية لآسيا المركزية كمنطة استقرار سياسى على الساحة الدولية، خاصة وأن أى خلل فى التوازن السياسى فى المنطقة قد يؤدى إلى تحويل المنطقة لصراع سياسى تنعكس آثاره ليس على المنطقة وحسب ، بل وعلى الساحة الدولية . والولايات المتحدة الأمريكية من خلال منظورها الخاص، ومن خلال مصالحها القومية فى المنطقة، لابد أن تسعى للتضييف مع الدول الأخرى اقتصاديا، بشكل يشمل معه التضييف مع المصالح الروسية فى المنطقة.

والولايات المتحدة الامريكية تدرك الضغط الذى قد تشكله روسيا على دول آسيا المركزية،

*أستاذ مشارك فى قسم الدراسات الإسلامية، جامعة طشقند الحكومية للدراسات الشرقية – أوزبكستان.

من خلال استخدام هذه الدول لموانئها المطلة على البحار والمحيطات الدولية، الأمر الذى يفرض معه ضرورة إيجاد منافذ أخرى موازية تؤمن الخفض من هذا الواقع الضاغط اقتصاديا وسياسيا مع دول المنطقة.

ودول المنطقة، التى هى فى الواقع جزء من العالم الإسلامى، تعرف أن الولايات المتحدة الامريكية فى سياستها الخارجية الموجهة للمنطقة لابد وأن تأخذ هذه الحقيقة فى حساباتها الاستراتيجية.

وإضافة إلى أن روسيا التى برزت كقوة عظمى جديدة لم تزل تحافظ على بعض من دورها المؤثر فى آسيا المركزية حتى اليوم سياسيا واقتصاديا، وحتى فى علاقات هذه الدول الجديدة فى الساحة الدولية، خاصة وأن روسيا نفسها أصبحت محاطة من الغرب والجنوب بدول مستقلة جديدة كانت تجمعها معها خريطة الاتحاد السوفيتى السابق.

ولكننا ندرك أن الظروف الداخلية الصعبة التى تمر بها روسيا حاليا، لاتسمح لها بمراجعة حساباتها الاستراتيجية فى آسيا المركزية ودورها السياسى والاقتصادى فى المنطقة. ولكننا ندرك خوف روسيا فقدان دورها الفاعل فى المنطقة من خلال سعى موسكو الدائب لإنعاش دورها السياسى والاقتصادى والعسكرى فى المنطقة.

وهذا السعى الروسى لايمكن أن يضع دول آسيا المركزية فى موقع مشوب بالقلق. ومن تحليل مواد وسائل الإعلام الروسية يبدو لنا واضحا أن بعض القيادات الروسية تسعى وبشكل واضح لقلقلة الأوضاع فى جمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق.

واسمحوا لى بالتوقف قليلا أمام المشكلة الأفغانية، التى هى ليست مشكلة أفغانية وحسب، بل وتمتد أبعادها لتشمل آسيا المركزية والدول المجاورة لأفغانستان من حيث التأثير السلبى أم الإيجابى. ونحن ندرك تماما أن جمهوريات آسيا المركزية تعلم جيدا أن حل المشكلة الأفغانية يكمن فى تضامن وتفاهم ومساندة دول المنطقة، والمساعى السلمية للدول الكبرى، والدور الفاعل للمنظمات الدولية وخاصة الأمم المتحدة، والحوار الصادق لأطراف الصراع على الساحة الأفغانية. ولابد فى حل هذه المشكلة، من حوار دولى يحد من تدفق السلاح إلى هذه المنطقة المعذبة من العالم، ودعمها اقتصاديا لتجاوز هذه المحنة والوصول إلى سلام حقيقى يراعى مصالح الجميع.

ومن هذا الدور الواعى، الذى نلمسه فى السياسة الخارجية لجمهوريات آسيا المركزية، ندرك المدى الكبير لتفهمها للواقع الدولى وسعيها الحقيقى لدخول القرن الحادى والعشرين كمجموعة مؤازرة فى الساحة الدولية. ومما يؤهل المنطقة لهذا الدور هو الموقع الجغرافى المتميز، والثروات الطبيعية الهامة التى تملكها وتؤهلها للتمتع باستقلال اقتصادى حقيقى

إضافة للعامل السكانى الهام.

ونحن ندرك أن الاستقلال الاقتصادى الحقيقى لابد له من تكامل اقتصادى وسياسى حقيقى بين دول المنطقة مجتمعة، وهذا بحد ذاته سيلعب دورا كبيرا فى تدعيم الاقتصاد الوطنى لكل من هذه الجمهوريات كل على حده ، وبالمحصلة تدعيم وتحسين الوضع الاقتصادى والاجتماعى فى المنطقة بأسرها.

وهذا فى رأينا يتطلب استقرارا وتوازنا عسكريا فى المنطقة يضمن استتباب الأمن واستقراره، لتكون المنطقة بالمحصلة مؤهلة للتكامل والانفتاح على الأسرة الدولية كجزء منها، ساهم فى تدعيم الأمن والاستقرار الدولى ■

د٠ رزق الله هيلان*

نمط تنمية بديلة كمشروع لحوار حضارى

بلدان حوض المتوسط ، ومنها بخاصة البلدان العربية، كانت دائماً ومنذ غابر العصور بوتقة تفاعل وحوار ثقافى – حضارى ، بامتيازة. أفلا تقدم لنا درسا للحوار– الصراع الراهن بين مراكز الحضارة الغربية وبلدان العالم الأخرى الدائرة فى فلكها؟

١ – كانت بلاد الشام (سورية التاريخية) ، مهد الثورة النيوليتية الأولى، التى نقلت الجماعات البشرية من مرحلة العيش فى الكهوف، والتنقل والصيد وقطف الثمار، إلى مرحلة نوعية مختلفة، إلى نمط إنتاج يقوم على الاستقرار فى قرى ثابتة وممارسة الزراعة وتربية الحيوان لتأمين الغذاء.

لقد استلزم اجتياز هذه العقبة الحضارية نحو أربعة آلاف عام من التغيرات المتشابكة والمتوالية فى مختلف مجالات الإنتاج الثقافى، الديموغرافى ، والتقنى – الاقتصادى . حدثت تلك التغيرات فى مواقع عديدة تناقلتها فيما بينها عبر حوار– صراع مديد، ومنها انتشرت إلى مناطق أخرى وصولا إلى أوروبا.

٢ – طورت تلك العبقرية بعدئذ ثقافات متوالية عبر الإبداع والحوار والصراع والتبادل، فانتقلت فيما بينها المعارف والتقنيات والمعتقدات والآلهة والبشر على مدى أربعة آلاف عام أخرى : الثقافات النهرية – نشوء الملكية الخاصة والدولة ، الثورة المدينية واكتشاف الكتابة ، اكتشاف البرونز والتعدين، التبادل التجارى بعيد المدى براً وبحراً، وأخيرا اكتشاف الأبجدية ومعدن الحديد. هذه المكتشفات الأساسية، وغيرها كثير، كالدولاب والخزف وطاقة المياه

---

*باحث سورى فى مجال العلوم الاقتصادية والاجتماعية.

والرياح والطاقة الحيوانية وصناعة أدوات الإنتاج، إرث حضارى ضخم أنجزته شعوب الشرق الأوسط، وبخاصة بلاد مابين النهرين وبلاد الشام ومصر، بالتبادل والحوار فيما بينها، وساهمت فى تطويره ونشره. فكان الأساس المتين الذى قامت عليه حضاراتها والحضارات اللاحقة كلها.

٣- بالحوار والتبادل، متعدد الأشكال أيضا، انتقلت معظم هذه الإنجازات إلى الإغريق فى النصف الأول من الألف الأول ق.م ، وعليها نشأت حضارتهم - أسطورة الأميرة الفينيقية أوروبا، التى اختطفها الإله - الثور زفس من ديارها وعبر بها البحر إلى الغرب، تمثل رمزيا هذا الانتقال، والثور ذاته هو إله سورى قديم.

٤- لكن هذه الأخيرة لم تبتعد عن الشرق الذى بقى يجذبها. فجاء الإسكندر ليمزج الثقافة الإغريقية بالثقافة الشرقية. ومن هذا المزيج والتبادل والحوار ولدت الثقافة الهلنستية التى فرضت نفسها على روما المنتصرة ذاتها، وانتشرت شرقا حتى أواسط آسيا، وغرباً حتى أطراف أوروبا، فكانت ثقافة متوسطية بإمتيازة، مراكزها الرئيسية : إنطاكية ، الإسكندرية، روما ، القسطنطينية . وفى الآن ذاته، ثقافة عالمية كبرى تجمع الشرق والغرب معاً. ومن أحشاء هذه الثقافة ، ومن قلب سورية الآرامية - العربية انطلقت المسيحية، أول ديانة عالمية، مخترقة كل الحدود الجغرافية والثقافية لتصبح الدين الشعبى والرسمى فى الشرق والغرب على حد سواء . فهل جاء ذلك مصادفة؟ أم أنه نتيجة للتفاعل الثقافى عميق الجذور بين الشعوب؟

لكن هذه الوحدة الثقافية - الحضارية، لم تلغ السمات الخاصة للثقافات المحلية التى تغذت بها وغذتها فى حوار وتفاعل مستمرين حتى مابعد الفتوحات العربية الإسلامية (القرن السابع ب.م).

غير أن النجاح البارز الذى أحرزته المسيحية بتكريسها ديناً للدولة الرومانية ، ديناً رسمياً ، قيصرياً ، حمل فى داخله بذور فشلها كدين محبة وسلام يجمع بين البشر والشعوب. فقد اتخذ القيصر منها غطاءً لمصالحه الخاصة، وسيفاً مسلطاً ضد معارضيه، متخذاً من المجمع المسكونى الأول(نيقية عام ٣٢٥) وماتلاه ، أداة أيديولوجية للحكم على معارضيه، فأدى ذلك مباشرة إلى اضطهادات مذهبية وانقسامات داخل الكنيسة، ثم إلى حروب مقدسة تخفى خلفها دائماً مصالح سياسية وغيرها. وهذا التطور يناقض تماماً الثقافة الشرقية السابقة التى ساد فيها الحوار والتبادل والتغير فى المعتقدات الدينية.

ومن النتائج الأساسية التى ترتبت على هذا التطور بشكل خاص، استقلال الكنيسة الرومانية الغربية وتكريسها دولة بابوية تحت الحماية الكارولنجية - الجرمانية، ثم تطور الخلاف مع

الزمن إلى انفصال نهائى بين الكنيستين (عام١٠٥٤)، وإلى نشوء نزعات عدائية عنصرية فى أوروبا الغربية تجاه الشرق وثقافته، الأمر الذى سيبرز جليا فى الحملات الصليبية التى ستتحول إلى مؤسسة أوروبية دائمة. ونجم عن ذلك أيضا مركزية أوروبية تعتبر أثينا – روما أساسا للثقافة الأوروبية، مع إهمال الإرث الحضارى الشرقى كله .. وفى الخط ذاته يمكننا رؤية الغزوات الاستعمارية وصولا إلى الغزوة الصهيونية المعاصرة.

هذه ملاحظة بالغة الأهمية بالنسبة لموضوعنا، إذ تبين لنا أن القطيعة بين طرفى المتوسط ليست ثمرة الفتوحات العربية الإسلامية، كما يزعم كثيرون ، وإنما هى فى أسبابها البعيدة تعود إلى النزاعات داخل الكنيسة وتطورها. فالمسيحية التى وحدت بين الشرق والغرب، كحركة دينية واجتماعية، مزقت هذه الوحدة عندما غدت ديناً رسميا يغطى به الحكام والأساقفة مصالحهم السياسية والشخصية . وهذا الأمر سوف نجده أيضاً فى أساس النزاعات والانقسامات والحروب داخل الحضارة العربية الإسلامية ذاتها.

٥- لم تأت الحضارة العربية الإسلامية نقيضة للإرث الشرقى والهلنستى، بل استكمالا وتطويراً له . فقد تمت الفتوحات بلمح البصر فى جميع المناطق التى كانت تسود فيها الثقافة الآرامية- العربية إلى جانب الهلنستية : حوض المتوسط الشرقى والجنوبى وأطرافه الشمالية التى كانت تنتشر فيها المستعمرات التجارية الفينيقية. وامتدت فى وسط أسيا صاهرة فى بوتقة واحدة الأديان والمعتقدات الشرقية الشعبية ، الكنائس المسيحية المناهضة للقيصرية، اليهودية، المانوية ، والزردشتية.

وانتقلت معظم منجزات هذه الحضارة فى العلوم والتقنية وفنون العمران والاقتصاد إلى أوروبا. وغدت اللغة العربية اللغة السائدة، ومنها ترجمت المؤلفات الفلسفية والعلمية وغيرها إلى اللاتينية واللغات الأوروبية.

٦- على أساس هذه المنجزات، وعلى أساس الثقافة الإغريقية والمسيحية، وهما ابنتا الثقافات الشرقية أصلا، نشأت النهضة الثقافية وتوطن التقدم التقنى والاقتصادى فى أوروبا الغربية حتى نهاية القرون الوسطى ، بل وبعدها حتى الثورة الصناعية الأوروبية ذاتها.

إذن فالحضارة الأوروبية، بل والرأسمالية ذاتها، ليستا ثمرة للإبداع الأوروبى وحده، وإنما هما أيضا، وقبل ذلك، استكمالا وتطويرا للإرث الثقافى الحضارى الشرقى الممتد على آلاف السنين. بعبارة أخرى، الحضارة الأوروبية كالهلنستية السابقة والعربية الإسلامية جميعها تكمل بعضها بعضاً، وهى مراحل فى تطور حضارة عالمية واحدة.

منذ القرن السادس عشر وضعت الدول الأوروبية أسس العقد الاستعمارى، وفرضت اتفاقات الامتيازات على المناطق الأخرى من العالم، وأخضعتها لاستغلال اقتصادى منهجى دمر

صناعاتها التقليدية، ومنع عنها أسباب التطور والنمو. وقد كان الإنجاز العلمى والتقنى مباحاً ينتقل مجاناً بين الشعوب والحضارات، فجعلت منه البرجوازية الأوروبية احتكارا لها، أو سلعة تخضع للمساومة التجارية والسياسية. وحققت البرجوازية الرأسمالية، على هذا الأساس، تقدماً هائلا خلال عدة قرون . وكدست الثروات على حساب الشعوب الأخرى فى القارات الثلاث. هكذا برزت وتعمقت ظاهرتان متلازمتان : النمو التراكمى الاستقطابى فى المراكز من ناحية، والتخلف المتزايد حدة فى الأطراف، أى المناطق الأخرى من العالم، من ناحية ثانية.

إذن وجهان لعملية واحدة ، لسيرورة تاريخية واحدة مازالت مستمرة حتى يومنا هذا ، أساسها التبادل غير المتكافئ ، الحوار الثقافى والسياسى الجائر.

هذا العرض التاريخى الخاطف غرضه الوصول إلى الاستنتاجات التالية:

أولا: وحدة أصول وتطور الحضارة العالمية .

ثانيا: الحركة الدائرية اللولبية للتطور التاريخى الذى لاينحصر فى مكان واحد أو شعب واحد، وإنما ينتقل متصاعداً عبر الزمان والمكان، وكأن مايعجز عنه التقدم التاريخى خطياً يحققه بالدوران(١)، كما تفنى الأجيال ليستمر النوع البشرى ويتقدم . تلك هى عبقرية الحياة والتاريخ.

ثالثا: السؤال هو الآن : وماذا بعد ؟ أين وكيف سيتم تجاوز الحضارة العالمية الرأسمالية؟ أم هى نهاية التاريخ ، كما يزعم أنصارها المتزمتون ؟ فهذه الحضارة تتخبط فى أزمة شاملة تهز أساسها، أزمة يقتضى حلها، كما نعتقد إلى جانب الكثيرين، حدوث تحولات جذرية فى بناها كافة. فهل سيتم ذلك فى المراكز المسيطرة اليوم ؟ أم أن مهمة تجاوزها قد أوكلها التاريخ لشعوب أخرى؟ أو لم تكن الثورة البلشفية والاشتراكية بصورها المختلفة تمارين أولى لتنفيذ هذه المهمة؟ يقول أينشتاين: إن المسائل الهامة التى تواجهنا لا يمكننا حلها انطلاقا من مستوى التفكير ذاته الذى خلقها . فهل القوى البرجوازية العالمية قادرة على إحداث تحول لوعى فى مستوى تفكيرها وفعلها، يتناسب مع الانعطاف الثورى فى العلوم والتكنولوجيا والصناعة؟ نلاحظ العكس تماماً، إذ انتقلت إلى مواقع الردة، إلى مستوى تفكير أقل تقدماً، إلى ليبرالية القرن التاسع عشر متراجعة عن كل التقدم الذى بفرضه عليها التاريخ عبر الكينزية ودولة الرفاه والديموقراطية. إذن ، كيف وأين سيحدث الانعطاف الكبير؟ هذا ماسيجيب عليه التاريخ قريباً.

الخروج من الثقافة النيوليتية(٢)

لقد حدثت منذ الثورة النيوليتية إنجازات هائلة فى العلم والتكنولوجيا والإنتاج. وتزايد الحجم البشرى بمئات الأضعاف، والبرجوازيات المركزية غدت تمتلك اليوم قوى هائلة علمية – تكنولوجية واقتصادية – سياسية ، الخ .. لكن ماذا عن علاقة الإنسان بذاته ؟ عن العلاقات الاجتماعية والدولية؟ وعن علاقة البشر بالطبيعة والكون؟

بالرغم من أشكال الوحشية التى شهدها، ومازال يشهدها قرننا المشرف على نهايته، لانعتقد أن المجتمع البشرى لم يحقق أى تقدم، وأنه أكثر توحشاً اليوم مما كان عليه فى الأمس القريب أو البعيد. من يقرأ التاريخ يدرك ذلك جيدا. وإن كنا لانلاحظ حقا تقدما جوهريا فى العلاقة الاجتماعية، فى ازدهار شخصية الإنسان وأمنه، فعلينا أن نلاحظ أيضا أن التقدم البيولوجى والحضارى، منذ نشوء الخلية الحية الأولى قبل بضعة مليارات من السنوات، مروراً بالثورة النيوليتية وما بعدها، لم يتم متزامناً فى كل وجوهه. فثمة أزمنة مختلفة للانعطافات التاريخية. وما يطرحه التاريخ اليوم ، كما يبدو لنا ، هو ضرورة انعطاف جذرى يعيد التوازن والانسجام فى العلاقة بين تقدم القوى التقنية – الاقتصادية الهائل، والتطور البطئ جدا فى العلاقة الاجتماعية والثقافية. فهل سيحدث ذلك؟ وكيف سيحدث، وعبر أية تعرجات وانعكاسات ؟ تلك هى المسألة الكبرى التى تواجه نهاية الألف الثانى !.

مؤتمرنا بالذات قد يكون معنيا بهذه المسألة أكثر من أى اجتماع آخر: كيف يمكننا أن نتقدم باتجاه الانعطاف المطلوب ؟

إن التقدم الحضارى يتم أساسا عبر التبادل والحوار. ومن طبيعة الأمور أن لايكون الحوار متكافئا بين أطراف غير متكافئة، ما لم تشعر هذه الأطراف كافة بالحاجة ذاتها إلى هكذا حوار.

وليس من شك بأن العلاقة بين قوى وضعيف تفرز بالضرورة علاقة تبعية نقيضة للتكافؤ والندية، فكيف يمكن للدول العربية ودول العالم الثالث، وهى دول تابعة تمزقها النزاعات ، كيف يمكنها أن تكون طرفا متكافئا فى الحوار مع الغرب المتقدم والمتمركز على ذاته ؟ لا.. القوى ، الغنى .. لا يمكنه التنازل عن امتيازاته مالم يشعر حقا بضرورة ذلك.

ثمة شرطان أساسيان لهذا الحوار:

– الشرط الأول هو أن تغير الدول المركزية نظرتها إلى نفسها وإلى العالم ومشكلاته الكبرى وأن تنطلق من مستوى أعلى من الوعى والمسئولية. وهذا يقتضى عددا من الشروط ، من أهمها:

١– احترام الشعوب الأخرى وتاريخها باعتبارها قد ساهمت ويجب أن تساهم جميعها فى

بناء الحضارة البشرية.

٢- إعادة الاقتصاد إلى وظيفته الحضارية، أى وضعه فى خدمة الإنسان والمجتمع، فى بلدانها أولا ، وفى بلدان العالم الثالث ثانيا.

٣- خفض الإنفاق العسكرى جذريا، وتوجيه القوة العسكرية للحفاظ على الأمن الجماعى وليس لخدمة الاقتصاد والسيطرة.

٤- إعادة النظر جذريا بنمط الاستهلاك التبذيرى، بما يتلاءم مع الحاجات الكمية والنوعية للمجتمعات ومع سلامة البيئة.

- الشرط الثانى هو أن تغير الدول النائية أيضا النظر بممارساتها فتحقق حوارا رشيدا فيما بينها.

وهذا يتطلب ، فى رأينا ، تحقيق شرط ثالث هو تصميم وتنفيذ مشروع تنموى يعيد لشعوب العالم الثالث فاعليتها الحضارية، أى قدرتها على الإبداع والعطاء للمساهمة فى الانعطاف الذى يواجه الحضارة العالمية.

إذن نحن أمام خيارين : الاستسلام وترك الأمور تسير على عواهلها، وقد يكون فى ذلك هلاكنا الروحى وربما الاندثار. أو تأكيد الذات بمشروع مجتمعى لتحمل مسئوليته ويكون أساسا للمساهمة فى حوار الثقافات المطلوب.

خطوط عامة لتنمية بديلة :

مفاهيم النمو والتنمية ملأت الأدبيات والحوارات الاقتصادية والسياسية خلال العقود الماضية. وكانت النتيجة محدودة جدا. لكن إذا كانت المشكلة تطرح نفسها بمزيد من الحدة والإلحاح ، أفلا يعنى ذلك أن شروط حلها قد نضجت ؟

تولدت فكرة التنمية خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، منقولة عن صورة المجتمعات الغربية. واستقرت فى العقل الباطن لدى فئات واسعة من الناس وبخاصة لدى الشرائح المتعلمة فى المدارس الحديثة. ودعمت هذه الصورة القوى الرأسمالية والمنظمات الدولية فى إطار الحرب الباردة، وقدمت لها المساعدات المالية وغيرها. هكذا سيطر مفهوم التنمية بصورته الغربية السائدة، أى وفق حاجات وقوى السوق العالمية. وقد لعبت فكرة التنمية هذه، دوراً حاسماً فى تحديد حاجات الناس وطموحاتهم وفى السياسات الاقتصادية ، مما جعل اقتراح أى تصور آخر للتنمية أمراً بالغ الصعوبة.

أمام الفشل المتكرر، أدخلت على نظرية التنمية تعديلات وأوصاف متوالية. لكن المسلمات

الأساسية التى تستند إليها بقيت ثابتة أو تكاد. وفىّ هذه المسلمات بالذات تكمن المشكلة، مما يتطلب إخضاعها لإعادة نظر جذرية. أهم هذه المسلمات :

١- اللامساواة فى توزيع الدخل لصالح الفئات البرجوازية من أجل زيادة الادخار على حساب الاستهلاك الشعبى.

٢- الاقتراض الخارجى على أساس أن معدلات الادخار فى البلدان الفقيرة منخفضة بسبب فقرها بالذات.

٣- الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة والاستمرار فى ذلك على أساس نظرية التخصص وتقسيم العمل الدولى.

٤- تشجيع استهلاك السلع المصنعة المستوردة من أجل خلق السوق المحلية ومن ثم تصنيع البدائل محلياً.

٥- التراتب الهرمى، وسيطرة الأعلى على الأدنى : فى القمة تأتى الدول الصناعية ومؤسساتها العلمية والنخبة المسيطرة فيها، وهى المسؤولة عن الاقتصاد العالمى وتمتلك الخبرة الطويلة والمعرفة والمال والتكنولوجيا.. وهى التى ترسم للشعوب سبل ووسائل التنمية. وعلى هذا الأساس توضع استراتيجيات وخطط التنمية.

لقد أدت هذه المسلمات النظرية إلى نشوء ظواهر مرضية خطيرة أمسكت بخناق عملية التنمية وشوهتها ودفعتها إلى مأزق لا مخرج منه. أهم تلك الظواهر: المديونية المتراكمة وأزمتها، هجرة الفائض الاقتصادى إلى البلدان المتقدمة (تهريب الأموال من قبل الأثرياء) وهدر قسم هام من الدخل الوطنى فى نمط استهلاكى سفيه، عدم تكوين قاعدة وطنية للتراكم، تزايد اللامساواة الاجتماعية. وبالترابط مع هذا كله، نشوء بنى سياسية تسلطية - قمعية وتفشى أنواع الفساد والرشوة وسوء الإدارة فى قطاع الدولة وضآلة فاعليته، وأزمة اجتماعية وأخلاقية.

وللخروج من الأزمة وتصحيح مسار التنمية، أضيف للمسلمات السابقة، منذ أزمة المديونية (١٩٨٢)، اثنتان : التصحيح الهيكلى ، والليبرالية الاقتصادية تحت اسم اقتصاد السوق مما زاد الطين بلة، بصورة عامة.

إن أزمة التنمية هذه، ليست فى الحقيقة سوى انعكاس للأزمة المتفاقمة التى تهز أسس الحضارة الغربية· ولا تبدو هذه الأخيرة قادرة على تقديم حلول مناسبة لها فى ظل الأيديولوجيا السائدة، وسيطرة علاقات السوق الدولية، واشتداد المنافسة، والحروب الاقتصادية والتكنولوجية، والمضاربات المالية وغيرها.

إن غاية التنمية هى تحرير المجتمع من الحاجة، وإطلاق طاقاته الخلاقة، وإثراء شخصيته لاستعادة فاعليته فى صنع الحضارة البشرية. هذه الغاية هى التى يجب أن تسود على الوسائل والأهداف المتغيرة كنمو الدخل والتصنيع والتبادل والتوازن النقدى وغيرها، وتوجهها. وعليه نرى مايلى :

١- إن نمط الاستهلاك الترفى البرجوازى، المنقول عن الغرب، يناقض عملية التنمية نظرا لأن الرأسمالية المركزية، فى سعيها الدائم للتوسع وتعظيم الربح، تخلق تدفقا لا محدودا فى مختلف السلع المفيدة منها وغير المفيدة بل والضارة أحياناً ، محرضة شهية لاتشبع للحصول عليها. هذا النمط يؤدى إلى استنزاف الموارد الناضبة وتلويث البيئة، وتبديد الفائض الاقتصادى، واللهاث وراء المساعدات والقروض الخارجية، ويدفع الناس إلى الركض وراء زيادة الدخل بكل الوسائل، ويشوه العلاقات الاجتماعية والأخلاقية.

لذا يجب تصميم نمط استهلاك ينطلق من ضرورة إرضاء الحاجات الأساسية لفئات المجتمع كافة ومنها بخاصة الفئات المحرومة، مع التأكيد على الحاجات الثقافية والأخلاقية، والحفاظ على سلامة البيئة، باعتبارها حاجات أساسية، أولا، وحوافز للإبداع وللتنمية ذاتها، ثانيا.

٢- إعادة توزيع الدخل الاجتماعى بما يتلائم مع نمط الاستهلاك هذا، ومع متطلبات الاستثمار والتراكم. فاللامساواة الحادة التى تتزايد مع نمط النمو الرأسمالى، بعكس نظرية التسرب إلى أدنى تناقض عملية التنمية، إذ تؤدى إلى تبديد الفائض الاقتصادى فى الاستهلاك الترفى، من ناحية، وما يقتضيه من استيراد وتصنيع بدائل وأبنية باذخة ومشاريع عملاقة وغيرها، وفى تهريب الأموال إلى الخارج، من ناحية ثانية، مما يزيد الحاجة إلى القروض وتراكمها فى مديونية خانقة وانخفاض قيمة العملة ، الخ..

ومن الناحية الاجتماعية، فإن اللامساواة الحادة تكبح من الحافز على الإبداع والعمل المنتج، وتناقض العدالة والتضامن بين الناس، وتؤجج التناقضات والصراعات، وتشوه العلاقات الاجتماعية والسياسية، وتدفع إلى الاستبداد والقمع والعنف، مما يناقض مباشرة غاية التنمية.

ليس من شك بأن إعادة توزيع الدخل مسألة بالغة الصعوبة والتعقيد، ويستحيل تحقيقها بإجراءات ثورية متسرعة، وإنما تقتضى انتهاج سياسات حكيمة طويلة النفس فى المجالات المختلفة : المالية ، الضريبة ، التجارية ، الإعلامية والتعليمية ، وغيرها. وذلك بالترابط الوثيق مع تطور قوى الإنتاج، وزيادة الناتج الوطنى وضرورات التراكم والشروط الإقليمية والدولية.

٣- التركيز على التشغيل الكامل للقوى العاملة، انطلاقا من أن العمل هو صانع التنمية

والإنسان معا، وأنه حق وواجب للجميع ، وأن البطالة المرتبطة بمنطق النمو الرأسمالى تشكل تناقضا جذريا مع منطق التنمية. وعليه فإن سياسات المؤسسات المالية الدولية والتصحيح الهيكلى الهادفة إلى تعطيل منشآت قطاع الدولة وتسريح العمال، يجب النظر إليها كنقيض للتنمية وجريمة اجتماعية.

إن العاطل عن العمل لايتعطل عن الاستهلاك، وبالتالى فأى عمل يقوم به لصالح المجتمع سيكون مفيدا للنمو، وفى الوقت ذاته يمنح العامل حقه من المشاركة فى عملية التنمية والشعور بالكرامة.

وعليه يجب اللجوء إلى سياسة التشغيل الكامل للمنشآت الاقتصادية الزراعية والصناعية وغيرها، والتوسع فى الخدمات الضرورية لخدمة غاية التنمية : أعمال طوعيه أو شبه طوعية، تنظيمات وجمعيات ونقابات شعبية وشبيبية ، العناية بالأطفال والشيوخ والمرضى، محو الأمية، نشر الثقافة الشعبية ، حماية البيئة والعلوم والفنون وغيرها الكثير من الأعمال التى تخفف من قسوة الحياة، وتزيد من التضامن الاجتماعى، وتمنح للعامل معنى لوجوده وقيمة أخلاقية تفتقدها معظم الأعمال النظامية.

٤- الشعب هو صانع التنمية وهو هدفها ، وبالتالى يجب أن يشارك فى تصميمها وتنفيذها والاستفادة من ثمارها. إن التنمية الهابطة من فوق، دون مشاركة الجماهير، تبقى أساسا فى خدمة الفئات التى تصممها وتدير تنفيذها. لذا يجب أن تنطلق المبادرات الشعبية التى تحدد حاجات وطموحات غالبية الناس كما تقررها هى، لا كما يقررها ذو الاختصاص والسيادة من فوق أو من الخارج، وفق أنماط وحاجات السوق الدولية والفئات البرجوازية المتحكمة بها. ولكى تكون مشاركة الجماهير الشعبية فعالة ومبدعة، يجب أن تتخلص من عقدة النقص والخوف تجاه السلطة وتجاه الأجنبى، وتستعيد ثقتها بنفسها وتكتسب الجرأة على المبادرة، فيستعيد الشعب بذلك كرامته واعتزازه بنفسه، وتنطلق طاقاته الكامنة. هنا يكمن أساس توازن الشخصية الاجتماعية وازدهارها، وهو غاية التنمية.

٥- إنشاء قاعدة ذاتية للتراكم، أى قاعدة وطنية للتمويل وتجنيد الفائض الاقتصادى، وقاعدة أساسية علمية – تكنولوجية لتصميم المشاريع وتنفيذها. فالمنشآت، الحديثة من نمط التسليم مفتاح باليد، المعتمدة على تمويل وتكنولوجيا من الخارج، هى أشبه بجزر غريبة عن محيطها، مرتبطة بالغرب. وقد تدر دخلا جيدا فى أحسن الأحوال، لكنها لاتضع تنمية حقيقية.

أن جوهر التنمية ليس فى الأشياء ، على أهميتها، بل هو قبل كل شىء فى الجهد الذى يبذله المجتمع لإعادة إنتاج حياته بشكل أفضل. إنه علاقات اجتماعية وثقافية، اجتهاد وإبداع،

فيه تنمو المعرفة وروح الموضوعية والتعاون والمشاركة فى التضحيات كما فى النجاحات والبهجة. إن الإنجاز الاقتصادى والعلمى الذى يصنعه الآخرون يبهر أبصارنا ويثير حماستنا، لكنه أيضا يخلق حسرة فى القلب وخواء فى الروح يصحبهما السؤال المصيرى : من نحن ؟ أين نحن من الغربيين ؟ إنه قلق الإبداع الغائب فى ثقافتنا الوطنية. وعليه فلن تكون ثمة تنمية ما لم ننتج الفائض الاقتصادى، ونمتلك ناصية العلم والتكنولوجيا لتحويلهما إلى تراكم قومى يحرر فاعليتنا الحضارية من القصور.

٦- إن تطبيق الأسس السابقة يقتضى بالضرورة:

أ- إطارا من الديموقراطية واحترام الحقوق، والرقابة الشعبية على السلطة، ومبدأ دولة القانون ، وفصل الدين عن الدولة، ونظام إعلامى يرتبط وظيفيا بالمشروع الاجتماعى، وإطلاق طاقات المجتمع المدنى وتنظيماته القاعدية. كما يقتضى التركيز على نشر التعليم العام حتى المستوى الثانوى أو قريبا منه، وبخاصة لأبناء الطبقات الشعبية ، ونشر التعليم الجامعى والفنى بالارتباط مع حاجات التنمية ، ونشر الثقافة العلمية والثقافة الاجتماعية والسياسية وتطوير التراث الشعبى ورعاية المواهب.

وبطبيعة الحال ، ليس ثمة حاجة للتأكيد على ضرورة ربط العلاقات الخارجية كلها بغاية وأهداف المشروع التنموى، مما يتطلب سياسة خارجية نشطة وجريئة على مختلف المستويات للمساهمة فى تجاوز العتبة الحضارية وجعل مثل هذا المشروع ممكنا.

ب- تحالفاً وطنياً شعبياً يضم الأغلبية العظمى من القوى وبخاصة منظمات الشباب والطلاب والنساء.

ج - أن عدم التجانس، بل والتناقضات داخل المجتمع وبين المصالح المختلفة، أمور يجب الاعتراف بها وإدراكها بدقة والالتزام بمعالجتها بالوسائل الديموقراطية، والروح الوطنية، والاحترام المتبادل، ومبادئ العدالة والتسامح والتعاطف.

قد يبدو المشروع بخطوطه العامة المبينة أعلاه طوباويا، فى الظروف الدولية الراهنة. وكذلك ، دون شك ، أى مشروع آخر مشابه له . لكن هل ثمة خيار آخر غير الاندماج التبعى فى النظام العالمى السائد؟ وهل مثل هذا الاندماج يترك لبلدان العالم الثالث، لاسيما الصغيرة والمتوسطة منها، أية فسحة أمل بالحفاظ على كرامتها، إن لم يكن على وجودها؟

لذا فالمشروع المقترح لا يمكنه أن يكتسب مشروعية وقابلية للتنفيذ إلا إذا تبنته مجموعة كبيرة من الدول ، أى مجموعة دول مصممة على الصمود وعلى التعاون والتنسيق فيما بينها من أجل مواجهة تحديات العصر، وبالتالى من أجل إحراز شروط مقبولة لحوار فعّال مع الدول الأخرى وتكتلاتها وشعوبها، ومع المنظمات ومؤسسات التمويل الدولية، وذلك

حفاظا على وجودها وهويتها الثقافية.

وربما كان على بلدان العالم الثالث ومنظماتها، أن تتبنى مشروعا تنمويا كهذا لتجاوز المساوئ والاختلالات القاتلة فى بنية النظام العالمى السائد، والمساهمة فى الانعطاف التاريخى إلى حضارة راشدة حقا تقوم على منطق العقل والحوار والتضامن بدلا من منطق القوة والعنف والسيطرة■

الهوامش

١- الفكرة للعالم الإيطالى غاليانى، نقلا عن الياس مرقص، المذهب الجدلى والمذهب الوضعى، دمشق ١٩٩١، ص ١٠٢.

٢- نستوحى هذه الفقرة من Jacques Robin , Changer d'ere, Seuil, Perris,1989 .

د. سيد حسين على*

السلام والديمقراطية والعدالة الاجتماعية مع إشارة خاصة لماليزيا**

أ- مقدمة

عقب انهيار الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا وانتهاء حرب الخليج، أعد البنتاجون وثيقة سرية بعنوان ، دليل التخطيط الدفاعى للسنوات المالية ١٩٩٤-١٩٩ ، بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٩٢ . وقد وزعت مسودة هذه الوثيقة لمناقشتها على أعلى المستويات فى حكومة الولايات المتحدة. وفى ٨ مارس ١٩٩٢، نشرت نيويورك تايمز مقتطفات من هذه الوثيقة التى حددت الخطوط العريضة لمهمة الولايات المتحدة العسكرية بعد انتهاء الحرب الباردة . وأكدت على أهمية أن تسبق الولايات المتحدة أية قوة جديدة يمكن أن تتحداها. وكان الهدف الرئيسى هو الدفاع عن عالم ذى قوة عظمى واحدة ، تقوده الولايات المتحدة بالضرورة.

وطبقا لما جاء فى الوثيقة ، فإن الولايات المتحدة استمرت فى موازنة قوة روسيا وألمانيا واليابان والصين . كما أنها تصدت للتحدى الصادر عن عدد من بلدان العالم الثالث والحركة الإسلامية المتنامية. ورغم أن العراق وليبيا وكوبا وكوريا الشمالية كانت هى الأهداف الرئيسية، إلا أن سوريا وإيران والهند وباكستان كانت بدورها ضمن البلدان التى وردت على القائمة السوداء لوثيقة البنتاجون هذه . ولكى تحقق الولايات المتحدة هدفها فقد واصلت سيطرتها على مجلس الأمن الدولى، وظلت دونما خجل تمارس سياسة الكيل

*رئيس PRM

**ترجمها عن الإنجليزية ا. حسني تمام

بمكيالين . وعلى سبيل المثال ، فقد استخدمت المجلس لتدمير القدرات الاقتصادية والعسكرية للعراق، لكنها لم تحرك ساكنا ضد إسرائيل الصهيونية ، رغم معاملة هذه الأخيرة غير الإنسانية للفلسطينيين وامتلاكها لأسلحة نووية.

كان الرئيس بوش، قرب انتهاء رئاسته، يدفع الأمور بشدة من أجل إقامة نظام عالمى جديد، لم يكن فى واقع الأمر سوى إعادة تشكيل للعالم تحت السيطرة الأمريكية الإمبريالية. وكان الهدف هو إعادة تأكيد سلطة الدول الغربية تحت قيادة الولايات المتحدة. وقد استخدمت قواها العسكرية والاقتصادية بالكامل للسيطرة على العالم. وتواصل الولايات المتحدة، تحت رئاسة كلينتون ، اتباع سياسات خارجية مماثلة لما كان متبعا بقوة أيام بوش. ويبدو أن مهمتها هى تدمير أى بلد أو زعيم يرفض الانصياع لإرادتها.

بهذا السيناريو كخلفية عامة، نستطيع الآن أن ننظر إلى منطقة رابطة دول جنوب شرقى آسيا (الأسيان) ، وبخاصة ماليزيا، من جوانب مختلفة على النحو التالى.

ب- السلام والأمن

صاغت ماليزيا، بالاشتراك مع الدول الأخرى أعضاء الأسيان ، سياسة إنشاء منطقة للسلام والحرية والحياد لكل جنوب شرقى آسيا. وكانت لهذه المنطقة أهمية خاصة أثناء فترة الحرب الباردة ، عندما كانت منطقة جنوب شرقى آسيا مفتوحة أمام القوى المتصارعة من الشرق والغرب، وبخاصة الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة. ولاسبيل إلى إنكار أن المنافسة بين الشرق والغرب كان لها تأثير قوى على نضال التحرر الوطنى البطولى فى فيتنام.

إن سياسة منطقة السلام والحرية والحياد لم تفقد معناها تماما بالنسبة لماليزيا أثناء فترة مابعد الحرب الباردة. ويمكن القول بأن هذه السياسة هى التى دفعت ماليزيا إلى المشاركة بنشاط فى الجهود من أجل إقرار السلام فى كمبوديا ، تحت رعاية الأمم المتحدة. فقد بعثت ماليزيا بوحدة عسكرية كبيرة للمشاركة فى قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام فى كمبوديا، بعد أن وقعت الأطراف المتصارعة معاهدة سلام، وأعقب ذلك إجراء انتخابات عامة. لكن السلام الكامل لم يتحقق بعد فى كمبوديا. ورغم أنه يمكن القول بأن الحكومة مسيطرة على الوضع فى كمبوديا الآن، إلا أن ماتبقى من قوات الخمير الحمر لازالت تبدى بعض المقاومة.

بينما تعبر مختلف بلدان الآسيان عن تطلعها إلى إرساء السلام فى المنطقة والحفاظ عليه، إلا أن هناك دلائل واضحة فى الوقت نفسه على انغماسها فى سباق تسلح ، بزعم أنه بغرض الدفاع عن النفس. فقد قامت ماليزيا مؤخرا بشراء أسلحة دفاعية أكثر تقدما. وفى عام

١٩٨٨ وقعت مذكرة تفاهم مع بريطانيا لشراء أسلحة تزيد قيمتها على خمسة مليارات دولار ماليزى (حوالى مليارى دولار أمريكى) . كما اشترت ماليزيا عشرين طائرة من طراز هوك من أبروسبيس. وبالإضافة إلى ذلك فقد اشترت طائرات ميج ٢٩ من روسيا، وهى فى طريقها إلى شراء طائرات إف/ أ ١٨ من الولايات المتحدة، وذلك فضلا عن شراء فرقاطتين من بريطانيا، مزودتين بصواريخ سى وولف.

هل يمكن أن يكون كل هذا القدر من التسلح لمعظم الدول الأعضاء فى الآسيان لغرض الدفاع عن النفس فقط ؟ أم هل هى تستعد لنزاعات محتملة فى المستقبل، وخاصة نتيجة للنزاعات الإقليمية المعلقة ؟ فعلى سبيل المثال، توجد لماليزيا والفلبين وفيتنام والصين مطالب بشأن جزر سبارتلى. والكل يتحدث عن ضرورة التوصل إلى اتفاق بالوسائل الدبلوماسية. لكن معظمها، فى الوقت نفسه، قد وضعت سفنها ورجالها المسلحين فى أجزاء مختلفة من الجزر أو بالقرب منها. كذلك تزعم كل من أندونيسيا وماليزيا أن لها حقوقا على بولاو سيبادان ، بينما تؤكد كل من ماليزيا وسنغافورة حقوقهما على جزيرة بوكيت باتو بوتى . وقد اتفقتا الآن، على إحالة مطالبهما لكى تفصل فيها محكمة العدل الدولية.

جدير بالملاحظة أن بعض الصحف البريطانية كشفت النقاب فى عام ١٩٩٤ عن وجود خطط لماليزيا مع بريطانيا لبناء قواعد عسكرية فى سيجامات وميرسنج، الواقعتين فى جوهور، وهى ولاية فى القسم الجنوبى من ماليزيا. والمفترض أن القاعدة فى سيجامات، وهى فى المنطقة خلف الساحل، ستكون من أجل التدريب على حرب الأدغال . أما القاعدة فى ميرسنج، وهى على الساحل المواجه لبحر الصين ، فستكون قاعدة عسكرية، مزودة بنظام رادار متقدم ومرفأ للغواصات ، وحظيرة لطائرات هركوليز للنقل، وتديرها وحدات كوماندوز عالية التدريب.

وهنا يثور السؤال ، ما الغرض من بناء القواعد، وبخاصة قاعدة ميرسنج. ومن المستهدف ؟ هل لذلك علاقة بانسحاب بريطانيا من هونج كونج عام ١٩٩٧؟ من المؤكد أنه لم يكن مقصودا بها توفير موقع يتراجع إليه البريطانيون بعد ذلك . على أية حال، فلم يكتب شىء عن تقدم هذا المشروع بعد أن كشفت عنه وسائل الإعلام مبكرا. وهناك دلائل تشير إلى أن الخطة قد توقفت الآن، بسبب قرار ماليزيا، ألا تعطى عقودا حكومية أكثر من اللازم للشركات البريطانية.

ومع ذلك ، فإن روابط ماليزيا الدفاعية مع الغرب لاتزال موجودة ، بل يبدو أنها اتسعت فلديها روابط مع بريطانيا واستراليا ونيوزيلندا من خلال آنزاك ANZAC، رغم أن هذا الترتيب الدفاعى أصبح الآن مفككا، ويبدو أن ماليزيا بدأت تنظر إليه باهتمام متناقص. ورغم أن التدريبات العسكرية المشتركة لاتجرى إلا بين حين وآخر، إلا أنه لم يحدث أى

تحرك نحو الانفصال عنها. وبدلا من ذلك ، بدأت تنشأ روابط جديدة. وهى روابط مع الولايات المتحدة، الأمر الذى يبدو غريبا، بالنظر إلى موقف رئيس وزراء ماليزيا الانتقادى تجاه الولايات المتحدة.

فى ٨ ابريل ١٩٩٢، نشرت صحيفة آشيان وول ستريت جورنال مقالا طويلا كشفت فيه النقاب عن أن مهاتير محمد، رئيس وزراء ماليزيا، وقَّع فى ٢٠ يناير ١٩٨٤ اتفاقا دفاعيا مع كاسبر وايبرجر، وزير الدفاع الأمريكى آنذاك. وطبقا لهذا الاتفاق فإن الضباط العسكريين الأمريكيين يمكن أن يلحقوا بسفارة الولايات المتحدة فى ماليزيا كموظفين إداريين وفنيين. وقد أجريت عدة تدريبات عسكرية مشتركة بين ماليزيا والولايات المتحدة. ويبدو أن هذه التدريبات كانت تجرى خلال عام ١٩٩١-١٩٩٢ كل شهر تقريبا مع الأسطول الأمريكى السابع والوحدة الجوية الثالثة عشرة. كذلك أجريت تدريبات مشتركة على حرب الأدغال فى أولوتيرام ، وهى قاعدة لحرب الأدغال تقع جنوبى سيجامات، حيث كان المفترض أن تقام القاعدة الجديدة السابق ذكرها.

يبدو أن ماليزيا طلبت أن يظل الاتفاق والتدريبات طى الكتمان لأنها كانت تتعارض مع مفهوم منطقة السلام والحرية والحياد. فبعد تقرير صحيفة أشيان وول ستريت جورنال ، وجهت أسئلة فى البرلمان الماليزى بخصوص الاتفاق. لكن الحكومة ووسائل الإعلام الخاضعة للسيطرة لم تول الموضوع اهتماما. واكتفى وزير الدفاع بالقول، إن الاتفاق كان الهدف منه فقط هو السماح بإجراء أعمال الصيانة لطائرات سلاح الجو الأمريكى وللسفن الحربية الأمريكية فى ماليزيا. لكن هذا الأمر كان شيئا حديثا، بينما وقع الاتفاق فى وقت سابق على ذلك بكثير. وأكثر من ذلك، اذا كان عمل الصيانة هو الغرض الوحيد ، فلماذا كانت الحاجة لإجراء تدريبات جوية وبحرية مشتركة ؟

لم تكن هناك أية محاولة لتفسير سبب إقامة قاعدتى سيجامات وميرسنج أو إبرام اتفاق دفاعى مع الولايات المتحدة . فلم يكشف النقاب أبدا عن كامل محتويات هذا الاتفاق، رغم المطالبة بذلك داخل البرلمان وخارجه. وليس هناك مايشير إلى أن القواعد والاتفاق موجهان ضد أية تهديدات داخلية محتملة. فالتهديد الشيوعى ، الذى كان عدو الحكومة الماليزية لمدة طويلة ، لم يعد موجودا. وقد انتهت الانتفاضة الشيوعية المحلية. ووقع اتفاق عام ١٩٩٠ بين الحزب الشيوعى الماليزى وحكومتى ماليزيا وتايلاند، وافق الحزب الشيوعى الماليزى بمقتضاه على إلقاء السلاح.

جـ- التعاون الإقليمى

تؤمن ماليزيا بالتعاون الإقليمى. وهى تشارك عن كثب وتضطلع بدور نشط فى الآسيان الذى تكون لتعزيز التعاون بين أعضائه وبخاصة فى المجالات الاقتصادية والتربوية والثقافية. وترتبط الدول الأعضاء فى الآسيان، وهى بروناى وأندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند، بروابط وثيقة فيما بينها. وكثيرا ماتجتمع وتتشاور فيما بينها للاتفاق على موقف مشترك بشأن الأمور ذات الاهتمام المتبادل. لكن التعاون المحدد فى مختلف المجالات لايتسم بالشفافية الكاملة.

فى الماضى، وضعت كثير من الخطط لإقامة مشروعات اقتصادية مشتركة بين أعضاء الآسيان، لكن يبدو أنها لم تدخل حيز التنفيذ. وحتى فى المجالات الثقافية، يبدو أن الأمور ليست مبشرة. فرغم أن أندونيسيا وماليزيا لهما لغة تكاد تكون واحدة، إلا أنه ليس هناك تدفق حر للكتب والأفلام فيما بينهما. لكن حدث مؤخرا قدر من التعاون الوثيق بين أعضاء الآسيان لتطوير مثلثات النمو. ويضم أحد هذه المثلثات ماليزيا وأندونيسيا وسنغافورة فى الجنوب، بينما يضم المثلث الآخر ماليزيا وأندونيسيا وتايلاند فى الشمال. وقد اقترح بعض السياسيين الحكوميين بناء مثلث آخر يضم ماليزيا وأندونيسيا والفلبين. لكن لم يحدث حتى الآن أى تطور فى هذا الشأن.

لقد اقتصرت عضوية الآسيان، منذ تكوينه، على البلدان التى كانت معروفة بأنها ضد الشيوعية، أو على الأقل غير شيوعية، ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالغرب (وبخاصة الولايات المتحدة). وهكذا فقد اتجهت، أثناء الحرب الباردة، إلى الارتباط بأحد الطرفين المتصارعين. لكن بعض أعضاء الآسيان، بما فيهم ماليزيا منذ أيام تون عبد الرزاق، حرصوا فى مناسبات مختلفة على إبداء قدر من الحياد. وقد أعرب قادة الآسيان مؤخرا عن ضرورة أن تضم الرابطة فيتنام ولاوس وكمبوديا وميانمار.

على مدى السنوات القليلة الماضية كان رئيس وزراء ماليزيا فى طليعة الجهود المبذولة من أجل إنشاء الجماعة الاقتصادية لشرق آسيا، والتى حرص على أن يشرح بأنها لن تكون كتلة اقتصادية، وإنما تجمع استشارى لحماية مصالح أعضائه. وأكد مهاتير محمد أن عضوية الجماعة الاقتصادية لشرق آسيا قاصرة على شرق آسيا (التى تتضمن جنوب شرقى آسيا). وأعرب عن الأمل فى أن تضطلع الصين واليابان بدور قيادى فيها. ورغم أن البلدين أبديا اهتماما بالموضوع، إلا أنهما لم تلتزما بعد التزاما قاطعا. وقد عارضت الولايات المتحدة، منذ البداية، هذه الجماعة الاقتصادية لشرق آسيا، وإن كانت المعارضة الآن أقل قوة مما كانت عليه من قبل. وتود الولايات المتحدة أن تعمل ماليزيا وغيرها من مؤيدى الجماعة الاقتصادية لشرق آسيا على تقوية الجماعة الاقتصادية لآسيا والباسيفيك، لكن مهاتير ليس

متحمسا لهذه الفكرة ، لأنه يرى أن الجماعة الاقتصادية لآسيا والباسيفيك تخضع لسيطرة الولايات المتحدة.

أيا ماكان الأمر، فلا تزال لماليزيا روابط تجارية قوية مع الولايات المتحدة وبعض البلدان الأوروبية الرئيسية . وفى الوقت نفسه ، فإن روابطها التجارية مع بلدان مثل اليابان والصين تتزايد باطراد. كما تقيم ماليزيا أو تدعم علاقات دبلوماسية وتجارية مع مزيد من بلدان العالم الثالث والبلدان الإسلامية فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا بالطبع . على أنه مهما كانت محاولات ماليزيا لتنويع علاقاتها، إلا أنها لاتزال تعتمد فى صادراتها ووارداتها على المراكز العالمية، وبخاصة الولايات المتحدة واليابان.

حتى فى مجال الاستثمار الأجنبى ، فإن ماليزيا تعتمد على هذه المراكز اعتمادا كبيرا. ويتضح ذلك من الجدول التالى :

المصادر الرئيسية للاستثمار الأجنبى

البلد	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	الإجمالي	٪
اليابان	٣٧٠٥ر٩	٢٦٨٤ر٣	١٦٦١ر٢	١٧٦٥ر٢	٢٠٩٦ر٣	١١٩١٢ر٩	٢٨
تايوان	٣٧٠٦ر٢	١٥٠٠	٩٨٤ر٢	٢٨٧٤ر٣	١٤٤٢ر٢	١٠٤٠٧ر٩	٣٤ر٥
الولايات المتحدة	١٧٩٨ر٤	٣٢٩٨ر٧	١٧٥٧ر٧	١٢٥٣ر٢	١٨٠١ر٦	٩٩٠٩ر٦	٢٣ر٣
فرنسا	٢٧	٤٠٦٦	٣٠ر٨	٤٩ر٦	٩٧ر٩	٤٢٥٣ر٣	١٠
استراليا	٤١٠ر٥	٢١٢٥ر٦	٥٢ر١	١٧٥ر٦	١٣٩ر٥	٣٩٠٣ر٣	٩ر٢
المملكة المتحدة	٥٤٦ر٢	١٣٠٤	٤٤ر١	٩٤ر١	١٨٩ر٩	٢١٧٨ر٣	٥ر١
المجموع	١٠٠٩٥	١٤٩٧٩	٤٥٣٠ر١	٦٢١٢	٧٥٦٧ر٤	٤٢٥٦٥ر٣	

كما تعتمد ماليزيا على ديونها من البلاد الغربية والآسيوية الكبرى ، وكذلك الوكالات والبنوك الدولية. ففى عام ١٩٩٢ بلغت الديون الداخلية ٧٦ر٥ مليار دولار ماليزى ، بينما وصلت المديونية الخارجية الى ٤٢ر٨ مليار دولار ماليزى. لكن فى نهاية عام ١٩٩٣ زادت الديون الخارجية ٨ مليار دولار ماليزى أى ١٨ر٦ ٪ ووصلت الى ٥٠ر٨ مليار دولار ماليزى. وهذه الزيادة مخيفة ، لأنه على مدى عدة سنوات فى الماضى كان هناك انخفاض مطرد فى الديون الخارجية. أما موقف الديون الخارجية الراهنة فيزيد قليلا عن ذروة المديونية لعام ١٩٨٦ وكانت ٥٠ر٥٠ مليار دولار ماليزى.

ولاتكاد ماليزيا تحصل على أى معونة خارجية، لأن معظم البلدان والوكلات المانحة تعتبرها غنية نسبيا. والحقيقة أن لديها موارد كافية خاصة بها، ومع ذلك فهى تحصل على معونة من بريطانيا واليابان من خلال ODA ضمن بلدان أخرى. وقد حصلت ماليزيا مؤخرا على معونة فى شكل قرض ميسر جدا بمبلغ ٣٢٤مليون جنيه من بريطانيا بفائدة ٨ر٪ فقط، لبناء خزان كهرو–مائى فى بيرجاو ، فى القسم الشمالى من البلاد. وقد زعمت بعض وسائل الإعلام البريطانية أن هذا القرض الميسر إنما قدمته بريطانيا كنوع من الاسترخاء لماليزيا حتى توافق على مذكرة التفاهم السالف ذكرها.

الذى حدث أن مصدر القرض كان صندوق التنمية لما وراء البحار المخصص للبلدان الفقيرة حقا. وتعتبر ماليزيا أغنى من أن تكون مؤهلة للاستفادة من هذا الصندوق، وفضلا عن ذلك فإن هناك نصا يحظر أى ربط بين المعونة وصفقات السلاح. ونتيجة لذلك فقد حدث هياج فى البرلمان البريطانى ووسائل الاعلام البريطانية حول موضوع بيرجاو. وهكذا تطور ماكان فى الأصل جدلاً داخلياً إلى نزاع بين ماليزيا وبريطانيا. وقد حدث ذلك، لأن قادة الحكومة الماليزية اعترضوا بشدة على تلميحات بعض الصحف البريطانية بوجود فساد بينهم. بل إن زعما محددا بأنه كانت هناك محاولة لرشوة رئيس الوزراء ، كان بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير. وإذ استشاطت الحكومة الماليزية غضبا من هذا الزعم ، فقد قررت وقف إعطاء عقود حكومية جديدة للشركات البريطانية مالم تقل الصحف الحقيقة . وهكذا تأثرت عدة مشروعات وكان من بينها مشروع بناء القواعد فى ميرسنج وسيجامات.

د- الحقوق الاجتماعية والسياسية

منذ عام ١٩٥٥ ، أى قبل عامين من الحصول على الاستقلال، دأبت ماليزيا على إجراء انتخابات عامة بصورة منتظمة ، مرة كل أربع أو خمس سنوات، الأمر الذى يتفق مع زعمها بأنها تمارس الديمقراطية البرلمانية. ومثل هذه الانتخابات ، بالنسبة للمراقب غير

المدرب، تعطى الانطباع بأن هناك حرية وديمقراطية كاملتين. على أنه لابد من تسجيل أن الانتخابات عادة ماتكون غير نزيهة. فالحزب الحاكم يستغل سيطرته على الأداة الحكومية. وفترة الحملة الانتخابية قصيرة للغاية ، إذ تتراوح غالبا بين تسعة أيام وأسبوعين . وخلال تلك الفترة لايسمح بالاجتماعات العامة فى أى وقت إلا بتصريح من الشرطة. وبينما يصعب على أحزاب المعارضة عقد اجتماعات أو إلقاء خطب عامة ، يستطيع الوزراء من الأحزاب الحاكمة أن يتحدثوا إلى الجماهير بسهولة متذرعين بافتتاح مدارس أو مستشفيات أو أية مشروعات أخرى. كما ينتشر استخدام الأموال، وبخاصة من جانب مرشحى الحكومة، وهم فى غالب الأحيان من الأثرياء أو ممن لهم مصادر تمويل كبيرة.

وبينما يتاح للأحزاب الحاكمة فرصة كاملة لاستغلال التليفزيون لنشر دعايتها، ينكر على أحزاب المعارضة ذلك ، ليس أثناء الانتخابات فحسب وإنما على مدار العام كله. وتسيطر الأحزاب الحكومية أو أذنا بها على الصحف اليومية. وعلى مدار السنة ، وبصورة أكبر أثناء فترة الانتخابات، تستخدم هذه الصحف للدعاية لأحزاب الحكومة وتشويه صورة أحزاب المعارضة ، بل لقد وصل الأمر أثناء الحملتين الانتخابتين الأخيرتين عامى ١٩٩٠ و١٩٩٥، إلى أن أيا من الصحف لم تقبل نشر بيانات المعارضة، حتى كإعلان.

وعلاوة على كل ذلك، هناك عدد من القوانين والنظم غير الديمقراطية والتى تنتهك حقوق الإنسان. فهناك فى الوقت الراهن، أربع حالات طوارئ، أعلنت فى أوقات مختلفة للبلاد كلها أو جزء منها، وهى لاتزال سارية. ولم تلغ حالات الطوارئ هذه، رغم أنه لم يعد هناك سبب لاستمرارها الآن. وربما لايوجد بلد فى العالم يوجد به هذا العدد من حالات الطوارئ السارية جنبا إلى جنب. وبالإضافة إلى ذلك يوجد فى ماليزيا عدد من القوانين شديدة القسوة، لعل أكثرها بشاعة هو قانون الأمن الداخلى، الذى وضع عام ١٩٦٠ فى الأصل لمكافحة الشيوعية المقاتلة لكنه يستخدم الآن ضد كل أنواع الجماعات ، وقانون الصحافة والمطبوعات ، الذى صدر عام ١٩٨٤.

ويخول قانون الأمن الداخلى لوزير الداخلية سلطة اعتقال الأشخاص دون محاكمة لفترة غير محددة قابلة للتجديد كل سنتين ، ولكنه لايسمح بمثول هؤلاء الأشخاص أمام القضاء. أما قانون الصحافة والمطبوعات فيقضى ، بين مايقضى به ، بضرورة حصول كل المطبوعات على تراخيص من وزارة الداخلية سنويا مع إمكانية عدم تجديد الترخيص أو إلغائه إذا ماحدث خروج على الشروط الواردة فيه. وفى كثير من الحالات جرى استخدام قانون الأمن الداخلى وقانون الصحافة والمطبوعات ضد المعارضة السياسية المشروعة. وهناك عدد كبير من القوانين الأخرى التى تشمل كل القطاعات وكل الجماعات . وكثير من هذه القوانين موروثة من الماضى الاستعمارى، رغم أنها قد عدلت أو دعمت بعد الاستقلال،

لكن البعض منها صدر حديثا.

فهناك على سبيل المثال، قانون الشرطة ، الذى يحظر عقد الاجتماعات دون ترخيص . وقانون الاسرار الرسمية، الذى يقضى بعقوبة السجن وجوبا لنشر أى وثيقة حكومية صنفت على أنها سرية . وقانون الجمعيات الذى يفرض الرقابة على الجمعيات والمنظمات (السياسية وغير السياسية على السواء) . وقانون الجامعات والكليات الجامعية، الذى يحد من أنشطة وحركات الطلاب والأساتذة فى مؤسسات التعليم العالى ، وقانون النقابات وقانون العلاقات الصناعية، والذى يحد من تحركات وأعمال العمال (لتشكيل الاتحادات أو للقيام بعمل صناعى) .

يبلغ تعداد قوة العمل فى ماليزيا مايزيد على سبعة ملايين شخص ، عشرة فى المائة منهم فقط هم الذين لهم نقابات . وإلى جانب القوانين القمعية ، وأوجه الضعف الداخلى للنقابات وانتهازية كثير من قادتها، هناك عامل آخر يشل حركة العمال ألا وهو وجود العمال المهاجرين . فهناك نحو مليونى عامل مهاجر، معظمهم من أندونيسيا والفلبين وتايلاند وبنجلاديش. ورغم أن عددا كبيرا منهم قد سجل بطريقة قانونية، إلا أن نسبة كبيرة منهم لاتزال غير شرعية.

رغم أن العمال المحليين ، ولاسيما أولئك الذين يعملون فى المزارع ، وبعض قطاعات الصناعة، يجرى استغلالهم بأجور منخفضة، ويعانون من ظروف عمل ومعيشة سيئة ومن عدم وجود ضمانات للعمل ، إلا أن محنة كثير من العمال المهاجرين ، وبخاصة فى المناطق المنعزلة، أكثر قسوة. ومن المعروف أن العمال غير الشرعيين يستخدمون فى المزارع وقطاعات التشييد لخفض أجور العمال المحليين ، أو لأخذ مكانهم. وفى الوقت نفسه، فإن العمال المهاجرين الشرعيين لايتمتعون بحماية جيدة وليس لهم حق التنظيم أو الانضمام إلى حركات العمال المحليين.

تشكل المرأة قسما كبيرا من قوة العمل . وبصفة عامة، ونتيجة لعوامل اقتصادية وثقافية ، ينظر للمرأة فى ماليزيا ، وبخاصة فى المناطق الريفية وفى المزارع ، على أنها أدنى مرتبة من الرجل، لكنه مما يثلج الصدر، أن عددا متزايدا من النساء استطعن ، بفضل نضالهن ، أن يشققْن طريقهن فى المجالات السياسية والاجتماعية التى كانت وقفا على الرجال. لكن لاتزال المرأة فى كثير من الحالات تعانى من المضايقات فى مكان عملها، ومن سوء المعاملة فى بيتها. ولقد صدرت مؤخرا تقارير كثيرة عن فتيات صغيرات اختفين من بيوتهن. ويخشى أن يكون عدد كبير منهن قد وقع فى فخ الدعارة وغيرها. كما زادت حالات النساء المهاجرات اللاتى يتعرضن للتحرش الجنسى أو الاغتصاب أو يرغمن على احتراف الدعارة.

كل هذه القوانين والنظم والظروف السابق ذكرها توضح إلى أى مدى شوهت الديمقراطية وحقوق الإنسان. والواقع ، أن الديمقراطية وحقوق الإنسان ترتبط ارتباطا وثيقا بمسألة الثروة وتوزيعها، وهى سوف تقوض عندما يكون هناك تركيز كبير للثروة. وفى معظم البلدان النامية ، واصل أفراد الصفوة ، الذين خلفتهم القوى الاستعمارية المنسحبة وراءها، جمع الثروة . وقد انضم إليهم الآن آخرون أصبحوا الاغنياء الجدد. ونحن نعيش فى جزء سريع النمو من العالم، حيث يتركز مزيد من الثروة والسلطة فى أيدى عدد أقل من الناس. ويبدو أن الصفوة الحاكمة تستحوذ على كل شئ.

الهوة بين الأغنياء والفقراء تزداد اتساعا. وسوف تستمر مثل هذه المظالم طالما استمرت سلطة هذه الصفوة الحاكمة. وثمة سبب رئيسى لتركيز الثروة هو الفساد، الذى يعد المصدر الرئيسى لثروة كثير من أفراد الصفوة. ويحاول هؤلاء أن يوزعوا جزءا مما جمعوه لكى يكسبوا الانتخابات بدلا من استخدام القوة. ومع ذلك فإن بعضهم كثيرا مايلجأ ، عند الفشل فى الانتخابات ، إلى استخدام الجيش والشرطة. ويزداد الصراع حدة كلما لجأ الطرف المنتصر إلى استخدام أجهزة الدولة لقمع الطرف الخاسر وإفلاسه وتحطيمه.

الديقمراطية وحقوق الإنسان ، بالنسبة للفقراء والمستغلَين ، ينبغى أن تترجم إلى غذاء متوازن ومأوى مناسب ورعاية صحية وتعليم للأطفال . وإذا ما أنكرنا هذه الحقوق عن طريق رفع أسعار الخدمات الاجتماعية أو الخصخصة، مثلا ، فإننا ننكر ، فى واقع الأمر، حقوقهم الأساسية. ذلك أن الفقراء لايقدرون على تحمل أتعاب المحامين أو يجدون وقتا للتظاهر. وهناك أسر يتعين عليها أن تناضل من أجل حياة كريمة حتى ولو اضطر الزوج والزوجة إلى العمل أو عندما يضطر رأس الأسرة إلى القيام بعملين مختلفين فى اليوم الواحد.

الواقع أن حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان فى ماليزيا إنما هى حالة تعسة. فمن المعروف أن قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان استخدمت من جانب الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة، للضغط على عدد من بلدان العالم الثالث. فقد ربطت دول الغرب هذه ، التجارة والمعونة بحقوق الإنسان. وقد تعرضت ماليزيا لمثل هذا الضغط وقاومته بشدة. ويقول القادة الماليزيون أن المعايير الغربية للديمقراطية وحقوق الإنسان لايمكن تطبيقها على البلدان النامية، التى لها احتياجاتها الخاصة وواقعها الخاص. ومن أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان فى الولايات المتحدة مايحدث بالنسبة للسود الذين تعيش أعداد كبيرة منهم فى فقر مدقع. وتمارس الولايات المتحدة سياسة الكيل بمكيالين ، فبينما تفرض العقوبات على العراق، نجدها تحمى إسرائيل.

وتعمل القوى العظمى ، وبخاصة الولايات المتحدة، على التلاعب بقضايا حقوق الإنسان

لتقويض دعائم الحكومات التى لاترضى عنها، فبينما تتغاضى عن الملوك الإقطاعيين أو الحكام العسكريين الذين يقطعون رؤوس معارضيهم السياسيين أو يستغلون النساء، طالما يعتبرونهم من الأصدقاء. إننا نجدهم يفرضون العقوبات الاقتصادية الممتدة ، التى تسبب الوفاة والمرض للأطفال الأبرياء والنساء ، على البلدان التى يعتبرون قادتها من الأعداء. ومن حسن الحظ ، أنه بدأ يظهر فى الغرب الآن من يبذلون جهودا مخلصة من أجل إرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهؤلاء هم أصدقاؤنا الحقيقيون. لابد لنا ، فى العالم الثالث، من السعى إلى إرساء حقوق الإنسان الحقيقية بمحض إرادتنا ، وبوصفها شيئا جيدا وضروريا للكرامة الإنسانية. لكنه سيكون من العار أن نرغم على تحسين حقوق الإنسان لدينا نتيجة للضغط الغربى فقط.

هـ- قضايا البيئة

ان قضايا البيئة ، شأنها فى ذلك شأن حقوق الإنسان ، من الأمور التى تلقى أكبر اهتمام على الصعيدين الدولى وحتى المحلى. وفى الماضى ، كانت هذه القضايا موضع الاهتمام من جانب المنظمات غير الحكومية أساسا . ويحسب للحكومة الماليزية أنها تبدى الآن اهتماما أكبر بالبيئة ، فقد ساعدت على صياغة إعلان لانجكاوى ، وشاركت بنشاط فى مؤتمر قمة ريو. ومع ذلك ، فلا يزال هناك عدد من القضايا المعلقة ، أهمها مايدور حول مسألة التنمية والبيئة. وتزعم ماليزيا أن من حقها تنمية البلاد، وهى تتخذ موقفا صلبا من المحاولات ، ولاسيما من جانب بعض قادة الغرب وجماعاته، الرامية إلى استخدام الحجج البيئية لمعارضة جهودها الإنمائية. لكن السؤال الرئيسى الذى يتعين الإجابة عليه فى هذا الصدد هو : التنمية لأى غرض، ولمن ؟

لقد كان تدمير غابات الأمطار ، وبخاصة ساراواك ، مصدر قلق بين أنصار البيئة ، لا من الغرب فقط ، وإنما من داخل البلاد أيضا. ففى الماضى ، كان يجرى قطع الأشجار عشوائيا للحصول على أخشاب للتصدير، الأمر الذى كان له أثر مدمر على البيئة وعلى حياة الناس والحيوانات . ورغم أن هذا العمل عاد بدخل على الدولة ، وبثروات طائلة لعدد من كبار السياسيين ورجال الأعمال، إلا أن الإنسان العادى لم يستفد منه كثيرا. وهناك حاجة ماسة للحفاظ على ماتبقى من غابات الأمطار من أجل الرخاء وإعادة زراعة أشجار مكان تلك التى قطعت.

فى ماليزيا اندفاع محموم نحو إنشاء ملاعب ونوادٍ للجولف. وفى كثير من الحالات يجرى تدمير البيئة وتشريد الفقراء لإتاحة الفرصة أمام مشروعات الجولف التى لايستفيد منها

سوى الأغنياء ، من داخل البلاد ومن خارجها. كما يوجد هوس للاندفاع إلى بناء مشروعات ضخمة تتكلف مليارات الدولارات، حتى قبل إجراء الدراسات المناسبة. وهناك مشروعان من هذه المشاريع لبناء سد كهرومائى فى باكون ، بولاية ساراواك ، ومجمع المدينة العائمة على مضايق تبراو بين سنغافورة وجوهور رغم عدم استكمال الدراسات الخاصة بهما. ومع ذلك ، فقد سارع السياسيون ذوو النفوذ بإبرام عقود مع المقربين منهم ، فالأرباح هى الاعتبار الرئيسى ، وليست البيئة أو الإنسان العادى.

واقع الأمر، أن هناك من القوانين والنظم فى ماليزيا مايكفى لحماية البيئة. لكن الفساد وعدم كفاية أجهزة الرقابة غالبا مانفقد هذه النظم أى معنى لها. ونستطيع أن نرى ذلك فى بناء مساكن على سفوح التلال والتخلص من النفايات السامة للمصانع ، وانبعاث الدخان من وسائل النقل العامة. ومع أن القانونَ يحظر البناء على سفوح التلال، إلا أن مئات من المساكن الفاخرة بنيت على عديد من التلال حول كوالالمبور. وفى ديمسبر ١٩٩٣ انهارت عمارة من اثنى عشر طابقا، بسبب تحات التربة ، ولقى أكثر من خمسين شخصا مصرعهم.

الرقابة على إلقاء النفايات السامة فى الأنهار ، على سبيل المثال، متراخية . ونادرا مايقدم مرتكبو هذه الأفعال إلى المحاكمة. وحتى عندما يقدمون إلى المحاكمة وتثبت إدانتهم فإن الغرامات التى تفرض عليهم تكون مخففة. أما تلوث الهواء فى المدن فينشأ أساسا من السيارات والأوتوبيسات وسيارات النقل. ورغم ترويج وسائل الإعلام للأعمال التى تقوم بها إدارة البيئة بين حين وآخر، إلا أن شيئا لايحدث من أجل إنفاذ القوانين الموجودة بصورة فعالة . ومما يزيد الأمر سوءا، أنه لاتوجد رقابة على الناقلات الثقيلة التى تجوب مضايق ميلاكا، تحمل النفط الخام ، الأمر الذى يمكن أن ينجم عنه تسرب مهلك للنفط إذا ماحدث أى تصادم . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد أوردت منظمة السلام الأخضر (جرين بيس) فى تقرير أخير لها أن بعض البلدان المتقدمة دأبت على دفن نفايات سامة فى المياه المحيطة بالبلاد.

و- بناء تدريجى لتوافق أوسع فى الآراء

من التحليل العام السابق يمكننا أن نستخلص أننا نواجه مجموعتين من المشاكل. وعلى الصعيد الدولى ، نواجه مشكلة القوى العظمى الغربية ، وبخاصة الولايات المتحدة، التى تسارع بفرض مصالحها وسياساتها وقيمها على بلدان العالم الثالث. وكثيرا ما تلجأ الولايات المتحدة إلى إثارة قضايا مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والبيئة والأسلحة النووية وما إلى ذلك ، للضغط على بعض شعوب العالم الثالث وحملها على الإذعان . ويتفاوت رد فعل هذه

البلدان على تصرفات الغرب المسيطر، فهناك من يرضخ وهناك على الجانب الآخر من يقاوم.

ويحاول رئيس وزراء ماليزيا أن يقاوم ، وهو فى هذا يلقى الاحترام من جانب قسم كبير من الناس فى العالم الثالث، الذين ينتشر بينهم الإحساس بمعاداة الولايات المتحدة. لكن الزعماء الماليزيين لايستطيعون المضى بعيدا فى هذا المجال لأن روابط ماليزيا الاقتصادية مع الغرب واعتمادها عليه لاتزل قوية ، بل إنه يتدعم بفعل التأثير الثقافى والوجود العسكرى. ومع ذلك ، فعلى الصعيدين العالمى والإقليمى ، لابد للبلدان والشعوب أن تتصدى للإمبريالية الأمريكية وللنظام العالمى الجديد الذى تروج له . وفى بلاد مثل ماليزيا، لابد للأحزاب الحاكمة والجماعات المناصرة للحكومة أن تدخل فى حوار وأن تتعاون مع كل القوى (فى الأحزاب السياسية وفى المنظمات غير الحكومية الأخرى) من أجل توسيع القاعدة ضد الإمبريالية بصورة أكثر فعالية. لكن الحكومة ينبغى ألا يكون كل همها هو التصدى للولايات المتحدة أو المملكة المتحدة كوسيلة لمجرد الحصول على تأييد سياسى بين الناس.

ويختلف الأمر قليلا على الصعيد الوطنى. ففى بعض بلدان العالم الثالث، وهذا واضح تماما فى ماليزيا، هناك اتجاه لدى دائرة ضيقة من الصفوة الحاكمة لأن تتحول إلى أوليجاركية (حكومة تهيمن عليها مجموعة صغيرة كل همها تحقيق الربح والمنفعة الذاتية) . فهناك عدد صغير من الزعماء لايمتلكون سلطة سياسية قوية فحسب، بل إنهم يسيطرون على الاقتصاد بصورة متزايدة ، وكذلك على وسائل الإعلام والقضاء وما إلى ذلك. وهم يلجأون إلى القوانين القمعية ودفع الأموال ، وتكون النتيجة انتشار إساءة استخدام السلطة والفساد. وفى معظم بلدان العالم الثالث تتعاون الأقلية الحاكمة الآن مع الإمبريالية الغربية تعاونا وثيقا، وهم لايعارضون الإمبريالية إلا فى حالات قليلة جدا، أقل كثيرا مما كان عليه الحال فى الخمسينات والستينات.

لايمكن القول بأن الحكومة الماليزية مناهضة للإمبريالية ، لكن عددا من كبار زعمائها كثيرا ماينددون بشدة بتكتيكات التهديد والكيل بمكيالين وأساليب الاستعلاء التى يتبعها قادة القوى العظمى. وإنه لمما يستحق الثناء أن تكون لدى القادة الماليزيين شجاعة الوقوف ضد الظلم على المستوى الدولى. لكنهم فى الوقت نفسه لايطبقون فى الداخل مايدعون إليه فى الخارج. ومن ثم فإن كفاحهم من أجل العدالة على الصعيد الدولى ينبغى ألا يعمى أبصار الناس عن المظالم التى يرتكبونها على الصعيد الوطنى ، ضد شعبهم.

أما والأمر كذلك، فإنه لابد لأوسع نطاق من الجماعات والأفراد، أن توحد جهودها من أجل التوصل إلى توافق تدريجى فى الآراء على برامج متفق عليها، لا لمكافحة الإمبريالية

الأمريكية فحسب بل والأوليجاركية المحلية وسياساتها المعادية للشعب أيضا. ففى ماليزيا أضعفت المعارضة السياسية، وبخاصة التقدمية، عن طريق عملية القمع المستمرة والاستمالة. ولاتكاد توجد الآن أى علامة على وجود حركة شعبية. والمنظمات غير الحكومية مقصورة ، فى معظمها، على مجموعات صغيرة من أفراد الطبقة المتوسطة ذوى التعليم الإنجليزى (وبخاصة المهنيين) ، الذين يتفادون السياسة وهم بعيدون تماما عن جماهير الشعب.

أما النقابات فهى ذات نظرية اقتصادية فى منهجها وهى غير فعالة نسبيا، ويخضع كثير من زعمائها لضغوط أصحاب العمل والدولة. وكثيرا ماتستخدم النزعة العرقية والدين لتقسيم الشعب وحركاته. وفى بلد متعدد الأعراق والديانات مثل ماليزيا، لايمكن للشعب أن يسمح للاختلافات العرقية والدينية أن تقسم صفوفه ، أو أن يستخدمها أعداؤه لإضعافه وتدميره ■

السفير دانيال بوكان*

الأصول المتوسطية
احتمال الاستناد عليها لإقامة
حوار بين الإسلام والغرب **

إن الموضوع الذى أود عرضه عليكم بإيجاز، قد فرض نفسه علىّ نتيجة لدراستى للفلسفة العربية فى العصور الوسطى، التى أجريتها أساسا من خلال ماقمت بترجمته من العربية إلى الكرواتية من أعمال للغزالى وابن رشد. وهذا الموضوع يستند إلى حقيقة تاريخية قد طواها النسيان الآن ، تعد فى أحسن الأحوال شيئا دارجا فى العصور القديمة، لاصلة عملية له بالعصر الحديث.

بيد أن وحدة العالم المعاصر، والتلاقى الذى لا مفر منه لأجزائه المختلفة (التى كثيرا ماتكون متناقضة) ، لابد وأن تذكرنا بأن لهذه الحقيقة المقفلة – والتى تشكل نطاق الموضوع الذى سأتطرق إليه هنا– قيمة عملية بالنسبة للعالم المعاصر.

ما الذى نتكلم عنه ؟ إنه التحرى عن مساهمة الإسلام فى الإطار الثقافى (أو إن أردت إطار مابعد الثقافة) والذى نسميه بصورة عامة الإطار المتوسطى. إنه يتعلق بالتسليم بالمتوسطية كأساس مشترك للجوانب المختلفة التى تتجلى فيه الكيانات الثقافية الخاصة بالحيز المتوسطى (الأوروبى والعربى والشرقى والعبرى ...) ، وهو الأساس الذى تستند إليه عولمة كل من هذه الحضارات ، العولمة التى يمكن أن تشكل أساسا وضمانا لحوارها اليوم.

---

*سفير جمهورية كرواتيا لدي جمهورية مصر العربية.

**ترجمهتا عن الإنجليزية ا٠فايزة كامل٠

وفى إطار ما أسميته بالمتوسطية ، يمكننا أن نتعرف – كما أوضحت لى معرفتى، بالفكر الغربى فى العصور الوسطى – على بعد فكرى من حيث وجود مزيج فكرى أخذ يتكون أساسا فى العصور الوسطى (بدءا من أواخر العصور القديمة)، وأصبحت له أهمية واسعة النطاق تتجلى فى تأثير هذا الخليط على الإنجازات الحاسمة للثقافة الأوروبية التى تشكل أساس مايعرف اليوم بالحضارة الأوروبية.

وأول من شارك فى صنع هذا المزيج هو الساحل الجنوبى للبحر المتوسط، الذى لم ينضم إليه الساحل الشمالى إلا فى وقت لاحق. وهو يتشكل من مساهمات الفلاسفة اليونانيين، والأديان السماوية اليهودية والمسيحية والإسلامية، ومن أعمال الآباء المؤسسين للكنيستين الشرقية والغربية ، ومن مساهمات الفلاسفة والعلماء العرب المسلمين . وإننى أسمى هذا المزيج بالمزيج المتوسطى، ليس لأن عناصره الأساسية – أى الفكر اليونانى العقلانى والتوحيد السامى – قد تطورت بطول ساحل البحر المتوسط فحسب، بل أيضا لما لهذا المزيج من تأثير حاسم على قيام كل الكيانات الثقافية فى حوض البحر المتوسط، بما فى ذلك الثقافة العربية الإسلامية.

ودراستى لفلسفة العصور الوسطى قد جعلتنى أستخلص نتيجة مفادها أن المزيج الذى أتحدث عنه – المزيج بين الفكر اليونانى العقلانى والتوحيد السامى – يمكن أن يكون جزءا من شخصية فلسفة العصور الوسطى بصورة عامة، أعنى كلا الفلسفتين الأوروبية – المسيحية والعربية – الإسلامية فى العصور الوسطى . إن ما أريد قوله هو أن الالتقاء بين الفلسفة اليونانية والتوحيد السامى قد شكل ثقافة جديدة تبادل فيها هذان العنصران المختلفان تخصيب بعضهما بعضا. ويتضح ذلك أصلا فى العصور القديمة فى تكوين التصوف التوحيدى لبلوتين ، وفى الثيوصوفية الكهنوتية ، وفى كلاميات بروكلو التى لم يكن لها جميعا أن تظهر دون تأثير الأيديولوجية الدينية التى تستند إلى الوحى التوحيدى. وبالمثل، فمن الواضح أنه ما كان لفكر نظرى يستند إلى فكرة التوحيد الدينية كدافعه الأساسى أن يظهر فى المسيحية أو الإسلام إلا بسبب حقيقة وجود فكر ثيولوجى تبنى أصلا الثقافة اليونانية الفلسفية.

وإذا عرفنا فلسفة القرون الوسطى كفكر فلسفى يتصل بالأيديولوجية الدينية ، التى تستند إلى مبادئ الوحى والتوحيد، سيمكننا أن نسلم بأن الثيولوجية والفلسفة المسيحيتين والإسلاميتين هما من هذا الفكر. فقد حصل كلاهما على الإلهام والمواضيع والحجج من مصدرين مختلفين متناسقين (التوحيد المسيحى والإسلامى) ومن مصدر مشترك واحد (التراث الفلسفى القديم) .

وبنفس الطريقة التى يمكننا، على سبيل المثال، أن نتعرف بها على ذروة الفلسفة المسيحية

فى العصور الوسطى فى توماس اكيناس، الذى أكمل التحالف بين فلسفة أرسطو القديمة والدين ، يمكننا أن نتعرف على ذروة الفلسفة الإسلامية فى العصور الوسطى فى ابن رشد ، الذى استكمل نفس التحالف داخل سياق إسلامى حتى قبل توماس أكيناس .

إن الأفق الفكرى لهذا المزيج من الفكر فى أواخر العصر القديم والقرون الوسطى فى البحر المتوسط – والذى تنبع منه كل الإنجازات الخاصة الأساسية للثقافات المختلفة فى حوض البحر المتوسط – هذا الأفق الفكرى ، يتحدد بفعل محتوى ومفهوم هدف الفلسفة، الوحى والعلم. وهذا المحتوى والمفهوم شائعان فى الثقافتين المسيحية والإسلامية. ففى كلا الثقافتين الأوروبية – المسيحية والعربية – الإسلامية تتمثل المسائل الأساسية فى : وضع الإنسان فى الكون ، والعقل كأساس يستند إليه الوضع المميز للإنسان بين مخلوقات الله ، وتطوير كل جوانب معرفته . وفى كلتا الثقافتين المسيحية والإسلامية أساس الفلسفة هو وجود الله ، والعلاقة بين وحدته وتعدد المخلوقات، ومشكلة المادة بجانبيها المتمثلين فى الروح والوجود، وهيكل الأخلاقيات وتطبيقاته العملية ... وأخيرا فى كلتا الثقافتين يتشكل الهدف الفاعل من الوحى والنتائج المترتبة عليه.

وقد بدأ فى وقت مبكر للغاية قبول تأثير الفكر اليونانى فى سياق الفكر الدينى. وقد جاء هذا التغيير فى شكل التأويل الإنجيلى، وكان أكثر ممثلى التفسير الإنجيلى بروزا المفكرون اليهود الأوائل مثل فيلو من الأسكندرية، ثم الأباء المؤسسين للكنيسة المسيحية، مثل كليمن من الأسكندرية وأوريجن اللذيْن قبلا فكرة أن لكل من الفلسفة اليونانية والحكمة الإنجيلية مصدراً واحداً – أى : فكر الله الذى يتحدد فى المبدأ اليونانى العقلانى الذى يمكن أن يظهر فى مظهر الوحى وفى شكل قوانين الفكر الطبيعى.

إن فكرة قبول تأثير الفكر الفلسفى اليونانى موجودة فى الإسلام وبنفس هذه الأسس . وقد أعرب واحد من أوائل الفلاسفة الإسلاميين، أى الكيندى ، عن تقديره للفلاسفة اليونانيين بسبب الحقيقة التى كشفوا عنها، والتى تشكل جزءا من نفس الحقيقة التى كشفها رسل الله الحقيقيون . فقد آمن بشدة أنه من الممكن إعادة الوئام بين الفكر اليونانى الفلسفى والوحى القرآنى . وشأنه شأن العديد من الفلاسفة العرب الآخرين بعده ، كان على ثقة من أن الحقيقة واحدة لا تتجزأ ، وأنه من الممكن للفلاسفة أن يصلوا إلى هذه الحقيقة الواحدة، غير القابلة للتجزئة، بفضل جهد العقل الطويل الأثر ورسل الله من خلال الإلهام الإلهى وسهولة القبول بالحقيقة الفلسفية اليونانية هذه، على أنها تتمشى مع حقيقة الوحى ومعادلتها مع ما يشكل عامة المصطلح الغربى فى الإسلام المتمثل فى الحكمة، والتى مهد لها العمل العقلانى فى مجال كلمة الله فى سياق اليهودية ، وبصفة خاصة المسيحية، والتى كان علماء الثيولوجيا والفلاسفة المسلمون يعرفونها خير المعرفة.

ومن بين الوسائل الأساسية التى كانت تتم بموجبها عملية ماقد نسميها بعملية إضفاء الطابع المتوسطى على الإسلام – أى عملية ضم الإسلام إلى سياق تراث الثقافة المتوسطية العامة (الفلسفية والعلمية والفكرية) – إنما كانت الترجمة المكثفة للنصوص اليونانية القديمة إلى العربية. وفى حقبة فرض السيطرة الإسلامية على شرق حوض البحر المتوسط، وفى حقبة توسعه السريع فى المراكز الحضرية فى الشرق الأوسط، وجد الإسلام هناك حياة ثقافية وفكرية مكثفة، كان التراث اليونانى فيها أكثر حيوية وتكثيفا عما كان عليه فى الغرب. والإسلام، خلال إحكام سيطرته على هذه المناطق، كان يخضع فى الوقت نفسه إلى تأثير الثقافات السابقة له من حيث الحضارة. ولم يوفر ذلك إمكانية حدوث تطور سريع للإسلام من حيث الحضارة فحسب، بل إنه أدى أيضا إلى ضمه نهائيا إلى السياق الثقافى العالمى الذى نسميه هنابالمتوسطية.

إن الإسلام الذى تبنّى وأعاد تكييف عناصر الثقافة الهيلينية، أكد وجوده كقوة جديدة حيوية على الساحة التاريخية، وأصبح القناة الشرعية لمتابعة تطوير المزيج الثقافى المتوسطى، فى وقت كاد أن ينسى تماما فيه الغرب المسيحى التراث اليونانى – بعد سقوط الإمبراطورية الغربية الرومانية وتدهورها العام من حيث الحضارة. وبفضل ذلك، أصبح الإسلام مصدر إلهام للتطور الفكرى فى أوروبا المسيحية، ووجه فى نهاية الأمر التطور العام للثقافة والحضارة الأوروبيتين نحو ذروتهما.

وفى هذا الصدد بدأت الأمور تتغير. ولم يبدأ مركز الجاذبية الحضارية يتحول تجاه الغرب المسيحى إلا فى أواخر العصور الوسطى، بعد أن انتقل التراث اليونانى إلى الغرب وعلى وجه التحديد من خلال الوساطة العربية. وقد يكون العنصر الأكثر أهمية الذى جعل هذا الثقل ممكنا أن الإسلام لم ينجح فى الحفاظ على التراث اليونانى فحسب، بل إنه أضفى أيضا عليه طابع العصور الوسطى، مما جعله مقبولا من أوروبا فى العصور الوسطى. إن الإسلام، من خلال مزجه بين الفكر العقلانى اليونانى، والتوحيد السامى، أعطى للتراث اليونانى أشكالا نقل بها إلى الغرب المسيحى وحظت أيضا بقبوله. إن هذا التأثير العربى الإسلامى، الذى كان أساسا تأثيرا فلسفيا وعلميا جعل تفتح وتحول الآفاق أمرا ممكنا بصورة عامة، من خلال ماقام به من إعادة تفسير للتراث اليونانى (تراث ارسطوطاليسى فى المقام الأول) بشكل يتمشى مع العصور الوسطى، مما ترتب عليه إعادة تنشيط الفلسفة الأوروبية وفقا للفكر اليونانى، ووفر إمكانية التطور الثقافى والفكرى والحضارى الذى أدى بدوره إلى ما يعرف بالثقافة والحضارة الغربيتين أو الأوروبيتين. وكان من الممكن على وجه التحديد أن يكون للفكر الإسلامى هذا الأثر لأنه استند فى تطوره أساسا على ما نسميه هنا بالمزيج المتوسطى. ومن خلال هذا الواقع، أمن استمرار المتوسطية هذه التى تعرفت فيه أوروبا على

أصولها ذاتها، والتى خطت بفضلها أوروبا خطوة حاسمة على طريق تطورها الخاص . ونحن نرى فيما يختص بالفلسفة أن إضفاء الطابع المسيحى على أرسطو (باعتبار أنه يمثل نموذجا لنقطة التحول فى تطور الفكر الأوروبى) إنما تشكل هذه الخطوة ، وأن مامن شك فى أن إضفاء الطابع الإسلامى على أرسطو فى وقت سابق هو الذى جعل هذه الخطوة ممكنة. وعلى وجه التحديد ، فإن إضفاء الطابع الإسلامى على أرسطو هذا، إنما يمثل التعبير الأكمل للمزيج المتوسطى الذى استكمل فى الإسلام قبل أن يستكمل فى الغرب المسيحى. وفى هذا الصدد ، يمكن القول إنه لم يكن من الممكن لتوماس أكيناس وغيره من كبار المفكرين المسيحيين، الذين يمثلون نقطة التحول فى تاريخ تطور الفكر الأوروبى، أن يضطلعوا بثورتهم الفكرية إلا بفضل ابن رشد.

إن التأثيرات فيما بين الثقافات والحضارات التى تعد السمة المميزة لفروق من التاريخ المتوسطى، كانت فى الوقت نفسه وسيلة ضماناً لما نرى أنه يشكل، من منظور تاريخى، تقدما على طريق عولمة المعرفة ، الفكر والثقافة والحضارة. وفى أوائل العصور الوسطى، كان للإسلام دور أساسى فى هذه العملية أعطى لهشام دجات الحق فى أن يقول إنه لم يكن من الممكن أن تولد أوروبا بدون وساطة الإسلام . وبفضل هذا الدور ، كان الإسلام فى العصور الوسطى يشارك أساسا فى دعم كل جوانب العولمة هذه (بدءا بالجوانب الفلسفية وانتهاء بجوانب العولمة العلمية) التى اتسمت بها المسيرة العامة للتاريخ – مسيرة عامةحيث حولتها أوروبا، من خلال توسعها فى وقت لاحق، إلى ظاهرة كوكبية.

إن النسيان الذى ذكرته فى البداية يتصل بدور الإسلام هذا، نسيان هذه المغامرة المبكرة المشتركة للإسلام وأوروبا – مغامرة تتصل بالمراحل الهامة للمسيرة العامة للتاريخ – إنما هو من نواح عديدة، ناجم عن الانفصال لقرون عديدة بين ساحلى البحر المتوسط الشمالى والجنوبى، الذى ترتب عليه فقدان التبادل الفكرى والحضارى المثمر، جنبا إلى جنب مع الموضع المركزى السابق للبحر المتوسط من حيث الحضارة . وأدى هذا النسيان إلى نشوء عقدتين نفسيتين . فقد كان هناك من جانب عقدة الاستعلاء الأوروبية، التى تزعم أن الفضل فى مسيرة العولمة هذه يرجع من حيث أصولها وتوجهاتها إلى أوروبا وحدها، ثم من جانب آخر – الإسلام – والإحساس بالعزلة فيما يتعلق بهذه المسيرة والمعارضة التلقائية / الرفض للعولمة التى تعد فى العالم الحديث أوروبية حصرا– أى غربية. وبهذه الطريقة، أفسد النسيان الوعى الثقافى فى كلا الجانبين.

ونطاق ما تكلمت عنه اليوم فى إيجاز شديد هو التنديد بهذا النسيان ، والتذكير بالأصول المشتركة القديمة، إذ إننى أعتقد أن الوعى بضرورته الأساسية المنسية إنما يشكل أحد الشروط الأساسية المسبقة لقيام الحوار المعاصر اللازم بين الإسلام وأوروبا. إن اجتماعنا هو خير دليل على إدراكنا لضرورة أن نستعيض عن الاتصال فى اتجاه واحد أساسا من حيث الحضارة – التى تمثل فيه أوروبا الشمال المتقدم النمو الذى يفرض نماذجه على الجنوب

المتخلف - بحوار واتصال ثقافى يتجه إلى رفض نسيان الأصول المشتركة. وبغض النظر عن مدى صعوبة هذه المهمة والتى لايمكن الاضطلاع بها إلا على المدى الطويل - فهى تفرض نفسها علينا بوصفها مهمة تاريخية ضرورية ■

د٠ فكرت بسكايا*

ماالعمل ضد الليبرالية الجديدة والعولمة الاقتصادية **

من البديهى أن الرأسمالية ، بعد خمسة قرون من التاريخ ، قد دخلت فى مرحلة جديدة ٠ هذه المرحلة يصفها ألانجلو – ساكسون بالكوكبة "globalisation والفرنسيون بالعولمة mondialisationإن كون الرأسمالية نظاما ذا نزوع عالمى أمر ليس بالجديد. ولكن علينا أن نرى عن قرب ما الجديد فى هذه المرحلة الجديدة. لقد عرفت الرأسمالية فترة امتداد تبعتها الحرب العالمية الثانية ٠ وهى ما يطلق عليها الثلاثين المجيدة . لكن هذه الأمجاد لم تكن مقطوعة الصلة بنهب الثروة الإيكولوجية للعالم الثالث ٠ وكانت نهاية هذه المرحلة بدورها أزمة بنيوية ذات سمات خاصة ظهرت فيها البطالة مع التضخم بصورة متساوية ، مما أعطاها ملمحا مختلفا عن الأزمات السابقة. لقد تأسست مرحلة مابعد الحرب على حل وسط بين رأس المال الكبير والطبقة العاملة فى سياق تتدخل فيه الدولة كمنظم، وأيضا كفاعل اقتصادى. وقد أدى هذا إلى حالة من الرفاهية†فى البلاد الصناعية. وكان هذا الحل الوسط ممكنا بفضل هزيمة الفاشية، وأيضا بفضل الدروس المستفادة من المرحلة السابقة ٠ ولايمكن لنا فهم هذا الحل الوسط دون أن نأخذ فى الاعتبار تأثير السوفيتية، والنضال الذى كانت تقوم به الطبقة العاملة، والكساد الكبير فى الثلاثينيات ، وكذلك الدروس التى تعلمتها برجوازية الغرب من حربين عالميتين ٠ لقد فهمت الطبقات السائدة عامة، والرأسماليون بوجه خاص، أنه كان ينبغى التدخل للعمل على استقرار الطلب ٠ وهذا ما جعل الدولة

*رئيس مؤسسة منتدى تركيا والشرق الأوسط٠

**ترجمها عن الفرنسية د٠أنور مغيث٠

جعل الدولة تتدخل بشكل لم يسبق له مثيل فى تاريخ الرأسمالية.

فيما يتعلق بالعالم الثالث، كان الموقف باعثا على التفاؤل بعض الشيء. كانت القوة المهيمنة، وهى الولايات المتحدة ، قد وجدت من المناسب تبنى استراتيجية أسمتها ليبرالية الاحتواء لقطع الطريق على الخطر الأحمر، الشيوعية الدولية . وقد أعطى هذا هامشاً للمناورة للقادة الجدد للبلاد المتخلفة التى كانت تعتقد أنه بالإمكان اللحاق بالبلاد الغنية ، واقتسام الثروة العالمية • وبقدر ما لم تكن هناك مراجعة للتوسع فى فترة مابعد الحرب ، بقدر ما كان يمكن لهذا الأمل أن يستمر • لقد استخدم قادة العالم الثالث النزاع بين القطبين المتنافسين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى من أجل تصنيع بلادهم • وكانت حركة دول عدم الانحياز نموذجا لمثل هذا النوع من الاهتمامات • ورغم أن النمو الاقتصادى ينحو بطبيعته إلى التهميش والاستبعاد إلا أنه كان يبدو داعما لمسلك قادة العالم الثالث • وشهد الدخل الفردى، فى كل البلاد المتخلفة تقريبا، ارتفاعا لايستهان به • وقلت بشكل ملحوظ النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، وتحسنت الخدمات العامة كالصحة والتعليم • وفى نهاية فترة النمو المتسارع بعد الحرب، كان مشهد العالم الثالث قد تغير كثيراً. لم يعد جزء من البلاد التى يطلق عليها اسم العالم الثالث مجرد مورد للمواد الخام المعدنية والزراعية، حسب تقسيم العمل الدولى فى المرحلة الاستعمارية، لقد أصبحت فيما بعد بلادا شبه صناعية • كان هناك تفاؤل سائد أيضاً فيما يخص مستقبل البلاد المسماة الاشتراكية أو حتى الشيوعية. إن تعبير اللحاق الذى أطلقه ستالين قد استمر مع خروشوف وقادة آخرين•

٢- ولكن مع الازمة البنيوية الجديدة للرأسمالية، كان يلزم أن يتغير كل شيء. فى البداية أخلى الحل الوسط، بين رأس المال والعمل، مكانه لعدوان هائل من رأس المال الكبير ضد الطبقة العاملة المنظمة • إن الارتداد إلى مستوى الربح المتوقع، كان يقتضى تخفيض المرتبات الفعلية، وبالتالى تكثيف معدلات الاستغلال • ولإنجاز ذلك، كانت الأزمة نفسها تساعد الرأسماليين، حيث كانت البطالة تمارس ضغطا يؤدى إلى انخفاض الأجور فى البلاد الرأسمالية المتقدمة • بل كان رأس المال نفسه فى حاجة أشد إلى هذه الأزمة • وتم تنظيم هجمة على المنظمات النقابية تحت زعم أن المراكز العمالية الكبرى تشكل احتكارا لسوق العمل • وكانت هناك اجراءات مرتقبة تتعلق بتخفيض الإنفاق العام لصالح السكان المعدمين • وهو ما كان يعنى تخفيض الضرائب على رأس المال الكبير • وإجراءات أخرى تتعلق بنقل بعض الصناعات إلى البلاد المتخلفة ذات اليد العاملة الرخيصة ، أى إلى فردوس الأجور التافهة فى العالم الثالث•

ولم تكن هجمة رأس المال لتفكيك الدولة الراعية مقطوعة الصلة مع الاستراتيجية الجديدة

للولايات المتحدة، تلك الاستراتيجية المسماة بالانحسار الكونى، وهى استراتيجية مخالفة تماما للاحتواء، التى كانت تترك هامشا معينا لبلاد العالم الثالث. وتفاقمت ديون البلاد المتخلفة ، تلك الديون التى كانت مرتبطة بالتصنيع، الذى أريد له أن يكون بديلا للواردات، والذى كان يقتضى كل مرة استيراداً أكثر من البلاد الغربية • تفاقمت بسبب رفع سعر البترول من قبل منظمة الأوبك • وقد أدى هذا إلى وجود فائض فى البترو- دولار، بالنسبة للبعض، وتعاظم صعوبات تمويل الاستيراد بالنسبة للبعض الآخر. هذا الوضع سمح للبنوك الخاصة متعددة الجنسية بالتدخل لإنقاذ البلاد المستوردة للبترول • إعادة توظيف البترودولار المعروفة، ونتيجة هذه المغامرة لابد وأن تنتهى بأزمة الديون • ولكن بانتظار ذلك سمحت إعادة توظيف الدولار وتدخل البنوك الخاصة المتعددة الجنسية للبلاد الرأسمالية المتقدمة أن تستمر فى التصدير كما سمح للبلاد المتخلفة بالاستيراد •

فى هذا الوضع الدولى لايمكن للموقف فى بلاد العالم الثالث إلا أن يزداد سوءا. ولكن حدث تغير مفاجىء فى الوقت مع السياسة الجديدة لمعدل الفائدة الامريكى وتخفيض معونة الدول والمؤسسات المتعددة الاطراف ، وكذلك بسبب استراتيجية رأس المال الكبير وتنمية الشركات المتعددة الجنسية وإستراتيجية الانحسار الكونى الجديدة للقوة العظمى • منذ الثمانينات وتحديدا مع ازمة الديون المكسيكية، يمكن القول بأن مرحلة مابعد الحرب قد ولت بلا رجعة•

٣- من البديهى أن مثل هذا الهجوم العاتى لم يكن ممكنا إلا لأن الأرض كانت ممهدة أيديولوجيا • فهناك أيديولوجيا رجعية مسماه بالليبرالية الجديدة تم إعدادها منذ زمن طويل من أجل إنقاذ وحماية الملكية الخاصة المقدسة والنظام الذى يكفلها : الرأسمالية • إن تدخل الدولة وهو العلاج الذى أشيد به خلال ثلاثين عاما اعتبر مؤخرا أصل الشرور، وبدأت الشكوى من الدولة التى تتدخل فى كل شىء وتمنع السوق من أدائه المقدس. صار الشعار إذن قليل من الدولة كثير من السوق . ولكى نعرف كيف تم الوصول إلى هذه النقطة فإن تعبيرات مثل تحرير ، إلغاء القيود، والتخلى عن القواعد، والخصخصة توضح لنا الطريق الذى تسير فيه الأمور• • وبالطبع يبتعد المجاز عن الواقع• إن تحرير الاقتصاد يخص أساسا البلاد الفقيرة ••• فالبلاد الغنية وقادتها يقولون:«إفعلوا مانقول ولاتفعلوا مانفعل.» وقد خلقت ديون العالم الثالث وضعاً محبذاً لقبول بلدانه بالسياسة المسماة بالاستقرار والتعديل الهيكل. ولايعنى الأمر مجرد سياسة اقتصادية بسيطة ولكنه يتعلق بفرض إعادة الكومبرادورية† حسب مصطلح سمير أمين. أو مع هذا التوجه تخلت البلاد المتخلفة، بما فيها البلاد شبه الصناعية، عن كل محاولة واعية للتصنيع والتنمية • وما أن تم الاختيار لصالح الاستقرار والتعديل الهيكلى حتى لم يعد الخطاب التنموى موضع اهتمام قادة البلاد

المتخلفة• لقد تغير الزمن ، لم يعد هناك حديث سوى عن الانفتاح على السوق العالمى والقدرة على المنافسة وكذلك تشجيع الصادرات • ولكى تكون دولة ما تلميذا محبباً لتوأم بريتون وودز (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى) ينبغى دفع الديون بطريقة سليمة ، فذلك شرط لإنقاذ البنوك الدولية ومنهم النظام المالى العالمى، ولإتمام ذلك ينبغى زيادة الصادرات ... ولو اتبع العالم كله هذا الأسلوب لأدى إلى انخفاض مفاجىء لسعر الصادرات. تعنى سياسات الاستقرار و التعديل الهيكلى بوجه عام : الانفتاح على السوق الدولى ، والحث على جذب رؤوس الأموال الأجنبية ، وإلغاء الرقابة على الأسعار وإلغاء الدعم، وتخفيض إنفاق الميزانية وخصوصاً فى مجالى التأمين الاجتماعى والتعليم ، وتخفيض عدد الموظفين ، وتخفيض الضرائب المفروضة على المشروعات الاستثمارية ورأس المال والثروات الكبيرة ، وخصخصة المؤسسات العامة، وإلغاء الشروط على العمل وعلى الأجور • ونفهم بسهولة أن هذه الإجراءات تخلق رأس مال أكثر ولكن لاتوفر شروط التقييم • وبعد فترة قصيرة من التحرر من الاستعمار عادت بلاد العالم الثالث إلى وضع المستعمرات العائدة إلى الكومبرادورية • وقد كانت الفترة التى اعقبت عام ١٩٨٠ بالنسبة لشعوب وبلاد العالم الثالث فترة نهب زائد عن الحد• وفى أثناء هذه الفترة كانت كلمات مثل امبريالية واستغلال واستعمار وتنمية وإن لم تختف تماما من القاموس قد قل استعمالها بشكل ملحوظ عن العقد السابق على الثمانينات. لم تنقل هذه البلاد إلى البلاد الصناعية مصادر هائلة كدفع الفائدة ونقل الأرباح بواسطة الشركات المتعددة الجنسية وكذلك المواد الخام والمنتجات الصناعية ذات الكثافة العالية فى اليد العاملة فحسب، دون الحديث عن التغيير اللامتكافىء، ولكنها أيضا كانت أرضا مهيأة لاستقبال الصناعات المؤدية للتلوث • وليس من الضرورى أن نتحدث طويلا عن سلوك الغربيين تجاه هذه المسألة • فنحن نعرفه جيدا • يكفى الاستشهاد بأحد اقتصاديى البنك الدولى لورنس سومر الذى كان ينصح رجال الأعمال الغربيين بنقل المصانع الملوثة إلى البلاد المتخلفة • وكان سلوكه معبراً تماما عن الرجل الأبيض المتحضر ، والذى يتحدد فى القول بأن تكلفة الحياة لمواطن متوسط فى البلاد المتقدمة أكبر من قرينه فى بلاد العالم الثالث وبالتالى يحبذ، من الناحية الاقتصادية أن يكون هذا الأخير هو الذى يموت بالسرطان خصوصا وأن استيراده للمصانع الملوثة قد يجنبه الموت المبكر من الشلل •

٤- وقد اتخذ الموقف صورة أكثر مأساوية بسقوط أنظمة العائلة السوفيتية فى نهاية عقد الثمانينات وبداية التسعينات • وغزت مفردات جديدة وسائل الاعلام والأوساط العلمية والثقافية. بدأ الحديث عن نهاية التاريخ وباقة من المصطلحات التى تسبقها كلمة بعد ••• مثل بعد الحداثة ، بعد الصناعى بعد السوفيتى ، وهكذا دواليك، ولكن من بين هذه المفاهيم

حاز مفهوم الكوكبة على نجاح استثنائى ٠ فهذا المفهوم يأتى فى الواقع لدعم الخطاب الليبرالى الجديد ليبرر ما يحدث فى الحياة الواقعية ٠ بهذا المصطلح أريد توجيه رسالة إلى المواطن المتوسط أو إلى رجل الشارع بأننا دخلنا مرحلة الكوكبة، ويتعلق الأمر بمسار لايمكن الارتداد عنه ، مسار مستقل عن الإرادة والوعى الإنسانيين ٠ وهذا أمر طيب للجميع بشرط واحد : احترام قوانين السوق والسعى للصمود فى المنافسة ٠٠٠ كما كان يقول رئيس شركة نستلة: سواء كنا أفراداً أو مؤسسات إنتاجية أو بلادا فالممهم للبقاء على قيد الحياة فى هذا العالم هو القدرة على المنافسة أكثر من الجار . ولكن للوصول إلى هذه الغاية ينبغى تقديم تضحيات ٠ والتضحية تعنى الخضوع للنهب وللاستغلال الضارى لرأس المال٠ فالأمر، كما يقال، هناك قطار ينتطركم فى المحطة ويقودكم إلى الخلاص ٠٠٠ ومن يفوته القطار يفوته المستقبل المشرق٠

بالنسبة لنا نحن الذين نحلل المسار الاجتماعى بطريقة مغايرة، لايوجد شىء يفلت من الإرادة الإنسانية ، فكل مايعاش وكل مايصنع ليس إلا نتيجة لنشاط الرجال والنساء اللذين يمتلكون موهبة التفكير والخيال مغيرين محيطهم بصورة واعية ٠ فليس هناك بالتالى شىء يصنع فى هذا العالم بصورة لا واعية أو يكون نتاجاً للصدفة ... إذا كان هناك الكثير من البؤس والمعاناة والكثير من الصراع والبشاعة فذلك لم يتم بمحض الصدفة. من البديهى أن مثل هذا التصور ليس منزهاً عن الغرض٠٠٠ ولكن له هدف محدد يتمثل فى القول بأن الإنسان لايستطيع أن يغير ولا أن يحول ولا أن يصنع شيئا مفيداً بصورة واعية ٠ كل المحاولات التى تمت من أجل إقامة شىء مختلف وجديد ومنصف وديمقراطى واشتراكى قد فشلت كما تبين خلال سبعين عاما من الخبرة السوفيتية ٠ لم يبق لكم إلا الطاعة والتوافق مع قوانين السوق المقدسة ٠٠٠ يتعلق الأمر هنا برسالة صاغها بتروٍّ سادة العالم الجدد. ينبغى لنا تجاوز هذا الخطاب البالغ فى الرجعية. ولإتمام ذلك ينبغى كشف زيف هذه الأقاويل الأيديولوجية الواعية. لاتكون العولمة – بناء على قولنا هذا– مساراً اقتصاديا فقط ولكن قبل أى شىء هى هجمة أيديولوجية ضد غالبية البشر وضد معذبى الأرض. انها مهمة ملقاة على عاتقنا أن نكشف الزيف الأيديولوجى إذا أردنا حقاً أن ننجز شيئا نافعاً٠

٥– يمكن أن نفهم العولمة الاقتصادية بالصورة التى يتم الحديث عنها اليوم على أنها محاولة لإعادة الحياة لرأس المال الكبير (رأس مال الشركات العابرة للقوميات) من أجل الخروج من أزمته البنيوية ٠ ولكن كل محاولة تنفذ بواسطة رأس المال الكبير لا تؤدى، فى التحليل الأخير، إلا إلى استمرار الوضع ، الدواء لايفيد فى شفاء المريض ولكن فى إدامة الحالة الراهنة ٠ والسياسات الليبرالية الجديدة المطبقة هنا وهناك لاتفيد فى تحسين الوضع ولكنها تؤدى لتفاقمه. والسبب فى أن مثل هذه الأدوية لايمكن أن تؤدى إلى شفاء المريض

وإنما إلى استمرار حالته هو انه لايوجد مخرج من الأزمة، ولكن هناك إدارة للأزمة كما يقول سمير أمين • ويمكن أن نرسم مخططا عاماً لهذه الإدارة ونلخصها فيما يلى : صرامة نقدية لعرقلة دوامة التضخم أولاً وصرامة فى الأجور مترتبة عليها، تنتهيان بتهدئة إيقاع الاستهلاك وأيضا بارتفاع معدل الفائدة. وهاتان النتيجتان يسببان انخفاضا فى ايقاع الاستثمار المنتج وبالتالى فى زيادة البطالة • يؤدى الارتفاع المتزايد لمعدل الفائدة مع انخفاض ايقاع التنمية إلى عجز هام فى الميزانية العامة ولأن العجز فى الميزانية العامة. يتم تغطيته عن طريق الدين، يعنى ذلك إذن زيادة الدين العام • يقترن التحريرالمالى بالإبقاء على معدل الفائدة مرتفعا••• وكل هذا يخلق مناخا للمضاربة المالية، كما يخلق عدم استقرار قد يؤدى إلى انهيار مالى كما كان الحال منذ ثمانية وستين عاما • والنتيجة هى أننا نجد أنفسنا أمام نفس الحلقة المفرغة من التباطؤ والتراكم. وإذا أردنا التعبير عن الموقف نفسه بكلمات أخرى نقول إن هناك بالفعل فائضاً فى رأس المال• وفى عالم يستمر فيه الطلب فى الانخفاض، بسبب التوزيع غير المكتافىء بالمرة للدخل على المستوى القومى وعلى المستوى العالمى ، لايمكن أن تكون للفائض قيمة إلا فى مجال المضاربة ... يكثر الحديث عن التكنولوجيا الجديدة ، هناك حقا تنمية تكنولوجية، ولكن هذه التقنيات لاتخلق فى الغالب فرص عمل جديدة ولا دخول جديدة، وإنما تستخدم فى القضاء على المنافس وخلق البطالة. ولهذا السبب نسمع كثيراً عن تسريح العاملين وقليلا جدا عن تشغيلهم. عندما تسرح شركة بعض عمالها ترتفع أسهمها فى البورصة •• على سبيل المثال ألغت شركة مولينكس ٢٦٠٠ وظيفة وارتفعت قيمة اسهمها ٢٠ ٪ فى جلسة واحدة •• لقد مر زمن كان فيه التسريح الضخم عارا واهانة، واليوم كلما كان هناك تسريح لأعداد كبيرة كلما كانت البورصة راضية وسعيدة (نيوزويك ٢٦ فبراير ٩٦)•

تسمح السياسات الليبرالية الجديدة للشركات المتعددة الجنسية أن توجد حيث تشاء وتنتج ماتعتقد أنها ستبيعه بأغلى سعر • هذه السياسات الاقتصادية لم تعد ممكنة إلا بفضل الثورة المحافظة، وإن بدا ذلك غريبا بعض الشيء. يشبه عصر العولمة فترة الفتوحات التى كانت منذ خمسة قرون. الفتوحات مستمرة، كما يقول تشومسكى، ولكن الخطاب اختلف تماما•

٦- إن عولمة رأس المال تعنى بالأساس عولمة رأس المال المالى • وهذا أمر مفهوم تماما نظراً لاستمرار الأزمة البنيوية • يحاول فائض رأس المال، كى لا تنخفض قيمته، أن يبحث عن أماكن للاستثمار ، ليس فى الأنشطة المنتجة ولكن فى المضاربة والبحث عن الريع • منذ حوالى عشرين عاما فقط كان ٩٠ ٪ من رأس المال المستخدم فى التبادلات الدولية يذهب إلى الاستثمارات المنتجة وإلى التجارة، وكان نصيب رأس المال المستخدم فى المضاربة ١٠ ٪ • وفى السنوات الأخيرة حدث تغير جذرى وانقلبت الصورة • فحسب تقرير

لمنظمة UNCTADفى عام ١٩٩٤صار النصيب المستخدم فى المضاربات هو ٩٥ ٪ · وهذا يعنى أن ٩٥ ٪ من رأس المال لايستخدم لافى الانتاج ولافى البيع ولافى الشراء ولكن فقط فى المضارية· فطبقا لبنك المعاملات الدولية وصلت صفقات تغيير العملة إلى ١٣٠٠ مليار دولار فى اليوم سنة ١٩٩٥ · (وكان هذا الرقم لايتجاوز ١٨ مليار فى عام ١٩٧٠). وإذا أخذنا فى الاعتبار المبلغ السنوى للتجارة الدولية للبضائع والخدمات، والتى لاتتجاوز ١٣٠٠ مليار دولار فى العام فقط، لوجدنا فداحة المضاربات ملء الأبصار··· النتيجة ، ميلاد طبقة جديدة من حائزى الريع ، يلعبون لعبة تغيير العملة ويضاربون على السندات وكذلك على الدين العام · هناك تقسيم عمل دولى جديد فى طور التكوين · المال والخدمات والتكنولوجيا والمعلومات تتركز فى بلاد الشمال ، فى حين أن الصناعات التى تحتاج إلى كثافة عالية من اليد العاملة تتركز فى بلاد الجنوب· مثل هذا الاستقطاب يحل بكل بلاد العالم الثالث. يتم الآن نقل المصانع إلى أقاليم يكون فيها استغلال اليد العاملة غير مكلف كثيرا · ولكن قطاعات الاقتصاد القومى التى لاتترابط بمسار العولمة تجد نفسها مهمشة ·

من البديهى أن لتحرير الاقتصاد وإلغاء القيود والخصخصة آثار بعيدة المدى · وحسب منظمة الأمم المتحدة تقدر الدخول السنوية للمنظمات المسماة بالمافيا حوالى ١٠٠٠ مليار دولار، وهو مبلغ يعادل الدخل القومى للبلاد الفقيرة والتى يعد سكانها ٢٢ مليار من البشر··· تتجاوز كفاءة الجريمة المنظمة كفاءة أغلب الشركات العالمية، حسب تصنيف مجلة فورشن Fortune ،من خلال منظمات تشبه جنرال موتورز أكثر مما تشبه المافيا الصقلية التقليدية ·

٧- يختلف معنى عولمة رأس المال حسب زاوية النظر ، لكن المهم ليس المكان الذى يُنظر إليه ولكن المكان الذى ننظر منه ·تعتبر العولمة بالنسبة للرأسماليين وأصحاب الثروات الكبرى فى العالم فرصة كبرى، لأنها تسمح فى كل مرة بزيادة الثراء، ولكن على حساب من يخسرون · على سبيل المثال،كانت أزمة عملته البيزو الميكسيكية مناسبة سارة للمضاربين لكنها لم تكن كذلك للـ ٧٠٠ر٠٠٠ شخص الذين فقدوا عملهم · بعد الأزمة انخفضت الأجور بنسبة ٣٠ ٪. فى الفترة مابين ١٩٧٣ و١٩٩٢. ارتفع متوسط دخل ٢٠ ٪. من الأمريكيين الأكثر ثراء بنسبة ١٩ ٪، فى حين أن دخل الـ ٢٠ ٪ الأكثر فقرا قل بنسبة ١٢ ٪ ،وفى انجلترا ارتفع دخل الـ ١٠ ٪ الأكثر ثراء من السكان بنسبة ٦٢ ٪ وفى نفس الفترة زاد عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بنسبة ٢٥ ٪ ، والمرتبات ليست أكثر ارتفاعا منها فى كوريا الجنوبية ···الأرقام التى تخص بلاد الجنوب تنذر أكثر بالخطر · فقد زاد عدد السكان الذين يعيشون فى فقر فى أمريكا الجنوبية ٤٧ مليون فرد، فبعد أن كان ١٨٣ مليون فى عام ١٩٩٠ ، أصبح ٢٣٠ فى عام ١٩٩٥ ، وذلك فى السنوات التى تسارع فيها

ايقاع العولمة المالية • وحسب تقديرات الفاو، يعانى ٥٩ مليون شخصاً من المجاعة المزمنة ، وحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUP) عام ١٩٩٤. فإن ٢٠ ٪ من السكان الأكثر ثراء فى العالم يحصلون على ٨٤٫٧٪ من الدخل العالمى • هذه النسبة كانت تقدر بـ ٨٢٫٧ فى عام ١٩٩٢ • و١٫٣ مليار من سكان العالم يعيشون فى فقر مطلق • أى ثلث سكان العالم الثالث ١٫٣٠ مليار يفتقدون الماء الصالح للشرب ، وهناك ١٫٩ مليار لايتمتعون بخدمات صحية. فى ١٩٩١ وصلت الفجوة بين الـ ٢٠ ٪ من السكان الأكثر ثراء فى العالم والـ ٢٠ ٪ الأشد فقراً إلى نسبة ١ : ٦١ فى حين أنها كانت ١ : ٣٠ فى عام ١٩٦٠ • بالطبع هذه وسائل حسابية لاتعكس حقيقة الموقف • ويرى البعض أن الهوة قد وصلت إلى ١ : ١٥٠ • وتدفع بلاد الجنوب كل سنة كفائدة للدين مايعادل مرتين ونصف معونة الشمال كما تبلغ أكثر من ٦٠ مليار دولار من الأموال الخاصة•

ولكن الهوة لاتتسع فقط بين الشمال والجنوب، فالاستقطاب ظاهرة عالمية. فى الولايات المتحدة، على سبيل المثال، انخفض دخل ٨٠ ٪ من السكان فيما بين ١٩٧٣ و١٩٩٠، وفى المقابل ارتفعت ثروة الـ ١٠ ٪ من السكان الأكثر ثراء من ٤١٫١ ٪ إلى ٤٤٫٢١ فى نفس الفترة • وحسب بعض التقديرات، يعتبر ٣٤٫٢ ٪ من سكان الولايات المتحدة فقراء أو شديدى الفقر ••• وتعادل ثروة الـ ٤٤٧ ملياردير فى العالم مايوازى دخل نصف سكان العالم • ومن جهة أخرى فقد شهدت تجارة المخدرات ازدهاراً هائلاً خصوصاً مع تقدم اقتصاد السوق، إذ يتجاوز مبلغ التعامل ٤٠٠ مليار دولار سنويا ••• هذا هو الوجه الحقيقى للنظام العالمى الجديد• من البديهى أن الارقام لاتعكس مايحدث حقيقة • فمأساة من يعانون من الفقر والبؤس لايدرك مداها بالارقام والاحصائيات•

٨– فى عالم تتحكم بضعة مئات من الشركات المتعددة الجنسية فى أغلب شئونه الاقتصادية (الـ ٢٠٠ شركة الكبار تمثل ٢٨ ٪ من المبيعات فى العالم، والـ ٤٠٠ الكبار تتحكم فى ٧٠ ٪ من التجارة العالمية، ويمثل مبلغ معاملات شركة جنرال موتورز أكثر من الدخل القومى للدانمارك ، ومعاملات شركة إكسون أكبر من الدخل القومى للنرويج، ومعاملات تويوتا أكبر من الدخل القومى للبرتغال•••) تصبح الدولة فى العالم الثالث أداة فى خدمة الشركات المتعددة الجنسيات ، وهى فى إطار هذه التشكيلات الاجتماعية لم تعد تهتم، كما كان الحال منذ عشرين عاما مضت، بمشاكل التنمية ولاتبحث عن وسائل لتحسين الخدمات العامة ، ولكنها تسعى للتوافق مع اقتصاديات الشركات متعددة الجنسيات فى مرحلة الهوس باقتصاد السوق، فيتحدد دورها فى ثلاث وظائف رئيسية : أ) أن تخلق بنية تحتية لتسهيل أنشطة الشركات المتعددة الجنسية : ب) أن تتبنى سياسة نقدية وميزانية من أجل الاستقرار الماكرو اقتصادى بشكل لايزعج فوائد البنوك والشركات العابرة للقوميات ••• الخ • ج)

وأن تقوم بقمع مطالب الجماهير العاملة وأن تخلق مناخا يساعد على جذب رؤوس الأموال الاجنبية ٠٠ وقادة هذه البلاد العائدون إلى وضع الكومبرادور لم يعودوا للحديث عن تحسين شروط المعيشة للجماهير الضخمة – ولكنهم يتفاخرون بالأجور المنخفضة فى بلادهم وبالمزايا الضريبية وبعدم وجود ضمانات اجتماعية وعدم وجود قوانين واجراءات لحماية البيئة ٠٠٠ الخ . الأمر هنا يتعلق بدولة ليبرالية جديدة فى خدمة رأس المال الوطنى – العالمى ، حيث يبقى الوطنى مجرد امتداد ضئيل للرساميل العالمية ٠ عندما يسيطر رأس المال الكبير على مستوى العالم يؤدى وجود الدول القومية المنفصلة والمتعددة إلى تسهيل هذه السيطرة ٠ فى ظروف كهذه نسمع كثيرا الحديث عن الديمقراطية المسماة ليبرالية؛ وحقوق الانسان وسيادة القانون ٠ إن اختفاء معظم النظم العسكرية البوليسية (فاشيات العالم الثالث) من على المسرح ليس إلا خدعة، إذا نظرنا إلى الأمر من وجهة نظر الجماهير العاملة ٠ فهذا شكل جديد للسيطرة الاجتماعية يتكون فى ظل خطاب ديمقراطى ويقوم هنا الاستفتاء العام وكذلك الانتخابات تقوم بخداع الجماهير، وهى ليست إلا مظاهر بلا أى دلالات ٠ ولكن المسكنات بالطبع لاتدوم طويلا ٠ إنها نظم سياسية فى خدمة أقليات تنسجم مصالحها مع سادة العالم الجدد . ورغم الخطاب الديمقراطى تشعل هذه الدول حربا ، لا ضد دولا أخرى ولكن ضد مواطنيها أنفسهم ٠٠ ولتوضيح هذه الصورة يكفى التذكير بأن من بين ٨٢ صراع مسلح وقعت بين ١٩٨٩ و١٩٩٢ فى العالم هناك فقط ثلاثة منها بين دول٠ إن التسلح بلا كابح، فى هذه الديمقراطيات الجديدة، ليس من أجل الجيران الأعداء ولكن من أجل الاعداء الداخليين ٠

إنه عالم يخلق اقتصاد السوق فيه البطالة والفقر والتهميش والاستبعاد للبعض وثروة أسطورية للبعض الآخر ٠ ولكن لاتتوقف أثاره المدمرة عند هذا الحد ٠٠٠ فهناك تدمير بيئى جارٍ، ويبدو أنه سيصل إلى التدمير الذاتى لكل حياة على الأرض ٠ عندما تصل العواقب المدمرة لاقتصاد السوق إلى هذا الحد، لايمكن للخاسرين فى هذا المسار أن يظلوا بلا رد فعل. وينبغى أن تظهر الحركات المضادة وتتدخل بطريقة أو بأخرى ٠ كما يلاحظ كارل بولانى :
لايمكن لأى مجتمع أن يتحمل ولو لوقت قصير جهود نظام مثل هذا النظام القائم على أوهام فادحة إذا لم يكن جوهره الإنسانى والطبيعى وكذلك تنظيمه التجارى لاينعمون بالحماية ضد أعاصير معمل الشيطان هذا٠

٩– إذا كانت الرأسمالية تخلق أخطارا على مستوى العالم ٠ فإن كل جهد أو محاولة لمقاومتها ينبغى أن تكون أيضا كذلك ٠ نحن الخاسرون فى هذا العالم لانستطيع أن نتصرف بطريقة مناسبة إلا عندما يكون لدينا وصفا واضحا للمسار الجارى٠ نحن نحتاج قبل كل شى أن نعقل الأشياء وأن نكشف زيف حجج مبشرى الأيديولوجية الرجعية المسماة الليبرالية

الجديدة، والناطقين المتفلسفين بلسان العولمة • هناك الكثيرون ممن لديهم وهم إصلاح العولمة لصالح المستبعدين • إن حركة تريد أن تكافح ضد عولمة رأس المال لايمكن أن تتم إلا على مستوى العالم ، بما أن هناك برجوازية عالمية لها وعى واضح بمصالحها ومشاريعها ومؤسساتها الدولية التى تحقق لها هذه المصالح • ومن جهة أخرى إذا بقيت سيطرة رأس المال كما هى لايمكن لإصلاح أو لتحقيق الديمقراطية أن يعطى النتائج المنتظرة • ولكن هذا لايمنع من المطالبة بالإصلاحات • على أية حال، لا غنى لأى مشروع شعبى وديمقراطى عن مثل هذه المطالب • لكى تكون حركة ديمقراطية شعبية ذات فعالية ينبغى أن يكون لها وعى عالمى بما يحدث، وهذا يعنى أن المحاولات المعزولة ستنتهى بفشل ذريع • فى إطار هذه الأفكار فإن اقتراحاتى البديلة كالآتى:

١٠ :أ- قبل كل شيء، ينبغى القيام بكشف الزيف. ولهذا لايلزم الفهم فقط ولكن ينبغى التصرف من أجل تغيير مجرى الأمور • وذلك يقتضى أن ننتظم حتى نصل إلى هذه النتيجة • هناك العديد من المنظمات والمبادرات الشعبية التى تكافح ضد عواقب عولمة رأس المال ذى الطابع المالى ، ولكن هذه المنظمات والمبادرات هى تقريبا معزولة • ينبغى إذن البحث عن وسائل من أجل مركزة المنظمات الموجودة، مع العمل على الوقاية من أخطار التحول إلى البيروقراطية ، وكذلك خلق منظمات جديدة • ينبغى إثبات أن كل مايحدث ليس نتاج الصدفة ولكن نتيجة لتصرفات واعية للبعض • وإن يكن هناك حديث عن الفوضى فهى ليست إلا فوضى منظمة •

ب- من الضرورى أن يتم الإسراع فى إنجاز ومركزة الأبحاث والمنشورات حول المسائل الجوهرية • أن تتأسس صحف ومجلات حسب مقتضيات اللحظة ، وأن تنشر منشورات إعلامية ••• من أجل ذلك ينبغى خلق شبكة تفيد فى خلق مركز دولى للمعلومات • مثل هذا النشاط الإعلامى يمكن أن يسهل أو يمثل شرطا مسبقا للوعى العالمى بأن المشاكل التى نواجهها ليست مشاكل خاصة ولكنها كوكبية وليست إلا نتيجة للاستغلال الرأسمالى •

ج- خلق محطات تليفزيونية تبث برامج على ثلاث مستويات: وطنى وإقليمى وعالمى وأن ننتهى من العزلة التى تفرضها علينا الطبقات السائدة العالمية ، الأمر الذى يقتضى جهدا فى كشف زيف الخطاب القومى فى الترتيب لعملية التحول إلى كومبرادور، وسوف يسّهل كل ذلك عملية الوعى بشقاء ومعاناة الغالبية العظمى •

د- بالرغم من أن الحديث عن أزمة الديون لم يعد كما كان، إلا أن هذه الأزمة مازالت مستمرة، وتستمر فى تخريب السكان والثروات البيئية فى العالم الثالث • فالحكومات الكومبرادورية ليست فقط لا تستطيع فعل أى شيء ضد هذا النهب، ولكنها تسعى لخلق الشروط من أجل سداد الدين واضعة حياة الجماهير العاملة فى خطر . يمكن لمنظمات شعبية

أن تقتضى منا البحث عن حلول لمشكلة الدين لصالح هذه الجماهير العاملة٠

هـ- واليوم يمكن للمنظمات ذات النشاط المالى مثل مودى† وستاندارد† وبور أن تخنق ماليا اقتصاديات بلاد العالم الثالث ٠ ينبغى إذن القيام بالتوعية بمهمة مثل هذه المنظمات

و- ينبغى تنظيم منتديات من أجل مواجهة وعرقلة أنشطة منظمات ومبادارات القوى الامبريالية ٠ وبالأخص صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومجموعة السبعة الكبار واللجنة الثلاثية ودافوس٠

ز- صفقات تغيير العملة وصلت اليوم إلى ١٣٠٠ مليار دولار فى اليوم وهدفها الوحيد هو المضاربة ٠ ينبغى إذن إطلاق حملة لصالح فرض ضريبة على هذه الصفقات لصالح السكان المعدمين فى العالم الثالث ، وبذلك نهيىء حملة توعية لتوزيع الثروة على المستوى العالمى٠

ح- المهمة هائلة والصعوبات أيضا ، ولكن لاشىء يفلت من الإرادة والعمل الواعى للإنسان٠ وإن كانت هناك أقلية تستمر فى السيطرة ، وتضع مستقبل الإنسانية موضع الخطر وتجعله ظلاماً دامساً ، فذلك لا يأتى من قوتهم ولكن من ضعفنا ٠ يكفى فقط أن نقدر قوتنا٠ وعند هذه اللحظة ، سنعى تماما بالموقف، وستصبح قوة الآخرين هى موقع ضعفهم ٠ من أجل تغيير العالم ينقصنا شيئان : الخيال والتمكن من العمل بطريقة تتسم بالمساواة والديمقراطية والتضامن٠

ط- من أجل خلق جبهة عالمية ضد الرأسمالية ، وضد الليبرالية الجديدة والكوكبة الاقتصادية، ينبغى استدعاء كل المنظمات والمبادرات وكل المثقفين، اللذين يرغبون حقا فى عمل شىء نافع ، من أجل اجتماع عالمى على أقصى تقدير عام ١٩٩٩ ٠ سوف يكون اجتماعا على مستوى الكوكب لتحية الألف الثالثة٠ ينبغى إتمامه لإنقاذ ، ليس فقط شرفنا ، ولكن أيضا مستقبلنا ومستقبل كوكبنا أساسا٠

ملاحظة : يحرص المؤلف على التنويه بأنه من أجل عدم إثقال النص تم اختزال الهوامش فلا تشير الورقة إلى كل الاستشهادات والمصادر■

د٠ سعد عبد الرزاق حسين*

المشاكل الاجتماعية والثقافة للهجرة الريفية إلى المدن العربية

١- المقدمة

شهدت البلدان العربية ظاهرة تحضر أو تمدين كثيفة بالمقارنة مع مناطق إقليمية أخرى في العالم ، وقد بدأت هذه الظاهرة، كما في مناطق أخرى من العالم الثالث، منذ عقد الخمسينات(١)، وهي لاتزال مستمرة حتى الآن ، لكنها أخذت بالتناقص والأفول منذ مطلع عقد الثمانينات(٢) . وتركت الهجرة الكثيفة من الريف إلى المدن ، وخاصة الكبرى منها، أثرها المميز على نمط ومضمون الحياة الحضرية العربية التي تراجعت لصالح قيم ومعايير الريف ٠ وفي الوقت الذي ازدادت فيه معدلات التحضر العربية، جرى تراجع الحضرية لصالح الريفية٠

ويشير مفهوم التحضر ببساطة إلى معدلات زيادة عدد سكان المدن ، وتشير الحضرية إلى ثقافة أهل المدن من حيث علاقاتهم وقيمهم ومعاييرهم وأدوارهم الاجتماعية وغيرهاالتي فرضتها ظروف عيشهم المشترك ضمن إطار المدينة الواحدة ٠ وكلا المفهومين يشيران في النهاية إلى ظاهرة واحدة مترابطة ومتداخلة ٠ ويستدعي نشوء التحضر بمعدلات معينة، إلى ظهور الحضرية كأسلوب معيشة متميز لسكان المدن ٠ لقد ارتبط التحضر والحضرية تاريخيا بعملية التصنيع الأوروبية، التي ابتدأت في انكلترا منذ منتصف القرن الثامن عشر ، فحفز التصنيع الهجرة الريفية إلى المدن وفرض في نفس الوقت نمطا جديدا للعلاقات الملائمة للمجتمع الصناعي الحديث ، والتي لخصها لويس ويرث بأنها تتضمن استبدال

---

*دكتور في الفلسفة وعلم الاجتماع ، (من العراق) .

العلاقات الأولية بعلاقات ثانوية وإضعاف روابط القرابة وتدهور الأهمية الاجتماعية للأسرة، واضمحلال الجيرة، وتقوض الأسس التقليدية للتضامن الاجتماعى (٣). وبالرغم من كثرة أنماط الحضرية واختلافها من مجتمع إلى آخر، فإن معدلات التحضر كادت تكون كافية وحدها كمقياس للحضرية. وأن الزيادة الكمية لحجم السكان تحتم - حسب جورج زيمل - إلى تغير نوعى فى علاقاتهم الاجتماعية حسب تجارب الحياة اليومية. فمن المسلم به، أن الجماعة التى تحقق حجما معينا عليها أن تطور أشكالاً ووسائل لاحاجة للجماعات الصغيرة لمثيلها• وعلى صعيد آخر، فمن المعترف به أيضا، أن للجماعات الأصغر خواصاً تتضمن أشكالامن التفاعل بين أفرادها يتحتم اختفاؤها إذا ماتوسعت هذه الجماعات (٤)، كما عبر بقية علماء الاجتماع، فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، عن هذه الثنائية بين المجتمعات الصغيرة والكبيرة الحجم، واختلافها من حيث مضمون علاقاتها الاجتماعية بنماذج ومصطلحات متعددة، كالجماعة المحلية والمجتمع، والتضامن الآلى والعضوى لدوركايم، والجماعة الأولية والثانوية لكولى وغيرها•

وبتطور المجتمع الصناعى والتكنولوجيا الحديثة، وتركز السكان فى المدن، وتقلص عدد العاملين فى الزراعة، سيطرت الحضرية على علاقات المجتمع الحديث، وانتهت الثنائية التى كانت قائمة بين الحضر والريف لصالح العلاقات والقيم الحضرية •

أما فى حالة بلدان العالم الثالث، فقد أخذت العملية منحى آخر، إذ إن تطور المدن فيها يختلف بشكل حيوى عن تطور المدن فى البلدان الصناعية، كما يؤكد ذلك جيدنز(٥). ولم تؤد زيادة معدلات التحضر إلى الحضرية بالضرورة، بل جرى تراجع بعض نماذج الحضرية السائدة فى هذه البلدان أمام ثقافة الريف، وذلك بسبب غياب الصناعة ومعدلات الهجرة الريفية العالية إلى المدن، كما يرى بعض الباحثين. وأصبح من الصعب وصف عملية التحضر الجارية فى بلدان العالم الثالث من خلال المفاهيم السائدة، مما حدا ببعض الباحثين إلى استخلاص مفهومين جديدن هما: مفهوم التحضر المفرط overurbanization†√Ëhyperurbanization ومفهوم المدينة الأولى primacy

ويشير مفهوم التحضر المفرط، إلى الزيادة السريعة لنمو السكان الحضريين دون أن يرافق هذه الزيادة تطور الاقتصاد الصناعى، مما يؤدى إلى انحطاط الخدمات الحضرية، وتفشى البطالة والفقر والانحراف الاجتماعى، والاضطرابات والتوترات السياسية والثقافية، ومشاكل الازدحام، وتدهور مستويات العيش لغالبية السكان الحضريين (٦). أما مفهوم المدينة الأولى، فيشير إلى تركز التحضر فى مدينة واحدة أو مدينتين، مهيمنة على بقية المدن والبلدات• ويمكن قياس هذه الظاهرة إحصائيا، من خلال نسبة عدد السكان فى المدينة المهيمنة إلى مجموع عدد السكان الحضريين • وغالبا ماتضم المدينة الأولى مراكز الأعمال والتجارة والميناء الرئيسى، ودوائر الحكومة المركزية، والمعاهد التعليمية والجامعات والمراكز

الدينية وغيرها (٧) . وقد لخص تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمى مشكلة التحضر فى بلدان العالم الثالث، باعتبار أن معدلاته تجرى بشكل أسرع من معدلات تصنيع هذه البلدان، فالمدن تجتذب السكان فى مرحلة تسبق قدرتها الاقتصادية على توفير فرص العمل، والمساكن والصرف الصحى ، والخدمات الأساسية الأخرى · وهذا هو السبيل نحو التدهور الحضرى ، ومايعقبه من توترات اجتماعية وجرائم وغيرها من المشكلات · ولم تعد المدن الكبيرة مقتصرة فحسب على البلدان المتقدمة صناعيا . ففى عام ١٩٦٠ ،كانت ثلاث من أكبر عشر مدن فى العالم تقع فى البلدان النامية، وبحلول نهاية التسعينات ستوجد بهذه الدول ثمانى عشرة مدينة من بين المدن الأربع والعشرين التى يزيد عدد سكانها على عشرة ملايين نسمة · وتعتبر المشكلات أكثر حدة بدرجة كبيرة فى المدن التى تنمو سريعا فى العالم النامى (٨)·

وتنطلق هذه الدراسة من افتراض أن الحضرية كانت قد تراجعت لصالح ثقافة الريف فى جميع البلدان العربية، التى شهدت معدلات عالية من الهجرة الريفية للمدن. وسارعت الأزمة الاقتصادية العالمية، التى واجهتها الاقتصاديات العربية فى الثمانينات، فى تراجع الحضرية بعد أن فقدت المدن آلياتها الكفيلة بصهر مختلف الثقافات الريفية فى بوتقتها التى كان يوفرها النمو والرفاه الاقتصادى فى السابق · وبدلا من أن تصبح المدينة عامل تغير للمجتمع وللريف بالذات ، تحولت الى امتداد له تعيد تجديد قيمه الغيبية ، فتراجعت ثقافة الطبقات المتوسطة المدينية، لصالح ثقافة فقراء المدن الكبرى ذوى الأصول الريفية، وأدت ظاهرة ترييف المدن إلى انحطاط التعليم والتنظيمات الحديثة، وانتشار مظاهر السلوك الجمعى. وأفضل تعبير عنها هو انتشار أفكار الإسلام السياسى فى المدن العربية الكبرى ·

كما تستند هذه الدراسة على قيّم دليل التنمية البشرية المعتمدة من قبل برنامج الأمم المتحدة، لقياس بعض مظاهر الحضرية، والتى تشتمل على تركيبة من ثلاثة مكونات أساسية للتنمية البشرية : طول العمر ، والمعرفة، ، ومستوى المعيشة . ويقاس طول العمر بالعمل المتوقع عند الولادة ، وتقاس المعرفة بتوليفة من معرفة القراءة والكتابة بين الكبار (ثلثا وزن مرجح) ومتوسط سنوات الدراسة (ثلث وزن مرجح)· أما مستوى المعيشة فيقاس بواسطة القوة الشرائية ، استنادا إلى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى معدلاً لمراعاة التكلفة المحلية للمعيشة (تعادل القوة الشرائية)(٩) . وتبلغ قيمة المؤشر الحسابية، قيمة رقمية تقع بين صفر وواحد · وهكذا تشير القيمة الرقمية القريبة من واحد على مستوى عال من التنمية البشرية والعكس صحيح ، إذ ان القيمة الرقمية القريبة من صفر تشير إلى مستوى متدنٍ من التنمية البشرية ·

إن فهم أبعاد التحضر العربى فى مرحلته الراهنة سيتيح بالتأكيد تفسيراً أفضل لعدد من القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، التى بدأت تواجهها مجتمعاتنا العربية

بدرجات متفاوتة • وأخيراً لاتطمح هذه الدراسة الاستطلاعية إلى أكثر من طرق الأبواب ، وطرح الأسئلة حتى لو بقيت دون إجابة ، بل تحاول وصف أبعاد الظاهرة فإن اقتربت أو أصابت الهدف تكون قد حققت ماهو مرجو منها •

٢- الظروف التاريخية لتحضر بلدان العالم الثالث

لم يكن بالإمكان الوصول إلى معدلات التحضر الحالية فى بلدان العالم الثالث بالاعتماد على تطورها الاقتصادى الخاص بها ، أى بعيداً عن توفر ظروف عالمية فرضها تطور بلدان الشمال المتقدم ، وتكوين منظومة الاقتصاد العالمية الحالية . فقد وفر تطور البلدان المتقدمة صناعياً الظروف التاريخية الكفيلة لتكوين نسب التحضر الحالية فى العالم ، فى البداية فى بلدانها ، ومن ثم فى كل أرجاء العالم •

لقد ارتبط التحضر فى صيغته التاريخية، إبان الثورة الصناعية ،بتطور إنتاج الغذاء الذى كفل تحرير الأيدى العاملة من الزراعة إلى الصناعة، وتحسن وسائل المواصلات الذى مكن من نقل المنتجات الزراعية من أماكن بعيدة • وهكذا، لم يكن دخول عصر الثورة الصناعية ممكناً دون أن تسبقها ثورة زراعية، استطاعت توفير الغذاء الكافى لسكان المدن غير المعنيين بإنتاج الغذاء . وتضمنت هذه العملية تحسينات تدريجية لطرق المحافظة على خصوبة التربة، واستخدام طرق جديدة لتربية المواشي، وتحقيق إدارة أفضل للمزارع، واستخدام أدوت زراعية جديدة، واكتشاف زراعة البطاطا، وتجفيف المستنقعات، ونشر طرق زراعية جديدة وتحسين النقل والوصول إلى الأسواق (١٠) . ولم يكتف الأوروبيون بمصادر الزراعة المحلية لتوفير الغذاء اللازم لسكان المدن الصناعية الجديدة، بل وفروها أيضا عن طريق التجارة الخارجية مع بلدان ماوراء البحار • وهكذا لم يعرقل النمو الديمغرافى، الذى رافق المراحل الأولى من التصنيع الأوروبى نمو الاقتصاد، بل ساعده فى توفير الأيدى العاملة التى كانت الصناعة فى حاجة إليها . وبقى تحرير قوة العمل الزراعية، لفترة طويلة، مرهونا بتوفير الغذاء لسكان المدن ، سواء عن طريق تحسن الزراعة أو التجارة مع المستعمرات. ولم يتم التخلص من هذا القيد الغذائى، إلا فى مرحلة لاحقة من التطور الصناعى والتكنولوجى، والتحسين المستمر لوسائل النقل والمواصلات التى كفلت بتحرير معدلات النمو الحضرى من كل المعوقات والعراقيل التى كانت تقف أمامه . وبتوفير هذه الإمكانيات، على المستوى العالمى، من خلال خلق فائض غذائى عالمى، وتوفر الأسواق اللازمة، وتحسن وسائل التجارة الخارجية، كانت الدول المتقدمة قد وفرت الظروف التاريخية للنمو الحضرى فى كل أرجاء العالم . وتحرر بهذا نمو السكان الحضريين فى كل بلدان العالم الثالث من قيود الاقتصاد المحلى الضيقة، وإمكانيات الزراعة المحلية المحدودة فى توفير المنتجات الغذائية لسد حاجة المدن • فلم تنجم الأسس التى قامت عليها زيادة

سكان المدن فى بلدان العالم الثالث عن عوامل اقتصادية داخلية، بل جاءت كرد فعل لعوامل خارجية متعلقة بطبيعة السوق العالمى، وتوسع التجارة الخارجية . وتصبح المدن فى البلدان المتقدمة، من خلال التصنيع والتكنولوجيا، مصدراً للثروة والنفوذ. ويتم تبادل منتجاتها بالغذاء من الأرياف . وعلى العكس من ذلك، تعيش أغلب مدن العالم المتخلف على استيراد الغذاء من بلدان أخرى (١١)٠

ويرجع فيليب هوسر أسباب زيادة سكان الحضر بصورة عامة إلى ثلاث أسباب أساسية :

١- الزيادة الطبيعية للسكان (زيادة معدلات الولادات على الوفيات)٠

٢- الهجرة (زيادة الهجرة الوافد على الهجرة الطاردة)٠

٣- إعادة تصنيف المنطقة كتغير تصنيف المنطقة من ريفية إلى حضرية نتيجة زيادة عدد سكان المنطقة بحيث تكتسب معيار الحضرية المعمول بها فى البلد المعنى)(١٢)٠وفى مايخص الزيادة الطبيعية للسكان، فقد ارتبط التحضر فى الدول الصناعية، بمعدل الزيادة الطبيعية لسكان الريف الذى كان أعلى – فى البداية– من معدل الزيادة الطبيعية لسكان الحضر، نتيجة للظروف الاجتماعية والصحية السيئة التى اتسم فيها التحضر فى هذه البلدان، ثم اتجهت تلك المعدلات إلى التساوى فى ما بعد، عندما أخذت معدلات زيادة السكان بالانخفاض بشكل ملحوظ بالنسبة لكل من الحضر والريف ٠ أما فى بلدان العالم الثالث، فقد اتسمت الزيادة الطبيعية للسكان بارتفاع معدل زيادة سكان الحضر، بالمقارنة مع معدل زيادة سكان الريف ، بسبب انخفاض معدل الوفيات لدى سكان الحضر نتيجة تحسن الظروف الصحية من خلال استخدام العقاقير الطبية الجديدة ، ثم أصبحت متساوية، كما فى المرحلة الحالية – لكل من سكان الحضر والريف ٠ وإذا اعتبرنا معدلات النمو السكانى متساوية فى كل من الريف والحضر، فى أغلب بلدان العالم الثالث، فإن معدل النمو الحضرى يتكون بالأساس من الهجرة الريفية إلى المدن ٠ تشير البيانات المتوفرة، عن البلدان النامية حديثاً، إلى أن الهجرة الصافية تشكل مصدراً مهماً ، وقد تشكل فى أغلب هذه البلدان أهم مصدر للنمو الحضرى (١٣)٠ وقد أشار جيرالد بريس إلى أن المدن فى بلدان العالم الثالث تصبح «مركز جذب لسكان الريف، وتكون بمثابة مغناطيس يجذب سكان البلاد، بحيث تحدث هجرات إليها بجموع تفوق عادة طاقة المدينة على تشغيلهم ، وإسكانهم، وخدمتهم ، وتعليمهم»(١٤) . كما أشارت جانيت ابولغد إلى أن الهجرة من المناطق الريفية، هى المسؤول الأول عن المعدل المرتفع للتحضر فى مصر ، على الرغم من أن معدل الزيادة الطبيعية ، وهو معدل مرتفع فى الريف والمدينة على حد سواء ، مسؤول عن نصف المعدل السنوى للنمو الحضرى (١٥) .وأضافت أبو لغد فى مكان آخر فأكثر من ثلث السكان الدائمين فى القاهرة ولدوا خارج المدينة ، أى إن واحداً من كل ثلاثة من القاهريين يعد مهاجراً بطريق أو بآخر ، والغالبية منهم قادمة من مناطق ريفية داخل

مصر(١٦) . وتشير نتائج تعداد السكان فى تونس فى نهاية الستينات، إلى أن ٧٦ فى المئة من مجموع سكان مدينة تونس، هم من المهاجرين – الوافدين ، وأن ثلثيهم هم من أصول ريفية (١٧) . وكتب ورسلى عن التحضر فى أمريكا اللاتينية سواء بطريق مباشر أو غير مباشر فإن ثلثى الزيادة السكانية فى مدينة ساو باولو بين سنة ١٩٠٠ و١٩٦٠ ترجع للهجرة (١٨) . وهكذا فإن الجزء الأعظم المسؤول عن تفاقم ظاهرة التحضر المفرط فى بلدان العالم الثالث يرجع للهجرة الريفية للمدن والمراكز والحضرية٠

أما أسباب الهجرة الريفية للمدن فترجع بالدرجة الأولى الى التغيرات التى جابهتها البنى الزراعية والتقليدية فى الريف ، والتى أصبحت عاجزة عن توفير مستلزمات الحياة لأعداد كبيرة من الريفيين ٠ ويرجع د٠ محمد عاطف غيث أسباب الهجرة الريفية فى مصر إلى عدد من العوامل المتداخلة ،كزيادة سكان الريف من ثبات مساحة الأرض ، وتغير النشاط الاقتصادى الزراعى من إنتاج الاكتفاء الذاتى إلى الإنتاج للسوق ، الذى زاد من ربط القرية بالقرى المجاورة ومن ثم بالمدينة (١٩) . واشار د٠ محمود عودة إلى أن التغيرات التى طرأت على البنى الزراعية يمكن أن تفهم ضمن عملية التفكيك والانحلال التاريخى التى طرأت على الجماعة القروية ، وأخذت تحولها من جماعة مكتفية بذاتها إلى مجتمع يزداد اعتماده على مجتمعات أخرى، وتتسع تبعيته لها وعلاقاته معها (٢٠) . كما أشار جيدنز إلى أن افتقار المناطق الريفية للفرص المناسبة كالعمل والثروة وتنوع السلع والخدمات بالمقارنة مع جاذبية المدن كانت سبباً فى هجرة القرويين بمعدلات هائلة إلى المدن (٢١) . وعلى عكس البلدان الصناعية التى استطاعت بنيتها الاقتصادية استيعاب القادمين من الريف، وتحويلهم إلى المهن الحضرية، ومن ثم دمجهم ضمن مجتمع المدينة وثقافته ، فإن اقتصاد بلدان العالم الثالث كان عاجزاً عن دمج الاعداد الهائلة من الريفيين فى مجتمعات المدن فتركهم كتلاً بشرية خاملة ، عرضة للفقر والبطالة ومستوى العيش والسكن البائس٠

٣- الازمة الاقتصادية فى الثمانينات

زادت الأزمة الاقتصادية العالمية التى تعرضت لها معظم بلدان العالم الثالث سوءاً منذ مطلع عقد الثمانينات – الذى اصطلح عليه- بـعقد التنمية المفقود ، إذ واجه الاقتصاد الوطنى فى هذه البلدان حالة ركود وإخفاق أدت إلى تعطيل خطط التنمية الاقتصادية والبشرية وتراجعها ، واخفق النمو (الاقتصادى) خلال السنوات الـ ١٥ الماضية فى حوالى ١٠٠ قطر ، تضم حوالى ثلث سكان العالم (٢٢) . وأدى هذا التدنى والركود الاقتصادى إلى تخفيض دخول ١٫٦ مليار من السكان، بما يعادل ربع سكان العالم ، وأصبح معدل الدخل فى ٧٠ قطراً من هذه الأقطار أقل من المستوى الذى وصله عام ١٩٨٠ – وفى ٤٣ قطرا أقل من مستوى عام ١٩٧٠ (٢٣) . ويشير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ إلى أن العالم

أصبح أكثر قطبية ، وأن الفجوة التى تفصل بين الفقراء والأغنياء أتسعت أكثر من أى وقت آخر ، فمن بين الـ ٢٣ تريليون دولار أمريكى، وهى قيمة الناتج القومى العالمى عام ١٩٩٣، بلغت حصة الدول الصناعية ١٨ تريليون دولار أمريكى – أما حصة البلدان النامية فقد بلغت ٥ تريليون دولار أمريكى فقط، بالرغم من أنها تضم ٨٠ فى المئة من سكان العالم(٢٤) . كما يشير التقرير أيضا، إلى أن حصة الـ ٢٠ ٪ من سكان العالم الأكثر فقراً من الدخل العالمى، كانت قد انخفضت من ٣ر٢ ٪ إلى ٤ر١ ٪ خلال العقود الثلاثة الماضية ٠ وأن الفجوة بين الدول الصناعية والدول النامية من نصيب الفرد من الدخل قد اتسعت ثلاث مرات أى من ٧٠٠ر٥ دولار امريكى عام ١٩٦٠ إلى ٤٠٠ر١٥ دولار عام ١٩٩٣ ٠ وبخصوص البلدان العربية، فقد أشار التقرير إلى أن العديد من الدول العربية كانت قد عانت من التدهور الحاد فى الدخل، خلال عقد الثمانينات، بسبب انخفاض أسعار النفط والانتكاسات الاخرى فى الاقتصاد العالمى . (٢٥) .(انظر إلى الجدول رقم ١)٠

جدول رقم (١) معدل النمو السنوى لنصيب الفرد الحقيقى من الدخل حسب الاقاليم ١٩٩٦٠– ١٩٩٣ (النسبة المئوية)(٢٦)

المنطقة	١٩٦٠–٧٠	١٩٧٠–٨٠	١٩٨٠–٩٠	١٩٩٠–٩٣
العالم	٢,٦	٢,٨	٣,٠	٢,٤
البلدان الصناعية	٤,٦	٢,٩	١,٩	٣,١
البلدان النامية	٢,٠	٢,٨	٣,٥	٤,٣
البلدان العربية	٢,٠	٣,٦	٠,٨	١,٣
شرق آسيا	٢,٠	٤,٣	٧,٢	١٠,٦
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٢,٩	٣,٧	٠,٧	١,٠
جنوب آسيا	١,٨	٠,٧	٣,٣	١,٢
جنوب شرق آسيا والباسفيك	٢,١	٤,١	٢,٨	٤,١
أفريقيا جنوب الصحراء	١,٤	٠,٩	١,٠	١,٢
البلدان الأقل نموا	٠,٨	٠,١	٠,١	١,٠

ويشير تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع الدولى إلى أن الكساد الذى أصاب البلدان الصناعية، وسياسات مكافحة التضخم، منذ نهاية السبعينات قد عجل بحدوث ارتفاع حاد فى أسعار الفائدة الحقيقية لديون بلدان العالم الثالث ، خاصة فى بلدان امريكا اللاتينية وأفريقيا، ، فوقعت بلدان كثيرة فى مصيدة الدين ، واصبحت غير قادرة على الاستمرار فى

سداد الفوائد ، ناهيك عن سداد أصل الدين ، سواء أكان دينا عاما أو خاصا. وتم خفض الاستثمارات والواردات ، مما أدى إلى تفاقم صعوبات التخلص من عبء الديون . وهبطت معدلات النمو بصورة حادة ، مع انخفاض متوسط دخل الفرد بالفعل فى القارتين . واليوم، أصبحت أفريقيا أفقر مما كانت عليه فى بداية السبعينات، وصار الفقراء فى كل مكان يعانون بدرجة هائلة من إنخفاض الدخول الحقيقية وزيادة البطالة . (٢٧).

وتوضح مؤشرات التجارة العالمية جانباً آخر من أزمة بلدان العالم الثالث ، بعد أن ازداد فى السنوات الأخيرة حجم التبادل التجارى بين البلدان الغنية الممثلة فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية(٢٨) إذ بلغ فى عام ١٩٨٩ أكثر من ٨٠٪ من مجموع التجارة العالمية . وأن هذه النسبة ستصبح ٨٥٪ من مجموع التجارة العالمية ، إذا ما أضفنا إليها بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى السابق (٢٩) . كما استحوذت هذه البلدان على ٨٥ فى المائة من الاستثمار المباشر فى الثمانينات ، و٩٥ فى المائة من جميع عمليات بحوث التطوير .(٣٠)، هذا بالاضافة إلى هيمنة السلع المصنعة† على التجارة العالمية، وهى السلع التى تنتجها البلدان المتقدمة فى حين اقتصرت صادرات المواد الأولية على بلدان العالم الثالث وبلغت ٦٤٪ من مجموع صادرات هذه البلدان فى عام ١٩٨٥ ، منها ٤٥٪ وقود و١٢٪ مواد خام أخرى و٧٪ مواد غذائية . وشهدت الأسعار الحقيقية، لمعظم المواد الأولية (عدا النفط)، انخفاضا ملحوظا منذ الخمسينات والستينات وذلك بسبب التقدم التكنولوجى الذى استطاع تعويض بعض المواد الأولية التى كانت تستورد من بلدان العالم الثالث فحل الألمونيوم بدلا عن النحاس ، والنايلون والبلاستيك والأنسجة الليفية† بدلا عن الخشب والمطاط والقطن وبعض المعادن . كما استطاعت الدول الغنية السيطرة على أسعار النفط، بعد ارتفاع أسعاره فى منتصف السبعينات، من خلال ترشيد استخدام الطاقة ، وانخفاض نسبته من تكاليف السلع المصنعة . وهكذا انخفضت أسعار المواد الأولية، بالمقارنة مع أسعار المواد المصنعة ، فإذا كان يتطلب بيع طنين من الشاى فى تنزانيا عام ١٩٧١ ، لشراء سيارة لاندروفر ، أصبح ذلك يتطلب بيع ستة أطنان فى عام ١٩٨١ ، وكان سعر العجلة الهوائية يعادل خمسة أطنان من القطن فى مالى عام ١٩٧٠ ، فأصبح يعادل ٢٥ طناً فى عام ١٩٨٠ .(٣١).

٤- طبيعة التحضر العربى

تعتبر المنطقة العربية من المناطق الإقليمية التى شهدت مستويات عالية من التحضر، فقد بلغت نسبة السكان الحضريين فى البلدان العربية ٣٠ فى المئة من مجموع السكان عام ١٩٦٠ و٥٠ فى المئة عام ١٩٩٣ ، وستبلغ ٥٤ فى المئة عام ٢٠٠٠.

إن الدول العربية كانت قد حققت معدلات عالية من التحضر، مقارنة بالمناطق الاقليمية

العالمية الأخرى ، فهى تأتى من حيث الترتيب فى المرتبة الرابعة من بين إحدى عشرة منطقة إقليمية فى العالم، وذلك بعد منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبى، ومجموعة الدول الصناعية، وكومنولث ومنطقة أوروبا الشرقية، وكومنولث الدول المستقلة (الاتحاد السوفيتى السابق)٠ وقد بلغت نسبة النمو الحضرى للأعوام ٦٠-١٩٩٣ فى الدول العربية ٤ر٤ فى المئة ، وستنخفض إلى ٥ر٣ فى المئة فى الأعوام ٩٣-٢٠٠٠ ، (٣٢) ويعنى هذا أن معدلات التحضر فى البلدان العربية ستشهد افولا عما كانت عليه خلال العقود الثلاثة الماضية .

إن نسبة سكان أكبر مدينة فى البلدان العربية كانت قد بلغت ٣١ فى المئة من مجموع السكان الحضريين ، وبالمقارنة مع بقية مناطق العالم جاء ترتيب الدول العربية فى المرتبة الثانية بعد مجموعة البلدان الأقل نموا ، مما يدل على انتشار ظاهرة المدينة الأولى فى البلدان العربية ٠

إن التغيرات التى طرأت على نسب التحضر فى البلدان العربية، خلال أربعة عقود تمتد من عام ١٩٦٠ وحتى عام ٢٠٠٠، توضح أن نسبة التحضر فى أربع دول من مجموع عشرين دولة عربية عام ١٩٦٠ قد تجاوزت نصف مجموع السكان٠ فكانت نسبة التحضر فى البحرين ٨٢٪، تليها كل من الكويت وقطر بنسبة ٧٢٪ ، فجيبوتى بنسبة ٥٠٪٠ وجاءت أقل النسب فى كل من اليمن ٩٪ وموريتانيا ٦٪ وعمان ٤٪. أما فى عام ١٩٩٣ فقد جاوزت نسبة التحضر نصف مجموع السكان، فى أربع عشرة دولة عربية ، إذ بلغت نسبة التحضر فى الكويت ٩٧٪، تليها قطر ٩١٪، فالبحرين ٨٩٪، ولبنان ٨٦٪، وليبيا ٨٥٪، ودولة الامارات العربية ٨٣٪، وجيبوتى ٨٢٪، والمملكة العربية السعودية ٧٩٪، والعراق ٧٤٪، والاردن ٧٠٪ وتونس ٥٦٪، والجزائر ٥٤٪٠ وأخيرا كل من موريتانيا وسورية بنسبة ٥١٪ . وكانت أقل النسب نصيباً كلاً الصومال ٢٥٪، والسودان ٢٤٪، وعمان ١٢٪. أما أعلى الزيادات الصافية لنسب التحضر خلال الفترة ٦٠-١٩٩٣ فقد عرفتها البلدان العربية التالية : ليبيا ٦٢٪، والسعودية ٤٩٪، ولبنان ٤٦٪، وموريتانيا ٤٥٪، والإمارات العربية ٤٣٪، وجيبوتى ٣٢٪، والعراق ٣١٪، والاردن ٢٧٪، والكويت ٢٥٪ . وأقل زيادات نسب التحضر سجلت فى الصومال وعمان بنسبة ٨٪، وفى مصر ٦٪. وحسب التوقعات الإحصائية لعام ٢٠٠٠ ، فإن نسب التحضر ستتجاوز نصف مجموع السكان فى خمس عشرة دولة عربية ، وستبقى أقل نسب التحضر ملازمة لدولة عمان ٠

إن جميع الدول العربية تقريبا، عرفت معدلات مرتفعة للنمو السنوى لسكان الحضر للسنوات ١٩٦٠ -١٩٩٣، بالمقارنة مع معدلات سنوات ١٩٩٣-٢٠٠٠ ، عدا الصومال، التى سيرتفع فيها معدل النمو الحضرى فى السنوات القادمة ، وسورية التى ستحافظ على نفس المعدل ، وهكذا ستشهد جميع الدول العربية الـ ١٨ المتبقية، انخفاضا فى معدلات النمو

السنوية لسكان الحضر . وكانت أعلى معدلات النمو السنوى لسكان الحضر للسنوات ١٩٦٠ – ١٩٩٣ قد شهدتها الإمارات العربية ١٢ ٪ ، وموريتانيا ٤ر٩ ٪، فقطر ٦ر٨٪، وليبيا ٣ر٨ ٪، وعمان و٨ ٪، وجيبوتى والسعودية ٦ر٧ ٪ لكل منهما، واليمن ٨ر٦ ٪٠ أما أقل المعدلات خلال الفترة نفسها فكانت فى : لبنان ٧ر٣ ٪، ومصر ٩ر٢ ٪٠ أما أعلى معدلات النمو السنوى لسكان الحضر للسنوات ١٩٩٣–٢٠٠٠ فستبلغ فى عمان ٧ر٧ ٪ ، تليها اليمن ٦ر٦ ٪، وفى الأردن والسودان ٧ر٤ ٪٠وسيبلغ أقل معدل فى قطر ٢ر٢ ٪، وفى الكويت ٥ر٠ ٪.

ويبدو من المؤشرات الإحصائية السابقة، وجود اختلافات متعددة من حيث معدلات التحضر وطبيعته وأشكاله بين مختلف البلدان العربية . وتدعو هذه الأسباب إلى ضرورة تناول الظاهرة من خلال تقسيم البلدان العربية إلى عدة نماذج حضرية ، انطلاقا من تباينها من حيث الثروات الطبيعية والموقع الجغرافى ، وعدد السكان، والسمات الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية المشتركة ٠ فبلدان مجلس التعاون الخليجى المشترك (عدا سلطنة عمان، التى تمثل حالة خاصة، تجمع بين صفات تنفرد بها دول الخليج ، وأخرى موجودة فى بقية الدول العربية) تمثل ، إضافة إلى ليبيا ، نموذجاً فريداً من نماذج التحضر العربية ، إذ تشترك هذه البلدان بعدد من السمات المشتركة كموقعها ضمن الإطار الصحراوى من العالم العربى ، واعتماد اقتصادها على ثروة النفط، وقلة عدد السكان وتركزهم العالى فى المدن ، وبالتالى ارتفاع معدلات التحضر فيها ، كما تتميز بضآلة حجم قطاعها الزراعى الذى يكاد يكون مفقوداً فى بعضها ٠ وقد بلغ عدد نصيب الفرد، من الناتج المحلى الإجمالى، ١٦٥١٣ دولارا أمريكيا فى هذه البلدان عام ١٩٩٣، وهو أعلى حتى من معدل بعض الدول الصناعية المتقدمة ٠ ويبلغ عدد سكانها ٢٦ مليون نسمة، ويساوى تقريبا عدد سكان الجزائر، وتعادل ١١ ٪ من مجموع سكان البلاد العربية . أما مساحتها فتبلغ ١١٠,٥٣٩ كيلو مترا مربعا وتعادل ٦ر٢٩ ٪ من مساحة المنطقة العربية . ويلغ معدل التحضر فيها ٣ر٨٧٪ فى عام ١٩٩٣ وهو من أعلى المعدلات اطلاقا، حتى بالمقارنة مع معدلات الدول الصناعية المتقدمة(٣٣) . ولايزيد حجم قطاعها الزراعى عن ٣ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى (٣٤)٠

بذلك يتضح أن مسار التحضر فى هذه البلدان، يختلف تماما عن بقية البلدان العربية الأخرى التى عرفت مجتمعات زراعية عريقة كانت تضم أكثر من ثلثى السكان. فمجموعة هذه البلدان لم تعرف الانتقال من الريف إلى الحضر، بقدر ما عرفت الانتقال المباشر من البداوة إلى الحضر . فكانت معدلات تركز السكان فى المناطق الحضرية عالية منذ الخمسينات ، إذ بلغت النسبة المئوية للسكان الحضريين من مجموع السكان ٢ر٥٣ ٪ عام ١٩٦٠ ، فى حين لم تتجاوز هذه النسبة ٢٦ ٪ فى بقية الدول العربية . وكانت هذه البلدان

قد حققت تقدما ملموسا خلال العقود الثلاثة الماضية بفضل ثروة النفط ، وتقدمت على كافة الدول العربية الأخرى، فى جميع المؤشرات الأساسية للتنمية البشرية تقريبا، المعتمدة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، كالعمر المتوقع عند الولادة ، والخدمات الصحية، والحصول على مياه مأمونة ، والصرف الصحى ، وإمدادات السعرات الحرارية للأفراد ، ومعدل القراءة والكتابة للكبار ، ونصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى وغيرها (٣٥). وبالرغم من كل هذا التقدم الذى تمتعت به هذه البلدان يبقى مضمون ثقافتها الحضرية موضع جدل نظرا لسيادة البنى والعلاقات التقليدية ، وضعف دور النُخَب المتعلمة ، والفئات المتوسطة فى المجتمع ٠

اما بقية الدول العربية ، فيمكننا انطلاقا من وضعها الاقتصادى والسكانى ، ومعدلات التحضر ، وترتيبها ضمن دليل التنمية البشرية ، تقسيمها إلى مجموعتين :

الأولى : مجموعة البلدان العربية الأساسية ، وتضم ثمانى دول عربية هى الجزائر والاردن وتونس وسورية ولبنان ومصر والعراق والمغرب. وتتشابه هذه البلدان من حيث السمات الاقتصادية والاجتماعية، إذ تقع جميعها ضمن بلدان العالم ذات التنمية البشرية المتوسطة ، حسب مؤشر التنمية البشرية ٠ كما تتميز هذه المجموعة بكبر حجم سكانها ، إذ تضم ٦٧ر٧ ٪ من مجموع سكان البلاد العربية ، وسعة أراضيها التى تبلغ مساحتها الكلية ٠٦٨ر٠٢٨ر٥ كليو مترا مربعا أى مايعادل ٣ر٣٦ ٪ من مساحة المنطقة العربية، ولديها قطاع زراعى واسع، ٩ر١٦ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى وقطاع تصنيعى متقدم نسبيا. وقد شهدت هذه البلدان، تاريخيا، حضارات كبرى ، لعبت فيها المدن دورا حافلا (٣٦) . كما عانت أكثر من غيرها من ظاهرة الهجرة الريفية إلى المدن، خلال العقود الثلاثة الماضية ٠ وبالرغم من كبر حجم سكان هذه المجموعة من البلدان، فقد ازداد حجم السكان الحضريين فيها من ٣٧ ٪ من مجموع السكان عام ١٩٦٠، إلى ٢ر٦٠ ٪ من مجموع السكان عام ١٩٩٣، وستصل إلى ٢ر٦٤ ٪ من مجموع السكان عام ٢٠٠٠ (٣٧). وتتمتع هذه المجموعة من البلدان بمستوى متقدم نسبيا من الثقافة الحضرية، التى نشأت فيها تدريجيا منذ بداية هذا القرن، بفضل النخب المتعلمة ، والدور الرائد للطبقات المدينية المتوسطة ، إلا أنها عانت أيضا من تراجع الحضرية أمام الريفية بفضل الهجرة الكثيفة التى واجهتها مدنها ومناطقها الحضرية خلال العقود الثلاثة الماضية ٠

والثانية : باقى البلدان، التى تقع ضمن أطراف العالم العربى، وتضم خمس دول هى: اليمن والسودان وموريتانيا وجيبوتى والصومال ٠ وبالرغم من انتمائها كلها إلى مجموعة بلدان العالم ذات التنمية البشرية المنخفضة ، إلا أن مؤشرات معدلات التحضر فيما بينها مختلفة إلى حد كبير، وأن هذه المعدلات فى جميع تلك البلدان. ، عدا جيبوتى تميل إلى الانخفاض ٠ إلا أنه من المتوقع ارتفاعها بشكل حاد فى المستقبل . فقد قفز حجم السكان الحضريين

فيها من ٥ر١٠ ٪ من مجموع السكان عام ١٩٦٠، الى ٣٣ ٪ من مجموع السكان عام ١٩٩٣ وستبلغ ٣٨ ٪ ،من مجموع السكان فى عام ٢٠٠٠ . أما جيبوتى، فتختلف فيها معدلات التحضر عن بقية بلدان هذه المجموعة، إذ بلغ معدل السكان الحضريين فيها ٥٠ ٪ من مجموع السكان عام ١٩٦٠ ، وأصبح ٨٢ ٪ عام ١٩٩٣ ، وسيبلغ ٨٤ ٪ عام ٢٠٠٠ (٣٨) . وتضم هذه المجموعة ٣ر٢١ ٪ من إجمالى سكان البلدان العربية ، أما مساحتها فتصل الى ٦٥٩ر٧٢٦ر٤ كيلو مترا مربعا، أى مايعادل ١ر٣٤ ٪ من المساحة الكلية للمنطقة العربية • كما تتباين هذه البلدان،من الناحية الاقتصادية، إذ بلغت نسبة قطاع الزراعة فيها (عدا جيبوتى) من الناتج المحلى الإجمالى ٢ر٣٦ ٪ عام ١٩٩٣ ، فيما كانت فى الصومال ٦٥ ٪، وفى اليمن ٢٠ ٪ ، أما فى جيبوتى فسجل القطاع الزراعى فيها ٣ ٪ فقط من الناتج المحلى الإجمالى (٣٩) . ويبدو أن مسيرة التحضر فى هذه المجموعة من البلدان (عدا جيبوتى) ، ستسير على خطى المجموعة الأولى (الدول العربية الأساسية)، إلا أنها متأخرة عنها زمنيا بعقدين أو ثلاثة. أما جيبوتى التى تشبه معدلات تحضرها معدلات دول الخليج فإنها تفتقد إلى الثروة التى تمتلكها دول الخليج ، مما يجعل كل مؤشرات تنميتها البشرية منخفضة•

إن أكثر الدول العربية التى شهدت الهجرة الريفية هى الدول الثمانى الأساسية ، كما جرت الإشارة سابقا ، وكانت بعض مؤشرات التنمية البشرية فيها قد تراجعت عن المستويات التى بلغتها خلال سنوات سابقة . فإذا قارنا القيمة الإحصائية لدليل التنمية البشرية بين عامى ١٩٩٢و١٩٩٣ فقط، فسنجد أن هذه البلدان قد واجهت خللا ملموسا. وقد انخفضت قيمة دليل التنمية فى ثلاث دول عربية هى : سوريا والعراق والمغرب، بينما حدث تحسن طفيف فى كل من تونس ولبنان ومصر ، وتحسن ملموس فى كل من الجزائر والأردن •

إن التحسن الملموس، فى كل من الجزائر والأردن ،قد نجم عن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ، كما ينطبق هذا على كل من تونس ومصر اللتين عرفتا تحسنا طفيفا فى هذا المجال ، بينما استطاع لبنان تحسين مؤشرات تنميته البشرية بدون أن يتغير مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى . أما تدهو الأوضاع فى كل من سوريا والعراق والمغرب، فكانت بسبب انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى •

٥- الصراع الثقافى بين الريفية والحضرية فى البلدان العربية

قبل أن تصل معدلات الهجرة الريفية العربية إلى أعلى معدلاتها، فى الخمسينات والستينات، عرفت أغلب المجتمعات العربية – خاصة الدول الأساسية ، بحكم تضخم قطاعها الريفى الزراعى ، ثنائية ثقافية تكون قطبية متعارضة . الأولى تقليدية تستمد جذورها من الأصول الريفية شبه الإقطاعية والقبلية والعشائرية ، والثانية، حضرية انتقائية

انفتحت إلى حد ما على الثقافة التى سادت خلال المرحلة الاستعمارية ، واستطاعت أن تتكيف مع حياة أهل المدن المتغيرة باستمرار ، والمستندة على أشكال التنظيمات الحديثة التى عرفتها الإدارة الإستعمارية، وعلى التعليم الحديث، الذى فرض نفسه بحكم ظهور المؤسسات والمهن الحديثة . إن هذه الثقافة تعكس فى الغالب تطلعات الطبقات الوسطى المدينية، فكانت ذات طبيعة أقرب إلى العلمانية وحتى الطبقية . وهكذا نجد أن المدن ظلت، ولفترات طويلة، تمثل واحات الحداثة داخل المجتمع الريفى التقليدى ، فى وقت لم تكن نسب التحضر تتجاوز الـ ٢٠-٣٠٪ من مجموع السكان ٠ وكادت العلاقات بين الثقافتين أن تكون مقطوعة بسبب اندماج أغلبية السكان فى البنى الزراعية والعشائرية المتميزة بركود حراكها الاجتماعى ، وتوفير مستلزمات الحياة الأساسية لعدد كبير من السكان ٠ ودفعت العزلة القائمة، بين الثقافتين الحضرية والريفية، إلى خلق شعبين أو أمتين داخل المجتمع الواحد ٠ واستمر الانفصام بين الثقافتين، ونمطى المعيشة المختلفين ، حتى انهيار بنى الريف التقليدية وعجزها عن الصمود أمام التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى أشرنا اليها وظهرت موجات عاتية من الهجرة الريفية الى المدن فى الخمسينات والستينات، لتصبح فيما بعد ظاهرة بارزة فى الحياة الاجتماعية العربية ٠ وشجع الاستقلال السياسى للبلدان العربية ، والبرامج الزراعية الإصلاحية على فتح الأبواب أمام الهجرة الريفية الى المدن بأعداد كبيرة . وغالبا ما استأثرت مدينة واحدة أو مدينتين بالجزء الأكبر من المهاجرين الريفيين٠

وما أن استقرت طلائع المهاجرين الأوائل، فى أطراف المدن ونهاياتها ، حتى دخلت الثقافتان الحضرية والريفية فى صراع بين نمطين متمايزين من طرق التفكير والمعيشة . وعلى خلاف مابدا فى البداية من ان نتيجة الصراع ستحسم لامحالة لصالح النمط الحضرى ، فإن العكس تماما هو الذى حدث ، إذ لم تستطع ثقافة المدينة الصمود أمام ضغوط الريف المتواصلة٠ وبينما كان المهاجر الريفى ينبهر بالمدينة وأنوارها وعاداتها ورهبتها وغربتها قبل ثلاثة أو اربعة عقود، وجد خلفه المعاصر أنه قد وصل الى بيته ، إذ يجد فيها اقرباءه وعاداته ولهجته وأغانيه المفضلة ٠ وحولت الهجرة الريفية الكثيفة أحياء عديدة من المدينة إلى مستعمرات ريفية ٠ وتشير أبولغد، بصدد الهجرة الريفية إلى القاهرة، الى أن الفلاحين القادمين من الشمال، يفضلون الجزء الشمالى من المدينة، بينما يفضل أولئك القادمون من الجنوب الإقامة فى المنطقة الجنوبية (٤٠) . كما أن الكثيرين من المهاجرين ينجذبون إلى مناطق قريبة من الأطراف الريفية الحضرية، بينما يستقر البعض الآخر فى مناطق تشبه المناطق الريفية من الناحية الثقافية على الأقل (٤١)٠

وأفضل ما يعكس تناقضات البنى الاجتماعية فى المدن العربية، وتداخل الثقافتين الريفية والحضرية هو التخطيط الحالى لمعظم المدن العربية ،٠فحى المدينة القديم،يذكر بالماضى

الغابر عندما كان نواة النمو الحضرى ، ولم تتجاوز المدينة حدوده . أما استخداماته الحالية، فتكاد لاترتبط بطراز بنائه ، فمن خلال شوارعه غير المنتظمة الاتجاه والطول والاتساع ، وغير الصالحة لمرور وسائل النقل الحديثة، وتداعى مساكنه غير الصالحة للسكن، يعتبر الحى القديم من أكثر أحياء المدن العربية كثافة، ويستخدم لأغراض السكن والتجارة والأعمال والحرف والتخزين . أما الحى المدني (الإفرنجى) ذو الطراز الغربى القديم، فإنه يذكر بالفترة الاستعمارية، عندما كان محل سكنى كبار رجال الإدارة الحكومية الوطنية والأجنبية . وبالرغم من أن بقايا هذا الحى لاتزال جذابةحتى الآن ،فقد تعرض فى بعض أطرافه لغزو الريف، وتحولت بعض جوانبه إلى أحياء شعبية ، كما تحولت بعض أجزائه الأخرى لخدمة أغراض غير سكنية، كمكاتب لبعض دوائر الحكومة والمستشفيات والمتاجر والفنادق والخدمات وغيرها . وتذكر معسكرات الجيش، أو بقاياها القائمة فى مناطق ليست بعيدة عن مركز المدينة، بالفترة الاستعمارية ، خاصة فى تلك البلدان التى كانت تحت الهيمنة البريطانية • أما المناطق السكنية الجديدة التى جمعت بين المهنة والسكن، كأحياء المهندسين والضباط والحقوقين وغيرها، فإنها جميعا تعود لفترة مابعد الاستقلال • وترجع أسباب إنشاء مثل هذه الاحياء ، من قبل مؤسسات حكومية، إلى إحجام القطاع الخاص عن بناء المساكن نظرا للتكاليف الباهظة . وتشكل مناطق الأكواخ ومدن الصفيح، أفضل مثال على حجم الهجرة الريفية إلى المدن وتفاقم مشكلة السكن من جرائها، وهى موجودة على الحدود الخارجية للمناطق الحضرية، وعلى طول الطرق الرئيسية المؤدية إلى المدينة ، كما انها تنمو فى المناطق المهجورة من المدينة ، والمناطق غير المخصصة للسكن كالمقابر وغيرها•

وتشير الجيوب القروية ، (وهى قرى سابقة دخلت حدود المدينة) ، إلى تداخل الريف بالمدينة، نتيجة للتوسع الحضرى. ولاتزال بعض تلك الجيوب محافظة على معالمها الأصلية، فى حين طمست البيئة الحضرية معالم عدد منها . أما الضواحى التى تضم أحياء سكن ذوى الدخل المرتفع، فإنها تتميز بطراز البناء المترف من حيث السعة والرفاهية والنظافة والانتظام ، وتسود فى هذه الأحياء علاقات اجتماعية متميزة عن مثيلاتها فى الأحياء الاخرى (٤٢) . وقامت بعض الحكومات العربية، التى توفرت الثروة لديها ، بتشييد عمارات مترفة، وطرق سريعة وحديثة تصعد وتدور فوق أو بين مبانى واحياء المدينة، تذكر بمثيلاتها فى نيويورك ولندن وباريس • وأفضل من يمثل مكانة السلطة فى هذا الفسيفساء الحضرى، هى مناطق قصور الحكام والمسؤولين الكبار، والنصب التذكارية والتماثيل والأنصاب والصور الجدارية وغيرها•

وتفرض الحضرية ، من خلال متطلبات حياة المدينة المتنوعة ، أنماط سلوك وعلاقات وقيماً ورموزاً متميزة ملائمة للمعيشة داخل المدن • فالحضرى يقوم يوميا بعدد كبير من

الاتصالات مع مختلف الناس ، لكنه غير مضطر لإقامة علاقات شخصية معهم، أو أن يكون على معرفة بهم ، كما هو الأمر بالنسبة لعلاقات الريف والأسرة والجوار والصداقة ، وبسبب قضائه وقتا طويلا فى الحياة العامة، تنغمر صلات الحضرى الاجتماعية بالعلاقات اللاشخصية والثانوية والشكلية التى تسمح له بالتالى ان يكون مجهولا غير معروف على المستوى الشخصى ، وتتيح الأدوار الاجتماعية المختلفة والمتعددة التى يتقمصها الحضرى يوميا من التحصن خلف الدور الاجتماعى الذى يمثله. أغلب علاقاته من خلال أقنعة الأدوار التى يمثلها مثل، دور الطالب والأستاذ، البائع والزبون ، والطبيب والمريض والمدير والموظف و رب العمل والعامل ، وغيرها ٠ وقد يزدرى الحضرى أولئك الذين يخالفوه فى عادات وأنماط معيشته، لكنه متسامح أمام كل أشكال الاختلاف ، ذلك أن طبيعة الاختلاف واللاتجانس التى تتصف بها حياة المدينة، تفرض عليه قبول الآخرين واحترام خصوصياتهم ٠ ويهتم الحضرى بالمنزل الذى يعيش فيه، لأنه المكان الوحيد فى المدينة الذى يستطيع أن يمضى فيه حياته الخاصة الحميمة ، وممارسة علاقاته الأولية والشخصية فى إطار أسرته – النواة. ويصرف الحضرى الكثير من الجهد والمال من أجل اختيار الحى المناسب، وأثاث المنزل وملحقاته من أجهزة وأدوات منزلية، كما يهتم بمظهره وملابسه وزيه وبنظافة الأماكن التى يتواجد فيها، سواء كانت مسكنه أو مكتبه أو الشارع الذى يسير فيه، وبالصحة العامة ونظافة المأكولات والمياه المأمونة والصرف الصحى والوقاية من الأمراض وغيرها. ويهتم الحضرى كذلك بالتعليم الذى يكتسب منه مهنة أو وظيفة تتيح له مستوى معيشياً لائقاً ، لاعتماد حياة المدن على المكانات المكتسبة وليس المرورثة . كما يهتم بالاعلام ووسائل الاتصال وسرعة وصول المعلومات له فى وقتها المناسب، وكذلك يهتم بوسائل الترفيه والثقافة وقضاء وقت الفراغ والسياحة وغيرها. ولاتنتهى قائمة الصفات المرتبطة بنمط المعيشة الحضرى عند هذه الحدود، بل إنها تختلف باختلاف مستويات الحضرية من بلد إلى أخر (٤٣)٠

إن من أهم النتائج التى تثيرها الهجرة الريفية المستمرة للمدن العربية تكمن فى مقدرتها على تعطيل الحياة الحضرية، وتراجعها أمام الثقافة الريفية ، حيث يحافظ العديد من المهاجرين الوافدين إلى مدن البلدان المتخلفة، على علاقاتهم مع قراهم الأصلية، أو قد يشكلون مجتمعات قروية متكيفة ضمن المدينة . وهكذا يحاولون نقل ثقافة القرية إلى المدينة(٤٤). وبالرغم من صعوبة تحديد معنى واحداً للثقافة الريفية ، ناهيك عن ثقافة المهاجرين الريفيين إلى المدن بمفهوم الثقافة الثابتة والمستقلة ، فإن الثقافة الريفية كانت دوما متشربة بقيم وعادات وأفكار محلية، تأخذ مكانتها من خلال النظام الاجتماعى – الاقتصادى السائد، وتفقدها فى التحولات الاجتماعية الكبيرة . فمكانة الثقافة الريفية كمكانة الاقتصاد الريفى أو الزراعى الذى لايمكن له أن يستقل تماما عن بقية عناصر الاقتصاد ،

ولايستطيع الصمود أمام التحولات الكبرى للاقتصاد الكلى : الاقطاعية أو الرأسمالية أو حتى الاشتراكية. ولذلك فإن الريفيين ، كما يقول ورسلى، يحافظون أيضا على تقاليدهم الصغيرة المتميزة بجملة من المبادىء والمواقف التى تتضمن التسليم بالمقدر، واليأس والشك والنقمة. وبالرغم من ازدرائهم العالم الخارجى ، إلا انهم فخورون بثقافتهم يشعوذون ويخربون ، ويلهون إلى حد السذاجة، مما يدل على جهلهم بمكر أهل المدن، وتتملكهم طقوس وأحلام سعيدة بنظام اجتماعى مقلوب ..(٤٥)٠ ويستمر ورسلى فى تبيان ملامح الثقافة الريفية، فيشير إلى أن مايشغل بال الفلاحين من الناحية الاقتصادية مرتبط بقدرتهم على الاستمرار والبقاء. فليس غاية الفلاح الركض وراء الربح بقدر العيش والبقاء ، والبقاء هنا يعنى إمكانية تجنب الكوارث الطبيعية والاجتماعية كالمواسم الزراعية السيئة والزوابع والعواصف والفيضان والأمراض التى تصيب النبات والحيوان ، وكذلك الحروب والحرائق والأوبئة والكوارث السياسية وغيرها ٠ وتنعكس هذه الظروف المحيطة بحياة الفلاحين على ثقافتهم، فتجعلهم ينظرون إلى الحياة نفسها ليس باعتبارها مراحل متعاقبة من التقدم، بل دورة متكررة من الفصول والأجيال والمهام المتشابهة . فيصبح الهروب من عجلة الحياة المادية غاية المساعى البشرية إليهم، فى مكان لايحدده زمان معين ، قائم على العيش المجرد٠ لايتوقع الفلاحون حياة أخرى لهم غير حياة الكفاف أو الندرة التى يتنبأون مسيرتها من خلال احتمالاتها . وتعتمد استراتيجيتهم الرئيسية بالتالى على تقليل المخاطر التى تواجههم٠ وهكذا تصبح التقاليد (الحكمة المتراكمة عبر الاجيال) أفضل دليل لهم ، وأسلم ضمان لحياتهم. فالتقاليد (الروتين والطقوس) تضمن افضل الفرص للنجاح ، من خلال عمل الأشياء بالطريقة التى تعمل بها دائماً ٠ ولهذه الأسباب بالذات، لايتطلع الفلاحون الى مستقبل أفضل . فليس المستقبل بالنسبة لهم، هو ذلك الزمن القادم الذى ستتحقق عنده احلامهم فى تحسين ظروفهم ، فلا يتوقعون بأنه سيحل مكان هذا العالم عالم آخر أفضل، سواء جاء هذا العالم عن طريق ثورة اجتماعية أو علمية (٤٦)٠

وتدور قيم المجتمع الريفى حول الأرض والعائلة والجيرة والقبيلة ٠ ولايمكن فهم التراتب الاجتماعى فى الريف ، إلا من خلال فهم أشكال ملكيات الأرض وعلاقاتها٠ وتعتبر الأسرة الوحدة الاجتماعية - الاقتصادية الأكثر أهمية فى الريف ، فمن خلالها يشبع الفرد حاجاته الأساسية ويكتسب مكانته فى المجتمع٠

وتتسم العلاقات الاجتماعية الريفية بطبيعتها الأولية الحميمة والشخصية والمباشرة . فالريفى يتعرف على أعضاء مجتمعه بأسمائهم وبأصولهم الأسرية والقبلية والدينية. وتتميز الحياة الاجتماعية فى القرية بالطبيعة التجانسية ، فيكاد يتشابه أعضاء مجتمع القرية الواحدة من حيث المهنة والانتماء القبلى والدينى . وتضفى علاقات القرابة والجوار طابعاً تضامنيا تجعل من هذا الانتماء قيمة بحد ذاتها ٠ فالقروى لايستطيع بسهولة تقبل الاخرين الذين يختلفون

عنه فى الدين والثقافة والمهنة والأصول القبلية .
وبالرغم من الاختلاف القائم بين ثقافة المهاجر الريفى القادم إلى المدينة وذلك القاطن فى عمق الريف ، إلا أن كليهما يرفض ثقافة المدينة وعلاقاتها . ويقاوم المهاجر الريفى ثقافة المدينة بحكم وجوده فيها، وتعرضه الى أنماط ثقافية تتناقض مع ثقافته التى كسبها من الريف، ، وهكذا ، ففى كثير من الحالات يعود ولاء المهاجر – الوافد الأساسى إلى قريته ، كما قد يرتبط الحضرى بقوة طوال حياته بمجاميع تقليدية تعود ارتباطاتها البنيوية إلى طرق معيشة ماقبل الصناعة . وفى كلا الحالتين ، فإن أعضاء هذه الجماعات – الفرعية يتوجهون نحو الماضى أكثر مما يتوجهون نحو المستقبل ، وهذا بحد ذاته ، يجعلهم يتولون مقاومة أهداف وقيم النظام الصناعى – الحضرى الناشىء (٤٧).
ويمكن تتبع التأثيرات التى خلفتها ظاهرة ارتداد الحضرية وتراجعها أمام الثقافة الريفية، فى البلدان العربية، من خلال العناصر التالية :-

أ- التنظيمات الحديثة

يمكن تلخيص عملية بناء الدولة الحديثة، التى تمت فى أغلب البلدان العربية، منذ انهيار الحكم العثمانى، فى نهاية الحرب العالمية الأولى، ببساطة فى تأسيس المنظمات والتنظيمات الحديثة . ولم تكن هذه المهمة من المهام السهلة، فى ذلك الوقت، لتأصل البنى التقليدية وإنتشار الجهل والأمية بشكل واسع فى المجتمع . ويعتبر الجيش من أكبر التنظيمات الحديثة التى تحدث فى ذلك الوقت الولاء التقليدى للعشيرة والقبيلة ، حيث يفرض النظام العسكرى منذ القدم ترتيباً خاصاً وقسريا للولاء يختلف تماما عن كل أشكال الولاء التقليدى، مما يتطلب نمطاً مميزا للعلاقات يتناقض مع نمط العلاقات التقليدية . وأولى التحديات التى واجهتها الدول العربية الفتية، كانت من قبل النفوذ التقليدى المتمثل فى سلطة العشائر الريفية ، ومن أولى مهام الجيوش العربية، كانت الحملات التأديبية لإخضاع العشائر لسلطة الدولة . ولم تقتصر أهمية الجيش فى هذه المرحلة على المهام القسرية فحسب، بل امتدت لتربية أجيال جديدة على نمط جديد من العلاقات، يختلف عن تلك التى كانت سائدة فى الأسرة والقبيلة والعشيرة وباقى البنى التقليدية.
وعمقت كل التنظيمات الحديثة الأخرى التى تأسست تدريجيا مع قيام الدولة الحديثة، مثل دواوين الدولة والمدارس والمستشفيات والشركات والمصانع والنوادى والجمعيات والاحزاب وغيرها ، نمط العلاقات الجديدة . فالمجتمع الحديث هو فى نهاية المطاف مجتمع تنظيمات، حيث يولد الفرد فى مستشفى، ويتعلم فى مدرسة، ويعمل فى مؤسسة، وينضم طوعاً الى حزب أو جمعية ، ويصلى فى مسجد أو كنيسة ، كما يقول عالم الاجتماع الامريكى اميتاى اتزيونى(٤٨) وتكمن أهمية التنظيم الحديث – حسب خواص نموذج

ماكس ويبر المثالي للبيروقراطية – في سيادة العلاقات اللاشخصية التي لاتدع مجالا لاستمرار علاقات الحسب والنسب، كما يتطلب التنظيم الحديث معارف ومهارات محددة يتم على أساسها اختيار أعضائه، وتتم ترقيتهم على أساس الكفاءة والأسبقية ، ويسير العمل وفق نظام وقواعد مرعية تستند على توزيع التخصصات والمسئوليات، بحيث يكون واضحا لكل عضوٍ في التنظيم واجباته ومسئولياته المحددة ، ويخضع التنظيم الحديث أيضا للتراتبية التي هي عبارة عن شبكة من العلاقات المحددة. بين الرؤساء والمرؤوسين • وهكذا تدعم التنظيمات الحديثة نمط العلاقات الحضرية الجديدة، من خلال اختلاط رجال ونساء وشيوخ وشباب من مختلف الاختصاصات ودرجات التعليم، يلتقون يوميا ويقيمون صلات من أجل مهام وأهداف محددة ، ليس لها شأن بأصلهم ونسبهم ودينهم •

وطالما بقيت الهجرة الريفية في حدودها المعقولة، كانت المدينة قادرة دائما على استيعاب المهاجرين الجدد وإخضاعهم لنمط جديد من العلاقات والمعيشة من خلال التنظيمات الحديثة ... فالريفي يغير ثقافته الأصلية تدريجيا، ويكتسب ثقافة المدينة إذا ماحصل على إحدى الوظائف أو المهن الحضرية التي تمكنه من الانتقال الى سكن مناسب، وتعليم أبنائه في المدارس، واستخدام وسائل النقل الحديثة، والاستماع الى المذياع والتلفاز، والاختلاط مع أقوام يختلفون من حيث الدين والأصل والانحدار الجغرافي وغيرذلك • لكن ظروف البطالة والأزمة الاقتصادية التي لازمت البلدان العربية في الثمانينات، والأعداد الهائلة من المهاجرين الريفيين، جعلت العديد من أبناء الريف يستقرون في أطراف معينة من المدينة، حتى وان لم يجدوا فيها عملاً ، ولايجدون الأسباب التي تجعلهم يغيرون من ثقافاتهم الريفية، بل جعلتهم هذه الظروف يعيدون إنتاج قيمهم وثقافتهم داخل المدن• ولم تستطع المؤسسات الحديثة، كبقية مرافق مجتمع المدينة، من صد إغراءات الوسط الريفي الجديد المتكون في المدينة . وبدلا من أن تتحول المدينة إلى مؤسسة حديثة، عادت لتصبح وسطا تقليديا تسيطر عليها الثقافة والقيم الريفية •

وتشير الإحصائيات الخاصة بحجم القوى العاملة، في مختلف مناطق العالم، إلى أن نسبة القوى العاملة، في الدول العربية، تبلغ أقل المستويات العالمية وهي ٣٣٪ من مجموع السكان في عام ١٩٩٣، بمعنى أن كل عامل أو مشتَغل يعيل ثلاثة أشخاص على الأقل

وتعود أسباب صغر حجم القوى العاملة العربية مقارنة بمناطق العالم الأخرى إلى التركيب الديموغرافي للسكان، والذي يتميز بكبر حجم فئات العمر ماقبل العمل ، إذ تبلغ نسبة السكان ممن هم دون (١٥) سنة أكثر بقليل من ٤٣٪ من مجموع السكان في الدول الثماني .(٤٩) .

وزاد من مشكلة البطالة تسرب القوى العاملة العربية من الزراعة الى المهن الحضرية في المدن ، حيث لايجد الكثيرين منهم العمل المطلوب • فقد تقلص حجم القوى العاملة العربية في الزراعة بنسبة ٢٦٪ من مجموع القوى العاملة العربية في الفترة مابين عامي ١٩٦٠

و١٩٩٠ ، والتى أدت الى زيادة العمالة فى الصناعة بنسبة ٩ ٪ وفى قطاع الخدمات بنسبة ١٧ ٪ ، كما يوضحها الجدول (٢) ٠

جدول (٢)
النسبة المئوية لتغير تركيب العمالة العربية بين ١٩٦٠-١٩٩٠. (٥٠)

القطاع	١٩٦٠	١٩٩٣
القوى العاملة فى الزراعة(٪)	٦٥	٣٩
القوى العاملة فى الصناعة (٪)	١٢	٢١
القوي العاملة فى الخدمات (٪)	٢٣	٤٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

ب- التعليم

تحتل المدرسة مكانة مرموقة فى عملية التنشأة الاجتماعية، إذ يأتى دورها من حيث الأهمية مباشرة بعد تأثير الأسرة ، حيث تكمل دور الأسرة فى التنشأة الاجتماعية، وتقوم بدور الوسيط بينها وبين المجتمع الأكبر ٠ فتوسع المدرسة المواقف التى تعلمها الطفل فى الأسرة وتقويها وهكذا فأن تأثير المدارس يظهر فى أحسن أشكاله فى توسيع وتقوية المواقف التى سبق تعلمها بالفعل فى مكان آخر (٥١)٠

وعلى خلاف الأسرة التى تعامل الطفل وفق معايير خصوصية، فإن المدرسة تعامله ، كما سيعامله المجتمع فى المستقبل ، وفق معايير شمولية، وهى المعايير التى تعامل بها كل أفراد المجتمع بنفس الأسلوب، بغض النظر عن خصائصهم الموروثة كالجنس والانحدار العائلى والطبقى والإثنى والدينى وغيرها ٠ فيقوم التعليم بمهمة الانتقال من المعايير الخصوصية والمكانات الموروثة،†إلى المعايير الشمولية والمكانات المكتسبة.† وهكذا يصبح التعليم آلية صالحة لاختيار الأفراد لأدوارهم فى المستقبل، من خلال مبدأ الاستحقاق والجدارة التى يثبتها نظام الامتحانات المدرسية (٥٢) . وتتضمن المناهج الدراسية تعليم مهارات متخصصة ضرورية لمستقبل المجتمع الحديث ، ويصبح التعليم متمما للاقتصاد، ومرتبطا به من حيث تلبيته لاحتياجاته من مهن ومهارات وتقنيات وخبرات٠

كما يقوم التعليم بنقل قيم المجتمع ومعاييره من جيل الى آخر ، وبهذا فإنه يوفر نوعا من التماثل بين أبناء المجتمع الواحد الذى لايمكن للمجتمع من دونه الاستمرار والبقاء – كما قال إميل دوركايم (٥٣)٠ ويدعم التعليم العلمانية ، وفتح الأبواب على عناصر مختلف الثقافات والتراث العالمى القديم والحديث ٠ وأصبح التعليم الإطار المناسب للحراك

الاجتماعي العمودي، الذي أنتج الفئات المتوسطة الحديثة ، وكاد يكون الوسيلة الوحيدة لتبوء النُخَب الحضرية مكانتها القيادية في مجتمعات المدن . وبهذا أصبح التعليم في حد ذاته قيمة مرغوبة من قيم المجتمعات الحضرية ، مما جعله يتحول بسرعة من تعليم نخبوي إلى تعليم شعبي .

لكن مكانة التعليم، كانت قد تزعزعت عندما ضربت الأزمة الاقتصادية والبطالة اقتصاد العديد من البلدان العربية، وتشبع سوق العمل العربي بالعمالة ، خاصة من ذوي الشهادات والمهارات العالية ، فبدأت أعداد كبيرة نسبيا من المتعلمين تتسرب من قطاعات الدولة إلى قطاع المهن الحرة والعمل خارج البلاد . كما أن البطالة التي أصابت أعدادا غفيرة من الشباب عرقلت اندماجهم في المجتمع ، وإذا أخذنا في الحسبان اعتماد الهجرة الريفية إلى المدن على عنصر الشباب ، فسنجد أن هذه المظاهر ساعدت على انعزال الشباب داخل المدن العربية عن بقية المجتمع ، وأخذت تظهر بينهم سمات الثقافة الفرعية ، كمحاولة لحل المشاكل التي سببتها تناقضات البنية الاجتماعية، وكحاجة إلى شكل جديد من أشكال الانتماء ، الذي يخلق شكلا من أشكال الهوية الجماعية التي يمكن منها اكتساب الهوية الفردية، خارج إطار تلك المنسوبة للطبقة أو التعليم أو المهنة (٥٤) . وتتجلى أولى ملامح ثقافة الشباب، التي ظهرت في عدد من المدن العربية الكبرى، في سوء تكيف هذه الفئة العمرية مع بقية أفراد المجتمع الحضري ، ومعاناتها من اليأس وخيبة الأمل، والاستغراق في الماضي ورفض الجديد.

وعندما يفشل التعليم، كوسيلة للارتقاء الاجتماعي ، تجد أعداداً كبيرة من الشباب تعاني من غربة بين مايتعملونه في المعاهد الدراسية، وبين ماينتظرهم من مستقبل قاتم ، ويدخل الفكر الغيبي من خلال هذا التناقض بين التعليم وبقية بنى المجتمع الحديثة.

جـ- وسائل الاتصال الجماهيري والحركات الاجتماعية

يرتبط انتشار وسائل الاتصال الجماهيري بنشوء المدن واتساعها ، حيث يفقد فيها الاتصال الشخصي مقدرته على نقل المعلومات ، كما ترتبط بتطور تكنولوجيا المذياع و التلفاز والمطبعة والهاتف والفيلم والفيديو وغيرذلك. وبالرغم من ارتباط وسائل الاتصال الجماهيري تاريخيا بالمجتمعات الصناعية المتقدمة ، إلا أنها لعبت دورا هاما في كل مجتمعات بلدان العالم الثالث، حيث ساعدت على إحداث تغيير اجتماعي، وتقريب الفجوة بين الريف والحضر، وبالتالي خلق مايسمى بالثقافة الجماهيرية . ولعب المذياع ، ثم التلفاز دوراً هاماً في توعية قطاع واسع من السكان الأميين . فيقوم التلفاز بتقديم مختلف الصور والصيغ الفكرية والتصورات التي تدخل البيوت مباشرة، فتصبح عاملا مهما من عوامل التنشأة الاجتماعية (٥٥) . وتنشر وسائل الاتصال الجماهيري معالم الثقافة الحضرية في

أكثر الأماكن تخلفا فى المجتمع . وبهذا، فإنها تقوم بمهام قلما تستطيع وسائل أخرى القيام بها أو منافستها . وكانت نتائج بعض الدراسات قد أثبتت أن تأثير التلفاز على خلق وتغير المواقف يعتمد بالدرجة الأساسية على وجود الاستعداد المسبق لدى الأفراد للتغير ، يأتى بعدها، من حيث الاهمية، مضمون الرسالة الإعلامية وطريقة تلقيها (٥٦) . قد واجهت المجتمعات العربية، منذ مطلع الثمانينات ، ظروفا اقتصادية وسياسية جديدة ، كما سبق وأشرنا ، وكان للرسالة الإعلامية الرسمية تأثيرها. فهناك صلة وثيقة بين الاتصال والثبات الاجتماعى ، فقد يؤدى التغير فى قنوات الاتصال أو مضمونه، فى بعض الظروف الاستثنائية، أو الجديدة، كتلك التى فرضتها الأزمة الاقتصادية والهجرة الريفية، الى تخلى المواطن عن ثقته بالإعلام والاتصال الرسمى، مما يؤدى، مع ظروف أخرى، إلى تخلخل الثبات الاجتماعى، من خلال نشاط السلوك الجمعى، كحوادث الشغب والحشود، وتكوين الحركات الاجتماعية والجماهيرية وغيرها. وقد يؤدى فتح قنوات الاتصال إلى حدوث زيادة فى السلوك الجمعى، وذلك من خلال تخلخل حالة التجاهل المزمنة . وقد يزعزع الكشف المفاجىء للفساد، فى دوائر الحكومة العليا، ثقة الناس بشرعية وفعالية البنية السياسية ٠ وقد تكشف زيادة الاتصال، بين أولئك الناس الذين كانوا يخشون فضح عدم رضاهم الفردى لبعضهم، رؤى جديدة عن إمكانية التغير الذى لم يكن بالامكان تخيل تحقيقه فى السابق(٥٧) ٠

ويعرف الاتصال الاجتماعى نوعان من الشبكات ، الأولى شبكة الاتصال الجماهيرى التى تتضمن المذياع والتلفاز والصحف والأفلام وغيرها، والتى هى عادة احتكار للدولة ورقابتها فى معظم البلدان العربية ، والثانية شبكة التفاعل، وهى شبكة الاتصال الشخصى التى يتم فيها نقل المعلومات من شخص إلى آخر، أو من جماعة صغيرة إلى أخرى ٠ وقد عرفت شبكات التفاعل بعض أشكال الحرية ، حيث عم الإحساس بعدم وجود رقيب على الأحاديث الشخصية بين الأفراد ،وفى الحلقات الضيقة من الاتصال بينهم ٠

وتقوم شبكة التفاعل بدور مهم بين الأميين والفقراء، فتكاد تكون الشبكة الاتصالية الوحيدة لديهم ، خاصة وان تفسير مضمون الاتصال الجماهيرى يتم من خلال هذه الشبكة الشخصية . فلا يفسر الفرد مضمون الرسالة الاعلامية الرسمية بمفرده، بل ضمن شبكته التفاعلية، أى بعلاقته بالاخرين ، كما أنه ليس نقطة الوصول، بل نقطة الربط، بين شبكات تفاعل متعددة٠

وتعتمد الفئات الفقيرة، وغير المتعلمة فى المدن على مايعرف بـ قادة الرأى† ، أو حسب تعبير أرنولد روز† ذوى النفوذ الإيكولوجى، الذين هم موضع ثقة فيما يخص المعلومات التى يتناقلونها أو يفسرونها ، ولهؤلاء مكانة مرموقة داخل الجماعة، ويحتلون مركزا مؤثرا فى الربط بين مختلف الجماعات، كالحلاق وصاحب الحانوت وبائع الصحف والمدرس

والشرطى وإمام الجامع والقائد الطلابى وغيرهم (٥٨)٠وتأثير قادة الرأى على الجمهور له تقاليد عريقة فى الريف، بسبب زيادة عدد الأميين . وانتقل هذا التأثير إلى المدن العربية بتأثير الهجرة الريفية ، ويصبح الاعتماد على تفسيراتهم ضرورى عندما يخفق الإعلام الرسمى فى كونه قناة اتصال موثوقة٠

وازداد نشاط السلوك الجمعى فى معظم المدن العربية الكبرى بتأثير الكثافة السكانية، وتخلل البنية الاجتماعية بسبب الهجرة الريفية والمشاكل الاقتصادية ٠ ويبدأ السلوك الجمعى فى النشاط عند اجتماع عدد كبير من الناس فى مكان واحد، يواجهون فيه ظروفا استثنائية غير عادية . ويقصد بالسلوك الجمعى سلوك الناس الجماعى فى الحشود، وحالات الفزع، والبدع والتقاليع، وحالات الحماس والهياج، والوله وغير ذلك . كما يظهر السلوك الجمعى فى الظواهر الأكثر تنظيما كالحركات الاجتماعية†سواء الثورية منها أو الاصلاحية . ويشبه السلوك الجمعى السلوك المنظم، من حيث تضمنه تفاعل مجموعة من الناس سويا ، لكنه يختلف عنه بعفويته وأوضاعه المتغيرة باستمرار ، مما يقلل إمكانية التنبؤ به ، (٥٩)٠ وإذا كان سلوك الأفراد المنظم محدد بجملة من الضوابط والآليات، كالقيم والمعايير والدوافع وغيرها ، فإن السلوك الجمعى هو الآخر محدد بضوابط . ويتمثل التباين بين السلوكين، فى أن السلوك المنظم هو سلوك يومى متكرر يواجه فيه الفرد أوضاعا مألوفة متكررة ، أما السلوك الجمعى فيقوم فى ظل أوضاع استثنائية غير عادية وغير متكررة ، فيظهر سلوك الناس الجمعى لحصول خطأ ما فى بيئتهم الاجتماعية . فالناس يفزعون ، مثلا ، لمواجهتهم بعض الأخطار الشديدة . وينغمسون فى حالات من الحماس والاهتياج والبدع بسبب الضجر مما يدور حولهم. ويقومون بالشغب لمواجهتهم أوضاعا من الحرمان الحاد كارتفاع الأسعار التضخمى ، وينضمون الى الحركات الثورية والإصلاحية لمعاناتهم من أوضاعهم الاجتماعية السائدة (٦٠) ٠ومجال السلوك الجمعى واسع لشموله عددا من الظواهر المختلفة التى تبدأ من سلوك الفرد داخل الجماعة، حتى سلوك الجماعات الكبرى . وينشط السلوك الجمعى فى فترات التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ويزداد فعالية فى أوقات الأزمات، عندما يضعف الثبات الاجتماعى، أو اختلال النظام المعيارى فى المجتمع، أو عند عجز البنية الاجتماعية عن استيعاب التغيرات الجديدة . ولايندلع السلوك الجمعى فجأة ، كما قد يتبادر للذهن ، فإنه كالسلوك المنظم بحاجة إلى تحضيرات ومقدمات تتيح دخول الناس سويا فى التفاعل ، وذلك بعد أن يتم تراكم عدد من الأسباب والعوامل ذات العلاقة٠ ويفسر نيل سملسر، كيفية تراكم العوامل المؤدية إلى اندلاع السلوك الجمعى، فيمثلها بمصطلح القيمة – المضافة †الاقتصادى، كذلك الحال بالنسبة للسلوك الجمعى الذى ينبثق من خلال تراكم عدد من القيم المضافة حتى الوصول إلى التعبير عنه صراحة ٠ فزيادة الأسعار بمفردها ، مثلا ، لاتؤدى إلى إحداث شغب †بالضرورة ، إلا إذا رافقتها جملة من

الأسباب والعوامل الأخرى ، وليست فى نهاية المطاف سوى عامل واحد من عوامل أخرى متممة ومتراكمة (٦١)·

وقد عرفت بعض المدن والعواصم العربية أحداث شغب قامت بها الجماهير بشكل عفوى فى السنوات الاخيرة ، وقد أخذت تلك الأحداث أشكالا مختلفة ، ورافقت بعضها أعمال عنف وتحطيم الواجهات والنوافذ وإشعال الحرائق وغير ذلك ، كما حدث فى مصر والجزائر والعراق وبلدان عربية أخرى. ويصطلح بعض علماء الاجتماع على مثل هذا النوع من السلوك بالحشد الفاعل الذى تزداد عدوانيته بحسب مزاج أفراده، والحالة النفسية المسيطرة عليه فى اللحظة المعينة (٦٢)· ويرتبط الحشد الفاعل بالزمان والمكان الذى يظهر فيه ، فما أن تمر ساعات أو أحيانا أياماً حتى يخمد ويتفرق وينتهى نشاطه ، كما أنه محدد فى منطقة معينة من المدينة ، غالبا ما تكون وسطها . وترجع أسباب ظهور الحشد الفاعل إلى العوامل التالية :

١- وجود حالة من اليأس والفشل المزمن لعدد من الفئات والجماعات الاجتماعية ،٢- وجود اختلاف أو انشقاق داخل المجتمع٣- وجود تناقض فى نسق القيم الاجتماعية،٤- اخفاق الاتصال الاجتماعى، ٥- عجز نسق الرقابة فى القيام بوظائفه، ٦- وجود أمل فى تحسين أوضاع سيئة·

وقد تجمعت مثل هذه العوامل ، فى بعض البلدان العربية، كنتيجة للأزمة الاقتصادية، وتراجع مستويات المعيشة، وانحسار هيبة السلطات، وتفاقم الصراع الثقافى بين القيم الحضرية والريفية وكذلك الانفتاح نحو الديمقراطية، بعد سنوات من حكم الحزب الواحد وغيرها· وتحولت بعض تلك الحشود إلى حركات اجتماعية ، هى فى الحقيقة شكل آخر للسلوك الجمعى أكثر تنظيما واستمرارا وثباتا من حالته السابقة غير المستقرة ، ويسعى لتحقيق أهداف من خلال تنفيذ خطة عمل واضحة، تتطلب استمرارية أطول من مدة الحشد القصيرة (٦٣)· ولايعنى هذا بأن الحركة الاجتماعية هى حالة حشد مستمرة ، ذلك أن الحشد لايمتلك التنظيم والدوافع الكافية التى تبقى أعضاءه فى حالة من الهدوء والانتظار لفترة زمنية طويلة نسبيا ، كما أن الحشد لايمتلك الآليات التى تمكنه من التنسيق والاتصال خارج إطار المكان الضيق الذى ينشأ فيه ·فالحركة الاجتماعية هى خليط من التنظيم والعفوية ، هى فعل أو سلوك جمعى ، يتميز بالاستمرارية لبعض الوقت من أجل تطوير أو مقاومة التغير فى المجتمع أو فى الجماعة المنتمية اليها (٦٤)· وبالرغم من أن ظاهرة الحركات الاجتماعية تزخر بها كل من المجتمعات المتقدمة والمتخلفة عل السواء ، إلا أن لبنية المجتمعات الصناعية القدرة على استيعاب مثل هذه الحركات والظواهر الجمعية المماثلة وتحويلها إلى تشكيلات منظمة ، فالمضمون المجتمعى – الصناعى الحديث يسير نحو نموذج جماعى متماسك تنظيميا، وعلى العكس من هذا لايجرى مثل هذا التحول فى

مجتمعات ماقبل – الصناعة (٦٥)٠ ويعود ذلك إلى دور المكانات الموروثة، والروابط العائلية والقرابية فى البنية الاجتماعية لبلدان العالم الثالث، وكذلك إلى كاريزما سحر زعماء هذه الحركات. وتتلائم الحركات الاجتماعية، باعتبارها جماعات لاشكلية، مع تلك العلاقات والروابط ذات الطبيعة القرابية وشبه– العائلية التى مازالت مؤثرة بشكل واسع فى مجتمعات العالم الثالث ٠

وتتحرك جماهير الحركات الاجتماعية فى بيئة رمزية معقدة ، ذات طابع غريزى وعفوى لاعقلانى ، فيكفى ذكر بضع كلمات، أو القيام بإيماءات معينة، حتى تفقد جموع هذه الحركات اتزانها وتتحول إلى حشد فعال ٠ فهناك دائما كلمة أو صورة أو رمز له مفعول كلمة السر تسرى بين جموع هذه الحركات، وتنتشر بينهم بسرعة مذهلة ، فتصبح دليلهم فى إجلاء الغموض الذى ينتاب الأوضاع الاستثنائية وغير العادية . لبعض الألفاظ والجمل سلطان لايضعفه العقل، ولايؤثر فيه الدليل. ألفاظ وجمل ينطقها المتكلم خاشعا أمام الجماعات فلا تكاد تخرج من فمه حتى تعلو الهيبة وجوه السامعين، وتعلو الوجوه لها احتراما، ويعتقد كثيرون فيها قوة إلهية (٦٦)٠ وتتلائم سيكولوجية الحشد مع الفكر الدينى، إذ يصبح جميع الناس متساوين فيه من حيث المرتبة والمكانة الاجتماعية ، حتى يكادوا أن يصبحوا غير مختلفين من حيث الجنس والملكية ٠

وقد واجهت البلدان العربية حركات اجتماعية بارزة فى الماضى تمثلت فى التيارين القومى والماركسى اللذين عكسا فكر الطبقات المتوسطة المدينية ٠ وتعكس الحركة الاجتماعية الجديدة، المتمثلة فى التيار الإسلامى السياسى، فكر الفئات الفقيرة فى المدن ذات الأصول الريفية ٠ فالطابع المعادى للتقدم والعلمانية، التى تتسم به الحركات الإسلامية الأصولية الجديدة، تنسجم وثقافات أهل الريف، فسكان البلدات والقرى الصغيرة ، المرتبطون بالماضى الإقطاعى، يشكلون العمود الفقرى للحركات ذات الميول المضادة للصناعة – الحضرية. وعادة تكون هذه الجماعات أقل انتفاعا من غيرها من المساعى الصناعية – الحضرية للنظام الجديد إنها، فى الواقع ، تقاوم النظام الجديد الذى غربها (٦٧)٠

الخاتمة

واجهت معظم البلدان العربية، ذات الاقتصاد الزراعى، موجات من الهجرة الريفية إلى المدن، نتيجة لانهيار البنى الزراعية التقليدية فى الريف ٠ وإذا كان لدى المدن العربية فى الماضى آليات كفيلة بدمج أهل الريف فى حياة المدن، فإن التدفق المستمر للأعداد الغفيرة من المهاجرين الريفيين من ناحية، والأزمة الاقتصادية التى واجهت البلدان العربية منذ مطلع الثمانينات من ناحية اخرى، عطلت تكامل مجتمع المدن، وتركته عرضة للانقسام والتمزق ، وبتراجع الثقافة الحضرية أمام الريفية، جرى التراجع عن العديد من مكونات

الحياة الحضرية، كالعلمانية والعلاقات الاجتماعية الحديثة والتنظيمات الحديثة والتعليم وغيرها ، مما أفسح المجال لسيادة الأفكار الغيبية والمضادة للحداثة والتقدم. وأخذت مظاهر التوتر الاجتماعية تظهر فى المدن العربية الكبرى · وبالرغم من انحسار معدلات الهجرة الريفية، فى أغلب البلدان العربية ، لكن يبدو أن آثارها لن تنتهى فى المستقبل القريب ■

الهوامش

1-An Urbanising World', Global Report on Human Settlements 1996, United Nation Centre for Humn Settlement (HABITAT), Oxford University Press, 1996,p.13

2-Ibid. p.xxvi.

3- Louis Wirth, "On Cities and Social life"', Selected Papers, The University of Chicago Press, 1964, p.80.

.4- Peter Saunders, 'Social Theory and the Urban Question", Hutchinson London 1984, p.85-6.

5- Anthony Giddens, "Sociology", Polity Press, Cambridge 1989,p.56.

6-John W. Bardo & John J. Hartman, "Urban Sociology" , F.E.Peacock Publishers, Inc., U.S.A 1982,p.350

7- Ibid. p.346

٨- جيران فى عالم واحد ، نص تقرير: لجنة إدارة شوؤن المجتمع الدولى, سلسلة عالم المعرفة، الكويت ١٩٩٥ص ٤٩- ٥٠

٩- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - لبنان ١٩٩٤، ص ٩١ ·

10- Paul Kennedy," Preparing for the Twenty- First Century", Harper Col lins Publishers, London 1993, p.7.

11- Paul R.Ehrlich & Anne H. Ehrlich, "Population, Resource, Environment- Issues in human ecology", W.H. Freeman and Company, San Francisco 1970, p.41.

12- Philip M. Hauser & Leo F. Schnore, "The Study of Urbanization", John Willey & Sons, Inc., London 1966, p.2
13- Philip M. Hauser, op. cit., p.9.
١٤- د. محمد الجوهرى ود. علياء شكرى، «علم الاجتماع الريفى والحضرى»، دار المعارف القاهرة ١٩٨٠ ص ٣٧٢.
15- Janet Abu- Lughod, "Migrant Adjustment to City Life: The Egyption Case", Gerald Breese, "The City in Newly Developing Countries: Readings on Urbanism and Urbanization', Prentice-Hall Intenational, Inc., London 1972 , p ,376 .
16- Ibid.p.377
17- Allan M. Findlay, "The Arab World", Routledge, London 1994, p. 170.
18- Peter Worsley, "The Three Worlds- culture & world development", Weidenfeld and Nicolson, London 1984, p. 176.
١٩- راجع د. محمد عاطف غيث، «القرية المتغيرة»، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٦٤
٢٠- د. محمود عودة ، «الفلاحون والدولة» ، دار النهضة العربية - بيروت ١٩٨٢ ، ص ١٧٢.
21- Anthony Giddens, "Sociology", Polity Press, Cambridge 1989, p.554 .
22- Human Development Reportr 1996, United Nation Development Programme (UNDP) , Oxford University Press, New York Oxford, 1996, p.1.
23- Ibid.p.1.
24- Ibid.p.2 .
25- Ibid.p.2.
26- Ibid .p.14.
٢٧- «جيران فى عالم واحد» ، نص تقرير : لجنة إدارة شؤون المجتمع الدولى سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ٥٩٩١، ص ٤٠.
٢٨- تضم منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ٢٣ بلداً هى : استراليا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفنلندا والنمسا وفرنسا والمانيا واليونان وأيسلندا وأيرلندا وإيطاليا واليابان ولكسمبرغ وهولندا ونيوزيلندا والنرويج والبرتغال وأسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة

والولايات المتحدة الأمريكية·

29- Paul Hirst, "Globalization in Question", in "Post- Marxism and the Middle East", edited by Faleh A. Jabar, Saqi Books, London 1997, p.111.

٣٠- «جيران فى عالم واحد» ، مصدر سابق ص ١٦٠·

٣١- المصدر السابق·

32- Human Development Report 1996, United Nation Development Programme (UNDP)., Oxford University Press, New York- Oxford, 1996, p.212.

33- Ibid.p.176-79.

34- Encyclopaedia Britannica, Book of the Year 1996, Chicago 1996, p. 792-97.

35- Human Development Report 1996, op. cit.,p. 135-37.

36- Encyclopaedia Britannica,, op. cit., p.792-97.

37-- Human Development Report 1996, op. cit., p. 176-77

38- Ibid.p.176-77.

39- Encyclopaedia Britannica op. cit., p.792-79.

40 - Janet Abu- Lughod, "Migrant Adjustment to City life: The Egyption Case ,in Gerald Breese, The City in Newly Developing Countries: Readings on Urbanism and Urbanization", Prentice-Hall Intemational, Inc., London 1972, p.382.

41- Ibid. p.383.

٤٢- انظر «علم الاجتماع الريفى والحضرى» ، مصدر سابق ، ص ٤٠٤ -٤١٣·

43- Samuel E. Wallace, "The Urban Environment", The Dorsey Press Illinois 1980, p.125.

44- Paul R. Ehrlich & Anne H. Ehrlich, "Population, Resources Environment- Issues in Human ecology", W.H. Freeman and Company, San Francisco, 1970,p.41.

45-Peter Worsley, "The Three Worlds- culture & world development", Weidenfeld and Nicolson, London 1984, p.119.

46- Ibid.p.119-120.

47 Gideon Sjoberg, "Cities in Developing and Industrial Societies: Across- Cultural Analysis", in The Study of Urbanization'. op .cit, p.227.
48- Michael Haralambos, "Sociology - Themes and Perspectives", second edit., London 1985, p.278.
49- Encyclopaedia Britannica,, op. cit., p.764-69.
50- Human Development Report 1996. op . cit., p.211.
51- Jerry L. Yeric & John R. Todd,"'Public Opinion - The visible politics", F. E. Peacock Publishers, Inc., Ippinois1985, p,49.
52- Michael Haralambos, op. cit., p.175.
53- ibid. p.173.
54- Michael Brake, Youth Culture, Routlege, London 1985.p.ix.
55- JerryL Yenc & John R. Todd, op.cit., p.53.
56- JerryL Yenc & John R. Todd, op. cit, p.61.
57 Ralph H. Turner & Lewis M. Killian, “Collective Behavior", Prentice - Hall, Inc., Englewoo Cliffs, second edition, New Jersey, 1972, p.77.
58- Ibid. p.202.
59- Encyclopaedia Britannica, volume 16, !5th edition, Chicago 1991, p.556.
60- Neil J. Smelser, "Theory of Collective Behavior, Routledge" & Kegan Paul, London 1962, p.47.
61- Neil J. Smelser, op. cit., p.12-24.
62- Ralph H. Tumer & Lewis M. Killian, Op. Cit., p.96-102.
63- Ibid. p.245.
64- Ibid.p.246.
65- Roland Robertson, "The Sociological Interpretation of Religion," The Comelot Press Ltd., Southampton, p. 115.
٦٦-غوستاف لوبون ، روح الاجتماع ، ترجمة أحمد فتحى زغلول باشا، موفم للنشر ، الجزائر ١٩٨٨ ، ص ١١٦ .

67- Philip M. Hauser & Leo F. Schnore, "The Study of Urbanization", John Wiley & Sons, Inc., London 1966, p.222.

د. برنار فونو تشيجوا*

شروط الحوار الثقافى الأوروبى الأفريقى**

إن قيام حوار حقيقى، بين المناطق الثقافية الكبرى للعالم، يمر عبر انتقاد النفاق الليبرالى الجديد فى المجالين الاقتصادى والسياسى، وعبر تجدد إشكالية الاشتراكية على الصعيد العالمى. وفى المنطقة العربية الأفريقية، تلعب العلاقات مع أوروبا دورا حاسماً.

أولا - النفاق فيما يسمى بالإدارة الليبرالية الجديدة لأزمات التراكم

الهدف من هذا القسم هو توضيح أن النظرية الليبرالية الجديدة، إنما تخفى وراءها سياسات تعارضها بصفة عامة حججاً منطقية أخرى ، غير حجج الرأسمالية الصرفة.

إن أطروحة السوق ذاتى التنظيم، تبالغ فى دور القوانين الاقتصادية، والمنافسة فى تطور الرأسمالية. فمنطق السوق، أو رأس المال الصرف، لا يتعدى كونه تعظيم الربح للشركة الرأسمالية. وتقول النظرية الليبرالية الجديدة إنه إذا اقتصرت الدولة على ممارسة الوظائف التى حددها لها أ. سميث، فإن الأسواق المعولمة (بإستثناء سوق العمل) ستنظم نفسها ذاتيا، على المدى الطويل، عبر دورات من التكيف، وتؤدى إلى ارتفاع غير محدود فى المنتج وفى صافى دخل الفرد، وإلى تدمير الطبيعة وحدوث بعض الأضرار. وفى هذه الأطروحة، تتناوب مراحل الأزمة والنمو الثابت والمتواصل على غرار الدورات البيولوچية

*مدير البحوث بمنتدى العالم الثالث (مكتب أفريقيا).

**ترجمها عن الفرنسية ا. حسنى تمام.

أو الفلكية طبقاً للقوانين الداخلية لاقتصاد السوق.

١ - واقع الأمر أن ظروف المنافسة الصرفة والكاملة لا تتحقق إلا داخل قطاع الرأسمالية الأسريةالصغيرة (مثل القطاع المسمى غير الرسمى فى البلدان النامية). وبصورة أكثر تحديدا، فإن تركز رأس المال يزيد فى كل مرحلة جديدة من التراكم على الصعيد العالمى. وهذا التركز يعمل لمصلحة المؤسسات الكبيرة لبلدان المركز التى تستطيع بذلك أن تخضع دول الأطراف التخوم ومجتمعاتها لمتطلبات العولمة.

٢ - وتعارض المطالب القومية منطق الاستقطاب هذا. وقد سمح التحليل العلمى المرتكز على التحالفات الطبقية، والذى يأخذ فى الإعتبار الأبعاد الخارجية -وبخاصة الچيوبوليتيكية- سمح لسمير أمين بأن يبين أن الرأسمالية تدفع إلى الاستقطاب منذ البداية، من حيث إنها تضع المراكز التى استكمل فيها التراكم الأولى فى مواجهة أطراف (تخوم) يعمل فيها التدمير/ إعادة الهيكلة الاجتماعية والتحالفات الاجتماعية الناجمة عنها، على إخضاع التراكم الداخلى لمطالب المركز. وفى هذا الإطار تندرج نظريات التبادل غير المتكافىء، والتحويلات المالية المترتبة على تغيير معدلات الربح على المستوى العالمى.

وهكذا تضع الدول القومية الراديكالية، فى مقدمة مطالبها، الحق الطبيعى فى أن تحاكى بلدان المركز على المستوى الاقتصادى والتكنولوچى (ولكن بصفة عامة ليس على المستوى السياسى والثقافى). وبالنسبة لهذه الدول فإن الانصياع للمنطق غير الوطنى (منطق السوق)، وترك الحرية لرأس المال لكى يحدد التوجهات الرئيسية للتطور الاجتماعى - الاقتصادى، إنما يعنى التخلى عن تحقيق التراكم الأولى، وبالتالى تغذية الاستقطاب بدلا من التصدى له، وهى تخشى ألا تقنع البرجوازية الوطنية الخاصة بدورالبرجوازية الكمبرادورية. وبصورة عامة، فمنذ عام ١٨٨٠ كانت الدولة هى التى تنسق الثورة الصناعية، لأنه إذا ماترك الأمر لمنطق السوق،فإن الرأسمالى يميل إلى أن يكون مضارباً أكثر منه منتجاً كما افترض الاقتصاديون الكلاسكيون، ماركس وشومبيتر. إنه يسعى إلى تحقيق فائض نقدى، وليس بالضرورة ممارسة نشاط إنتاجى. وهذه الملاحظة تمتد إلى القطاع العام، عندما تلغى الدولة السوق، عن طريق تخطيط بيروقراطى، بدلا من إخضاعه لمقتضيات تشكيل نظام اقتصادى متماسك وديناميكى. والواقع أن اختيار القطاعات ذات الأولوية والنسب واجبة الاحترام بين مختلف القطاعات، إنما يعتمد على مزيج من الإلهام والمعرفة، لكنه يعتمد فى المقام الأول أيضا على قدرة الإدارة على إقامة علاقات تعاون مع المؤسسات العامة والخاصة. وفى جميع الحالات، فإن السيطرة على ميزان المدفوعات تبدو أمرا لاغنى عنه. وهذا لا يتحقق بصورة مضمونة إلا فى سياسة جمع وتوجيه

المدخرات٠ وتفضل السلطة دخول البنوك كوسيط (النموذج الألمانى واليابانى) مقابل دخول البورصة كوسيط (النموذج الأنجلوساكسونى)٠

٣- يؤدى منطق رأس المال الصرف حتما إلى زيادة استغلال الطبيعة٠ وقد أوضح ماركس ذلك بجلاء فى كتابه رأس المال، وإن لم يستخلص آثار ذلك على نظرية القيمة-العمل٠ فهو يرى إن هذا ليس هو الأمر الجوهرى٠ فنظرية القيمة عنده تستخدم لتنظيم نقد النظام الرأسمالى أكثر منها لإقتراح حلول سياسية وأيديولوچية لإنقاذه٠ وهكذا فإن معيار المنتج النهائى ليست له نفس الأهمية إلا عند الكلاسيكيين الجدد٠ ذلك أنه كان أكثر اهتماما بمكان العمل وظروف الإسكان التى تؤثر مباشرة على صحة العامل ورفاهيته منه بتدهور البيئة والتلوث فى حد ذاته٠ واليوم فإن الفكر والحركات الإيكولوچية التقدمية تركز على ضرورة وإلحاح وضع نظام للأسعار العالمية يتضمن إيراداً يخصص لتحسين البيئة، التى هى فى الوقت ذاته وسيلة إنتاج للمزارعين وصيادى السمك ومربى الحيوانات٠

فى هذا المجال، كما فى غيره، تطرح الليبرالية الجديدة نظريتها للمواءمة الدورية، أو للتخصص الدولى، لكنها تلزم الصمت بشأن مخاطر التلوث الأكثر أهمية٠ وهى تزعم، أنه على المدى الطويل سوف تتوفر دورة من الاستثمارات التى يساعد على إزالة التلوث٠ ويقدر الآن، أن ربع إجمالى الناتج المحلى فى ألمانيا يوجه إلى مكافحة آثار التلوث، استعانة بالمؤسسات الرابحة؟ وتسمح هذه الأفكار نفسها بإضفاء المشروعية على التجارة الدولية فى المخلفات السامة فى اتجاه الجنوب، وإقامة الصناعات المسببة للتلوث هناك، بزعم أن معدل التلوث أقل فيها من بلدان المركز٠ والواقع أن الليبرالية الجديدة تخفى حقيقتين رئيسيتين: (١) إن الاعتماد المتبادل أمر حتمى على المدى الطويل، ولذلك فلابد من وضع نموذج بديل للتنمية العالمية، لأنه من الثابت حالياً أن كوكبنا لا يستطيع تحمل اقتصادات تنتج وتفرز هذا القدر من المنتجات والمخلفات للفرد من السكان على نحو مايحدث فى بلدان مجموعة السبعة؛ (٢) إن القوى المسيطرة تعارض المعالجة العالمية للبيئة٠ والدليل على ذلك هو موقف الولايات المتحدة السلبى فى مؤتمر قمة الأرض الذى انعقد فى ريو عام ١٩٩٢٠

إن الليبرالية الجديدة تلتزم الصمت بشأن جانب مهم من مخاطر التلوث ألا وهو: صنع وتخزين الأسلحة النووية٠ صحيح أن نظرية السوق ذاتى التنظيم أقل تطبيقا فى هذا المجال كما فى غيره على نحو ماأوضح سمير أمين وغيره٠

٤- إن المنطق الاشتراكى لمقاومة زيادة استغلال قوة العمل يلعب دورا لابديل عنه فى التراكم٠ وقد أوضح ماركس أن زيادة قيمة رأس المال الصرف يُبقى دائما على جيش احتياطى إلى جانب البروليتاريا المشاركة فى تقديم رأس المال٠ كما أوضح أن منطق السوق

يولد الفقر النسبى والمطلق، وهى مشكلة لاتقبل الحل فى ظل الرأسمالية٠ وبالنسبة للبعض فإن تكهنات ماركس كذبتها دولة الرعاية للبلدان المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية٠ إن الإفقار يحدث عمليا فى كل الأطراف (التخوم) وهو يتزايد مع عودة ظهور منطق السوق ذاتية التنظيم، الذى ليس لديه مايقدمه سوى خفض أجور الجيش النشط تفاديا لهروب رأس المال نحو بلدان ترتفع فيها انتاجية العمل، وتكون فيها تكلفة الأجور أقل، وتشريعات العمل مواتية لرأس المال٠ إن الإفقار، فى وسط الوفرة، يتناقض مع التطلعات إلى العدالة الاجتماعية والانصاف الموجودة فى كل المجتمعات، حتى وإن لم تجد منظرين لها إلا مع تطور العلوم الاجتماعية فى أوروبا فى القرن التاسع عشر٠ وقد أوضح المنظّرون الاشتراكيون، وبخاصة الماركسيين، أن بناء عالم دون فقر أو إستبعاد إنما هو أمر ضرورى وممكن٠ وساد الاعتقاد فى مجمل الحركات الماركسية، خلال فترة معينة، بأن الثورات الفرنسية والروسية والصينية، كانت خطوات كبيرة على طريق الانتقال إلى الشيوعية٠ والواقع أن الثورة الفرنسية أدت إلى بلورة مفهوم المواطن حول الديمقراطية بمفهوم سياسى فقط٠ أما أزمة الثورتين الأخريين، فقد أدت إلى إعادة الاندماج -بصورة فوضوية بالنسبة للاتحاد السوفيتى السابق، ومحكومة بالنسبة للصين- فى النظام الرأسمالى٠

وسوف تستمر أزمة هذا النظام طالما استمرت الحركة الاشتراكية والنقابية فى الغرب وطالما استمر الفقر يتزايد على المستوى العالمى٠ وبهذا المعنى، فإن زيادة التراكم، بما فى ذلك داخل البلاد الغربية، يتوقف على اندماج المستبعدين من الإستهلاك الرأسمالى فى الحركات المطالبة بالحقوق٠

والواقع أن البرجوازية الحاكمة فى مجمل القطاع الرأسمالى، عندما تنزع الطابع السياسى عن المناقشات حول طرق الخروج من الأزمة، وعندما نساند فى الواقع أشكال الأصولية العرقية أو الدينية والنزعات القومية المعادية للأجانب، فهى تكتفى بإدارة الأزمة٠

٥- الديمقراطية المتواصلة تفترض تحقيق التراكم الأولى٠ وأيديولوجية السوق ذاتية التنظيم تعطى لليبرالية الاقتصادية والانفتاح الكامل على السوق العالمية ميزتين، فهى ستؤدى إلى النمو الاقتصادى وإلى التصنيع المرتكز على الثورة الزراعية٠ كما أنها تعزز إرساء الديمقراطية البرجوازية واحترام حقوق الإنسان٠ والواقع أن العلاقات أكثر تعقيدا ولم تؤد محاولات وضع إطار نظرى للعلاقات بين الثورة الاقتصادية والنظم السياسية إلى تعزيز هذه الفرضيات بأية حال٠ ويمكننا إجمالا أن نلاحظ ظاهرتين: (١) منذ قرنين من الزمان انتهت الديمقراطية بأن فرضت نفسها فى البلاد الكبرى أو الأقاليم الفرعية التى أنجزت الثورتين الصناعية والزراعية، حيث أمكن استيعاب جيش الاحتياطى٠ والواقع أنه إذا كان صحيحا أن الثورة الاقتصادية لا تؤدى بالضرورة إلى الديمقراطية، الا أن هذه الديمقراطية

لايمكن الا أن تكون سريعة الزوال أو كاريكاتورية فى مجتمع فى مرحلة ماقبل التصنيع أو راكد اقتصاديا، (٢) فى الرأسمالية المتطورة، تؤدى البطالة والاستبعاد اللذان يصاحبان الأزمات الاقتصادية، إلى تراجع الديمقراطية· ولنوضح الأمر بادئين بالملاحظة الثانية·

يرجع تعزيز الديمقراطية السياسية فى أوربا الغربية إلى تشكيل دولة الرعاية التى كانت علاقات القوى الداخلية والخارجية ﴿قوميات الأطراف (التخوم)، مفتونة بالنموذج الوفيتى﴾ قد فرضتها بعد قرن ونصف من الثورة الاجتماعية–الاقتصادية· وفى مقابل ارتفاع مستوى المعيشة وانخفاض ساعات العمل، كان غالبية العمال قد تخلوا عن المشروع الاشتراكى بالمعنى الذى أعطاه له الشيوعيون· ومن ثم فقدت الديمقراطية بعدها الثورى المحتمل لصالح الاشتراكية–الديمقراطية· واليوم تؤدى أزمة دوله الرعاية إلى أزمة للديمقراطية التى تطورت فى اتجاه النموذج الأمريكى الذى يتسم بإستبعاد الفقراء من الحياه السياسية: ذلك أن غياب الطابع السياسى المرتبط بإستخدام الإنسان الآلى والثورة المعلوماتية وغيبة بديل يعتمد عليه لأزمة البطالة يؤدى إلى إنخفاض معدل المشاركة الفعالة فى الحياه السياسية ، بما فى ذلك الإنتخابات، بينما تضطلع وسائل الإعلام بتصوير العالم الثالث فى صورة الشيطان الذى يهدد أمن الغرب (الأصولية الإلامية وإنتاج المخدرات) وسيكون مسؤلا عن القضاء على دولة الرعاية (الإراق الإجتماعى والهجرة السرية)؛ كما تعمل من أجل إضفاء الشرعية على القرارات التى تتخذها حكوماتها ضد هذا العالم الثالث·

فى بعض البلدان والمناطق الطرفية حديثة التصنيع أو التى فى طريقها إلى التصنيع، تدعى الطبقات القائدة أن الديمقراطية تعرض مواقع البلد فى الوق العالمية للخطر؛ وهى تستخدم أساليب القمع الحديثة التى توفرها لها الصناعة ضد قوى الإشتراكية، ولكن عندما ينجح النضال الإجتماعى فى فرض الديمقراطية الليبرالية، فإن القاعدة المادية للممارستها تسمح بتحقيق تنازلات فعلية (تايوان وكوريا الجنوبية)· وفى العالم بصورة عامة، فإن العصر هو عصر الإنفتاح الديمقراطى، ويؤدى المستوى الضعيف للتصنيع إلى ضعف التحالفات السياسية· وفى أفريقيا، يفر إنضمام الطبقات الحاكمة رسميا إلى الإنفتاح الديمقراطى والتعبئة الشعبية التى تترتب عليها، بضعف البرجوازيات المحلية· ذلك أن انخفاض مستوى التصنيع لا يسمح ببلورة طبقات حاكمة تتجاوز الانقسامات العرقية أو الدينية أو الإقليمية· وفضلا عن ذلك، فإن الأزمة تؤدى إلى تقليل الفائض الضرورى لتقوية جهاز الدولة وتطوير الخدمات الاجتماعية· وتكون من نتيجة ذلك الا يؤدى الانفتاح الديمقراطى إلى القضاء على التبعية بل إنه يمكن أن يؤدى إلى الفوضى أو إلى احتكار السلطة بواسطة مجموعة عرقية سائدة عدديا أو إلى نوع من توافق الرأى بين الأحزاب السياسية بما يضمن المحافظة على الوضع الاقتصادى الاستعمارى الجديد ويضفى المشروعية على المهانة

الاجتماعية.

٢- إضفاء الطابع الاشتراكى على التنمية فى مجال أوربى-أفريقى:

إن الرسمالية، كما تعمل فى أفريقيا منذ الحقبة التجارية، تهمش القارة، وتحرم شعوبها من الكرامة وتفقرها مع تحميلها مسئولية تدهور البيئة، ولكن ماهو الاشتراكى وماهى الاشتراكية اليوم؟ كيف يمكن تصور عولمة اشتراكية تأتى نتيجة لتنمية داخلية، لكل مكونات نظام عالمى فريد وليس نتيجة وحيدة ولا حتى رئيسية للمواجه بين المعسكر الرأسمالى و المعسكر الاشتراكى. إننى لن أتوقف هنا الا عند التساؤلات الجديدة بشأن اشتراكية قابلة للتطبيق فى القرن الحادى والعشرين وحول علاقات أفريقيا بأوربا فى إقامة نظام عالمى متعدد المراكز يدعم المنظور الاشتراكى.

١- أفكار عن الاشتراكية فيما بعد السوفيتية

لم يحدث فى أى وقت أن كان هناك تعريف للإشتراكية تعترف به كل التيارات الفكرية التى تنستب إليها. وسوف تقتصر هنا على صياغة موجزة للنتائج التى توصلنا إليها بوضعنا أعضاء فى هذا التيار. ولقد كانت تعلن هذه النتائج مسلما بها قبل إنهيار النظام السوفيتى. فالإشتراكية فى التقاليد الماركاسية مرحلة من تطور المجتمعات بعد الرأسمالية، وهى مرحلة على كيفيا من الرأسمالية فى كل المجالات الأساسية سواء على الصعيد الداخلى أو على صعيد العلاقات بين المجتمعات.

وبالنسبة لنا. فإن الشيوعية ليست سوى مفهوم الإشتراكية، فهى ليست مرحلة أعلى. لكنها تشكل فقط مرجعا نظريا. إنها طريقة إنتاج بلا طبقات، أعلى كيفيا من طريقة الانتاج الرأسمالية، حتى عندما تكون هذه الطريقة الأخيرة قد حسنت جوهريا ظروف المعيشة المادية للشعوب وسمحت بالديمقراطية السياسية. وكما أن طريقة الانتاج الرأسمالية لم تحل محل الرأسمالية الحقيقية، كذلك فإن الشيوعية لن تحل محل الاشتراكية كطريقة إنتاج؛ حتى ولو أصبحت الحركات والأفكار والشيوعية هى المسيطرة. وبالتالى، فلا السوق ولا الدولة سوف تختفى. ذلك أن تعقد الكائن البشرى وحقيقة أمر العلاقات الاقتصادية ليست هى وحدها التى تحدد تطلعاته، تجعل أنه من الوهم أن نتصور مجتما يتم فيه التوزيع -بفضل وفرة السلع والخدمات- دون اللجوء إلى السوق والانضباط الاجتماعى الذى يتحقق بتغيير الضمائر. والافتراض الصحيح هو أن المؤسسات ستواصل الاضطلاع بدور أكثر

أهمية من الضمائر فى المجتمعات الانسانية· ذلك أن ضمان الحريات وحماية الحقوق إنما هى مصادر للنزاع تسمح بحله المؤسسات الشرعية بالطرق الديمقراطية·

فى الاشتراكية،تصاحب الديمقراطية البرلمانية أشكال أخرى من المشاركة التى تدخل فى المشروع الكبير لمقرطة المجتمعات وبروز مواطن متعدد الأبعاد· وعلى المستوى الثقافى والأيديولوجى لا تتفق الاشتراكية مع الفكر الواحد وقرينه الحزب الواحد· ولابد لنا من الاعتراف بأن الاختلافات بل والتناقضات الأيديولوجية إنما هى قديمة قدم الإنسانية ذاتها وأنها سبقت، بلا شك، تكوين الطبقات الاجتماعية· فمن الأصل، ومنذ حوالى خمسة وثلاثين ألف سنة، كانت هناك تصورات متعارضة بشأن المجتمع المثالى· ومن الطبيعى أن يكون التعبير عنها كتابة أكثر حداثة، لكنها لم تلغ الأشكال التى لم تترك آثار مكتوبة أو علامات فى الذاكرة الجماعية· ومما لاشك فيه أن هذه التعارضات لن تختفى فى ظل الاشتراكية· بل إن المواقف المؤيدة للرأسمالية الكلاسيكية أو للدولة سوف يستمر التعبير عنها· ومن ثم فلا يمكن التفكير فى تطور يجرى على شكل خط مستقيم·

إن التطلعات والنضالات من أجل الإشتراكية دائمة فى كل التكوينات الرأسمالية بصرف النظر عن مستوى نموها الإقتصادى· ولكن لكى ينجح الإنتقال فلابد للقوى الإشتراكية أن تفرض سيطرة منطقها فى المراكز وأن تضع حدا للإستقطاب بين الشمال والجنوب·

إن فكرة الإشتراكية فى بلد واحد أو الإشتراكية بدءاً بالحلقة الأضعف من الناحية التقنية والإقتصادية أصبحت الآن موضع جدال بحكم التطور التاريخى· ومن المؤكد أن البلدان التى إنفصلت عن الرأسمالية المتقدمة، القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، قد حققت تحويلات إجتماعية حدث أو حتى ألغت الفقر المطلق، لكنها لم ترى القواعد السياسية والثقافية والمؤسسية للإشتراكية·

كذلك فإن الأساليب اللينينية والمادية للوصول إلى السلطة أصبحت موضوع تسائل· ذلك أن الإنتخاب الحر للقادة أصبح من الأمور المسلم بها· ولابد للتحالفات بين الحركات الإشتراكية والديمقراطية والقومية أن تكسب الإنتخابات ضد تحالفات الكومبرادور التى لا تمثل الإنفتاح الديمقراطى بالنسبة لها سوى أداة لإدارة الأزمة· هذه التحالفات ينبغى أن تعطى محتوى إقتصادى وإجتماعى لبرنامجها لا أن تقتصر على التنديد بأوتوقراطية الحكومات وفسادها· ولابد من دراسة مشكلة الثورة برفقها جامعين بين الفعل والعاطفة·

ولكن على أسس نرتكز اليوم فى أفريقيا؟ إن القسم من الطبقات الشعبى ممن لديهم عمل ثابت ويحصلون على أجور مناسبة يميل إلى الإختفاء بينما يتزايد بسرعة حجم الجموعات الإجتماعية المهمشة، بل المتبعد من نظام الإنتاج والإستهلاك لاسيما مع تشبع القطاع غير

الرسمى· والإشتراكية بالنسبة للطبقات الشعبية تعتبر منافسة مع الأصولى العرقية والدينية التى يرين قادتها، أو يساندون قادتها، أو يساندون، حسب الأحوال، تحالفات الكومبرادور· وهدف هذه الحركات النازعة إلى الماضى فى ظاهرها هو إحلال أشكال التنظيم الإجتماعية السياسية البربرية محل الإستبدادية العادية· فقهرالمرأة بالنسبة لهم أمر طبيعى· ألا تعتبر المرأة هى الحارسة على القيم الدينية والتقليدية؟ هذه الحركات لا تهدف إلى تنظيم الثورة الإقتصادية ولا إلى دفع قوى الإشتراكية والديمقراطية إلى الأمام· وفى هذا الصدد سوف تضطلع العلاقات الأوروبية-الأفريقية بدور حاسم·

٢- من أجل علاقات أوربية-أفريقية أخرى فى تشكيل نظام عالمى متعدد المراكز· هل من الخيال أن نعتقد أن تحول العلاقات الأوربية الأفريقية إلى اتجاه موات لتقليل الاستقطاب أمر ممكن؟ لقد اتسمت العلاقات الأوربية الأفريقية، قبل ومنذ العولمة الاقتصادية الليبرالية الجديدة، بخضوع أفريقيا للقرارات الأوربية (والأمريكية) فى المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية بصرف النظر عن حدود أوربا والتحالفات القائدة· ومع ظهور الاتحاد الأوربى فقد أصبحت العلاقات تحددها قوتان استعماريتان رئيسيتان وألمانيا التى اتجهت إلى الشرق أكثر من اتجاهها إلى أفريقيا· وتلتقى الهيمنة المسلم بها للولايات المتحدة والمصالح الاستعمارية الجديدة لكى تعطى لهذه العلاقات مضمونا يبقى أفريقيا فى التخصص الزراعى-التعدينى والتبعية الغذائية· وهكذا حلت المشروطية وحق التدخل محل رسالة التحضر· ولم يحدث تخلى عن سياسة الاستقطاب·

وبالنسبة لأفريقيا، تشكل المديونية والعولمة المالية تحت مظلة الشركات عبر الوطنية عقبات رئيسية على طريق قيام وتدعيم سلطة تصنيعية تحرص على العدالة الاجتماعية وتحترم حقوق الانسان ومبادىء مقرطة المجتمعات (وليس فى المجال السياسى وحده)· من أجل هذا فإن شن حملة حقيقية لإلغاء المديونية أمر لا ينفصل عن حملة أوسع نطاقا توجه ضد مؤسسات بريتون وورز بوضعها أدوات للمراكز تحل محل الدول الأفريقية لإدارة الاقتصادات دون التعرض لمخاطر مالية أو سياسية·

إن الضعف الداخلى والاهتزاز الخارجى للطبقات الأفريقية الحاكمة تمنعها من إجراء مناقشة حقيقية بشأن هذا المجال· فهم فى مفاوضاتهم وعلاقاتهم مع الجماعة الاقتصادية الأوربية يقبلون اعتبار المعونة مفهوما أساسيا، وتجبرهم زيادة المديونية على إعطاء الأولوية لتطبيق التوجيهات الليبرالية الجديدة· وهم يولون اهتماما مبالغا فيه للانقسامات بين الناطقين بالانجليزية والناطقين بالفرنسية والناطقين بالبرتغالية والناطقين بالعربية أو بين الثوريين والمعتدلين·

هنا لابد من إعادة تحديد العلاقات الأوربية الأفريقية على أساس مفهوم حيز مستقل عن

الولايات المتحدة واليابان ولكنه مفتوح على بقية العالم· ولما كان تكوين أفريقيا ينبغى أن يقع ضمن المنظور الاشتراكى فإنها ستتفادى ممارسة الإغراق الاجتماعى والإيكولوچى الذى يبدو أن المراكز تشك فيه ضمن تصنيع يخضع للمنطق الليبرالى الجديد الخاص بالقدرة التنافسية عن طريق زيادة استغلال العمل والطبيعة· ومن ثم فإن هذا التشبيه يقع بالضرورة خارج المفهوم الليبرالى الجديد للعلاقات بين الشمال والجنوب· وينبغى أن يقسم بأربعة مبادئ رئيسية هى :

مبدأ خصوصية العلاقات الأوروبية الأفريقية· فعلى أفريقيا أن تعترف بأنها لا تستطيع التخلص من البصمة الأوروبية، مهما كانت ولا تزال مؤلمة· وليس هذا فحسب بل إنها ينبغى أن قوائمها فى مشروعها للتنمية· كما أن أوروبا التى عليها مسئولية خاصة فى تخلف القارة ينبغى أن تضطلع بمسئولية فى تنميتها· وفى هذا الصدد فإن إعلان مبادئ تتم مناقشته بطريقة ديمقراطية من كلا الجانبين يكون نتائجه جيدة لمشروع تشييد مجال أوروبى أفريقى·

مبدأ مجال غير مستقطب· فى المرحل الأولى يتعين على أوروبا أن إنان أفريقيا، عن طريق معونة مالية لابد أن تكون كبيرة ولكنها محدودة زمنيا، لكنها ينبغى فى المقام الأول أن تساند فى القارة تلك القوى التى تسير على تحقيق ثورة إقتصادية سريعة، تتفق مع الظروف الإجتماعية والإيكولوجية والسياسية التقدمية· وهذا يتضمن التخلى عن المنهج الليبرالى الجديد·

مبدأ إنشاء وحدات إقتصادية وسياسية كبيرة فى أفريقيا· أوروبا السياسية تسير فى طريقها لكن هذا التطور يبدو غير قابل للإنفصال عن أوروبا الإقتصادية· وعلى أفريقيا أن تستلهم هذا المثال بقوة· وعلى أوروبا أن تلتزم بألا تتعامل إلا مع أقاليم فرعية إقتصادية كبيرة ذات توجهات فوق قومية· وبدون هذا الشرط المسبق لتشييد المجال الأوروبى الأفريقى، ستظل الطنطنة متغلبة على الواقع· وتوضح سابقة مشروع مارشال أن هذا ليس مستحيلا بشرط أن تمارس البلدان الأوروبية المتوسطة: ضغوطا على فرنسا لكى تقبل هذا التصدد، وعلى ألمانيا حتى لا تقتصر أهميتها على شرق أوروبا·

مبدأ الإنفتاح على بقية العالم· وفى هذا الصدد تكون الأقاليم الفرعية الأفريقية الكبيرة حرة فى التفاوض من أجل إقامة علاقات مع مناطق أخرى من النظام العالمى، فى إطار المشروع العالمى لتشكيل عالم متعدد المراكز·

هل هذه الأفكار خيالية؟ فبينما الولايات المتحدة هى قلعة الليبرالية الجديدة، وإن المعارضة الليبرالية الجديدة فى شرق آسيا هى معارضة إقتصادية وثقافية (حيث تقمع الإستبدادية

هناك قوى الإشتراكية)، نجد أن أوروباتحتوى على إمكانية كبيرة للتطور الإشتراكى لأن المقاومة الليبرالية الجديدة تتضمن البعد الإجتماعى الماركسية تشكل هناك جزءا من الثقافة والتاريخ. هذه الإمكانية ستكون عاملا للتطور الإشتراكى على الصعيد العالمى بشرط أن تتحقق الوحدة الأوروبية وأن تؤكد إتقلالها الإستراتيجى.

إن أفريقيا تحتاج إلى أوروبا التى ستتولى السلطة فيها اليار المقتنع بنظرية العولمة الإشتراكية أو يكون بوسعه ممارسة تأثير حاسم على العلاقات مع أفريقيا والعالم الثالث. وفى الوقت الراهن يضم هذا اليسار ثلاثة أقسام. الأول له أغلبية إنتخابية (ضمن اليسار) وهد إشتراكى ديمقراطى؛ وهو يفكر ويعمل فى إطار العلاقات بين الشمال والجنوب بأساليب متماثلة مع فكر وعمل اليمين. والثانى يتكون من التيار الشيوعى الكلاسيكى. ولقد كان هذا القسم وثيق الإرتباط بالإتحاد الوفيتى قديما، ومن ثم،فقد ساند النضال من أجل الإستقلال، ولكن حيث أنه أدخل نظرية الإستقطاب فى تحلية السيأسى، فقد واجه صعوبات فى إقامة تحالف مع القوى الوطنية بعد حصول البلدان على الإستقلال. ولابد من الإعتراف بأن المهمة كانت معقدة بحكم الطابع مفرط القمعية لنظم الحكم الأفريقية تجاه الأحزاب الإشتراكية والشيوعية التى لها إتفاق عام مع الإتحاد السوفيتى أو الصين حسب الأحوال. أما القسم الثالث فيتكون من مراكز ومنظمات الأبحاث والتفكير والعمل التى تأخذ الإستقطاب بعيد الإعتبار فى تحليلاتها. وقد قامت غالبيتها بعمل هائل وعلى سبيل المثال فى تنظيم الحملة ضد ديون العالم الثالث وضد صندوق النقد الدولى ومؤسسات بريتون وودز.

إن تعمق الأزمة سيدفع اليسار فى مجمله إلى تبنى هذا المنهج. وعندئذ سوف يستعيد اليسار الأوروبى قوته ويوجه عمله ضد الإمبريالية وضد الرأسمالية المتوحشة فى أوروبا. وسوف يفهم أن ضمان أمن أوروبا فى الحصول على الإمدادات ينبغى أن يتحقق على أساس علاقات يتم التفاوض عليها مع العالم العربى وأفريقيا. وفى هذا الإطار يكون لخطباتها الإيكولوجية مدلول سياسى حقيقى. أما اليسار العربى والأفريقى اللذين غلبا الفكر النظرى على هذه العلاقات فيتعين عليهما أن يجدا ويتركزا سياسيا وإجتماعيا أكثر صلابة للتأثر فى المفاوضين.

٣- خطر الأصولية الثقافية:

إن الأصولية الثقافية التى تؤكد عدم تبادل الثقافات بالتاريخ تعارض، على سبيل المثال، التفير المجازى للنصوص أو الأحاديث المقدسة. ومع ذلك، فقد تم تجاوز النقاش إلى حد كبير فى المراكز التى أدت فيها الحجج العلمية، وفى المقام الأول التغيرات الإجتماعية-الإقتصادية والمؤسسية، إلى إحداث تغيير جزرى فى العقليات خلال القرنين الماضيين. وهكذا يفترض التركيب الأوروبى تحول الخصوصيات الثقافية الوطنية فى إطار

يضم ثقافة دولة أوروبية كبرى ذات سوق رأسمالية مركزية· أما فى الأطراف (التخوم) فإن مخاطر النقاش لا تزال جسمية، لأن الأصولية الدينية أو العرقية، تتحول بسهولة إلى حركة معارضة للتحديث الإجتماعى وللنهوض بوضع المرأة وبالتالى معارضة تشكيل سلطات قادرة على تعزيز الديمقراطية وتنظيم التنمية الإقتصادية المستدامة·

إن خطر الإقليمية الثقافية خطر حقيقى· فهناك النزعة الأوروبية المركزية التى تزعم أن الجهد الثقافى الذى تطور فى الغرب بدءاً من القرن السادس عشر له جذور إغريقية محصنة· وهناك النزعة الثقافية الإرتدادية التى ترفض الإعتراف بالإنفصال الجذرى الذى حدث فى الغرب فى القرن الثامن عشر عن طريق الوضع المركزى للعقل؛ ذلك إنها مع قبولها لمنطق السوق والنظام الرأسمالى الكامن فيه، إلا أنها ترفض الديمقراطية· وبالنسبة لهذه النزعة أو تلك فإن النظرة الصناعية من خصوصيات الثقافية الغربية، بينما الجماعية، الدينية أو الأبوية من خصوصيات الثقافات الأخرى· ولتوضيح النقد لهاتين النظرتين، لابد لنا من التأكيد على نقطتين·

أولا أن التوتر بين الأبعاد الجماعية –أى الإشتراكية- والفردية أمر كامن فى الكائن البشرى وفى مجتمعات كل العصور التاريخية· فهناك عوامل مثل الفقر والمتوى الضعيف للتكنولوچيات وقربة المعتقدات تؤدى تلقائيا إلى ترجيح الجماعية، بينما توجد عوامل أخرى مثل التحضر وتقسيم العمل والملكية الخاصة والثروة والكثافة العالية للسكان ترجح الفردية· وثانيا، لابد من تحديد نسبية وضع الفردية الغربية التى لا ترجع إلا للثورة الدينية للقرن السادس عشر ولم تترسخ بصورة مستقرة إلا منذ الثورات السياسية والاقتصادية للقرن الثامن عشر· فمنذ ذلك الوقت أصبحت الدولة علمانية واكتسبت الحريات الفردية الطابع المؤسسى· ولم تكن الثورة الدينية، التى بدأت فى أوربا شمالى الأطلنطى، سوى نتاج للتطور الداخلى فى هذه المنطقة؛ كما أنها استفادت من المدارس الفلسفية العربية–الاسلامية التى سبقتها وعرفت الهللينية والمسيحية الغربية ومن ثم أسهمت فى النهضة· وحتى حدوث هذا الانفصال، كانت الروح والممارسة الجماعية تسود كل أنحاء الكون، سواء كان الاطار الاجتماعى–السياسى قرية أو مملكة أو إمبراطورية· وبهذا المعنى ادت التقاليد فى كل مكان·

وبالإضافة إلى ذلك، فليس صحيحا أن تؤكد أن رأسمالية الأطراف (التخوم) تنطوى اليوم على ممارسات تضامنية أكثر من رأسمالية المراكز، لأن هذا يعنى الإقلال، دون دليل، من قيمة أشكال التضامن الحديثة· فقبل نظام دولة الرعاية عقب الحرب العالمية الثانية، كانت الأغلبيات العمالية قد اخترعت النقابية والحركات الاشتراكية أو ذات الطابع الاشتراكى للتخفيف من أثر الرأسمالية الوحشية· ومن عام ١٩٤٥ حتى ١٩٨٥، كانت القوى

المتصارعة قد فرضت وظيفة جديدة للدولة، ألا وهى تنظيم التضامن فى إطار الدولة–الأمة• وفى مقابل ذلك، أدى التوسع الرأسمالى فى الأطراف (التخوم) إلى تدمير روابط التضامن التقليدى دون توفير الظروف للانتقال بعد ذلك إلى دولة الرعاية• وهكذا لم يجد ثنائى الفرديةالتضامن الظروف اللازمة لتطوره• وكانت الشرائح المتحوذة على السلطات السياسية والاقتصادية والأيديولوجية معادية فى مجملها لإقامة المؤسسات اللازمة للانتقال الديمقراطى والتحديث الثقافى، بدعوى أن هذه الممارسات تفسد الهويات الثقافية• وقد نسيت أن المشكلة الحقيقية ليست مشكلة حماية الهوية وإنما السيطرة على التطور الثقافى، وهى نفسها لا تنفصل عن الثورة الاقتصادية التى يمثلها التصنيع المستدام• فمن الخطأ القول بأننا حققنا التحديث الزراعى بينما ربع العالم غير قادر على التكيف مع النظام أو اللانظام الليبرالى الجديد ومن ثم يفقد كل سيطرة على حاضره ومستقبله الثقافى• وفى الحالات القصوى، فإن الدولة تتفتت بينما تترخ المجاعة، فالزراعة الكثيفة فى مواجهة تحضر جامع للشعب تضاعف ثلاث مرات فى ثلاثين عاما، تحتاج إلى أرض هى أساس التوترات داخل الأعراق وفيما بينها وهى توترات تزداد كل يوم صعوبة إدارتها• ومن هذا المنطلق فإن الثروة الزراعية، فى ربع العالم، عمل ثقافى ذو أهمية قصوى•

ختاما، لابد من التأكيد على ضرورة ادماج التنوع الثقافى فى مشروعات الأقلمة الواردة المنظورالإشتراكى• كما ينبغى العمل على تحقيق التنوع داخل مشروع عالمى يغير تفسير الأيديولوچيات والحقائق الثقافية طبقا لمعايير ترتكز على الحرية والمساواه والإخاء والتنمية المستدامة على المستوى العالمى• والشعارات الثلاثة الأولى التى صاغتها الثورة الفرنسية والشعار الرابع الذى صاغته الحركة الإيكولوچية، تترجم الآمال التى كانت وتظل موجودة فى كل المجتمعات •

وأى منظور أو /بديل يتفادى هذه الشعارات لا يمكن قبوله ولا يتمد إلا الرفض• ولكن لكى تقرر هذه الشعارات حقا الممارات الإجتماعية، فلابد من بناء نظام عالمى متعدد المراكز للدول الكبرى والأقاليم الكلية المتكاملة، بحيث يكون كل منها قادرا على إنتاج أدوات الإنتاج الثقافى، ووضع وتنفيذ برامج فى مجالات متنوعة مثل البحث العلمى والتطو التكنولوجى وإنتاج عروض ونشرها• ويتعلق الأمر بخيار يرفض التنمية غير المتكافئة والهيمنة الإقتصادية ومن ثم السياسية والثقافية والإستراتيچية• وفى هذا الإطار يعود الوق مرة أخرى لأن يكون خادم الإقتصاد وليس سيده كما تفرضه قوى الليبرالية الجديدة ويمكن تحين الأصولية والمركزية الأوروبية المتعجرفة والإرتداد الثقافى لصالح إزدهار الإنسان ■

ا· فريدة النقاش*

أصولية «هنتنجتون ومحمودشاكر»

قدم كل من فرانسيس فوكوياما وصامويل هنتنجتون، بأفكارهما الجديدة المتجذرة فى الفلسفة المثالية بتوجهاتها الرجعية، صورة لأزمة الثقافة، التى هى وجه من وجوه أزمة الرأسمالية الشاملة والعميقة . وتبين الدراسة المتأنية لأفكارهما أنهما يلتقيان فى المنطلقات والخطوط الرئيسية ويتفقان على هيمنة الرأسمالية على العالم كضرورة.

وإذا كان فوكوياما قد اختتم نظريته حول نهاية التاريخ، ملوّحا بالعصا العسكرية لرأسمالية المركز ، حين قال إن النظام الأخير الذى اختاره التاريخ لن يسمح بعد الآن أبدا بظهور صدام حسين جديد، وبعد أن كان التحالف الغربى قد واصل تدمير العراق حتى بعد انسحاب جيوشه من الكويت، فإن هنتنجتون يلوح بصراع الحضارات الذى لامفر منه، ويدعو كل من أمريكا وأوروبا لتصفية الخلافات بينهما، ليتوحدا فى مواجهة الآخرين من مسلمين وكونفوشيوسيين وبوذيين ومسيحيين أرثوذكس شرقيين، بعد أن اختزل الحضارة فى الدين واللغة ، وضيق آفاقها ، وقال باستحالة الحوار والتفاعل الصحى بين الحضارات ، لأن لكل حضارة، من وجهة نظره، جوهرا نقيا فريدا خاصا بها لاتشوبه شائبة.

كذلك فإن حضارة الغرب، فى أوروبا وأمريكا، تتفوق على كل الحضارات الأخرى، لأنها صنعت ثقافة متجانسة موحدة عاشت متصلة لألف عام وفشل العالم كله – خارج أوروبا وأمريكا– فى تمثلها أو إعادة إنتاجها. أى إننا بصدد نزعة مركزية يورو– أمريكية ،

*رئيسة تحرير مجة أدب ونقد وأمينة اتحاد النساء التقدمي وعضو الامانة المركزية لحزب التجمع الوطني. التقدمي الوحدوى .

لاتختلف إلا فى التفاصيل، عن كل من النازية والصهيونية ، اللتين قامتا على فكرة مركزية هى التفوق على الجميع، الذى يرتب على المتفوقين ضرورة نقل رسالتهم للآخرين بالهيمنة عليهم وقمعهم.

وتصب هذه الأفكار فى التيار المحافظ الجديد، واليمين الصاعد فى أمريكا وأوروبا بعد انهيار المنظومة الاشتراكية، وانحسار حركة التحرر الوطنى، وأفول دولة الرفاهية فى الغرب، وتوحش الرأسمالية على الصعيد العالمى مع النفس الجديد الذى تستمده من الحلقة الأخيرة فى الثورة العلمية والتكنولوجية.

فإذا كان هنتنجتون، يعيد إنتاج نظريات الاستشراق الاستعمارية، ويلبسها ثيابا جديدة ، فان الشرق الذى هو الموضوع، كان قد أخذ بدوره ينتج ردود أفعاله المتباينة ضد التبعية والهيمنة الإمبريالية بالإعلاء من شأن خصوصيته، بعد أن كانت هذه الهيمنة قد عطلت نموه الذاتى وقطعت عليه الطريق.

فعلى العكس من التحليل الشائع، والمعتمد الآن فى مؤسسات البحث العلمى، الذى يرى أن الحملة الفرنسية كانت بداية للنهضة فى مصر بعد أن حركت سكون المجتمع الراكد. يثبت الباحث الأمريكى بيتر جران، بالأدلة التاريخية فى كتابه الجذور الإسلامية للرأسمالية، إن ثمة تطورا داخليا كان ناميا فى مصر فيما بين ١٧٦٠ ، ١٨٤٠ نحو الرأسمالية التجارية ، إلا أنه قد أصابه بعض الاختلال من جراء الآثار المعاكسة التى ولدتها أنشطة التجار الأرمن واليونانيين المقيمين آنذاك فى وادى النيل ، حتى كاد أن يقضى على ذلك التطور بهجمة الحملة الفرنسية على مصر فى ١٧٩٨ . ومنذ ذلك التاريخ قام أولئك التجار الأرمن واليونانيون بالتعاون مع أسواق الغرب مسلحين بما لهم من امتيازات.

ويتبين جران، أنه بعد تعطيل الديناميه الداخلية لمصر ، وتحويلها إلى أيد غريبة عنها – حدث كرد فعل لذلك – تحول جذرى لاهتمامات علماء مصر، فى ذلك الأوان، و التى كانت قبل تلك النكسة منصبة على علوم الطبيعة ، والمنطق العلمى والجمال المتصل بالواقع المعاش إلى فلسفة قدرية النزعة.(١)

ولم تكن النزعة القدرية هى الرد الوحيد على تتابع أشكال الهيمنة ، بل كانت هناك أيضا عملية تقوقع على الذات، كأنما تسعى للانسلاخ عن الوجود فى هذا العالم الظالم الملوث الذى يتحكم فيه الأجنبى، ولا يبقى للوطنى أى خيار غير الخضوع أو التمرد الشامل، وهى لاتبتعد كثيرا عن النزعة القدرية.

وكانت الدعوة للتمترس فى الخصوصية تخليقا لميكانيزم دفاعى – هجومى فى آن واحد.

ونموذج الشيخمحمود شاكر هو أفضل تمثيل، من وجهة نظرى، لهذه الحالة – التى أعتبرها

الوجه الآخر لمركزية هنتنجتون اليورو- أمريكية الموغلة فى تعصبها ويمينيتها وأصوليتها.

وقد وضع شاكر فى كتابه الصغير رسالة فى الطريق إلى ثقافتنا، الذى طبع حتى الآن أربع مرات، أسس هذا التمركز العربى الإسلامى . وشاكر طالما حلم فى بدء حياته باستعادة الخلافة الإسلامية وعصرها الذهبى، فهجر الجامعة العصرية التى كان طالبا فيها يدرس الأدب العربى ليعتكف فى أرض الحجاز ، حيث ولد الرسول العربى، ليقرأ الشعر والأدب، ويحفظ بعض أهم إنتاجه عن ظهر قلب، وهو يصاب بالهلع من الفكر الجديد، الذى مثله طه حسين الذى أخذ يطبق منهجا فى البحث العلمى كان قد درسه فى فرنسا – هو منهج ديكارت فى الشك، فوصل به بحثه إلى ما قال إنه انتحال الشعر الجاهلى الذى وضع جزءاً منه فى العصر الإسلامى ، وقدم أدلته التاريخية المقارنة على فكرته.

ويحكى شاكر عن علاقته بأستاذيه المستشرقين الأوروبيين فى كلية الأداب نيللو و جويدى فيقول :

كنت أمتنع عن التسليم إليهما بما يقولان عن البحث العلمى والأدبى وعالمية الثقافة حتى يطالبا الدكتور طه حسين بالإقرار – وأن يقرأهما أيضا – بأن مايقوله – عن انتحال الشعر الجاهلى – مسلوخ كله مما قاله مرجليوث...

لقد رسم شاكر للأمة العربية الإسلامية صورة مثالية شديدة النقاء ، تذكرنا بأسطورة العصر الذهبى أو الفترة المثال، التى تظهر عادة وتنتشر فى عصور الانحطاط كنوع من التعويض عن فقر الواقع وإفلاسه، كما يقول الناقد نسيم مجلى(٢)

وينكبّ شاكر على قراءة كل آداب العربية دون سواها قراءة متعمقة، فتزداد رسوخا فى نفسه فكرة الجوهر النقى المثالى الخالص الذى لاتشوبه شائبة، وعمدت فى رحلتى هذه إلى الأقدم فالأقدم كل إرث آبائى وأجدادى ، كنت أقرؤه على أنه إبانة منهم عن خبايا أنفسهم بلغتهم على اختلاف أنظارهم وأفكارهم ومناهجهم . وشيئا فشيئا انفتح لى الباب يومئذ على مصراعيه، فرأيت أعجب من العجب، وعثرت يومئذ على فيض غزير من مساجلات صامته خفية كالهمس ، ومساجلات ناطقة جهيرة الصوت ، غير أن جميعها إبانة صادقة عن هذه الأنفس والعقول.

أمدتنى هذه التجربة الجديدة بخبرات جمة متباينة متشعبة، أتاحت لى أن أجعل منهجى فى تذوق الكلام منهجا جامعا شاملا(٣) .

وعلى العكس تماما من نتائج العلم الاجتماعى الحديث، التى تقول إنه شأنه شأن العلم لايكتمل بل يظل ناقصا أبدا قابلا دائما لإدراج الجديد فيه وتطوير نفسه بناء عليه، فقد وجد شاكر بعد قراءته الرسالة الشافية للإمام عبد القاهر الجرجانى أنه ذكر أشعارا قد بلغت الغاية

فى معناها ، ولم يبق لطالب بعدها مطلب[٤] . فأغلق الباب أمام قدرة أى إبداع تال على تقديم إنجازه الخاص والمتميز.

وهكذا تكون الثقافة العربية قد اكتملت مرة واحده إلى الأبد تماما كما اكتملت الحضارة الأوروبية والأمريكية أو حضارة الغرب عند هنتنجتون، وأصبحت هى نفسها دون زيادة أو نقصان على مدار ألف عام.

إنها لم تكتمل فقط بل تفوقت أيضا ، يقول شاكر:

تبين لى يومئذ تبينا واضحا، أن شطرى المنهج : المادة والتطبيق، كما وصفتهما لك فى أول هذه الفقرة ، مكتملان اكتمالا مذهلا يحير العقل، منذ أولية هذه الأمة العربية المسلمة صاحبة اللسان العربى. ثم يزدادان اتساعا واكتمالا وتنوعا على مر السنين وتعاقب العلماء والكتاب فى كل علم وفن . وأقول لك غير متردد، إن الذى كان عندهم من ذلك، لم يكن قط عند أمة سابقة من الأمم ، حتى اليونان. وأكاد أقول لك غير متردد أيضا، إنهم بلغوا فى ذلك مبلغا لم تدرك ذروته الثقافة الأوروبية الحاضرة اليوم ، وهى فى قمة مجدها وازدهارها وسطوتها على العلم والمعرفة.[٥]

إنه افتخار الأمة المهددة المأزومة بماضيها وبثقافتها التى تشكلت واكتملت فى هذا الماضى، حتى إن إنسان هذه الأمة مدعو للإيمان بها لا من حيث هى معارف متنوعة تدرك بالعقل والقلب وحسب، بل من حيث هى معارف يؤمن بصحتها عن طريق العقل والقلب.[٦]

ويضيف شاكر بعد أن كان قد أكد على أهمية اللغة القومية ودورها.

ورأس كل ثقافة هو الدين بمعناه العام.[٧] ولن نجد مكانا أبدا فى رسالة محمود شاكر فى الطريق إلى ثقافتنا لإعمال أدوات العقل النقدى فيها لأنها تكتسب قداسة من عنصريها الدين واللغة التى هى مقدسة بدورها لأنها لغة القرآن الكريم.

وتماما مثلما يعامل هنتنجتون المسيحية الشرقية باعتبارها ديانة غريبة ، يعامل محمود شاكر النصرانية الشمالية والنصرانية عموما باعتبارها ديانة غريبة . وهما يشتركان معا فى تجاهل الأصول الشرقية للمسيحية بكل تجلياتها، ويرى شاكر فى المسيحيين عامة شرقيين وشماليين وفى اليهود أعداء الداء للإسلام وثقافته، فهما ملتان تباينهما ملة الإسلام مباينة تبلغ حد الرفض والمناقضة، متجاهلا تماما الدور الذى لعبه كل من المسيحين واليهود فى إثراء الحضارة العربية وبناء ثقافتها، وكان اليهود قد تعرضوا، شأنهم شأن المسلمين، لمحاكم التفتيش فى أسبانيا التى خرجوا منها مطرودين مع المسلمين.

وعن حقد وغيرة الرهبان والملوك وعقلاء الرجال من المسيحين ضد الإسلام، كما يقول شاكر، تبين لعقلائهم أن سر قوة الحضارة الإسلامية هو العلم ، علم الدنيا والآخرة... الذى

مكن لهذه الحضارة الإسلامية أن تمتلك هذه القوة الهائلة المتماسكة التى شعروا أنها مستعصية على الاختراق.(٨)

وتجاهل بطبيعة الحال أن الحضارة العربية الإسلامية وهى تفتح مغاليق أوروبا العصور الوسطى، فتحتها بحرية العقيدة من جهة، وبعلوم اليونان (أى الأوروبيين) التى انتقلت عبر الفلاسفة والعلماء العرب وعلى رأسهم ابن رشد.

كما أنه ينفى نفيا قاطعا تأثير ثقافة الهند والفرس على الثقافة العربية الإسلامية.

ويرفض أيضا، شأنه شأن هنتنجتون، فكرة الحضارة العالمية. فالغرب عند هنتنجتون فريد وليس عالميا ، وعند شاكر فهى الدعوى العربية العجيبة التى لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الأمم ، دعوى أنها حضارة عالمية، وفحواها أن العالم كله ينبغى أن يخضع لسلطانها وسيطرتها، ويتقبل برضى غطرستها وفجورها الغنى الأخاذ الفاتن.(٩)

ومع بروز الطابع التبشيرى الوعظى الإيمانى فى خطابه، يفصل محمود شاكر بين الثقافة من جهة والاقتصاد والسياسة والاجتماع من جهة أخرى • وحين تغيب هذه العلاقة أو تتجزأ، ينفتح الباب أمام كل ماهو غير عقلانى حدسى أو عرفانى، وتتضخم نزعة الخصوصية والفرادة المطلقة التى تفتح بدورها الباب للنزعات الطائفية والمذهبية والعرقية التى تدعى كل لنفسها تماما، كما تدعى الثقافة الأم، نقاء وتكاملا وجوهرا مثاليا ثابتا وخالدا. وعلى العكس من دعوته لثقافة واحدة متجانسة ومتماسكة، نجد أنفسنا أمام ثقافات وطوائف تدعونا للعودة إلى الماضى، وهو مايكرسه النمط الرجعى الشائع فى العالم الآن.

وتماما كما يخفى هنتنجتون الأساس، الاقتصادى – الاجتماعى لنزعته الثقافية الشوفينية ، يتجاهل محمود شاكر هذا الأساس سواء وهو يتحدث عن الحروب الصليبية أو عن الفتوحات الإسلامية فى أوروبا.

فإذا كان هنتنجتون يقدم رد رأسمالية المركز المأزومة على تحديات العولمة التى تكرهها، بسبب ما تحمله من نذر وافاق لتجاوز الرأسمالية، ويضع المتاريس لا فحسب ضد ثقافة المهاجرين من القارات الثلاثة وإنما ضد الهجرة ذاتها، فإن الباحث العربى الإسلامى محمود شاكر يِقدم رده على تحد من نوع آخر، أنه رد الخصوصية الجريحة المملوءة باللوعة فى بلد مستعمر(بفتح الميم) ، لأن التاريخ الثقافى الغنى، والإسهام المرموق لبلاده قديما فى بناء الحضارة الإنسانية، لم يشفع لها ليكون لها دور وإرادة وإسهام ونصيب فى ظل تعاظم الثروة، ونمو نمط من الإنتاج هو الرأسمالية التى تواصل التقدم وتهمش فى طى ورقها شعوبا وطبقات، وهو مايكاد أن يدفع ببلاده دفعا إلى خارج التاريخ.

إنه الهجوم الشامل للرأسمالية مرتبطا بالفلسفات الوضعية والعلوم والتقنية التى لا ترحم .

وكثيرا ماتجيب الشعوب على هذا التحدى بالتقوقع على الذات، والعودة للوراء، وتمجيد الماضى واستحضاره بديلا عن حاضر الهيمنة والإخضاع.

يقدم هنتنجتون وشاكر وجهى العملة لأزمة الرأسمالية العالمية التى تهدد مصير البشرية كلها، وتكاد تدفع بالكوكب إلى حالة من الفوضى الشاملة ، ففى الوقت الذى يمكن أن تتيح فيه وسائل الاتصال المتسارعة فى تقدمها فرصة غير مسبوقة للتفاهم والتواصل بين البشر والشعوب تجعل الرأسمالية هذا التواصل صعبا، وتذكى نيران التقوقع والتعصب، مما حدا بمنظمة اليونسكو أن تنشئ برنامجا خاصا لدراسة التداخل الثقافى ، وهو البرنامج الذى توقف، لأن دولتين من دول رأسمالية المراكز هما أمريكا وبريطانيا لم تدفعا حصتهما لميزانية المنظمة العالمية ■

الهوامش

١- نقلا عن د. مجدى يوسف ، التداخل الحضارى والاستقلال الفكرى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣ ص ١٩.

٢- نسيم مجلى ، محمود شاكر ومفهومه للأصالة ، مجلة العربى ، الكويت، ديسمبر ١٩٩٦ ص ٩٣.

٣- محمود شاكر، رسالة فى الطريق إلى ثقافتنا ص ٣، دار الهلال ، القاهرة ١٩٩١ص ٩.

٤- محمود شاكر – المصدر السابق، ص ١١.

٥- محمود شاكر ، المصدر السابق ص ٣٣.

٦- محمود شاكر، المصدر السابق ص ٤٢.

٧- محمود شاكر ، المصدر السابق ص ٤٣.

٨- محمود شاكر ، المصدر السابق ص ٥٥.

٩- محمود شاكر ، المصدر السابق ص ١١٤.

ا• المصطفى الرزرازى المصطفى*

أطروحة هنتنجتون حول: الاصطدام بين الحضارات والاستشراق الجديد

أولا : أطروحة الاصطدام بين الحضارات كما طورها الباحث الأمريكى صمويل هنتنجتون

أ- الإطار العام لأطروحة الاصطدام بين الحضارات : يؤسس الأستاذ صمويل هنتنجتون أطروحته حول الاصطدام بين الحضارات على ثلاث فرضيات هى :

- عودة الخلافات التقليدية بين الدول الوطنية ، بداية انهيار الدولة الوطنية بسبب الصراعات المشدودة للنزاعات القبلية أو تلك المشدودة لعملية التدويل. وأخيرا، عدم القدرة على التكهن بمشهد السنوات القادمة لماهية الوضع السياسى الكونى.

وكنتيجة لهذه العوامل الثلاثة، فإن عالم السياسة اليوم يدخل، فى رأيه، إلى منعرج جديد يتميز باضطراب وتردد النُخَب السياسية فى بناء نظرة متناسقة للعالم فى زمن نهاية التاريخ.

يلاحظ الأستاذ هنتنجتون أن الصراعات القادمة خلال المشهد العالمى المقبل، لن تكون من طبيعة أيديولوجية ولا اقتصادية ، بل إنها ستكون ذات أساس ثقافى، يلعب دوراً فاعلاً فى خلق وفى تحريك كل الصراعات لأجل إعادة توزيع الخريطة البشرية.

وبالرغم من أن الدولة الوطنية ستحافظ على جزء من مركزها، خاصة كفاعل فى الشؤون العالمية، فإن أهم الصراعات التى سيعرفها عالم السياسة دوليا ستظهر بين الأمم وبين الجماعات من مختلف الحضارات، ومن ثم فإن الاصطدام بين الحضارات سيكون هو المظهر المهيمن فى المشهد السياسى العالمى. ولعل الحدود المتصدعة بين الحضارات ستكون

*كاتب مغربى- جامعة طوكيو- الدراسات الإقليمية.

هى ساحة الصراع فى المستقبل. وفى سياق هذا التحليل، ينتهى هنتنجتون بخلاصة تقديرية مفادها أن الصراع بين الحضارات سيكون بمثابة آخر مرحلة فى مجرى الصراع فى العالم المعاصر.

إن الأستاذ هنتنجتون ، لا يخلص إلى أن الصراع سيغير طبيعته، بل أيضا آلياته وأهدافه وكذا سيعرف هذا الصراع تغييرا حتى فى العناصر الفاعلة فيه.

يميز هنتنجتون بين طبيعة الصراع خلال مرحلة ماقبل نهاية الحرب الباردة ، باعتبارها مرحلة هيمنة السلام الغربى، تميزت بالصراع بين الأمراء، وبين الدول الوطنية وبين الايديولوجيات ، وهى صراعات – فى رأيه– تمت داخل الإطار العام للحضارة الغربية ، أو بعبارة وليام لند، هى صراعات كانت بمثابة حروب أهلية غربية. أما المرحلة الثانية من الصراع، فهى تبدأ مع نهاية الحرب الباردة، وخلالها شهدت السياسة الدولية تحولا فى اتجاه تجاوز المرحلة الغربية ومراكزها نحو مرحلة جديدة تتمحور حول التفاعل بين الحضارة الغربية والحضارات غير الغربية، ثم بين مكونات الحضارة الغربية فيما بينها. ومن أهم خصائص المرحلة الجديدة، يمكن ملاحظة أنه لم تعد لا الشعوب ولا الحكومات من العالم غير الغربى تعتبر الفاعل التاريخى هو الاستعمار الغربى، لأنها التحقت بالغرب– باعتبار هذا الأخير كان محركا وفاعلا فى التاريخ المعاصر– لتشاركه ولتقاسمه أو لتنازعه فى هذا الامتياز.

فى سياق هذا الإطار النظرى العام إذن، يرى هنتنجتون تقسيم العالم خلال مرحلة الحرب الباردة إلى عالم أول، وعالم ثان، وعالم ثالث. أصبح الآن بدون أى مضمون فى زمن التكتلات الجديدة المبنية على الأساس الثقافى وليست على أساس طبيعة نظمها أو تطورها الاقتصادى (١).

ب- مضمون الاصطدام بين الحضارات

يعرف صمويل هنتنجتون الحضارة بمعنى الوحدة الثقافية ، بمعنى يفيد أن القرى والمناطق والمجموعات العرقية والوطنية والدينية، كلها عناصر تلعب دورها الفاعل فى خلق التمايزات بين الثقافات على مختلف مستويات اللاتجانس الثقافى . يعرض هنا هنتنجتون أمثلة ، لثقافة قرية بجنوب إيطاليا، تختلف عن ثقافة قرية من شمال إيطاليا، فى حين تشترك القريتان فى كونهما تنهلان معا من الثقافة الإيطالية المشتركة، وكذا فى كونهما يشتركان فى الاختلاف عن ثقافة قرية ألمانية.

تمثل الحضارة بهذا المعنى، فى رأى هنتنجتون ، أعلى درجة ثقافية لتجميع الناس، كما أنها

تمثل أوسع مستوى لتحديد ولتنظيم الهوية الثقافية للناس، وكذلك لتميزهم عن غيرهم من الأجناس. لكن الهوية نفسها تتحدد بعدة مستويات ، فالشخص المقيم بروما، مثلا، يعرف نفسه وفقا لعدد من المتغيرالت كمنتم لروما، أو كإيطالى ، أو على أساس أنه كاثوليكى أو مسيحى أو أوروبى أو غربى، أو كل ذلك.

إن الحضارة التى ينتمى إليها الفرد هى أوسع إطار لتحديد الهوية التى ينتسب إليها. إن الناس قادرون على إعادة تحديد هوياتهم فى أى حين، وكنتيجة لذلك فإن تركيبة الحدود الفاصلة بين الحضارات هى أيضا قابلة للتغيير.

يمكن للحضارات أيضا أن تحتضن عددا من الشعوب كما هو شأن الصين – التى يصفها لوسيان باى بأنها حضارة على شكل دولة واحدة–، ويمكن للحضارة أن تحتضن جزءا صغيرا من الناس كما هو شأن الكاريبيان الإنجليزية، كما يمكن لحضارة واحدة أن تحتضن عدة دول وطنية كما هو شأن الحضارة الغربية أو أمريكا اللاتينية أو الحضارة الغربية. وأيضا نجد الحضارة الواحدة التى تحتضن دولة وطنية واحدة كما هو الأمر بالنسبة لليابان.

والحضارة فى رأى هنتنجتون – تتمازج وتتشابك ، فيمكنها أن تحتضن فى داخلها حضارات صغيرة ، مثل الحضارة الغربية التى تتكون من الأوروبيين والأمريكيين الشماليين ، ومثل الإسلام الذى يتكون من المكون العربى والمكون التركى والمكون الملاوى (ولا يتحدث هنا هنتنجتون عن المكون الفارسى (؟)).

الحضارات إذن فى اعتبار هنتنجتون ، لاتمثل وحدات وكتل ذات معنى وذات معالم واضحة أو كاملة، كما أن الخطوط الفاصلة بينها هى نادرا ماتكون حادة وقطعية، بالرغم من كون هذه الحدود ذات رجود فعلى.

جـ- لماذا الاصطدام بين الحضارات ؟

للإجابة عن السؤال – ينطلق هنتنجتون من فرضية أن الهوية الحضارية ستزداد أهميتهما فى المستقبل، وأن العالم سيتشكل من جديد، وعلى أوسع نطاق، فى إطار سبع أو ثمانى حضارات أساسية هى :الحضارة الغربية، الحضارة الكونفوشيوسية، الحضارة اليابانية ، الحضارة الإسلامية، الحضارة الهندوسية، الحضارة السلافية الأورثوذكسية، الحضارة الأمريكية اللاتينية، وربما يمكن إضافة الحضارة الإفريقية. ويرى هنتنجتون أن تصنيف أرنولدتوينبى للحضارات إلى ٢١ حضارة هو تصنيف متجاوز، ولم يعد له أى وجود فعلى فى العالم المعاصر.

فى إطار الحضارات السبعة أو الثمانية إذن، يفترض هنتنجتون أو بالأحرى يتوقع، أن أهم

الصراعات التى سيعرفها العالم فى المستقبل ستحدث على امتداد الحدود الثقافية المتصدعة الفاصلة بين هذه الحضارات بعضها عن بعض (٢).

أما عن الأسباب التى تؤدى إلى الاصطدام بين الحضارات – فحصرها الأستاذ هنتنجتون فى ستة أسباب أساسية :

١ – إن الاختلافات بين الحضارات ليست واقعية فحسب، بل إنها تعتبر أساسية . إن الحضارات تتمايز عن بعضها البعض بالتاريخ واللغة والثقافة والتقاليد، وخاصة بالدين . إن للشعوب من مختلف الحضارات تصورات مختلفة حول العلاقات بين الله والإنسان وبين الفرد والجماعة، وبين المواطن والدولة وبين الوالدين والأبناء وبين الزوجة والزوج، وغيرها من التصورات الأخرى المتغايرة حول الحقوق والمسؤوليات ، وحول مفهوم الحرية ومفهوم السلطة ومفهوم العدل، ومفهوم التراتب وغير ذلك.

وإن الطابع الأساسى لهذه الاختلافات هو أنها نتاج لقرون طويلة، ولذلك فهى اختلافات لايمكن توقع اختفائها بسرعة – كما أنها اختلافات أكثر عمقا من الاختلافات السياسية والأيديولوجية..

وقبل أن ينتقل هنتنجتون إلى العامل الثانى ، يضع ملاحظة حول فهمه لمفهوم الاختلافات، باعتباره لايعنى بالضرورة، هنا الصراع، كما أن الصراع لايعنى بالضرورة العنف. على أن الاختلافات بين الحضارات ولّدت عبر مختلف حقب التاريخ أطول وأعنف الصراعات.

٢ – لأن العالم أصبح مكانا صغيرا، فإن عملية التفاعل بين الشعوب من مختلف الحضارات تعرف تناميا واسعا، لكنه تفاعل متزايد يفعل بقوة فى اتجاه تعزيز الوعى الحضارى وتقوية الإحساس بالاختلاف بين الحضارات. ومن بين الأمثلة التى يعرضها هنتنجتون لتعزيز وجهة نظره، ننتقى من مقاله ، مثال المهاجرين من شمال إفريقيا إلى فرنسا، والذين لعبوا دورا كبيرا فى تنمية حالة العداء ضدهم لدى الفرنسيين، وكذا فى تنمية حالة الترحيب بهجرة الاوروبيين الكاثوليكيين الجيدين. المثال الثانى ، يخص ردود الفعل السلبية لدى الأمريكان نحو الاستثمارات اليابانية. والتى تبدو ردود فعل أكثر اتساعا وأكثر سلبية من تلك التى يعبر عنها الأمريكان تجاه الاستثمارات الوافدة من كندا أو من أوروبا.

إن التفاعلات بين شعوب الحضارات المختلفة تعزز الوعى الحضارى للشعوب، وهو الأمر الذى ينعش الاختلافات ويوسع دائرة الأحقاد بما فى ذلك عملية استرجاع كل الخلافات القديمة وتحيينها.

٣ – إن سيرورة التحديث الاقتصادى والتغيير الاجتماعى فى كل العالم، تعمل على تعميق عملية الفصل بين الشعوب وبين هوياتهم المحلية، وعلى إضعاف مؤسسة الدولة الوطنية

كمصدر للهوية. وقد شهدت كل مناطق العالم، بدايات نشاط الدين فى هذا المجال، وذلك على شكل ظهور حركات دينية كتلك التى تسمى الآن بالأصوليات، وهى حركات نجدها نشيطة فى الغرب اليهودى وفى المسيحية وفى البوذية، وفى الهندوسية وكذا فى الإسلام. ويلاحظ هنتنجتون أن معظم المنتظمين فى صفوف الحركات الأصولية فى العالم، هم شباب من مستوى قبل جامعى ، ينتمى أغلبهم إلى الطبقات الوسطى المكونة من التقنيين والموظفين والعاملين فى المجال التجارى. إن المظهر اللاعلمانى للعالم ، هو واحد من الحقائق الاجتماعية المهيمنة خلال نهاية القرن الواحد والعشرين، كما أن عملية الانبعاث الدينى، هى التى تغذى أسس الهوية، وتغذى المشاريع التى تتجاوز الحدود الوطنية والوحدات الحضارية.

٤- إن الوعى الحضارى يتعزز بالدور المزدوج للغرب، من جهة، نجد أن الغرب فى قمة القوة ، ولكن فى نفس الوقت ، نجد أن من نتائج ذلك، تعرف بعض الحضارات غير الغربية عودة إلى ظاهرة الأصول ، وبشكل تصاعدى نسمع الآن الحديث عن ضرورة التوجه والعودة إلى الأصول. فى اليابان نسمع عن الأسيوية، وبعد نهاية عهد نهرو ، نسمع فى الهند عن الهندوساوية، وعند فشل الأفكار الغربية للاشتراكية والوطنية فى الشرق الأوسط، نسمع أيضا عن إعادة الأسلمة والآن يقوم جدل حول الغرينة مقابل الروسسة فى روسيا. إن الغرب فى قمة قوته هو الآن يواجه العالم غير الغربى الذى يزداد طموحه، وتزداد استعداداته ومصادره لتحويل العالم إلى طريق غير غربى.

فيما مضى ، كانت نخب المجتمعات غير الغربية هى بالعادة الأكثر انخراطا مع الغرب، لكونها تكونت بجامعات أكسفورد، والسوربون وساندهورست، وتشبعت بالاتجاهات والقيم الغربية ، فى حين كان العامة من الناس بالدول غير الغربية هم الأكثر التصاقا بالثقافة المحلية. أما الآن، فنجد أن العلاقات أصبحت مقلوبة، إن حالة من عدم الغرينة مقابل العودة إلى المحلية أصبحت ظاهرة ملحوظة لدى عدد من النُخب المنتمية للدول غير الغربية، فى حين أصبحت الثقافات الغربية والأمريكية، ومعظمها فى العيش. والهيأة، أكثر شعبية لدى الأوساط العامة من الشعب.

٥- إن الخصائص والفروق الثقافية تبدو- من الآن- أقل حظا فى الوصول إلى وفاق من الخصائص والفروق السياسية والثقافية. فى الاتحاد السوفياتى - سابقا- كان من الممكن أن تصبح الشيوعية ديموقراطية، وكان بإمكان الأغنياء أن يصبحوا فقراء، أو يصبح الفقراء أغنياء ، غير أن الروس ليس بإمكانهم أن يصبحوا إستونيين ولا الآزريين أن يصبحوا أرمن : بعبارة أخرى إن السؤال الإشكالى تحول من :أى طريق تختار ؟ إلى سؤال: من أنت ؟.

٦- نمو الاقتصاد الإقليمى : وقد شهدت حصة النشاط التجارى العامة داخل مختلف

الأقاليم العالمية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩ مابين ارتفاع من ٥١٪ إلى ٥٩٪ بأوروبا، ومن ٣٣٪ إلى ٣٧٪ بشرق آسيا ومن ٣٢٪ إلى ٣٦٪ بأمريكا الشمالية. ولعل أهمية هذه التكتلات الاقتصادية الإقليمية يكمن فى أنها ستزداد تعززا فى المستقبل، وبالتالى فإن نجاح الاقتصادات الإقليمية سيلعب دورا أيضا فى تعزيز الوعى الحضارى. ومن جهة أخرى، ربما لن تنجح هذه الاقتصادات الإقليمية إلا عند توفر العنصر الحضارى المشترك، وأن المجموعة الأوروبية تظل مبنية مثلا على أسس الثقافة الأوروبية وعلى المسيحية الغربية. أما نجاح منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، فهو أمر يتوقف على التقارب والالتقاء حول حد مشترك – هو فى طريقه الآن – بين الثقافات المكسيكية والكندية والأمريكية. أما اليابان، فهو على العكس من ذلك، يواجه صعوبات فى خلق وحدة اقتصادية مماثلة فى منطقة شرق آسيا، وذلك بسبب أن اليابان يمثل مجتمعا وحضارة متميزة فى حد ذاته. لكن بالرغم من ذلك، يمكن أن يتوفق اليابان فى تقوية النشاط التجارى وتنمية حلقة استثماراته مع بلدان شرق آسيا مع أن اختلافاته الثقافية عن هذه الدول ربما ستحول دون نجاح محاولاته فى إقامة اندماج اقتصادى إقليمى كما هو الشأن بالنسبة لأوروبا وأمريكا الشمالية.

إن الثقافة المشتركة تلعب دورا فاعلا فى تسهيل اتساع مجالات العلاقات الاقتصادية بين شعوب الصين وهونج كونج وتايوان وسنغافورة وبقية المجموعات الصينية المقيمة خارج الصين فى دول أسيوية أخرى. وبعد الحرب الباردة، شهدت الترابطات الثقافية اتساعا هيمن على الخلافات الأيديولوجية، وخاصة كما نلاحظ ذلك فى التقارب الصينى – التايوانى. وبهذا المعنى فإذا كانت الثقافة تلعب كل هذه الأدوار، فهذا يعنى أن كل اندماج اقتصادى ممكن فى المستقبل حول كتلة شرق آسيا، فإن محوره سيكون هو الصين وليس اليابان. ويقدم هنتنجتون للاستشهاد على ذلك نصا للأستاذ موراى فيدنبوم، أستاذ بمعهد الدراسات الأمريكية لعلم الأعمال والتجارة بجامعة واشنطن(٣).

تشكل الثقافة مع الدين أساس منظمة التعاون الاقتصادى E.C.O. وهى المنظمة التى دعت إلى تعريب الدول الإسلامية غير العربية مثل إيران، باكستان، تركيا، أزربايدجان، كازاخستان وكردستان وتركستان، وتاجكستان، وأزبكستان ثم الأفغان.

بما أن الشعوب تحدد هويتها انطلاقا من الجانبين الدينى والعرقى، فإن العلاقة بين الذات فى مقابل الآخر تتحدد أيضا من طرف الشعوب انطلاقا من التباين العرقى والدينى. فإنه بنهاية أيديولوجية مجموعة أوروبا الشرقية، والاتحاد السوفيتى سابقا، ستعرف الهويات العرقية القديمة انتعاشا، كما أن الاختلافات فى الجانب الثقافى والدينى ستخلف بالمقابل تباينات على المستوى السياسى بدءا من حقوق الإنسان إلى الهجرة إلى التجارة إلى البيئة... هذا بالإضافة إلى أن القرابة الجغرافية ستلعب هى أيضا دورها فى تعزيز النزاعات

حول الحقوق الترابية من البوسنة إلى ميندانو. والأهم فى كل ذلك ، هو أن جهود الغرب فى عرض ونشر قيمه عن الديمقراطية والليبرالية كقيم عالمية، ولأجل تعزيز هيمنته العسكرية وتنمية مصالحه الاقتصادية، كل هذه الجهود ستعرف ردود فعل مناهضة من طرف الحضارات الأخرى. ونظرا لفشل الغرب إذن فى تحريك الدعم وخلق جبهة على أساس ايديولوجى، فإن الحكومات والجماعات ستعمل بشكل قوى على تحريك الدعم انطلاقا من مبدأ وحدة الدين المشترك والهوية الحضارية المشتركة.

بهذا المعنى يأخذ الاصطدام بين الحضارات مجريين أو مستويين :

١- مستوى مجهرى تجسده المجموعات المجاورة أو الموجودة على طول الحدود المتصدعة بين الحضارات، هذه المجموعات ستقوم بإعلان الكفاح، وأحيانا المسلح، على امتداد الجبهات الحدودية المتوترة .

٢- مستوى عام ، تجسده الدول من مختلف الحضارات فى تصارعها من أجل التفوق على بعضها البعض فى المجالين العسكرى والاقتصادى ، وتتم هذه المنازعات فى اتجاه الهيمنة على المؤسسات الدولية وغيرها. وفى سياق هذه المنافسات تقوم كل دولة من هذه الدول على ترويج قيمها السياسية والدينية (٤).

الحدود المتصدعة بين الحضارات :

فى هذا الفصل يتحدث صمويل هنتنجتون ، عن التحولات الحاصلة فى الخريطة العالمية بسبب تعويض هذه الحدود المتصدعة بين الحضارات للحدود السياسية والأيديولوجية التى كانت سائدة خلال الحرب الباردة. ويرى هنتنجتون، بهذا الصدد، أن التقسيمات الأيديولوجية لأوروبا، مثلا، قد اختفت مع نهاية الحرب الباردة، لكن تقسيمات ثقافية لأوروبا بدأت تظهر اليوم من جهة بين الغرب المسيحى وبين المسيحية والإسلام الأورثوذكسيين، وبين جهة ثانية ، وحسب افتراضات وليام فالاس ، فإن أهم خط يقسم أوروبا، هو الحدود الشرقية للغرب المسيحى خلال عام ١٥٠٠ ، ويمتد هذا الخط اليوم ليغطى كل الحدود الفاصلة بين فنلدا وروسيا وبين دول البلطيق وروسيا، وهو خط يمر عبر بلاروس وأوكرانيا. ويفصل الغرب الأوكرانى الأكثر كاثوليكية عن الشرق الأوكرانى الأورثوذوكسى ، ويتأرجح هذا الخط فى اتجاه المنطقة الغربية، ويفصل منطقة ترانسيلفانيا عن بقية المناطق الرومانية الأخرى . ويسير هذا الخط عبر يوغوسلافيا على نفس نمط الخط الفاصل بين كرواتيا وسلوفينيا اليوم عن بقية مناطق يوغوسلافيا. فى منطقة البلقان ، يلتقى هذا الخط مع نفس الحدود التاريخية الفاصلة بين هابسبورغ والإمبراطورية العثمانية. ويلاحظ الأستاذ

هنتنجتون أن شعوب المناطق الموجودة شمال وغرب هذا الخط الفاصل هى شعوب بروتستانتية أو كاثوليكية ، تتشارك فى تجربة التاريخ الأوروبى المشترك، من فيودالية-ونهضة وإصلاحات وعصر الأنوار- والثورة الفرنسية والثورة الصناعية، وهى شعوب تتميز عموما بمستواها الاقتصادى الجيد بالمقارنة مع الشعوب الموجودة شرق الخط الفاصل. وهى شعوب تسعى اليوم أكثر إلى تعزيز الانخراط فى خلق اقتصاد أوروبى مشترك، وكذا فى تعزيز المؤسسات السياسية الديمقراطية. على العكس من ذلك تتميز الشعوب الموجودة شرق وجنوب الخط الفاصل بكونها شعوبا أورثوذوكسية أو هى شعوب مسلمة. وهى شعوب تنتمى تاريخيا إلى الإمبراطورية العثمانية، أو إلى الإمبراطورية القيصرية، وهى منطقة تأثرت بصورة أخف بما حدث من أحداث فى بقية أوروبا. كما أنها تعتبر منطقة أقل تطورا من الناحية الاقتصادية، وأقل تطورا من حيث استقرار النظم السياسية الديمقراطية(٥).

العالم الإسلامى فى سياق الخريطة السياسية الثقافية التى يقترحها صمويل هنتنجتون :

يعتبر صمويل هنتنجتون أن الصراع على امتداد الحدود المتصدعة بينى الحضارتين الغربية والإسلامية يعود فى الواقع إلى حوالى ١٣٠٠سنة. وبعد مجيء الإسلام توسع العرب والموريسكيون نحو الغرب والشمال وامتداد هذا التوسع إلى أن وقف عند مدينة تور سنة ٧٣٢. وانطلاقا من القرن الحادى عشر إلى القرن الثالث عشر، استطاع المسيحيون والمسيحية خلال الحروب الصليبية السيطرة على الأرض المقدسة. ومن القرن الخامس عشر إلى القرن السابع عشر، استطاع العثمانيون الأتراك قلب الكفة، بالسيطرة على البلقان والشرق الأوسط وبالاستيلاء على قسطنطينية، ومحاصرة فيينا مرة أخرى خلال القرن التاسع عشر، وبدايات القرن العشرين، حيث ستسقط الإمبراطورية العثمانية، وسيتمكن الفرنسيون والبريطانيون والإيطاليون من تحكيم سيطرتهم وتوسعهم على شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

وبعد الحرب العالمية الثانية، بدأ الغرب يتراجع، وبدأت الإمبراطوريات الإمبريالية تختفى ، بينما بدأت أول أنماط القومية العربية والأصولية الإسلامية تعبر عن نفسها . وقد أصبح الغرب خلال هذه المرحلة تابعا بصورة كبيرة لدول الخليج الفارسى من حيث احتياجاته للطاقة، لقد أصبحت الدول البترولية الإسلامية غنية، وبدأت تطمح فى نفس الآن إلى تحقيق غنى عسكرى. لقد حدثت عدة حروب بين العرب وبين إسرائيل (التى خلقها الغرب). وخلال الخمسينيات خاضت فرنسا حربا دموية ضد الجزائر، وفى سنة ١٩٥٦ اجتاحت القوى البريطانية والفرنسية مصر، وفى عام ١٩٥٨ ذهبت القوات الأمريكية إلى لبنان. وبصورة متلاحقة تدخلت القوات الأمريكية فى لبنان وهاجمت ليبيا وشاركت فى عدة

عمليات عسكرية ضد إيران . وقد قام الإرهابيون العرب والإسلاميون – المدّعون على الأقل من طرف ثلاث حكومات من الشرق الأوسط– باستعمال الأسلحة وبتفجير الطيران الغربى، وكذا بمحاصرة واعتقال الرهائن الغربية.

إن هذا الصراع القائم بين العرب والغرب، سيبلغ ذروته خلال ١٩٩٠، حين ستبعث الولايات المتحدة الأمريكية عددا ضخما من قواتها إلى الخليج الفارسى.

ومن آثار ذلك، نجد خطة ناتو (منظمة إتفاقية الشمال الأطلنطيكى) ستعرف تعزيزا لتوجهاتها ولانشغالاتها تجاه التهديدات المحتملة، وتجاه عدم الاستقرار لدى الجهة الجنوبية المقابل لها.

كنتيجة لكل ماسبق، وكذلك كنتيجة لحرب الخليج الثانية (١٩٩١) يخلص صمويل هنتنجتون إلى أن تاريخ التفاعل العسكرى –لعدد من القرون– بين الغرب والإسلام لايبدو من السهل اختفاؤه.

يسجل الأستاذ هنتنجتون بخصوص حرب الخليج، أن هذه الحرب خلفت من جراء ضرب العراق لإسرائيل ، مشاعر الارتياح لدى العرب. ويخلص أيضا إلى أن الذى استفاد من نتائج حرب الخليج، هى الحركات الإسلامية.

يلاحظ هنتنجتون أن هذه العلاقات المتوترة بين الغرب والإسلام تتعقد أكثر بتدخل العامل الديمغرافى. إذ إن التزايد السكانى السريع فى الدول العربية، وخاصة فى شمال إفريقيا، أدى إلى ارتفاع معدل الهجرة نحو أوروبا الغربية. وإن حركة تقليص الحواجز الحدودية الداخلية لأوروبا الغربية ستصطدم بهذا المشكل: وبالتالى ستفرز حساسيات سياسية أمام تزايد الهجرة. من نتائج ذلك نجد فى إيطالياو فرنسا وألمانيا تزايد المشاعر العنصرية، وكذا تزايد ردود الفعل السياسية العنيفة ضد العرب والأتراك المهاجرين . وللاستدلال على أن الطرفين الغربى والإسلامى ، ينظران إلى العلاقة القائمة بين الغرب والإسلام نظرة مواجهة، يقدم هنتنجتون نموذج الكاتب الهندى المسلم م. ج. أكبر فى كتابه :المواجهة القادمة (مع الغرب)، وكذا نموذج برنارد لويس فى كتابه :أصول الغضب الإسلامى.

بعد ذلك يتحدث هنتنجتون عن مظاهر الصراع والعداء المتبادل بين الحضارة العربية الإسلامية وبين الغرب، ويختار لذلك إطارين : إطار الجنوب، حيث يستعرض بعض نماذج هذا الصراع فى النزاعات القائمة بين المسلمين والمسيحيين بالسودان ونيجيريا وغيرهما من المناطق. ويشير فى هذا الشأن إلى خطاب البابا بول الثانى سنة ١٩٩٣، فبراير بالخرطوم، وانتقاده لأعمال الحكومة الإسلامية ضد الأقليات المسيحية. ويعتبر هنتنجتون هذا الخطاب فى حد ذاته مظهراً لحدة هذا الصراع. أما الإطار الثانى فهو إطار الحدود

الشمالية للإسلام، حيث عرف الصراع بين المسيحيين الأورثوذكس والمسلمين تزايدا وحدة، كما هو شأن مذبحة البوسنة وسراييفو، والعنف الملتهب بين الصرب والألبان. والعلاقات المتوترة بين البلغار والأقليات التركية ، وكذا العنف القائم بينى أوستيان (سرماتيا) وانغوش (بآسيا الوسطى) وحالة التقاتل غير المتسامحة بين الأرمن والآزريين، ثم العلاقات السيئة بين الروس ومسلمى آسيا الوسطى، بما فى ذلك انتشار القوات الروسية لحماية المصالح الروسية بمنطقة القوقاز بآسيا الوسطى. وفى هذا السياق لعب الدين دوره الكبير فى تعزيز يقظة الهويات العرقية وكذا فى إعادة تحفيز القلق الروسى على أمن حدوده الجنوبية.

وينتقل هنتنجتون إلى آسيا، ليبحث عن مظاهر الاصطدام بين الحضارات، فيقف عند الاصطدام التاريخى بين المسلمين والهنود، وهو نزاع لايعبر عن نفسه فى رأى هنتنجتون الآن عن طريق الخلافات القائمة بين باكستان والهند فقط، بل أيضا من خلال تعزيز التقاتل داخل الهند بين الجماعات الهندية المقاتلة، وبين الأقليات الهندية المسلمة. ولعل تدمير مسجدآيودهيا خلال ديسمبر١٩٩٢ ، يجعل إشكال ما إذا كانت الهند ستسير فى اتجاه يجعل منها دولة ديمقراطية علمانية أم أنها ستصبح دولة هندوسية فقط ؟ إشكالا فى مقدمة الانشغالات الراهنة.

أما فى شرق آسيا، فإن الصين تعرف خلافات كبيرة ومتعددة مع جيرانها، كما أنها تابعت سياستها القاسية تجاه الشعوب البوذية بالتبت، وربما كانت أكثر قسوة تجاه الأقليات التركية المسلمة.

مع نهاية الحرب الباردة، بدأت التباينات المشار إليها تعرف تعزيزا فى التعبير عن نفسها فى مجال حقوق الإنسان، التجارة وكذا عدم التسلح النووى، وهذه التباينات هى أيضا يبدو من الصعب اختفاؤها، بل وحتى تخفيفها وتلطيفها. ويورد هنتنجتون تصريحا لأحد المسؤولين الصينيين سنة ١٩٩١ ، بخصوص بداية حرب باردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

وربما يجوز نفس الحكم ، بخصوص العلاقات القائمة الآن بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بسبب كون اختلافات اليابان الثقافية تغذى صراعها الاقتصادى. إن شعوب الجهتين يمارسان مع بعضهما البعض سلوكيات عنصرية متبادلة، لكن العنصرية الامريكية، ربما تكون ثقافية أكثر منها عرقية. ولأن القيم الأساسية، الاتجاهات و السلوك ، متباينة ومختلفة بين المجتمعين. فإن القضايا الاقتصادية بين الولايات المتحدة وأوروبا ليست أقل جدية من تلك التى توجد بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، لكن لانجد لدى الطرفين الأوروبى – الامريكى نفس الحساسيات السياسية، ولا نفس الشحنات الوجدانية، وربما يعود ذلك إلى كون الثقافتين الأمريكية والأوروبية أقل اختلافا فيما بينهما،

بينما يبدو هذا الاختلاف أكثر اتساعا بين الثقافة الامريكية والثقافة اليابانية(٦).

ويمر الأستاذ هنتنجتون بعدد من الوقائع والأحداث بدءا من حرب الخليج – إلى النزاع البوسنى – العربى ، إلى الخلافات التركية– الأرمينية، ثم النزاعات الأزربايدجانية ... وكلها نماذج يأتى بها فى سياق مقالته للدفاع عن أطروحته حول تنامى الاحساس بالخلافات والاختلافات الحضارية، ومن ثم فى تنامى الاحتمال بانفجار الوضع العام على شكل اصطدامات حضارية عامة وشاملة (٧).

الغرب فى مقابل الآخرين:

فى هذا الفصل، يعود هنتنجتون ليحلل مظاهر الأزمة التى تعيشها الحضارة الغربية على كل المستويات، وهى أزمة تنم عن آثار الصراعات الآنفة الذكر على تعميق العزلة التى بدأت الحضارة الغربية تعيشها وكذا على تعزيز سيرورة تقلص سيطرة الغرب على العالم الغربى ، وهو بالطبع وضع غير صحى من منظور إقليمى ودولى على حد سواء. وتغطى مناقشات هنتنجتون فى هذا الفصل مجمل القطاعات بدءا من المؤسسات الدولية كمؤسسة الأمم المتحدة، إلى الصندوق النقدى الدولى، مرورا بالتبادل الثقافى والقيمى المبنى فيما سبق على هيمنة وعلى تدويل القيم الغربية. وينتهى هنتنجتون فى هذا الفصل، إلى أن الهيمنة الغربية على منظمة الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، بدأت تشهد تقلصا ملحوظا، وهو نفس شأن المنظمات المالية والنقدية، والتى تعرف بدورها تحولات تنبئ بتقلص الهيمنة الأحادية للغرب فى رسم سياساتها الاقتصادية والمالية العالمية. أما على المستوى القيمى، فإن العوالم الحضارية غير الغربية بدأت تشهد نموا لمشاعر الرفض ومقاومة المفهوم الإنسانى والعالمى للقيم الغربية، بما فى ذلك مفهومى حقوق الإنسان والديموقراطية، أمام هذا الوضع ينتقل الأستاذ صمويل هنتنجتون من موقع المحلل إلى موقع الخبير الذى يعطى النصائح ويستعجل الغرب فى أخذ المبادرة لإنقاذ وتدبير الأزمة الحضارية الراهنة(٨)٠

خلال حديثه عن مبررات هذا الصراع المحتمل بين الغرب وبقية العالم– على حسب عبارات فيشور محبوبانى – ، يتوقع الاستاذ صمويل هنتنجتون ثلاث سيناريوهات محتملة:

١– السيناريو المتطرف، حيث سيمكن للدول غير الغربية مثل بورما وكوريا الشمالية العمل على اتباع طريق العزلة، وعلى فصل وعزل مجتمعاتها عن تدخل وسرقة الغرب، وبالتالى ستعمل أيضا على التموقع خارج المشاركة فى المجتمع الدولى الموجود تحت الهيمنة الغربية. وسيكون ثمن هذا الاختيار غاليا، لكن الدول التى ستنهجه ستكون محدودة جدا.

٢– الاختيار أو السيناريو الثانى ، وهو مقابل لمعنى العربة المقودة فى نظرية العلاقات

الدولية، وهو اختيار ينبى على قبول الالتحاق بالغرب وقبول كل قيمه ومؤسساته.

٣- الاختيار الثالث، هو ذلك الاختيار الذى سيحاول خلق توازنات مع الغرب من خلال التنمية الاقتصادية والقوة العسكرية، وكذا من خلال التعاون مع مجتمعات غير غربية أخرى ضد الغرب. مع الحفاظ على قيمه ومؤسساته المحلية، ومع العمل على التحديث وليس الغربنة(٩).

الدول المتمزقة :

فى المستقبل ، وبما أن الشعوب تحدد انتماءها بالحضارة، فإن دولا بنسبة سكانها العالية من مختلف الحضارات، كما هو الشأن بالنسبة للاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا ستكون مرشحة للتجزئة، بينما نجد هنالك دولا أخرى تتوفر على درجة عالية من التناسق الثقافى، لكنها متجزأة على مجتمعات تنتمى إلى حضارة أخرى.

هذه هى المجتمعات المتمزقة، وإن قادتها يحاولون اتباع استراتيجية العربة المقودة ، وكذا جعل دولهم أعضاء ضمن المجموعة الغربية، لكن التاريخ والثقافة والتقاليد هى غير غربية. ولعل النموذج الأكثر تعبيرا عن حالة البلد المتمزق هو تركيا. إن زعماء تركيا فى نهاية القرن العشرين سلكوا مسلك أتاتورك، وحددوا تركيا على أنها دولة حديثة، علمانية، وعلى أنها أيضا دولة غربية. وجعلوا تركيا تتحالف مغ الغرب فى منظمة الناتو وخلال حرب الخليج ، وقاموا أيضا بطلب الالتحاق والعضوية فى المجموعة الأوروبية. وفى نفس الوقت، نجد بالرغم من كل ماسبق، أن عناصر من المجتمع التركى قامت بدعم الأصولية الإسلامية، وأسندت فى ذلك إلى كون المجتمع التركى هو فى الأصل واحد من مجتمعات الشرق الأوسط الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، فإنه فى الوقت الذى كانت النخبة التركية تحدد تركيا كمجتمع غربى، فإن النخبة فى الغرب رفضت أن تكون تركيا كذلك، إن تركيا لايمكن أن تصبح عضوا ضمن المجموعة الأوروبية، والسبب الحقيقى هو ما قاله الرئيس أوزال :بأننا مسلمون وهم مسيحيون ولا يقولون ذلك، وبعد إقصائها لمكة، وبعد أن تم إقصاؤها من طرف بروكسيل، أين توجه تركيا أنظارها؟. ربما الجواب فى طشقند. إن سقوط الاتحاد السوفيتى ، أعطى لتركيا فرصة أن تصبح الرائد ليقظة الحضارة التركية التى تندمج فى إطارها سبع دول من حدود اليونان إلى حدود الصين. وبتشجيع من الغرب نفسه، فإن تركيا تقوم الآن بجهود كبرى لأجل إعادة النفس من جديد لهذه الهوية الجديدة(١٠).

يتابع هنتنجتون عرضه لنماذج أخرى من الدول المتمزقة خاصة المكسيك وروسيا. ويميز هنتنجتون بين الدول الثلاث، فى كون تركيا تاريخيا هى أكثر الدول التى تمزقت تمزقا

عميقا. وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فإن المكسيك هى البلد الأكثر معاناة لتمزق مباشر. وعلى مستوى كونى، تعتبر روسيا البلد الأكثر تمزقا. وننتقل بسرعة من هذا الفصل إلى الفصل ماقبل الأخير والمعنون بـ الترابط الكونفوشيوسى – الإسلامى(١١).

الترابط الكونفوشيوسى – الإسلامى :

إن العوائق التى تعترض الدول غير الغربية تتنوع إلى حد بعيد. فهذه العوائق أقل حدة فى دول أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرق، مما عليه بالنسبة للدول الأورثوذوكسية لما كان يسمى سابقا بالاتحاد السوفيتى . لكن هذه العوائق تبدو أكثر حدة وعظامة فى المجتمعات الإسلامية والكونفوشيوسية والهندوسية والبوذية ... إن اليابان قد خلقت لنفسها وضعية متميزة باعتبارها عضواً متعاوناً ومترابطاً مع الغرب، وهو يوجد داخل الغرب فى بعض النقط، لكنه بكل وضوح ليس منه فى أهم الأبعاد. ولعامل الثقافة والقوة ، فإن هذه الدول لاترغب أو لاتستطيع الالتحاق بالغرب. ولذلك نجدها بالمقابل تدخل مع الغرب فى منافسة، وذلك من خلال تطوير اقتصادها وقوتها العسكرية والسياسية. وهى دول تقوم بذلك أيضا من خلال تعزيز التنمية الداخلية، وكذا من خلال التعاون مع دول غير غربية أخرى . ولعل أهم وأبرز شكل لهذا التعاون هو الترابط الكونفوشيوسى – الإسلامى الذى تحرك لأجل تحدى مصالح وقيم وقوة الغرب.

وبدون أى استثناء ، قامت الدول الغربية بتقليص قوتها العسكرية، فى حين لاتزال روسيا تحت قيادة يلستين ، والصين وكوريا الشمالية وعدد من دول الشرق الأوسط توسع من قدراتها العسكرية بشكل ملحوظ. وهم يقومون بذلك باستيراد الأسلحة من مصادر غربية وغير غربية، ثم بتطوير الصناعات العسكرية المحلية. ومن نتائج ذلك نجد ظهور مايسميه شارل كروتمر بـ الدول المسلحة، والدول المسلحة فى هذا السياق ليست الدول الغربية.
النتيجة الثانية لماسبق، هى إعادة تعريف مراقبة التسلح، والذى هو مفهوم غربى وهدف غربى فى آن واحد. خلال الحرب الباردة كان الهدف الأساسى لمراقبة التسلح هو بناء توازن عسكرى مستقر بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وبين الاتحاد السوفيتى وحلفائه.
أما بعد الحرب الباردة، فإن المرمى الأساسى لمراقبة التسلح هو إعاقة نمو القدرة العسكرية للمجتمعات غير الغربية التى يحتمل أن تهدد المصالح الغربية. ويحاول الغرب تحقيق ذلك من خلال اتفاقيات دولية، ومن خلال ضغوط اقتصادية، وكذا من خلال مراقبة نقل التكنولوجيا العسكرية.

إن الصراع بين الغرب والدول الكونفوشيوسية – الإسلامية سيرتكز بصورة واسعة، وليست

كلية. حول تحرير الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية والصواريخ الباليستيكية وغيرها من الوسائل المتطورة، وكذا حول الإرشادات والاستخبارات وغيرهما من القدرات الإلكترونية لأجل الوصول إلى هذا المرمى. وينهج الغرب أيضا سياسة التهديد بالعقوبات ضد أولئك الذين يعززون نشر الأسلحة المتطورة، إضافة إلى أنه يتبع أيضا سياسة وهب امتيازات للدول التى لاتقوم بذلك. إن انتباه الغرب، يتركز طبيعيا، حول الأمم التى هى حاليا أو تلك التى يحتمل أن تعادى الغرب.

من جهة أخرى فإن الأمم غير الغربية تدافع عن حقها فى امتلاك، وفى زرع ماتشاء من الأسلحة التى تعتقد أنها ضرورية لأمنها. إن هذه الأمم قد ارتوت بالكامل بمضمون جوانب وزير الدفاع الهندى الذى أجاب عن سؤال بخصوص ماتعلمه من حرب الخليج، فقال: لاتحارب الولايات المتحدة حتى تمتلك أسلحة نووية. إن الأسلحة النووية والكيماوية والصواريخ الكيماوية ينظر إليها، ربما خطأ، على أنها الطريقة الممكنة للتعادل مع التفوق الغربى. إن الصين تمتلك بالطبع أسلحة نووية. وبالنسبة للباكستان والهند فلهما القدرة على زرع هذه الأسلحة. وتبدو كوريا الشمالية وإيران والعراق وليبيا والجزائر وكأنها تحاول أن تتوفر على هذه الأسلحة. صرح أحد كبار المسؤولين الإيرانيين أن على كل البلدان الإسلامية أن تتوفر على أسلحة نووية. وخلال عام ١٩٨٨ قام الرئيس الإيرانى بتوجيه نداء لأجل تطوير أسلحة كيماوية وبيولوجية وإشعاعية هجومية ودفاعية.

من أهم الأمور بالنسبة لتنمية القدرات العسكرية المضادة للغرب، نجد الدعم الموسع للقوة العسكرية الصينية، ولوسائلها لأجل خلق هذه القوة العسكرية وبطفوتها المذهلة فى مجال التنمية الاقتصادية، عملت الصين بسرعة على توسيع الاعتمادات المالية العسكرية، وكذا على القفز إلى الأمام وتحديث قواتها العسكرية. وقامت الصين أيضا بإجراء صفقات مع دول الاتحاد السوفيتى سابقا لأجل شراء الأسلحة، وهى الآن بصدد تطوير الصواريخ البعيدة المدى. وخلال ١٩٩٢، قامت الصين باختبار أحد أجهزة التصوير النووية، وبتطوير قدرات القوة التصويرية وامتلاك تكنولوجيا التزويد الهوائى للوقود. وهى تحاول الآن إرساء قواعد لبناء مركبات فضائية.

إن بناء الصين لقوتها العسكرية، وكذا إصرارها على سيادتها على بحر جنوب الصين، يستفز القوى المتعددة الأخرى فيما يخص السباق إلى التسلح بمنطقة شرق آسيا. وإن الصين تعتبر أهم مصدر للأسلحة وللتكنولوجيا العسكرية، فقد صدرت معدات لليبيا وللعراق لأجل استعمالها فى إنشاء الأسلحة النووية والغازات الحارقة. كما أنها ساعدت الجزائر فى بناء مفاعل مناسب للأبحاث وصناعات الأسلحة النووية. وباعت الصين لإيران تكنولوجيا نووية، اعتقد المسؤولون الأمريكيون أنها غير قابلة للاستعمال إلا فى مجال صناعة

الأسلحة، ويبدو أنها، أى الصين، شحنت لباكستان وحدات من الصواريخ من نوع صواريخ بمدى ٣٠٠ ميل. أما بالنسبة لكوريا الشمالية فإنها تتوفر على برنامج للأسلحة النووية يبدو أنه فى طريق الإنجاز، كما أنها باعت لسوريا ولإيران دفعات متطورة من الصواريخ ومن تكنولوجيا صناعة الصواريخ. وكما يمكن أن نلاحظ فإن تدفق الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية يتم عموما من شرق آسيا فى اتجاه الشرق الأوسط، وهناك مع ذلك بعض العمليات التى تتم فى الاتجاه المعاكس، كما هو شأن تلقى الصين لصواريخ ذات الأضلاع الطولانية من باكستان.

بعد هذا العرض المسهب للأوضاع الجارية بين الشرق الأوسط وبين شرق آسيا، ينتهى هنتنجتون ليخلص إلى أن الترابط العسكرى الكونفوشيوسى – الإسلامى ، قد ظهر إلى الوجود، ولكن يتهيأ إلى تعزيز مكتسباته، من خلال أعضاء هذا الترابط فى المجال العسكرى والتكنولوجيا العسكرية ، لمعارضة القوة العسكرية للغرب (١٢) .

خلاصة المقالة أو ورقة عمل لأجل تحرك سريع للغرب:

إن هذه المقالة ، لاتقول إن الهويات الحضارية ستعوض كل الهويات الأخرى، ولاتقول أيضا باختفاء الدول الوطنية فى المستقبل، ولاتقول بأن كل حضارة ستصبح وحدة سياسية منسجمة ، ولا بأن المجموعات الموجودة فى حضارة ما لن تتصارع فيما بينها. لكن هذه المقالة تريد أن تصر على فرضية أن التمايزات والاختلافات بين الحضارة واقعية وهامة، وأن الوعى الحضارى يعرف تزايدا ونموا متسارعين، وأن الصراع بين الحضارات سيحل محل الصراع الأيديولوجى وكل الأشكال الأخرى، وذلك بظهوره – أى الصراع بين الحضارات– كأكثر الأشكال الصراعية هيمنة فى المشهد العالمى.

إن العلاقات الدولية ، من منظور تاريخى ، هى لعبة يتم ممارستها داخل الحضارة الغربية. وهى الآن تسير بسرعة فى اتجاه اللاغربية، وفى اتجاه أن تصبح لعبة تلعب فيها الحضارات غير الغربية أدوارا فاعلة وليست كموضوعات مفعول بها.

وأما المؤسسة الدولية السياسية والأمنية والاقتصادية الأكثر نجاحا، هى بدورها ستعرف تحولا من كونها كانت مؤسسات تمارس نشاطها عبر الحضارات، إلى مؤسسات تمارس نشاطها بين الحضارات. وإن الصراعات بين المجموعات من حضارات مختلفة سيصبح أكثر ترددا وأكثر احتمالا وأكثر عنفا من الصراعات التى تقوم بين مجموعات من نفس الحضارة. وطبعا فإن خطورة النزاعات بين جماعات من حضارات مختلفة تنم عن كون هذا النوع من الصراعات هو أكثر وأخطر مصادر التوترات التى قد تقود إلى حروب شاملة. إن أكبر وأعظم محور فى عالم السياسة سيكون حول العلاقة بين الغرب والبقية. وستحاول

نخب بعض أجزاء الدول غير الغربية أن تجعل من بلدانها أجزاء من الغرب، لكن حواجز وعوائق ستحول فى أغلب الحالات، دون تحقيق ذلك. وسيرتكز الصراع فى المستقبل القريب حول الصراع بين الغرب وعدد من الدول الإسلامية الكونفوشيوسية.

إننا بذلك لانريد أن ندافع أو نرغب فى الصراع بين الحضارات، ولكن نريد أن نعرض فرضيات تحليلية . ومع ذلك، من الضرورى أن نتنبه إلى الآثار والعواقب التى يمكن أن تخلفها هذه التوقعات على السياسة الغربية.

يمكن تقسيم هذه العواقب إلى فوائد بعيدة المدى وإلى ملائمات بعيدة المدى . على المدى القريب، يبدو واضحا من مصلحة الغرب أن يعزز تعاونه الكبير ووحدته مع مكونات حضارته، خاصة بين المكون الأوروبى والمكون الأمريكى الشمالى. وأن يدمج ضمن الغرب المجتمعات الموجودة : فى أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية باعتبار ثقافات هاتين المنطقتين أقرب إلى ثقافات الغرب. وأن يعزز تعاونه مع روسيا واليابان، وأن يمنع تطور الخلافات المحلية داخل الحضارة – الواحدة.

وأن يحد من اتساع القدرات العسكرية للدول الكونفوشيوسية – الإسلامية وأن يخفف من عملية تقليص القدرات العسكرية الغربية، وأن يحفظ تفوقه العسكرى بشرق وبجنوب غرب آسيا، وأن يستغل الخلافات والصراعات القائمة بين الدول الكونفوشيوسية والإسلامية ، وأن يدعم بعض المجموعات الحضارية المتعاطفة مع القيم والمصالح الغربية، وأن يقوى المؤسسات الدولية التى تعكس وتعطى المشروعية للمصالح الغربية وللقيم الغربية، وأخيرا على الغرب أن يدعم مشاركة وانخراط الدول غير الغربية فى هذه المؤسسات.

أما على المدى البعيد، فيجب اتخاذ إجراءات أخرى . إن الحضارة الغربية هى غربية وحديثة، لكن الحضارات غير الغربية حاولت أن تصبح حديثة دون أن تصبح غربية ، مع العلم أن اليابان وحدها التى توفقت فى هذا النهج. إن الحضارات غير الغربية ستتابع محاولاتها لامتلاك الثروة والتكنولوجيا والمهارة والآلات والأسلحة والتى تعتبر جزءا من مشروع التحديث، وستحاول هذه الدول غير الغربية أيضا أن تخلق تناغما بين هذه الحداثة وبين ثقافتها وقيمها التقليدية.

إن معدل ارتفاع القدرات العسكرية والاقتصادية للحضارات غير الغربية سترتفع وتيرتها بالمقارنة مع وتيرة النمو لدى الحضارة الغربية. ولأجل ذلك، يجب على الغرب أن يكيف هذه الحضارات غير الغربية الحديثة، ولكنها تملك قوة تقارب قوة الغرب، مع تباينهما واختلافهما الواسع من حيث القيم . وهذا يتطلب من الغرب أن يمتلك ويتحكم فى القدرات الاقتصادية والعسكرية الضرورية لحماية مصالحه تجاه هذه الحضارات. ويتطلب هذا

بدوره، أن يطور الغرب فهما عميقا للأسس الدينية والفلسفية التى تحدد الحضارات الأخرى، وكذا للطرق التى ترى بها شعوب هذه الحضارات مصالحها، ويتطلب ذلك أيضا، أن يعمل الغرب جهده فى تحديد العناصر المشتركة بينه وبين الحضارات الأخرى.

فى المستقبل القادم ، لن تكون هنالك أية حضارة عالمية ، ولكن عوض ذلك ، سيكون هنالك عالم لحضارات متعددة ، يجب على كل واحدة من هذه الحضارات أن تتعلم كيف تتعايش مع الحضارات الأخرى (١٣).

بذلك ينتهى مقال الأستاذ صمويل هنتنجتون ، والذى قمنا بترجمته كاملا، مع حذف خفيف لبعض الاستطرادات المتكررة، أو لبعض الأمثلة الاستدلالية المتكررة. واقتصرنا فى هذه الحالات على عرض مثل أو مثلين. والقفز دون ترجمة كل الأمثلة التى تفى نفس معنى ماترجم منها.

ثانيا : تناول مقالة هنتنجتون بالتحليل

لأجل أن نتناول مقالة هنتنجتون بالتحليل أود أن أقسم هذه المناقشة إلى ثلاث أبعاد:

- البعد السيكولوجى لخطاب هنتنجتون.
- البعد التحليلى لمضمون خطاب هنتنجتون.
- البعد التأويلى لخطاب هنتنجتون وما رافقه من جدال، وكذا ما خلفه من آثار على الساحتين الأكاديمية والأيديولوجية على حد سواء.

يمكننا أن نلاحظ بصدد الانتقادات والردود التى عرضت أو نشرت حول مقالة صمويل هنتنجتون ، أنها تتميز بثلاث خصائص أساسية:

- كل الانتقادات ، كانت قاسية، وكانت تريد أن تصل إلى درجة قصوى من الموضوعية، أصبحت معها فى نهاية الأمر ذاتية إلى درجة الصفر. هذا بالإضافة إلى أن مقالة هنتنجتون، كما يبدو من خلال أغلب الردود، قرأت قراءة عابرة، أو هى قرأت بمنهاجية وبمنظار تقليدى ، يميل إلى اعتبار الحمل التاريخى هو الفاعل الوحيد فى صنع المستقبل، ومتناسيا أن العالم قد دخل مرحلة من التاريخ، يمكن فيها تعديل اتجاه التاريخ من سيرورات لصالح اختيارات إرادية ومصطنعة.

- نجد لدى جزء من الذين انتقدوا صمويل هنتنجتون ، لم تحفظ لهم ذاكرتهم، بعد قراءة المقالة، سوى الجزء الأخير من المقال، وهو الجزء الذى يتحول فيه صمويل هنتنجتون من محلل استراتيجى إلى خبير سياسى وعسكرى رسمى. لكن مع ذلك يتناسى، عدد كبير من

هؤلاء النقاد، أن هنتنجتون قد أتى بكثير من المعلومات والملاحظات الدقيقة، وإن كان هنتنجتون قد كيفها وفق تحليل مسبق معين.

- إن هنتنجتون حين كتب مقالته، لم يكتبها على أساس التأريخ للوضع العالمى المعاصر، وإنما لاستعجال الرأى العام الدولى والأكاديمى ، لحالة الأزمة التى تعانى منها المجموعة الدولية.

طبعا، بتسجيل هذه الملاحظات، لانريد أن يفهم من كلامنا أننا نتعاطف مع أطروحة ولا مع تحليلات ونتائج مقالته. ولكن نريد بذلك وضع حدود قصوى للإنصاف الأكاديمى، الذى يجب أن لايجعلنا نسقط فى شباك الأطروحة الصراعية التى يدعو لها هنتنجتون. للأسف، كل الذين انتقدوا هنتنجتون سقطوا فى شباك أطروحته، بل أغلبهم أخذ بدوره جبهة للدفاع عن مواقعه الحضارية، بدل أن يقف على أن النظرية هى، فى حد ذاتها، ظاهرة ضمن ظواهر الثقافة الأمريكية الجديدة لما بعد الحرب الباردة.

فى مقالة لإدوارد سعيد، تحمل عنوان :الصراع بين التعريفات، قدمها سنة ١٩٩٥ كمحاضرة بجامعة كيو بطوكيو، وصف إدوارد سعيد صاحب أطروحة الاصطدام بين الحضارات بأنه : غير أصيل فى أطروحته - خبير فى علم تدبير الأزمات، ومن ثم فإن أطروحته ليست إلا إحدى التداعيات التى تعيشها الإدارة العسكرية الأمريكية، ثم إن المراجع التى استند عليها هنتنجتون هى مراجع من درجة ثانية. وأضاف إدوارد سعيد بأن هذه النظرة تستمد أصولها من إطارين مرجعيين : ١- هى تدخل فى سياق الاتجاه العام لفرنسيس فوكو ياما، بول كيندى ، كونور كرويز أوبرين، إيريك هو بسباوم وغيرهم من الذين انشغلوا بالبحث فى أسباب الصراعات المحتملة والمتوقعة فى المستقبل . ٢- من حيث الأطروحة المبنية على مفهوم الاصطدام بين الحضارات يردها إدوارد سعيد إلى أصولها لدى شارل كروثمر، سرجى ستانكفيتش وبرنارد لويس(١٤) .

يضيف إدوارد سعيد أن هنتنجتون قدم فهما اختزاليا للإسلام ولغيره من الحضارات الست الأخرى غير الغربية، وهو- أى هنتنجتون- بجمعه كل من هذه الحضارات فى جبهة واحدة، مقابل جبهة الغرب، يعبر عن هويته من حيث إنه خبير تدبير الأزمات وليس تلميذا للحضارات ولتاريخها.

إن أهم ملاحظة يمكن أن نركز عليها فى هذا الباب، هو رد إدوارد سعيد على صمويل هنتنجتون فيما يتعلق بمسألة الهوية الحضارية أو الوعى الحضارى. ولعل أهم ملاحظة يسجلها إدوارد سعيد بهذا الخصوص، هو الطابع السكونى الذى أعطاه هنتنجتون لمفهوم الهوية. إن هنتنجتون ينطلق من مفهوم غربى معاصر لمبدأ الهوية باعتبارها نتاجاً لعدة

عمليات تاريخية لاحقة وسابقة عليها، نذكر من بينها فصل الكنيسة عن مؤسسة الدولة، وبالتالى فصل الدين عن أسس بناء الدولة الوطنية الغربية. لكن كما يوضح المفكر والمؤرخ اليابانى يوزو إيتاغاكى فى مؤلفه الرائد :أين يلتقى التاريخ الحديث بالدراسات الإقليمية(١٥)، فإن مفهوم الأمة بالمعنى الغربى ومفهوم الملة ، ملت أو مفهوم الأمة فى الثقافة الإسلامية يختلفان من حيث مضمونهما، وكذا من حيث آليات عملهما. إن الأستاذ إيتاغاكى يرسم للهوية فى المجتمع الإسلامى دوائر تساعد بوضوح على فهم ميكانيزمات عملها وتداعياتها. فى هذا الرسم يتحدث الأستاذ ايتاغاكى عن ثلاثة أنماط لدينامية الهوية ، النمط الأول ، حيث أنا يمكنه أن يمتد أو يتقلص إلى أبعد حد. النمط الثانى ، أنا يمكنه أن يصبح أنا أخر، لكن دون أن يطرأ عليه تغيير جذرى ، يفصله عن أنا الأصلى. النمط الثالث حيث أنا يمكنه أن يصبح أنا آخر، مع تغيره وابتعاده بصورة جذرية عن أنا الأصلى . وطبعا يظل الأستاذ ايتاغاكى حذرا بخصوص الشكل الأول، من أن يبسط دينامية الهوية، فيرسم نموذجا لدينامية الهوية منظورا إليها من داخل الذات.

وبهذا المعنى فإن استعمال هذا التصور، يجعل الحديث عن الهوية السكونية بالمعنى الذى يعطيه هنتنجتون أمرا صعبا، كما يجعل معالجة مشكلة الحركات القومية انطلاقا من مفهوم الهوية أمرا أكثر تعقيدا من المعادلة التبسيطية التى يسقط فيها الأستاذ هنتنجتون.

ولعل مسألة الهوية : تأخذ بعدا معقدا أكثر حين نتناول مشكلة اللغة والهوية فى أربع مناطق من العالم :شمال إفريقيا، تركيا، آسيا الوسطى وإسرائيل.

إن فى هذه المناطق الثلاثة يصعب الحديث عن الازدواجية اللغوية بالمعنى التبسيطى الذى يختزلها فى ثنائية اللغة الوطنية/اللغة الأجنبية الغربية. ففى شمال افريقيا، ولنأخذ الجزائر كنموذج، نجد مستوى اللغة داخل الهوية من شأنه أن يأخذ ثلاثة أبعاد :اللغة كطريقة للتفكير، اللغة كطريقة للتعبير، واللغة كطريقة للتواصل. وربما كانت كطريقة للتعبير، سواء بالعربية أو بالفرنسية لاتعكس بعمق المستوى الهيكلى لدينامية الهوية.

المثال الثانى ، وليكن تركيا ، حيث نجد الشعب التركى، بعد فرض كتابة اللغة التركية بالحروف اللاتينية، خلال عهد كمال أتاتورك، وبعد تحديث قاموسها ونحوها، أصبح عدد العارفين بأصول الهوية اللغوية قبل هذا العهد ضئيلا جدا، بمعنى أن عدد القادرين على قراءة نص مكتوب بالتركية العثمانية المنسوخة بالحرف العربى، ربما لايتجاوز ٢ ٪ من مجموع السكان، ولعل انحسار المعرفة بالحرف العربى فى جماعة المتخصصين فى التاريخ الشرقى واللسانية الشرقية وعلوم الدين، أمر له دلالته فيما أسميه بالسياسة اللغوية وسياسة الهوية، وهما آلتين لهما فعلهما فى تحديد كل القضايا التى ترتبط باختيار المسار التاريخى وكذا اختيار لون المسار الذى يحدد مستقبل مجتمع بشرى من المجتمعات.

ثم فى آسيا الوسطى ، تأخذ المشكلة بعدا مغايرا، حيث اللغات أو اللهجات المحلية لاتزال تحظى بحيويتها، مثلما هو شأن اللغة الآزرية بمنطقة آزر بايذجان، لكن إلى جانب هذه اللغات المحلية نجد نشاطا قويا لهيمنة الروسية، الفارسية والتركية الحديثة. وفى تآلف كل هذه اللغات تظهر الروسية وحدها- لأسباب تاريخية وسياسية - اللغة الأجنبية غير المعبرة عن الانتماء الحضارى.(١٦)

أما فى إسرائيل، فإن إسرائيل منذ إنشائها أقرت ازدواجية لغوية : العبرية والعربية كلغتين رسميتين ، لكن على مستوى التواصل اليومى يتجاوز عدد اللغات ١٣ لغة مستعملة داخل الأسر وداخل الجماعات اليهودية النازحة من مختلف مناطق العالم (١٧) . وربما هناك نماذج وأمثلة كثيرة من شأنها أن تكون موضوعا للتفكير مثل التحولات الطارئة على النحو وعلى النطق وعلى الكتابة فى التاريخ الحضارى للصين، خلال عصر مينج، ثم خلال الثورة الثقافية لماوتسى تونج، وفى التاريخ الحضارى لليابان خلال عهد ترغوكارا وعهد ميجى. والهام هنا هو أن رغم كل التغيرات الحاصلة والتعديلات، ورغم تحول المعرفة بحرف الكانجى إلى رأسمال رمزى خلال مرحلة طويلة من الزمن ، فإن ذلك لم يمس بدرجة مركزية التطور والدينامية العامتين للهوية.

فى سياق هذا الحديث، نعود إلى نص هنتنجتون الرئيسى ، وإلى تداعيات هذا النص فى الساحة الثقافية اليابانية. بهذا الشأن ، نود أن نستعرض بعض آراء المفكر اليابانى ياماوتشى ماسايوكى - أستاذ تاريخ الإسلام ورئيس قسم الدراسات الإقليمية بجامعة طوكيو- (١٨) .

ينطلق الأستاذ ياماوتشى من فرضية أن التاريخ العالمى لم يخل من نزاعات وصراعات حضارية ، ناتجة عن التلاقحات واللقاءات الثقافية بين حضارة وأخرى، وبين مجتمع وآخر. ذلك أن دينامية التلاقى الثقافى ، هذه عملية تخلف باستمرار عدة آثار فى السلوك الحضارى والاجتماعى ، سواء على شكل مقاومات داخلية ضد الوافد لحفظ الصفاء العرقى أو الثقافى أو غيرهما، أو على شكل تماهيات يدخل فيها طرف فى آخر كليا أو جزئيا فى سياق متناغم يسمح بالتعايض والتآلف. وإذا ما سلمنا بهذه الحقيقة التاريخية، فإن هنتنجتون لم يأت بمعرفة جديدة للتاريخ، بقدر ما قدم بوضوح اتجاهاً سياسياً داخل الغرب، وهو اتجاه الإدارة الأمريكية فى مرحلتها الراهنة، بعد نهاية الحرب الباردة. ويتوقع الأستاذ ياماوتشى بعد تحليله لفشل السياسة الأمريكية فى مجال حقوق الإنسان ضد الصين، وفى مجال الصراع الاقتصادى ضد اليابان. يتوقع أن السياسة الأمريكية ستعزز من اتجاهها العدوانى هذا نحو الخارج، لسبب واحد، هو أن تحويل الأزمات للخارج هو المخرج الوحيد لتأجيل الأزمة وتمديد فترة الخريف التى تعيشها الحضارة الغربية.

لكن من أهم الملاحظات التى يمكننا استخلاصها من كتابات الأستاذ ياماوتشى، حول

أطروحة الاصطدام بين الحضارية، نجد أنه يكشف عن التناقض الحاصل بين توقعات هنتنجتون فى حديثه عن الصراع الحضارى المبنى على التكتلات الإقليمية/الحضارية وبين إقراره بأن العهد القادم هو عهد لحضارة المعلوميات والمعلومات. ويقع التناقض فى توقعه لحدة الصراع الحضارى بين التكتلات الإقليمية فى زمن الحضارة المعلوماتية والتى من أهم خصائصها أنها حضارة عابرة للحدود والأقاليم والقارات، وهى حضارة لاتتقيد بالمعنى الانتروبولوجى للثقافة المبنى على الفواصل الواضحة بين الهويات والسيادات والحدود.

أما النقطة الثانية الأخرى، والهامة، فى تحليل الاستاذ ياماوتشى هو كشفه عن تناقض الخطاب الغربى ، بإدماجه لليابان ضمن الغرب خلال فترة الحرب الباردة. بينما بدأ يميل هذا الخطاب بعد التحولات العالمية الأخيرة إلى إخراج اليابان من الغرب من جهة، والتخوف من إدخاله فى خانة حضارية أخرى، بل يتم عزله – كما فى خطاب هنتنجتون– ضمن حضارة/خانة مستقلة(١٩) .

أطروحة الاصطدام بين الحضارات فى سياق الاستشرافية:

١– ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الإنسانية:

ينطلق الأستاذ الفرنسى جان بورجوا بيشا (٢٠)، فى عرضه لمستقبل تطور التيارات الروحية فى العالم، من ثلاثة معطيات أساسية:

– **المعطى الديمغرافى** : حيث يرصد المشهد المخيف – للغرب– للتطور المتسارع فى المجال الديمغرافى سواء على مستوى العدد أو على مستوى تضاعف وتيرة النمو نفسها. إذ يلاحظ أن عدد سكان العالم خلال مجئ المسيحية، لم يكن يتجاوز ٢٥٠مليون نسمة من سكان العالم ، بينما قفز هذا الرقم عام ١٨٠٠ (أى بعد ١٨قرنا من ولادة هذا الدين) إلى ٩٥٤ مليون نسمة، أى بزيادة قدرها ٥٠٪ مليون نسمة. لكن بعد ١٣٩ سنة من هذا التاريخ (١٩٣٩) كان عدد سكان العالم قد بلغ مليارين و٢٤١ مليون نسمة. ثم فى أقل من خمسين سنة (١٩٨٠)، بلغ عدد سكان العالم أربع ملايين و٤٥٣ مليون نسمة أى بزيادة ٢٢٥٨مليون نسمة، ثم ارتفع مرة أخرى عدد سكان العالم عام ١٩٨٥ ليصل ٤٨٤٢مليون نسمة. ويقدر عدد سكان العالم عام ١٩٨٨ (تاريخ نشر مقالته) حوالى خمسة مليارات، يتوقع أنها ستصل مع مدخل عام ٢٠٠٠ إلى ستة مليارات.

– **المعطى الاقتصادى والطبيعى** : ويعبر جان بورجوا بيشا عن قلقه إزاء هذا التطور، خاصة أنه سيرتكز فى المناطق الفقيرة من العالم، أو فى المناطق التى تعرف الآن تطورا

سلبيا على مستوى الثروة الطبيعية، من جهة، وعلى مستوى الأمن الاقتصادى والغذائى أو على مستوى انخفاض المخزونات الطبيعية ذلك المخزون الطاقى.

لكن الباحث الفرنسى جان بيشا فى هذا المقال المعنون بـ أوروبا وسكانها خلال عام ٢٠٠٠ والمنشور بالمجلة الفرنسية السكان (٢١) ، ينبه إلى خطر آخر أشمل وأكثر سلبية وهو التقلص الهائل الذى يشهده معدل الولادات ، والذى سيؤدى من جهة مضادة إلى تراجع عكسى قد يهدد خلال عام ٢٤٠٠ بعجز مطلق فى الثروة البشرية.

– **المعطى الثالث الدينى /الحضارى** : ويزداد قلق جان بورجوا بيشا بما سيعرفه التوزيع العالمى للحضارات ولنموها خلال العقود الأربعة القادمة بصورة متوازية مع النمو الديمغرافى المشار إليه سابقا. وفيما يلى المعطيات التى يبنى عليها الباحث توقعاته لتطور التيارات الروحية : خلال عام ١٩٨٠ ، كانت المسيحية، تمثل ١ر٣١٪ من مجموع سكان العالم الحاملين لعقيدتها، أى شخص واحد ضمن ثلاثة أشخاص، هو بهذا المعنى مسيحى. لكن خلال عام ١٩٨٥ ، ستحافظ المسيحية على وضعها العالمى ضمن ترتيب انتشار التيارات الروحية فى العالم (٢ر٣٠٪) . كما أن الصين ستعرف استقرارا مشابها. فى حين سيتراجع الإسلام بنسبة ٣/١٠ بالرغم من أن مجموع المعتقدين فيه سيرتفع بمعدل ٥٧مليون مسلم. هذا المشهد سيتغير بحدة مع دخول عام ٢٠٠٠ . حيث ستتراجع المسيحية بمعدل ٤ر٢ نقطة بالمقارنة مع عام ١٩٨٥ ، بالرغم من أنها ستحفظ موقعها الأول ضمن الترتيب العالمى. فى حين سيربح الإسلام حوالى ٦ نقط، وليمثل بذلك ٣ر٢٣٪ من مجموع سكان العالم ، أى مايعادل مسلما واحدا ضمن أربعة سكان فى العالم. أما الصين فستتراجع لتأخذ حصة ٥ر٢٠٪ من مجموع سكان العالم.

بعد حوالى ٢٠ سنة أى حوالى عام ٢٠٢٠ ، سيحتل الإسلام المرتبة العالمية الأولى بمعدل سكانى سيقدر بحوالى ٢٥٠٣ مليون نسمة من مجموع ٣١٧٧ مليون نسمة. وهو مايعادل ٦ر٣٠٪ من سكان العالم ، بينما ستتراجع المسيحية إلى الصف الثانى، بمعدل سكانى سيصل إلى ٢٦٠١ أى حوالى ٢ر٢٥٪. أما الصين فستعرف ارتفاعا بسيطا من ١٤٦٠ عام ٢٠٠٠ إلى ١٤٨١ مليون نسمة عام ٢٠٢٥ نسمة، وهو مايمثل ٩ر١٧٪ من سكان العالم المتوقعين.

وستستمر وتيرة تطور التيارات الروحية والثقافية على هذا المنوال لتصل عام ٢١٠٠ إلى التركيبة التالية:

– سيصل عدد المسلمين إلى ٤٤١٢مليون نسمة من مجموع ١١٠١١مليون نسمة من الساكنة العالمية، أى مايعادل تقريبا مسلما من ضمن شخصين من سكان العالم، أى أن

الإسلام سيغطى بهذا المعنى ١ر٤٠ ٪ من مجموع سكان العالم.

– ستظل المسيحية تحتل المرتبة الثانية، لكن مع فاصل بعيد عن الصف الأول، أى أنها لن تغطى سوى ٢ر٢٠ ٪ من مجموع سكان العالم.

– أما الصين فستمثل حوالى ١ر١٣ ٪ من مجموع سكان العالم.

– وبالنسبة لبقية الأديان والتيارات الروحية المتعددة الأخرى ستغطى فى مجموعها ٢ر٢٦ ٪ من مجموع سكان العالم .

وإذا ما أضفنا التوزيع القارى لهذه التوقعات نفهم لماذا يصبح الاسلام وآسيا مصدرا لكل التخوفات التى يعبر عنها صمويل هنتنجتون– وقبله بول كيندى ويورجوا بيشا.

أما فى العالم العربى ، فنجد رجلا مثل المهدى المنجرة ، يندد ويحذر ويستشرف بمخاطر هذه المشاهد منذ أكثر من عشرين سنة. وقد صاغ الدكتور المنجرة تخوفات الغرب فى ثلاثة قنابل : القنبلة الديمغرافية ، القنبلة الأسيوية (الصين واليابان) والقنبلة الإسلامية . ولعلها نفس القنابل الثلاثة التى حاول هنتنجتون بناء استراتيجية لتفجيرها خارج المدار الغربى.

لكن هل يجوز لنا أن نعتبر أن أطروحة الانفجار بين الحضارات هى من إنتاج غربى؟ شخصيا، لا أميل إلى ذلك، وأظن أنها إنتاج لوضع عالمى شامل. بل إن حضورها فى الفكر العربى الإسلامى هو ليس أقل منه فى الغرب. وقد عبر هذا الحضور المكثف عن نفسه خلال فترة حرب الخليج وما بعدها. وكانت دعوة المفكر المغربى المهدى المنجرة، منذ أكثر من عشر سنوات، إلى ضرورة الحوار بين الشمال والجنوب، وإلى إعادة التوزيع العادل للموارد العالمية، وخلال أواخر ١٩٩٠ نشر مقالته الجاسمة بالمجلة الدولية فيوتشريبل ، وصف خلالها النقلة التى يعرفها العالم بعد أزمة الخليج، بعهد مابعد الاستعمار. ولاتساع أطروحات الدكتور المهدى المنجرة، بخصوص العلاقات القائمة بين الشمال والجنوب، سنركز خاصة على الجانب الثقافى ، الحضارى . يقترح المهدى المنجرة سيناريوهين اثنين لفهم مشكلة التنوع الثقافى فى عالم المستقبل (٢٢).

السيناريو الأول، يكمن فى تعزيز النظام الدولى ذى القطب الواحد الذى بدأ يعيشه العالم منذ بداية هذا العقد. إذ مع ظهور الهيمنة السياسية الأمريكية، وسيادة الثقافة الغربية، استكمل هذا السيناريو وجوده، وهو نفسه ، المشهد العالمى، الذى نعيشه اليوم فى ظل النظام العالمى الجديد. لكن تجدر الإشارة هنا، إلى أن تقعيد هذا المشهد نجح بفضل تساهلات حكومات الجنوب، والتى كان يحتاج الفاعلون فيها إلى حماية الغرب لأجل الحفاظ على مقاعدهم فى الحكم. غير أن هذا المشهد قصير المدى ولايمكن أن يتجاوز مداه فترة ما بين خمس إلى عشر سنوات.

السيناريو الثانى ، هو سيناريو مابعد النظام العالمى الجديد، وهو عهد يتميز بكونه عصراً للحضارات المختلفة المتعايشة . فى رأى الدكتور المهدى المنجرة، هذا السيناريو، مازال سابقا لأوانه بعض الشئ، شأنه شأن جميع التنبؤات الجديدة. إن الخبرة العلمية للمهدى المنجرة، تجعله حذراً من السقوط فى الوهم، ولذلك هو يقر بوضوح أن التعدد الثقافى أمر جوهرى، لكن لايمكن اعتباره أمرا حاصلا، إنه هدف يجب الدفاع عنه كعنصر أساسى لإقامة السلم واستمرار حياة البشر.

بهذا المعنى يمكننا أن نستنتج أن المهدى المنجرة، يلتقى مع صمويل هنتنجتون على مستوى مشهد المدى القصير، والمتوسط، لكنه يخالفه بصورة مطلقة عند المدى البعيد. بل يمكننا أن نذهب إلى أبعد من ذلك ، لنقول، إن المنجرة بدأ يدعو إلى ضرورة الوعى بتزايد أهمية العاملين الثقافى والحضارى قبل هنتنجتون بحوالى أربع عشرة سنة . ويبدو ذلك جليا فى مقالته التى ساهم بما ضمن تقرير نادى روما المنشور سنة ١٩٧٩ ، والمترجم إلى ثلاث عشرة لغة أجنبية، حيث يقول بوضوح ، تشكل الهوية الثقافية، على المستويين الوطنى والدولى، واحدة من أهم الحاجات النفسية غير المادية . ويمكن أن تكون مصدرا من مصادر الصراع المتزايد فى داخل المجتمعات وبين مجتمع وآخر. فنحن نواجه صراعا جديا فى مجال القيم ... ويوجد نوع من التحمل، ولكن لايوجد تقبل صاف أو ترحيب خالص بقيم الجنوب ، ذلك لغياب أى جهد جاد لمحاولة فهمها. ثم بعد حوالى سبع سنوات، فى لقاء مع القناة الوطنية للتلفزة اليابانية NHK ، دافع المهدى المنجرة، فى حديث أدلى به لهذه التلفزة، عن أطروحة أن النزاعات المقبلة ستكون ذات مصدر ثقافى. ثم جاء كتابه الحرب الحضارية الأولى، ليعلن بوضوح أن الحرب الحضارية قد انطلقت ولن تنتهى إلا باعتراف كل الأطراف بحق الآخرين فى التعبير عن كل حقوقهم الثقافية والحضارية المختلفة والمتباينة – وقد تشرفت حينها بالإشراف على تجميع مقالات هذا الكتاب وعلى ترجمة جزء منها، وعلى تنظيمها وتهيئتها للطبع (٢٣) .

إن الدكتور المهدى المنجرة، يعى كل الوعى بتقاربه مع صمويل هنتنجتون ومع جان بيشا فى التوقعات، وإن كانا يختلفان عنه فى التحليل والمقاصد. يقول المهدى المنجرة ،إن صمويل هنتنجتون هو مدير معهد الدراسات الاستراتيجية بجامعة هارفارد، وإنى لسعيد بأن أجد هنا أكاديميا بهذا الحجم تدعم فرضيته جزءا كبيرا من الأبحاث التى أنجزتها منذ سنتين ، إلا أن ارتياحى الشخصى هذا سيتوقف عند هذا الحد، . ويعد تلخيص المهدى المنجرة للفكرة الرئيسية لمقالة هنتنجتون، يعلق عليها كالتالى : غير أن هنتنجتون يذهب أبعد بكثير فى تحليله، فيحدد التهديد العالمى (الصلة العسكرية الكونفوشيوسية – الإسلامية) على أساس مقاييس روحية ثقافية. فى سياق هذا التقارب بين الرجلين ، صمويل هنتنجتون والمهدى

المنجرة، يبدو لى من المفيد أن نسجل ثلاث خصائص رابطة ومميزة بين أفكارهما:

- يلتقى كل من المهدى المنجرة وصمويل هنتنجتون فى توقع الأسس المحددة للصراعات العالمية فى المستقبل، وحصرها فى العاملين الثقافى - الحضارى . لكن إلى هنا يختلف الرجلان من حيث إن الأول يعتبر مرحلة الصراع الحضارى ، مرحلة انتقالية - فى المشهد القريب والمتوسط المدى - بينما يعتبرها الثانى هى أقصى حالة للصراع فى العالم المعاصر.

- يعتبر صمويل هنتنجتون أن الصراعات بين الحضارات ، تمثل المرحلة الموالية لعهد الصراعات الأيديولوجية والاقتصادية ، بينما يتشبث المهدى المنجرة بالأسس المادية للصراع النابعة عن اختلال التوزيع العالمى للثروات البشرية والطاقية والمعرفية وكذا الطبيعية.

- فى الوقت الذى ينصب فيه هنتنجتون نفسه داعية وناصحا ومدافعا عن مصالح الغرب ضد البقية ، نجد المهدى المنجرة ، ينصب نفسه داعية ومدافعا عن الجنوب بكل أشكاله وألوانه، ثم مدافعا عن ضرورة الحوار بين هذا الجنوب وبين الشمال على أساس عادل، وعلى أساس الاعتراف المتبادل بحقوق الآخرين فى الاختلاف.

قبل أن أنتقل إلى مناقشة بعض التحليلات الخطيرة التى ضمنها صمويل هنتنجتون فى مقاله، أود هنا أن أنتهى بالإجابة عن سؤال مهم ومركزى هو : لماذا لم تروج ولم تنشر ولم تعرف آراء المهدى المنجرة إلا خلال نهاية الثمانينات ؟

بكل تأكيد، ليس لأن الرجل كان غير معروف ، بل لأن الغرب حينها كان مسيطرا بكل وسائله الإعلامية والتواصلية على عملية تناقل الآراء والأفكار التى من شأنها أن تهز بناءه الايديولوجى العام. وأيضا كان عصر الحرب الباردة عصراً تهيمن فيه مقولات وثنائيات أخرى مثل : الاشتراكية مقابل الرأسمالية، التخلف مقابل التقدم ، وغيرها من الثنائيات التى تبين أنها كانت تخفى ضمنها كثيرا من الغش والخدعة.

ثانيا: لأن مثقفينا ، كانوا مشدودين إلى التفكير فى هزائمهم° .وأدى بهم ذلك إلى الانحصار فى مقاومة أشكال الاستبداد الداخلى، متناسين أنه كانت خلال تلك الفترة أيضا علاقات حميمة بين الهيمنة الايديولوجية للغرب وبين الخطاب الايديولوجى المحلى التقليدى المتبنى من طرف حكومات دول الجنوب. وكان مثقفونا لهذه الأسباب أيضا منغلقين فى إطار مشاكلهم الداخلية، فى حين ظلت الساحة الثقافية العربية تجهل كل شئ عما يجرى خارجها من تحولات فكرية عميقة . فى سياق ذلك، تمت أربع دعوات هامة، لم تحظ حينها بالاهتمام الجدى من طرف صانعى الرأى العام، نذكر دعوة الأستاذ المهدى المنجرة المشار إليها سابقا، ثم كانت هنالك دعوة الأستاذ عبد الله العروى فى كتابه «أزمة

المثقفين العرب»، ثم كان عمل المفكر اللبنانى حسن حمدان المشهور باسم مهدى عامل : أزمة حضارة أم أزمة بورجوازيات عربية، ثم جاء عمل الاقتصادى العربى سمير أمين حول التبادل اللامتكافئ . لكن هذه الأعمال الأربعة الرائدة فى تاريخنا الفكرى الحديث، سرعان ما استهلكت فرصتها، لتهمل من طرف نخبنا الثقافية بشكليها التقليدية منها والعلمانية . وربما كان السبب الرئيسى فى ذلك، على الأقل فى حالة المغرب، هو الانغلاق التام عن العالم الخارجى لمثقفينا، وهى حالة لازالت بكل أسف مستمرة إلى اليوم ، باستثناء العلاقة المرضية التى تشد النقد الأدبى المغربى بالسوق الثقافية الفرنسية ، والتى هى فى الواقع ليست علاقة تبادلية بقدر ماهى علاقة تبعية . ربما يتحمل نظامنا التعليمى العالى دوره الكبير فى استمرار هذه الوضعية . ولنطرح السؤال التالى : ماذا يدرس عندنا فى الجامعات خاصة فى كليات الآداب والعلوم القانونية والاجتماعية ؟.

على مستوى كليات الآداب ، نجد أن ماتنتجه جامعاتنا من أطروحات، تتمحور بمعدل ٩٧٪ حول تاريخ المغرب والأندلس ، الفقه المالكى بالمغرب والاندلس، سوسيولوجية المغرب خلال القرن ١٩ والقرن العشرين ، جغرافية المغرب، الأدب المغربى القديم والحديث مع مسحات خفيفة فى مجال النقد الأدبى واللسانيات لما يروج بالسوق الفرنسية . وبكلية الحقوق، بما فى ذلك القانون العام والخاص ، لم تختلف الوضعية إلا بصورة ضئيلة جدا.

أما تدريس اللغات الأجنبية الثانية بجامعاتنا، خاصة الفارسية، الاردية، التركية ، العبرية ، الروسية ، اليابانية وغيرها ، فقد ظل ثانويا. والدليل على ذلك أنه لايعتبر كمادة هامة ضمن الاختبارات ، ونادرا ما أصبحت هذه اللغات إحدى وسائل البحث العلمى لدى طلبتنا وباحثينا.(٢٤)

ثالثا : قراءة نقدية لمقالة صمويل هنتنجتون حول الاصطدام بين الحضارات:

١- إن أول ملاحظة يمكننا أن نسجلها بخصوص أطروحة الاصطدام بين الحضارات، هى أن الأستاذ صمويل هنتنجتون ، لم يكن دقيقا من الناحية الأكاديمية حيث وضع الغرب مقابل البقية. ولعل البقية أى الحضارات غير الغربية ، أصبحت بهذا المعنى غير ذات معنى، إن هنتنجتون لم يحدد بدقة استعماله لمفهوم الحضارة ، وبذلك نجده يعطيها معنى جغرافيا. (الغرب) ، ومعنى العقيدة (الكونفوشيوسية) ومعنى عرقيا (السلافية) – ومعنى الدولة (اليابان) ومعنى الدين (الاسلام) ومعنى القارة (إفريقيا) .

وبخصوص نفس المفهوم ، نجد هنتنجتون عاجزا عن تحديد العلاقة التى تربط العرب

بالإسلام. وربما يأتى ذلك من الالبتاس الذى اعترضه خلال مقارنته للحضارة العربية بالحضارة الصينية ، ولم يستطع أن يميز بين الحضارة العربية بمعنى الثقافة والتاريخ اللذين يحتضنان ثلاث مجموعات دينية إسلامية ، مسيحية ويهودية ، وبين الحضارة العربية كهوية تتحدد من خلال ارتباطها بالحضارة الإسلامية كإطار أوسع.

فى مقالة هنتنجتون الثانية المنشورة تحت عنوان :ماذا، إذا لم تكن الحضارة؟ نجد هنتنجتون يتحدث عن الدين كفاعل رئيسى فى المشهد العالمى القادم، وهو بذلك يسعى إلى تخفيف حدة النقد الذى تلقته مقالته الأولى ، ومع ذلك ، لم يحدد هنتنجتون العلاقة التى تربط- فى تحليله- الدين بالحضارة. وربما يأتى هذا اللبس فى محاولة فهم هنتنجتون وغيره من الباحثين الذين ساروا على نفس طريقه ، أنهم لم يستطيعوا تحديد العلاقة القائمة بين مفاهيم الدين / الأمة/ الحضارة وبين مفاهيم القطر/ الوطن/ الإقليم.

هذا بالاضافة إلى أن هنتنجتون بحكم معرفته المتواضعة حول تاريخ الإسلام، وحول علم الحضارة، لم يستطع أن يتجاوز المفهوم الكلاسيكى للحضارة، والذى من سماته أنه مفهوم استاتيكى. إننى شخصيا أجد استعمال مفهوم الحضارة الإسلامية مفهوما غير دقيق، خاصة إذا ما تبينا التعريف الذى يعطيه مستشرق لامع مثل مارشال هودسون للحضارة باعتبارها : «تجمع واسع نسبيا من الثقافات المترابطة التى ترافقت مع تقاليد متراكمة فى شكل ثقافة عالية على المستوى المدينى ومستوى الحضر»، ربما يدفعنا هذا التعريف إلى طرح السؤال العميق الذى حاول الأستاذ على سامى النشار أن يجيب عنه من خلال التمييز – فى دراسة للفلسفة العربية الإسلامية، بين الفلسفة الإسلامية والفلسفة المسلمة.

٢- كيف حدد صمويل هنتنجتون موقع الإسلام ضمن أطروحته الصراعية ؟. يبدو من الهام جدا أن نشير إلى أن صمويل هنتنجتون ظل وفيا لأطروحات لويس برنار حول العلاقة التى تربط الإسلام بالغرب. فى فهم لويس برنار، نجده يحدد اختلافات الإسلام- كحضارة- عن الغرب فى ثلاث نقاط :- مفهوم الإسلام للكوسمولوجيا- مفهوم الاسلام للسياسة ثم مفهوم الإسلام للمجتمع. ويرى برنار لويس أن الإسلام الكلاسيكى لايضع أى تمييز بين الدين والدولة، بينما وجد هذا التمييز منذ البداية فى المسيحية، من خلال الفصل بين حقوق الله وحقوق القيصر. ويضيف لويس برنار، أن الإسلام بالرغم من أنه دين توحيدى فهو يحمل بداخله تأثيرات لفكرة التصارع بين ثنائيات :الخير والشر، النظام والفوضى، الحقيقة والباطل، دار الحرب ودار السلام ، ويخلص لويس برنار إلى أن هذه الثنائيات هى التى ستنظم كل العلاقات السياسية والاجتماعية، وحتى العلاقات مع العوالم الأخرى غير المسلمة . وبذلك ينتهى لويس برنار بذكاء إلى الحديث عن مفهومى : دار الاسلام ودار الحرب كمفهومين مركزيين فى تحديد العلاقات بين المسلم وغير المسلم. و

يبدو واضحا أن هنتنجتون، من خلال استناده على كتابات لويس برنار، قد أخذ تعريفاته على ما هى عليه دون فحص نقدى.

إن الأستاذ لويس برنار ومعه الأستاذ صمويل هنتنجتون ، يتجاهلان المنطقة الثالثة لتقسيم العالم فى الفكر السياسى الإسلامى . إذ ليست هنالك دار الإسلام ودار الحرب فقط، بل هناك بينهما دار السلم أو دار الصلح. وهى دار تتموقع فى بؤر ثلاث : داخل دار الاسلام حيث تقيم الأقليات غير المسلمة ، خارج دار الإسلام ، داخل دار الحرب، حيث تقيم الأقليات المسلمة ، وبين دار الحرب ودار الإسلام ، حيث توجد مجموعات بشرية ومجتمعات بشرية لاتعترف بسيادة الإسلام عليها، لكنها تحترم مبدأ حسن الجوار مع دار الإسلام. وربما تمثل الدول الأسيوية الممثلة– فى تعبير هنتنجتون الحضارة الكونفوشيوسية بمعناها الواسع – دار الصلح فى عالمنا المعاصر. إن قراءة وثائقية لتاريخ المجموعات الإسلامية بآسيا الوسطى – خاصة بمنطقة التتار والقوقاز– ، تكشف لنا بوضوح إلى أى حد تصدق فرضيتنا السابقة الذكر. إن الحملات القمعية المتكررة، لامبراطور روسيا نيكولاس الثانى، ضد الحقوق الدينية والثقافية لمسلمى منطقة الفولجا والقوقاز، هو الذى سيجعل النخب الإسلامية لهذه المجتمعات تتعاون مع الإدارة العسكرية اليابانية خلال الحرب اليابانية الروسية لعام ١٩٠٤، وهى نفس الأسباب التى ستجعل شخصيات كبيرة مثل الشيخ إبراهيم عبد الرشيد– من بلاد التتار– ومحمد بركة الله – من الهند – وأحمد فضلى – من مصر– يهاجرون إلى طوكيو لتأسيس مركز للدعوة الإسلامية عام ١٩٠٩، ولممارسة الدعاية المضادة ضد بريطانيا فى الهند ومصر وضد روسيا فى آسيا الوسطى والمنطقة الشمالية للصين، حيث تقيم الأقليات المسلمة الصينية. وليس مهما عرض هذه الأحداث، بقدر ماهو مهم أن نشير إلى أنه على إثر هذه الوقائع ، نشرت الصحف الإسلامية فى مصر (خاصة جريدة المؤيد، جريدة الإرشاد)، وفى تركيا (جريدة إقدام) . وفى باكو بآسيا الوسطى (جريدة توجمان)، وفى إيران (جريدة حبل متين)، حوالى ٦٢٣ مقالا خلال الفترة مابين ١٩٠٦–١٩٠٩ عن إمكانية دخول الامبراطور اليابانى ميجى للإسلام، وفى حالة تحقيق ذلك ، أبدت كل هذه الصحف استعدادها لإعطاء الولاء الشرعى للامبراطور، ولتحويل الخلافة إلى طوكيو. صحيح أن وراء ذلك، نجد توجيها دعائيا وهميا لصالح الإدارة العسكرية التوسعية لليابان خلال ذلك العهد، لكن هذه المقالات تعكس فى وجهها الآخر، كيف أن الهوية الإسلامية ، لاتتحدد لا بالعرق ولا بالحدود ولا بالعداء التاريخى الذى يحاول عدد من المستشرقين عرضه كخاصية ثابتة فى العلاقات القائمة بين دار الاسلام وما دونها من الأقاليم. فى دراسة لنا عن مفهوم الإقليم – كمفهوم استراتيجى – فى الفكر الجغرافى العربى – الإسلامى، كنا قد أشرنا إلى الجغرافيين العرب فى ترتيبهم للأقاليم الخمسة أو الستة، لم يسيروا على نفس النهج ولا على نفس الترتيب،

والسبب بكل بساطة هو أن مصالح الامبراطورية الإسلامية، خلال القرن الثامن، كانت تختلف عن مصالحها خلال القرن العاشر أو خلال القرن الرابع عشر. كما أن تحالفاتها كانت تتغير من فترة لأخرى وفقا لمصالحها العسكرية والملاحية وكذا وفقا للتغيرات التى كانت تشهدها شبكة الطرق التجارية. إن التغيير الذى يحدث اليوم فى المجتمع الدولى أشبه بما حدث خلال القرن الرابع عشر(٢٥). وربما كان بالإمكان أن تكون هذه الأرضية، أصلب وأخصب للإجابة عن أسئلة هنتنجتون المعلقة (٢٦).

٣- يلخص محمد السماك (٢٦) نقط المواجهة التى عرضها هنتنجتون فى ثلاث نقاط على النحو التالى: المواجهة بين الإسلام والغرب من خلال الصراع بين البوسنة وكل من كرواتيا وسلوفينيا- المواجهة بين الإسلام والأرثوذكسية السلافية من خلال الصراع بين البوسنة وصربيا، وبين تركيا وكل من اليونان وبلغاريا- ثم المواجهة بين الإسلام والهندوسية من خلال الصراع الهندى الباكستانى.

ويعلق محمد السماك على ذلك بقوله:

« فى الجوهر لاتختلف هذه النظرية الصراعية أو الصدامية عن صورة الصراع الذى كان قائما طوال عقود الحرب الباردة، إلا من زاوية واحدة، وهى إضفاء بعد أشمل على هذا الصراع من خلال استبدال الدولة الوطنية بالمجموعات الحضارية التى تنتمى إليها الدولة المعنية. فالصراع البوسنى - الكرواتى أصبح صراعا إسلاميا غربيا، والصراع البوسنى - الصربى أصبح صراعا إسلاميا أرثوذكسيا سلافيا، والصراع الباكستانى الهندى أصبح صراعا إسلاميا هندوكيا ... ويكاد التغيير الأساسى الوحيد ينحصر فى إضفاء بعد دينى على الصراع بدلا من البعد الأيديولوجى السابق، فلا تزال القاعدة هى هى لم تتغير: الغرب ضد الآخرين، والجميع ضد الإسلام». (٢٦)

نريد هنا أن نسجل ملاحظة، تتعلق بكون هنتنجتون، ليس الباحث الوحيد الذى عبر عن تخوفه من تحرك الجسم العثمانى - الذى اعتقد الكثيرون أنه ولىّ بدون عودة، أعنى بذلك أن عددا من الباحثين والخبراء الغربيين يبدون الآن تخوفا من كون كل الصراعات التى يعرفها العالم اليوم ترسم نفس الخط الذى كان يحدد الامبراطورية العثمانية، خلال القرن التاسع عشر، ويعزز هذا الخوف حدثان مهمان لابد من الإشارة إليهما بخط أحمر:

١- نمو المد الإسلامى فى الساحة السياسية التركية، وكذا بداية مشروع بعض القوى السياسية التركية فى إعادة ربط صلات التحالف الاستراتيجى مع الدول الإسلامية بآسيا الوسطى، خاصة منها، الدول المتحدثة باللسان التركى.

٢- تحول الأقليات الإسلامية المقيمة بأوروبا من مجموعات هجرة إلى مجموعات ضغط

سياسى، وربما سيزداد ذلك أكثر مع التطورات الراهنة فى النزاع البوسنى – الصربى.

من هذا المنظور يبدو طبيعيا، تخوف هنتنجتون باعتباره غربيا، حريصا على الدفاع على القيم المسيحية – الغربية.

إن الاستاذ صمويل هنتنجتون ، باعتباره متخصصا فى مجال الدراسات العسكرية، نجده يركز على النزاعات التى يسميها الواقعة على الحدود الحضارية الغربية وغير الغربية، لكنه يغفل عددا كبيرا من النزاعات الأخرى، التى ربما ستلعب دورا أكثر فاعلية أيضا خلال السنوات العشر القادمة، إنه خلال الفترة مابين ١٩٨٩–١٩٩٥ شهد العالم ٩٦ نزاعا يتوزع على ٦٦ منطقة من مناطق العالم. ومن بين هذه النزاعات عرفت سنة ١٩٩٥ لوحدها حوالى ٣٥ نزاعا يتوزع على ٣٠ منطقة، فى حين عرفت نفس السنة حلا نهائيا أو مؤقتا لحوالى ٦٠ نزاعا . وما يهمنا هنا، هو أن هذا التطور فى مجال النزاعات والحروب، يسجل انخفاضا ملحوظا فى معدل الحروب بين الدول . وإذا كان الرسم الذى نقدمه بخصوص سبع سنوات فقط من تاريخ النزاعات الدولية ، فهذا يجعلنا نتحفظ من إصدار أى حكم بخصوص مدى استمرار هذه الوتيرة فى المستقبل لصالح انخفاض النزاعات بين الدول ، لكن يمكننا مع ذلك أن نلاحظ أن نشاطا هاما بدأت تشهده الدبلوماسية الوقائية، وهو للأسف عنصر استراتيجى على درجة كبيرة من الأهمية لم يشر إليه الاستاذ صمويل هنتنجتون. وإذا ما اعتمدنا على نظرية وإيمان ودافيد سنجر بخصوص النظم الحربية لما بين الدول وداخل الدول، يمكننا أن نتوقع أن حربا تنخرط فيها المجموعة الدولية أصبحت أمرا صعبا بعد حرب الخليج لعام ١٩٩١.

رابعا : آثار نظرية الانفجار بين الحضارات وعلى الاستشراق المعاصر :

سأحاول باختصار شديد عرض بعض الملاحظات المبنية على قراءة لثلاثة أوراق عمل ، أعتبرها شخصيا ذات بعد خاص وفى غاية الأهمية داخل المدارس الاستشراقية الحديثة.
الورقة الأولى : هى الكلمة التوجيهية لرئيس جمعية دراسات الشرق الأوسط لشمال أمريكا،و لعام ١٩٩٤، الاستاذ رشيد خالدى (٢٧) الورقة الثانية، هى الرسالة الافتتاحية لنشرة الجمعية فى عددها الصادر خلال مايو١٩٩٦ (٢٨) . أما الورقة الثالثة فهى لرئيس جمعية دراسات الشرق الأوسط اليابانية، الاستاذ يوزو – إيتاغاكى، خلال كلمته الافتتاحية للدورة السنوية لعام ١٩٩٤ بجامعة تاكشوكو (٢٩).

حاولت هذه الأوراق الثلاث صياغة ثلاث إشكاليات مركزية، نوردها كالتالى :

– ما الشرق الأوسط ؟ وما الحدود العلمية والأكاديمية التى تحد مجاله كإقليم من جهة، كمنطقة أو كتخصص للبحث؟

– ما مستقبل دراسات الشرق الأوسط، فى ظل التطورات العالمية الراهنة، والتى تؤثر بصورة مباشرة على إعادة هيكلة وتشكيل الحدود الإقليمية والحضارية لهذه المنطقة؟

– كيف يمكن حل أزمة الشرق الأوسط فى إطار الدراسات الإقليمية كتخصص جديد يتميز– فى معناه الجديد– بتعدد الاختصاصات، وكذا بتقاطع الأقاليم بعضها مع البعض الآخر؟

لعل لأطروحات كيندى ، وبيشا وفوكوياما هنتنجتون علاقة بهذه الأسئلة ؟، ولنحصر اهتمامنا للإجابة عن هذه العلاقة فى ثلاث نقاط أيضا نلخصها كالتالى :

– آسيا بدل الشرق الأوسط.

– الحركات الإسلامية بدل الحركات الوطنية.

– الأقليات بدل الأمة.

وسأحصر تناولى المفصل هنا حول النقطة الأولى فقط. إن مفهوم الشرق الأوسط كإطار يغطى مجال الدراسات الإسلامية، كمفهوم قابل لاستيعاب كل قضايا العالم الإسلامى ، استكمل وظيفته الكلية من فترة سقوط الامبراطورية العثمانية إلى نهاية الحرب الباردة. إن استعمال مفهوم الشرق الأوسط يعود إلى ١٩٠٢ ، حيث ورد هذا المفهوم لأول مرة فى مجلة ناشيونال ريفيو فى عددها لشهر سبتمبر. فى مقالة للأميرال ألفريد تايرماهان – المتخصص فى الشؤون العسكرية البحرية ...، حيث اقترح هذا الأخير استعمال مفهوم الشرق الأوسط للمنطقة التى تقع بين الهند والعالم العربى ، على أساس أن يكون مركزها هو الخليج الفارسى. وبعد هذا الاقتراح، كان الصحفى الخبير فالنتاين تشيرول أول من استعمل هذا المفهوم فى سلسلة مقالاته بجريدة تايمز تحت عنوان مشكلات الشرق الأوسط، المنشورة خلال شهر اكتوبر من سنة ١٩٠٢ (٣٠). وفى الواقع لم يطرأ تغيير كبير على معنى هذا المفهوم إلا خلال الفترة التى أدمج فيها المشروع السوفييتى ، دول آسيا الوسطى المسلمة، ثم خلال صعود المشكلة الفلسطينية إلى السطح، وأيضا خلال المشروع العلمانى لكمال أتاتورك. بهذه الوقائع الثلاث، بدأ استعمال مفهوم الشرق الأوسط يأخذ معنى ضيقا، يتحدد بصورة عامة فى المنطقة الواقعة بين المغرب، إيران ، السودان وأفغانستان . وباختصار، فإن سقوط الاتحاد السوفييتى، صعد المشكلة القبرصية إلى الوجود ، انفجار الصراع البوسنى – الصربى ، تزايد عدد الأقليات الإسلامية بأوروبا وأمريكا، تضاعف قوة الوجود الإسلامى بمنطقة جنوب شرق آسيا. أصبح المفهوم عاجزا عن احتضان كل هذه الأجزاء والأقاليم التى تشكل

فى مجموعها العالم المسلم. واستعمل هنا العالم المسلم بدل مفهوم العالم الإسلامى قصدا، لأن الإسلامى كتعبير أخذ بعدا إقليميا يحمل فى طياته معنى السيادة الإسلامية ، بذلك لايسعف لاحتضان المجموعات البشرية الإسلامية المقيمة خارج دار الإسلام. أما مفهوم العالم المسلم، فمن شأنه أن يحتضن كل المجموعات الإسلامية ، سواء كانت هذه المجموعات البشرية تمثل سيادتها الحضارية أم هى مجرد أقليات فقط. إذن فى سياق هذه الإشكالية المعقدة، والمرتبطة بتعريف منطقة البحث وبحصر حدودها الثقافية، بعد تلاشى حدودها الجغرافية.

أما آسيا، فربما ستحظى -كإطار إقليمى قارى- باهتمام أوسع ضمن البحث الإسلامى، باعتبارها الآن مركز التحولات الثقافية والاقتصادية وكذا السياسية ، التى سيشهدها العالم المعاصر خلال العقود القادمة القريبة.

لا أريد أن أقول بهذا، إن المنطقة العربية ستعرف تهميشا مطلقا ضمن انشغالات البحث الأكاديمى، أو ضمن اهتمامات التخطيط السياسى الدولى. إن الشرق الأوسط بالمعنى التقليدى، يتكون تاريخيا، أو هو يوجد تاريخيا- على حد تعبير الاستاذ يوزو إيتاغاكى - كنقطة لقاء بين ثلاثة عوالم :العالم الاوروبى ، الآسيوى ، عالم المحيط الهندى والعالم المتوسطى (ربما فى ذلك إفريقيا) . وبالإضافة إلى ذلك يحظى الإقليم العربى بكونه مركز كل الأماكن المقدسة، وكذا بكونه منشأ كل الديانات السماوية. لكن هاتين الخاصيتين، هما اللتان تحددان الطابع السلبى للمنطقة بتعريضها باستمرار للأطماع من جهة (الصراع لأجل الهيمنة) وكذا لمشروع العولمة. هذا مع العلم أن هذه الدينامية تمنح، من زاوية مختلفة، قوة للإقليم العربى باعتباره مركزاً، لكنه فى كلتا الحالتين غير قابل للتجاوز المطلق.

إننا بهذا المعنى نعيش تحولات هيكلية ، ربما لانستشعرها بقوة، كما يستشعرها الملاحظون من خارج الدائرة. لكنها تحولات تشملنا فى تشكيلاتها، وربما تحدد الجزء الأكبر من مصائرنا القادمة. وهنا ربما يأتى فضل من فضائل الاستشراق باعتباره يلعب أحيانا دور المرآة التى قد نرى بها حجم الذات، كما قد نرى بها درجة عمق الفضاء الذى نقف فيه ■

الهوامش

1- Huntington, Samuel P. (1193), "Clash of Civilizations in Foreign Affairs72,No.3 Summer 1993.

1-Ibid

2-Ibid

3-Ibid

4-Ibid

5-Ibid

6-Ibid

7-Ibid

8-Ibid

9-Ibid

10-Ibid

11-Ibid

12-Ibid.see also 'Asia and the Clash of Civilizations , presentation in LOOK At JAPAN IN THE WORLD 1994, Tokyo, Shogakukan Kokusai Seminar.

13- 'Clash of Civilization' ibid.

14- Edward Said (1195), 'Clash of Definitions', a paper presented at Keio University in Tokyo

15- Itagaki, Yuzo (1992), Rekishi no Genzai to Chiikigaku: Gendai Cyuto heno Shikaku. Tokyo, Iwanami Shoten.

16- See Landau, Jacob M.(1995), Ethnonationalism and Pan-nationalism in Turkey and the Ex-Soviet Republica in Migration, No. 28 1995.

17- Ibid.

18- Uamauchi, Masayuki (1995), Islam to Amerika, Iwanami Shoten, Tokyo.

19- Ibid.

20- Picchat, Jean B. (1995), 'T'Europe et sa population en l'an v. 1988.ب2000' in Population, No. I jan-f

21- Ibid.

22- El Mandjra, Mahdi (1990), Post-Colonialisme' in Futuribles. No. 147. oct.

٢٣- المهدى المنجرة : الحرب الحضارية الأولى • دار توبقال ، البيضاء ١٩٩٢ .

٢٤-أفكر هنا في وضعية التعليم الغالب بالجامعات المصرية والتونسية والجزائرية•

25)Rezrazi, El Mostafa (1995), Pan-Islamic Network and its Pan-Asiatic Propaganda in Meiji Japan" presentation in the annual meeting 1995 of JAMES at University of Hitotsubashi. Tokyo.

٢٦- محمد السماك: موقع الإسلام فى صراع الحضارات: مجلة الاجتهاد . شتاء ١٩٩٥ بيروت•

27- Khalid, Rashid (1994) , 'Is There a Future for Middle East Studies?', 1994 MESA Presidential Address.

28- Kazemi, Farhad (1996), 'Changes for Area Studies: Impact Could be Great' Letter from the President in MESA news letter, Vol. 18 No.2, May 1996.

29-Itagaki, Yuzo (1994), Opening spee ch in annual meeting of JAME at Takushoku University, Tokyo.

30-Sugita, Hideaki (1995), Nihonjin no Chuto Hakken. C akuenkinhou no nakan Hikaku Bunkashi-, Tokyo, Tokyo University Press.

د٠ فخرى لبيب

مداخلات المحور الثالث
تقرير مقرر المحور

شغل هذا المحور ثلاث جلسات٠ تّرأس الجلسة الأولى (السابعة فى المؤتمر) د٠مفيد شهاب. وتحدث فيها كل من الأستاذ محمد سيد أحمد الذى قدم ورقة بعنوان، نموذج هنتنجتون والصراع العربى الإسرائيلى. ود٠ طيب تيزينى الذى قدم ورقة بعنوان، العالم العربى فى مواجهة الهيمنة الغربية. والأستاذ محمد بسيونى الذى قدم ورقة بعنوان، تفاعل المثقفين العرب مع الثقافات الوافدة. ود٠يسرى مصطفى الذى قدم ورقة بعنوان، الهوية، نظرة إلى الداخل.

ثم فتح رئيس الجلسة باب النقاش الذى شارك فيه سبعة متحدثين ٠

قال د٠رامون بزفيرو: من المحزن أننا نعيش فى عالم تسوده قوى عظمى واحدة تبغى فرض العولمة على دولنا مما يعرضها لخطر الانقراض .إنها تقدم لنا الليبريالية الجديدة والنظام الاقتصادى والمالى الدولى، للحيلولة دون قيام الدول بواجباتها وممارسة صلاحياتها. إن النظام الجديد الذى يريد فرض العولمة لايخدم إلا مصالح القهر العظمى٠ إنهم يشجعون كره الأجانب والعنصرية ، ويثيرون النزعات العرقية والدينية والإقليمية والحدودية وكل ما يؤدى إلى تفتيتنا اعتمادا على المثل المعروف فرق تسد.

يجب أن نسير جميعا متحدين ملتحمين حتى نستطيع تحقيق مستقبل السعادة٠ إن هذا المستقبل ليس من حق مجموعة مابمفردها بل إننا جميعا نستحق هذا المستقبل.

وقال د٠جلال أمين: نحن مثقفى العالم الثالث قد وقعنا فى الفخ الذى نصب لنا، فأطروحة صراع الحضارات أطروحة خبيثة، تسمى الأشياء بغير أسمائها الحقيقية. إن الذى بيننا وبين الغرب ليس صراعاً بين حضارات بل شىء آخر٠

إن معظم كاتبى الأوراق لم يقبلوا فقط الأجندة التى حددها لهم الأجنبى، والصيغة التى صاغها بها ، بل هم يفكرون بلغته، ويستخدمون نفس مصنفاته العقلية. وكانت النتيجة بالطبع أننا نردد أسئلة الأجنبى ونرد عليها، ونتفاهم نحن المثقفين مع بعضنا البعض، لكننا لانخاطب شعوبنا، فما الذى نتوقعه من وراء ذلك غير أن يظل الاعتداء مستمراً .

وقال الأستاذ شعراوى: هل من المعقول جلوس المثقف العربى، أومثقف العالم الثالث، طوال الوقت يناقش مقولات هنتنجتون وفوكوياما وفؤاد عجمى ، بينما هنالك مثقفون عظام فى ثقافات متنوعة جديدة أجدر بالمناقشة ٠

إننا لانعرف بالضبط موقف الحركة الشعبية وفكرها فى الهند، والتجربة التى أدت إلى أن اليسار مايزال يحكم ثلاث ولايات كبيرة فى الهند، مازلنا لانعرف عن الصين، ولاعن التعديل والتطور الذى تم فى روسيا ... الخ.

إننى أرى أن نتوقف حاليا عن الجدل مع المقولات لأنها ليست فى النهاية التعبير الصحيح عن تكوين الثقافة الغربية.

النقطة الثانية هى مشكلة مرجعية الثقافة اليهودية، أو الأيديولوجية الصهيونية٠ يجب أن نبحث عن الموقع الجغرافى لثقافة ما. أن نفرق بين ثقافة يهودية وبين الثقافة اليهودية التى تعانى مشكلة التاريخ أولا تاريخ، ، نعالج هذا بطريقة تجعل الأيديولوجية الصهيونية تعبوية٠ علينا أن تبحث مدى اتساق هذه الفكرة الأيديولوجية التعبوية الصهيونية فى اتساقها مع ثقافة العالم الحالى ، مع الموقف من مراجعة الأيديولوجية والقوميات و الإثينية. إذا ناقشنا هذا نكون وجها لوجه أمام حركة أيديولوجية فى منطقة الشرق الأوسط، اسمها الصهيونية، تعبىء سكانا متنوعى الثقافات والحضارات، وتتسبب فى أزمة مستمرة.

وإننى أطرح فى النهاية، ردا على كافة الاحتمالات ، حلا ديمقراطيا صحيحا، حلاً ديمقراطياً بين الثقافات. علينا المطالبة بإقامة الدولة الديمقراطية العلمانية، ليس فقط لأن هذا سيحل الصراع الرئيسى الأكبر، الصراع العربى الصهيونى، ولكن لأنه يتوجب علينا مراجهة أشياء كثيرة. علينا مراجعة الدولة الوطنية وشكلها الديمقراطى المتوقع فى العراق والسودان والجزائر ولبنان. إن ذلك سوف يجبر الحركة القومية العربية والقوى الدينية على مراجعة نفسها. ويطرح على الشعوب العربية وشعوب المنطقة مراجعة نفسها ، ويحقق على أرض فلسطين حقيقة اجتماعية جديدة ٠ إن التواجد السكانى الذى بدأ يتحقق فى فلسطين سيكون ضامنا لعدد اليهود ولعدد الفلسطينيين، وعودة الفلسطينيين إلى أرضهم، ووقف قانون العودة الإسرائيلى الصهيونى ٠

إن هذا الحل المستعار من العلوم الساسية سوف يطرح حقائق جديدة فى الصراع الاجتماعى

أولا: إنه ليس صراعا بل اعتداء ، فكلمة صراع توحى بعلاقة شبه متساوية، وهى ليست كذلك . وكلمة صراع لاتوحى بوجود طرف يعتدى على طرف آخر ، بل توحى بمجرد خلاف دون تحديد لمنشئه.

ثانيا: إن المشكلة الراهنة ليست علاقة بين حضارات بل هى علاقة بين دولة أومجموعة من الدول وبين شعب أومجموعة من الشعوب ، علاقة تسعى الأولى بمقتضاها للإضرار بالثانية اقتصاديا وعسكريا وسياسيا وثقافيا... الخ.

إن استخدام كلمة حضارات عن هذه العلاقة فيه خبث أيضا، لأنه يوحى بأن التفاعل بين مختلف الأطراف يمكن أن يعود بالنفع على الجميع، كما يحدث عادة عندما تحتك حضارة بأخرى.

إذا كان الأمر ينطوى على خبث ، فإنه من المؤسف أن ينجحوا فى استدراجنا على هذا النحو فتصبح أجندتنا هى أجندتهم ، ويتحول الموضوع إلى مناقشة مشاكل ليست أولى المشاكل بالمناقشة . بل إنه حتى لو انتقدنا الأطروحة وشغلنا أنفسنا بنقدها، واختلفنا معها، فما دمنا قد قبلنا بالصيغة والألفاظ التى طرحت بها، نكون قد وقعنا فى الفخ . فإننا لو اعترضنا، مثلا، على أطروحة الصراع بين الحضارات، بالقول إنه ليست هنالك حضارات متعددة ولكن حضارة واحدة، نكون قد وقعنا فى الفخ المنصوب لنا، حيث يعنى ذلك، أنه هو المرجع والأساس الذى يقاس عليه كل شيء. ويتحول موضوع إعتدائهم علينا إلى موضوع ثانوى. ولو اعترضنا بالقول إن هنا لك بالفعل حضارات متعددة ، إلا أن حضارتنا أفضل من حضارتهم، نكون أيضا قد وقعنا فى الفخ ، لأن الأحتجاج على اعتدائهم علينا لايتطلب هنا أننا أفضل منهم. بل يكفى فيه أن نبين أن لنا الحق فى الحياة مثلهم تماما. وإذا اعترضنا على الأطروحة ، كما فعل الأستاذ محمد سيد أحمد، بقولنا إن هذه الأطروحة لاتساعد على تحقيق السلام بين العرب وإسرائيل، نكون قد وقعنا فى الفخ أيضا، لأن منشأ العداوه بين العرب وإسرائيل لاشأن له البته، بإذا ماكان هنالك صراع أم لا، بين الحضارات، بل يتعلق باعتداء سافر من دولة على عدد من الدول والشعوب . وأخيرا إذا اعترضنا على أطروحة صراع الحضارات، بالقول إن المطلوب هو الحوار وليس الصراع، نكون قد وقعنا فى الفخ، لأن الاعتداء الموجه إلينا ، لايمكن حله بالحوار ، بل ومن المفيد لهم أن نظن أن الحوار يمكن أن ينتج عنه شيء مفيد لنا ، كما يدعى فريق كوبنهاجن، مثلا، فما هو هذا الحوار الذى يقوم بين الذئب والحمل؟ . لامأمن لنا إذن من الوقوع فى الفخ غير اختيارنا نحن أجندتنا بانفسنا، وألا ننساق وراء مايحددونه هم من أسئلة، ومايقدمونه من صيغ .

نقطة أخيرة أرى ضرورة الإشارة إليها، فقد لاحظت أن أوراقاً كثيرة، مما وزع علينا، يصعب فهمها للغاية، أويحتاج فهمها جهدا غير عادى، والتفسير من وجهة نظرى واضح، إذ

والحضارة فى الفترة القادمة.

وقال الأستاذ أحمد شرف : حينما تصادر الصراعات الراقية تنبعث الصراعات الدنيئة. ولاشك أن الصراعات الراقية ترتبط بالتطور الاقتصادى الاجتماعى، والتى تسمى بصراع الطبقات. نحن الآن إزاء لحظة تاريخية محددة، رأسمالية متوحشة تحاول مصادرة الصراعات الراقية ، لذا يضطرب العالم ويموج بأكبر درجة من التعقيد • هنالك أشياء متناقضة وكثيرة جدا فى العالم ، لذا اقول للدكتور طيب تيزيني إن الاتجاهات الأربعة التى إختارها فى المنطقة العربية ، تقابلها أيضا اتجاهات فى الغرب، يمكن أن تقوما معا بمشروع نهضوى للعالم أجمع، وليس للعالم العربى فقط• وخارج هؤلاء هنالك قوى تخدم بعضها بعضا، وعلى سبيل المثال فان حركة معاداة السامية هى التى صنعت الصهيونية بالدرجة الرئيسية ، وأيضا فى واقعنا العربى فإن الحركة المتطرفة وطنيا والمتطرفة إسلاميا تخدم الصهيونية، وتخدم الرأسمالية المتوحشة بأكثر ماتكون الخدمة •

وقال الأستاذ أحمد أبو زيد : إننى أفرق بين الحضارة والثقافة، إذ أعتقد أن على قمة الحضارة الغربية تسود ثقافة أمريكية استطاعت، بكل ماتحمله من قوة الإقناع والتغلغل والتأثير على العقل البشرى، أن تسيطر على الحضارة الغربية. وقدرة الثقافة الأمريكية جاءت من قدرتها فى التأثير على قيم الأفراد وقيم الاستهلاك أوقيم المصلحة. والسؤال هو: لماذا تسود حضارة أو ثقافة فى فترة ما، وتسود أخرى فى فترة أخرى ؟ إن ذلك يعكس موازين القوى فى كل فترة من الفترات• الثقافة الأمريكية تتمتع اليوم بقدرة معينة هى ثروة المعلومات، التحكم فى المعلومة والقدرة على الوصول إلى ذهن أى فرد فى أى منطقة فى العالم. هذاهو عنصر القوة الذى تملكه هذه الثقافة فى يومنا هذا.

الحضارة الإسلامية امتلكت ، فى مرحلة من مراحلها، هذه القدرة على الإقناع، والقدرة على تلبية احتياجات البشر، حيث كانوا فى حاجة إلى الغذاء الروحى والبعد عن المادية، واستطاعت أن تمدهم بهذا الاحتياج فى هذه المرحلة •

الخلاصة ما الحل ؟ الحل هو قيام نهضة حضارية عربية، تقوم على المبادىء التى جاءت فى الحضارة الإسلامية فى الماضى، والحوار، حيث إننا نؤيد الحوار مع الحضارات والثقافات المختلفة. الحوار على الأقل ، بهدف إصلاح الصورة الخاطئة التى يأخذها طرف عن الآخر • إذا استطعنا ، من خلال الحوار، أن نصحح المفاهيم، فإننى أعتقد بوصولنا إلى ٨٠٪ من حل مشكلة الصراع الدموى بين الحضارات المختلفة•

وعقب الاستاذ محمد سيد أحمد: إن مأخذى الأساسى على كلام د• جلال أمين، مأخذ منهجى فهو قد أغلق المناقشة قبل أن يفتحها•

إننى أعتقد أن مؤتمر منظمة التضامن يعمل على تجدد المنظمة بأن نكسب أناسا آخرين ، أى دائرة أوسع، مما يستلزم تناول حجج مطروحة فى الساحة لاسبيل لإغفالها، هذه نقطة• والنقطة الثانية ، عن الصهيونية وما جاء فى كلام الأستاذ حلمى شعراوى• وفى اعتقادى أنه نهج نفس المنهج إن نتنياهو يلغى الدولتين ويعود إلى الدولة الواحدة ، ويكون الرد العربى على هذه الدولة الواحدة هو الدولة العلمانية بديلا عن الدولة الصهيونية•

الصهيونية فى نظر اليهود فى إسرائيل عبارة عن قضية هوية، وهى بالنسبة لى قضية عدوان•

وقال الأستاذ محمد بسيونى: أود الأشارة إلى نقتطين: الأولى ، أننا عند الحديث عن أى صراع، ندخل فيه الحديث عن الصراع العربى الصهيونى وأنا ضد كثير من الحديث الذى قيل، واعتبره دغدغة للمشاعر، والتعامل بمنطق تمرير الأفكار فى إطار تطبيعى. المسألة بالنسبة لى تدور حول صراع حضارى أم حوار ثقافى، مما ، يجعلنى أرى فى معظم التعليقات التى قيلت خروجاً عن المناخ العام فى الأوراق المقدمة •

ثانيا، عند التعامل مع الآخر يجب أن نكون واعيين. ففكرة الأستاذ محمد سيد أحمد عن الدولة العلمانية، بديلا عن الدولة الصهيونية ، يجب أن تكون هى الدولة الفلسطينية، سواء كانت دولة دينية أوعلمانية. المهم هو أخذ الأرض. وهذا هو الفرق فى التعامل عند الحوار مع الآخرين، إذ المهم أن نقف فى مكان ندرك فيه بثقة شديدة، ماذا نريد؟ وبماذا نؤمن؟ ماذا تعنى حضارتنا وثقافتنا؟ نتكلم عن أن الإسلام هو المستهدف• القضية ليست إسلاما لكنها فكرة الدفاع عن هؤلاء البشر، وهذه الحضارة، فى التعايش مع الحضارات الآخرى بشكل صحيح، ليس من منطلق الدونية

إن البعض يتجهون اتجاهات متعددة ، ومع ذلك أود الخروج سريعا إلى أن نثق بأنفسنا ونتحاور بثقة شديدة مع الآخرين ، من منظور مانريده ومانؤمن به ، ولنكن أكثر التصاقاً بشعوبنا دون التفريط، بأى شكل من الأشكال، فى مسلمات هذا المجتمع.

ترأس الجلسة الثانية (الثامنة فى المؤتمر) د• أناتولى كوتسنكوف وتحدث فيها عن كل من د• بابلوجوانزاليس كازانوفا الذى قدم ورقة بعنوان، «نظرية غابة اللاكادون الاستوائية ضد الليبرالية الجديدة ومن أجل الانسانية،• ود• آن صوفى روالد التى قدمت ورقة بعنوان، تقصى أوضاع المسلمين: البحث الاجتماعى والهوية، دراسة أوضاع المسلمين فى أوروبا: مع تنوية خاص عن المسلمين المتحدثين بالعربية . ود. مرتضى سيد عمروف الذى قدم ورقة عن ، الدول الجديدة فى آسيا.

ترأس الجلسة الثالثة (التاسعة فى المؤتمر) د• فيونا دوف. وتحدث فيها كل من د.رزق

هيلان الذى قدم ورقة بعنوان، نمط تنمية مشروع بديل كمشروع لحوار حضارى .ود .سيد حسين على الذى قدم ورقة بعنوان، السلام والديمقراطية والعدالة الاجتماعية مع إشارة خاصة لماليزيا.

والسفير دانيل بوكان الذى قدم ورقة بعنوان، الأصول المتوسطية . احتمال الاستناد عليها لإقامة حوار بين الإسلام والغرب. ود.فكرت بسكايا الذى قدم ورقة بعنوان، مالعمل مع الليبرالية الجديدة والعولمة الاقتصادية .؟

وفتح باب النقاش الذى شارك فيه ثمانية متحدثين.

قال الاب جوزيف سكاتولين: إننى إيطالى أعيش فى القاهرة وأعمل فى كنيسة وسط مجتمع مسيحى . ولذا فاننى أعيش يوميا مثل هذا الحوار.

أعتقد أن بعض الملاحظات المثارة مثل الكوكبة والعولمة تعكس بالنسبة لى معان اقتصادية وسياسية قوية للغاية. إننى أفضل مصطلح العالمية، حيث يضم الثقافة والدين، وهو مفهوم له جذور عميقة تمتد فى ماضينا، كما تمتد أيضا فى التقاليد الشرقية والغربية، ولذا يمكن أن نعمل معا فى إطار هذه الرؤية العالمية. واعتقد أنه علينا التغلب على ماقد أسميه الفكر المانوى عندما نضع الخير أو الشر فى جزء واحد فقط من العالم. إن هذه المشكلة تواجهنا، فى الواقع العملى . إننا جميعا نعانى من هذه المشكلة، لذا علينا العودة مرة أخرى إلى الروح وإلى المصادر. لذا فإننى أعتقد أن الدين يجب أن يلعب دورا هاما. لكن، أى نوع من الدين؟ إننى شخصيا منغمس فى هذا الموضوع، وأقول بشكل واضح إنه بدون استخدام توجه نقدى لتقاليدنا الدينية، فإننا لن نستطيع أن نطرح على شعوبنا مثل هذا النوع من العالمية.

من الأهمية بمكان طرح هذا النهج النقدى لتقاليدنا الدينية. لم يوجد أى دين نقى اليدين عبر التاريخ. إن هذا النهج النقدى لماضينا، وأيضا لوضعنا الراهن يعد أمرا هاما. لقد أهملنا هذه المشكلة، فى حين أنها مشكلة جدية فى كافة البلدان. إننا لسنا هنا للدفاع عن سياسات حكومة ما، بل على العكس، يجب أن تهتز الحكومات لاجتماعنا هنا، لأننا يجب أن نقول الصدق فى مواجهة الحكومات. كما لاينبغى أن نخشى من الحديث بصراحة عن مشكلة المناهج .

أما المسألة المركزية فهى العالمية ، ووجود نظرية كونية، تؤسس على الثقافة والدين، ويقع فى المركز منها مانطلق عليه الاهتمام الإنسانى ، الإنسان. نحن نعمل من أجل خير الإنسان، وليس من أجل ثقافة أو دين أوطبقة أودولة.

هذا هو المدخل الصحيح للحوار الدينى والذى أرى أنه مايزال عسيرا.

وقال د. محمد الشهارى: تدور ملاحظتى، فى الحقيقة، حول ماطرح اليوم والأمس

بخصوص مدى مشروعية انعقاد مثل هذه الندوة لمناقشة موضوع مثل صراع الحضارات. فقد لاحظت أن من يعترض ، ويرى فى هذه الندوه نوعا من التضليل والوقوع فى الفخ، وإبعادنا عن القضايا الموضوعية والهامة. وفى تصورى أن هذا نوع من التبسيط• إن هذه القضية مطروحة من قبل ومن بعد، ولم يبدأها هنتنجتون، وإنما هو آخر من طرحها. نحن لانقول كلام هنتنجتون، لكننا نكشف سذاجة وسطحية مثل هذا المفهوم. إن مفهوم صراع الحضارات هو جزء من مفهوم الجدل الدائرحول مفهوم المركزية الغربية والمركزية الشرقية. أن هنتنجتون يود أن يقول، فى آخر الأمر، أن المركزية الغربية هى صاحبة السيادة فى العالم، وأن أمريكا هى المركز المهيمن على هذا العالم فى هذه اللحظة التاريخية. ونحن نقول إن هنالك عدة حضارات قامت فى هذا العالم، وقد سلمت كل منها الراية لمن بعدها، وإذا كانت هنالك اليوم حضارة دهاقنة الرأسمالية، فإن ذلك لايعنى أن هذه هى المحطة الأخيرة. إن الحضارة العالمية ستكون ذات طابع إنسانى وتسهم فيها كل البشرية.

وقال د.قاسم أحمد: لقد سعدت بالاستماع إلى السفير دانيل بوكان الذى أشار إلى نقطتين هامتين بالنسبة لى. النقطة الأولى تتعلق بالمساهمة العربية الإسلامية فى النهضة الأوروبية. وأعتقد أنه من الأهمية بمكان بالنسبة لنا جميعا، وأيضا بالنسبة للأوروبيين، إدراك أن الكثير من القيم الجيدة، فى الثقافة الأوروبية ، وفى الحضارة الأوروبية مثل التوجه الإنسانى والنزعة الإنسانية، والنزعة الدولية، وأيضا الديمقراطية إنما تنبع من فكرة التوحيد فى الإسلام. ولكن مع الأسف، تم نسيان ذلك فى العالم الإسلامى. أما النقطة الثانية، فهى الجانب السلبى فى الثقافة الغربية، أو الثقافة الأوروبية، أى المركزية الأوروبية. إنها الفكرة القائلة بأن الثقافة الأوروبية هى ثقافة متفردة ، كما يقول هنتنجتون، مع طرح شعار المركزية، بمعنى أن الرجل الأبيض هو أساس حضارة المسيحية. هذا يعكس تفكير الأوروبيين والغربيين . لكننا جميعا نعرف أن كافة الثقافات وكافة الحضارات على قدم المساواة، وأن لها جميعا مساهماتها القيمة. وأعتقد أنه يجب علينا أن نتكلم قليلا، ونفعل أكثر.

وقال الأستاذ عبد اللطيف عمران: إن أطروحات الحداثة والعولمة وفوكوياما وهنتنجتون هى إبعاد للفكر والممارسة، أمام التحرر والتقدم عند الشعوب. إن الاشغال بما يحدث فى الخارج حول مابعد الحداثة والتفككية والعولمة لايؤدى إلى نتيجة هنا بالداخل، وغير مؤهل تحديداً لإنتاج الحامل الاجتماعى لمهام الصمود أو التنمية المرجوة. إن انطلاق المبادلات الذاتية بين الشعوب ضرورة ملحة، فى عالم اليوم ، ولنتذكر ما أنجزته الشعوب بإرادة جماهيرها بعد الحرب العالمية الثانية. ليبقى درسا متجددا لإعادة إنتاجه وفقا لإبعاد إشكالية الحاضر أملا وحلما. إن إهدار نماذج الصمود والتحرر عند الشعوب، فى سياق الرد على المتغيرات،

دون اقتران هذا بالفعل المجدى، إنما هو ضرب من العجز الذى يؤدى إلى الهوان.

إن خطاب اليوم تجاهل أكثر تحديدات الوجود، كذا نسبيا الالتزام من خلال كلمات استقرت فى الفكر التحررى المقاوم ولها دلالتها المعهودة مثل الإمبريالية والصهيونية كمشروعين استعماريين مضادين للإنسانية، دون توريث وتجديد مقولات حركة التحرر، فى منتصف هذا القرن، كشواهد حية متطورة للأجيال القادمة. إن النزعة الإمبريالية الصهيونية تنتج وتنتج من جديد وبشكل أكثر عنفا. إن كثيرا من المجتمعات تعيش تحت وطأة هذه النزعة، حتى فى الغرب الرأسمالى. إن التحدى الإمبريالى الصهيونى يتبدل ويتطور ويزداد شراسة فى المجالات كافة. وفى الوقت الذى ماتزال فيه الكرامة العربية والإسلامية جريحة، تكون البيانات الختامية للمؤتمرات الإسلامية دعاء حسنا لاغير. وهذا ماذكره بالأمس الأستاذان د.جلال أمين وحلمى شعراوى .

وقال بابا مارجاريس: لقد ولدت يونانيا وتعلمت كيونانى أرثوذوكسى. تعلمت فى بريطانيا وعشت فى اليونان الخمس والثلاثين عاما الماضية. لكننى أعتبر نفسى نصف مصرى، لأنى ولدت فى الأسكندرية. ومن هنا خبرت دوائر هنتنجتون الثلاث. إنه يرغب فى تقسيم العالم إلى دوائر ثلاث: الإسلام والغرب والأرثوذوكسية.

وبالعودة إلى الذكريات، فإننى عشت فى الأسكندرية مدة ثمانية عشر عاما منذ مولدى. كنت أعيش فى الطابق الأول من مسكن يضم أطفالاً يهود فى ذات الطابق، وأطفالاً أرمن فى الطابق الثانى وصبية مصريين فى الثالث وسوريين فى الرابع.. الخ. كنت ألعب معهم وأتشاجر معهم. لم اتشاجر مع اليهود لأنهم يهود، ولامع المسلمين لأنهم مسلمين، بل كنت أتشاجر مع من يريد أخذ لعبتى أو ألعب بطريقة غير التى كنت أبغيها. أقول ذلك لأن لدى بعض الشكوك من انتشار تلك النظريات التى ترمى إلى تقسيمنا بدلا من توحيدنا. لقد قلت ذلك لأوضح أنه لايوجد ، فى واقع الأمر، ولايمكن أن يوجد أى صراع للحضارات، دينى أوثقافى. توجد اختلافات، نعم، ولكن صراعات... لماذا؟

إننا إذا نظرنا إلى الماضى، إلى التاريخ، نجد صراعات وعنفاً وإبادة عرقية.. الخ. حسنا إن ٩ر٩٩ ٪ من ذلك قد جاء مما يطلق عليه الدائرة الغربية فى نظريات هنتنجتون. ولكن نحن لم نر ولانرى ويجب ألا نرى صراعا بين الحضارات. هذه هى النقطة الأولى .

أما النقطة الثانية، فهى فى إطار حدود العولمة، وما إلى ذلك. نعم هنالك أمور تندرج تحت التقدم التكنولوجى العلمى، وهى أمور يجب أن نسلم بها جدلا. وهنالك أمور أخرى، وهى أمور عالمية أيضا، هى محاولة السيطرة، فى إطار محاولة العولمة، وتلك هى التى ينبغى محاربتها.

هنالك نقطة صغيرة أخيرة. فقد شهدنا فى السنوات القليلة الماضية نظريات منطقية حول نهاية هذا وذاك، نهاية الحضارات، نهاية التاريخ، نهاية الأيديولوجيا ...الخ. وهنالك نظرية آخرى أشير إليها هنا حول نهاية العمل. وأنا فى الحقيقة ضد النظريات التى تطرح نهاية كل شيء، وضد نظرية نهاية العمل. ينبغى أن نهتم بهذه المسألة، لأن هنالك بالفعل قضية التطور التكنولوجى والعلمى، من زواية التغيرات التى تطرأ على بنية القوى الإنتاجية، والتى يمكن أن تؤدى بنا إلى نظرية العمل، والتى تفسر الكثير من البطالة القائمة اليوم، والبطالة الكبرى التى ستأتى فى المستقبل. وفى أعتقادى، أنه يتوجب علينا، إن لم يكن فى هذا الاجتماع، ففى اجتماع آخر، ضرورة تركيز اهتمامنا على هذه المسألة، طالما أننا نهتم بالعالم الثالث. من الضرورى التركيز على مشكلات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ينبغى التركيز على المشكلات الكبرى المتعاظمة والمستمرة فى العالم الثالث، أعنى مشكلات الفقر والتخلف والأمية.

وقال السفير إبراهيم موكيبى: هنالك، بشكل ما، جانب إيجابى فى العولمة، إذا مافكرنا فى الأمر من زاوية أن الإنسانية واحدة، ومن زاوية التعاون والتفاعل بين الأمم. لكن مالذى نخشاه من العولمة؟ هنالك عناصر للهيمنة وفرضها، وقد حدث هذا بالفعل خلال المرحلة الكولونيالية. نحن ضعفاء، ولذا جاء الأقوياء لاستعمارنا. هذا هو الخطر الذى نخشاه من العولمة.

النقطة الثانية تتعلق بمداخلة د.هيلان حول فصل الدين عن الدولة العثمانية. وأنا هنا أؤيده بشدة، لأن العديد من البلدان بها تعددية عرقية ودينية. وقد رأينا أن خلط الاثنين يجعلنا نصل إلى حالة من عدم الأستقرار والصراعات، وهذا يجعلنا أكثر ضعفا . لدينا فى أوغندا يهود ومسلمون ومسيحيون. وقد مررنا ، عندما لم نقم بهذا الفصل بآلام واضطرابات وقتل بعضنا البعض. وعندما حققنا الفصل حصلنا على الاستقرار والتقدم والتنمية واحترام حقوق الإنسان.

وأخيرا أود الإشارة إلى فرض الهيمنة عن طريق بعض القوى. إن هذه القوى تتظاهر بأنها أكثر ارتباطا بقيم الديمقراطية وحقوق الأنسان. إن هذه المسألة تثير السخرية والدهشة، بل وتحمل أيضا عناصر النفاق والرياء، إنهم يريدون فى الواقع فرض وصايتهم على البلدان الآخرى. إن هذه القوى هى ذاتها التى كانت تقمع هذه القيم فى الماضى القريب وبل وحتى الآن.

وقال السفير عمران الشافعى: إن السفير بوكان يذكرنا ببناء ثقافة، لاأقول عالمية، لكنها بالتأكيد نوع من الثقافة التى تجمع الثقافة الإسلامية والثقافة الأوروبية.

وأتوجه الآن بسؤالى للسفير بوكان، إذا ما كان يعتبر هذا أساسا مشتركا لبناء ثقافة عالمية أوحضارة عالمية، وقد حدثت تغيرات وتفاعلات عديدة؟

وقال د. مجدى عبد الحافظ: أود أولا التعليق على ماجاء فى ورقة دانيل بوكان فيما يختص بالحوار بين ثقافات البحر المتوسط، إذ ان هذه الدعوة دعوة قديمة منذ الثلاثينات أو الأربعينات من هذا القرن على يد طه حسين وعبد العزيز فهمى وسلامه موسى وآخرين. وهى دعوة لم تكن تحمل فى تلك الآونة بعض التداعيات التى يمكن أن تحملها اليوم.

إننى أود القول بأن هذه الدعوة لابد وأن تكون مقبولة، بشرط ألا يكون وراءها بعض الموضوعات الأخرى مثل التطبيع. كما أود أن أقول أيضا إن الحوار لاينبغى أن يكون من طرف واحد حتى يكون حوارا منتجا، وأن يكون هذا الحوار حوارا بين الشعوب وليس قاصرا على الحكومات أو الأديان ■

الفصل الرابع

نحو نظام إنسانى

تحررى جديد

د٠ نعمة الله إبراهيموف*

نحو نظام إنسانى حر جديد

خمس سنوات ونيف مضت منذ إعلان إستقلال جمهورية أوزبكستان فى ١٩٩١/٨/٣١، إثر انهيار الاتحاد السوفييتى السابق، وما لحق ذلك من تبعات على الصعيدين الدولى والمحلى، وما أعقبه من خلل فى الموازنات الدولية التى كانت سائدة فى نهاية العقد الثامن من القرن الحالى، وبروز تكتلات دولية جديدة بدأ معها بتشكيل مايسمى اليوم بالنظام الدولى الجديد.

وجمهوريتنا الفتية، منذ الساعات الأولى لاستقلالها، سعت دائما ودون كلل للتكامل مع النظام الدولى الجديد، والانخراط فى الحياة الدولية كعضو كامل الأهلية فى المجتمع الدولى. وكان الثانى من مارس ١٩٩٢ يوماً حاسماً فى تاريخ جمهورية أوزبكستان عندما احتلت مقعدها الدائم فى أكبر المنظمات الدولية وأكثرها تأثيراً فى العالم، منظمة الأمم المتحدة، منضمة لجميع المنظمات المتخصصة التابعة لها، وللمنظمات الدولية الأخرى الساعية لتعزيز الأمن والسلام العالميين ، وخدمة الإنسانية جمعاء.

ومنذ ذلك الحين وجمهورية أوزبكستان تتبع سياسة الانفتاح فى تعاملها مع جميع دول العالم ، منطلقة من مبادئ الاحترام المتبادل والتعاون الإيجابى الذى يدعم السلام والصداقة بين مختلف الشعوب ، معتمدة فى سياستها الخارجية على المبادئ الستة التى أعلنها إسلام كريموف أول رئيس جمهورية منتخب مباشرة من قبل الشعب فى أوزبكستان ، بعد

---

*عضو المجلس الأعلى (البرلمان) بجمهورية أوزبكستان ، عضو مراسل بأكاديمية العلوم بجمهورية أوزبكستان رئيس جامعة طشقند الحكومية للدراسات الشرقية .

لاستقلال والتى تتضمن:

١- مراعاة المصالح الدولية المشتركة أثناء النظر فى المصالح القومية والحكومية.

٢- تدعيم الأمن والسلام العالميين ، وحل النزاعات بالطرق السلمية، واستمرار بقاء أوزبكستان منطقة خالية من السلاح النووى، واحترام حقوق الإنسان ، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فى حل المسائل المتنازع عليها.

٣- المساواة ، وتبادل المنافع وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

٤- الانفتاح فى السياسة الخارجية، بغض النظر عن المبادئ العقائدية والأيديولوجية.

٥- الالتزام بقواعد القانون الدولى فى القوانين داخل الدولة.

٦- إقامة وتطوير العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف.

ومن هذه المنطلقات، تقوم العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف لجمهورية أوزبكستان، إن كانت على صعيد دول آسيا المركزية التى تربطها بها علاقات تاريخية ودينية وثقافية تمتد فى جذورها عميقاً عبر القرون، أم دول رابطة الدول المستقلة التى تربطها بها مصالح اقتصادية واستراتيجية نتجت عن العلاقات التى كانت قائمة بينها فى ظل الاتحاد السوفييتى السابق، أم فى علاقاتها مع التكتلات الدولية كمنظمة الوحدة الأوربية، أو منظمة حلف شمال الأطلسى، أو منظمة جنوب شرق آسيا، أو غيرها من التكتلات الدولية. وهو الأمر الذى ينطبق على علاقات أوزبكستان الثنائية إن كانت قائمة على مبادئ حسن الجوار مع جيرانها، أم فى علاقاتها مع الدول الأخرى البعيدة، بما فيها الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبريطانيا وفرنسا وكندا وألمانيا، وغيرها من الدول المتقدمة.

فالسياسة السلمية هى روح السياسة الخارجية لجمهورية أوزبكستان . وسياسة الانفتاح على العالم هى التى تساعد جمهوريتنا الفتية لإقامة علاقات خارجية واسعة مع مختلف دول العالم فى آسيا وأفريقيا وأوروبا والأمريكيتين ، وغيرها من بقاع العالم. وهى عندما تعطى الأولوية للعلاقات الاقتصادية التى تساعدها على الانتقال إلى اقتصاد السوق وتدعيم أوضاعها الاقتصادية، إن كانت على الصعيد المحلى أم الإقليمى، تدرك أن ذلك يساعدها على الإندماج فى الاقتصاد العالمى الحر.

وهى وكما أكد رئيس الجمهورية إسلام كريموف، أكثر من مرة ، تتبع سياسة الأبواب المفتوحة لجلب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة لتدعيم اقتصادها الوطنى

ليكون قادراً على الاندماج بالنظام الاقتصادى العالمى الذى يضمن المصالح الحيوية لجميع الدول دون استثناء. الأمر الذى تحتاج معه للاستقرار والأمن والسلام، ليس لها وحدها، بل ولجيرانها وأصدقائها أينما كانوا.

وجمهورية أوزبكستان، فى سعيها الدائم من أجل السلام والأمن والاستقرار، تنطلق من مبادئ التفاهم الدولى، وضرورة نزع وتدمير أسلحة الدمار الشامل، والحفاظ على البيئة التى تعتبر من أهم الضروريات للحياة على الكرة الأرضية والفضاء المحيط بها، نراها تضع فى مقدمة علاقاتها مع دول آسيا المركزية، التصدى للمشاكل البيئية الخطيرة التى تواجهها شعوب المنطقة نتيجة لجفاف قسم لايستهان به من بحر الأورال، وما نتج عنه من كارثة بيئية تعانى منها شعوب آسيا المركزية وخاصة فى أوزبكستان وقازاقستان . والمشاكل البيئية التى نتجت عنها، والكارثة الحقيقية التى تعيشها شعوب المنطقة نتيجة للتجارب النووية التى كان يجريها الاتحاد السوفييتى السابق فى منطقة سمبلاتينسك فى قازاقستان ، ومناجم تخزين الفضلات الضارة فى قرغيستان ، والتى هى بمثابة لغم موقوت يهدد الحياة ليس فى قرغيستان وحدها بل وفى المنطقة بكاملها. هذا إن لم نربط بين مشكلة ارتفاع منسوب بحر قزوين وانخفاض منسوب بحر الأورال التى تتساوى من حيث التبعات الاقتصادية والاجتماعية والصحية لشعوب المنطقة.

كل هذه المشاكل، لفت نظر المجتمع الدولى إليها رئيس الجمهورية إسلام كريموف ، من على منبر منظمة الأمم المتحدة ، أثناء إلقائه لكلمته بمناسبة انقضاء نصف قرن على قيام هذه المنظمة الدولية. مؤكداً على حقيقة مفادها، أنه دون إسهام الهيئات المالية الدولية والدول المتقدمة، ودون الدور المنظم للأمم المتحدة لايمكن التصدى لكارثة من هذا النوع والحجم.

وأوزبكستان فى مسعاها الدائم لإعلان آسيا المركزية بكاملها منطقة خالية من الأسلحة النووية، لا تدخر مناسبة إلا وتستخدمها، للإعلان عن مبادراتها الساعية إلى تنبيه المجتمع الدولى للأوضاع الأمنية والعسكرية والنووية والبيئية والسياسية فى آسيا المركزية.

وخير مثال على ذلك الكلمة التى ألقاها رئيس الجمهورية إسلام كريموف فى اللقاء الدولى الأخير الذى انعقد فى لشبونه بالبرتغال، ولاقى تفهماً واستحساناً من قبل جميع الدول المشاركة فيه.

ومن نفس هذا المنطلق، تنظر جمهورية أوزبكستان إلى مختلف بؤر الصراع والتوتر فى العالم إن كان فى أفغانستان أم طاجكستان ، فى الشيشان أم فى البوسنة والهرسك، فى أزربيجان أم فى منطقة الخليج، فى الصومال أم النزاع اليمنى الأريترى ، فى جنوب

السودان أم فى الجزائر، والأهم من كل هذه البؤر وغيرها، من التى تهدد الأمن والاستقرار فى أرجاء العالم، نرى مشكلة الشرق الأوسط التى شهد العقد التاسع من القرن الحالى تقدماً ملحوظاً على طريق حلها عن طريق التفاوض والمساعى السلمية لإنهاء هذه المشكلة التى استمرت أكثر من نصف قرن تقريباً، والتهمت مقدرات شعوب المنطقة وهددت الاستقرار والأمن فى العالم أجمع أكثر من مرة.

فالحل الوحيد يكمن فى احترام حقوق الآخرين، ونبذ استخدام العنف والقوة أو التهديد باستخدامها لحل المشكلات المعقدة والمنازعات بين الدول، والاستعاضة عنها بالحوار والتفاهم والمفاوضات المستندة لقرارات الشرعية الدولية، التى تؤدى لضمان حقوق وأمن الجميع، ولعل الخلاف المصرى الإسرائيلى حول طابا من أبلغ الأمثلة لرجاحة العقل وبعد النظر، عندما لجأ الطرفان للتحكيم الدولى الذى ضمن لكل حقه، وعادت طابا جزءا من التراب المصرى دون اللجوء للقوة أو التهديد باستخدامها.

ونحن نرى أن الصراعات الداخلية أيضاً فى أية دولة من دول العالم يمكن حلها عن طريق الحوار والتفاهم وتعميق الخط الديمقراطى، فيما لو توفرت النوايا الحسنة لدى جميع الأطراف المتصارعة. فاستخدام القوة لايمكن أن يجر سوى الويلات والمآسى على الشعوب التى لها الحق الكامل فى التمتع بالأمن والاستقرار والطمأنينة، وهو ماتتطلع إليه شعوب العالم على أعتاب القرن الحادى والعشرين. لتتكاتف الشعوب والدول معاً لمواجهة مشاكل تعانى منها الإنسانية جمعاء، وتهدد مصير البشرية جمعاء وعلى رأسها المشاكل البيئية والصحية والغذائية والمياه. وهى تحتاج لإمكانيات وجهود الجميع، من دول غنية وفقيرة، متطورة أم نامية على حد السواء■

د· فاطمة خفاجى*

إنهاء التمييز فى المعاملة بين الجنسين فى العالم العربى**

شاع على نطاق واسع، فى الأعوام القليلة الماضية، اعتقاد بأن المرأة العربية خلقت لكى تعنى بالأسرة على اعتبار أن هذا هو دورها الأساسى، إن لم يكن هو أهم دور تستطيع أن تؤديه، بل ويفترض أنها لابد أن تؤديه. وهذا الاعتقاد يلغى مختلف الإسهامات الحقيقية التى تقدمها المرأة داخل المنزل وخارجه على السواء، والأهم من ذلك، أنه إذا تحقق ما ورد فى هذا الاعتقاد، فإنه سوف يعرقل قدرة معظم البلدان العربية على الرقى والتقدم، لأنه ينطوى على خطورة تتمثل فيما يلى: سوف تقتنع المرأة بمستوى محدود من التعليم إذا كان المطلوب منها هو القيام بأعمالها الاعتيادية تجاه البيت والأسرة. وإذا حصلت الأنثى على مستوى متوسط من التعليم يمكنها من حسن تربية أطفالها والعناية بسائر أفراد الأسرة، فلا معنى إذن لحصولها على مستوى أعلى من التعليم كالتعليم الجامعى أو الدراسات العليا، وبالمثل فإن المهارات المطلوبة لأنواع مختلفة من العمل لن تصبح شروطا أساسية لتأدية الدور المنوط بالإناث. ولهذا السبب ذاته، فإن القدرة على التعامل مع العالم الخارجى فى السياسة أو شئون المجتمع المحلى أو على التأثير فى اتخاذ القرارات الوطنية الهامة تصبح بدورها أمرا لا يجوز للمرأة أن تشغل بالها به.

وفى رأينا أنه يجب على دعاة هذا الرأى أن يسألوا أنفسهم السؤال التالى: هل صحيح أن دور المرأة العربية مقصور على أداء واجباتها الاعتيادية تجاه البيت والأسرة؟ وهل تسمح

---

*منظمة اليونيسف، قسم المرأة والتنمية .

**ترجمها عن الإنجليزية ، ا. محمد عبد السلام.

الأوضاع الاقتصادية الراهنة لها بهذا الاقتصار؟ وهل العمل خارج المنزل لم يزل مسألة اختيارية لكل من الرجل والمرأة؟ أم أنه أصبح ضرورة حياة لا غنى عنها لكثير من الأسر؟

إن الدعوة، إلى أن يكون الدور الرئيسى للمرأة العربية هو دورها فى العناية بشئون الأسرة يترتب عليها ما يلى:

١- الإخفاء المتعمد للعمل الذى تؤديه المرأة خارج البيت، وعدم حساب إسهامها الحقيقى فى الإحصاءات، وخطورة مثل هذا الوضع تتمثل فى اظهار المرأة على أنها عنصر غير منتج من ناحية، وفى سهولة الادعاء، بناء عليه، بأن الاقتصاد الوطنى بوسعه الاستغناء عن عمل المرأة من ناحية أخرى. وعلاوة على ذلك فإنه يحدث فى فترات الإصلاح الهيكلى الاقتصادى، حين تكون المنافسة على الوظائف قد بلغت أشدها، أن ينادى السياسيون عادة بأن يكون المكان الطبيعى للمرأة هو البيت لكى تحسن تربية الأطفال وترعى الزوج الكادح المجتهد.

٢- يستخدم الخطاب الدينى فى تمجيد دور المرأة كأم وزوجة ويتجاهل دورها فى الحياة العامة.

٣- تجد الحكومات أعذارا كثيرة لتكريس عدم المساواة بين الجنسين فى القوانين، فيصبح الرجل صاحب الحق فى مزيد من الحقوق القانونية، مما يجعله يمارس هذه الحقوق أكثر بكثير من ممارسة المرأة لها، وما أكثر الأمثلة على ذلك فى المنطقة العربية. وتتجلى أبعاد هذه المعضلة حين يحاط دور المرأة فى الأسرة بالتوقير والتمجيد، ومع ذلك فإنها تحرم من حقوق كثيرة داخل الأسرة مما يجرد حياتها من الأمان، ويضعها فى موضع التبعية الكاملة، ولعل أوضح مثال على ذلك، هو التحفظات المقدمة من الحكومات العربية على المواد الأساسية فى معاهدة إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

وقد قسمت هذه الورقة إلى ثلاثة أقسام، لكى ألقى فيها الضوء على النقاط الثلاث التى سلف ذكرها وهى:

١- المرأة العربية والعمل

٢- المرأة العربية والخطاب الدينى

٣- الحقوق القانونية والإنسانية للمرأة العربية

١- المرأة العربية والعمل

خلافا لما تدل عليه الإحصاءات الوطنية فى معظم البلدان العربية، تدل الدراسات البحثية

على حقيقة نطاق العمل الذى تؤديه المرأة، والذى لا يكون له عائد نقدى فى حالات كثيرة. فعمل المرأة أصبح واضحا لا يحتاج إلى بيان فى القطاع الزراعى والقطاع غير الرسمى، بالإضافة إلى عملها الأسرى الذى تؤديه بدون أجر. وعندما وضعت منظمة العمل الدولية تعريفا موسعا للعمل وطبقته بعض الدول العربية فى حالات نادرة، قفزت معدلات المشاركة النسائية فى العمل قفزة عالية. ففى مصر، على سبيل المثال، أفاد تعداد ١٩٨٦ بأن نسبة الإناث العاملات إلى إجمالى القوى العاملة كانت ١٠ فى المائة، فى حين أن المسح الذى أجرى لعينة من القوى العاملة فى ١٩٨٨ أفاد بأن معدل المشاركة النسائية فى النشاط الاقتصادى بلغ ٣١ فى المائة. ويرجع الارتفاع فى هذا الرقم الأخير إلى الأخذ بالتعريف العالمى للعمل، وهو الذى يشمل العمل بأجر والعمل بدون أجر، والذى أدرجت بموجبه فى قائمة العاملين أعداد النساء المستعان بهن – بصفة رسمية وبصفة غير رسمية – لمدة ساعة على الأقل فى فترة الأسبوع الذى استغرقته عملية المسح (١) . وما من شك فى أن استبعاد المرأة العربية من قائمة العاملين يحد من الفرص المتاحة لها للحصول على التدريب والائتمانات، وكذلك للوصول إلى منافذ التسويق وإلى التكنولوجيا.

كذلك فإن التحول من اقتصاد الكفاف إلى اقتصاد السوق فى بلدان عربية كثيرة، مقرونا بسرعة عمليات التوسع العمرانى والتحديث، كان سببا إضافيا جعل الأسرة تحتاج إلى زيادة فى الدخل. يضاف إلى ذلك أن هجرة الذكور بأعداد كبيرة من بعض البلدان العربية إلى دول الخليج والدول المجاورة الغنية بالنفط اضطرت كثيرا من النساء للعمل والانضمام إلى قوة العمل الحديثة.

ويعد الاحتياج الاقتصادى لعمل المرأة عاملا حاسما فى المنطقة العربية باستثناء دول الخليج العربى التى تعانى نقصا فى العمالة الوطنية، والتى توجه استثمارات كبيرة نحو التعليم عامة بما فيه تعليم الإناث. ومع ذلك فإن معدل مشاركة المرأة فى القوى العاملة فيها لم يزل شديد الانخفاض. والسبب هو أن الثروة البترولية سمحت لهذه الدول بالاعتماد على العمالة الأجنبية، كما أن مستوى دخل الذكور مرتفع بالقدر الذى يسمح بالإنفاق على الأسرة دون احتياج للاعتماد على أى مصدر آخر للدخل (٢) . ولكن الوضع يختلف كل الاختلاف فى بلدان مثل الأردن ومصر والمغرب، فقد دلت دراسة أجرتها الجامعة العربية فى مصر على أن الأسباب الرئيسية لعمل المرأة أسباب اقتصادية، فثلثا النساء العاملات لا يعملن إلا لمساعدة أسرهن. ودلت هذه الدراسة ذاتها على أن أكثر من ثلثى النساء العاملات ينفقن دخولهن بأكملها على أسرهن، وعلى أن المرأة تختلف عن الرجل فى أنها لا تنظر إلى العمل على أنه وسيلة للترقى فى التسلسل الوظيفى، أو لتحسين وضعها فى المجتمع المحلى، أو فى المجتمع بوجه عام، فالمرأة تفضل أنواعا من العمل مختلفة عما يفضله الرجال، فهى

تعطى الأولوية للعمل الذى يمكنها من أداء دورها المتعدد الأبعاد (٣) . فأهم العناصر التى تحدد مدى قبول المرأة لعمل ما هى المسافة بين البيت ومقر العمل، ومدى توافر دور الحضانة ومراكز الرعاية النهارية، وعدد ساعات العمل. ومن الطبيعى أن الحال يختلف بالنسبة للرجل. ولهذا السبب فإن القطاع العام والقطاع الحكومى هما اللذان يتيحان معظم فرص العمل للمرأة العربية. وحينما لا تجد المرأة العربية فرصة للعمل فى هذين القطاعين، فإنها تتجه نحو أنشطة أخرى فى القطاع غير الرسمى، مثل تصنيع الأغذية، والأعمال التجارية الصغيرة، والخدمة فى المنازل وما إلى ذلك. كما أنها تزاول أعمالا أسرية سواء بأجر أو بدون أجر. وجدير بالذكر أن المرأة العاملة فى القطاع غير الرسمى لا تتمتع بأية حقوق، ولا بالضمان الاجتماعى، أو التأمين الصحى، فضلا عن أنها تعانى من طول ساعات العمل ومن ظروف عمل ربما تكون محفوفة بالأخطار، وغير ذلك.

وتمثل الأسر التى تعولها امرأة نسبة كبيرة من مجموع الأسر فى المنطقة العربية، وذلك لأسباب عديدة وراء هذه الظاهرة، منها هجرة الذكور، والترمل، والطلاق، وتعدد الزوجات، وعجز الرجل عن توفير القوت لأسرته. والملاحظ أن هذه الظاهرة آخذة فى الانتشار فى بلدان عربية عديدة من بينها مصر ولبنان واليمن والأردن. ويدل التعداد السكانى فى لبنان على أن الأم تنفرد بإعالة ما يقرب من ١٥ فى المائة من الأسر. كما أن الدراسات البحثية المركزة بالتحديد على المناطق الحضرية ذات الدخل المنخفض تبين أن هذه النسبة ترتفع إلى نحو ٢٢ فى المائة، كذلك تدل دراسة أجريت مؤخرا فى مصر على أن ٧٣ فى المائة من الإناث العائلات للأسر تندرج فى عداد الأرامل، فى حين أن هذه النسبة هى ٩ر٢ فى المائة بالنسبة للذكور الأرامل، مما يدل على أن غالبية النساء تعانى من الاعتماد على معاشات ثابتة ومتدنية تدنياً شديداً. وعلى الرغم من أن ٥ر٢٠ فى المائة من الأسر التى تعولها امرأة تنتمى لنساء متزوجات، إلا أن أزواجهن إما مهاجرون أو مرضى أو معوقون مما يجعل المرأة تتولى كامل المسئولية عن إعالة الأسرة. وأما عن العمالة فإن ٨١ فى المائة من النساء العائلات لأسرهن تعانين من البطالة، وتعتمدن اعتماداً شديدا على الدخل الذى يحول إليهن، كما توجد نسبة ١١ فى المائة فى الأعمال الخاصة ومعظمهن فى وظائف غير مضمونة، و٩ فى المائة يتعيشن من وظائف فى الحكومة أو فى القطاع العام أو القطاع الخاص. أما الأرقام النظيرة فيما يتعلق بالرجال فهى ١٤ فى المائة، ٥ر٣٤ فى المائة، و٦٢ فى المائة على التوالى ،مما يدل على ان الذكور أفضل حظاً من حيث أوضاع العمالة والوظائف المضمونة(٤) .

ويدل ما سبق، على مدى الحاجة التى تحس بها المرأة التى تعول الأسرة إلى الاشتغال بعمل مربح يمكنها وأسرتها من تحمل متطلبات المعيشة. ويتعذر على عدد كبير ممن يعشن على

تحويلات نقدية بسيطة مجابهة الغلاء المتزايد، ولا تستطيع المرأة العاملة فعلا التى تنتمى لهذه الفئة أن تستغنى عن عملها.

وختاما أقول إن المرأة العربية تعمل خارج البيت فى وظائف شتى، وفى معظم الحالات لأسباب اقتصادية والأهم من كل شئ، هو انهن يعملن فى ظروف بالغة السوء. والزعم بأن دور المرأة يقتصر على ما تقوم به داخل البيت لا أساس له من الصحة، فضلا عن أنه يعفى الرجال من المشاركة فى الأعمال المنزلية المعهودة مثل تربية الأطفال.

٢- المرأة العربية والخطاب الدينى:

الإسلام فى معظم البلدان العربية هو الدين الذى يضع المعايير الاجتماعية والثقافية والتقليدية، كما أن كثيرا من النظم القانونية العربية تستمد مبادئها من الدين الإسلامى وتقترن الأصولية الإسلامية المتزايدة فى المنطقة العربية بإيقاع الظلم الشديد على المرأة.

وهنالك آراء متناقضة بين الجماعات الإسلامية فيما يتعلق بمشاركة المرأة فى الحياة العامة. وثمة رأى مشترك بينها جميعا هو قبول حق المرأة فى التعليم. وعلى مستوى آخر، فى البلدان التى يتصاعد فيها معدل البطالة، ينظر إلى المرأة على أنها تتجاوز حدودها فى البيت، وتنافس الرجل على الوظائف بدلا من تأدية دورها الأساسى البالغ الأهمية والمتمثل فى تربية الأطفال والعناية بالأسرة.

وعلى الرغم من أن الدين الإسلامى يعلى قيمة دور المرأة، فى الحفاظ على الأسرة العربية، إلا أن الرجل والمرأة ليسا متساويين فى الحقوق فى نطاق الأسرة. فالنظم القانونية فى كثير من البلدان العربية تمنح الرجل حقاً غير مشروط فى الطلاق وفى تعدد الزوجات على الرغم من التشديد على أن الأسرة والزواج والأمومة نظم بالغة الأهمية تكرم النساء كزوجات وأمهات.

والقرآن والحديث والشريعة، هى النصوص الأساسية التى يفهم فى ضوئها رأى الإسلام فى التمايز بين الجنسين. ولهذه النصوص تفسيرات لا نهاية لها، ولكن لا يوجد بينها تفسير واحد عام فى الإسلام لهذا التمايز. وما أسهل أن نبرهن على ذلك حين نطلع على النظم القانونية المختلفة فى البلدان العربية بخصوص الأسرة علما بأنها جميعا مبنية على الشريعة. وعلى سبيل المثال، فإن تعدد الزوجات ممنوع فى تونس، لكنه مباح فى مصر، كما أن قوانين المواريث فى العراق تختلف عنها فى مصر. كذلك فإن الرأى الدينى فيما يتعلق بالتمايز بين الجنسين تأثر فى السنوات الأخيرة بالحركات الإسلامية السياسية فى المنطقة العربية، فهذه الحركات جميعا تصر على الحد من نشاطات النساء، وعلى تحديد أدوار لهن

تتناسب مع جنسهن، وثمة شروط تقيد حق الإناث فى المشاركة فى الحياة العامة مثل ارتداء الحجاب، واعتزال الرجال فى وسائل النقل العام، والالتحاق بمدارس مقصورة على الإناث وغير ذلك.

وأما عن المطالبة بإصلاح قوانين الأحوال الشخصية فى البلدان العربية، فإنها ليست واضحة كما كانت فيما مضى. وهذا ما يتعارض مع الحركات النسائية التى سبق أن شهدتها المنطقة فى مطلع القرن الحالى. وعلى سبيل المثال، فإن هدى شعراوى كانت تقوم بعملية تعبئة من أجل تغيير قوانين الأحوال الشخصية، وتطالب بفرض قيود على سن الزواج، وعلى تعدد الزوجات، كما كانت تدعو إلى إصلاح القوانين الخاصة بحضانة الأطفال وبالمواريث. ويبدو أن الناس فى مصر أقنعوا أنفسهم بالتغييرات الإجرائية الطفيفة التى أدخلت على قانون الأحوال الشخصية مثل تحديد مدة للنظر فى قضايا الطلاق المرفوعة فى المحاكم.

٣- الحقوق القانونية والإنسانية للمرأة العربية

يحدث فى حالات كثيرة أن تتم التضحية بالحقوق الإنسانية للمرأة العربية على أساس أن الأسرة هى أهم مؤسسة يعتز بها العرب. ومن هذا المنظور فإن المغالاة فى المطالبة بالحقوق لأى فرد فى هذه المؤسسة يضر بها، بل وربما يتسبب فى انهيار هذه المؤسسة المجيدة. ولما كان الرجل هو الفرد الوحيد فى الأسرة الذى يتمتع بالحقوق، بحكم القانون وبحكم الواقع، فإن المرأة تكون عادة هى الطرف الخاسر فى هذه القضية.

وربما كانت أعقد مشكلة، وأكثر المشكلات إثارة للجدل، أمام المرأة فى كفاحها من أجل نيل حقوقها الإنسانية، هى قانون الأحوال الشخصية، وهو قانون تقييدى مستمد من أحكام الدين التى تقيد خيارات المرأة وحقوقها فيما يتعلق بالزواج والطلاق وحضانة الأطفال والمواريث. وليس هذا القانون هو الوحيد الذى يجور على حقوق المرأة، فمعه أيضا قوانين أخرى من بينها قانون العقوبات، ففى بعض الجرائم تعاقب المرأة بأشد مما يعاقب به الرجل، فمثلا إذا قتل رجل زوجته الزانية، فإنه قد ينال حكما خفيفا بل وربما ينال حكما بالبراءة، فى حين توقع عقوبة صارمة على المرأة إذا ارتكبت هذه الجريمة نفسها. وهذه القوانين التى تميز بين المرأة والرجل، حال ارتكابها نفس الجريمة، إنما تدل على ازدواج المعايير الاجتماعية التى تحكم القيم والأخلاق عند الرجل والمرأة.

وأما عن قوانين الأسرة، فإن المفترض دائما هو أن الزوج هو عائل الأسرة وراعيها، أما المرأة فهى الطرف المتلقى للرعاية والتوجيه، ومن ثم وجبت عليها طاعته، أى تكون الطاعة مقابل الإعالة، كذلك فالعلاقة بين الزوج والزوجة علاقة تبعية، فالزوج حاكم

والزوجة محكومة، وبناء عليه فالقانون يمنح الزوج الحق فى منع زوجته من مغادرة المنزل إلا بإذن منه، وبالتالى فى منعها من حقها فى كسب القوت. كما أنه يستطيع أن يدعى دائما أن عملها خارج البيت يؤثر بالسلب على واجباتها داخله. وأدى ذلك إلى ابتداع ما يسمى «بيت الطاعة»، الذى يسمح للزوج بأن يتحكم كلية فى زوجته الناشز. وإذا ما رفضت الزوجة الذهاب إلى بيت الطاعة فإن حقوقها القانونية بموجب الزواج تسقط عندئذ.

إن قوانين الأسرة فى العالم العربى ليست منزلة من عند الله، ولكنها قوانين وضعية من صنع البشر. فهى تعتمد فى حالات كثيرة على تفسيرات لأحكام الشريعة الإسلامية، خرج بها أناس مختلفون فى أزمنة مختلفة وفى سياقات مختلفة. وثمة أسباب سياسية تجعل بعض الجماعات السائدة فى المجتمع العربى تحرص على الخلط بين القداسة والدنس، وتوحى باستحالة تعديل قوانين الأسرة بدعوى أنها مشتقة من كلمة الله. وهذا هو سبب الاختلافات التى نراها فى قوانين الأسرة المطبقة فى البلدان العربية المختلفة. ففى مصر مثلا، تتحكم المرأة تحكما كاملا فى مالها، أما فى المغرب فلا تستطيع المرأة المتزوجة الدخول فى أية معاملات مالية دون إذن مسبق من زوجها. وفى مصر أيضا تستطيع المرأة أن تزوج نفسها طالما وصلت إلى السن القانونية للزواج، أما فى المغرب فلا تستطيع امرأة فى حال مماثلة أن تتزوج بدون إذن مسبق من ولى أمرها.

وفضلا عما تقدم، فهنالك فجوة واسعة بين الإطار النظرى لقانون الأسرة وبين الواقع التطبيقى فى كثير من البلدان العربية. فقد تزايد دخول المرأة المتعلمة فى سوق العمل بسبب تزايد عدد الرجال الذين أصبحوا عاجزين عن تلبية حاجات أسرهم، كما زاد عدد النساء اللائى يشاركن فى إعالة الأسرة أو ينفردن بإعالتها. كذلك فالقوانين الحالية تؤدى إلى ترسيخ النظم والعلاقات غير الواقعية بين الجنسين، ولا تستجيب للتغيرات التى تطرأ على احتياجات المجتمع، بل أصبحت عائقا أمام التنمية الاجتماعية(٥).

وعلى الرغم من أن دولا عربية عديدة أصبحت أطرافا فى اتفاقية إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، إلا أن هذه الدول جميعا لديها تحفظات شديدة على المواد الرئيسية فى الاتفاقية. فمعظم الحكومات العربية قدمت تحفظا على المادة الثانية، التى تلزم الدول الأطراف باتخاذ إجراءات تشريعية محددة لإلغاء التمييز بدعوى الجنس. وأعربت كل من مصر والمغرب، فى تحفظهما، عن استعدادهما للامتثال للمادة الثانية طالما أن هذا الامتثال لا يخالف الشريعة الإسلامية. أما العراق فإنه يقصر تحفظه على المادة ٢ (و) التى تقتضى من الدول الأطراف اتخاذ جميع التدابير الملائمة، بما فيها التشريع، بغية تعديل أو إلغاء القوانين واللوائح والأعراف والممارسات القائمة التى تعتبر تمييزا ضد المرأة، وعلى المادة ٢ (ز) التى تتطلب إلغاء قوانين العقوبات التى تنص على التمييز بدعوى الجنس. وهذا يدل على

أن الحكومات العربية مصرة على الإبقاء على تشريعاتها الداخلية التى لا تنص على مساواة المرأة بالرجل.

وبالمثل فإن جميع الدول العربية (باستثناء تونس التى أسقطت تحفظها مؤخرا) لديها تحفظات على المادة ٩، التى تنص على ضرورة إعطاء المرأة حقوقا متساوية فيما يتعلق بجنسيتها وبجنسية أطفالها. وقد تراوحت الأسباب وراء هذا التحفظ بين أن أنسب رأى فى مسألة الجنسية هو أن يحصل الطفل على جنسية أبيه (مقدم من مصر)، وبين «مخالفة هذا النص لقانون الجنسية السارى فى البلاد». وهذا يتناقض فى واقع الأمر أشد التناقض مع الدور العظيم والمقدس المنوط بالمرأة كراعية للأسرة. فإذا كان دور المرأة هو تربية الأطفال ومرافقتهم طوال الوقت أو معظم الوقت، فكيف يمكن حرمانها من إعطائهم جنسيتها؟ كذلك فإن جميع الحكومات العربية تحفظت على المادة ١٦ التى تطالب جميع الدول الأطراف بالقضاء على التمييز ضد المرأة فى المسائل المتصلة بالزواج والعلاقات الأسرية (٦).

وما أسهل أن يلاحظ المرء أبشع الانتهاكات لحقوق المرأة فى المنطقة العربية فى مجالى الأسرة والبيت على ما فيهما من خصوصية، فالسياق الثقافى الذى يسيطر عليه الذكور يكرس نظرية اعتبار الأسرة والبيت مؤسستين مقدستين لا يجوز لأى طرف خارجى عنهما أن يقربهما إلا فى حدود محسوبة.

الخلاصة

إن المنطقة العربية، إذ تناضل فى سبيل التنمية البشرية، يجب عليها أن تأخذ فى اعتبارها ضرورة مكافحة الاضطهاد لدواعى الجنس. فالدول العربية لن تستطيع أن تحقق التقدم إلا إذا أقرت باسهام المرأة فى داخل الأسرة وخارجها، ويسرت لها أن تقدم هذا الإسهام. ولابد لها من القضاء على كافة أشكال التمييز القائم على الجنس حتى يتسنى لها إقامة مجتمع ينعم بالقوة. ولابد للمرأة العربية أن يكون لديها احساس باحترامها لذاتها وثقتها فى إمكانياتها، وبذلك تستطيع أن تزيل آثار الظلم الواقع عليها من داخل مجتمعها ذاته.

وفيما يلى بعض أولويات العمل التى نوصى العالم العربى بها:

١ – التطبيق الصحيح لاتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة وإسقاط التحفظات على هذه الاتفاقية.

٢ – قيام الحكومات العربية بتحديد أهداف معينة لرفع شأن المرأة وتخصيص موارد كافية للمساعدة فى تحقيق المساواه بين الجنسين.

٣- ضمان التكافؤ فى تمثيل المرأة ومشاركتها فى الوظائف المنوطة باتخاذ القرارات وصنع السياسات.

٤- تفسير الدين على نحو أكثر إنصافا وأقرب إلى الواقعية.

٥- زيادة الجهود الرامية إلى الكف عن العنف ضد النساء.

٦- إعطاء صورة إيجابية وحقيقية للمرأة فى وسائل الإعلام والمناهج المدرسية وما إلى ذلك■

الهوامش

1-Heba Nassar, The Employment Status of Women in Egypt. The American University in Cairo, Dec.1996.

2- Nadia Hijab, Women and Work in the Arab World in Arab Women Between Defiance and Rerstraint. Olive Branch Press, New York.1996.

3- Heba Nassar, IBID.

4- Heba El Laithy. The Economic Status Of Women in Egypt (Poverty Profile). The American University in Cairo. Dec.1996.

5- Fatma Khafagy and Hoda El Sadda. The Social Construction of Gender Roles. Unpublished paper.1996.

6 -Jane Connors. The Women's Convention in the Muslim World. In Feminism and Islam. Ithaca Press.1996.

د٠ قاسم أحمد*

نحو نظام إنسانى ليبرالى جديد **

إن تقسيم التاريخ إلى مراحل مسألة هامة، حيث يتيح فهماً أفضل لكل مرحلة أو حقبة. علينا بالطبع أن نقر بالخصائص ، فقد كانت أوروبا تمر بعصر مظلم من القرن الثالث إلى القرن الثالث عشر، فى حين كانت البلاد العربية تعيش عصرا من عصور النهضة. لقد تغيرت المجتمعات البشرية أو تطورت بمعدلات مختلفة، فى العالم السابق على العالم الحديث، عندما كانت وسائل الاتصال بطيئة، أو بطيئة للغاية، وإخصاب التقاطع الثقافى لا وجود له أو يجرى على نطاق محدود.

إن الحضارة تتقدم ، على أيّة حال، دون انقطاع٠ فواحدة تواصل التطور البشرى، بينما أخرى تتوقف. بهذا المعنى يكون الحديث صحيحا عن مرحلة قديمة ومرحلة وسطى ومرحلة حديثة فى تاريخ العالم، ومن ثم افتراض تقدم بشرى عام.

إن حقبة مابعد الحرب الباردة، مثلها مثل كل الحقبات الانتقالية، هى مرحلة إبهام والتباس. إن مصطلحات مثل الأيديولوجية واليسار واليمين ، والتقسيم السياسى إلى تقدمى ورجعى ورأسمالى وشيوعى واشتراكى ، لم تعد، كما يبدو، تستعمل فى الوقت الحاضر. إن المدافع عن الليبرالية فرانسيس فوكوياما يعتبر تفتت الشيوعية انتصارا للرأسمالية الليبرالية ونهاية للتاريخ (١) ونادى رئيس الولايات المتحدة جورج بوش بنظرية أخرى عن النظام العالمى الجديد، بعد ذلك الذى سمى انتصار الولايات المتحدة التى قادت تحالف حلفاء حرب

---

*مفكر وسياسى ماليزى.

**ترجمها عن الإنجليزية . د٠ فخرى لبيب.

الخليج ضد العراق (٢) . ويقدم الايديولوجى الأنجلو- أمريكى صمويل ب ٠ هنتنجتون مرحلة لصراع الحضارات فى تاريخ العالم (٣) . ويشير آخرون إلى مرحلة من البعث الامبريالى الجديد (٤) . ولايزال يتحدث آخرون عن انهيار وتحلل النظام العالمى الذى شيده عصر النهضة الأوروبية (٥) .

إن تلك الأوصاف والتحليلات المتناقضة عن المرحلة ، تعكس التباسا شديدا. وهو التباس، لايزيد فى الواقع، عن ذلك الذى واجهته مراحل تاريخية أخرى أمام متغيرات عظمى. لقد حدثت ظاهرة مماثلة من قبل (٦) . علينا حتى نفهم ، كما ينبغى، أيّة مرحلة تاريخية، ألا ننسى الديناميكات الاجتماعية لقوتين متعارضتين بصورة أساسية تعملان دوما فى التاريخ. إن مفكرا أمريكيا معاصرا قد عبر عنها على النحو التالى :

... توجد هنالك وجهتا نظر متعارضتان تعارضا أساسيا حول ما العمل مع العالم ، حول أى اتجاه يجرى تبنيه لتسيير الحركة التاريخية للأجناس البشرية. إن فئة من الصفوة ، الإنسانيين، الافلاطونيين أو الأفلاطونيين الجدد قد كرست نفسها لتسيير مجرى التاريخ بعيدا عن الحكم من خلال الأساطير والخرافات. والتزمت الفئة الأخرى، وفئة الأرسطوطاليسيين وخلفائهم بتقوية الحكم عن طريق الأسطورة والخرافة، بغرض إقامة يوتوبيا دائمة شبه – إقطاعية تتكون من أناس مطيعين سذّج، تحكمهم حكومة أقلية ارسطوطاليسية جديدة شديدة القبضة.... ما أن تعرف الأساطير والخرافات ،على أنها أساطير وخرافات، حتى يطرح الوجه البدائى للحقيقة بصورة واقعية فى رؤية جلية. ما أن يلقى جانبا بالأسطورة والخرافة، حتى يبدأ تطور المعرفة الصحيحة بعيدا عن مثل تلك الحقيقة البدائية، التطور الذى يسمى، كما ينبغى، بالتقدم العلمى (٧) .

يبدو أن الطبيعة البشرية، ويحتمل طبيعة الكون أيضا، هى التطور الذى يتقدم عبر تفاعل قوى متناقضة على امتداد منحى متعدد الخطوط وليس منحى وحيد الخط.. (٨) ما الذى أدى إلى ظاهرة الاستعمار الأوروبى، للعالم غير الأوروبى ، منذ القرن الخامس عشر إلى القرن العشرين؟ لابد أنها قوة جديدة معينة امتلكتها أوروبا، وحالة معينة من العقل الأوروبى المستعمر هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، الضعف المادى للمجتمعات غير الأوروبية، وحالة معينة من العقل غير الأوروبى القابل لأن يستعمَر، وكانت تلك الحالة هى التى سمحت لهم بأن يستعمَروا.(٩) هذه هى المرحلة التى نتناولها – الحقبة الاستعمارية فى تاريخ العالم. إن هذه الحقبة قد وحدت عالم العصور الوسطى المعزول، ونشرت عبر هذا العالم الموحد الحضارة الأوروبية ، مشتملة على العلم الحديث والتقنية. إننا نشهد انهيار هذه الحقبة وميلاد حقبة جديدة. إن سمات هذا الانهيار هى صعود الأمم المستقلة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، والانهيار الجارى لكل من نظامى الشيوعية والليبرالية، هزيمة

الامبريالية – الجديدة فى حرب الخليج (١٠) ، وانتشار الفوضى العالمية فى شكل نزاعات وحروب و مجاعة وفقر وانتشار المرض الوبائى، الإيدز، وإنتشار الثقافة المضادة القائمة على افقاد الوعى – الجنس – المخدرات عبر العالم خلال السنوات الثلاثين الماضية (١١)، وانتشار الإرهاب الدولى.

من الواضح تماما أن النظام الاستعمارى العالمى الذى بلغ خمسمائة عام يتحلل، ويسير إلى نهايته .إنه عاجز عن تلبية حاجيات بقاء البشرية على مشارف القرن الواحد والعشرين، ويجب استبداله كلية. إن النضالات والآلام والمعاناة التى نشهدها إنما هى أوجاع مولد عالم جديد (١٣).

إن الإنسان هو صانع– التغيير، كما قالها فيلسوف التاريخ اللامع روبرت بريفولت (١٤) . إن التغيير الجارى ليس لصيقا فقط بقوانين الكون، لكنه يحدث أيضا بمشاركة الإنسان (١٥). ولما كانت غالبية الرجال والنساء ترغب فى عالم أفضل لنفسها وأطفالها، فإنه من الضرورى أن تدرك كم هى مهمة مشاركتها فى تشكيل العالم القادم . ولكن ليس الأمر مجرد مشاركة بلا عقل، بل مشاركة وفقا لقوانين الحقيقة. وحيث إن العالم الماضى، كما أشير سابقا، كان عالما من صنعنا، فإنه مهم للغاية أن تعرف الجماهير، هذه المرة ، كيف تمضى فى إعادة صناعة العالم الذى نريده. علينا ، ونحن نسعى هذا المسعى ، ألا ننسى ماقاله لنا ليندون لاروش عن وجهتى النظر عن التاريخ والمتعارضتين بصورة أساسية: الرأى القائل بحكم الأقلية، والرأى القائل بالجمهورية. إن فى وسعنا تتبع هذين الخطين تماما منذ الحضارتين البابلية والمصرية المبكرتين ، عبر اليونان وروما، وعبر فارس القديمة، والهند والصين، وعبر العربية وعبر أوروبا الحديثة حتى الآن.

إن الصفوة الداعية إلى حكم الأقلية قد أوجدت أسطورة أن الجنس البشرى يواجه الآن خطر حروب صدام – الحضارات (١٦) . وقبل هذا، كانت الحرب الأيديولوجية بين الرأسمالية والشيوعية.(١٧) إن مهمتنا تمزيق قناع هذه الاسطورة وكشف التناقضات الحقيقية بين الخير والشر و بين القاهرين والمقهورين وبين الأقلية الحاكمة والشعب.

إن الجنس البشرى يتقدم من خلال المحاولة والخطأ (١٨) ، تماما مثلما يتعلم الطفل المشى بعد عديد من الكبوات. . ليس هنالك من طريق آخر– ومع ذلك فإن الطفل لو كان مطيعا بصورة كافية لوالديه المحبين له ، فإنه قد يتعلم القفز ويتجنب العديد من الفخاخ والأخطار التى تكمن على الطريق إلى بلوغه سن الحلم ، ومن ثم يتجنب كثيرا من الألم، ويوفر كثيرا من الوقت، وربما أفلت أيضا من خطر قاتل. ويرشد الله الرحيم الجنس البشرى، بالمثل، بإرساله رسله وكتبه إلى المجتمعات البشرية (١٩) . لابد أن يجئ زمن يحقق فيه المجتمع البشرى، ككل، بلوغه سن الحلم ، وذلك متروك له ليختار بحرية مصيره هو. ونحن الآن

فى مثل ذاك الزمن . إن المجتمع البشرى قد حقق ، فعليا، بلوغه سن الرشد، وولج الزمن العالمى باكتمال نبوة محمد، منهيا سلسلة طويلة من الرسل الأجلاّء، فى العقد الثالث من القرن السابع(٢٠) .

لقد اعتدنا تأريخ المرحلة الحديثة فى التاريخ من عصر النهضة فى القرن الرابع عشر إلى القرن السادس عشر، بعد الميلاد بألف وخمسمائة عام، باعتبار أن هذا هو التاريخ الوحيد المحدد. لكن الثقافة التى جاءت ، فعليا، بالعالمية إلى ثقافة العالم، كانت الثقافة العربية للقرن السابع، امتدادا إلى القرن الحادى عشر، لتدمج وتمزج العالم القديم بالجديد. إننا مدينين بشدة بالفضل لهذه الثقافة العربية، رغم نكرانها كثيرا عبر مؤامرة رهيبة من الصمت من جانب البحث العلمى الغربى (٢١) . إن المنهاج العلمى ، المنهاج التاريخى ، والذى يدعى خلافا لذلك، بالثورات العلمية ، الثورة الدينية ، الثورة الصناعية والثورات السياسية المختلفة التى حدثت فى أوروبا فى القرن الثامن عشر، إنما هى نتيجة مباشرة للتعاليم الأخلاقية والعلمية للإيمان بوحدانية الله والتى ترسمت تعاليم ابراهيم، موسى، عيسى ومحمد (عليهم جميعا السلام) وخاصة للأخير، كما هى محفوظة غير منقوصة فى القرآن، كتاب الله المقدس النهائى، (٢٢) .

ربما يُعترض بأننا نشهد لأوروبا الحديثة بأنها تحمل قدماً مهمة الحضارة ، وذلك لأن أوروبا ليست نِعمَ الله طاهرة الذيل إلى العالم . لقد أوقعت على الجنس البشرى حربين عالميتين فاجعتين، وربما ماتزال توشك أن تشارك فى واحدة أشد بشاعة. إن هذا الاعتراض صحيح. لكن النظر إلى أوروبا باعتبارها مجرد بلية، ليس صحيحا أيضا. إذ رغم تخريبها، فإن أوروبا الحديثة قد قدمت العديد من المنافع للجنس البشرى. ليس فقط علمها وتقنيتها ولكن أيضا أدبها و فنها وموسيقاها وفلسفتها الإنسانية. هذا لأن لأوروبا الحديثة، مثلها مثل كل الحضارات، وجهين : وجه حكم الأقلية، والوجه الإنسانى. إن أبرع ماقدمته أوروبا قد انتجته صفوتها الإنسانية، بينما سببت صفوة الأقلية الحاكمة الدمار. إننا نرى القوتين ، فى وقتنا الراهن، فى نزال قاتل.

خذ حرب الخليج كمثال يعكس هذه الحالة. إن صفوة الأقليات الحاكمة، ممثلة فى العائلات الأنجلو- أمريكية الحاكمة، وحلفائهم على اتساع العالم، قد جاءوا معاً تحت راية الأمم المتحدة، لمحو روح الشعب والجمهورية والإنسانية ، ممثلة فى المقاومة البطولية بصورة لاتصدق والباسلة للشعب العراقى تحت قيادة حزب البعث العراقى الجمهورى. إن الأقلية الحاكمة الانجلو- أمريكية قد فشلت فى تحقيق هدفها رغم قوتها العسكرية السائدة ونجاحها السياسى فى مصادقة الأمم المتحدة على أعمالها.

من المفيد علميا هنا ملاحظة دور الأمم المتحدة . أن هذا الكيان الدولى قد شكله المنتصرون

فى الحرب العالمية الثانية ، عام ١٩٤٥ ، بغرض معلن ظاهرى فقط هو إنقاذ الأجيال القادمة من نقمة الحرب. ولكن منذ ذلك الحين وقعت حروب كبرى عديدة : فى كوريا وفيتنام وفلسطين ، بنما، جرينادا والعراق . لقد فشلت الأمم المتحدة، مثلها فى ذلك مثل سلفتها، عصبة الأمم ، فى وقف الحروب. يجب أن نفحص الأسباب الحقيقية لإخفاقاتهما قبل أن نستطيع التغلب على النزاعات المدمرة بين الجنس البشرى ، وأن نجد الطريق نحو سلم حقيقى. إذإنه فقط، فى ظل أوضاع السلام، يمكن للجنس البشرى أن يتقدم نحو الأعلى والأعلى.

إن الإجابة على هذه المسألة تكمن فى الحقيقة الأساسية لوجهتى النظر المتعارضتين للإنسانية واللتين المحنا إليهما سابقا. إن صفوة الأقليات الحاكمة، وهى ترغب فى استعادة قبضتها على الجماهير، تتبنى الاستراتيجية الامبراطورية الكلاسيكية، فرق تسد، والاستراتيجية الجيوبوليتية لتوازن القوى. تلك كانت السياسة الامبراطورية البريطانية منذ عهد الملكة فيكتوريا وإدوارد السابع فى نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. لقد كان الهدف ومازال هو منع ألمانيا من الارتباط بروسيا وفرنسا تطويرا لاوراسيا، وبذا يقوضون الامبراطورية البريطانية (٢٣). إنها تلك السياسة التى تسببت فى الحربين العالميتين (٢٤). ومع صعود الولايات المتحدة ، بعد الحرب العالمية الثانية، ربطت بريطانيا نفسها بنجاح فى أغلب الأحيان ، بحكومة الولايات المتحدة للابقاء على مصالحها الامبراطورية وحمايتها (٢٥). كما تابعت بريطانيا سياسة برتراندرسل لتشكيل الأمم المتحدة كحكومة عالم – واحد (٢٦) تحت سيطرتها والعمل فى تحالف مع الولايات المتحدة، وبالاشتراك مع قوى عظمى أخرى مثل ، روسيا السوفيتية ، فرنسا والصين، وكلهم له حق الفيتو، ويدعون بالأعضاء الدائمين الأقوياء بمجلس أمن الأمم المتحدة. إن هذا التطابق فى المصالح، بين من يدعون بالقوى العظمى ، كان مرئيا فى أكثر صوره وضوحا ودرامية خلال حرب الخليج.

علينا حتى نفهم هذه السياسة الجيوبوليتية البريطانية، وكيف أدت إلى تشكيل حكومة عالمية – واحدة للأمم المتحدة، أن نشير إلى تطورين هامين : الأول، هو أطروحة هارولد ماكيندر المبكرة فى هذا القرن، والقائلة بأن أياً كان، من يحكم أرض القلب ، أى أوراسيا – يحكم العالم (٢٧) . وقد اتبع البريطانيون باستمرار هذه النظرية منذ ذلك الحين. وعندما كانت هنالك فرصة لفرنسا وروسيا معا، مع ألمانيا، كى يتحدوا لتطوير أرض القلب صناعيا، كما حدث زمن وزير خارجية فرنسا، جابرييل هانوتو (١٨٩٤–١٨٩٥و١٨٩٦–١٨٩٩) ، ووزير المالية الروسى، كونت سيرجى ويت (١٨٩٢–١٩٠٣)، أو فى ظل فترة روزفلت، كرئيس للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، عندما رغب فى التعاون مع روسيا ستالين من

أجل تفكيك الامبراطوريات الاستعمارية وتحرير المستعمرات، فإن البريطانيين عملوا من أجل تخريب تلك الجهود (٢٨).

ويشير التطور الثانى إلى خطة تأسيس حكومة عالمية. لقد درست الصفوة الارستقراطية البريطانية مناهج الامبراطوريات ، وخاصة الامبراطورية الرومانية. وكان برتراند رسل ، أحد أعضائهم الهامين ، هو صاحب الفضل فى ابتداع طرق ووسائل تحافظ على الامبراطورية فى ظل ظروف متغيرة بعد الحرب العالمية الثانية. كانت الظروف المتغيرة هى مجئ العصر الذرى، وبزوغ الأمريكيين والروس كقوى عظمى، تغطى على بريطانيا. إن رسل الذى تنبأ بالعصر الذرى القادم استخدم حجة قنبلة ذرية هتلرية تحت الإعداد لإقناع الأمريكيين بتصنيع القنبلة أولا (٢٩) . وكان على البريطانيين ، فيما بعد، اقناع الرئيس الأمريكى، انجليزى المشرب، ترومان أن يستخدمها ضد اليابانيين المهزومين بالفعل. كان الغرض هو بث الرعب فى العالم ليقبل بكيان فوق الأمم ، منظمة الأمم المتحدة، ليجرى الحكم باسم الأقلية الحاكمة. ويكتب مايلى، عام ١٩٤٦ فى بوليتين أوف ذى أتوميك سينتيستس :

من الواضح تماما أن هنالك طريقاً واحداً يمكن عبره منع الحروب الكبرى بصورة دائمة، إنه إقامة حكومة دولية تحتكر قوة مسلحة ذات شأن ... حكومة دولية يجب أن تكون لديها، إن كان عليها أن تكون قادرة على حفظ السلام، القنابل الذرية الوحيدة، المصنع الوحيد لإنتاجها، القوة الجوية الوحيدة، البارجة الحربية الوحيدة، وعموما كل ماهو ضرورى حتى لايقوى أحد على دفعها أو مقاومتها. يجب أن تكون السلطة الدولية محتكرة لليورانيوم، وأى مواد خام أخرى، مهما كانت، يمكن أن توجد، فيما بعد، مناسبة لصناعة القنابل الذرية. يجب أن يكون لديها جيش كبير من المفتشين الذين لهم حق دخول أى مصنع دون إنذار، وأى مجادلة لاعتراض سبيلهم أو إعاقة عملهم يجب معاملتها باعتبارها مصدرا للخصام ... وعلى الحكومة الدولية أن تفصل فى كل النزاعات مابين مختلف الأمم، ويكون لها حق مراجعة المعاهدات. وسوف يكون عليها، التزاما بدستورها، التدخل بقوة الجيوش ضد أيّة أمة ترفض الخضوع للتحكيم. أما وقد منحت احتكار القوة المسلحة فإن مثل ذاك التدخل نادر الضرورة وسريع النجاح.. (٣٠)

وقد لاحظ ليندون لاروش أن الأمم المتحدة كانت خطأ فاجعا. وأنه ما كان لها أن تكون بأكثر من منتدى دبلوماسي. وعدد أربعة اعتراضات : الأول، أن منظمة الأمم المتحدة لا تعترف بالقانون الطبيعى باعتباره ملزما لها، وأن عملياتها العمدية لاتتسق والقانون الطبيعى. ثانيا، أن القوة التصويتية قد منحت لأمم تمثل حكوماتها حكم الأقلية فى طبيعتها، بمعنى أن غالبية التصويت الذى يجرى، دعما لقرار من خلال مثل تلك

الحكومات، سوف يكون مرفوضا على أرضيات كل الجمهوريين الحقيقيين. ثالثا، أن منظمة الأمم المتحدة قد حاولت مرارا وتكرارا أن تتولى وظائف لها صفة حكومة – العالم، ولم تكن مثل تلك الوظائف مقبولة. رابعا، ارتباطا بالنقطة الثالثة، فإن منظمة الأمم المتحدة، فيما يختص بالوظائف اليومية لوكالاتها، مشتملة على الوكالات المالية، مسئولة عن تعزيز التدمير العمدى ضد الأمم والشعوب، فضلا عن إفساد الأوضاع فى الدول الأعضاء. (٣١)

وقد علق لاروش بالمزيد :

لقد حظت هذه الفكرة الخبيثة بالشعبية بين البلدان النامية وأمم أخرى ضعيفة خارج نطاق تحالف القوتين العظميين ، لسبب بسيط هو أن قدرات تلك الأمم العسكرية ليست كفؤا لمقاومة الوسائل العسكرية لقوة عظمى نووية. إن فكرة استخدام منظمة الأمم المتحدة كوكالة حكومية أعلى، تملك سلطة على القوى العظمى، هى من ثم فكرة جذابة لبعضِ تلك الأمم الأضعف. إن هذا المنحى القائم على الأمانى نحو منظمة الأمم المتحدة ، قد يسر كثيرا للمؤسسات الليبرالية فى لندن، نيويورك وسويسرا استخدام الأمم المتحدة، والوكالات الدولية الأعلى، مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والجات، لنهب الأمم النامية(وآخرين) ، كما يبتغى رجال بنوك سويسرا وحلفاؤهم الامبرياليين . إن الأمم النامية، بسعيها إلى تقييد الجبروت النووى لتحالفات القوى العظمى، قد ساعدت كثيرا على تحطيم أنفسها، لمحو الأوجه الكبرى لسيادتها القومية، التى توهم نفسها، بأنها تدافع عنها على هذا النحو . (٣٢)

إن الافتراضِ الليبرالى، وراء تكوين حكومة دولية مثل منظمة الأمم المتحدة، هو أن دولة – الأمة هى من تسبب الحروب. دع دولة – الأمة، والقوى المسلحة الوطنية ، وضع السلطة فى يدىّ كيان دولى، تنال السلام، هكذا يجرى الجدل. هذا هو المنطق الذى يكمن وراء الحركة المسالمة من أجل حظر القنبلة والشعار الفاسق، مارس العشق، لا الحرب الذى ظهر فى الستينات والسبعينات. إن هذا الافتراض خطأ فلسفى فادح، مثلما الليبرالية ، فى الحقيقة، خطأ فلسفى فادح لما يسمى بعصر التنوير. إن الحروب لايسببها مجرد وجود دولة – الأمم أو المجتمعات الوطنية، إن من تسببها هى الأقلية الحاكمة، والتى هى بطبيعتها ، طبيعتها الشريرة، ترغب فى قهر السكان والعيش من ثمار قهرها. إن تاريخ الامبراطوريات منذ البابليين والمصريين القدماء، حتى الامبراطورية البريطانية الحالية يقف كشاهد على هذه الحقيقة. إننا حتى نجتث الحروب علينا، من ثم ، أن نذهب إلى منبعها، إلى الأقلية الحاكمة. علينا أن نجتث الأقلية الحاكمة والبنيان الذى تقيمه الأقلية الحاكمة(٣٣) .

لقد أكدنا من قبل، أن العالم الحديث قد بدأ فعليا بمقدم النبى العربى العظيم محمد وتعاليمه لجميع البشر. (٣٤) لقد أُرسل الأنبياء من قبله إلى مجتمعات وطنية ليتناولوا مشاكل وطنية بذاتها، رغم أن الدعوة الأساسية للتوحيد، وهى الإيمان بالله والدعوة إلى المعروف والنهى

عن المنكر، كانت هنالك بالفعل منذ البداية. إن دراسة القرآن، ودراسة الوثيقة الدستورية الهامة المعروفة باسم دستور المدينة، والتى منحها محمد لدولة – المدينة فى المدينة سوف تزيل أى شك، من أن العالمية الإنسانية، النظام الجمهورى، حكم العدل الشامل ، العلم والمنهاج العلمى قد وصلت مع محمد (٣٥) .

ورغم أن محمداً قد وضع الأساس لشكل جمهورى للحكومة، فإن هذه التجربة الأولى لجمهورية ديمقراطية فى العربية القبلية لم تنجح، إذ سرعان ما أفسحت الطريق لنظام قبلى امبراطورى . وربما يبرهن هذا على أطروحةبريفولت، عن نمط العقلية السلطوية اللاهوتية الشرقية، باعتبارها فى تعارض مع العقل التأملى الحر لليونانيين والأوروبيين (٣٦). إن الرسالة العالمية ، الجمهورية ، الإنسانية ، الديمقراطية للإسلام، قد اضطلعت بها، على أيّة حال، وتشربتها مجددا صقلية وأسبانيا. إن هذا الدين الكبير على أوروبا للإسلام قد أقر به، على الوجه الصحيح ، بريفولت وقليل من الكتاب الأوروبيين الآخرين (٣٧)، إلا أنه أُخفى إلى حد كبير فى مؤامرة هائلة من الصمت (٣٨).

إن الحضارة الأوروبية الحديثة تشتمل، مثلها مثل باقى الحضارات ، على تيارين متنازعين : تيار الأقلية الحاكمة والتيار الجمهورى. إن هذين التيارين تشكلا وتطورا، وتداخلا ، ناضلا وتدافعا قدما فى سلسلة من موجات ثقافية – فلسفية عرفت بعصر النهضة (القرن الرابع عشر إلى القرن السادس عشر)، الإصلاح، الإصلاح المضاد(القرن السادس عشر إلى القرن السابع عشر) و الثورة الصناعية، الثورات السياسية والثورات العلمية. الثورة الأمريكية عام ١٧٧٥–٨٣ بنظامها الأمريكى للاقتصاد السياسى،(٣٩) والتى يمكن أن تكون نموذجا للموجة الجمهورية الإنسانية . ويكون تأسيس الامبراطورية البريطانية فى القرن التاسع، بنظامها الذى يدعى التجارة الحرة والاقتصاد السياسى الليبرالى، نموذجا لموجة الأقلية الحاكمة (٤٠) . انهما هاتان الموجتان اللتان نراهما الآن ملتحمتان فى صراع حياة وموت من أجل نيل ولاء المجتمع البشرى، على مشارف القرن الحادى والعشرين.

عندما قررنا سابقا، بأننا الآن فى نهاية حقبة الخمسمائة عام الاستعمارية، وبداية حقبة جديدة من الحرية، فإننا لم نكن نقول بأن هذا الانتقال آلى وسهل. إن المصالح الضخمة المعرّضة للمخاطر والتى هى حرفيا ثروة العالم أجمع، قد جعلت الصراعات حادة وضارية. إننا سوف نشير مرة أخرى إلى حرب الخليج باعتبارها صورة لهذا النزاع العملاق. إن حرب الخليج لم تنته على أيّة حال، إذ شوهدت صواريخ ثلاث تطلق على العراق ، فى أوقات مختلفة، بعد وقف إطلاق النيران، بواسطة كل من إدارتى بوش السابقة وكلينتون الحالية. لكن علينا، على أيّة حال ، ألا نشك فى ناتج هذا النزاع. لقد ماتت الحقبة الاستعمارية ودفنت. إن عصرا جديدا من العقل والحرية يكاد أن يبزغ.

ولذا، فإن هذا المؤتمر مهم للغاية. إننا نمثل العالم الثالث، الضحية الكبرى للاستعمارية الغربية والامبريالية. إننا أيضا ورثة حضارات كبرى وديانات عالمية كبرى. إننا نعقد هذا المؤتمر على أرض قلب الإسلام ، الحضارة التى وحدت العالم لأول مرة وأعطت الكثير لأوروبا الحديثة. إننا ، من ثم ، فى وضع استراتيجى يساعدنا على تقديم إسهامات مهمة للعالم البشرى الجديد البارغ، النظام الإنسانى الليبرالى الجديد لهذا المؤتمر.

لكن علينا أن نتخذ المزيد من الحيطة لتجنب الأخطاء المأساوية للأوروبيين . لقد ظنوا أنهم شعب وحضارة متفردة .. بمركزيتهم الأوروبية التى عرفناها جيدا وعانينا منها الكثير .. ومن ثم افترضوا أن يأخذوا على عاتقهم نقل الحضارة إلى غير الأوروبيين. كان هذا هو مبرر استعمارهم. ومع ذلك فإن الكولونيالية وحدها لايمكنها تفسير التخلف والركود خلال الخمسمائة عام الأخيرة التى حكمت فيها الكولونيالية. نحن أيضا قد نكصنا وتخلينا عن دورنا النشط والخلاق كممثلى الله على الأرض (٤١)، قبل وخلال سنوات العبودية تلك وحتى الآن. ورغم أن العديد من بلدان العالم الثالث قد استقلت، منذ أكثر من ثلاثين عاما، فإن ذلك الاستقلال اسمى أكثر منه حقيقى، وهى مازالت تعتمد على الغرب فى العديد من مجالات الحياة، وخاصة فى العلم والتقنية.

لذا فإن المشكلة الأولى التى نواجهها، عند بناء نظام إنسانى ليبرالى جديد، هى استعادة الروح الحرة، المستقلة، الخلاقة لشعوبنا، حتى تستطيع إعادة تشكيل حياتها بطريقة لصيقة بقوانين الكون(٤٢) . يجب أن نعيد ربط أنفسنا بالتقاليد الجمهورية الإنسانية من ثقافاتنا، وأن نقرر فيما بيننا وبين الأمم الأخرى محاربة الأقلية الحاكمة وحلفائها على كل من النطاق العالمى والمحلى من أجل نيل السلام الحقيقى والتقدم . يجب أن نستخدم ، إلى أقصى حد، مصادرنا الإنسانية الخلاقة لبناء اقتصاديات أمتنا، وتلك التى للعالم بالمثل، مع التطبيق التام للعلم والتقنية، لتحقيق حقوقها الأصيلة فى الحياة، الحرية وطلب السعادة ، كما جاء فى كلمات الاعلان الأمريكى للاستقلال . يجب أن نرفض الفلسفة البهيمية لليبرالية التى تضع الإنسان فى مرتبة الدواب، التى تتكون حياتها من لاشىء غير الأكل، النوم ، الفجور والحرب الشيطانية المؤذية للواحد ضد الجميع . يجب أن نسترجع مكانة عالم الكون التى أعطانا الله ذاته إياها.

يجب أن نرفض بقوة سيناريو حكم الأقلية – الهنتنجتونى عن الصراعات الحضارية وغيرها من أجل مستقبلنا. يجب أن نعتنق سياسة الصداقة والتعاون بين الناس على المستويات المحلية، الوطنية والدولية، يجب أن نفعل هذا لأن ذاك هو الصواب الذى يجب أن نفعله. إنه يلتصق بالخلق الشرعى للكون (٤٣) . لقد كنا، إلى حدما، كثيرى النسيان وسذج فى الماضى ، وقد سمحنا فى غالب الأحوال للشيطان أن يغرر بنا. لكن البشر كائنات عقل

وروح. علينا أن نحظى بما يريده العقل والروح، والعقل والروح يريدان الخير فقط.

لقد سرنا طريقا طويلا عبر المحاولة والخطأ. ورغم أن الله لم يهجرنا البتة، إلا أننا لم نكن على مستوى الموقف من خلال كثرة نسياننا وجهالتنا. وكان يمكن أن نستأصل ، لكن ذلك لم يحدث لنا. ذلك هو معنى ثقة الله فى الإنسان عندما رفض اعتراض الملائكة وقت الخلق(٤٤) . إننا ونحن نلج الألف الثالثة ننفعل ونحن نرى جمال كوكبنا الأرض المائل للزرقة المبهر وهو يدور ويحوم حول الشمس عبر الفضاء ، ونحن نعجب للقدرات الرائعة للعلم والتقنية الحديثة، رغم حربين عالميتين ، حتى نجعل حياتنا سعيدة . إن ماهو مدخر لنا من سعادة فى المستقبل، أمر لايستطيع أحد تخيله، عندما نهزم مرة وإلى الأبد هذا العدو الذى ينخر فينا، فى وسطنا ... الأقلية الحاكمة مصاصة الدماء.

إن نظامنا الليبرالى الجديد ليس بيوتوبيا. إنه فى قبضتنا . إن لدينا نماذج تقريبية أمامنا : نظام دولة – المدينة فى المدينة و النظام الإنسانى و الديمقراطى والجمهورى لإسلام محمد فى القرن السابع، والجمهورية الأمريكية الكبرى للنظام الأمريكى لجورج وشنطن، وتوماس جيفرسون ، وابراهام لينكولن وفرانكلين ديلانو روزفلت فى الأزمنة الحديثة. إن أكثر مهامنا الحاحا هى استعادة، وتجديد وتهذيب هذه الجمهوريات النموذجية ، ووضع أسس حضارة جديدة. ليست بالغربية ولا بالشرقية ولكن عالمية.(٤٥) إننا نمتلك التقاليد الإنسانية والجمهورية، فى كل ثقافاتنا الشرقية الكبرى . وعلينا أن نعود إلى تلك التقاليد. لقد حدث، بالطبع، أن حاولت بلدان عديدة ، خلال مجرى الاستقلال، منها مصر، الهند و الصين و اندونيسيا و العراق، نيجيريا والسودان، وهى مازالت تحاول، من أجل إحياء وتقوية تلك التقاليد الجمهورية الإنسانية فى بلدانها بدرجات من النجاح متباينة. يجب أن نصر على الدرب، ونتحد بصورة أفضل لنبنى اقتصاداتنا نحن الوطنية طبقا للنظام الوطنى (٤٦)، وأن نعارض حكم الأقلية البريطانية للتجارة الحرة والمعروف الآن بالعولمة . يجب أن نتعلم أيضا، ونعمل عن كثب مع التقليد المثابر الغربى الجمهورى الإنسانى والذى عبرت عنه خلال قرابة الثلاثين عاما الأخيرة الحركة المكرسة تماما، الموهوبة تماما وان كانت عرضة للكثير من الطعن والتشنيع ، حركة لاروش الفلسفية السياسية. (٤٧)

لقد أعطت حركة عدم الانحياز منذ منتصف الخمسينات حتى السبعينات كثيرا من الأمل لشعوب العالم الثالث، لكنها انتهت إلى الفشل بسبب افتقاد أسس فلسفة إنسانية جمهورية قوية. لقد حددت الحركة على أساس جغرافى وسلالى أكثر منه سياسى و اقتصادى وفلسفى، وضمت دولاً – أعضاء كانت صفتها صفة حكم الأقلية أو كانوا عملاء للأقلية الحاكمة الأنجلو- أمريكية. وتعانى منظمة البلدان الإسلامية من ذات الضعف. إن التشكيل الحديث والمسمى كتلة البلدان الإسلامية الثمانية والذى جاء بناء على مبادرة أربكان رئيس وزراء

تركيا ، تطور مثير للاهتمام وإيجابي . ويجب، حتى ينجح، أن يتبنى مدخلا يقوم على تنمية البنية التحتية للاقتصاد الوطني واقتصاديات البلدان الأعضاء، مستخدما الموارد الطبيعية والعلم والتقنية، رافضا شروط وتقشف الأقلية الحاكمة لصندوق النقد الدولي . يجب على المجموعة، بالطبع، أن تعمل عن كثب مع الصين، التي تتبنى هذا الطريق من التنمية بالفعل، مع روسيا والهند، ومع مثل تلك البلدان والمجموعات الغربية التي على استعداد لتحقيق منفعة متبادلة من عملية التنمية هذه.

الوقت ناضج من أجل نظام عالمي إنساني جديد، وعلينا أن نعمل جاهدين لتحقيقه. إن خمسمائة عام من العبودية الاستعمارية لهي أكثر مما يكفي للمعاناة. دعونا لاندع مزيدا من الأجيال البشرية تعاني من قصور فهمنا وافتقادنا للشجاعة الأخلاقية لنعمل من أجل إزاحة هذه البلوى الإنسانية ، الأقلية الحاكمة مصاصة - الدماء ، عن أعناقنا■

الهوامش

١- أنظر كتابه "The End of History and the Last Man" ، كتب بنجوين ، نيويورك ، ١٩٩٢.

٢- أنظر كلمته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٩١ (انظر Facts on File,1991) إن التعتيم الاخباري التام عن الحرب والذي وضعته المؤسسة الانجلو أمريكية يجعلنا جاهلين بالأحداث الفعلية خلال الحرب، باستثناء مايريد الموظفون الأنجلو- أمريكيون لنا أن نعرفه. أن قصة الحرب الحقيقية لم تزل في حاجة لمن يعلن بها.

٣- مقالته "The Clash of Civilizations ? " في الإصدار الصيفي لمجلة الـ فورن افيرز ، ١٩٩٣.

٤- أنظر بيان صاحب الفخامة طارق عزيز وزير خارجية جمهورية العراق إلى الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وزارة الخارجية الجمهورية العراقية ، ٤ اكتوبر،١٩٩٠ ، نيويورك.

٥- انظر ليندون هـ - لاروش جونيور، "We Are at the End of An Epoch" ، السكيوتيف انتلجنس رفيو(EIR) ، ١يناير ١٩٩٦، ص ص ٤-٣٢.

٦- التشوش هو مسألة وجهة نظر. إن تاريخ الشرق الأدنى ، لمدة ثمانمائة عام تقريبا، منذ نهاية الكنوسوس، مشوش في الحقيقة تماما، إن كانت نظرتنا هي تاريخ العالم .... ولابد أيضا ، من ناحية أخرى ، أن ملايين الناس قد قضوا حياتهم غير واعين لأي تغيير أكثر

درامية من وصول أول سيف أو منجل حديدى إلى قريتهم ، ذات يوم . هذا احتياط هام ، يجب ألا ينسى عندما نؤكد أهمية الطبيعة الدينامية والعتيقة لتاريخ الشرق الأدنى خلال الانتقال من العصر البرونزى إلى العصر الحديدى ... (ج.م. روبرتس، History of World، ١٩٨٠، الصفحتان ١١٦-١١٧ .

٧- ليندون هـ . لاروش ، جونيور The Secrets, Known Only, to the Inner Epites" و ذى كامباتر ، الجزء ١١ أرقام ٣-٤ ، مايو - يونيو ، نيويورك ص ٧ .

٨- إن كون التطور فى الطبيعة والمجتمع البشرى يتخذ منحى متعدد الخطوط ، أمر تؤكده دراسات الفيلسوف التاريخى ب .أ. سوروكين . انظر كتابه :¢Modern Historical aud Social Philosophies¢

نيويورك ، ١٩٦٣ ، الصفحات ٩٠٧ و٢٩١-٢٩٢ . وذلك يتوافق أيضا مع التعاليم القرآنية ، كما تعكسها الآية، أَنْزَلَ من السماء ماءً فسالت أودية بقدرها فاحتمل السيل زبداً رابياً ومما يوقدون عليه فى النار ابتغاء حلية أومتاع زبدٌ مثله كذلك يضرب الله الحق والباطل ، فأما الزبد فيذهب جفاءً وأما ماينفع الناس فيمكث فى الأرض كذلك يضرب الله الأمثال.(سورة الرعد الآية ١٧) .

٩- هذه النقطة طرحها الفيلسوف الجزائرى مالك بن نابى ، انظر مقالته الإسلام فى التاريخ والمجتمع (ترجمتها اسما رشيد) ¢Islamic Studies التاسع عشر، ربيع ١٩٨٠، رقم ١ ، صفحات ٢٩-٤٨ .

١٠- يجب ألا تخدع أحدا، دعاية المؤسسة الأنجلو- أمريكية السائدة ، بأنها قد كسبت الحرب ضد العراق . إن كانوا قد كسبوا، لماذا لم يتقدموا إلى بغداد ويقبضوا على صدام حسين ، لقد انسحبت قوات التحالف، بدلا من ذلك، بعد يومين أو ثلاثة من الأراضى العراقية، بمجرد أن أعلن بوش وقف إطلاق النيران. هل انسحبوا لاعتبارات إنسانية، كما ادعوا، أم لأنهم قد هزموا هزيمة نكراء؟ إن القصة الكاملة لحرب الخليج، أو بدقة أكثر أم المعارك ، كما سماها الرئيس صدام حسين، لم تعلن بعد.

إن ماتعانى العراق منه ... العقوبات غير الشرعية القاتلة العتيقة منذ سبع سنوات بالفعل... إنما يرجع للانهيار الأخلاقى للمجتمع الدولى، الذى فشل فى دعم العراق، أولا، لوقف الحرب، وثانيا لكسر العقوبات. إن مجلس أمن الأمم المتحدة صاحب كل القوة والنفوذ، تحت الهيمنة الأنجلو امريكية هو الآن واقعيا دكتاتور العالم.

١١- انظر دوب إنك ، The Book That Drove Henry Kissinyger Crazy¢

١٢- انظر ليندون هـ . لاروش ، جونيور

London haunches International Terrorism, EIR ١٢ مايو ، ١٩٩٥، الصفحات ١٢-٢٠.

١٣- انظر مقالة هذا الكاتب ، قرن عالمي .. موت القديم وميلاد الجديد، في ٠ ديسمبر،١٩٦٦ ، طبعة الجريدة الماليزية صن ، ص ٢٦.

١٤- مما يثير الدهشة أن هذا الكاتب الهام غير مذكور في الانسكلوبيديا البريطانية. إن كتابه العميق للغاية عام ١٩١٩، "The Making of Humanity" ، يصعب الحصول عليه الآن. وهو قد كتب في ذلك الكتاب. ... حيث إننا ناتج كل الأجيال الماضية، فإننا أيضا صانعو تطور مستقبل الجنس، وبما أن وظيفة الماضي هي صنعنا كما نحن، لذا فإن المستقبل يعتمد على وجودنا وفعلنا (ص٣٥٠) . وكلما غدت العلاقة الشخصية الحقيقية للإنسان مفهومه، كلما عرفنا طبيعة العملية الكبرى التي صنعتنا والتي كانت حياتنا ناتجها وجزء لايتجزأ منها. إن عملية صناعتنا هذه هي الأكثر روعة وسموا في إطار مدى إدراكنا. من الصعب تجنب الأمل في أن تكون حياتنا حقا جزءا من ذلك المجرى الكبير، ليس كمجرد منتج خامد، ولكن كعنصر نشط أيضا، كيفما كانت الدرجة متناهية الصغر، يحفزنا نفس النبض الذي صنعنا على مانحن عليه، والذي سوف يولد إنسانيات جديدة. إننا لانستطيع إلا أن نحس التزاما للمساهمة بشئ ما في ذلك النمو ، الذي وجودنا ثمرته. لايمكننا إلا أن ننسجم مع الروح المتطلعة التي تقود أقدار الجنس. إن إدراكا أخلاقيا جديدا، هو النمو الروحي الأخلاقي الحقيقي والطبيعي والذي شكلت عمليته الواعية ، وعيا غائما، الجنس البشري، ينمو بطريقة لايمكن تفاديها، حتى نكون مع قوى النمو البشري، و حتى نكون جزءا حيا حقيقة، جزءاً من نبض الجنس الخلاق ، وليس مجرد إفراز ميت . إنه التزام ملقى علينا، دون ريب، إن فهمنا حقا علاقاتنا الحقيقية. (ص ٣٥٢).

١٥- إن كون الإنسان عنصرا فعالا في تطور حياته، وتلك التي للكون، مسألة شهد بها دور الحاكم الذي خوله الله له، وإذعان الملائكة الرمزي للإنسان وقت الخلق. انظر القرآن ، ٢: ٣٠-٣٤، ١٥ : ٢٨-٢٩ و٣١، ٢٠:٣١.

١٦- انظر الحاشية ٣ أعلاه.

١٧- من المدهش اكتشاف أن نوايا الرئيس الأمريكي فرانكلين د. روزفلت بعد الحرب العالمية الثانية ، كانت تفكيك كل الامبراطوريات الاستعمارية، ومنح الاستقلال لكل الشعوب المستعمرة وأن يعمل مع روسيا ستالين من أجل السلام والتنمية الاقتصادية لكل الشعوب .. كان تشرشل بريطانيا، هو الذي انتهز فرصة الموت المبكر لروزفلت ، وهو الذي

أثار الحرب الباردة بين الكتل الأيديولوجية بحديثه سئ السمعة فى فولتون مارس ١٩٤٦، والذى وضع الستار الحديدى بين الكتلتين (انظر ميشيل أ. بيلينجتون: Britain and America Cross Swords Over Post war Policy Towards China", EIR ١٢ مايو ، ١٩٩٥ ، الصفحات ٤٧-٥٢) .

١٨- د. بريفولت ، المرجع المذكور ، الصفحتان ٤٨و٥٥.

١٩- ولقد بعثنا فى كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت (سورة النحل آية ٣٦) .

٢٠ - ان شاعر باكستان الفيلسوف ، محمد إقبال يطرح هذه النقطة : انظر كتابه ، "Reconstruction of Religious Thought in Islam" ، لاهور ، ١٩٢٨ ، ص ١٢٦.

٢١- انظر حسن حنفى ، الإسلام فى العالم الحديث : التقليد، الثورة والثقافة ، الجزء الثانى، القاهرة، ١٩٩٥ ص ٤٥٣ . انظر أيضا ر.بريفولت، المرجع السابق، الصفحتان ١٨٩و٢٠١ .

٢٢- إن معجزة القرآن ككتاب وضعه الله ولا أحد غيره ، وهو حاميه وحافظه مذكور فى العديد من آيات القرآن (انظر ١٧ :٨٨و١٥ :٩) لكن المعجزة ظلت سرا كشف عنها حديثا المرحوم العلامة المصرى د. رشاد خليفه ، فيما يعرف بالشفرة١٩ . وتشير الشفرة إلى بنيان للقرآن عالى التعقيد ومصمم بطريقة رياضية، يقوم على الرقم١٩ ، والمشار إليه فى القرآن فى الآية٣٠ من السورة٧٤ . انظر كتابه ،الكومبيوتر يتكلم رسالة الله إلى العالم، توكسون ، ١٩٨١ .

٢٣- جاكس شيميناد، "Will We Repeat the Blunders that Ledto World war II, E I R

١٣ديسمبر ١٩٩١، الصفحات ٣٠-٣٧.

٢٤- ليندون هـ. لاروش ، جونيور،

"Imperialism- The Final Stage of Bolshevism" نيويورك ، ١٩٨٤ ، الصفحتان ٩٠-٩١.

٢٥- كارول هوايت "The New Dark Age Conspiracy" نيويورك ، ١٩٨٠، الصفحات ٩-١١ .

٢٦- ليندون هـ. لاروش ، جونيور، "Reflections Upion Tragedy and Hope : How Bernard Russell Be came an Evil man

فيدلو، فول ١٩٩٤، الصفحات ٧-٧٥.

٢٧– هالفورد ماكيندر،"Democratic Ideals and Reality" نيويورك ، ١٩٦٩ ، الصفحتان ١١٠–١١١.

٢٨– ليندون هـ. لاروش ، جونيور"Now Rid NATO of the Entente Cordial, EIR,

٢٨ يونيو ١٩٩٦، الصفحات ١٢–٣٩.

٢٩– كارول هوايت ،

"What Sudoplatov Failed to Mention : British Geopolitics and the Atom Bomb", EIR ١ يوليو، ١٩٩٤، الصفحات ٢٤–٣١.

٣٠– ذى بوليتين أوف اتوميك سينتيستس، أرقام ٥و٦ ، ١ سبتمبر ١٩٤٦، ص١٩.

٣١– Imperialism : The Final Stage of Bolshevism¢ ، ص ٩٠.

٣٢– المرجع السابق ، ص ٨٠.

٣٣– المرجع السابق ، ص ٩١.

٣٤– انظر الحاشية ٢٠ فيما سبق. إن التعاليم العالمية للقرآن ، مثل وحدة الجنس البشرى، تجانس التعاليم الأساسية لرسل الله وتجانس القانون الطبيعى والعدالة العالمية و الرحمة و الإنسانية والجمهورية ومقاومة أسباب الشر ودعم أسباب الخير ، كلها مترتبات على التعاليم الأساسية للتوحيد.

٣٥– انظر محمد حميد الله The First Written, Constitution of the World" لاهور، ١٩٧٥. انظر أيضا الحاشية ٣٤ أعلاه. إن تعاليم القرآن ليست فقط، عالمية، جمهورية وإنسانية، إنها أيضا علمية. إن المنهاجية العلمية مدروسة بوضوح هناك بحضها اللحوح على الرجال أن يستخدموا حواسهم وعقلهم وأن ينتقدوا الخطأ والزور وأن يؤكدوا الحقيقة.

٣٦– ر. بريفولت ، المرجع المذكور، الصفحات ١١٣–١٦.

٣٧– انظر ر. بريفولت، المرجع المذكور، الصفحتان ١٩٠–٩١ .حورج سارتون "Introduction to the ¢History of Science, الجزء الثانى ، ص ١ ، الجزء الأول، الصفحتان ٥٥٠–٦٤٢، ج.م. روبرتس ، "History of the World" الصفحتان ٥٠٠–٥٠١.

٣٨– انظر الحاشية ٢١ أعلاه.

٣٩- كان فى مقدمة المدافعين الأول عن النظام الأمريكى للاقتصاد السياسى الكسندر هاميلتون (١٧٨٩-١٨٤٦) ، والذى كان وزير خزانة وشنطن فى (١٧٧١-٨١) ماتيو كارى -(١٧٦٠-١٨٣٩) ، وابنه ، هنرى كارى (١٧٩٣-١٨٧٩)، هنرى كلاى (١٧٧٧-١٨٥٢) وفريدريك ليست (١٧٨٩-١٨٤٦) . وتعمل حركة لاروش الآن على نشر هذا النظام.

ومما يؤسف له ، أن هذا النظام الأمريكى، والذى يتصف بأنه جمهورى وإنسانى، ومعارض لنظام الأقلية الحاكمة البريطانية ، متغير معروف على نطاق واسع. انظر ليندون هـ . لاروش، جونيور ، "The Science of Christian Economy" ، وشنطن ، ١٩٩١ ، ونورما هاميرمان "2oo years Since Hamilton's Report an Manufactures", EIR، ٣يناير ، ١٩٩٢ ، الصفحات ٤-١٦ .

٤٠- كان المدافعون الأول عن النظام البريطانى هم آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠)، دافيد ريكاردو (١٧٢٢-١٨٢٣) وتوماس مالتس (١٧٦٦-١٨٣٤) .

٤١- انظر حاشية ١٥ أعلاه.

٤٢- القانون البشرى هو قانون فقط بمقتضى مطابقته للعقل القويم : ومن ثم فإنه يبرهن على انسيابه من القانون الأزلى. وبقدر ماينحرف عن العقل القويم فإنه يسمى قانون جائر، وهو فى مثل تلك الحالة ليس بقانون البتة ، لكنه أقرب إلى أن يكون صنوفا من العنف. (سانت توماس اكويناس ، "Summa Theologica" مقتبسة عن ليندون هـ . لاروش ، جونيور "Science of Christian Economy ص٢٠٧) . إن القرآن يقرر هذا القانون العالمى للحقيقة فى آيات عديدة، تقول واحدة منها: فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التى فطر الناس عليها لاتبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لايعلمون. (سورة الروم آية٣٠) .

٤٣- انظر الحاشية ٤٢ أعلاه.

٤٤- انظر القرآن ، ٢ :٣٠-٣٣.

٤٥- إن الحقيقة الالهية عالميه . إنها لاتنتمى لأى من الشرق أو الغرب، كما جاء فى القرآن، ٢٤ :٥٣ . ولقد أكد رئيس وزراء ماليزيا، د.ماهاتير محمد على هذه النقطة حول القرن القادم عندما قال منذ قريب فى كلمة له :دعونا، أمريكا وآسيا وكل من يرغب، أيا كان ، نضع أيدينا معا فى مشروعات مشتركة لبناء عالم جديد، كومنولث كونى لم ير العالم له مثيلا، جدير بآمال الجنس البشرى وجدير بالقرن الواحد والعشرين. (نيو ستريتس تايمز ، كوالا لمبور، ٢٣ نوفمبر ، ١٩٩٦) .

٤٦- ان النظام الوطنى ، الذى يعرف أيضا بالنظام الأمريكى، ليس ذلك المسمى بالتجارة

الحرة للرأسمالية الليبرالية البريطانية . ولا نظام التخطيط المركزى الفاشل الشيوعى سابقا. إنه جمهورى وإنسانى فى روحه. انظر ليندون هـ . لاروش ، جونيور The Economy Science of Christian ، وشنطن ، ١٩٩١.

٤٧- قاعدة هذه الحركة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ويقودها الاقتصادى ، رجل الدولة والفيلسوف ، السيد لاروش، ٧٣ ، ظهرت فى الولايات المتحدة فى الستينات بين العديد من الجدائل الايديولوجية. وهى ملتزمة بإحياء وإثراء التقليد الجمهورى الإنسانى من السياسات والاقتصاديات الأمريكية. وهى ترجع بذاتها إلى تقليد أكاديمية بلوتو فى أثينا القديمة. وتصدر الحركة مع منظمة شقيقة لها هى معهد شيللر (والذى تقوده هيلجا زاب لاروش ، زوجة السيد لاروش) مجلة أسبوعية ، هى اكسكيوتيف انتلجنس ريفيو (EIR) . وجريدة تصدر كل أسبوعين هى زى نيوفيدراليست. ومجلة ثقافية فلسفية ربع سنوية هى فيوليو، وأخرى علمية ربع سنوية هى تونتى فرست سنتشرى ساينس اند تكنولوجى، بالإضافة إلى العديد من الكتب وتقارير المناسبات . والحركة نشطة ، بالاضافة إلى أمريكا، فى أوروبا، أمريكا الجنوبية وغرب آسيا ولها نفوذ فى الصين و روسيا وجنوب شرق آسيا. وتعتم مؤسسة الإعلام الليبرالية الأنجلو أمريكية تماما على نشاطات الحركة، وقد تعرض السيد لاروش نفسه مع بعض من زملائه للظلم والعدوان خلال رئاسة بوش. ولم يعد السيد لاروش مقيداً، بعد وعد شرف قطعه على نفسه منذ ١٩٩١ . وهو قد زار العديد من البلدان ، كما زار العديد من رؤساء الدول، بمافيها العراق، الهند والسودان

ا• بكر محمود رسول*

نحو نظام إنسانى تحررى جديد

حظى قيام نظام إنسانى تحررى مثالى باهتمام الحكماء والفلاسفة والمصلحين الاجتماعيين، منذ أقدم العصور وحتى وقتنا الحاضر.

وكان قيام مجتمع العدالة الاجتماعية ، أو بعبارة أخرى المجتمع الفاضل، هو هدف وجوهر الرسالات السماوية ، فالإنسان كان وسيبقى أسمى مخلوقات الله سبحانه وتعالى ، وهو قد خلق كى يكون حرا، ويعيش فى مجتمع قوامه الأخلاق والتلاحم ، وأساسه العدل والانصاف والمساواة والتكافؤ والشورى.

وإذا كانت العدالة والمساواة تمثل الشرط الوجوبى لقيام علاقات سوية بين أفراد الشعب الواحد، فإنها من باب أولى ينبغى أن تكون القاعدة التى يجب أن تسود العلاقات بين الأمم كافة.

بمعنى أخر، فإن المساواة والحرية والعدالة هى الدعامات الطبيعية والأساسية لكل مجتمع إنسانى ومن لوازم الوجود البشرى.

١- إن نظرة سريعة فاحصة لواقع عالمنا الراهن ترينا بأننا أصبحنا نعيش اليوم تحت صدمة انهيار النظم ، دون ظهور نظم متكاملة: سياسيا واجتماعيا و اقتصاديا و ثقافيا• نحن نعيش مجتمعاً الغلبة فيه للاقتصاد والمال،. مجتمع العولمة• مجتمع أفول دور الدولة الراعية التى كانت بمثابة صمام الأمان لحلم مجتمع العدالة والإنصاف.

٢- وإذا كان صحيحا أن ميثاق الأمم المتحدة يمجد سيادة الدول، إلا أن الدولة فى مظهرها

---

*المدير العام لمنظمة العمل العربية

المعروف الآن قد دخلت فى مرحلة الغروب . وتشهد الحياة فى الوقت الراهن انتقال التجمع الإنسانى الى مرحلة أخرى من مراحله المتطورة التى تسود فيها المشاعر بوجود الترابط والتكافل بين الشعوب.. وتغلب عليها وحدة المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولعل من أبرز إنجازات هذه المنظومة العالمية صدورالتصريح العالمى لحقوق الانسان عام ١٩٤٨ الذى يعد أهم وثيقة دولية ، تاريخية معاصرة(١) تقنن مفاهيم ونطاق حقوق الإنسان وحرياته الأساسية التى ينبغى أن يتمتع بها جميع الرجال والنساء فى كافة أنحاء العالم ، بلا تمييز، وبوصفه المثل الأعلى المشترك الذى ينبغى أن تبلغه كافة الشعوب وسائر الأمم.

٣- ومع ذلك ، وبالرغم من قيام هيئة عالمية (منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة) تضم فى عضويتها سائر دول العالم ، وبالرغم من شمولية أهدافها النبيلة واتساع نطاق وآفاق أنشطتها الانسانية العملية والمفاهيمية ، فإن انبثاق عصر عالمى أساسه السلم والتنمية والعدل الاجتماعى لم ير النور . ومن باب أولى فإن النظام العالمى المثالى لم يتحقق.. وأحلام البشرية فى التحرير والتحرر من قيود العوز والحاجة والمرض لاتزال سرابا ووهما.. بل العكس هو الصحيح، فإن مآسى الإنسانية تزداد طرديا مع ازدياد عدد سكان العالم .. وتسابق مراحل التقدم والرقى والازدهار.

فى ضوء هذه الحقائق ومن خلالها، فإن أكثر من علامة استفهام تظهر فى الأفق، فضلا عن ثمة تساؤلات تطرح نفسها.

التساؤل الأول :

ماهية الواقع الراهن لحالة الانسانية ، والسبيل إلى ضمان الأمن والسلام لشعوب العالم، وتحقيق العدل الاجتماعى فى العلاقات الدولية ؟

٤- تعكس الأرقام التى تتداولها إحصاءات دولية رسمية صورة عالمنا الراهن كما نعيشه، ومقدار حجم معاناة معظم شعوب العالم، وخاصة تلك التى قدر لها أن تعيش فى جنوب الكرة الأرضية.. وكأن القدر أراد أن يمتحن إرادة أهل الجنوب، فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات من أوساط عالمية موثوقة إلى :

* ٨٠٠ مليون جائع فى العالم . ويزيد عدد الجياع فى أفريقيا وحدها عن ٢٥٠ مليون (فالفقر الصارخ فى وسط الوفرة والغنى يدل على أن هناك خللا فى هيكل الاقتصاد العالمى).

* مليار و٣٠٠ مليون إنسان فى حالة فقر مدقع، ونحو مليار و٥٠٠مليون إنسان لايحصلون على العلاج البدائى الأساسى . هذا فى الوقت الذى يبلغ الإنفاق العسكرى فى العالم نحو

٧٠٠ مليار دولار سنويا، وتنفق وزارة الدفاع الأمريكية نحو ثلاثة ملايين دولار فى الساعة الواحدة.

* ٢٥٠ مليون طفل وحدث، تتراوح أعمارهم مابين الخامسة والرابع عشرة سنة، يعملون فى ظل ظروف مهنية خطيرة تضر بصحتهم العامة.

* ٢٠ مليون لاجئ و٢٥ مليون شخص مشردين داخليا مكرهين على ذلك بسبب الأزمات الاجتماعية والعنف والحاجة الاقتصادية والكره والبغض للأجانب وللأقليات وللعمال المهاجرين.

* بليون شخص فى العالم مابين عاطل أو يعمل فى أعمال لاتناسبه أو غير منتجة، وبالتالى، فإن البطالة السافرة والمقنعة أضحت تمثل ظاهرة عالمية، بما تنطوى عليها من نتائج سيكولوجية عميقة وخطيرة تزيد من الشعور بالاستلاب وعدم الأمن بالنسبة للعاملين أنفسهم.

* ٩٠٪ من سكان العالم لايملكون القدرة على تأمين مستقبلهم ، ولا يتحكمون بمصائرهم.

* مليار و٣٠٠ مليون انسان يقل دخلهم اليومى عن دولار واحد.

وتشير لغة الأرقام أيضا إلى حقائق أخرى من بينها :

* ٢٠٪ من سكان العالم يتحكمون فى نحو٨٠٪ من الموارد الصناعية والطبيعية كالزراعة ومصادرها من المياه وغيرها.

* ٣٥٨مليارديرفى العالم تشكل ثروتهم أكثر من ثروة ٤٥٪ من سكان العالم مجتمعين (أى قرابة ٢,٣ مليار إنسان).

* ٨٠٪ من الناتج الصناعى فى العالم من نصيب الدول الغنية، إضافة إلى أنها تتحكم فى ٨٤٪ من حجم النشاط التجارى العالمى ، وفى ٧٤٪ من مصادر الطاقة.

* ٩٠٪ من النفايات الخطرة مصدرها الدول الصناعية المتقدمة ، وأن ٧٤٪ من غاز ثانى أكسيد الكربون المتسبب فى إرتفاع درجة حرارة الغلاف الغازى من هذه الدول، إضافة إلى أن تآكل طبقة الأوزون ناتج عن مركبات الكلوفور كربون التى تعد دول الشمال الغنية هى مصدرها الرئيسى إن لم يكن الوحيد.

وما يُستخلص من نتائج فى ضوء الحقائق الرقمية أعلاه الآتى :

أولا : إن عالما ينعم ربعه بالرفاهية ، ويعانى ثلاثة أرباعه من الحرمان بسبب الفقر المدقع

والجوع والمرض والأمية، لايمكن أن يكون أساسا صالحا وثابتا للأمن والسلام.

ثانيا : فى الوقت الذى ازداد فيه الناتج والدخل وطنيا ودوليا، بما فى ذلك الثروات الوطنية ، فإن البطالة والفقر والأمية والمرض تزداد عمقا بدرجات أكثر تسارعا وحدة.

ثالثا: إن التهميش والهوة السحيقة فيما بين بلدان العالم، وداخل البلدان ذاتها، يتفاقم بصورة تدعو إلى القلق، لكون البشرية لم تشهد مثل هذا التفاوت الساحق فى تاريخها الطويل.

رابعا: إن النظرة المنصفة الى أوضاع الدول الفقيرة تؤكد أن كثيرا من معاناتها ومشكلاتها ناجمة وموروثة عن السياسات الجائرة التى اتبعتها الدول المستعمرة والغنية حيالها، ولاتزال تتبعها، ولكن ذلك لاينفى مسؤولية الدول الفقيرة عن عدم حسن استثمار ثرواتها الطبيعية والبشرية.

٥- من ثلاثين عاما تقريبا اعترف مؤتمر الأمم المتحدة (مؤتمر طهران عام١٩٦٨) أن الأغلبية الكبرى للجنس البشرى لاتزال تعيش فى فقر، وتعانى من البؤس والأمية، ومن ثم فهى تعيش حياة دون مستوى البشر، وتشكل فى حد ذاتها إنكارا للكرامة والانسانية. وأن هناك فجوة تتسع بين مستويات المعيشة فى البلدان المتقدمة. واعترف المؤتمر كذلك بأن التمتع العالمى بحقوق الانسان والحريات الأساسية سيظل أملا كاذبا مالم ينجح المجتمع الدولى فى تضييق هذه الفجوة.

وكأن هذه الصرخة لم تجد أذانا صاغية، لامن قبل الدول المتقدمة كى تعدل من سياساتها ورؤاها لمشاكل البلدان النامية وإيجاد الحلول لها، ولا من قبل البلدان النامية ذاتها التى نادرا ما أدخلت تعديلات على مناهجها الإنمائية ومفاهيمها للتطور والتقدم أو تعاملها مع المقتضيات والمتغيرات العالمية.

فالصورة الراهنة لعالمنا المعاصر هى أشد سوءا وقتامة مما كانت عليه منذ ثلاثة عقود من الزمن تقريبا.

٦- لئن كان من الصحيح أن الشرور التى تعانى منها البلدان النامية (الكوارث الطبيعية ، الفقر، الأمراض، البطالة ، المنازعات الداخلية ، الأمية وغيرها) هى قديمة قدم البشرية ذاتها، إلا أنها فى العصر الراهن باتت تتخذ أشكالا وأنماطا جديدة لم تعد مقبولة أخلاقيا، خاصة بعد أن اجتازت الانسانية وبنجاح، ثلاث ثورات هائلة فى مسيرة التاريخ : ثورة زراعية،. ثورة صناعية، وثورة المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا المتقدمة.

ومع ذلك فإن أحوال نسبة غير قليلة من سكان العالم النامى لم ترق كثيرا عما كانت عليه أحوالها المعيشية والظرفية، فى عصر ما قبل هذه الثروات.

إن شعوباً وأمماً عديدة من العالم النامى تعيش، فى واقع الأمر ، صدمة حضارية لم تستطع استيعابها، كما أنها تواجه طوفاناً إعلامياً أفقدها توازنها.. ويكاد يطمس ملامح هويتها الثقافية، ويذيبها فى حضارة أخرى جديدة، مما يقضى على كل المحاولات والجهود الرامية حتى الآن الى الإنعتاق من التبعية، ومن ثم يبقيها، من الناحية الفعلية، تحت استعمار وغزو جديدين، دون أسلحة، تفوق آثاره ونتائجه كافة صور الاحتلال العسكرى والاستعمار القديم.

٧- إن هذا الوضع يعيدنا إلى التساؤل: ماهو العلاج ، وما هى السبل للنهوض بالوضع الداخلى كمدخل لضمان الزمن والسلم لشعوب العالم كافة، ومن ثم تحقيق العدل الاجتماعى فى العلاقات الدولية.

من المفيد التذكير بمبادئ مستقرة وجدانيا وعالميا أن الفقر فى أى مكان يشكل خطرا على الرفاه فى كل مكان، وأنه لاسبيل إلى إقامة سلام عالمى ودائم، إلا إذا بنى على أساس من العدالة الاجتماعية ، و أن لجميع البشر الحق فى السعى وراء رفاهيتهم المادية والروحية فى حرية، وفى ظروف قوامها تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية.

أن الفقر والتجاوزات على حقوق الانسان وحرياته الأساسية تشكل عوامل حاسمة من شأنها أن تسهم فى تحطيم المجتمعات، وإثارة أعمال البغض والعنف والحقد.

٨- من المؤكد أنه لم يحدث فى أى وقت من مراحل تاريخ البشرية، أن كان مصير كافة شعوبها مترابطا إلى هذا الحد الذى نعيشه الآن، مما يقتضى التعاون والتضامن بين سائر شعوب وأمم العالم، لاستئصال الآفات الاجتماعية، والكوارث التى تعانى منها شعوب البلدان الأكثر فقرا فى العالم ، ومساعدة هذه البلدان على التصدى لتحديات ازدياد الفوارق والتفاوت بين الشعوب، وترجمة المبادئ الفلسفية لتصريح حقوق الانسان إلى واقع وتطبيقات وممارسات : فالمادة الأولى من هذا التصريح تؤكد على أن يولد جميع الناس احرارا ومتساويين فى الكرامة والحقوق، وهم قد وهبوا العقل والوجدان ، وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضا بروح الإخاء.

٩- معلوم أن أمنية تحقيق العدل الاجتماعى، فى العلاقات الدولية، هى حلم يراود شعوب البلدان النامية، وخاصة البلدان الأقل نموا، أكثر من كونها ضرورة من ضرورات الحياة الدولية بالنسبة للدول المتقدمة/الغنية، التى تدرك أيضا أن أى نظام انسانى عالمى لايستقيم فى ظل وجود فئة من الشعوب المرفهة، وأخرى تعيش مهمشة على حافة مسيرة التاريخ.

والبلدان النامية لم تعدم وسيلة أو فرصة للتكاتف والتضامن فيما بينها، من منطلق وحدة المصير والمعاناة، كى تشكل جبهة تقوى من خلالها جهودها، وتحسن موقفها التفاوضى مع البلدان الغنية فى سعيها للنهوض بأوضاعها اقتصاديا واجتماعيا. وما تكوين مجموعة الـ ٧٧

إلا حصيلة للوعى والادراك لدى البلدان النامية أن فى وحدتها قوة، رغم تعارض المصالح والاتجاهات والتوجهات ومراحل التطور لدى هذه البلدان ، مما يجعل العالم النامى تسمية وإطارا يضم أكثر من عالم نام واحد.

وفى هذا السياق أيضا، ظهرت فى السبعينات بارقة أمل بأن يجرى القبول بصورة عامة بـنظام اقتصادى دولى جديد كهدف. وبأن تضيق الفجوة بين الشمال والجنوب تدريجيا. ولكن هذه الفجوة مافتئت تزداد اتساعا بالنسبة إلى أكثر اقطاب الجنوب، والدليل على ذلك أن عدد البلدان الأقل نموا أخذ فى الازدياد، ووصل إلى نحو ربع أعضاء الأمم المتحدة (٤٤ دولة من بينها ٣٣ دولة افريقية) من أصل ١٨٥ دولة عضواً فى الأمم المتحدة.

١٠- نعم ، فى عالمنا المعاصر أصبح استتباب نظام انسانى تحررى جديد أملا وشعارا.. ولكن فى العلاقات الدولية لاتقاس الدول الا بثقلها الاقتصادى والمالى والإنتاجى. فلا موضع للإحسان أو الأخلاق الدولية أو التعاون فى اتجاه واحد، وإنما القاعدة الجديدة فى التعامل الدولى (دولا ومنظمات) هى التشارك أو المشاركة.

وهذه الروحية الجديدة، فى العلاقات الدولية، تفترض الندية والمساواة فى التعامل : أخذا وعطاءاً والمعاملة بالمثل ، وإسهاما فى صياغة هذه العلاقات إثراءا وإضافة.

إن انبثاق نظام إنسانى تحررى جديد، بكل ماينطوى عليه هذا النظام من مسؤوليات وواجبات متبادلة بين أعضائه، يفترض بل يستوجب تعميق مجموعة من المعطيات والإرهاصات ، التى لم تغب عن فطنة ووعى كل مصلح ومسؤول ومواطن عادى ، سواء فيما يتعلق بالشعوب والأمم ذاتها، أم فى علاقاتها فيما بينها تحقيقا لأمنها وسلامها واستقرارها. ونذكر منها على سبيل الاستدلال مايلى :

أولا : التعليم والثقافة :

١١- تدنى التعليم لايزال هو نقطة الضعف الرئيسية التى تحول دون إسهام كافة شعوب العالم، وخاصة شعوب العالم النامى، فى تشييد النظام الإنسانى المنشود، أو تفاعل هذه الشعوب مع النظام فى حالة قيامه ، فالإرث الحضارى الذى تملكه شعوب عديدة عبر العصور، هو ثقل إيجابى، ولكنه لايعد وحده كافيا لكل الأزمان والأجيال. فالعلم الحديث هو أساس التقدم والتنمية والنمو. ومن شروط بناء نظام إنسانى تحررى جديد : تحرير الانسان من الجهل ، ووضعه على طريق التقدم العلمى والمعرفة. كما يجب تفعيل التربية والتعليم فى معانيها ومداولاتها وأهدافها الشاملة .. فبدون تعليم سليم، يلبى احتياجات العصر ومتطلباته، فإن البلدان الأشد فقرا ستزداد تخلفا وتراجعا. والتعليم ليس مجرد تلقين أو تحفيظ

أو اقتباس، وإنما هو نهج يسهل معه التعامل مع عقلية الطالب فى التفكير والإبداع.

والنظام التعليمى، هو بمثابة مرآة تعطى صورة صادقة لمستقبل الأمم، إذ يتحدد وفقا له معالم هذا المستقبل.. فالتعليم المدروس جيدا يربط المواطن بأرضه وبوطنه، فى حين أن التعليم المنقول المستورد يشجع العقول على الهجرة إلى العالم المتقدم الذى أصبح يغزو عالمه الخارجى، بنظمه ومناهجه التعليمية التى لاتتفق بالضرورة مع احتياجات ومراحل تقدم البلدان النامية.

كما أن وظيفة التعليم بوجه عام، والتعليم العالى بصفة خاصة، ليست مجرد الوعى والمعرفة بالعلم والتكنولوجيا، وإنما فى خلق الإدراك بحق تكافؤ الفرص للجميع والمساواة فى التعليم وفى الحياة، ومن ثم غرس قيم المواطنة والثقافة القومية وإشاعة روح الفكر والإبداع والوعى.

وقيام نظام إنسانى تحررى لايهم الشعوب التى تعيش فى رفاهية وترف، وتستمتع بمزايا التقدم التكنولوجى والمعلوماتى وغيره من ثمار ثورة الاتصالات، بقدر مايهم أولئك الأميين وغير المتعلمين من شعوب العالم الثالث، الذين تشغلهم اهتمامات الحصول على لقمة العيش والشفاء من الأمراض السقيمة. وهم الذين يسعون إلى نظام يحررهم من الحاجة والعوز، ويبعث فيهم الأمل فى القدرة على المزاحمة فى اقتصاد عالمى يزداد تطورا وتعقيدا.

ثانيا: التدريب والتأهيل :

١٢- تحرير الإنسان من الفقر والجهل والعوز، لايتم دون حسن تدريب القوى العاملة والوعى بالتوجيه السليم مهنيا ووظيفيا لكى يصبح عنصر العمل عاملا مفيدا منتجا، وليس مجرد مستهلك أو مجرد متلقٍّ للإحسان والعون . فالمستقبل لن يعترف بمن لايحسن التعامل مع آليات التقدم وأدواته.. فالإنسان أصبح مطالبا بأن يغير مهنته وتخصصه أكثر من مرة فى حياته الوظيفية/المهنية، كى تستجيب كفاءته مع احتياجات السوق ومقتضياته.

واكتساب المهارات الجديدة تعد من أشد التحديات التى يواجهها شباب العالم النامى، ونحن نقترب بخطى متسارعة من العصر الذى ستصبح فيه القوى العاملة، التى لا دراية لها بتقنيات تشغيل الحواسب (علوم الحاسب)، بمثابة قوى عاملة أمية لاتعرف القراءة والكتابة العصرية، غير قادرة على الاستفادة من المعلومات والتحكم فيها والتعامل معها بوعى وإدراك.

ثالثا : المشاركة الشعبية :

١٣- تحقيق المشاركة الشعبية الكاملة معيار أساسي لقيام نظام إنسانى تحررى ، سواء كانت هذه المشاركة فى بناء وتشييد صرح هذا النظام، أو الإسهام فى نجاحه واستمراريته. فللمشاركة على جميع مستويات المجتمع ، بلا تفرقة أو تمييز، أهمية حيوية فى المساعدة على توفير الظروف الملائمة لخلق الوعى بالمستويات الجماعية لسائر أفراد الشعب، والدفاع عن مصالحهم وحقوقهم.

وإن نجاح نظام إنسانى تحررى ما، إنما يتحقق بتعبئة المجتمع المدنى بكافة شرائحه للدفاع بشكل فعال ونشط عن مؤسساته الاجتماعية، راعيا مصالحها ، منميا أنشطتها، مساهما فى تحقيق تنمية اجتماعية – اقتصادية مستديمة وناجحة.

والمشاركة الشعبية الناجحة تعتمد على قيام علاقات ثقة بين الحاكم والمحكومين ، وعلى العدل، والشورى ، والتعاون بينهم ، لحماية المجتمع من سلبياته والتخلص من التجاوزات التى تهدد السلم الاجتماعى – المدنى.

والمشاركة الشعبية تعنى أيضا، استغلال واستثمار كل الطاقات والإمكانات المتاحة للمشاركة فى صياغة الأهداف الوطنية ، وإسماع أصوات المواطنين فى هيئات اتخاذ القرار، حتى تسود الشفافية وروح المسؤولية، وخاصة عدالة مشاركة أفراد الشعب فى ثمار نمو الإنتاج الوطنى، الذى أسهموا فى تحقيقه.

وتختلف المشاركة الشعبية فى مظاهرها وتطبيقاتها عن الحياة النيابية السليمة والحرة ولكنها تكملها وتعززها وتحسن ممارستها.

لقد بات واضحا، أن الحكومات فى عصرنا الراهن، لم تعد قادرة أوراغبة فى أن تكون القوة الاجتماعية – السياسية الوحيدة التى تعمل من أجل التقدم الاجتماعى والتنمية الشاملة. فالمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع ، والتعاونيات ومنظمات أصحاب العمل ورجال الأعمال والعمال والمهنيين، ينبغى، ويتوجب أن تشارك مشاركة فعالة. وهذه المنظمات لاتعد منافسة للحكومات، وإنما هى شريكتها فى عملية التنمية، وفى إقامة نظام إنسانى تحررى يتيح للمواطنين إمكانية المشاركة فى صياغة وتنفيذ القرارات التى تمس حياتهم ومستقبلهم، ومن ثم، يسهمون فى نسج علاقات وتبادل مع بقية شعوب العالم عبر المنظمات غير الحكومية الإقليمية والدولية.

والمشاركة الشعبية تعنى أيضا، مشاركة أفراد الشعب فى المشروع الإنتاجى الوطنى، سواء بتدريبهم على إتقان العمل والتفانى فيه، أو بتشجيعهم على المساهمة المالية بمدخراتهم فى تمويل هذا المشروع، الأمر الذى يجعلهم أكثر سعادة ورضاء وإنتاجية، وحماية للمال العام

والخاص.

رابعا: الديمقراطية الحقة :

١٤- تتميز الديمقراطية بكونها العمود الفقرى لكل نظام إنسانى ، بمعنى أنه لا نجاح ولا فلاح لأى مشروع وطنى، إلا عبر ممارسة ديمقراطية حقيقة، تفتح الأبواب أمام المشاركة الشعبية الرسمية من خلال النظام الانتخابى النيابى الحر. فالثقة المتبادلة بين المواطن وحكومته هى جوهر أى نظام إنسانى تحررى . والديمقراطية تعنى احترام وتقدير قيمة المواطن وترعاه. وتعنى أيضا البساطة والشفافية والنزاهة بعيدا عن الغوغائية أو إسكات صوت الأقلية أو الرأى الآخر. والصلة بين الديمقراطية والسلم والعدل والإنصاف هى صلة بديهة . وتبرز الأحداث العلاقة السببية بينها، فالبلدان التى يسودها مبدأ الديمقراطية الحقة، نادرا ماتشهد منازعات داخلية تهدد السلم الوطنى داخلها، أو تهدد السلم العالمى، فيما يتعلق بالبلدان الديمقراطية فى علاقاتها وتعاملها وتعاونها فالارتباط أساسى بين الديمقراطية والسلم والأمن للشعوب وللأمم.. والديمقراطية هى حق أساسى من حقوق الإنسان ، وفى أسلوب الحكم والتعامل بين الحاكم والمحكومين . والترابط بين الديمقراطية على الصعيد الوطنى، والديمقراطية فى التعامل الدولى حتمى، فغيابه فى الداخل، يسهم فى تأجيج النزاعات والصراعات الداخلية. ومن ثم، يشكل هذا الغياب بدوره عنصر تهديد للسلم والأمن الدوليين.

والديمقراطية لاتعنى مجرد إجراء انتخابات معصومة أو منزهة من الخطأ والتجاوزات.. وإنما هى، أيضا، إصلاحات إدارية ومالية وتدعيم القوانين الوطنية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتعزيز النظم والهياكل القضائية، وتدريب مسؤولى حقوق الإنسان ، وتحسين وتعزيز أسلوب الحكم والحوار الداخلى والمصداقية والنزاهة للمؤسسات الرئيسية فى الدولة، والمساءلة عن الإجراءات المتخذة والشفافية فى صنع القرارات ذات الصلة بظروف وشروط عمل ومعيشة المواطنين ومستقبلهم.

كما أن صيانة الديمقراطية وحمايتها، على الصعيد الوطنى، أى داخل الدولة الواحدة، يرتبط ارتباطا وثيقا، وبشكل طردى، بتوسيع الديمقراطية فى العلاقات بين الدول، وعلى كافة مستويات النظام الدولى ومؤسساته وهياكله وآلياته. بمعنى أكثر تحديدا، أن توفر الديمقراطية والالتزام بها فى العلاقات الدولية، يعد الأساس الوحيد لتحقيق الدعم والتعاون، والتعامل المبنى على المساواة فيما بين الدول، حيث لايمكن للسلم والأمن الدوليين أن يدوما طويلا دون تطبيق ديمقراطية حقيقية فى العلاقات الدولية، التى تعد جزءا لايتجزأ من نظام هذه

العلاقات التى يدعو إليه ميثاق الأمم المتحدة.. والديمقراطية على الصعيد العالمى، تعنى كفالة التشاور والمشاركة لسائر الدول، كبيرها وصغيرها، على حد سواء، وعلى قدم المساواة، بما فى ذلك حفظ التوازن بين الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تقوم بها هذه المنظمة العالمية الأممية ، واحترام وحدة أراضى الدول الأعضاء وسيادتها، وعدم التدخل فى شؤون بعضها البعض، كما تعنى التشاور والتنسيق فى معالجة المشاكل العالمية والوطنية وإيجاد الحلول لها.

خامسا: الحوار والتشاور

١٥- تعزيز السلام الاجتماعى ضرورة حتمية لأى توجه بناء لتحقيق برامج تنموية، باعتباره ضمانة للاستقرار الداخلى. ولايمكن أن يتحقق هذا السلام الاجتماعى دون إقامة جسور وقنوات للحوار والتشاور بين عناصر المجتمع المدنى بوجه عام، وبين أطراف الإنتاج والشركاء الاجتماعيين بوجه خاص، على صعيد المجتمع الواحد، و بين الشعوب والأمم على الصعيد العالمى.

للحوار صور وأشكال مختلفة ، ويختلف نطاقها، وموضوعاتها من مجتمع إلى مجتمع آخر، وبحسب درجات التقدم والظروف الخاصة بكل مجتمع . والحوار شكل من أشكال المشورة ، ومظهر من مظاهر التعاون بين الأفراد وبين الجماعات الإنسانية ، وبه يتم حل المنازعات بين الأفراد وبين الجماعات بالحلول الهادئة، والأمر كذلك فى العلاقات بين الدول والأمم والشعوب. وبالحوار أيضا يتم إشاعة ومعرفة الحقائق والفضائل التى من شأنها إيجاد الشفافية والوضوح والمصارحة كركائز للمجتمع المدنى المثالى.

سادسا: مفاهيم خاطئة :

١٦- تسود أجواء عالمنا المعاصر مفاهيم مادية خاطئة ينبغى تعميق مدركات وأسس إنسانية لتصحيحها، وأن من المسلمات التى غيبتها هذه المفاهيم المادية الخاطئة :

* أن الموارد الناجمة عن زيادة الإنتاج والإنتاجية الوطنية ليست دليلا على تحسن الوضع المعيشى للمواطنين أو التوزيع العادل للثروة الوطنية بينهم.

* أن الغرض الأساسى لكل تنمية اقتصادية حقيقية ونمو اقتصادى سليم يجب أن يكون رفع المستوى المعيشى للمواطنين ، وتخفيف عناء وأعباء الحياة اليومية وتضييق الهوة بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، والتخلص من جذور وبذور احتمالات الصراع الطبقى وتعزيز

السلام الاجتماعى.

* أن الهدف النهائى لأى جهد إنمائى يبذل لتعزيز التنمية الاقتصادية، ينبغى أن يكون التنمية الاجتماعية للشعوب ، ورفاهية كل إنسان ، والإنماء الكامل لشخصيته ، والتحسين الدائم لرفاهية جميع المواطنين على أساس مشاركتهم الكاملة فى عملية التنمية ، وتوزيع الفوائد المترتبة عنها توزيعا عادلا.

* أن بلوغ مراحل التقدم والرقى والنهضة والتحديث لايعنى بالضرورة التخلى عن الأخلاق أو التقاليد أو العادات . فالجمع بين الجانبين الروحى والمادى ، أى التزاوج بين الأخلاق والعلوم هو أساس كل تقدم حقيقى ، وتأتينا أمثلة عديدة من البلدان الصاعدة فى آسيا التى قطعت شوطا كبيرا فى التقدم العلمى والتكنولوجى دون إغفال تقاليدها ومعتقداتها وحضارتها.

* أن زيادة معدلات النمو الاقتصادى ، رغم أنه يوسع مجال الخيار أمام الإنسان ، إلا أنها لاتعنى كفالة توزيع المنافع بشكل منصف، ولا تفضى حتما وتلقائيا إلى قيام مجتمع العدل الاجتماعى أو المجتمع الفاضل المنشود.

* أن النمو الاقتصادى المطلوب هو الذى يؤدى إلى زيادة وتساوى فرص العمل، وتخفيف حالات الفقر، وتحسين وتوسيع قاعدة التعليم والارتقاء بمستواه، وزيادة إمكانيات الحصول على العلاج والمسكن والأمن الغذائى، والاستقرار النفسى والعائلى للجميع.

* أن هناك ترابطا وثيقا لاينبغى إغفاله بين «النمو الداخلى» وقيام نظام إنسانى تحررى من ناحية، و «السلم والأمن الدولى» من ناحية أخرى، ذلك أنه لكى يحدث نمو متواصل يتوجب توافر شروط أساسية، من بينها وجود بيئة وطنية مستقرة ومحفزة، فى صورة سياسات وطنية ملائمة، وكذلك مناخ دولى سياسى واقتصادى، مواتٍ ، يشجع تحقيق النمو الوطنى-الداخلى، ويوفر روحا متجددة للتعاون من أجل التنمية والنمو، ومعونة دولية-رسمية متعددة الأطراف غير مشروطة، وتخفيف أعباء الديون فى حالة عدم شطبها تماما، وخاصة بالنسبة للبلدان التى لاتسمح لها مواردها الذاتية المحدودة مواجهة تحديات العصر وتكاليف وأعباء التنمية الوطنية.

سابعا: التعاون والتكافل

١٧- تفتقر البشرية إلى وجود فلسفة ونهج إنسانى فى التعاون النزيه فيما بين شعوبها وأممها، غنيها وفقيرها، لأن العلاقات الدولية القائمة لاتزال تقوم على ترجيح المصالح والفوائد، ولاتزال تفتقد إلى مفاهيم التكافل الدولى الحقيقى. فالتعاون الحقيقى، يجب أن

يهدف إلى مساعدة البلدان النامية، وخاصة الأقل نموا بينها وبما تمتلكه من ثروات بشرية وطبيعية، على الاندماج فى الاقتصاد العالمى إدماجا محققا للإنصاف وللتكافل، لكى تستفيد من ثمار العولمة، وتحرير التجارة، وبما يجنبها مخاطر العزل والتهميش على الساحة الدولية.

فالنظام الإنسانى التحررى المنشود، هو الذى ينمى ويرعى «ثقافة التنمية» وطنيا وعالميا، باعتبار هذه الثقافة حصنا لمواجهة كل التحديات. فالمعوقات الدولية (الثنائية والمتعددة الأطراف) لم تنجح فى غرس هذه الثقافة، وإنما أوجدت نوعا من الاسترخاء فى تحقيق التنمية الحقيقية. وتؤكد أرقام هذه المعونات أنها لم تبلغ بعد أهداف هذه الثقافة.

ونشير على سبيل المثال: أن المعونات الثنائية المقدمة من دولة إلى دولة أخرى، قد لاتكون محتاجة لها، تبلغ نحو ٦٢ بليون دولار سنويا. وتمنح هذه المساعدة فى صورة «معونة مشروطة»، فى حين أن السقف الإجمالى للتعاون المتعدد الأطراف، عبر المؤسسات الدولية، لايتجاوز ٦ر٣ بليون دولار تنفقها – بعد استقطاعات عديدة – برامج وصناديق الأمم المتحدة فى صورة أنشطة تنفيذية (٢). ولايتجاوز ماتنفقه المنظمات غير الحكومية على مشاريعها سبعة بليون دولار سنويا.

فى حين تبلغ تدفقات الاستثمار الدولى الخاص بأكثر من ألف بليون دولار سنويا، لا تبلغ حصة «التعاون الدولى» الواجب أداؤه للعالم النامى نسبة تذكر فى الناتج القومى الإجمالى للبلدان الغنية، علما بأن سقف «المساعدة الإنمائية الرسمية–الدولية» قد تحدد وبالتراضى الدولى بنسبة ٧ر٠ ٪ من هذا الناتج، وهو السقف الذى لم تلتزم به سوى أربعة بلدان من بلدان العالم (بلدان اسكندنافية)، مع ملاحظة أن الاستثمار الأجنبى المباشر لايمكن أن يكون بديلا للمساعدة الإنمائية الرسمية.

ومن مقتضيات التكافل الدولى، وضع حد للتفاوت البغيض بين الشعوب والأمم، ذلك أن أنماط الاستهلاك فى البلدان المتقدمة بلغ حد السفه والتبذير فى استهلاك الموارد الطبيعية والبيئية، والتمتع بثمار المعلوماتية، فى حين أن الحد الأدنى من الاستهلاك لم يكتمل لغالبية شعوب العالم التى توجه معظم مواردها وثرواتها لخدمة الديون المترتبة على قروضها الضرورية لتمويل مشاريعها الاقتصادية والاجتماعية الإنمائية، وبناء الهياكل الأساسية اللازمة.

ومن ضرورات التكافل الدولى أيضا أن تحظى البلدان النامية بنصيب عادل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومع التأكيد على أن هذه البلدان نظريا مدعوة إلى تنمية قدراتها وإمكاناتها، باعتبار أن التنمية فى حق أساسى من حقوق الإنسان، ومن ثم فإنه يتوجب

على الحكومات توفير شروط تحقيقها وطنيا . ولكن التنمية الحقيقية، تعوقها ضغوط وصعوبات خارجية لاحصر لها، من بينها:

- مشاكل الديون الخارجية وخدمتها.
- نقص الموارد الخارجية المساعدة للمصادر المالية الوطنية -الداخلية.
- إنخفاض حاد فى معدلات التبادل التجارى وتدنٍّ مستمر لأسعار السلع الأولية.
- صعوبة الوصول إلى السوق العالمية.
- عدم كفاية أو جدوى برامج التعاون التقنى التى تقدمها المنظمات الدولية فى تحسين كفاءة استخدام مواردها البشرية والطبيعية.

وفى هذا السياق، نشير إلى أن من المثاليات فى عالمنا الراهن، قيام نظام اقتصادى عالمى يكفل نجاح تنمية عالمية حقيقية تقوم على حرية الدول، فى تحديد إطار عمل سليم للاقتصاد الكلى(أى سياسات مستقرة وعادلة بشأن أسعار الصرف والفائدة والتضخم... الخ)، وفى إنتاج الخيارات، وتطبيق السياسات التى تساعد البلدان النامية على الوصول إلى النهج الذى يكفل إسهام كل قواها وقطاعاتها الوطنية فى الجهود الإنمائية لبناء نظامها الداخلى المستقر، وتتحمل الدول الكبرى مسئولية جسيمة على الصعيد الدولى فى قيام هذا النظام الاقتصادى العالمى المنشود. ففى الوقت الراهن، ولسنوات طويلة، تتركز مقاليد تنسيق السياسات العامة -الدولية الاقتصادية فيما بين الاقتصادات الرئيسية على مجموعة السبع الكبار(٣) التى تهيمن على قدرات الاقتصاد العالمى، ولا تقيم لمشاكل البلدان النامية، وخاصة الأقل نموا، وزنا أو اعتبارا.. ولعل الدليل الساطع على ذلك، فشل الجهود المتكررة من جانب العالم النامى لإيجاد صلة أو حوار، أو مجرد تبادل وجهات النظر بين مجموعة السبع الكبار من ناحية، والبلدان النامية(ممثلة فى مجموعة الخمسة عشر : فريق التشاور والتعاون فيما بين بلدان الجنوب على مستوى القمة) من ناحية أخرى.

إن الأسرة الدولية بحاجة إلى وضع أسس وإطار تقدم عالمى، أساسه التكافل الاجتماعى على نطاق العالم بأسره، يتاح فيه للشعوب النامية حق الحصول، على نحو منصف، على نصيبها من الفرص العالمية المتعاظمة فى مجالات التجارة الدولية، والانتفاع بثمار التكنولوجيا والاستثمارات والمعلوماتية. ومن المرجح أنه لايغيب عن بال صناع القرار عالميا أن من نتائج افتقار النظام العالمى الراهن إلى عوامل وقيم التكافل والتكامل الاجتماعى.

* تفاقم حالات البؤس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى.

* تفشى وشيوع مظاهر التمييز، والتفرقة، والتعصب والظلم الاجتماعى.
* تصاعد المنازعات القومية والصراعات الداخلية وانتشار عدم التسامح والاضطهاد والكره والتعصب.
* تدنى مستويات احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وازدياد حالات القهر السياسى.

التساؤل الثانى :

ما فرص واحتمالات تعديل ميثاق الأمم المتحدة ، بما يكفل التمثيل العادل والمشاركة الفاعلة للقوى الدولية الصاعدة ولشعوب العالم الثالث ؟

١٨- إن أى نظام إنسانى تحررى جديد، يتعذر قيامه أو تصوره خارج نطاق مبادئ ومفاهيم ومقاصد وآليات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. فالبرغم من كل الانتقادات وأزمة الثقة الموجهة إلى هذا الإطار المفاهيمى والمؤسسى العالمى، فإنها تظل الآلية الأكثر استعدادا وتأهيلا للقيام بدور فى تشييد هذا النظام قولا وعملا، نظريا وعلى أرض الواقع.

فمنذ قيامها فى منتصف الأربعينات، بعد انتهاء أكبر الحروب الإنسانية دمار، تعلقت الآمال المشروعة بمنظومة الأمم المتحدة كى تكون : أداة لحفظ السلم والأمن الدوليين أولا، ثم إطارا ووعاء لرعاية وتنمية مسائل التنمية. ولكن فى زحمة الآمال العريضة تلاشت فعاليات هذه المنظومة وتحولت إلى منبر عالمى للخطابة، وأحيانا إلى المواجهات النظرية الجدلية.

ولسنا هنا فى مجال تقييم إنجازات أو تسجيل إخفاقات هذه المنظمة العالمية، (لقد كان منتصف التسعينات مناسبة ثمينة لكى يتم هذا التقييم). ولكن من الوضوح بمكان، أنه حتى بداية التسعينات كان هاجس الحرب الباردة والقطبية الثنائية فى السياسة العالمية حائلا دون إسهام هذه المنظمة فى بناء نظام عالمى أساسه العدل الاجتماعى، وقوامه المساواة الحقيقية بين الدول.

لقد كان ميثاق الأمم المتحدة محاولة لتنظيم المجتمع الدولى الجديد تنظيما متكاملا، ولكن التجربة أثبتت أن هذا التنظيم لايزال تنظيما بعيدا عن الكمال. فالميثاق رغم سمو أهدافه، فشل فى تحقيق مقاصد الأمم المتحدة، وعجز عن منع العدوان، وأخفق فى حفظ السلم والأمن الدوليين، وتعثر فى تحقيق التعاون الدولى فى حل المسائل الدولية، أو توفير ضمانات احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا.

ولئن كان صحيحا أن من بين مبادئ المادة الثانية من هذا الميثاق مايقضى بأن تقوم هيئة

الأمم المتحدة على مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع أعضائها، فإن التطبيق أظهر أن التساوى فى الأصوات، من الناحية القانونية (فى المداولات التى تجرى فى مختلف فروع هذه الهيئة)، لم يحقق التساوى فى الانتفاع من ثمار النظام الاقتصادى والاجتماعى العالمى، أو فى المشاركة الفعلية فى صياغة السياسات والبرامج والأنشطة الإنمائية فى إطار هذه الهيئة، أو استنفاذ الدول النامية لحصتها فى الهيئات الإدارية والتنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

من وجهة نظر الفلسفة الإنسانية، فإن ميثاق الأمم المتحدة قد أفرط فى تقنين الطموح البشرى. فبموجب هذا الميثاق تسجل شعوب الأمم المتحدة عزمها على «التأكيد من جديد إيمانا بالحقوق الأساسية للإنسان، وبكرامة الفرد وقدره ، وبما للرجال والنساء.. والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية». وفى سبيل هذه الغاية فإن هذه الشعوب «تأخذ أنفسها بالتسامح وأن تعيش معا فى سلام وحسن جوار»، و«أن تستخدم الأداة الدولية فى ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها». ومن مقاصد الأمم المتحدة(المادة١): «إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب...».

وهناك أيضا مقصد آخر لايقل أهمية، هو:

تحقيق التعاون الدولى على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية ، و تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا، والتشجيع على ذلك اطلاقا، بلا تمييز بينهم بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين».

صحيح أن منظومة الأمم المتحدة شاركت نظريا فى صياغة مسائل ومفاهيم التنمية عبر عقودها الإنمائية(أربعة عقود إنمائية حتى الآن) لصالح البلدان النامية، وتشمل المشاكل العالمية ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإنسانية، ولكن من منظور ضعف التمثيل العادل، والمشاركة الفاعلة للقوى الدولية الصاعدة ولشعوب العالم الثالث، يعتبر مردود عمل هذه المنظومة، رغم الاتفاق الهائل، من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، غير كاف وغير ملموس لمواطنى العالم. فإنفاق الصناديق والبرامج الأممية، على كثرتها ووفرة أموالها نسبيا، لم يحد من تزايد الفوارق بين الشعوب والأمم، ولم يوقف ثراء البلدان الغنية على حساب إفقار البلدان النامية، وخاصة الأقل نموا منها.

على صعيد آخر، فإن نهاية الحرب الباردة لم تفض إلى تخفيض الإنفاق العسكرى، ولم تسفر عن انحسار بؤر الصراع، ولم تؤد إلى زيادة فرص سيادة الديمقراطية فى العلاقات الدولية.

فمع زوال مخاوف الحرب الباردة، نشأ تخوف يتمثل فى اختلال التوازن لصالح القطب الواحد، وهيمنة دولة كبرى على مقدرات العالمية، ومن ثم العمل على ترويج أو فرض فلسفة اجتماعية –اقتصادية – ثقافية بعينها، وهذا مايهدد بنيان الأمم المتحدة وفلسفتها بالانهيار.

وكى لانكون حالمين وغير واقعيين، يجب أن ندرك مايمكن أن تقوم به الأمم المتحدة، وما يتعذر عليها القيام به، حيث أن الأمم المتحدة ليست حكومة عالمية. ومع ذلك، من منطلق كونها «مركزا لتنسيق أعمال الأمم لإدراك الغايات المشتركة» ، ونطاق عضويتها العالمية، وولايتها شبه الشاملة وصلاحيتها الواسعة، يقع على عاتقها استرعاء اهتمام العالم إلى القضايا ذات الأهمية الملحة، ومن ثم تسهيل التعاون بين الدول، وخاصة فيما بين البلدان ذات المستويات المختلفة، والتى تكمن مصلحتها فى التعاون تحت كنفها، حفاظا وغيرة على سيادتها الوطنية الداخلية. وفى السياق ذاته، فإنه لايمكن للأمم المتحدة أن تحل محل الدول، أو تأخذ على عاتقها التزامات الدول حيال شعوبها، أو الحلول محل الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين.

وإدراكا من البلدان النامية بأهمية وجود واستمرارية الأمم المتحدة، رغم المآخذ عليها، تعالت الأصوات المطالبة بإصلاح بنية الأمم المتحدة بعد أن بينت التجارب أنها آلية ثقيلة، مكلفة دون مردود حقيقى، وبيروقراطية بطيئة الحركة، وتضم كماً زائدا من العناصر البشرية غير ذات الكفاءة والتى تخضع لتعليمات دولها أكثر من تمكسها بالحيدة المطلقة المفترضة فى سائر العاملين.

وبالفعل شغلت مسألة إصلاح الأمم المتحدة اهتمامات السياسيين والأكاديميين والمنظرين. وتشكلت لهذا الغرض مجموعات عمل تعكف على دراسة الاقتراحات المطروحة، ولعل من أبرزها: إعادة النظر فى تشكيل وظائف ومهام الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. وفى هذا السياق لايغيب عن البال أن إصلاح الأمم المتحدة هى عملية معقدة ومتواصلة، مما يصعب معه حصول توافق عام بشأنها لاختلاف المصالح والتوجهات ، ولاسيما فى مسألة إدخال أى تعديل على ميثاقها(٤) الذى كان ، عند صياغته ، محل مناقشات مستفيضة وتوازنات دقيقة يصعب معها إعادة فتح ملفاتها.

ولكن ذلك لاينفى أن يستبعد ضرورة إدخال اصلاحات ضرورية، يمكن إنجازها دون حاجة إلى تعديل الميثاق ذاته، طالما توافرت للدول كافة إرادة قبولها أو الانضمام إليها. مع ملاحظة الرأى القائل بأن الأمم المتحدة لاتحتاج إلى إعادة صياغة الميثاق أو تعديله، وإنما يكفى تطبيقه بحذافيره بمنطق وشدة وصرامة، وحسن استخدام الأجهزة القائمة وأدوات عملها. وبمعنى آخر، أن المسألة لاتكمن فى فشل الأمم المتحدة، ولكن فى عدم استخدام

مبادئ وأحكام الميثاق وحسن استثمار الإمكانات التى يوفرها.

١٩- على صعيد مجلس الأمن ، وهو الجهاز الرئيسى فى صنع القرار فى الأمم المتحدة، فإن حجم عضويته لم تعد تتناسب مع ازدياد عدد الدول الأعضاء(٥١ دولة عند إنشاء المنظمة مقابل ١٨٥ دولة فى الوقت الراهن)، ولايتجاوز عدد الأعضاء الحاليين ١٥عضوا، مما يشوبه نوع من الخلل الواضح للتمثيل العادل بين الشمال والجنوب، ومن ثم، فإن هذا الجهاز المركزى يتطلب إصلاحا يعكس بشكل أفضل حقائق العالم المعاصر، فضلا عن خضوع المجلس، بوضعه الراهن، لاتهامات لاتخلو من الصدق، موجهة إلى المجلس، بأنه مجتمع النخبة أو الصفوة، وأنه يكيل بمكيالين، ويتبع معايير مزدوجة فى التعامل مع المشاكل الدولية بحسب المصالح والهيمنة الغربية. وبيت القصيد فى هذا السياق ، حق النقض (الفيتو) (وهو ليس حقا بمعنى الكلمة، وإنما هو مزية مشوبة بخطأ تاريخى من رواسب الماضى) الذى يفتقد إلى الضوابط الأخلاقية والسلوكيات المبدئية التى تكفل اللجوء الموضوعى المبرر لهذا الحق. ومن ثم، ترى البلدان النامية أن إلغاء هذاالحق هو المدخل الصحيح لإدخال الديمقراطية فى إشغال الأمم المتحدة، إضافة إلى غياب الشفافية(ذلك أن اجتماعات المجلس، غالبا ماتكون مغلقة وغير رسمية، أى تجرى فى الكواليس، وتطبخ فيها المسائل الجوهرية بعيدا عن الرأى العام العالمى).

٢٠- وفيما يتعلق بالجمعية العامة ، باعتبارها نظريا وديمقراطيا، السلطة العليا بحكم شمولية أعضائها والتساوى فى حق التصويت، وتميز دوراتها بالأهمية لارتفاع مستوى الممثلين الحكوميين الذين يحضرون هذه الدورات، فإن اتجاه البلدان النامية إلى رفض إرادة جعل الجمعية العامة بمثابة جهاز ثانوى تابع لمجلس الأمن. فانعدام القوة القانونية لمقرراتها، التى لاتتجاوزالتوصيات، قد أضعف من مصداقية أعمال الجمعية، وحولها من الناحية الفعلية إلى مجردمنبر للخطابة أو أرشيف لتدوين وحفظ مايصدر عنها من مقررات، .

ففى السابق لعبت الجمعية العامة دور «المنتدى» الذى يحفل بالمواجهات السياسية النشطة بين الشرق والغرب، وبين الشمال والجنوب. ولكن مع تراجع الثنائية والصراع الأيديولوجى فى العلاقات الدولية، فإن البلدان النامية تتطلع، كى تتفرغ الجمعية العامة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية العالمية الملحة ، إلى عصر ذى رؤية جديدة، وأن تتمتع فى هذا المجال بصلاحيات أوسع من تلك المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة. ولقد أفرزت المؤتمرات العالمية التى عقدت فى النصف الأول من العقد الحالى مجموعة من الإعلانات وبرامج العمل، من شأن الالتزام بها تخفيف مآسى الشعوب النامية والتصدى لتحديات تزايد التفاوت بين الأمم والشعوب، ومساعدة هذه الشعوب من الانعتاق من قيود التبعية للشمال من حيث التقنية والأسواق.

وفى هذا السياق أيضا، يطالب البعض بتحويل الجمعية العامة إلى مايشبه برلمان عالمى قوامه ٨٠٠ ممثلا ومندوبا عن شعوب الدول الأعضاء، وأن لايقتصر الأمر على الصفة الحكومية لأعضائه، وإنما ينبغى إشراك عناصر المجتمع المدنى، ومن خلال المنظمات غير الحكومية التى لاترى الطريق ممهدا للمشاركة كأعضاء فى أعمال الجمعية العامة. بل يذهب البعض إلى حد المطالبة بإعطاء «الفرد» أى «الإنسان» صفة وشخصية جديدة من أشخاص القانون الدولى، وبحيث تتاح له إمكانية طرح ومساطة الدول (الحكومات) التى تقود الأمم المتحدة.

٢١- أما المجلس الاقتصادى والاجتماعى، الذى يعد من الأجهزة الرئيسية الهامة للأمم المتحدة، فإنه ينبغى أن يكون مصدر قوة فكرية ومعنوية للأمم المتحدة بحكم تناوله القضايا الأساسية للإنسان، اقتصاديا واجتماعيا وحقوقيا. فهذا المجلس يشهد تغييبا لدوره وتهميشا لصلاحياته، وغالبا ما تتركز مناقشاته على دراسة النتائج وأعراض الأزمات عوضا عن الاهتمام بالمسببات والأسباب التى أوجدت المشاكل محل البحث». ويكاد يغلب على فكر وتوجهات المجلس منطق «اقتصاد السوق» أو «الليبرالية الجديدة» باعتبارها المخرج الوحيد للبلدان النامية من أزماتها.

ومن أبرز مقترحات إصلاح هذا المجلس استبداله بمجلسين اثنين : أى فصل الاقتصاد عن الاجتماع- مجلس للجوانب الاقتصادية ومجلس ثان للجوانب الاجتماعية، وذلك من منظور أنه، اقتصاديا قد يكون المجلس الاقتصادى أكثر قدرة على التنسيق بين أنشطة الأجهزة الاقتصادية للأمم المتحدة، أما اجتماعيا فإن المجلس الاجتماعى (الجديد) قد يسهم فى تحقيق تفاعل حقيقى للثقافات المختلفة، وللقيم العالمية التى أفرزتها مسيرة التاريخ، والعمل على تلاقيها وتمازجها، بما فى ذلك النظر فى الأبعاد الاجتماعية المترتبة على برامج الإصلاح الاقتصادى والتكيُف الهيكلى. ولكى يكتمل أداء هذين المجلسين، ينبغى إشراك المنظمات الحكومية وغير الحكومية كل فى مجال اختصاصه فى مجالاتها ومداولاتها.

٢٢- وبخصوص الأمانة العامة للأمم المتحدة التى تحظى بالقدر الأكبر من النقد الحاد بسبب عدم ديمقراطيتها، وبسبب التبذير فى إنفاقها، وعدم فعالياتها مقارنة بالدور المنوط بها، فإنها تعد، بالنسبة للكثيرين من المتابعين، بمثابة «الورشة» المعطلة التى تحتاج إلى إصلاحات جذرية، بدءا بجهازها البشرى، الذى يرى البعض أنه «عقيم»، مرورا بآليات عملها التى توصف بأنها شبه مشلولة تنتج من الأقوال أكثر مما تفعله على أرض الواقع لتحسين أوضاع الفئات التى تحتاج إلى معونتها، وانتهاء بالفكر السائد فى الأمانة العامة، وفى مكاتبها الخارجية، واختلال التوازن فى التوزيع الجغرافى، وغلبة الفكر الغربى بمناهجه ونظرياته، ولقد تكررت المطالبات بتخفيض عبء البيروقراطية الدولية الصارمة والمفرطة

فى الجمود والصرامة، والبطء فى التحرك، والتجاوب مع مشكلات العالم النامى، والقيام مبدئيا بأنشطة تنفيذية أكثر كفاءة وفعالية ومردودا. كما تعددت المطالبات بإعمال مبدأ التمثيل العادل على جميع مستويات الأمانة العامة، لاسيما المستويات العليا صاحبة القرار فى الأمانة العامة.

٢٣- أخيرا وليس آخرا، فإن موازنة منظومة الأمم المتحدة كانت أزمتها المالية ولاتزال تشكل أكبر تهديد لهذا التنظيم الدولى فى مواصلة رسالته ، ولذا فإن إصلاح مسائل التمويل يعد المدخل الحقيقى والرئيسى لإصلاح الأمم المتحدة. والرأى على أنه من غير الجائز أن تبقى المنظمة الأممية رهينة لقوى كبرى أو لبعض القوى الكبرى ماليا رغم قدراتها الاقتصادية العليا. ويرى البعض وجوب تحرير الأمم المتحدة ذاتها من قيود الهيمنة، وأن يصار إلى الاعتماد بشكل أساسى على مصادر خارجية، ومن التبرعات لنشاطها الإنسانى . ويضيف البعض أن نشاطات الأمم المتحدة مفيدة للدول والشعوب، لكنها مفيدة بدرجة أكبر للشركات الكبرى (المتعددة الجنسيات/عابرة القارات) التى تستفيد من قيام بيئة سليمة مستقرة وأمن واستقرار دوليين . لذا، قد يكون ضروريا بواسطة نظام ضريبى عالمى من باب الاستفادة ، فرض ضريبة أممية على عمليات المؤسسات والشركات الاقتصادية الكبرى، وتعاملات المصارف والمؤسسات المالية الدولية لتحويل هذه المبالغ لصالح برنامج الأمم المتحدة للتنمية. وقد تم تسجيل الكثير من المآخذ على أسلوب عمل ونهج المؤسسات المالية الدولية (ولاسيما البنك الدولى وصندوق النقد الدولى) التى تعيش حالة تهميش للبلدان النامية باعتبار أن أسلوب التصويت فى هذه المؤسسات يعتمد على القوة الاقتصادية للدول، إذ ينظر إلى هذه المؤسسات على أنها تركز أساسا على القضايا ذات الصلة باستقرار الاقتصاد الكلى والنمو الاقتصادى، دون مراعاة الجوانب الاجتماعية الطويلة الأجل للتنمية لغالبية الدول الأعضاء فى منظومة الأمم المتحدة، وخاصة البلدان الأقل نموا وتقدما، الأمر الذى استوجب استدراكه زيادة مشاركة هذه المؤسسات فى التنمية الاجتماعية، ووضع الشبكات الملائمة للأمن الاجتماعى بالاقتران ببرامج التكيف والاصلاح الاقتصادى ، بمعنى آخر، تم التشديد على جعل برامج هذه المؤسسات أكثر ديمقراطية وإنسانية، ذلك أن حقوق الإنسان تتأثر سلبا أو إيجابا بحسب السياسات والممارسات التى تتبناها هذه المؤسسات.

والرأى أيضا، أنه لاخلافاً كبيراً على ضرورة التكيف الهيكلى والإصلاح الاقتصادى باعتبار هذه التدابير حيوية وهامة، ولكن هناك جدل بشأن المحتوى السياسى لبرامج التكيف الهيكلى، وقلقا، لأن هذه البرامج ليست كافية فى حد ذاتها لتحقيق التنمية المتوازنة. وقد اقتضى هذا الإدراك الجديد تنويع وسائل عمل ومفاهيم البنك الدولى فى عمليات الإقراض التى وجهها، وبشكل خجول نسبيا، لتشمل القطاعات الاجتماعية والبيئية وغيرها من

القطاعات التى تتطلب بناء القدرات البشرية..

ملاحظات ختامية :

لقد سمحت لنا هذه الجولة السريعة من التأمل فى الاحتمالات الفرضية لقيام نظام إنسانى تحررى عادل، يكفل داخليا تحرير الإنسان من العوز والمرض والحاجة، ويوفر له فرص العمل المنتج، ويدعم قدراته الذاتية، ويطلق قدراته الإبداعية فى مناخ ديمقراطى، وخارجيا فى كفالة الأمن والسلم لشعوب العالم ، بما فى ذلك شيوع العدالة الاجتماعية فى العلاقات الدولية.

لقد تبين لنا، دون إفراط مبالغ فيه، أن قيام مثل هذا النظام وهذا المجتمع، ليس من قبيل المعجزات أو المثاليات الخيالية المطلقة، وإنما هو أقرب إلى الواقع، بل هو من مقتضيات حقائق الحياة فى حالة انتهاج الحكومات السياسات الواقعية والعمل بالتطبيقات الرشيدة القائمة على احترام حقوق الإنسان، وبناء الثقة والشفافية بين الحكام والمحكومين، والسعى الجاد لنشر التعليم والمعرفة والعلم والمشورة، فى جو من الديمقراطية الحقيقية، وإشاعة الفضائل وتعميق الإيمان بالقيم والمبادئ، وتدعيم مؤسسات المجتمع المدنى.

وبمعنى أكثر تحديدا، أن السلم الاجتماعى الداخلى، الذى يستند إلى الديمقراطية، هو وحده الذى يوفر الأوضاع الاجتماعية السليمة القائمة على الأنسجة والوشائج الاجتماعية. ومثل هذا السلم، هو الذى يوفر الإطار الأمثل والأكثر ثقة وأمنا لقيام نظام إنسانى معتمدا على التنمية المتواصلة... على أن أى سلام داخلى لايمكن أن ينمو ويتواصل إلا فى حالة ازدهار اقتصاد وطنى قوى، معتمدا على قدراته الذاتية، وجهود أبنائه، وتوليد الموارد البشرية والمادية والطبيعية الضرورية للتقدم، فى بيئة طبيعية صالحة، تجعل مثل هذا النمو والتنمية أمرا مستداما ومستديما للأجيال الحاضرة والمستقبلة، وفى إطار من التشارك والتعاون بين الحكومات والعناصر الفاعلة فى المجتمع المدنى، بما فى ذلك تشجيع المبادرات الشعبية البناءة والمؤسسات الاجتماعية . إن فهمنا المتواضع للمجتمع الإنسانى العادل – الآمن يتلخص فيما يلى :

* إن أى مجتمع عادل لايمكن أن يقبل نسب مرتفعة من الأمية والبطالة.
* إن أى مجتمع مستقر لايسمح بحرمان فئات بأكملها من ثمار ناتجه القومى.
* إن أى مجتمع آمن لابد أن يوفر مظلة للأمن الاجتماعى والعلاج الطبى– الصحى لأشد أفراده وفئاته حرمانا واحتياجا.

* إن أى مجتمع متكامل لايقبل إلغاء الخصوصيات الثقافية والدينية والمذهبية فى إطار دستور الدولة وأعرافها الراسخة المتعمقة فى النفوس.

ولايمكن تصور نظام إنسانى تحررى دون سيادة القيم المشتركة التالية بكافة مقوماتها وعناصرها:

- تغليب قاعدة أحكام القانون على نوازع العنف.
- تكريس مبدأ احترام حقوق الإنسان.
- تأصيل ومراعاة حقوق الأقليات بغض النظر عن ثقافاتها ودياناتها ومعتقداتها السياسية، وتعزيز التلاحم بين عناصر المجتمع المدنى الواحد.
- تشجيع وإتاحة الفرص لسائر المواطنين على المشاركة فى الممارسات الديمقراطية.
- تعظيم الوعى الاجتماعى على سائر مستويات المجتمع.
- تعميق الاهتمام والعناية بأهمية الحفاظ على البيئة الصالحة.
- توجيه العناية وإعطاء الأولوية القصوى لمشاكل الشرائح الاجتماعية الضعيفة (الطفل والمرأة، المعاقين، كبار السن).

كما يجب أن نتوقف كثيرا عن مفهوم «الحرية» و «العدالة الاجتماعية»، ونتذكر ما قاله جان جاك روسو (١٧١٢-١٧٧٨) أبو «العقد الاجتماعى» محذرا بكلماته، «أما فيما يتعلق بالثروة فإن المساواة تعنى ألا يبلغ أى مواطن من الثراء حدا يجعله قادرا على شراء مواطن آخر، وألا يبلغ مواطن من الفقر حدا يضطره إلى بيع نفسه».

على الصعيد الدولى - العالمى، هناك صلات جوهرية بين احترام حقوق الإنسان بكاملها، وإقامة نظام اقتصادى دولى عادل باعتباره الركيزة لأى مجتمع إنسانى دولى تحررى يقوم على السلم والأمن، وينشد الاستقرار الدولى، ولعل إطار منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، رغم كل الملاحظات والمآخذ، يعد، ولسنوات طويلة، الكيان المؤسسى والخبراتى الدولى المرشح لتشجيع وتنمية التعاون الدولى فى إطار التكافل والتكامل بين شعوب وأمم العالم، ولتنشيط جهود إرساء قواعد السلم والأمن القائمين على العدل والإنصاف والمساواة بين الشعوب والأمم.. ونتذكر فى هذا السياق، ما أكدته الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ أكثر من ٤٠ عاما، ولايزال قرارها بحالته وحيويته، فقد أعربت الجمعية عن رأى مفاده : «إن من شأن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتكاملة، أن يسهم فى تعزيز وحفظ السلم والأمن وتحقيق التقدم الاجتماعى، ومستويات معيشة أفضل، ومراعاة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع».

ولقد عززت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة هذا الرأى الجماعى بقولها:من الضرورى إقامة نظام اقتصادى دولى يكون أكثر إنصافا وعدالة، ويتيح تحقيق مستويات إنمائية متوازنة فى جميع البلدان، مما يترجم إلى حقيقة واقعة المبدأ الوارد فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، والذى يقر الحق المتساوى لجميع الأشخاص فى التمتع بمستوى معيشى كاف».

لابد من التأكيد مجددا، أن العالم المثالى الذى يتمناه كل إنسان على وجه الأرض هو:

* عالم يقوم على أساس العدالة سعيا من أجل تحقيق أغراض سلمية مشتركة تفيد البشرية جمعاء.
* عالم يسود فيه السلام والأمن والكرامة لجميع الأفراد والشعوب والأمم.
* عالم يستطيع فيه الجميع الانتفاع بثمار التقدم العلمى والتقنى.
* عالم يلبى بموارده المتعددة حاجات المجتمع واحتياجات الأفراد، وليس مجرد إشباع المصالح الضيقة للقلة، أفرادا ودولا، وذلك لكى يصار إلى استئصال الفقر دون الإضرار بالبيئة.

نحن ندرك أن السلام والتنمية لايمكن أن ينفصلا، وما لم يخفف الفقر(حتى لانقول القضاء عليه) الذى يسيطر على شطر كبير من العالم، فلن تعدو الديمقراطية وحقوق الإنسان بالنسبة لبقية شعوب العالم سوى سراب وشكليات معرضة للخطر والتهديد الدائمين.

ومن جهة ثانية لايمكن تصور قيام تعاون وشركة حقيقية بين الشعوب مادام مبدأ «البقاء للأكفأ» هو السائد فى العلاقات والمفاوضات الدولية.. لذا ينبغى نبذ هذا المبدأ الخطير كى يفسح الطريق أمام التعاون الصادق بين الأمم والشعوب بحسب قدرات وإمكانات كل أمة وشعب، وفق مبدأ التساوى فى السيادة وسيادة القانون ■

الهوامش

١- إن الشرائع السماوية كافة ومن ضمنها الشريعة الإسلامية منذ ظهورها قد اعترفت بحقوق الإنسان وبالحريات الأساسية كما اشتملت على ضوابط وأحكام تكون نظاما يكاد أن يكون كاملا ليحكم العلاقات الإنسانية التى تقوم بين مختلف الجماعات ولينسق بينها، مستهدفا بذلك تحقيق الوحدة والسلام بين أعضاء المجتمع البشرى والأسرة الدولية.

٢- إضافة لما تنفقه الوكالات الدولية المتخصصة نحو ٣ر٦ بليون دولار فى صورة

تدفقات تساهلية ، ٨ر٧٪ بليون دولار فى قروض غير تساهلية . علما بأن هذه الوكالات تستمد نحو ٤٠ ٪ من أرصدتها التشغيلية من برنامج وصناديق الأمم المتحدة .

٣- معلوم أن هذه المجموعة تضم كلاً من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا وفرنسا وايطاليا وكندا وألمانيا .

٤- تم وضع ضوابط شديدة على تعديل الميثاق، إذ تنص الفقرة الثانية من المادة ١٠٩ على «أن تعديل أحكام الميثاق لايسرى إلا إذا صادق عليها ثلثا أعضاء الأمم المتحدة، ومن بينهم جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين» . وبمعنى آخر، إن كل دولة من الدول ذوات المراكز الدائمة فى المجلس إذا ما امتنعت عن التصديق على التعديل فإن التعديل لايسرى مهما تكن الأغلبية التى صادقت عليها فى الأصل٠

ا· كورين كومار*

ريح الجنوب
فى كونية خطاب حقوق الإنسان

إلى جميع أولئك الذين ينصتون إلى أنشودة الريح
فى مكان غير هذا المكان ، وفى زمان غير هذا الزمان سمعت، بلاك الك أنشودةَ الريح
وقالت :
رأيتُنى على قمة الجبلِ القائم فى سُرَّة الكون ، وكنت منه على ذروته، فرأيت رؤيا هى من كشف البصيرة المبصرة ، لأنى كنت أرى ما فى الكون من هيئة مقدسة.
تذكر أيها السامع أنها قالت ، أنها كانت ترى مافى الكون من هيئة مقدسة .
وكان جبل محور الكون يقع فى الناحية التى تنتمى إليها هى من الكون. وواصلت بلاك ألك حديثها قائلة :
غير أن جبل محور الكون قائم أنَّى ضربتهم فى أرجاء الكون.
من رأس جبلى الكونى ، من النقطة التى يجتمع عندها السكون والحركة، أدعوكم إلى أن تلقوا بأسماعكم إلى ماتقوله الريح.
أن تنصتوا إلى ماتقوله ريح الجنوب : الجنوب كناية عن العالم الثالث ، عن حضارات بلدان آسيا والمحيط الهادى والعالم العربى وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ؛ الجنوب باعتباره أصوات الشعوب وحركاتها حيثما وجدت حركات.
الجنوب باعتباره ينطوى على رؤى المرأة وما فيها من تبصرٍ وحكمة.
الجنوب باعتباره اكتشافا لنماذج جديدة، من شأنها أن تصارع المفاهيم النظرية القائمة

*مثقفة هندية تمثل منظمة «التالير» للمنظمات الدولية غير الحكومية وخاصة فى الجنوب.

ومقولاتها، المشظية للبناءات الذهنية، باحثة لها عن لغة جديدة لوصف مايقع عليه الإدراك، رافضة النظرة العلمية إلى العالم وما تقوم عليه من موضوعية وعقلانية وأحادية، باعتبارها النظرة الوحيدة الممكنة إلى العالم.

أدعوكم إلى أن تنصتوا إلى الجنوب باعتباره استرجاعا لصورأخرى من صور الكون ولمعارف أخرى كانت خبيئة أو مغمورة أو مكتومة الأنفاس. الجنوب باعتباره تحريرا لرقبة تلك المعارف من ربقتها.

أدعوكم إلى أن تنصتوا إلى الجنوب باعتباره تاريخا وسراً خبيئا، باعتباره بحثا عن نماذج سياسية جديدة، وإبداعا لنماذج سياسية جديدة، وإنشاء لتصورات سياسية بديلة.

الجنوب باعتباره كشفا لكل حضارة من الحضارات بلسان أصحابها. الجنوب باعتباره حوارا ينشأ بين مختلف الحضارات.

الجنوب باعتباره كونيات جديدة تهب على العالم.

وفى سياق بحثنا هذا عن تدبر سبل جديدة لفهم الجنوب، لنا أمل فى أن نقدم للعالم معانٍ جديدة وأن نستشرف مرافئ جديدة.

وختاما فإنى أدعوكم إلى أن تصغوا إلى الجنوب. باعتباره صورة من الكون جديدة.

مقدمــة

ومن الريح، دعُونى أنشدْ لكم.

إنها قصيدة لشاعر من جواتيمالا اسمه لويس ألفريدو أراجوا، وقد اخترتها بالذات اعتقادا منى أنها تعبر بشكل ما عما أود أن أستهل به مقالتى هذه:

لقد شاهدتهم ذات مرة يدفنون طفلا ميتا
فى علبة من الورق المقوى
أجل، شاهدتهم بعينى هاتين
وكان مشهدا لا أنساه
وكان على العلبة ختم
شركة جنرال إليكتريك
التطور أفضل منتجاتنا

من نافلة القول إن العلم قوة. والأقوياء دوما دون الضعفاء حباً للاطلاع. لأنهم يعتقدون أنهم يمتلكون بحوزتهم كل الأجوبة. وهم يملكونها بالفعل. لكن ليست لديهم أجوبة عن الأسئلة التى يطرحها الضعفاء. فهم لايملكون أجوبة يقدمونها للملايين الذين تفنيهم الحروب، لضحايا الإبادة الجماعية فى سرى لانكا، وفى رواندا، وفى يوغسلافيا سابقا، لضحايا الاغتصاب زمن الحرب، سواء كنّ «نساءً للتسلية العابرة»، وضعن على ذمة الجيش

اليابانى خلال الحرب العالمية الثانية، أو وسيلة «للتطهير العرقى» فى البوسنة، أو بضاعة للمتعة فى القواعد العسكرية الأمريكية فى آسيا وبلدان المحيط الهادى ، هم لا يملكون أجوبة إزاء ما تتعرض له النساء من إبادة جماعية. ولا إجابة لديهم يقدمونها لملايين المهاجرين فى جميع أنحاء المعمورة. ولايملكون أجوبة للملايين الذين يعيشون تحت عتبة الفقر.
لايملكون أجوبة يقدمونها لضحايا الترتيبات التقنية، ضحايا الثورة الخضراء ، ضحايا الحقن المعقمة ، ضحايا التكنولوجيا « المتقدمة» التى تقضى على مافى الكون من تنوع واختلاف وعلى موارد عيش الناس هم لا يملكون أجوبة لضحايا القنبلة الذرية التى تم تفجيرها فى هيروشيما أو لضحايا جزيرة ثرى مايل وتشرنوبيل ، أو لضحايا جزر المحيط الهادى ، لأطفال رونجلاب، للخمسة والأربعين مليون طفل الباقعين فى السجون فى مختلف أنحاء العالم، أو للأطفال ضحايا المجاعة فى أثيوبيا هم لايملكون أجوبة لذلك الطفل الميّت فى علبة من الورق المقوى.
إن كثيرا مما نصبو إلى تحقيقه هو إلى حد كبير رهين النحو الذى نواصل طرح الأسئلة به أصلا. فإن نحن واصلنا طرح الأسئلة القديمة، مستخدمين المقولات القديمة، معولين على الأطر القديمة، متلفعين برداء النظريات الفخمة، فلن يكون ذلك منا سوى تشديد على الأجوبة التى نعتقد أننا نعرفها، حائلين دون إمكانية استبصار مسالك جديدة، وفتح سبل جديدة. ولعله آن الأوان أن نتجاسر فنطرح تلك الأسئلة التى لاتعتبر أسئلة تطرح، ونحلل ما لايعتبر من باب البيانات والمعلومات، وما يصنف فى خانة غير المعقول وغير العلمى .
ولعله ينبغى لنا أن نبدأ بالبحث خارج الخطاب السائد، فى مجال يقع دون المستوى المطلوب من العلمية وفيما وراء مقاييس المعرفة القائمة. لنكتشف أن معارف وحضارات منبوذة هى معارف وحضارات غير غربية، لنكتشف التجارب الاجتماعية للمجموعات المهمشة من قبائل ، وسكان أصليين ، ومنبوذين ، ونساء ، ولنتبين فى أساطيرها واستعاراتها مايتكرر فى أنماطها التعبيرية من رؤى أخرى للعالم . إنه يتعين علينا أن نخرج عن تقاليد الخطاب المهيمن، فنجد أنفسنا فى ذلك المجال الذى احتقره هذا الخطاب وأقصاه، أى فى مجال الشرقى ، مجال الأسود، مجال المواطن الأصلى ، مجال المرأة، لنكتشف فى الجنوب معارف الجنوب المطموسة، لنكتشف فى الشمال معارف الجنوب الخبيئة، لنصغى إلى صوت الحكمة يتصاعد من المعارف العامية المحلية فى تصد للسائد والمهيمن . ولعلنا ننتقل أنذاك إلى مرحلة استنباط رؤى سياسية جديدة تكون كلية لا جزئية وفيها مزيد من الأصالة، مؤهلة لمجابهة مافى الواقع من تعقد مستمر. رؤى فيها مزيد من الروح النقدية والإبداع.
إن العرف الحديث القائم فى عالم السياسة اليوم لهو عالم الأمة الدولة بالمفهوم المركزى الأوروبى، هو عالم الدول المركزية البيروقراطية ذات الطابع العسكرى، بل حتى النووى. إن الأمة الدولة، أثناء توخيها سياسة تهدف إلى التجانس، قد أخضعت جميع أشكال التنوع

الثقافى، وجميع الفروق الحضارية إلى كيان سياسى ذى شكل واحد، صار ينتمى الآن إلى ما يسمى بالنظام العالمى الجديد.

١- النمط الكونى :

لقد ظل الجنوب ردحا من الزمن راضيا بنظرة إلى العالم هيمنت على ثقافاته، وقررت نموذج تنميته، حددت مقولاته الجمالية ، ورسمت ملامحه العسكرية، وحددت ماينبغى أن يحصل عليه من علم وتكنولوجيا واختيارات نووية . وقد ظل الجنوب راضيا بنظام كونى قائم ، نظام كونى تضرب جذوره الفلسفية والأيديولوجية والسياسية فى السياق التاريخى الخاص بثقافة الغرب. فما الذى أهل مثل هذا التصور لنظام الكون لأن يوسم بالكونية ياترى ؟ إنها تلك النظرة إلى العالم التى تعتبر أوروبا مركزه، ثم أمريكا الشمالية فيما بعد (رأى الغرب) ، وترى أن هذا الكيان يحتوى كل الحضارات ضمن أطره الغربية الخاصة: وهى نظرة اختزلت التنوع الثقافى فى نمط يسمى الحضارة وأنزلت التجارب التاريخية الخاصة للغرب منزلة الكونية. وهى نظرة أعلنت أن ماهو صالح للغرب يجب أن يكون نموذجا يحتذى فى سائر العالم ، وأن ماهو صالح للمركز يجب أن يكون ذا قيمة للمحيط. وهكذا غدا كل ماهو غربى إذن بالضرورة ذا بعد كونى . وأصبحت كل حضارة غير حضارة الغرب، وكل جهاز معرفى آخر، إنما تعرف بالقياس إلى هذا النموذج ومقارنة به ، خاضعة لما له من حدس باعتباره ملزما وخاضعة لما له من قصر نظر باعتباره قانونا، أى خاضعة باختصار للمركزية الأوروبية فيه»(١).

أما الآخر فهو ، حسب نظام الكون هذا، حضارات آسيا، وبلدان المحيط الهادىء وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية ، والعالم العربى . «لقد كانت عشرون سنة أو تكاد كافية حتى تجعل بليونين من البشر يعرفون أنفسهم بأنهم ينتمون إلى بلدان متخلفة»(٢)، إزاء نموذج التنمية لما بعد الحرب، واقتصاد السوق والنظام الاقتصادى العالمى الذى تم طبخه فى برتون وودز وقد قزم هذا النظام كل الوحدات الاجتماعية وصبها فى نموذج وحيد، واختزل كل أنظمة العلوم فى علم أكبر، واختصر كل تجارب الطب المحلى فى طب بسط سلطانه فى جميع أنحاء المعمورة، وحصر كل المعارف فى بوتقة نظام سائد من التفكير، وأخضع كل تنمية لحساب الناتج الداخلى الخام، وأنماط الاستهلاك، والتصنيع، وإلى «ورة الغرب الذاتية للإنسان الاقتصادى ذى الحاجات السلعية المعلومة» ، ولم يكن الإنسان الاقتصادى قط محايدا من حيث هو جنس /جندر.

وقد حدد هذا النظام الكونى من القيم، النماذج التفكيرية للعالم، وكذلك النماذج البيئية منه، محددا شاراته العلمية، واضعا له رموزه التنموية، باعثا الروح العسكرية فيه، معرفا المعرفة والحقيقة بأنها حقائق كونية، وذلك بصرف النظر عن الثقافات، والأصول العرقية والطبقة

والجنسية. وباعتبارها حقائق أبوية كونية، مهما كانت أخلاقية المجتمع الثقافية، وأيا كانت اللغة الحضارية.

وإذن فلقد كانت نظرة كونية إلى العالم اختزلت حضارات العالم فى نمطها المركزى الأوروبى، نظام عالمى كونى أخضع المرأة إلى قالب مركزيته الجنسية: نظام كونى للعالم لم يكن فى نمطه السائد سوى نظام أبوى.

٢- النظرة العلمية إلى العالم :

- تجنيس العلم .

وينطوى هذا النمط الكونى ، على إيمان عميق بأنه نظرة للكون ذات صبغة علمية. وترتكز مقولاته الأساسية على بناء للمعرفة ذى صبغة عقلية، وموضوعية، ومحايدة، وخطية ، وأبوية أيضا. أما ماسوى ذلك من الأنظمة الكونية، التى لاتندرج ضمن الإطار المرتكز على وثوق المعرفة العلمية وحقيقتها، فهى أنظمة يستهان بها ويسخر منها: لذلك يتم هدم الأنظمة الكونية للعالم كما تراها الشعوب الأخرى كما تراها المرأة. ويبرز النموذج الأوحد الوحيد، النموذج العلمى بكل عقلانيته وموضوعيته التى هيمنت على كل الحضارات، وكل أبوته التى أنكرت كل النساء.

لقد وصف الآباء المؤسسون للعلم الحديث الكون (من القرن السابع عشر فصاعدا)، باعتباره آلة محكمة التنظيم، ورسم نموذجهم معالم العالم بمصطلحات رياضية . فعند جاليليو ، تتحدث الطبيعة بلغة المقادير الكمية. أما نيوتن، فهو يستطيع تفسير كل شئ بالاعتماد على المقيسات الأساسية. وأما ديكارت، ففلسفته تقوم على مبادئ رياضية بالأساس. ثم تم توسيع مدى قوانين العلوم الفيزيائية لتطوير قوانين المجتمع فإذا بنا لا نولى أهمية ولا اعتباراً إلا لما يمكن تقديره تقديرا كميا، وقياسه ، أو تحديده تحديدا تجريبيا. وكما يقول فريتوجوف كابرا لقد «أصبحت هذه النزعة إلى صياغة المفاهيم والنظريات العلمية على غرار مايتم فى فيزياء نيوتن عائقا كبيرا فى عدة ميادين، ولعل أكثر هذه الميادين تأثرا بذلك، ميدان العلوم الاجتماعية(٣)»، ذلك أن العلوم الاجتماعية، باعتمادها هذا الإطار الديكارتى، قد اختزلت الظواهر المركبة فى جملة من البيانات قابلة للتجميع والمعالجة بل والأخطر من ذلك، التحكم فيها، منشئة بذلك «قاموسا كاملا من المصطلحات هى مصطلحات القوة» ، والمنافع والقيم والهوية.... يمكن حشرها ضمن أشكال قابلة للقياس»(٤) . ماهو إذن مآل تلك الحقائق التى تشذ عن الأطر العلمية الراهنة؟ ماهو مآل تلك الظواهر التى لايمكن قياسها بالاعتماد على الطرق العلمية المختلفة؟ كيف ينظر إلى كل عمل لايمكن ربطه بأجر ولاينضوى ضمن إطار اقتصاد السوق؟ إن كل ماهو عملى فهو علم مسلم به وموثوق، هكذا يقال لنا، أما ماعدا ذلك فيتعين رفضه، «ولا إيمان إلا بتلك الأمور المعلومة تماما والتى لايرتقى إليها أى شك»

(راجع جايير فى العلم واليقين عند ديكارت). وبعد، فإذا هم وقد فصلوا جميع كيفيات الحياة عن الكميات وهى جزء منها لايتجزأ، ثم أقصوها إقصاءً. لم يبق لمهندسى نظرة العالم الآلة سوى كون بارد، هامد، مصنوع كله من مادة ميتة. وقد مهد هذا التصور لنظام الكون إلى انطلاق عملية واسعة النطاق استهدفت نزع القداسة عن كل أشكال الحياة خلال العصر الصناعى الذى تلاها، فإذا بالطبيعة تصبح شيئا، مجرد آلة. فلم تكن الطبيعة سوى مادة مجردة من كل حس ومنظمة طبق قوانين آلية. أما الكائنات الحية كلها فهى تعتبر «آلات ذاتية الحركة لا روح لها» (ديكارت). وهو ما هيأ لقيام عهد من الاستغلال الاقتصادى والبيئى والبشرى لا حد له. يقول جيريمى ريفكين: لقد وسع داروين فكرة الكون الآلى فآلت إلى نظرية آلية حول أصل الأنواع. ووفرت الداروينية القائلة بمبدأ الانتقاء الطبيعى أفضل سند كونى للتصنيع.... إن الداروينية الاجتماعية مثلت حجر الأساس فى بناء سياسة العصر الصناعى.»(٥)، فأصبح من الممكن إيجاد تفسير عقلى لسلطة الأقوياء وامتيازاتهم، ولتصفية العاجزين والضعفاء بالرجوع إلى القوانين الكونية للطبيعة. ثم وسع كل من ماركس وأنجلس قانون التطور الذى صاغه داروين ليشمل قانون تطور المجتمع والتاريخ البشرى. لقد كان لكل من داروين وماركس وانجلس، مثلهم فى ذلك مثل بقية «الآباء (المؤسسين)»، نفس التصور لنظام الكون. فقد كان الإنسان لديهم مركز الكون، وهم يقرون بالنظرية الطبيعية ذاتها باعتبارها المقدم الأساسى للنمط الصناعى. فالطبيعة مسخرة كى تستعمل، والنفعية هى مصطلح هذا الاستخدام. لقد كانوا مقتنعين بأن الكون يخضع لقوانين محددة، وكذلك الشأن بالنسبة إلى المجتمع. إنها رؤية للعالم تمجد المنافسة والقوة والعنف على حساب التقاليد والأخلاق والدين. نظرة علمية للعالم أضحت النظرة الكونية.

إنها نظرة علمية إلى العالم أعلنت كذلك عن ميلاد الزمن المذكر. ومضى العلم الحديث يتطور فى ظروف تاريخية معينة تتميز بتنامى رأس المال الصناعى واقتصاد السوق، وفلسفة الملكية الفردية والنفعية، وسياسة الدولة. تقول إيفلين فوكس كالر إنه «فى ذات الوقت الذى كان فيه العلم الحديث يتطور فى سياق اجتماعى وسياسى معين ويساهم فى رسم ملامحه، كان يتطور بالتوازى مع أيديولوجية جنسية معينة ويساهم فى رسم ملامحها.... لقد مثلت الأيديولوجية الجنسية وسيطا حاسما بين ولادة العلم الحديث والتحولات الاقتصادية والسياسية لذلك العصر» (٦).

فهذا باكون غالبا مايستخدم استعارات جنسية لوصف العلم الجديد بأنه قوة، قوة لها من الذكورة مايجعلها تقتحم الطبيعة وتطوعها لمشيئته، قوة تضخع الطبيعة لخدمة الإنسان وتجعل منها له عبدا فتحقق بذلك هيمنة الإنسان على الكون. ولم يكن هدف باكون معرفة الطبيعة، بل كان همه التحكم فيها و إخضاعها لمشيئة الإنسان. فالطبيعة غامضة، وسلبية، وجامدة هى أنثى. وتتمثل مهمة العلماء الجدد فى السيادة عليها، ومعالجتها وتحويلها. لم

تكن الرؤى القديمة للعالم، ومن منظور علماء العصر الحديث، قادرة على التمكن من الطبيعة والوقوع عليها،، بل كان كل ماستطاعت فعله هو تحسس الطبيعة ومحاولة إدراكها، .
إن النظرة الجديدة إلى العالم متخمة بالاستعارات الجنسية والصور الأبوية. وقد سعى باكون إلى إقامة زواج طاهر وشرعى بين العقل (وهو مذكر) والطبيعة (وهى مؤنثة) :زواج لايمثل ارتباطا بين العقل والمادة، بل يبسط «سلطان الإنسان على الطبيعة». وذهب الفلاسفة الرجال إلى تصور الطبيعة فى «شكل أنثى جذابة ، عذراء ، غريبة الأسرار ومتمنعة»، أو هم طلقوا الطبيعة من أذهانهم طلاقا تاما وقضوا على نبض الحياة فيها فمضوا يكتبون عنها أنها«مجرد مادة لاحياة لها، وأنها يباب لاتنطوى على أى سر، وهى بالأكيد لاتمثل تهديدا، لكنها تبقى أنثى (٧) . وقد كان لذكورة العقل وأنوثة المادة دور مهم فى بناء الجنس فى علاقته بالمثل السائدة للمعرفة.
وقد حمل بناء المعرفة إلى العالم معانى جديدة.
ربما أمكن للعلم والنظرة للعالم المنبثقة عنه تفسير شكل الظواهر الطبيعية، بل وحتى هيكلها، وذلك بالاعتماد على قوانينه واستخدام أدوات للقياس الكمى والموضوعى ووسائل كمية وتشييئية، لكنه لايستكنه ، وليس بإمكانه أن يستكنه، جوهرها. فهو يختزل تاريخ شعوب بأكملها فى أطر تطور، وعتبات فقر، ونماذج تنمية، وهو يكتب تاريخ عصور بأكملها متعمدا إغفال المرأة التى هى نصف التجربة الإنسانية، وهو بذلك عاجز أبدا عن النفاذ إلى عمق مختلف البيئات الحضارية، وعن إدراك تصورات نظام الكون كما تبدو للمنبوذين وللمرأة، والأقليات المحلية، والمهمشة والملجمة.
وهو بذلك يرفض التاريخ ، يرفض الأسرار.
إن النظرة العلمية الحديثة إلى العالم نظرة خطية. وهى باعتمادها النظرة الخطية تسم ثقافات بأكملها بأنها غير متحضرة، غير نامية، غير متطورة. التطور هو المقياس الكونى للحداثة، وهو يقوم على أساس من عدم التسامح والعنف. وهو يختزل ثقافات الجنوب جميعها فى ثقافة واحدة لاغير، ثقافة ذات شكل واحد.
إن جوهر مفهوم التطور بحركته الخطية لهو فى صميم ذلك التصنيف الذى وضعه علماء التطور الذين وصفوا المجتمع وفق نظام تدريجى يبدأ بحضارة الصيد وهى أقرب إلى البدائية وبالتالى دون الحضارة الفلاحية التى هى بدورها أقرب إلى البدائية من حضارة ملتزمة بالنمط الصناعى، فالمجتمع المصنع هو أرقى درجة فى سلم التطور، وهو منزلة يتعين على الحضارات الأخرى أن تصبو إليها . وإذن فالنمط السائد يجب أن يصبح النمط الكونى.
والنمط الخطى للتفكير لايحدد الحضارات فحسب وإنما الوعى أيضا:، فهو يصبح المعيار الذى به يقاس الوعى الآخر . والآخر يعنى العالم الثالث، يعنى المرأة. بناء على هذا النموذج

يكون الوعى مرتبا فى شكل منازل عليا ومنازل دنيا: العليا هى منزلة الوعى المعقول، الموضوعى، العلمى ، الذكورى : والدنيا هى منزلة الوعى الباطل ، طبعة النساء والمنبوذين الأصليين والسكان الأصليين وسائر الشعوب المضطهدة. وهذا الوعى الباطل للدهماء هو الذى يتعين تلقينه المزاج العلمى، فيتحقق الهدف النهائى: أى يصبح الناس عقلانيين وموضوعيين .... يفضلون نظرة كونية (على حد ماجاء فى بيان المزاج العلمى ، وهو بيان وقعته مجموعة من العلماء فى الهند ، ١٩٨٠].

وتمضى هذه المؤسسة العلمية فتصف المزاج العلمى الذى يجب أن يسود فى مجتمعنا بأنه ليس تحصيلا تجميعيا لجملة من الحقائق، رغم أنها تسعى إلى دعم ذلك الضرب من المعرفة، وهو ليس بالمذهب العقلى، رغم أنها تسعى إلى دعم التفكير العقلى. هو أكثر من ذلك، فهو موقف ذهنى يستدعى نظرة معينة ونمطا سلوكيا معينا، وهو يحمل قيمة كونية، ويجب أن ينتشر فى مجتمعنا باعتباره نظاما سائدا من القيم يوجه بشكل مؤثر طريقة تفكيرنا. يحلل أشيس ناندى فى خطاب ألقاه بمناسبة ذكرى م . ن . روى بعنوان العلم ، السلطوية والثقافة، فكرة مفادها أن العلم الحديث ضرب من الإقصاء محكم الهيكلة، فيقول :جميعنا يعلم أن مستقبلنا فى هذا المجتمع ينظر له ويصوغ معالمه محترفو الشعوذة العصرية التى يطلقون عليها اسم علم الاقتصاد . فإذا كنا لانرغب فى مثل هذا المستقبل ففى انتظارنا التأديب العلمى كتأديب الأطفال ضربا على إعجازهم حتى يستقيموا، والسيكولوجيا العلمية لتشفينا من هذه القيم الباطلة، وشتى المدارس المختلفة للعلاج النفسى، وجميعها مستعدة للشهادة بأننا من العصابيين الخطرين. فى حين أخذ طاقم آخر من الأطباء المشعوذين العصريين على عاتقه مهمة تحويل حتى الثوريين منا إلى معتنقين لمذهب العلمية،.

ويعلل كل هذا بأنه ضريبة السعى إلى تحقيق المعرفة العلمية، وتنمية مزاج علمى وتلقين المجتمع النظرة العلمية إلى العالم ، ذلك التصور الواحد، الأوحد، لنظام الكون الذى يجب أن ينوب عن البقية ويشرع لنفسه ناطقا باسم الكونية.

لكن ماذا لو تبين أن هذه النظرة إلى العالم، المعتمدة على منطق الزمان الخطى، نظرة مغلوطة؟ ماذا لو تبين أن الخطأ الأصلى الأول هو البحث عن سببية واحدة؟ «ماذا لو ثبت أن العالم فعلا مجال من الأحداث المتشابكة المرتبة فى نماذج ذات دلالات شتى؟،(٨) .

ماذا لو اعتبرنا النظرة العلمية إلى العالم مجرد واحدة من بين تصورات شتى؟ ماذا سيكون مآل العلوم والعلوم الاجتماعية التى غدت صناعات كبرى ؟ فالعلماء وعلماء الاجتماع الذين يحتاجون إلى قوتهم وامتيازاتهم هم جزء من ظرف راهن أيديولوجى يحتاج بدوره إلى كونية العلوم الاجتماعية بما فيها من التزام للحياد إزاء القيم ، وبما فيها من عقلية وموضوعية لكى تسبغ صفة الشرعية على النظام الاجتماعى العنيف وتعيد انتاجه وطنيا ودوليا . فالعلم يفسر العالم من خلال عملية رسم خط واضح يفصل بين الموضوع والشئ،

فيكون الشئ إما العالم الثالث ، أو الآلات، أو المخدرات، أو الأسلحة، أو المرأة ، وهى أشياء يمكن قياسها، ومعالجتها، والتحكم فيها. ثم تراه يمضى يجمع البيانات ويصل بعضها ببعض، مجزئا ومرتبا ومحللا، ليجعل الشئ ينضوى تحت مقولات ومفاهيم ، ويفسره بلغة يكتنفها من اللبس مايجعلها لاتمت إلى الواقع بأية صلة. العلم يفصل بين الذات والموضوع مقصيا ذات الملاحظ عن موضوع الملاحظة.

بل يفعل أكثر من ذلك.

فهو يجزئ الكائن البشرى، فيفصل الذات البشرية عن المعرفة البشرية، يفصل المهنى عن الشخصى ، ويفصل الشخصى عن السياسى. وهو لا يفصل «العالم الاجتماعى الذاتى عن الموضوعى، لايفصل المثالى عن المادى» فحسب، وإنما هو يفصل أيضا« التأثر والانفعال عن الإدراك والتحليل» (٩).

وتماما كما حدث بالنسبة إلى البناء المعرفى الأوروبى المركزى، أضحى الغرب المقياس الكونى، مستبعدا سائر الحضارات وسائر الثقافات. كما اقتضى بعده الجنسى المركزى أن يصبح الذكر هو المقياس، وأقصى ذهنه الذكورى المرأة إقصاءاً. وتولد عن نمط البناء المعرفى هذا علم أبوى غيب حياة المرأة وتجارب المرأة. «إن تقنين المعرفة عملية تراكمية تبنى صمتا على صمت... وقد ظلت المرأة على مدى أجيال ملجمة فى الخطاب الأبوى مما حال دون تدوين معانيها وتقنينها وقبولها فى خزائن المعرفة» (١٠). من ذلك.، معانى القوة مثلا: فكل ماهو مكرس فى الاختصاصات والمواد المختلفة، وفى النظام الاجتماعى، إنما هو مفهوم القوة التى يستخدمها الرجل : قوة التحكم، قوة المناورة، قوة المنتصر. ويسود مفهوم القوة الأبوية فى كل الثقافات. وفى تلك الثقافات حيث توجد مفاهيم قوة المرأة [سترى شاكتى] ، فقد تم إبعادها إلى المحيط، فبقيت قوة المرأة على هامش المعرفة، على هامش الحياة. ويعنى الخروج على العقلية الأبوية رفضا لتعريف القوة تعريفا أحاديا، ويقتضى إعادة تعريف القوة ، واكتشاف مفاهيم بديلة من القوة ، واستنباط مفاهيم بديلة للقوة: قوة لتسمية العالم بشكل مغاير لتصورات العالم غير الحديثة. ولأن النظرة الحديثة إلى العالم نظرة ثنائية، فإنها تجزئ . فهى تفصل الأفكار عن الأحساسيس ، منشئة طاقة للمضى بالأفكار إلى نهايتها الموضوعية العقلية مخففة من عبء الأحاسيس . ذلك أن العلم الحقيقى يقتضى إلغاء العاطفة. بل هو لايمكن أن يكون غير ذلك. فليس هناك خانات يمكن أن تحوى التجربة الشخصية ، وليست هناك أية معادلات رياضية لقياس العاطفة، ولامجال ضمن العلوم التقليدية المشغولة بالموضوعية لقياس العاطفة، ولا مجال ضمن العلوم التقليدية المشغولة بالموضوعية لتفسير الذاتى . فالشخصى لايمكن أن يكون سياسيا أبدا.

لقد جلب العلم الحديث إلى العالم، بما نشأ عنه من نظرة إلى العالم، معانى للعنف جديدة.

٣- سياسة حقوق الإنسان :

السياسة القائمة على الجنس لحقوق الإنسان
وددت لو قصصت قصة
عن بلبل قد مات
وددت لو قِصصت قصة
لولا لم يشقوا شفتى.
سميح القاسم

بدأت شذرات من الحكاية تتردد. بدأت تتردد من خلال الشفاه المشقوقة، من بين ثنايا الصمت وراحت النساء فى كل أرجاء العالم يستعدن أصواتهن تحت وطأة عذابهن وغضبهن، جاعلات ماكان يفهم على أنه أحزان خاصة يستحيل إلى جرائم عامة . وقد كان العنف الممارس على المرأة بكافة أشكاله من اغتصاب ، وزنى بالمحارم ، وبغاء ، وحرق بسبب المهر، وختان ، وضرب، وإشراك فى أعمال ومشاهد خليعة، كان كل ذلك ينظر إليه باعتباره حالات من العنف الشخصى أو المشاكل العائلية، وأنه بالتالى شأن خاص وفردى. لكن تلك جرائم ترتكب ضد نصف الإنسانية عددا، تلك انتهاكات للحقوق الإنسانية للمرأة. إنها نقض كلى لحقها فى أن تكون إنسانا. ومن خلال حصر هذه الجرائم ضد المرأة فى المجال الشخصى ، فقد تم استبعاد تلك الجرائم من المجال السياسى. ومن خلال حصرها فى خانة الخاص، تم إقصاء المرأة عن الخطاب الرئيسى لحقوق الإنسان، عن قواعده وتطبيقاته. فقد صيغت المقاييس المعرفة لهذا الخطاب فى تعام عن الجنس وتجاهل له ، ووقع وضع النماذج السياسية المحددة للتفكير السياسى والمؤسسات السياسية على أساس مشرع ضد المرأة وتحقير مشرع للمرأة.

وإن نحن واصلنا النظر من خلال أطر التحليل الحالية، فسوف يتعذر علينا فهم أية محاولة نقوم بها فى سبيل البحث عن فهم جديد لحقوق الإنسان، ومشاغل المرأة فى ميدان حقوق الإنسان ، ذلك أن هذه النماذج أغفلت المرأة وأقصتها وشطبتها من تصوراتها. ومن ثم ، فإذا مارمنا البحث عن فهم جديد لحقوق الإنسان، فسيكون لزاما علينا أن ننظر من منظور جديد.

أن ننظر بعينين جديدتين.

ولعله يتعين علينا، ونحن نبدأ النظر من جديد بعينين جديدتين ، أن نميط اللثام وننفض الغبار عن الحقيقة الكامنة فى جميع الكونيات، أن نتفحص ماهو متفق عليه باعتباره المفهوم الكونى لحقوق الإنسان، المنزل ضمن المقياس العام لإنجازات حقوق الإنسان بالنسبة إلى جميع الشعوب وجميع البلدان ، ذلك التصور الذى شكل المرجع لا للتفكير التقليدى بخصوص حقوق الإنسان فقط، وإنما أيضا للمؤسسات السياسية وخطاب حقوق الإنسان فى

عصرنا الراهن.

تلك النظرة الكونية إلى العالم التى اختزلت حضارات العالم ضمن نمطها الأوروبى المركزى، ذلك النظام الكونى للعالم الذى هيمن على المرأة وفرض عليها التشكل داخل قالبه الجنسى المركزى ، ذلك النظام الكونى للعالم الذى لم يكن فى نمطه السائد إلا عنيفا.

إذا نظرنا إلى تراث حقوق الإنسان من المنظور التاريخى، وجدناه قد قام على أسس فلسفية وأيديولوجية تندرج ضمن إطار المذهب الليبيرالى لعصر التنوير. وقد فتح ذلك الظرف والباب على مصراعيه أمام قيام نمط الإنتاج الصناعى واقتصاد السوق ونظام الدولة، وانجر فى أثر ذلك إلى الأخلاقيات المادية ، وهى نظرة إلى نظام الكون تعلن قيام المجتمع الذى ينخرط كل فرد فيه فى السعى بشكل عقلى إلى تحقيق مصلحته الذاتية. وأعلن الفلاسفة الليبراليون برنامجهم السياسى بناء على اجتهاد خاص. وكان مذهبهم السياسى مرتكزا على مفهوم الملكية الفردية، التى تعنى فى جوهرها أن الفرد هو المالك لذاته الخاصة ولقدراته، دون ارتباط بالمجتمع . كما أكدوا أهمية المصلحة الفردية، والربح الفردى ، ومثلت المنافسة والنفعية حجر الزاوية لبرنامجهم.

ونشأت عن هذه النظرة إلى العالم المتجذر فى هذه المفاهيم صورة الفرد الذى ليس مدينا للمجتمع بشئ . وغدا الفرد ضمنها نتاجا لآليات اقتصاد السوق وقوة العمل البشرية يباع ويشترى مثل أية بضاعة، ويضرب ويستخدم. ولقيت وجهة النظر هذه كل التشجيع– وتم العمل على نشرها من طرف تلك الشرائح فى المجتمع التى حولت حقوق الإنسان، سعيا منها إلى تنمية مصلحتها الذاتية، إلى حقوق المحظوظين وحقوق الأقوياء. وهكذا، أضحت حقوق الإنسان، عبر العصور، تعنى أولوية مطالب الأقوياء والمقتدرين على مطالب الضعفاء . وأنه لأجل أن تنعم بعض الطبقات بحقوق الإنسان، يتعين على الدهماء أن تتخلى عن حقها فى الإنسانية. كان ذلك حوارا ضمن حضارة، بل قل حوارا جزئيا داخل حضارة. لقد اختصرت هذه النظرة إلى العالم التى جعلت من الغرب مركز العالم كل الحضارات والثقافات فى أطرها الغربية، ونزلت تجارب الغرب التاريخية الخاصة منزلة الكونية، وأكدت أن ماهو مهم بالنسبة إلى الغرب إنما هو نموذج ينبغى أن يحتذيه بقية العالم ترى ما الذى ينزل بنى ثقافة معينة منزلة القيم الكونية؟ إن لهذا التصور مرتكزاته الأيديولوجية والسياسية المتنزلة فى السياق التاريخى الخاص للغرب : فمن أين له أن يوسم بالكونية؟ ، لذلك ، فإن أية محاولة لمقاومة هيمنة الكونيات الراهنة لخطاب حقوق الإنسان لاينظر إليها باعتبارها مقاومة لمجموعة قوة تاريخية، وإنما باعتبارها مقاومة للأخلاقية الكونية لحقوق الإنسان، .(١١) . فكل حضارة أخرى، وكل نظام معرفى آخر، إنما يعرف بالقياس إلى هذا النموذج ، وهو نموذج يهيمن على جميع الشعوب والقبائل ، والأقليات والجماعات العرقية ويختزلها فى نظام الحكم الوحيد للدولة. وهو يجعل الكل مواطنين للدولة، مواطنين لا

ملامح لهم تتداولهم السوق وتستخدمهم . وهو نموذج يرسم الحضارة الواحدة للإنسان الكونى ، ماحيا جميع الاختلافات ، متجاهلا كل الخصوصيات التاريخية، واضعا جميع المطامع ضمن نماذج متجانسة للحرية والانعتاق والمساواة.

ولم يكن ذلك ليتحقق دون عنف شديد:

فقد مثلت النواحى الاستغلالية للمجتمع الليبيرالى، التى ذكرنا، الإطار الذى شهد تطور مفهوم الدولة ذات السيادة. فأصبح ينظر إلى الدولة باعتبارها الضامن لحقوق الفرد، فالدولة القوية يمكن أن تمنع قوى اقتصاد السوق، القادر على خلخلة المجتمع، من هدم المجتمع.

ولقد كان هذا الكلام الليبيرالى الممهد لما أصدرته الأمم المتحدة من إعلان عالمى حول حقوق الإنسان، وهو إعلان يتجه إلى دول الأمم المتحدة ذات السيادة. أما وهم العقد الاجتماعى ، فهو يؤكد على الارتباط بين الفرد والدولة على نحو يغرق التقسيم إلى طبقات اجتماعية والمجموعات فى صلب المجتمع. وقد طور هذا التصور مفهوما خاصا للدولة وحقوق الفرد والحقوق الشخصية، ومن ثم مفهوما للسياسة، وفرت بمقتضاه حقوق الفرد والحريات الفردية المرتكزات الأساسية التى قام عليها صرح حقوق الإنسان وتطور، وهى حقوق تعد الدولة ضامنا لها. وإن إعلان الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان الذى تصادق عليه الدول، ليبين بوضوح الحقوق التى يتعين أن تكفل بالنسبة إلى مواطنى الدولة. فالدول إذن هى الموكول إليها مسؤولية دعم هذه الحقوق. ومع ذلك ، فباسم حقوق الإنسان يمكن للدول الموقعة على الإعلان أن تضفى صبغة الشرعية على الإبقاء على ظروف عيش أبعد ماتكون عن الإنسانية، وعلى ممارسة أعنف أشكال القمع على شعوبها ، الأمر الذى ينظر إليه باعتباره مسألة داخلية ومسألة قانون ونظام ومسألة أمن قومى لهذه الدول ذات السيادة. والدولة ، كما نعلم، هى عادة أكبر المنتهكين . ويشرع خطاب حقوق الإنسان وتطبيقاته ما يوصف بعنف الدولة وإرهابها. وتصبح حقوق الإنسان تعبيرا عن القوة ذات الشرعية السياسية. وهى لاتكتفى بممارسة تلك القوة، منتهكة حقوق المواطنين الذين تدعى حمايتهم تجاه الدولة، بل وتذهب إلى أبعد من ذلك فتضفى صبغة الشرعية على مفهوم معين للعنف :هو عنف الفقر، والمجاعة، وسوء التغذية وعنف الشركات العالمية، وتخريب المحيط، والإرهاب التكنولوجى. وهذه أشكال من العنف غير معترف بها، تمارسها الدولة ضد شعبها من خلال ماتختاره من نماذج التنمية وما تتبناه من الخيارات التكنولوجية ومن خلال ما تخوضه من الحروب، ومن خلال ثقافة التسلح التى ترسيها.

وليس هناك من مكان للمرأة ضمن الخطاب التقليدى لحقوق الإنسان. فحقوق الإنسان نشأت عن نظرة معينة إلى العالم تبنت التردى بالمرأة إلى مجال الذاتى مذهبا. وقد تخللت مفاهيم الجنس نسيج النظرة السائدة إلى نظام الكون تخللا عميقا. والآخر ضمن هذا النموذج الكونى ، هو المرأة، أى الآخر الذى تنتفى عنه صفات الذكورة، والقوة، والإنسانية . كما أن هذا

النموذج يغفل المرأة فى بنائه لمعرفة العالم إغفالا تاما. فتجاربنا، ومعانينا ورموزنا ليس لها مكان فى مستودعات المعرفة . فلنتحدث إن شئنا عن الفقر، لكننا نرفض تأنيث الفقر، ولنعترف بعنف العلم ، لكننا ننكر تجنيس العلم،بل فلنفحص ضحايا التنمية، لكننا نغض الطرف عن الاقتصاديات الجنسية والسياسية الجنسية.

وقد جلب بناء المعرفة هذا إلى العالم معانى للعنف جديدة.

ليس هناك مفهوم للقداسة ضمن هذا النموذج السائد. ليس هناك مكان لبلاك إلك (إلك السوداء) التى ترى مافى الكون من نظام مقدس. الطبيعة مورد ثروة والأرض مورد ثروة، الغابات موارد ثروة والأنواع المختلفة موارد ثروة. وجميع الحلول لمشاكل العالم سوف تأتى من العلم، من التكنولوجيا، من التنمية ، هكذا يقال لنا، سوف تأتى الحلول من هذه الأشياء التى هى جزء من إرهاب عالمى لم يكتف بالقضاء على الثقافات والحضارات وإنما هو أيضا لا يفتأ ينهب الأغلبية ويكتسح المزروعات، ويدنس الطبيعة، ويحقر المرأة.

وإن وثيق الصلة بين هذا النمط وسيطرة هذه النظرة إلى العالم ليثير القلق حقا. فأغلب مداولات لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ورؤاها تعتمد تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، وهو تقرير عنوانه مستقبلنا المشترك. ويبين التقرير أن المقصود بالمشتركات العالمية هى المحيطات والفضاء والأنتركتيكى. وهكذا بدا فجأة أن هناك تقريراً اجتماعياً أنجز بناء على تحليل مشترك، ومنظور مشترك للمجموعة الدولية، يحدد الأهداف المشتركة ويتفق على سياسات مشتركة على درب تحقيق رؤية مشتركة لمستقبلنا المشترك. أما مالم يبين التقرير قط، فهو أنى لكل ذلك أن يتحقق من خلال سوق مشتركة، بل عالمية. يقولون مستقبلنا المشترك،و هكذا؟! منذ عدة سنوات، نطق القائد سياتل بتلك الكلمات الحكيمة عن المشتركات : كيف يمكن لك أن تبيع أو تشترى السماء ؟ نحن لا نملك الهواء أو الماء . كيف إذن تشترونهم منا ؟ كيف تريدون الآن أن تتحكموا فى المشتركات؟. لم يكن فى ذلك تصور لمستقبل المشتركات، فالتملك لايفهم إلا فى مجال الخطاب السائد، كذلك المتعلق بالملكية الفردية. وربما تكون اشتريته مقابل مقدار من المال، فى حين يكون هو ملكا لى بمقتضى نظام مغاير تماما(١٢).

أما ضمن رؤية المستقبل المشترك، فلا مكان لتعدد المستقبلات، ولا مكان للاختلافات، ولا مكان لتعدد الثقافات.

اسمحوا لى أن أقص عليكم قصة من عصرنا الحاضر.

قتل أحد سكان الأدغال مرة عنزا كانت فى قطيع، وذلك بعد أن طلب منها الإذن بذلك جريا على عادة تلك البلاد. لم يكن ليتصور أن للقطيع صاحبا يملكه، كما كان الأمر حقيقة، بل كان يجهل فكرة الملكية أصلا. وعندما مثل أمام المحكمة، لم يتردد فى الاعتراف بأنه قام بما قام به، ولم يفهم قط لماذا هو فى السجن، ولا معنى القانون، ولا الأسباب القانونية

والشرعية التى انبنى عليها الحكم الذى انتهت إليه المحكمة إثر محاكمة لا غبار عليها تولاها قاض عادل.

سأل باحث من البيض كان قد شهد الحادثة مساعده فى ذهول: «كيف كانت المحاكمة ؟».

فأجابه مساعده وكان من أصيلى نفس القرية فى بوتسوانا التى ينتمى إليها ساكن الأدغال المتهم :« لقد حكم عليه بالإعدام».

فصاح الباحث محتارا :« بالإعدام ! من أجل قتل عنزة ؟!».

فرد مساعده : « أجل . حكم عليه هو بثلاثة أسابيع سجنا. لكنه لن يعيش أكثر من ثمانية أيام. سيمتنع عن الأكل والشرب. فهو لايستطيع تصور فكرة العيش فى زنزانة. وسيعتقد أن نهايته قد حلت».

٤- السياسة القائمة على الجنس لحقوق الإنسان :

تفهم الجرائم التى ترتكب ضد المرأة على أنها مسائل عائلية، مسائل عنف شخصى ، وهى لذلك تندرج فى مجال الخاص والذاتى : وبهذه الخصخصة ، يعتم على العنف الممارس ضد المرأة . وإذ ينكر على هذه الجرائم وجهها العام، ينكر عليها بالتالى معناها السياسى ، بل حتى مبدأ جبر الضرر الاجتماعى. فحتى عندما تمت صياغة المواثيق الدولية لحقوق الإنسان (سنة ١٩٤٨)، جاءت تصورات الجنس مبطنة بشكل معقد ضمن تلك النظرة إلى العالم التى شرعت احتقار المرأة. فالآباء المؤسسون للتراث الليبرالى، من هيجل إلى روسو، فهموا الأنوثة على أنها طبيعة المرأة البيولوجية، على أنها نقص الوعى السياسى عندها، وأنه عاطفيتها، وأنه لاعقلانيتها. وقد جعل ذلك منها فى اعتبارهم مصدر تهديد للحياة العامة وللمواطنة . وبالتالى فإن كل ماتستطيع المرأة المساهمة به هو تنشئة المواطنين. وليس المساهمة من حيث كونها مواطنة فالليبرالية وسياسة الدولة إنما تمارس لجعل الرجال مواطنين صالحين والنساء ذوات خاصة صالحة.

ومن خلال خصخصة المرأة حددت الليبرالية وسياسة الدولة من الذى يُمنح الحقوق السياسية وحقوق الإنسان. بل ذهبت إلى أبعد من ذلك. فقد رسم التمييز بين العام والخاص خطا فاصلا بين مايفهم على أنه عقلى وما يعتبر عاطفى ، بين الكونى والخاص، بين الموضوعى والذاتى ، بين العقل والمادة. ثم إنه «لم يفصل بين مجالين للنشاط فحسب، وإنما أيضا بين مجالين للأخلاق، بين عالمين...». فهذا هيوم يرى أن عالم المرأة ليس عالم الفكر، وليس عالم شؤون الدولة، وليس عالم المسائل الكونية للعدل والحرية، فكل ذلك هو عالم الرجل. إنما عالمها العالم المتحول للحياة العامة ، عالم الحياة اليومية . عالم العامية، وذاك ميل ، فى مقالته الشهيرة عن الحرية، يستثنى من المؤهلين للتمتع بحقوق الحرية البلدان المتخلفة فى العالم والنساء . وقام على هذا الاستثناء فكر حقوق الإنسان التقليدى والمعاصر ومؤسساته التى أنكرت على المرأة أهم حق إنسانى ألا وهو الحق فى أن تكون

إنسانا.

وهى باستثنائها للمرأة ، قد غيبت تجارب المرأة وحكمتها ورؤاها ، مما لم يعد ممكنا معه التعرف على العنف الممارس ضد المرأة من خلال النماذج الراهنة لحقوق الإنسان . والآن لايمكننا مواصلة تصنيف الاغتصاب فى السجون وزمن الحرب والصراعات المسلحة، ولا الأبعاد الجنسية للتعذيب، والبغاء والإرهاب الجنسى، وتأنيث الفقر إلى غير ذلك ضمن خانة العنف الشخصى الممارس ضد المرأة. وثمة حاجة أكيدة إلى مجابهة مفاهيم حقوق الإنسان الراهنة من منظور نسائى. هناك حاجة أكيدة إلى أن ننظر بعينين جديدتين ، بعينى المرأة. والضحايا من النساء هن من كل الأعمار وكل شرائح المجتمع. ولا بأس أن نعيد هنا ذكر سوء المعاملة الذى لقيته تلك المرأة الإيرانية العجوز نزيلة سجن إيفين فى طهران. كانت تلك المرأة قد ساعدت أبناءها على الفرار عبر سطح منزلها... فتم ضربها على ثدييها حتى تورما. ثم ألقى بها داخل الزنزانة رمة من اللحم. وقيل لها إنها ستذهب إلى الجحيم وقد عم البكاء الزنزانة كلها تعاطفا معها لأنها كانت مسنة ولم تكن تدرى ما الذى اقترفته*.

ولنعد قراءة قصة جنتبهان رمجى ، تلك المرأة التى لها من العمر اثنتين وعشرين سنة ، من قبيلة من سجيرا فى جوجارات ، والتى جردت من ثيابها أمام حشد خلال إيقافها. ثم تم اغتصابها فى مركز الشرطة، حاولت بعد ذلك رفع دعوى لكن الشرطة رفضت طلبها، ورفض أطباء المستشفى المحلى تولى فحصها دون إذن من الشرطة، وقد أثبتت المحكمة العليا حصول الاغتصاب، إلا أن توصياتها قد تم تجاهلها كليا.

ومنذ بضع سنوات ، حاصر أكثر من ستين جنديا فى الفيلبين منزلا تابعا لعائلة محلية مشتبهة فى حادث مساعدة للجيش الشعبى الجديد وقاموا بتفتيشه . وأثناء التفتيش ، عادت البنتان روزى بايندر، وعمرها أربع عشرة سنة ، وصديقتها ادنا فيليز من الكنيسة . وعندما غادر الجنود المنزل، اصطحبوا الفتاتين معهم وفتاة أخرى كانوا قد احتجزوها من قبل.

وروى شهود عيان كيف أن الجنود نقلوا الفتيات الثلاث إلى مكان يبعد حوالى ٣٠ مترا عن المنزل وهناك استمع إلى صراخ وعويل. وعثر فيما بعد خلال ذلك اليوم على جثث البنات الثلاث تحمل آثار طعنات عديدة*.

وفى سنة ١٩٨٧، تم فى تركيا إيقاف مئات الطلبة إثر مظاهرات واسعة النطاق احتجاجا على القيود المفروضة على الجمعيات الطلابية. وقالت إحدى الموقوفات، وهى امرأة شابة تدعى نيلوفار أيدور ، فى شهادتها لدى مثولها فى شهر مايو أمام محكمة أمن الدولة فى أنقرا:أخذونى أول الأمر إلى مركز الشرطة فى يديماهال، ثم نقلونى معصوبة العينين إلى مكان لا أعلمه. وهناك جردونى من ثيابى ووقع رشى بخرطوم من الماء المثلج، وتلقيت صدمات كهربائية. ثم طلبوا منى أن أمضى تقريرا، فرفضت. عند ذلك حشرونى مع طالب

* تقارير منظمة العفو الدولية.

داخل زنزانة انفرادية. وبعد أن جردونا من ثيابنا، أجبروا الطالب على الاعتداء على جنسيا. لم أستطع الاحتمال، فقبلت إمضاء تقريرهم»*.

ومن سرى لانكا تصف امرأة موقوفة الحالة التى كانت عليها امرأة أخرى إثر التحقيق معها. كان جسمها بأكمله حاملا لآثار دامية تدل على أنها قد تعرضت للضرب المبرح. لم تكن تقوى على الجلوس أو القرفصة. وعندما ألححنا لمعرفة السبب، ذكرت لنا كيف أنها جردت من ملابسها وأن رجال الشرطة عمدوا إلى إيلاج عصا بالقوة داخل فرجها.

ومن بورما ، وصفت امرأة، كانت هى نفسها قد تعرضت للاغتصاب، كيف اغتصبوا أمامها موقوفة أخرى، فى اليوم التالى لتاريخ إيقافى ، أحضر الجنود إلى المعتقل فتاة تبلغ من العمر حوالى خمس عشرة سنة . وتم اغتصابها فى نفس الغرفة، الغرفة التى كنا أربعتنا ننام فيها. رأيته بعينى يغتصبها أمامى . كانت تصرخ ، لكن لفرط ماكان يلحقها من ضرب، لم تعد تجرؤ على الصراخ...*

كانت كوان إن سوكى فى سنتها النهائية بالجامعة الوطنية بسول فى كوريا الجنوبية . وكانت تتابع دراسات التخصص فى التصميم فى ميدان النسيج، عندما غادرت مقاعد الدراسة لتصبح عاملة فى معمل صغير للملابس فى بنشيون. وهناك تم إيقافها واتهامها بتزوير وثاق رسمية ضرورية للحصول على عمل بالمعامل. وخلال التحقيق معها بخصوص التهمة الموجهة ضدها، عمد عون الشرطة مون كوى دونج إلى تعذيبها جنسيا. وتكرر تعذيبها جنسيا أكثر من مرة. وهى تذكر فى حديثها عما حصل لها تفاصيل مريعة حقا.

لقد كانت واحدة من بين عدة سجينات سياسيات يتعرضن إلى الاغتصاب الجماعى والاعتداء الجنسى من طرف الشرطة وأعوان KCIA* .

إن جنتبهان رمجى، وروزى باينر، ونيلوفار أيدور، وكوان إن سوكى لسن سوى عينة من قائمة الضحايا من النساء التى لاتنتهى . لكن الغاية ليست إعداد قوائم جديدة بالمفقودات أو الموتى، إنما الغاية أن نسلط الضوء على أبعاد معينة للمعاناة والعنف، أبعاد يتعين اعتبارها انتهاكات لحقوق الإنسان، وأن نبرز أن هناك مسائل جد خصوصية متعلقة بالضحايا من النساء.

ولننظر فى مسألة التعذيب مثلا. فلئن تعرضت بعض النساء إلى التعذيب بسبب انتماءاتهن السياسية ، فإن الأغلبية تعرضن للتعذيب الجسدى والنفسى بسبب علاقتهن برجال يعتبرون أعداء للدولة. فهن غالبا مايجبرن على مشاهدة الإناث الصغيرات وهن يعذبن ويضربن ويعتدى عليهن فى محاولة لدفعهن إلى الإنهيار خلال عمليات الاستنطاق. وقت حرج بشكل خاص بالنسبة إلى النساء . فالإيقافات قد تحدث أحيانا فى مناطق قاصية، وتنقل الموقوفات مسافات طويلة قبل الوصول إلى أقرب مركز إيقاف. وعادة لايكون ثمة من شهود على مايحدث. وخلال تلك الفترة التى يمكن أن تمتد إلى أيام تكون النساء عرضة

*تقارير منظمة العفو الدولية

بشكل كبير للاعتداء الجنسى*.

كما لايجب أن ننسى أن غرف التعذيب عبر العالم يقوم عليها فى الغالب عسكريون، مما يجعل التعذيب الذى يمارس على النساء السجينات والموقوفات يكتسى صبغة السادية الجنسية. فالاعتداء الجنسى والتحرش الجنسى والاغتصاب المنظم ، وهى ضروب من إخضاع الموقوف إلى عقاب جسدى ونفسى متعمد، تمثل الجزء الأكبر من تعذيب النساء المحتجزات ، ويتم تنفيذها عن طريق مجموعات من الرجال، وكلاب مدربة خصيصا، وبواسطة إيلاج عصى المكانس والقوارير والفئران داخل الفرج، (منظمة العفو الدولية).

ويمثل ما يتبع تلك الممارسات المهينة من حمل، وما يتبع ذلك من عار، مصدر خوف دائم لهن. وتتضاعف معاناة السجن أضعافا من خلال تكرر الإهانة إذ تضطر المرأة إلى تمكين الغير من نفسها للحصول على الطعام لذلك الطفل الذى فى كفالتها أو لنفسها . وعادة ما تنبذ العائلات ضحايا الاغتصاب، فتتواصل معاناة الإهانة طويلا بعد عملية الاغتصاب. إن الاغتصاب جريمة يثبت من خلالها الرجال تحكمهم وسيطرتهم الكاملة. ولنتذكر تلك الحكايات المريعة التى ترد علينا من إيران.

هناك تعرضت عدة نساء شابات، من معارضات نظام الخمينى، إلى الاغتصاب قبل تنفيذ حكم الإعدام فيهن، وذلك بسبب الاعتقاد القائل بأن الأبكار يدخلن الجنة. ومن ثم فلماذا لاتمتد الوصاية الأبوية لتشمل الآخرة! إن العنف الجنسى انتهاك لحقوق الإنسان.

داخل السجن ، وخارجه.

هناك حاجة ملحة إلى إعادة النظر فى المجالات التقليدية لحقوق الإنسان، إلى إعادة تقييم المفاهيم الرئيسية، إلى إعادة تعريف مقاييس الحقوق الحالية. وتلاحظ منظمة إعلان حقوق الإنسان، وهى منظمة غير حكومية ببانكوك (مارس ١٩٩٣) ، فى قسم مخصص لحقوق المرأة أن «أوضاع المرأة وانتهاك حقوقها الإنسانية، لاتنعكس فى لغة أغلب الوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا فى محتواها ولا فى تأويلها».

هى تتجاهل النساء ، تتجاهل نصف الإنسانية، ومن ثم فإن الادعاءات بكونية التصورات الراهنة لحقوق الإنسان ادعاءات باطلة إلى حد كبير.

خذ مثلا السياسات والمواثيق الراهنة حول اللاجئين، وسترى أنه لا يوجد بلد واحد فى العالم يعترف بحق اللجوء، أو يمنح صفة لاجئ ، على أساس التمييز الجنسى أو العنف ضد المرأة.

ومع ذلك فهناك كثير من العنف يمارس على النساء اللاجئات ويتخذ أشكالا عديدة ومتنوعة. فلنتذكر النساء اللائى تعرضن إلى الاغتصاب خلال الحرب فى بنجلاديش. كان الجميع يرثون لحال أولئك النساء اللائى لم يعد لهن مكان فى مجتمعهن : فهن قد ألحقن العار بعائلاتهن لأنهم فقدن عذريتهن، هن نساء غير طاهرات والنساء غير الطاهرات من الأفضل أن يكن ميتات. لقد كن فى حاجة إلى ملجأ بكل معانى الكلمة. لكن لم يكن هناك

بلد واحد ليصغى إلى مطالبهن فى اللجوء. فهناك فى صلب الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وهى فى هذه الحال اتفاقية جنيف حول اللاجئين ومؤتمر جنيف حول اللاجئين (١٩٥١ و١٩٦٧) فكرة واضحة عما هو سياسى : والعنف ضد المرأة لايدخل فى خانة السياسى. وسياسات اللجوء لاتعنى بالعنف الخاص الممارس ضد اللاجئات والذى تعانيه من كل الجهات: من قبل أعدائهن ومن قبل أنفسهن ومن قبل أولئك الذين يدعون مساعدتهن. ويجب ألا ننسى أن أغلب طالبى اللجوء يحملون وجها نسائيا، فهناك حاليا مايربو عن الخمسة والعشرين مليون لاجئ فى العالم يتألف حوالى ٨٠ بالمائة منهم من النساء والأطفال.

وتفيد الاستجوابات أن النساء اللائى اجتزن الحدود فى جيبوتى تعرضن إلى الاغتصاب من قبل حراس الحدود أو الشرطة المحلية، أو أنهن أجبرن على ربط علاقة مع رجل يوفر لهن شيئا من الحماية إزاء الاعتداءات العرضية مقابل بعض الخدمات. وهكذا فقد بات من الضرورى توسيع مجال حقوق اللاجئين ليشمل اعتبار التمييز الجنسى والعنف الجنسى أسبابا مشروعة لمنح صفة اللاجئ ومنح حق اللجوء.

أما إذا ما أضفنا إلى قائمة الاعتداءات هذه المتاجرة بالنساء ، وإجبار النساء على تعاطى البغاء لتحقيق الأمن الاقتصادى ، واختطاف الفتيات، وبيع النساء من طرف العائلات الفقيرة، وانتداب الدليلات للسياحة الجنسية لتأثيث المواخير العسكرية الأجنبية أو المحلية، أو باعتبارهن زوجات من ضمن الحريم، أو زوجات بالمراسلة للرجال من الغربيين ، فإنه يتبين لنا أن هذه الناحية كلها من الإسترقاق الجنسى للمرأة لم تعتبر فى أى مستوى على أنها انتهاكات لحقوق الإنسان. وهناك إذن حاجة ملحة لتوسع المجال الحالى لحقوق الإنسان ليشمل وجهة نظر جنسية.

٥- نحو جيل جديد من حقوق الإنسان :

نحن فى حاجة إلى البحث عن مجال جديد، وإلى أن نستكشف مسالك جديدة ، أن نبحث عن إشراقات جديدة، أن ننشئ جيلا جديدا من حقوق الإنسان ، أى أن نوسع الخطاب والتطبيقات من فكرة الحقوق الفردية للإنسان وليدة عصر التنوير الليبرالى إلى الحقوق الجماعية للشعوب.

ويبدو ذلك الحق الجديد نسبيا الذى أضيف مؤخرا إلى مجموعة حقوق الإنسان ألا وهو الحق فى التنمية ، مندرجا ضمن جيل جديد من حقوق الإنسان . ويعود الفضل فى نشأة مفهوم التنمية حقا من حقوق الإنسان إلى رجل القانون الإفريقى ، كيبا مباى . ففى سنة ١٩٨٦ ، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع إعلان الأمم المتحدة حول الحق فى التنمية، وصوتت لفائدة الإعلان جميع بلدان العالم الثالث. والإعلان يتصدى لجملة من المسائل

بدءا بمسألة التنمية المتجهة إلى الشعوب، وانتهاء بمطالبة المستفيدين من التنمية بالالتزام بالمبادئ المضمنة فى هذه المجموعة من الحقوق.

وقد اعتبر الإعلان أن الحق فى النحو حق إنسانى. وأكد مبدأ أن حقوق الإنسان هى وسائل للتنمية وهى أيضا غايات لها.

وذهب إلى أبعد من ذلك، فنزل الحق فى المشاركة، باعتباره وسيلة لتحقيق حقوق أخرى فى عملية التنمية ، منزلة مركزية. وتحدث الإعلان عن تنمية تنمى قوة الشعوب(١٣).

إلى هذا الحد، يبدو كل شئ على مايرام.

إلا أنه بالإضافة إلى أن مجموعة الحقوق هذه ، والتى تأتى مرة أخرى فى صيغة مركزية، إذ يبقى دعم هذه الحقوق وحمايتها من مشمولات الدولة، فإن نموذج التنمية، فى حد ذاته، لم يكن محل تساؤل. فما هى هذه التنمية التى تمنح الحق فيها؟ فالمرتكزات الأساسية لنموذج التنمية ظلت على حالها بإنتاجيتها وربحها وتطورها وجميعها مرتبطة باقتصاد السوق العالمية والفلسفة الاستهلاكية. وهو نموذج أشاع اليأس، وأفضى إلى نهب خيرات السواد الأعظم من الناس، نموذج تنموى جلب معه تدنيس الطبيعة، وهدم نمط عيش ثقافات بأكملها وتدنى وضعية المرأة. فالتنمية تختصر جميع الاختلافات ضمن نموذج مسطح يسمى التحديث، حيث تهجر السدود الناس، وتصبح الغابات والأنهار موارد ثروة وتغدو الطاقة الذرية ذريعة الدولة، . والإعلان يكرس النموذج السائد للتنمية والتكنولوجيا وقوة الدولة. وأضحى كل من النظام العالمى الجديد، والحوار شمال- جنوب، تقنية سياسية للحصول على الامتيازات ضمن النظام الاقتصادى ، لكن دون المساس بجوهره. وإذ تتغير التسميات ، فإن الرؤية التنموية والطرق المستخدمة تبقيان تقنيتين ، تتحكم فيهما المؤسسات المالية العالمية وقوى اقتصاد السوق العالمية.

وترى بعض دول الجنوب، أن الحق فى التنمية يشدد على أسبقية مايسمونه الحقوق الجماعية على الحقوق الفردية. أما مايعنيه ذلك/ فى الواقع فليس سوى كون الحقوق الجماعية مرادفا لحقوق الدولة، ولا علاقة لذلك البتة بحقوق مجموعات الشعوب، وهى مجموعات غدت بتمامها وكمالها ضحايا للتنمية.

أما ضحايا التنمية فيقصون قصة مغايرة.

اصغوا إلى شعوب مناطق الثورة الخضراء (وفى العالم الثالث العديد منها) حيث تُعلن البذور العجيبة (التى حصل لأجلها نورمان بورلوج على جائزة نوبل) قيام نظام جديد للمتاجرة بالزراعة باسم التنمية. وقد تطلبت تقنية الثورة الخضراء بنية تحتية من فصائل بذور غزيرة الإنتاج، وأسمدة كيميائية باهظة الثمن ، ومبيدات جديدة (حيث تخلق الفصائل الجديدة من النبات أجيالا جديدة من الحشرات) ، وتجهيزات للتحكم فى الماء، وفلاحة مميكنة ، زجت كلها بالفلاحين فى العالم الثالث فى حبائل السوق العالمية وعالم السياسة.

وغدت البذور تجارة فلاحية هامة. فللشركات العالمية بنوكها من جينات البذور الخاصة التى تم تطويرها فى المختبرات، والتى هى مطروحة الآن للبيع للعالم الثالث. وقد أحدثت الثورة الخضراء شروخا فى بناء الحياة اليومية فى العالم الثالث عميقة ومؤلمة. والثورة الخضراء ليست سوى واحدة من الترتيبات التقنية لهذه التنمية.

اصغوا إلى أصوات الشعوب فى كل مكان من الهند حيث هجر أهاليها تشييد السدود الهائلة فى تهرى ، وبودجهات، وإنشانابالى، وسوفرنريكا، وبويمونتى، ، وبورلكارو، وسردار ساروفا، ونرمدا ساجار، سدود تهدد بالقضاء على أراض جماعية مشتركة، وبإغراق الغابات وتشريد الفقراء. فكل سد كبير فى الهند قد تسبب فى تشريد الآلاف من المواطنين واجتثاثهم من الأودية الخصبة قرب الأنهار، مما نتج عنه معاناة اقتصادية، ومعاناة ثقافية أيضا. ولم تؤد التعويضات، وسياسة إعادة الإيواء فى أماكن أخرى، وبرامج التوطين، التى لاتتم دون إكراه، إلا إلى المساهمة فى تردى الوضع. فهؤلاء هم بالفعل لاجئون فى بلدهم ذاته. يقول مسؤول عن برنامج للبنك العالمى واصفا معاناة ضحايا مشروع سد فى الفلبين وغضبهم:

كانت منطقة بلدية بأكملها تغمرها المياه ، كنا بصدد إغراق بلدية بأكملها، بل حتى رئيسها. راسلنا ماكنمارا فى الغرض، وكتبنا إلى البابا، وإلى الجميع... لكن لم يكن هناك من أذن صاغية.

اصغوا إلى الشعوب فى إيريان جايا وهم يدفعون قسرا إلى القضاء على موارد عيشهم فأراضيهم التى هى مصدر عيشهم الوحيد أخذتها الحكومة منهم قسرا قاضية فى سعيها إلى التحديث على طرق العيش القبلية فى جذرها. وهى تعتبر الثقافات غير المادية أى الروحية، تهديدا للوحدة القومية ، وتشويها لصورة البلد التقدمية، وهى تبدو مستعدة لئلا تألوا جهدا أو تدخر وسعا فى سبيل تكوين نوع واحد من الإنسان فى أندونيسيا، على حد قول أحد الوزراء. وهناك مايدل على أن هذه الغاية تتابع بشراسة عجيبة : كان يعمد إلى حرق قرى قبلية بأكملها تستبدل بصفوف من الأكواخ المسقفة بالقصدير، أو يفرض نمطاً فلاحياً على قبائل تعيش على الصيد فتجابه، فتقاوم، فتجابه مقاومتها بالضرب من الشرطة والجنود،. أو يعمد إلى تعذيب رؤساء القبائل على مشهد من الجميع حتى الموت، أو إلقاء قنابل على قرى محلية أو إطلاق النار عليها بالطائرة . ويأتى هذا القمع الثقافى متزامنا مع إرهاب تكنولوجى عالمى ينهب غابات إيريان جايا الطبيعية التى هى آخر مورد غابى طبيعى لجنوب شرق آسيا. وهناك شركات من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان بالخصوص بصدد إبرام اتفاقيات شراكة مع مؤسسات أندونيسية لاستكشاف مدخرات الخشب والذهب الطينى . فهذه مثلا شركة سكوت بايبر الأمريكية بصدد التخطيط لتحويل ٧٩٠٠٠٠ هكتار من الأراضى جنوبى إيريان جايا إلى مزرعة لعجين الورق.

وبالإضافة إلى أن ذلك يمثل كارثة بيئية، فهو يعنى تشريد ١٥٠٠٠ ساكن من بين القبائل

التى تعيش فى تلك المنطقة. وهذه شركة يابانية لعجين الورق تستعد للشروع فى توريد نُحاتة الخشب من آخر أكبر أجمة فى جنوب شرق آسيا، شرقى الجزيرة . أما استغلال الذهب الطينى فى منطقة أسمات فهو قيد الدرس، ولكى يصير ذلك ممكنا يتعين تحويل ما لايقل عن ١٠٠٠٠٠ هكتار من الغابات، والأنهار والقرى. أمامن لم يولى أى اعتبار فهم أهالى قبيلة إيريان جايا؟. ويطرح مونبيوت السؤال الأليم التالى :من الذى سيتحدث نيابة عن شعوب إيريان جايا؟، فباسم التنمية وباسم حقوق الإنسان ، يتم القضاء على المبادئ الأساسية للنظام الاجتماعى لثقافاتها، لتصوراتها لعالمها ولذاتها وفنها فى الحياة والموت(١٤) ، ولا بأس من أن نذكر مرة أخرى حكاية من تقرير ليوكوبر ، حول الناشطين فى مجال حقوق الإنسان، يوثق تلك الإبادة الجماعية التى تعرض لها هنود البرازيل والباراجواى . وكان رد سفير البرازيل لدى الأمم المتحدة أن :الهنود قد ماتوا. لكن ذلك ليس إلا نتيجة لمنطق التنمية .هل هناك مجال ضمن الخطاب الكونى لحقوق الإنسان يسمح بالنظر فى انتهاكات الحقوق الجماعية للشعوب ؟ ما وسائل التعبير والتمثيل والتعويض المعلومة لدى ثقافات وحضارات لاتندرج ضمن النموذج العصرى السائد ؟ كيف يمكن لهذه الشعوب أن تواجه ماتتعرض إليه ثقافاتها، وأراضيها من النهب والسلب. أو ماكان الشأن بالنسبة إلى إيريان جايا، كيف يمكن التصدى لاستخراج أكثر من ٧٠ بالمائة من مدخرات أراضيها؟ إن ذلك يتم باسم التطور والسلم والتنمية . تنمية أصبح الآن لنا حق فيها.

إن خطاب حقوق الإنسان موقوف على مجال الفرد والدولة . ويتضمن المفهوم فى جوهره تصورا للكائن البشرى باعتباره مواطنا فردا مستقلا. لكن المجتمعات الإنسانية تتألف من مجموعات وقبائل وطوائف وغيرها، ومن تلك الجماعات يستجمع الناس قوتهم ويستلهمون حكمتهم. ولقد أبعدت الليبرالية الإنسان عن الطبيعة من خلال تصورها العنصرى (الفردى) للإنسان ، وأبعدته عن سائر الكائنات البشرية. وقديما قضت على التصورات الأخرى لمفهوم العدل وعلى الطرق التقليدية لحل النزاعات، وليس هناك ضمن الخطاب المهيمن من مكان لمفهوم المجموعة، ومن ثم فإن العنف الممارس على مجموعات من البشر. بأكملها لاتقابله آليات لجبر الضرر الحاصل من هذه الجرائم. وليست المعركة التى خاضتها نانسى ميتشل ، فى محاولة منها لاسترجاع عظام هنود أمريكا الأصليين إلا مثالا حيا على تردى الوضع فى هذا المجال. فهناك الملايين من الهياكل العظمية مكدسة فى المتاحف الأمريكية، ومنها السميثسونين . لكن عندما طالبت عالمة الأنثربولوجيا، وهى فى ذات الوقت أحد الأوصياء نيابة عن شعبها، بإعادة تلك العظام إلى المجموعات، حتى تدفنها ويرتاح أجدادها، قررت المحاكم الأمريكية أن تُرفع القضايا منفردة حالة حالة (١٥) . فالأقليات ، سواء كانت دينية أو لغوية أو عرقية، لا تمنح حقوقا إلا باعتبارها أفرادا ينتمون إلى مجموعات أو أقليات. أما من حيث هى شعوب فليست لهذه الأقليات حقوق. لكن أليس هناك

بعد جماعى للفرد؟ بعد جماعى للمعارف المشتركة؟ بعد جماعى لحقوق المجموعة؟ بعد جماعى للملكية المشتركة؟ فمعارف الشعوب المحلية هى معارف شعوب، هى معارف توارثتها الشعوب أبا عن جد عبر العصور، و طورتها على مر الزمن. لكن العالم الآن، ونمطه الكونى، فى حاجة إلى هذه المعارف الأخرى، التى تمتلكها الثقافات التقليدية فى مجال التنوع الحيوى لأصناف الكائنات الأرضية والمعارف التى تتوافر عليها بخصوص المحافظة على هذا التنوع وتطويره. ولذا فإن هذه المعارف يجب أن تستجلب إلى الاتجاه الرئيسى، ويزج بها فى دائرة التبادل التجارى، وتساق إلى السوق، وينحت لها مكان ضمن النقاش الدائر حول حقوق الملكية الفكرية. ويمثل حق الملكية الفردية إحدى دعائم النظرة السائدة إلى نظام الكون، وعندما يتم اعتبار هذه المعارف ملكية فردية، فإن الباب سيفتح على مصراعيه لما يتبع ذلك من علامات وبراءات اختراع وعقود وحقوق تأليف، ويصبح مبدأ التعويض حينئذ المبدأ الرئيسى الذى يكون التعامل به مع الأصناف فى المنطقة، وتخرج المسألة تماما عن دائرة المجموعات المحلية.

لكن هذه المعارف التقليدية معارف مقدسة.

وهى أيضا معارف مشتركة، فهى حكم توارثتها تلك المجموعات عن أجدادها وجداتها. لكن ليس للخطاب الراهن لحقوق الإنسان أى مفهوم للملكية المشتركة، وليست له أية آلية يمكن بها حماية الملكية المشتركة للشعوب إزاء عنف النمط الكونى . فالقول بصلاحية كونية لحقوق الإنسان يقتضى اعتقادا بأن جل شعوب العالم هى الآن منخرطة بشكل مماثل لانخراط الأمم الغربية فى عملية نقله ... إلى حداثة مسيرة على نحو عقلى وتعاقدى حسب النمط المتعارف عليه لدى العالم الغربى المصنع.

إلا أن هذه المزاعم محل نظر ...

يقول رايمندو بانيكا : «... لا أحد يستطيع التكهن بما ستؤول إليه هذه المجتمعات التقليدية [وإذا ماكان مآلها الاندثار]، تلك المجتمعات التى قامت على أسس مادية وثقافية مختلفة، والتى يمكن بالتالى أن يتخذ موقفها إزاء الحضارة الغربية المعاصرة اتجاهات لا علم لنا بها حتى الآن».

أما النساء فيقال لنا إنه سيتم إدماجهن ضمن عملية التنمية هذه ، أو سننضوى نحن معشر النساء ضمن نموذج حددوا لنا مصطلحاته. هكذا كان النمط السائد حتى فى بداية عشرية الأمم المتحدة للمرأة، ومفاده أن توسيع عملية التنمية وتعميمها وإدماج المرأة فيها، سوف يجعل كل شئ على مايرام. لكن الحقيقة التى مافتئت تتضح خلال العشرية، هى أن المشكل يكمن فى هذه التنمية بالذات. وتؤكد وثيقة جماعية باسم النساء فى نيروبى : «أنه يكاد يكون من المتفق عليه فى أبحاث العشرية أن نصيب المرأة النسبى من الموارد الاقتصادية والتدخل والشغل، فيما عدا بعض الاستثناءات، قد تدهور، وأن عبء العمل على كاهلها قد

زاد، وأن وضعها الصحي والغذائي والتعليمي النسبي ، بل وحتى الأدنى ، قد ساء، . فالتطور قضى على إنتاجية المرأة، ليس نتيجة حرمانها من التصرف فى الأرض والماء والغابات وإخراجها جميعها من دائرة سلطتها فحسب، وإنما أيضا من خلال التخريب البيئ لأنظمة التربة والماء، مما أعاق إنتاجية الطبيعة. ولئن كانت التبعية الجنسية والأبوية، أقدم أشكال الاضطهاد، فإنها اتخذت أشكالا جديدة وعنيفة من خلال مشروع التنمية(١٦) . ولقد اعترضت النساء خلال ندوة المنظمات غير الحكومية للقمة الاجتماعية العالمية حول التنمية (كوبنهاجن ١٩٩٥) على المقدمات الأساسية التى ارتكز عليها نموذج التنمية. وتطارحن، بالاشتراك مع الحركات الاجتماعية عبر العالم، نماذج تنمية بديلة. ترى هل يتعين علينا أن نتحرر من التنمية نفسها؟ هل يتعين علينا إيجاد مجموعة من الإمكانات لفك الارتباط مع نموذج التنمية هذا؟ ولعل جوستافو ستيفا العالم والمناضل المكسيكى الأصل يختصر المسافة كلها عندما يقول لقد مل شعبى التنمية، إن كل مايريده هو أن يعيش.

ولكن ماذا يعنى الحق فى العيش بالنسبة إلى الشعوب ضحايا التجارب النووية فى منطقة المحيط الهادى، وبالنسبة إلى ملايين العمال فى المصانع النووية فى الهند، وفى سلافيد، وفى شليابنسك، وفى المرشاليز، وبالنسبة إلى عمال مناجم اليورانيوم فى ناميبيا ، وبالنسبة إلى أطفال الأنابيب في ماكرونيزيا، وبالنسبة إلى الأطفال المشوهين عند الولادة عبر العالم، بالنسبة إلى السكان الأصليين فى أمريكا، وكندا، وأستراليا؟

ولنتذكر تشيرنوبيل.

لنتذكر أطفال روجنالب ، إحدى جزر المحيط الهادى . طبعا هم لم يعرفوا الثلج قط، حتى كان الفاتح من مارس (آذار) سنة ١٩٥٤ . يومها بدأت تتساقط من السماء مادة بيضاء رقيقة لم تلبث أن تكدست على الأرض بسمك بوصة ونصف البوصة (حوالى ٤سنتمترات) فى بعض الأماكن. لم يكن أحد يعرف شيئا عن ذلك الثلج المتساقط من السماء ، وراح الأطفال يلعبون وبه يتلاعبون عليه. وبعد ذلك بثمان وأربعين ساعة حضر عسكريون أمريكيون وأعلموا المواطنين أن المادة المتساقطة أتت من جهاز ذرى حرارى انفجر فوق جزيرة بيكينى أتول على بعد حوالى مائة ميل من روجنالب، وأنه يتعين إجلاء السكان على الفور كما عليهم أن يتجنبوا أكل السمك، وأن جوز الهند ملوث، وأنه لايمكنهم شرب الماء. لقد كان المطر الأبيض سما والثلج نارا.

ماذا يعنى الحق فى العيش فى عصرنا الراهن؟

كانت تلك التجربة النووية الأمريكية انفجارا بحجم يعادل ١٧ مليون طن من المتفجرات، أو١٠٠٠مرة حجم قنبلتى هيروشيما وناجازاكى. وقد تسبب الإشعاع النووى المنتشر على الجزر الآهلة بسكانها فى أمراض حادة . من ذلك أن ٩٠ بالمائة من أطفال رونجالب أصبحوا يعانون من تساقط الشعر وانسلاخ فى جلدة الرأس، وارتفعت نسبة تخلف النمو

والنمو غير الطبيعى للغدة الدرقية. وفى سنة ١٩٧٢، توفى ليكوج أنجين بمرض الابيضاض [أحد أنواع السرطان] كان عمره ١٩سنة. وقد كان فى سنته الأولى عندما لعب على الثلج. ماذا يعنى الحق فى العيش بالنسبة إلى لوكوج ؟ ماذا يعنى الحق فى العيش بالنسبة إلى عشرة مليون ضحية تسببت فيها الصناعات النووية العالمية وتجارب الأسلحة. إنهم كما يقول بارتال أول ضحايا الحرب العالمية الثالثة(١٧). ضحايا الصناعة النووية تدفع العالم باسم الأمن القومى، وميزان القوى، والردع أو حتى باسم السلم والتنمية إلى حافة الهاوية النووية، ذلك أن أساطين القوة النووية، فى كافة الأنظمة الاجتماعية، تلغى جميع حقوقنا الأساسية (كإلغاء حقنا فى الإعلام أو تضييق الخناق من قبل الدولة على حركات السلم وحماية البيئة التى تشملها سلطتها) حقوقنا الأساسية التى يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة وجل الدساتير الوطنية كيف يمكن ترجمة العهد العالمى حول الإبادة الجماعية إلى واقع فى عالم الأسلحة النووية؟ فأية حرب نووية، مهما كانت محدودة، سوف تمحق جنسيات بأكملها وحضارات بأكملها. ماذا عن ميثاق الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان وسائر التشريعات التى تدعم الحق فى الحياة وتتحكم فى جرائم الإنسانية؟ هل على العالم أن ينتظر استخدام أسلحة الموت قبل أن تعتبر جرائم ؟ ألا يعد مجرد التهديد باستخدامها، وتجريبها وتصنيعها وتخزينها سلوكا إجراميا؟

لقد أصبحت المقولات القديمة غير كافية، فهى تكاد تكون عاجزة عن إدراك العنف السائد فى عصرنا الراهن. إذن نحن فى حاجة إلى توسيع أفق الخطاب الحالى لحقوق الإنسان وتعميقه، نحن كذلك فى حاجة إلى جيل جديد من حقوق الإنسان، نحن فى حاجة إلى أن نتعجل نهاية النموذج الذى تصور واضعوه أن حقوق الإنسان هى حقوق الأقوياء، نحن فى حاجة إلى الإصغاء إلى أصوات أولئك الذين لايشتركون فى تلك القوة، نحن فى حاجة إلى أن نرى هذه الانتهاكات بعين الضحايا، ضحايا التنمية، والتطور والترتيبات التقنية، بعين أولئك الذين ظلوا على الهامش، على الأطراف، بعين الشعوب المنبوذة إلى الأطراف، بعين الجنوب فى الجنوب، بعين الجنوب فى الشمال، بعين النساء، لأن هؤلاء جميعا سوف يقصون علينا قصة مغايرة تماما. سيقصون علينا حكايات عصرنا المنسية والمسكوت عنها. حكايات تنطق عن عنف شديد، حكايات تخرج من صمت مطبق. وهو صمت ناطق، والعالم فى حاجة إلى حكايات مغايرة.

إن لغة الحرب الباردة قد غدت لامحل لها، فقد وفرت على مدى يناهز الأربعين سنة المجال الأيديولوجى لسياسة مراعاة مصلحة الوطن، و مثل الجنوب، العالم الثالث، المجال المادى الحقيقى الذى دارت فيه رحى تلك الحرب، بل قل إن جميع الحروب التى اندلعت فى العالم بعد الحرب العالمية الثانية، باستثناء حرب يوغسلافيا السابقة، قد دارت رحاها على رقعة العالم الثالث. وليس من باب الصدفة أن يكون العالم الثالث هو الذى يتلقى

الضربة كلما أشرف العالم على شفى الحرب النووية، ولنا فى كوبا، وكوريا، وفيتنام شواهد على ذلك. وحكاية فيتنام، والحكاية التى يرويها الآن وزير الدفاع الأمريكى الأسبق فى كتاب له صدر مؤخرا تغنيان عن كل بيان فهو يقول لقد كنا مخطئين، مخطئين تماما.

لقد حصدت الحرب أرواح مايزيد عن المليون فيتنامى، ومات فيها أمريكيون، واعترف ماكنمارا أن الدخول فى الحرب قد انبنى على تصورات خاطئة، منها أن سقوط فيتنام سوف يؤدى إلى سقوط آسيا الجنوبية فى أحضان الشيوعية وفق (نظرية الدومينو)، وأن المصالح الأمنية للولايات المتحدة كان مبالغا فيها، وأنه كان هناك اعتقاد خاطئ مفاده أن الولايات المتحدة تمتلك أسلحة أكثر تطورا مما هو متوفر للجانب المقابل، وأنه حصل سوء تقدير لمدى اصرار شعوب فيتنام . ويمضى قائلا، إن توريط الولايات المتحدة فى تلك الحرب كان فكرة غير صائبة، وأن كتابه ليس سوى محاولة إبراز كيف أن أفضلنا وأذكانا قد وقع فى الخطأ (سى . ان . ان، ١٣ابريل ١٩٩٥).

نحن لانشك فى أن أرواح الأمريكيين الذين حصدتهم الحرب، وأولئك الذين خرجوا من الحرب مشوهين مدى الحياة يمثلون كارثة فيتنام. وقد طالب قدماء الحرب الأمريكيون ومجموعات أخرى من قدماء الحرب بأن ترسل عائدات كتاب ماكنمارا، الذى يعتبر تكفيرا عن الذنب، إلى قدماء الحرب الأمريكيين، وهذا أمر مفهوم.

لا أحد يتكلم عن الشعوب الفيتنامية.

مافتئت المقاييس العامة للسياسة تتغير فى هذا الاتجاه أو ذاك محدثة شروخا فى بناء نظام الحكم فى العالم. فهناك مراكز جديدة للقوة بصدد البروز، وهى مراكز سوف تحددها بشكل متزايد الدواعى الاقتصادية والتكنولوجية أكثر من التحالفات العسكرية والجغرافيا السياسية . فنظام مابعد الحرب الباردة يتطلب ترتيبات سياسية جديدة، بل نمطا تنظيميا جديدا. فهل يخلق عصر الكمبيوتر والتكنولوجيا نظاما جديدا للكون يكون، فيه السبيل إلى الحقيقة محددا بشكل متزايد اعتمادا على التكنولوجيا؟ ولما كانت النظرة العلمية إلى العالم قد استغلت الطبيعة وأساءت استغلالها، ترى كيف ستكون أشكال العنف الغريبة، التى ستحل فى ركاب النظام الجديد للكون، الناتج عن اكتمال التكنولوجيا البيولوجية والهندسية الجينية وتقنيات الاستنساخ الجينى، والتى غدت تخلق الطبيعة خلقا وتحددها تحديدا؟ كيف ستكون صفات البطل والإنسان المتفوق والجنس المسيطر؟

إن نظام الكون الجديد، فى عصر التكنولوجيا، وهو يتجه إلى أن يكون أكثر أبوية، سوف يكون أيضا أكثر عنفا؟

على أثر هدم مسجد بابرى فى أيوضيا فى الهند وحمام الدم الذى تلاه، كان صراخ النسوة وبكاؤهن، وهن يتعرضن إلى الاغتصاب الجماعى، يشق عنان الفضاء . ثم بلغ مسلسل الإهانة أوجه عندما عمد إلى تصويرهن بالفيديو بعد أن جردن من ملابسهن.

وتمكنت عائشة، وهى فتاة فى الخامسة عشرة من عمرها من ركوب قطار تابتى اكسبريس يوم العاشر من ديسمبر (كانون الأول) سنة ١٩٩٠، صحبة عائلتها فرارا من العنف الطائفى الدائر فى المدينة، لكن لم يكد القطار يسير بهن مسافة قصيرة، حتى أجبرته عصابة على التوقف. وبينما تدافعت مجموعات من النساء وسط العربة المزدحمة فى محاولة لمغادرة القطار، ألقى بعائشة، على الرصيف. وسرعان ما أحاطت بها مجموعة من الرجال فمزقت ثيابها وقامت بطعنها فى مستوى صدرها، ثم تم اغتصابها عدة مرات، وعمدوا إلى ايلاج قضيب حديدى فى فرجها ثم حملت وألقى بها فى نار كانت العصابة قد أشعلتها. ولم تكن عائشة سوى واحدة من آلاف الأرواح التى أزهقت فى أعقاب أيوضيا. وباعتبار النساء حاملات للتراث والثقافة، ووصيات على الأخلاق، مؤتمنات عليها من قبل شيوخ الدين، فإنهن مستهدفات من العنف الأصولى. ذلك أن المرأة فى حياتها اليومية لاتطالب بهوية، وإنما تنكر أن تكون لها هوية خاصة بها فتختصرها فى المصلحة الكبرى لعائلتها، ومجموعتها، ووطنها، لكن عندما ينشب نزاع بين المجموعات فإن صفتها كامراة تصبح رمزا لشرف المجموعة، وتصبح هى الحاملة الممجدة لتراث مجموعتها العظيم، وفى هذا تكمن صفتها كضحية. وإنه لمن المفارقات أن تكون صفتها كضحية هى ربما التى تجد صدى داخل المجموعات التى تسعى كل من جهتها إلى إثبات معناها الوحيد إزاء الآخر بشكل عنيف. فالنساء مورطات رغما عنهن فى كل النزاعات بين المجموعات بشتى الأشكال، المباشرة منها وغير المباشرة ، فكلما أضحت هوية مجموعة ما محل تهديد، أو كلما راحت مجموعة تسعى إلى فرض ذاتها بشكل عنيف، فإن المجموعة تفعل ذلك بإثبات ذاتها من خلال سد كل منافذ الانشقاق والتغيير والتلويح بتقاليد قمعية متحجرة، تدور حول المرأة إلى حد كبير. وليست شاه بانوا وروب كنوار سوى رمزين مأساويين لهذا الشكل غير المباشر من جعل المرأة ضحية. ففى الحالة الأولى، عندما غدا شرف وفخر راجبوت محل تهديد، فإن المجموعة لم تختر المحرقة (الضحية) من بين الرجال الشبان المتباهين بفحولتهم المتبخترين حول ساتى ستال، الممتشقين سيوفهم، وإنما وجدت ضحيتها فى شخص أرملة شابة مكلومة سيقت خلف زوجها إلى كومة الحطب. وأما فى الحالة الثانية، فإن شيوخ الإسلام بمصادرتهم أية خطوة لإصلاح قوانين الأحوال الشخصية الإسلامية من الداخل، قصد مجابهة القوة المتناهية للأصولية الهندوسية، قد أكدوا أن السعى إلى تحقيق عدالة جنسية داخل مؤسسة الزواج سيكون بالنسبة إلى مئات النساء المسلمات، باستثناء شاه بانو، أمرا أكثر صعوبة.

وليس من باب الصدفة أنه فى جميع الحالات التى تسعى فيها مجموعة ما إلى إعادة إثبات ذاتها، فإن ذلك يتم عن طريق التضحية بمصالح الشريحة الأكثر ضعفا فى مجتمعها وأصواتها ، أى النساء.

بينما تاريخيا تركة من الصراع بين الهندوسية والإسلام، فإن أيوضيا انتقلت بالعنف الأصولى إلى مجال أكبر بكثير. فتبعات الوضع الذى تبنى فيه أغلبية هندوسية قاعدتها السياسية على إيديولوجية هى فى معظمها مناهضة للإسلام، إنما هى تبعات مرعبة حقا. كما أن مدى العنف الطائفى وطبيعته قد أصبحا بمرور الزمن أكثر تنظيما. فأحداث الشغب ماعادت تشب بشكل تلقائى بل صار يخطط لها وتبرمج، ويتم تنفيذها بشكل تقنى، وتصطنع لها صيغة تلقائية. ولنا فى سورات وبومباى مثالان على ذلك. ففى الأولى، وعلى غرار مانشهده فى البوسنة، نرى كيف يستخدم الاغتصاب وسيلة للتطهير العرقى. وهنا بالذات نرى بوضوح تطور الاغتصاب من جريمة شخصية فردية إلى استراتيجية سياسية آلية. ويوثق تقرير ساهيار لتقصى الحقائق حول الفظاعات المرتكبة فى حق النساء خلال أحداث الشغب فى سورات، استهداف المسلمين، والنساء خاصة، استهدافا آليا ومتعمدا ومأساويا.

لكن أيوضيا أضحت صورة مجازية لعنف أكثر شراسة.

إنه عنف القومية، عنف الهندوسية، وهى تنبئ بنضالية هندوسية. فالمنحى الرهيب الذى تتخذه الأحداث اليوم هو تعبئة النساء بشكل متزايد تحت لواء الهندوتفا (الأمة الهندوسية) وذلك ليس لأنهن ينقدن انقيادا أعمى إلى جبهة القتال تحت سلطة الرجال، لكن لأن هذه القوى قد استغلت مصادر القوة التى منحتها التقاليد للمرأة فى كنف منزلها ووسعتها بذكاء،. استغلالا محكما، وإذن، ففى حين تهيأت لهن الهوية والقوة حتى الآن، بناء على دورهن، باعتبارهن صانعات للبيت (وإن كان ذلك يتم إزاء مصالح وأولويات الرجال فى حياتهن) فإن النساء صرن ينزلن إلى الشارع، وقد أوكلت لهن مسؤولية إضافية تجعل منهن مشيدات لصرح الأمة. وخلافا لما كان يحدث فى النزاعات الطائفية وظروفها فى السابق، أصبحنا نشهد اليوم الحضور السياسى الفعلى والتحرك السياسى من جانب المرأة باعتبارها فعلين ذاتيين، بحيث لايمكن الاكتفاء بتفسيره بالرجوع إلى نظرية صفة المرأة الضحية أو المرأة المستخدمة.

ومع ذلك، فمن الواضح أيضا، أنه إذا كانت هذه الأيديولوجية الأصولية توفر للمرأة قناة للمشاركة الفاعلة فى الحياة العامة، فإنها إنما تقوم بذلك ضمن إطار أبوى بالأساس. فهى لن تسمح بأن تصبح أيديولوجيا التدجين محل تهديد جذرى. كما أنه بالرغم مما يبدو من سعيها إلى تفكيك نظام المراتب الطبقية داخلها، فإنها لن تسمح بانهيار النظرة البرهمانية إلى العالم. وسواء ظهرت المرأة فى صورة سيتا المطيعة الموافقة على المجرى السائد للسياسة الانتخابية، أو فى صورة ساد فى ريتامبارا الجسورة الموحدة لصفوف القوى الهندوسية، فإن هاتين المرأتين تبقيان بالأساس منضويتين تحت القوانين البرهمانية الأبوية، تحمل أولاهما وجها تقليديا وتحمل ثانيتهما، وهى العصرية، وجه السياسة الذكورية الجسورة. ومن ناحية

أخرى ، فإن النساء اللائى يتم تجنيدهن من داخل بيوتهن، توكل إليهن مهمة الاضطلاع بدور نموذجى، هو دور الطبقة المتوسطة، ودور المرأة المواطنة المسؤولة والشجاعة التى تمارس حقوقها وواجباتها فى إطار عالم أبوى. فحتى النساء العاملات على الترويج للأمة الهندوسية مازلن يتحكم فيهن الرجال من خلف ستار(سواء كانوا أزواجا أو عائلات) ، أو هن تخلين عن الأمور الحياتية وانقطعن عن معاشرة الرجال تماما، كما فعلت أو مابهاراتهى وريتامبارا، وأصبحن بالتالى مأمونات الجانب عند إطلاقهن دون مراقبة فى الساحة العامة. ويبقى هذا التناقض أوهن جانب فى نظرية الأمة الهندوسية التى تبدو شديدة التماسك. فأصوات النساء مازالت ممنوعة من الحديث بلغة الخطاب الثقافى والسياسى أو الدينى. وهذا يحدث حتى داخل المجموعات التى تشكل أقلية، والمجموعات المضطهدة، حيث ليس للمرأة رأى يستحق الذكر بخصوص مايتعين فعله حتى فى المسائل التى لها تأثير مباشر فيها(١٨).

أما اليوم ، فلم يعد بإمكاننا الاكتفاء بالحديث عن العنف الطائفى الذى تغتصب فيه نساء مجموعة ما من قبل رجال مجموعة أخرى، أو أن نتحدث فقط عن العنف الذى مورس ضد عائشة، إنما يجب أن نتحدث كذلك عن العنف الذى أبعد النساء نهائيا إلى قرارِ جَحيمِ الهندوسية الذكورية العنيفة، التى ليس فيها مكان للمرأة سوى منزلة الأمة المدجنة التى كانت مانو صورتها المثالية، أو منزلة الإله الذكر الممسوخ، الذى تقوم سادفى ريتامبارا رمزا له، والتى ليس فيها لغير البرهمى سوى دور المنبوذ، الذى يمكن أن يجعله يستخدم لتهديم مسجد، لكن لايسمح له بدخول معبد.

أليست سياسة الأصولية التى تكتسح الآن مناطق شاسعة من العالم والساعية إلى الهيمنة على العقائد الأخرى مرشحة إلى أن تدخل العالم فى دوامة من العنف تؤدى إلى الدمار؟ وليس للأخلاقية الأبوية سوى أجوبة عنيفة.

علينا أن نتجاوز أبوية التراث. وكذلك أبوية الحداثة. نحن فى حاجة إلى أخلاقية جديدة تماما، رؤية جديدة للعالم.

هل نستطيع إعادة الروحى إلى المادى ؟ هل يمكن أن نجد الأنوثة ضمن نفسية المجتمع الحضارى الذكورى الذى لايفتأ يزداد عنفا؟

هل لنا أن نبعث من جديد الأرض المقدسة؟

٦- نحو أنظمة جديدة للكون : ريح تهب من الجنوب

ليس من الصعب تبين أننا فى نهاية عصر ، عندما تبدوا كل مقولة قديمة خاوية، وحيث نتحسس طريقنا وسط الظلام سعيا منا إلى اكتشاف مقولات جديدة(١٩) . هل نستطيع إيجاد كلمات جديدة، أن نبحث عن سبل جديدة، أن نستنبط من مادة الروح الإنسانى إمكانات

لتغيير النظام الاجتماعى الاستغلالى الراهن، أن نستشرف طاقة إنسانية كامنة أكبر؟
إن مانحتاج إليه فى عالمنا اليوم هو كونيات جديدة ، وهى ليست كونيات تنفى المتعدد وتؤكد الواحد، ليست كونيات أفرزتها الأوروبية المركزية أو الأبوية ، لكن كونيات تعترف بالكونى ضمن اللغات الحضارية الخصوصية فى العالم ، كونيات لاتحجب تجارب الأجيال الماضية ومعارفها المتوارثة، لكن لاتقبل بفرض الهياكل الأحادية التى يزعم أن كل الشعوب الأخرى يجب أن تختزل ضمنها. كونيات جديدة يمكن أن تجابه النمط الكونى المتمثل فى منطق تنميتنا، وعلومنا، وتكنولوجيتنا، وأبويتنا، وعسكريتنا، وبحوثنا النووية وحربنا.
كونيات تحترم تعددية المجتمعات المختلفة وفلسفتها وأيديولوجيتها وعاداتها وثقافاتها، كونيات تكون متجذرة فى الخاص والمحلى ، وتجد لنفسها صدى ضمن الحضارات المختلفة، وتنشئ أنظمة كونية جديدة.
وربما تكون هذه ريح الجنوب تهب بكل ما أوتيت من عنفوان، نافخة شيئا من الروح فى نظام الكون هذا. ريح الجنوب إذن، باعتبارها حركات تحول فى العالم ، باعتبارها أصوات الشعوب وحركاتها على الأطراف، حيثما انطلقت هذه الحركات ، الجنوب باعتباره رؤى المرأة، الجنوب باعتباره تطويرا لأطر جديدة ، الجنوب الجاد فى البحث عن لغة جديدة لما يدركه، الجنوب المخلخل للمقولات النظرية الراهنة، المزعزع لأبنية العقل، المتصدى للنظرة الأحادية الموضوعية إلى العالم باعتبارها النظرة الوحيدة إلى العالم ، ريح الجنوب من حيث هى معارف جديدة ورفض للمعرفة العلمية الآلية الوحيدة، ريح الجنوب من حيث هى استكشاف لمعارف أخرى ظلت مكتومة الأنفاس. الجنوب من حيث هو استنباط لتعاريف أخرى للمعرفة والسياسة، وخلق لنماذج جديدة للسياسة، نماذج جديدة للمعرفة. وعلى ريح الجنوب أن تستعيد نمط المعرفة الذاتى والموضوعى ، فتبنى هياكل للمعرفة أكثر ثراء وعمقا يكون فيها الناظر غير مقصى عن المرئى، والباحث غير مبعد عن المبحوث عنه ، والفقر غير مبعد عن الفقير، والراقص غير مبعد عن الرقص. وسينأى هذا النظام الجديد للكون عن منهجيات المركزية الأوروبية والمركزية الجنسية التى تكتفى بمجرد الملاحظة والوصف، منهجيات تقدر القيمة ، وتحدد النسبة المئوية، وتصنف مختلف الظواهر التى لايمكن احتواؤها ولاتفسيرها ضمن أطرافها فى لامبالاة تامة. إن ريح الجنوب تدعونا إلى استنباط جملة جديدة من الطرق التى تقطع مع النمط الخطى للتفكير والإدراك ، وتصبو إلى نمط أكثر شمولية وأصالة. لقد آن الآوان للبحث عن منهجيات كيفية لا كمية ، فى التعامل مع التاريخ الشفوى، والتحليل التجريبى، والبحث فى مجالات الحركات، والشعر والأسطورة والاستعارة والسحر. إن ريح الجنوب تدعونا إلى سبيل من سبل المعرفة يرفض التحكم فى الطبيعة واستغلالها، واستخدام الطبيعة وإساءة استخدامها، وإلى منهج يتبين لنا معه ارتباطنا بالطبيعة، فنجمع كل هذه الشذرات وندرك الجوهر، لننتقل إلى فضاء آخر، وزمان آخر،

مستدركين معارف مغمورة مستعيدين بعض فضاءات منسية، مستكشفين من جديد أنظمة أخرى للعالم ، معيدين نسج المستقبل. ولعل هذا هو المجال الذى مايزال المقدس يحيا فيه ، ولعله يحسن بنا أن نبحث فى أنظمة الكون التى تمثلها ثقافات شعوب الأطراف ومعارفها وحكمتها عن رؤى أخرى للحكم، وتصورات أخرى للمساواة والعدل، وأنماط أخرى للعيش. علينا أن نستنبط رؤى جدية لكونية حقوق الإنسان . ففى ذات الوقت الذى نجد فيه فى البحث عن إمكانات لتوسيع مقاييس الخطاب الحالى لحقوق الإنسان، علينا أن نستكشف خطابا جديدا فى حوار مع رؤى ثقافية أخرى للواقع، تصورات أخرى للتنمية والديموقراطية والاختلاف، مفاهيم أخرى للقوة والحكم، لأن الجنس البشرى يقدم أفاقا عديدة للخطاب. نحن فى حاجة إلى رؤية جديدة تنتج عن حوار عبر سائر الثقافات والتقاليد، حوار يتم خارج هيمنة الخطاب الكونى، وهذا يعنى أخلاقيات جديدة للحوار.

ولعل الشاعر قد اختصر كل ذلك فى قوله :علينا أن نقطع مع الدأب والعادة وأن نقوم بعمل خارق من شأنه أن يغير مجرى التاريخ، ومنطق تنميتنا. والأساسى فى كل ذلك هو أن نتجاوز سياسة العنف والرعب المميز لعصرنا، ونتخيل صورة جديدة . أن نغنى أغنية جذورنا، أن نلامس الحلم.

وإذا مارمنا ملامسة الحلم ، فيجب أن نخرج عن الكونى والأوروبى المركزى والنماذج الأبوية، لنبحث عن مفاهيم جديدة يمكن أن تفسر حياتنا وتجاربنا، أن نبحث عن معانٍ جديدة، أن نكتشف فضاءات جديدة، حتى نشهد للحياة تموجا جديدا.

إنه الإصغاء إلى الأرض
هو الإصغاء إلى المرأة تنسج فى لحافها عوالم من الحكمة
وتنشئ جديد المعانى وجديد الاستعارات
وتنشئ الأطفال فى الدفء
وتجلو عن قديم الحكم ما لها من مغزى بعيد.
إنه الإصغاء إلى الريح تحنى هامة العشب فى اتجاه الجنوب
وتحنى قامة العشب
ومسامعنا مرهفات إلى الأرض
إنه الإصغاء إلى لغة الأم
تحررنا مثلما ولدتنا أمهاتنا أحرارا ■

الهوامش

1-Clyde Taylor, Eurocentric vs New Thought at Edinburgh Mimeograph, October 1986.
2- Ivan Illich, Chadow Work, Vernacular Values Esamined, Marion Boyars Inc. London, 1981.
3- Frithjof Capra, The Turning Point, simon and Schuster, USA, 1982.
4- Mike Hales, Science or society, The Politics of the Work of Scientists, Pan Books Ltd. 1982.
5- Jeremy, Algeny, Penguin Books, 1984.
6- Evelyn Fox Keller, Gender and Science, Yale University Press, 1985.
7- Brian Easlea, Fathering the Unthinkable, Masculinity, Science and the Nuclear Arms Race, Pluto Press, 1983.
8- Joan Robert, (ed) Beyond Intellectual Sexism, David Mackay, New York.
9- Liz Stanley, and Sue Wise 'Back into the personal: or our attempt to construct Feminist Research' Theories of Women's Studies, edited by Gloria Bowles and Renate Duelli Klein, Routledge and Kegan Paul, Inc, 1983.
10- Dale Spender, Man Made Language, Routledge and Kegan Paul, 1980.
11- Iqal Asaria, The Culture of Individualism in the West and Its Impact on Human Rights, International Seminar on Rethinking Human Rights, Just World Trust, Malaysia, 1994.
12- Raimundo Pannikar, Is the Notion of Human Rights a Western Concept? Sacred Mountains Every where, Essays on the Violence of Universalisms, Streelekha, Bangalore, India, 1995.
13- James Paul, 'International Development Agencies, Human Rights and Human Development Projects', Alternatives, Vol.

XIV, January 1989.
14- Ceorge Monbiot 'Who Will Speak Up for Irian Jaya? Index on Censorship, Vol. 18, Nos. 6 and 7, July/ August 1989, Writers and Scholars International Ltd., London.
15- Shiv Viswanathan, An Open Letter to the World Social Development Summit, Center for Study of Developing Societies, new Delhi, 1995.
16- Vandana Shiva, Staying Alive, Women, Ecology and Survival in India, Kali, 1988.
17- Rosalie Bertell, No Immediate Danger: Prognosis For a Radioactive Earth, The Women's Press, London, 1985.
18- Madhu Bhushan, Deposition before the Citizens Tribunal on Ayodhya on The Effects of communalism on Women and Women's Movements, New Delhi, July, 1993.
19- E.P. Thompson, Extremism and The Cold War, Verso books London, 1982.

السفير عمران الشافعى*

المتغيرات الدولية والأمم المتحدة

بقيام الأمم المتحدة، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، كانت الدول المؤسسة تستيجب لمطلب أساسى وهو قيام العلاقات الدولية على أسس من التعاون والشفافية والاستمرارية فى إطار من الأمن والسلم الدوليين.

وكانت المبادىء التى قامت بناء عليها المنظمة، توحى بأن هذه الأسس تعبر عن النظرتين المثالية والعملية فى سير العلاقات بين الدول والاعضاء .

ومن المفيد – منذ البداية – الإشارة إلى أن الميثاق خطا نحو المسارات التالية :

أولا : أن العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل والإنسانية بين الدول الأعضاء مترابطة، ومن ثم فالمطلوب هو تبنى خطط متناسقة ومناحى متجاوبة مع هذه الحقيقة .

ثانيا : كان واضحا أن الميثاق يطالب الدول الأعضاء تحقيق أهداف أكثر بكثير عن مجرد اقامة العلاقات بينها ، فنرى الميثاق يتحدث عن رفع مستوى المعيشة لشعوب هذه البلدان، والوصول إلى التوظيف الكامل لمواردها الطبيعية والبشرية، كما يهدف إلى إنماء وتقدم شعوب الأمم المتحدة الاقتصادى والاجتماعى .

ثالثا: وضع الميثاق أيضا الأمم المتحدة فى مركز محورى بالنسبة لكافة التنظيمات الدولية الأخرى سواء ماكان قائما منها مثل منظمة العمل الدولية ، أو مؤسسات بريتون وودز الثلاث ،وكانت قد أنشئت قبل قيام الأمم المتحدة ذاتها بعام (ألا وهى البنك الدولى للتعمير

*مساعد وزير الخارجية والممثل الدائم لجمهورية مصر العربية لدى المقر الأوروبى للأمم المتحدة السابق.

والإرشاد والصندوق الدولى ومؤسسة التنمية العالمية) ، أو تلك التى نشأت بعد قيام الأمم المتحدة والمتمثلة فى الوكالات المتخصصة والبالغ عددها اثنتى عشرة وكالة ٠

وكان التصور بل والأمل من قيام هذا التنظيم السياسى هو إقرار عالم يسوده الأمن والرخاء، أو كل إلى أدواته المتميزة حول الأمم المتحدة القيام بهذه المهمة ٠ ذلك كان الأمل ، أما الحقيقة فقد فرضت نفسها منذ البداية ، ونعنى بالحقيقة هنا سياسات القوى ، والدليل على ذلك هو قرار هذه الدول فى ذلك الوقت، أى بعض الدول المتحالفة التى خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية ، أن يفصل تماما بين المؤسسات المالية الدولية وبين الوحدات الأوسع للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . وانتهجت المؤسسات المالية الدولية منذ البداية فى إداراتها وبرامجها ما تقرره الدول الصناعية أساسا٠

وحدث نفس الشيء بالنسبة للمنظمة التى أنشئت لتنظم التجارة الدولية ، وخاصة بين الدول الغنية الجات، حتى أطلق عليها نادى الاغنياء ٠

وكان لهذا النهج آثاره المباشرة على السياسات الاقتصادية العالمية وعلى مسارات اتخاذ القرار فى مثل هذه المسائل الحيوية٠

ولاأريد أن أتحدث طويلا عن المنحى الذى اتخذه الميثاق نحو عمليات حفظ الأمن والسلم الدوليين ، إذ أعطى الميثاق مقابل مسئوليات محددة موقفا متميزا لعدد محدود من الدول – وهى الدول الخمس ذات العضوية الدائمة فى المجلس، وذات التفرد فى الحق فى الاعتراض على أى مشروع قرار يكون مجلس الأمن بصدد اتخاذه .

ولا أريد أن أتحدث عن ممارسات بعض الدول الأعضاء باتخاذها الأمم المتحدة أداة لتغليب مصالحها على مصالح الاخرين٠

ورغم أن المنظمة لم تعكس آمال أغلب مؤسسيها ، فإن الإطار الدستورى والسياسات التى اتبعتها عموما سمحت باحراز تقدم ملموس خلال الحقب الخمس من استمرارها ، وبمثل ماكانت هناك انجازات ونجاحات كانت هناك إخفاقات أيضا ٠ وبرغم التوترات الدولية التى صاحبت قيام المنظمة الدولية طوال السنوات الماضية، فإن استمرار قيامها، وماحققته من عالمية، أوجد شعورا لدى كل الاعضاء –دون استثناء – بأنهم أطراف فى مجتمع دولى تربطه أوامر وتحكمه مصالح وتهدده أيضا مخاطر مشتركة٠

وبالنسبة للدول النامية ، فإن المنظمة أتاحت لها إمكانية عرض قضايا شعوبها، سواء كان ذلك فى التخلص من السيطرة الاستعمارية، أو لدعم تطورها ونموها السايسى والاقتصادى والاجتماعى ، كما أنها حققت أيضا الشعور بالمساواة بين الجميع ٠

ومن وجهة النظر الاقتصادية والاجتماعية، فقد أسهم النظام الدولى، وخاصة خلال الحقب

الثلاث الأولى من قيام الأمم المتحدة ، فى زيادة معدلات النمو وانتعاش اقتصاديات الدول الصناعية، وتمكين شعوبها من تحقيق مزيد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، بينما استمرت معدلات التنمية فى الارتفاع فى كثير من دول الجنوب ، وكثير هى تلك المبادىء والأطر والبيانات الاسترشادية التى أقرتها الأمم المتحدة ونشطت التعاون بين الدول من أجل التنمية • وتضمنت هذه الجهود استراتيجيات للتنمية الدولية وتحددت أهداف لنشاط الأمم المتحدة فى هذا المجال ، كما توفرت معاملات تفضيلية لعددمن الدول النامية، وأقرت الأمم المتحدة سياسات الإعفاء من الديون الخارجية رسميا للدول الأقل نموا •

وأثْرت السياسات والمعايير، التى وضعتها الوكالات المتخصصة سواء على المستوى الوطنى أو المستوى الدولى، التعاون فى شتى المجالات ، وكان للوكالات المتخصصة، وخاصة الغنية منها، مثل الاتحاد الدولى للمواصلات اللاسلكية ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، والمنظمة العالمية للطيران ، والاتحاد الدولى للبريد اسهامها الواضح فى إقرار نظام عالمى يقوم على التعاون فى مجالات حيوية كالأرصاد والاتصالات والطيران وغير ذلك كثير •

وساعدت المؤتمرات الدولية المتعاقبة، والتى دعت اليها الأمم المتحدة، إلى تركيز الاهتمام على مشاكل البيئة والطاقة والعلم والتكنولوجيا والغذاء وحقوق الانسان والسكان والتنمية الاجتماعية ودور المرأة فى المجتمع •

وأنشأت الأمم المتحدة أجهزة جديدة كالانكتاد (مؤتمر التجارة والتنمية) واليونيدو استجابة لحاجات تبناها المجتمع الدولى وخاصة الدول النامية، وكانت ومازالت مهام هذه الاجهزة تحقيق ماورد فى الميثاق من أهداف حول التقدم الاقتصادى والاجتماعى لكافة شعوب العالم•

وكان للبحث الموضوعى المتعمق الذى قامت به الأجهزة المعنية فى الأمم المتحدة دوره البالغ فى إلقاء الضوء على حالة الاقتصاد السياسى بما فيه من تفاوت وإجحاف أحيانا بمصالح الدول النامية، الأمر الذى استوجب اتخاذ مبادرات واتباع سياسات تهدف أساسا الى التعاون من أجل التنمية وتبلور كل ذلك فى الأجندة من أجل التنمية التى وضعها الأمين العام •

وفى خلال هذه المسيرة صورت مطالب الدول النامية فى عدالة اقتصادية، وكأنها تحد للعلاقات الدولية الحاضرة، السياسية منها والاقتصادية، بحيث اعتقد البعض، فى الدول الصناعية، أن ذلك تهديد مباشر لمصالحهم . واخفقت الدول النامية فى كثير من الأحيان أن تجعل من مطالبها التزامات على الدول الصناعية، أو على الأقل قوبلت هذه المطالب بفتور شديد ، وكان مجال ذلك واضحا فى إدارة المؤسسات المالية العالمية لهذه المطالب . وأصبح

من الصعب، بل ومن المستحيل، أن تصل الدول الاعضاء، ومن خلال الأمم المتحدة، إلى توافق فى الرأى حول مسائل حيوية نخص بالذكر منها تجارة السلع الأولية ونقل التكنولوجيا وميثاق السلوكيات الخاص بأنشطة الشركات المتعددة الأطراف.

ومنذ الثمانينات حتى الآن، بدأ موقف كثير من الدول الصناعية تجاه الأمم المتحدة يتشدد. ووجهت هذه الدول اهتمامها الأول لإصلاح الخلل الاقتصادى فى بلدانها، والذى بدأت آثاره باتباع سياسات انكماشية لمواجهة العجز فى ميزانياتها، ومواجهة المشاكل التى طغت على السطح حول تزايد البطالة وغيرها من المشاكل. وكان كل هذا على حساب ما يمكن أن توجهه من اهتمام للمشاكل الحادة التى تعانى منها الدول النامية، وآثرت الدول الصناعية الابتعاد عن أية التزامات جديدة من خلال أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وبدا فى حالات عديدة أن الموقف أكثر من هذا، حيث وحّدت بعض الدول الصناعية جهدها لإضعاف القدرة التفاوضية الجماعية لدول الجنوب. وكان ذلك واضحا فى مجالات التجارة الدولية والتنمية المالية والمسائل النقدية. وأصبح تهميش دور الأمم المتحدة أمرا واقعا، بحيث لم يعد لها فعالية الدور المركزى الذى أوكله لها الميثاق لتنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.

وفى واقع مثل هذا، حيث الخلل فى القدرة والتفاوت فى الإمكانيات بين الدول الأعضاء، كان ممكنا لعدد قليل من الدول الاعضاء التعجيل بحدوث الازمة التى مازالت تعانى منها الأمم المتحدة، وهى أزمة فى نظرى – ليست أزمة حسن أو سوء إدارة، أو تخفيض ميزانية، أو إعادة هيكلة للجهاز الإدارى، وإنما هى أزمة أداء فى المقام الأول. والمتتبع لنشاط جهاز الأونكتاد (مؤتمر التجارة والتنمية) نشأته ومبادراته والهدف من قيامه، وهو العمل على تحقيق أسس التنمية المشتركة المتكافئة بين الدول الاعضاء، نجده قد فقد الكثير من أهميته وأصبح للأسف غير قادر على إجراء التوازن بين مطالب الدول النامية ومواقف الدول الصناعية، بل يدور التساؤل من جانب ممثلى هذه الدول عن جدوى استمراره.
ونفس الشيء يحدث فى دائرة أعمال منظمة اليونيد و(أى منظمةالأمم المتحدة للصناعة) وكلاهما، أى هذه المنظمة ومؤتمر التجارة والتنمية، أنشئا بقرارات من الجمعية العامة للأمم المتحدة استجابة لمطالب الدول النامية، ولم يشكلا أساسا جزءا من الآليات التى نص عليها الميثاق. نقول نفس الشيء يحدث فى اليونيدو فى العمل على تهميشها. وتقوم منظمة التجارة العالمية الآن، والتى أنشئت منذ عام، بكثير من اختصاصات الانكتاد واليونيدو ولكن على أسس مغايرة تماما للمنظمتين سالفتى الذكر.

وقبل الانتقال إلى نقطة أخرى، أود الاقتباس من إحدى احصائيات الأمم المتحدة، فى معرض إشارتها إلى الحق فى التنمية، بالإشارة إلى مجمل الموقف العالمى من حيث

التنمية والحق فيها. وتقول هذه الإحصائية أنه على الرغم من حدوث النمو الاقتصادى على المستوى العالمى ، فإن تسعاً وثمانين دولة من الدول الأعضاء هى أسوأ حالا اقتصاديا عما كانت عليه منذ عشر سنوات أو أكثر قليلا ، وأن مستوى الدخل للفرد حاليا، فى حوالى ٧٠ دولة، أقل من نظيره فى الستينات، أو السبعينات. وأنه فى الفترة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٥ بلغت معدلات التنمية ٤٠ ٪ (أى خلال عشر سنوات) وأن عددا قليلا من الدول هى التى استفادت من زيادة هذه المعدلات، واخيرا تقول الإحصائية إن عدد مواطنى الفقراء فى عدد من الدول ازداد بنسبة ١٧ ٪٠

لقد شهدت الأمم المتحدة خلال الخمس حقبات الكثير من الأحداث والتطورات التى أضافت الى أعبائها الكثير. ونجحت فى العديد من القضايا ، كما سبق الذكر ، كما عجزت عن حل الكثير من الخدمات والمشاكل بين الدول ، وفى أوقات كثيرة وجدت الدول الأعضاء حلولا لمشاكلها خارج الأمم المتحدة ٠

ويجب التسليم بأن الأمم المتحدة، التى قامت عام ١٩٤٥ ، ليست هى التى نتحدث عنها ونحن فى باكورة عام ١٩٩٧ . فقد بدأت المنظمة بعضوية تتجاور الخمسين عضوا بقليل أغلبهم من الدول الأوروبية واللاتينية ، بينما تضم الآن زهاء ١٨٥ دولة عضوا من مختلف قارات العالم ٠ وفى نفس الوقت تعددت وتنوعت المشاكل التى تعالجها المنظمة ، كما تشهد المنظمة تطورات سريعة ومتلاحقة على الساحة الدولية ٠

ومنذ أعوام قليلة، وبالتحديد منذ عام ١٩٨٩ وحتى الآن، لاحظ المراقبون أن الأمم المتحدة يعود إليها دورها المحورى بعد سنوات قضتها على هامش الأحداث العالمية، وأنها حققت نجاحات فى عمليات حفظ الأمن والسلم الدوليين استحقت من أجل ذلك ترشيحها لنيل جائزة نوبل للسلام . وبرغم انها لم تحقق السلام العالمى الشامل، إلا أنها ساعدت على الاقتراب منه، بل وأطفأت النيران فى كثير من وحدات وأقاليم العالم ، فى الجنوب الأفريقى بما فى ذلك استقلال ناميبيا، وفى الصحراء الغربية، وكمبوديا والسلفادور و جواتيمالا وهايتى، وفى ليبيريا وموزمبيق والصومال ، وأن دورها فى إنهاء العدوان فى الخليج ، رغم أنه حاز موافقة أغلبية الدول الأعضاء إلا أنه فى نفس الوقت أثار العديد من القضايا والتساؤلات التى تحفز المجتمع على استنباط الدروس المستفاه لتقوية فعالية القضية العالمية، ونفس الشىء حدث فى البوسنة والهرسك، وهو رصيد يضاف إلى خبرة المنظمة فى مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين ٠ولضخامة ما قامت به الأمم المتحدة فى هذا المجال، يكفى أن نشير إلى أنه منذ عام ١٩٨٨ قامت الأمم المتحدة بعمليات حفظ للأمن والسلم الدوليين أكثر مما قامت به خلال الأربعين عاما السابقة، مع اختلاف طبيعة وضخامة هذه العمليات ، بل وتجاوزت هذه العمليات شكلها التقليدى من مراقبة وقف إطلاق النيران، والوقوف كحاجز

بشرى بين الأطراف المتنازعة فى أغلب العمليات ، الى التوجه لمهام مابعد وقف النيران . وتفاوتت البرامج المصاحبة لعمليات حفظ الأمن والسلم، من البحث عن أسباب النزاعات واحتوائها، الى مجرد حماية قوافل المساعدات الإنسانية العاجلة والضرورية • ويضيق المقام لتعداد برامج التدريب للحفاظ على الحقوق والحريات، وعقد الاجتماعات بين أطراف النزاع، بل والإسهام فى إعداد والإشراف على برامج الانتخابات، والتمهيد للانتقال بحالات النزاع المسلح إلى موائد المفاوضات، بغية تسوية هذه النزاعات ، وكل ذلك استحداث واستنباط سنه الأمين العام السابق للمنظمة الدكتور بطرس بطرس غالى، بجانب الحالات التى طبق فيها بالفعل ما دعى اليه كثيرا، وما عرف باسم الدبلوماسية الوقائية ، أى تجنب حدوث الصراع قبل وقوعه•

ومنذ قيام الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ ، كتنظيم دولى جديد ، لم يتوقف المحللون والناقدون عن تقييم أنشطة المنظمة المتعددة، وكذلك أنشطة الوكالات المتخصصة. ويكون ذلك أمرا طبيعيا لاسيما وأن واضعى ميثاق سان فرنسسكو حاولوا جهد الطاقة تلاشى النواقص والعيوب التى وضحت فى ميثاق عصبة الأمم من خلال التطبيق • ونعلم جميعا أن الأمم المتحدة نشأت بعد حرب عالمية ضارية، استمرت زهاء ستة أعوام لم يقتصر الاقتتال فيها على الدول الست التى أشعلت الحرب أو شاركت فيها ،بل شملت أغلب مناطق العالم وشعوبها. كما كان لتنوع الأسلحة التى استخدمت وضراوتها آثار لا حد لها من المعاناة والضرر الذى لحق بجموع البشرية : ومن ثم كان العزم على عدم العودة إلى الحرب أو التهديد بها كأسلوب لحل النزاعات ، الأمر الذى انعكس على صياغة الميثاق الذى أعطى مسائل حفظ الأمن والسلم الدوليين، وحل الخلافات بالطرق السلمية مكانا متميزا . كما تميز الميثاق نحو العالمية فى التطبيق، ونحو الشمول أو مايكاد فى تعدد الأنشطة المنوط بها التنظيم الجديد ، كما كانت الركيزة الأساسية التى استند إليها التنظيم الجديد، هو إقرار وإعمال مبدأ ومفهوم التعاون الفعال بين الدول الاعضاء فى مختلف المجالات•

ولانستطيع القول بأن طابع العلاقات بين المعسكرين الرأسمالى والشيوعى اتسم بالتعاون الكامل ، بل تميز ولفترة طويلة بالخلافات الحادة، الأمر الذى انعكس على دور الأمم المتحدة وفعاليتها فى إقرار الأمن والسلم الدوليين. ويشهد العالم اعتبارا من بداية التسعينات تحولات جذرية فى هذه العلاقات، لاسيما بين ماعرف بالقطبين الرئيسيين : الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى سابقا ، وانتهت الحرب الباردة أو كادت بين المعسكرين الغربى والشرقى، بل ولم يعد هناك معسكر شرقى أصلا ، وانتقلت المواجهة العسكرية فى العلاقات الدولية إلى قناعة فى الرأى بضرورة تفادى الحروب وخاصة النووية ، وكلنا يذكر دلالة تلك العبارة الشهيرة التى جاءت فى البيان الصادر عن اجتماع جورباتشوف وريجان

فى جنيف فى نوفمبر ١٩٨٢ ، بأنه لم يعد فى الامكان كسب الحرب النووية، ومن ثم فيجب العمل على عدم قيامها . بل برز الاتجاه حينئذ بين القطبين الرئيسيين لبذل جهد أكبر نحو تخفيض الترسانات النووية التى يملكانها ، وتوج كل ذلك بتوقيع اتفاقية عدم اعتداء بين دول أوروبا شرقها وغربها فيما عرف بميثاق باريس فى الحادى والعشرين من نوفمبر ١٩٩٠ . وأصبحت مجالات التعاون بين الشرق والغرب أوسع وأرحب فى كافة المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية. وباقتراب القرن الحادى والعشرين، فإن كثيرا من المراقبين يلاحظون أن العالم ينتقل من القطبية الثنائية إلى التعددية فى مراكز القوى العالمية ، مارا بمرحلة القطبية الأحادية كمرحلة انتقالية. كما يلاحظون أن القوة السياسية والعسكرية، والتى تدعمها القوة الاقتصادية، تتوزع ، كما يلاحظون أيضا أن القوة العسكرية وحدها لاتستطيع أن توفر السلم والأمن الدوليين، ذلك لأن السلم والأمن والتنمية بمفهومها الواسع عناصر مترابطة لايمكن فصلها، ويجب أن يكون الاهتمام بها ككل لايتجزأ، وليس بأى منها على انفراد •

ويضيف الكثيرون، أنه ضمن الاسباب الرئيسية لحدوث هذه المتغيرات، القناعة التامة من قبل كثير من المسئولين على الجانبين – لاسيما من الجانب السوفيتى– بأن المصادر والإمكانيات المتاحة، سواء البشرية منها أو الطبيعية، وضعت أكثر من الضرورى للأغراض العسكرية، الأمر الذى أضّر بالوفاء بالاحتياجات الأساسية للشعوب. ويعتقد الكثيرون أيضا، أن مما عجل بانهيار دول المعسكر الشرقى فشل برامج إصلاح الاقتصاديات المركزية ، إذ جاءت أغلب هذه البرامج متأخرة فى توقيتاتها، مترددة فى مسيرتها وغير كافية فى نفس الوقت . وتولد عن ذلك تطور سريع فى المنحى السياسى والعسكرى فى تناول العلاقات الدولية، تزامن معه تغير فى أسلوب التنمية الاجتماعية والاقتصادية لدى شعوب كثيرة، لاسيما دول شرق أوروبا. وانتهى التحول إلى الأخذ بمفاهيم وقواعد السوق للنهوض بالاقتصاديات التى عانت كثيرا من جراء سياسات التخطيط المركزى•

كل ذلك حدث أيضا فى ظل تنامى مشكلات عالمية تؤثر على مفاهيم الأمن، سواء القومى منه أو العالمى ، ونعنى بتلك المشاكل مشاكل البيئة وقضايا الإرهاب الدولى وقضايا اللاجئين الذين تتصاعد أعدادهم ، وتلك قضايا تشكل مشتركا بين الدول والشعوب ، وتخلق من قنوات الاتصال والتشاور المستمر ما يعمق علاقات التعاون والتضافر لحلها . وفى النهاية، تعمل على زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول كما تباعد الشقاق وقيام النزاعات والصدام • ويرد على القائمة أيضا قضايا حقوق الإنسان، بما تشمل من خرق وتجاوزات، وبما تشمل أيضا من معايير ومقاييس أقرتها المواثيق الدولية والإقليمية بل والدساتير والتشريعات الوطنية، والتى تفرض على الحكومات احترامها ومراعاتها والعمل بمقتضاها،

كما تعطى للمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية الحق فى الرقابة والمساءلة والمتابعة ، الأمر الذى يقتضى فى النهاية تعاونا لامناص منه من جانب الحكومات، حتى تدفع كل منها الاتهامات الموجهة ضدها، والتى تظل لاحقة بها الى أن يثبت عدم صحتها.

ولابد من القول، إن كافة هذه المتغيرات والاهتمامات قد انعكس أثره على أعمال ومهمام المنظمات العالمية، وفى مقدمتها الأمم المتحدة، ونظامها المتكامل من وكالات متخصصة وبرامج للتعاون وصناديق مشتركة ومؤسسات مالية دولية ، قامت كلها لتبنى السلام، وتنشر الرخاء بتعاون حكومات وشعوب الدول الأعضاء .

وقد يبدو طبيعيا ، ونحن نتناول دور الأمم المتحدة فى ظل المتغيرات الدولية الجارية التنويه، بأن هذا النظام – نقده وتحليله وتقييمه – لم يؤخذ إلا فى القليل النادر ككل فى أية مرحلة من مراحل قيامه . وظل الناقدون يبرزون اخفاقات هذا النظام، المتمثل فى معالجته لمشاكل إقامة السلم والأمن الدوليين بما فى ذلك حل النزاعات بالطرق السلمية، وكذلك التدخل فى حالات تهديد السلم والاخلال به أو وقوع العدوان . وتجاهل الكثيرون ذلك العمل الدائب الصامت، والذى لايعلن عنه الكثير، من بناء السلام فى كافة مجالات النشاط الإنسانى، سواء الاقتصادى منه أو الاجتماعى أو الثقافى والإنسانى

وفى اعتقادى أنه لتقييم هذا الدور – سواء فى ظل الحقب الماضية من عمرالأمم المتحدة ، أوفى استقرار هذا الدور فى ظل المتغيرات الدولية الجارية ، سوف نكون أكثر عدلا وإنصافا بل تيقنا وإداركا بطبيعة هذا الدور، إذا ماتناولنا كافة انشطة نظام الأمم المتحدة ، وسوف نجد أن هذ النظام أنجز الكثير رغم الإخفاقات التى عظم من شأنها ■

د٠ جورج أبى صعب*

مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية أو الخارجية للدول**

يقوم النظام القانونى الدولى اليوم ٠ كما فى الماضى ، على مبدأين رئيسيين يحددان بنيان هذا النظام وأساليب عمله ٠ وهذان المبدآن هما : سيادة الدول والمساواة بينها. ولم يفعل ميثاق الأمم المتحدة شيئا سوى أنه بنى على هذين المبدأين دون تجديد، إلا فى الصياغة إذ ادمجهما فى مبدأ واحد هو المساواة فى السيادة (وهو أول مبادىء الأمم المتحدة الواردة فى المادة ٢ من الميثاق). (١)

النتيجة القانونية المترتبة على هذا المبدأ البنيانى، المساواة فى السيادة، هى فرض التزام عام على كل دولة بأن تحترم سيادة الدول الأخرى ، أو بعبارة أخرى ألا تعتدى على المجال الإقليمى أو الوظيفى لهذه السيادة ، وأبلغ مظهر لهذا التعدى – وإن لم يكن الوحيد– هو استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. ولكن توجد أشكال أخرى للتعدى، وإن تكن أقل وضوحا، وتتفاوت فى مدى ظهورها وشدتها. وهكذا فإن مبدأ عدم التدخل يغطى بالتحديد باقى مظاهر هذا التعدى بخلاف استخدام القوة.٠ وبهذا المعنى ، فإن المبدأ منبثق من منطق النظام ذاته ٠

١– أصول المبدأ ومظاهره التاريخية

من الناحية التاريخية ، يمكن للمرء أن يجد إشارات مباشرة بشكل أو آخر لهذا المبدأ عند

---

*استاذ بالمعهد الجامعى للدراسات الدولية – جنيف.

**ترجمها عن الفرنسية ا٠ حسنى تمام.

قدامى المؤلفين مثل جروسيوس وفيتوريا وفاتل • لكن تطوره الذى أدى إلى صيغته الحالية، بدأ فى أوروبا منذ أوائل القرن التاسع عشر، كرد فعل لتطلعات الهيمنة للحلف المقدس بعد الحروب النابليونية، بهدف فرض شرعية ملكية، مناهضة للديمقراطية •

وبالمثل فى القارة الأمريكية ، تأكد المبدأ بمذهب مونرو ، الذى نشأ بدوره كرد فعل لتطلعات الحلف المقدس نفسه إلى إعادة فرض سلطته الاستعمارية، قبل أن يتحول هذا المذهب ذاته إلى مذهب تدخلى، معلنا القارة الأمريكية كمنطقة نفوذ وتدخل مقصورة على الولايات المتحدة، وتأكد المبدأ وتطور بصفة خاصة على القارة الأمريكية ، كرد فعل للتفاعلات بين الشمال والجنوب (مذهبى كالفو ودراجو ، وسياسة حسن الجوار لروزفلت ، والصياغات المختلفة للمبدأ فى الوثائق القانونية التى اعتمدت فى الإطار الإقليمى الأمريكى ... الخ) •

فى البداية ، و حتى صدور ميثاق الأمم المتحدة ، كان مجال تطبيق هذا المبدأ يقتصر على إشكالية اللجوء إلى القوة ، وهو ليس لايزال قائما لدى البعض حتى يومنا هذا • ولم يكن التمييز، إن كان هناك تمييز ، فى الوسائل المستخدمة بقدر ما كان فى سياق استخدام هذه الوسائل، ذلك أن التدخل كان ينظر إليه بصفة عامة على أنه التدخل المسلح • وفى ظل نظرية اللامبالاة ، التى سادت فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، كانت الدولة تعتبر حرة فى اللجوء إلى الحرب، ومن ثم كانت عدم مبالاة القانون الدولى وعدم تنظيمه لهذه الظاهرة• لكن هذا اللجوء إلى الحرب كان يؤدى إلى تغيير فى النظام القانونى ، الذى يحكم علاقاتها مع الخصم ومع الغير ، من قانون السلم إلى قانون الحرب و الحياد. فلم يكن بوسع الدولة أن تقوم بأعمال حربية أو تستخدم القوة ، دون قيام حالة حرب، اللهم إلا فى ظروف محددة تقتصر فيها استخدام القوة على تحقيق هدف قانونى محدد، دون قيام حالة حرب عامة• ويتعلق الأمر هنا بما كان يطلق عليها باللغة الانجليزية measures short ofwar أو الإجراءات الأقل من الحرب ، التى كانت تعتبر جائزة قانونا ، فى حدود محددة بوضوح، مثل الإقتصاصReprisals • وكانت هذه الإجراءات، الأقل من الحرب، تختلط إلى حد كبير مع ما كان يعتبر حالات التدخل المشروع •

فى هذا النظام ، كان المبدأ يقتصر على حظر التدخل فى غير هذه الحالات ، سواء بالقوة أو بغيرها من الوسائل ، على أنه كان بوسع الدول أن تتجاهل هذه الحدود بأن تنتقل إلى المستوى الأعلى وهو حالة الحرب غير المحددة•

من هنا تأتى الأهمية التى توليها الكتابات الكلاسيكية ، فى مجال معالجتها للمبدأ ، لما كان يسمى بالاستثناءات ، أى حالات التدخل المشروع .(٢) وتتباين هذه الحالات من مؤلف إلى آخر، مع وجود قاسم مشترك بينهم : التدخل بناء على دعوة (من حكومة الدولة الإقليمية) و حماية الرعايا والتدخل الإنسانى • يضاف إلى ذلك ، وحسب المؤلف ، فضلاً

عن الدفاع الشرعى ، العقوبات والإقتصاص وبخاصة مختلف وسائل التنفيذ الجبرى للحقوق، مثل القصف ، أو الحصارالسلمى، أو حتى الاحتلال وفرض رقابة مالية لاستيفاء الديون·

وبهذا التعريف ، فإن المبدأ لايترك مجالا كبيراً لأعمال التدخل التى لاتنطوى على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، مع استثناء ملحوظ هو الاعتراف السابق لأوانه، ومثاله التقليدى هو اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية السريع بانفصال بنما عن كولومبيا عام ١٩٠٣(٣) ·

٢- المبدأ فى ميثاق الأمم المتحدة

لايذكر الميثاق مباشرة مبدأ عدم التدخل ، اللهم إلا فى سياق المادة ٢ فقرة ٧ ، التى تحظر تدخل المنظمة فى الشئون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما (٤) . ومن ثم فليس هناك ذكر صريح فى الميثاق لتدخل دولة فى شئون دولة أخرى ·

أثناء المفاوضات الطويلة التى جرت من أجل صياغة الإعلان الخاص بمبادىء القانون الدولى المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول، طبقا لميثاق الأمم المتحدة (وهو الإعلان الذى أصدرته الجمعية العامة فى قرارها رقم ٢٦٢٥، الدورة ٢٥، يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٧٠ بمناسبة اليوبيل الفضى للمنظمة) ، كان الموقف الأمريكى الأصلى هو أن الميثاق لايعترف بالتدخل إلا فى حالتين محدودتين فقط هما: تدخل المنظمة فى شئون دولة و التدخل الديكتاتورى ، الذى يشمله حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها· وبالتالى ، فإن مبدأ عدم التدخل ليس له مجال للتطبيق فى حد ذاته. و إذا كان الإعلان لم يضف الكثير إلى صياغة هذا المبدأ ، إلا أنه على الأقل أكد وجوده بشكل واضح، كما أنه أكد أن مجال تطبيقه يتعدى اللجوء إلى القوة لكى يغطى أشكالا أخرى من التدخل السياسى والاقتصادى ... الخ ·

ما المضمون القانونى لهذا المبدأ ؟ منطوقه ، كما صاغه إعلان عام ١٩٧٠، هو:

لايحق لأية دولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وأيا ماكان السبب ، فى الشئون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى · ومن ثم فإنه يقع مناقضا للقانون الدولى ، ليس فقط التدخل المسلح ، وإنما أيضا أى شكل آخر من أشكال التدخل أو أى تهديد، موجه ضد شخصية الدولة أو ضد عناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية.

ولكى نفهم المضمون القانونى لهذا النص، لابد من تحديد معنى عنصرين يكوّنان معا موضوع التدخل : فعل التدخل أو السلوك الذى يمكن وصفه بأنه تدخل ، من ناحية ، ومحل

أو مجال هذا التدخل ، من ناحية أخرى ٠

١- فعل التدخل

كيف يمكن قياس فعل التدخل؟ هل بالنية الكامنة وراءه أو بالوسائل التى يستخدمها أو بالأثر الذى ينتجه ، أو بالجمع بين هذه المعايير؟

علينا هنا أن نميز الوسائل المحظورة بذاتها ، وبخاصة استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، عن الوسائل الأخرى ٠ ذلك أن استخدام هذه الوسيلة يقع تلقائيا تحت طائلة الحظر، ولسنا مضطرين للذهاب إلى أبعد من ذلك ٠ لكننا فى هذه الحالة لسنا بحاجة أيضا إلى مبدأ عدم التدخل ، لأن القاعدة المحددة التى تحظر الوسيلة (استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، والاعتراف السابق لأوانه) كافية فى هذا الصدد ٠

فإذا لم تكن الوسيلة ، بمعنى السلوك ، محظورة بذاتها ، فإن علينا أن نبحث عما إذا كانت تقع تحت طائلة الحظر بسبب آثارها الفعلية أو المقصورة ، أى النية وإن لم تتحقق٠

هذا لاينطبق على الدولة التى تعمل فى إطار ممارستها لحق معترف به قانونا ، عندما تطالب مثلا دولة أخرى بالوفاء بالتزام عليها ، لأنه حتى إذا مارست ضغوطا ، طالما أنها ليست من النوع المحظور بذاته ، فإنها ستعدّ من قبيل التدابير المضادة المسموح بها قانونا، اللهم إلا فى حالة إساءة استخدام الحق ، التى نادرا ما أقرها القضاء الدولى ٠ وهكذا فإن السؤال لايكون مطروحا إلا بالنسبة للوسائل، أى العمل أو السلوك الذى يقع ضمن مجال حرية تصرف الدول ، دون أن يكون محظورا بذاته أو مستخدما فى إطار ممارسة حق معين٠

وهنا فإنه لايمكن قياس أثر السلوك ، لتقييم مشروعيته ، بمعزل عن المحل الذى يستهدفه ، وهو سيادة الدولة الأخرى . لأنه لكى يقع مثل هذا الفعل تحت طائلة الحظر ، فلابد أن يكون أحد أمرين : الأول هو أن ينطوى فى حد ذاته على إنكار سيادة الآخر ٠ وهذه على سبيل المثال حالةالاعتراف السابق لأوانه بدولة انفصالية ، إذ ينطوى على إنكار سيادة الدولة السلف على ذلك الجزء من أراضيها الذى يحاول الانفصال (بخلاف التدخل فى شئونها الداخلية أو فيما تعتبره نزاعا داخليا) ٠ وبالمثل إذا ما زاولت دولة السلطة عامة، بمعنى قيامها بعمل من أعمال السيادة، مثل إلقاء القبض على أشخاص، على أراضى دولة أخرى دون موافقتها ، كما لو كانت هذه الأخيرة لاوجود لها كدولة ذات سيادة .

أما النوع الثانى من الأعمال التى تشكل تدخلا بحكم آثارها ، فهى تلك الأعمال التى تستهدف إخضاع إرادة الدولة الأخرى ، لحملها على التصرف بطريقة معينة ضد إرداتها، فى مجال تتمتع فيه بمقتضى أحكام القانون الدولى بحرية التصرف ، أى يقع فى دائرة اختصاصها المطلق ، أى غير المقيد، بمعنى سيادتها ، الأمر الذى يمثل إنكارا لهذه السيادة.

٢- مجال التدخل

كيف يمكن تحديد مجالات حرية تصرف الدولة؟ وبعبارة أخرى ، هل هناك مجالات تنتمى بحكم طبيعتها ذاتها للسيادة ، ومن ثم يعتبر أى اعتداء عليها بمثابة تدخل؟

إن مسألة السلطان الداخلى أو المجال المحصّن (مادة ٢ فقرة ٧ من الميثاق) هى التى أفسحت مجالا لكثير من التأويلات والمجادلات منذ وردت للمرة الأولى فى ميثاق عصبة الأمم (مادة ١٥ فقرة ٨) . إن القانون الدولى التقليدى ، بحكم تسميته ذاتها ، وبقدر ماهو ظاهرة فيما بين الدول (وليس داخل الدولة) ، بمعنى أنه يدور أو يقع فى دائرة أو مجال بين الدول أو على الهامش الخارجى لكرة البلياردو المصمتة التى هى الدولة ، هذا القانون ينص على أن كل ما يقع داخل الدولة لايعنيه أو يخرج عن نطاقه ومن ثم يشكل مجال حرية بالنسبة للدولة . وهذا يتفق بشكل أو بآخر مع فكرة الشئون الداخلية التى يمكن تشبيهها بنواة صلبة محاطة بظلال أو بمنطقة انتقال تفصلها عن حلقة ثالثة ، هى الشئون الخارجية التى ينظمها القانون الدولى .

تشمل النواة الصلبة تكوين الدولة وقوامها ذاته . لأننا إذا عرّفنا الدولة على أنها التنظيم السيادى لشعب على أرض ، فإن النواة الصلبة يمكن صياغتها بإيجاز على أنها الحق السيادى فى التنظيم الذاتى. ويتضمن هذا الحق حرية كاملة فى اختيار جهاز الدولة وتوجهاتها : هيكل وشكل الحكومة ، واختيار النظام السياسى والقضائى والاقتصادى والثقافى، ونوع العلاقات مع المواطنين ... الخ . وقد تأكد هذا الحق عدة مرات فى القرارات الكبرى الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، مثل إعلان المبادىء لعام ١٩٧٠ الذى ينص على أن :

لكل دولة الحق المطلق فى اختيار نظامها السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى دون أى شكل من أشكال التدخل من جانب أى دولة من الدول.

وبعبارة أخرى فإن الدولة حرة فى اختيار غايات ووسائل وجودها كدولة . وهذا الحق تماما مجال القانون العام فى القانون الداخلى، ويشكل كذلك تطبيقا أو امتدادا داخليا لمبدأ تقرير المصير.

على أننا إذ فسرنا حق التنظيم الذاتى تفسيرا موسعا، يمكن أن يختلط بالتنظيم القانونى للمجتمع بصفة عامة ، ومن ثم يقودنا إلى منطقة الظلال التى تغطى المجال الواسع للقانون الخاص فى القانون الداخلى الذى يشمل كل الاشخاص والأموال والعلاقات القانونية فى المجتمع . وهنا ، وعلى الرغم من أن الأمر يتعلق أيضا بالشئون الداخلية للدولة ، فإن متطلبات الحياة الدولية (أو الحياة المشتركة للدول) ، كتلك الناتجة عن تنقل الأشخاص والممتلكات ، تكون أكثر إلحاحاوتنعكس فى عدد من قواعد القانون الدولى التى تفرض حدوداً على اختصاص الدولة• على أن هذه الحدود تظل – على الأقل فى القانون الدولى الكلاسيكى – استثناءات ينبغى تفسيرها (طبقا للقاعدة المفترضة للتفسير لصالح السيادة) •

هذا العرض للنموذج الكلاسيكى للقانون الدولى • على ما يتمتع به من وضوح وإغراء ، لايصمد أمام الاختبار النقدى . لأنه وإن ادعى وصف الواقع القانونى المعاش أو المرغوب فى بدايات النظام ، إلا أنه قد ابتعد عنها بصورة جذرية منذ ذلك الحين • حقا، إن اتساع أو ضيق مجال حرية الدولة يختلف حسب الموضوعات ، لكن الأمر يتعلق بالاختلافات فى درجة تغلغل القانون الدولى ، وليس بكون هذه المواضيع تقع أولا بحكم طبيعتها فى نطاق المجال المحصّن للدولة•

حتى بالنسبة للتنظيم الذاتى ، فإذا كان للدولة أن تختار غاياتها ووسائلها ، إلا أن هذا الاختيار ليس حرا تماما • ولنأخذ مثال العناصر المكونة للدولة ، الأرض والسكان: إن الدولة وحدها هى التى يمكن أن تحددهما ، لكنها ينبغى أن تفعل ذلك (تحديد الحدود ، ومنح الجنسية) طبقا للمعايير التى وضعها القانون الدولى ، حتى تكون نافذة على الصعيد الدولى . ويمكن القول بأن مثل هذه الاعمال تضع الدولة فى مواجهة دولة أخرى • لكن كل عمل ، حتى وإن كان فى صميم التنظيم الداخلى ، يمكن أن يخلق مثل هذا الوضع • وهكذا فإن محكمة العدل الدولية ، فى رأيها الاستشارى حول الصحراء الغربية (٥) ، قالت بوضوح، إن القانون الدولى لاينص على شكل معين لتنظيم الدولة • ومع ذلك فإن الالتزام بحماية الدبلوماسيين أو الأجانب مثلا، يفترض وجود أجهزة عامة قادرة على الوفاء بهذا الالتزام • وهذا ينطبق من باب أولى على الحماية الدولية لحقوق الإنسان ، وهو مجال تنظيم مستحدث فى القانون الدولى ، إذ يتعرض لجوهر السيادة الداخلية ذاته ، ألا وهو العلاقة بين الدولة ورعاياها • وعلى العكس، فإن صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية ، وهو موضوع يبدو ، بحكم طبيعته ، من قبيل الشئون الخارجية ، يقع أيضا فى مجال الحرية المحمية للدولة•

على أن الأمر الذى خلق الانطباع بأن بعض المسائل تعتبر بحكم طبيعتها داخلية، وبعبارة أخرى أن هناك نوعا من التقسيم الدستورى الجامد إلى مسائل داخلية و مسائل دولية ، هو

أن المشكلة أثيرت إبتداء فى سياق دستورى ، ألا وهو حدود سلطات المنظمة الدولية العامة (عصبة الأمم ، ثم الأمم المتحدة) تجاه الدول الأعضاء ٠ لكن هذا التقسيم أو التحديد الدستورى الجامد (التعاقدى الأصل) إنما يحيل - كما أوضحت بجلاء المحكمة الدائمة للعدل الدولى عام ١٩٢٣(فى رأيها الاستشارى بشأن مراسيم الجنسية فى تونس والمغرب)(٦) ، إلى معيار متحرك ، ألا وهو تطور القانون الدولى، الذى يتبع بدوره تكاثف العلاقات الدولية ٠ ومن ثم فإن أية مسألة ، أيا ما كانت طبيعتها ، يمكن أن ينظمها القانون الدولى فى أى وقت ٠

على أنه ينبغى أن نوضح أن عبارة يمكن أن ينظمها القانون الدولى لاتعنى فى هذا السياق أن المسألة أو الموضوع قد اقتطعت من ولاية الدولة الإقليمية، بل إنها تعنى ببساطة أن هذه الولاية ، فيما يتعلق بهذه المسألة ، لم تعد تقديرية ، إنما أصبحت مقيدة بالقانون الدولى٠

من أجل هذا يتحدث إعلان عام ١٩٧٠ عن الشئون الداخلية أو الخارجية ، لأن المهم هنا ليس هو مجال النشاط الذى يتناوله الفعل أو القرار، وإنما انتماء هذا القرار لمجال السيادة بمعناه المزدوج من حيث حق التصرف أو اتخاذ القرار الاستئثارى وحرية الاختيار ٠ إن محاولة اغتصاب أو تعطيل أى من هذين العنصرين للسيادة عن طريق فعل التدخل ، سواء باتخاذ قرار إستئثارى بدل الدولة أو بارغامها على اتخاذ قرار معين ضد رغبتها، إنما يعنى إنكار هذه السيادة أو على الأقل الانتقاص منها ٠

بهذا المعنى فهمت محكمة العدل الدولية هذا المبدأ فى قضية نيكاراجوا عندما قالت:

(د) طبقا للصياغات المقبولة بصفة عامة ، فإن هذا المبدأ يحظر على أى دولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى الشئون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى ٠ ومن ثم فإن التدخل المحظور ينبغى أن ينصب على الأمور التى يسمح مبدأ سيادة الدول لكل دولة أن تتصرف فيه بحرية ٠ ومن هذه الأمور اختيار النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى وصياغة العلاقات الخارجية ٠ ويكون التدخل غير مشروع عندما يستخدم وسائل قسر فى مجال هذه الخيارات التى ينبغى أن تظل حرة ٠ ويكون عنصر القسر - الذى يشكل التدخل المحظور ويكون جوهره ذاته - ظاهرا بصورة خاصة فى حالة تدخل يستخدم القوة سواء فى صورتها المباشرة من القيام بعمل عسكرى، أو فى صورتها غير المباشرة من مساندة أنشطة مسلحة تخريبية أو إرهابية داخل دولة أخرى ٠٠٠ وتعتبر هذه الافعال غير مشروعة سواء طبقا لمبدأ عدم استخدام القوة أو لمبدأ عدم التدخل٠(٧)

بهذه الإيضاحات كخلفية يمكننا أن نبين بصورة أكثر تحديدا موضع مختلف العناصر

الواردة فى منطوق إعلان المبادىء لعام ١٩٧٠ : ماهو خاضع للحماية من ناحية والأفعال أو التصرفات التى تشكل تدخلا من ناحية أخرى·

وهكذا فإن مايخضع للحماية هو الدولة بالماهية القانونية لسيادتها ؛،لكنها ليست الدولة فقط · ذلك أنه كما فى حالة مبدأ عدم اللجوء إلى القوة – الذى يعد مبدأ عدم التدخل امتدادا له – فإن الحماية– وهنا يكمن أيضا الأثر الثورى لمبدأ آخر هو مبدأ تقرير المصير– تمتد أيضا إلى الشعب ، حماية لحقه فى تقرير مصيره وتحديد هويته الوطنية التى تجعل منه شعبا يحمل هذا الحق قبل أن يمارسه ·

وفيما يتعلق بالمجال المحصن لسيادة الدولة ، فإنه يشمل كما رأينا عنصرين : الولاية الاستئثارية للدولة فى أن تتخذ قرارات معينة أو أن تقوم بأفعال معينة (وعلى سبيل المثال كل ما يتصل بالتنفيذ الجبرى على أراضيها) ، وحرية الاختيار غير المقيدة فى اتخاذ القرارات فى مجالات معينة ، رغم أن العنصرين ليسا متزامنين بالضرورة · أما فيما يتصل بحرية الاختيار ، فإنها يمكن أن تقع سواء على مستوى التوجهات الكبرى للدولة ، مثل اختيار النظام السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى أو الثقافى ، أو على مستوى أكثر تحديدا مثل قرار شراء أسلحة معينة أو إبرام اتفاقية تجارية ·

وفيما يتصل بالفعل أو السلوك الذى يشكل تدخلا ، فإن إعلان ١٩٧٠ يورد عديدا من الأمثلة المنطوية على استخدام القوة ، وهى أمور لامحل للتوقف عندها هنا · والواقع أن استمرار إدراجها تحت مبدأ عدم التدخل ، بينما هى تقع تحت طائلة مبدأ عدم اللجوء إلى القوة ، يمكن أن يثير لبسا اللهم إلا أنها ترد تقليديا فى هذا الإطار وأن غيابها يمكن أن يفسر على أنها لم تعد محظورة ·

وكانت قضية نيكارجوا هى المثال الصارخ على ذلك · فقد أوردت الولايات المتحدة كل أنواع الحجج للتدخل المشروع تبريراً لاستخدامها القوة ضد نيكاراجوا ، لكن المحكمة رفضت كل هذه الحجج على النحو التالى :

أ– بوصفه تدبيراً مضاداً، أو بالأحرى بوصفه تدخل مسلح مضاد ، للرد على استخدام للقوة أدنى مرتبة من العدوان المسلح(٨) · رفضت المحكمة هذه الحجة معلنة أنه فى القانون الدولى المعمول به اليوم – سواء كان القانون الدولى العرفى أو نظام الميثاق – ليس للدول أى حق فى الرد المسلح الجماعى على أفعال لاتشكل عدواناً مسلحا ، كحق مشابه لحق الدفاع الشرعى الجماعى، فى حالة تدخل أدنى مرتبة من العدوان المسلح (٩) ، لكن هذا ينطبق أيضا فى حالة الممارسة الفردية لهذا الحق ، لأن الشرط المسبق للعدوان المسلح يفرض نفسه فى كل حالات الاستخدام المشروع للقوة ·

ب- بوصفه تدخلا بناء على دعوة من المعارضة ، وقد ردت المحكمة على هذا الادعاء قائلة : إننا نتساءل ما الذى يبقى من القانون الدولى من مبدأ عدم التدخل إذا كان التدخل ، الذى يمكن تبريره بناء على طلب حكومة ، يمكن أن يسمح به أيضاً بناء على طلب من المعارضة لهذه الحكومة٠(١٠)

ج- بوصفه تدخلا إنسانيا ، وقد قصرته المحكمة ، لكى يكون مشروعا ، على المساعدة الإنسانية المحضة، الأمر الذى يستبعد بوضوح أى استخدام للقوة ، ويشترط بالإضافة إلى ذلك شرطان : أن تتفق هذه المساعدة مع مبادىء الصليب الأحمر، وأن تقدم إلى كل الضحايا دون أى تمييز٠(١١)٠

د- بوصفه تدخلا أيديولوجيا (التعبير للمحكمة) ، للحيلولة دون إقامة ديكتاتورية شيوعية شمولية ، هذه قاعدة مزعومة من شأنها أن تشكل ، فى رأى المحكمة ، استحداثا صارخا على المستوى القانونى ، اللهم إلا إذا لم تكن فى الواقع سوى تبريرا مقدما على المستوى السياسى فقط (١٢) وقد رفضتها المحكمة معلنة:

أن اعتناق دولة لمذهب بعينه لا يشكل انتهاكا للقانون الدولى المعتاد . والقول بغير ذلك إنما يعنى إفراغ مبدأ سيادة الدول من معناه ، وهو المبدأ الذى يرتكز عليه كل القانون الدولى ، وكذلك حرية الدولة فى أن تختار نظامها السياسى والاجتماعى والاقتصادى والثقافى(١٣)٠

هـ- بوصفه تدخلا لفرض احترام حقوق الإنسان ، التى يُزعم أن نيكاراجوا قد انتهكتها. وقد رفضتها المحكمة أيضا، موضحة أن هذا الاحترام ينبغى السعى إلى توفيره من خلال الآليات القانونية المتاحة، وأن استخدام القوة ، على أى الأحوال ليس هو الأسلوب المناسب للتحقق من احترام هذه الحقوق وضمانها ، كما أنه لايتفق معها بحال من الأحوال (١٤) (وهو ما ينطبق أيضا على حق التدخل الإنسانى أو حق التدخل الذى يخول للدولة أن تلجأ بمفردها إلى القوة من أجل حماية هذه الحقوق)٠

و- وأخيراً بوصفه تدخلا ضد زيادة التسلح أو عسكرة نيكاراجوا ، الأمر الذى رفضته المحكمة أيضاً ، حيث أنه لايوجد فى القانون الدولى قاعدة تفرض الحد من مستوى تسلح دولة ذات سيادة ، وهذا الحق ينطبق على كل الدول دون تمييز٠(١٥)

ويمضى إعلان عام ١٩٧٠ إلى أبعد من الحالات المنطوية على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، متصديا لوسائل الضغط الاقتصادية أو السياسة أو غيرها فيقول :

لايحق لأية دولة تطبيق أو تشجيع استخدام التدابير الاقتصادية أو السياسية أو أية وسائل أخرى من أجل إرغام دولة أخرى على التخلى عن ممارسة حقوقها السيادية، وللحصول منها على امتيازات من أى نوع ٠

ويقودنا هذا إلى التساؤل حول ما إذا كان عمل أو سلوك أية دولة فى ممارستها لحريتها – أى بشأن موضوع يقع فى مجال اختيارها الحر – يمكن أن يشكل تدخلا بسبب آثاره الواقعية والمفترضة ٠

وهنا نوضح، مرة أخرى، أن الأمر لايتعلق بموقف يكون للدولة فيه حق اللجوء إلى تدابير مضادة (غير مسلحة) لفرض احترام التزام ملزم للطرفين٠

وفى هذا الصدد نورد مرة أخرى مثال نيكاراجوا بشأن وسائل الضغط الاقتصادى ، وهى الوسائل الأكثر شيوعا فى الوقت الراهن ٠ صحيح أن المحكمة بحثتها فى إطار معاهدة بين الطرفين، لكن ماقالته فى هذا الصدد يتجاوز هذا الإطار، حيث ذكرت :

من المفهوم ، أن الدولة ليست ملزمة بأن تستمر فى علاقات تجارية معينة إلى مدى أطول من ذلك الذى تراه فى مصلحتها ، ومن ثم فإذا لم تكن هناك اتفاقية أو التزام محدد يرغمها على ذلك ... فإن وقف المعونة الاقتصادية ، التى لها طابع اختيارى ومن جانب واحد ، لايمكن اعتباره انتهاكا إلا فى ظروف استثنائية٠ (١٦)

من الممكن التخفيف من هذه الإجابة السلبية على السؤال فى غيبة التزام محدد، عن طريق التحفظ الذى تحمله العبارة الاخيرة ألا وهو : إلا فى ظروف استثنائية ٠

صحيح أن الدولة حرة فى أن تقيم أولا تقيم علاقات تجارية مع دولة أخرى ٠ ولكن أليس من المعقول أن نعتبر أن هذه العلاقات ، إذا ما أقيمت ، وحيث تخلق روابط من الاعتماد يؤدى وقفها المفاجىء إلى إنزال ضرر جسيم بالطرف الآخر ، أو يهدد بقاءه ذاته، أن تعتبر مثل هذا الإيقاف يشكل عملا من أعمال التدخل بحكم آثاره وبنية الأضرار التى تدفعه ؟

نحن هنا لسنا بعيدين عن إساءة استخدام الحق ٠ لأنه إذا كانت إساءة استخدام الحق تنطبق – صحيح فى حالات نادرة – عندما تمارس الدولة حقا معينا من حقوقها ويكون مستحقاً الأداء من الطرف الآخر ، فإنها تنطبق من باب أولى – وربما بمزيد من القوة والتواتر – على ممارسة مجرد حرية ٠

هل نكون مبالغين فى التفاؤل هنا أيضا – وبالقياس على ما يحدث فى قانون البيئة – أن نستشف إمكانية ظهور وتداعم التزام بالحرص الواجب (أى ببذل عناية) بشأن أثر ما يمكن أن تقوم به دولة أو لاتقوم به لديها على الآخرين ، وهو التزام يكون انتهاكه أوضح إذا ماكان الأثر الضار مقصودا ؟

إذا كان هدف الضغط هو إرغام الدولة المستهدفة على القبول – أو بالأحرى وفقا لتعبير إعلان عام ١٩٧٠ إرغامها على تحديد ممارستها لحقوقها السيادية – بحدود معينة على حريتها أو لمنح الدولة الأخرى امتيازات من أى نوع فإننا بهذا ندخل إلى مجال حرية

الإرادة ، أى مجال شروط صحة الالتزامات التعاقدية·

هذه منطقة يكتنفها الغموض ، فكل شيء هنا خاضع للتقدير : أين ينتهى نطاق المساومة وتبادل المزايا وممارسة كل طرف لقوته التفاوضية ؟ وبعبارة أخرى ، أين ينتهى مجال المفاوضات الحرة لكى نصل إلى مجال الرغام السالب للإرادة ؟ إنه سؤال تصعب الإجابة عليه بصورة مجردة · فى القانون الداخلى ، يمكن للقاضى أن يجيب عليه فى ضوء الظروف · ولكن فى القانون الدولى ، وفى غيبة حكم ملزم ، فإننا نحتاج إلى معايير أكثر موضوعية مما نلمحه الآن فى المرحلة الحالية من تطور القانون الدولى (١٧) ■

الهوامش

١– المادة ٢ فقرة ١ من الميثاق نكتفى بالاشارة إلى المبدأ دون تعريف محتواه، تاركة هذه المهمة للقانون الدولى العام القائم خارج الميثاق · وتنص المادة ٢ على مايلى :

تعمل الهيئة وأعضاؤها ، فى سعيها وراء المقاصد المذكورة فى المادة الأولى وفقا للمبادىء الآتية :

١– تقوم الهيئة على مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع أعضائها·

٢– وهو تعبير يمكننا أن نجده حتى الآن فى الكتابات المعاصرة. انظر على سبيل المثال كتاب روسو ، القانون الدولى العام ، المجلد الرابع (باريس ، ١٩٨٠) ص ٤٦·

٣–يمكن أن يظهر التدخل المالى كاستثناء آخر (فى هذا الشأن انظر روسو، المرجع السابع ص ٥٠) . على أن هذا التدخل فى شكل فرض الرقابة المالية على موارد الدولة العاجزة عن الوفاء بديونها ، لايتم عادة إلا تحت التهديد الضمنى أو الصريح باللجوء إلى القوة·

٤– تنص المادة ٢ فقرة ٧ على : ليس فى أحكام هذا الميثاق مايخول للأمم المتحدة أن تتدخل فى الشئون التى تقع ضمن الولاية الوطنية لأية دولة، أو ما يرغم الأعضاء على عرض أمور من هذا النوع لتسويتهابيمقتضى هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لايخل بتطبيق تدابير الإلزام الواردة فى الباب السابع·

٥–محكمة العدل الدولية ، مجموعة ١٩٧٥ ص ٤٣ فقرة ٩٤·

٦– محكمة العدل الدولية، السلسة ب ، رقم ٤ (١٩٢٣) ، ص ٢٤·

٧– محكمة العدل الدولية مجموعة ١٩٨٦ ، ص ١٠٨ فقرة ٢٠٥·

٨– محكمة العدل الدولية مجموعة ١٩٨٦ ص ١١٠ فقرة ٢١١·

٩- المرجع السابق فقرة ٢١٠٠

١٠- المرجع السابق ص ٢١٦ فقرة ٢٤٦٠

١١- المرجع السابق ص ١٢٤ الفقرات ٢٤٢- ٢٤٣٠

١٢- المرجع السابق ص ١٣٤ فقرة ٢٦٦٠

١٣- المرجع السابق ص ١٣٣ فقرة ٢٦٣٠

١٤- المرجع السابق ص ١٣٤ فقرة ٢٦٧ - ٢٦٨٠

١٥- المرجع السابق ص ١٣٥ فقرة ٢٦٩.

١٦- المرجع السابق ص ١٣٨ فقرة ٢٧٦.

١٧- من المناسب أن نذكر هنا أنه عند وضع اتفاقية فيينا لعام ١٩٦٩ بشأن قانون المعاهدات ، ذهبت سدى جهود دول العالم الثالث الرامية إلى النص صراحة على اعتبار الإرغام غير المسلح سببا لإبطال المعاهدا.ت. واقع الحال ، أنه إذا كانت إحدى التجديدات الكبرى فى الاتفاقية هى المادة ٥٢ التى تعترف بأن الإرغام ضد الدولة يعد سببا للبطلان المطلق للاتفاقيات ، إلا أن هذا الإرغام يعّرف بأنه التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فى انتهاك لمبادىء القانون الدولى التى كرسها ميثاق الأمم المتحدة ، أى بالإحالة إلى المادة ٤/٢ من الميثاق . وبسبب المعارضة الضارية للبلدان الغربية ، فقد فسرت هذه المادة من الميثاق فى إعلان مبادىء عام ١٩٧٠ ، كما لو كانت تقتصر على القوة المسلحة٠ لكن صياغة المادة ٥٢ من اتفاقية فيينا تترك الباب مفتوحا أمام التطور، بحيث أنه إذا ما فسرت المادة ٤/٢ من الميثاق مستقبلا على أنها تشمل استخدام أشكال أخرى من القوة ، فإن هذا التفسير سينطبق بصورة تلقائية على المادة ٥٢ من الاتفاقية ٠

ا٠ أحمد شرف*

إصلاح الأمم المتحدة٠٠٠ضرورة لتطور المجتمع الدولى والنظام الدولى

أولاً : الأمم المتحدة نشأت فى إطار نظام دولى قديم وقلب النظام الدولى السائد منذ الحرب العالمية الثانية

منذ البداية يجب أن نفرق بين عدة مصطلحات، حتى يمكننا بناء مفاهيم محددة، وذات طبيعة معيارية، تساعد على إضاءة بصيص من النور، لتبديد حالة التداخل والتشويش السائد فى مجال هذه الدراسة ٠

١- العلاقات الدولية:

يقبل الجميع على استخدام تعبير العلاقات الدولية دون أدنى حرج، ذلك لأن العلاقات بين الدول تتوغل فى أعماق التاريخ . فقد نشأت منذ البداية علاقات بين المجتمعات المتجاورة، حتى فيما قبل نشوء الدولة القومية الحديثة٠ ومنذ ذلك التاريخ أصبحت هذه العلاقات حقيقة موضوعية قائمة بذاتها، ومع ذلك خضعت هذه العلاقات لتطورات واسعة ، تميزت فيها مراحل مختلفة عن بعضها البعض، فعلاقات الأقاليم المتجاورة تمثل مرحلة مختلفة عن علاقات الدول القومية المتجاورة أو المتباعدة فى مراحل تالية، وعلاقات الامبراطورية العبودية أو الإقطاعية بالأقاليم الخاضعة لها، أو بالامبراطوريات الأخرى المتواجدة إلى جوارها، مرحلة مختلفة عن علاقات الامبراطوريات الرأسمالية، أى الاستعمارية الحديثة ،

*خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية سنة ١٩٦٨ – كاتب ومترجم ومدير مركز الحقوق الاقتصادية الاجتماعية ماعت .

بالأقاليم الخاضعة لها، أو بالامبراطوريات الرأسمالية الأخرى المتواجدة معها فى عالمنا الحديث. وهذه جميعها تختلف عن العلاقات التى تقوم بين دول قومية ذات سيادة، تتمتع ولو شكلياً بالمساواة التامة من حيث شخصيتها الدولية، دون الالتفات إلى الاختلافات التى تتميز بها، سواء من حيث كثافة السكان، أو حيازة القوة العسكرية، أو حيازة القوة الاقتصادية، أو شكل نظامها الاقتصادى - الاجتماعى أو السياسى. وصاحب هذا التطور فى العلاقات الدولية دائماً نشوء القانون الدولى، باعتباره قواعد منظمة للعلاقات الخارجية للمجتمعات والدول فيما بينها.

٢- التنظيم الدولى:

هو تشكيل مؤسسى أو قانونى لإدارة العلاقات بين الدول. وإذا تتبعنا كتب السياسة وأصولها، فلن نجد أثراً لمصطلح التنظيم الدولى إلا ابتداء من العقد الثانى فى القرن العشرين، فإذا تركنا الكتب والأبحاث ودخلنا حقل الواقع، سوف نعرف، أنه فيما قبل القرن التاسع عشر، لم توجد اتفاقيات دولية متعددة الأطراف، أو ذات أثر على أطراف متعددة ، إلا فيما ندر، كتلك الاتفاقية التى عقدت بين أسبانيا والبرتغال فى سنة ١٤٩٤ وعرفت بمعاهدة تورديسيلياس التى أعلنت تقسيم الكرة الأرضية بين هاتين الامبراطوريتين الاقطاعيتين ، حيث كان خط التقسيم يمر فى المحيط الأطلسى غرب جزر الرأس الأخضر بمحاذاة خط الطول الغربى رقم (٥٠)، بحيث إن كل ما يكتشف من أراضٍ غرب هذا الخط سيكون ملكاً لأسبانيا ، وكل ما يكتشف شرق هذا الخط يكون ملكاً للبرتغال، وقد صدق بابا روما على هذه المعاهدة.

ثم سلسلة من المعاهدات بين تركيا والامبراطوريات المتنافسة معها طول القرن السابع عشر، حتى اتفاقية فيينا سنة ١٨١٥ بعد حروب نابليون.

إلى أن جاءت اتفاقية صلح فرساى بعد الحرب العالمية الأولى، وأنشأت عصبة الأمم كشكل مؤسسى وتنظيمى وقانونى سنة ١٩١٩، بما يعيد الشكل الأول الأكثر تطوراً لفكرة التنظيم الدولى الحديث. ولقد كان بروز التنظيم الدولى مقترناً بتطور العلاقات الاقتصادية بين الدول، فى مناخ يتطلب تقسيم الغنائم والمستعمرات بين الدول الاستعمارية. وفى هذا الصدد يقول الأكاديمى الانجليزى هارولد لاسكى فى كتابه أصول السياسة: «إننا مضطرون بحكم الحقائق المحيطة إلى الدخول فى تجربة دولية: لقد دفعنا إلى الاعتراف باعتماد الدول اقتصادياً على بعضها، وها نحن نشهد فى خارج نطاق المسائل الداخلية البحتة، أن مبدأ الوفاقات معبراً عنه بالقواعد العامة، هو الوسيلة الوحيدة التى ترجح قيام التسويات الدولية

على أساسها• وأن التجربة التى جاءت نتيجة الصراع العالمى تكاد تقنع أغلبية هذا الجيل، بأن تحريم الحرب جدياً هو البديل الوحيد لانتحار العالم. كذلك تعلمنا أن السياسة يدخل فيها الاقتصاد، وأن ما يترتب على وجود سوق عالمى، هو إيجاد اتفاق عام فى شأن المسائل ذات الصيغة العامة التى تأتى نتيجة وجود هذا السوق• ومادامت المسائل مثل توفير المواد الخام، أو التعريفة الجمركية، أو الهجرة، تؤثر على العالم باعتباره كل لايتجزأ، فلن تستطيع دولة أن تنشىء لنفسها القواعد والأحكام التى تريدها فى شأن العلاقة التى تربطها بتلك المسائل• إن الاشراف الدولى، من نوع ودرجة معينة، يلزم فرضه أينما يحدث اشتباك بين وظيفة من وظـائف الدولة، وبين الحياة العامة للدول. لقد كان هذا النوع من الإدراك هو ما جاء فى صلح فرساى عن ميثاق عصبة الأمم ..» وقد فشلت عصبة الأمم ، ولم تمنع قيام الحرب العالمية الثانية، لذات الدوافع والأساليب التى فجرت الحرب العالمية الأولى، وإن كان المسار الشكلى مختلف• وترجع هذه الأسباب فى جوهرها إلى أسلوب التنافس الاستعمارى ، وبروز قوى استعمارية فتية وشابة أرادت إعادة اقتسام العالم، فاصطدمت بالمصالح المستقرة للامبراطوريات الاستعمارية التليدة• وقد تطورت تجربة التنظيم الدولى ، ووجدت دفعاً إضافياً بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أنشئت الأمم المتحدة، فى مؤتمر سان فرانسيسكو، الذى عقد فى الفترة بين ٢٥ ابريل إلى ٢٦ يونيو ١٩٤٥• وقد جمع هذا المؤتمر كل الذين وافقوا على تصريح الأمم المتحدة الصادر بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٤٢، والذى كان يعد وثيقة تعاون ضد المانيا الهتلرية. وقد تبنى المؤتمر صيغة معاهدة عرفت باسم ميثاق الأمم المتحدة، حيث دخل هذا الميثاق مرحلة التنفيذ فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥، وأصبح بمثابة القانون التأسيسى للمنظمة الدولية التى بدأت تباشر أعمالها فى يناير سنة ١٩٤٦ بمدينة لندن، ثم انتقلت إلى مقرها الدائم فى نيويورك سنة ١٩٥٢ . وقد تطورت بعد ذلك أشكال التنظيم الدولى، ونشأت المنظمات الدولية الإقليمية والدولية النوعية• وهذه كلها صيغ واضحة لفكرة التنظيم الدولى•

٣- المجتمع الدولى:

تعتبر ظاهرة المجتمع الدولى ، ظاهرة حديثة نسبياً. وهو من وجهة نظر أشد المحبذين لهذا المفهوم، مجرد ظاهرة تحت التكوين أو الصياغة، ذلك أن هذه الظاهرة تعد ثمرة لتطورات الثورة العلمية التكنولوجية الحديثة، حيث ثورة الاتصالات، وثورة المعلومات• وفعلاً يوجد ميل إيجابى واضح نحو عالمية المجتمع الدولى، وهذا الميل له اتجاهه الموضوعى المتميز عن ظاهرة العولمة الرأسمالية الحديثة، والتى تجرى كعملية قسرية ، تفرضها الاحتكارات العالمية والشركات المتعدية للقومية كبديل عن النمو الديمقراطى الحر للمجتمع العالمى

الواحد•

وقد مرت ظاهرة المجتمع الدولى بمراحل، تكاد تتشابه إلى حد بعيد، بانتقال المجتمع البشرى من عهود الوحشية والبربرية، وسيادة عملية الإنتاج الطبيعى، إلى المجتمع المتحضر الذى تطورت فيه العلاقة المجتمعية من علاقة الدم إلى علاقة الإقليم ثم القوم ثم القومية، فى ظلال عملية الإنتاج الصغير والتبادل البسيط. وقد ظلت مجتمعات هذه الحضارات، سواء كانت عبودية أو اقطاعية، لاتعترف بعضوية المجتمع أو حق المواطنة والانتماء للشعب إلا لطبقات محددة، هى الطبقات العليا. وظل مفهوم الشعب، فى هذه المجتمعات، يستبعد قوى عريضة وواسعة اجتماعياً، ولنا فى الثقافة السياسية الأغريقية، وثقافات الحضارات الشرقية، الشواهد المتكررة لإثبات صدق هذا الاستنتاج، إلى أن جاءت حضارات عملية الإنتاج الكبير، والتبادل الواسع سواء كانت رأسمالية، أو اشتراكية، أو تحررية وطنية، لتنقل المجتمع البشرى إلى المجتمع القومى، وإلى بروز رابطة الأمة كرابطة مجتمعية واضحة ومحددة، عندئذ اعترف لكل الشعب بحق المواطنة، وأصبح المجتمع السياسى، ورابطته السياسية تماثل المجتمع الاجتماعى ورابطته المجتمعية. وقد مر المجتمع الدولى بأطوار منذ نشوء وتوسع العلاقات الدولية إلى المستوى الكونى، فقد كان يتكون من دول المتروبول أو الدولة الاستعمارية الأم ، ولا غرو أن لغة التنظيم الدولى والقانون الدولى عرفت إلى جانب مفهوم الدولة، مفهوم إقليم تحت الانتداب – تحت الوصاية ... الخ ، إلى أن تم إلغاء الاستعمار، وأصبحت كل دولة، أيا كان حجمها، لها عضوية المجتمع الدولى•

٤– النظام الدولى :

إذا كان المجتمع يشكل الإطار الهيكلى أو البنائى للجماعة البشرية، وتتغير رابطته حسب درجة التطور الاجتماعى المرتبطة بالتطور الاقتصادى – السياسى، فإن مجموعة العلاقات القائمة فيه بما تحتويه من أنساق قيمية وقانونية، وصراعات وتحالفات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، هى بمثابة النظام العام السائد فى هذا المجتمع• وعندما يتلائم النظام مع هيكلية المجتمع يسود الاستقرار، بينما عندما يختل النظام مع هيكلية المجتمع يسود الاضطراب والفوضى، والتى تفضى غالباً لتغيير هذا النظام•

والنظام الدولى شأنه شأن المجتمع الدولى ظاهرة حديثة، نظراً للارتباط الشرطى بينهما. وقبل نشوء عصبة الأمم، باعتبارها التنظيم الدولى الأول، ساد العالم، نوع من أنواع النظام الدولى الذى يقوم على فكرة الصراع الاستعمارى العنيف والمتفجر. وجاء قيام عصبة الأمم ليستكمل الأركان القانونية للنظام الدولى، ويحوله من نظام عنيف وصراعى متفجر، إلى

نظام من المنافسة الاستعمارية الهادئة والودية. غير أن خلل التقسيم الاستعمارى للعالم، واستبعاد القوى الرأسمالية والامبريالية الصاعدة منه، فجر الحرب العالمية الثانية، والتى بانتهائها قام تنظيم دولى جديد هو الأمم المتحدة، وأضيف بها ركن جديد لأركان النظام الدولى ، يقوم على تغيير مفهوم توازن القوى، ليضيف إليه الركن الاقتصادى إلى جوار الركن الأصيل من القوة العسكرية، بل ويضيف ركناً ثالثاً هو الركن الأيديولوجى، ذلك الركن الأخير، الذى يعبر عن ضرورة التعايش السلمى بين النظم الاقتصادية-الاجتماعية المختلفة• وكانت تلك الإضافات تتم تحت ضغط حركة التحرر الوطنية، وقوة النظام الاشتراكى وخروجه من جزيرته المعزولة فى الاتحاد السوفييتى، إلى تكوين منظومة دولية كاملة، وإعادة هيكلة المجتمع الدولى، الذى اعترف للدولة المستقلة بطابعهاالوطنى ، وبشروط الاستقلال، أو بمعنى أدق، شروط اكتساب صفة المواطنة فى المجتمع الدولى•

غير أنه من الملاحظ أن هذا التطور جاء كعملية متواصلة، ربما تجسدت بصورة أوضح بعد قيام الأمم المتحدة. وليس صدفه إذا تفحصنا عملية إنشاء الأمم المتحدة من ناحية، وتطوراتها العميقة من ناحية أخرى، أن نجدها قد خضعت لصراع مفهومين متناقضين:-

الأول: يدور حول توازن القوة العسكرية، بتداعياته التى تقود لفكرة الاستقطاب الدولى، ولاشك أن هذا هو المفهوم الذى برز بعض الشيء لدى إنشاء منظمة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥•

الثانى: مفهوم المساواة بين الدول على أساس فكرة توازن المصالح، والتى تقود إلى مفاهيم التعايش السلمى، والتبادل المتكافىء، والنفع المتبادل، والتنافس الأيديولوجى ... الخ• وهذا ما وضح خلال تطور المنظمة ذاتها. لقد أخذ الصراع بين هذين المفهومين يتجسد فى مجموعة من التناقضات العملية، لمحاولة التوفيق بين أوضاع مختلفة، فمثلاً جرت محاولة توفيق بين مبدأ الأغلبية ومبدأ الإجماع.

إن من ينظر لتاريخ العلاقات الدولية، يجد أن هناك تناقضاً واضحاً بين مبدأ الأغلبية ومبدأ الإجماع• لقد ساد مبدأ الإجماع فى العلاقات الدولية إبان مرحلة النظام الدولى للصراع الاستعمارى الامبراطورى، ذلك لأن مبدأ الإجماع ينحدر مباشرة من مبدأ السيادة الذى صاحب نشأة الدولة القومية، دولة المنافسة الرأسمالية الحرة. فالدولة ذات السيادة لاتخضع لأى سلطة تعلوها، ومن ثم لا يمكن أن يفرض عليها أى قرار لم تساهم هى فى الموافقة عليه، أو ضد إرادتها. بهذه الكيفية يعتبر مبدأ الإجماع، مبدأ غير اجتماعى أو غير ديمقراطى، بسبب تطور المجتمع الدولى، واتساع عضويته لدول قومية كثيرة وناشئة. على النقيض من ذلك، نجد أن مبدأ الأغلبية يحقق فكرة الديمقراطية والمساواة، ويستجيب للتطورات الموضوعية فى بنية المجتمع الدولى، ومن ثم النظام الدولى، كإطار فوقى لهذه

البنية التحتية الاجتماعية. ذلك أن مبدأ الأغلبية يقوم على فكرة توازن المصالح، سواء استندت إلى قوة، أو لم تستند إلا على الحق وحده.

ولاغرو أن نجد أن ميثاق الأمم المتحدة، قد حاول إيجاد صيغة تعايش بين هذين المبدأين انعكست عملياً فى نشوء ما يسمى بوظيفة البت أى اصدار القرار، وبين وظيفة المنع أى الاعتراض لوقف صدور القرار. وليس صدفة أن نجد مجلس الأمن يقوم على تنظيم الوظيفتين، بينما الجمعية العامة تقوم على أساس مبدأ الأغلبية فقط.

ونتيجة لذلك نجد أن كافة أعضاء الأمم المتحدة (أى أغلبية أعضاء المجتمع الدولى) يتمتعون بحقوق متساوية، وعليهم واجبات متساوية، داخل الجمعية العامة، أى داخل الجهاز المركزى ذى الاختصاصات الدولية. ولكن إلى جانب الجمعية العامة يوجد جهاز محدود، ونعنى به مجلس الأمن، حيث يتمتع بالعضوية المستمرة فيه وما يترتب على ذلك من امتيازات دول معينة بالميثاق نفسه هي تحديداً: الصين – فرنسا – الاتحاد السوفيتى – المملكة المتحدة – الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الدول هى التى امتلكت أقوى الإمكانيات العسكرية فى معسكر المنتصرين. وهكذا نجد، ومنذ اللحظة الأولى لقيام الأمم المتحدة، تبلور الصراع، الذى يقوم بين مرحلتين لتطور المجتمع الدولى، ومرحلتين لتطور النظام الدولى .

٥- تبلور ملامح النظام الدولى لما بعد الحرب العالمية الثانية يبرز أزمة الأمم المتحدة :

كما سبق ورأينا، أن الأمم المتحدة سبقت فى نشأتها تبلور صيغة النظام الدولى الذى ساد منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. وقد كتب د. بطرس بطرس غالى، فى مجلة السياسة الدولية فى أكتوبر سنة ١٩٦٥ والتى تصدر عن مؤسسة الأهرام الصحفية من القاهرة: «أن التنظيم الدولى من حيث هو فكرة ومنهج وجهاز، قد وضعت أسسه، وقام وجوده، وبرز نشاطه قبل انفجار ثلاث ثورات غيرت وجه العالم: **أولا**: قيام التنظيم الدولى سابق لقيام ثورة السلاح الذرى، إذ إن الأمم المتحدة قامت قبل تفجير أول قنبلة ذرية على مدينة هيروشيما، ولذلك لم ترد فى ميثاقها أحكام ولا نصوص على إنشاء أجهزة تختص بمعالجة ما يتصل بالسلاح الذرى. وقد نسجت جميع المنظمات الدولية التى قامت بعد ذلك على منوال الأمم المتحدة، فلم تستطع أن تلاحق تطورات التقدم الذى أحرزه هذا السلاح. **وثانيا**: قيام التنظيم الدولى سابقاً للثورة التى تمخضت عن مولد العالم الثالث، لذلك لم يدخل هذا الوليد فى حسبان أجهزة التنظيم الدولى المختلفة، ولا فى القوانين التى تنظم العلاقات بين الدول، لأن مشكلة

التخلف، التى تهدد أكثر من نصف المجتمع البشرى، لم تتضح معالمها فى الواقع إلا بعد قيام التنظيم الدولى. **وثالثاً:** قيام التنظيم الدولى سابقاً لثورة ابتكار العقول الالكترونية، والدفع التكنولوجى، الذى ربط بين مختلف أنحاء العالم بروابط جديدة، لم تكن فى الحسبان فى نظر المشرع الدولى، حين وضع أسس التنظيم الدولى. وليس صدفة أن انفجرت أزمات الأمم المتحدة كتنظيم دولى، لأن تركيبتها جاءت خارج هذا الهيكل الدولى الجديد. فبعد قيام الأمم المتحدة ببضع سنوات، تقل عن عدد أصابع اليد الواحدة ، وتحديداً فى سنة ١٩٤٩ ، انتصرت الثورة الاشتراكية فى الصين، وتحولت الصين الوطنية إلى الصين الشعبية. إن هذه الحادثة العادية، التى تجسد حق كل شعب فى اختيار نظام الحكم الذى يريده ، رفضت من قبل التنظيم الدولى، حيث رفضت الولايات المتحدة الأمريكية هذا التغيير، وجندت حول رفضها هذا منظومة من بعض الدول الرأسمالية، وظل مقعد الصين فى يد بقايا نظام، ولدويلة تضم سبعة ملايين نسمة، فى حين استبعدت دولة تضم أكثر من ٧٠٠ مليون نسمة، وهى الأحق شرعاً، لأكثر من عشرين سنة. من أن تنول مقعدها فى مجلس الأمن٠ ومن غريب، وشذوذ الأفعال، للمنظمة الدولية، أن مقعد الاتحاد السوفيتى آل أتوماتيكياً إلى روسيا بعد التغيرات السياسية فى الاتحاد السوفيتى، التى جرت فى نهاية سنة ١٩٩١ ، دون أدنى تفكير فى مكونات الاتحاد السوفيتى الأخرى، والتى تضم أربع عشرة دولة أخرى ظهرت للمجتمع الدولى حديثاً٠

وعندما استقرت ملامح النظام الدولى السائد، منذ بداية عقد الستينيات، وظهر باعتباره انعكاساً للتنوع الأيديولوجى والقومى والجغرافى السياسى للمجتمع الدولى الآخذ فى التطور نحو المجتمع العالمى الواحد، قصرت آليات التنظيم الدولى عن الاستجابة لحقائق هذا النظام، مما دفع إلى خلق وابتكار أطر تنظيمية دولية أخرى تعكس حقائق النظام الدولى بأكثر مما تعكسه الأمم المتحدة، فتكونت الأحلاف العسكرية والاقتصادية، وانقسم العالم عملياً إلى ثلاثة كتل رئيسية:-

الأولى: كتلة الدول الرأسمالية المتطورة من أوربا وأمريكا واليابان ، والتى أخذت ، ولحد ما،صيغة حلف الأطلسى الناتو ٠

الثانية: كتلة الدول الاشتراكية الأوروبية، والتى اتخذت شكل حلف وارسو٠

الثالثة: خليط من الاتجاه العام، لما يسمى بعد ذلك بدول التحرر الوطنى، أو عدم الانحياز،أو العالم الثالث، والذى ضم الدول الاشتراكية فى آسيا وأمريكا اللاتينية ودول التحررالوطنى فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. وقد حاولت دول هذا الاتجاه خلق أشكال للتحرك الدولى الواحد لها، كان أهمها ما عرف بمجموعة السبعة والسبعين...الخ٠

لقد دفع هذا الأمر، والذى اتسعت فيه الفجوة بين الأمم المتحدة كتنظيم دولى، وبين حقائق النظـام الدولى السائد، إلى تفاقم أزمة الأمم المتحدة. وقد سجلت دورة الجمعية العامة الخامسة عشر سنة ١٩٦٠ هذه الحالة، حيث وقف نكيتا خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى آنذاك يدعو إلى إصلاح الأمم المتحدة لتلائم تطورات الواقع الدولى السائد، فقال: «فى الأمم المتحدة عدد من الدول الأعضاء ينتمى إلى الكتلة العسكرية التى تهيمن عليها دول الغرب، إلى جانب الدول الاشتراكية، والدول المحايدة، ونحن نؤمن أن العدل والمنطق يحتمان ألا يمثل الهيئة التنفيذية للأمم المتحدة شخص واحد أى السكرتير العام، بل ثلاثة أشخاص، يمثلون الكتل الثلاث الرئيسية التى أشرت إليها سابقاً».

وأخذت مظاهر الأزمة للأمم المتحدة أبعاداً أخرى غير أبعادها الهيكلية هذه، حيث تم فرض حصار مالى، وأزمة اقتصادية، مارستها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى بهدف الضغط على المنظمة الدولية، لتصير أداة لتنفيذ سياساتها الخارجية ذات النزعة المهيمنة. وفى هذا الصدد قال الرئيس جمال عبد الناصر فى خطاب له أمام هيئة مجلس الرئاسة السوفييتى فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٦٥: «أشير ثانياً إلى الشلل الذى أصيبت به الأمم المتحدة، وحيث كنا نريد ويريد غيرنا من المؤمنين بالسلام القائم على العدل بعلاج شامل لأمراض هذه المنظمة يتناسب مع الآمال المعلقة عليها، إذا بنا نفاجأ بأزمة مالية مدعاة تكاد تقضى على وجود الأمم المتحدة ذاتها، وحيث كنا نطالب بأن تتسع المنظمة لتكون انعكاساً صادقاً للقوى العالمية المؤثرة، وعلى الأخص بتمثيل الصين الشعبية فيها، إذا بهذه المنظمة عملياً – تضيق حتى تكاد تختنق».

وتتصاعد أزمة الأمم المتحدة، وتبرز باعتبارها أزمة هيكلية، ناتجة عن عدم استجابة التنظيم الدولى لحقائق النظام الدولى السائد. إن هذه الأزمة مازالت مستمرة لتغليبها حق النقض والمنع الاعتراض بصورة غالباً تعكس المصالح العسكرية للدول الكبيرة، وفى هذا الصدد يقول الأمين العام السابق بطرس غالى: «إن الأمم المتحدة منذ تأسيسها فى عام ١٩٤٥ قد شهدت اندلاع ما يقرب من مائة نزاع جسيم فى مواقع مختلفة من العالم راح ضحيتها ٢٠ مليون قتيل، ومع ذلك، عجزت عن التصدى لهذه الجرائم بسبب وقوف الڤيتو – ٢٧٩ مرة – عقبة فى وجه نشاط مجلس الأمن. كان لابد أن تنتهى الحرب الباردة حتى يختفى الڤيتو هو الآخر».

ثانياً: الأمم المتحدة صارت أداة فى يد دولة واحدة فى مرحلة ما يسمى، زوراً، بالنظام العالمى الجديد:

فى سنة ١٩٩١ استخدم الرئيسى الأمريكى چورچ بوش تعبير النظام الدولى الجديد NEW WORLD ORDER، وشاع هذا التعبير. وبعيداً عن فقه اللغة الانجليزية فإن لفظة

ORDER لفظة تعنى ألأوامرية، أو التراتبية الرأسية فهى تطلق على سلك الرهبنة وعلى درجات الكهنوتية، وهذه أشكال تراتبية رأسية ذات صبغة أوامرية. كما أن هذه اللفظة تستخدم للدلالة عن معانى محددة مثل: نوع – طراز – ضرب من الأشكال ذات التراتب الرأسى الآمر، وهى تطلق على الشكل المعمارى بمعنى البناية الرأسية، وطلب حوالة مالية، أو طلب تجارى أو طلب مقدار من السلع المشتراة، أو وسام عسكرى أو أخوة أشقاء لهم بالطبع شكل المسلسل الرأسى، كما تعبر لفظة ORDEعن مجموعة أفعال بمعنى: يرتب – يأمر – يقدر – يصف الدواء – يدير – ينظم ٠

والحقيقة أن اللغة الانجليزية تعرف لفظاً آخر يشيع استخدامه فى العلاقات والنظم الاجتماعية والسياسية والدولية هو: SYSTEM بمعنى نظام اجتماعى – نظام كونى – جهاز وظيفى فى الجسم – منظومة أو شبكة – طريقة – نظام وترتيب ذات صفة وظيفية وأفقية متكاملة أو متعاونة، أو تندرج فى آليات واحدة٠

والعجيب فى الأمر أن تعبير النظام الدولى الجديد، أو النظام العالمى الجديد أشيع عن طريق السياسة الأمريكية، باعتباره عبارة تدل على نظام أوامرى. وجاءت الأوضاع العملية، لتثبت أن المقصود لايخرج عن العبارة، فلا مكان للتباين والاختلاف الموضوعى فى العلاقات الدولية، ولا مجال إلا لأيديولوجية واحدة هى الأيديولوجية الرأسمالية، بل للون واحد فيها هو لون الرأسمالية المتوحشة، أو الليبرالية الجديدة، التى تنكر وظيفة الدولة الاجتماعية. والعالم لم يعد إلا نظاماً له قطب واحد، يدور فى أحسن الأحوال حول مجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبمحاولة ضم وتقريب الاتحاد الروسى٠ والعالم الجديد فى الفهم الأمريكى الشائع دولياً الآن لمفهوم النظام الدولى، لايحتمل أيديولوجيات مثل أيديولوجية التحرر الوطنى، أو الأيديولوجية الاشتراكية، ولايحتمل تنظيماً دولياً فرعياً يعبر عن الاختلافات المصلحية أو الأيديولوجية، أو الاختلافات الجغرافية–السياسية للكتل الدولية المختلفة. والأمم المتحدة صارت الإطار الأعلى للتنظيم الدولى الحكومى وغير الحكومى بشرط بسيط، هو أن تخضع لإرادة حملة الفيتو، أو على الأصح حامل الفيتو الأكبر الولايات المتحدة الأمريكية٠

إن هذا المفهوم المغلوط والمزور للنظام العالمى الجديد، يتم تصديره وإشاعته قسراً وطوعاً، حتى يشوش على مفهوم حقيقى لنظام عالمى جديد أخذت ملامحه تتضح منذ فترة فى حياة المجتمع الدولى الأكثر تطوراً نحو المجتمع العالمى الواحد٠ وكما يتم تقديم سياسة العولمة، لتحل محل الحركة الموضوعية والديمقراطية نحو العالمية. فإن هذا المفهوم الشاذ، يقدم ليحل محل مفهوم أخذ يتشكل بآليات دفع موضوعية نحو نظام عالمى جديد، أكثر ديمقراطية، وأكثر تعبيراً عن حقائق المجتمع الدولى الراهن، والذى يتميز ببروز الملامح

الإيجابية والمعطلَة للثورة العلمية التكنولوجية الحديثة فى: تكوين المجتمع العالمى الواحد – وفى تكوين عملية إنتاج الوفرة التى تؤسس القاعدة المادية لرخاء العالم• وبروز إدراك العالم لضرورة تصفية الترسانة النووية ووقف سباق التسلح النووى وأسلحة الدمار الشامل•
ولضرورة إصلاح الآثار الاجتماعية والاقتصادية لقانون النمو غير المتكافىء، الذى يجعل الغنى يزداد فى جانب، والفقر يتعمق ويتسع على الجانب الآخر من المجتمع الدولى•
ولضرورة إدراك أهمية المخاطر الكونية سواء كانت بيئية أو مرتبطة بالأمراض الأكثر خطراً على الصحة العامة، أو الأمراض الاجتماعية مثل تجارة المخدرات والإدمان ... الخ. أو بأهمية إشاعة الديمقراطية وحقوق الإنسان لكل شعوب المعمورة دون أدنى درجة من درجات التفاوت والتمييز على أساس الجنس أو القومية أو الدين أو الموقع الجغرافى... الخ•

وهكذا يتبلور اتجاه دولى يحاول أن يسود على أساس: إشاعة مجموعة من المفاهيم المزورة، والمغلوطة، باعتبارها حقائق ومسلمات واقعة. وأهم هذه المفاهيم المغلوطة ما يسمى بالنظام العالمى الجديد، والتى تناقض فعلياً، واقع النظام الدولى السائد، والذى يتجدد ويتطور لتكوين نظام عالمى جديد حقاً وصدقاً، هى:-

١- انتهاء الأيديولوجيات جميعاً، وبقاء واحدة منها فقط هى الأيديولوجية الرأسمالية بأبعادها الإمبريالية، بل والأكثر تطوراً من الإمبريالية، فى اتجاه سيادة الرأسمالية المتوحشة، التى تهجم على دور الدولة الاجتماعى، وتهجم على فكرة التنمية المستقلة، والعلاقات الاقتصادية الدولية القائمة على النفع المتبادل، والتى تلغى المشروعية الدولية لثورة التحرر الوطنى ، والديمقراطية الوطنية ... الخ•

٢- تعميق مفهوم العولمة كبديل لعملية التحول نحو العالمية، وجعل العولمة نظاما قسرياً ومفروضاً وخلق آليات قيامه، كاتفاقيات الجات وغيرها، وكتسييد فكر المنظمات الاقتصادية الدولية كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، فى جعل سياسة التثبيت الاقتصادى، والتكيف الهيكلى والخصخصة، وكأنها روشتة العلاج الوحيدة للتنمية فى عالم التحرر الوطنى والنضال من أجل الاستقلال، بكل صوره من العسكرية حتى الثقافية والسياسية والاقتصادية•

٣- تقويض فكرة ومعالم الدولة الوطنية فى عالم التحرر والاستقلال، والضغط لتشويه النمو المستقل لآليات المجتمع المدنى، ودعم التشكيل البديل له بما يخدم السياسيات الامبريالية بما يسمى بسياسات المنح الدولية فى اتجاهها الأعظم•

٤- إشاعة مفاهيم خاطئة تناقض واقع الحياة الدولية، والتاريخ الفعلى للعالم مثل الانتقال من مفاهيم الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الاقتصادية – أو مثل صراع الحضارات على

أساس جغرافى كادعاء وحدة الحضارة الأطلسية فى مواجهة الحضارات الإسلامية، والكنفوسشتية – أو مثل أن الحروب والصراعات العنيفة قد انتهت فى دول الشمال المتقدمة، وأنها سارت عملية جنوبية، مرتبطة بالتخلف والبعد عن نموذج الديمقراطية الغربية الرأسمالية – أو مثل توحد العالم على أساس نمطى كإشاعة معلوماتية الشبكات الدولية مثل الإنترنيت، واعتبار قاعدة المعلومات المكونة بدوافع امبريالية، وكأنها قاعدة معلومات فنية محايدة – أو مثل انتهاء مبدأ التوازن على أساس القوة، وقيام التوازن على أساس المصالح – أو مثل إعادة الروح فى المبادىء والسياسات العدوانية للاستعمار القديم والجديد مثل شعارات المجال الحيوى للدولة، والمصالح الدولية للقوة العظمى – أو مثل الادعاء بحرص الدولة المتقدمة على احترام حقوق الإنسان رغم الثنائية وازدواجية المعايير التى تسود عالم اليوم فى هذا الصدد، وبخاصة من قبل الدول المتقدمة – أو مثل بناء قوات الانتشار والتدخل السريع باعتبارها جهداً للتعاون الدولى أو للمساعدة ، فى محاولة للتشويش على طابعها الاستعمارى الفج ...الخ من مفاهيم وظواهر خاطئة وعدوانية يراد لها أن تقدم للعالم، وكأنها حقائق ومسلمات، بل وإنجازات ونجاحات باهرة لصالح التقدم والديمقراطية، وهى فى حقيقتها غير ذلك٠

إن هذه المعالم السائدة والمشاعة الآن، لاتمثل أى صورة من صور النظام الدولى الجديد، بل إنها تمثل عدواناً على النظام الدولى السائد، الذى يقوم على الخلاف والتباين ووجود الصراعات القومية، والجغرافية – السياسية والاقتصادية – الاجتماعية أى الأيديولوجية. ومع ذلك فقد أقر هذا النظام بأن وسائل التعايش السلمى، وحسن الجوار، وحق التحرر الوطنى، ونهاية الاستعمار، والتعاون الدولى، وعلاقات النفع المتبادل، وعلاقات السلام، وطرق الحد من انتشار التسلح النووى، ووقف سباق التسلح النووى .... وغيرها من الوسائل، بأنها آليات دولية معتمدة، تؤهل هذا النظام الدولى، للتقدم نحو النظام العالمى المنشود، والذى يقوم على آليات أكثر تطوراً لصالح السلام، ووحدة البشرية، وطرق مقاومة الأخطار الكونية، والاستفادة من آثار الثورة العلمية التكنولوجية لبناء قاعدة الوفرة الاقتصادية كأساس تحتى للمساواة الاجتماعية والاقتصادية للبشرية، وتحلل طبيعة القهر للسلطة الوطنية، وقيام السلطة على أساس الديمقراطية الاجتماعية – المتطورة نحو وحدة الجنس البشرى لا فرق بين أمريكى أو أوربى وبين أسيوى أو إفريقى، أو أمريكى لاتينى، أو استرالى، ولافرق بين أبيض أو أسود، أو أصفر أو ملون، ولافرق بين مسيحى أو مسلم أو يهودى أو كنفوشى أو بوذى أو اتباع أى دين وملة٠

وإذا كانت الأمم المتحدة باعتبارها شكل التنظيم الدولى الأرقى، قاصرة عن الاستجابة للتطوير حتى تتلائم مع هيكلية النظام الدولى السائد، فهى من باب أولى شديدة التخلف.

وعديمة الاستجابة لتطورات هذا النظام نحو آفاق النظام العالمى المنشود. وعليه تكون أى دعوة لإصلاحها دعوة ثلاثية المراحل:-

١- **المرحلة الأولى:** يتم فيها ترتيب آليات الإصلاح بصورة إنقاذية تعالج آثار الردة والانتكاس بالنظام الدولى السائد فيما بعد الحرب العالمية الثانية، والذى كان قد أنهى سياسات الحرب الباردة، واستبدلها بسياسات الوفاق والانفراج الدولى فى السبعينيات من القرن العشرين، وعلى الرغم من أن السياسات الريجانية نسبة إلى رونلد ريجان رئيس الولايات المتحدة الأسبق قد أعادت الدفء فى أوصال سياسات الحرب الباردة وسباق التسلح، إلا أنه يجب أن تشمل عملية الإنقاذ هذه تأصيل آليات إنهاء الحرب الباردة لاعلى أساس تأميم أو إلغاء الصراعات الدولية الموضوعية، أو مصادرتها، ولكن على أساس الاعتراف بها، ومعالجتها بأساليب السلم والتعايش الدولى، والعلاقات التى تقوم على التكافؤ والنفع المتبادل، والاعتماد المتبادل، وحق كل شعب فى اختيار نظام الحكم الملائم له على أساس الاختيار الطوعى والديمقراطى.

٢- **المرحلة الثانية** يتم فيها ترتيب آليات الإصلاح لتلائم تطورات النظام الدولى السائد منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية.

٣- **المرحلة الثالثة** يتم فيها ترتيب آليات الإصلاح لتلائم آفاق التطور المنشود نحو النظام العالمى الجديد.

وهذا تصور فردى - تحاول هذه الدراسة أن تبرزه- لتلك المعالجات ذات الصبغة الإنقاذية والضرورية.

ثالثا : إصلاح الأمم المتحدة ضرورة لإنقاذ مستقبل النظام العالمى المعبر عن المجتمع الدولى المتطور

كما سبق وأشرنا، أن الأمم المتحدة تمثل الصورة الأرقى لفكرة التنظيم الدولى، التى يجب أن تعبر عن نظام دولى، يسود المجتمع الدولى الحديث، والمتطور نحو أو صوب المجتمع العالمى الواحد. وأن الأمم المتحدة عبرت ببنيتها القاصرة عن أزمة هيكلية، لأنها عبرت عن مصالح المنتصرين فى الحرب العالمية الثانية، أكثر من تعبيرها عن مصالح المجتمع الدولى ، لما بعد مرحلة الحرب العالمية الثانية ، والذى أفرز نظاماً دولياً ، أهم ما يميزه أنه يقر بوجود الخلافات والصراعات الدولية على ثلاثة أسس هى:-

١- الصراعات الجغرافية، وتحديداً حسب منظور الجغرافيا السياسية.

٢- الصراعات القومية والتى ترتبت على انتشار وتوسع ظهور الدولة القومية بفعل حركة التحرر الوطنى عن الاستعمار، وغلبت شكل الدولة القومية فى تحديد العضوية المتساوية

الحقوق للمجتمع الدولى، وبخاصة تلك الدول الصغيرة، وليس مجرد شكل دولة المتروبول الاستعمارية.

٣- الصراعات الاقتصادية - الاجتماعية ، والتى ترتبط بشكل ومضمون أسلوب الإنتاج السائد، ونوع الأيديولوجية السائدة.

وقد نجح هذا النظام الدولى فى إبراز أهمية التعايش السلمى بين الدول، فى ظل هذه الصراعات والاختلافات، وممارسة هذه الصراعات بأساليب ديمقراطية، ومحاولة هزيمة، أو بمعنى أدق خلخلة مصداقية مفهوم أن الحرب امتداد للأساليب السلمية فى تحقيق مصالح الدولة الخارجية، وأن يؤكد أن مصالح الدولة الخارجية تحد بمصالح الدول الأخرى، بصرف النظر إن استندت مصلحة الدولة على القوة العسكرية أو الاقتصادية أو لم تستند، وتحديداً فيما يخص الدول الفقيرة والنامية، التى تمثل الأغلبية لعضوية المجتمع الدولى الراهن.

غير أن هناك انتكاسة واضحة ألمت بملامح وأساليب وآليات النظام الدولى، أظهرت اتساع حجم أزمة الأمم المتحدة، وعطلت إلى حد بعيد مسيرة الإصلاح البنيوى، التى كانت قد بدأت بضم الصين الشعبية لتحتل مقعدها فى مجلس الأمن، والتى كانت قد تقدمت (أى حركة الإصلاح) بإقرار صيغ تصفية الاستعار، والدعوة إلى إنشاء نظام دولى جديد اقتصادى وثقافى وسياسى عادل، يدعو إلى الديمقراطية الدولية، تلك الدعوة التى تجسدت فى اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبعض الهيئات الدولية الأخرى فى أعوام ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥.

وتتبنى ، هذه الدراسة ، تصوراً ذا طبيعة مؤقتة ، أو إنقاذية يقوم على ثلاثة محاور:-

١- إزالة آثار الردة والانتكاسة فى النظام الدولى الراهن ، وإزالة المعوقات التى جدت، وقطعت الطريق على عملية تطوير الأمم المتحدة، التى كانت قد بدأت.

٢- مواصلة عملية تطوير الأمم المتحدة بما يجعلها تصلح الخلل البنيانى لها، وجعل بنيتها تلائم معطيات النظام الدولى السائد لما بعد الحرب العالمية الثانية ، والسائد حتى الآن.

٣- تهيئة أوضاع الأمم المتحدة للتطوير اللاحق،، والذى يتناسب مع تطورات النظام الدولى نحو العالمية الديمقراطية، والتى تتحدد بطرق وقوانين موضوعية، تستثمر منجزات الثورة العلمية التكنولوجية الحديثة لصالح استكمال بناء المجتمع العالمى الواحد، ولصالح إطلاق آليات وأساليب عملية إنتاج الوفرة، لبناء القاعدة المادية للمساواة والعدل العالمى.

وتترتب هذه العملية الإصلاحية، ذات الأبعاد الثلاثية، بإعادة الإعتراف، والإقرار بالخلافات والصراعات الدولية فى أبعادها الثلاثة: الجغرافية -السياسية والقومية والاقتصادية - الاجتماعية. والتأكيد على ضرورة حل هذه الصراعات بالأساليب السلمية،

وتغليب مبدأ الأغلبية الدولية، وإلغاء نظام الإجماع الدولى خطوة خطوة·

وفى هذا الصدد نقترح الآتى بالنسبة **للمرحلة الأولى:**

أ) توسيع العضوية الدائمة بمجلس الأمن الدولى من خمسة أعضاء إلى تسعة أعضاء على أساس استمرار وظيفة المنع أى حق الاعتراض، ثلاثة منهم ينتخبون على أساس المعيار القومى ، أى تمثيل الأمم الكبيرة العدد بواحدة، والأمم القوية اقتصادياً وعسكرياً بواحدة، والأمم الفقيرة والنامية بواحدة. وثلاثة أعضاء ينتخبون لتمثيل العالم على أساس معايير الجغرافيا السياسية لدول الغرب والشمال واحدة، لدول الجنوب والشرق واحدة، لدول الجنوب والغرب واحدة· والثلاثة الباقون ينتخبون على أساس التمثيل الأيديولوجى، أى المصالح الاقتصادية – الاجتماعية المعاصرة، وتكون واحدة للدول الرأسمالية القوية، والثانية للدول الاشتراكية، والثالثة لدول التحرر الوطنى· ويرتفع عدد أعضاء مجلس الأمن بثلاثة أعضاء، بحيث يقابل التسعة الدائمون، تسعة متغيرون يخضعون فى اختيارهم لذات المعايير السابقة· على أن يراعى التبادل فى التمثيل بين دول الجنوب الغربى والشمالى الشرقى·

ب) أن تستمر هذه المرحلة لمدة ثلاثة دورات لمنصب الأمين العام، بحيث يقدم أمين عام لكل دورة على أساس المعايير الثلاثة السابقة، ويتم من الفئة الثالثة فى كل معيار·

ج) أن تتحول الجمعية العمومية للأمم المتحدة إلى إصدار القرارت النافذة، بنظام الأغلبية، وأن تكون قرارتها ذات صفة تشريعية تعلو على قرارات مجلس الأمن، وأن يتحول مجلس الأمن، إلى مجلس تنفيذى أساساً، وأن يتم تفعيل محكمة العدل الدولية، لكى تمثل الهيئات الثلاثة، بدايات فصل السلطات الدولية من تشريعية إلى تنفيذية إلى قضائية·

د) يتم تمويل المنظمة الدولية على أساس التصنيف السابق للدول، بحيث تتحمل الفئة الأولى من كل مجموعة مثلى حصة الفئة الثالثة، ومثل حصة الفئة الثانية، على أن تتساوى حصص المجموعات الثلاثة فى التمويل، وتدبيرقوات الأمن الدولية والمناصب الإدارية للأمم المتحدة بكل أجهزتها·

هـ) أن يتم نقل الأمم المتحدة أى المقرات، وأن تتوزع على أساس تمثيل المجموعات الثلاثة السابقة، وبحيث تتوزع الأجهزة الدولية على أساس أوسع انتشار دولى·

المرحلة الثانية :

أ) تقوم أساساً على إلغاء وظيفة المنع أى إلغاء حق الاعتراض وجعل مجلس الأمن كله بالانتخاب المتجدد على أساس المحافظة على المعايير السابقة·

ب) أن تتوسع اختصاصات الجمعية العمومية، وأن يتم انفراد مبدأ الاغلبية فى اتخاذ القرارات، وأن يتم إقرار صيغ الأغلبية الخاصة، والتى تظل أغلبية الثلثين للقرارات والقضايا الهامة.

ج) أن يتم توسيع تمثيل وسلطة المنظمات غير الحكومية فى الإدارة الدولية.

د) أن تستمر هذه المرحلة لمدة ثلاث دورات للأمين العام أى ١٥ سنة.

المرحلة الثالثة:

وتقوم أساساً على اعتبارات سوف تستجد فى حياة المجتمع الدولى المتطور نحو العالمية وتلك لانستطيع أن نلحظهاالآن بدقة.

وبعد، إن أى تطوير جاد لابد أن ينطلق من الاعتراف بالصراعات والاختلافات الدولية، كما أنه لابد أن يرتبط بأساليب وسياسات حل المنازعات والصراعات الدولية على أساس سلمى ووفقاًالمبادىء حسن الجوار والاعتماد المتبادل، والعلاقات المكتافئة بين الدول. ولاشك أن أخطر ما يسود فى نطاق العلاقات الدولية الآن، ذلك الاتجاه الذى يريد أن يستبدل التطور الموضوعى والديمقراطى الحر للتقارب الدولى، والاندماج فى مجتمع عالمى واحد متطور وديمقراطى، إلى صيغة القسر والفرض بآليات العولمة، والتطوير العنيف، والمسنود بالقوة سواء العسكرية أو الاقتصادية، أو حتى الأيديولوجية أو الإعلامية، لخلق مجتمع عالمى مشوه. وفى هذا الصدد يدخل المفهوم الأوامرى للنظام العالمى الجديد، الذى يروج له الآن، وبالذات بوسائل الدعاية والإعلام الأمريكى خصوصاً، والغربى الرأسمالى والامبريالى عموماً، باعتباره تجسيداً حياً لمثل هذا التشوه الغريب لتطورات المجتمع الدولى والنظام الدولى الراهن■

د٠ وليد عبد الناصر*

نظام عقوبات الأمم المتحدة فى عالم مابعد الحرب الباردة

أولا : المقدمة

منذ نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى والغربى ، شهد العالم اتجاها متزايدا لدى المجتمع الدولى – خاصة عبر منظمة الأمم المتحدة – للانغماس بشكل فعال فى محاولات تستهدف حل نزاعات وصراعات ، سواء فيما بين الدول أو داخل حدود دول ذات سيادة . وقد فسر بعض المراقبين هذا التطور بوصفه تعبيرا أمينا وصادقا عن روح ونص ميثاق الأمم المتحدة بصفة عامة، وولاية مجلس الأمن كما جاءت فى الفصلين السادس والسابع من الميثاق بشكل خاص، أصبح واقعا ممكن الحدوث بفضل انتهاء عصر الحرب الباردة. ويعكس هذا الاتجاه الأول ، رأت مجموعة أخرى، فى هذا التحول فى دور الأمم المتحدة، خرقا واضحا للأهداف والمبادئ المنصوص عليها بالفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة والتى أكدت على سيادة الدول، وللفصلين السادس والسابع اللذين حددا حالات مرشحة لتدخل الأمم المتحدة.(١) إن تقييم وجهتى النظر تلك – وغيرها – أمر لاتطمح هذه الورقة لتناوله . إلا أنه من الثابت أن الاجراءات التى اتخذها مجلس الأمن خلال السنوات القليلة الماضية – سواء التدخل المباشر فى الدول والأقاليم التى شهدت صراعات مسلحة، أو عبر فرض عقوبات على دولة أو أكثر متهمة بإيجاد مواقف تنذر بتهديد – أو تهدد فعلا– السلم والأمن الدوليين – قد تضاعف فى ظل تغير كمى وكيفى لدور الأمم المتحدة فى هذا المجال.

---

*دكتوراه فى العلوم السياسية ومستشار بالأمم المتحدة.

وبما أن استاذى الكبير الدكتور جورج أبى صعب يقدم ورقة لهذا المؤتمر حول مسألة التدخل فى الشئون الداخلية للدول، فإننى سأقصر هذه الورقة على تناول موضوع العقوبات. والواقع أن تعبير العقوبات يغطى نطاقا عريضا من الإجراءات . وما يعنينا هنا تحديدا هو عقوبات الأمم المتحدة – التى ينظر إليها باعتبارها مشروعة من قبل المجتمع الدولى ومجلس الأمن الذى يفرضها– فى أوقات الحرب والسلام . وقد تكون هذه العقوبات شاملة أو جزئية، عقابية ، كرد على إجراءات معينة أو تهدف لتغيير سلوك الحكومات أو الأطراف غير الحكومية التى تتعرض لهذه العقوبات التى هى جماعية بطبيعتها، وتختلف بالتالى عن محاكمات نورمبرج وطوكيو لأفراد اتهموا بارتكاب جرائم حرب. (٢)

وفى ظل المادة (٤١) من ميثاق الأمم المتحدة ، يمكن لمجلس الأمن أن يدعو الدول الأعضاء لتطبيق إجراءات – يشار إليها عادة بتعبير عقوبات لاتتضمن استخدام القوة المسلحة بهدف الحفاظ على أو استعادة السلم والأمن الدوليين . وتقع هذه المادة فى إطار الفصل السابع وتذكر إجراءات تتضمن قطع العلاقات الاقتصادية . وتكمن أهمية هذه المادة ليس فقط فى كونها تمنح سلطة فرض عقوبات ضد دولة يتم اعتبارها تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، ولكن أيضا لأنها تفرض العقوبات كبديل مطلوب للتدخل العسكرى . وقد استخدم مجلس الأمن الفصل السابع من الميثاق لفرض عقوبات فى إحدى عشرة حالة : روديسيا الجنوبية، جنوب أفريقيا، العراق، جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية (صربيا والجبل الأسود) وصرب البوسنة ، ليبيا ، ليبريا ، هايتى ، أنجولا ، ورواندا. وتوجد حاليا ست لجان للعقوبات تمارس عملها فى إطار مجلس الأمن حول :العراق (تأسست طبقا للقرار رقم ٦٦١ لعام ١٩٩٠) ، وليبيا (تأسست طبقا للقرار رقم ٧٤٨ لعام ١٩٩٢)، والصومال تأسست طبقا لقرار رقم ٧٥١ لعام ١٩٩٢) ، وانجولا (تأسست طبقا للقرار رقم ٨٦٤ لعام ١٩٩٣) ، ورواندا (تأسست طبقا للقرار رقم ٩١٨ لعام ١٩٩٤) وليبريا (طبقا للقرار رقم ٩٨٥ لعام ١٩٩٠).(٣)

وبما أن موضوع العقوبات يتسم بالاتساع ، فسوف أكرس هذه الورقة لثلاث مسائل محددة فى إطار هذا الموضوع ، وهى الأثار الانسانية للعقوبات ، انعكاسات تطبيق العقوبات على الأطراف الثلاثة، وأخيرا– وليس آخرا– آليات مراجعة العقوبات.

ثانيا – الأثار الإنسانية للعقوبات :

رغم أن قرارات مجلس الأمن التى فرضت عقوبات على العراق وهايتى وجمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية حددت استثناءات متصلة بالإمدادات الإنسانية – خاصة الغذاء والدواء – فإن هذه الاستثناءات لم تكن شاملة لكل هذه الإمدادات، كما أن تطبيقها على أرض

الواقع واجه صعوبات من بينها بطء إجراءات الموافقة التى أحيانا ماتمت على حساب عامل الوقت الهام جدا فى هذه الحالات.. وهناك قليل من الشك فيما يخص أضرار العقوبات الحادة بالجماعات الضعيفة من السكان، وما تشكله أحيانا من تهديد للحق فى الغذاء والصحة، وبالتالى فى الحياة ، وإعاقتها على المدى المتوسط والبعيد لآفاق التنمية. وبصفة عامة، فإن مجمل السكان فى البلدان التى تخضع لعقوبات يعانون من حرمان لأن أوجه نقص حادة تثير لهم مشكلات .(٤)

وتمثل حالة العراق الحالة الأبرز لتوضيح الآثار الإنسانية الهامة للعقوبات . وقد استثنى قرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ الذى فرض حظراً تجارياً شاملاً على العراق الإمدادات الطبية والغذائية وبنود أخرى ذات طبيعة إنسانية كما تحددها لجنة العقوبات.

وجاء قرار مجلس الأمن رقم ٧١٢ فى ١٩ سبتمبر ١٩٩١ ليسمح برفع جزئى للحظر للسماح للعراق ببيع جزء من نفطه لاستخدام العائد لأغراض إنسانية ، ولكنه اشترط أن يخضع العراق لرقابة صارمة من الأمم المتحدة للعقود ولتوزيع السلع الإنسانية المشتراة بعوائد بيع النفط. ولم يقبل العراق بالشروط المذكورة فى هذا القرار باعتبارها تعديا على سيادته. وقد كشفت تقارير متتالية، صدرت عن أجهزة تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية وإقليمية وغير حكومية أخرى، عن مزيد من التدهور فى الأوضاع الإنسانية داخل العراق مما دفع بمجلس الأمن لتبنى القرار رقم ٩٨٦ فى ١٤ أبريل١٩٩٥ الذى سمح برفع جزئى للحظر بما يمكن العراق من بيع ماقيمته مليار دولار من النفط والمنتجات النفطية كل ٩٠يوما واستخدام العائدات لاستيراد احتياجات إنسانية تحت رقابة الأمم المتحدة. وخول القرار نفسه للأمم المتحدة مسئولية التوزيع المباشر لهذه الاحتياجات فى المحافظات الثلاثة الشمالية (أربيل، السليمانية ، صلاح الدين) الواقعة خارج سيطرة الحكومة المركزية ، وخصص مابين ١٣٠و١٥٠مليون دولار من عائدات بيع النفط للاحتياجات الإنسانية لهذه المحافظات الثلاثة. وبعد تسعة أشهر من التردد من جانب الحكومة العراقية أعقبها ثلاثة أشهر من اللقاءات بينها وبين أمانة الأمم المتحدة، وقع الطرفان مذكرة تفاهم بشأن الترتيبات العملية لتطبيق القرار ٩٨٦، الذى يشار إليه عادة بصفقة النفط مقابل الغذاء.(٥) وقد بدأ تصدير النفط العراقى فى ظل هذا القرار يوم ١٠ ديسمبر١٩٩٦ ومن المتوقع بدء وصول الإمدادات الإنسانية للعراق بحلول نهاية مارس ١٩٩٧ .

ومن الجدير بالذكر أن الصفقة التى جسدها قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ تم اقتراحها على أسس إنسانية بحتة، مع ذكر أن هذه الصفقة قابلة للتمديد بعد أول ١٨٠ يوما من تطبيقها إذا قدم أمين عام الأمم المتحدة تقريرا لمجلس الأمن يثبت أن توزيع الإمدادات الإنسانية تم بشكل منصف. ومن المتوقع تجديد هذه الصفقة فى ضوء تدنى الأوضاع التى وصلت

بالعراقيين المتعلمين المنتمين للطبقة الوسطى لعرض ممتلكات أسرهم للبيع حتى يتمكنوا من العيش، وأدت إلى معدلات وفيات بين الأطفال تمثل خطرا حقيقيا. وأذكر هنا أن بيان القمة الصادر عن الدول أعضاء مجلس الأمن فى ٣١يناير ١٩٩٢ قد عبر عن القلق تجاه الوضع الإنسانى للسكان المدنيين الأبرياء بالعراق. ودون الخوض فى الجدل الأيديولوجى /السياسى حول موضوع المسئولية هنا، فإن العقوبات الدولية الشاملة المفروضة على العراق– كمثال على العقوبات الجماعية – قد أدت بالقطع إلى تدهور حاد فى مستويات المعيشة، انتشار وبائى للأمراض، وتزايد فى معدلات الوفيات ، ونقص حاد فى الغذاء والدواء والاحتياجات الطبية الأخرى بالاضافة إلى احتياجات أساسية ذات صلة مثل امدادات المياه ، بكل مايحمله ذلك من نتائج سلبية محتملة على المدى المتوسط والبعيد على الأجيال الجديدة.(٦) ويؤمل أن مواصلة تطبيق – بل وإمكانية توسيع– اتفاق النفط مقابل الغذاء يمكن أن يساعد فى الحد – كليا أو جزئيا – من مثل هذه الآثار.بإنتظار الرفع الشامل للحظر الفعلى المفروض على العراق طبقا للفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧(١٩٩١)٠

ثالثا : انكاسات تطبيق العقوبات على الأطراف الثلاثة :

سمحت المادة (٥٠) من ميثاق الأمم المتحدة للدول الثلاثة التى قد تكون أطرافا تجارية أساسية للدولة المتعرضة للعقوبات ، وبالتالى تواجه مشكلات اقتصادية خاصة بسبب التزامها بهذه العقوبات، أن تتشاور مع مجلس الأمن – أو عمليات مع لجنة العقوبات المعنية – بهدف التوصل لحلول لهذه المشكلات. وقد قادت هذه الآثار الجانبية – غير المقصودة أصلا– على الأطراف الثلاثة بدبلوماسيين ومحامين وفقهاء قانونيين وباحثين للبحث عن وسائل لجعل تكلفة العقوبات تتحملها مشاركة كافة الدول أعضاء الأمم المتحدة – أو المنظمة الحكومية الدولية التى تفرض العقوبات – بدلا من أن تتحملها فقط الدول المجاورة للدولة التى تتعرض للعقوبات، أو تلك الدول التى لها علاقات تجارية واقتصادية قوية مع تلك الدولة المعنية. ومنذ فرض العقوبات على العراق عام ١٩٩٠ ، تكثفت الجهود للبحث عن وسائل لتعويض أكثر عدلا للدول التى تعانى بشكل متزايد من جراء التزامها بالعقوبات ، بما فى ذلك البحث عن آلية مشابهة لتقاسم الأعباء فى تمويل عمليات حفظ السلام بهدف الاستجابة لاحتياجات هذه الدول الثالثة بما يتفق مع روح المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة. وتبرز المعضلة أكثر نظرا لأن التزام هذه الدول الثالثة بالعقوبات ودعمها شرط لفاعليتها، ولكن عليها تحمل الجزء الأكبر من الآثار السلبية للعقوبات . وفى إطار الجهود الحالية لصياغة اقتراحات بشأن إقامة آلية مسبقة للتنبؤ بالآثار مصاحبة للعقوبات ، يبقى الهدف هو تحويل العقوبات من أداة غير مميزة إلى أداة مميزة فى يد المجتمع الدولى .(٧)

والحالة الأولى التى نشير إليها عند تناول آثار العقوبات على الدول الثالثة هى – مرة أخرى – حالة العقوبات المفروضة على العراق. فلأول مرة فى تاريخ الأمم المتحدة، يقع تنفيذ تلك العقوبات على عاتق الدول غير الأعضاء أيضا . وجاء قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٩ لعام ١٩٩٠ ليسمح للدول المتضررة من تطبيق العقوبات الاقتصادية بتقديم طلبات إلى المجلس – عبر لجنة العقوبات التى تأسست طبقا للقرار رقم ٦٦١– تطلب فيها المساعدة طبقا للمادة (٥٠) من ميثاق الأمم المتحدة. وكان التخطيط هو أن يتم تعويض البلدان المتضررة عبر لجنة تنسيق مشتركة مكونة من الدول الصناعية والدول الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى. وقد طلبت اثنتان وعشرون دولة مساعدة مجلس الأمن لمواجهة مشكلات اقتصادية خاصة نتجت عن تطبيقها للعقوبات، مما أدى إلى انشاء فريق عمل مفتوح العضوية لبحث حالاتهم. وقد بدأت هذه القائمة من الدول بالأردن الذى أعقبه سبع دول أخرى ، ثم تلتهم أحد عشر دولة ، وأخيرا سوريا وجيبوتى . وكانت حالة الأردن هى الأكثر أهمية، ولذلك. توجهت بعثة من الأمم المتحدة إلى هناك فى ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠، ولحقت بها بعثة أخرى فى ١٧ أكتوبر من العام نفسه لتقييم الخسائر الناتجة عن العقوبات بما فى ذلك الواردات النفطية، خسائر متصلة بالصادرات والسياحة. والتحويلات ، وتوقف المنح الكويتية، وأخيرا توقف العراق عن سداد ديونه. ورغم أن صندوق النقد الدولى لم يقدم مساعدة للأردن ، فإن نادى باريس ونادى لندن قد رتبا إجراءات لصالح الأردن ، وكذا فعلت مصارف إقليمية ، كما قدمت مساعدات ثنائية لعمان وتم إيجاد مصادر بديلة للواردات . ويبقى الأهم وهو استثناء الأردن من الحظر النفطى المفروض على العراق، والسماح له بمواصلة استيراد احتياجاته النفطية من العراق فى ضوء درجة اعتماده العالية عليه ، وأيضا بسبب تدهور علاقات الأردن الثنائية مع بقية الدول المصدرة للنفط فى الإقليم خلال تلك الفترة.(٨)

أما الحالة الثانية فهى تلك الخاصة بالعقوبات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ففى قرارها رقم ٥٠/٥٨ د بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٩٥، عبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن القلق من استمرار المشكلات الاقتصادية الخاصة التى تواجه الدول – خاصة الدول ذات الحدود المشتركة مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبقية الدول المطلة على نهر الدانوب والدول الأخرى التى تأثرت سلبا بقطع علاقاتها الاقتصادية مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وتعطل خطوط المواصلات والاتصالات التقليدية فى هذا الجزء من أوروبا. ودعت الجمعية العامة بإلحاح إلى رد فعل منسق من المجتمع الدولى للتعامل بشكل أكثر فاعلية مع المشكلات الاقتصادية الخاصة للدول المتأثرة فى ضوء حجم كل منها والتأثير السلبى للعقوبات عليها.(٩)

وفى القرار نفسه ، جددت الجمعية العامة دعوتها للمؤسسات التمويلية الدولية لمواصلة إيلاء اهتمام خاص للمشكلات الاقتصادية للدول المتأثرة وآثارها الاجتماعية المعاكسة وأيضا لبحث طرق ووسائل تعبئة وتقديم الموارد بشروط ملائمة للحد من الآثار السلبية المستمرة للعقوبات على هذه الدول. كذلك دعت الجمعية العامة أجهزة وبرامج الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة فى أطرها للأخذ فى الاعتبار، عند إعداد أنشطتها التنموية، الاحتياجات الخاصة للدول المتأثرة وأن تنظر فى تقديم المساعدة لها، كما دعت كافة دول العالم لتقديم مساعدات مادية ومالية وتقنية بشكل عاجل للدول المتأثرة . وقد شجعت الجمعية العامة دول الإقليم المتأثرة بالعقوبات على التعاون بفاعلية فيما بينها على المستوى الإقليمى للتخفيف من الآثار المعاكسة للعقوبات إلى حدما .(١٠)

وفى قرارها رقم ٥٠/٥٨هـ أيضا، شجعت الجمعية العامة للأمم المتحدة توريد المواد والامدادات الغذائية وبقية أشكال المساعدة الإنسانية للبوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية بشرائها من الدول المتأثرة. وطالبت الجمعية العامة الأمين العام للأمم المتحدة بزيادة فرصة الدول المتأثرة للمشاركة بفاعلية فى إعادة التعمير وإعادة التأهيل لتلك المناطق من يوغوسلافيا السابقة التى مزقتها الحروب فى مرحلة مابعد انتهاء الصراع . وقد تقدمت ثلاث دول بتقارير للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس لجنة العقوبات المعنية حول التكاليف والخسائر الاقتصادية الهامة الناتجة عن قطع العلاقات الاقتصادية مع جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية (صربيا والجبل الأسود) ، وضمت هذه المجموعة بلغاريا، المجر وأوكرانيا. وقد فتح تعليق تطبيق نظام العقوبات الطريق أمام الاستعادة التدريجية للعلاقات الاقتصادية مع جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية ، وبالتالى التخفيف إلى حد كبير من العبء الواقع على الدول المجاورة وبقية دول الإقليم التى تأثرت سلبا من جراء تطبيق العقوبات الاقتصادية خلال فترة الثلاث سنوات ونصف السابقة .(١١)

وأخيرا فى هذا الجزء يجب أن نذكر أنه رغم أن العقوبات المفروضة على ليبيا قد أدت إلى انخفاض كبير فى تجارتها مع الدول المجاورة وبقية دول الإقليم ، بما وصل إلى ٥٠٪ فى حالة التجارة الثنائية بين ليبيا والمغرب، فإن القرارات التى فرضت العقوبات على ليبيا لم تتضمن أحكاما للدول الثالثة التى تواجه مشكلات اقتصادية خاصة نتجت عن هذه العقوبات .(١٢)

رابعا : آليات مراجعة العقوبات :

فى ضوء الحاجة للتقليل من النتائج الجانبية السلبية وغير المخطط لها فى نظام العقوبات

مستقبلا سواء بالنسبة للقطاعات الأكثر ضعفا بين سكان الدول المستهدفة أو على الأطراف الثالثة ، قامت الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن بمشاورات مكثفة فيما بينها وتوصلت إلى فهم مشترك على ورقة غير رسمية أقرت بالحاجة للحفاظ على فاعلية العقوبات المفروضة طبقا لميثاق الأمم المتحدة. وقد اتفقت هذه الدول على أن هيكل وتطبيق نظام العقوبات فى المستقبل قد يختلف تبعا لقاعدة الموارد للدولة التى ستخضع لتطبيق العقوبات عليها. وتتضمن العوامل ذات الصلة التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار مايلى :(١٣)

– التقييم الموضوعى للآثار الإنسانية قصيرة وطويلة الأجل للعقوبات فى إطار نظام العقوبات ككل. وسيكون من الأفضل توافر أكبر قدر من المعلومات لمجلس الأمن أو للأمين العام حول الوضع الإنسانى فى الدولة التى تخضع أو مرشحة لأن تخضع لعقوبات . ومن المفترض أن تلعب ادارة الشئون الإنسانية بأمانة الأمم المتحدة دورا تنسيقيا فى هذا المجال، كما يجب تأمين مساعدة الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية للغرض نفسه.

– فى حالات الطوارئ أو القوة القاهرة، يمكن لمجلس الأمن /أو لجنة العقوبات المعنية مراجعة تطبيق العقوبات واتخاذ الإجراءات الملائمة أخذا فى الاعتبار الحالة الإنسانية.

– ضمان أن كافة الدول – بما فيها الدول المستهدفة – يسمح لها بالحصول على المساعدات الإنسانية بدون أى معوقات ، وأثناء الدول المستهدفة عن إعاقة تقديم الإمدادات الإنسانية بل وضرورة تقديمها المساعدة فى هذا المجال.

– القيام ببحث عاجل من قبل لجان العقوبات للجوانب الإنسانية، بما فى ذلك الإمدادات ذات الصفة الغذائية والدوائية الواضحة، التى يمكن تقديمها دون إجراءات مسبقة وبطيئة تتخذها لجان العقوبات تلك.

كذلك فقد تضمنت تعليقات مجلس الأمن على تقرير الأمين العام حول الدبلوماسية الوقائية عناصر تتصل بأحكام العقوبات . فقد أكد المجلس الأهمية التى يوليها للتنفيذ الفعال للإجراءات التى يتخذها للحفاظ على أو استعادة السلم والأمن الدوليين ، بما فى ذلك العقوبات الاقتصادية. وأعاد المجلس تأكيد أن هدف هذه العقوبات، ليس إنزال العقاب بل تصحيح مسلك دولة أو طرف يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . ويجب تحديد الخطوات المطلوبة من هذه الدولة أو الطرف بشكل واضح فى قرار مجلس الأمن الذى يفرض العقوبات . كما يجب إخضاع نظام العقوبات هذا لمراجعة دورية ومن الضرورى رفعه عندما تتحقق الأهداف المحددة فى قرار مجلس الأمن . ودعا المجلس إلى اتخاذ الإجراءات الملائمة لضمان وصول الإمدادات الإنسانية للسكان المتأثرين بالعقوبات . وقد دعت تعليقات مجلس الأمن إلى البحث بشكل مناسب فى المطالب التى تقدمها دول مجاورة، أو

دول أخرى متأثرة بمشكلات اقتصادية خاصة بسبب فرض العقوبات. وحث المجلس الأمين العام للأمم المتحدة على تدعيم قطاعات الأمانة المتعاملة مع موضوع العقوبات وجوانبه المختلفة لضمان معالجة كافة المسائل السابق الإشارة إليها على الوجه الأكمل من جهة الفاعلية والتناسق والسرعة. وفى الإطار نفسه ، وجه مجلس الأمن اهتماما خاصا للبعد الإقليمى للعقوبات من خلال إعادة تأكيده على الأهمية التى يوليها للدور الذى يمكن أن تلعبه المنظمات والترتيبات الإقليمية فى المساعدة على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وركز مجلس الأمن على ضرورة التنسيق الفعال بين جهود تلك المنظمات وجهود الأمم المتحدة طبقا لأحكام الفصل السابع من الميثاق. وقد أقرت الدول الأعضاء فى مجلس الأمن بتباين الولاية والاختصاص والقدرات والمسئوليات فيما بين مختلف الترتيبات والمنظمات الإقليمية حسب الميثاق والوثائق الأساسية ذات الصلة لكل منها. ورغم الإشارة بشكل خاص لاحتياجات القارة الأفريقية ، فإن الدول الأعضاء قامت بتشجيع الأمين العام للأمم المتحدة على تحسين نوعية اجتماعات التعاون بين الأمم المتحدة وبقية المنظمات الدولية والإقليمية بشكل عام.(١٤)

خامسا : الخاتمة

خلال مؤتمر باريس الذى عقد يوم ٣٠ يوليو ١٩٩٦ واستهدف تنسيق الجهود الدولية الهادفة لمكافحة الإرهاب، عارضت ألمانيا وفرنسا واليابان والمملكة المتحدة اقتراحات أمريكية بفرض عقوبات على الدول المتهمة بدعم الجماعات الإرهابية ، وهى تنمية تضم العراق، إيران ، ليبيا والسودان . وقد وصف الفرنسيون حينذاك منهج فرض العقوبات بأنه تبسيط للأمور وعفا عليه الزمان، بينما ذكر وزير الخارجية الألمانى كلاوس كنيكل أن عزل الدول لم يأت بأية نتائج أفضل فى مجال الحرب ضد الإرهاب الدولى .(١٥)

وقد أثبتت حالة العقوبات ضد السودان ، بكل ماشهدته من تأنٍّ ومسار عمل محسوب ومتحكم فى حركته، من قبل مجلس الأمن، وكذلك المطالبة المستبقة التى وجهها المجلس لأمانة الأمم المتحدة بشأن الآثار الإنسانية المحتملة لأية عقوبات قادمة على السكان المدنيين فى السودان ، أن مجلس الأمن – على الأقل جزئيا– يراجع سياساته بشأن نظام العقوبات ويسعى بشكل متزايد لاستخلاص الدروس المستفادة للمستقبل من تجارب الماضى.

يتم النظر إلى العقوبات بوصفها بديلا عن الصراع المسلح، وقد تم تطبيقها بأمل الحصول على نتائج سريعة، إلا أن مدة استمرار فرضها والنطاق الكامل لآثارها على مختلف الأطراف هما مسألتان اثبتتا صعوبة توقعهما بشكل شامل. كما أن العقوبات غير المحددة،

بأجل أو الممتدة زمنيا لفترة طويلة تمثل مجازفة لأنها تفتح الباب أمام بعض الدول لإضافة مطالب أو شروط إضافية لم تكن موجودة أصلا فى القرارات التى فرضت العقوبات . وتمثل الإرادة السياسية للدول الأعضاء فى مجلس الأمن – خاصة الدول الخمس دائمة العضوية – عاملا فى غاية الأهمية عند تحديد نتيجة عملية مراجعة نظام العقوبات ، وهذه هى الحالة بشكل خاص عندما تكون القرارات والأحكام الواردة بها قابلة لتفسيرات مختلفة أو استغلالها لخدمة مصالح دولة ما أو أخرى. وقد يكون للدول أعضاء مجلس الأمن – وغالبا مايكون لهم– جدول أولويات خفى بجانب الأهداف المعلنة للعقوبات.

وتمثل التحديد الأفضل للنطاق والاستهداف الأكثر فاعلية، والتحسين لأولويات الأمم المتحدة عند بحث فرض عقوبات جديدة فى المستقبل أو مراجعة عقوبات قائمة بالفعل. ويمكن تصور اتساع دور الجمعية العامة أو الأمين العام فى هذا المجال، مع التوصل إلى تحديد أهداف واضحة محدودة وقابلة للقياس ومعلنة للعقوبات. ورغم أن العقوبات الجماعية تحمل ميزة وهى أنها – إلى حدما – تثنى الاتجاه إلى فرض عقوبات من جانب دولة واحدة ، فإنه يجب على المرء الأخذ فى الاعتبار أن العقوبات بصفة عامة هى أداة غير مميزة، وأن على المجتمع الدولى فرضها فقط عندما لايوجد سبيل سلمى آخر لتحقيق الأهداف المرجوة، وعندما يتوفر قدر من التيقن بشأن إمكانية تحقيق هذه الأهداف بواسطة العقوبات. كما أن العقوبات يجب ألا تهدف إلى إفادة أطراف ثالثة على حساب الدولة الخاضعة للعقوبات، ولكنها يمكن أن تمثل رادعا للدول الأخرى حتى لاتسلك نفس الطريق الذى سلكته الدولة الخاضعة للعقوبات.

إن المراجعة والتقييم الدوريين للعقوبات يجب أن يتما على أساس الأهداف الأصلية من وراء فرضها والأوضاع الاجتماعية فى الدولة الخاضعة للعقوبات والدول المجاورة ودول الإقليم. وكلما ازداد عدد الدول الداعمة للعقوبات ، كلما ازدادت فرصة أن تكون هذه العقوبات– عند تطبيقها– أكثر فاعلية، توازنا، موضوعية، حيادية ، وإنسانية.

ويبقى لدينا فى النهاية ، تساؤلا أخيرا ولكنه مشروع للغاية وهو : هل من قبل المصادفة التاريخية فقط أن كافة الدول التى خضعت لنظام عقوبات الأمم المتحدة من دول تنتمى للجنوب سياسيا وإن لم يكن جغرافيا ■

الهوامش

1-Charter of the United Nation (United Nations, New York)

أنظر أيضا

Peter H. Kooijmans, "The Enlargement of Concept Threat to the Peace"

انظر أيضا:

Dr. Boutros Boutros Chali "Ways to Improve the Undited Nations International Herald Tribune, 17 Auguts 1995.

أنظر أيضا:

Michael Littjoas "In Search of a Post Cold War United Nations", Financial Tims,16 August 1995.

أنظر أيضا : د• وليد عبد الناصر ، مفهوم حق التدخل الإنسانى الحياة ، ٢٢ مايو ١٩٩٦•

أنظر أيضا د• وليد عبد الناصر ، أدوار جديدة للأمم المتحدة فى بلدان العالم الثالث، السياسة الدولية، رقم ١٢٢ ، أكتوبر ١٩٩٥•

2-Robert Charvin "L 'Embargo, "Nord-Sud xxl No., 5,1994.

انظر أيضا :

Proceedings of Colloquium on "Internationa; Sanctions-Rational and Impacts," orgainzed by the Institute for Clobal :eadership, Ceneva, 7-8 November 1996.

انظر أيضا SC/536/31 January 1992

.Dr.Vera Gowlland- Debbas "Security Council Enforment Measures Under Chapter Vll of the Charter : A Legal Framewok".

أنظر أيضا: د• عبد الحسين القطيفى ، المقاطعة الاقتصادية فى العلاقات ، السياسة الدولية، يناير ١٩٩٧•

3-Offce of the Spokesman for the Secretary General , Use of Sanctions Under Chapter Vll of the UN Charter Revision 5,4 October 1996.

انظر أيضا :

Eric Berman. "UN Santions and Iraq, "The Earth Times .17-31 January 1997.

Dard Newson. "Embargoes : An Imprecise Tool. " Cheistian Science Monitor, 24 April 1996. P.20.

انظر أيضا: Proceedings of Colloquium.,

5-Security Council Resolutions 661,708,712 and 1986 op.cit

.انظر أيضا Office of the Spokesman .., op. cit:

.انظر أيضا: عبد الأمير الأنبارى : عقوبات الأمم المتحدة ضد العراق ، المستقبل العربى ، يناير ١٩٩٧

6-Newson,. op.cit.

.انظر أيضا Security Council -Summit Statement .31 January 1992.

.انظر أيضا، الأنبارى ، مصدر سبق ذكره·

.انظر أيضا : Intervention of the President of the Arab Organization of Human Rights ,Item 6(Violation of Human Rights and Basic Freedoms),the United Nations Sub Commission for Prevention of Discrimmination 018 th session, 5030 August 1996

.انظر أيضا Berman,op. cit

.انظر أيضا: 7-Theproceedings of the Colloquium.. op..cit.

انظر أيضا: د· حسن نافعة ، الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، يوليو ١٩٩٢ .

.انظر أيضا: The Proceedings of the Colloquium.., op. cit.

9-General Assembly Resolution 50/58 E,12 December 1995.

.انظر أيضا:

Report of the Secretary General ,Economic Assistance to States affected by the imp;ementation of the Security Council resolutions imposing sanctions against the Federal Republic of

Yugoslavia (Serbia and Montenegro) A/51/356,12 Septembor1996.

.انظر أيضا:

OSCE,Report. of the Copen hagen Round Table on UN Sanction : The Case if Former Yugos lavia, Denmark. 24-25 Jun

١٠- المصادر السابقة فى الهامش رقم ٠٩

١١- المصادر السابقة فى الهامش رقم ٠٩

12-The Proceedings of the Colloquium.. op.. cit.

انظر أيضا:

Conference on Euro- Meditteranean Cooperation: post-Barcelona organized by the European Institute .Geneva University, 22-23 Noember 1996,Geneva.

13-S/1995/300/13 April 1995.

14-S/PRST/1995/9. 22 February 1995.

15-Ben Macintyre. "Split on Sanction The Times. 31 July 1996.

أنظر أيضا : Middle East Economci Survey 17 February 1997. Page A 16.

أنظر أيضا :

Dr.Ahmad Khalifa, Ontervention on Item (6), the Sub ommission on Pervention of Discrimination and Protection of Minorities , Ceneva, 7 August 1996

16-AFP.19 Fevrier.1997

أنظر أيضا: Reuter, 29 Junuary 1997.

د٠ ماهر شريف

مداخلات المحور الرابع
تقرير مقرر المحور

شغل هذا المحور ثلاث جلسات ٠ وقد ترأس الجلسة الأولى (العاشرة) السفير عمران الشافعي٠ وتحدثت فيها كل من د٠ فاطمة خفاجي والتى قدمت ورقة بعنوان، نهاية التمييز بين المرأة والرجل فى العالم العربى ، ود٠ قاسم أحمد الذى قدم ورقة بعنوان ، :نحو نظام إنسانى تحررى٠

وبعد أن قدم الباحثان ورقتيهما ، فتح رئيس الجلسة باب النقاش، الذى شارك فيه ١٢ متحدثاً٠

أكدت د٠ ليلى عبد الوهاب أنه من الضرورى ، فى إطار الحديث عن الخصوصيات ، التحدث عن خصوصية وضع المرأة ، آخذة على اللقاءات التى يعقدها المثقفون، لمناقشة الهوية الثقافية، تعاملها مع قضية المرأة بوصفها قضية هامشية ٠ وبعد أن لحظت أن عمليات إعادة التكيف تدفع بأعداد كبيرة من النساء إلى ميدان العمل، فى ظل تزايد الفقر، أكدت أهمية وضع قضية المرأة فى إطار عملية تحرير العالم من العلاقات غير المتكافئة٠

وطرح د٠ برنار فونو قضية الرهانات الكبرى فى العلاقات القائمة اليوم بين الشمال والجنوب . وأشار إلى أنه قد برز فى هـذا المؤتمر منهجان فى التعامل مع قضية هذه الرهانات : الأول يطرحها على أساس اقتصادى ويتموضع فى مجال الحداثة . والثانى يطرحها على أساس نزاع بين آديان ويتموضع فى مجال ماقبل حداثى ٠ وأكد المتحدث أن طرح القضية بوصفها قضية نزاع مابين آديان سيرجعنا إلى نقاشات سبقت العصر الحديث٠

ورأت د٠ فهمية شرف الدين أن فشل التحديث فى العالم العربى قد نتج عن عدم تحرير العلاقات الاجتماعية ، ومن بينها العلاقة بين المرأة والرجل ٠ ولحظت أن كل المجتمعات

العربية ، بجميع تلاوينها السياسية ، قد تبنت قوانين وضعية فى مختلف مجالات حياة الإنسان، ماعدا فى مجال الأسرة والعلاقة بين المرأة والمجتمع • وأكدت المتحدثة فى الختام ضرورة النظر إلى قضية تحرير النساء بوصفها قضية لاتهم النساء فحسب بل تهم كل المجتمع •

وأشار الاستاذ رايتشارد إلى أن مسألة صراع الحضارات قد نوقشت فى المانيا ، وطرح خلال تلك النقاشات سؤال : هل يمثل الإسلام خطرا جديدا على الغرب بعد سقوط الاتحاد السوفيتى؟ كما طرحت أسئلة أخرى من نوع : هل يتوافق الإسلام مع دستور ألمانيا، ولاسيما فى ظل وجود خمسة ملايين مسلم فى ألمانيا ؟ واستبعد المتحدث احتمال وقوع مواجهة بين الإسلام والغرب ، أو اندلاع صراع بين الحضارات ، اذا ما تمكن مؤتمر منظمة التضامن من تحقيق التفاهم بين المشاركين فيه•

ورأى الاستاذ محمد إبراهيم مبروك ان التناقض الآساسى هوبين الإسلاميين الحقيقيين والغرب العلمانى•

وأكد الاستاذ على أبو سن ضرورة تعريف مفهوم الحضارة، وقدر انه لا وجود لحضارة غربية اليوم وإنما هناك حضارة عالمية حديثة • ولحظ المتحدث أن الصورة الوحيدة التى ظهر فيها الإسلام الحاكم فى السودان هى صورة نظام يقهر المرأة . واستغرب كيف أن المسلمين فى أوروبا لم يجدوا طريقة للتعبير فيها عن إسلامهم وحضارتهم سوى إرسال الفتيات محجبات إلى المدارس•

وأكد د• رزق الله هيلان أن اليسار العربى كان يعتبر أن قضية المرأة هى قضية المجتمع ، لكن تأكد اليوم أن تحرير المجتمع لا يؤدى بالضرورة إلى تحرير المرأة ، الأمر الذى يفرض التعامل مع قضية المرأة بوصفها قضية مستقلة•

ورأى د• مجدى قرقر أنه لايوجد استبعاد للمرأة فى العالم العربى الإسلامى ، وإن لم توجد حرية مطلقة فى المقابل ، مؤكد أن الاسلام يحفظ كرامة المرأة وحقوقها •

وتساءلت الأستاذة سهام نجم عن مدى تعبير الثقافة العربية اليوم عن الواقع • ولحظت أن الفجوة القائمة بين المثقف والواقع جعلت المثقف عاجزا • ودعت المتحدثة المثقف العربى إلى إرساء قواعد لعقد اجتماعى جديد داخل وطنه ، كما دعت إلى قيام حوار عربى عربى قبل التوجه إلى الخارج•

وأضافت د• فوزية مخلوف ثلاث نقاط لما تقدمت به د• فاطمة خفاجى فى ورقتها : تأكيد العالم عدم وجود أى تمييز فيزيولوجى بين المرأة والرجل ، وأن المرأة هى الأساسى فى عملية التكاثر، وانه من دون الأم لن يكون الرجل، باعتبار أن الأم هى التى تعطى الطفل

مستودع قيمه٠

ورأى الاستاذ شوقى جلال أننا قد وضعنا فى الشرك الذى نصبه لنا الغرب الأمريكى عندما ظننا أن المعركة هى ضد الإسلام ، وتحدثنا عن نقد الفكر الامريكى، لكننا لم نتطرق إلى نقد واقعنا ٠ ودعا المتحدث المؤتمر إلى اتخاذ توصية لإقامة جامعة فكرية آسيوية – أفريقية٠

واعتبر د٠ مجدى يوسف أن وضع المرأة كقوة إنتاجية مهمشة ومقموعة هو الأساس فى التعامل مع قضية المرأة٠

ثم دعا رئيس الجلسة د٠ فاطمة خفاجي للتعقيب، فأشارت إلى أن التعليم ومحو الأمية مهمان بالنسبة للمرأة، إلا أنهما ليسا المدخل الوحيد والأمثل لطرح قضية تحرير المرأة ، ملاحظة ان ازدياد تعليم النساء فى بلدان الخليج لم يحسن أوضاع المرأة ٠ وبعد أن اشارت إلى ضرورة العمل فى مستويات عدة أكدت أن الحل الوحيد يتمثل فى دخول النساء معترك النضال وتنظيم صفوفهن٠

وترأس الجلسة الثانية (الحادية عشرة) فى هذا المحور د٠ برنار فونو . وتحدث فيها كل من الأستاذ بكر محمود رسول من منظمة العمل العربية قدم ورقة بعنوان : نحو نظام إنسانى تحررى: ، والأستاذة كورين كومار وكان عنوان ورقتها : ريح الجنوب ٠ فى الخطاب الشامل عن حقوق الإنسان٠

وبعد تقديم الورقتين ، فُتح باب النقاش الذى شارك فيه ثلاثة متحدثين ٠

أكد الأستاذ حلمى شعراوى أنه ينبغى البحث عن آليات الوفاق أو عدم الوفاق على مستوى الجنوب ، معتبراً أن مداخلة الأستاذة كومار قد نقلت النقاش إلى مستوى آخر ، لكنها – وإن عبرت عن روح انسانية ورومانسية – أبقت النقاش فى الإطار العام لإشكالية الجنوب ، ووضعته فى مأزق ٠ ففى تقدير المتحدث، لن تحل المشكلة فى وضع حقوق الإنسان فى إطار الجنوب ككل . ثم لحظ بأن الشركات المتعددة الجنسية تحاول اليوم استيعاب المنظمات غير الحكومية ، بعد أن حصرت هذه الأخيرة نفسها فى إطار قضية التنمية ، معتبراً ان الاندفاع فى إطار المنظمات غير الحكومية لن يفتح طريقا صحيحا لحركة تضامن آسيوى أفريقى٠

وأشار الاستاذ محمد فايق إلى أن الشعوب كلها قد استفادت من الطابع العالمى لحقوق الانسان. ورأى أن القول بأن الخصوصية تتعارض مع منظومة حقوق الانسان يراد منه التفلت من قيود هذه المنظومة ٠ وميّز المتحدث بين عالمية حقوق الإنسان من جهة، وبين الديمقراطية من جهة ثانية، والتى ينبغى لها أن تتطور من الداخل وتراعى الخصوصية ٠

ثم تساءل : هل نتجه نحو مجتمع دولى أكثر إنسانية وعدالة؟ فأكد أن النظام الدولى القائم عاجز، فى ظل هيمنة دولة واحدة ، عن خلق ديمقراطية وعدالة ، وأن العولمة الجارية تتم على حساب الفقراء، وأن فرض الإصلاح الهيكلى يتم باللجوء إلى مزيد من القمع • ولحظ أخيراً أنه كلما تقدمت مسيرة السلام فى منطقتنا ازداد قهر حقوق الإنسان•

واعتبر د• مجدى يوسف ان البلدان المستقلة أصبحت اليوم أكثر تبعية للبلدان التى استعمرتها فى الماضى . ودعا إلى التفكير بمسألة حقوق الإنسان فى علاقتها بآليات السوق•

وكانت الجلسة الثالثة (الثانية عشرة) من هذا المحور برئاسة د• جاك هيرش ، الذى قدم ،مداخلة قصيرة ، أشار فيها إلى أن الاعتقاد بان العولمة ستؤدى إلى تقليل دور الدولة على المسرح الدولى قد يكون اعتقادا متسرعا • ولحظ أن صمويل هنتنجتون هو فى الواقع عالم فى السياسة وليس فى الأجناس، وأنه ينتمى إلى الفريق الواقعى من السياسيين الأمريكيين الذى أدرك أن هناك اختلالا فى ميزان القوى ، وانه لابد من الإبقاء على هذا لاختلال . وأن مقاله المنشور فى فورين أفيرز يحدد المشكلات الحقيقية التى تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية ، فى حين أنه يدعو الناس ، فى كتابه الأخير ، إلى الحفاظ على ثقافاتهم وعدم تغييرها• ثم اعطى رئيس الجلسة الكلمة للسفير عمران الشافعى ، والذى قدم ورقة عن : المتغيرات الدولية وأثرها على الأمم المتحدة ، تبعه د• جورج أبى صعب الذى قدم ورقة بعنوان: مبدأ التدخل فى الشئون الداخلية أو الخارجية للدول . ثم قدم الاستاذ أحمد شرف ورقة عن إصلاح الأمم المتحدة ضرورة لتطور المجتمع الدولى والنظام العالمى، أعقبه د• وليد عبد الناصر بورقة عنوانها :نظام عقوبات الأمم المتحدة فى عالم مابعد الحرب الباردة• وبعد أن قدمت الأوراق الأربع ، دعا رئيس الجلسة المشاركين فى المؤتمر إلى مناقشتها، حيث شارك فى النقاش ١١ متحدثاً•

أكد الاستاذ ك.م. خان ان السياسة التى تمارسها الأمم المتحدة ، تجاه دول العالم الثالث بالذات، ينبغى أن تطرح للنقاش على مستوى المجتمع الدولى ككل ، ولاسيما بعد أن صارت الولايات المتحدة تستخدم الهيئة الدولية مظلة لتمرير العقوبات التى تفرضها على العراق أو ليبيا ، ولتبنى معايير مزدوجة خصوصاً عندما استخدمت حق الفيتو مؤخراً فى قضية القدس• ثم تساءل المتحدث : هل سيبقى مجلس الأمن كوكالة للأمم المتحدة، أم عليه أن يكون ممثلاً للمجتمع الدولى بأسره ؟ ودعا إلى ضم ممثلين من أفريقيا وأمريكا اللاتينية وشبه القارة الهندية إلى مجلس الأمن بوصفهم أعضاء دائمين•

اقترحت د• فوزية مخلوف أن يتواصل الحوار الناجح الذى يتم فى المؤتمر، وأن تتشكل لجنة للتواصل تكون مهمتها تقديم تصورات حول إمكانيات التغيير فى أساليب عمل منظمة التضامن•

أكد د• بشير بكرى أنه لن يكون فى الإمكان قهر العولمة ، بوجهها القبيح ، مالم يتم إصلاح آلية عمل الأمم المتحدة وتمثيل الشعوب فيها ، داعياً المؤتمر إلى أن يخلق إطارا استشاريا موازيا•

وتساءل د• رزق الله هيلان : لماذا لم تنجح الأمم المتحدة فى الماضى ؟ ورأى أن ذلك يعود إلى أن المنظمة قد تحولت إلى ساحة للصراع بين الشرق والغرب . ثم فرضت الولايات المتحدة هيمنتها عليها ، معتبراً أن حل التناقضات الاقتصادية الاجتماعية على مستوى العالم لن يكون ممكناً من دون تجاوز النظام الرأسمالى الذى أخذ يتفسخ•

أكد د• أحمد برقاوى أن المؤتمر يشكل مظهرا من مظاهر رفض شعوب آسيا وافريقيا ، وأصدقائهم ، للغبن الواقع عليهم، داعيا إلى تشكيل لجنة التواصل من عشرة أعضاء يمثلون تجمعات مختلفة •

أكد د• ساهنى على ضرورة مقرطة عمل الأمم المتحدة ، ودعا المؤتمر إلى إصدار توصية تدعو إلى تشكيل محفل آخر غير مجلس الأمن.

دعا السفير ابراهيم مكوبى إلى إلغاء حق الفيتو من مجلس الأمن، باعتبار أن الديمقراطية تعنى حكم الأغلبية ، وأكد ان الحرب الباردة لاتزال قائمة. وأن العالم ، فى ظل الحروب الصغيرة المتفجرة، هنا وهناك ، لايعيش فى سلام. واقترح على المؤتمر اتخاذ موقف من المظالم التى وقعت على شعوب القارة الأفريقية. وتبنى اقتراح إقامة صندوق إنسانى لإصلاح ماتعرض له الأفارقة من عبوديه•

شددد• مجدى يوسف على البعد الأيديولوجى للقانون الدولى • ورأى أن هناك تبريراً أيديولوجيا للنعصرية الواضحة التى تتجلى فى قرارات الأمم المتحدة•

تحدث السفير نبيل نجم، عن سياسة الكيل بمكيالين ، ودعا إلى الاستمرار فى الدعوة لإصلاح هيكل الأمم المتحدة وآلية اتخاذ القرار فيها ، محذراً من أن الطرف المهيمن قد يستغل هذا الإصلاح • ثم تطرق إلى الآثار الإنسانية الخطيرة المترتبة على الحصار المفروض على العراق ، ورأى أنه لايكفى أن نقوم بمراجعة ميثاق الأمم المتحدة ، بل علينا القيام كذلك بمراجعة طبيعة العلاقات القائمة بيننا كى نزيد من دورنا•

أكد الأستاذ على أبو سن أن الحديث عن إصلاح الأمم المتحدة ليس جديدا • ودعا إلى التفكير فى عقد مؤتمر جديد على غرار مؤتمر باندونج ، وأن يقوم المؤتمر بتبنى توصية بهذا الخصوص •

اعتبرت د• فهمية شرف الدين • أن تشكيل لجنة اتصال ، قد لايكون كافيا . ودعت إلى تبنى اقتراح بتشكيل شبكة تفكير حول قضايا محددة كقضية الشباب والمرأة والبيئة

والعلاقات الدولية ، تكون مهمتها جمع المعلومات وتزويد المعنيين بها·

علق د· مجدى عبد الحافظ على ورقة أحمد شرف ، فاعتبر أن هناك تناقضاً رابعاً ، فلسفيا، إضافة إلى التناقضات الثلاثة التى تحدثت عنها ورقة شرف■

الفصل الخامس

التقرير الختامى

التقرير الختامى

ثار الجدل مؤخرا حول قضية الحضارات والثقافات على امتداد العالم ، وحول حقيقة ماتهدف إليه الأطروحات المختلفة ، وحول قضية الصراع والحوار.

تثور هذه المناقشات ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين ، والمثقفون والمفكرون مشغولون بهموم بلدانهم وما ينتظرها. فالثورة التكنولوجية والعلمية والمعلوماتية توفر لمن يملك مفرداتها وأدواتها قدرات هائلة وقوة عاتية ، وخطى التقدم فى هذه المجالات تتسارع، والفجوة تزيد بين من يمتلكونها ومن يعجزون عن امتلاكها.

ولأهمية هذه القضية رأت منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الأسيوية ، ضرورة الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى حول صراع الحضارات أم حوار الثقافات؟.

ولقيت الدعوة استجابة واسعة النطاق واهتماما شديدا من مفكرى العالم ومثقفيه.

وانعقد المؤتمر فى القاهرة – جمهورية مصر العربية فى العاشر من مارس حتى الثانى عشر منه عام ١٩٩٧. حضر المؤتمر حوالى ثلثمائة مشارك من قادة الفكر فى بلدانهم ، مؤرخون واقتصاديون وفلاسفة وعلماء اجتماع وأدباء ، وممثلو منظمات حكومية وغير حكومية، محلية وإقليمية ودولية) وقد قدمت للمؤتمر أكثر من خمسين ورقة بحثية تناولت المحاور الأربعة لورقة العمل التى يدور الحوار حولها.

وقد افتتح المؤتمر د. مراد غالب رئيس منظمة تضامن الشعوب الأفريقية والأسيوية ورئيس المؤتمر. ثم قام السادة أصحاب الأوراق البحثية المقدمة بعرض ملخص لأوراقهم طبقا لترتيب المحاور:

١- حوار الحضارات على مشارف القرن الواحد والعشرين.

٢- الهيمنة الغربية والخصوصيات الثقافية.

٣- العالم العربى والإسلامى وشعوب العالم الثالث فى مواجهة الهيمنة الغربية.

٤- نحو نظام إنسانى تحررى جديد.

وفيما يلى عرض وصفى لمجريات الحوار فى المؤتمر بمختلف وجهات النظر والرؤى .

أولا الحضارة والثقافة :

* الحضـارة :

ظهرت فى قضية صراع الحضارات وجهات نظر:

الأولى تقول بأن الحوار والصراع بين الحضارات لم يتوقف عبر التاريخ ، وأن الحضارات كائنات حية تنشأ وتتطور وتنتهى . وأن الحضارة مجموعة من المعارف ذات علاقة بالطبيعة والمجتمع، وذاك يفيد علاقة الإنسان بالزمان والمكان . وأن الحضارات محكوم عليها بالتصادم فى ظل الطغيان .

والثانية تقول بأنه ليست هنالك فوارق بين تعريف الثقافة وتعريف الحضارة . فالحضارة ثقافة معممة ، وداخل الحضارة العديد من الثقافات. ليس هنالك صراع حضارات فى عصرنا، إذ أن جوهر الصراع يكمن فى المصالح الاقتصادية.

والثالثة تقول بأن الصراع ليس صراع مصالح، فذاك مفهوم غربى ، والحضارة الإسلامية لديها الخبرة للاستفادة من الآخر والحوار. وأن الحضارة الغربية حضارة عنصرية.

والرابعة تقول بأن الفكر الأمريكى يقود الحضارة اليوم ، وهو يقوم بتفريغ الإنسان من الشعور ، وأن فكرة النهاية تشكل جوهر الحضارة الغربية.

والخامسة تقول إن الغرب يمثل حضارة لكنها ليست الوحيدة . إنه يحاول إرساء نفسه كالحضارة الوحيدة . وهو يختزل التنوع الثقافى ، وينظر إلى تجاربه باعتبارها تجارب كونية.

و الجنوب يبحث عن نماذج جديدة، هى اكتشاف لكل حضارة بلغة أصحابها، مما سيحقق للعالم عالمية جديدة.

والسادسة تقول بأنه ليست هنالك حضارة غربية، ولكن هنالك حضارة عالمية حديثة وقد انتهى عصر نسب الحضارات إلى الشعوب.

والسابعة تقول بأن أفريقيا هى مهد الحضارات، وأنه ينبغى رد اعتبار الشعب الأفريقى الذى أبيد خلال ثلاثة قرون.

والثامنة تقول بأن صراع الحضارات صراع زائف، وأن موضوع هذا اللقاء يُدرجنا في إطار العقل الأمريكى.

* الثقافـة :

ظهرت فى قضية الثقافات وجهة النظر التى تقول :بأن الثقافة رؤية للعالم ، وأداة تكيف مع التحديات ، وليست تعبيرا عن هوية ميتافيزيقية . والتفاعل الثقافى يعبر عن توازن القوى بين الثقافات والشعوب،والأمة الصاعدة هى الأمة القادرة على هضم الثقافات الأخرى.

يمكن لثقافة عظمى أن تهيمن على ثقافات صغرى عن طريق التعليم واللغة فتدمرها.

إن الثقافات لاتحمى نفسها بالانغلاق، ولكن بالتفاعل المتبادل. والاستثناء الثقافى فى مواجهة الهيمنة، ليس عودة للانغلاق، وإنما هو بمثابة روافد جديدة ومتجددة للثقافة العالمية .إن تزاوج الثقافات مسألة لازمة .

لابد من وجود قوة فاعلة تصنع مجتمعها من خلال الاندماج فى التيار العالمى للإبداع العلمى للإنسانية، ومن أجل فلسفة تنويرية جديدة .

الحـوار :

وظهر فيما يختص بالحوار رأيان :

الأول يقول : لتسهيل عملية الحوار، لابد من وجود صورة عن الطرف الآخر، تاريخه وطموحاته وأحلامه، وكذلك صورة نقدية للذات .إن الحوار قد يكون إرهاصا للفعل، أو تخففا منه، أو للغلبة أو التكامل.

وأن هناك ضرورة للحوار والتعاون بين الحضارات . ضرورة التغلب على الصدام والوصول إلى اللاصدام .

والثانى : يرفض تعبيرَى الحوار والصراع، ويفضل عليهما التعبير الإسلامى، كما يراه ، وهو التدافع.

ثانيا: العولمة والخصوصية :

تم تناول هذه القضية من زوايا مختلفة :

الزاوية الأولى تقول إن : هنالك تحولات كبرى فى العالم . مثل نهاية الحرب الباردة ، وبداية حقبة جديدة تسودها هيمنة القطب الواحد وتسييد قيمه على العالم ، وتلك التحولات الكثيفة أقامت قطيعة مع العالم القديم.

إن النظام العالمى الجديد لايهتم بالشعوب الفقيرة ، بل إن العولمة تتم على حسابها ، والثورة التكنولوجية ذات اتجاه واحد. إن التكنولوجيا رؤية وعملية إنتاج متكاملة، وليست عمليات استخدام تلك الأدوات التكنولوجية. والسؤال الهام الذى يثور من الذى يتحكم فى الآخر، ألآلية أم الإنسان ؟

إن مشاكل المجتمع الرأسمالى المؤقتة والهامشية صارت بنيوية وأساسية فى تركيب النظام نفسه. إن المشكلة الأساسية فى العالم هى الغنى والفقر والموارد البيئية وخاصة فى بلدان الجنوب. ونمط التنمية الرأسمالية، الذى يكمن فى زيادة الإنتاج ، يؤدى لزيادة الاستهلاك، وفى النهاية إهدار الموارد. إن البلدان المستقلة قد أصبحت أكثر تبعية للبلدان التى استعمرتها فى الماضى.

والزاوية الثانية تقول :إنهم يطرحون القضايا باعتبارها نزاعا بين الأديان ، وبذا يريدون حصرنا فى نقاشات سبقت العصر الحديث ، علما بأن تفوق الغرب نبع من تجاوزه قضية نزاع الأديان.

أن العنصرية تتصاعد فى أوروبا متجسدة فى كراهية الأجانب والوقوف ضد الإسلام ، رغم أنه فى إطار فلسفة التنوير الأوروبية كان هنالك تقدير للإسلام .

إن مايحدث فى الغرب من خلط بين الإسلام والإرهاب إنما سببه تحيز مسبق ، حتى وصل الأمر إلى إطلاق إسلاموفوبيا على هذه الظاهرة. إن الغرب يسعى إلى فبركة عدو جديد هو الإسلام هذه المرة.

إن الفكر الإسلامى يعانى من أزمات ثلاث : أزمة هوية وأزمة شرعية وأزمة مرجعية . وقد استطاعت الأصولية الإسلامية أن تحول المعتدين إلى ضحايا، كما أدت إلى منع اتفاق القوى المعارضة للعولمة فى العالم العربى .

والزاوية الثالثة تقول :القارة الأفريقية والوطن العربى وكل البلاد الإسلامية تقريبا تعتبر مناطق مهمشة تتأثر بالعولمة ولا تؤثر فيها.

إن العولمة ليست قضاء وقدرا كما كان يقال عن الاستعمار. وينبغى تجنب خطر المبالغة فى تقدير العولمة . كما ينبغى أيضا تجنب خطر اعتبارها لاشىء.

إن الرفض هو نقطة بداية أولية لمقاومة العولمة وليس تجاهلها، كما أنه لايمكن مقاومة

العولمة بالتكيف معها.

إن العولمة هى هيمنة رأس المال ، والحركات الاجتماعية فى البلاد الغربية جزء من مقاومة العولمة الرأسمـالية ، كما يمكن أيضا قيام تكتلات طوعية جديدة فى مواجهة الهيمنة مثل الأورو- اسيوية.

إن العوامل الروحية لها دور فى مقاومة العولمة، وهى مجمل التراث وليس الدين فقط ، والدين فى ذات الوقت رصيد روحى ليس ملكا لدولة بينها.

وزاوية رابعة تقول :إن الليبرالية واقتصاد السوق يمثلان خطرا على الديمقراطية الحقيقية ، التى لا تصدر ولا تستورد. كما أن فرض الإصلاح الهيكلى يجرى باللجوء إلى مزيد من القهر.

إن عالم ينعم ربعه بالرفاهية لايمكن أن يكون أساسا صالحا وثابتا للأمن والسلام.

يجب وضع الاقتصاد فى خدمة الشعوب وإقامة عولمة منضبطة وتنمية اجتماعية وفتح الباب لتناول الخصوصيات . كما ينبغى فى التنمية الدمج بين الثقافة والتعليم والعمل على إبداع تكنولوجيا ذات وجه إنسانى ، كما ينبغى التوصل إلى نظرة جدلية متكاملة للعلاقة بين الفردية والجماعية.

يجب مقاومة الهيمنة الأمريكية بتحالف القوى المناهضة لها، وتنشيط المؤسسات الدولية ومقرطتها، والوصول إلى مبادرات إقليمية.

يجب القيام بعولمة من أسفل فى مواجهة العولمة من أعلى.

يجب انبثاق نظام إنسانى تحررى جديد، يستوعب تعميق مجموعة من المعطيات والارهاصات : التعليم والثقافة – التدريب والتأهيل للقوى العاملة – المشاركة الشعبية – الديمقراطية – الحوار والتشاور – التعاون والتكامل الدولى الحقيقى – التكافل الاجتماعى على المستوى الدولى.

لقد سعت البشرية منذ فجر التاريخ لتحقيق مجتمع للعدل والرخاء ، عالم يقوم على العدالة لتحقيق أغراض سلمية مشتركة، عالم يستطيع الجميع فيه التمتع بثمار التقدم العلمى والتقنية.

ثالثا العالم العربى والإسلامى وشعوب العالم الثالث :

فيما يختص بالعالم العربى والإسلامى :

ردا على هنتنجتون، فإن الصراع ليس صراعا بين يهودية ومسيحية من جهة، وإسلام من جهة أخرى . إن الغرب قد اضطهد يهود أوروبا ، وكون هوية وصلت فى النهاية إلى نفى هوية الآخر . ويبدو الصراع كأنه صراع هويات أو اعتداء على الهوية.

إن الصراع مع إسرائيل ليس صراعا ثقافيا لكنه صراع وجود، ولابد من الوصول إلى حل ديمقراطى غير عنصرى للقضية الفلسطينية.

وأن هنالك عوائق للنهوض العربى : عائق عدم اندماج الدولة مع المجتمع ، عائق الدولة الأمنية ، العائق الخارجى الامبريالى الإسرائيلى .

ولمواجهة ذلك، هنالك ضرورة إقامة حوار جدى بين التيار القومى والإسلامى المستنير والليبرالى الوطنى والاشتراكى. إقامة حوار عربى - عربى ، قبل التوجه إلى الخارج ، لصياغة مبادرة حقيقية لفكر مابعد الحداثة . لابد من مراجعة طبيعة العلاقات فيما بين العرب كى يزيدوا من وزنهم وفاعليتهم ، كما لابد أيضا من إرساء قواعد عقد اجتماعى جديد داخل الوطن .

كما أن هنالك ضرورة للوقوف موقفا إيجابيا من مسألة حقوق الإنسان فى الوطن العربى لخلق إنسان قادر على القيام بحوار منطلق من الثقة بالنفس.

فيما يختص بشعوب العالم الثالث :

ضرورة التضامن العالمى للشعوب من أجل السلام والديمقراطية ولاسيما تضامن بلدان آسيا التى انصهرت فيها حضارات شرقية.

ضرورة العودة إلى روح باندونج وإحيائها، لصياغة خط جديد فى مواجهة الليبرالية الجديدة، من أجل نهضة إنسانية.

لابد من إقامة جامعة فكرية أسيوية - أفريقية .

يجب السعى إلى عالم الإنسان الحر الجديد الذى يمكن تحقيقه خلال جيل إذا عمل المضطهدون فى العالم على توحيد جهدهم فى وجه الأقلية الأنجلو أمريكية .

هنالك حاجة لفلسفة ملائمة للحرية الإنسانية، تواجه فلسفات الليبرالية والوجودية ومابعد الحداثة، والتى هى رؤية تقتل التاريخ وتمحو الذاكرة التاريخية .

أهمية إقامة صندوق لإصلاح ماتعرض له الأفارقة من عبودية .

رابعا الموقف من المرأة :

ظهر فى هذه القضية رأيان :

إنه ليس هنالك من أمل للتقدم فى العالم العربى فى ظل تكبيل نصف المجتمعات العربية أى المرأة والتمييز بحقها.

المرأة بمواقفها العملية، ووجودها المجتمعى الفعلى ، فندت مقولة إن الدور الأسمى والأهم للمرأة هو إطار أسرتها، رغم أن الأم هى التى تعطى الطفل مستودع قيّمه .

إننا عندما نتحدث عن الخصوصيات لابد لنا من الحديث عن خصوصية وضع المرأة، وألا نتعامل معها كقضية هامشية باعتبار المرأة قوة انتاجية مهمشة مقموعة. إن تحرير المجتمع لايؤدى بالضرورة إلى تحرير المرأة وينبغى معالجة قضية المرأة بذاتها.

إن المجتمعات العربية ، بجميع ألوانها السياسية، تتبنى قوانين وضعية فى شئون الحياة ماعدا فى مجال الأسرة والعلاقة بين المرأة والرجل.

إن التعليم ومحو الأمية مهمان ، لكنهما لايمثلان الطريق الأمثل لحل قضية المرأة . إن الحل الوحيد هو أن تناضل النساء ولابد لهن من تنظيم صفوفهن.

لقد أصبحت المرأة عضوا ثانويا بالنسبة للحقوق الإنسانية . وقد بُـنى على هذا الاستبعاد تفكير خاص بحقوق المرأة أنكر عليها حقها فى الحياة.

ويرى الرأى الآخر

إنه لايوجد استعباد للمرأة فى عالمنا العربى والإسلامى، لكنه لاينبغى أن تكون فى المقابل حرية مطلقة للمرأة. فالإسلام يحفظ للمرأة كرامتها وحقوقها.

خامسا: حقوق الإنسان :

إن حقوق الإنسان فى الغرب قد اكتسبت بفضل نضالات طويلة شارك فيها الفقراء.

إن حقوق الإنسان قد تحولت إلى حقوق الأقوياء وأصحاب الامتيازات الذين امتلكوا سلطة تحديدها.

يجب نقل حقوق الإنسان إلى حقوق الجماعات وإلى حقوق الأقليات.

سادسا : الأمم المتحدة:

توقع ميثاق الأمم المتحدة أن يكون العالم أفضل عن ذاك الذى كان سابقا على الحرب العالمية الثانية.

لكن الأمم المتحدة لم تنجح لتحولها إلى صراع بين الشرق والغرب ، ثم فرضت الولايات

المتحدة عليها هيمنتها بعد انتهاء الحرب الباردة ، إذ اتخذت منها الولايات المتحدة مظلة لحماية مصالحها.

ومن الملاحظ أن الأمم المتحدة ، بعد الحرب الباردة ، قد زادت من فرض العقوبات والتى يراها البعض متناقضة مع مبادئ وأهداف الفصل الأول من الميثاق، كما أنها عقوبات تتسم بالسلبية الشديدة، إذ لها آثار على أطراف ثالثية. والأكثر من ذلك ، أن كل الدول التى فرضت عليها العقوبات تنتمى إلى الجنوب . كما تتسم قرارات مجلس أمن الأمم المتحدة بازدواجية المعايير والكيل بمكيالين. بل وهنالك تبرير أيديولوجى للعنصرية الواضحة فى تلك القرارات.

يجب العمل على إحياء الأمم المتحدة ، ووضع خطط لإصلاحها، حتى تكون أكثر فاعلية، على أن تراعى تلك المحاولات وجود تناقضات وانقسامات على مستوى العالم : تناقضات تقوم على الصراعات الاجتماعية والاقتصادية – اختلافات جيوسياسية – تناقضات خاصة بالصراعات القومية وتناقض فى الرؤى والفلسفات.

يجب إبرام عقد جديد للأمم المتحدة ، إذ لابد من مبادئ جديدة لمجابهة واقع جديد. ايجاد صيغة تسمح بالتعايش رغم الاختلاف ، فاحترام التعددية الدولية يفضى إلى ديمقراطية العلاقات الدولية. وهذا يقتضى ضرورة مقرطة الأمم المتحدة ، وتحويل الجمعية العامة إلى مايشبه برلمان عالمى بمشاركة المنظمات غير الحكومية .

واحياء الأمم المتحدة يطرح إصلاحها وآلية اتخاذ القرار فيها، كذلك وجود آلية لمراجعة العقوبات . إذ لن تقهر العولمة ، ما لم يتم هذا الإصلاح وتمثيل الشعوب فيها.

وهنا طُرحت أراء ثلاثة : رأى يقول بضرورة ضم ممثلين من أفريقيا وأمريكا اللاتينية وشبه القارة الهندية إلى مجلس الأمن بوصفهم أعضاء دائمين ، بما يعنى توسيع حق الفيتو لتتمتع به دول من الجنوب بما يسمح للعالم الثالث من مواجهة حق الفيتو . والآخر يقول بالغاء حق الفيتو باعتبار أن الديمقراطية تعنى حكم الأغلبية. أما الثالث فقد قال بالدعوة إلى تشكيل محفل آخر غير مجلس الأمن.

كما طرحت فكرة خلق إطار استشارى مواز للأمم المتحدة.

سابعا : تواصل أعمال المؤتمر :

طرح بعض أعضاء المؤتمر أهمية ألا ينفض المؤتمر دون تواصل لما طرح فيه من أفكار وقضايا، وألا تقف مهمة منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الأسيوية عند حد مجرد تنظيم

هذا اللقاء.

واقترح تشكيل لجنة من عشرة أعضاء، يمثلون مجتمعات مختلفة، تكون مهمتها تقديم تصورات مختلفة حول إمكانيات تطوير أساليب عمل المنظمة، وتواصل أعمال المؤتمر.

كما اقترح تشكيل شبكة تفكير حول قضايا محددة، مثل قضية الشباب والمرأة والبيئة والعلاقات الدولية، وتكون مهمتها جمع المعلومات وتزويد المعنيين بها.

إن اجتماعنا هذا حدث تاريخى، يجب ألا يقف عند حد اللقاء ثم الانفضاض . يجب أن يتواصل الحوار فيما بيننا ، فالقضايا المطروحة ليست بالقضايا السهلة ، ولايمكن الوقوف بها عند حد اليوم وفقط. يجب أن نتابع معا هذا الحوار الفكرى الثقافى السياسى الخصب، والذى يمكن أن يقدم لشعوبنا رؤية مستقبلية، ثم مشروعاً للمستقبل.

فالضباب كثيف، والأمل منوط بكم أن تزيحوا هذه العتمة من أجل مستقبل أفضل لشعوبنا وبلادنا ■

«ملاحـــــق»

ورقـــــة عمـــــــل*

يمر العالم بمرحلة انتقال بين قديم لم يتلاشى بعد وجديد لم تتحدد معالمه النهائية بعد، ولذا فالطابع الانتقالى للمرحلة هو طابع الصراع بين الأطراف الدولية الكبيرة على مصير وهدف المرحلة الانتقالية ومستقبلها. ويكاد هذا الصراع أن يكون بين الدول الكبرى نفسها بعضها البعض وبينها وبين الدول الصغرى، بل وبين الدول الصغرى بعضها البعض كذلك.
إن هذا الصراع يتخذ فى الحقيقة أكثر من مظهر، يتخذ مظهرا دوليا بمحاولة السيطرة على المنظمات الدولية وتوجيهها لمصلحة طرف من الأطراف. وقد يتخذ شكل تحالف الدول الكبرى لتنسيق سيطرتها المشتركة على العالم وتوزيع الأدوار وتقسيم الأنصبة فيما بينها.
وقد يتخذ شكل الصراع بين الدول الكبرى والدول الصغرى النامية، إذ تسعى هذه الدول الكبرى لإدارة أزمتها على حساب الدول الصغرى وذلك بفرض سياسات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وأحيانا عسكرية عليها.

وقد أدى انهيار المعسكر الاشتراكى وتعميم اقتصاد السوق إلى خلل فى التوازن الدولى السائد، إلا أن ذلك لايعفى الشعوب من ضرورة البحث عن حلول جذرية جدية لتفاقم الأزمات المختلفة على المستوى الدولى وعن آليات للصمود والمواجهة المشتركة مما يقتضى التعاون والتحاور والتنسيق.

وتتخذ هذه الصراعات والأزمات فى العالم أشكالاً وتجليات مختلفة، دينية وعرقية وقبلية وإقليمية، فضلا عن تفاقم الأزمات الاقتصادية فى قلب النظام الرأسمالى العالمى ذاته بازدياد معدلات البطالة وتفاقم الفروق فى توزيع الدخول وتدهور مستوى معيشة الطبقات

*قامت اللجنة التحضيرية للمؤتمر باعداد هذه الورقة وقد أُرسلت إلي جميع المدعوين للمؤتمر مع خطاب الدعوة

العاملة والفلاحين والفئات المتوسطة والكساد نتيجة لعجز البلاد النامية على سداد ديونها و للدول الكبرى الدائنة.

هذا فضلا عن بروز أخطار التفاعل النووى العسكرى والسلمى واكتشافات الطب والهندسة الوراثية وماتسمح به من تلاعب فى جسد الإنسان وأعضائه، والأخطار البيئية الناتجة عن الاستخدامات النزقة للتكنولوجيا بهدف الحصول على أقصى الأرباح دون مراعاة لما يجره ذلك من تلويث للبيئة وإهدار لبعض عناصرها الضرورية لحياة الإنسان، إلى جانب استشراء الأمراض الوبائية القاتلة وانتشارها عالميا وتدنى القيم الأخلاقية وازدهار تجارة المخدرات والدعارة وبيع الأطفال، إلى غير ذلك.

كل تلك تحديات تتم مواجهتها على المستوى العالمى وفق ثقافات وخبرات مختلفة ومتعارضة أحيانا، مما يجعل الأمر يستلزم ضرورة تحاورهذه الثقافات على اختلاف منابعها الدينية وتوجهاتها الفلسفية للوصول إلى حد أدنى مشترك – فكرى وقيمى وعملى – تتعارف عليه مختلف الثقافات بما يصون للإنسان كرامته وقيمه وحريته وخصوصيته ويضمن للأجيال المقبلة حقها فى الحياة والأمن والتقدم.

وفى هذا الإطار تبرز اتجاهات فكرية مختلفة تسعى لتشخيص وتفسير الأوضاع الراهنة، منها اتجاه يذهب إلى أن التاريخ الإنسانى بلغ نهايته واستقراره عند النظام الليبرالى الرأسمالى العالمى، أو إلى تفجر الصراعات العالمية على أساس دينى أو قومى، أو إلى تفجر الصراع أساسا بين الشمال الرأسمالى الغنى والجنوب الفقير أو تفكك وحدة الحضارة الراهنة إلى تكوينات قومية أو إقليمية متنازعة لايجمعها رباط عام، فضلا عن تفاقم الاتجاهات الذاتية والفردية وانتهاء السلطات المركزية والأيديولوجيات والقيم الكلية والمبادئ العامة. وهكذا يشهد العالم حالة تطرح من الأسئلة أكثر مما تقدم من إجابات.

ولاشك أن بلدان العالم الثالث هى أكثر من يعانى من هذه الأوضاع، بل هى من يقع عليها عبء نتائج إدارة أزمة النظام الرأسمالى ، وعلى أرضها تتم الصراعات بين بلدانه المختلفة. ولهذا فإن على بلدان العالم الثالث أن تشارك مشاركة فعالة مستمدة من خبرتها الخاصة فى التصدى لهذه الأسئلة والبحث عن إجابات عليها فى إطار مصالحها وخبراتها وتراثاتها الخاصة فضلا عن مصالح العالم والحضارة الإنسانية عامة.

ولهذا كانت هذه الدعوة إلى عقد هذا المؤتمر الدولى الذى تدعو إليه منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الأسيوية التى تحرص على أن يشارك فيها فى المحل الأول مفكرون وسياسيون من البلدان العربية والأفريقية والأسيوية والأمريكية اللاتينية ، إلى جانب مفكرين من البلدان الغربية ذوى الاهتمام بقضايا الوضع الانتقالى الراهن بالعالم، فى محاولة لوضع رؤية أكثر وضوحا وتحديدا لهذه القضايا ، والوصول ما أمكن إلى توصيات عالمية تكون منطلقا لنشاط فكرى وعملى يسعى للمساهمة فى التمهيد لتحقيق نظام عالمى جديد بحق

تسوده المشروعية الديمقراطية وتوفير الحقوق الأساسية للإنسان واحترام الاختلافات والخصوصيات الدينية والقومية والثقافية عامة، ويتوطد فيه السلام والعدل وإرادة التقدم لشعوب الأرض جميعا.

إن ذلك لن يتحقق مالم يرسخ مفهوم الحوار فى إطار الحرص على حرية الاختلاف والاجتهاد والإبداع واحترام الرأى الآخر بصرف النظر عن اتجاهه الفكرى أو العقائدى . فإذا كان هذا لازماً على مستوى الأفراد والمجموعات فإنه ضرورى وحتمى على مستوى الدول بتنوع ثقافاتها وعقائدها ونظمها السياسية والاقتصادية.

إن هذا الحوار هو حوار منظم هادف إيجابى، مشروط بالتكافؤ النسبى بين الدول والشعوب وبتوازن المصالح فيما بينها وتوفير المناخ المناسب له . إن عدم توافر هذه الشروط أو الإخلال بها قد يمكن أطرافاً دولية معينة من إساءة استخدام أسلوب الحوار والالتفاف حوله وفرض شروط مسبقة عليه بغرض الهيمنة.

وسيظل السؤال المطروح دوماً : كيف يمكن التعامل مع الصراع المفروض من المركز على الأطراف ومن الغنى على الفقير ومن المبدع إلى الناقل؟ كيف يمكن عقد حوار بين الثقافات مع شركاء غير متكافئين؟ وهل يتم الحوار على مستوى المصالح أو مستوى الثقافة أو مستوى الصور المتبادلة عبر التاريخ؟ ومن أين تأتى المبادرة؟ من القوى إلى الضعيف لنزع سلاحه وإعادة احتوائه، أم من الضعيف إلى القوى إكمالا لحركة التحرر والاستقلال الوطنى وتحقيقا لتكافؤ الفرص والمشروعية الديمقراطية على مستوى العالم.

إن هذا المؤتمر يهدف إلى الاستفادة من هذه الأطر النظرية والأفكار العامة فى وضع تصورات عملية تطبيقية لنظام دولى يستهدف الوصول إليه، يشتمل على آليات تتيح تفعيل الحوار وتوفيرآليات متحضرة أخرى لفض المنازعات والصراعات المختلفة وتحويلها إلى منافسة إيجابية تحقق للبشرية جمعاء بيئة أفضل ومصالح مشتركة متنامية.

إن هذا المؤتمر ذو توجه وإطار دولى وإن تكن له خصوصيته العربية والثالثية وهو يجمع بين التحليل العلمى والرؤية السياسية. ومن هذا المنطلق يطرح المحاور التالية:

المحور الأول : حوار الحضارات على مشارف القرن ٢١

- حوار الحضارات : من الثنائية القطبية إلى القطبية الواحدة.
- شروط حوار الحضارات فى ظل المناخ الدولى الراهن.
- التغيرات السياسية الهائلة فى أوربا الشرقية، وأثرها فى الأوضاع العالمية عامة والعالم الثالث خاصة؟
- هل هناك إمكانية للحوار المتكافئ والمتبادل بين الحضارة الأوربية بكافة

جوانبها والخصوصيات التراثية فى بلدان العالم الثالث؟

- إلى أى مدى تعتبر القيم المتضمنة فى البيان العالمى لحقوق الإنسان تعبيراً عن حضارة عالمية واحدة؟
- هل ممارسة الحوار بين الحضارات يتطلب تعريفا عالميا متفقا عليه عن ماهية الحضارة؟
- دور الثقافة على المستويين النخبوى والشعبى فى الحوار بين الحضارات .
- هل التفاعل بين الأمم حوار بين مختلف الحضارات أم صراع بينها؟

المحور الثانى : الهيمنة الغربية والخصوصيات الثقافية

١- على المستوى السياسى :

- فرض نموذج سياسى وحيد هو الديمقراطية على النسق الغربى أم من الطبيعى أن تتعدد النماذج السياسية بين الخصوصيات المختلفة؟
- أسس المشروعية الدولية الواجبة وظاهرة التدخل فى الشئون الداخلية للشعوب ؟

٢- على المستوى الاقتصادى :

- فرض نموذج اقتصادى عالمى واحد (عولمة الاقتصاد ، الشركات متعددة الجنسية، اتفاقيات الجات ، برامج التكيف الهيكلى بواسطة البنك الدولى وغيره من مؤسسات التمويل الدولية) أم إمكانية تعدد النماذج التنموية الاقتصادية طبقاً للأوضاع الخاصة بكل بلد؟

٣- على المستوى الثقافى :

- فرض نموذج ثقافى عالمى واحد عن طريق احتكار الوسائل الاتصالية والمعلوماتية والمعرفية والسيطرة على توجهاتها، أم ضرورة احترام التنوع الثقافى بما يعمق تبادل مختلف الخبرات الثقافية فى العالم؟
- بروز ظواهر العنصرية والفاشية والتعصب الدينى والعرقى فى العالم ، والمتمثلة فى الكراهية للأجانب واستخدام وسائل العنف والإرهاب ضد المختلفين فى العقيدة أوالرأى أو النوع ، وإشاعة روح العداء ضد الجاليات العربية والإسلامية والتشويه الإعلامى للإسلام.

المحور الثالث : العالم العربى والإسلامى وشعوب العالم الثالث فى مواجهة الهيمنة الغربية

- استخدام الدول الكبرى ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، للشرعية الدولية ومنابرها المختلفة لحصار بعض الشعوب وفرض سياساتها ومصالحها الخاصة (على سبيل المثال : العراق، ليبيا، السودان ، محاولة حصار إيران ، حصار كوبا...الخ) .
- البحث عن آليات ديمقراطية لتحقيق الشرعية الدولية بما يخدم مصلحة شعوب العالم كافة.
- تنفيذ قرارات الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية الخاصة بانسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة وحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وقيام دولته.
- احتكار الدول الكبرى والدول التابعة لها، مثل إسرائيل، لأسلحة الدمار الشامل واتهام بلدان العالم الثالث بالإرهاب إذا ماحاولت التسلح بمختلف الوسائل المتاحة لها تحريراً لأرضها ودفاعاً عن استقلالها.

المحور الرابع: نحو نظام إنسانى تحررى جديد

- السبيل إلى ضمان الأمن والسلام لشعوب العالم وتحقيق العدل الاجتماعى فى العلاقات الدولية.
- تعديل ميثاق الأمم المتحدة ومقرطته بما يكفل التمثيل العادل والمشاركة الفاعلة للقوى الدولية الصاعدة ولشعوب العالم الثالث ■

قائمة المشاركين

١- الجامعة العربية وهيئاتها

منظمة العمل العربية

- الأستاذ بكر محمود رسول، مدير عام منظمة العمل العربية.
- الأستاذ محمد داوود الزيدى، الخبير فى منظمة العمل العربية.
- الأستاذة إيمان عبد المقصود، ديوان المدير العام لمنظمة العمل العربية.
- الأستاذة إلهام غسال، إدارة الاعلام والتوثيق بمنظمة العمل العربية.

٢- الخارجية المصرية

- السفير شكرى فؤاد، مساعد وزير الخارجية.
- د. ماجدة بركة، المكتب المساعد للشئون الخارجية.
- السفير محمود قاسم، سفير بوزارة الخارجية.
- السفير نبيل بدر، مستشار وزير الخارجية للشئون الثقافية والتعاون الفنى.

المعهد الدبلوماسى

- د. فايز بكتاش، مدير المعهد الدبلوماسى.
- الأستاذ كريم السادات، ملحق دبلوماسى بالمعهد.

٣- التمثيل الدبلوماسى العربى

سفارة العراق

- سعادة السفير د. نبيل نجم، مندوب العراق الدائم لدى الجامعة العربية.

سفارة سوريا

- سعادة السفير عيسى درويش، سفير الجمهورية العربية السورية بالقاهرة.

٤- التمثيل الدبلوماسى الأجنبى

سفارة أذربيچان

- سعادة السفير إسرافيل ڤيكيلوف، سفير أذربيجان بالقاهرة.

سفارة أرمينيا

- سعادة السفير د. إدوارد نالبانديان.

سفارة الصين

- السيد لى چى، ملحق بالسفارة.
- السيد تانج زن كى، وزير مفوض.

سفارة الهند

- السيد ڤيريندرا جوپتا، وزير.

سفارة اليونان

- السيد كريس مانياكيس-جريڤاس، مستشار.

سفارة أوزبكستان

- سعادة السفير د. شمس الدين باباخانوف، سفير أوزبكستان بالقاهرة.

سفارة أوغندا

- سعادة السفير إبراهيم موكيبى، سفير أوغندا بالقاهرة.

سفارة أوكرانيا

- سعادة السفير ڤيكتور ناجاتشيوك، سفير أوكرانيا بالقاهرة.
- السيد سيرجى هوتسالو، سكرتير أول.
- السيد أندريه سوكورتشوك، مستشار وسكرتير ثالث.

سفارة روسيا
- المستشار ڤلاديمير تشيرشنكوف، مستشار.
- السيد أندريه زاخاروف، مستشار.
- السيد أندريه دميتريف، ملحق.

سفارة كازاخستان
- سعادة السفير بولات خان تيچان، سفير كازاخستان بالقاهرة.

- سفارة كرواتيا
-سعادة السفير دانييل بوكان ، سفير جمهورية كرواتيا القاهرة.

سفارة كوبا
- السيدة مريم ڤالدس، سكرتير أول.

سفارة كوريا
- السيد سانج ليونج پارك، سكرتير أول.

سفارة كوريا الديمقراطية الشعبية
- السيد هونج چى شول، سكرتير ثانى.

٥- بعض الشخصيات المصرية

(أ) من الاحزاب السياسية

حزب العمل
- مهندس إبراهيم شكرى، رئيس الحزب.
- د. مجدى قرقر، أمين عام مساعد الحزب.
- الأستاذ كمال حبيب، صحفى بجريدة الشعب.
- الأستاذ جمال سلطان، عضو أمانة الدعوة والتثقيف.
- د. محمد مورو، عضو أمانة الدعوة والتثقيف.
- الأستاذ محمد مبروك، عضو أمانة الدعوة والتثقيف.
- المهندس محمد مأمون سيد أحمد.

(ب) من المنظمات غير الحكومية

اتحاد المحامين العرب
- د. حسنى أمين، نائب مدير مركز البحوث والدراسات القانونية.

الاتحاد العالمى للصحفيات والاتصال الجماهيرى
-الأستاذة سعاد خالد، نائب رئيس الاتحاد.

الرابطة الدولية لدراسات التداخل الحضارى
- **د. مجدى يوسف، رئيس الرابطة.**

اللجنة المصرية لتنمية المجتمعات المحلية
- الأستاذة منى قرشى، رئيس مجلس الإدارة.

اللجنة المصرية للتضامن
- الأستاذ أحمد حمروش، رئيس اللجنة المصرية للتضامن.
- الأستاذ محمود توفيق، سكرتير عام اللجنة.
- السفير أحمد توفيق خليل، عضو مكتب اللجنة.
- الأستاذة وداد مترى، عضو اللجنة.

المركز المصرى للخدمات الطبية والاجتماعية والبيئية
- الأستاذ صلاح عدلى عبد الحفيظ، مدير المركز.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان
- الأستاذ محمد فائق، الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان.
- السفير طاهر شاش، مستشار العلاقات الخارجية بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان.
- السفير إبراهيم علام، المدير التنفيذى للمنظمة العربية لحقوق الإنسان.

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان
- الأستاذ محمد منيب، الأمين العام للمنظمة.
- الأستاذ محمد إبراهيم بسيونى، عضو مجلس الأمناء.
- الأستاذ محمد عوض الغمرى، مدير وحدة البحث والنشر.

جماعة الباجواش المصرى
- اللواء طلعت مسلم، نائب الرئيس.

مركز إعلام الوطن العربى
- الأستاذ حمدين صباحى، مدير المركز.

مركز التنسيق بين منظمات السلام العربية
-الأستاذ بهيج نصار، المنسق.

مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف
-د. عبد الله منصور، المدير الفني بالمركز.

(ج) من المراكز البحثية

المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل
- الأستاذ جميل مطر، مدير المركز.

المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط
- اللواء علي عز الدين، نائب رئيس المركز القومي لدراسات **الشرق الأوسط.**
- اللواء د. أحمد عبد الحليم، مدير وحدة البحوث الاستراتيجية.
- اللواء ماهر خليفة، مدير البرامج والبحوث بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.

المركز القومي للبحوث
- د. رباب الحسيني، خبيرة في جهاز قياس الرأى العام بالمركز.
- د. كمال مغيث، باحث في مجال الشئون التربوية.

مركز الأبحاث والمعلومات بمؤسسة دار التحرير
- د. فتحي عبد الفتاح، مدير المركز.
- الأستاذة سنية البهات، باحثة بالمركز في مجال دراسات الشرق الأوسط ودول الجوار الجغرافي.
- الأستاذة سلوى محي الدين، باحثة بالمركز في مجال الشئون الدولية.
- الأستاذة عزة شلبي، محررة بالمركز.

مركز البحوث العربية
- الأستاذ حلمي شعراوي، مدير المركز.
- د. يسرى مصطفى، باحث بالمركز.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
- الأستاذ السيد ياسين، مستشار بالمركز.

مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان
- الأستاذ أبو بكر فيظ الله العليم، باحث.

مركز «ماعت» للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
- الأستاذ أحمد شرف، مدير المركز.

منتدى العالم الثالث
– د. إبراهيم سعد الدين، مدير المنتدى – مكتب الشرق الأوسط

(د) من المنظمات والمراكز العاملة فى مجال المرأة

اتحاد النساء التقدمى بحزب التجمع
– الأستاذة فريدة النقاش، أمينة الاتحاد.

جمعية المرأة والمجتمع
– الأستاذة سهام نجم، رئيس مجلس إدارة الجمعية .

مركز دراسات المرأة الجديدة
– د. عايدة سيف الدولة.

مركز دراسات المرأة «معاً»
– الأستاذة عرب لطفى، مدير المركز.

(هـ) من أساتذة الجامعات

– د. أحمد ابو زيد، قسم الاجتماع والانثروبولوچى بكلية الآداب – جامعة الاسكندرية.
– د. أحمد حسين الأهوانى، قسم الهندسة الكيميائية بكلية الهندسة – جامعة القاهرة .
– د. أحمد عبد الحليم عطية، أستاذ بقسم الفلسفة – كلية الآداب – جامعة القاهرة.
– د. ألفت الروبى، أستاذ الأدب والنقد بقسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة القاهرة.
– د. أنور عبد الملك، أستاذ الفلسفة بكلية الآداب – جامعة القاهرة.
– د. أنور مغيث، مدرس الفلسفة بكلية الآداب – جامعة حلوان.
– د. جلال أمين، أستاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية فى القاهرة.
– د. حسام عيسى، أستاذ القانون بكلية الحقوق – جامعة عين شمس .
– د. حسن حنفى، أستاذ الفلسفة بكلية الآداب – جامعة القاهرة.
– د. حسن نافعة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.
– د. صفية مجدى، أستاذ بقسم علم النفس – كلية الآداب – جامعة القاهرة.
– د. عبد الجواد عمارة، أستاذ بهيئة الطاقة النووية.
– د. عبد العظيم أنيس، أستاذ متفرغ بكلية البنات – جامعة عين شمس.
– د. عبد الوهاب المسيرى، أستاذ غير متفرغ بكلية الآداب – جامعة عين شمس.
– د. فيصل عبد القادر يونس، أستاذ بقسم علم النفس ومدير مركز البحوث النفسية بكلية الآداب – جامعة القاهرة.
– د. قدرى حفنى، أستاذ علم النفس بكلية الآداب – جامعة عين شمس.
– د. ليلى عبد الوهاب، أستاذ علم الاجتماع – كلية الآداب –بنها.
– د. مجدى عبد الحافظ، مدرس الفلسفة بكلية الآداب – جامعة حلوان.
– د. محمد الجوادى، مدرس بكلية الطب – جامعة الزقازيق ومدير تحرير المجلة الطبية المصرية.

- د. محمود عبد الفضيل، أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.
- د. مفيد شهاب، رئيس جامعة القاهرة.
- د. منى طلبة، مدرس بقسم اللغة العربية بكلية الآداب – جامعة عين شمس.
- د. نوران الجزيرى، مدرس بكلية الآداب – قسم الفلسفة – جامعة عين شمس.
- د. يمنى الخولى، أستاذ الفلسفة بكلية الآداب – جامعة القاهرة.

(و) من الشخصيات العامة المصرية

- الأستاذ إبراهيم البدراوى، محامى.
- د. إبراهيم حلمى عبد الرحمن، وزير التخطيط الأسبق فى مصر، ومدير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فى ڤيينا سابقاً.
- الأستاذ أحمد تهامى عبد الحى، باحث سياسى.
- د. أحمد صبحى منصور، مؤلف وكاتب إسلامى.
- السفير أحمد وجيه مرزوق، سفير سابق.
- الأستاذ أديب ديمترى، مفكر سياسى وخبير فى قضايا التعليم.
- د. إكرام يوسف، نائب رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية سابقاً.
- د. أمير عزيز، دكتور صيدلى.
- د. جورج أبى صعب، أستاذ بالمعهد الجامعى للدراسات الدولية چنيڤ.
- الأستاذ حسين معلوم، كاتب وباحث.
- الأستاذة رانيه عبد الرحمن العسال، طالبة دراسات عليا بجامعة عين شمس.
- الأستاذ رشدى أبو الحسن، مجلة صباح الخير.
- مهندس سعد الطويل، مهندس ومفكر سياسى.
- د. سمير أمين، مفكر مصرى، ومدير منتدى العالم الثالث – داكار.
- الأستاذة سميرة الكيلانى، مدير البرامج الثقافية بالتلفزيون سابقاً.
- د. شريف حتاتة، كاتب وروائى وطبيب.
- د. شكرى عازر، طبيب ومفكر سياسى.
- الأستاذ شوقى جلال، كاتب ومترجم.
- الأستاذ صلاح زكى، خبير إعلامى والمستشار الإعلامى بالمجلس القومى للأمومة والطفولة
- الأستاذ ظريف عبد الله، محامى.
- الأستاذة عائشة عبد الغفار، رئيس القسم الدبلوماسى بمؤسسة الأهرام.
- الأستاذ عبد الحميد حواس، كاتب وباحث فى مجال المأثورات الشعبية العربية.
- السفير عمران الشافعى، مساعد وزير الخارجية سابقاً، والممثل الدائم السابق لجمهورية مصر العربية لدى المقر الأوروبى للأمم المتحدة.
- مهندس فوزى حبشى، مهندس معمارى ومفكر سياسى.
- د. فوزية مخلوف، باحثة مصرية – دكتوراه فى علم النفس الإكلينيكى.
- الأستاذ كامل زهيرى، كاتب وصحفى.
- الأستاذ لطيف فرج، صحفى ومترجم.
- الأستاذة ماجدة رفاعة، مديرة دار قضايا فكرية للنشر و التوزيع.

- الأستاذ محمد حسنين هيكل، مفكر وكاتب سياسى.
- الأستاذ محمد سيد أحمد، كاتب سياسى مصرى.
- الأستاذ محمد يوسف الجندى، مدير دار الثقافة الجديدة.
- الأستاذ محمود العالم، كاتب ومفكر .
- الأستاذ مصطفى الحسينى، كاتب.
- الأستاذ مصطفى الخولى، دار النهر للنشر والتوزيع.
- الأستاذة منى أنيس، مساعد رئيس تحرير الأهرام ويكلى- مؤسسة الأهرام.
- الأستاذة منى حلمى، كاتبة وصحفية.
- د. ميلاد حنا، مهندس ومفكر سياسى.
- الأستاذ نبيل زكى، نائب رئيس تحرير الأخبار - مؤسسة أخبار اليوم.
- د. نوال السعداوى، روائية مصرية وطبيبة نفسية ورئيسة جمعية تضامن المرأة العربية.
- السفير وفاء حجازى، مساعد وزير الخارجية سابقاً.
- د. وليد محمود عبد الناصر، دكتوراه فى العلوم السياسية.
- د. وليم الملاح، طبيب ومفكر سياسى.

٦- من العالم العربى

الأردن:

لجنة التضامن الأردنية

- الأستاذ آمال عيسى نفاع.

لجنة السلم والتضامن الأردنية

- الأستاذ عيسى مدانات، الأمين العام.

مركز الأردن الجديد للدراسات

- الأستاذ هانى حورانى، المدير العام.

الجزائر:

- د. على الكنز، أستاذ جزائرى بقسم الاجتماع بجامعة نانت بفرنسا.

السودان:

الأستاذ التيجانى الطيب بابكر، كاتب ومفكر سياسي.
- د. بشير البكرى، سفير سابق.

اللجنة السودانية للتضامن

- الأستاذ عبد الله عبيد، الأمين العام.
- الأستاذ على أبو سن، سكرتير العلاقات الخارجية.

المنظمة السودانية لحقوق الانسان (فرع القاهرة)
– الأستاذ على محجوب على، المدير التنفيذى.
مركز أم درمان لدراسات المرأة
– الأستاذة عزة التيجانى الطيب، مدير المركز.

العراق:
– د. عصام الخفاجى، أستاذ بمركز الاقتصاد السياسى الدولى – جامعة أمستردام – هولندا.
– الأستاذ فخرى كريم، رئيس تحرير مجلة النهج ومدير دار «المدى» للنشر بسوريا.

اليمن:
– د. محمد الشهارى، كاتب ومفكر.

المعارضة الوطنية اليمنية «موج»
– الأستاذ عبد الرحمن الجفرى، الرئيس.
– الأستاذ حازم شكرى، عضو اللجنة التنفيذية .
– الأستاذ فضل ناجى، مدير مكتب الرئيس .

سوريا:
– د. برهان غليون، كاتب ومفكر .
– د. رزق الله هيلان، باحث فى مجال العلوم الاقتصادية والاجتماعية.
– د. طيب تيزينى، كلية الآداب – قسم الفلسفة – جامعة دمشق.
– د. قدرى جميل، أستاذ بجامعة دمشق .

اللجنة السورية للتضامن
– الأستاذ أحمد الأسعد، نائب رئيس اللجنة السورية ونائب رئيس منظمة التضامن.
– د. عبد اللطيف عمران، عضو اللجنة.
– الأستاذة صباح الحموى، عضو اللجنة.

فلسطين:
– د. أحمد برقاوى، رئيس شعبة الفلسفة بكلية الآداب – جامعة دمشق.
– د. أحمد صدقى الدجانى، كاتب ومفكر .
– الأستاذ عبد القادر ياسين، كاتب ومفكر .
– د. ماهر الشريف، كاتب .

اتحاد المرأة الفلسطينية
– الأستاذة سميرة أبو غزالة، رئيسة اتحاد المرأة الفلسطينية.
– الأستاذة عبلة الدجانى، نائب رئيس الاتحاد.
– الأستاذة أمال أغا، رئيس لجنة العلاقات الداخلية.
– الأستاذة دوريس فرنچية، رئيس لجنة العلاقات الخارجية.
– الأستاذة فيحاء عبد الهادى، رئيس لجنة العلاقات الثقافية.

اللجنة الفلسطينية للسلم والتضامن
- د. مرعى عبد الرحمن، الأمين العام

لبنان:
- الأستاذ أديب نعمة، باحث لبنانى.
- الأستاذ سناء أبو شقرا، رئيس تحرير مجلة الطريق .
- د. فهمية شرف الدين، أستاذة فى الجامعة اللبنانية، فى مجالات الفكر الاجتماعى والسياسى.

لجنة التضامن اللبنانية
- الأستاذ كريم مروة، عضو اللجنة.

٧- شخصيات أجنبية

(أ) من أفريقيا

أثيوبيا
- السيدة ميجديلاوى كيدانى، شبكة المنظمات غير الحكومية - المجموعة بين الأفريقية.

الكاميرون
- السيد برنار فونو تشيجوا، مدير البحوث بمنتدى العالم الثالث (مكتب أفريقيا).

جنوب أفريقيا
- السيد هين ماريس، باحث بمنتدى العالم الثالث.

(ب) من آسيا

أفغانستان
- السيدعبد الرقيب عبد السليم، طالب بالدراسات العليا بجامعة الأزهر - قسم أصول الدين.

الصين
رابطة الشعب الصينى للسلام ونزع السلاح
- السيد شن چى فنج، السكرتير العام ورئيس الوفد.
- السيد هوانج هيو، رئيس قسم البحوث.
- السيد دو جنكى، باحث.

الفلبين
– السيد چورچ أسينييرو، باحث ومدير منتدى العالم الثالث (مكتب آسيا) .

الهند
– السيد ر. ل. كومار، باحث .

الرابطة العربية–الهندية الإسلامية
– السيد ك. م. خان، الرئيس٠

المركز الدولى لدراسات عدم الانحياز.
– دكتور. س. ك. ساهنى .

منظمة «التيلار» (مكتب تونس)
– السيدة كورين كومار، السكرتير العام .

تركيا
مؤسسة تركيا والشرق الأوسط
– د٠ فكرت بسكايا، رئيس المؤسسة .

سرى لانكا
لجنة سرى لانكا للتضامن
– السيد أ. مارلين، السكرتير .

ماليزيا
– د٠ سيد حسين على، كاتب ومفكر.
–د٠قاسم أحمد، كاتب ومفكر.

رابطة ماليزيا للعلوم الاجتماعية
د٠ جومو ك . سندارام ، رئيس الرابطة، كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة مالايا٠

(ج) من أوروبا
أسبانيا
منظمة تضامن آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بأسبانيا
– د٠ چيم باليستيروس، الرئيس .

الدانمارك
– السيدة إلين برون، باحثة – جامعة ألبورج٠
– د٠ چاك هيرش، أستاذ بقسم التنمية والتخطيط بجامعة ألبورج.

السويد

– د· آن صوفى روالد، أستاذ تاريخ الأديان بقسم اللاهوت والدراسات الدينية بجامعة لوند.
– د· توماس لوندن، أستاذ مشارك فى مجال الجغرافيا البشرية بجامعة استوكهولم·
– د· چان يارپ، أستاذ بجامعة لوند.
– د·رونى أمبيورنسون، أستاذ فى تاريخ الفكر بجامعة أوميًا.

ألمانيا

– د· أخيم رايتشارد، الوكيل المسئول بهيئة تنسيق المشروعات الألمانية.
– السيدة هيل ڤان إلست، الاذاعة الالمانية فى كولونيا بباريس·
– السيدة كلاوديا بكمان، قسم الفلسفة بجامعة بريمن.

منظمة خدمات التضامن الدولى «سودى»

– الدكتور كارل أوردننج، الرئيس .

اليونان

اللجنة اليونانية للتضامن

– السيد ت. پاپامارجاريس، رئيس الوفد.
– السيدة ماريا جازى، عضو اللجنة.
– السيدة تانيا جانو، عضو اللجنة.

إيطاليا

– السيد سرجيو لنسى، باحث.
– الأب جوسيب سكاتولين، أستاذ التصوف الإسلامى بمعهد «كامبونى» بالقاهرة.
– السيدة لوسيانا كاستلينا، رئيسة لجنة الشباب والتعليم والاعلام بالبرلمان الأوروبى فى بروكسل

منظمة «بونتو روسّو»

– السيد مارسيل شيرازى.
– السيدة چانيت شيرازى.

بلچيكا

منظمة «سيترى»

– السيد فرانسوا أوتار.

فرنسا

– السيد إريك رولو، كاتب وسفير فرنسا السابق فى تركيا·
– السيدة اليزابيث جريفييه، مدرسة لغة ألمانية بالمدرسة الفرنسية بالقاهرة.
– السيدة نادية لابيكا، أستاذ الأدب الفرنسي بالتعليم الثانوي في فرنسا.

الاتحاد العام للنقابات بفرنسا
– السيد چان پول إسكوفييه، نقابى وباحث فى مجال البحوث والدراسات الاقتصادية–الاجتماعية.
الحزب الشيوعى الفرنسى.
– السيد دانييل سيريرا، القسم الدولى .

الرابطة الفرنسية للصداقة والتضامن
– السيد أوكتاف ليبيزيرا، المدير الإقليمى.

المركز القومى الفرنسى للبحوث
– د. چورچ لابيكا، الرئيس مدير الأبحاث ورئيس قسم الفلسفة سابقاً بجامعة باريس .
مركز دراسات ومبادرات التضامن الدولى
– السيد جوستاف ماسايا، الرئيس .

هولندا
– السيدة سويليه ماير، باحثة.

معهد عبر القوميات «ترانزناشيونال»
– السيدة فيونا دوف، مدير المعهد .

(د) من الولايات المتحدة وكندا

كندا
الوكالة الكندية الدولية للتنمية
– السيدة هيذر كرود، ممثلة الوكالة.
– السيد نورمان كوك، مسئول المنظمات غير الحكومية بالوكالة.

مركز الدراسات العربية للتنمية
– د. محمد محمود حمودة، المنسق العام للمركز.
–د. رشاد أنطونيوس، باحث اجتماعى – رئيس مجلس إدارة المركز.

مؤسسة البدائل «الترنيتيڤ»
– د. بيير بوديه، المدير التنفيذى للمؤسسة .

الولايات المتحدة الأمريكية
– د. عباس حمدانى، أستاذ التاريخ بجامعة ويسكونسين بولاية ميلويك.

(هـ) من دول الكومنولث المستقلة

أوزبكستان

– د. مرتضى سيد عمروف، الأستاذ المشارك فى قسم الدراسات الإسلامية بجامعة طشقند للدراسات الشرقية.
– د. نعمة الله إبراهيموف، رئيس جامعة طشقند للدراسات الشرقية.

روسيا

– د. الكسندر دزاسوخوف، عضو فى برلمان روسيا الاتحادية، ورئيس مشارك للمجموعة البرلمانية المشتركة فى الاتحاد الروسى.

الجمعية الروسية للتعاون والتضامن الأفريقى الأسيوى

– السيد سيرجى كامبانييتس، نائب أول لرئيس الجمعية.
– السيدة ريما كازاكوفا، نائب رئيس الجمعية.
– د. أناتولى كوتسنكوف، أستاذ بمعهد الاستشراق بأكاديمية العلوم الروسية.
– السيد ڤلاديمير تورادچيف، نائب رئيس تحرير مجلة «آسيا وأفريقيا اليوم».

المنظمة الدولية «الاستقرار والوفاق»

– د. جيلا پاتارايا، النائب الأول لرئيس الجمعية.
– السيد أندريه سوخاروف، مسئول القسم الدولى بالمنظمة.

(و) من أمريكا اللاتينية

المكسيك

– د. آن بار–دين، باحثة بجامعة المكسيك.
– د. پابلو جونزاليس كازانوڤا، رئيس جامعة المكسيك سابقاً ومدير مركز بحوث العلوم الانسانية

كوبا

منظمة تضامن شعوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية

– د. رامون بز فيرو
السكرتير العام بكوبا.

٨- هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الأجنبية العاملة بمصر

الاتحاد الأوروبى
- الأستاذة منال قابيل، مسئولة الإعلام.

المعهد الدولى للغات
- السيدة أفروفا كافا.
- السيدة باتريشيا كالبرت، طالبة.

منظمة العفو الدولية
- الأستاذة غادة السعيد، القسم العربى (عرباى).

منظمة اليونسكو (مكتب القاهرة)
- د. عدنان شهاب الدين، مدير مكتب اليونسكو بالقاهرة.
- الأستاذة إيناس الإبراشى، مسئولة شئون التراث الثقافى بمكتب اليونسكو بالقاهرة.

منظمة اليونيسف (مكتب القاهرة)
- د. فاطمة خفاجى، قسم المرأة والتنمية.

٩- السكرتارية الدائمة لمنظمة التضامن

- د. مراد غالب، رئيس المنظمة.
- الأستاذ نورى عبد الرزاق، السكرتير العام.
- د. سمندار كالانداروف، نائب السكرتير العام وممثل دول الكومنولث المستقلة.
- السيد ى. أ. ڤيدياسيكيرا، منسق المنظمة ومندوب سرى لانكا.
- السفير محمد صبيح، مندوب فلسطين.
- السيد چوليان راندراماسيڤيلو، مندوب مدغشقر.
- السفير محب السمرة، مندوب مصر.
- الأستاذ كمال بهاء الدين، مساعد رئيس المنظمة.
- د. فخرى لبيب، رئيس قسم الاعلام.

١٠- الصحافة وأجهزة الاعلام

شارك في تغطية أعمال المؤتمر عدد كبير من وسائل الإعلام المصرية والعربية العالمية.

أولا: وسائل الإعلام المصرية

١- الصحافة

أ- الصحف والمجلات القومية

الأخبار - أخبار الأدب - أخبار اليوم - الأهرام - الأهرام الدولي - الأهرام المسائي -